

أنوار المحمود على سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ

يحتوى على تفسيرات رائعة
لشيخ الهند مولانا محمود حسن و شيخ الحديث محمد الزور شاه الكشميري
والشيخ الكبير خليل أحمد الشهابي و شيخ الإسلام سبيل أحمد العثماني
رحمهم الله

جمعه وألفه
العلامة الشيخ محمد صديق النجيب آبادي
رئيس الجامعة الشريعة بدهلي

الجزء الأول

من منشورات
إدارة القرآن والعلوم الإسلامية
٤٣٧- دى • كاردن ايسٽ • كراتشي ٥ • باكستان



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على ما علمنا به من العلم بالمكن تعلم فاعربت الحسن عمار سم في الفاضل من الحكم ونبينا بأماره على سلوك الطريق الواضح لمعلم وسلك بنا من المفسرين
مسلك الاحسان ونعم حمده محمد كثرته وشكره كبره على الذي هدانا لهذا بعد كبره في الكرام والنبوة التمام وخاتم الانبياء والرسل الكريم الذي انشا منوره سوا
العرب مواد النعم وفصله على الانبياء والمرسلين بما آتاه من الحكمة وفصل الخطاب وجوامع الحكم نعمة وشهدان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهاقي
كافية كافلة كالتبنيهم وشهدان سيدنا وسولنا محمد عبده ورسوله صاحب المعجزة والامة اللهم صل وسلم على علي الهادي بن ابي طالب وصحبه الطائفة
التي خير الخيرة في الامة وعلى المجتهدين ومحدثي ائمة الزعامة الذين ظهرت نوابها يا ائمة الناس في حوائك النظم ونجم النجوم الالهة والكرام والفضائل
والنعم وهم المشايخ السليم قولوا تسود الاسود الا عظم وابهم اقتديتم بهتيم وعلى من تسلك بسلكهم وتذبذب بهتيمهم وعلينا معهم رجوتكم يا ارحم الراحمين ارحمنا
تعاقت الشهور والاعوام في العالم وقد انتصت للصحة والعلم

وبعد يقول العبد الضعيف المتعثر في الدواهي والمحن والفرق الراعي لطف رب بيتي العائذ به من الوقوع في القطن لميق والحاد به من الاثام
يا ارحم الراحمين والاسي في بحرين والقصير حمة فلات انجليق

عبد الهادي محمد المدعو بصديق الكني بابي العتيق المحجب آبا دى وطا والد يوبندي تلمذ له مسلكا وانحى نه ميا وقد امدت قباله التوفيق خير
رفيق وزناؤه عن ثمره الحسن والخلق ورزقه طلاق شيايا القطن والتحقيق ابن علامته الوقت ونهاية الزمن الواقف بالاعاويث ومن مولانا
المولوى الحكيم الشيخ ابن الشيخ محمد راد ابن الشيخ حسين بن اكرم الله شواهم وجل ليدادهم وفي الفردوس سكنهم لا يخفى على اولي الابصار
ان فضل علوم علم السنة والكتاب ان فضل الاعمال القيام بنجوتها ونشر اسرارها وقد كنت حين قرأت سنن ابن داود

والموطبين وشرح معاني الآيات على شيخنا حافظ العصر من ائمة من جابح العلوم نسر العطن الامين المومنين المحدث العارف الامام الهام
مولانا المولوى الشاه محمد نور ابن الشاه مولانا محمد عظم ابن الشاه عبد الكبير ابن الشاه جلد خالق ابن الشاه محمد اكبر ابن الشاه حيدر ابن الشاه علي
ابن الشاه الشيخ عبد الله ابن الشيخ سعود الادري الكشميري في سنة ثلثين من مائة الاربعة عشر في دار العلوم الديوبندي كتبت على سنن
ابن داود وتقليقا ما ديا على حل مشكلات احمد ميث على حسب تقريره الميفت وقد كنت قرأت في تلك السنة اجماع السنن في الصحيح البخاري
حضره الشيخ محمود الدهر وفريد العصر منذ الزمن بحجة اسما حفظ المحدث الامام الهام شيخنا وشرح شيخنا المولوى محمود حسن حيد والد درسين

وآبها لم يعلت مما ذكرت لك ان كل ما ذكر لي هذا السليق هو على لسان شايخنا العظيم فاذا سميت لهم فهو منادى الله فيهم العالي اذ لم
يحي فاعلم انه من شيخنا شيخ من بني داود لا سيما اذ قلت قلت فهو على لسان شيخنا الا نورثنا السليق بقائه آمين وربما سميت له ذاك
فاكثر بل لكل من نور الله قلبه بما يورثه -

فاسهباني ما اكتفيت عمل احاديث في سنن ابي داود ومحب بل اوردت بجميع احاديث المشكلة في الباب من حيث الفقه والعقيدة والاعتقاد
والحديث سواء كانت في الصحاح الستة او خارجها بقدر الامكان وتعمل في التعليق المختصر -

وسأدسها الي قد اسعقت مع هذا السليق المصنوع خلاصة ما في هذا المجموع وتيسر التحصيل بالقصود وسبقها بانوار الحمد وفي حل من ابي داود
ارسال الله تعالى فاشعنا تنقرا ان تقبل معنى هذا التاليف ويجعلها خالصة لوجه وذوقه لا تقبال بينه وبينها لاني انا على كل شئ
قد سري بالاجابة جدير بتقديم مقدمة تشمل على فوائد مهمة تنفع للطلاب في شرح صدر داود في الابواب مرتبة على فصول عديدة فيها
لطائف عديدة -

الفصل الاول في كيفية شيوع كتابه الاحاديث ودر تدوين القضايف وذكر اختلافها مقصدا وتنوعها مسلكا وبيان اقتسامها اطلو
قال ابا فظان بن حجر في مقدمته فتح الباري اعلم عني وياك ان اثار النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وعصر الصحابة
وكبارهم من رتبة في الجوامع ولا مرتبة لوجهين احدهما انهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك كما ثبت في صحيح مسلم خشية ان يتخذ بعض
ذلك بالقرآن العظيم ذمنا في سنة معظمهم وسيلان ذمهم ولان اكثرهم كانوا لا يعرفون الكتاب شبه ثم حدث في او اخر عصر التابعين تدوين
اخبار وترويض الاخبار لما انتشر العلماء في الاسعار وكثر الاجتراح من الخواارج والردف ومكرى الاقدار فاول من جمع ذلك الربيع
بن ميمون وصعد بن ابي عروبة وغيرهما انتهى وقال ابن الاثير في مقدمته جامع الاصول لما انتشر الاسلام وانتشرت البلاء وتفرقت الصحابة
في الاقطار وكثرت الفتوح مات معظم الصحابة وتفرقت اصحابهم واتباعهم وكل الضبط احتاج العلماء الى تدوين الحديث تقيده بالكتابة ليمر
انها الاصل فان انحاطه فغل الذهن بغيره والذكر سهل والتكميل يحفظ ولا يسي فانه في الامر الى زمان جاءته من الآيات مثل عبد الملك بن جريج
وماك بن انس وغيرهما من كان في عصرهم قد نزلوا الحديث حتى قيل ان اول كتاب صنف في الاسلام كتاب ابن جريج وقيل موطا
مالك وقيل ان اول من صنف بوب الربيع بن ميمون بالبصرة انتهى وقال السيوطي في كتابه الوسائل الى معرفة الاصل من دون الحديث
ابن شهاب الزهري في خلافة عمر بن عبد العزيز بامره ذكره ابا فظان بن حجر في شرح البخاري واخرج ابو يعقوب في حلية الاولياء عن مالك بن
انس قال اول من دون علم ابن شهاب قال مالك في الموطا برواية محمد بن الحسن بن عمار بن عبد العزيز بن عبد الله بن ابي
سبحر بن محمد بن عمرو بن حزم ان النظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم او سنة او حديث عمرا ونحو هذا فاكثرت في فاني خفت دروس
اعلم وذا باب العلماء انتهى في تنوير الحوائك على موطا مالك للسيوطي اخرج الهروي في ذم الكلام من طريق الزهري قال خبرني عروة بن
الزبير عن عمر بن الخطاب اذ كان يكتب السنن واستشار فيها اصحاب رسول الله فاشا الى به عاينهم بذلك فلبث عمر شهرا يستخرج السنن في
ذلك شاكا فيه ثم اصبح يوما وقد عرف الله له فقال اني كنت ذكرت لكم من كتاب السنن ما قد علمتم ثم ذكرت فاذا اناس من اهل الكتاب
من قبلكم قد كتبوا مع كتاب الله كتابا فاكمل عليها وذكر كتاب الله في كتاب الله لا ليس كتاب الله في كتاب الله فخرج الهروي
من طريق يحيى بن سعيد عن عبد الله بن دينار قال لم يكن الصحابة والتابعون يكتبون الحديث انما كانوا يودونها لفظا ويأخذونها حفظا
لا كتابا لصدقات ونحوه في السير الذي عرفت عليه ابا حنيفة بعد الاستقصاء حتى خيف عليه الدروس وسرع في العلماء الموت فامر

أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بابكر البخاري فيما كتب إليه ان انظر ما كان من سنة او حديث عرّفنا كتبه وكان مالك في الموطأ برهانية محمد
 بن الحسن عن يحيى بن سعدان عمر بن عبد العزيز كتب لي ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ان انظر ما كان من سنة او حديث رسول الله وسنة او نحوها فكتب
 لي خالي قد غفقت وروس اعلم وذا باب العلماء ملقة البخاري في صحيحه وخرجه ابو نعيم في تاريخه اصبهان بلفظ كتب عمر بن عبد العزيز لي ان انظر ما
 حديث رسول الله فاجمعه وخرجه ابن عبد البر في التمهيد من طريق ابن وهب قال سمعت ابا بكر بن محمد بن عبد العزيز يكتب لي ان انظر ما
 يعلى بهم الحسن والنقد ويكتب لي المدينة يسلّم علىهم عاصمي وان يعلى بما عندهم ويكتب لي ابي بكر بن عمرو بن حزم ان يحج الحسن ويكتب اليه بيهاتوني
 عمر وقد كتب ابن حزم كتابا قبل ان يبعث بها اليه انتهى وفيه ايضا قال ابو طالب المكي في قوت القلوب فند ما لمصنفات من الكتب حاوثة بعد سنة
 عشرين او ثلاثين وما في ذلك ان اول مصنف في الاسلام كتاب بن جرير في الآثار وحروف من التفسير ثم كتاب عمر بن راشد في الحسن في بيان
 جمع فيه سنا مشهورة بهوثة ثم كتاب الموطأ بالمدينة لما كتب ثم جمع ابن عثية كتاب جامع التفسير في حروف من القرآن وفي الاحاديث المشهورة
 وجامع صفيان الثوري صنفة ايضا في هذه الامة وقيل انها صنفت سنة ستين ومانته انتهى ثم قال يحافظ ابن حجر في المقدمة المذكورة بعد ان
 قال اول من جمع ذلك المزيع وسعيد وغيرهما قال فكانوا يصنفون كل باب على حدة الى ان قام كبار اهل طبقة الثالثة في منتصف القرن
 الثاني فذووا الاحكام فصنف الامام مالك الموطأ وتوفي فيه القوي من حديث اهل ايجاز وخرجه باقوال الصحابة واقابيعين ومن بعدهم صنّف
 ابو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جرير بكتلة وابو عمرو عبد الرحمن الاوزاعي بالشام وابو عبد الله صفيان الثوري بالكونة وحماد بن سلمة بن ثوبا
 بالبصرة وشيخهم بواسط ومعمروا بن داود المبارك بنجراسان وجرير بن عبد الحميد بالرحمى وكان هؤلاء في عصر واحد فلا يدري ايهم سبق ثم تلاهم من
 اهل عصرهم في النسخ على منوالهم الى ان رآني بعض الآئمة منهم ان يفر حديث النبي صلى الله عليه وسلم خاصة وذلك على رأس الالفين فاصفوا الناس
 فصنف عبد الله بن موسى العيصي سندا ثم صنّف نعيم بن حماد وخرجه في منزلي عصر سندا ثم قضي آئمة اخرهم في ذلك نقل ما من اصفاة الا وصنف سندا
 في المسانيد كالامام احمد بن حنبل وداود بن رازويه وثمان بن ابي شعبة وغيرهم ومنهم من صنّف على ابواب المسانيد معاكابي بكر بن ابي
 شعبة فلما رآني البخاري هذه التصانيف وجدتها بحسب الوضع جامة بين ايدخل تحت الصحيح والتحسين والكثير منها يشك على الضيف محكم هذه
 الجمع احديث الصحيح انتهى وقال بن الاثير في المقدمة المذكورة الناس في تصانيفهم التي يجمعونها مختلفا لا غرض من منهم من قصرت على تدوين الحديث
 مطلقا ليحفظ لفظه وليست بطول الحكم كما فعله عبد الله بن موسى العيصي وابو داود الطيالسي وغيرهما من آئمة الحديث او لا ذنا الامام احمد بن حنبل
 ومن بعده فانهم اثبتوا الاحاديث في مسانيد روايتها فيكون سندا في بركات الصديقين مثلا ويثبتون فيه كل روى عنه ثم يذكرون بعده الصحابة
 واحد بعد واحد على هذا النسق (يسمونه سندا) ومنهم من ثبت الاحاديث في الاماكن التي هي دليل عليها فيصنفون كل حديث با بحصه فان
 كان في معنى الصلوة فيه ذكر وان في باب الصلوة وان كان في معنى الزكاة ذكره في باب الزكاة كما فعل مالك بن انس في الموطأ الا انه لم يلقه ما فيه
 من الاحاديث قلت ابوابه ثم اقتدى به من بعده فلما انتهى الامر الى البخاري وسلم وكثرت الاحاديث المودعة في كتابها كثرت ابوابها وقسمها
 واقترى بها من جاء بعدهما مثل ابي عيسى محمد بن عيسى الترمذي وابي داود سليمان بن الأشعث السجستاني وابي عبد الرحمن احمد بن شعيب
 النسائي وغيرهم من العلماء الذين لا يحصىون وهذا النوع اهل مطلقا من الاول وجهين الاول ان الانسان قد يعرف المعنى الذي يطلب
 الحديث لاجل ان لم يعرف فيه دلالة في سندن هو بل ربما لا يحتاج الى معرفة رايه او جلالته في ان الحديث اذا ورد في كتاب الصلوة علم ان اخرجه
 ان هذا الحديث هو دليل لذلك الحكم من الصلوة فلا يحتاج الى ان يفكر فيه ومنهم من اخرج احاديث تنقص الفاظ النونية ومعاني مشككة في
 لها كتابا بطول قد قصد شرح الحديث وشرح غريبه واضرابه ومعناه ولم يتوهم في ذكر الاحكام كما فعل ابو عبد الله القاسم بن سلام وعبد الله بن مسلم

بن قتيبة وغيرهما منهم من اضاف الى هذا ذكر الاحكام وآراء الفقهاء مثل ابي سليمان احمد بن محمد الخطابي وغيرهم ومنهم من قصد ذكر الغريبين
 من الحديث واخرج الكلمات الغريبة ودونها كما فعل ابو عبيد احمد بن محمد الهروي وغيره ومنهم من قصد الى اخرج احاديث تتضمن ترغيبا
 وترهيبا واحاديث تتضمن احكاما شرعية فدونها واخرج منها دوا كما فعل ابو محمد الحسين بن مسعود البغوي في كتاب المصالح وغيره والاعراب
 من ائمة الحديث لورمان المستقصى ذكرتهم واختلاف انهم من مقاصد هم في تصانيفهم طال لخطب لم ينه الى حدته قلقت قد وضع
 لك بما شرعنا به تدوين التصانيف واختلافا فيها مقصودا وتوهمها مسلكا فاجامع هو الذي يحوي على ثمانية اشياء وهي هذه
 سيرة ارباب تفسير وعقائد في فتن واشتراط ومناقب ١٠ واجامع هو الترمذي والنجاشي واما جامع مسلم فهو ليس بجامع لقلة التفسير والاشهر
 في التي يذكر فيها الاحكام على ترتيب ابواب الفقه لا غير حسن ابني داود والنسائي وابن ماجه وقد يقال للترمذي ايضا سندا تغلبا كما اطلق
 تغلبا المصحح الستة والافا الصحيح صحيح البخاري وسلم باقتباسه من صحيح واما المسند فهو الذي يذكر فيها الاحاديث على ترتيب الصحابة
 بدون رعاية ابواب الفقه مثلا يذكر الاحاديث المروية عن ابي بكر اجمع ثم احاديث عمر وعلم جواكسند اجم احمد ومسند ابي يعلى ومسند الشافعي في ابي
 خيفة واما العجم فهو الذي يذكر فيه الاحاديث على ترتيب الشيوخ كترتيب الصحابة في المسند كعجم للطبراني واما الجزء فهو الذي يحوي على العادات
 التي قد روت في مسند واحدة كجزء القراءة للبخاري وجزء رفع اليدين له وكفعل الخطاب في مسند ام الكتاب شيخنا الشاه محمد انور وكشف
 السر له واما المفرد فهو الذي يحوي على احاديث شخص واحد كايه بريرة او خذ ليفة مثلا واما القريب فقد علمته واما المستخرج والمستدرك وغير ذلك
 فواضح جدا .

الفصل الثاني في كيفية شروع الحكم من حضرة الرسالة الى زماننا هذا شروع نذاهب المجتهدين لا سيما نذاهب الامام ابي خيفة
 قال المحقق محمود بن سليمان الكفوي في طبقات الخفعية المسماة بكتاب اعلام الاخيار من فقهاء نذاهب النعمان المتأخر اعلم ان نبينا صلى الله
 عليه وسلم بلغ ما انزل اليه البينا وعلم الدين وحكم واقام الحدود وقضى وحكم وبين بشارع بيان الحكم وجاهد حتى اقامته امر الدين
 واهنى ولازم ثم دخلوا الراشدون وجوه الصحابة بذلوا جهدهم في اقامة الدين واجراء بشارع المؤمنين وتعيين قواعد الموحدين وتوحيدهم كيداعلهم
 البتة حين فاقوا ما لا اسلام عن اوده وانزلوا الامر الى مستندة بتعيين خبر الله صامعين بامر الله وكانوا البشير صحتة الرسول صلى الله عليه وسلم سائمين عن
 الطعن وبكره مخدمه سائمين عن ثوب الشين فكانت آثارهم لمن بعدهم شريعة ومنهاجا الرغ غيبه ب الضلال سر جادها وكذا اعلام الاثمين الذين
 هم من اعمونهم في القوي واقويهم بغير خلاف وتعلوا احكام الدين منهم الى الاخلاف مجمين سنن الاسلاف حاوين آثار الاشرف ولما كانت حوادث الامم
 خارجة عن القدر ومفرقة احكامها لازمة الى يوم التمام وكانت ظهور الفصوص غير موفية ببيانها بل لا بد لها من طريق واثباتها اضطرابا الى اجتهاد
 بالاراي فاجتهدوا واسسوا قواعد الاصول وشيدوا فخرها على تعيين المذهب بهذا المستفيين بما روي داود والترمذي ولشوا به وقوفه
 عن عمرو بن مسعود وزيد بن ثابت بن عباس اخرجوا النبي في سنة بعد تخرجه نذاهب الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لما بعث معاذ
 الى اليمن قاضيا قال له لم تقص يا معاذ قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال بسنة رسوله قال فان لم تجد قال اجتهد فيه برأي فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذي وفق رسول رسولنا لما يرضى به رسولنا ان علماء الدين والائمة المجتهدين بذلوا جهدهم في تحقيق مسائل الشرعية
 وتديق النظائر الشرعية واستنبطوا احكام الفروع عن الاول والاربع فاتفقوا على حجة قاطعة واهلنا فهم رحمة وامنة فمنهم اصحاب الطبقة العالية من الصحابة
 وهم الذين صادف الدين بهم اقوى عماد وصور المسائل على قواعد اصولهم ونزاهد مسائل الاجتهاد مع تنقيح طرق النظر على نذاهبهم يستمدون في

استنباط الاسكاف من الكتاب والسنة والاجماع والقياس من غير تقليد في الاصول والافعال من الناس وما لهم متفقا وقته
في اشتهار مذاهبهم واعتبار مشايخهم ومن شاع في المصنفين اشتهارهم في الاقطار والاصناف اما اعظم ابو حنيفة نعمان بن ثابت الكوفي
والملك بن نيس وسفيان الثوري وابن ابي ليلى محمد بن عبد الرحمن وعبد الرحمن الاوزاعي ومحمد بن اويس الشافعي واحمد بن حنبل وداود بن
علي الاحمدي في ولكن خص من بينهم الاربعة ابو حنيفة والملك الشافعي وابن حنبل بالهداية وقلت واولهم الاول وميصره الثاني فليل قدر وميصره الاول
شيئا من الثاني وقيل بل الثاني تلميذ الاول والثالث تلميذ الثاني والبعض تلاذه الاول والرابع تلميذ الثالث اما باقي المجتهدين من تقدم او
ما بعدهم فمنهم من لم توجد له اتباع ولم يكل بل لا متفقا ومنهم من ظهرت له طوائف مقلدة فاشتهر به في الاسفار والدعوة لكن قد اندس في ذلك في مدة
قليلة ولم يبق له اثر في خبر بل ازمنة كثيرة ومن ههنا قال من قال لا يليل في السلوك على غير هذه السلك الاربعة ثم قول ان مقلدكم كلهم قصر فوا
او قاتكم في اجراء انهم لا شريعة وبند لوجههم في تحقيق الطريقة القويمية بل لا يخلو ما من ثلاث من المجتهدين يمتد بهم طائفة من المقلدين
بل ولا عصر من الاصحاب من جماعة المجتهدين في اقطار الاغنيين وان كانوا في الظاهر من المقلدين وهذا من كمال فضل الله سبحانه على العباد كجيب
شكره في كل وقت على العباد هم يهتدون ويرزقون ويميطون ويرشدون (دعا بحكمة اندرست هذا من قبيلهم بعد بيان) وهو لا الاربعة انخرقت
بهم الحادة على معنى الكرامة عناية من الله فاشتهر مذاهبهم في ظهور الاقطار واعتبار اصولهم وفروعهم في بطون الاوقات واجتماع العقول
على الاخذ بها على سر الدخول من ماسوا بالمشهد بصلح فيهم ومن طويعهم لاسيما الامام الاكظم والقرم والهام الاقدم سرج الامة وناج الملحة قمر
الامة ابو حنيفة قد خص الله بعناية وجمع من اصحابه في ذاته ما لم يجمع عند امته في غيره من شيوخه واشتهر مذاهبهم بكثرة المجتهدين في ذابهم مذاهبهم
فاظهر علومهم اشجع بين المسلمين ونشر احكام الفروع بين المؤمنين فانه اول من فسح في الفقه الفاضل صنف بانفاق الملازمين الى دهره من
مشايخه على العمل المجتهدين واجتماع احوال المتكلمين الى محله من جوامير الفضل المتقدمين كابي يوسف المتقدم في الاخبار واللسان محمد المتقدم
في الفقه والاعراب البيان وافر الفقيه النبوية في القياس ومن زيا والمتقدم في السؤال والفتوى وعبد الله بن المبارك لعاصب في رايه
دور كعب بن الجراح المفسر الزاهد وخص بن غياث بن طلق الفطن الذكي في افتقار بين المخلوقين ويحيى بن زكريا بن ابي زائدة في جمع الحديث
وضبط الفروع واصل بن عمر والقاضي ونوح بن ابي مريم الجاهل وابي طيع السجني ويوسف بن خالد السجستاني وغيرهم ثم اقر بفضله انهم سلكوا
لكل العلوم حتى قال الامام مالك حين سئل عنه عن ابي حنيفة رايته رجلا لو كلكت في هذه السارية انها ذهب لقام بحجة وقال ايضا ان بابا حنيفة
لاهل الفقه خير مني وقال الشافعي اناس كلهم عيال على ابي حنيفة في الفقه (وقال احمد بن حنبل اذا كان في المسئلة قول ثلثة لم يسمع
مخالفتهم فليل لمن هم قال ابو حنيفة وداود يوسف ومحمد بن الحسن فابو حنيفة البصري بالقياس ابو يوسف البصري بالناس بالاثار ومحمد بن الحسن
بالعربية) فاصحابنا اخففة عالمهم الله بالطاعة اخففة هم السابقون في الفقه والاجتهاد ولهم المرتبة العليا في الراي واحديثه الارشاد انتبه
ربا بحكمة ان الناس اكثرهم اخذوا بهذه المذاهب لاجل بعة وقل من تبع غير ما من المشايخ فاشاع مذاهب احمد بن حنبل وداود بن زكريا ومن شيوخ
باني المذاهب في البلاد وشارع مذاهب تلك في بلاد المغرب وبعض بلاد الحجاز وشارع مذاهب الشافعي في اكثر بلاد الحجاز واليمن وبعض بلاد الهند
والدكن وبعض اطراف خراسان وتوران وشارع مذاهب حنيفة الى بلاد بعيدة ودمد مدية كونا في بغداد ومصر والروم وبلغ وبنجارا وقصر
وامصهان وشيراز واذر بجان وجرجان وزنجان وطوس وبلد اوستراباد وخراسان وفرغانة وداغستان وخوازم وغزنة وكرمان وكثير
بلاد الهند وسند والدكن وبعض بلاد اليمن وغير ما من الاطراف الشاسعة والاكثاف الواسعة وكلهم فاشعروا علومهم بآثارهم ودراساتهم في تصليفها
تأليفها ولا يزال هذا الاستقام لان يظهر المجتهد المطلق آخر ائمة تحت الامام المهدي محمد بن عبد الله المهدي ونيزل عيسى على نبينا وعليه الصلوة

واسلامه فيبطل في رتبها الهائل والبدعة وفيغير سنة وعلمه ليس الا مركزا عظيما يجادل الفاسق والعقل الكاس ان اختلاف الصحابة ومجتبى الامة قد شكك الامر وجعل الاسير عسر بل الامر ان اختلافهم صار حجة لهذه الامة وقد جعل الدين يسرا وزال حجة عسرا ولا يعلم ان لو بلغ من منفعته ما واحد بل يكون الامر فيه سهلا من في ما اذا بلغ المنفعة وفي هذه المذاهب المختلفة للائمة ومجتبى الامة كلها متصل بانساب الصحابة بغير واسطة متصلة بمنعها وهو حصة الرسالة فكيف هم على هدى من اقتدوا بها ابتدى ومن توهم ان واحدا منها مائل هدى وسائرهم في ضلالة فقد وقع في الضلالة ثم علم ان مقلدة الامة الاربعة شتهروا بالانتساب الى حضرت محمد صميم العلية كاخفعية واشافعية والمالكية ومجيبية فيحصل التميز بينهم ويفرق احد هم ثمانية وفي الحقيقة كل طائفة منهم محمدية فان تقليد جميعهم يسلك على طريق النبي صلى الله عليه وسلم وعترته بذلك المنهج الا اعظم فمن استنكف عن هذه السبب الشهيرة وجعلها مخالفة للشريعة فقد جحد خطا عسيرا وركب تن حياها وجعل وجعل وضل وضل.

الفصل الثالث في تراجم الاعيان الذين كثر ذكرهم من المحدثين والفقهاء العظام واولا اثنين العلماء منهن الامام ابو حنيفة

ما ابو حنيفة ثم ما اذكر ابو حنيفة اما انا فممن من العلماء انا لا اذكره في علماء العالم واكنونه له مناقب حميدة كما نزل حنبله معجز اللسان عن ذكر اوصافه بحميدة لا تقبل الا من
عن ذكر ما سنده بحميدة وقد صنف في مناقبه جمع من علماء المتفرقة ولم الطعن عليه الا ذو ولعصب فخر ارجاله مبدية وفضائله نظير من ان تذكره وانه من
ان تستخره وكفاك من مغاخره التي امتاز بها بين الائمة المشهورين كونه من التابعين وقد اقر مع من الفقهاء والحدثين انه لاقى اناس في امة
عنه غير مرة لما قدم عليهم الكوفة ومجربون في الصحابة كانت الدنيا بعينه كما حققه المحققون منهم احناف ابن حجر والذاهبي والسيوطي وابن حجر المكي وابن الجوزي
والدراطيني وابن سعد وخبيب الروي والحرقي وابن الجوزي وغيرهم من المحدثين وامورهم كلهم صرحوا انه تابعي لابي اس بن مالك وكفى بهم شهادته ومن ثم
فبو حجج عليه باذاهم المصحة فاما اسمه وسببه فهو النعمان بن ثابت بن رطاب الضم الزاهي السجدة بن مائة قبل كان جده رطاس من اهل كل ارباب ملوك
بشيقيم الله فاعتق وولد له ابو ثابت في الاسلام ووصل به الى خدنه على الترفيع وهو صغير فعلاه بالبركة وقيل ثابت بن طادس بن هب من ملك
بني شيبان وذكر في تهذيب الكمال عن اسمعيل بن حماد بن ابي حنيفة نحن من ابناء فارس الاحرار والله ما وقع علينا راق قط وقيل في نسبه
النعمان بن ثابت بن النعمان بن المرزبان واما ولادته ووفاته فذكر ابن خلكان وغيره ان ولادته كانت سنة ثمانين ومات سنة
خمس مائة ولما مات صلى عليه خمس مرات من كثرة الازدحام اخرهم صلى عليه ابنه حماد بن عيسى القاضي الفخامة الحسن بن عمارة في جمع عظيم وقال
له رحمك الله وغفر لك لم تغفر منذ ثلثين سنة ولم تتوب منيك بالليل منذ اربعين سنة -

و دهن فی مقبره الخضران کعبه را و داماشایخه فی العلم کثیر و نسیهم نافع سولی ابن عمرو موسی بن ابی عایشه و حماد بن ابی سلیمان و ابن
شباب الزهری و عکرمه سولی ابن عباس و عبد اللہ بن دینار و عبد الرحمن بن ہرمز الاعرج و ابراہیم بن محمد بن الخضر جبلیہ بن یحیی و انعام
السودی و عون بن عبد اللہ و علقمہ بن مرثد و علی بن اثمرو عطاء بن ابی رباح و قابوس بن ابی غلبیان و خالد بن علقمہ و سعید بن
مسروق الثوری و سلمہ بن کبیل و سماک بن حرب شداد بن عبد الرحمن و رجبہ بن ابی عبد الرحمن و ابو جعفر محمد الباقر و عطاء بن ابی یاسر
و اسماعیل بن عبد الملک و احارث بن عبد الرحمن و نحس بن عبد اللہ و الحکم بن عقیبہ و سماک بن حرب طریف بن منبہان السعدی و عامر
بشیر و عبد الکرم بن ابی امیہ و عطاء بن السائب و محارب بن وثار و محمد بن السائب و معن بن عبد الرحمن و منصور بن المعمر و شام بن عروہ
و یحیی بن سعید ابو الزبیر المکی و غیر ہم من است از کبار اولی الایدی و الاخبار -

والطائفة في فخلق كثير منهم ابو يوسف ومحمد بن الحسن ورفيع بن رواد ابو مطيع السجعي ووكيع بن الجراح وعبد الله بن المبارك
وزكريا بن ابى زائدة وخفص بن غياث النخعي وزياد الطائفة الصوفية داود الطائفي ويوسف بن خالد السبيعي وداود بن ابي داود

[illegible][illegible]

والتأشيجة وصاحب فهم كثير من مشايخه ابن عيسى بن أبي عمارة المقدسي وابراهيم بن عتبة وجعفر بن محمد الصادق ونافع مولى ابن عمر بن يحيى
ابن سعيد الزهري وعبد الله بن دينار وغيرهم من تلامذته سفيان الثوري وسعيد بن منصور وعبد الله بن المبارك وعبد الرحمن الاوزاعي وهو
أكبر من ولد ابن سعد من أقرانه والامام الشافعي والامام محمد بن الحسن وغيرهم -

و منهم الامام الشافعي هو امام الامة فضايلة ازيد من ان نكدو تخفى فاما اسمه ونسبه فهو محمد بن اويس ابن العباس بن عثمان بن شافع
بن اسائب بن عبيد بن عبد يزيه بن اسلم بن عبد المطلب بن عبد مناف القرشي المكي واما ولادته ووفاته فلا ونية كانت سنة
تسعين ومائة سنة وفاة ابي حنيفة وكان قد انتقل الى مصر سنة تسع وتسعين ومائة ومات هناك عند العشار الاخرة ليلة الجمعة وكان
آخر يوم من رجب سنة اربع ومائتين واما مشايخه واصحابه فهم كثير من مشايخه عنه محمد بن علي وعبد العزيز بن الماجشون والامام مالك ومحمد بن
احسن تلميذ الامام ابي حنيفة ومن اصحابه الامام احمد بن حنبل والبطلي وابي ثور والربيع وغيرهم -

و منهم الامام احمد بن حنبل عوامام النقيب دایريت و فضلاء اظهر من ان تذكره و اشهر من ان تستخرج اما اسمه و نسب فيه ابو عبد الله احمد بن محمد بن حنبل
 و شيعته في المروزي -

و اما ولادت و نجات فرزند بعد از دستبرد از پنج دانه و دانه دانه به ناسه اعدی و العین و دانه تین -

اور آقا مشایخہ و اصحابہ فاضل کثیر فن شایخہ محمد بن ادریس الشافعی و ابی یوسف صاحب ابی حنیفہ - و من اصحاب ابی داؤد -

ومنه الامام ابو يوسف تروا الحديث والعقبة وهو اول من دعى بقاضى القضاة فى الاسلام واول من نشر علم ابي حنيفة فى اقطار الارض
وبث المسائل وكان يحفظ من التفسير ومحدث واماى العرب القدر الكثير وقد تولى القضاء من اقطار الثلاثة المهدي وانه المهادى والمرشد

والما اسمہ و نسبہ فیہ اب عبد اللہ محمد بن الحسن بن فرقد الشیبانی بالولاء والشیان قبیلہ معروفۃ الکو فی وھلہ من دمشق من اہل قریۃ
یقال لہا حرمۃ قدم ابوہ العراق فولد لہ محمد بصری و نشا بالکوفۃ -

ولما ولادته ووفاته فولد بواسطته خمس تلميذات قبل امدى وتلميذتين قبل اثنتين وتلميذتين وماتت بربوثة خريه من قري الزرى
من بلاد العراق في سنة تسع وثمانين ومائة .

ولما مشايخه وتلامذه كثير من مشايخه الى حنفية واما كمال بن يوسف مسعر بن كدام وسفيان الثوري وعمر بن دينار واما كمال بن منقول والاوزاعي ودرسين بن معاذ وبكير بن ابي حمزة بن محمد بن ابي سعيد بن ابي سليمان موسى بن سليمان الجوزجاني وشماس بن عبيد الله الرازي وابي جعفر الله القاسم بن سلام وعلي بن مسلم الطوسي وابي حفص الكوفي وخلف بن ايوب وغيرهم.

ومنهم الحسن بن زياد وهو أحد الفقهاء الكوفة من أجلة تلامذة الإمام أبي حنيفة كان محبا للسنة وحافظا للأحاديث تولى القضاء ثم تولى
منه كتاب الجرد الإمامي وكانت وفاته سنة أربع وثمانين وقد عد من جدد لهذه الأمة ومنابعها على رأس المائتين.

و منهم الإمام زفر بن محمد بن قيس بن سليم من نسل معد بن عدنان فقيه حنفى كان جامعاً بين العلم والعبادة وكان اولاً من صاحب الحديث ثم غلب عليه الرأى وهو قياس اصحاب ابي حنيفة يقول الحقيقة زفرنا قتيانا وقال حماد بن ابي حنيفة لم يكن بعد ابي يوسف فى اصحاب ابي حنيفة مثل زفر مولده سنة عشروائة ووفاته فى شعبان سنة ثمان وخمسين وائة .

[illegible]

التي واهم الاحول وحيد الطويل و هشام بن عروة وغيرهم و ثقفة بابي حنيفة و دون العلم في الابواب اخذ عنه خلق لا يحصى منهم يحيى بن معين و عبد الرحمن بن مهدي و ابو بكر بن ابي شيبة و اخوه عثمان و الامام احمد بن حنبل وغيرهم و مناقبه كثيرة مبسطة في تاريخ دمشق للخطيب و منهم ابن شبرمة جو ثقية الكوفة ابو شبرمة عبد الله بن شبرمة البصري القاضي روى عن انس و التابعين و كان مقلدا خفيفا مارقا شاعرا و اتوا في سنة اربع و اربعين و مائة بالكوفة .

و منهم ابن ابي ليلى و هو احد قاضي الكوفة و مفتيها احد المجتهدين محمد بن عبد الرحمن ابن يسار ابي ليلى الانصاري الفقيه المقرئ كانت ولادته سنة اربع و سبعين و توفى سنة ثمان و اربعين و مائة بالكوفة .

و منهم الشعبي هو مامر بن شريك الهمداني الكوفي بيد التابعين اخذ عن عمران بن حصين و ابن جبر و ابى هريرة و ابن عباس ابن عمر و عائشة و غيرهم و اخذ عنه ابو حنيفة و هو اكبر شيوخه ذكره ابن ابي زائدة و العائش و غيرهم و مناقبه كثيرة مذكرة في تذكرة الحفاظ للذهبي و غرة و كانت ولادته في زمان خلافة عمر و فاته سنة اربع و مائة و قيل سنة ثلث و قيل سنة خمس و منهم النخعي هو ابراهيم بن يزيد بن قيس بن الاسود النخعي يكنى ابا عمران كوفي فقيه ثقة من التابعين و كان من نخعي اهل الكوفة مات سنة ست و قيل خمس و سبعين و كان ابو حنيفة الزعم بذهب ابراهيم النخعي حتى لا يجاوز له الاما شاة الله .

و منهم الاوزاعي هو عبد الرحمن بن عمرو بن ابي عمر الاوزاعي يكنى ابا عمر و مام اهل الشام كان فقيها من كبار التابعين جمع العبادة و الورع و كان ثقة تاما صمدقا حافظا اجاب عن ثمانين الف مسألة في الفقه من حفظه و له سنة ثمان و ثمانين و مات بمصر سنة مائة و سبع و خمسين يوم الاحد لليتين بقيتا من صغر قبل في ربيع الاول قبرة في قرية على باب مبروت الاوزاعي نسبة الى و زاع بطن من ذي الكلاع من لخم و قيل بطن من همدان و قيل الاوزاع اسم قرية مشهورة بدمشق على طريق خارج باب الفرديس .

و منهم سعيد بن اسيب هو احد الفقهاء بسجدة ابن حزن ابو محمد الحنزي القرشي ابو اسيب صحابي شبيهة بالرضوان و جده حزن ايضا صحابي و له سعيدتين مفتا من خلافة عمر توفى سنة اربع و سبعين و قيل سنة تسع و ثمانين و قيل احدى و سبعين و صح من عمر شيئا و هو خطيب و عثمان و علي و زيد و عائشة و سعد و ابى هريرة و كان واسع العلم و اذخر حكمة متين الديانة قوالا باحثا فقيها نفس من سلافة التابعين فقيها و ينادر عابادة و فضلا قال النووي عظم من افضل التابعين و كبارهم و سادتهم الفقهاء بسجدة بالمدينة فتمت منهم متفق عليهم سعيد بن اسيب عروة بن الزبير و القاسم بن محمد بن ابى بكر الصديق و خارجة بن زيد بن ثابت و عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود و سليمان بن يسار و في اسانج ثلثة اقوال عدلانه ابو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف و قيل ايهاكم عن علماء الحجاز الثاني انه سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال ابن المبارك الثالث انه ابو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام قال ابو الزناد و قد جمعهم شاعر على هذا القول لا كلهم لا يقتدى بامته في نفسه فخير عن الحق خارجة و قد جمعهم سعيد بن عروة قاسم + سيد ابو بكر سليمان خارجة + و ذكره المير في حيوته و يحواله عند ذكر السوس ان هذه الاشياء المشتملة على اسما الفقهاء بسجدة اذا كتبت في رقعة و جعلت في القمح فانه لا يفسد مادامت الرقعة فيه .

و منهم الحسن البصري هو ابو سعيد الحسن بن ابي الحسن يسار البصري من التابعين كان زاهدا و عاقبا و ابو هولى زيد بن ثابت الانصاري و امره و لاه ام المؤمنين ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه و سلم و لم يدر بما غابت امره في حاجة فبقي في طيبة ام سلمة فبقيها نقله به

ثلاثمائة ليلة الخميس ستميل ذى القعدة بمصر ودفن بالقاهرة وقرى مشهور بها ومنهم البخاري هو الامام المتفق على جلالة الجمع على غلطة شيخ الاسلام
اسحاق ابو عبد الله محمد بن اسميل بن ابراهيم بن البغيرة بن الاحنف كنيته البخاري تولى اجماع المشهور ببيع البخاري والادب للفرد
والسارخ الكبير الصغير وجزر رفع اليد من جزر القارة خلف الامام وغير ذلك له مناقب جملة مبسطة في تذكرة الحفاظ وغيره كانت لا
في يوم الجمعة ثلث عشرة ليلة خلت من شوال سنة اربع وسمين ومائة ووفاته ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين مائتين
ولم يغيب لداذرا -

ومنهم مسلم وهو الامام المتفق على جلالة الجمع على غلطة اسحاق النخعي ابو الحسين عاكر الدين مسلم بن اجماع القشيري النخعي تولى
اجماع مسلم وله مناقب لا تعد ولا تحصى ولدته اربع ومائتين وتوفي في عشرين يوم الاحد است ثمانين من رجب سنة احدى ومائتين -
ومنهم النسائي تولى اسحاق النخعي ابو عبد الرحمن احمد بن شعيب بن علي بن بحر النسائي تولى ابن الكبر في الصغرى ابي النخعي المعروف
بسكن النسائي ولد في سنة تسع ومائتين وتوفي بمكة سنة ثلث وثلث مائة ودفن بها -

ومنهم الترمذي تولى اسحاق النخعي ابو عيسى محمد بن عيسى الترمذي تولى اجماع الترمذي ولد في سنة تسع ومائتين وتوفي في الترمذ
ليلة الاثنين ثالث عشرة من رجب سنة تسع وسمين ومائتين -

ومنهم ابن ماجه وهو اسحاق ابو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني تولى ابن ماجه سنة تسع ومائتين وتوفي سنة ثلث
وسبعين ومائتين -

ومنهم ابو بكر بن ابى شيبة هو اسحاق النخعي الامام عبد بن محمد بن ابى شيبة ابراهيم بن عثمان البصري تولى المصنف روى عنه البخاري
وسلم ولد سنة
وتوفي سنة خمس وثمانين ومائتين -

ومنهم الدارمي هو ابو عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي اسحاق عالم سمرقند روى عن يزيد بن هارون والنضر بن شميل وعنه مسلم وابو داود
والترمذي وغيرهم ولد سنة احدى وثمانين ومائة ومات سنة خمس وخمسين ومائتين -

ومنهم الدارقطني هو ابو الحسن علي بن عمر الدارقطني اسحاق الامام انتبه اليه علم الحديث ولد سنة خمس وثلث مائة ومات يوم الاربعاء ثمان
خلون من ذى القعدة سنة خمس وثمانين وثلث مائة الدارقطني بالغات والنون فسوب الى دار القطن محلة كانت ببغداد قد يما -
ومنهم البيهقي هو ابو بكر احمد بن الحسين البيهقي كان من كبار اصحاب الحاكم ابى عبد الله ولد سنة اربع وثلث مائة ومات في نيسابور في
جمادى الاولى سنة ثمان وخمسين واربع مائة -

ومنهم زر بن ابن معاوية هو ابو الحسن زر بن معاوية العبدي اسحاق صاحب كتاب التجريد في اجمع بين الصحاح مات بعد العشرين
خمس مائة -

ومنهم الخطابي هو الامام ابو سليمان احمد بن محمد الخطابي البستي اشار اليه في عصره صاحب معالم التنزيل وعلام سنن وغريب الحديث
مات سنة ثمان وثمانين وثلث مائة -

ومنهم المبارك بن محمد بن البخاري هو ابو السعادات المبارك بن محمد بن البخاري المشهور بابن الاثير صاحب كتاب جامع الباري
ومناقب الاخيار والنهاية كان عالما محدثا لغويا روى عن خلق من ائمة الكبار كان بالجزيرة وتعلل الى الاصل سنة خمس ومائتين وخمس مائة

ولم يزل بها إلى أن قدم بغداد وادعاه إلى الموصل مات بها يوم الخميس ربيع الثاني سنة ثمان مائة
 ومنهم النودجي هو أبو بكر يحيى الدين يحيى بن نسر بن النودجي إمام فاضل عظيم كان من أهل نوى مصر من أهل نوى مصر
 أخته ودمشق في سنة خمسين ومائة وله تسع عشرة سنة تفتت وتبرع مات في رجب سنة ثمان مائة ومائة
 وأربعين سنة قالها بالوقت تاركاً للشهوات -

ومنهم ابن حجر وهو حافظ الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد المستطلي المصري الشافعي صاحب تصانيف كثيرة فتح إباري ثم
 البخاري وغيره وله سنة ثمان مائة وسبع مائة وتوفي في ذي الحجة سنة ثمان مائة وخمس مائة -

ومنهم العيني وهو حافظ محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين بن يوسف بن محمود قاضي القضاة بدمشق العيني وله سنة
 اثنين وستين وسبع مائة له شرح صحيح البخاري عمدة القاري وشرح معاني الآثار وشرح الهداية وشرح الكنتز وشرح الجمع وشرح
 در البحار وغير ذلك مات في ذي الحجة سنة خمس وخمسين مائة -

ومنهم الزيلعي هو الإمام السخاطي يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد جمال الدين الزيلعي نسبة إلى زيلع موضع محط السفن على
 ساحل بحر الجبلية كان من علماء علماء دبرع في الفقه والحديث وله سنة ثمان مائة وستين وسبع مائة له
 تحريك أحاديث الهداية وغيره وهو تخرج نافع جداً في الحديث جاز بعده من شرح الهداية بل به أكثر كثيراً السخاطي بن حجر في تخرجه
 أحاديث شرح الزيلعي للرافعي وغيره وتخرج به شاهد على تخرجه في فن الحديث وإسماء الرجال وسنة نظره في فروع الحديث إلى الكمال
 وله في مباحث الحديث الخاص لا يميل إلى الاعتقادات القريبه بغيرهم قليل اسمه جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي السخافي
 وهو غير الزيلعي شارح الكنتز فانه فخر الدين عثمان بن علي والاول تليذ لثاني -

ومنهم ابن أبي عمير هو أبو العباس تقي الدين أحمد بن شهاب الدين عبد الحليم بن محمد بن عبد السلام ابن عبيد الله بن عبد الله
 بن أبي القاسم بن أبي عمير الحراني ثم الدمشقي صاحب منهاج السنة وغيره من القضاة البسطة وله سنة ثمان مائة
 وتوفي مجرباً في ذي القعدة سنة ثمان وعشرين مائة -

الفصل في أحوال بعض ما وقع في ندمي ومنهم الشاه عبد العزيز بن الشاه ولي الله بن عبد الرحمن العمري ثم الدهلي الفارسي هو سيد علمائنا
 في زمانه وابن سيدهم لقبه بعضهم بمرح الهندي نسبة إلى بلادهم ولد عام تسعة وخمسين ومائة أخذ العلم عن والده وغيره من مشايخ
 العظام حتى تدرى أسام الفضل وطلع ثمانية ورتي قلده وبرع على أهل زمانه ومن أعظم ما خففه الله من المزايا الفاضلة والعطايا
 السابقة أنه ليس له أصحاب وأولاد أراد الله شياً به إلا أباها بأضار بوجههم حب الدنيا ودنيا تير ما واستغارت بغيرهم على صفات الأيام
 بتأشير ما فتقوى بهم عضده واشتد بهم ازهره وشاع بهم علومه بقيت بهم من بعده آثاره ورواه ذلك من فضل الله بوليتهم من تياره
 يحرم من يريد من أجله أصحابه عبد القادر كان فاضلاً جليلاً ومنهم أخوه الشاه ربيع الدين الحق الحق ثمان مائة وخمسين توفي قبل
 عبد العزيز وكان أخوه جامع الفوائد أبو السليل ومنهم أخوه اشتار وكان جليلاً عزيزاً أقدم منه سنة اسم محمد كان أخاه لابي هو أيضاً قدِم الوفاة ومن
 أصحابه أيضاً خاتمة جليلة البكري نسبة إلى برانه بليدة من أعمال دلي ومنهم ابن أخيه اسمعيل بن عبد الغني
 الشهيد كان من أركان الناس بأبائهم وكان أشد لهم في دين الله وخطمهم السنة ليغضب لها
 ويندب إليها ومنهم ابن عتبة أبو سليمان أسحق وغير ذلك وتوفي سنة تسع وأربعين مائة في شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة -

يُحْتَمَلُونَ عَلَيْهِ فُوجًا وَلَا يَوْمُهُمْ أَحَدًا رَفَا وَلَهُمْ صَلَوةٌ عَلَيْهِ الْعَبَّاسُ ثُمَّ بَنُوهُ ثُمَّ قَوْمُ الْبَهْرُونَ ثُمَّ الْأَنْصَارُ ثُمَّ سَائِرُ النَّاسِ فَلَمَّا فَرَغَ الْعَوَالِ خَلَّ الْعَبَّاسُ
ثُمَّ الْفُجَارَ -

ثُمَّ دُفِنَ صَلَوةً عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنُزِلَ فِي حَضْرَةِ الْعَبَّاسِ عَلَى الْفُجَارِ وَثُمَّ بَنُو الْعَبَّاسِ شَقَرُونَ -

قَالَ وَيُقَالُ كَانَ أَسَانَةُ بْنُ زَيْدٍ وَادُسُ بْنُ حُوَيْهِمٍ وَدُفِنَ فِي الْمَحْدِ وَنَبِيٍّ عَلَيْهِ صَلَوةً عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَحْدِهِ اللَّعْبَنُ يُقَالُ إِنَّهَا
تَسْعُ لَبَنَاتٌ ثُمَّ دُفِنَ فِي التُّرَابِ جَعَلَ قَبْرَهُ صَلَوةً عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْتَقْبِلًا رُشَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ رُشًّا -

قَالَ وَيُقَالُ نَزَلَ الْمَغِيرَةُ فِي قَبْرِهِ وَلَا يَصِحُّ -

قَالَ السَّيِّدُ أَبُو أَحَدٍ يُقَالُ مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ الرَّسُولُ صَلَوةً عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالرَّسُولُ صَلَوةً عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَمَانِيَةً وَعِشْرُونَ شَهْرًا
وَقِيلَ ثَمَانِيَةً شَهْرًا وَقِيلَ سَبْعَةً شَهْرًا وَقِيلَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَقِيلَ مَاتَ بِوَحْلٍ وَتَوَفَّى بِالْمَدِينَةِ وَهُوَ صَحِيحٌ وَ

قَالَ الْوَاقِدِيُّ وَكَاتِبُهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ لَا يَثْبُتُ أَنَّهُ تَوَفَّى وَهُوَ حَيٌّ وَمَاتَ جَدُّهُ عَبْدُ الْمَطْلِبِ رِثْمَانُ سِنِينَ وَقِيلَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَهُوَ
بِأَبِي طَالِبٍ -

وَمَاتَتْ أُمُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَوةً عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَارْتِثَتْ سِنِينَ وَقِيلَ أَرْبَعُ مِائَةٍ بِالْأَبْوَارِ مَكَانَ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ -

وَلَعَبْتُ صَلَوةً عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَوَاهُ النَّاسُ كَأَنَّهُ وَهُوَ ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ سَنَةً وَقِيلَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا -

وَأَقَامَ صَلَوةً عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَكَّةَ بَعْدَ الْبُرْزَةِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً وَقِيلَ عَشْرًا وَقِيلَ خَمْسَ عَشْرَةَ -

ثُمَّ بَاجِرُكَ الْمَدِينَةَ فَأَقَامَ بِهَا عَشْرَ سِنِينَ بِإِخْلَافٍ وَقَدِمَ الْمَدِينَةَ يَوْمَ الْاَثْنَيْنِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ خَلَّتْ مِنْ شَهْرِ رِيحِ الْأَوَّلِ -

قَالَ السَّيِّدُ وَبَارِئُ الرَّجْحِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَوةً عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ بِلَيْتَيْنِ بَقِيَّتَا مِنْ شَهْرِ صَفَرٍ -

أَرْضُ حَبَشَةٍ صَلَوةً عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَفِّيَهُ بَضْمُ الثَّلَاثَةِ مَوَالِدَ أَبِي هَبٍ أَيَا مَأْمُومَةٍ حَبَشَةٍ نَبَتْ ابْنُ ذَوَيْبٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ
السَّعِيدِيُّ وَرَوَى عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ لَيْسَتْ فِي الْيَوْمِ شَبَابُ الصَّبِيِّ فِي شَهْرِ -

وَنَشَأَ صَلَوةً عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَقِيًّا فَكَلَفَهُ جَدُّهُ عَبْدُ الْمَطْلِبِ ثُمَّ عَمُّهُ أَبُو طَالِبٍ طَهْرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ نَفْسِ الْبَاطِلِيَّةِ فَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا لَهُمْ فِي عَمْرِهِ
قَطْرٌ وَلَمْ يَحْمِزْ شَهْرًا مِنْ شَأْنٍ كَفَرْتُمْ وَكَانُوا يَطْلُبُونَهُ لَذَلِكَ فَمُتَّعَ وَبَعِثَهُ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ -

وَفِي الْحَدِيثِ مَنْ عَلَى رُضَى اللَّهِ تَعَالَى أَعَادَ ابْنُ أَبِي صَلَوةً عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَا عُدْتُ ضَمَاقًا وَاشْتَرَبْتُ غُرًا
تَطَوَّارًا لَمْ أَعْرِفْ أَنَّ النَّاسَ يَهْمُ عَلَيْهِ كُفْرٌ -

وَنَهَى مَنْ لَطَفَ اللَّهُ تَعَالَى بِإِنِّ بَرَاءَةٍ مِنْ نَفْسِ الْبَاطِلِيَّةِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ وَمَخَّ كُلُّ غُلُقٍ جَمِيلٍ حَتَّى كَانَ يَعْرِفُ فِي قَوْمِهِ بِالْأَمْنِ
لِمَا شَاءَ مِنْ أَمَانَةٍ وَصَدَقَتْ وَطَهَارَتُهُ -

فَلَمَّا بَلَغَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً خَرَجَ مَعَ عَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ إِلَى الشَّامِ حَتَّى بَلَغَ بَقْرَى فَارَاهُ كَبِيرَ الرَّاهِبِ نَعُوقًا بِصَفْتِهِ فَنَجَّاهُ وَاحْتَضَبَهُ بِدُكَّانٍ
بِزَيْدِ الْعَالِيَيْنِ هَذَا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ هَذَا سَيِّدُ النَّاسِ هَذَا حُجَّةُ اللَّهِ عَلَى الْعَالَمِينَ قَالُوا مَنْ أَيْنَ عَلِمْتَ ذَلِكَ قَالَ أَنْكُمْ صَعِينٌ أَقْبَتُمْ مِنْ لَعْنَتِهِ
لَمْ يَنْتَحِرْ وَلَا جَرَّ الْأَخْرُسَ سَاجِدًا وَلَا يَسْجُدُ إِلَّا بِنِسْبِهِ وَأَنَا سَجَدُهُ فِي كِتَابِي -

وَسَأَلَ أَبَا طَالِبٍ لَنْ يَرِدَهُ خَوْفًا مِنْ لَيْسَ بِهِ وَفَرَّهَ صَلَوةً عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

ثُمَّ خَرَجَ صَلَوةً عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَانِيًا إِلَى الشَّامِ مَعَ مَسِيرَةٍ غَلَامٌ فَدَحِيحَةٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي تَبَاؤِهَا قَبْلَ أَنْ تَبْرُجَ هَاتِفَةً بِمَنْ مَوْقُ بَقْرَى

فلما بلغ خمساً وعشرين سنة تزوج خديجة رضي الله عنها . ولما خرج إلى المدينة مهاجراً خرج معه صلى الله عليه وسلم أبو بكر الصديق رضي
الله عنه ومولى أبي بكر عامر بن ميمونة بضم الميم . ولما قدم المدينة كان يوم الاثنين
في الرابع من شهر ربيع الأول بعد الولادة سنة ١٢ بعد البعثة سنة ١٢ فصل في صفته صلى الله عليه وسلم كان صلى الله عليه وسلم ليس بالقوي
الباين ولا بالقصير ولا الأبيض الامتق ولا الآثم ولا المجعد القلط ولا البسط وتوفى ليس في راسه شدة شعرة بيضاء وكان من أجسم
بعيد ما بين السكبين له شعرة في منكبيه وفي وقت إلى يحمي أذنيه وفي وقت إلى نصف أذنيه كث الشعر في الشين لكنين إلى غليظ الأضراس ثم
الراس والكر ليس في وجهه تدوير أو عرج لعينين طويل إهدابها أحمر الماني ذات سرة وهي أشعر أرق من الصدرة إلى السرة كالشيب
أزاشي تغلق كأنها مخط في صبيب أي شبي لقوة والصباح وردتلاً لأوجهه كالقمر ليلية البدر كان وجهه كالقمر حسن الصوت سهل الركن
فصليح لهنم سوار البطن والصدر أشعر السكبين والذراعين وأما في الصدر طويل الزندين رجب الراحة شكل العينين أي طويل شتبهما
منهوس العينين إلى قليل لحم الغنق بين كفيه خاتم النبوة كزراة بحلة وكعبته إجمامة وكان أوشى كأنها تغطي له الأرض ويجدون في
لحائه وهو غير كثرث وكان يبدل شعر راسه ثم فرق وكان يرحله ويشرح لحية ويحجل بالاشد كل ليلة في كل حين ثلاثه أطراف
عند النوم . وكان يحب الثياب إلى القميص والبياض والجمرة وهي ضرب من البرد فيه حمرة وكان كم قميص رسول الله صلى الله
عليه وسلم إلى الرشح وليس في وقت حلة حمراء وأزارة ورداء وفي وقت ثوبين غفرين وفي وقت جبة نيفة لكنين وفي وقت
قبار وفي وقت عمامة سوداء وارضى طرفها بين كفيه وفي وقت مرطاً اسود من شعري كساروس النخام وأخف وأخف في فصل فصل فصل
الله عليه وسلم ثلثة بنين القاسم وبه كان يكنى ولقب بالنبوة وتوفى وهو ابن سنتين وعبد الله صلى الله عليه وسلم الطيب لطاهر لانه ولد بعد
النبوة وقيل الطيب لظاهر غير عبد الله والصحيح الأول والثالث إبراهيم ولد بالمدينة سنة ثمان ومات بها سنة عشرين ومائة
سبعة عشر شهراً أو ثمانية عشر وكان له صلى الله عليه وسلم أربع بنات زينب تزوجها أبو العاص بن الربيع ابن عبد الغزى بن
عبد مس وهو ابن خالتها وأمه هالة بنت خويلد . وفاطمة تزوجها علي بن أبي طالب رضي الله عنه ورقية وأم كلثوم تزوجها
عثمان ابن عفان رضي الله عنه تزوج رقية ثم أم كلثوم وتوفيها عنده ولهذه هي ذوات النورين توفيت رقية يوم بدر في رمضان
سنة ثنتين من الهجرة وتوفيت أم كلثوم في شعبان سنة تسع من الهجرة فالبنات الأربع بلا خلاف والبنون ثلاثة علي بن
أبى طالب من ولده له القاسم ثم زينب ثم رقية ثم أم كلثوم ثم فاطمة وجاران فاطمة عليها السلام ابن من أم كلثوم ذكر ذلك علي بن
أحمد سعيد بن حرم أبو محمد المحقق في الإسلام عبد الله بن محمد ثم إبراهيم بالمدينة وكلهم من خديجة إلا إبراهيم فإنه من مارية القبطية
وكلهم توفوا قبله إلا فاطمة فإنها عاشت بعده ستة أشهر على الأصح الأشهر فصل في أعلامه صلى الله عليه وسلم هم أحد عشر أحدهم
هو أبو بكر ولا عبد المطلب به كان يكنى وثم . والتيمر وحزرة والعباس وأبو طالب وعبد المطلب وعجل بن جهم بن عبد المطلب
سائلة وعقار والقياد سلم بنهم حزة والعباس وكان حزة صغيراً لم يولد له رضيع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم العباس قريب
منه في السن وكان في زمن بعد أبي عبد المطلب كان أكبرنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث بنين وعامته صلى الله عليه وسلم
سنت صفية سلمت وهاجرت وهي أم الزبير بن العوام توفيت بالمدينة في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنهم وهي أخت
حزرة لأمه وعائكة قيل أنها سلمت وهي التي رأت رؤيا غزوة بدر وقتها مشهورة بربتها واروتى وأميمة وأم حكيم وبنات
فصل في أزواجه صلى الله عليه وسلم وهن خديجة ثم سودة ثم عائشة ثم حفصة ثم زينب ثم أم حبيب ثم أم سلمة ثم زينب بنت

جش ثم جورة ثم عصفية ثم سيمونة رضي الله عنهم فهاول التسع بعد خديجة توفي عنهن ولم يزوج في حياة خديجة غير ما دلنا شروحه بذكر
 غير عائشة والآن في فارسين صلى الله عليه وسلم في حياته ذكرنا من لكثرة اختلاف فيهن وكان له سترتيان مارية ورجلته
 بنت زيد بن قيس بنت سمون ثم اعتقها وزياد قال تزوج يعني صلى الله عليه وسلم خمس عشرة امرأة فدخل ثلث عشرة
 وجمع بين إحدى عشرة وتوفي عن تسع فحصل في سواها صلى الله عليه وسلم منهم زيد بن حارثة ابن شراحيل الكلبى أبو اسامة وثوبان
 بن جحد وضمهم للموعدة والدال واسكان ابيهم وابو لهشة واسمه سلم شهد بدرا وادبوا ثم ورد فيغ وقصير وميوش وابو بكره ومهرز وابو صفية
 عبيد ابوسلمى وابو لهشة بنت النخيلة والهنون وصالح وشقران ودباب بالموعدة واسود وماريوثى وابو رافع واسمه سلم قيل غير ذلك
 وابو لهشة وفضالة ايماني ورافع ومدة بمكة الحريم واسكان الدال فتح اربعين اهلتي واسود وهو الذي قتل بوادي القرى ذكره كذا بكسر
 الكافين وقيل بفتحها وكان على قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم وزيد بن جلد مال بن يسار بن زيد وعبيدة وطهارة او كيسان او مهران
 او ذكوان او مروان دبابور القبطي وواقدة وابو داود وشام وابو ضميرة وجنين وابو عيسى واسمه حمدا ابو عتبة وسفيانة وسلمان ابني
 واليمن بن ام المؤمنين وفتح وسالمة وسالم وزيد بن بولاد وسفيانة وضميرة بن ابى ضميرة وعبيد الله بن سلم ورافع ونبيل ووردان وابو
 ابو بكر بن محمد الامام اسلمى بن ابيهم ام رافع وام امين بركة بنت الباري ام اسامة بن زيد وميوش بنت عبيد وحصرة ورضوى
 واسمته ورجلته واسمها سيرة ومارية وشيرة بن ابي اختها ام عباس وعلم ان هو لا الموالي لم يكنوا موجودين في وقت واحد للنبى
 صلى الله عليه وسلم بل كان كل بعض منهم في وقت والله اعلم فيحصل في خدمته صلى الله عليه وسلم منهم اس بن مالك ومهند وسمار ابنا حار
 الاسلام ورجلته بن كعب الاسلمى وكان عبد الله بن مسعود وصاحب نعليه اذا قام اليه ياهما واولا جلس حطما وجعلها في ذراعيه حتى يقوم
 وصاحب موكه وطهورة وكان عتبة بن عامر بن جنى صاحب نعليه صلى الله عليه وسلم يقوده في الاسفار بلال المؤذن وسعد بن
 ابى بكر الصديق ووزيد بن جندب وقيس بن عمار بن الجاهلي وقيس بن النخاشي وقيس بن النخاشي وقيس بن النخاشي وقيس بن النخاشي وقيس بن النخاشي
 والاسلم بن شريك بن عوف الاعرجي وقيس بن النخاشي وقيس بن النخاشي وقيس بن النخاشي وقيس بن النخاشي وقيس بن النخاشي وقيس بن النخاشي
 ابو القاسم في تاريخ دمشق انهم ثلثة وعشرون وروى ذلك كله باسائده وهم ابو بكر الصديق وعمر بن الخطاب عيان بن عفان علي
 بن ابي طالب بن زياد بن كعب وزيد بن ثابت معاوية بن ابي سفيان ومحمد بن مسلمة ولارحم بن ابي الارحم وابان بن سعيد
 بن العاص اخوه خالد بن مسعود ثابت بن قيس وخطلة بن الربيع وخالد بن الوليد وعبد الله بن زيد بن عبد الله بن
 والجلال بن عتبة والمنيرة بن شعبة واصل بن زاذ وغيره شرجيل بن حصة قالوا وكان اكثرهم كتابته زيد بن ثابت معاوية رضي الله تعالى
 عنهم فحصل في رسلة صلى الله عليه وسلم ارسلى صلى الله عليه وسلم عمرو بن امية الضمري الى النخاشي فاخبر كتابه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ودفعه على عينية ونزل عن سريرة فجلس على الاضراس ثم اسلم حين حضرة جعفر بن ابى طالب من اسلامه ارسلى صلى الله
 عليه وسلم وحية بن خليفة الكلبى بكتاب الى هرقل عظيم الروم وعبد الله بن خذافة السهمي الى ملك فارس وحالب بن ابى بلتعنة
 النخعي الى المقوقس ملك الاسكندرية ومصر فقال خير وقارب ان يسلم واهدى الرسول الله صلى الله عليه وسلم مارية القبطية واهتبا
 فوهبا رسول الله صلى الله عليه وسلم لحسان بن ثابت وارسى عمرو بن العاص الى ملكي عمان فاسلما دخليا بين عمرو وبين ابيهم
 والحكم فينا منهم فلم يزل عندهم حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وارسى سبط بن عمرو العلوي الى اليمامة الى هذلة بن ابي
 وارسى شجاع بن ذهاب الاسدي الى الحارث بن ابي شريك الغساني ملك البلقاء من ارض الشام وارسى المهاجر بن ابى امية الخزرجي

[illegible]

۱۲۱

وآخرین صلوات الله علیه و آله ای یوم الدین قال الادنا ذالعلام نور الله قلوبنا بنوره و آدم بسف تحسرو ذریه ادم
وزیر و اوت که خطیبی و امیری . . . یحیا که بود مرکز هر دهر و آرد و کیتا . . . تا مرکز عالم تو ای بی مثل و نظیری . . . حق است حق
بست چه ممتاز ز باطل . . . آس و بس نبی هست اگر صاف نمیری . . . آیات رسل بوده همه بهتر و برتر . . . آیات تو قرآن
دانی همه گیر می . . . آس عقده تقدیر که از کسب نشد حل . . . حرفی تو کشاید که خبری و نصیری . . . کار که جز آفته آس معین عمل هست
نگذرد خفا و دیگر آنچه پذیری . . . امی ختم رسل است تو خیر امم بود . . . چون شمر که باشد همه درد و رنج خبری . . . کس نیست از رب
امت تو آنکه چون نور . . . بار و سیه آرد موی زری . . . ثبت فی الصبح عن انس بن مالک رضی الله تعالی عنه قال تمت
و بیا جاد و لا حیرت الامین من کف رسول الله صلی الله علیه وسلم و لا امت راسخه قطاطیب من راسخه رسول الله صلی الله علیه وسلم
و لقد خدمت رسول الله صلی الله علیه وسلم عشرین فما قال لی قطا و لا قال شئی فعلته لم فعلته و لا شئی لم فعلته لا فعلت کذا
فصل رسول الله صلی الله علیه وسلم معجزات ظاهرات و اعلام متظاهرات یبلغ الوفا و هی شهورات فیها القرآن المعجزة الظاهرة
والدالة الباسرة لا یتیم الباطل من بین یدیه و لا من خلفه تنزل من حکیم حمید الذی عجز السبعار فی الفصح الاعصار اعیایهم ان
یا تو البسوة مثله لو استعانوا بجمع الخلق قال الله تعالی قل لئن اجتمعت الانس و الجن علی ان یتوا بشرا لایاتون
بشئ و لو کان بعضهم بعضا ظهیر ففهم صلی الله علیه وسلم بدک سحاکا ثم هم و فصاحتهم و شدة عداوتهم لیه یومنا هذا و اما المعجزات
غیر و فلا یکین حصرا ابدالها کثیرة جدا و یجئدة متزايدة و لکن اذکر منها امثلة کالتساق القم و ربع المار من بین اصابعه کثیر
المار و الطعام و البس و الخبز و السیم و الحجر و الحکم الذراع المسموم و شئی الشجرة الیة اجتماع الشجر بین المتباعدين و درج عبا
مکانها و در و راشاة و محایل و رده عین قنوة بن النعمان بعد ان ندرت و صارت فی یدیه الی مکانها فلم یکن تعرف بعد
ذک و تغلف فی معنی علی و کان از مد فیری من ساعه و مسحه رجل عبد الله بن عذیک فبرأت فی الحال و اخباره بمصارع الشکین
یوم بدر و هذا مصرع فلان فلم یعد و امصارعهم و اخباره بقتله اخی بن خلف و اخباره بان طائفة من امته یغزون البحر و ان ام
حرام منهم فکان کذلک و بانه یطرح علی امته ماز و می از من مشارق الارض و مغاربها و بان کنوز کسری یفقیها امته فی سبیل الله
عز و جل و بانه یجأت علی امته بالفتح علیهم من زهره الدنیا و بان خزائن فارس و الروم تفتح لنا و بان سرقة بن مالک لیدر و بانی
کسری و بان حسن بن علی یصلح الله به بین فینین عظیمین من المسلمین و بان سعد بن ابی وقاص لعیش حقه یتفغ به اقوام و یضرب
آخرون و بان النجاشی مات یومکم هذا و هو یحبه و بان الاسود الغنسی قتل لعلکم نده و هو بالین و بان المسلمین یقاتلون الشک
صغار الاعمین عراض الوجوه و لاف الالوف و بان الیمین علیکم و الشام و العراق و بان المسلمین یجندون ثلثة اجماد جند با الشام
و جند بالیمین و جند بالعراق و بانهم یفتون مصر و یضایک فیها القیراط فاستوصوا بالهاجیر فان لهم نومة و رحما و بان اویا القرنی
یقدم علیکم فی المداد اهل الیمین کان برص فیری منه الا قدر و درم فقدم کذلک علی عمر بن طائفة من امته علی الحق و بان ان
یکشرون و بان الانصار یعلون و بان الانصار یلقون بعد و اثره و بان الناس لا یزالون یعلون حتی یقولوا یدخل الله الخلق
الحديث و بان روفیع بن ثابت یسئل طول بالحیوة و بان عمار بن یاسر یقتله الفتنه الباغیة و بان هذه الامه تنفرق و بانه سیکون
بینهم قتال و بانه یخرج نازر بارض الحجاز و اشباهه فاقعت کلها کما ذکره صلی الله علیه وسلم و اضحی جلته و قال ثابت بن قیس
تعیش حمیدا و تقفل شهیدا فاعاش حمیدا و تشهد بالمانه و قال لقمان تنسیب . . . بلوی شدیدة و قال فی رجل من المسلمین یقاتل قالا

ش. يدوانه من اهل النار يقتل نفسه جاره والبعة بن عبد الله من البصرة قال جئت تسال عن البر والاثم وقال لعلي و
 الزبير المقداد وهبوا لي روضة خاخ فان هناك طينة معها كتابي عددوا فانكثرت ثم اخبرته من غفصها وقال لابي هريرة
 حين سرق الشيطان التمر انه سيؤد فعاو وقال لا زواجه الطوكن يداك عنك لهما قاني فكان كذلك وقال لعبد الله بن سلام
 انت على الاسلام حتى توت ودعا صلى الله عليه وسلم لانس بان كثير ماله وولده ويطول عمره فكان كذلك ماش فوق مائة
 سنة ولم يكن احد من الانصار اكثر مالا منه ودفن من اولاده الذكور لصلبائه وعشرين ابنا قبل قدوم الحجاج سوى علي بن
 وهذا مقرر به في صحيح البخاري وغيره ودعا صلى الله عليه وسلم ان يعز الله الاسلام بعمر بن الخطاب او بابي جهل فاعز الله
 بعمر بن الخطاب صلى الله عليه ودعا علي سراقته بن مالك فارقت بكمرته في جلد من الانيق وسانحت قوائمها فيها فاداه بالامان
 وسال الله عارله ودعا علي بن ابي طالب ان يذهب الله عنه الحقد والبر فمكمن يجراد لا يردا ودعا لحنيفة ليلة بعثت ياتي بنجر الاخراب ان لا يجد
 بردا فلم يجده حتى رجع ودعا لابن عباس ان يفقه الله في الدين فكان كذلك ودعا علي عتبة بن ابي لهب ان يسقط الله عليه
 قطبا من كلابه فقتله الاسد بالزرقا ودعا بنزول المطر حين سألوه ذلك فحط المطر ولم يكن في السماء فرفة فاحسب ان سأل الجبال
 وسطروا في البحجة الاخرى حتى سألوه ان يدعوا رفة فدعا برفة فارتفع وخرجوا يمشون في الشمس ودعا لابي طلحة ولا مائة مسلم ان يابك
 الله لهما في ليتهما فكان كذلك فمكنت فولدت حمدا لله فكان من اولاده تسعة كلهم علماء ودعا لامر ابي هريرة بالهداية فذهب
 ابي هريرة فوجدها تغسل وقد اسلمت ودعا لامر قيس بنت محسن نمت عكاشة بطول لعمر فلا تعلم امرأة عمرت ما عمرت رواه النسائي
 في ابواب غسل الميت ورمي الكفار يوم حنين بقبضة من تراب قال شابهت الوجوه فزعمهم الله تعالى واستلأت عينهم ترابا و
 خرج على مائة من قريش فيظرونه ليفعلوا به فمكروا فوضع التراب على رؤسهم ومضى ولم يردده - **افصل** في خصائص رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في الاحكام وغيره ما وذا فصل نفيس فخصائصه صلى الله عليه وسلم اربعة اضرب الاول ما يخص به صلى الله عليه وسلم
 من الواجبات قالوا واهل السنة فيه زيادة الزلفى والدرجات العلى فلم يقر المقربون الى الله تعالى المشي اذ اراما افترض عليهم كما
 صرح به الحديث الصحيح وان ثواب الفرض يزيد على ثواب الفل سبعين درجة واثنا عشر الفية بعد ذلك فمن هذا الضرب صلوة الصلوة
 الاضحية والوتر والتجهد والسواك والشاورة ومنه وجوب مصابرة العدو وان كثر واذا وادعا على الضعيف وقيل يجب عليه
 صلى الله عليه وسلم اذ ارادني شيئا عجبا ان يقول بكيك ان العيش عيش الآخرة - الضرب الثاني ما يخص به من المحرمات عليه
 الاخرى اعتبارا به اكثر منه لشعره ويحظر منه الزكوة وصدقة التطوع - الضرب الثالث التحففات والمباحات وما اخرج له صلى
 الله عليه وسلم دون غيره نوعان احدهما ما لا يتعلق بالنكاح فانه الوصال في الصوم واصطفا ما يجاره من النجاسة قبل القسمة من
 جارية وغيره او يقال لذلك المختار الصنف والصفية وجهها صفايا النوع الثاني متعلق بالنكاح فانه اباحة تسعة نسوة والصحيح جواز الزنا
 له صلى الله عليه وسلم ومنه انعقاد نكاحه بلا ولي ولا شهود - الضرب الرابع الباع ما يخص به صلى الله عليه وسلم من الفضائل الاكرام
 فمنه ان ازواجه الاثني توفى عنهن محرمات على غيره ابدوا في من فارقتها في الحيوة اوجه اصحابها تحريمها ومنه ان ازواجه امهات
 المؤمنين سوا من توفيت تحتها ومن توفى عنها وذلك في تحريم نكاحهن ووجوب احترامهن وطاعتهن وتحريم عقوبتهن ومنه تفضيل
 نسائه على سائر النساء وجعل ثوابهن وعقابهن خفيفين وتحريم سوالهن الا من دار حجابا منه في غير النكاح انه صلى الله عليه وسلم
 خاتم النبيين وخير الخلق جميعين وامتة افضل الامم واصحابه خير القرون وامتة معصومة من الاجماع على ضلالة وشرعية مبدية

دنا سنة لجميع الشرائع وكما به مجموع حفظه عن التحريف والتبديل وهو حجة على الناس بعد فائدة ومعجزات سائر الانبياء انقضت ونصر
 بالرب سيرة شهيرة جعلت لدارس سجدة وطهرا واحلت له الغنائم وعلت لشعاعه والمقام المحمود وارسل الى الناس كافة وهو ميد
 ولد آدم واول من تشق عنه الارض واول شافع واول مشفع واول من يفرح باب الجنة وهو اكثر الانبياء نبيا واعلى جوارح الكلام
 وصفون اسمه في الصلوة كصفون الملائكة وكان لا ينام قلبه ويرى من وراء ظهره كما يرى من قد آتته لاجل الاحلاد يرفع مشرو
 فوق صوته ولا يناديه من وراء البحرات ولا ان يناديه باسمه فيقول يا محمد بل يقول يا بني الله يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وبني لمصلي بقوله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته ولو خاطب آدميا غير بطبات صلوة ويلزم ان اذا دعاه ان
 يجيبه وهو في الصلوة ولا يبطل صلوة وكان بوله ودمه تيرك بها وكانت الهدية حلالا ولا يجوز ان يجزوا على الانبياء ويجوز عليهم
 الانعام لانه مرض بخلاف الجنون واختلفوا في جواز الاحلام والاشهر امتناعه بين اخصائص انه صلى الله عليه وسلم يؤخذ عن
 الدنيا عند تلقي الرحي ولا يسقط عنه الصلوة ولا غير ما ومنها ان من رآه في المنام فقد رآه حق فان الشيطان لا يتسلل بصورة
 ولكن لا يعمل بما يسمع الرى منه في المنام فيما يتعلق بالاحكام ان خالف ما استقر في الشرع لعدم ضبط الرأى لالتك في الرؤية
 لان الخبر لا يقبل الا من ضابط مكلف والنائم بخلافه ومنها ان الارض لا ياكل لحوم الانبياء للحديث المشهور منها قوله صلى الله عليه
 وسلم ان كذبا على ليس ككذب على احدث الكذب عليه من الكبار فان استحل المتعة كفو ولا فهو كرا الكبار لا يكفر بها اه في تنزيه
 الاسماء باختصار والتقاط العلم ان احوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيرة وما اكرمه الله به وما افاضه على العالمين من انوار
 حجة الله عليه وسلم غير محصورة ولا يمكن استقصاء بالايمان في هذا الكتاب وفيما ذكرته تنبيه على ما تركته -

الفصل الخامس في بيان بعض الاصول اعلم ان الفقهاء كثير ما يختلفون في تحقيق المناط فتعجبه وتخبر بحدود
 يسر كون ما في النص الحديث والقرآن والناس لا يفهمون اهم لا يعملون على الحديث اريد بذلك ما اصطلح عليه علماء الاصول تحقيق
 المناط ان يصدر حكم من الشارع في صورة جزئية ثم مثبت تحقيق ذلك في سائر الجزئيات من نوع تلك الصورة مثاله تقوم حزار
 الصيد فتعرف القيمة في جزئي جزئي هو تحقيق المناط وليس ذلك بقياس فلذا يشترك فيه النحاة واللغاة ولا يحتاج الى الاجتهاد ودقيق
 المناط ان يصدر حكم من الشارع في صورته قد اجتمعت هناك امور اتفقت بعض تلك الامور مناط ذلك الحكم وبعضها لا دخل لها
 فيه فتعرف الامور الذرية بوجوه الامة مثاله ما في الحديث عن ابي هريرة قال اتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال هلكت قال
 ما شأنك قال وقعت على امرأتى في رمضان قال فهل تجزى بالعتق رقبة قال لا قال فهل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال
 لا قال فهل تستطيع ان تطعم ستين مسكينا قال لا الحديث ففتح ابو حنيفة والشافعي مناط وجوب الكفارة كون ذلك الفعل مفسدا
 جماعا كما في هذه الصورة او كلا او شر با بعد ان يكون عدا فكونه جماعا في هذه الواقعة امر اتفاقي كسائر الاتفاقيات وذميب
 احد الى ان المناط هو كونه جماعا فلا يدرى الحكم الى الاكل والشراب حتى بحديث آخر - عن ابي هريرة ايضا قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من افطرنه ما من رمضان في غير رخصة فخصها الله لم يقض عنه صيام الدهر حمله على الاكل والشراب عدا
 وقال لا يقض عنه صيام الدهر وتخزين المناط ان يصدر حكم من الشارع في صورة تجمع هناك امور تصلح كل منها للعلية فيخرج كجهت
 امر من بين تلك الامور للعلية ويجعله مناطا مثاله حديث النبي عن الرزائي الاشياء الستة جتمع هناك امور القدر والجنسية والطعم
 والشمية والاتقيات والا فاذ هب ابو حنيفة الى ان مناط الحكم هو الوصف الاول والثاني والى ما ذكرته في الثالث

على ما ادى اليه مجتهدا ومخالفا لفرق بين تنقيح المساط وتخرجه ان في الاول اجتمعت امور لا واصل بها ان المساط تنقيح المجتهد المساط واني
 اشاني اجتمعت امور كل منها صالح لان يكون مساطا فخرج المجتهد بالان يكون مساطا وتنقيح المساط وتخرجه بطلية المجتهد بتمام فيه
 بعضهم بعضا ومن الامثلة فيه ايضا حديث مفتاح الصلوة الطهور وتحريرها التكبير تحليلها التسليم فذهب اكثر الآئمة الى ركعة ميمية
 التكبير والتسليم فخرج ابو حنيفة المساط فيه كون الاول ذكر الشرب بالتعليم وكون الثاني خروجا بصنط الحلي وقال بغيره فيه من لكن
 ثبت مواطبة النبي صلى الله عليه وسلم على صيغة التكبير وصيغة التسليم فليكن ما وجد بين وقد التزم الشيخ ابن الهمام وجوب صيغة
 التكبير والشهور سنة وقد تحقق فيها الذكر الشرب بالتعليم وتخرج من وضع المصلي تحقيق الكل في الجزئي فليكونا فرضين وسياتي
 مفصلا في موضعه وعلى هذا القياس اشكته كثيرة - وقال الاوستا والعالم نود الله قلوبنا بوزنه ان للآئمة الاربعة اصولا الاربعة
 اكثرية وذلك ان الامام مالك يالسى بعمل اهل المدينة بل قد رجع على حديث المرفوع واشاني ياخذ باصح ما في الباب احمد يانز
 بالاصح والصحح وحسن والضعيف اذا كان ضعفه يسيرا ويجوز هذا وذلك وعلى هذا وضع مسنده وابو حنيفة ياخذ بهذه للاقسام فليكن
 الاحاديث على محل واحد فلذا اشرت اننا ويلات عند الخفية وكثرت بخروج على الرواة عند الشافية واشاني اول من بطل ما يحتاج
 بالمرسل الا انما اعتضد واهام الصنعة ذلك الامام الهمام البخاري قد اخذ اصل ما كان شافعي وركب بينها فياتي باصح ما في الباب
 ويراعى مساعدة عمل السلف فلذا لم يات بحديث يعارض حديثا في كتابه لم يخرج في الكسوف الاحاديث التي روى عنها شيئا منه على
 اصله واعتمد على ثقة الرواة فاخرج حديث ثلاث ركعات وحديث اربع ركعات بل حديث خمس ركعات ايضا وثقنا
 على مير المؤمنين على رضي الله عنه فالبخاري قد اتفق واتبع مسلم القاعدة فشاينا بيوصلون في مثل هذه لا ياخذون بالتشدد ولا
 بالتساهل ويوجبون الاحاديث المتعارضة بتوجيهات يكاد يقبلها من يسمعها مثاله حديث الثعلبين فقد رواه يزيد بن دريع وكلا
 بن طلحة وابراهيم بن حجاج وهدية بن خالد ووكيع بن يحيى بن حسان بلقط اذ بلغ الماء الثقلتين او ثلاثا لم يكل ايجث فيقال فيه ان هذا ليس
 بخديث شرعي فقد قال الثعلبين او ثلاثا بالتزويج فهو تقريب واحالة على خلوص اثر النجاسة من جانب على جانب وذلك اصل
 نذهب اليه حنيفة وصاحب جبر صرح به الشيخ ابن الهمام ودين بن نجيم وقد كملت الاحاديث المعارضة لحديث الثعلبين كحديث الهني عن
 ابي بول في الماء الزكك وحديث الهني عن ادخال اليد في الماء اذا لم يقطر وحديث ولويغ الكلب في الماء ومثاله ايضا احاديث
 القراءة خلف الامام فانهم لما استدوا على ترك القراءة خلف الامام بقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون
 وبقوله صلى الله عليه وسلم واذا قرأوا فاستمعوا وبعديت من كان له امام فقرأ الامام له قراءة او لو احديث لا تفعلوا الا بام القرآن فانه
 اصلوه لمن لم يقرأ بها وذلك انه لم يصح في شان نزول الآية شي من الروايات فالعبارة للعموم اللفظ ايضا فنقدروا على البيهقي
 في كتاب القراءة عن الامام احمد انه اجمع العلماء على هذه الآية في القراءة في الصلوة وحديث واذا قرأوا فاستمعوا وحديث صحيح وحديث
 من كان له امام فقرأ الامام له قراءة حكاها الشيخ ابن الهمام عن مسند احمد بن منيع وصححه فان مسنده على شرط الشيخين ولم يلق
 على علة فيه الى الآن وقد ساعده الموقوف عند الترمذي والمرسل عند آخرين فاذا نرى صحيح فوجه شيخ شايخنا الشيخ رشيد احمد قد
 عبادة من طريق محمد بن اسحق وسياقه لعلمكم تقرأون خلف الامام كما قالوا نعم يا رسول الله نهذه هذا قال فلا تفعلوا احديث فقال هذا
 دليل الالباقه لا دليل الوجوب واهمهم كانوا يقرءون بغير امر من صلى الله عليه وسلم ولذا سأل بقوله لعلمكم تقرأون خلف الامام فلما قالوا
 نعم قال فلا تفعلوا الا بام القرآن فانها سورة متعينة من بين سائر القرآن لا غير ما من السورة التي صلى الله عليه وسلم باجتها

خلف الامام بكونها متعينة من بين اسور لا صلوة بدونها وظهر عدم كون الصلوة بدونها في حق الامام و المنفردة وان ترك في الاباحة
في حق المقدس ومسئلة الاباحة والكرامة مختلفة فيها عند الخفية وان التقوا على عدم الوجوب وقالوا في مسئلة رفع اليدين و
جبرائيل انه قد صح رفع اليدين عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة وقد صح ترك الرفع بارنا صريح عند المصنف ابي داود
والاخبار وقد صح ترك الرفع عن امير المؤمنين عمرو و امير المؤمنين علي وكذلك الاخبار بآمين عن جماعة من الصحابة و السلف لصالح
فليكن كلامنا من سنة و انما بقي الشان في الترجيح هذا والله الموفق للسداد في المبدء والمعاد وسياقي في موضعه ان شاء الله تعالى

بالتفصيل -

فصل السادس في النسخ وفي خمسة ابحاث الاول في تعريفه والثاني في جوازه والثالث في محله الرابع في شرطه الخامس
في النسخ والفسوخ قال الامام الاول فهو في اللغة الازالة يقال نسخت الشيء ازالته ورفعه ونسخت الريح اذا تاروا فمحتبوا
نسخ الشيء ازالته اي ابعده كذا في الاساس ويجوز معنى النقل وهو تحويل الشيء من مكان الى مكان او حال الى حال مع
بقاء في نفس يقال نسخت النخل اصله اذا نقلته من حقله الى اخرى ومنه نسخ الموارث لانتقالها من قوم وفي الاصطلاح
يقول هو عبارة عن رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متاخر فقيده بالشرعي اشرافا عن العقلي لان رفع الاحكام العقلية اللاحقة قبل
ورود اشرع التي يعبر عنها بالباح حكم الاصل بدليل شرعي متاخر لا يسي نسخا وقيد بدليل شرعي اشرافا عن الرفع بعد الموت وقيد
بقوله متاخر اشرافا عن التقييد بالغاية والاستثناء ونحوهما فان ذلك لا يسي نسخا ايضا قيل هو بيان انتهاء الحكم الشرعي المطلق
الذي دونهما التمراده واعلم ان النسخ بالنسبة الى صاحب الشريعة بيان محض واطهار لمدة مشروعيتها الحكم المطلق عن المدة في الظاهر
الذي كان معلوما عند الله تعالى مقيدا بنهاية بانه انتهى في وقت كذا بالنسخ فكان النسخ بالنسبة الى حله تعالى الامينا
للمدة لا رافعا الا انه تعالى اطلقه ولم يبين الحكم فصار ظاهره البقاء في حق البشر فكان تبديلا لا اطلاقا الى التقييد في حقنا
بياننا محض في حق صاحب الشرع وهو كالتقل فان بيان محض للاجل المعلوم في حق صاحب الشرع فانه ميت باجله بلا شبهة
ولا اجل له سواه قال تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون عنه ساعة ولا يستقدمون وتغير وتبدل في حق القاتل ولهذا الحق
به القصاص - واما الثاني فهو جازي في جميع احكام شرع عقلا وواقع شرعا عند المسلمين اجمع خلافا لليهود لعنهم الله تعالى
فخذ بعضهم باطل عقلا وعند بعضهم جازي في نفسه عقلا لكنه غير واقع نقلا فهو متنع سماعا وعند بعضهم جازي وواقع ويقولون ان رسالتهم
محمد صلى الله عليه وسلم في العرب خاصة لا في الامم كافة فانهم يقولون يلزم من جواز النسخ بحمل المسألة بالنسبة الى الله تعالى بانه لو كان
يعلم بواقب الامور ومصالح العباد من الابتداء والانتها ما امر بالشيء ثم منع عنه بل امر في اول الامر بما هو خير لهم في كل وقت
وغيرهم ان لا نسخ شرعية موسى عليه السلام بشرية احد ويكون دينه مبدوا وذا اجل منهم وعنادا فانما نحن نقول ان الله تعالى احكم
خبر يعلم مصالح العباد ووجوبهم فحكم كل يوم على حسب علمه وصلاحه كما يطيب للمريض بشرب دواء كل غدا اليوم ثم غدا بخلاف ذلك
فانه لا يحكم بغيره بل هو عاقل حاذق يعطي كل يوم على حسب ما يجد من راحة فيه ولم يقل للمريض اني ابد لك غذا فخذ وادوا
بدوا وادوا وقد صح ان في شريعة آدم كان نكاح ابجر رجلا وكذا نكاح الاخوات للاخ جلا لا وقد ورد في التوراة ان الله
امر آدم بتزويج بناته من نبيه وكانت زوجة مخلوقة من مخلوقه ثم نسخ ذلك لغيره من اشرار وكذا الجمع بين الاختين كما
مشروما في شريعة يعقوب ثم نسخ تلك الاباحة في التوراة وغير ذلك فعرفنا انه لا وجه الى انكارهم نسخ الا الصلوات والخواتم

والله الهادي ومنه الهداية والحمد لله في البداية والنهاية واما الثالث فمحل الحكم الذي يوجد فيه امران الاول ان يكون الحكم في نفسه
محملا للوجود والعدم شرعا والثاني ان يكون الحكم محملا للتحقق بايضا في النسخ من توقيت او تاييد نصا او دلالة وذلك لانه لما
ثبت ان النسخ بيان مدة الحكم في الحقيقة وان كان رفعا في الغالب لا بد من ان يكون محله حكما يحتمل ان يكون متوقفا في
نحوه وان لا يكون كذلك ثم حكم الحكم بان لا يحتمل النسخ في نفسه كالحكام العقلية وما يجري مجراها من الاسرار بحسب خبرات
المؤدى نسخا الى الكذب واما ان يحتمل النسخ بالحققة تاييدا وتوقيتا ولا بد ان يكون في النسخ لانه يوجد فيه الامران عام
واما الواقع فشرطه ان لا يكون الكلف عقد القلب ان يتمكن من الفعل وقيل لا بد من زمان يتمكن من الفعل حتى يقبل النسخ فلت
ان النسخ شرطه ايضا متفق عليه مثل كون النسخ والمنسوخ حكيمين شرعيين فان الموت العجز ببيان التعبد شرعي والامسيان
نسخا وكذا ازالة الحكم العقلي بالحكم الشرعي لا يسري نسخا ومثل كون النسخ منفصلا عن المنسوخ متاخرا عنه فان الاشتاء والغاية
الامسيان نسخا ومثل ان يتمكن من الاعتقاد في لا يمكن النسخ الا بعد ابلغ الامر الى المكلف وحقيقة المكلف ذلك الامر فبعد القدر
من الزمان ضرورة وشرط بالاجماع وبعضها مختلف فيه مثل كون النسخ والمنسوخ من غير اشتراط البطلان
للمنسوخ واشترط كونه خف من المنسوخ او مثله فانها شرط لصحة النسخ عند قوم فمن الشروط المختلف فيها يتمكن من الفعل المطلوب
ان يمضي بعد ابلغ الامر الى المكلف زمان يسع الفعل المأمور به فبعد اكثر الفقهاء وعامة اهل الحديث هو ليس بشرط لصحة وعند
جمهور المعتزلة واليه ذهب بعض يخف في مثل ابي بكر بن محمد بن داود بن ابي منصور والقاضي ابي زيد وبعض اصحاب الشافعي كما
يعرض اصحاب احمد بن حنبل وتصوير المسئلة على وجهين احدهما ان يرد النسخ بعد يتمكن من الاعتقاد قبل دخول وقت كذا
كما ان قبل صوموا فدا ثم قبل قبل ان يجازي تصحيح لا تصح مواثيقها ان يرد بعد دخول وقت قبل ان تقضى الزمان يسع الواجب كما ان قبل
صوم فدا فشرع الصوم فقبل له قبل ان تقضى الزمان يسع تصحيح تكس العامة بما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجزئ من صلوة ليلة
المعراج ثم نسخ ما روى على الخمس فكان ذلك نسخا قبل يتمكن من الفعل الا انه كان بعد عقد القلب عليه فدل وقوعه على الجواز قلت قال
يعني في حجة القاري ومنها ان قوما استدوا بالتقص على نهج نسخ العبادة قبل العمل بها وانكر ابو جعفر النحاس هذا القول من
وجهين احدهما البناء على اصله ونهجه في ان العبادة لا يجوز نسخها قبل العمل بها لان ذلك عنده من البداء والبداء على التسمية
وتعالي محال الثاني ان العبادة وان جاز نسخها قبل العمل بها عند من يراه فليس يجوز عند احد نسخها قبل موطئها الى الارض واولها
الى الخاطبين قال انما ادعى النسخ فيها القاشاني تصحيح بذلك نهجه في ان البيان لا يتاخر قال ابو جعفر هذا انما هي علة
شغباء رسول الله صلى الله عليه وسلم لامة ومراجعة راجعها ربه يخفف عن رمة ولا يسي نسخا وقال السبيلي قول ابي جعفر ذلك بداه
ليس يصح لان حقيقة البداء ان يبدوا مرارا فيبين العوالب فيه بعد ان لم يكن بنبيه او بداه محال في حق الله تعالى والذي يظهر
انه نسخ ما وجب على النبي صلى الله عليه وسلم من ادائها ورفع عنه استمرار العزم واعتقاد الوجوب ونداء النسخ على الحقيقة نسخ عنه واجب
عليه من التبليغ فقد كان في كل مرة عازما على تبليغ ما امر به ومراجعة وشغاعته لا تنسخ النسخ فان النسخ قد يكون عن سبب معلوم
فتشاعره صلى الله عليه وسلم كانت سببا للنسخ لا مبطلة للحقيقة ولكن المنسوخ ما ذكرناه من حكم التبليغ الواجب عليه قبل النسخ وحكم
الصلوات في خاصته واما امته فلم ينسخ عنهم حكمه اذ لا يتصور نسخ الحكم قبل وصوله الى المأمورية الوجه الثاني ان يكون هذا خبرا لا تعبدا
فاذا كان خبرا لا يدخل النسخ ومعنى الخبر انه صلى الله عليه وسلم اخبره ربه ان على امته خمسين صلاة ومعه انها في الموضع المحفوظ حسنة

فتاؤها عليه الصلوة والسلام على أنها مسنون بالفعل فبينما له ربه تعالى عند مراجعته أنها في الثواب لاني لعمل أنته قلت لا نسخ
والاختلاف اختلاف العالمين والآن ايضا مسنون ثوبا واخره خمس فعلا والدليل عليه قوله تعالى النبي صلى الله عليه وسلم في آخره
واما ما في النسخ والمنسوخ فذهب جمهور العلماء الى ان القياس يصلح ما نسخا في زمن الكتاب والسنة والاجماع والقياس
هو ان كان حليا او غيا وذهب بعض اصحابنا فيهم شراحي الى ان النسخ يجوز بالقياس قاطبا بان القياس بيان كالتخصيص
فما جاز في تخصيص جاز في النسخ ايضا وقال ابو القاسم من ان الشافعية يجوز نسخ الكتاب بالقياس اذا كان مستبطلا من الكتاب
وكذا يجوز نسخ السنة به اذا كان مستبطلا منها قاطبا بان هذا في الحقيقة نسخ الكتاب بالكتاب السنة بالسنة لا غير استدل جمهور
بوجهين الاول بانه لو جاز نسخ الكتاب والسنة بالقياس لزم نسخ الاقوي بالاضعف والاضعف بالاضعف لا يصلح ما نسخا لا اقوي فالقياس
لا يصلح ما نسخا للكتاب السنة وكذا الاجماع لانه في معنى الكتاب السنة وكذا للقياس لان النسخ فرع التعارض بين القياسين
واذا وقع التعارض بينهما لا يثبت احدهما بالتعارض كما حكمه اذ لم يثبت احدهما فكيف يكون الاخر ما نسخا لانه المنسوخ ساقط عند اذ
وقع التعارض في زمان واحد واما لو وقع في زمانين فيجوز العمل بالآخر لاجل انه ما نسخ والاخر منسوخ بل لانه علم ان القياس لا
يمكن من محله فلا يصح ذلك نسخا اصطلاحا والثاني بان الصحابة تركوا القياس لاجل الكتاب السنة وان كان السنة من اجاز
حتى قال عمر في حديث الجبين كدنا ان نقضه فيه برأينا وفيه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال علي ولو كان الدين
بالايمى لكان باطن النسخ بالسج اولى من ظاهره الحديث واما قولهم ان النسخ بيان كالتخصيص الخ متعوض بدليل العقل والاجماع
وخبر الواحد فان تخصيص بها جاز دون النسخ فكيف قيسا وبيان كالتخصيص بيان والنسخ دفع وابطال قول الانما طلي ايضا ضعيف
لان العلة المستخرجة من الكتاب والسنة غير مطبوع بها وهي اصل القياس فكيف نسخ بالمعطوع وكذلك قال جمهور العلماء ان
الاجماع لا يصلح ما نسخا في الكتاب والسنة والقياس واجماع الاخر خلافا لبعض كعب بن ابيان فان عنده يجوز نسخ الكتاب
به لان المؤلفه قلوبهم مذكورون في الكتاب ومقطوع نصيبهم من الصدقات بالاجماع المنعقد في زمان ابي بكر الصديق واجاب
جمهوره بان هذا من قبيل انتهاز الحكم بانتهاء العلة وقيل ان الاجماع عبارة عن اجتماع الآراء ولا يعرف بالراى انتهاز المحسن
والنسخ في شئ عند الله تعالى فلا يقدر الامتة على معرفة مدة الحكم والنسخ بيان مدة بقائه الحكم وكونه حسنا او قبيحا الى ذلك
واما الكتاب والسنة فالتقوا على انه يجوز نسخ الكتاب بالكتاب السنة بالسنة انما اختلفوا في نسخ الكتاب بالسنة ونسخ السنة
بالكتاب ففي نسخ السنة بالكتاب للشافعي قولان في احدى قوليه لا يجوز كما لا يجوز عنده نسخ الكتاب بالسنة قول واحد وقيل
عياض اجازة الاكثر عقلا وسما ومنعه بعضهم عقلا واجازة بعضهم عقلا ومنعه سماعه واجازة الجمهور نسخ السنة بالكتاب حكمه من التوبة
والمعقولة وبه قال لك ابو حنيفة في محله مستدل بجمهور على المسئلة الاولى بان التوجه نحو بيت المقدس لم يكن ثابتا بالكتاب قد
نسخ بقوله تعالى وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره واجيب من جهة الشافعي بانما هي نسخ قرآن بقرآن وان الامر كان اولا بتغيير
المصلى ان يولي وجهه حيث شاء بقوله تعالى انما تولوا ثم وجه الله ثم نسخ بانتقال القبلة واجاب بعضهم بان قوله تعالى في التوبة
الصلوة بمحل فسر بامر منها التوجه الى بيت المقدس فيكون كالمأمر به فلفظ في الكتاب فيكون التوجه الى بيت المقدس في قوله
بهذه الطريقة وباقوال ان المنسوخ كان قرآنا نسخ لفظه وقال بعضهم النسخ كان بالسنة ونزل القرآن على نبيها ورد الايات
والشأنى بانما لو جازنا ذلك لافضى الى ان لا يعلم ما نسخ من منسوخ لعينه اصلا فانها لا يطران في كل ما نسخ ومنسوخ والاشا

بجز دعوى فلا يصلح الرابع با ما دلت الصحيح كما لا يخفى وادلت الشافعي على عدم جواز نسخ السنة بالكتاب بقوله تعالى لا تبين
للناس ما نزل اليهم بانه وصفه بكونه مبينا فلو جاز نسخ السنة بالقرآن لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم مبينا والدارم باطل فالقول
مشد اما الملازمة فلا نه اذا ثبت حكمنا ثم نسخ الله تعالى بقوله لم يحقق التبيين منه لان المنسوخ مرفوع لا مبين لان النسخ رفع
البيان واما بطلان اللازم فلقوله تبين للناس ما نزل اليهم حيث وصفه بكونه مبينا قلنا لا نسلم الملازمة لان الماروقتين البيان
ولا نسلم ان النسخ ليس بيان فانه بيان لا شبهة واما الحكم الاول فلو كان النسخ ليس ببيان وان الملازمة بيان العلم بالحق
والمنسوخ وغيرهما لكن لا نسلم ان الآية تدل على امتناع كون القرآن ناسخا لسنة وباجملة ان النسخ لما كان بيان مدة
الحكم المطلق جاز ان يبين الله مدة كلام رسول ورسوله مدة كلام ربه وتمسك في عدم جواز نسخ الكتاب بالسنة بقوله عليه السلام
اذا روي لكم عنى حديث فاعرضوا على كتاب الله فما وافقه فاقبلوه والا فرفضوه فكيف نسخ بها قلنا ان المراد من العرض
اذا شكك تاريخه فلو علم ان الحديث متأخر عن الكتاب فيكون ناسخا لا وان المراد به العرض اذ لم يكن الحديث في السنة بحيث
ينسخ به الكتاب بدليل اول الحديث اى اذا روي الحديث وقالوا انه جاز نسخ الكتاب بالسنة ليقول الطاعنون ان الرسول عليه
السلام اول ما كذب الله فكيف يمين بالله وقبيلته ووجاز نسخ السنة بالكتاب ليقول الطاعنون بان الله كذب رسول فكيف يصح
قوله وباجملة لوجاز ذلك لازم تنفير الناس عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن طاعته لانه يؤهم ان الله تعالى لم يرض بما سنة
الرسول عليه السلام واللازم باطل لانه من اقص البعثة فالمنزوم كذلك قلنا الملازمة ممنوعة لانه اذا علم انه يسلخ فلا تنفير ولا تنفير
لان الكل من عند الله تعالى وعلى ان يشك هذا الطعن لا مفر عنه في التفتق ايضا وهو صادر من استغناء اهل الدين فلا يعاب به نداءهم
اعلم ان القاضي ابا زيد ذكر انه لم يوجد في كتاب الله نسخ بالسنة الا بطريق الزيادة على النص فعلى هذا يجوز ان يقال معنى قولنا نسخ
لا يجوز نسخ الكتاب بالسنة انه لم يوجد نسخ بها فيه والزيادة على النص ليس نسخ عنده واما عندنا فلما كان نسخا جازا نسخا
بها لكن هذا انما يشك في عدم ثبوت نسخ جاز نسخ السنة بالكتاب ثم علم اني قد ذكرت في غير هذه الموضع ان الزيادة على
النص نسخ عندنا بحقيقة خلافا للشافعي ولهذا لم يجعل علماءنا قراءة الفاتحة ركنا في الصلوة لانه زيادة على النص وهو قوله تعالى
فاقرأوا ما تيسر من القرآن وابوا زيادة لتقف حلا في زمانا البكر وزيادة الطهارة ثم طائفي طوائف الزيادة وزيادة صفة الصلاة
في رتبة الكفارة بخبر الواحد والقياس فالمنسوخ اربعة اقسام منسوخ التلاوة والحكم جميعا ونسخ احدهما دون الآخر ونسخ
وصف الحكم مع بقا رصده كما في الزيادة على النص ولا نزاع في عدم كون الزيادة نسخا اذا كانت عبادة مستقلة كزيادة
صلوة السادسة مثلا وانما النزاع في غير المستقبل كزيادة جزاء او شرط او زيادة ما يرفع المفهوم المخالف واختلوا فيه على
سنة مذاهب الاول ما ذهب اليه الحنفية وهو انه نسخ الثاني ما ذهب اليه الشافعية وهو انه ليس نسخ الثالث ان كانت
الزيادة ترفع المفهوم المخالف فنسخ والا فلا والرابع ان غيرت الزيادة المزيد عليه بحيث صار وجوده بمنزلة عدمه مشد
فنسخه الا لا واليه ذهب القاضى عبد الجبار انما نسخ ان تحت الزيادة مع المزيد عليه بحيث يرفع المقدور الانفصال
بينها فنسخ والا فلا وانما يبرهن قولهم بدليل شرعى لزيادة البيان والتاكيد ثم ان مفهوم المخالفة غير معتبرة عندنا بحقيقة لكن في كونها
في انبياء على مذهب من اعتبره ندائم علم ان السلف كثيرا ما يطلقون النسخ على تقييد المطلق وتخصيص العام او تاديل الظاهر
كما بينه ابن تيمية وابن جزم واسيوطي وغيرهم وعند الطحاو في عام من هذا فانه يطلق النسخ على ظهور علم يمكن معلوما وان كانا

باقين حكما فاعلم كيدا خطي، اختلف العلماء في التكليف بالناسخ فذهب بعضهم الى انه لا يثبت حكمه حتى يبلغ المكلف وبه قال ابو
 واصحابه واهل حنبل وقال بعضهم انه يثبت بمجرد وصوله الى النبي صلى الله عليه وسلم استدلال الاولون بحديث تحويل القبلة لان
 فيه انهم تحولوا الى القبلة وهم في الصلوة ولم يعيدوا ما مضى قبل تبليغ جبريل عليه السلام الى المكلف به النبي صلى الله عليه وسلم قلت
 لا خلاف انه لا يلزم حكمه قبل تبليغ جبريل عليه السلام انما الاختلاف في ان جبريل عليه السلام بلغه الى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يبلغه
 النبي صلى الله عليه وسلم الى احد من امته فعلى هذا وعلى الذين يدينون صلوة اهل المدينة من الانصار وغير مسجد النبي فانه بلغهم النسخ
 وهم في صلوة العصر وصلوة اهل مسجد قبا فانه بلغهم النسخ وهم في صلوة الصبح ثاني يوم ولم يامرهم ان يعيدوا ما مضى ولذا قال
 بعضهم فائدة اختلاف في هذه المسئلة في ان ما فعل من العبادات بعد النسخ وقبل البلاغ هل يعاد او لا قال الطحاوي في حديث
 تحويل القبلة دليل على ان من لم يعلم بفرض الله ولم يبلغ الدعوة ولا امكنه استعلام ذلك من غيره فالفرض غير لازم والحجة بخيريات
 عليه قال القافى قد اختلف العلماء في دار الحرب واطراف بلاد الاسلام حيث لا يجد من يستعلم الشرائع ولا علم ان بعد
 تعالى فرض شيئا من الشرائع ثم علم بعد ذلك هل يلزمه قضاء ما مر عليه من صيام وصلوة لم يعلمها فذهب مالك الى انما نفع في
 آخر من الزامه انه قادر على الاستعلام والبحث والتحقيق في ذلك فذهب ابو حنيفة الى ان ذلك يلزمه ان امكنه ان
 يتعلم حكمه يستعلم فخرط وان كان لا يخبره من يتعلم فلا شيء عليه قال وكيف يكون للفرض على من لم يفرضه قال القافى
 ولم يختلف المذهب عندنا فيمن اعتق ولم يعلم بمسئلة ان حكمه حكم الاراد فيما بينه وبين الناس اما فيما بينه وبين الله تعالى فالتجاء
 ولم يخلو في الحققة انما لا يتبدل بغير ستر وانما يختلفوا فيمن هو فيها بنار على هذه المسئلة فحل الانصار في الصلوة
 كما لا تعلم بالحق في انما صلواتها قلت وذهب الشافعي فيمن اعتق ولم يعلم حتى فرغت من الصلوة وكانت قاعدة
 على استبرأ تجب الاعادة عليها فيه قولان للتشافعي كمن صلى بالنجاسة ناسيا عنده واعتقت في انما نها وعلقت بالحق فان
 عجزت مضت في صلاتها وان كانت قادرة على التردد شرت قريبا صح وان مضت مدة في انكشف قطعت وارتفعت على
 الاصح من المذهب قاله العيني قلت كان النبي صلى الله عليه وسلم يحكم بما شاء في عهده واولي على ضوا ابطال العلماء بعد عهده
 صلى الله عليه وسلم ويدل على هذا كثير من النصوص كحديث تحويل القبلة وكذلك لم يامر صلى الله عليه وسلم عدي بن حاتم بقضاء
 الصيام المارة قبل بانه صلى الله عليه وسلم لم يسئل الصوم وكان النبي صلى الله عليه وسلم تصدى بنفسه الى بعث رسول الله
 بالاحكام فلو ازم عليهم قبله لعادوا على الموضوع بالنقص فلو قد مبينا في غير هذا الوجه مسئلة يجهل هل هو عذر ام لا مفضلا فراجع
الفصل السابع في المتشابهات والصفات قال الله تعالى هو الذي انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن
 ام الكتاب واخر متشبهت فاما الذين في قلوبهم زيغ الآية فكل من المتشابهات مثل نسبة النبي او النزول لله تعالى او
 استواءه على العرش والحقوه واليد واليمين والاصابع والامثلة والرجل والساق والقدم والوجه لله تعالى وغير ذلك
 من سمات المحدث مما لا ريب في ثبوته في القرآن والا حادith الصالح فللعلماء فيها مذمبان احدهما هو مذهب سلفهم
 علامته وامام اهل سنة من اصحابه والتابعين والائمة المجتهدين ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ومالك ومحمد بن ادريس الشافعي
 ومحمد بن حنبل الايمان بتسليم لما جاز في آيات الصفات واحاديث الصفات وانه يجب علينا الايمان بظاهرها ولو من
 بها كما جازت وكل عليها الى الله تعالى والى رسوله صلى الله عليه وسلم مع الايمان والاعتقاد بان الله تعالى منزله عن

سمات الحدود وانشد بعضهم في معتقد سلك الامة عقيدة ثمانية ليس مثل صفاته هو ولا ذاته سوى عقيدة صائب سلم كليت بعضنا
باسر باهو واخبار بالظواهر المتعارف به ونور ليس عنها كنه فهم عقولنا به وتاديفا لعل للبيب الغالب به وتركب لتسليم صفات قانها
لتسليم دين المزمع خير المركب به والمذهب الثاني وهو قول جمهور علماء المتكلمين وذلك انه جمع جميع المتكلمين من العقلاء والمعتبين من بعض
الخطوط على انه تعالى المنزه عن المحي والذباب يدل على ذلك ان كل ما يصح عليه المحي والذباب لا ينفك عن الحركة والسكون وهما متحدان
وما لا ينفك عن المحدث فهو محدث والله تعالى المنزه عن ذلك تحيل ذلك في حقه تعالى فثبت بذلك ان ظاهرات آيات و
الاحاديث ليس مرادها فلا بد من التاويل على سبيل التفصيل فيقال مثلاً في قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيه الله في ظلل
من الغمام والملائكة ان معنى الآية هل ينظرون الا ان ياتيه الله بالآيات فيكون محي آيات مجئاً لله تعالى على سبيل
التفصيل لشان الآيات وقيل معناه الا ان ياتيه الله ووجه هذا التاويل ان الله تعالى افسره في آية اخرى فقال هل ينظرون
الا ان ياتيه الله الملائكة او ياتي امر ربك فصار هذا الكلام مفسراً للمحل في هذه الآية وقيل معناه ياتيه الله بما اوعد من الحساب المتعارف
فحذف ما ياتي به تهوريلاً عليهم اذ لو ذكر ما ياتي به كان سهلاً عليهم في باب الجعد اذ لم يذكر كان ابلغ وقيل تحيل ان تكون الغمام
بمعنى البار لان بعض الحروف يقوم مقام بعض فيكون المعنى هل ينظرون الا ان ياتيه الله فيظلل من الغمام والملائكة في المراد
العذاب الذي ياتي من الغمام مع الملائكة وقيل معناه ما ينظرون الا ان ياتيه الله قهراً وعذابه في ظلل من الغمام فان قلت
لم كان اتيان العذاب في الغمام قلت لان الغمام مظنة الرحمة ومنه ينزل المطر فاذا نزل منه العذاب كان عظم وقطع تحيل
معناه ان تنزل الغمام علامة تظهر القيامة واهوالها ويقال مثلاً في قوله صلى الله عليه وسلم اخرجوا البخاري عن ابى هريرة ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ينزل ربنا عز وجل كل ليلة الى السماء الدنيا معين بقي ثلث الليل الاخر فيقول من يدعوني
فانتيجب مني يا مني فاعطيه من استغفرني فاغفر له فخرج به دابوداد ووالترندي والنسائي وابن ماجه قال يعني قوله ينزل بلطف اليا فعمل
مضارع والله مرفوع به وقال ابن فوريك ضبطنا بعض اهل النقل هذا الخبر عن ابني صلى الله عليه وسلم بضم اليا من ينزل يعني من
الانزال وذكر انه ضبط عن سبع منه من الثقات الضابطين وكذا قال القرطبي قد قيده بعض الناس بذلك فيكون معدى الى
مفعول محذوف اي ينزل الله ملكا قال والدليل على صحته هذا ما رواه النسائي لم يفظ ان الله عز وجل يهبط حتى يضيئ شطر الليل
الاول ثم يامرنا ديا يقول هل من دواعي استجاب له الحديث وصححه عبد الحق وحمل صاحب الفهم الحديث على التنزيل المحض على روايته
ما لك عنه عند مسلم فانه قال فيها ينزل ربنا بزيادة ما بعد ما في المضارعة فقال كذا صحت الرواية بها وهي ظاهرة في التنزيل
المعنى واليه ياء ينزل على احدنا ديلات ومعنى ذلك ان مقتضى عظيمة الله وجلاله واستغناءه ان لا يعاب بجفيرة ذليل فقير لكن
يتنزل بمقتضى كرمه ولطفه لان يقول من يقرض غير مدم ولا ظلم ويكون قوله في السماء الدنيا عبارة عن السحابة القريبة
البناء والدنيا بمعنى القرية والله اعلم ثم الكلام على انواع الاول اجمع به قوم على اثبات الجنة لله تعالى وقولوا هي جهة العمل
واذكر ذلك جمهور العلماء لان القول بالجنة يودي الى تحيز واحاطة وقد تعالى الله عن ذلك الشا في ان المعنونة انكر وصحة تلك
الاحاديث الواردة في هذا الباب وهو مكابرة والعجب منهم انهم اوردوا ذلك في القرآن وانكروا ما روي في الحديث اما جهلا
واما عن الثالث ان قوما انكروا في تاويل هذه الاحاديث حتى كادوا يخرج الة نوع من التحريف واودوا في بعض
فوضوا في بعض والاربع ان يجبروا سلكوا في هذا الباب الطريق الواضحة السالمة وجرأ على ماورد مؤمنين به منسوخين لله تعالى

عن تشبيه الكيفية وهم الزهري والاذاعي وابن الساركن لمول سفيان الثوري وسفيان بن عيينة والليث بن سعد حماد بن زيد وحماد بن سلمة وغيرهم من مكاتب الدين ومنهم الأئمة الأربعة مالك أبو حنيفة والشافعي وأحمد قال البيهقي في كتاب الاسماء والصفات قرأت بخط الإمام أبي عثمان الصابوني في عقب حديث النزول قال الاوستاذ أبو منصور عيسى بن عيسى وبقية اخلف العلما في قوله ينزل من فضل أبو حنيفة فقال مالك بن زيد بن نزول قوله ورد في البيهقي في كتاب الاعتقاد باسناده الى يونس بن عبد الامام قال قال محمد بن ادریس الشافعي فيقال لا يصل لم ولا كيف وروى باسناده الى الربيع بن سليمان قال قال الشافعي الاصل كتاب وسنة او قول بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم او اجماع الناس ثم ان النزول يقال بحكم من فرت الى تحت والله منزه عن ذلك فما ورد من ذلك فهو من التشابهات فالعلمانية على تبيين الاول لمؤمنة يؤمنون بها واليؤمنون تأويلها الى الله عز وجل مع الجرم تنزيهه من صفات نقصان ثانيا في المادة يا اولياها على ما يليق بحسب الموطن فاو لو بان معنى ينزل الله ينزل امره او ملكه وبانه استنارة ومعناه التلطف بالذميين والاجابة لهم ونحو ذلك وقال الخطابي هذا الحديث من احاديث الصفات نهى السلف فيه الايمان بها واجراؤها على ظاهرها دونها فكيفية عنه ليس كمثل شيء وهو الجمع البصير قال القاضي البغدادى لما ثبت بالقوا طبع العقلية منزهة عن الجسمية واختير امتنع عليه النزول على معنى الانتماء الى من يرفع على الى ابو خفض منه فالمراد نور رحمة وقدر روى بسط الله من اسماؤه العليا الى السماء الدنيا اى يتقل من متقنة صفات الجلال التي تقتضى الانفة من الاراذل وقهر الاعداد والانتقام من العصاة الى متقنة صفات الاكرام للكرامة والرحمة والعفو ويقال لا فرق بين الجبى والايان والنزول اذا اضيف الى جسم مجرد عليه الحركة والسكون والنقلة التي هي تفرغ مكان وتغلب غير ذلك واذا اضيف الى من لا يليق به الانتقال والحركة كان تأويل ذلك على حسب ما يليق بجهة وصنعة تعالى فالنزل لغة يتعمل لسان خمسة مختلفة بمعنى الانزال وانزلنا من السماء ماء طهورا والاعلام نزل بالروح الامين اى علم الروح الامين محمد صلى الله عليه وسلم وبمعنى القول سا نزل مثل ما نزل الله اى سا قول مثل قال والاقبال على الشيء وذلك يستعمل في كلامهم جار في عرفهم يقولون نزل فلان من مكان لا خلا الى دنياه ونزل قدر فلان عند فلان اذا انخفض بمعنى نزل الحكم من ذلك قوتهم كفا في خير وعدل حتى نزل بانه فلان اى حكم وذلك كله متعارف عند اهل اللغة واذا كانت مشتركة في المعنى وجب حملها وصفت به الرب جل جلاله من النزول على ما يليق به من بعض هذه المعاني وهو اقباله على اهل الارض بالرحمة واليقاظ بالتذكير والتبني الذي يلقى في القلوب لزره جراتي ترجمهم الى الاقبال على الطاعة ووجهنا ما تعالى الحصن بالدرج المستقرين بالاسما قال دبا لاسما هم يستغفرون انتبه لمحضه وقال في موضع اخرى قوله فيا تبهم الله عز وجل وفي رواية اخرى فيا تبهم في غير الصورة التي يعرفون فيقولون نوحا بالله منك الايتان هنا انما هو كشف الحجب التي بين البصائر وبين روية الله عز وجل لان الحركة والانتقال لا يجوز على الله تعالى لانها صفات الاجسام المتناهية والله تعالى لا يوصف بشيء من ذلك فلم يكن معنى الايتان الا ظهوره عز وجل الى البصائر ثم تراه ولا تذكره والعادة ان من غاب عن غيره لا يمكنه رويته الا بالايان فعبره عن الروية محيا لان الايتان ستنازم للظهور على المآتي اليه وقال في قوله تعالى يسلم الله في كان عليه السلام وقال عياض ان الايتان فعل من افعال الله تعالى اسما ايتانا وقيل ياتيه بعض الملائكة قال القاضي وهذا الوجه عندي يشبهه بالمحدث قال ويكون هذا الملك الذي جارهم في الصورة التي ذكرها من سمات محدث الظاهرة عليه ويكون معناه ياتيه في صورة تشبه صفات الالهية ليجترهم وهو آخر استحسان المؤمنين فاذا قال لهم هذا الذي

سواء كان متصلاً او منقطعاً - ومنه الموقوف وهو ما اضيف الى الصحابي قولاً او فعلاً او نحوه متصلاً كان او منقطعاً
ويعمل في غيره متقيداً يقال حديث كذا وقفه فلان على فلان ومنها الموقوف وهو الموقوف على قولاً او فعلاً او نحوه متصلاً
كان او منقطعاً - ومنها المنقطع وهو ما لم يقبل سنده على اي وجه كان انقطاعه - ومنها الموصول وهو عند بعضهم
بمعنى المنقطع وقال اكثرهم لا يسمى مرسل الا ما خبر فيه التابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اي تبرك التابعي الواسطه التي
بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا كما كان يفعل سعيد بن مسروق فيقول
الحدثي وابراهيم النخعي وابن البصري وغيرهم اختلفوا في حجية المرسل فذهب ابو حنيفة وماكان احمد بن حنبل
في روايته وابو جهم ومن سلف ان المرسل حجة وذهب اهل الظاهر وبعض آئمة الحديث الى انه لا يقبل أصلاً وقال الشافعي لا يقبل
الا اذا اقترن به ما يتقوى به فحينئذ قبل ذلك بان يتأيد بآية او سنة مشهورة او موافقة قياس او قول صحابي او ملققة
بإحدى القبول او عرف من حال المرسل انه لا يروى عن من فيه حلة من جهالة او غير ما او اشتد في ارساله ثقتان عدلان
ان يكون شيوعهما مختلفة او ثبت اتصاله بوجه آخر بان يسند مرة وارسل مرة - ومنها ما المعنعن وهو الذي في
سنداه فلان عن فلان قال بعض العلماء هو مرسل والصحيح انه متصل بشرط ان يكون المعنعن غير مدلس بشرط ان كان لقائهم
ضعيف الغنعة اليهم بعضاً وفي اشتراط المقام وطول الصحبة ومنزلة الرواية عنه خلاصتهم من لم يشترط شيئاً من
ذلك وبه قال سلم وبنهم من شرط ثبوت المقام وحده وبه قال البخاري وبنهم من شرط طول الصحبة وبنهم من شرط ان يكون معروفاً
بالرواية عنه ثم حلت الكلام ان الحديث في اصطلاح الحديثين يطلق على قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعلاً ونحوه والندحكاية
اسماء رواة الحديث والسنن ما ينهي اليه الاسناد من الكلام فما ينهي اليه عليه الصلوة والسلام يقال له المرفوع وما ينهي الى
الصحابي يقال له الموقوف وما ينهي الى التابعي يقال له الموقوف والحديث باعتبار السند على خمسة اقسام لانه اما السقط
راو من الرواة من لم يبين او سقط الاول المتصل والثاني ان كان اسقوط من اول السند فوهم من دان كان من آخره للتابعي
فهو مرسل دان كان من اوسطه فان كان الساقط اثنين متواليين لم يسمعه من دان كان واحداً واكثر من غير موضع واحد يسمى
منقطعاً ومنه المدلس وهو ان لا يسمى الراوي شيخه الذي سمعه منه بل يروي عن هو فوهم لفظاً يوههم السماع دان وقع في اسناد
او متن اختلاف من الرواة بتقديم وتأخير او زيادة ونقصان او ابدال رواته او متن مكان متن او تصحيف في اسماً
السند او اجزاء المتن او باقتصار او حذف او مثل ذلك فالحديث مضطرب وان اورد الراوي كلامه وكلام غيره في متن
الحديث في اوله او اوسطه او آخره فالحديث مدرج فان روى الحديث بطريق الغنعة فالحديث معتق وكل حديث فوهم
سند متصل ظاهر فهو سند في المشهور والظن بعضهم على كل متصل سند وان كان موقوفاً او منقطعاً فوهم يسمى المرفوع
سنداً وان كان مرسل او منقطعاً او منقطعاً - ومنها الشاذ والكره والحلل فاذ ما رواه المعتبر من مخالفات هو ادلى منه
لمزيد ضبط او كثرة عدداً وغير ذلك قيل ما رواه الثقة متفقاً ولم يوجد له اصل موثق او معاضد له وقال الحديث الرابع يسمى
مخفوطاً للمرجوح شاذ او المنكر ما رواه ضعيف مخالف للثقة فيقال بالحديث الرابع المعروف والمنكر الحديث
الحلل هو الذي في رصده حلة حقيقية لا يطلع عليها الا الحذائق المهتوم من اهل هذا الشأن كوصل مرسل او منقطع او داخل
حديث في حديث او ابدالاً او ضعيف بثقة او ارسال موصول او وقف رفوع بخود ذلك من الاشياء القادرة فالحديث

ان العلول بالهية و هي عبارة عن سبب فاضل قارح في صحة الحديث مع ان الظاهر لكلامه ثم الحديث على ثلثة اقسام
 صحيح و ضعيف فالصحيح من الحديث اولى مرتبة و الضعيف ادنى منه و احسن متوسط و جميع الاقسام المذكورة التي ذكرتها
 داخله في هذه الثلثة فالصحيح ما اتصل مسنده بالعدل ايضا بلين من غير شذوذ و ولا علة فان كان الضبط والعدل
 على وجه الكمال و التام فهو الصحيح لا انة و ان كان نوع قصور في الضبط و وجد ما يجبر في ذلك انقص من كثرة الطرق
 فهو الصحيح لغيره و ان لم يوجد فهو حسن لذاته و ما فقد فيه شذوذ المستثناة في الصحيح كمالا و بعضا فهو ضعيف و الضعيف ان تعدد طرقه
 و انما يخرجه من غيره و قيل الصحيح ما اتصل مسنده و عدلت نقلته و احسن ما عرف مخرجه و اشتبه به جلاله و عليه مدار اكثر الحديث
 و الضعيف على طبقات ثمرها المذخور ثم المقلوب ثم المجهول و اعلم ان المسند لثلاثة اقسام المتواتر و المشهور و القاصد لانه لا يمكن
 اتصاله في كل عصر و رواية جميع لا يمكن توطنهم على الكذب و لذلك يصير كذلك بعد القرن الاول او لا يصير كذلك فالاخير
 خبر الواحد و الثاني الخبر المشهور و يقال له المستفيض ايضا و الاول المتواتر فالمتواتر ما يرويه قوم لا يتوهمهم على الكذب
 عدا او خطأ و اكثرهم اوله و الثمين ما كنهم يرويه في هذا العهد الى ان يتصل بك بان يكون ملوكا و اخره و اوسطه كطريقه
 و لا يخفى هذا العبد و دون مدو و المشهور ما كان من الاماكن في عهد الصحابة ثم انتشر في عهد التابعين و من بعدهم فصار قوله
 قوم لا يتوهمهم على الكذب و خبر الواحد هو الذي يرويه الواحد او ثمان فصار بعد ان يكون دون المشهور و الثاني
 و الخبر الواحد حجة بنائية شرطا و الرجعة في نفس الخبر الاول و رده غير مخالف للكتاب و الثاني و رده غير مخالف للسنة
 المشهورة و الثالث و رده في عادية لا يتم بها بلوى و الرابع و رده في حادثة لم يظهر من الصحابة للاختلاف فيها و ترك
 الحاقه به و الرجعة في الخبر و هي الاسام و العدالة و العقل و الكامل و الضبط و المتواتر و العدالة ملكة في الشخص تحمله على ما رآه اتوى
 و المروءة فالعدالة الاستقامة على طريق العقل و الشريعة برهان حجة الدين و العدل و من طريق الهوى و الشهوة حتى
 اذا ارتكب كبيرة او اقترع على صغيرة سقطت عدلته و صار مشتهرا بالكذب و ينبغي ان يعلم ان عدل الرواية اعم من عدل الشاهد
 فان عدل الشاهد مخصوص بالخبر و عدل الرواية يشمل الخبر و العبد و بالضبط حفظ السموع و تثبته من الغوات و الاختلاف بحيث
 يمكن من استحضاره فالضبط سماع الكلام كبحق سماعه ثم فهمه معناه و الذم له ان يدر به ثم حفظه ببذل الجهد و له ثم الثبات
 عليه بما قلته حدوده و مراقبة هذا كونه على اسارة الظن بنفسه الى حين و انما هو يقربان ضبط الصدر و ضبط الكتاب ثم علم
 ان الحديث الصحيح عندي على درجة اقسام بعضها اعلى من بعض الاول و هو الاعلى ان يكون الرواية ثلثات و عدولا
 و يباينه تعامل السلف و الثاني ما صححه الامام من امام الحديث بخصوصه و حكم عليه بالصحة و الثالث ما اخرج من الترمذ
 الصحة في كتابه مثل ابن خزيمة في صحيحه و ابن اسكن في صحيحه و ابن حبان في صحيحه و النسائي في السنن المصنوعة و ابن
 يحكم بالصحة بخصوصه و الرابع ما يكون الرواية فيه ثقة سالمي عن احب سراج و هذا ادنى من مراتب الصحيح و كذلك الثبات
 و رتبة الاول ما كان متواترا متواترا لاسناد و هو الذي تقدم عدة و الثاني ما كان متواترا متواترا للطبقة و هو ان يلقن
 طبقة عن طبقة ببيان اسناد كالقرآن فانه متواتر بهذا المعنى و اخذ الفقهاء بهذا التواتر و الثالث ما كان متواترا بالثبات
 و هو ان يلقن به اهل كل عصر بحيث يستحيل تكذيب علمهم كمتواتر رفع اليد و تركه عند الركوع فانه عمل بالترك و ارفع غير
 واحد من الصحابة و التابعين و تبع التابعين و لم يزلوا و تركه و قريب من التواتر الثاني و الرابع ما تواتر به القصد

الشيء مشترك وهو ان يكون مضمون واحد مشترك كافي كثيرا من الاحاد وكذا في الوضوء وكذا في الحجزة فان مفرداتها وان كانت
احاد ولكن القدر المشترك متواتر وحكم الثلثة الاول تكفي جاحده واما الرابع فكذا ان كان بدسيا والافلا فافهم فافهم
لا يملك كثرون ومنها مثله ونحوه اذ اوردى الحديث الحديث باسنادهم اتبعه اسناد آخر فيقول عند انتباه هذا السند مثله او
نحوه يريد به الاستحواذ في المعنى وان كان الاختلاف في اللفظ ولذا من جواز الرواية بالمعنى جواز السماع مع ان يروى لثمن باسناد
ان في مقتصر عليه ومن منع الرواية بالمعنى منع كسليم ان كثيرا منهم دون في اثمار الاسانيد يذكرون ويرون لفظه المعنى او هو
بعد اسم الراوى قالوا ان الراوى اذا سمع من شيخه ذكر شيئا باسم مطلق غير مقيد مشتبها فارد تعريفه وايضا وزوال
البسائط طرق اليه مشايخه فيقول حديثي فلان يعني ابن فلان او الفلاني او هو ابن فلان او نحو ذلك لئلا يكون كاذبا
على شيئا فانه لم يسمع منه مقيدا بهذا -

الفصل التاسع في احوال المصنف ابى داود هو امام احيانا في الحجة البتة سليمان بن اشعث بن اسحق بن بشير
بن مشد او بن عمر ان الراوى الراوى نسبة الى الازد او قبيلة من اليمن يقال له ازوشنورة وازوشنورة السجستاني
وقد يقال السجستاني كل ما نسبة الى السجستان من قرية من قري دورا بحرها بين اسند الهرة وهو بلاد
الهام قال ابي اسحاق بن عبد العزيز وهو ابن خلکان رابا وجو وكل في تاريخ داني درين نسب فلفظ افتاده گفته است كه نسبت
الى سجستان او سجستانه قرية من قري البصرة وشيخ تاج الدين سبكي بعد نقل اير عبارات گفته است كه هذا وهم
والصواب انه نسبة الى الاقليم المعروف ببلاد الهند يعني اير نسبة بسجستان است كه ملكي است مشهور فيا بين اسند الهرة
متصل قدما ورحمت اه ولد ثلثة اشقيين واثنتين وتو في البصرة يوم الجمعة سادس عشرة وقل لارب عشرة بقين
من شوال ثلثة خمس وسبعين واثنتين فكان عمره ثلث وسبعين سنة وفضائله ومناقبه از يد من ان تعدد شخصه
كان رحمه الله تعالى في هذا ذكره مائة الف حديث ولما صنف كتاب ابن وقره على الناس صار كتابه لاهل الحديث
كلما يصح يتبعونه واقر له اهل زمانه بالحفظ قال ابراهيم بن محمد بن ابي اسحق بن داود هذا الكتاب لابن داود والحديث
كما اليه لداود وعليه السلام الحديث وقال ابن منده الذين اخرجوا الثابت من المعلول والخطا من الصواب اربعة ارباع
وسلم وابو داود والنسائي وقال ابي بكر اهل الحديث في عصره بلا مفاضة قال الذهبي في التذكرة بلغنا عن بعض ائمة
ان ابا داود وشيخه احمد بن حنبل في يد دسمة وولد دكان حوشبه في ذلك بويكع وسفيان وسفيان بن منصور
ومشهور بابراهيم وابراهيم جلقمة وهو بابن مسعود وقال علقمة وكان ابن مسعود شبهه يعني صلى الله عليه وسلم في يد
ودله دسمة اه وقال احمد بن محمد البردعي كان احفظ للاسلام الحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمه وسند
وفي اعل درجاته من الورع والعلم والعفاف والذكاء والصلاح واما مرتبة كتابه فالشهرانه في الثالث اجدها بين الصحيح
هو في الاربعة بعد البخاري وسلم وسنن الصغرى النسائي فان شرطه على من شرط المصنف وكان همه جمع الاحاديث
التي يستعمل بها الفقهاء ودارت فيهم ونجى عليها الاحكام علماء الامصار فمضت سنة وجمع فيه صحيح وحين واليتين
الصحيح للمعلول ولم يذكر في كتابه حديثا صحيح الا في تركه واما كان منها ضعيفا صرح بضعفه واما كان فيه علة تين
علة بوجه يعرف له في الناس في هذا الشأن وترجم على كل حديث بما قد استنبط منه عالم وذو هيب اليه ذاهب وله الك

قال النخعي وغيره كتابه كان له جهد وقد رفق لقبول من كافت الناس فصاحكهما بين فريق العلماء وطبقات الفقهاء على
 اختلاف مذاهبتهم فكل في رده ومنه شري وعلية يقول اذ قد جمع في كتابه من الحديث في اصول العلم وامهات السنن واماخذ
 الاحكام ومواقع الفقه الا لعلم مقدماته اليه وقد كان تصنيف علماء الحديث قبل زمانه بجوامع والمسانيد ونحوها فتح
 تلك الكتب الى ما فيها من السنن والاحكام اجبارا وقصدا ومواعظ وادبا فاما السنن المحفظة فلم يقصد واحد منهم جمعها
 واستيفانها ولم يقدر على تصنيفها واختصارها من اجزاء تلك الاحاديث الطولية ومن اوله لياقتها على حسب
 ما تلقى لابي داود ولذلك حل هذا الكتاب عند ائمة الحديث وعلماء الاثر محل العجب فحضرته فيه ابا والابل ودامت اليه
 البرجل قال ابن الاعرابي لوان رجلا لم يكن عنده من العلم الا قصص الذي فيه كتاب الله عز وجل ثم هذا الكتاب لم يجمع معها
 الى شيء من علم النبوة قال ابو سليمان النخعي وانه لما قال وقال النودى ينبغي للمشتغل بالفقه وغيره الاقتناء
 ابي داود ومعرفة ائمة فان منظم احاديث الاحكام التي يجمع بها فيه مع سهولة تناوله ولتحصيل احاديثه وبراهنه مصنفه
 واقتنائه بهتد به قال ابو العلاء الاورقي رايت ابني علي بن عبد الله عليه وسلم في المنام فقال من اراد ان يمسك بالسنن فليقرأ
 سنن ابي داود وذكر الصنف في رساله الى اهل مكة ان الاحاديث التي في السنن هي اصح ما عرفه في الباب الا ان يكون
 روى من جبهين احد هما قوي رسنا واد الاخر صاحب اقدم في الاحتفاظ بما كتب ذلك وانه ليس في كتابه الا من صنفه
 عن رجل متروك الحديث شيء وانه اذا كان فيه حديث منكروا فيه دين شديد فقد بطله وانه لم يذكر فيه شيئا فهو صالح
 واختلف الناس في معنى كلامه هذا قلت يريد بذلك اللين الصالح للعمل عنده فلا يكون حسنا ولذا قلت ان مرتبة في الرتبة
 بعد النسائي لان شرطه اعلى من ذلك قال النسائي كتاب السنن كله صحيح وبعضه معلول الا انه يبين حله والتمسك به بالاحتياط
 كله صحيح قال السيوطي رايت بخط ابي الفضل العراقي ابن النسائي لما صنفه الكسري اياه الى امير الرملة فقال له الامير
 اكلت ماني هذا صحيح قال لا قال فخر دلي الصحيح منه فصف لك كتابه بالحنيفة من السنن اوهى السنن الصغرى المعروفة بالنسائي
 ثم قال ابو داود وفيها كتاب ثابت عليك سنة عن ابني علي بن عبد الله عليه وسلم الا انه هو فيه الا ان يكون كلاما استخراج من
 الحديث ولا يكاد يكون هذا قال ولا اظلم شيئا بعد القرآن الزم للناس من ان يعلموا من هذا الكتاب ولا يضر رجلا ان يكتب
 من العلم بعد ما يكتب هذا الكتاب شيئا واذا نظريه ونزيره ونفهمه حينئذ يعلم مقدارها وذكر ان الاحاديث التي ذكرها في السنن
 اكثر مما يشاهدونها لعل هذا الحديث التي في كتابه قدر اربعة آلاف حديث وثمانى مائة حديث ونحو ثمانية حديث
 من الماهل ثم اعلم ان كتاب السنن روايات اربع قال السيوطي واكبرها رواية ابي بكر ابن داسنة بالتحفيف وروايته
 مشهورة في المغرب واشهرها واحبها المتعلمة في عانة الاعصار والاقطار بالسماع رواية ابي علي محمد بن احمد بن عمرو
 اللؤلؤى البصرى وهو آخر من حديث عنه ولذا يقال لها اصح الروايات وهي المتداولة في بلاد المشرق وبلاد الهند والخراسان
 رواية ابي سعيد احمد بن محمد بن زيار والمعروف بابن الاعرابي وروايته نقص - حتى قيل ليس فيه كتاب لغتن بل لاهل
 واحرف وغيره فالرابعة رواية ابي علي الحسن بن موسى بن سعيد الرضائي وروايته ابي داود - ثمه في بيان ما وقع في
 روى وبنهم شاه ولي الله وهو ابو عبد العزيز ولي الله بن عبد الرحيم وهو الفقيه المحدث الفقيه العارف لسان التحقيق فاعلم
 رئيس المحدثين ودرجانه الفقهاء والمبرزين صمد الائمة وحجة الائمة يشقن لعلوم وبقربا ونحريه باجاص خصال الخير الذي

من اهل العلم والاشارة

تملت بأخبارها كان أبو الشيخ عبد الرحيم من وجوه مشايخ دلي ومن أعيانهم حواله مذكرة في كتب سيراويلار الهند وكثير من علماء
مسعود في كتاب أنفاس العارفين وكذا في طبقات الأبرار قيل ان أبا دلي ولد عبد الرحيم بشير ولده في روياله صاحبه شير وملك
الشيخ اجل قطب الدين بن نجيار الاوشي الكاكي خليفة الامام العارف معين الدين بن اسنجرى بمحبي الاجميري وقال لان ليس
باسمه اذ ولد فلذلك قيل له قطب الدين والله اعلم اخذ العلوم عن ابيه عبد الرحيم وصعبه به معارج الفضل بحسب وقرار عليه بعضا من كتب
الحديث ومنه انه من طريق شيخه اسيد زاهد بن اسلم الهروي الاكبر باوي فيصل بالشيخ اجل لعلمته جلال الدين محمد بن سعد الكي
الدواني واسمائه احدى عشرة مفصلة في اوائل كتابه بنود في العلوم ثم حصلت له الاجازة العامة برواية الحديث من الشيخ اجل
المتبحر في علومه محمد فضل المعروف بالساج اسيلكو في ثم الدلوي كان من اجلة اصحاب الشيخ عبد الواحد بن الشيخ محمد بن
الشيخ احمد عبد الواحد المجدد السهرزمي انتفع به كثير اذ اشد المحديث عنه واسمائه المجدد متوفاة في كتب سيراويلار صاحب ثم رحل الساج
اسيلكو في ادي بلاد الحرمين وصحب الشيخ سالم بن عبد الله البصري ثم الملك فاجن صحبة وانتفع به ثم عاد دلي في وشارع بها علومه
واسمائه مذكرة في رساله وبعد ذلك كله الشيخ ابو عبد العزيز الشاه دلي الله حتى ارجل الى البحار فاجتمع بعلماء الحرمين الذين
كانوا اسما فيهم فانتفع بهم نفعا عظيما وحل عنهم علوم اورد في بهم ذروة المعاني حتى قال ابو طاهر بن ابراهيم الكوي الديلي هو
عمدة ابي عبد العزيز من بين شيوخه اكثرهم لنفعا قال في حقه كان يدعى اللفظ وكنت اصح منه المعنى او كلمة تشبه ذلك وكتب
في ما كتب له وليس ورله من مخرة تزام ولا فقهانية تمتع فلما قضى الشاه دلي الله ابو عبد العزيز له لسانه وحاجته وما بها كانت حصة
ما دوالي دلي نور طلعة دياره فكان نارة اليها بالاشبه بالاشبه في نظرة الطبيب فذاير دها اليها في قضاها ورج
جديها الماحل خشيها وارفع به تصور العلم بعد كانت اغفالا خافية ثم من علومه التي خصل الله تعالى بها والتي اشرك معها في كثير
لكل لسان عن اصحابها ويحيى دون تنقصاتها لاسيا علوم الحديث وصناعة الاثر قد استبان للناس شل غور النها حين يكون اس
في لوجه النصار حتى كان يومهم يهيدون عليه يولون ليعون الى مارة يقيون الى غور ناره ليعتدون من شكره انوارها انصافه
كثيرون فمن ترجمته بكتاب الله بالفارسية على شاكله نظم العربي في قدر الكلام وخصوص اللفظ وعمومه غير ذلك مما باقى الركن في ترجمة القرآن
وقد اخذ في شالده ورج على مولاه عبد القادر فاجن الترجمة الهندية للقرآن اقتباسا من شكاته ولقد سملت اكثر من بعده على الناس
قدوة فيمن تبعه ومنها كتاب الفوز الكبير في هول التفسير منها السوي المصنف في شرح فيها الوطاد منها تشرح تراجم البخاري ومنها ازالة الخفاء عن خلافة
مختلفا وقد شرح ابيه عبد العزيز بعض فوائده في كتاب التحفة ومنها حجة الله للبالغة ومنها الانتباه ومنها الارشاد والدين في فصوص البحرين انفا
العارفين وما دلي الاحاديث في اكثر الكتب للقلب بحزن بحكمة لتعبيات ملاكية في علم المحتاج وغيره من اجلة اصحابه شيخ محمد عاتق الغفقي وقد شاركه
في اخذه من مشايخ البحار شيخ محمد بن الكشميري بها اللذان اخذ عنها عبد العزيز كما ذكر في حباله ويشبه ان يكون فاة ابي عبد العزيز في حدود
سنة اربع او خمس وسبعين واثارة قبره معروف يراؤه تبرك به بحسب مسجدة من عن يسار القبلة بالبلد الحقيقي من دلي الشاه عبد العزيز وغيره واحد
ابو العلماء وفواخذ قبره ثم علم ان من تلامذة ابي عبد العزيز زانية عبد العزيز الحديث الدلوي ومن تلامذة الشاه محمد بن الشيخ احمد على السبا
نور دلي الفارسي عبد الرحمن الغفالي فتي ومن تلامذة الشاه محمد بن الشاه عبد الغني الدلوي ومن تلامذة الشاه عبد الغني مولانا رشيد احمد
البحري مولانا محمد قاسم اناتوي مولانا محمد يعقوب اناتوي مولانا منظر اناتوي ومن تلامذة مولانا محمد قاسم مولانا محمد بن الدلوي بندي
وهو اساذي مولانا داجازة مولانا رشيد محمد مولانا احمد على مولانا محمد بن الفارسي عبد الرحمن مولانا الشاه عبد الغني الدلوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال العبد الضعيف الفقير الحقير الذليل الكثير في سمار السبب الغريق بنار الخطيئات المحترق عبد الحمادي العتيق
 المدعو بمحمد صدق النبي الكريم آمادي غفر الله له والوالديه وامن اليها واليه جعل الله التوفيق خير فريضة
 حصل لي الاجازة والسماعة والقرأة من شيخنا وشيخ الحمد بن الحجة المحفوظ المولى الشاه محمد بن نور الكشميري ثم الديوبندي
 قال حصل لي الاجازة والسماعة والقرأة من شيخنا وميرشدنا وشيخ العلماء مولانا المولى رشيد احمد الجوهري قال
 حدثنا الشيخ الشاه عبد الغني ح قال حدثنا شيخنا وشيخ الهند محمود والده وفريد العصر مولانا المولى محمود حسن
 الديوبندي قال حصل لي الاجازة من المحدث المحفوظ الشاه عبد الغني الهلوي ح قال حدثنا المحفوظ الحجة
 شيخنا محمود حسن صدر المدرسين بدال العلوم الديوبندي قال حدثنا قطب العالم مولانا وميرشدنا رشيد احمد
 الجوهري ومولانا وادستنا محمد قاسم النانوتوي باني دار العلوم الديوبندي ومولانا محمد منظره النانوتوي باني
 مدرسته مظالم العلوم بهار نفور ومولانا المحدث شيخ احمد علي السهارنفوري والقاري المحفوظ فدا الحجة
 مولانا عبد الرحمن الفاني فتى والشاه عبد الغني قالوا جميعا حدثنا الشاه محمد اسحق الهلوي قال
 حدثنا الشاه عبد العزير الهلوي ح وقال مولانا محمود حسن حدثنا استاذي محمد قاسم شيخنا
 رشيد احمد وشيخ احمد علي قالوا حدثنا شيخنا عبد الغني بن شيخنا ابي سعيد العمري عن ابي القاسم
 بالله وصفاته شيخنا ابي سعيد بن الصفي الهلوي عن شيخنا الاجل الحجة المحفوظ المحدث عبد العزير عن ابيه الامام الهادي
 عبد العزير قطب الدين احمد المدعو بالشاه ولي الله بن ابي الفيص عبد الرحيم العمري ثم الهلوي عن شيخنا ابي طاهر
 محمد بن ابراهيم الكروي المدني عن شيخنا الاجل الحسن بن علي العجمي عن شيخنا عيسى المغربي عن شيخنا شهاب
 الدين احمد بن محمد الخفاجي عن شيخنا السيد ميرالددين حسن الكرخي عن المحفوظ ابي الفضل جلال الدين
 سيوطي عن شيخنا محمد بن هبة عن ابي عن ابي عمر المقدسي عن ابي الحسن علي بن محمد بن احمد البخاري
 عن منزهه وابي حفص عمر بن طبرزد البغدادى عن ابي الوليد ابراهيم بن محمد بن منصور الكرخي وابي الفتح مصعب بن
 احمد بن محمد الدومي كلاهما عن المحفوظ الامام ابي بكر احمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادى قال خبرنا الامام القاسمي ابو عمرو الدؤلي
 عن جعفر بن عبد الواحد الباقلي قال قال ابو علي محمد بن احمد بن عمرو اللؤلؤي قال قال ابو اسحاق سليمان بن الاسود جيتاني في امر شمس وسبعين امين
 قال في القاموس الطهر بالضم نقض النجاسة طهر كضو كرم فطهر لما كان ترتيب كتاب ابي داود على ترتيب ابن
كتاب الطهارة ترتيب ابن علي بن ابي رزبه في ترتيب الابواب الفقهاء قدم الطهارة لانها شرط الصلوة التي هي اعم العبادات واهمها واما
 الدين وختلف في سبب وجوبها فقيل اسجدت وقيل اقامت الصلوة وادتها وقيل وجوبها وكنها غسل الاعضاء والماء
 وحكمها استلزامها بالماء والتراب والمخيم بها ثم كملها تقسم الى شرط وجوب وشروط صحة ثم لمصنف اتفق لفظ الواحد مع كثرة انواع الطهارة

طهارة الثوب طهارة المكان وطهارة البدن وغير ذلك منها مصدرا واصلا لا يشي ولا يجمع لانه جنس لشيء جميع
 الانواع والافراد مع كونه اخصر في العبارة قال الحافظ بدر الدين يعني ومن مصطلحات المحدثين التفسير بالكتاب
 وكذا كسب الباب اذا كانت الاحاديث من انواع مختلفة فهو بمنزلة الجنب وبالباب اذا كانت الاحاديث من
 نوع واحد فهو بمنزلة النوع وقول المؤلف كتاب الطهارة ترجمة ويظهر فقهاء المحدث من تراجمه كما قيل فقه البخاري
 في تراجمه له عملان احدهما ان مسائل فقهاء المختارة عندنا تظهر من تراجمه وثانيهما ان ذكره داخل في تراجمه
 باب التخلي عند قضاء الحاجة التخلي ما خذ عن الخلار وون الخلوة لان العرب اولاء كانوا يقضون
 حاجتهم في اصحرار ثم ينب الكنائف ومن الادب لمن يريد قضاء الحاجة في اصحرار ان يلبس عد من الناس حتى
 لا يرى شخصه ولا يسمع صوت ما يخرج منه من الرتج وان كان التستر يحصل بالقرب .

قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ذهب الى اذهب البعد المذهب هو الموضع الذي
 تقو طفيه وهو فعل من الذهاب كذا في النهاية وفي زهر الرابي قال ابو عبيد وغيره هو اسم لموضع التقوط يقال له
 المذهب : الجمال والمرق والمرحاض انه يوضع على الخد والايصال ليس مصدرا انه لغرض الى تكلف في
 كلمة التعريف ولا اسم مكان باقيا على معناه بل غلب عليه الاسمية والبعد لازم من البعد في الاستدراك بين وبين بعد
 فيبظا هروا بعد معناه فعل البعد هو واخل عليه كما قال سيبويه في افتراق فعلت وافعلت في الفعل للمعنى ويجوز
 مثل قبرته وقبرته وقبرته وقبرته جعلت له قبره وقبرته جعلت له ما سبقنا الا ترى انك تقول سقيته
 نهرا قل الخليل سقيته اي جعلت له ما سبقنا فسقيته خل كسوته مثل البسته مثل شقيقته شقيقته ابرامته واشقيقته وهبت له
 شفا كما جعلت له قبره اي يدو الله اعلم ان قبرته لا يشير الى معهودية القبر وقبرته لا يشير اليها كان القبر معروف
 مفروض عنه وخل عليه اقبرته وذكر شك في الاكشاف في قوله تعالى وهزي اليك بجذعي النحلة اي افعلني الهزبه
 باب الرجل يتبوق البول اي يتخذ ويطلب لبوله مكانا سهلا نخدرا كبلا يرحح البول اليه ولا يتطارد شاشه عليه
 في القاموس بواه منسلا وفيه انزله كآباه والمكان طه واقام كآبار به وبتوا والمباراة المنزل اه

قوله اني كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فادان بيول فاني دمتاني اصل
 جدا اسما قال اذا اسما احد كمران بيول فليزل لبوله مواضعا قوله ذات يوم قيل ذات يوم زاد
 تاكيدا وقال الرضي هو مؤنث ذوو موصوفه محذوف اي مدة قوله ومثا لكشف على ما هو المشهور بحالنا سها كذا
 يرتد عليه رشاشه قوله اصل جدار لعله جدار عادي او علم برضا صاحبه او كان جدار دار انهم لم يبق من جداره شيء
 او تعد بحيث لا يصيب البول اذ البول يضرب الجدار وهو لا يفعل على الله عليه وسلم .

باب ما يقول الرجل اذا دخل الخلاء اي اذا اراد دخول الخلار ماذا يقول من الدعاء قال جمهور
 العلماء اذا كان الكنف في العمران فيقول قبيلا وخولها واما في غير الكنف فيقول في اوان الشرع كتشير ثياب
 مثلا ومن منى يستعذ بقلبه لا بلسانه ونقل عن مالك الجواز بعد الدخول في الخلار ايضا باللسان فلا يحتاج الى
 التفصيل صيغة الدعاء اللهم اني اعوذ بك من الخبث والنجاست قوله عن السن بن مالك قال كان

رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل الخلاع قال عن حماد قال اللهم اني اعوذ بك
وقال عن عبد الوارث قال اعوذ بالله من الخبث والخبائث اختلفوا في اللهم اني اعوذ بك واعوذ بك
وانتقاني من الخبث والخبائث فهذا الاختلاف بين حماد بن زيد وعبد الوارث عن عبد العزيز وروى شعبة عن عبد العزيز
مرة كل غلط حماد بن زيد ومرة كل غلط عبد الوارث وجعله بميب عن عبد العزيز حديثا قوليا لانفعا اه قوله اذا دخل
قال ابن هشام لقد يراد بعد اذا سطر وعلى هذا معناه اذا اراد الدخول وقبل حين دخل الخلاء والعوذ بالتجار
والخبث بضم بار جمع خبيث والخبائث جمع خبيث يريده ذكور الشياطين واما هم والمراد بالشياطين الجن
وقيل الخبث بكون البار هو خلاف طيب الفعل من فجور وكفر والخبائث الافعال الذمومة والحصول الردية
خص الخلاء بالاستعاذة لكونه محل الشياطين للقدركما في رواية الباب ان هذه الخشوش مختصرة اى تحضر بالشياطين
والخشوش واحد خشو شلثة واصلة جامعة نخل كفيف والمراد بها هنا مواضع قضاء الحاجة لانهم كانوا يقيضون حاجتهم
ايها قبل ان تتخذ الكنف في البيوت وقوله في السند عن المنصور بن النضر عن زيد بن اسلم عن الحكم الترمذي
عليه بالاضطراب وصورة اقلت

هشام عن قتادة بن زيد
وشعبة معمر عنه عن النضر
وقال البيهقي انس خطار
اي غير متصل كما اشترت اليه بقولي ثم زيد بقبيل رواية قتادة عن القاسم بن عوف وعن النضر بن انس
يتم ان يكون قتادة روى عنها جميعا فلا اعتراض على ابى داود ولان ما اخرج هو واحد الاجتهالين الذين ذكره البخاري
قاله النور العار سلمه الله تعالى -

باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة القبلة ما يتقبل ويتوجه اليها والمراد بها هنا
جهة الكعبة فلما مر في الصلوة بالاستقبال اليها تعظيما واحتراما لها كذلك نهي عن استقبالها واستدبارها عند قضاء
الحاجة احترامها وتكرامها واختلف العلماء في ذلك على اقول احد ما ذهب اليه ابو حنيفة وآخرون الى انها يكون
مطلقا سواء كان في البنيان او في الصحراء وهو قول ابى ايوب الانصاري ومجاهد وابراهيم النخعي والثوري واحمد
في رواية والثاني يجوز مطلقا والثالث انه لا يجوز الاستقبال في الابنية والصحراء ويجوز الاستدبار فيها وهو واحد
الرايتين عن ابى حنيفة رحمه الله عن احمد بن حنبل والرابع انه يحرم الاستقبال الاستدبار في البنيان دون البنيان
وبه قال مالك والشافعي واسحاق واحمد في رواية والجمع بين روايتي ابى حنيفة ان الاستدبار والاستقبال
مكروهان الا ان كراهية الاستدبار اقل كراهية عن الاستقبال بل الاعتبار في الاستقبال وعدمه للمصدر
او العصور المستور قولان والترجيح للاول كما في الصلوة والاحاديث المرفوعة المذكورة في الباب عن سليمان
القاسمي وابى هريرة وابى ايوب الانصاري كلها حجة لا بغيرها -

قوله عن سليمان قال قيل له لقد علمكم بينكم كل شئ حتى الخمر لانه قال اجل لقد نهانا

صلى الله عليه وسلم ان تستقبل القبلة بغائط او بول وان لا تستنجي باليمين وان لا تستنجي احدنا
 باقل من ثلثة احجار قوله حتى الخروا بكسر الخاء وبفتح الهمزة لا نفس الحديث حتى عاطفة لا غير حتى تدل على دخول
 ما بعد ما قبلها فانها كالراوى في ذلك واما الجارة فدائرة في الدخول والخروج قوله اجل حرت انجاب امي نعم
 يعلمنا كل شئ حتى الخروا اجاب على اسلوب الحكيم ولم يلقفت الى استهزائهم والحديث حجة لا بغيره والبحث
 عن الاستنجار باليمين والايجاب عدد الثالث اني الاستنجار وعدمه سيأتي في ابوابه -

قوله عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما انا لكم بمنزلة الوالد
 اعلمكم فاذا اتى احدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها الحديث استدل ابو حنيفة بحديث
 بهريرة هذا على عدم جواز استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط سواء كان في الصحراء او في البنيان اعدا
 في ذلك لعموم الحديث واثبت بهريرة الدوسي اليها في كناه ابا هريرة لاجل هرة كان يحمل اولادها واختلف
 في اسمه واسم امه اختلفا كثيرا في اسمه وهو ابن ثمان وسبعين واثبت بهريرة غير منصرف مع كون هرة
 اسم جنس لانه نزل بمنزلة العلم وكونه علم ليس بضروري لمنع الصرف -

قوله عن ابي ايوب رواية قال اذا اتيتم الغائط فلا تستقبل القبلة بغائط ولا بول ولكن
 شرقى او غربى فقد منا الشام فوجدنا ما راجع قد بينت قبل القبلة فكنا نخرف عنها
 ونستغفر الله ابو ايوب ابو خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة الانصاري البخاري الخزي المديني
 نزل عنده رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة حتى بنى بيوت ويسجد لوفى في غزاه قسطنطينية
 سنة ودفن الى اصل حصن بالقسطنطينية وقوله رواية اي عن النبي صلى الله عليه وسلم هي من صيغة ارفع
 اخرج هذا الحديث الشيخان والنسائي والترمذي وابن ماجه بالفاظ مختلفة ولكن الالفاظ التي في رواية ابى داود
 وسلم متقاربة وفي رواية الصحيحين فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها فهذه الكلمة الاخيرة سقطت من رواية
 ابى داود وبالكلمة الحديث حجة لا بغيره في عويم وعماه وقوله ولكن شرقوا وغربوا اي توجهوا الى جهة الشرق
 والمغرب لتلايق استقبالكم واستدباركم الى القبلة وهذا خطاب مختص لاهل المدينة ومن في حكمهم
 من الساكنين في جهة الشمال اهل الجنوب من الكعبة فاما من كانت قبلته الى جهة الغرب او الشرق فانه
 يخرج الى الجنوب او الشمال وقوله فقد منا الشام الحديث الظاهر ان قدوم ابى ايوب الشام كان عند فتح
 الشام وكانت المراحض التي بنيت فيها من بناء الكفار انصاري قبل فتح المسلمين فبنوها متوجها الى جهة
 الكعبة فيقول رضي الله عنه لما دخل في ذلك المراحض كنا نخرف عن القبلة فاذ ما يتسرعون يستغفرون الله
 لعدم كمال خرافتنا وانا واولا استغفار ربنا في الكنف في غاية البعد ويحتمل ان يكون معناه كنا قد جلس
 مستقبل القبلة نسبنا على وفق بناء المراحض ثم تنبه على ذلك الهيئة المزدوجة فنخرف عنها ونستغفر الله
 عنها وهذا فعل ابى ايوب راوى الحديث اولى بالقبول من فعل ابن عمر الذي اخرج ابو داود وبعده انا اخر
 راحلته مستقبل القبلة ثم جلس يبول اليها اي متوجها الى الراحلة فكان متوجها بالبول الى الكعبة

فهذا انفعلا مرفوع فانهم فكان لما راي النبي صلى الله عليه وسلم في بيت حفصة مستديرا للقبلة
فهم اختصاص النبي بالبنين فلا يكون هذا انهم حجة ولا يصح الاستدلال به لانه اقل شئ الاحتمال فلا يفتقر
حجة الافادة المطلوب مع كونه ضعيفا وان سكت عنه ابو داود وحسن بن زكوان رادى الحديث
ضعفه كثير من المحققين -

باب الرخصة في ذلك اى في استقبال القبلة عند قضاء الحاجة من البول البراز وتقدم انه يكره
تحريرا استقبال القبلة واستدبارها ولو في البنين وكذا يكره تحريرا استقبال عين الشمس والقمر
ولهيب الركن وعلم انه يستثنى من المنع ما لو كانت الركن مهب عن بين القبلة او شمالها فان الاستقبال
والاستدبار لا يكرهان للمشروعة واذا اضطر الى احداهما ينبغي ان يختار الاستدبار لان الاستقبال ركن
فتركه اول على التعظيم افاده القسطلاني قوله عن عبد الله بن عمر قال لقد امرت على ظهري

البيت فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين مستقبل بيت المقدس لحاجة
اى لقضاء حاجة مستديرا للقبلة كما هو صريح في رواية مسلم قوله على ظهر البيت اى على السقف اختلفت الرواية
في هذه اللفظة ففى بعضها هذا وفى بعضها على ظهر بيت لنا وفى اخرى على ظهر بيتنا وفى بعضها بيت حفصة و
طريق الجمع ان يقال عناف البيت الى نفسه على سبيل المجاز ما لكونه بيت اخوة او اضافته الى نفسه باعتبار
مال اليه الحال لانه ورث حفصة وكون اخوته لكونه شقيقها واصفاته الى حفصة لانه بينهما قوله على لبنتين اى
قاعدا على لبنتين والحكيم الترمذى فى نوادر الاصول بسند صحيح فى كنيف وللطحاوى على ظهر بيت ليقضى حاجة
محبوبه عليه بمن فرأيت مستقبل القبلة اى مستديرا للشام وبالحكمة استدلال به من قال بجواز الاستقبال
والاستدبار وما راي انه ناسخ واعتقد الا باخه مطلقا وبه احتج من خص عدم الجواز بالصحارى ومن خص المنع
بالاستقبال دون الاستدبار بالصحارى والعمران ومن جوز الاستدبار فى البنين ثلث هذا الحديث لا دليل
فيه لاحد لان فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض القول الخاص بنا كما تقر فى الاصول ويؤيد هذا بان هذا افضل لانه
وقع عنه صلى الله عليه وسلم فى الخلو حيث احب ان لا يطلع عليه احد من امته وهذه الرواية من ابن عمر
كانت اتفافية من دون تصد منه لامن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يكون تشريعا بل محض صابغة
التشريف قلعا او يقال انه عليه الصلوة والسلام لما كان اخرت مخلوقات الله تعالى فى بساط ارضه وعالم
جبروته وملكوته من العرش والكرسى والكعبة جازكه ذلك لرفع مقامه فلا يجازى احد حذره ولا يتعدى حكمه
الى من هو دونه وفيه ان الافضلية فى عالم التكوين والخلق لافى عالم التشريع والاحكام التكليفية وايضا يمكن
ان يكون صلى الله عليه وسلم منهيا عن استقبال عين الكعبة الشريفة واستدبارها ويكون صلى الله عليه وسلم مخفرا
عن عينها مستديرا جهتها وكانت الاممة ممنوعة عن استقبال الجهة واستدبارها ويقال ان ابن عمر راي الاراس
صلى الله عليه وسلم وكان النبي صلى الله عليه وسلم محاطا بلبنات وفى الاستقبال والاستدبار اعتبار بالعضو
المختص والصدر لا الاراس ففهم ابن عمر انه مستقبل بيت المقدس مستديرا عن الكعبة وايضا يمكن ان يقال لا تقار

يترجح الحرم على التبيح والحديث القوي على الضعيف والصح على غيره وحديثنا قوي ومحرم واضح من هذا قال الترمذي قلت والاولى في الجواب ان يقال حديث ابن عمر واقعة حال لا عموم لها فخرج بها المحال وناخذ بالضاوية والتشريع العام وبالحديث القوي لان حديثنا شتم على الحكم مع السبب فالحكم انتهى عن الاستقبال والاستدبار والسبب اتيان الغائظ لا بوجده لازم حكم انتهى بالاستقبال والاستدبار واما حديث غيرنا حديث ابن عمر وكذلك حديث جابر فحكمنا في فعل لا عموم لها ولا نعلم سببها وحكمها فيكون الاقدم حديثنا كما هو مقتضى الاصول ونظم الورع العار ذلك فقال

يا من يؤمل ان تكون	ان لم مات قبوله	غذا بالاصول ومن نضو	ص كفيه ورسوله
لنسا على سبب اتي	بالسكت الجهور	وع ما يفتدك وجهه	بالعين المنقوله
وهذا الكلام بغيره	لا عرضه او طوله	ليس الوقائع في شرا	الحمة كشل اصوله
كسطق الاغذار في	فعل خلاف مقوله	وشل ما قلت قال ابن حزم	وقرب من هذا ما قال ابو بكر

بن العربي في شرحه على الترمذي وقال ان الاقرب لم يصب ابي خزيمة وقال بن قيم في تهذيب السنن التزجيج لذهب بخليفة قوله سمعت محمد بن اسحاق يحدث عن ابان بن صالح عن مجاهد عن جابر بن عبد الله قال نهى

نبي الله صلى الله عليه وسلم ان نستقبل القبلة ببوال من اية قبل ان يقبض بعام يستقبلها قوله محمد بن اسحاق هو ابو بكر واو ابو عبد الله المطلي المدني نزيل العراق امام المغازي اختلف العلماء في جرحه وقد يله حتى قال يحيى بن كثير وغيره سمعنا شعبه يقول ابن اسحق اسير المؤمنين في الحديث وقال البخاري امام الحديث وقال ابن بهام ثقة ثقة ثمة ثمة ثلاث مرات وقال ابن حجر انه ثقة وفي حفظه شيء وقال النسائي وغيره ليس بالقوي وقال الدارقطني لا يحتج به وقال سليمان التيمي كذاب وقال يحيى بن آدم حديثنا ابن ادریس قال كنت عند مالك فقلت لانه ابن اسحق يقول اعرضوا على علم مالك فاني سيطاره فقال مالك الطرد والى دجال من الدجاله وقال وهيب سالت مالكا عن ابن اسحق فاته رمي بالتشيع والقدر قال الاوستاذ هو عندي من رواية الحسن وفي حفظه شيء وقوله عن ابان بن صالح هو ايضا فختلف فيه ونقص بن معين وابو زرعة وضعف ابن عبد البر في تهذيبه وقال حديث جابر ليس صحيحا لان ابان صالح ضعيف وقوله نهى الحديث قال في التلخيص وزاد ابن حبان وابنه بر ما قال الحافظ ابن القيم في التهذيب السنن واما الحديث فانه القوي ومحمد بن اسحاق وليس هو من صحيحهم في الاحكام فكيف يعارض بحديثه الاحاديث اصحاب او يفتح به السنن الثابتة مع ان التاويل في حديثه ممكن وهو لو صح حكاية فعل لا عموم لها ولا يعلم كل كان في فضاوا ونبان وهل كان لعذر من عتيق مكان نحوه او اخليا را تكليف يقدم على انصوص الصحيحة الصريحة بالمعنى فان قيل نهى ان هذا الحديث فما يقولهون في حديث عراك عن عائشة ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انا ساكروا من ان يستقبلوا بغير وجه القبلة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم او قد فعلوا استقبلوا بمقتضى القبلة فاجاب ان هذا حديث لا يصح واما هو موقوف على عائشة حكاه الترمذي في كتاب العلل عن البخاري وقال بعض الحفاظ هذا حديث لا يصح وله علة لا يدرى كمال المعنوت بالصناعة العاون عليها وذلك ان خالد بن ابي اهلست

لم يحفظ متنه ولا إقامه أسناده خالفه فيه الثقة - الثبت صاحب عراق بن مالك المختص بالسنابل كحديثه
 جعفر بن ربيعة الفقيه فرواه عن عروة عن عائشة أنها كانت تنكر ذلك فبين ان الحديث لعراك عن عروة ولم
 يرفعه ولا يجاوز به عائشة وجعفر بن ربيعة هو الحجة في عراق بن مالك مع صحة الامايد عن النبي صلى الله عليه وسلم
 بنحو ان ذلك قاله عبد الرحمن بن ابي حاتم في كتابه المراسيل عن الاثر من قال سمعت ابا عبد الله وذكر حديث
 خالد بن ابي الصلت عن عراق بن مالك عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث فقال مرسل
 نقلت لعراك بن مالك قال سمعت عائشة فأنكره وقال عراق بن مالك من اين سمعت عائشة مال ولما ائشنة
 انما يروى عن عروة هذا اختار قال لي من روى هذا قلت حماد بن سلمة عن خالد الخزاز قال رواه غيره واحد
 عن خالد الخزاز وليس فيه سمعت وقال غير واحد ايضا عن حماد بن سلمة وليس فيه سمعت فان قيل قد روى مسلم
 في صحيحه حديثا عن عراق بن مالك عن عائشة قيل الجواب ان احمد وغيره خالفه في ذلك وبينوا انه لم يسمع منها احد وقال
 الذهبي في الميزان في ترجمة خالد بن ابي الصلت هذا الحديث منكروا به اندفع ما قاله النووي في شرح مسلم ان
 اسناده حسن -

باب كيف التكشف عند الحاجة قالوا لا ينبغي ان يرفع ازاره قبل الضرورة وان التعري لا يجوز في
 الخلو الا للضرورة -

قوله كان اذا امر ادا الحاجة لا يرفع ثيابه حتى يبدن من الارض لانه استبرج بالرجل
 قوله قال ابو داود ومرواه عبد السلام بن حرب عن الاعمش عن انس لا الى عبد السلام بن حرب
 الضمير يرجع الى الحديث الذي رواه عبد السلام بن حرب عن الاعمش عن انس لا الى عبد السلام بن حرب
 قلت ليس معنى قوله وهو ضعيف معناه شبه راحل منها هو غلط لانه ترك الوساطة بين الاعمش وانس بن مالك
 والاعمش لم يسمع عن انس بن مالك ففيه هذا علته خفية عند ابي داود ونسقط ما قاله الحاشي ولذا قال الترمذي انه مرسل
باب كراهية الكلام عند الخلاء اعني عند قضاء الحاجة وغيره في الخلاء قال جمهور العلماء الكلام عند
 التقوط وعند التعري مكروه ويجوز التكلم بضرورة كالتقاء المحرق والغرق وقتل حية وقال بعض اهل الظاهر لا يجوز
 ويحرم التكلم عند التعري -

قوله يقول لا ينبغي جرجلان يضريان الخياط كاشفين عن عورتها يتخذ ثان فان الله
 عز وجل يبعث القت اشد البغض يعني ان الله عز وجل يغضب على ذلك اي على كشف العورة عند آخر
 والتحدث في تلك الحالة استدلل بهذا الحديث اهل الظاهر على حرمة التكلم عند التعري قال الشوكاني في الحديث
 معلول يدل على وجوب ستر العورة وترك الكلام فان التعليل بمقت الله عز وجل يدل على حرمة الفعل المعلن
 به ووجوب احتشابه وقيل ان الكلام في تلك الحالة مكروه فقط والقرينة الصارفة الى معنى الكراهية الاجماع
 على ان الكلام غير محرم في هذه الحالة ذكره الامام المهدي في الفيت فان عجم الاجماع صلح للصرف عند القائل بحجية
 ولكنه مبيح حمل النبي على كراهيته رابطة بتلك العلة انتهى لمخصا قلت لا يبعد حمل النبي على الكراهية لان رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم جعل الفعلين علة للوقت فلا يلزم ان يكون كل واحد منهما علة مستقلة بل يجوز ان يكون المجموع من حيث
المجموع علة وان كان احد الفعلين اذ كل واحد منهما علة وقد اتفقت الامة على ان المقرى وكشف العورة حرام
وسبب لوقت الشرع وجعل ضمنهم اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم التحدث لزيادة الشاعة واليقع فعلى هذا لا يدل دليل
بالعلة على حرمة التحدث وايضا اخرج مسلم والنسائي عن عائشة قالت كنت افقتل انا ورسول الله صلى الله
عليه وسلم من النار واحد فبينا درني وابا وحسبي يقول عي لي واقول ناسخ لي هذا لفظ النسائي واما لفظ مسلم من النار
بني وبنيه واحد فبينا درني متى اقول وعي لي وعي لي هذه الرواية تدل على التحدث والكلام في حالة الفسح هي حالة
الكشف غالباً وكذلك رواية ام باني اخرجها البخاري وغيره تدل عليه ولفظه ذهبت الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم يوم الفتح فوجدته يغتسل فامته تستره بثوب فسلت فقل من هذه فقلت ام باني الحديث وكذلك
قصة موسى عليه السلام اخرجها الشيخان تدل عليه قال فذهب مرة يغتسل فوضع ثوبه على حجر ففرا الحجر فثوبه قال
فجمع موسى عليه السلام باخيه يقول فربي حجر الحديث فتكلم حال كونه عارياً ولم يلبس ثوباً الله تعالى على ذلك فان المقرى
كان للضرورة ولم يكن بد منه واما التكلم فلم يكن مضطراً اليه فالحاصل ان حكم التكلم عند المقرى لا يزد على الكراهية ولا يخل
في حد الحرمة ولا دليل يدل على حرمة

باب في الرجل يريد الاله وهو يبيع ببقعة يرحف الاستفهام وفي نسخة يريد الاسلام بذكر
حرف الاستفهام وفي نسخة لا يريد الاسلام قال الا ينبغي ان يعلم في هذه الحالة عليه ولو سلم لا يستحق الجوارح
وقد صرح علماء الحنفية وغيرهم بكراهية السلام في مثل هذه الحالة قال في الدر المختار ونظاها

سلامك مكره على من يتبع	ومن بعد ما أبدى ليس بشرع	مصلح قال فذكر حديث	حطبت من يعني اليهم وليس
كرهه جالس لقضاء	ومن بحثوا في النجاسة لم يفعلوا	سواء ان ايضا وقيم بدرس	كذلك الاجنبية الفتيات اسبح
ولعاب شطرنج وشبهه بملقهم	ومن هو مع اهل له يتبع	ودع كافر ايضا وكنت عوق	ومن هو في حال التقوط اشنع
ودع اكلا الا اذا كنت جائعاً	وتعلم منه انه ليس يمنع	كذلك استاذ من من يبيع	فهذا اختتام والزيادة تنفع
وزاد عليه في رد المختار	وزاد عليه زنديق وشيخ مانع	ولاغ وكذاب كذبا شنع	ومن ينظر القسوان في السوق عار
ومن دابة سب الانام وبرود	ومن جلسوا في مسجد بملاتهم	وتسبيحهم هذا عن بعض يسمع	ولا تنس من لم يبنالك صرحوا

لكن عار فابا صلح تخطي وترفع
وجه كراهية السلام تنبيه صلى الله عليه وسلم عن السلام في هذه الحالة كما في ابن ماجة
عن جابر بن عبد الله ان رجلاً من بني النضير صلى الله عليه وسلم وهو يقول فسلم عليه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا رايتني مثل هذه الحالة فلا تسلم علي فانك ان فعلت ذلك لم ارد عليك ووجه كراهية الجواب في مثل هذه
الاحوال ما قدم من ان الكلام عند كشف العورة مكره فكيف بذكر الله تعالى ليجانه يكون اشد كراهية فان قيل
يخالف ما رواه صلى الله عليه وسلم بذكر الله تعالى على كل حبانة قلنا المراد من الاحيان حالة الطهارة والحديث
في الاحوال المتواردة لا حالة كشف العورة والحكايا واحوال المتشابهة والا لا يصح لانه صلى الله عليه وسلم كان يشتغل
بغيره من الاشتغال فكيف بذكر الله على كل احبانه

قوله من راجل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبعث فليسلم عليه اے لم يرد السلام
عليه ولم يجبه وقد كان جواب السلام وردده واجبا فعلم من ذلك ان في هذه الحالة لا ينبغي ان يسلم عليه ولو
سلم لا يستحق الجواب في رد التحارر نظار والسلام واجب الا على من في الصلاة او بالكل مشغلا
او شرب او قراءة او ادعية او ذكر او في خطبة او تلبية او في قضاء حاجته الانسان او في قامة احواله فان
او سلم الطفل السكران او شاة نخشي بها افتنان او ناسق او ناعس او نائم او حالة الجوع او تحكم
او كان في الحمام او مجنونا او فواحدا من بعد ما عشرين

قوله قال ابن داود وسأدى عن ابن عمر وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم يقيم ثم رد على قول
السلام قلت قال الزواجر العلام ذكر المصنف في اب التميم في الحضر حديث ابى الجهم بن عمار بن بصير
في الصحيحين وفيه اقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو بسير جلي فلقية رجل فسلم عليه فلم يرد رسول الله صلى الله
صلى الله عليه وسلم السلام حتى اتى على جدار فمسح بوجهه ويديه ثم رد عليه السلام وهذا بعد الاقبال عن ابول
ر لا عند ابول اى وهو يبول وليس فيه استعليل بل فيه معنى بان ارد عليك السلام الا انى لم اكن على طهر
نعم هو لا يمتنع في رواية محمد بن ثابت العبدى عن نافع عن ابن عمر ان كان الرجل المذكور فيه بالاجم
ولكن هذه الرواية معلولة ذكره المصنف هناك وقال الحافظ في الفتح لكن خطا الحافظ روايتي رفعه
وعنه هو وقت قد تقدم ان ما كانا خرجة موثوقة بمعناه وهو الصحيح اه واما حديث الباب وهو عن النخعي كبن
عثمان من نافع عن ابن عمر قد اخرج مسلم فقيه مر رجل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبول فسلم عليه فلم يرد
عليه هذا عند ابول وليس فيه انه رد عليه السلام بعد ذلك فلعن لك فاقته اخرى والمصنف لعنه يري الوحدة
فانه انك عرف الرجل في قوله تميم ثم رد على الرجل السلام واما حديث المهاجرين فقيه انه سلم عليه وهو
يبول وليس فيه التصريح بذكر الرد عليه وانما التصريح فيه بذكر الاعتذار وفيه التعليل ايضا لكن نخيل ان يكون
معنى قوله انى كرهت ان اذكر الله الا على طهر الطهر من البول اعني عدم التلبس فعلى هذا لا يخرج كراهية ذكر الله
على غير طهر من الحديث بعد الفراغ من البول ان الله اعلم ثم رايت في عمدة الفارسي ان عند الطبراني في
الحديث زيادة فقلت همومان فابوضوا فتوضا وروى على وقال انى كرهت ان اذكر الله على غير وضوء
فان كان محفوفا فقيه استدلال الطحاوى على عدم اشتراط التسمية في الوضوء فان الظاهر انه لم يسلم في ذلك
الوضوء فلعل هناك فرق بين الذكر قبل الاستنجاء بالماء وبين بعدة فقيه ابن ماجة في باب الاستنجاء عن عائشة
قالت رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من فائط فخط الالميس ما واذ لم يستنج بعد البول فسلم
من الماء والله اعلم وذكر العيني ان ابن دقيق العيد اعلى حديث المهاجرين وذكر ان عند البزار بسند صحيح
عن نافع عن ابن عمر ان رجلا مر على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبول فسلم عليه فلم يرد عليه السلام فلما جاز
ناداه عليه السلام فقال انما حملني على الرد عليك خشية ان تدعيب فتقول انى سلمت على النبي فلم يرد
على فاذا رايتنى على هذه الحالة فلا تسلم على فانك ان تفعل لا ارد عليك فقد اضطرب الحديث كثير ارجح

لصاحب الرسالة نكت. ذكرنا حال حديث فيها رواية التعليل.

قوله عن المهاجرين فنحن ان الى الله تعالى عليه. واما ما في رواية التعليل فليس عليه
فلم يرد عليه حتى لو كنا في احدنا من الرواية المتقدمة. وكذا في رواية التعليل في رواية التعليل
وهو يترصد. وكذا في رواية التعليل في رواية التعليل. وفي رواية التعليل في رواية التعليل
يول او قد بال قال الشيخ عبد الله في التعليل في رواية التعليل. وفي رواية التعليل في رواية التعليل
البول بطريق الاستعارة لان الاستعارة بين السبب والسبب. وفي رواية التعليل في رواية التعليل
هنا فهاجرة وعلى هذا فهاجرة الحديث بالترجمة صريحة. واما اذا كان الزيد من الزيد فهاجرة
المناسبة بالاستعارة. وهذا اذا سلم على الزيد وهو غير متضمن. وفي رواية التعليل في رواية التعليل
اول فقال اني كرهت ان اذكر الله تعالى اذكر في الاصل فهاجرة. وفي رواية التعليل في رواية التعليل
فهاجرة ولعل المراد بالكرهية الطبعي الانقباض.

باب في الرجل يدين كس الله تعالى على غيره. وفي رواية التعليل في رواية التعليل
عن ذكر الله تعالى. وفي رواية التعليل في رواية التعليل. وفي رواية التعليل في رواية التعليل
التعريف او الدلالة.

قوله عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله تعالى في كل احوال
في الحديث. وفي رواية التعليل في رواية التعليل. وفي رواية التعليل في رواية التعليل
منها لان المراد من ذكر الله تعالى في الاحاديث السابقة الذكر السامع. وفي رواية التعليل في رواية التعليل
فكان صلى الله عليه وسلم دائم الذكر لا يقطع ذكره. وفي رواية التعليل في رواية التعليل
اللغة فان الذكر في اللغة هو اللسان وقيل احاديث الباب المتقدم المدايل على رواية ذكر الله تعالى في كل
على خلاف الاول ويكون المراد من عموم الاحيان حالة التلذذ والحدث. وفي رواية التعليل في رواية التعليل
الصدور كالجوارح وقصار الحاجة من البول والغائط قلت مراد عائشة ان صلى الله عليه وسلم لم يكن يهجر
عن ذكر الله تعالى في وقت ما من الاحمال المتواردة كما سبق كدخول المسجد والخروج عنه وكدخول الخمار
والخروج عنه. وفي رواية التعليل في رواية التعليل. وفي رواية التعليل في رواية التعليل
به في ذلك الوقت سواء كان ظاهرا او خفيا فالذكر بالحق وردت فقيب الخروج من الخمار مستحب اتيلها
بذلك الوقت فالانفصال فيه ان ياتي بها عقيب الخروج من الخمار وهو وقت الحدث ضرورة فيقول
عقربانك واما الذكر الذي لا يختص بوقت دون وقت فالانفصال فيه ان يكون على طهارة كالسلام فانه
غير مختص بوقت فاذا سلم احد لا يجب رده على الفور بل يجوز ان يؤخر الجواب الى ان يغتسل فاذا ظهر لوضوء
او التيمم ثم اجاب يكون آتيا بالجواب مع الافضلية ولكن اذا خاف الغوت به ووجدنا فعلى هذا لا انفصال
هذا الذكر ان يكون على طهارة سواء كان في الاحمال المتواردة.

باب الخاتم يعكس فيه ذكر الله يدل على به الخلاء أي آيد قبل به الخلاء رام الاقوال
 انوا كان في الخاتم النقوش الدالة على الفاظ مدلولها وذكر الله تعالى فلما به خل مع هذه الخاتمة الخلاء بل يعكس
 خارج الخلاء وكذلك حكم القراطس والدياهم والتعويذات اذا كان فيه اسم الله تعالى بل اذا كان منقوشا فيه
 الحروف ينبغي لمن دخل الخلاء ان يقرأ الحروف مائة كلمة واسماء تعالى فاما ما
 شرف وعلمته وكذلك عند الجماع والاستنجاء وغير ذلك واما اذا كان مستورا ففيه بعض توسيع.

قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل الخلاء وضع خاتمه أي اذا اراد دخول الخلاء
 وفي رواية الترمذي والنسائي نزاع بدل وضع لغني وضع خاتمه يعني يزرعه من الاصبع ثم يعكس خارج الخلاء
 ومراد أبي داود بقوله هذا حديث منكر معلول لا معناه العرفي لانه لا يصدق عليه ان الكبريت يكره
 ما كان فيه الراوي الضعيف بسور حفظ او جهالة او نحو ذلك في الفاظ اللغوي فالراجح المعروف ومتى بالان
 وتبصيرهم سما حديث المطعون بسوق او فرط غفلة وكثرة غلط منكر او لم يشترط كونه مخالفا للراوي الاخر
 فنقول اني داود وهذا حديث منكر يكره ويصح على المذهبين لان بها التثنية حادثة روى في الشرائع والاحتجاء
 فليس بضعيف ولا منكر بل من فحش الغلط او كثرة الغفلة او الجهالة او ظهور الضيق فلا يكون حديثه منكرا.

باب الاستبراء من البول والاستبراء استنقاء البول عن البول قال في الجمع وانه يترك
 الذي يذكر مع الاستبراء في الطهارة وهو ان يستفرغ ببقية البول ويغسل موضعه ومجره حتى يبرأ منها فاستبراء
 ان ذكر طلب برأته من ببقية البول فيه تجريره ونشره وما شبهه ذلك حتى يعلم انه لم يبق فيه شيء منه ولعل فرض
 ابي داود ومن هذا الباب بيان التنزه والاحتراز عن البول وعلم ان الفرق بين الاستبراء والاستنقاء
 ما قلنا في المقدمة الفروية من ان الاستبراء استئصال الجذوة والاراء والاستنقاء نقل الاقدام والركض بها ونحو ذلك
 حتى يتيقن بذهاب اثر البول والاستنقاء هو النقاوة ويكفي ذلك بلا حجار حال الاستبراء والا صابغ
 انما استبراء بالمدار حتى تذهب الرائحة الكريهة قال في لور الايضاح يؤمر الرجل بالاستبراء حتى ينزل البول
 ويضمن قلبه على حسب عادته اما التمشي او المشي والاعطاش وغيره ولا يجوز الشروع في الوضوء حتى يطهر
 من البول.

قوله عن ابن عباس قال مر النبي صلى الله عليه وسلم على قبرين فقال انهما يعذبان وما يعذبان
 في كبير ما هذان فكان لا يستنزه من البول واما هذا فكان يمشي بالنميمة ثم دعا بصيب
 سوط فشقه باثنين ثم غرز على هذا اودا وعلى هذا اودا على هذا جفف عنه ما لم يسبغا قوله في العذابان
 في كبريهما في النجاسة في الادب وانه كبير في صحيح ابن حبان من حديث ابي هريرة يعذبان عذابا شديدا في ذنب
 بين نقيلين من ماء ليس كبير في اعتقادهما وفي اعتقاد الخاطئين وهو عذابا شديدا كقول تعالى وتكبون علينا وهو عذاب
 عقبيه وثيل ليس كبير في مشقة الاستبراء من البول وترك النميمة ولم يرد انها غير كبيرة
 عند الله في امر الدين ودوام السبوى وغيره بهذا الاثير قلت ولادى ان يقال ان يعذبان في كبريهما اعتبار الوجود

الحكي وهو كبير باعتبار طوق الآثم وقوله لا يستتره وفي رواية لا يستتره ومعناها واحد وهو ألا يجتناب من رشاش
 البول أي لا يستتر ولا يجتنب من ملاقات البهل وهذا الفعل وإن كان يظهره غير كبير لكنه يودى إلى أمور
 كبيرة لأنه يتسبب بظلمان الصلوة أو ليقال إن الأصرار على الصغيرة كبيرة وفيه منجاسة الأبول وقوله يمشي
 بالنيمة وهي لقل الحديث على جهة الفساد والشرو وهو من أفع القبايح وبالأصرار يكون كبيرة كما تستر به لفظ كان
 والرجلان بل كانا كافرين أم مسلمين اختلف فيه قال كافكا ابن حجر لما حديث الباب فالظاهر من مجموع طرق
 أنها كانا مسلمين فنفى رواية ابن ماجه مر بقبرين جديدين وفي حديث أمته عند أحمد أنه صلى الله عليه وسلم
 مر بالقبور فقال من دفنتم ههنا يدل على أنها كانا مسلمين وليقوى كونها مسلمين رواية أبي بكر
 عتامة والظاهر أن بسناد صحيح يعذبان وما يعذبان في كبير وعلى ما يعذبان إلا في الغيبة والبول فهذا التحصر
 ينبغى كونها كافرين لأن الكافرين عذب على ترك أحكام الإسلام فإنه يعذب مع ذلك على الكفر بالخلق
 قال وجزم ابن العطار في شرح العمدة بأنها كانا مسلمين وقال لا يجوز أن يقال أنها كانا كافرين لأنها لو كانتا
 كافرين لم يدع لهما تخفيف العذاب ولا ترجاه لهما ولو كان ذلك من خصائصه لبيته لبيته كما في قصته إلى
 طالب وقال آخرون أنها كانا كافرين ولذا قال صلى الله عليه وسلم لعنه كيف قلت والصحيح ما قال الحافظ
 وإنما كانت الإمارات كلها ضعيفة وأعلم أن الرجلان اللذان في آخر مسلم سائر جلان كافرين وواقعتها واقعة
 أخرى فلا يخلط الأمر وقوله ثم دعا بسبب رطب أي جريدة النخل اختلف العلماء في أن هذا الفعل كان
 مخصصا به صلى الله عليه وسلم أم لا فقال الحافظ في الفتح قال المازري يحتل أن يكون ادعى إليه أن العذاب
 يخفف عنهما هذه المدة انتهى فعلى هذا العمل مهبطا للتعليل قال الخطابي هو محمول على أنه دعا لهما بالتخفيف مدة لبقار
 الندوة لأن في الجريدة معنى يخففه ولأن في الرطب معنى ليس في الميايس وقيل إن المعنى فيه أنه يسبح
 ما دام رطبا فيحصل التخفيف ببركة التسبيح وعلى هذا فيطرد في كل ما فيه رطوبة من الأشجار وغيرها وكذلك فيما فيه
 بركة كالذكر وتلاوة القرآن من باب الأولى وقد استنكر الخطابي ومن تبعه وضع الناس الجريدة وسجده في
 القبر علام هذا الحديث قال الطرطوشي لأن ذلك خاص ببركة يده وقال القاضي عياض لأنه علل غزها على
 القبر بامر منيب هو قوله يعذبان قلت وكذلك استنكر كثير من العلماء من السلف والخلف ومنهم الحافظ
 ابن عبد البر المالكي وقد اخذوا الحافظ ابن حجر جوازه للإمامة وقال قد تارة بريدة بن الخصيب السجاني بذلك
 فادعى أن يوضع على قبره جريدتان قلت وبالنقول الحافظ أخذ بعض الأحناف من المتأخرين كما الشيخ عبد الحق
 الديلمي وابن عابدين الشامي قلت هذا مردودا على ما قال الخطابي وابن عبد البر وآخرون من أنه مخصوص بركته
 صلى الله عليه وسلم ويؤيده صراحة حديث جابر أخرجه مسلم فاجبت شفا حتى أن يرفع ذلك عنهما ما دام
 القضيان رطبين فهذا يدل أنه وضع الجريدة كان مخصوصا به صلى الله عليه وسلم فلا تنظر ولا تنس إلى قول الشامي
 وأصح الديلمي لأنهم كلما يجوه عن البدعة المخترعة ولم يفتح عندهم مسألة البدعة -

نحن جرد معه درهقة ثم استتر بها ثم قال فقلنا النظر واليه يقول كما تقول المرأة فسمع
 ذلك فقال المرء علموا ما تلقى صاحب بني إسرائيل كان في ذلك أصابهم من البول قطعوا
 ما أصابهم البول منهم فنهضوا هم نغدي في قبره قوله فقلنا في رواية لا أحد فقال بعض القوم
 وكذا في رواية النسائي وفي رواية ابن ماجه فقال بعضهم فعلى هذه الروايات القائل لهذا الكلام لا ياتي
 بعض القوم لا يذان فوارد في هذه الرواية لفظ فقلنا يجمل على المجاز قوله كما تقول المرأة وفي رواية لا أحد
 يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يقول المرأة يعني يقول جالسا وكانت عادة العرب انهم كانوا
 يقولون قاتلين او ميول متسترا ويكون وجهه الشبه كلا الامر من رعا فان كان هذا العقول صديقا وهما كاهن
 مسلمين صحابيين فلا يكون على وجه الطعن والتفتيش بل على وجه التجوب على خلاف العادة المحرفة ولكن
 كان في صورة الطعن والاعتراض قال يعني وهذا القول وقع منها من غير قصد ووقع بطريق التعجب
 او بطريق الاستفسار عن هذا الفعل فلذلك قال عليه الصلاة والسلام الم تعلموا الحديث ولم يقولوا
 هذا القول بطريق الاستهزاء والاستخفاف لان الصحابة برأيت هذا انتهى وان كان صدق منها وهما لم
 يسلموا الى ذلك الوقت اذ من غيرهما من بعض القوم من الكفار فيكون صدوره على وجه الطعن والاعتراض قوله فقال
 الم تعلموا وفي رواية احمد لم يذنا فقال او ما علمتم وفي رواية له ويحك اما علمت وكذلك رواية ابن ماجه وعمل عمار
 على الله عليه وسلم ان ما علمته من البول جالس لا جل للتشبه من البول والتشبه بالدركه بالترسل من شري كما كان في التشبه
 بالبول في بني اسرائيل اشرعيا فلما غلبت على المشرك الذي قطع ذلك طاعن فينا على المشركي ناه عنه فيستحق العذاب
باب البول قائما أي في يجوز ان لا يختص العلماء فيه فاباح البول قائما سعيد بن المسيب وعروة
 ما أحمد وأخرون وقال مالك ان كان في مكان لا يتبين عليه من شيء فلا بأس به والا فمكره وقال عامة العلماء
 البول قائما مكره الا عند روى كراهية تنزيهية لا تحريم وهو مذمومنا الخفية واما الجواب عن التعارض الذي
 وقع في الروايات الواردة في هذا المسئلة فاردى عن عائشة أنها قالت من حدثكم ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بال قائما فلا تصدقوه فاجاب عنه انه مستند الى علمها بان يكون بال قائما يعني في
 منزله ولا اطلاع لها على ما في الخارج ويمكن ان يكون مرادها انه صلى الله عليه وسلم ما كان معتكلا بالبول
 قائما بل كان عادة الشريفة البول قاعدا وليس فيه نفي صدر عنه لعذر واما الأحاديث الأخر التي وردت
 في هذا الباب من حديث بريدة ومن حديث عمر فلا تخالف المذهب ولا هذا الحديث الذي رواه ابو داود في
 الباب فلا حاجة الى الجواب عنها ثم ان العلماء تكلموا في سبب بوله صلى الله عليه وسلم قائما فقال مالك في
 ان العرب تستشفون بجمع الصليب بالبول قائما فشرى انه كان اذا ذاك وقال القاضي عياضنا فافله
 لشغله بأمور المسلمين فلهذا طال عليه المجلس حتى حصر البول ولم يمكن التباعد كعادة وقال بعضهم انه صلى الله
 عليه وسلم فعل ذلك لانه لم يجد موضعها لها هرا صاحب اللقود او غاف ان تشبع منه رشاش البول
 اليه وقيل فقل ذلك بيا نال مجاز في هذه المرة وكان عادته السمتة البول قاعدا وقيل في ذلك

من الاضرار قلت والاولى ان يقال ان سببه ما قال ابو هريرة قال كان وضع في ما بنى اخرج اليه حتى احاكم
وفي رواية انه كان في باطن ركبة جرح -

قوله عن حذيفة قال اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم سباطة قى مرفيا قائما فسمي
دعاباء فسمي عليه خفيه قوله سباطة هي الذبذبة والكناسته تكون بفناء الدور مرفقا لا بها اعلم ان في حديث
حذيفة ليس مع الناحية وفي حديث مغيرة ليس ذكر البول قائما كما في مسلم حديثه الا في حديث مغيرة بن شعبه
واقعة القفول من غزوة تبوك وامامة عبد الرحمن بن عوف كما في مسلم حديثه واخره عن طلحة بن مالك بن النضر
على القدوري من مجمعين رواية حذيفة ومغيرة قلت لا اعتراض عليهما لان الجمع والاختلاف وقع من الذين لا يثبتون
باب في الرجل يبول بالليل في الاناء ثم يضعه عندا يشير الى ان الرواية التي تدل على منع

مصرف الظاهر اخرج الطبراني في اوسطه بسند جيد عن عبد الله بن يزيد عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير
بول في طست في البيت فان الملائكة لا تدخل بيتا فيه بول منقوع قيل ذلك الحكم من عدم دخول الملائكة
اذا طال كبته في البيت وما يحل في الاناء لا يبول كما في غالبها وقيل المراد منه كثرة التباسته في البيت بخلاف
ما في القدر فانه لا يحصل به النجاسة كما ان آخره قيل ان بوله صلى الله عليه وسلم بالليل في القدر كان في الابتداء
ثم لما علم ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه بول منقوع تركه وحديث الباب ليس فيه دليل على ان فعله استمر الى آخر
عمره صلى الله عليه وسلم وقيل فعل مرة لبيان الجواز وان لم يدخل الملائكة كما اخره فليس الجواز بمتى لك -

قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم قد خرج من حديد ان تحت سريته يبول فيه بالليل فقام
بنفسه ان يتجه في القيام لذلك وتعليم الامم وليبيان الجواز -

باب الموضع الذي نهى عن البول فيها في لور الايضاح ويكره ان يبول او يتغوط في الماء والكل
والخجر والطريق وتحت شجرة مثمرة انتهى في الاختار ببول وقال في ما روي جارياني الامم وفي البحر انها في الارك
تحرمة وفي الجارية تنجزية وعلى طرف نهرا وبير او حوض او عين او تحت شجرة او في ذرع او في عمل
ينقع بالجلوس فيه ويحسب سجدة ومصلح عليه وفي مقابله وبين دواب وفي طريق الناس وفي مهب ريح وجفارة
او حية او نامة ولقب راد اعني وفي موضع يعبر عليه حدا ويقعد عليه ويحسب طريق او قافلة او طيبة وفي اسفل
الارض الى اعلا وانتهى اي بان يقعد في اسفلها ويرسل الى اعلا فيعود الرشاش عليه شامى -

قوله قال اتفق الاغنيون قالوا وما الاغنيان يا رسول الله قال صلى الله عليه وسلم الذي
يتخلى في طريق الناس وظلهم قوله الاغنيون هم تشبیه الفاعل اما بمعنى المفعول كدفع يد ذوق
او فاعل ذي كذا كاتامرد اللابن امي ذو القرم واللبن فيكون معناه ملعونان على الاول وذو لعن على الثاني
او الفاعل على حقيقة يعني الاغنيون انفسها بالتسبب فانها يفعلان بالخبر الى اللعن او المعنى اتفقوا الفعلين
الاغنيين الذين بها سبب اللعن الجالسين لللعن الكالمين للاعنة على الداعين اليه حينئذ يشك كل من هو
قوله الذي يتخلى في محل على الجواز وقوله يتخلى اي يتغوط في محل يمر الناس فيه فيستأذون به ويستعذرون به

وكذلك التقوا طحت شجرة او غير ما يستظل الناس بظلها فيناذون به والمراد بالنظر مينا ما اتخذوه الناس مقبلا
ومناخا يزيلون به فلا يحرم قضاها حاجة بكل ظل اذ فقد صلى الله عليه وسلم تحت حاش نخل وكذلك حكم كل ما يقصد وزنه
لنشره لهم.

قوله اتقوا الملاعن الثلاثة البراذن المواد وقادة الطرائق والظن الملاعن جمع ملعنة وهو الموضع
الذي يشتر فيه اللعن على قضاها الحاجة فيها امي اتقوا بجانب اللعن لان اصحابهم يلعنهم المار على فعلهم القبيح
اولا ثم افسدوا على الناس منفعتهم فكان ظلاما وكل ظالم ملعون او الملعنة امي الفعلة الموجبة لفاعلها
اللعن امي اجتنبوا الفعلات التي توجب اللعن لفاعلها عادة كانه مظنة اللعن وقال زين العرب جمع ملعن
مصدر ميمي او اسم مكان على تقدير يكون مصدره معناه اتقوا اللعنات امي اسبابها او المصدر بمعنى الفاعل امي
الكلمات والباقيات على اللعن فيسير نظير قوله اتقوا الاعين مع زيادة الثالث والموارد جمع مودة وهي طرق المار
او شبل المار الذي يرد عليه الناس من عين او نهر وقيل المراد بالاباء المكنة التي يات بها الناس كما لا بد منية امي موضع
ورود الناس وقارعة بمعنى مقروعة امي وسط الطريق الذي يقرع الناس بارجلهم وتدنسها وتقر عليها وتخل
امي قلل شجر وغيره قال ابن حجر عاقل في الضيف مثله اشهر في الشارع امي في موضع يستند في الناس فيها
بالسب في البول في المستحم المستحم اصله الموضع الذي يغتسل فيه بالحميم وهو الماء الحار ثم قيل للغسل مطلقا
وهو المراد منها وذكر الغسل ان الحميم من الماء يطلق على الماء الحار والبارد في در المختار او يقول في موضع
يتوضأ به او يغتسل فيه لحديث لا يبولن احدكم قال في رد المختار وانما ينهى عن ذلك اذ الم يكن مسلك
يذهب فيه البول وكان المكان صلها فيوهم المغتسل انه اصابه منه فحى فيحصل به الوسواس
كما في نهاية ابن اثير اه مدني انتهى

قوله لا يبولن احدكم في مستحبه ثم يغتسل فيه قال احمد بن حنبل ثم يتوضأ فيه فان عاصية
الوسواس منه قوله ثم يغتسل فيه هذا لفظ الحسن بن علي ولفظ احمد بن حنبل ثم يتوضأ فيه قيل في تعليقه
وقال الطبري استبعادية وقيل عاطفة قال القاري والصواب ان انهى عن الجمع بدليل التعليل الآتي في نفس
الحديث ولانه لو بال في استحم ولم يغتسل فيه بانه حبله مجور من الاغتسال فيه اذ اغتسل فيه اجزاء ولم
يبل مجور له ذلك قلت قال الكواثر العلماء ثم يغتسل فيه ليس نهيا عن الجمع بل نهيا على عدلاتا لكل السكت تشرب
اللبن وانما يوهى عن البول في استحم ثم الاغتسال هناك ويمكن ان يكون تنبيها على مال الحال مقتدا وقوله
كما نقله الحافظ عن القرطبي تحت حديث لا يبولن في المار الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه انه لم يرد المظن
بل نهى على مال الحال والمعنى انه اذا بال فيه قد يحتاج اليه فيمتنع عليه استعماله ومثله بقوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن
احدكم امرأة ضرب الامة ثم ايضا جها فانه لم يرد واحد بالجزم لان المراد النهي عن الضرب لانه يحتاج في مال
حاله الى مضاجعة تقرر اللفظ ثم هو ايضا جها وفي حديث الباب باب البول في المار الدائم ثم هو
يغتسل منه اه قوله فان عاصية الوسواس منه قال ابن الدك لانه يصير ذلك الموضع نجسا فيقع في

عليه وسوسته بأنه لم يصاب منه رشاش أم لا قال ابن جرير إن ما رواه الطائفة حينئذ يعيب أرونة التهمة لجل
ثم يعود اليه كره البول فيه لذلك ومن ثم لو كان أرونة بحيث لا يعود منه رشاش وكان له من هذا بحيث ثبت
فيه شيء من البول لم يكره البول فيه إلا ليجري وسواس الإنسية من هو الرشاش البيني الأول يظهر أرونة في الثاني
أو في ما ظهر من غير عليه ما يؤيده بالعله ابن جني في سنة من علي بن محمد الطائفة فيقول أنا جني الحفيرة
فأما اليوم لم نعد إلا ستم البصر في الصاروخ والقيصر فاذا بال فارس عليه المار لا بأس به وكذلك ما على التزدي
عن عبد الله بن المبارك قال ابن المبارك قد وسع في البول في المنقسل إذا جرى فيه المار فالحاصل أن انتهى
عن البول في أستم بمول على ما إذا كان المنقسل بحيث يستقر ويتذبذب فيه البول لمنقشة رشاش البول في يعود
إليه أما إذا كان صلبا بحيث يجري عليه البول واليسقط فلا يكره لعدم منقشة رشاش البول وفي زهر الرقي على
النسائي أن الوسواس معناه حديث النفس المصدر بالكسر وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن أنس
بن مالك أنه قال أنا يكره البول في المنقسل مخافة اللطم وذكر صاحب الصراح وغيره أن اللطم طمس من الجنون
ويقال أيضا أصاب فلان لثة من الجن وهو المراد فامة لثة مغطية وجبهة وفي مصنف ابن أبي شيبة
أن المنقسل ما وى الجن وسكنهم -

بَابُ الْهَمِي عَنْ الْبَوْلِ فِي الْحَجِّ تنقذ يم الجحيم على الحار هو ثقب في الأرض يجفروه الهوام بسبل
لا نفسها وفي بعضها ليكن الجن في الهمة الما ذى عن الهوام الموقية أو الجن للبال أو خشية
الاذى عن البول لما فيها من الهوام الضعيفة قد تقدم عن نورا لا يباح أنه يكره أن يبول في الحجر قوله
تقضى أن يبال في الحج بضم الجيم وسكون ما روي أنه ثقب في الأرض قال في رد المحتار وقد يخرج عليه
من الحجر ما يسعه أو يرد عليه بوله ونقل أن سعدا بن عبادا أنخر رجلا قتلته الجن لأنه بال في حجر بادر
حوران وناسه في الضياع انتهى -

بَابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قررت الشريعة ألا يراو ولا يراو في الأحوال
المستورة كدخول المسجد والخروج عنه والدخول في الخلاء والخروج عنه فلا ذنب بعد الخروج عن الخلاء
أن يقال غفر لك وبعده الحمد لله الذي أذهب عني الاذى عافاني أو الحمد لله الذي أذهب
عني ما يؤذيني وأبقي لي ما ينفعني أسي بالتقار خاصية الثناء الذي لو أسك كله أو خرج مكان منقشة الهلاك
قوله إن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج من الخائط قال غفر الله لك نصبه باضا فعل
مقدر قيل انتهى يرا أسلك غفر لك على أنه مفعول به أو غفر غفر لك على أنه مفعول مطلق قلت هو عندى
مفعول مطلق كما ذكر الرضى ضابطة إذا كان فاعل عامل المفعول المطلق أو مفعوله مذكورا بعده بواسطة الأضمة
أدخول الجحيم حذف العامل كما في سبحانه وأشار إليه ابن حبيب وقال أنور العلماء غفر لك بدل من الملقط
بالفعل ويكون في الأكثر للترجئة والعمل حال ذكره سيبويه في الكتاب وقيل لا مرضى كما انشد
ولا خارجا من في زور كلام من وضع الصفة موضع المصدر ومن أمثال سيبويه غفر لك لا كفرانك

قوله فقال: يفتح ان كان احدنا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم لياخذ نكاحه
 اخيه على ان له النصف مما يعتم ولنا النصف وان كان زحدا ناليطم له النصف بالبر
 ولا يخرج القدر المنصور بعير من زول والنفس مديدة السهم فالقح كسد رخصا السهم قبل ان يرش ويركب
 نفسه بين ان بها كان معاملة الشكر بين صاحب البعير المزدول وبين الاخذ البعير الذي يغزو عليه بشرط التخصيص قبل
 شئ قليل نفى بعض الاحيان بحيلهم واحد نفسه ميتا فافدا احدنا القدر وما في النصف من الرش وغرضه في
 من هذا بيان ابتداء الاسلام بانه كان اذ ذاك خفيقا واعلام بالي كنت قد ريم الاسلام فيعتمدوا على
 طيبه توفى في حديثي وقال نوال العلماء هذا المول على ما قبل حرمة القمار فان حرمة طائفة بعد ان من بعد
 النبوة وليس هذا الشئ اجتهادي حتى يكون التزاور دعوى بلا دليل والتفنن ذلك فقد ينفعك في مثل حديث
 عبد الله واللفظ سلم قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فزادوا القس قبل ان يريم بالوجه
 مني فقبل يا رسول الله ازيد في الصلوة شئ فقال انما انا بشر شكم انسي كما نسون فاذا نسي احدكم فليست به حجة
 وهو جالس ثم تقول رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد جدتي لان طاهرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم
 هذا الكلام بعد ان ذكر انه زاد او نقص قبل سجد السجود ثم بعد ان قاله سجد للسجود مني وذكر ذلك فالحكم ان يسجد بالآية
 ولا ياتي بمئات للصلوة كذا في شرح مسلم ولكن لما كان تحريم الكلام في الصلوة طاريا بعد زمان فيمكن ان يكون هذا
 قبل تحريم الكلام في الصلوة وقد احاط به عنه النروي باوجوبه منها بالجواب وفي مثل حديث غيلان من سلمة المتقلى
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لحن اسلم وتحت عشرة سنة خذ منهن اربعا وفارق سائتين وكان تزوجين
 في الجاهلية قال الطحاوي فكان تزوج غيلان للعسوة اللاتي كن عنده حين اسلم في وقت كان تزوج ذلك العدة وجازوا
 والنكاح عليه ثابت ولم يكن للواحدة حينئذ من ثبوت النكاح الا ما للعامة شرة مثله ثم احدث الله عز وجل حكما
 آخر وهو تحريم افوق الاربع فكان ذلك حكما طاريا طرأت به حرمة حاكمة على نكاح غيلان فامروا النبي
 صلى الله عليه وسلم لذلك ان يسك من السبا العدة الذي اباحه الله ليفارق ما سوى ذلك جعل كره
 اربع سنة فطلق احدا من فحكمه بخيار منهن واحدة فيجعل ذلك اطلاق عليها ويسك الاخرى وكذا لك بوضوئها
 وابو يوسف يقولان في هذا -

قوله ثم قال قال لي رسول الله يا ربيعة لعل الحجة ستطول بك بعدى فاخبر الناس

ان من عقل حجة او تقلد وثنا واستنحى برجيع دابتا وعظم فان محمدا صلى الله عليه
 وسلم منه برئ قوله من عقد حجة قال الاكثرون هو ما يجتهد حتى تغدو وتجعد وحنما خالف السنة التي هي
 تسرى الحجة قيل كانوا يبقون بها في الحرب ومن الجاهلية فيها هم وامرهم بالسبا لما في حقه من التشبه
 بالنساء وقيل كان من وابالجم ايضا فنهوا عنه وقيل كان من عادة العرب ان من لزوجة واحدة عقلني حجة
 عقد صغيرة ومن كان لزوجة ثنتين عقدت من قوله او تقلدا من ائمتين اسي خيلافه تعويذ او خدرات لم ينعين
 واخذوا عن الافات كانوا يلقون على رقاب الولد والفرس قيل كانوا يلقون عليها الاجراس التي او تقلد الفرس

ونز القوس ووجه النهى اما للشفقة على بهايم اولانهم يعتقدون منه اكمية لا صفة تواتر استغنى برحمت وادب فانهم
عنه للنجاسة ويلحق بكل ما كان نجسا قوله او عظم نهمة لكونه زادا من فلا يجوز انفساده وتحتج بالبركات كلها كما جاز
اكدان وادب ان كتب العلم وغير ذلك وقد تكلموا على طريق استبدال الجمن العظام في البخاري البهيمون على عظم
الاردج وادب عليه او فرما كان عليه اللحم والروث زادوا بهم ثم الروايات مختلفة فحق لبعضها ان اللحم يكون
على المزكى وفي اخرى على الميتة واجمع ان الاول للسمنين منهم والثاني للكفار.

باب الاستنجاء بالاجزاء اختلف العلماء فيه على مواضع الاول بل يشترط في الاستنجاء بالجزء خاصة
ام لا فقال داود انه يشترط الحجارة ولا يجزى غير ما دقل ابو حنيفة وآخرون انه لا يجزى في الحجارة ونحو المناط
وقالوا كل عين قانع للنجاسة غير محترم يجوز به الاستنجاء والثاني بل يشترط العدد فيه ام لا فقال الشافعي ان
التثليث والانقار واجب وفي الاثار قولان استحباب في قول وواجب في اخرى وبه قال احمد بن حنبل
واسحق بن راهويه وقالوا انه يجب ان يكون ثلثة اجزاء وثلث مسحات اذا استنجى للقبول الذي وجب ثلثة
مسحات لكل واحد ثلث مسحات قالوا او افضل ان يكون سبت اجزاء فان اقتصر على حجر واحد است احرف
اجزاه وذهب مالك وابو حنيفة وآخرون الى ان الواجب الانقار فان حصل بحجر اجزاء وهو وجه لبعض اصحاب
الشافعي وقالوا ان التثليث والاثار مستحب كما في الطحاوي والبحر لما ذكره صاحب الكنز ليس فيه عدد مسنون
معناه انه ليس فيه عدد مسنون بسنته مؤكدة واجمع الشافعي ومن وافقه بما روي في باب كرامية القبلة من قوله
صلى الله عليه وسلم لقد نهانا صلى الله عليه وسلم ان نستقبل القبلة بغائط او بادر وفيه وان لا يستنجي احدا بنا قبل من
ثلثة اجزاء على وجوب التثليث قلت انتهى محمول على ان في غالب الاحوال لا يحصل التمقية الا بها واما اذا حصل
التمقية باقل منها او كانت الحالة انه لم يتلطف الحال بالنجاسة كما يشاهد في بعض الاحيان فحينئذ لو اكتفى على
حجرين او حجر او لم يستنج اصلا فالظاهر انه لا يكره ذلك نظير ما في عدم وجوب التثليث قول الشافعية في غسل
الطيب عن المحرم فانه صلى الله عليه وسلم قال في رجل جاءه وعليه جبة متفخخة بطيب اما الطيب الذي بك
فاغسله ثلث مرات قال النووي اما امر بالتثليث مبالغة في ازالة لونه وريحه والواجب ازالة فان حصلت
بمرة كسنة ولم تجب الزيادة انتهى فالحاصل ان الحديث لا يدل على وجوب التثليث بل كل ذلك للاحتياط لان
التطهير في الواحد والاشنين لم يكن محققا فلهذا نص على الثلث لان في الثلث يحصل التطهير غالبا ونحن نقول ايضا
اذا تحقق استنجى لا يطهر الا بالثلث يتبعين عليه الثلث لا يتبعين ليس لاجل التوقيت فيه انما هو للتقار كالحاصل فيه حتى اذا احتاج
الى رابع او خامس لم يجز يتبعين عليه لك على ان الحديث متروك الظاهر فانه لو استنجى بحجر له ثلثة احرف جاز بالاجماع

قوله اذا ذهب احدكم الى الغائط فليدن هب معه ثلثة اجزاء ميتة طيب بهن فانها تجزى
اي تكفي وتعني وتنوب عن الماء وعن استنجى وويلد الثاني رواية عائشة عند الطحاوي فليدن هب ثلثة اجزاء
يستغف بها فانها مكفية والتعليل بالتحيزي يدل على ان الامر السابق لم يكن للوجوب وقد مر نحوه بالتفصيل
في باب الاستنجاء في الخلاء يعني الحديث على احتمال كونه استنجى مرجع الضمير على ما قاله حافظ ابن حجر ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم امر بثلاثة أحجار للاستتابة بها لأنها تكفي عن استتحي في غالب الأحوال وما على تقديره من كبر
المرجع أو الاستتابة فعناه ان الاستتابة بثلاثة أحجار تكفي عن الاستتابة بالمار في غالب الأحوال
بعض الأحوال فلا يكفي ثلثة أحجار بل يحتاج الى ان اذ منها كما قالوا يجب الزيادة أو لم تحصل الزيادة بها وكان يكفى
لا يحتاج الى ثلثة أحجار بل كبحر الواحد وكبحر ان يكون كافية عن الاستتابة بالماء اذ احتل بالانقاربه فالحاصل
ان الامر الوارد في الحديث محول عن الوجوب ومحول على السند وبه قلنا -

قوله سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستتابة فقال بثلاثة أحجار ليس فيها رجب
الاستتابة الاستتابة بالرجوع هو العذرة والروث لانه رجع من حالته الاولى بعد ان كان طهرا او غسلا
يكفيكم ثلثة أحجار كما مر الاستتابة بالرجوع او عظم كبره اتفاقا الا ان لبعض قائلوا استتحي برجب او عظم لا يطهر محل نجاسة لانه رجع
رواية الدارقطني انها لا يطهران عندنا كبره ذلك لكن ان استتحي بها وحصل التقارب يجوز مع الكراهة وحاصل البحث في ذلك ان ثلثة
قليل النجاسة وكثير النجاسة الصلوة فاذا استتحي احد بثلثة أحجار وكبحر عدل ثلثة احرن يطهر محل الاستتابة بذلك ولو لم يستتحي بثلثة أحجار
او كبحر ثلثة احرن لا يطهر محل الاستتابة وان حصلت التقية بالكلية كما تحصل بثلثة أحجار واستدلوا على هذا بمفهوم ذلك الحديث
لما وقع التصديق بان الروث لا يطهران فغيرهما من كبر والمردود بالحجة لا يطهران يبلغ العدد الثالث وما عندنا مشر
الكفية فلا استتابة سوا كان كبحر او روث او عظم غير مطهر بل منق وقلل للنجاسة ولهذا ينبغي المحل بعد الاستتابة
نجسا ولكن الله سبحانه وتعالى لما رأى ضعفنا وعجزنا وأراد اليسر بنا عفا عنا ذلك العذر من النجس فاذا استتحي احد بشئ
منها يمتحي المحل نجسا بعد الاستتابة فان بدن الانسان اذا نجس نجاسة رطبة لا يطهر الا بالماء او ما في معناه فكذا هذا
المحل لا يطهر الا بالماء او ما في معناه حتى ان الذي لم يستتج بالماء لو دخل في الماء لقلل النجس فغسل يده فغسل يده فغسل يده فغسل يده
والسلام انها لا يطهران لا يخالف الخفية قائم قائمون بانها لا يطهران كما انهم قائمون بان كبحر والدين لا يطهران
فاما الاستدلال بالمفهوم فلا يعتبر عندنا وجه الكراهة بالرجوع نجاسة وبالعظم كونه زادا نحن كما ورد في الحديث
قوله قال ابو داود كذا ادواء الواسامة وابن ميمون هشام بن عمار بن عروة قال اخبرني ابو داود عن هشام بن عمار بن عروة قال
خزمية وفيه تعريض لبغيان فانه قال اخبرني هشام بن عروة قال اخبرني ابو داود عن هشام بن عمار بن عروة قال
البصيرتي كذا قال سفيان ابو داود عن هشام بن عمار بن عروة قال اخبرني ابو داود عن هشام بن عمار بن عروة قال
في نورا لا يوضح لا يجوز كشف الدرة للاستتابة وان تجاوزت النجاسة مخزجا زادا تجاوز على قدره لم لا تقع معه
الصلوة اذا وجد ما يزيله انتهى -

قوله ح هذا اللفظ في انه طامح المحدثين كناية عن التحويل اذا تحول من اسناد الى اسناد آخر كمتبادل اللفظ وفائدة التحويل
بيان الفرق بين السندين وهو مبنيان ان قتيبة وخلفا ذكر استاذ به اسمه واما عمرو بن عون فذكره بكنية وايضا
قال الاول ان بلفظ التحديث وتال عمرو بن عون بلفظ الاخبار قال شيخنا انور العلماء ابو يعقوب بن ابي يحيى خالف

بين شينيه وشينه ان قلت في الحديث والخبار عنه .

قوله عن عائشة قالت رآني رسول الله صلى الله عليه وسلم قد امر عمر خلفه بكون من ماء فتأني ما هذا ايا عمر فقال ماء متوضأ به قال ما امرت كما قلت ان اتوضأ ولو فعلت لكانت سنة قوله متوضأ به ويدخل فيه الاستنجاء ايضا فحصل الثابتة بين الحديث والخرجة بان غير لازم قوله ما امرت وقوله كانت سنة فيه دلالة على انه عليه الصلوة والسلام بافعل مراد لا تكلم بشيء الا بما امر الله تعالى وان سنة ايضا امور بها وان لم تكن فخرضا وان سترك به او ولي به وان الامر مبني على اليسر .

باب في الاستنجاء بالماء اي استحباب بعد الحجارة والجمع بين الحجارة والماء افضل قال في الكنز غسل بالماء احب . يجب ان جاوز الخبث المخرج اى غسل موضع الاستنجاء بالماء ان المكث بلا كشف عورة احب . فصل لان قوله تعالى فيه رجال يحجون ان يتطهروا انزل في قوم كانوا يتبعون الحجارة ثم الماء وهو احب وقيل سنة في زماننا في غسل بالماء الى ان تقع في قلبه انه قد طهر وقوله يجب اى يجب الغسل بالماء اذا تجاوز النجاسة من حرجها لان السج بالخبث غير مزيل للنجاسة الا انه استغنى في موضع الاستنجاء على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره وكذا لو لم يجاوز وكان جنبا يجب الاستنجاء بالماء وكذا الحائض والنفساء ثم اعلم

عقد المصنف من قبل باب في الاستنجاء من البول ثم عقد ثانيا بعد عدة ابواب منه باب في الاستنجاء ثم انشا باب في الاستنجاء فنرض المصنف من بول هو التوقي والتحرر من البول مطلقا سواء كان في موضع من البدن او من الثوب اما الباب الثاني فالغرض فيه من الاستنجاء من البول بل يجب اولاد لما كان الباب الاول يدل على ان امر البول فيه تعليل شديد وبوجهه انه يجب الاستنجاء بالماء عقد هذا الباب لدفع ذلك التوهم الناشئ من الباب الاول قال لا يجب الاستنجاء بالماء ثم لما كان هذا الباب الثاني يدل على جواز ترك الاستنجاء ويوجه سنية ترك الاستنجاء عقد الباب الثالث باب في الاستنجاء بالماء اشارة الى ان ترك الاستنجاء بالماء كان لبيان الجواز استحبابه يستحب بالماء وايضا اشار بعقد هذا الباب الى الرد من قال بكراهية الاستنجاء بالماء لاجل ان الماء مطعوم وبيان الفرق فيها بان الماء خلق مطهرا ومزيل للنجاسة فلا يقاس على ما هو غير مطهر من مطعوم وغيره ما هو محترم والالزام ان كره استعمال الماء في جميع التطهيرات من النجاسات خصوص النجاسة الحقيقية وكفى مسها وارتها بالاحجار وغيره ولم يقل به احد من الامة .

قوله عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل حائطا فمعه غلامه منقضا وهو اصغرنا فوضعهما عنقه لصدقة نقضى حاجته فخرج علينا وقد استنجى بالماء الميضأة امار التوضي والصدرة شجر النبق فيه دل على جواز استخدام العلمان الاحرار واستحباب الاستنجاء بالماء .

قوله عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نزلت هذه الآية في اهل قباء فيه رجال يحجون ان يتطهروا قال كادوا يستنجون بالماء فانزلت فيهم هذه الآية قوله قال كادوا قال هذا ابو هريرة وفي نسخة كادوا هم الصحابة فمراد بالتطهر في الآية الاستنجاء بالماء لانه المبلغ في التطهر والظاهر انهم كانوا يستنجون بالاحجار ثم يطفون ماء وفيه منوعا

باب الرجل يده بالارض اذا استسبح قد اختلف احوال فقهارنا المكففة في الطهارة
 المخرج وانما اذا بقيت رائحة النجاسة بعد نوال جرهما منهم من حكم بالطهارة اذا زال جرهما وان بقيت منها رائحة بينهم
 من ذهب الى انها لا تطهر اذا الاذا بقي من اثرها ما يتعذر ازالة لعل معنى الاختلاف فيه ما اختلف فيه من حقيقة الرائحة
 بل هي بانفصال اجزاء صغار من ذى الرائحة التي لا تدرك بصغرها او بكيفية الهوار بكيفية الرائحة والحجة للطائفة
 الاولى انما لو سلمنا انفصال اجزاء صغار من ذى الرائحة واختلاطها بالهوار الا ان الشرع لما ابيح ما كان وجودها في ثوب
 لعدم الاثرى ان السراويل لم يمتلئ الى امرت عليه الرشح الخارج من الدبر لم يتنجس ولكل الرشح انجسته المنبعثة من الخلال
 اذا ثبتت على الثياب البلولة لم نجسها اتفاقا فلو كانت تلك الاجزاء معتبرة على تقدير تسليم وجودها في الرشح لكان
 التجسس لازما ويمكن الاستدلال للطائفة الثانية بان الرشح لو لم تكن مخلوطة بشئ من اجزاء النجاسة لزم ان لا يتنجس
 الطهارة بخروج الرشح وللاولين الاعتذار بان اتفاق الطهارة بالرشح الخارجة من الدبر يصح انخص بذلك لا تضمنها
 اجزاء النجاسة والله تعالى اعلم وبالحمد لله تعالى على ما يستحقه من التراب بعد الاستنجاء بالماء وتنظيفها وتطهيرها بالماء الباقية -

قوله عن ابراهيم بن جبر عن المغيرة عن ابي من دعة عن ابي هريرة قال قال كان النبي صلى الله عليه

وسلم اذا اتى الخلاء انقبة بماء في ثوبه ما ركبة فاستسبح قال ابو داود في حديثه وكعب بن مسعود على
 الارض الحديث ذكر المغيرة في هذا السند بين ابراهيم بن جبر وبين ابن اخيه ابي زرعة وجد في بعض النسخ المطبوعة
 بالهند المطبوعة بمصر ولم تكن هذه الزيادة في نسخة مكتوبة مصححة التي قرأ فيها مولانا شيخنا احمد على الحديث السبايق في
 على الشيخ الاجل الحديث مولانا محمد سحاق الدبلوي ثم المهاجر المكي مكتوب عليها اجازة شيخه بل كتب في حاشية عليها
 علامته النسخة بهذا عن المغيرة قال الاستاذ العلامة نور العارفين لفظ المغيرة غلط وقد اخرج النسائي وابن ماجه بدونه
 عن كعب بن جبر عن الاسود بن عامر عن من حديث وكيع قوله في ثوبه ما ركبة فاستسبح قال ابو داود في حديثه وكعب بن مسعود
 منه والركبة اثار صغير من جلد يشرب فيه الماء ويؤخذ منه ويكع ركبا ولفظ اوامال الشك للراوى ابي هريرة في التفسير
 يا تيم نارة هذا قارة هذا قول قال ابو داود في حديث وكيع هذه الجملة ليست في النسخة المكتوبة لمولانا شيخنا احمد على
 الحديث ولاني النسخة المطبوعة في مصر وجدت في النسخة المطبوعة الهندية وعليها علامة النسخة واما ما اخرج النسائي
 ففيه في رواية وكيع فوضنا فلما استسبح ذلك يده بالارض ولك ما اخرج ابن ماجه من رواية وكيع عن شريك قال فيم
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى حاجته ثم استسبح من ثوبه ذلك يده بالارض وليس فيها ما ذكره ابو داود ثم انقبة باماء
 آخر فوضنا فاصح عندي ان الجملة قال ابو داود في حديث وكيع دخل غطا من الناصح بين جل الحديث وبدل عليه
 قول ابي داود وحديث الاسود بن عامر والاول انقلاب الامر فذكر ابو داود ولفظ اسود لكونه اتم وترك لفظ وكيع
 لكونه ناقص وكان ذلك على ما عليه وسلم على الارض ملزما لتنظيف والتعليم الامم فعاينهم ان يستنجوا فيستنجوا ايديهم
 بالنجاسة او يقيها اذا النجاسة في ايديهم فيستنجفوا هكذا -

باب السواك هو ما تدلك بالاسنان من ساك فاه ليوكه وجمعه سواك ككتب يطلق على الفعل والآلة
 قال في القاموس العود سواك سواك يسرها ويذكر جمعه ككتب قد اختلف العلماء فيه فقال بعضهم انه من سنة الوضوء

وقال آخرون انه من سنة الصلوة وقال آخرون انه من سنة الدين وهو الاقوى لنقله لك عن ابني حنيفة في الهداية ان الصحيح استحبابه وكذا هو عند الشافعي وقال ابن حزم هو سنة ولو امكن لكل صلوة كان افضل من يوم الجمعة فرض لازم على ابو حاد الا سفر انتهى في الماء روى عن اهل الظاهر وجوبه عن ائمتنا انه واجب ان تركه بعد ان طلعت صلوة وزعم النووي ان هذا المصنف عن ائمتنا لا عند مضمضة الوضوء ويستاك على سنانة ولسان الى ان يطهر قلبه بزوال النكته وياخذ السواك باليمين يستحب فيه ثلاث بثلاث مياه ويكون في غلظته كمنه طول الشبر واستحب ان يستاك بعد من اراك ويكون لينا والملك للمرأة يقيم مقام السواك اذا لم يجد السواك يعالج باصبعه قال ابن الهمام في شرح الهداية يستحب في خمسة مواضع اصفرار السن وتغيير الرائحة والقيام من النوم والقيام الى الصلوة وعند الوضوء

قوله عن ابني حنيفة يرفعها قال لولا ان ائمتنا على الحق من اين لا مرقهم بنا خبر الحشاء وبالسواك عند كل صلوة قوله لولا اي لولا خشية الشقة على المؤمنين الامر بهم وجوبا وفرضت عليهم تأخير الدثار الى ثلث الليل والنصف وفرضت السواك عن كل صلوة واعلم انه صلى الله عليه وسلم كان طيبا مطيبا وكان يباي ما تلمسه الله فكان صلى الله عليه وسلم يتبع كل القعدة ان يتوب من شائبة الرائحة لان النفس تستشعر رائحة لا تقبلها وكذا المناجاة بالمالا لم يقتض ان يتبع عن الرائحة ولهذا ذكره اهل الطعام الذي فيه النعومة وكان صلى الله عليه وسلم امر بالوعود بكل صلوة فلما شق ذلك عليه امر بالسواك في كل صلوة فاعلم بذلك ان السواك لكل صلوة كان واجبا عليه ووزن امته ثم هم صلى الله عليه وسلم باجابه عليهم وراعى المشقة لضعفهم وعجزهم فنقل لولا خوف المشقة اذا ثبتت عليه السلام في هذا البرقة مذهب الظاهريين القائلين بالوجوب اما الاستحباب فأكثر خلفه لضعف الخلاف بيننا وبين الشافعية وقالوا انه سنة الوضوء لاسنة الصلوة كما قال الشوافع مستدلون بما روى ابن خزيمة في صحيحه وبما حكم وقال صحيح الاسناد والبخاري تعليقا في كتاب الصوم عن ابهريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لولا انكم ريت وفيه عند كل من سجد وعند احد عند كل من سجد فبين ان موضع السواك عند كل صلوة هو قبيل من سجد والصلوة وقالوا وليس من سنن الصلوة نفسها لانه مكنة جراحة اللثة وخروج الدم وموت ناقض فربما يقتضي الى خرج على انه لم يرد انه عليه الصلوة والسلام استاك عند قيامه الى الصلوة فيقول عليه الصلوة والسلام عند كل صلوة على عند كل وضوء نعم ما ذكرني بعض الكتب من قصره الكراهية فاعلم انه قد يخرج الدم فينقض الوضوء ليس له وجه فان النصوص محمولة على ظواهرها اذا امكن وقد امكن ههنا فلا مسلغ اذا على الحمل على المجاز والتقدير المضاف كيف وقد ذكر استحباب السواك عند انقض الصلوة في بعض كتب الفروع المعتبرة قال في التتارخانية نقلا عن التتمة يستحب السواك عند كل صلوة ووضوء وكل شئ يغير الغم وعند اليقظة وقد مر عن نوح القدي استحبابه عند القيام الى الصلوة وعند الوضوء وقال اوستاذ العلام انذر العلماء قوله لولا ان ائمتنا على ائمتنا لا مرقهم بالسواك عند كل صلوة ذكره الطحاوي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بالوضوء لكل صلوة طاهرا وغير طاهر فلما شق ذلك عليه امر بالسواك لكل صلوة فهذا حاله لنفسه الكريمة واما الامامة فقد قال لولا انه وليعلم من ذلك ان نصب الخلاف بيننا وبين الشافعية في ان سواك سنة الوضوء او سنة الصلوة لعله خلاف التحقيق والاعلم.

باب كيف يستاك يعني لم يتقي الاستئمان على الاستئمان او متسوك على اللسان وفي الحلق قبا السواك
فيه ثلاث ثلاث مياه وليتاك على سنانة ولسانه الى ان يلطم فكبيره والى الكهبة وياخذ السواك باليمن ويكون في
الفلظ كالحنصر والسحق ان يتاك عرضا لا طولا بعد ومن اراك عند مضمضة الوضوء او عند القيام الى الصلوة وغير ذلك
قوله دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو ليتاك وقد وضع السواك على طرف لسانه
وهو يقول الله اك يا يعنى يتيمع اى كانه تيقيا ولعل لان ذلك لاجراء الرطوبات والبلغم.

باب في الرجل ليتاك بسواك غيره اى يجوز ذلك الفعل ام لا قالوا يجوز ذلك عند رضا الغير عدم تنفره
قوله عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يئسثث وعنداه رجلان احدهما
الكبير من الاخر فاوحى اليه فضل السواك ان كبير اعطى السواك اكبرهما الظاهر ان التفسير من احاد الرواة
وفى البخارى وسلم عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ارانى فى المنام لميس فى رواية البخارى لفظة فى
النام فهنا ليقضى ان تكون القضية وقعت فى المنام ورواية الباب من عائشة كفى ان القضية وقعت
فى اليقظة وجميع بينهما ان ذلك لما وقع فى اليقظة اخبرهم صلى الله عليه وسلم بما رآه فى النوم تنبيها على ان امره
بذلك برحى مقدم قال الا وستاذ العلم انورا العلماء قوله فاوحى الشرح ليش اى اوحى اليه ان يفعل السواك
وادبه ان يقدم من هواك وان رعائية مثل هذا الادب فيه بيل على فضله ناله صناعه بماله

باب غسل السواك كيف يتب غسل السواك فى اثناء التسوك وبعدة قبل الوضع وقبل التسوك ايضا ولعل غرض
المصنف بعقد هذا لما ذكر فى الباب المار جواز الاستياك بسواك غيره ذكر بعد ذلك اذا استاك بسواك غيره
لم يتاك بعد الغسل ام قبله.

قوله عن عائشة قالت كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يستاك فيعطيني السواك لا غسله فابدا به
فاستاك ثم اغسله واغسله فابدا به استاك ثم اغسله تاوبا واغسله وبقا آخر كما وركنا عند سواك
ولم يورده ويحل ان يكون مرادها وفعالية ليكل سواك او يحفظه فاشانى غير ظاهر لانه خلاف الادب.

باب السواك من الفطرة هى سنة الانبياء الذين امرنا ان لنقتدى بهم فكان نكرا عليها اذا سئمت
الا براهمية عليه الصلوة والسلام انا فطرت عليه الطبع السليمة من الاخلاق الحميدة وركب فى عقولهم استحسانا
وهذا الظاهر والمراد من الفطرة الدين كما قال تعالى فطرة الله التى فطر الناس عليها اى دين الله الذى اخذ الاول فطرته
قوله عشر من الفطرة قص الشارب واعفاء المحبة والسواك والاستنشاق بالماء وقص الشارب

وغسل البراجم ونشف الابط وحلق العانة وانمقاص الماء يعنى الاستنجاء بالماء قال الا وستاذ
العلام لورا الشرح ليه هذا التفسير من وكيع وهو الاول لى لا الانتصاح بعد الوضوء ولعله يماهى الاستنجاء امتقاصا وخصا
لانه نوع مستقل من انواع التطهير كالدلك والسح والحت والغسل والصب والرش والنفخ فلما كان لهذا النوع صفة متفردة
صفة سائر الانواع افرد باسم ويناسب الانتصاح فانها يمد لان على العار الماء مرة بعد مرة وهو فى الاستنجاء كذلك

الاحناف ولكن ينبغي فيه التفصيل فانه اذا قصد به حرمة الوقت لا كيفر لانه لا يصدق عليه ان مستحق الما اذا لم
 حيارا وسيارا وكسلا فكل يكون مستحقا ام لا محل تأمل ولا ظهر في صحة اختياره ان لا يكون مستحقا بخلاف الاخرين والامن
 بجدار ولا تراها فقال المنوي فيه اربعة اقوال للشافعي وهي مذاهب للعلماء قال لكل واحد منها قائل اصحابنا
 يجب عليه ان يصلي على حاله ويجب ان يعود اذا تمكن قلت وبه قال ابو يوسف من كنفية
 واحد من جنس الاتي يحرم عليه ان يصلي ويجب القضاء قلت وبه قال مالك الثالث يجب ان يصلي ويجب القضاء
 والرابع يجب ان يصلي ولا يجب القضاء وهذا القول اختيار المزي وبه اقوى الاقوال ودليلا فاما وجوب الصلوة فلقول
 صلى الله عليه وسلم واذا امرتكم بامر فانقلوا منه ما تقطعون واما الا عاوة فاما يجب بامر مجدد والاهل عدمه وكذا القول
 المزي في كل صلوة امر بفعلها في الوقت في نوع من الخلل لا يجب قضاءها والله اعلم انتهى قلت وعن ابى حنيفة
 روايتان في رواية الاصيل ويجب قضاءها اذا قدر على المار او التراب وتي ردا يدينه يتنبيه وبالمصلين في ركع
 وسجد ويقوم بلا قراءة ثم يجب قضاءها اذا قدر على ما او التراب وهذا اقوى دليل لان وجوب القضاء والتشبه
 كلاهما اخذان بالقياس المستنبط من الاجامعين احدهما انفقوا على ان من افسد الصميم او طهرت اى الفس
 او انفسار او بلغ اصبى او اظم الكافر في نهار رمضان يجب عليه الامساك في بقية النهار بحرمة الوقت بل هذا
 التشبيه بالصائمين وتانيهما ان من افسد الحج يجب عليه الضحى على الاركان ثم القضاء وبل هذا التشبيه فالحج
 فلما ثبت التشبه في الصوم وان كان كذلك في الصلوة -

قوله لا يقبل الله صدقة من غلول ولا صلوة بغير خيرة في اصل الغلول الخيانة في الغنيمته والمراد ههنا
 المال الذي حصل بسبب حرام والطهور بالضم الطهر والفتح المار الذي يتطهر به قال كافظ والمراد بالقبول ههنا ما يراى
 انصت وهو الاجزاء وحقيقة القبول ثمرة وقوع الطاعة بجزئية رافعة لما في الذمة ولما كان الاتيان بشروطها مطلقة
 الاجزاء الذي القبول ثمرة مبرئة بالقبول مجازا واما القبول المتسفي في مثل قوله صلى الله عليه وسلم من اتى عرا فاقبل
 صلوة فهو كقبي لانه قد صح العمل ويتجلف القبول لمانع وقال ابن دقيق العيد القبول مشترك بين كون الشيء مستقبلا لجميع
 الاركان والشروط ومن وقوعه في غير مرضاة الله تعالى ولا قرينة على الاول اما الثاني فغير معلوم لغير الله تعالى قلت
 المراد بالاول بقرينة الاجتماع وعدم القبول هو الاول والاول ههنا حقيقة وهي ان قوله صدقة وقوله ولا صلوة
 بالتكوين مثل لرجل في الدار معناه فيست يبيع مروه ودفاته ومعنى لا رجل في الدار بالفتح ليست مروه رخانه ومعنى
 مان رجل في الدار ليست يبيع از مروه ودفاته فعلى هذا معنى الحديث قبول نميشو ويبيع خيرا تة از مال خبيثه وتبول
 نميشو ويبيع نمازى بغير پاكي وعلم من هذا ان كل فرد من افراد الصلوة موقوف على لا الطهور وكل فرد من افراد صدقة
 الغلول موقوف على صرح الفقهاء بان من اكتسب مالا بغير حق فاما ان يكون كسبه بعقد فاسد كببيع الفاسدة
 والاستيجار على المعاصي والطاعات او بغير عقد كالسقة والغصب والخيانة والغلول نفى جميع الاحوال المال الحاصل من
 عليه ولكن ان اخذه من غير عقد ولم يملكه يجب عليه ان يرد على مالكه ان وجد المالك الا نفى جميع الصور يجب عليه ان يصدق
 بشل تلك الاموال على الفقراء كما في الهداية وكذا قال ابن القيم في بيان الفوائد وقال ثياب عليه فهذا القول منهم كما في الحف

الحديث المذكور يخالف ما قال بعض العلماء ان من تصدق بالحلالم يربو الثواب فقد كفر كما في الدر المختار وقد اضرنا في
 في كتابه يا ايها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم وما اخرجنا لكم من الارض اللهم انجسث منه مفقدون الآية
 فنقول لم يوجب التصديق معارض بالقول صاحب الدرر بالحديث والآية فادجه التوفيق قلنا الآية والحديث
 يدلان على حرمة التصديق بالمال الحرام لاجل تحصيل الاجر والثواب بنفس التصديق وقد اشير اليه في الحديث بقوله لا يقبل
 ناذ التصديق بالمال الحرام يريه القبول والاجر يحرم عليه ذلك وهو المراد صاحب الدر المختار واما اذا كان عند
 رجل مال خبيث فاما ان ملكه بعقد فاسدا وحصل له بغير عقد ولا يمكنه ان يرده الى مالكه ويريد ان يرفع مظلمة
 عن نفسه وان يتخلص رقبته عن مال الغير فليس له حيلة الا ان يدفعه الى الفقراء لانه لو اتفق على نفسه فقد استحكم
 ما ارتكبه من الفعل الحرام ودخل تحت قوله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر الرجل لطيل السفر اشتعثا غير يديده الى السمار
 يا رب يا رب مطمعه حرام ولبسه حرام الحديث او اصنعه واستهلكه فدخل تحت قوله صلى الله عليه وسلم هي
 عن اصنعة المال فيلزم عليه ان يدفعه الى الفقراء ولكن لا يريد بذلك الاجر والثواب ولكن يريد دفع المعصية
 عن نفسه واتي امر الشارع لان دفع المعصية ما مور بها ويدل عليه سائل للقطعة فيثاب على اتيانه امر الشارع
 واخرج الدرر قطنى ان ابا حنيفة سئل عن ذلك فاستدل بما روى ابو داود ومن قصة الشاة والتصدق بها والعلم
 قوله لا يقبل الله صلوة احدكم اذا احل شئ من شئنا اى حقيقة او حكما او يتوضا بمعنى تطهر
 فيشمل الغسل الوضوء والتيمم قال الا وستاذ العلامة نور الله قلوبنا بنوره الاقرب ان حتى معنى الا ان ذكره الا معنى
 فان الغاية تخرج الى اعتبار الامتداد لا يقبل هو تكلف قلت والحديث تفسير لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الاربعة اى وانتم محدثون -

قوله مفتاح الصلوة الطهرى وتخيرهما التكبير وتخليها التسليم قال لا وستاذ العلامة نور الله قلوبنا
 بنوره قال في تهذيب السنن مقتل الصلوة الطهور ليعيد كصوره لا مفتاح له سواء من طريقتين احدهما حصر المبتدأ
 في الخبر اذا كانا معرفتين فان الخبر لا بد ان يكون متساويا للمبتدأ او اعم منه ولا يجوز ان يكون اخص منه فاذا كان المبتدأ
 معرفا بما يقتضى عموم كاللام وكل نحو هما ثم اخبر عنه خبرا يقتضى صحة الاخبار ان يكون اخبارا من جميع افراد المبتدأ فانه
 لا فرد من افراد الاول والخبر حاصل له واذا عرفت هذا لزم احصاؤه لا فرد من افراد ما يفتح به الصلوة الا وهو الطهور فلهذا احدى
 الطريقتين والثاني ان المبتدأ مضاف الى الصلوة والاضافة ترفع كانه قيل جميع مقتل الصلوة وهو الطهور واذا كان
 الطهور هو جميع ما يفتح به لم يكن بها مفتاح غيره اعد والفرق بين الطريقتين ان في الاول قاعدة ان الخبر لا يكون اخص من المبتدأ
 فكل فرد من المبتدأ متصف بالخبر ولا فرد غير متصف به وهذا هو القصر في الثاني ارجاع التركيب الى قولنا جميع مفتاح الصلوة
 هو الطهور لو كانت العبارة هكذا كانت فالتصريح بالوضع والعبارة لا بلا سلب انتهى بلغة الشريف قلت قال هذا استحيش وليس بواجب
 الطرفين قد يعيد القصر كما قال في تعييد لان فائدة تعريف احد الطرفين بقصر ليس بواجبة كونه فانه قد لا يعيد قال لا وستاذ العلامة نور الله قلوبنا
 القصر اذا كان الطرف الآخر مشتقا على معنى القصر كلام اوفى في غير ما مثل الحمد لله الكرم في العرف اقل قليل بلا معين قد لا يكون القصر كعدم تعريف الطرفين
 ايضا كما في الكرم كخلق احسن وبالجمل الحديث مشتمل على القصر في الجمل الثلاث وسياق بيان الاخير من باب النشار الشارح

باب الرجل يجرد بالوضوء من غير حدث يعني الوضوء على الوضوء الوضوء من غير سبيل حدث
ليس بواجب بل هو فضيلة ومن ذهب اليه اذا كان قد صلى بالوضوء الاول صلوة او عبادة اخرى او اختلف المجلس
والا فهو كونه اجل الاسرار وقلة وبدأى من عمل السلف ان الوضوء على الوضوء قد يكون ناقصا ايضا كما يدل
عليه عمل علي رضي الله عنه من خرج المصنف والمحاوي نه توعدا مسح على الرجلين وقال هذا وضوء لمن لم يجد ثوبا
قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من قرضا على طهر كتب له عشر حسنات اي على
الوضوء اذا كان قد صلى بالوضوء الاول صلوة في معناه الطواف والتلاوة -

باب ما ينجم المالك اي الاشياء بالجمعة التي اذا خالطت المار تجمعه اعلم انه قد وقع الاختلاف الكثير
في خمس المار بوقوع النجاسة بين مجتهدى الامة واثباتهم حتى بلغت المذاهب روايته واقتوالا الى خمسة عشر
بل كثر من ذمها في الظاهرية الى عدم نجس مطلقا وان تغير اعدادها او كلها بوقوع النجس هو ذمها بذهب العقل
والنقل وذمها في الشافعية الى انه ان كان مقدار القلتين لا ينجم لم يتغير اعدادها واما في النجس ذمها في الحنفية
والمالكية الى انه نجس مطلقا قليلا كان او كثيرا ولكن الى حد خلوص اثر النجاسة واما ما لا يصلح لاي خلوص اية اثر النجس
للنجس لم يختلفوا في خلوص اثر النجس ما فافهم المالكية في ثلثه اقوال شهرها ان العبرة بالتغير حسا فاذا تغير
او صا في نجس الا فلا ومن ابي حنيفة ان العبرة في خلوص اثر النجس بالعلم قال ابن الهمام قال ابو حنيفة في غايه
الرجاءية يعتبر فيه كبر راي البطلان ان غلب على علمه انه بحيث تقبل النجاسة الى الجانب الآخر المميز بالوضوء منه
والاجازة فلو كانت فيه الشافعية لا غير حيث قال او كان المالكيتين لا ينجم بوقوع النجس في النجس قليل منه
في ضمن القلتين واذا كان اقل من قلتين ولم ير طل نجس كله وان لم يدر اثر النجس فهذا هو المذهب حقيقته لانه
اعتبر حدا اذا وقع فيه النجس لم تؤثر فيه ان كان ما دونه فوثر بغيره كما اذا اثر النجس حتى كان حدا بعدا غير متقدر
بحد العلة وقوه من الي يوسع في رواية فاما عندنا في حقيقته وما لك فلا تحديده للمالكية حيث اذا بلغ الى ذلك الحد
لا ينجم شيء منه بوقوع النجس بل قال النجس الى ما بلغ اثر النجس ولما لم يسبب المحاوي التوقيت اليها وانسب اليه
وما علمت هذا فاعلم ان مثل هذه الاحكام وقع اختلاف بينهم فيما اذا وقع النجس في طرفه لم يخلص اثره في طرف
آخر منهم من حده بالمساحة ومنهم من حده بغيره اما الذين عدوه بغير المساحة فمنهم من حده بالتكدر كما نقله صاحب
النهاية عن محمد بن سلام انه ان كان بحال لم يتكسر فيه يتكسر الجانب الآخر فهو كما يخلص بعضه بعضا وان لم يتكسر
فهو كما لا يخلص منهم من حده بالصبيغ كما نقله في النهاية عن ابي حفص الكبيزي يلقى رعفران في جانب منه فان افر
في الجانب الآخر كان ما يخلص بعضه الى بعض الا فلا ومنهم من حده بالتكسر ومنهم من فوضه الى راي البطلان وهذا
هو حاصل مذهبنا المتنازع والخارج عندنا منهم وجمع من متقني سائرهم فاما الذين قدروا بالمساحة فمنهم من جعله
يخلص بعضه بعضا ما كان بقدر فحان في ثمان وما عداه ما يخلص منهم من اثنا عشر في اثني عشر ومنهم
من اختلف خمسة عشر في ثمانية عشر ومنهم القدر بعشر في عشر وهو قول ابي سليمان الجوزجاني واختاره كثير من المتأخرين
بما على انه سهل اقبل حتى اشتهر فيما بينهم انه مذهب ابي حنيفة وقد عرفت انه ليس كذلك -

قوله الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمار عن
 ابيه قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الماء وما ينشأ منه من الدواب والسيباع فقال صلى
 عليه وسلم اذا كان الماء قلتين لم يحبل الخبيث قوله عن عبيد الله مصغرا هذا في نسخة واما في نسخة
 المصرية والنسخة المطبوعة الهندية القديمة ففيه عبد الله بن بكير وكلاهما ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب فغنية
 عبد الله بن بكير ابو عبد الرحمن وكنية عبيد الله المصغر ابو بكر وهو شقيق سالم قوله عن المارامي عن لمهارة المار ونجاسته
 الذي يكون في الغلاة كما في بعض الروايات وقوله ما ينوب عطف على المار على سبيل البيان نحو عجبتني زيد وكرهتني
 ثاب المكان واما به اذا تردد اليه مرة بعد اخرى قوله من الدواب والسيباع بيان لما قال الاحناف فيه
 دليل على ان سور السباع خمس الالم يكن لسواهم وجوابه بهذا الكلام معني وقالت الشافعية كان ذلك لان
 المتجاوزين السباع اذا وردت المياه ان تخوض فيها وتبول وربما تلخوا اعضانها من لوث ابوالها وجميعها
 قوله قلتين قيل القلة الجرة الكبيرة التي تسع مائتين وخمسين رطلا بالبغدادية فالقلتان خمسمائة رطل وقيل ستمائة سميت
 بذلك لان اليد تقبها وقيل القلة ما يستقها البعير اخرجه الخمسة وفي لفظ ابن ماجة ولفظ احمد لم ينجس
 شيء واخرجه ايضا الامام الشافعي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي وقال الحاكم رحمه
 على شرطها وقد احتج بجميع روايته وقال ابن سنان اسناد حديث قلتين على شرط مسلم قاله الشوكاني وداره
 على الوليد بن كثير فقييل عنه عن محمد بن جعفر بن الزبير وقيل عنه عن محمد بن عباد بن جعفر وقيل عنه عن عبيد الله
 بن عمر وقيل عنه عبد الله بن عمر وهذا اضطراب في الاسناد وقد روى ايضا بلفظ اذا كان المار قدر قلتين او ثلث
 لم ينجس كما في رواية احمد والدارقطني ولفظ اذا بلغ المار قلة فانه لا يكمل الخبيث كما في رواية للدارقطني وابن عدي
 والعقيلي ولفظ اربعين قلة عند الدارقطني وهذا اضطراب في المتن اه بدل المجهود قلت وقد اشبع الكلام في هذه
 العلامة العارف الفقيه المحدث الحافظ شيخنا وشيخ الفقيه والحديث مسند الوقت منع الفضل والكمال النجس
 الزخار والغيث المدرار امام المتكلمين وشيخ المحدثين فرع السلسلة النبوية وطرز العصاة السعدية مولانا السيد محمد
 انور شاه الكشميري ادام الله انوار بركاته ولا زالت بحار فيضه زاخرة على ممر الليالي والايام انوار افاداته
 لامعة على رؤس الخلائق والانام ذيل هذه الحديث قال نور الله قلوبنا بنوره قوله عن عبيد الله بن عبد الله
 بن عمر عن ابيه كذا في نسخة مصغرا والصواب باعتبار نسخة ابى داود وعبد الله بن بكير وفي الراوية الثانية اعني رواية
 محمد بن اسحاق عبيد الله مصغرا يدل عليه عبارة الدارقطني وعبارة تهذيب السنن واما باعتبار الواقع فقد قال الحافظ
 في التلخيص الصواب انه عند الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عمر المكي عن محمد بن جعفر الزبير
 عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر المصغر ومن رواه على غير هذا الوجه فقد وهم اه قال في تهذيب السنن
 رواه الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن ابيه كذا رواه اسحق
 بن راهويه وجماعة عن ابى اسامة عن الوليد بن كثير رواه الحميدي عن ابى اسامة نا الوليد عن محمد بن عباد
 بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن ابيه فهذان وجهان قال الدارقطني في هاتين الروايتين فلما اختلف

عن أبي أسامة اجبتا ان نعلم من اتى بالصواب فنظرنا في ذلك فاذا شعيب بن ايوب قد روى عن ابي اسامة
 عن الوليد بن كثير عن الوحيين جميعا عن محمد بن جعفر بن الزبير ثم اتبعه عن محمد بن عباد بن جعفر فسمع القولان جميعا عن
 ابي اسامة وسمع ان الوليد بن كثير رواه عنها جميعا وكان ابو اسامة مرة يحدث به عند الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن
 الزبير ومرة يحدث به عن الوليد عن محمد بن عباد بن جعفر ورواه محمد بن اسحق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله
 بن عبد الله بن عمر بن ابيه رواه جماعة من ابن اسحق وكذلك رواه حماد بن سلمة عن عاصم بن المنذر عن عبيد الله
 بن عبد الله عن ابيه وفيه تقوية لحديث ابن اسحق لاني في عبيد الله هذه اربعة اوجه ووجه خامس محمد بن كثير المتقاضي
 عن زائدة عن ليث عن جابر عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ووجه سادس معاوية بن عمرو عن زائدة عن ليث
 عن جابر عن ابن عمر قال السبيعي وهو الصواب يعني حديث مجاهد في تصويب الوقت وقال الدارقطني رفته
 هذا الشيخ عن محمد بن كثير عن زائدة ورواه معاوية بن عمرو عن زائدة وهو الصواب ووجه سابع الهك
 في ثلثين او ثلثا ذكره يزيد بن يارون وكامل بن طلحة وابراهيم بن الحجاج وهدية بن خالد عن حماد بن سلمة
 عن عاصم بن المنذر بن الزبير قال دخلت مع عبيد الله بن عبد الله بن عمر سبنا فيه مقراة ما فيه جلد بعير ميت
 فتوضأ منه فقلت اتوضأ منه وفيه جلد بعير ميت فحدثني عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا بلغ المار
 قدر ثلثين او ثلثا لم ينحس شيء وروى ابو احمد بن عدي عن حديث القاسم العمري عن محمد بن المنكر عن جابر
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ المار اربعين قلته لا يحل الخبث تقرب به القاسم العمري بهذا وهو ضعيف
 وقد نسب الى الغلط فيه وقد ضعف القاسم احمد والنجاشي ويحيى بن معين وغيرهم قال الدارقطني وخالفه روح
 بن القاسم وسفيان الثوري ومسلم بن راشد ورواه عن محمد بن المنكر عن عبد الله بن عمر قال اياه والحديث من
 جهة روح بن القاسم عن محمد بن المنكر وسنده صحيح قاله ابن دني عن العبد لكن سؤفقا عن عبد الله بن عمر قال
 المانعون من التحديق ثلثين لا يلزم من مجرد صحة السند صحة الحديث الم يتفق عنه الشذوذ والعللة ولم ينتفيا عن هذا الحديث
 اما الشذوذ فان هذا حديث فاضل بين الحلال والحرام والطاهر والنجس وهو في المباد كالادخ في الزكوة والنصب
 في الزكوة فكيف لا يكون مشهورا شائعا بين الصحابة ينقله خلف عن سلف لشدة حاجة الامة اليه اعظم من حاجتهم
 الى نصب الزكوة فان اكثر الناس لا يحب عليهم زكوة فالوعيد بالمار الطاهر فرض على كل مسلم فيكون الواجب نقل
 هذا الحديث كتنقل بخاسته البول ووجوب غسله لنقل عدد الركعات ونظائر ذلك من المعلوم ان هذا الم يروى وغير
 ابن عمر ولا عن ابن عمر غير عبيد الله وعبد الله بن سالم وناثع وايوب وسعيد بن جبيرة وابن ابي المدينة وعلماءهم عن هذه
 السنة التي نخرجها من عندهم وهو اليها احوج الكل لنعرة المار عندهم ومن البعيد جدا ان يكون هذه السنة عند ابن
 عمر وكفى على العلماء وصحابة دال ببلدة ولا يذهب اليها احد منهم ولا يروونها ويرونها بينهم ومن النصف لم يخف عليه تنقل
 هذا لو كانت هذه السنة الخطيئة المقدار عند ابن عمر لكان اصحابه اقوال الناس بها نارا وهم لها ناي شذوذ ابلغ من هذا
 وحيث لم ينقل بهذا التحديا احد من اصحاب ابن عمر علم انه لم يكن فيه عند سنة من النبي صلى الله عليه وسلم فهذا وجه شذوذه
 واما علته فمن ثلثة اوجه احدثها وقف مجاهد على ابن عمر واختلف فيه عليه واختلف فيه على عبد الله بن عمار فنادوه تقابرا

تفسير حديث الثقلين لشيخنا العلامة محمد باقر المجلسي

شيخنا الاسلام ابو الحجاج المزني ابو العباس ابن تيمية رحمه الله اما الاختلاف على عبادة الله وتقواه فاختلاف قال ابو داود
 وحامد بن زيد وقفه عن عاصم اهد قال الدارقطني وخالفه اي نادى من سلمة عن عاصم ابن المنذر عن ابى بكر بن عبيد الله بن
 عبد الله بن عمر عن ابيه موقوفه فاغير مرفوع اهد قال شيخنا ابو العباس هذا كله يدل على ان ابن عمر لم يكن يحدث بين النبي صلى الله
 عليه وسلم ولكن سئل عن ذلك فاجاب بحضرة ابنه فنقل عنه ذلك عنه قلت ويدل على وقفه ايضا ان ما رواه ابو داود العالم الشهير
 والثبت انه رواه عنه موقوفه واختلف فيه على عبادة الله وتقواه فعد العلة الثانية اضطراب منه فانه في بعض الفحاشية
 اذا كان المارق قلتين او ثلاث والذين رووا هذه اللفظة ليسوا بدين من سكنت عنها كما تقدم قال في البحر وقه بالغ
 الحافظ عالم العرب ابو العباس ابن تيمية في تصحيحه وقال يشبه ان يكون الوليد بن كثير غلط في رفع الحديث وعزوه الى ابن
 عمر فانه دائما يفتي الناس في حديثهم عن النبي صلى الله عليه وسلم والذي رواه معروف عن اهل المدينة وغيرهم لا سيما عند
 سالم ابنه ونافع مولاة وهذا لم يروه عنه لا سالم ولا نافع ولا علي بن احدى من علماء المدينة وذكر عن التابعين انما خالف هذا الحديث
 قال فكيف تكون هذه السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عموم البلوى فيها ولا ينقلها احد من الصحابة ولا التابعين لهم باحسان
 الا رواية مختلفة مضطربة على ابن عمر لم يعمل بها احد من اهل المدينة ولا اهل البصرة ولا اهل الشام ولا اهل الكوفة والطال رحمته الله الكلام بما لا يخفى
 هذا الموضع ولا يضر الحافظ ما اورد الدارقطني عن سالم عن ابيه تضعيفه هذا الظاهر ان الاطلاق في حديث القلتين انما ينصرف
 الى قلال البلد التي هي اعرف عندهم وهم لها اعظم ملازمة من غير ما فالاطلاق انما ينصرف اليها كما ينصرف اطلاق العهد
 الى نقد البلد دون غيره هذا هو الظاهر وانما مثل النبي صلى الله عليه وسلم بقلال بحبر لانه هو الواقع في فضل الامر كما مثل بعض
 اشجار الجنة بشجرة بالاشام يدعى الجوزة دون اقل من غير ما من اشجارهم لانه هو الواقع لا يكون الجوزة اشجار عندهم وكذا
 التمثيل بقلال بحبر لانه هو الواقع لا يكونها اعرف القلال عندهم وهذا بعبارة واضحة فانه لا يعرف عن احد منهم امي من اهل
 المدينة انه حد الماء بقلتين علمهم بنكر التحديد في المياه على تقليد خلفاء من سلف فحري فحري نقلهم الصلح والحد لا اجناس
 وذكر في الزكاة في المختصرات وهذه مواضع التجمع بين اجماعهم وكون طريقة الاجتهاد والاستدلال فانهم وغيرهم فيه سواء
 ان المفهوم راي مفهوما حديث القلتين وهو متجس في دوها مرفوع النجاسة ههنا قد تأيد بحديث النبي عن البول في الماء
 الركد لا امرا رافة تاويع فيه الكلب والا مر بفسل البيه من لوم الليل فان هذه الاحاديث تدل على ان المار يتاثر
 بهذه الاشياء وان لم يتغير فلا يهيل الى ما ذكره كل ما به اهل البلد من تقديره فتعديره بالقلتين اولى -
 قيل هذا السؤال مبني على مقامات احدى ان النهي في هذه الاحاديث مستلزم لنجاسة المار بالنهي عنه والثاني ان هذا
 النجس لا يتم كل ما به بل يخص بعض المقادير دون بعض الثالث انه اذا تعين التقدير كان تقديره بالقلتين هو المتعين
 فالتمام الاول فنقول ليس في شيء من هذه الاحاديث ان المار نجس بمجرد ملاقات البول والبول نجس في نفسه
 لا يعلم فرق فيه من نحو الثياب ومن المار فان نحو الثياب نجس بمجرد ملاقات النجاسة اما النهي عن البول فيه فليس
 دلالة على ان المار كله نجس بمجرد ملاقات البول ببعضه بل قد تكون ذلك لان البول سبب لتنجسه فان البول سقى
 كثر في المياه الدائمة انفسها ولو كانت فلا لا عظيمة (يريد ان الشارع لو لم ينهاه كل واحد من البول في المار فكما كان

بيان مذهبنا في حديث
 بيان مذهبنا في حديث

بيان ان لا تأييد لهم حديث القلتين في الاما مرفوعة بل قالوا
 بيان ان لا تأييد لهم حديث القلتين في الاما مرفوعة بل قالوا

يجوز البول فيه لو احدث كان يجوز لاخر واخر دلم جرا فاذى الى افساد المار فلا يجوز ان يحض نبيه مادون العقلين يجوز
 للناس ان يبولوا في العقلين فصاعدا وما شئ الرسول صلى الله عليه وسلم ان يكون نبيه خرج على مادون العقلين
 ويكون قد جاز للناس البول في كل ما بلغ العقلين اوزاد عليها ما دل هذا الا الفار في الخطاب ان يقول لا يبول
 احدكم في المار الدائم الذي لا يجري ومراة من هذا اللفظ العام اربعة بالعرافى او حسامة مع ما يقتضيه التجوز من
 الفساد العام وفساد موارد الناس وسياهم عليهم وادارة النهى على حقيقة افساد المار مع الرخصة فيما لا يفسد عسيرا
 وكذلك علمه على ما لا يمكن نزع او لا يتحرك احد طرفه الاخر وكل ذلك خلاف مدلول الحديث وخلاف ما عليه الناس اهل العلم
 قاطبة فانهم يبولون عن البول في هذه المياه كما كان نفس مائة رطل او لا يمكن نزع او لا يتحرك احد طرفيه بحركة طرفه اخرى
 فان كان مجز البول لا يوجب سدا للذريعة فانه اذا امكن للناس من الابوال في هذه المياه وان كانت كبيرة
 عظيمة لم يثبت ان يتغير ويفسد على الناس كما رأينا من تغير الانهار والجارية بكثرة الابوال وهذا كما نهى عن افساد
 ظلالهم عليهم بالتخلي فيها وفساد طرقاتهم بذلك فان قيل بهذا قربا الى ظاهر لفظه ومقصوده وحكمته بنهية مراعاة
 مصالح العباد ومما يفسد عليهم ما يحتاجون اليه من موادهم وطرقاتهم وطلالهم كما نهى عن افساد ما يحتاج اليه
 الجن من طعامهم وعلف دوابهم فهذه علة معقولة يشهد بها العقول والفكر ويدل عليها تصرف الشارع في موارد و
 مصادره وتعليقها كل عقل سليم ويشهد بها بصحة فان الرجل اذا علم ان نهى انما يتناول هذا المقدار من المار لم يمتنع عنده
 وانزع ولا نازع من البول فيما هو اكثر منه هذا يرجع على مقصود صاحب الشرع بالابطال وكل شرط اجملة او ضالطة يرجع
 على مقصود الشارع بالابطال كان هو الباطل وما يدل على هذا ان النهى صلى الله عليه وسلم ذكر في النهى وصفا يدل على
 انه هو المقبر في النهى وهو كون المار دائما لا يجري لم يقتصر على قوله الدائم حتى نهى على العلة لقوله لا يجري فيقف النجاسة
 فيه فلا يذهب بها ومعلوم ان هذه العلة موجودة في العقلين وفيما زاد عليها والعجب من المناقضة المحدثين العقلين
 لهذا المعنى حيث اعتبروا العقلين حتى في الجارى وقالوا ان كانت الجارية قلعتين فصاعدا لم يتاثر بالنجاسة وان كانت
 دون العقلين تاثرت والتواكون المار جاريا او اذنا هو الوصف الذي اعتبره الشارع واعتبروا في الجارى
 ولو اتفقت العقلين فالشارع لم يعتبره بل اعتبر الوقوف والجريان لكن نقل ابن عابد عن الضياء المعنى في شرح
 مقدمة الغزالي عن جابر بن عبد الله قال قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يميل في المار الجارى رواه
 الطبراني في الاوسط بسند جيد فان قيل فاذا لم تخصصوا الحديث ولم تقيدوه بما دون العقلين لزمكم المحال
 وهو ان نهى عن البول في البحر لانه دائم لا يجري قيل ذكره صلى الله عليه وسلم المار الدائم الذي لا يجري بمقتضى على ان
 علمته النهى انما هي ما يشئ من افساد مياه الناس عليهم وان النهى انما يتعلق بمياه الدائمة التي من شأنها ان
 يفسد بالابوال فلا الهيار والبحار فلم يدل على النهى صلى الله عليه وسلم عليه بوجه بل المادل كلامه بغيره على جواز البول
 في الانهار العظام كالنيل والفرات فجواز البول في البحار اولى واحرى ولو قدر ان هذا تخصيص لمعوم كلامه المار
 لم يول لا يوجب شيئا فلا يستريب عاقل انه اولى من تخصيصها بالعقلين او لا يمكن نزع او لا يسلخ الحركة طرفيه

لان المفسدة انتهى لاجلها لا يزول في هذه المياه بخلاف ما روي في البحر فانه لا مفسدة في البول فيه صار هذا بمنزلة نهيه عن التحلي
 في الطلح بوجه صلى الله عليه وسلم في الطلح الشجرتين واستناده بجزع الحائض فانه نهي عن التحلي في الطلح استأنف وأقلى مستأنف
 بالتحريتين والحائض حيث لم يقطع احد بطلها فلم يفسد ذلك الطلح على احد وما يفسد قول المحدثين بقلتين ان النبي صلى الله
 عليه وسلم نهي عن البول في الماء الدائم ثم ينقل الباطل فيه بعد البول بهذا القضا الصحيحين لا يبولن احدكم في الماء الدائم
 الذي لا يجري ثم ينقل فيه دأتم تجوز وان ان ينقل في ما دأتم قدر قلتيين بعد ابال فيه وهذا خلاف صحيح الحديث
 روي بيان المحدثين بالقلتين فان كانوا قائلين بطهارة الماء قدر القلتين وان بال فيه لكن يصدق على هذا
 المادان فيه بولاد وان لم يسر في كل الماء فلا يغتسل به اغتسال بار فيه بول وهو المنهي عنه بصيغة الحديث ان
 لم ير وهذا الماء افر ولا اغتسال بالابرار فان منعتم الغسل نقضتم حكمكم فان جوزتموه فالغسل الحديث فان جوزتم
 البول الغسل فالغسل الحديث من الوجهين جميعا ولا يقال هذا بعيدا واراد عليكم لانه اذا بال في الماء اليسير لم يتغير
 جوزتم له الغسل فيه لانكم تعلم ان النبي بالتحجس (فالماء في الحالة الراية طاهر) وانما علمنا بانفسنا انه الى تحجس كما
 تقدم فلا يرد علينا هذا لم يظهر لي وجه عدم الورود لان الماء وان كان بدون التغير طاهر عنه فامسار النبي عن الغسل
 ولعله يريد ان النبي عن الغتسال باعتبار كمال الحال والعدم اعلم) فاما اذا كان الماء كثيرا فبال في ناحية ثم اغتسل في ناحية اخرى
 لم يصل اليها البول لم يخل في الحديث (ان النبي لا يغتسل) لانه لم يغتسل الماء الذي بال فيه فلم يصدق عليه عنوان ثم ينقل فيه وبالا لزم
 اذا بال في ناحية من البحر لا يغتسل فيه بل هو فاسد وايضا جواب ما نهي عن النبي عن الغتسال مع كون الماء طاهرا فان النبي صلى الله عليه
 وسلم نهي عن غسل فيه بعد البول ما يفيض اليه من اصابة البول ونظير هذا نهيه ان يبول رجل من مستحبة ذلك ما يفيض اليه من طاهر سائس
 الماء الذي يصيب البول فيقع في الوسواس كافي الحديث فان عامة الوسواس منه حتى لو كان المكان غليظا لا يستقر
 فيه البول بل يذهب مع الماء لم يكره ذلك عند جمهور الفقهاء ونظير هذا منع الباطل ان يستنجي او يستحجم موضع بوله ما يفيض
 اليه من التلوث بالبول ولم يرد النبي صلى الله عليه وسلم نهيه الاخبار عن نجاسته الماء الدائم بالبول فلا يجوز تعليل كلامه
 بطله عامة تتناول ما لم ينه عنه روي بيان الماء الكثير اذا بال في ناحية منه ثم اغتسل في ناحية اخرى لم يصل اليها
 البول ليس واخلا في صيغة الحديث من الرأس فلا يعلل التحجس بحجرات ملاقات النجاسة والالتناول مثل ذلك
 الماء ايضا وبما يروى على المحدثين فان المحدث وتحقيقا من اعتبر هذا اذا وقعت النجاسة فيه لم توفروا ونعت
 فبادونه اثره بدون كما خلوص اثر النجاسة وعدم خلوصه حتى كان جدا تعديا وذلك في الحقيقة مذموب الشافع
 فان عندكم اذا كان الماء قلتيين لم نجس شيء منه بوقوع النجاسة ولا شيء قليل من الماء في ضمن الماء الكثير
 واذا كانت اقل من نجس كله وان لم يعلم خلوص اثر النجاسة فصار الحكم تعديا غير متقدر لعلته ونحوها عن ابي يوسف انه
 لا نجس شيء من الماء الكثير بوقوع النجاسة وكذا الماء الجاري لا جزم منه واما عندنا وعندنا في ظاهر الرواية فينجس من
 الماء الكثير بالطن فيه خلوص الاثر وكذا الخلاف في ما جرى نصفه او اكثره على جهة وهذا ليس في الحقيقة تحديدا ولذا نسب
 الطحاوي التوقيت اليهم وما ذكره الحائض ابن ابيهم من النبي عن الغسل فيه ما يفيض اليه من اصابة البول فهذا هو مغزى
 مذموب الخفية وليس الفرق للاهم يعتبرون التغير حادثة والخفية وجود النجاسة علما فلما الى حيث خلصت ذكر

بيان حكمه في الشافعي في المارعة الحقيقية

ثم انما نروي في الحقيقة عن الصادق عليه السلام في الحديث ان من لم يزل يقرأ القرآن في كل يوم لم يزل ينجى
 النفس من النار فاما ما رواه ابو الحسن المازني في حديثه عن الصادق عليه السلام ان من قرأ القرآن في كل يوم لم يزل ينجى
 في حديث النبي كونه البول انما هو من الماء واما ما رواه ابو الحسن المازني في حديثه عن الصادق عليه السلام ان من قرأ القرآن في كل يوم لم يزل ينجى
 اليه بعد ثلثين يوما على ذلك في حديثه عن الصادق عليه السلام ان من قرأ القرآن في كل يوم لم يزل ينجى
 الناس فقال المازني في حديثه عن الصادق عليه السلام ان من قرأ القرآن في كل يوم لم يزل ينجى
 بعد ثلثين يوما واما ما رواه ابو الحسن المازني في حديثه عن الصادق عليه السلام ان من قرأ القرآن في كل يوم لم يزل ينجى
 وبعثنا من بعده بالآخرة لم يزل ينجى في حديثه عن الصادق عليه السلام ان من قرأ القرآن في كل يوم لم يزل ينجى
 بعضها ببعض فوصفوه من غير ان يذكروا ما ذكره ابو الحسن المازني في حديثه عن الصادق عليه السلام ان من قرأ القرآن في كل يوم لم يزل ينجى
 ونهيه صلى الله عليه وسلم عن الغسل في الماء العذب بعد البول فيه انما هو من الماء العذب انما هو من الماء العذب انما هو من الماء العذب
 التعليل في تفسيره فاستدلنا اسنن على وجهها والى ما في عليك ان ما رواه الصادق عليه السلام ان من قرأ القرآن في كل يوم لم يزل ينجى
 كان يستقي ويستقي في ذلك بعد اخراج النجاسة عنه والى ما في عليك ان ما رواه الصادق عليه السلام ان من قرأ القرآن في كل يوم لم يزل ينجى
 لان ما رواه كان يجرى على وجه الارض نفسه والى ما في عليك ان ما رواه الصادق عليه السلام ان من قرأ القرآن في كل يوم لم يزل ينجى
 ذلك كان المازني في ذلك من شرب جوار النبي من الاتساع والى ما في عليك ان ما رواه الصادق عليه السلام ان من قرأ القرآن في كل يوم لم يزل ينجى
 من النفع فيه يستقي مع كون لم الكتاب المانع واما ما رواه الصادق عليه السلام ان من قرأ القرآن في كل يوم لم يزل ينجى
 انواع ما رواه كان لا يجرى على وجه الارض نفسه والى ما في عليك ان ما رواه الصادق عليه السلام ان من قرأ القرآن في كل يوم لم يزل ينجى
 بالحديث من حمل على ظهره ولم يمسسه لم يقبله بل ان كان تلوذا البول فيه ينجى الى ان يمسسه من غير ما رواه الصادق عليه السلام ان من قرأ القرآن في كل يوم لم يزل ينجى
 من اغتساله في موضع بوله كما لا يجرى على وجه الارض نفسه والى ما في عليك ان ما رواه الصادق عليه السلام ان من قرأ القرآن في كل يوم لم يزل ينجى
 لا بد لهم من تعيد الحديث وتحفصه ومن مخالفة لما رواه كان اسعد الناس من حمل على بوله المعتاد في الآية
 المعتادة التي يمكن اراقتها وهو بول شاة في آية من آياتها فاعلم ان من قرأ القرآن في كل يوم لم يزل ينجى
 المازني لا يخالف لونه لونه ليظهر منه التغير فيكون اعيان النجاسة قائمة بالماء وان لم ترقا مزارقة وفصل المازني
 فهذا المعنى اقرب الى الحديث والعق رواية تعلم ان ما تخرج من الماء العذب في كل يوم لم يزل ينجى
 حديث النبي من خمس اليد في الامار هذا القيام من النوم فالاستدلال به انما هو من هذا كانه كسب الحديث
 ما يدل على نجاسة المازني في حديثه عن الصادق عليه السلام ان من قرأ القرآن في كل يوم لم يزل ينجى
 تعب ديرة هذا القول انه محلل في الحديث بقوله انه لا يدرى اين ايت به دليل به جميع انه محلل بنجاسة بيت الشيطان
 على يده او يبيتها عليه هذه العلة في تفسير هذا الشرع الاستدلال به انما هو من هذا كانه كسب الحديث
 من قوله ليس تنشق عن شدة من المازني فان الشيطان يبيت على عيشه من قال به فان اسعدكم الله في اياتكم فعلل به
 الدرر في عمل البيت هذه العلة الا في غيرها اكثر الفقهاء في كاتري وشوفا ويا حبيبها في العشق بالاعتبار زنادين خزيمة
 والدارطني منه لا يدرى اين ايت به من بعده وبنابعد او يرد لتلخيص الحافظ فاحسن المائل -

في حديث النبي كونه البول انما هو من الماء واما ما رواه ابو الحسن المازني في حديثه عن الصادق عليه السلام ان من قرأ القرآن في كل يوم لم يزل ينجى

في حديث النبي كونه البول انما هو من الماء واما ما رواه ابو الحسن المازني في حديثه عن الصادق عليه السلام ان من قرأ القرآن في كل يوم لم يزل ينجى

باب ما جاء في بير بضاعة أي في طهارة ما بها وعدم طهارة ما يلقى فيها من النجاسات الغليظة
 البضاعة بضم الباء وادجيز كسر هاء على أيضا بالصاد والمهمله وهي بير معروف بالمدينة على جانب الشرقي اختلفت
 الامته فيها على حسب اختلاف أهلهم في المار فقلت الخفية ان المار ثلثة اوضاع مارجا ركا لا نهار والجار مارجا ركا لا نهار
 والغدير مارجا ركا لا نهار وكل لمر احكام تناسلها كان حكم مارجا ركا لا نهار مخالف حكم مارجا ركا لا نهار والجار مارجا ركا لا نهار
 بابا عليه وقال باب ما جاء في بير بضاعة حكم مارجا ركا لا نهار الخفية ان مارجا ركا لا نهار بوقوع النجس يتنجس ولكن بسبيل الطهارة يخرج
 النجاسة والمار وقال الشافعية اذا كان مقدار القلتين لا نجس اما اذا كان اقل من القلتين نجس وقالت المالكية
 لا نجس بوقوع النجاسة الم تغيير حسا ومثابة.

قوله عن ابي سعيد الخدري انه قيل لرسول الله عليه وسلم انتوصا من بير بضاعة وهي بير
 يطرح فيها الحيض ولحم الكلاب والنتن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه شيء
 قوله صاود في رواية الا في انه يستقي لك من بير بضاعة وهي الحديث قوله يطرح على صينة المجهول يجوز فيه التذكير والتأنيث
 أي يلقى كما في رواية قال الطيبي ووجه معنى يلقى فيها ان البير كانت بسيل من بعض الادوية التي يحل ان ينزل فيها اهل
 البادية فتلقى تلك القاذورات باقية منازهم فيكسها السيل فيلقيها في البير فعبر عنه القائل بوجه يهيم ان
 الاقار من الناس لقلة تدنيهم وهذا ما لا يجوز سلم فاني نفي في ذلك بالذين هم افضل القرون وازكا هم قلت وتعل
 مشار السوال على ان ذلك قد مضى لانه شاهده بوقوع ذلك فذلك النجاسة وان اخرجت كذلك مارجا ركا لا نهار
 بعض المار وجد رايها طينها باقية على حالها فكيف يصير طاهر الا ان النجاسات كانت باقية فيها ومع ذلك كان المار
 يستقي لان الحال ان يشرب مثل تلك المار من في طبعه ادنى نظافة فضلا عن صلى الله عليه وسلم الذي بلغ من النظافة
 واللطافة في اعلى المرتبة ونهى عن التلذذ والامتصاص في المار استدل بهذا الحديث المالكية على ان المار لا نجس
 بوقوع النجاسة فيه الم تغيير وتلك الشوائب على القلتين قد مرافية واجاب عنه المتأولون مناهم ابن الهام بان لام
 الطهور لام العهد ان المار مارجا ركا لا نهار بضاعة لان السوال وقع عن ما بها فاجاب مطابق للسوال ولا يمكن ان يكون
 الحكم على عيوبها بان المار مطلقا طهور لا نجس بوقوع شيء سواء كان مغيرا او صافا او غير مغير لانه اجتمعت الامته على ان المار
 اذا تغير احوالا وصاف بوقوع النجاسة يتنجس قلت ان القول بان لام العهد بانى عنه المعتبرة الممهدة ان المار طهور لا نجس
 شيء على ان الاكل ملام نجس فلا يبدل عنه الا بدع قيل انما لم يحجب بقوله نعم لانه يصير مقبدا بالضرورة وليس كذلك
 وايضا فان يفهم من الاقتصار على الجواب بنعم انه انما يتوضأ به فقط ولا يطهر به بقتية الاحداث والنجاسات اجاب
 الطحاوي بالتصريف في الخبر فقال معناه ان المار طهور لا نجس شيء كما زعمتم غير شي في التعبير مع القائل المار
 أي ان المار طهور لا ينجس بوقوع النجاسة لا يكون طهارة بسبيل ادعى ان النجاس كانت تخرج وكان المار جاريا ولم يدركوا مخرج
 مع كونه طاهرا فقالوا قال الادستاد العلالم نور الله قلبه بنا منه ان مراده بكون مارجا ركا لا نهار بضاعة جاريا ان مارجا ركا لا نهار
 يستقي ويستقي الخليل ذلك بعد اخراج النجاسات منه وهذا طريق التطهير للمار الذي كان له فيقع فهو يطهر بذلك هذا كما يصح
 في عبارات الطحاوي لا ان مارجا ركا لا نهار كان يجري على وجه الارض بنفسه من الحال ان تكون النجاسات باقية فيه ومع ذلك كان

الماء يفتي وان ذلك من أسرع جاري الماء من الاتخاط وانفق والبول في الماء فيا لله ينهي عن الشبهة فيستقيح كونه حكم
الكلام المأثور عن غير النسخ ولا التهمة من استدلالهم انهم اذا كانت النجاسة فيه باقية قامت فتن الحال عند العقل ان
يلقى في البئر كما انما كانت كثيرة ولا يغير احد ومضى الماء لاسيما لو سلم عديم الاخراج للنجاسة فلا بد من المصير الى ما قاله الحكماء وهو ان
يؤمن بالذي قال الحكماء ثابت من روايات البخاري مسلمة وسلسلة وقد اتى الخواص بالنظر في ما صلى الله عليه وسلم قل لا يبرق
ان اسلم لا يفسد اي كما دعت كما حكى قال ان الارض للغير لم يبرهن من افعال ان اسلم النفس بالملامة بحيث يجوز في الجنبه ذلك
المعتمد من المخران وتلاوته وغير ذلك بل مناهه لا يفسد كما دعت بانه لا يخالط الا باليسر كما ظهر من فعله حين ختن من قوله اني كنت جليها
فكرهت ان اها السك على غير ما رآه فقال سبحان الله ان اسلم لا يفسد اي كما دعت فذلك مذهبنا لما كان طريق تطهير الجنبه في الغا
لسائر انواع التطهير لطريق الاوهام بانه كيف يظهر من المار والنجاسة من ان بعض الماء وجدان البئر طينها في على حالهم فقال ان الماء
ظهور لا ينجبه شيء اي لا ينجس كما زعمتم لان المار بالملامة لا ينجسه شيء وهذا بعد الله طاهر قال لا يستاد العلامة نور الله قلوبنا
بنوره ان هذا الزام المأثور بما لا يمتنع منه كما قال الشافعي في الامم في شرح حديثه مسلمة يظهر ما بعده بانه الزام المأثور
بما لا يمتنع منه ولا يقول احسان بعد التحسين يظهره ما بعده فقلت هذا الجواب في حديث
العلتين اظهر على ان اذا كانت معاملة النجاسات المرئية ولم تكن مشاهدة بالعين ولا بالاخبار عن الثقة فلا يكون نجسا
عند الاحناف ايضا الا بالتغير او باخبار الثقة فيكون جوابه صلى الله عليه وسلم بأسلوب الحكيم وعدم اعتبار الوسائط الماراهم
ولم يكف نجاسته ما عسير لصناعة ومار الفضلة واما المواضع التي ليس فيها طريق الوهم فليس شأنها هذا فان الشريعة بيحك
بنجاستها حكم براءة المار الذي دلغ فيه الكلب يتيمه الا اربع مرات.

باب الماء لا ينجب

قوله عن ابن عباس قال اغتسل بعض انوار النبي صلى الله عليه وسلم في جفنة فحاء النبي
صلى الله عليه وسلم لينوضا منها او يغتسل فقالت له يا رسول الله اني كنت جنبا فقال رسول
صلى الله عليه وسلم ان الماء لا يجلب الجفنة بفتح الجيم قصته كثيرة قوله اني كنت جنبا اي واغتسلت بهذا
الماء وهو فضلة يدي نقول ان المار لا ينجب الزام بما لم يتسمع المأثور كقوله تعالى فكلن ان لن نقدر عليه وقوله تعالى
حتى اذا استئذنت الرسل لنوضا منهم كذبوا -

باب البول في الماء الراكد في لورا لا يضر ويكره ان يبول او يتغوط في المار الخ

قوله لا يبولن احدكم في الماء الدائم ثم يغتسل الدائم الراكد الساكن من طام انشئ سكن ومكث وزاد
في رواية صحيحين الذي لا يجري قوله ثم يغتسل بالرجل اي لا يبل ثم يغتسل فيه فيسجل خبر المبتدأ مخذون عطفاً على جملة
على جملة لا يبولن قيل الظاهر انه عطفاً على بولن ويكون ثم شل لو اوفى لا تأكل السمك وتشرب اللبن اي لا يكره من
احدا بول في المار الموصوف ثم الاغتسل ثم استب عارية اي بعيد عن المعافاة جمع بين يدين الامر من قل لا يستاد
العلماء فيس نسيان الجمع بينها على عدم تأكل السمك وتشرب اللبن انما هو ينهي عن البول في المار الموصوف ثم الاغتسل
فيه ويكره ان يكون جنبها على مال محال فقد رآه كونه كما نقله القرطبي انه لم يرد العطفاً بل منه على مال محال المعنى انما هو

فيه قد يخرج اليه فيمنع عليه استعماله مثله لقوله صلى الله عليه وسلم لا يضر من احكم امره اتقى الله ثم ايضا جها نذمه لم ينفذ به بوجه من بواهي من
الضرب لانه يتخرج في المال حاله الى مضاجعها وتقدر اللفظ ثم هو ايضا جها في حديث الباب ثم ينفصل منه امر
قلت شرح الحديث موقوف على تفسيره في معنى ابن هشام من ان في جملة ما ينبغي فتحه شي برفع حديثه بغيره بجمعا
فان للرفع معنيين احدهما نفي الاول والثاني وثانيهما نفي الاول اثبات الثاني في معنى الاول يكون معناه في الهندية توبه
باس كتابه نه باتس كتابه وعلى الثاني توهم انما اور باتس بناتار بتا به وكذلك في النصب معنيين الاول نفي
الاول يستغنى الثاني فيكون المعنى توهمه باس ليس انما كما باتس كتابا الثاني نفي الثاني فقط قلت وفي الرفع وجه
ثالث وهو نفي الاول يستغنى الثاني كما يفهم من كتاب سيبويه في ع: لم يد راجع عليك فتجرب: فالحمد لادنى حديث الباب
الوجه الثالث اي لا يولن فيه فلا يجوز الاقتسال منه واختار ابا العباس من الرفع المعنى الاول وحمله على مال الحال قد مر طوله
مع ما فيه قلت هذا خلاص المتبادر فان ظاهر الحديث يدل على انه يتخرج الى النفس في اي حاله الراهنة وفي رواية علم يفتل
او يشرب اخر جالطاوي في معاني الانار واليهي وملك في مدونة فهذا يشير الى ان الهوى في الحالة الراهنة لا بعد زمان
ولبعد تغير الماء ويؤيده فتوى راوي الحديث عند الطحاوي مثل عن رجل يمر على غدير ابيول فيه قتل الاعداء اخوه المسلم يمر عليه
فيقتل منه او يشرب منه او يشرب منه هذا صريح ان الشرب والنفس في الحال فالجمله ان معنى الحديث نفي الاول
او لا الثاني ثانيا اي لا يولن فيه فتربس الحكم على ذلك يدل على ان الموجب للمنع انه يتجسس فلا يجوز الاقتسال به
باب الوضوء بسور الكلب في كل سجدة الا في سجدة الوضوء لا يولن فيه الا في سجدة الوضوء لا يولن فيه الا في سجدة الوضوء لا يولن فيه
فاحمدان المار الذي منع فيه الكلب نجس ويغسل الانار سبع مرات وفي رواية عن احمد ثمان مرات ويجيب التفسير
في رواية عندهما وفي رواية يستحب كفي كدرة المار ولا يجب ذلك قال الشافعي الاستئذان والكل لا يقومان مقام
التراب وقال النووي في مذهب مالك اربعة اقوال طهارة ونجاسة وطهارة سور المازون في الحاذة دون غيره
وهذه الثلاثة عن مالك والرابع عن عبد الملك بن الماجشون المالكى انه يفرق بين البدوي والحضري قلت
المشهور في مذهب مالك ان سور الكلب طاهر مثل سور الهرة عند الاحناف والامر باراقه المار وغسل الانار تعبدى حتى
تاكل مالك لو كان في الانار طعام ياكل ويغسل الانار سبع مرات وقال الزهري اذا وقع في الانار وليس له وضوء غيره
يتوضا به وقال سفيان هذا الفقهاء بعينه لقول الله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا وبها ما في انفس من شئ تيمموا وتتمم
ذكره البخاري في صحيحه وقالت الحنفية يغسل من دلوغه ثلاثا بالتكفير كسائر النجاسات ولكن يستحب فيه التسبيح والتعزير
بكذا في الزيلعي وثقله ابن الهمام في التحريم عن ابى حنيفة بالسند وقالوا الظاهر ان الامر بغسل الانار بسبب النجاسة
فالامر والانار كلاهما نجسان والامر بالتسبيح والاستنجاب لا للوجوب -

قوله عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال طهرس اثناء احلكم اذا وقع فيه الكلب ان
يغسل سبع مرات اولهن بالتراب وفي رواية احداين بالتراب وفي اخرى اولهن او اخرهن بالتراب
واو فيا للشك كما بينه البيهقي وغيره ونحوه كلبا مهيمة وفي اخرى صحيحة ايضا وعفوه الثامنة بالتراب قيل لا
تعارض لا مكان الجمع كحل رواية او لم يعل على الماكل محل رواية السابعة على الجواز رواية احداين على الاجزاء قال ابن

راوي الدارقطني عن الاعرج عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكلب لمع في النار ان غسيل ثلثا او ثلثا او سبعة ما قلت
 لا تعارض بين الاحاديث ويحمل الاحاديث الواردة على التثليث على الوجوب وغيره على الاستحباب يؤيده فتوى ابى هريرة
 راوي الحديث اخبره الطحاوي بسند صحيح باقرار ابن دقيق العيد عن عطاء رلان لو كان التسبيح واجبا لما اكتفى ابو هريرة
 على التثليث فالتثليث واجب والتسبيح مستحب فالتفق بذلك الاحاديث كلها وهو مدسب التثنية وواحد
 الدارقطني ايضا عن عطاء موقوف على ابى هريرة انه كان اذا ولغ الكلب في النار اهاؤه ثم يغسله ثلث مرات وسند صحيح
 قلت اخبرني في كمال ابن عدي عن الكرابيسي مرفوعا وهو حسين بن علي تلميذ الشافعي قال قال ابن عدي الكرابيسي
 حافظ قلت ان الكرابيسي حافظ وامام الان الامام احمد بن حنبل في رضى عنه لانه اخلاص رقبته بالتاويل في
 واقعه بخلق القرآن ولا سبب الا هذا ومثل هذا ثبت عن شيخه الامام الشافعي في ذلك الواقع فالحديث حسن
 صحيح فلذا ادعى الطحاوي ان حديث التسبيح منسوخ واختاره ابن الهمام وقال لان مع حديث السبع دلالة
 المتقدم للعلم بان كان من التشديد في امر الكلاب اول الامر حتى امر بقتلها والتشديد في سور يائسا سب كونه
 اذ ذاك وقد ثبت نسخ ذلك دأى قتل الكلاب فانما عارض قرينة المعارضة كان التقدم لئلا المراد بالسبع عموم على
 الابتداء مع ان في عمل ابى هريرة على خلاف حديث السبع وهو رواية كفاية لاستحالة ان يترك القطعي للمراسي منه وهذا
 لان ظنية الخبر الواحد ما هو بالنسبة الى غير روايه فاما بالنسبة الى روايه الذي سمعته في رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقطعي حتى يفسخ به الكتاب اذ كان قطعي الدلالة في معناه فلم يرد انه لم يتركه الا بعلمه بالناسخ اذا انقطع لا يترك
 الا بمنزلة رواية للناسخ فيكون الآخرة بالضرورة.

قوله قال اذا ولغ الكلب في النار فاغسلوه سبع مرار والشافعية عشرة بالتراب هذا الحديث
 بظاهره يدل على ان النار لغسل من ولغ الكلب ثمان مرار ويخالف الشافعية وغيرهم الذين اوجبوا سبع
 مرات فادل تنوي بان المراد غسلوه سبعا واحدة منهن بالتراب مع المار فكان التراب قاسما مقام غسل
 نسيت ثمانية وتعقبه ابن دقيق العيد بان قوله وغسلوه ثمانية بالتراب ظاهر في كونها غسل مستقلة وهذا
 الحديث حديث ابن مغفل يروي الى ان ما امر صلى الله عليه وسلم من غسل ما ولغ فيه الكلب ثمانية كان عين شدة
 في امر الكلاب حتى امر بقتلها لانه جمع بينهما.

باب سور الهرة أي ما حكمها في الطهارة والتنجاسته اختلف العلماء فيه فقال بعضهم سور الهرة كما هر
 الاكرامة فيه واليه ذهب من الحنفية ابو يوسف والشافعية واحمد والملك واسحق وقال ابو حنيفة واخرون انه
 ظاهر كرهه والكرامة تحريمية او منسوبة قولان قال في البداية وسور الهرة ظاهر كرهه ثم قيل كراهية بحرمة اللحم
 وقيل لعدم تحريمها النجاسته وهذا يشير الى التنزه والاول اقرب من التحريم قال لا يستاد السلام نرا الشريعة بنا
 بنوره قال في البحر وقد صرح باختلاف في كراهية سور الهرة منهم (كالطحاوي) من مال الى انها كراهية تحريم للحرام
 الى حرمة لحمها ومنهم (كالكرخي) من مال الى كراهية التنزه نظر الى انها لا تحايى النجاسته قالوا وهو الاصح

وهو ظاهر في الأصل فانه قال وان توفنا بغيره انساب الى دو مشية في الموضع لكنه لم يسم بالكرامة في الجامع المستفيضة كانت
 للتحريم قال لا يستأذ العلام لور الله قلوبنا بغيره اللهم ان فوق التفسير دقت كرامته القريم ذو مرتبة الاسماء
 قوله عن حميد بنت عبيد بن مرقة عن كريمة بنت كعب بن مالك وماتت تحت ابن ابي عمير
 ان ابا قتادة دخل فسكبت له وضوءا فاحضت هرة فشربت منه فامضى بها الى اناء حتى شربت قالت
 كبشته فراقى الظرب اليه فقال العجيب يا بنت اسحق فقلت نعم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال انها ليست نجس انهما من الطوائف عليكم والطوائف وفي رواية باهظة او قال ابن تيمية ليست
 للشك لور دودها بل للتوزيع ويكون ذكر المصنفين من الذكور والامهات قلت انتفاء المحدثون في رواية
 الى قتادة بن ذريح الجاسي والدارقطني والترمذي وغيرهم واعلم ان سنة الامة في ما في بان حميدة الوداية عن كبشته
 بجولة وكذلك كبشته قال ولم يعرف لها غير هذا الحديث وكذلك الحديث الثاني قال صاحب البحر النقي ومحدث
 عائشة فيه بجولة عند ابي العلم وهي ام داود بن مصلح ولهذا قال البزار لا يثبت من جهة النقل قلت في الباب ما مر
 في حديث ابي هريرة اذا دغ الهرة غسل مرة وقد حكم عليها بوقوف واخره الترمذي عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس الاثارة اذا دغ قبل الكلب سبع مرات لم لا من واخره من بالتراب اذا دغ لغت فيه
 الهرة غسلت مرة قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح ثم قال الترمذي وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن ابي هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم نجو بما ذكر فيه واذا دغ في الهرة غسلت مرة فلهذا الجملة الاخرة التي في سورة الهرة
 رويت مرفوعة وسوقها فان سلم ان الصحيح انه موقوف فلا يبقى اثر في طلحة وعائشة حجة على من قال بكرامته لان
 الصحابة اذا احتفلوا بغيرهم ولما مرقوا الباب فلا تصرع فيه بمورده وسببه وعلى ما يدل عليه من طهارة الماء
 ويقتضون عليه لان النزل ليست في النجاسة لا اتفاق على سقوط طهارة الطواف المنصوصة في قوله صلى الله عليه
 عليه وسلم انها ليست نجس انما هي من الطوائف عليكم والطوائف يعني انها من طوائف المصالح ولازمه شدة العناية بحيث
 يتعذر صول الاواني منها بالنفس الضرورة اللازمة ذلك اسقطت النجاسة كما انه سبحانه وتعالى اوجب الاستبذان اسقطه
 عن الملوكون الذين لم يبقوا الا محال من اهلهم في تسكينهم من الدخول في غير الاوقات الثلاثة لغير اذن لاجل الطواف المفاد
 بقوله تعالى عقيب طوافك على نفسك على بعض هذا الحديث المذكور وان دل على طهارة سورها للضرورة لكنه لا ينفي الكرامة
 كما في اسوار سواكن البيوت فطوافها كطواف سواكن البيوت فكان سورها في الأصل نجسا محرمة كما ان ذلك حكم سائر
 اسبغ مثل الكلب والعقد الا انه خفف فيه لعل الطواف المحال ان حكم الكرامة لتوهم نجاسته فلهذا لان توهم النجاسة في الهرة اقوى من
 توهم النجاسة في غيرها المستيقظ وقد نبه على الله عليه وسلم المستيقظ عن ادخال اليد في الماء
 قبل غسلها لتوهم النجاسة فعلى هذا يقال ان ابا قتادة وعائشة لم يشعلا من الهرة وجوبا صافية نعم فتوضيها واكلت
 منها وكذلك يقال في توضي النبي صلى الله عليه وسلم لفضلها او كل على بيان الجواز والرخصة وقال المحادي هذا القول لغير ما قاله
 لهور لا نجاسة شيء فيكون معناه ليست نجس كما زعمتم من تحريم لمها تحريم سورها -

باب الوضوء بفضل طهر المرأة غرض المصنف بعقد هذا الباب بيان جواز الوضوء بما بقي من ثياب المرأة استعمالها فاذا دخلت المرأة المحذمة يد يان في الامار فالمار الذي دخلت فيه ايها الفضل ظهورها فيصالح كون المار فضل ظهورها على ما اذا توضع احد سحابها او بعد ما قال الاوستاد العلامة نور الله قلبه بانوره الفضل بقية الشيء اي استعمال ما بقي من المار بعد وضوء المرأة او غسلها وادارة غسلها الا اعضار غلط قال لنودي الطهر الرجل المرأة من انما احد فهو جائز باجماع المسلمين لهذا الاحاديث التي في الباب وانما طهر المرأة بفضل الرجل فهو جائز بالاجماع من انما ذلك واني حفيظة وجهاير العلماء سوار غلبت به اولم تحمل وذهبها حديث جليل واود الى هنا اذا غلبت بالمار واستتمت لا يجوز للرجل استعمال فصلها.

قول عن ابن عمر قال كان الرجال والنساء يتوضئون في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مسلم وروى من لاهنا واحد جميعا في رواية الثاني من امار واحد ندي فيه ايدينا اي نطقى وندخل فقبل محل على الثياب اي يتوضئون فيذهبون فيمتحن فيمتحن بعد هم قال الحافظ في الفتح بعد هذا المادى في الجواب ان يقال لا مانع من التماس قبل نزول الحجاب ابعده فخص بالزوجات والحارم قلت اما الجواب الاول فيرويه قوله جميعا وقوله ندي فيه ايدينا اما جواب الثاني فيشكل بان رسول الله صلى الله عليه وسلم ان هذه واقعة قد روت نزول الحجاب قبيل الحجاب كان كشف الوجه جائزا لا كشفه البدين الله صلى الله عليه وسلم مثل الساعدين والراس واما الجواب الثالث فلا يمتشي في حديث ام صبيته ايجمية التي روت هذا وفيه قالت اختلف بيني وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم في وضوء من انما واحد كتداب اخذ المار فاخذ المار منه مرة وياخذ على الشرا ليه وسلم مرة فان لم يصيبه لم يكن زوجة ولا محرمة على الله عليه وسلم فقبل ان حديث بن عمر محمول على الزوجين لان بعض النسوة كن يتوضعن ونحن والنساء ونفقد من امار واصلان من الاستحسان ان يكون اغتسال الرجال والنساء الاجانب معا قبل الحجاب وبعده وقبل لا يجبر ذلك فيه بل يمكن ان يحل على التقارب في الغسل الوضوء في الاجانب ولا يمنعه قوله ندي في ايدينا لانه لا يستلزم ان يكون اولاد الايدي في وقت واحد واما قوله في حديث ام صبيته المسد جميعا فيمكن ان يحل على ان الجمعية فيه اجتماع في الغسل لا في الوقت كما يقال لو اجمعوا جميعا في وقت واحد واما قوله في حديث ام صبيته ان قوله لما اختلفت يدي ويدر رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتضي وحدة الزمان او يقال كان بينهما حجاب ياخذ ان المار من امار واحد قال الاوستاد العلامة نور الله قلبه بانوره في حاشية السير في على كتاب سيلويه ان لفظ جميعا قد يكون بمعنى كاهم وقد يكون بمعنى الجمعية الزمانية واختلفت الايدي بظاهر قرينة الثاني وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم وايعترفا جميعا وفي حديث ام سلمة ترضات انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم معا قلت وسياي بعض تفصيل في الباب اللاحق

باب انتهى عن ذلك اي عن التوضي بفضل طهر المرأة لما ذكره المصنف رحمه الله تعالى وازالوا على الفضل لظهور المرأة وساق احاديثها عقبه بما يدل على انهي عنه فنقد باب انتهى مع انه لم يثبت على التحقيق في الباب المار الا الجمعية كما اشترنا اليه في هذا الباب ايضا وليعترفا جميعا فهذا مجرور مائة صيغة الحديث وهو نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو راب المصنف انه لا يخطا الصيغة ولا ينظر الى مصدرها فلا يخالف ان لا يختلف مصداقها بين العلم ان انتهى

الرجل عن فضل طهور المرأة ثابت باحاديث كثيرة ثبت بحديث رجاله موثقون مع في فضل غسل الرجل في
 فضل الوضوء وأما بعض الحديثين وأكثر الفقهاء حملوا النهي على التنزه وأما وجه النهي فمشاهد الاستنكاف من كل واحد
 عن الآخر قال الأستاذ العلامة نور الله قلوبنا بنوره طهية الرجل تنكراً عن فضل طهور المرأة وطهيتها تنكراً عن فضل طهر
 نبات الشريعة معانقة للطبيعة وجعلته خلاف الأولى ولا يصديق اسم الفضل في صورة الاختلاف تبعاً لها ومن
 خرج الناطق لظانته وعدم لظانته فيرو عليه أن النهي ورد في كلا الصورتين ومن خرج الناطق خوف الفتنة وقال النهي مختص
 بالأجانب يرد عليه وليغتر فاجتماع الانعزات جميعاً أي معاً إنما هو في الزوجين ومن قال أنه مدرج لادليل
 عليه ثم لا يخفى ذلك على من لم يدر به بأساً ليلعباً ثانياً في الحديث ورد لفظ الرجل والمرأة وذلك مقابلة اعتقده المصنف

قوله نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغسل المرأة بفضل الرجل أو يغتسل الرجل بفضل
 المرأة زاد مسند ود طهية فاجتماعاً أي معاً بديل حديث أم سلمة عند النسائي توضأت أفاد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم معاً بقرينة تدل فيهما أيدياً واختلقت يدي ربه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدرنا أن اجابني صورة الانعزات
 جميعاً لأن اسم الفضل لا يصديق عليه بخلاف حالة المناداة فإن فيه الاستنكاف والسرية ان الغرض من الوضوء
 الطهانية ومقتضى الاستنكاف التوسد من نهى الشارع عن فضل الطهور.

باب الوضوء بماء البحر هو المالح وإن غلب الماء كان الطهر في العذب غالباً تفققت الآية على أن البحر
 حاره طاهر طهر وغمر من المصنف بعقد هذا الباب أن الماء لما كان يتنجس بغير قوع النجاسة فيها والبحر يتنجس فيها النجاسات
 الكثيرة فهو صا على سؤال دان ما البحر متغير في اللون والطعم والماء المتغير على خلفته أسلم في نفسه قال من ذلك
 الأمراض فإن البحر حيواناً قد يموت فيه الميتة تحسنه وكذلك ما تغير صلابه فيتميم إذا لم يكن إلا في النجاسة فتعد الباب ببيان طهية ماء

قوله أنه سمع أبا هريرة يقول سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إنك زك
 البحر فتحمل معناه القليل من الماء فإن توضأنا به عطشنا أفدتنا بقاء البحر فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم هو الطهور ما هو ماء البحر ميتة قوله هو الطهور الضمير المرفوع مبتدأ وما بعده خبره وماه فاعل لا صفة
 المشبهة الطهور والحل موطوف على الطهور وميتة فاعله واللام في الطهور ليس للقصر كما في زيد الأمير بل لتعريف المبتدأ
 بحال التجسس كما قال عبد القاهر إن تعريف البحر قد يكون ليعرف به المبتدأ كما في قوله تعالى أولئك هم المفلحون وكذلك
 في قول المشاعر وإن قتل الهوى رجلاً فإنه في ذلك الرجل به قال لا وستاد العلامة نور الله قلوبنا بنوره
 قوله هو الطهور ما هو كان هو ضمير شان فالطهور مقصور عليه واللام كما في قوله تعالى أولئك هم المفلحون على معنى
 ذكرني الكشاف ويكون مقصوراً عليه أيضاً وحل في ذلك هو مراد الزمخشري من قوله أن معنى الشرع هو الهوان الشرع هو
 جالب المحادوث لا غير الجالب كما ذكره في الفائق ويجوز أن يكون الضمير كما في قوله

هو البحر حتى ما لم خيال به وبعض عدد والزائرين وصال -

قوله محل ميتة فالميت من السمك حلال بالاتفاق وفي ما عداه خلاف قيل لما سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن ما
 البحر علم عليهم بحكم ما تأس عليه عليهم بحكم صيده مع عموم قوله تعالى حرمت عليكم الميتة الآية فزادني الجواب

ارشاد ابدية قوله الحلال ميتة وقيل انما اجابهم عن ما روي وطعامه لعلمه بانه قد يجوز لهم الزاوي البحر كما يجوز لهم ما
الغذب فلما جمعهم الحاجة منهم انظم جوابه لهم استدلال الشوايف بهذا الحديث ان ما سوى السمك حلال وكذلك
استدل بقوله تعالى وحل لكم صيد البحر ولما قول تعالى احرمت عليكم الميتة الآية من غير فصل بين البري والبحري قوله
ويحرم عليكم الخبائث والضفادع والسرطان والحية ونحوها من الخبائث وهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفعل الضفدع حين سئل
عن جعل شحمه الدوار وذلك يعني عن كونه دلاجة لهم في كذا لان المراءى من الصيد هو الاصطيد لانه هو الصيد حقيقة لا الصيد
لانه مفعول لفعل الصيد وطلاق اسم الفعل عليه يكون مجازا فالمصدر على حاله والدليل هذان القرآن بحيث عن فعل المحرم بانه من
البحر ادم لا تثبت ان لا دليل في الآية على اباة الاكل بل خرجت للفصل بين الاصطيد في البحر وبين الاصطيد في البر للمحرم
واما الحديث فلا حجة فيه ايضا على تقدير كون معنى الحلال ايضا كما قالوا ان معنى الحلال ثم بنيوا توجيهاً لا ارشاداً
صلى الله عليه وسلم ذلك لانه زائد على سوال المسائل لان مراد منه السمك لا غير دليل قوله صلى الله عليه وسلم اكل لنايتان
السمك والجراد اخرجه الحافظ في تكميل كبير مرفوعاً وموقوفاً وايضاً لم يثبت من احد من الصحابة الاكل ما سوى السمك والغنم
فمنع من السمك كما وقع في بعض اللغات لفظ الحوت بل الغنم ذلت ولما دلت في جواب الحديث ما اجاب عنه شيخنا وشيخ
مشتا يخف مولانا محمود حسن قدس الله سره وان الحلال يعني الطاهر فينبذ يربطاً بالمتان بالسؤال قال او ستاد
العلام نور الله قلوبنا نور ويجوز ان يكون الحلال يعني الطاهر ومنه حديث اذا بلغت الصبابة حلت اي طهرت من الحيض
عند الدار قطنى يا سلمان كل طعام وشرب دقت فيه دابة ليس لها دم فانت فيه فهو حلال اكله شربه ووضوه وعلقه
الدارقطنى باجيب عنه في فتح القدير قال التبريزي تحت قوله ولقد سريت على الطلام بمغشم : انه اذا كان الرجل عدة
للفعل قبل مفعول نحو مغشم ومعرب مرقم واذا كان قوا على الفعل قبل فعل مثل صبور وقبول وشكور فاذا فعل الفعل
وقت بعد وقت قبل فعل مثل صبار وعلام فاذا كان لفعل عادة قبل مفعول مثل رجل مفعول ومطار ومهادام
والظهور لازم لانه من طهر كالنوم والضحك لا تقطوع لانه من قطع حديث حل لنا من الدم ومان ومن الميتة متيتان
من الميتة الحوت والجراد ومن الدم الكبد والطحال قال في التلخيص من باب النجاسات ورواه الدارقطنى في الغلل
من رواية سليمان بن بلال عن زيد بن اسلم موقوفاً وقال هو اصح وكذا صحيح الموقوفين ابو حاتم فعمل الرواية
الموقوفة التي صحها ابو حاتم وغيره هي في حكم الرفوع لان قول الصحابي اكل لنا وحرّم علينا كذا مثل قوله امرنا بكذا ونهينا بكذا
فيحصل الاستدلال بهذه الرواية لانها في معنى المرفوع والله اعلم وقيل البيهقي رافع هذا الحديث او لانه يدين اسلم عبد الله
وعبد الرحمن واسامة وقد ضعفهم ابن معين وكان احمد بن حنبل يوثق عبد الله قلت رواه الدارقطنى في السنن
وابن عدي من رواية عبد الله بن زيد بن اسلم اه ونقل انه قال في التلخيص وهو موقوف في حكم المرفوع اه وهذا
الحديث موقوف في حكم المرفوع او مرفوعاً بدين على ان الحلال من سجدان الحجر وما كوت لا غير والله اعلم
باب الوضوء بالنبيذ النبيذ ما يعل من الاخرة من التمر والحب والعلس والخلة والشعر وغير ذلك قال
قيد التمر والعنب اذا تركت عليه لما يصيبه فيبقى انصرف من مفعول الى فاعل سواء كان مسكراً او غير مسكراً فانه يقال
نبيذ ويقال للمعصر من العنب نبيذ فاذا كان مسكراً لا يجوز التوضوء به باجماع واذا كان بحيث لم يصير مسكراً لم يخلط

مرات فيمكن ان يكون ابن مسعود في بعضها ولم يكن معه في بعضها كيف قد ذكرنا في كونه معه وصححه فخرج
 الترمذي بسنده عن ابن مسعود قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم انصرف فاقه مريد ابن مسعود حتى خرج به الى الجمار مكة فاطل
 الحديث قال حسن صحيح غريب من هذا الوجه وايضا يمكن ان يجاب عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك ابن مسعود وسب
 بنفسه الشريفة في محل آخر فلم يكن ابن مسعود معه صلى الله عليه وسلم في ذلك المحل في موضع تعليقه لعن فلا معارضة بين
 الحديثين الا ترى الى ما اخرج الترمذي بسنده عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابن ولدا اسم قد ثبت
 انه صلى الله عليه وسلم قرأ عليهم وعلّمهم فلما هذه المعارضة مدفوعة بالتأويل فكذلك هذا باختلاف الزمان والمكان واول
 بعضهم قول ابن مسعود ما كان معه مكانا احدا بان معناه ما شهد به ما نأخذ غيري لغيرنا الشاركة وابانة لاختصاصه بذلك فذكره
 ابن الهيثم عن الامام ابي محمد البطلاني في هذا الامور خمسة فيها وعن الخامس قال الا وستاذ العلم لور الله فلو بناه
 ان الترمذي ذكر في عدم جواز الوضوء بالنبيذ والخطابي ذكر في عدم جواز المسح على العمامة وسلم فيما حكاه البيهقي عنه في المسح
 على الجوزين ما يدل على انهم ايضا استكروا الزيادة على القاطع بالظني قال البيهقي قال ابو محمد يعني يعني بن منصور
 مسلم بن حجاج صنف هذا الجوز وقال ابو قيس الاودي وهزيل بن شرحبيل لا يتخللان هذا مع مخالفتها بجملة الذين
 ردوا هذا الخبر عن المغيرة فقالوا مسح على الخفين وقال لا يترك ظاهر القرآن مثل ابي قيس وهزيل الخ حكاه الشيخ غفر الله
 ابن القيم رحمه الله في تهذيب السنن في باب المسح على الجوزين وكذا الزيلعي قلت يريد الاستاذ العلم ان هذا علمنا
 وهم يفعلون ذلك في مواضع لا تخص وهذا ظاهر على من لا يداني بصيرة في المذاهب فانهم قالوا مثلاً بفرعية النية في
 الوضوء مع انه هذا مخالف لنص القرآن اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الاية فلا يمكن لهم التضعيف بهذا الوجه لانهم كثير
 ما يفعلون الزيادة بخبر الواحد على القرآن وهو نسخ لا يجوز وما على اصلنا فنقول اولاً بانه لا يلزم الزيادة على القاطع
 بهذا لان المار المنذور ان كان في باوى النظر ما يقيد الا ان العرب يتعلمونه موضع المار المطلق كما في شرح
 البخاري ثمس الدين الكرماني وبلوغ الارب ان هناك طريق جعل المار الملح حلو في العرب فلم يكن على طريق التشكيك
 مثل المار المخلوط بالشح استعمل في زماننا فلا يقال لانه ما يقيد فكذلك هذا يظهر ان المتن في لا يخالف فان لم نجد
 ما يقتضيه الآية لان عدم وجدان الماسلم توجد وثانياً بانه لما قال به جماعة من كبار الصحابة منهم علي وابن مسعود
 وابن عمر وابن عباس ومن بعدهم فبين ان الحديث ورد في الشهرة والاستفاضة حيثما عمل به الصحابة ولم يلقوا
 بالقبول وبمثل يجوز الزيادة على القاطع.

باب البهلي الرجل وهو حاقن هو بفتح حاء وكسر قاف من به بول شديد من يحبس بولاً اي
 يصلي الرجل في هذه الحالة التي يدفعه البول في معناه الكاتب اي مدافع الغائط والحاذق اي مدافعها وقيل مدافع
 الریح فاما به مايم البول والغائط وكذا الریح هذه المسئلة انفتحت الائمة عليها وقالوا بكرة الصلوة في حال
 مدافعة البول والغائط قال الحلبي في شرح النية ويكره ان يدخل في الصلوة وقد اخذه غائطه وبول بقوله
 عليه الصلوة والسلام لا يصلوة بحضرة (الطحا مولا وهو بدل فعه الانجستان لاخرجه ابو داود في الباب)
 والراونقي الكمال في لغته ويقتضي الكراهة وان كان الابهام بالبول والغائط يشغل اي يشغل قلبه عن الصلوة

بذنب خشنو يقطعها وان مضى عليها جزاءه اى كفاه فغلبا على تلك الحالة وقد سار وكان كثر ثمانية ايام مع الكرامنة
 التحريم بكذا الحكم ان اخذه البول او الغائط بعد الافتتاح اى افتتح الصلوة ولم يكن به دافعة فمذنب شر بعد الافتتاح
 فانما ان يقطعها وان لم يقطعها جزاءه مع الاسارة اى وفي الدر المختار وكره صلوة مع دافعة الاخشيش واحدة او اربع اخرى
 قولك عن توبان قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث لا يجمل لاحد ان يفعلهن

لا يوم مر رجل قوماً فيخص نفسه بالداء دو ويصرفان فعل ففعل خائهم ولا ينظر في فقر بيت
 قبل ان يستأذن فان فعل ففعل ولا يصلي وهو حق حتى يتخفف قوله فيخص نفسه بالداء اى
 اشكل على العلماء هذا لان الادعية المأثورة في الصلوة وخارجها اكثر بامروية بصيغة التكلم الواحد وقيلها بالتكلم
 مع الغير كدعاء القنوت والاستقرار فقال بعضهم لا يصح هذا الحديث بل هو موضوع وقال بعضهم معناه يخص نفسه
 بالداء بغير عظمهم كما وعلا عرابي ولا نرحم على احد اقلت هذا كما ترى فان الحديث للصح عليه الحكم ابو ائصح وكذا لا يراى
 هذا قيل معناه لا يشكر القوم في محل فاذا اشكر في محل لم يعد نقداً حتى يتم قال الاوستا والعلامة نور الله قلوبنا
 بنوره قال المغيرة بن قيس فيخص نفسه اى القنوت خاصة بخلاف دعاء الافتتاح والركوع والسجود والجلوس بين
 المسجدتين والتشهد.

باب ما يجب من الماء في الوضوء قال العلماء لا تحديد في المار للوضوء والنسل الا ما روى عن محمد
 بن حسن فانه قال يغسل بالصاع ويوضو بالمقدال الذي وذكرا جماعة من اصحابنا وجه بعض اعياننا ان الصاع
 مهنات ثمانية ارطال والمد رطلان واختلفت الروايات في قدر المار في الوضوء والغسل القدر المجزئ من الغسل
 ما يحصل بتمامه البدن على الوجه المعتبر سوار كان صاعا او اقل او اكثر ما لم يبلغ في النقصان الى مقدار لا يبيح استعماله
 فغسل او الى مقدار في الزيادة يذلل فاعله في حد الاسراف وبهذا الوضوء القدر المجزئ منه ما يحصل غسل اعضاء
 الوضوء سوار كان ملا او اقل او اكثر ما لم يبلغ في الزيادة الى حد الاسراف او النقصان الى حد لا يحصل به الوضوء
 قلت عندنا في كل موضع الصاع ثمانية ارطال والمد رطلان بخبر النسابي بذلك لفظه بهذا وعن موسى بن يحيى
 قال باقى مجاهد بقدر خرزة ثمانية ارطال فقال حدثني عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل
 بمثل هذا ورجاله رجال الصبيح وعند المجازيين وابي يوسف المد رطل وثلث بالبغدادى والصاع
 خمس ارطال وثلث والتفقوا على ان الصاع كمثال يسع اربعة امداد ففى المداخلاف عندنا رطلان عندهم

رطل ثلث وقال في حديث الباب كان النبي صلى الله عليه وسلم يتيق ضاً باناء يسع رطلين
 ويغتسل بالصاع فدل ان المد رطلان ليوافق رواية جابر عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يغتسل بالصاع ويتيق ضاً باناء لمد اخرجه ابو داود وفي الباب عنها وفي رواية عن انس اخرجه ابو داود
 في الباب يتيق ضاً بكتك ولم يبين كس رطلين المكونك مائة مكايك ومكاكى كمثال يسع صاعا ونصفا
 قال النووي لعل المراد بالمكونك مائة المد وكذا قال البيهقي وقال في النهاية اما بالمكونك المد وقيل صاع
 والاول ما شبه لانه جار في حديث آخر مفسرا بالمعنى القريب الصحيح ان المراد به مائة المد بدليل الرواية

الآخرى قلت فثبت بهذا ان المدرطلان فيكون الصارح ثمانية اركاناً لا اوزن باغ العارفين على تفسير
 علماء الهند ففيه اقوال هـ اسمها انما ستا وسبعون توجية قال الاوستاد والعلام نور الله قلوبنا بنور
 صلح كوفي هستاي مرفي من وصدو مفتاد توكه مستقيم بار ديار كيه دارا اعتبار ذل ان انا شانهان نيم وديار
 دريم شرعي از بين سكين شنو باكان ماشه هست يك شرخه دو جوبه سرخ سه جوبه سبز ليكن باوكم پنجم اعلم ان اقل ورود في مقدار
 ما اوصو به ما اخرج به ابو وروفي الباب عن ام عماره ان النبي صلى الله عليه وسلم توضعاً فاق بللم
 فيه ما قدر ثلثي المدا وما ورد ان صلى الله عليه وسلم توضعاً بنصف المد في اسناده صلت بن دينار ورو
 متروك فالتعادي التي وردت في الحديث ليس على التحديد الله اعلم.

باب في الاسراف في الوضوء وفي التيمم كراهية الاسراف في الماء والاسراف في تجاوز الحد كقوله تعالى
 كلوا واشربوا ولا تسرفوا اي لا تجاوزوا عن الحد وهو اكل بالاكل وهبنا تحقيقاً بالزيادة على الثلث في غسل
 الاعضاء او باراقه الكثير من الماء كما يفعله الموسوسه وهذا كله يدخل في الكراهية وقد اجمعت الامة على
 كراهية الاسراف في الطهور وضوءاً كان او غسلاً او لها وقع من النجاسات وان كان على شط نهر جار كما
 كما ورد في الحديث.

قوله ان عبد الله بن معقل سمع ابنه يقول اللهم اني اسألك القصر الابيض عن يمين
 الجنة اذا دخلتها قال اي بني سئل الله الجنة وتعوذ به من النار فاني سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول انه سيكون في هذه الامة قوم يجتهدون في الطهارة والبراءة
 قال التورثي انما اصحابي على ابنه في هذه المسئلة حيث طمع الى العلم يبلغه علماً وسئل من انبأه من الاعتماري
 الدغار ما فيها من التجاوز عن الحد في النظر الداعي الى التبعين الكمال قيل سأل اشياعينار باكان مقدراً غيره قلت انه من
 قبيل سدا بالاعتذار لانه رضي الله عنه لما سمع ابنه يعزبها الدعدو وان لم يكن فيه الاعتذار لانه يجوز سوال القصر لا يفسد
 في نفسه فان عليه ان يتجاوز عنه الى ما فيه الاعتذار حقيقة فثبت على ذلك وانكر عليه سيدا للباب

باب في سبأ الوضوء اي في ما لا يجب الا ينقص من فرائضه وسنن فادب وتجنب عن كراهية والاسراع على الواجب
 استيعاباً لعضو الوضوء بدون اكله فيقطر بوفض منها خلت الغسل في اعضا الثلاثة واستيعاب مسح الرأس مرة وسنن
 ومنها اطالة الفترة الى الاكلا بشرط ان لا يقع الفساد في الاعتماد وهو مستحب كما فعل ابو هريرة اخرج به مسلم ومنها اتقاء الغفلة على وسط
 الراس بحيث تقطر على الجبهة بعد الوضوء كما سيأتي وهو ايضا مندوب.

قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى قوماً واعقابهم تلوح فقال ويل للاعقاب من النار
 اسبقوا الوضوء قوله واعقابهم تلوح اي تلح الحبل الذي لم يصبه الماء لعلهم يعلموا بعدم اصابة المسار وتلوان بان ذلك
 حكم الكل فاكثروا الغسل اكثر القدم وقال الاوستاد والعلام نور الله قلوبنا بنور العلم الصواب كما نواخرجوا المناط في غسل
 الرجلين بالتطيف عن اللوث فلم يستوجبها بالغسل الا فيستبعد ذلك عن كان يراي وسمع من النبي صلى الله
 عليه وسلم وقوله اسبقوا الوضوء لغيرهم الاكوا اي امته باتيان جمع فرائضه وسننه اذ اكملوا فرائضه ولو جئت فتح الواو كان

وجه وجيبه ايضا اى او صلوا ما را الضور الى الامام بطريق الاستيباب وفي الحديث دليل على فرضية غسل الوجهين
والسجدة لا يجزئ وعليه قبول الفقهاء ولم يثبت خلافه من المتقدمين في الامام ع خلافا لادخاله فذهب الله تعالى وآتسب
الى ابن جرير الطبري انه يقول بانهم من غسل السجدة وبورجل وانقضت غير ما حب التمسك به ورواها في تفسيره واخطا
انما قلنا انه هو صاحب التفسير المشهور وليس كذلك استدلال الروافض بقراءة جبرائيل قلت لا استدلال فيه لان فيه
القرآن انما هو بمنزلة الآيتين فما يجوز حمل على ما اتخفت من السجدة في حالة مدح دليل ان جميع من وصف رسول الله
صلى الله عليه وسلم في مواطن مختلفة وعلى صفات متعددة متفقون على غسل الوجهين لم يتخل منهم سواهما الا في حالة ليس
المتعين ولو كان مسح الوجهين جائزا لما خفت لفعله صلى الله عليه وسلم مرة من الدهر لبيان الجواز في غسل منه صلى الله عليه وسلم
فهذا يرشدك الى ان المسح على الوجهين لا يجوز قطعا لما خفت نقرا في الجرح على حاله الخف والدليل على ان القرآن
في حكم الآيتين ما في الترمذي الم غلبت الروم معروفوا بمجولاهما واقامتا او يحل الجرح على المجاورة كما في مجزئ غرب
واما ضمن بارود وعذاب يوم اليم وجورعين لانه الكويز بالسنة الثابتة المستفيضه وقائمة الجرحان في الرجل كان منقطة
الا فراط في العصب عليها وليه والناظر لان ظاهره بانى غسل المسح والطيب الطحادي فادى ان المسح كان ثم نسخ
والى بالرواية فليسير اجمع -

باب الوضوء في انية الضمير قال في لسان العرب الضمير النحاس الجيد قيل ضرب من النحاس اهد
وقال في الجمع وهو الذي يتعل من الاموال وفي النيات يقال له بالهندية كالنسي -

قوله عن عائشة قالت كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوب من شبهه التوراة
صغير من صفراء مجردة والثابتين في شبه الصفرة الفارسية برنج كذا في الجمع وفي النيات شبه برنج كذا
از تريب من وجبت غسل شود بهندي انرا بتيل گويد وفي الحديث دليل على استعمال اداني الصفرة في الوضوء
وفيه جاز في حديث الذي جاز في النهي عنه وعقد عليه ابن ابي شيبة في مصنفه مجدل على نبي الاشارة دلالة مضرة في الطلب
باب في التسمية على الوضوء اى ذكر اسم الله تعالى في ابتداء الوضوء بل هو واجب ام لا اختلف

العلماء فيه فذهب جمهور العلماء الى انه سنة منهم مالك والشافعي والحنيفة واصحابهم وقال اهل الظاهر
ما حرم من غسل واسحق ان التسمية عند الوضوء لازم لا يصح الوضوء بغيرها قال ابن الهمام في فتح القدير وفي المحيط
لو قال لا اله الا الله او اشهد ان لا اله الا الله يصير مقبولا للسنة وهو باطل على ان لفظ اسم اعم مما ذكرنا
قلت وصيغتها الماثورة باسم الله الحمد لله اخرج البهرا في مجمع قال ابن الهمام في فتح القدير اذ فرغ من التسمية
فذكر ما في خلال الوضوء منى لا يحصل السنة بخلاف نحوه في الاكل كذا في الغاية معللا بان الوضوء عمل واحد بخلاف
الاكل وهو انما يستلزم في الاكل تحصيل السنة في الباقي لا استندراك ما فات احد

قوله لا صلوة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى عليه استدلال بهذا الحديث من قول الغرضية التسمية عند
الوضوء وقالوا ان لا في قوله ولا وضوء له نفى لا في قوله لا وضوء له نفى لا في قوله لا وضوء له نفى لا في قوله لا وضوء له نفى

في نفى الشئ واجاب عنه الجمهور باجوبة منها ما نقله ابو داود في الباب عن ربيعة بن عبد الرحمن الصائفي عن
المدينة ان معناه الذي يتقضاه ويغسل ولا ينوي وضوءا للحلوة ولا غسلا للجنازة وانما سافر
بالنية لان الذكر عنده ليم الذكر القلبي واللساني لبالنية يجعل الذكر القلبي وان لم يجعل الذكر اللساني وانما
وان لا يخالف الكيفية فان عندهم ايضا النية فخرط لتحصيل الاجرة والثواب ولكن يستبعد في الغلة والنية
تعد بصفة الحديث محمول على نفى الكمال كحديث لا صلوة لجمارا المسجد الذي المسجد ليكاتبتهما ويحييت ابن عمر بن
مسعود اني هريرة مرفوعا عند الدارقطني والبيهقي بطرق كثيرة لغظة من توفوا وذكر اسم الله عليه لان الجمهور يوجب
ومن توفوا ولم يذكر اسم الله عليه كان طهورا لا قضاء وضوءه ولو يرد ذلك التاويل حديث ذكر الله على قلب المؤمن سواء ولو لم يرد ذلك
حديث الباب لا يعلم شئ من طرقه عن مقال قال احمد بن حنبل وصبرت في التسمية حديثا صحيحا انه لم يسأله عن ايضا فان مسنت
فلا بد ان يحل على تقدير صحة نفى الكمال ونفى الكمال من غير انزال لناقص بمنزلة العدم وهو تغيير في المصداق الباني
الدلالة فلا يجوز هذا كثير في الاحاديث والعبارات البغلاء كما لا يخفى والآحاديث التي ذكر المولى وان لم يسلم شئ
منها عن مقال ايضا ولكنها تتعاضد لكثرة طرقها وتكسب قوة فيصلح للتقرينة على ان يحل حديث الباب في
نفى الكمال الصحيح البيهقي على عدم الوجوب بحديث لا تتم صلوة احدكم حتى يسبع الوضوء كما امر الله واستدل
الطحاوي بحديث مهاجرين قنفذاته سلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو توفوا فلم يرد عليه فلما فرغ
من وضوءه قال انتم بمنعني ان ارد عليكم الا اني كرهت ان اذكر الله لا على طهارة على ان التسمية عند الوضوء
ليس بلازم فيها لوضوءه كان لا محالة خاليا عن ذكر الله تعالى وذكر الطحاوي ايضا ان كرهته كان منوما في حالة التسمية
باب في الرجل يدخل بيده في الاناء قبل ان يغسلها بل يجوز ذلك ام لا يدل تحبس الماخذ
ان لا تختلف العلماء فيه فقال جمهور العلماء منهم ابو حنيفة ومالك والشافعي ان ادخال اليد المشكوك في نجاستها
من النوم او غير النوم لا نجس الماخذ بل يكره ذلك قبل غسل اليد وقال بعضهم منهم الحسن البصري فاسحق واهم
من حنبل بان ادخال اليد في الماخذ بعد قيام من نوم الليل نجس الماخذ قال النووي وهو ضعيف جدا فان
الاصل في اليد والماء الطاهرة فلا نجس بالشك وتواعد الشريعة متفاهرة على هذا

قوله اذا قام احدكم من الليل فلا يمس ويده في الاناء حتى يغسلها ثلاث مرات فانه لا يدي
لن باتت يدها قول من الليل في رواية الا في من نوم اي سوا كان بالليل او بالنهار يقال نوذي ذمينا ونذبا
المحققين ان هذا الحكم ليس مخصوصا بالقيام من النوم بل لمعبر فيه الشك في نجاسته اليد نسي شك في نجاستها
كره له مسها في الماخذ قبل غسلها سواء كان قام من الليل او نوم النهار او شك في نجاستها من غير نوم او
قال الشافعي وغيره من العلماء ان السبب في ذلك ان اهل الحجاز كانوا يستنجون بالاحجار وبلادهم حارة فاذا انعم احد منهم عرق
فلا يامن الا انهم ان تلطت يده على ذلك الموضع النجس او على قدر غير ذلك فاذا كان هذا سببا للحديث عرفت ان
الاستحالة على وجوب غسل الميديين قبل الوضوء ليس على ما ينبغي كما قال الامام احمد بن حنبل وغيره بل الامر لا يستجاب
والندب لان النجس غير معلوم بل هو موهوم واليه اشار في الحديث حيث قال فانه لا يدي اين باتت يده فكان

الحديث محموداً على النبي تنزيهاً قال الاستاذ العلامة نور الله قلوبنا بحديثه قوله انه لا يدرى اين باتت يده وراي
ابن خزيمة والدارقطني منه اى من جسده وبهذا ظهر ان ما قبل الحافظ ابن القيم هذا الحديث بان المراد ميتة اليد مع شيئا
كما سبقت على انجاشيم وليس النظر في التعليل الى النجاسة غير نافذ.

باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم اخرج الزيلعي صفة وضوءه صلى الله عليه وسلم عن
اثنتين وعشرين صحابياً ولكن الزيادة عليه ما وجه اعتنائهم ببيان صفة الوضوء لا سيما عثمان وعلي ففي رواية عثمان
ان الناس اختلفوا في صفة وضوءه صلى الله عليه وسلم فبين لهم عثمان وحديث عثمان اصل عظيم في صفة الوضوء قال
في الواجب غسل الاعضاء مرة مرة والزيادة عليها سنة لان الاحاديث الصحيحة وردت بغسل ثلثا ثلثا ومرتين
ومرتين مرة مرة وبعض الاعضاء ثلثا ثلثا وبعضها مرتين مرتين وبعضها مرة مرة وكذلك المضمضة والاستنشاق
وردت الرواية بالتفصيل فيها وباجمع وغير ذلك وهكذا في مسح الراس وردت الروايات مختلفة في بعضها مرة
وفي اخرى ثلثا وبالاقبال والادبار فلا خلاف على هذه الصفة دليل الجواز في الكل فان الثلاث في الاعضاء
المسحولة هي الكمال والواحدة تجزئ والمسح بجمع الراس مرة هي الكمال والمسح على الناصية تجزئ وكذلك الكمال
في المضمضة والاستنشاق بسبب غرات ثلثة للمضمضة اولا وثلثة للاستنشاق بعده واما بغرفة واحدة
او بغرفتين او بثلاث بالوصل فيجزئ وهذا كله ظاهر وسياتي مفصلاً.

قوله رايت عثمان بن عفان توضأ فافزع على يديه ثلثا فغسلها ثم تمضمض واستنشق وغسل
وجهه ثلثا وغسل يده اليمنى الى المرفق ثلثا ثم اليسرى مثل ذلك ثم مسح راسه ثم غسل قدميه
اليمنى ثلثا ثم اليسرى مثل ذلك ثم قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ مثل وضوئي
هذا ثم قال من توضأ مثل وضوئي هذا اتم صلى ركعتين لا يجداث فيهما نفعه غفر الله عن وجله
ما تقدم من ذنبه قوله تمضمض واستنشق المضمضة تحريك الماء في الفم وكما انها ان يجعل الماء في فيه ثم يديره فيه
ثم يخرجه وقال الزندوستي من صحابنا ان يدخل صبيغني فمه والنفه والمبالغة فيها سنة اهو الاستنشاق اخرج الماء
من الانف بعد الاستنشاق وفي نسخة واستنشق اى جذب الماء بريح النفه حتى يبلغ المارخيا شيم ثم يستنشق الاول
بمعنى ثم اى ثم استنشق بعد المضمضة قال الاستاذ العلامة نور الله قلوبنا بحديثه قال الازهر روى سلمة عن
الغراء انه يقال ستر الرجل انتشار واستنشق اذا حرك النشرة في الطهارة اهو فقد كني به عن الاستنشاق وقدره
غير نقول النووي وقال ابن الاعرابي وابن قتيبة الاستنشاق هو الاستنشاق والصواب الاول اى المغارة
غير متجه قوله مسح راسه ليس فيه ذكر عدد وظاهره انه مرة وسياتي وقوله غسل قدميه لم يمتثل على ان فرض
الوضوء غسل الرجلين للمسح وعلى ان في غسل الرجلين ايضا التثليث سنة قوله صلى الله عليه وسلم فيه استحباب صلوة ركعتين
عقيب الاضوء وهي تحية الوضوء قوله لا يحدث المراد به ما يمكن قطعه لان قوله يحدث ليقينى تكسبها فاما بهجم من انحطرات
والوسوس ويتعذر دفعه فذلك مفعولته نعم من اتفق ان يحصل له عدم حديث النفس اسلاً على درجة بل اريب ثم انك
انوارها ما يتعلق بالدين والمواد دفعه مطلقاً ومنها ما يتعلق بالآخرة فان كان اجنبياً اشبه احوال الدنيا وان كان فيما يتعلق

بأمور الآخرة كالفكر في معاني التلوة من القرآن والمذكور من الدعوات والأذكار وفي أمر محمود ومندوب إليه
لا يضر ذلك وقد روى عن عمر أنه قال اني لأهجر جيشي وانا في الصلوة قوله غفر الله عز وجل له ما تقدم من ذنبه ليني من
الصغار دون الكبار والله اعلم بالصواب .

قوله قال فيه واسم راسه ثلثا أي زاد أبو سلمة لفظ ثلثا ولم يذكره عطار وحديث أبي سلمة بن عبد الرحمن
هذا يدل على ان التثليث في مسح الرأس سنة وبه قال الشافعي وأما عندنا فمستحب ان مسح راسه مرة واحدة مستحب
والتثليث كرويه وروى الحسن عن أبي حنيفة انه مسح ثلاث مرات بماء واحد وخرج الشافعي بهذا وروى أبو علي
على وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسل ثلثا ومسح بالراس ثلثا ولان هذا ركن أصلي في الوضوء فيسببه
التثليث قياسا على الركن الآخر وهو الغسل والجواب عنه ان المشهور عن عثمان وعلي رضي الله عنهما في الوضوء انها سحارة
واحدة قال أبو داود ان احاديث عثمان الصحاح كلها تدل على مسح الرأس انه مرة واحدة فانه ذكر
الوضوء ثلثا وقالوا فيها ومسح راسه لم يذكر واحدنا ذكره في غيره فدل ذلك على ان المسح كان مرة
واحدة لانه لو كان فيه التثليث لفعله عثمان وحكي عنه الرواية بل في بعض روايات عثمان تبصر بان عثمان مسح
براسه مرة واحدة وكذلك في رواية علي رضي الله عنه ذكر المسح مرة كما ذكر أبو داود في الباب وكما اخرج الترمذي
عن أبي حنيفة عن علي وصححه قال الشوكاني في النيل روى عن سلمة بن الأكوع مثله وعن ابن أبي ادوي مثله ايضا ورواه
الطبراني في الاوسط من حديث انس بلقطة ومسح براسه مرة قال الحافظ واسناده صحيح ورواه أبو علي الحسن
من حديث زريق بن حكيم عن رجل من الانصار مثله واخرج الطبراني من حديث عثمان مطولا وفيه مسح
براسه مرة واحدة قال الحافظ وفي رواية من حديث عبد الله بن زيد ومسح براسه مرة واحدة وكذا حديث ابن
عمر فان قيل مسح فيهم مرة واحدة فاخرج الترمذي من حديث الربيع بلقطة انها رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح براسه
ما قبل منه ما اورد وصيد غنيمته اذ نية مرة واحدة وقال حسن صحيح وروى النسائي من حديث حسين بن علي عن ابيه المسح مرة واحدة
واخرج النسائي من حديث عائشة في تعليمها الوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سحرت راسها سحرة واحدة انتهى لمخصي
فهذه الاحاديث كلها تدل على ان التثليث في مسح الرأس سنة وبه قال الشافعي وأما عندنا فمستحب ان مسح راسه مرة واحدة مستحب
عثمان الصحاح كلها تدل على مسح الرأس انه مرة واحدة كما قال أبو داود وكذا روى عبد خير عن علي رضي الله عنه انه توضأ في رجة
الكووفة ومسح راسه مرة واحدة واما رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن هذا مع كونه مخالفا للثقات شاذ وغير ثابت لان
فيها عبد الرحمن بن وردان وقال فيه الدارقطني ليس بالقوي كذلك جميع الروايات التي ذكرت فيها تثليث المسح
لا تخلو عن مقال حتى قال الشوكاني في النيل والالفاظ ان الاحاديث الثلاث لم تبلغ الى درجة الاعتبار حتى
يلزم التسك لما فيها من الزيادة فالوقوف على ما صح من الاحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما من حديث
عثمان وعبد الله بن زيد وغيرهما المتعين لا سيما بعد تقييده في تلك الروايات السابقة بالمرّة الواحدة اه
قال الحافظ ومن اقوى الادلة على عدم العدد الحديث المشهور الذي صححه ابن خزيمة وغيره من طريق عبد الله بن
عمر بن العاص في صفة الوضوء حيث قال قال النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان فرغ من زاد على هذا اقتداء

وذلك ان في رواية سعيد بن منصور هذه فيها التصريح بأنه مسح راسه مرة واحدة فدل على ان الزيادة في مسح الرأس على المرة غير مستحبة وكمل ما ورد من الاحاديث في تثليث المسح ان صححت على ارادة الاستيعاب بالمسح لانهما مسحات مستقلة بجميع الرأس جميعا بين الادلة اه قلت ولو ثبت ما رواه الشافعي فهو محمول على انه فعله بار واحد وذلك سنة عندنا في رواية الحسن عن ابي حنيفة لان التثليث بالياه الجديدة يقرب الى الغسل فكان محلا للمسح واما الجواب عن القياس فنقول قياسه على الغسل فاسد من وجهين احدهما ان المسح محلي على التقييف والتكرار من باب التغليب فلا يلحق بالمسح والثاني ان التكرار في الغسل مفيد للحصول زيادة النظافة التي لا يحصل بالمرار والرجوع فلا يحصل ذلك بتكرار المسح فبطل القياس -

قوله حدثنا يحيى بن آدم قال حدثنا اسرائيل عن عامر بن شقيق بن حبرة عن شقيق بن سلمة قال رايت عثمان بن عفان غسل ذراعيه ثلاثا وثلاثا وصبر راسه ثلاثا ثم قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل هذا قال ابو داود ورواه وكيع عن اسرائيل قال تو صا ثلاثا قط وفي نسخة نقط وعرض المصنف من هذا الكلام ان يحيى بن آدم روى عن اسرائيل هذا الحديث وذكر فيه تثليث المسح وخالف وكيعا في هذا فان وكيعا حدث عن اسرائيل بهذا وقال في حديثه تو صا اي عثمان ثلاثا فقط يعني ذكر وكيعا في حديثه التثليث في الوضوء اى في غسل اعضائها ولم يذكر التثليث في مسح تصريحا ويحيى بن آدم افاضا وكيعا لا يمتنع به فلا يقياد من الروايات الصحيحة التي رواها الحفاظ المستقون المحاصل ان احاديث عثمان الصالح كلها تدل على مسح الرأس انه مرة الا للطريقين احدهما طريق حديث ابي سلمة بن عبد الرحمن وثانيهما طريق يحيى بن آدم عن اسرائيل فكلها غير صحيحة عند ابي داود كما بينه بالدليل علانا في طريق الاول عبد الرحمن بن وردان وفي الثاني عامر بن شقيق ليسا بقويين عنده -

قوله ابو عوانة عن خالد بن علقمة عن عبد خبير قال اتانا علي وقد صلى فندعاه بطهر فقلنا ما يصنع بالطهر وقد صلى ما يريد الا ليعلمنا فاتي با ناء ليه ماء وطشغت فافرج من الاناء على يمينه فغسل يدايه ثلاثا ثم تمضمض واستنشق ثلاثا ثم مضى ونثر من الكف الذي ياخذ فيه ثم غسل وجهه ثلاثا وغسل يدايه اليمنى ثلاثا وغسل يده الشمال ثلاثا ثم جعل يدايه في الاناء لمسح راسه مرة واحدة ثم غسل رجله اليمنى ثلاثا ورجله اليسرى ثلاثا ثم قال من سرك ان يعلم وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فمعه هذا قوله اتانا اي جازعنا بعد فراغ صلاة الصبح في مجالسنا في رحمة الكوفة قوله من الكف الذي ياخذ فيه المار المراد به اليمنى وغيره بعض الرواة بكف واحد اى لم يضم في المضمضة والاستنشاق كف اليسرى فالمسنون ان يضمض ويستنشق باليمنى واما النثر اى اخراج المار من الالف فالمسنون فيه ان يكون اليسرى كما ورد في حديث غيره قوله فهو هذا اى وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم كمال شبهه كما هو المراد به التثليث في غسل الاعضاء والتوحيد في مسح الرأس - ثم اخرج حديث زائدة وفيه قوله فتمضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا ثم ساق قريبا من حديث ابي عوانة قال ثم مسح

لاسه مقدّمه ومؤخره مرة ثم ساق الحديث نحو غرضه من هذا ان في حديث ابى عوانة كان اجالا
 فان فيه تفسيرا مستنثرا ثلثا في حديث زائدة تفصيل لهذا فان فيه تفضيضا ثلثا واستنثاقا وكذا
 في مسج الراس في مسج الراس في حديث ابى عوانة مسج براسه مرة واحدة وفي حديث زائدة مسج براسه مقدّمه ومؤخره
 مرة اى بان بدأ بمقدم راسه فذهب بها الى تفاه ثم ردها الى المكان الذى بدأ منه مرة قوله ثم ساق الحديث
 نحو اى نحو حديث ابى عوانة قال الا وستاذ العلامة نواله قلوبنا بنوره وتمامه في سنن المارطى ونيا فى
 يده اليمنى في الانا حتى عمرها المار ثم رفعها بما حملت من المار ثم مسحها بيد واليسرى ثم مسح راسه بيمين
 كلمتها مرة الحديث وبهذا اللفظ الا حتى لما يقطر ولعل ذلك هو المحمل لقوله فصحبها على ناصيته فتركها تنس
 على وجهه وعلى هذا يكون المقصود بهذا التيسيل هو المسح وما في تعميم الطبراني الكبير بسند حسن عن الحسن بن على ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان اذا توضأ تفضل بارجحى يستل على موضع سجوده يخرج من ترابها الحديث والشماعلم وقد حمله
 السيوطى عليه ونقل عن بعض العلماء استحباب ذلك ثم اخرج حديث شعبه .

قوله شعبة قال سمعت مالك بن عذرة قال سمعت عبد خير قال رأيت علياً أتى بكرسى

فَقِيلَ عَلَيْهِ لَمَّا رَأَى بَكَوْهُ مِنْ مَاءِ فُضْلِ يَدَيْهِ ثَلَاثًا ثُمَّ قَضَمَ مَضْمَضًا مَعَ الْأَسْتِنْشَاقِ مَاءً وَاحِدًا وَذَكَرَ
الْحَدِيثَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ حُجَّةً لِلشَّافِعِيِّ فَإِنَّهُ قَالَ بَايَعَ بَيْنَهُمَا بَارًا وَاحِدًا بَارًا يَأْخُذُ الْمَارِ بِكُفِّهِ فَيَمْضِضُ بَعْضُهُ لِيَسْتَنْشِقَ بَعْضُهُ
وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي سَنَنِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِنَّ جَمْعَهُمَا فِي كُفٍّ وَاحِدٍ فَهُوَ جَائِزٌ وَإِنْ فَرَّقَهُمَا فَهُوَ أَحْسَنُ حَسْبُ الْيَسَادَةِ بِهَذَا قَوْلُ ثَمَانَ لَهُ
وَهَذَا مِنْ مَذْهَبِ الْحَنَفِيَّةِ وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ بِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ لَفْظُ نَفْرٍ وَبِهِ شُعْبَةٌ بَلْ خَالَفَ رِوَاةُ ذَلِكَ الْحَدِيثِ
فَلَنْ زَائِدَةَ رَوَى عَنْ خَالِدِ بْنِ عُلْقَمَةَ قَالَ فِي حَدِيثِهِ ثُمَّ قَضَمَ ثَلَاثًا وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا وَكَذَلِكَ رَوَى أَبُو الْحَسَنِ عَنْ
أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَدِيثِ فَقَالَ فِي حَدِيثِهِ ثُمَّ قَضَمَ ثَلَاثًا وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا وَقَدْ وَهَمَ شُعْبَةٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي
ذِكْرِ إِسْمِ الرَّوِيِّ فَقَالَ مَالِكُ بْنُ عَرَفَةَ وَاصْبَحَ خَالِدِ بْنِ عُلْقَمَةَ وَكَذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِسَنَدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى
عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَمَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كُفٍّ وَاحِدٍ فَعَمِلَ
ذَلِكَ ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ التِّرْمِذِيُّ وَقَدْ رَوَى مَالِكُ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُمَا هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى وَلَمْ يَذْكُرْ وَأَمَّا هَذَا
الْحَدِيثُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَمَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كُفٍّ وَاحِدٍ وَأَنَا ذَكَرْتُ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَخَالِدُ لَقِيَ عِنْدَ
أَبِي الْحَدِيثِ أَنْتَهَى فَأَمَّا أَنْ يَقَالَ هَذِهِ الزِّيَادَةُ شَاذَةٌ وَيَكُنْ أَنْ يَكْمَلَ أَنْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَ ذَلِكَ مَرَّةً
لِبَيَانِ الْحَدِيثِ ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ زُرَّيْنِ جَبِيشٍ أَنْهُ سَمِعَ عَلِيًّا وَاسْتَلَّ عَنْ وَضْعِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَقَالَ فِيهِ سَمِعُوهُ رَأَسَهُ حَتَّى لَمَّا يَقْطُرُ لَيْزًا وَادْنَى السَّحَابِ لَفْظًا حَتَّى لَمَّا يَقْطُرُ قَدْرًا
مَعْنَاهُ فِي قَوْلِ الْأَوَّلِ اسْتَأْذَنُوا لِرَسُولِهِمْ قُلُوبًا بَانُورَهُ -

قوله عن ابن عباس قال دخل علي بن أبي طالب وقد اهرق الماء فدا بوضوء فأتته
تند فيه ماء حتى وضعناه بين يديه فقال يا ابن عباس لا اريك كيف كان يتوضأ رسول الله
صلى الله عليه وسلم قلت بلى فاصغى لانا على يده فغسلها ثم ادخل يده اليمنى فافرغ بها على

وذلك تركها يستلزم على ناصيته ولم يمسح بها راسه واما قصد على هذا اما اظهار ان كل هذه الزيادة جائزة ما لم يعبدوا ما
الوضوء وسنة فان ذلك بدعة او لعل عليا فعل ذلك من دون ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم فعله لما قلنا
قلنا كان القار ذلك الحفنة بعد الوضوء على ناصيته لا سباج المسح كما مر من الاستاذ لتقرر مرده.

قوله فضرب بها على رجله وفيها النعل الواو اللام ال ای افاض وصب بذلك الحفنة من المار على رجله
حال كونه رجله في النعل فقتلها بها ای فذلك الرجل بتلك الحفنة وفي نسخة فغسلها ووجه طاهر ومعناه انه غسل
رجله ثم ادخله في نعله ای توصاه مع كونه لابسا النعل قلت ولعل هذا هو المراد.

قوله قال ابو داود وحديث ابن جرير عن شيبه بن شيبه حديثه على انه قال فيه حجاج
بن محمد بن ابن جرير ومعه براسه مرة واحدة وقال ابن وهب فيه عن ابن جرير ومعه براس
ثلاثا قال الاوستا والعلام نور الله قلوبنا بنوره قوله حديث ابن جرير عن شيبه بن شيبه حديثه على انه قال فيه حجاج
ومعه براسه مرة واحدة وقال ابن وهب فيه عن ابن جرير ومعه براسه ثلاثا قال الاوستا والعلام نور الله قلوبنا بنوره قوله
الحافظ المولوي خليل احمد صاحب بذل المجهود في شرحه وعرض المصنف بايراد هذا الكلام بيان ان ابن جرير قد خالف
الرواية عنه فردى حجاج بن محمد عنه مسح الراس مرة واحدة وروى ابن وهب عنه مسح الراس ثلاثا ولكن حديث حجاج
اقوى لانه يشبه حديث علي المذكور فيما قبل فان فيه بعض الرواية قالوا مسح الراس مرة وبعضهم لم يذكره العمدة
واما ابن وهب فخالف تلك الروايات وقال مسح براسه ثلاثا فيسقط هذا بما قبله الصحيح من الروايات قلت وقد
صرح اهل الحديث بان ابن وهب مدس ويروى عن محمد بن علي معنفة ولا يذكر شيبه فلهذا ايضا لا يتقام
حديث حجاج بن محمد انتهى بذل المجهود -

قوله عن مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن ابيه انه قال لعبد الله بن زيد وهو جلد
عمرو بن يحيى المازني هل تستطيع ان تربني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ
فقال عبد الله بن زيد نعم فلما عابى وضوءه فافترغ على يديه فغسل يديه ثم تمضمض واستنثر
ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاثاً ثم غسل يديه مرتين مرتين الى المرفقين ثم مسح راسه بيديه قبل
بهما فادبر يداً بمقدار راسه ثم ذهب بهما الى تفاه ثم ردهما حتى رجع الى المكان الذي بدأ منه
ثم غسل رجله قوله عن ابيه وهو يحيى بن عمار بن ابي حسن الانصاري انه اى يحيى بن عمار قال لعبد الله
بن زيد فعلى هذا السائل عن عبد الله بن زيد صفة الوضوء هو يحيى بن عمار قال الشافعي في الام
عن مالك عن عمرو بن ابيه انه قال لعبد الله بن زيد ومثله رواية الاسمعيلى عن ابي خليفة عن العيصي عن مالك
عن عمرو بن ابيه قال اما الامام محمد بن الحسن الشيباني فروى عن مالك حدثنا عمرو بن ابيه يحيى انه سمع جده ابا حسن
يسأل عبد الله بن زيد وكذا ساقته سحنون في المدونة وقال معن بن عيسى في رواية عن عمرو بن ابيه
يحيى انه سمع ابا حسن وهو جلد عمرو بن يحيى قال لعبد الله بن زيد وكان من الصحابة واما التجارى فخرج رواية سليمان
بن بلال في باب الوضوء من التور قال ثنى عمرو بن يحيى عن ابيه قال كان عمى لعنى عمرو بن ابي حسن كثر الوضوء

فقال لعبد الله بن زيد اخبرني الحق واما اكثر الرواة فابهموا السائل لم يعينه قال الاستاذ العلامة نور الله قلوبنا بنوره
قوله عن ابيه اي يحيى بن عمار بن ابي حسن الانصاري نسب السؤال اليه على المجاز لكونه ناقل الحديث وقد
حضر السؤال والا فاسأل في الحقيقة عمرو بن ابي حسن نعم يحيى كما وقع عند انصاري في باب الوضوء من التور وقوله ومحمد
جد عمرو بن يحيى على التجوز ايضا فان عمرو بن ابي حسن السائل انجد عمرو بن يحيى راجع فتح الباري قلت قال المجاز
في فتح الباري والذي يجمع هذا الاختلاف ان يقال جتمع عند عبد الله بن زيد ابو الحسن الانصاري وابنه عمرو
واسم ابنه يحيى بن عمار بن ابي حسن نسأله عن صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم وتولي السؤال منهم
عمرو بن ابي حسن فحيث نسب اليه السؤال كان على الحقيقة وحيث نسب السؤال الى ابي حسن فعلى المجاز لكونه كان
الاكبر وكان حاضرا حيث نسب السؤال ليحيى بن عمار فعلى المجاز ايضا لكونه ناقل الحديث وقد حضر السؤال انتهى
وقوله ثم مسح راسه بيده الحديث فسر ادلا المسح باليد اي اقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم
باليد وادبرهما ثم فسر ثانيا الاقبال والادبار بقوله بدأ بمقدم راسه يعني بدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم
بسح مقدم راسه الشريف والاسباب يديه الى تقاه ثم ردا لليد الى مقدم راسه الذي بدأ منه والحكمة في هذا
الاقبال والادبار استيعاب حتى الراس بالمسح قلت وقد يغيب الراوي عن هذه الصفة بالمسح مرتين كما
اخرجه ابو داود في الباب بعد ورقة لفظه ومسح براسه مرتين يبدأ بمسح راسه ثم بمقدم راسه
كليةهما ظهرانهما وبطونهما الحديث وانا غير المسح مرتين بسبب المحركتين والا فامسح مرة والمحركتان
الاستيعاب زعم الشوافع المسح مرتين لان الراوي قال الاداسح راسه مرتين ثم بين كيفية كونه مرتين لبقوله يبدأ
بمؤخر راسه ثم بمقدمه فلا يدل على ان المسح كان مرتين بل يدل على ان استيعاب الراس بالمسح كان مرة واحدة
ولكن حصل ذلك الاستيعاب بالمسح مرتين اي بالمحركتين بالابتداء بمؤخر الراس ثم بمقدمه وقد ورد عن الراوي
في المسح انه فعل مرة واحدة كما اخرجه ابو داود واما قوله يبدأ بمؤخر راسه ثم بمقدمه لظاهرة بخالف ما رواه كثير من
كبار الصحابة بانه بدأ بمقدمه ثم بمؤخره فيمكن ان هذا الذي فعله صلى الله عليه وسلم فعله لبيان الجواز ويمكن ان هذا هو
هذا السياق بان يقال معنى قوله يبدأ بمؤخر راسه اي يبدأ بامرار اليد الى مؤخر راسه ثم يبدأ الى مقدمه وهذا
اولى من ان ينسب التحريف الى الراوي وقد جازع عن الزيادة كيفية اخرى بصفة مسح الراس اخرجه ابو داود
في الباب ولفظه عن الربيع بنت معوذ بن غفراء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ
عندها فمسح الراس كله من فوق الشعر كل ناحية لم يصبه الشعر لا يحسب له الشعر عن هيئة
سعاة انه صلى الله عليه وسلم مسح الراس كله بيده الشريفين من الاعلى الى الاسفل مرة واحدة بامرار اليد باليمين
واليسرة لا بالعنف والشدة حتى لا يحرك الشعر عن بيته اول مسح من الاسفل الى الاعلى فلو مسح من الاسفل
الى الاعلى لاختل نظام الشعر قال الادستاد العلامة نور الله قلوبنا بنوره قال ابن رسلان وهذه الهيئة
مخصصة بمن له شعر طويل او لوروده عليه لئلا يخل لما الى اصوله يتنقش ويتضرر صاحبها بانشائه
وانتشار بعضه ولا بأس بهذه الكيفية للمحرم فانه يلزمه العناية بانتشار شعره وسقوطه وروى عن احمد بن

كيف مسح المرأة ومن لا شعر طويل كشعرها نقل ان شارح كذا روى عن الرزيح ذكر الحديث ثم قال هكذا وضع يده
على وسط راسه ثم جرها الى مقدمه ثم رفعها فوق عنقها حيث بدأ منه ثم جرها الى مؤخره اها دارا بالقرن مقدم الراس
الى ابتداء المسح من مقدم راسه مستوعبا جميع جوانبه الى منقب شعره وهو مؤخر راسه اه قلت وبهذا الكيفية
الاخيرة اختارها منا ابن الهمام وكيفية الاقبال والادبار في عامة كتبنا في الروايات الكثيرة الصحيحة واما ما ذكره كيفية
المسح الامام احمد بن حنبل في هذا الحديث حديث ربيع بنت معوذ قد كسبه الراوي بالمسح ثلثا فان فيه ثلث حركات
فانه يبدأ من وسط الراس حركة الى التقف وحركة الى الامام وحركة الى الازنين وهذا كله للاستيعاب مرة واحدة كما لا يخفى
قوله الله سمع عبد الله بن زيد بن عاصم المأذني يذك ان راي مرسل الله صلى الله عليه
وسلم فذكر وصوته وقال ومسح راسه بماء غير فضل يدا يمالح الحديث قال النووي معناه ان مسح
الرأس بمار جديد لا ببقية من ما يديه ولا يستعمل بهذا على ان المار المستعمل للتح الطهارة به لان هذا اخبار
عن الاتيان بمار جديد للرأس لا يلزم من ذلك اشتراطه انتهى قلت اخرج ابو داود له ورقة في الباب
حديث ابن ببيع ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح براسه من فضل ماء كان في يده
اهي بقية ما كان في يده صلى الله عليه وسلم من غسل اليدين وهذا الحديث يدل على ان مسح الرأس ببقية ما يدين
جائز وهو منهننا وقال الشافعي لا يجوز ذلك بل ياخذ مسح الرأس بمار جديد قال المحلى في شرح المنية وهو
ترونا مسح ببلية بقيت على كفيه بعد الغسل يجوز مسح لان البلية الباقية بعد الغسل غير مستعملة اذا المستعملة
فيه ما سال على العضود انفصل عنه وتوسم راسه ثم مسح خفيه ببلية بقيت بعد المسح لا يجوز مسح على الخف
لان البلية الباقية بعد المسح مستعملة لان المستعمل فيه ما اصاب الممسوح وقد اصابه انتهى قال الترمذي
في سننه وروى ابن الهيثم هذا الحديث عن جابر بن جابر عن ابيه عن عبد الله بن زيد بن النسي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم ترونا مسح راسه بمار غير فضل يديه ورواية عمرو بن الحارث عن جابر بن جابر عن ابيه رداية الباب
بمار غير فضل يديه لانه قد روى من غير وجه هذا الحديث عن عبد الله بن زيد بن النسي صلى الله عليه وسلم
اخذ راسه بمار جديد اتيتي قلت في حديث زيد الصريح لفظ بمار غير فضل يديه ومارواه ابن الهيثم فهو ضعيف
واذا روى الرزيح فهو صحيح ايضا كما اخرج ابو داود ورواه الدارقطني بسند متددق سنة ولفظ في رواية ترونا مسح ببل
يديه وفي رواية مسح راسه بافضل في يديه من المار الحديث -

قوله ثم مسح راسه واذنيه ظاهرهما وباطنهما ظاهر الازنين باي الراس وباطنهما باي الوجه واما كيفية
المسح ما اخرج ابن ماجه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح اذنيه وادخلها السبايتين وخالف ايها ميه الى
ظاهر اذنيه مسح ظاهرهما وباطنهما في رواية النسائي ثم مسح براسه واذنيه باطنهما بالسبايتين وظاهرهما بالسبايتين
وطاهر الحديث يدل على ان الاولين يسحان ظاهرهما وباطنهما مع الرأس واليضا يدل على انه لم يخذ للاذنين
مار جديد بل مسح الرأس والاذنين بالواحد واختلف العلماء في ان الازنين هل يحان ببقية ما مسح الرأس
او بمار جديد فذهب مالك والشافعي واهل حنبل الى انه يؤخذ لهما بمار جديد وذهب الشافعي والجمهور الى انه يؤخذ لهما

الى انما يسانح الراس بار واحد قلت وفي فتح القدير لو مسح الراس لم يبق بار الاثني عشر ياخذها بار جديدا
وقال ابن القيم في الهدى لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه اخذها بار جديدا وانما صح ذلك عن ابن عمر
قلت واخرجه ابو داود في آخر الباب حديث ابي امامة ولفظه عن ابي امامة واذكروا وصلى الله
صلى الله عليه وسلم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح الماقيين قال وقال

الاذنان من الراس قال سليمان بن حرب يقولها ابو امامة قال فتبته فقال حماد لا ادري
هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم او من ابي امامة متبعين قصته الاذنين ثاني الجمع
وقال الاذنان طفت على قال الاول فيكون من قول الراوي او غطف على كان فيكون من قول النبي صلى الله
عليه وسلم ولذا تردد ما رواه واخرجه ابن ماجه بهذا السند عن حماد ولفظه عن ابي امامة ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال الاذنان من الراس وكان يمسح راسه مرة وكان يمسح الماقيين بهذا الحديث فيه لفتحة بان قوله
الاذنان من الراس قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قول ابي امامة الباطلي وكذلك الحديثان
الليان اخرجهما ابن ماجه عن عبد الله بن زيد عن ابي هريرة فيها لفتحة بان مرفوع وقد اطنب فيه
الزليعي واتي بسندين قويين واليه على انه مرفوع وباتمة لما بهر الحديث يدل على ان مسح الاذنين مع
الرأس ومن ماله وتاكد فيه الشواهد وقالوا على تقدير صحة معناه ان الاذنين مسحهما كما ان الراس
مسح بكذا قال الخطابي في معالم السنن واما ما وليهم انه بيان الخلقة فلا يصحح اليه ولنا حديث الهندي
 وغيره اذا مسح راسه يخرج ماسح اذناه من الخطاء وظاهر مسح الاذنان باره معه قوله يمسح الماقيين
الماقي طرقت عين علي الالف وقيل علي الالف والاذن وقال في النهاية مؤق العين مؤخرها واما
مقدمها وفي لفظ احمد وكان يتباهى الماقيين ولعلهم مسح الماقيين ولعلهم يتكلمون في غسل الوجه
فيكون ان يجتمع فيها مسح لم يمسح الماء تحتها فليتأ به ويدلك بها حتى يزيل ذلك الوسخ البابس
قوله ان معاوية توفنا للناس كما راى رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ قلما

بلغ راسه عرف عرفة من ماء فتلقاها بشماله حتى وضعها على وسط راسه حتى قطر الماء او كاد
يقطر ثم مسح من مقدمه الى مؤخره ومن مؤخره الى مقدمه مديا بدأ باليسار من الناصية الى القفا ومن
القفا الى الناصية اى استوعب المقدم والمؤخر قال الاوستاد العلامة فيه استعمال الغرة تمامها في مسح
الرأس ويقاربه حديث علي رضي الله عنه

باب الى صنع ثلثا السنة المستمرة تثليث الغسل في اعضاء الوضوء واستيعاب مسح الرأس
مرة ولم يذهب احد الى الزيادة على ثلث مرار وقالوا بالاخلاص بمرات الزيادة على الثلاث قال ابن المبارك لا آمن
اذا وضوء في الوضوء على الثلث ان ياتم وقال احمد وآسن لا يزيد على الثلاث الا رجل يتبلى -
قوله فمن زاد على هذا انقص فقد اساء وظلم وقيل معناه اساء بترك السنة وظلم على نفسه بخلاف النبي صلى الله
من اعضاء الوضوء في غسل فقد اساء وظلم وقيل معناه اساء بترك السنة وظلم على نفسه بخلاف النبي صلى الله

عليه وسلم اولاه القربى نفسه فيما زاد على الثلاثة من غير حصول ذاب له اولاه المرافقة قال الحافظ
في التلخيص تنبيه يجوز ان تكون الاسارة والظلم وغيرهما ذكر مجموعا لمن نقص ومن راد ويجوز ان يكون
على التوزيع فالاسارة في النقص والظلم في الزيادة وهذا اشبه بالقواعد الاول شبه بظاهر السياق .
باب في الوضوء مرتين اى يغسل اعضا الوضوء مرتين ثبت هذا عنه صلى الله عليه وسلم احيانا به ان
التحراز وتبيان اوسط مراتب الغسل قلت ولعل فيه قلة المار ايضا وخيل .
قوله قال لنا ابن عباس ان اريكم كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ

فدعا باناء فيه ماء افترق غرفة بيده اليمنى فمضمض الحديث وفيه ثم قبض قبضة اخرى من
الماء فتر على رجله اليمنى وفيها الغسل ثم مسحها بيده يدا فوق القدم ويد تحت النعل ثم
صنع باليسرى مثل ذلك لعل غرض رضى الله عنه ان يريهم ادى مراتب الغسل التى يحزمى والروا القبضة
الغرفة وفيه جمع المضمضة والاستنشاق فى غرفة واحدة والحديث لا مناسبة له بترجمة الباب فانه ليس
فيه ذكر غسل اعضا الوضوء مرتين ويمكن ان يوجه بان غسل مرة مرة وهى ادى مراتب تدل بالادلى على جواز
الغسل مرتين مرتين واستجاب به بالاولوية قوله ثم قبض قبضة اخرى من الماء فرش على رجله اليمنى الحديث قال الامام
العلام ذر الله قلوبنا بنور وقال المنذرى وفى لفظ البخارى ثم اخذ غرفة من ماء فرش على رجله اليمنى حتى غسها
ثم اخذ غرفة اخرى فغسل بها رجله اليسرى وفى لفظ النسائي ثم غرت غرته فغسل رجله اليمنى ثم غرت غرفة
فغسل بها رجله اليسرى وذلك يوضح ما بهم فى لفظ حديث ابى داود واه وكذلك يوضح معنى ما رواه ابن عباس عن
على لم يدخل يديه جميعا فاخذ حفته من ماء فغسل بها على رجله وفيها الغسل فغسلها بها فانه قد يتبادر منه الى ادبام
التفريق بين غسل الرجلين او مسح قوله ويد تحت النعل اى الاخذ النعل حتى يحرك الرجل حديث ابن عمر انه كان اذا
توضأ ونظاه فى قد ميسر فهور قايه بيديه ويقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع هكذا فى لفظ الطحاوى
وارا وبالمسح المذكور لا يغنى الغسل بقية ما روى عنه فى النعال السبئية وان النبى صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ
فيها اخرجه فى باب غسل الرجلين ولا يمسح على النعلين قال الخطابي قد يكون المسح فى كلام العرب بمعنى الغسل خبرنى
ابو بكر بن عثمان عن ابى حاتم عن ابى زيد الانصارى قال المسح فى كلام العرب يكون غسلًا ويكون مسحًا
يقال للرجل اذا توضأ اعضا قد مسح اه قال الحافظ فى اللغة من باب المذهب ودلان المسح يطلق على الغسل
والنصف ليقال مسح على الطرف لمن توضأ ذكره ابو زيد اللخوى وابن قتيبة وغيرهما اه وفى هذا الجود مسناه انه صلى
عنه صب على رجله اليمنى قبضة من الماء ثم غسها بالصب الماء عليها باليد اليمنى .
وبالوصول الماء عليها مستويا بيده اليسرى غسلًا خفيفًا والحال ان الرجل كانت فى النعل ولما كان نعال الغز
ليس فيها غير الشراك فالحكمة فلا يتيسر الصيال الماء الى جميع الرجل وان كانت الرسل فى النعل كما يدل عليه صنع
البخارى فانه عقد باب غسل الرجلين فى النعلين وادروها حديث ابن عمر وفيه ما النعال السبئية فاني رايت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل النعال التى ليس فيها شعر ويتوضأ فيها قال العيني طاهره كان عليه الصلوة

والسلام بغسل رجله وبها في الغسلين لان قوله فيها اي في الغسل ظرف لقوله يتوضأ فان قلت قوله يد فوق القدم
ويحت تحت النعل ياتي عنه قلت كون اليد فوق القدم في وقت لا ياتي ان يفيضها تحت القدم في الغسل بعد كون
فوق القدم فالسح في قوله ثم مسحها يعني الغسل كما تدل عليه الرواية التي اخرجه البخاري في صحيحه في باب غسل الوجه باليد من
من غرته واحدة عن ابن عباس كما يدل عليه الرواية المذكورة التي اخرجه البيهقي في صحيحه في باب غسل الوجه باليد من
راسه واذنيته غرته فغسل رجله اليمنى ثم غرته غرته فغسل رجله اليسرى والرواية الثانية التي اخرجه البيهقي في باب غسل الوجه عن
ابن عباس وفيها ثم اخذ غرته من ماله ثم رشح على رجله اليمنى حتى غسلها ثم اخذ غرته اخرى فغسل بها رجله اليسرى هكذا اخرجه الامام
احمد في مسنده والبيهقي تدل عليه رواية النسائي عن ابن عباس فيها ثم غرته غرته فغسل رجله اليمنى ثم غرته غرته فغسل رجله اليسرى
فالبعد التي فرق القدم هي الغاسل لها باليصال المار عليها كلها وذلكها والا فالغرة الواحدة لا يمكن ان يسبقه غسل القدم
واما اليد الاخرى التي كانت تحت النعل فلا دخل لها في الغسل الا انها كانت تحت القدم وترفعها ولكن نحن الراوي
انها مسحة ايضا فلا حاجة الى ما قال الشوكاني في الغسل واما قوله تحت النعل فان لم يحل على التجوز عن القدم فهي واجبة
شاذة وراويها هشام بن سعد لا يخفى بما تقدم فيه فكيف اذا خالف قوله الحافظ واما قال صاحب مرقاة المصدود
هذا ما دل بانه سح على الخف فبعد جداول لا يكاد يصح فان الروايات التي اخرجه البيهقي والنسائي والبخاري
مصرحة بالغسل فلا معنى لحمله على السح من غير دليل ولا قرينة وقد اخرجه الطحاوي هذا الحديث في باب فرض
الرجلين في وضوء الصلوة بسند عن ابن عباس قال توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخذ ماله كفاه مار
فرش به على قدميه وهو متنعل انتهى بمختصا.

**باب الوضوء مرة مرة اي يغسل اعضاء الوضوء مرة وهذا في مراتب الغسل اذ في ما يجزئ في الغسل
وافضل منها مرتين مرتين وافضل المراتب كلها ثلثا ثلثا.**

قوله عن ابن عباس قال الا اخبىكم بوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوضأ
مرة مرة بذه الرواية هي التي اخرجه في باب المتقدم قال الاستاذ والعلامة نور الله قلوبنا بنوره ذكره
ابن عباس في هذا الباب وفي الباب قبله وكانه قاس هناك مرتين وهو قياس بالانبي.

باب في الفرق بين المضمضة والاستنشاق والراد بالفرق الفصل منها بان المضمضة لا يتم بعد
التفراغ عنها يستنشق وهذا مرتبة الكمال فيها قال الاستاذ والعلامة نور الله قلوبنا بنوره روى ابو علي بن الحسن
في صحاح من طريق شقيق بن سلمة قال شهدت عليا وعثمان توضأ ثلثا ثلثا واقرأ المضمضة من الاستنشاق
وهو حجة للتحفة في الفصل ثم الذي يظهر من الظهيرة وشرح النقاية للشمني ان اصل ستة يتأدى بالوصل
وكماله في الفصل فليعتمد عليه وان يخالف ذلك ظاهر الجرح قلت ذكر النودي في المضمضة والاستنشاق
ثمسة اوجه فانها اما بغرة واحدة وفيها صورتان الوصل الفصل اما بغرتين وفيه الفصل فقط واما ثلاث غرات
بالوصل فقط او بست غرات وفيه الفصل فقط قال ابن القيم في الغرة الواحدة الوصل تفسير جدا وقال كانت بغرة
واحدة في وضوء مرة مرة وبغرتين في وضوء مرتين مرتين وتناول ابن الهمام في رواية جام كيف واحدته

استعمل فيه اليد الواحدة لا اليدان بخلاف باقي الامضاء فانهم باليدين وقال ابن الملك انه من ابيه تارة
الغسلان وبالحجة قال ابو حنيفة ومالك والثاني انها مستان في الوضوء وكذا احمد في رواية وفي رواية
قال ان الاستنشاق واجب في الوضوء والغسل هو قول الحق وداود وابو ثور وابن المنذر وقال ابو حنيفة
انها با وجبان في الغسل لا في الوضوء .

قوله عن طلحة عن ابيه عن جده قال دخلت يعني على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتوضأ
والماء يسيل من وجهه وحجته على صدارة فرأيتة ليفصل بين المضمضة والاستنشاق
قال لفظ يعني اما صرف الوجود او غيره من الرواة وجده كعب بن عمرو وعمر بن كعب .

باب في الاستنشاق اي لطافة الالف باخراج الماء عنها بعد الادخال وبوسنة باليد اليسرى
واذ طال الماء اي استنشاق باليد اليمنى وبوسنة منها كجمهور وقال احمد في رواية واجب في الوضوء والغسل

قوله قال اذا توضأ احدكم فليجعل في الفه ماء ثم لينثر اي لينطف الالف باخراج الماء عنها
قوله فامرت لنا بحزيرة هو لحم يؤخذ فيقطع سفاراني القدر ثم يبلع بالمار الكثير والماء فاذا شبع
عليه الدقين فصبه ثم ادم باي امام شئ ولا تكون الخزيرة الا وفيها ثم فاذا لم يكن فيها ثم نبي مصيدة
وقيل اذا كان من دقين فهو حذيرة واذا كان من تحالة فهي خزيرة قوله اذا دفع الراعي غنمه الى

المراح ومعه سحلة يتعرق فقال ما ولدات يا فلان قال بجملة المراح بالضم ماوى الغنم بالسين والسحنة
ولد الغنم اذا تضاد امر ثم هي البهية وقوله تغير اي يصوت ويقيق قوله ولدت قال الخطابي هو يشبه بدلام و
فتح تمام منطابا للراعي والى الحديث يخفون الالام وليسكنون النار والشاة فاعله وهو غلط من ولدت

الشاة لوليا اذا حضرت ولادتها فاجتبا عمن يتبن الولد منها والمولدة المتسائلة والمحدثون يقيون
ما ولدت يعنيون الشاة والمحفوظ التشديد بخطاب الراعي قوله قال لاني الذي ولدت بهته فيكون نورا وتقدير
ولدت بهته فعلى هذا يكون مضويا وبها المحفوظ رواية قال الاستاذ العلامة نور الله قلوبنا بنوره النور
للوحدة اي بهته واحدة فلا يدل على ان البهية بهتها اسم لانني تحصيلها للغائدة والبرأة الفحش في
القول والطعن المرأة السائرة في اليهود والراوي الحديث الزوجة قوله دخل بين الاصابع

وبالغ في الاستنشاق الا ان تكون صائما لانه من طنة انسا الصوم قوله فليستنشأ ان جده النبي
صلى الله عليه وسلم يتكلم بتركه فيقلع يرفع رجله من الارض رفعا قويا ومعنى يتكلم بتركه فيقلع يرفع
المشي الى قدام وجهها حالان من انبي صلى الله عليه وسلم ارادة قوة مشيه كانه يرفع رجله من الارض
رفعا قويا لا كمن يشي اختيالا ويقارب خطاه متماثا من مشي النساء وفي الحديث كان اذا مشى فكما لمغنيا
والضاحك ووكا نما يخط من صيب .

باب تحليل الحجية اختلف العلماء في تحليل الحجية فذهب الى وجوب ذلك في الوضوء والغسل
الكل الظاهر وذهب مالك في رواية الى انه ليس بواجب لاني الوضوء ولا في الغسل وذهب الثاني واما ما سمع

والثوري والاوزاعي الى انه واجب في غسل الجنابة ولا يجب في الوضوء وهو قول البجينة وقال يجب
الصلب المار الى البشارة اذا كانت اللحية خفيفة واما اذا كانت كثيفة فلا -

قوله عن الشريف مالت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا توضأ خذا
كفاً من ماء فادخله تحت حنكه لئلا يبل به لحيته وقال هكذا امرني ربي انكس بفتح ميمته ونون
تحت الذقن لعل هذه الغرة التي اخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم وغلل بها لحيته كانت زائدة على
الثلاث لا يبلغ الوضوء -

باب المسح على العمامة اختلف العلماء في المسح على العمامة فذهب الى جوازها وادار الفرق بين
به الاوزاعي واحمد بن حنبل اسحاق ثم اختلفوا هل يحتاج الماسح على العمامة الى لبسها على لجمارة او لا يحتاج
تقال بعضهم لا يسح على العمامة الا من لبسها على لجمارة قيا ساعا على الخفين وقال بعضهم لا يشترط ذلك كذلك
اختلفوا في الترتيب فقال بعضهم وقتة كوقت المسح على الخفين وقال آخرون لا ترتب له واشترط الامام
احمد بن حنبل ان يكون محتككة اليها ذهب الجمهور الى عدم جوازها لاقتصار على مسح العمامة ثم اختلفوا في ان هل
يجعل سنة الاستيعاب بالمسح على العمامة اذا مسح قدرا الواجب على الراس فقال الشافعي نعم يحتسب بذلك
سنة الاستيعاب قال بعضهم لا يجوز عن سنة الاستيعاب قلت ما وجدت فيه عن البجينة في كتبنا
شيئا نصيا وانما الا ان محمد بن الحسن قال في الموطأ وبهذا ما اخذ لا يسح على الخمار ولا على العمامة بلغت المسح
على العمامة كان فترك وهو قول البجينة والعامة من نقبها لنا -

قوله عن ثوبان قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية ذات صابغ البرد فلما

قل من اعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم امرهم ان يمسحوا على العصائب المتساخين

قوله امرهم اي رخص لهم ان يمسحوا والعصائب جمع عصاة قيل لراد بها العمام لان العمامة قرب العصابة بالراس
والمتساخين مع ثوبان كعمران قيل هي الخفاف قال الجوهري لا واحد له من لفظه ويقال صلبا كخارج قدم كحف وجوب قل
شئنا هو عرب تشكك اسم غطار من غطية الاس استدلل بهذا الحديث الامام احمد بن حنبل وغيره على ان الاقتصار المسح على العمامة جائز لان
الجملة او في الاثر قبل في اجاب ان العصاية ليست بمختصة في العمامة بل يطلق كثيرا على ما يشد على الجرح وهي حقيقة غير ادبها هنا
لما يلزم الزيادة على القاطع بخبر الواحد وقيل ثم نسخ والاوkey بان يقال اجازهم المسح على الجمار وهو في مجوز عند الجمهور -

لمعذورين وقال الاوستا والعلام نور الله قلوبنا بنوره كثير من عكى وضوء صلى الله عليه وسلم من احتياجه لم
يذكر مسح العمامة وذكر ما يناسب ان لا يكون النبي صلى الله عليه وسلم معتما اذ ذاك كالاتبال والادمار في المسح فعمل
ذلك فالب حال العرب حينئذ فلذلك جاء واستحو ابرؤسكم ولا نظرفه الى العمامة ولما اتفق في بعض اللحيامين
وضوءه صلى الله عليه وسلم معتما كما في غزوة تبوك مسح على الناصية وكل على العمامة وكان اذ ذاك معتما وقد مسح على
الخمار وبها خفت من العمامة وكان ذلك في بعض الاحامين لا غالباً ولا لغيره بالرواية فلما التزمنا المسح على
العمامة وانما تكيل لم يلزم الزيادة على القاطع بخبر الواحد والمفرض اننا نأدي بالمسح على الراس التكيل على العمامة

اذا نحر ثبث بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وثمان العرب كانت محكمة ذكره الجافني باب المسح على الخفين وقال
 في النهاية والنحر اراد به العمامة لان الرجل يعطى بهاراً سه كما ان المرأة تعطيه بنحرها وذاك اذا كان قد
 اعتم عمة العرب فادارها تحت الحنك فلا يستطيع نزولها في كل وقت فتصير كخفين غير انه يحتاج الى مسح
 القليل من الراس ثم مسح على العمامة بدل الاستيعاب اه فقد ذكر عمة العرب وقوله والنحر اراد به العمامة اه اه
 على ذلك استشعار الاستبعاد مع قوله تعالى واسحوا برؤوسكم وقد مر ما يدفع هذا الاستبعاد وحصل المقام ان
 من وجب المسح على الراس وجب التكميل بمسح العمامة لا يزداد بالزيادة بالطنى على القاطع ومن كفى بالمسح فلا بد
 ان يقول ان الآية وردت لنظر الغالب الاحوال والله اعلم واما حديث الباب ففيه انه اصحابهم السبر وعلى هذا
 فلعلمه انما رخص لهم وذكر الشيخ ابن الهمام باليقارب ذلك في المسح كما رخص على الجبار فلا حجة فيه على من لم يكتف
 بالمسح على العمامة قال في النهاية العصابة كل ما عصب برأسك من عمامة او منديل او خرقة اه وقال قال
 حمزة الاصماني اما سخان فتعريب تشكك وهو اسم غطار من اعطية الراس كان العلماء والمواظدة ياخذونه
 على رؤوسهم خاصة وجار في الحديث ذكر العمام والتساخين فقال من تعاطى نفسه هو الخف حيث لم يعرف
 فارسيه اه قال الطيبي فان قيل كيف ظن الراوي حذف بعض المسح قلت ظن ان مسح انما صيته معلوم واهمهم
 هو التكميل اه اعلم ان التحفيف ايضا كان في قليل من الاحوال كما ميل عليه خمار سلة المسح على الخفين على ابن عمر
 حتى اعله سعد وصدقه عمر كما عند البخاري وخفي على المغيرة فقال يا رسول الله نسيت كما عند ابى داود وفلان فخر
 النص للغسل فقط وثبت المسح بالسنة وبالاية ايضا في قراءة الجران قلنا ان تعد والقراءة ليس على سبيل ابدل
 بل قد يكون لاحكام متغايرة -

قوله عن النبي قالت قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتقي ضاءه عليه
 عمامة قطريته فادخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم رأسه فلم ينقص العمامة
 اى لم يملها وهذا الحديث يدل على انه صلى الله عليه وسلم مسح على بعض رأسه ظاهرة انه لم يكمل المسح على العمامة في هذه
 الواقعة ولذا لم يذكره الراوي وايضا ظاهرة انه لم يستوعب الراس بالمسح والاستيعاب الاحاديث المارة لعدم العمامة هناك
 نعم في حديث المغيرة تفسير بل جمع فقد يكون مع وقد يكون ان المسح بالراس فيها جواب له نفاذ لغة وهو مسح على الراس مستمرا بدون
 لغطها وهذا الجواب يستدعي ظن كثير من الاحاديث فانها واقعة واحدة يعبر بها بعض الروايات بانه مسح على العمامة بعضهم مسح
 على الراس العمامة ولا مناسبة لهذا الحديث الثاني بترجمة الباب الا ان يقال ان ابا داود اعتمد على رواية مغيرة فان في
 بعض الروايات عنه مسح على ناصيته وعمامة قاس رواية النس بن مالك وخرجه ان المسح على الراس كان
 لتكميل المسح والله اعلم قلت المتبادر من حديث مغيرة مذهب الشافعي واما رواية عمرو بن امية عند البخاري
 انه مسح على العمامة وليس فيه ذكر الراس فظاهره لاحمد بن حنبل واشتهر الجواب من جانب الاحناف في زماننا
 انه صلى الله عليه وسلم مسح على الراس وسوى عمامته فزعم الراوي انه مسح على الراس وهذا كما ترى فيه تحفظة الراوي
 وهم من الزكيا والامة المرحومة ولعل هذا الجواب تحريف الجواب ابى بكر بن العربي فانه قال انه مسح على الراس اصالة و

دفع على العامة تبعا فهذا هو الصحيح ولعل هذا المراد الراوي فلم يدرك الناقلون مراده وتماثلا ما قالوا ويشي ان الراوي
اليتماثل هذا واقعة الوضوء على الوضوء ام غيرهما قد ثبت الاضطرار على الوضوء ناقصا كما في عمل على رضى الدر عنه
عند الطحاوي انه لو صار مسح فيه على الرجلين ثم قال هذا وضوء لمن لم يحدث واخرجه ابن خزيمة في صحيحه عن
علي ثم رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم فلما ثبت المسح على الرجلين بلا خوف في الوضوء على الوضوء فلعن كذا
يكون مسح العامة في وضوء الناقل في الوضوء على الوضوء ايضا متصلا بهذا.

باب غسل الرجل وفي نسخة الرجلين ورواه غسلها بالاستيعاب في نسخة باب تحليل اصابع الرجلين
قوله نأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرضا يد لك اصابع رجله بخضرة اى تحليل بخضرة
اليسرى ومعناه يبالغ في ايهام المار في داخل اصابعه حصول الاستيعاب ومناسبة الحديث للمترتين
ظاهرة فان ذلك الاصابع وتحليلها يقتضي غسل الرجلين مستوعبا.

باب المسح على الخفين الفقت الامة ظاهرا وادفعا واجمعت الامة على جواز المسح على الخفين وقدره
اشهر على الخفين خلا لئلا يكسبون من الصحابة قال الحسن بن سعيد بن ابي راس رسول الله صلى الله عليه
وسلم انه كان مسح على الخفين اخرج عنه ابن ابي شيبة وقال كان في الفتح وقد صرح جمع من الحفاظ بان المسح
على الخفين متواتر في جميع روايته فجاوزوا الثمانين منهم العشرة واهما رآه ابو حنيفة من شرائط السنة
والجماعة فقال فيها ان افضل الخفين وان كثرى المسح على الخفين وروى عنه انه قال قلت
بالسح حتى جاءني فيه مثل صور النهار فكان الجود وروا على كبار الصحابة ونسبتهم الى الخطار فكان بدعة فلهذا قال
الكرخي اخاف الكفر على من لا يرى المسح على الخفين وروى عن ابي حنيفة رضى الله عنه انه قال لا امان للمسح
لا خلف فيه ما سحنا وول قوله على ان خلاف ابن عباس لا يكاد يصح وقد نقل ابن المنذر عن ابن المبارك قال
ليس في المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف لان كل من روى عنه منهم انكاره فقد روى عنه اثباته واعلم
ان المسح على الخفين من خصائص هذه الامة والمسح لثة امرار اليد على الشيء واعطاه اصابه اليد المبتلة الخفا
او ما يقوم مقامه في الموضع المخصوص في المدة الشرعية والحف ما خذ من الخفة لان حكمه حفي من غسل الى
المسح وهو شرعا لستر الكعب المكن السرى واشي يفرحوا في التثنية اشعارا به انه لا يجوز المسح على خف واحد.

قوله المغيرة يقول عدل رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا معه في غزوة بقات قبل
الفج فعدلت معه فانا خ النبي صلى الله عليه وسلم فبرز قم جاء فسكنت على يدي من

الا اذا فغسل كفيه ثم غسل وجهه ثم حصر عن ذراعيه فضاقت كتفيه فادخل يداي
فاخرجها من تحت الجبة فغسلها الى المرفق ومسح برأسه ثم توضأ على خفيه الحديث
قوله المغيرة بن شعبة قوله عدل اى مال عن الطريق الى جهة اخرى لقضار الحاجة قوله غزوة بنوك
هو مكان معروف على نصف طريق المدينة الى دمشق ويقال بين المدينة وبينها اربع عشر مرحلة وبينها وبين
دمشق احدى عشر مرحلة وغزوة بنوك هي آخر غزوة غزاها رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه خرج اليها

في رجب سنة تسع يوم الخميس قوله ومعه براسه ثم قضا على خفيه وفي رواية مسلم فتوضا وصلى
 الخفين وفي رواية له فتوضا وصلى ثم مسح على خفيه ثم مسح على خفيه ثم مسح على خفيه ثم مسح على خفيه
 ثم مسح على خفيه ثم مسح على خفيه ثم مسح على خفيه ثم مسح على خفيه ثم مسح على خفيه ثم مسح على خفيه
 توضا مسح على المجازر في رواية الآتي توضا ومسح ناصية وذكر فوق العمامة أي ذكر المغيرة أو على
 عليه وسلم مسح فوق العمامة هذا في رواية يحيى آتاني رواية معتمر كان يمسح على الخفين وعلى ناصية وعلى
 عمامة وفي رواية عيسى بن يونس ثم أهويت إلى الخفين لا نزاعها فقال لي دع الخفين فإني
 أدخلت القدامين وهما طاهران لمسح عليهما فليس فيه ذكر مسح الرأس ولا العمامة وقد مر
 قوله يسئل بلالا عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يخرج يقطعه حجة
 فأتيت بالماء ينشق وضوءا ويمسح على عمامة وموقيه والموق نوع من الخفاف قال الأستاذ العلامة
 نور الله قلوبنا بنوره وفيه ما يدل على وقوع المسح على العمامة كثير لكن في الأسناد مجهول والشرع لم يثبت
 لعل راووا بالمجهول أبا عبد الرحمن فإنه مجهول ولكن في بعض النسخ كتب بعده لفظ أسلمى فإن كان في الأصل
 محفة فابو عبد الرحمن هو عبد الرحمن بن حبيب بن ربيعة أسلمى الكوفي روى عن عمرو وثمان وعلي وغيرهم
 من الصحابة وثقة العجلي والنسائي قال ابن عبد البر هو عند جميعهم ثقة أو أبا عبد الله بن أبي شيم
 بن مرة فهو عند أبي داود وليس بمجهول كما يدل ظاهر قوله الآتي وفي تهذيب البيهقي الحاكم أبو عبد الله بن أبي شيم
 قوله أن النجاشي أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خفين أسودين ساذجين فلبسهما
 ثم توضا ومسح عليهما قال مسدد عن دهم بن صالح قال أبو داود هذا غما تفرد به أهل البصرة
 قال الأستاذ العلامة نور الله قلوبنا بنوره قيل ليس في هذا السند أحد من أهل البصرة إلا مسدد وليس بمتفرد وإنما
 تفرد به ولهم كما ذكره الترمذي وهو كوفي أنه وفي هذا السند قال الشارح ولي الدين في قول أبي داود ونظر
 أو ليس في رواية بصري الأسعد وباقيهم أهل الكوفة أو أهل مرو فصوابه قوله فما تفرد به أهل الكوفة أي لم يرد
 إلا واحد منهم قلت معنى هذا الكلام أن هذا الحديث من الأحاديث التي تفرد بها أهل البصرة ولم يردوا غيرهم من أهل الكوفة
 والشام وهذا الحكم باعتبار غالب الرواة فغالبهم بصريون لأن مسدد والبصري وبريدة رضي الله عنه وأبوه
 عبد الله بصريان أيضا لأن بريرة تحول من المدينة إلى البصرة وأقام بها فأتى بها دارا وكان عبد الله معه لأنه
 ولده سنة ثم بعد ذلك خرج غازيا إلى خراسان وأقام بمرو ومات بها فعلى هذا يصح أن يقال أنها بصريان
 فثلاثة رجال من السند بصريون وأثنان منهم كوفيان وكيع ودليم وأما جعفر فلم يعرف أنه بصري أو كوفي فاعل
 المصنف أطلق تفرد أهل البصرة بقول الشيخ ليس في رواية من أهل البصرة إلا مسدد وفيه نظر أيضا اه
 باب التوقيت في المسح غرضه من عقد هذا الباب أن المسح على الخفين موقت إذا خرج وقتة الحد
 لا يجوز المسح عليها إلا بعد غسل الرجلين وقد اختلف العلماء في التوقيت فقالوا لا توقيت للمسح على الخفين من لبسه خفيه بها مسح
 أبدا ولا أسفرا فيقيم في ذلك ما رواه قال بن جبير إن قدامس وسنانة الغصنيتا يوقيتان أمالهما ربيها على العرف فقال أبو خنيفة وأبو

والثوري والافاعي والشافعي واحمد والحسن وداود والظاهرى بالتوقيت للمقيم يوم اذيلية وللمسافر ثلثة ايام ولياليها
ان الخفاف لا تنزع في هذه المدة المقدرة لشي من الاحداث الا للجنابة وقال الشافعي والله المحدث
الدلوى لا توقيت وجوب بل لنا التوقيت سنة فمن لا ينزع بعده هذه المدة فخالف السنة -

قوله عن حذيفة بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المسح على الخفين للمسافر
ثلثة ايام وللمقيم يوم وليلة ترى وقت المسح على الخفين اذ البها على طهارة يحس عليها المسافر الى ثلثة ايام
ولياليها والمقيم الى يوم وليلة ولا يزيد عليه بدون غسل رجله والحديث يدل على توقيت المسح فهو حجة بالجمهور -

قوله قال ابو داود رواه منصور بن المعتمر عن ابراهيم التيمي باسنادة قال فيه ولو استتر ذنا
لرأدنا وقد اخرج هذه الرواية البيهقي في سننه الكبير في باب ما ورد في ترك التوقيت بسنده الى زائدة بن قدامة قال سمعت منصورا
يقول ثاني حجة ابراهيم يعني الخفي ومعنا ابراهيم التيمي فذكرنا المسح على الخفين نقول ابراهيم التيمي ثناء عن بن ميمون عن ابي عبد الله الجدي عن خزيمة
بن ثابت قال جل لما رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا ولو استتر ذناه لرأدنا وكذلك في الثوري عن ابي عبد الله التيمي فذكرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم ان مسح الخف يوم اذيلية اذا التفتا ثلاثا اذا سافرا وايم الله فوضي في مسئلة يجعلها خمس ايام في رواية ابراهيم
التيمي عن ابي عبد الله الجدي بواسطة عمر بن ميمون ورواية ابراهيم التيمي عن ابي عبد الله الجدي من غير واسطة وفي
رواية التيمي زيادة ليست في رواية الخفي وهي قوله ولو استتر ذناه لرأدنا معناه لو كنا نسال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم الزيادة في وقت المسح على الخفين على الثلث لخصنا بالزيادة على الثلث ولكننا لم نسأل الزيادة
فلم يزد صلى الله عليه وسلم على الثلث قال الترمذي وقد روى الحكم بن عتبة ومحمد بن ابراهيم عن ابي عبد الله
الجدي عن خزيمة بن ثابت والاصح الخ وفي شرح الترمذي لو ثبتت لم تقم بها حجة لان الزيادة على ذلك التوقيت
منظومة انهم لو سألوا زادهم وهذا صريح في انهم لم يسألوا ولا يزيدوا فكيف ثبتت الزيادة بخبر يدل على عدم وثوقها
قال الشوكاني وغايتها بعد تسليم صحتها ان الطحا في ضمن ذلك ولم يتعبد بشئ هذا لا قال احد حجة وقد ورد
توقيت المسح بالثلث واليوم والليالي من طريق جماعة من الصحابة ولم يطوا ما قلناه خزيمة قلت ويكون ان معناه
لو استتر ذناه قبل التوقيت لرأدنا لكن لما دقت لنا بالسؤال فلم نستزد اصلا او لذرنا وعلى طريقة معروفة

قوله قال يا رسول الله المسح على الخفين قال نعم قال يوما قال ولي ما قال وثلثة قال نعم
وما شئت اى مسح ما شئت من الايام بعد الثلثة ظاهره دليل انه لا توقيت في المسح كما قال مالك ولكن الرواية
ضعيفة مع هذا يمكن ان يحمل على ان معناه مسح على طريقه معروفة وهي ان المقيم ينزع الخفين بعد يوم وليلة والمسافر بعد
ثلثة ايام ثم بعد ذلك ليس الخفين مسح عليها هكذا -

باب المسح على الجواربين اى لاهل الجوارح على الجواربين ام لا لان الجوارب ما ليس في الرجل لدفع البرد ونحوه
علا لى نقا ولا جرموا اختلاف العلماء في المسح على الجواربين فنحن ان كنا لا نجد من او مسلمين يحزونه بخلاف عنه
اصحابنا وان لم يكونا مجلدين ولا سفليين فان كان رقيقين يشفان المار لا يجوز المسح عليها بالا جملة وان كان خفيفين
لا يجوز عندنا بحقيقة وعندنا في يوسف ومحمد يجوز وروى عن ابي حنيفة انه رجع الى قولها في آخر عمره وللشافعي ثلثة احوال

في قول لا يجوز اسح على الجوارب وان كانت منخله الا اذا كانت مجلدة الى الكعبين في قول لا يجوز اسح على الجواربين
الا ان يكونا متعلين يكن متابعتا شي فيها وفي قول يجوز اسح على الجواربين ولم يكونا متعلين اذا كانا تحتينين وبقول
سفياين الثوري وابن المبارك الشافعي واحمدناحتي -

قوله عن المغيرة بن شعبه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الجواربين والعلين
ثابره والمتبادر منه انه صلى الله عليه وسلم مسح على الجواربين في واقعة ومسح على العلين في واقعة اخرى ولم يذم احد
الى بوان اسح على العلين فتعرضوا الى توجيه الحديث فقال الطحاوي بوحدة الواقعة وقال كان النبي صلى الله عليه
وسلم ابسا العلين على الخفين مسح على الخفين قصدا واردة ومسح على العلين تبعا وقال البيهقي كان لا يستعمل الوليد
يؤول حديث المسح على الجواربين والعلين على انه مسح على الجواربين متعلين لانه جوب على الانفراد نزل على الانفراد
اخرنا بذلك ابو عبد الله الحافظ وقد وجدت لالس بن مالك اثرا يدل على ذلك قتال بسنده عن راشد بن نجح
قال رايت الس بن مالك دخل الخمار وعليه جوربان اسفلها جلود واعلاهما خمر مسح عليها وقال لزمي في نصب
الراية ان احاديث اسح على العلين في الوضوء على الوضوء وثبتت فيه وضوء ناقص فقال هذا مراد فياروي عنه صلى الله
عليه وسلم انه مسح على نعليه قلت قد اعل الحافظ حديث اسح على الجواربين والعلين قال ابو داود وكان عبد الرحمن بن
مهدي لا يجيز هذا الحديث لان المعروف عن المغيرة ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين وكذا نقل عن مسلم
انه معلول اما القول بان هذا التعليل مبني على انه حكاية فعل واحد واما اذا كان حكاية فعلين مختلفين وقع في وقتين
فحينئذ لا يضره الرواية المعروفة عن المغيرة في المسح على الخفين بل يقال ان المغيرة رآه صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين
في وقت فرواه كما راي وراة صلى الله عليه وسلم انه مسح على الجواربين في رقت اخر فرواه ايضا فهذا محض احتمال التعليق
بالواقعات لان حديث المغيرة روي بستين طريقا ولم يذكر احد هذه اللفظ الا هذا الراوي الواحد فهو معلول قطعاً قال ابو داود

وروي هذا ايضا عن ابي موسى الاشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مسح على الجواربين و
ليس بالمقتض ولابا القوي اخرجه ابن ماجه والبيهقي بسنده يما عن عيسى بن سنان عن الضحاك بن عبد الرحمن
بن غرب عن ابي موسى الاشعري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على الجواربين والعلين فحكم ابو داود عليه
انه ليس بمقتض لانه رواه الضحاك عن ابي موسى قال البيهقي لم يثبت سماعه من ابي موسى وحكم انه ولا بالقوي لان
في اسناده عيسى بن سنان ضعيف لا ينجح به قال لا وستاد العلم لور الله قلوبنا بنوره اعل الحافظ حديث اسح
على الجواربين والاعتماد في هذه المسئلة على عمل الصحابة ولذلك عدل المصنف اليه فقال مسح على الجواربين على بن ابي
وابو مسعود والبراد بن عازب والس بن مالك وابو اسامة وسهل بن سعد وعمر بن حريث وروي ذلك عن
عمر بن الخطاب بن عباس قلت اخرج البيهقي بسنده عن علي بن ابي طالب انه مسح على الجواربين والعلين وكذلك اخرج
بسنده عن شعبه عن مظهر قال سمعت خالد بن سعد يقول رايت ابا مسعود والنضاري مسح على الجواربين والعلين
وكذا اخرج رواية البراد بن عازب والس بن مالك في نسخة الكبيرة

كتاب في الكثرة نسخ خال عن الترجمة وهو الانسب وليس بعض النسخ لفظ الباب وقد اخرج فيه حديث اوس

بن ابي اوس الثقفي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توجها ومسح على نعليه وقد امية قال الطحاوي
 بعد تخرجه رواية اوس بن اوس انه سب قوم الى المسح على النعلين كما مسح على الخفين وقالوا قد شد ذلك باروى
 بسنده عن ابي ثبيان انه راى عليا بال قائما ثم دعا بما رفقوا ومسح على نعليه ثم دخل المسجد فخلع نعليه ثم
 على رفاقهم في ذلك آخرون فقالوا لا ترضى المسح على النعلين مكان من الحجته لهم في ذلك انه قد يجوز ان
 يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على النعلين تحتها جوربان وكان قاصدا بسبب ذلك الى جوربيه
 الى نعليه وجورباه مما لو كانا عليه بلا نعلين جازله ان مسح عليها فكان مسح ذلك مسحا اراد به الجوربين فأتى
 ذلك على الجوربين والنعلين فكان مسح على الجوربين هو الذي ظهر به مسح على النعلين فضل وقد بين ذلك
 ما حدثنا علي بن معيار بسنده عن ابي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على جوربيه ونعليه كذلك
 عن المغيرة بن شعبه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل ما خيرا ابو موسى والمغيرة
 عن مسح النبي صلى الله عليه وسلم على نعليه كيف كان كمنه وقد روى في ذلك وجه آخر فخرجه
 عن نافع ابن ابن عمر كان اذا توجها ونحلاه في قد يمسح على جوربيه يديه ويقبل كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يمسح هكذا فاخبر ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان في وقت ما كان يسح
 على نعليه يسح على قدميه فقد تحيل ان يكون اسح على قدميه هو الغرض واسح على نعليه كان فضلا فحدثنا ابي اوس بن
 عندنا ما ذكره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من مسح على نعليه ان يكون كما قال ابو موسى والمغيرة او كما قال
 ابن عمر فان كان كما قال ابو موسى والمغيرة فاما نقول بذلك لاننا لا نرى بأسا بالمسح على الجوربين وان كان كما قال
 ابن عمر فان في ذلك اثبات المسح على القدمين فقد ثبت ذلك واعراضه وانسخه في باب فرض القدمين
 فاعلم الخمين كان وجه الحديث فليس في ذلك ما يدل على جواز المسح على النعلين ومن طريق النظر لنعلم كيف حكمه
 فرأينا الخمين الذين قد جرد المسح عليها اذا تخرقا حتى بدت القدمان منها او اكثر القدمين بكل قد اجمع انه لا يسح عليها
 فلما كان المسح على رجليه يجوز اذا غيبا القدمين ويحل ذلك اذ لم يغيبا القدمين وكانت النعلان غير مغيبين للخمين
 غبت انها كالحصين الذين لا يغيبان القدمين انتهى لمخصا معاني الاما رقلت ولكن ان يوجه هذا الحديث بانه
 صلى الله عليه وسلم مسح على نعليه وقدميه اسي بالغسل كما تدل عليه رعاية ابن عباس التي تقدمت في باب الوضوء مرتين
 وفيها فرش على رجليه اليمنى وفيها يغسل ثم مسح يديه الحديث ويمكن ان يقال في تاويل هذا الحديث انه صلى الله
 عليه وسلم مسح على القدمين والنعلين في الوضوء على الوضوء كما تدل عليه رواية علي رضي الله عنه
 قال الادوكستاد العلامة غير انه قلنا بما جزم به اوس بن ابي اوس مضطرب سندنا ومتنا فقد روى ابو بكر
 بن ابي شيبة في مسنده قال فقام ابي اوس الثقفي فقال وتوجها ومسح على خفيه قال نقلت له الا نخلها قل
 لا لا يدرك على ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل مع ذلك وجه بانه كان وضوءه لطمع او اسح بمعنى الغسل
 او كان على نعلين فوق الجوربين وقد ذكر الامام الزبيدي هذه التوجيهات ما يؤيد من الروايات فراجع قوله اتي
 على كلامه قوم يعنى المبيضة الكلام كالتقاء جميعها كظام ويقال لها في الفارسية كاريه وهي آبار تحضر

في الارض متناشرة ويبعد ما بينها ثم يحفر ما بين كل سيرة بقناة ويحرق بعضها الى بعض تحت الارض لئلا يخرج
مياهها جارية يؤدي المار من الانل الى المياه حتى يمتلئ المار الى اخرين ويبقى في كل سيرة محتاج اليها لمياه
يخرج عندئذها فيسبح على وجه الارض وتيل هي السقاية جمع ونسرتي الحديث بالبيضا وهي انار التوتسمى شبهة
المطهرة تسع ماء قدر ما يتوصلا به الا يوافق اهل اللغة وهذا تفسير من بعض الرواة فوق عباد-

باب كيف السمع اختلف العلماء في كيفية السمع وفي قلة ومقداره وقد ذهب ابو حنيفة والثوري وداود
بن مخنبل الى ان السمع المشروع هو سبع ظاهرا تحف دون باطنه وقد ذهب مالك والشافعي واهل المذاهب الى ان السمع
لهو سبعة ابطونها قال مالك والشافعي ان سبع ظهورها دون ابطونها اجزاه وقال مالك من سبع باطن الخفين دون
ظاهرها لم يحجره وكان عليه الاعادة في الوقت ولبعده وقال الشافعي في قول النضر بن السهم لم يحجره ابطونها ولم يحجر ظهورها اجزاه
والواجب عند ابو حنيفة سبع قدر ثلاث اصابع من اصابع اليد وعند احمد سبع اكثر الخف وروى عن الشافعي
ان الواجب ما يسيح ما قال الشافعي واصحابه الاكمل في كيفية السمع ان يضع اصابع يده اليمنى مفرجة على مقدم ظهر
الخف واصابع يده اليسرى على اخضر الخف ثم يربطها فتنتهي اصابع اليمنى الى اخر الساق والاخرى الى طرف الاصابع
من تحت فمس على الخف عندهم واجب واسفله ستة وسئل محمد بن ابي حنيفة عن السمع على الخفين فقال ان يضع اصابع
يديه على مقدم خفيه ويجاني كفيه ويهد بها الى الساق وليد بها من قبل الساق يحجز الالباب ترك السمع وليس برؤوس
الاصابع وجاني اصول الاصابع والكف لا يحجز الا ان يتصل مقدار الواجب والمقدار الواجب بقدر ثلاث اصابع
اليه طولاً وعرضاً لكل رجل بالاستقلال -

قوله عن عبد خير عن علي قال لو كان الدين بالرائي لكان اسفل الحنف اولى بالمسح من
اعلامه وقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم بمسح على ظاهر خفيه يعني لو كان الدين لنظار
الرائي ومجرد العقل ون الرواية والنقل لكان اسفل الحنف لقربه من الاوساخ والقاذورات اولى بالمسح من اعلاه
لبعد ه منها لان المسح بنودج الغسل فكان الاولي فيه ان يمسح موضع ذي النودج ولكن النقل على خلاف ذلك فانه
فيه انه مسح على ظاهرهما فهذه الحديث صريح في ان الاسفل ليس بمسح فالحمد او لظاهر خفيه اعلى ظاهرهما ومن اسفل
الحنف ظاهر الحنف مما يلي الارض الذي هو محل الوطى لا باطن الحنف الذي يلاقى بشرة كاطن ابن الهائم فما صلح العقل
الكامل هو الذي تابع للشريعة لانه عاجز عن ادراك الحكم الاكسية فخلية التعبد المتصمق تعبدية وهما من ضل من الكفرة
والحكام والمبتدعة والاهل الاموار الامتلاء العقل وترك موافقة النقل قد قال بجهنم رضی الشرع لوقالت
بالرائي لا وجبت الغسل لبلول لانه نجس متفق عليه واليهود والمعنى لانه نجس مختلف فيه ولا عظماء الذكرك في الارث نصف
الانبياء لكونها اصنع منه -

قوله من الأعمش بإسناده بهذا الحديث قال ما كنت أرى باطن القدمين إلا أحق بالنسل حتى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسم على ظهر خفيه الظاهران ضمير قال يرجع إلى علي بن فاطمة الأولى في نهك الحديث الذي رواه يزيد بن الأعمش في سياق ما رواه حفص عن الأعمش بأنه ذكر فيها القدمين

وانشغل لقليل ان الراد بباطن الغدير من غسل المقدس من اذنا اني خفيتم بالامس غسل فان يكون معناه اني لغنت
 ان غسل المقدس من اذن غسل من ظاهرها فلما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسح على ظاهر خفيه لم يسح اسفلها استلمت على
 ان غسل الغدير ليس باحق بالغسل من ظاهرها بل كلاهما سائر في حكمه وجوب غسل قال الاوستاذ العلامة نور الله قلوبنا بنور يرياني كنت اري المسح
 على ظاهر الخفين لا يجزئ من غسل باطن الغدير انما يجزئ من غسل ظاهرهما والا فبشيء باقي الالفاظ التفاضل من مسح الظاهر بين مسح باطن
 وكان علي رضي الله عنه ذكر كلام الاميرين عدم مسح الظاهر عن غسل باطنه فلو سلم فالباطن اولى بالمسح من الظاهر قوله رأيت
 عليا قد وضأ فغسل ظاهره قد صبه اعترض عليهما بان هذا القول لا يوجب ابدال الحديث وهو قوله لا اني اعما جيب عنه بان عليا لما
 غسل ابرطين فذكر المسح على الخفين فقال لولا اني اعد لان الشئ بشئ يذكر وقوله فغسل ظاهره قد يحمل على غسل جميعها فغير دية
 الاحاديث السابقة وقال بعض الحشيين ان غسل بمعنى المسح وهو غير مرضي لانه لا يقتضيه الذوق السليم وايضا لا يوجد
 معنى المسح في الآية وقوله وقال لولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل له وساق

الحديث تمتة في رواية ابن داسية لظنتمته ان بطون منها احق بالغسل ويفهر من باقي الالفاظ ان اشبه
 في فعله راجع الى المسح على الظاهر والا فلابد من رفع الاضطراب قال التبيين في المعركة اخبرنا ابو بكر بن ابي بكر قال حدثنا
 ابو العباس قال اخبرنا الربيع قال قال الشافعي اخبرنا ابن عيينة عن ابى السواد عن ابن عبد خيرة عن ابي قال
 توصلنا على غسل ظهره قد ميه وقال لولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ظهره قد ميه لكانت ان باطنها
 احق وهكذا رواه اسحق الكنطلي عن ابن عيينة ورواه الحميدي عن ابن عيينة بلفظ المسح فيها جميعا وهو محمول
 على ظهره قد ميه رواه ابراهيم بن طهمان عن ابى اسحاق عن عبد خيرة عن علي وقال في الحديث مسح على ظهور
 قد ميه على خفيه اه

قوله عن المغيرة بن شعبه قال وضأت النبي صلى الله عليه وسلم غزوة تبوك فمسح على الخفين
 واسفلها استل بهذا الحديث من قال ان مسح الخفين اعلاهما واسفلها وقال يونس بن عبد الحميد بهذا الحديث المرفوع
 نقل بن عمر اخبره ابي يعقوب في سننه الكبير بسنده عن ابن عمر انه كان مسح على ظهره الخف فبألفه قال الاوستاذ العلامة
 نور الله قلوبنا بنور هاديت مغيرة هذا معلول عند الحفاظ فراجع كلامهم فلا يقدم به حجة اعدت قالوا فيه علل منها
 ان ثورا لم يسمع من رجاء ومنها ان كاتب المغيرة ارسله ومنها ان كاتب المغيرة محمول ومنها ان الوليد لم يسمع
 وقد رواه عن ثور بالنعمة ومنها ان رجاء لم يدرك ورواها كاتب المغيرة ففصل القطاع واجاب بعضهم عن بعض
 قال الترمذي هذا الحديث معلول لم يسمع من ثور غير الوليد وسألت ابا زرعة ومحمد بن ابي اسحق عن هذا الحديث والحال
 ليس صحيح وقال ابو داود وبلغني انه لم يسمع ثورا هذا الحديث من رجاء وغرضه بهذا الكلام
 بيان العلة بان من ثورين يزيد ورجاء فلفظا عاوفا خرج في ناول الباب عن المغيرة بن شعبه ان

ابا رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الخفين وقال غير واحد على ظهر الخفين
 وغير محمد بن الصباح عليه بن حجر اخبر في رواية الترمذي بلفظ مسح على الخفين على ظاهرهما ورواه ابو داود الطيالسي
 ولفظ المسح على خفيه سليمان بن واو والهاسمي اخبر في رواية الدارقطني ونقها رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم سح على ظهر الخفين الفرق ان رواية غير محمد بن في المسح على ظاهر الخفين لما رواه محمد بن الصبح وان كانت بغاها تامل
على المسح على ظاهر الخفين لكنها ليست بنص فيه بل كقول علي الخف وههنا فثبت بروايات غير محمد بن الرابع عن عبد الرحمن بن ابى الزناد المسح
على ظهر الخف فالواجب ان يكون معنى رواية محمد بن الصبح كان مسح على الخفين الخي ظهر الخفين ليعانق قال الترمذي حديثه حديث حسن صحيح وبالمرن

باب في الانتصاح النضج الرشد ونسئل الخفيف بلادك قبل المرد منها الاستنجار وقيل اسات الماسبا الشتر والتمنع

وقيل الذي سماه بعض الصوفية مسئلة بل السرديل وهو ان ياخذ قليلا من الماء فيرش به ذكره بن الوضوء لتفي الوضوء

قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بال يتوضأ ويتنضم قال الخطابي الانتصاح بها

الاستنجار بالماء وكان عادة اكثرهم الاستنجار بالحجارة ولا يسوا الماء قال ويتأول ايضا عن رث المخرج بالماء

بعد الاستنجار ليدفع بذلك سوسة الشيطان اه وذكر النووي عن الجمهور ان هذا الثاني هو المراد منها ويدبره ماخرجه يعني بسببه انه لا ي

رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ثم اخذ حفنة من تراب فوضعها في رداءه عن سامة بن زيد بن ابي جبريل عن رسل الله صلى الله عليه وسلم قال

ما دى اليه فعمله الوضوء فتوضأ النبي صلى الله عليه وسلم فمأخره اخذ النبي صلى الله عليه وسلم بيده ما فضع به فرجه قلت والآلة في هذا الحديث

هو الاول ثميل عامة المؤمنين للاصحاك وباهم ولانه المقصود بيان كمال طهارة النبي صلى الله عليه وسلم وهو فيه لاني

الثاني والروا في قوله يتوضأ ويتنضم اجمع لا للترتيب فدل قوله اذا بال يتوضأ ويتنضم ان المراد هو الاول والثاني ويدل

عليه رواية الثاني قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم بال ثم نضح فرجه بي غسل فرجه فان هذا الاستنجار

باب ما يقول الرجل اذا توضأ وفي نسخة اذا فرغ من وضوئه الاذكار الشاذة بالروايات القوية اربعة ثلثة

منها مرفوعة واحدة موقوفة على عمر الاول في الابتداء بسم الله والحمد لله اخرج العيصي في شرح الهداية عن ابيه

مرفوعة الثانية كلمة الشهاداة في انشاء الوضوء وبعده الثالثة ما اخرج ابن الجوزي في الحسن اللهم اغفر لي ذنبي وسع

لي في داري وبارك لي في رزقي مع كلمة الشهاداة في الوضوء والرابع عن ابن عمر موقوفة فاسبحناك اللهم وبحمدك

الا انت وحك لا شريك لك استعظم واثوب اليك

قوله فادركت رسول الله صلى الله عليه وسلم بخطيب فاسمعت يقول ما منكم من احد

يتوضأ يحسن الوضوء ثم يقوم فيركع ركعتين يقبل عليها بقلبه ووجهه الا فقد ارجع قلت

يخرج ما اخرج دهلة فقال رجل بين يدي التي قبلها يا عقبة اجمد منها فنظرت فاذا هو عذر الخطا

قلت ما هي يا ابا حفص قال انه قال انما قبل ان تحجي ما منكم من احد يتوضأ يحسن الوضوء

ثم يقول حين يفرغ من وضوءه استهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واستهد ان صهل اعدا

در سوله الا فتحت له ابواب الجنة الثمانية يدخل من ايها شاء قوله فحسن الوضوء اي ياتي بسنة زائدة قوله

يقبل عليها بقلبه ووجهه قال النووي قد جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بهاتين اللفظتين انواع الخمسة

والخشوع لان الخشوع بالاحضار والخشوع بالقلب على ما قاله جماعة من العلماء قوله الا فقل دجب اي من الى بيده

العبادة لقد اوجب الجنة وفي مسلم الا حجت الجنة قوله نخرج كلمة يقال عند السجود الرضا بالشئ قوله ما به وبه

يعني هذه الكلمة او الفائدة او البشارة او العبادة وجودها من جهات منها انها مسجلة بمسيرة بقدر عليها من احد

بلا مشقة - ومنها ان اجبرها عظيم قاله النودى قوله ثم ليقول حين لا يفرغ الحديث حتى روايته الا ترى ثم رفع نظره الى اسماء
قال الدواني في شرح العقائد ان قبله الدعار السار كما ان قبله الصلوة بيت الله -

باب الرجل يصلي الصلوات بوضوء واحد اتفقوا على انه لا يجب تجديدا للوضوء عند كل صلوة بلا حد
ويستحب ذلك عند كل صلوة ويجوز الصلوات بوضوء واحد ما لم يحدث -

قوله سألت النبي بن مالك عن الوضوء فقال كان النبي صلى الله عليه وسلم يتيق ضا لكل
صلوة وكنا نصل الصلوات بوضوء واحد اى لا نجد بالوضوء لكل صلوة بل اكتفى على الوضوء الواحد لصلوات
متعددة ما لم يحدث اما قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم يتيق ضاء لكل صلوة اى مفردة وفي رواية
الترمذى من طريق حماد بن عمار وغيره ظاهر وظاهره ان تلك كانت عادة قال الطحاوى يحتمل ان ذلك كان واجبا
عليه فاصح ثم نسخ بيم الفتح بحديث بريدة الذى اخرجه مسلم انه صلى الصلوات بوضوء واحد قال تحلل انه كان يفعل
استحبابا ثم غشي ان يظن وجوبه فتذكر لبيان الجواز قال الحافظ وهذا اقرب قلت الحديث الذى اخرجه ابو داود
وامد عن عبد الله بن خطمة انه صلى الله عليه وسلم كان امر بالوضوء لكل صلوة ليويد الاحتمال الاول وعلى التقدير الاول
فالفتح كان قبل الفتح بديل حديث سويد بن نعمان فانه كان يخبر بهى قبل الفتح بزمان ونقطة حديث سويد انه خرج
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خيبر حتى اذا كانوا بالصبياء وهى من ادنى خيبر صلى العصر ثم دعا بالازواد فامر به
فترى فاكل رسول الله صلى الله عليه وسلم واكلنا ثم قام الى المغرب فمضمض ومضمضنا ثم صلى ولم يتوضأ والبخاري
يدل على ان ما رواه ابو داود واحمد عن عبد الله بن مسعود من قوله الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بالوضوء
لكل صلوة ظاهر بان ادغير ظاهر فلما شق عليه صنع عنه الوضوء الا من حدث -

باب في تغريق الوضوء وفي التقديرات في غسل اعضاء الوضوء اى هل يجزئ ذلك ام يجب الموالاة
اختلف العلماء فيه فقال مالك غسل الاعضاء على سبيل المتعاقب بحيث لا يحف العضو الاول فرض وقال ابو حنيفة
واحمد والشافعي ان ذلك سعة وليس بالاول فرض

قوله ابن وهب عن جابر بن جازم انه سمع قتادة بن دعامة قال ثنا النيران رجلا جاء الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقل توضأ وترك على قدميه مثل موضع النقر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم ارجع فاحسن وضوءك قال ابو داود هذا الحديث ليس بمعروف لم يروك الا ابن وهب وحده
قوله فاحسن وضوءك امره صلى الله عليه وسلم بالاحسان والاحسان بحسن الجود اسباغ غسل ذلك الوضوء الذى ترك عليه
لعمد ولادالة فيه على وجوب الاعادة لذل الحديث على جواز التفرق في غسل اعضاء الوضوء وعدم وجوب الموالاة فيه
قوله ليس بمعروف اى هذه السند تفرد فيها ابن وهب عن جابر بن جازم وقال الدارقطني تفرد به جابر بن جازم عن
قتادة وهو تفرد فيه تفرد ابن وهب عن جابر بن جازم وقال الدارقطني تفرد به جابر بن جازم عن
عمر بن عبد الله بن وهب عن النبي صلى الله عليه وسلم غرة قال ارجع فاحسن وضوءك قوله غرة اى نحو غرة ابن وهب فاحسن
مسلم بسند عن معقل بن مفضل ان رجلا توضأ فترك موضع طفر على قدمه فابصر النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فاحسن وضوءك

فرجع ثم صلى وقال البيهقي بعد اخراج هذه الرواية عن ابى داود ورواه ابو سفيان عن جابر بن جابر ما رواه ابو الزبير فاخرج بسنده عن ابى سفيان عن جابر قال راى عمر بن الخطاب رضى الله عنه رجلا يتوضأ فبقي في رجله لعة فقال عد الوضوء وقد روى عن عمر اهل على ان امره بالوضوء كان على طريق الاستحباب وان الواجب غسل تلك اللعة فاخرج بسنده ان عمر بن الخطاب راى رجلا يتوضأ لم يصيبها الماء فقال له عمر هذا الوضوء تحفر الصلوة فقال يا ابا عبد الله البرد شديد ومعى ما يدفينى فرق له بعد ما هم به فقال لا غسل تركت من قد مكث في الصلوة وامر له بمصصة اعاد قال الا استاد العلامة نور الله قلبه بنابوره وانما اورد المؤلف (ابو داود) حديث عمر بصيغة التثنية لانه اختلف في رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم ووقفه على عمر قال البزار في حديث جابر عن عمر لا تعلم هذا اسناده عن عمر لا من هذا الوجه وقال ابو الفضل الهروي انما يعرف هذا من حديث ابن ابي عمير ورفعه خطار فقد رواد الأعمش من ابى سفيان من جابر من عمر موقوفه وكذا رواه شريم عن عبد الملك عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عمر نحوه في قصة موقوفة كذا في التلخيص قوله ثنا بقية عن مجير عن خالد عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم راى رجلا يصلى وفي ظهره لعة قد رادها لم يصيبها الماء فامره النبي صلى الله عليه وسلم ان يعيد الوضوء والصلوة استدلالا بهذا الحديث في الافتراض والاربعين بصريح فان على تقرير صحة لا يثبت به الافتراض مع كون القرآن والا حاديث المشهورة ساكتة عنه فكيف ان كان ضعيفا فان هذا الحديث اعلاه النذري ببقية بن الوليد وهو ضعيف اذا عن ابن ابي عمير قال ابن بطان كلاهما هو مرسل اطلق النووي ان الحديث ضعيف الاسناد وعلى ان الامر بالعادة يستقيم على تقدير السنية اهتما ببيان اسناده به قلنا -

باب اذا شك في الحديث لم ينصرف به مؤثرا ولا لا يتصرف على احتمال نقض الوعد حتى يتقن نقضه لان العلماء اتفقوا على ان الاشياء يحكم ببقائها على اصلها حتى يتقن خلاف ذلك لا يغير الشك الظاهري عليه قوله عن سعيد بن المسيب وعباد بن تميم عن عمه شكى الى النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يجرد الشئ في الصلوة حتى يخيل اليه فقال لا يفتل حتى يسمع صوتا او يجرد رجا قوله شكى بصيغة المعلوم والشاكى هو عبد الله بن زيد عمر عباد بن تميم والرجل بالنصب مفعول شكى بصيغة المجهول والشاكى غير معلوم والرجل حينئذ بالرفع على انه مفعول تام عن الفاعل قوله يجد الشئ اى الحديث خارجا منه قوله حتى يخيل اليه الخيال ههنا معنى الظن والظن ههنا اعم من تساوى الاحتمالين او ترجيح احدهما على ما به اصل اللغة من ان الظن غلات اليقين قوله لا يفتل الخ اى لا ينصرف عن الصلوة على احتمال نقض الوضوء حتى يعلم وجوده بالعلم اليقيني ولا يشترط السماع والشم بالاجماع فان الهم لا يسمع صوتة والشم الذي راحته عاسته شمه لا يشم اصلا فسماع الصوت ووجوبان الرجح كناية عن يتقن الحديث لانها سببان العلم بذلك الكناية حقيقة عند المتقين كما ذكرنا في المقدمة لا المجاز فراجع عند صاحب التلخيص واسطة بينهما -

باب الوضوء من القبلة اختلف العلماء في من المرأة وقبلتها فقال ابو حنيفة وصاحبا

الرجل المرأة غير ناقص للموضوء وكذلك القبلة الا اذا تابشر الفرجان وانتشر الالة نقول الشيخين في اتقوا الرجل وضوءه وان لم يذ
 وقال الكلب كان من شهوة يكون عدنان كان بغير شهوة بان كانت صغيرة او كانت فارح محرم منه لا يكون عدنان وهو
 ترى الثاني في قول يكون حاشا كيف كان شهوة او بغير شهوة اذ ليس الاجنبية بلا حائل به قال سمعنا في اللامس دني
 نقص وضوء الملبوس حيوان للشانني -

قوله عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قبلها ولم يتوضأ حديث عائشة هذا يدل على ان من الرجل
 المرأة غير ناقص للموضوء وكذلك حديثها في لبها البطن قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديثها بلسانها لم يتوضأها الكلب
 واما لقدر ايتي رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي انا مضطجعة بينه وبين القبلة فاذا اراد ان يسجد غمزني فقبضت
 رجلي عند الخماري وفي رواية عبد الرحمن بن القاسم عن ابي ذر الاراد ان يوتر مني رجل في رواية ابي سلمة عن عائشة
 فاذا سجد غمزني فقبضت رجلي قال من ير الوضوء من القبلة فليس ان في حديث التقييل ضعفا وايضا في مرسل
 واما حديث السال عنده بما ذكره ابن حجر في الشرح من ان اللبس كحل لانه كان بجائل وعلى ان ذلك خاص به وهذا كما ترى
 تكلف وفي الحاشية للظاهر وفي الحقيقة رد الاحاديث الصالح والضعيف حديث القبلة وكونها مرسلان فذكر جوابه به
 كلام ابي داود وقال ابو داود وهو مرسل واهلهم النبي لم يسلم مع من عائشة شيئا قال ابو داود و

كذا رواية الفريابي وغيره حدثنا عثمان بن ابي شيبة قال ثنا وكيع قال ثنا الا عمش عن حبيب
 عن عروة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل امرأة من لسانه ثم خرج الى الصلوة
 ولم يتوضأ قال عروة نقلت لها من هي الا انت فضحكت قال ابو داود هكذا رواه زائدة وعبد الحميد
 الحماي عن سليمان الا عمش حدثنا ابراهيم بن محمد الطالقاني قال ثنا عبد الرحمن بن مغراء قال ثنا
 الا عمش قال ثنا اصحاب لنا عن عروة المزني عن عائشة بهذا الحديث قال ابو داود قال يحيى بن سعيد القطان
 اجل احك على ان هذا من الحديث الا عمش هذا عن حبيب وسعد بن عبد الله الاسناد استنجا
 انها توفها لكل صلوة قال يحيى احك على انها شبه لا شيء قال ابو داود وسامع عن الثوري انه قال ما حدثنا

حبيب الا عن عروة المزني يعني لم يجد منهم عن عروة بن الزبير بشي قال ابو داود وقد روى حنيفة الزيات
 عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة حدثنا يحيى قلت لاهل الكلام ان الحديث الاول برسالة انهم يسمي لم
 يسجد من عائشة وجوابه ان المرسل حجة عن جمهور الائمة حتى حاشا بن جبريل جمع انما يعين بسره على قبوله وانهم لم يات منهم الكاهن ولا عن احد
 من الائمة بعدهم الا ما ذكره متاخرين في حال الكلام في الحديث الثاني الذي اخرج عن حبيب عن عروة عن عائشة ان عروة بن الزبير عن عروة
 المزني هو مجبول ان حباله لم يحدث عن عروة بن الزبير بشي فتصنف هذا الحديث كحديث عروة المزني قال لا ساء العباد انهم ائتموا بغيره
 في جواب هذين الحليتين بان عروة بهنا هو عروة بن الزبير كما اخرج احمد وابن ماجه والدارقطني باسناد صحيح الا عروة المزني كما رواه
 عبد الرحمن بن سمره فان عبد الرحمن روى عن الامشاجا حديث لا يتابعه التفات قلت عروة في هذا السند غير منسوب
 في رواية ابي داود والترمذي وفي رواية احمد والدارقطني وابن ابي شيبة عن ابن ابي شيبة عن ابن ابي شيبة عن ابن ابي شيبة عن ابن ابي شيبة
 محمد بن داود عن الامشاجا عن حبيب بن ابي ثابت عن عروة بن الزبير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل بعض نساء الحديث

فثبت بهذا ان عروة بن مبرزة عن عروة بن الزبير ما سن قال انه عروة المزني فلا دليل عليه الا فلان النسي قال ان عروة
 مبرزة عن عروة المزني هو عبد الرحمن بن مفرار وهو ضعيف لا يحتج بقوله قال علي المدني جليل بشي كان يروي
 عن الاعمش است باه حديث تركناه لم يكن بذاك وقال ابن عدي وهو كما قال علي انما اكرت علي ابني - بسيرة الاعمش
 يروى عن الاعمش لا يتابعه الثقات ولا عن غير الاعمش وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم اياه فاذا لم يحتج بقوله
 فكيف ثبت كون عروة مزنيا بقوله وانما انه خالفني ذلك كعب وقد صرح بانه عروة الزهري وثانثان الاعمش يصرح
 في حديث عبد الرحمن بن مفرار بانه حديثه شبيه عن عروة المزني فلو كان عروة هذا مجهولا لا يعرف كعبت يحدثه
 الا كثير من من شيوخه فيستدل بهؤلاء عروة بن الزهري ولقنة بالزني غلط من عبد الرحمن بن مفرار وهم منه لانه غير مزني
 بخصه ما اذا خالفه كعب ورا بجان المعروف عند المحدثين ان من يذكر في غير منسوب كحل على ابيد المشهور المتعارف فيما بينهم
 فلا يحل على المجهول قطعا وخامسا قال عروة نقلت لها من هي الا انت فثبتت هذا الكلام يدل على ان عروة مبرزة
 ابن الزبير لان مثل هذا الكلام لا يمكن ان يجري الا على ان من كان بينه وبينها بسوطة فعروة بن الزبير ان ثبت
 عائشة رضي الله عنها يمكن ان يحسب مثل هذا الكلام لانها خالها ولا يمكن ان يحسب به عندها من ليس له فنعلم على بها
 وسادسان سليمان الاعمش وان كان ثقة - حافظا لكن يريث عن اصحاب له مجهولين فكيف يعتمد على قوله لا يدرى
 من هم واما الجواب عن الثاني فاجاب ابو داود بقوله وقد روى حمزة الزيات عن جبيب عن عروة بن الزبير عن
 عائشة حديثا صحيحا قال الاستاذ العلامة نور الله قلوبنا بنوره هو ما اخرج الترمذي في كتاب الدعوات من جابهم
 حديثا ابو كريب اما معاوية بن هشام عن حمزة الزيات كحديث الباب الثالث من ابواب ما جازني جامع الدعوات
 فراجع ثم ان الوضوء من القبلة يحل على تركية النفس لمن احب كذا ابو منصور من من الذكر انه قلت يريد الاستاذ العلامة
 في راسه قلوبنا بنوره بقوله ثم ان الوضوء انما ان احب ان الذي جاز فيه الوضوء من القبلة الذي استدل به الخصوم
 لا يخالفنا لان نملة على تركية النفس لمن احب هو مستحب للمخاض لذلك يذكره في القبلة اعلم ان انهم استدلوا بقوله تعالى
 اولاسم السار فان الآية عرحت بان للمس من جملة الاحداث الموجبة للوضوء حيث اوجب به احدى الطهارتين
 وهي التيمم وهو حقيقة في مس اليد بوجوه بقائه على معناه كحقيق قراءة او لمستم فانها ظاهرة في مجرؤ المس من تلمع وقالوا ايضا
 بان في حديث معاوية بن جبل الذي اخرج احمد والدارقطني والترمذي والبيهقي واحكام عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن معاوية
 ابن ابي صلي الله عليه وسلم السائل بالوضوء وان عرج ابن عمر بان من قبل امرأة ادحت بها بيده فغلب الوضوء عن ابن مسعود
 القبلة من المس فيها الوضوء والمس بدون الجلاء وروى عن عمر القبلة من المس توضعوا منها وردت بسيرة انها سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مس فرك فليتوضا قال المانعون ان الآية يجب فيها التصير الى ان المراد من المس
 هو الجلاء لوجود القرينة وهي حديث في التقبيل حديثها في مسها البطين قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم غير ذلك اعتدلا
 عن حديث معاوية بن منقذ لان عبد الرحمن لم يسمع من معاوية اصل العبقة في الصحيحين غير ما يروون الامر بالوضوء والصلاة
 ولو سلم لم يحل ان الامر بالوضوء لنظمه خروج المذي وعن قول من مسود وغيره بانه اوجب فيلما اذا وقع مسه فقلنا
 وروى عن الشارع وقد عرج البحر ابن عباس بان للمس المذكور في الآية هو الجلاء قلت لعل الاختلاف في مس المرأة والقبلة

لم يمس الذكر مبني على اختلاف اصول لوقته لوضوحه قال بل يجوز ان ينقض الوضوء صليين الاول الايتان من الغائط ينموا
 المناط بان المراد من الخارج من السيليين الثاني من السيل ومن رويته من المذكور لصحة الحديث وفي كلياته ما شهده وعندنا في ضيقه
 اصل واحد هو الايتان من الغائط وتفتق مناطه عنده خروج نجس من البدن ولما كان المراد من اولاستم النساء اجماع
 فدخل من النساء في هذا الامل بالاحد قلنا لعل باضيقة ايضا يقول بالاسلمين لانه ليقبل منقبض الوضوء بالمباشرة الفاشية
 خرج شيء اولم يخرج فحين راحلة تحت قوله تعالى اولاستم النساء والمراد منه ما يعم الجماع وس المرأة وهو المباشرة الفاشية
 وما قال صاحب البداية ان في المباشرة الفاشية مظنة الخروج لتدخل تحت الاصل الاول رده ابن الهمام بان عبقر
 المظنة فيما لا يكون فيه المنة وروي قول محمد بن حسن -

باب الوضوء من مس الذكر اختلف العلماء فيه فذهب الشافعي واحمد بن حنبل والشافعي والشافعي
الى انه يغتسل الوضوء وذهب آخرون الى انه لا يغتسل الوضوء وهو قول ابن عثيمين والشافعي والشافعي وغيرهم
قوله عن عبد الله بن ابي بكر انه سمع عروة يقول دخلت على مروان بن الحكم لذكرنا ما يكون منه الوضوء
فقال مروان ومن مس الذكر فقال عروة ما علمت ذلك فقال مروان اخبرني بسيرة بنت صفوان انها
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مس ذكره فليغتسل وضأ هذا الحديث يدل على ان مس الذكر يغتسل
لواضوء صحيحه احمد والترمذي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
الاختلاف وقع في سماع عروة من بسيرة او من مروان فتعنه آخرون وقالوا ان الواسطة بين عروة وبين مروان
وهو مطعون في عدالته او حسبه مجهول يقتل السبض بان ابن عثيمين قال ثمانية احاديث لا تثبت حديث مس
الذكر ولا التلحاح الابوي وكل مسك حرام والشافعي في الطحاوي بانه روى الزهري عن عروة فنهى عن مس الذكر
من عروة بن بلس بطلنا منه عن الزهري عن عبد الله بن ابي بكر عن عروة وعبد الله بن ابي بكر في حديث
بالشعبي وحكي تضعيفه عن ابن عثيمين وكذلك احاديث اخر التي رويت في هذا الباب تكلم فيها الطحاوي وصرح بتضعفها
ومن اقوالها ما اخرج احمد بن حنبل في مسنده والشافعي في شرح معاني الآثار بسند صحيح عن محمد بن اسحاق حاشي محمد بن
مسلم الزهري عن عروة بن الزبير عن زيد بن خالد بن عروة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مس فرجه فليغتسل
عليه الطحاوي وقال قيل لراحت لا تجعل محمد بن اسحاق في شيء اذا خالفه فيه نكل من خالفه في هذا الحديث ولا اذا انفرد
نفس هذا الحديث منك وخلق به ان يكون غلط لان عروة حين سأل مروان عن مس الفرج فاجابه من ليه ان لا وعنه
فيه فلما قال مروان له عن بسيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ما قال قال له عروة ما سمعت به وهذا بعد موت خالد بن
قليف يجران ان يكر عروة على بسيرة ما قد حدثه اياه زيد بن خالد بن عروة عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت والاولى ان يكل
حديث مس الذكر على تزكية النفس من احب وقال ابن الهمام ان مس الذكر وس الفرج لانه عن البول -

باب الرخصة في ذلك أي في ترك الوضوء من مس الذكر في الباب لا بل العراق -
قوله عن تيس بن طلق عن أبيه قال قال علي بن أبي الله عليه وسلم فجام رجل كان
بدوي فقال يا بني الله ما ترى في مس الرجل ذكره بعد ما يتوضأ فقال صلى الله عليه وسلم هل هو إلا

منه او بصنفة منه هذا انتك من الرازي معناه انه لا ينفرد من سر لذكر لانه قلعة من كم الرجل فلما
 لا يوجب ضرر بس سار كجدا لا يوجب الضرر من سر لذكر قال الترمذي وهذا الحديث حسن شيء روي في باب الباب
 وقد روي هذا الحديث ايوب بن عقبة ومحمد بن جابر عن قيس بن طلح عن ابيه وقد تكلم بعض اهل الحديث في محمد
 بن جابر وايوب بن عقبة وحديث ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر اصح واحسن وذو سبب الى هذا كثير من
 علماء الصحابة والتابعين منهم علي بن ابي طالب عمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود وحذيفة بن اليمان وعمران
 بن الحصين وابو الدرداء وسعد بن ابى وقاص في احدى الروايتين منه وسعيد بن المسيب والحسن البصري
 وسعيد بن جبيرة وابراهيم النخعي وربيعة بن ابى عبد الرحمن وسفيان الثوري واما حجة ويحيى بن معين فاهل الكوفة
 قال الشوكاني صححه عمرو بن علي الغساس وقال في عندنا اثبت من حديث بسرة وروى عن علي بن المديني انه
 قال هو عندنا احسن من حديث بسرة وقال الطحاوي اسناده مستقل غير مضطرب بخلاف حديث بسرة ونحوه
 ايضا ابن حبان والهيثمي وابن حزم وصححه احمد بن حنبل فيا حكاها القاسمي ابو بكر بن العربي في شرح الترمذي
 بسند في نسخة الناطرة ابن المديني وابن معين فان قيل فاصنعنا الشافعي وابو حاتم وابو زرعة قلت واما
 الشافعي على انه قال قد سألنا عن قيس بن طلح فلم نجد من يعرفه فلما يعرفه الامام الشافعي عباره عنه فهو لا يضعف
 روايته بحالته واما عند غيره فهو معروف روى عنه الكثيرون من الرواة ولم يثبت عندهم جرح فصحه واحديثه وقولهم
 ارجح لان ما رويهم على زيادة العلم قال عثمان الدارمي سألت ابن معين فقلت عبد الله بن النعمان عن قيس
 بن طلح قال شيخوخ يامة ثقات وقال الجلي يائي تابعي ثقة وابو بصير صحابي وذكره ابن حبان في الثقات .

قوله قال ابو داود ورواه هشام بن حسان وسفيان الثوري وشعبة وابو عبيدة وجابر
 الرازي عن محمد بن جابر بن طلح حدثنا مسدد قال ثنا محمد بن جابر عن قيس بن طلح باسناد
 ومعه وقال في الصلوة اي زادني الحديث لفظ في الصلوة فصار لفظ الحديث بهذا فقال يا بني الله ما تزي
 في سر الرجل ذكره في الصلوة بعد ما يتوضا قال الا وسموا العالم نور الله قلوبنا بنوره قال ابو داود ورواه هشام
 اي هو لا وسدد عن محمد بن جابر بلفظ في الصلوة وفائدة على ما قاله الخطابي انهم تاولوا خبر طلح اليخانة الا وادرس
 ورواه الخطابي واستدلوا على ذلك برواية الثوري وشعبة وابن عيينة انه سأل عن مسه في الصلوة واصلى المائس فزجه
 من غير حال بينه وبينه اه ولا يخفى ما فيه ثم قد اختلف على بعض هؤلاء المذكورين ايضا في هذا اللفظ فراجع العلماء
 قامت هذا السائل مروءة لان هذا الزيادة التي تفرد به محمد بن جابر ضعيف لان محمد بن جابر ضعيف في التهذيب
 قال المديني عن ابن معين كان ابي واختلف عليه حديثه وكان كوفيا فانتقل الى البصرة وهو ضعيف وقال عمرو بن
 علي صدوق كثير الهمم ترك الحديث اه

باب الوضوء من نحو الابل بل يجب الوضوء من اكلها ام لا اختلف العلماء في ذلك فذهب الاكثر الى
 انه لا يفتن الوضوء قال النووي من ذهب الى ذلك الخاشار الاربعة وابن مسعود والي بن كعب وابن عباس والبلد
 وابو طلحة وعامر بن ربيعة وابو امامة وابراهيم بن التبعين واما مالك ابو حنيفة والشافعي واهلهم فانه لا يرون

الوصور بالكل كحكم الابل ولا يسها وذمها الى انتفاض الوصور يا محمد بن جبل اسحق بن موهبتا بن بن لقيم وغيره ان الموجب
للوصور اكل لحم الابل سوار سنة انما لم تسف فيوجب الوصور من نية وطبوغه وقد روي في الامم بالجموع الابل مستقر وليس
وهو ذل تحت حديث الوصور مما مست النار فلا يلزم من نسخ نسخ

قوله سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوضوء من نحو الايل فقلل قوضوا منها استحج القائلين
بالنقص بهذا الحديث وبما قاله واما القائلون بعدم النقص فاحتجوا بحديث جابر بن عبد الله الذي اخرج في الاربعة له قال
كان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار وما كان يحكم الايل
والغلة فيما مست النار وكان فردا من افراده ونسخ وجوب الوضوء عنه بجميع افساده
استلزم نسخ الوجوب عن هذا الفرد ايضا وقال بعضهم ان المراد من الوضوء ههنا غسل
اليدين والغنم لماني ثم الايل من رائحة كبريته ووضوءه تليظة بخلاف ثم الغنم فان ليس فيها وضوءة وضوءة
يبقى اثرها بعد الاكل والدليل على ان المراد من الوضوء هو غسل اليدين والغنم ما اخرج مسلم عن جابر بن سمرة ان
شدت فتوضا وان شئت فلا تتوضا الحديث فان هذا قال صلى الله عليه وسلم في جواب من سأل عن وجوب
الوضوء من يحوم الغنم فلو غسل على الوضوء المعهود الاصطلاحي لا يتأتى الجواب السؤال فان السؤال لو حمل على وجوب
الوضوء كان جوابه ان يقول لا يقيدل لا تتوضا كذا في مساق ابني داود وبهذا يدل على ان السؤال كان عن استحج
الوضوء بمعنى غسل اليدين والغنم فقال في جوابه كذا الامر من الغسل وعدم غسل سوار لان يحوم الغنم ليس فيها وضوءة
وضوءة يبقى اثرها بعد الاكل فقال ان شئت توضا برأى فاحس اليدين والغنم ان شئت فلا تتوضا أي فلا تغسلها
فعل هذا ما في مساق ابني داود لا تتوضا منها معناه لا يجب الوضوء من يحوم الغنم وهذا يرشدك الى ان الوضوء في يحوم
اول هو الوضوء بمعنى غسل اليدين والغنم ويؤيده الروايات التي تروى عن ابن مسعود انه حين يقصصه فيها
ثريد لحم فاكل ومصفض غسل صابغ ثم قام الى الصلوة وكذلك عنه قال لان توضا من الكلبة المكنة احب
الي من توضا من اللقمة الطيبة وكذلك روى ان عثمان اكل خبز او لحما وغسل يديه خم مسح بها وجه ثم صلى
ولم يتوضا وكذلك عن ابن عباس انه اتى بجفنة من ثريد لحم فاكل منها وغسل اطراف اصابعه ولم يتوضا
اخرجها الطحاوي فهو لا بالكبر من الصحابة لما لم يتوضا من اكل ما مست النار وضوء اصطلاحيا
واكتفوا على الوضوء اللغوي علم بذلك ان المراد ههنا بالوضوء الوضوء اللغوي قلت الاولى ان
يحمل قوله توعدوا منها على تركية النفس لمن احب حرمة اكلها في التوراة فيكون الامر للاستحباب
للخاص لا للعموم واما قول ابن القيم واما من يجعل كون لحم ايل هو الوجوب للوضوء سوار مسته النار ولم يشبهه في وجوب الوضوء
من يده ومطبوخة قد يده فكيف يحتج عليه بهذا الحديث اى حديث ما مست النار قلت يلزم عليه ان يجعل عاما من
الاكل ليس ايضا لان نطق الحديث كما انه عار عن كونه مطبوخا كذلك عار عن قيد الاكل فلما جعله عاما شاملا للمطبوخ وغير
المطبوخ كذلك يلزم عليه ان يجعله عاما من الاكل وليس لما قل باحد ايضا فلما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
الامر بالوضوء لم يحوم الايل كذلك روى عنه صلى الله عليه وسلم الامر بالوضوء من الايل ابل ان يخرج ابن ماجه بسند ابن مسعود

بن حنيفة وعبد الله بن عمر ويرفعانه ليقول توضعوا من الهان الا ان هذا محمول عند جميع الامم على شربا بان يستحب
ان يمتنع من زيل الدسومة عن فرك ذلك تحت اظفار كحل الجوز وان يغسل يده ونحوه في الدسومة والزموتة

قوله وسئل عن الصلوة في مباركك الا بقل فقال لا تصلوا في مباركك الا بقل فانها من الشيطان ر
سئل عن الصلوة في مباركك فقال صلوا فيها فانه بركة قال لا وستاد العلم نور الله قلوبنا بنحوه قوله فانها
من الشيطان وقاها بركة علته منصفة لا يحجز العدول عنها الى التعليل بل بارة ابوالجوانت الماكولة وازيا لها فان
كل تعليل عاود على النص بالنقض على ما في حديث عبد الله بن النضر صلى الله عليه وسلم قال ان آية جليلة اجمار فوجدت
حجرين والثابت الثالث فلم اجد فاخذت روضة فاشتبه بها فاخذ الحجرين والقي الروضة وقال هذا كرس محبة في نجاستها
وقول ابن خزيمة معناه على ما وقع عنده انها كانت روضة حمار بالفرق بين الكول اللحم وغيره لا يتبين اذا لفرق بينها
في المرفوع والتمسك بالآثار الموقوفة مشترك فيه وقال في مشار السوال وروى عبد الله بن احمد في زيادات السنن
عن ذالعة قال عرض اعرابي لرسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم يسير فقال يا رسول الله قد
الصلوة ونحن في اعطان الا بقل ففصل فيها فقال لا فقال افنتوضا من كحها قال نعم قال ففصل في مباركك الغنم
قال نعم قال افنتوضا من كحها قال لا واخرجه الطبراني ايضا قال الحافظ البيهقي في مجمع الزوائد ورجال حمزة فاذن
وذو العزة اسمع بعيش فقد علم بهذه الرواية مشار السوال اهـ

باب الوضوء من مس اللحم التي وغسله وغسله عطف على الوضوء فنعناه هذا باب وضوء الرجل من مس
اللحم الغنم المطبوخ وغسل الرجل يده او مس اللحم الني اى لم يجز الوضوء الشرعي من اللحم اى لم يجز غسل يديه
فقط وهو الوضوء اللغوي ولا يجزى والني من اللحم المطبوخ او طبخ اذنى طبخه ولم يصف من ناله اللحم حتى يتناكس يبيع يذفا
فهو يني بالكسر قد يدل لهزة ويدغم ويقال يني مغدوا كذا في الجمع اما غرض ابي داود من عقد هذا الباب فلعلم المصنف
على من قال انه يجزى الوضوء من مس اللحم الني من الا بقل

قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم مر بغلام يسلخ شاة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم تيمم
حتى اربك فادخل يده بين الجلد واللحم فاحس بها حتى توامث الى الا بقل ثم مضى فصلى للناس ولم يتوضأ
قوله يسلخ شاة اى ينزع الجلد عنها قوله اى تبعه عن مكالمك كن على جانب منه وهذا الحديث يدل على ان مس اللحم الني من
الحيوان المذبح غير ناقض للوضوء ولا فرق بين فيما كان شاة او بقرا او جروا فانها كلها سوا في هذا الحكم لا يجزى الوضوء
بدل الحديث على ان ما تحت الجلد من الدسومة والرطوبة والبقى من الدم الغير المسفوح متصلا باللحم ليس نجس بحد
الزكوة كما يدل عليه تفسير عمر بن الخطاب يعني لم يس مارودل هذا التفسير على ان اطلاق الوضوء يعني على غسل اليد نظيفا ولذا دفعه بقوله لم يس
سئل في ترك الوضوء من مس الميتة وهل غرضه من عقد هذا الباب تقوية الباب التقديم وتعرض على من

باب وجوب الوضوء ليس لحم الجوز بان مس الميتة منع كونه نجسا لا ينقض الوضوء فكيف اذا كان لحم الحيوان المنكح لها لا ينقض الوضوء
قوله عز جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بالسوق داخل من بعض العالين والناس كنفتيه
فمر بجدي اشد ميت فتناوله فاحن باذنه ثم قال ايكم يجب ان هذا هو ساق الحديث قوله كنفتيه

أي جانبية الجبدي من اولاد المعز ذكر ما بلغ ستة اشهر وسبعة اشهر والساكنة مكة الحرة وصغر الاذن لزوقها
بالاس نفعني اسكت صدقير لاذنين وقول ساق الحارث وثامه في مسلم ثم قال كيم كبان هذا السبعة ثم نقلا ما كيم كبان
والضغ به قال تجون انه لكم قالوا والشرك لو كان جيا كان عيا فيه لاذ اسك فكيف وهو ميت فقال والله للدين ايمون
على الله من بما عليكم احه فهذا الحديث يدل على ان سر الميت مع كونه نجسا لا ينقض الوضوء .

باب في ترك الوضوء مما مست النار وتختلف العلماء فيه فقال بعض السلف انه يجب الوضوء بالانكسار ما مست
النار وقال جمهور العلماء من الصحابة منهم الخلفاء الاربعة وعبد الله بن مسعود والبالدر دار وابن عباس وعبد الله بن
عمر وابن مالك وجابر بن سمرة وزيد بن ثابت وابو موسى الاشعري وابو هريرة وابي بن كعب والبطيحي وعامر بن ربيعة
وابراهيم بن الحارث بن شعبة وجابر بن عبد الله وعائشة وجماعة التابعين ومحمد بن سيبالك في حقيقته واثباته
وابن المبارك واسم بن حنبل اسحق وابو ذر وابو خيثمة وسفيان الثوري وابي الجار وابي الكوفة انه لا يجب الوضوء
باكل ما مست النار ولا ينقض به واستدل الاولون بالاخبار التي فيها الامر بالوضوء مما مست النار واجاب
عنه الجمهور بما بين الاول انه كان ثم نسخ ويدل عليه حديث جابر والثاني ان المراد بالوضوء غسل القدمين ويدل
عليه حديث كثيرة اذ يقال ان المراد بالوضوء الكامل ولكن الامر للاستحباب للخاص خاصة لشركية النفس وتبطل الملائكة
كما قلنا في مس الذكر والقبلة انه لشركية النفس لمن حبه يدل عليه بعض الاحاديث قال النووي ثم ان هذا الخلاف
الذي حكيناه كان في الصدر الاول ثم اجمع العلماء بعد ذلك على انه لا يجب الوضوء من اكل ما مست النار في
بذل الجود واعتراض الشوكاني على الجواب الاول بان الجواب الاول انما يتم بعد تسليم ان فعله صلى الله عليه وسلم يعارض
القول الخاص بنا وبينه والمتقرر في الاصول خلافا قلت هذا من الظنون التي لا مستطاع لها يشك به هذا الظن فان
دعواه ان وجوب الوضوء وقوله صلى الله عليه وسلم فيه خاص بنا لا يثبت الا بدليل صحيح مثبت كخصه صيته وما لم يثبت
لا يكون خاصا واما اذا ثبت كخصه فلا يعارض فعله صلى الله عليه وسلم فامو متقرر في الاصول فمسلم ولكن ليس
هذا موضعه واعتراض عن على الجواب الثاني بانه قد تقر ان الحقائق الشرعية مقدمة على غيرها حقيقة الشرعية
هي غسل جميع الاعضاء التي تغسل للوضوء فلا يخالف هذه الحقيقة الدليل قلت نعم لا يخالف الحقيقة الدليل في هذا
دليل كما هر فان في حديث ابن عباس انه لعجب ممن يزعم ان الوضوء مما مست النار يغرب فيها الاشكال ويقول
ان تستتم بالماء المستحسن وتوضأ به وتدهن بالدهن المطبوع وذكر اشياء ما يصيب الناس حتى قال لا بي هرة حين
حدث ابو هريرة هذا الحديث كما في الترمذي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الوضوء مما مست النار ولو من نور
اقد فقال لابن عباس انتوضأ من الدهن انتوضأ من كيم فقال ابو هريرة يا ابن اخي اذا سمعت حديثا عن النبي صلى الله
عليه وسلم فلا تضرب امثالا بهذا ابن عباس مع وفور علمه لا يمكن ان يخالف قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ومحال
ان يعترض على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هو يعترض على فهم ابي هريرة بان ما فهم من هذا الحديث وحمله
على الوضوء الشرعي غلط وباطل بل هو محمول على الوضوء اللغوي وكذا لك استدلاله في مقابلة هذا الحديث بقوله
كما رواه البيهقي لقد رايتني في هذا البيت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد توضأ ثم لبس ثيابا فجاء الموزن خرج

الى الصلوة حتى اذا كان في الحجرة خارجا من البيت لقيته يديه مضمومتين شاة فاكل منه لقمته او لقمتين ثم صلى ثم
ما نرى شك الى انه حمل الوضوء على الوضوء لا الشرب كما استحبوا الا فلا يكون لقوله مملأها وما ايضا الحديث الذي
رواه ابن عباس في المضمضة من اللبن وقال فيه ان ركبما فهذا التعليل كما يدل على استحباب الوضوء
اللغو على شرب اللبن لازالة الدسومة كذلك يدل على استحباب الوضوء اللغو من اكل كل افيه وموارة
من لحم الخبز ووراء البقر والغنم فلما حل الامر بالمضمضة والوضوء على استحباب غسل الغنم كذلك يحل الامر بالوضوء على
استحبابه وهذا ظاهر جدا من جعل الا لصفاء نصب عينيه والله في التوفيق انتهى قلت هذا على تقدير تسليم ان الوضوء
حقيقة شرعية في غسل جميع الاعضاء التي تفتسل للوضوء ولا يطلق على غيره وهذا دليل عليه ايضا فربما يطلق لفظ
الوضوء على غسل الغنم واليدين وعلى غسل اليدين والوجه ورسح الرأس والرجلين وعلى غسل الغنم فقط وعلى غسل اليدين
نقط وبقاها على من اشتغل بحديث النبي صلى الله عليه وسلم اخبرنا الترمذي في الخبر الثاني من جامع من عكراش
بن ذؤيب وفيه فجلت اكل من بين يدي حتى دجالت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطبق قال
يا عكراش كل من حيث شئت فانه غير لون واحد ثم اتينا بارفئس رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه مسح على
كفيه وجهه وذراعيه وراسه وقال يا عكراش هذا الوضوء ما غيرت النار له والاولى ان يحل على تركيبة النفس لمن
احب وكذا الوضوء من البان الا بل الذي اخبر ابن ماجه عن اسيد بن حضير وفيه توضؤا من البان الا بل -

قوله سمعت جابر بن عبد الله يقول قربت للنبي صلى الله عليه وسلم خبز او كسفا فاكل ثم دعا بوضوء
فتوضأ به ثم صلى الظهر ثم دعا بفضل طعامة فاكل ثم قام الى الصلوة ولم يتوضأ قبل ترك النبي
صلى الله عليه وسلم الوضوء من اكل ما مسته النار لانه نسخ وجوب الوضوء به والاولى ان يقال ترك ثانيا ولم يتوضأ
بيان جواز الترك وكان الوضوء والبيان استحباب ترك تركيبة النفس -

قوله عن جابر قال كان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما عبرت النار
اي كان آخر الغطين من رسول الله صلى الله عليه وسلم فالامر بنهي الماسور وهو الغسل قال ابو داود وهذا
اختصار من الحديث الاول فلفظ هذا اشارة الى قول جابر كان آخر الامر من الحديث المراد من الحديث الاول
الذي تقدم وهو حديث جابر بن عبد الله قربت للنبي صلى الله عليه وسلم الحديث فاشارة بهذا الكلام ان من قال
ان معناه ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بالوضوء ما مسته النار او لا نفعل ثم امر بترك الوضوء منه فترك
وكان آخر الامر من ترك الوضوء ما مسته النار واستدل بهذا على نسخ وجوب الوضوء ما مسته النار فشرحه هذا استدلاله
غير سديد لان هذا القول لا يدل على ان ترك الوضوء ما مسته النار كان آخر فعله و آخر امره صلى الله عليه وسلم بل هذا
اختصار من الحديث الاول وتبييل عراة على ان ترك الوضوء ما مسته النار كان آخر الغطين في ذلك المجلس
لا مطلقا فلا يستدل به على نسخ بل يدل على انه كان وضوء صلى الله عليه وسلم بعد اكل الخبز والغنم اولان سلم الاكل
لاجل الاكل لا لاجل الحديث لتزكية النفس لبيان استحبابه لمن احب لا لوجوب تركه ثانيا لبيان جواز تركه وان لا يفسد
الوضوء لان الغسل السليم لا يجوز وجوب الوضوء ما مسته النار ونسخه في مثل ذلك الوقت القليل -

باب التشديد في ذلك المراد بالتشديد وجوب الوضوء لا الاشارة الى امسمة النار ومعنا باب وجوب الوضوء ما مسمة النار قد مر ان الاختلاف كان في حدود الدليل ثم اجمع العلماء بعد ذلك على انه لا يجب الوضوء من كل امسمة النار.

قوله عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الوضوء مما انفضت النار قال الاستفاضة العلامة نور الله قلوبنا بنوره ظاهرة القصر ويظهر من امثال الكتاب العجب لك الاول لك ان هذا التركيب اذا كان بدلا من اللفظ بالفعل لا خبر عن واجب لا يفيد القصر فراجع من المفعول المطلق ومثله اسم عليك قلت اشار بهذا الى اشكال يقع في هذا الحديث والى جوابه وهو ان الحديث يفيد القصر لكون المسند اليه فيه معروفا بسند مشتملا على معين القصر فيكون معناه ان جنس الوضوء مقصور على ما انفضت النار وهذا كما ترى لم يوجب البياض فاجاب عن هذا انما يكون الجملة الاسمية مشتملا على هذا التركيب للقصر اذا كانت الاسمية اسمية في اصلها ولا تكون مبدلة عن الفعلية وهذا مبدلة عن الفعلية كما يدل عليه بعض الفاظ الحديث توضوا ما مسمة النار بصيغة الامر فان قيل يريد عليه ان يكون في الحمد للتدقير وهو ممنوع قلت لا اشكال فيه على قول من قال انه الانشائية وهو لا يفيد القصر على ان المعدولة لا يفيد القصر اذا كانت فيها شائبة الفعلية واجاب بعضهم عن أصل الاشكال ان فيه قصرا في اي الوضوء مما دخل ما غيرته النار كما في الحديث الذي اخرج في مسند أبي خنيفة ومسند أبي يعلى ولفظ الوضوء مما خرج والفظ مما دخل والتداعلم.

باب في الوضوء من اللبن المراد به الوضوء ان قصر المضمضة بان من شرب لبنا يستحب ان يزيل الدسوة من فيه بالاهـ وهذا جمع عليه فاشار بلفظ الوضوء على ان الوضوء يطلق شرعا على المضمضة.

قوله عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم شرب لبنا قد عابها فمضمض ثم قال ان له وما الدسوة على منوصته في المضمضة من اللبن وهذا حديث اخرج البخاري في صحيحه بهذا السند قال كان في الحديث رواه ابن ماجه من طريق الوليد بن مسلم قال حدثنا الاوزاعي فذكره بصيغة الامر مضمضا من اللبن كذا رواه الطبراني من طريق آخر عن الليث بالاسناد المذكور واخرجه ابن ماجه من حديث ام سلمة وسهل بن سعد مثله اسنوا كل منها حسن اهـ قلت الاحاديث التي فيها الامر بالمضمضة امر للتزكية لمن حب وبطل عليه ما رواه ابو داود وعن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب لبنا فلم يمضمض ولم يتوضأ وصلى وكذلك كحل حديث ابن ماجه الذي اخرج عن اسيم بن حفيظ وعبد الله بن عمر ولفظها توضأ من اللبن ان الامر للتزكية لمن احب لا للوجوب قال كان في الفتح وما جله فلم يقل احد بوجوب المضمضة والوضوء الاصطلاحي بشرب اللبن سواء كان مطبوخا او غير مطبوخ.

باب الرخصة في ذلك اي في الوضوء من اللبن والمراد بالرخصة جواز ترك المضمضة والوضوء من شرب اللبن و قوله سمع انس بن مالك يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب لبنا فلم يمضمض لم يتوضأ وصلى رواه الشافعي ايضا بهذا اللفظ فيه دليل على ان شرب اللبن لا ينقض الوضوء قوله قال زيد وكفى شعبة على هذا الشيخ اي الشيخ مطيع بن راشد ورضي ابى داود من هذا الحديث مطيع بن راشد فان زيدا بن حباب يقول وبني شعبة

فهذا في الاخذ بالحديث الى مطيع بن راشد وشعبة امام متقن لدلالة عليه لا يكون الا لكونه ثقة فلو كان ضعيفا او مستترا لم يدل عليه شعبة قطعا وايضا قول زيد بن علي هذا الشيخ توثيق منه فان اطلاق لفظ الشيخ يدل على توثيقه وان كان في المطيع المرتبة ولذا لم يخرج عنه شعبة بنفسه.

باب الوضوء من الدم اي يلج بوجوب الوضوء من سيلان الدم او لا يجب اختلف العلماء فيه فذهب ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد واحمد بن حنبل واسحاق وآخرون الى ان الدم السائل من نواقض الوضوء ما اذا خرج وسائل المستحب يجب تطهيره في الجملة اما في الوضوء او في الغسل وذهب مالك والشافعي الى انه غير ناقض واختاره البخاري وسبب استدل في الباب قال العيني واقتنع اصحابنا الكنفية باحاديث كثيرة اقواها واهمها ما رواه البخاري في صحيحه عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت جارت فاطمة بنت ابي حبيش الى النبي صلى الله عليه وسلم قالت يا رسول الله اني امرأة استخاض فلما اطهر فادع الصلوة قال لا انما ذلك عرق وليست باكيفية فاذا اقبلت الكيفية فذعي الصلوة واذا ادبرت فاغسلي علك الدم وصلي قال هشام وقال ابي خنم توضع لكل صلوة حتى يحكي ذلك الوقت قلت قال الترمذي قال ابو معوية وتوضع لكل صلوة حتى يحكي ذلك الوقت بطل ما قالوا ان قوله ثم توضع من كلام عروة وايضا لو كان من كلام عروة لقال ثم تنوضا لكل صلوة حتى صيغة الامر دلالة وضحة بانه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم لان الامر لا يتحقق من عروة فكان الرازي قال قال ابي مرزوق عاتم توضع وترك ذكر الرفع لوضوئه وهذا الحديث يدل على ان الدم الخارج من العرق سواء كانت استحيضته او غيره باق ناقض للوضوء واعتبر وضوءا عليه بان في دم الاستحيضة يجب الوضوء لانه خرج من مخرج فسيله سبيل لفاطر البول فانما الكلام فيما خرج من غير السبيلين قلت كانهم لم يتالموا في قوله صلى الله عليه وسلم انما ذلك عرق وهذا يخرج في ان علته الانتقاض كونه دم عرق لا كونه من السبيلين فعلم بهلانه لا دخل في العليلة لكونه من السبيلين فلا بد وحكم الانتقاض عليه بل يدور على كونه دم عرق وهو الدم السائل سواء كان من السبيلين او غيرهما من البدن والحديث الثاني ما روى ابن ماجه عن اسمعيل بن عياش عن ابن جريج عن ابن ابي سليك عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعصاب في اورعاف او قلص او اذني فليتنصرف فليتنوضا ثم ليبن على صلوة وهو في ذلك لا يكلم وفي رواية الدارقطني ثم ليبن على صلوة ما لم يتكلم فتكلموا في اسمعيل بن عياش رحمه الله او مرسل ثم قال البيهقي المرسل هو المحفوظ فاجاب عنه في الجوهر المنقح بان الروايات التي حمدها ابن عياش من لسانه اعني المرسل والسند في حاله واحدة مما يعده الخطار عليه فانه لو رفعه ما وقع الناس ربما تفرق اليهم اليه فاما اذا وقع في حاله على المرسل فناد عليهم بالسجدة فبشر تحفظ وعثت فاسمعيل وثقة بن معين وغيره وقال يعقوب بن سفيان ثقة

عن ابن ابي عمير بن يارون اذ ثبت احفظ منه انتهى قال في الجوهر المنقح قد صح البيهقي في باب من قال بيني وبينك الحديث عن ابن عمر انه كان اذا رجع الفصرف فتوضا ثم رجع فبشر على ما صلى ولم يتكلم ثم قال وفي الاستذكار لابن عبد البر معروف من ذهب ابن عمر ايجاب الوضوء من الرعاف وانه حدث من الاحداث الناقصة للوضوء او كان سائلا وكذا كل دم سائل من الجسد وقال ابن ابي شيبة حدثنا هشيم بن ابي سفيان عن ابن عمر قال من رجع في صلوة فليتنصرف فليتنوضا فان لم يتكلم بنى على صلوة واذا تكلم استأنف وذكر عبد الرزاق عن عمر

الحافظ في شرحه على البخاري اخبرنا محمد بن داود والدارقطني وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم كلهم من طريق
ابن اسحاق وكذا قال العيني وذكر البخاري في باب من لم يبر الوضوء الا من المخرجين ويذكر عن جابر ان النبي
الصلوة عليه السلام كان في غزوة ذات الرقعة فرمى رجل بسهم فخره الدم فركع وسجد وعنى في صلوة ذكره البخاري
بصيغة التمرين تعليقاً ولم يسند قال الحافظ عقيل لما عرف رايه عنه غير صدقة ولهذا المخرجين بالمرضى
اولئك اختصره اولئك في ابن اسحق قلت الاول والثالث من وجوه التمرين يستلزم ويقضي وما الثاني
نعيه قال العيني فان كون الحديث مختصراً لا يستلزم ان يذكر بصيغة التمرين فاجاب على قوله بجملة العمل في احد النسخ
ولعله كان شياً لا يعلم حكمه وما يقوى بذلك ظاهر ما راي الهاجري ما بالانصاري من الدواميد على ان الدم اعتاد في بدنه وكاثر
ثمة سهم فاعلم انها اصاب ثمة من بدنه كما يدل عليه لفظ الدم معاً وذلك على كثرة الدم وانذاره صاحب السليم بالاحكام
مغنيته مع النجاسة في الثوب على جواز الصلوة كذلك لا يدل على ان خرج الدم لا ينقض الوضوء ولست
اورى كيف يصح الاستدلال بالخبر والدم اذا سال يصيب بدنه وجليده وربما اصاب شياء به مع اصابته شيء
من ذلك ما كان يسير الاصح الصلوة عند الشافعي الا ان يقال ان الدم كان يخرج على سبيل الزرف فلا يقرب
شيئاً من بدنه فهذا امر عجيب غارق للعادة وراي طوطا العقل بالجملة لا يحتاج بهذا الحديث غير صحيح بوجه الاول
ان الحديث ضعيف لان عقيل الرازي مجهول ومحمد بن اسحق مختلف فيه الثاني ان البخاري لم يجمعه بل ذكره
بصيغة التمرين والثالث ان هذا فعل صحيح ولعله كان قد علم ان الدم لا يعلم حكمه في علمه لكن شغل الاستفراق
في لذة المناجاة عن الالتفات اليه فلا يستقيم الاستدلال به على عدم انتفاء الوضوء قال الاستاذ العلامة
لولا قلوبنا بوزره وحديث عباد بن بشر في باب الوضوء من الدم في تشبيهه بالمسلي واستمراره على فكل الصلوة وضوء
لا حكمها وحقيقتها وستان بين مشرق ومغرب قد جابا اللون لون دم والعرف عن المسكاه ثم استدلل
البخاري على عدم النقص باناراد لها قول الحسن ما زال المسلمون يصلون في جراحاتهم ذلك لا يجديهم نفعاً فاستلزم
ان يكون جراحاتهم سائلاً الدم ولو سلم فلكونهم معذورين لا ينقض جراحهم فمن جراحه سائلة لا يترك الصلوة لاجلها
بل يصلي وجراحه اما معصية او مبروكة بحسبيرة ومع ذلك لو خرج شيء لا يفسد صلوة قدر روى ابن ابي شيبة في مصنفه
عن بشام عن يونس عن الحسن ان كان لا يرى الوضوء من الدم الا ما كان سائلاً بهنا منه على خلاف ما روى ثبت انه مؤول
وثانها قول طائفة من محمد بن علي وعطار والاصل البخاري في الدم وضوء قال العيني ليس هذا بحجة لهم لانهم لا يرون العمل بفعل
الاصح ولا موجهة على كنفية من جميع الاول انه لا يدل على انهم كانوا يصلون والدم سائل يعني ان لفظ الدم في قوله ليس
في الدم وضوء لا يستلزم كونه دماً سائلاً بل يمكن ان يحل على غير السائل وليس فيه الوضوء عندنا ايضا والثاني لو سلمنا ذلك
فالمستقل عن ابي حنيفة ما انه كان يقول التابعون رجال ونحن رجال نياموننا وزناهم ثم ذكر البخاري خبر ابن عمر
فخرج منها الدم ولم يوضأ وبنى ابن ابي اوفى ودفن في صلوة وقال ابن عمر وكفن في ختم ليس عليه غسل مما جبه
فاجاب عنه ان الدم الخارج بالعصر لا ينقض الوضوء عند الحقيقة ايضا بالاتفاق الميسل فاذا سال فقبحه اختلافهم
كصاحب الهداية وغيره قالوا بعدم نقض الوضوء فيه ايضا لبعضهم قالوا بالنقض وهو الاظهر لم يتعرض فيه السيلان عدده

وكذلك لفظه من اذني ليس بحجة لهم لان الدم الذي يخرج من الغم يعبر فيه العلبة فان كان دما سائدا غلب على البزاق او حلاوة فيفيض والا فلا قال في الدر المنثور وينقصه دم يات من جوف اذن غلب على بذاق حكم للغالب وساداه احتياط لا ينفذ المغلوب بالبزاق انتهى ولم يصرح الراوي لذلك فلم يبق حجة وكذلك قول ابن عمر في الجملة ليس بحجة على الخفصية وانه من ذميمة ان الدم السائل من الحجة ينقص الوضوء عنده وكذلك فذهب الحسن فحينئذ معنى قوله ليس عليه الا غسل عاينه ان لا يلزم عليه غسل جميع بدنه بنا على ما اخرجته احمد والدا تخطي عن ابن الزبير عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يغتسل من ماء من الجمعة والحجامة والحجامة غسل الميت ليس المولى في لزوم الوضوء والله تعالى اعلم كذا في بدل المجهود قلت ولو سلمنا حجة اليها لم يبق في ذلك على كماله لان المصحية اذا اختلفوا فعن البيهقيفة انا مختار منهم -

باب في الوضوء من النوم هل هو ناقض الوضوء رام لا والذيم فترة لطبيعة تحدث في الانسان بلا اختيار منه فيمنع الحواس الظاهرة والباطنة من العمل مع سلاستها واستعمال العقل مع قيامه فيعجز العبد عن اداء الحقوق قال النووي اختلف العلماء فيها على مذاهب اربعة ان النوم لا ينقض الوضوء على اى حال كان وهذا على من عني عن ابي بكر وسعيد بن المسيب الثاني ان النوم ينقض الوضوء لكل حال وهذا ذهب الحسن البصري والزهري واسحق بن عمار وبقول غريب الشافعي الثالث ان كثير النوم ينقض لكل حال وقليل لا ينقض بحال وهذا ذهب الاذاعي والملك و احمد في احدى الرويتين عنه فالرابع انه اذا نام على هيئة من هيئات المصلين كالركوع والساجدة القائمة والقاع لا ينقض وضوءه وان كان في الصلاة اذ لم يكن في نام مضطجعا او مستلقيا على قفاه لا ينقض هذا ذهب الى حنيفة وداود وبقول الشافعي غريبا الخامس انه لا ينقض الا في الركوع والساجدة وبقول احمد بن حنبل وقلت في شرح بلوغ المرام ان النوم ينقض الوضوء الا في الركوع والساجدة يعكس ما قال النووي والسادس انه لا ينقض الا في الساجدة وبقول ايضا عن احمد السابع انه لا ينقض النوم في اعمدة لكل حال وينقض خارج الصلوة وبقول ضعيف للشافعي الثامن ان اقام جالساً لمنا مقعدة من الارض لم ينقض الا ينقض سوا ذلك او كثر وسواء كان في الصلوة او خارجها قلت هل ذهب الى حنيفة في خارج الصلوة ان النوم اذا كانت يمكن المقعدة تنقصر الوضوء والا لا اى ان كل نوم يسترخي فيه المفاصل ناقض انقصه ليس لذاته بل لكونه مظنة خروج الحدث فينقض التيمم على هيئة يكون فيها استرخاء المفاصل لا فيخرج فصل المشايخ وقول ينقض الوضوء نوم مضطجع وشكوى مستخد الى شيخ ابو ايزيل بذلك انتهى سقط النائم كالخمار والاسطوانة فنوم وانعكس الجنب على الارض والمستلقى على قفاه والمكعب وقاعدة على هيئة التحوط والمتوكئي التورك انقص لا اذ لم قائما او قاعدا او ركعا او ساجدا كما جاز في حديث لا تجب الوضوء على من نام جالسا وقائما او ساجدا حتى ينعكس جنبه فانه اذا اضطجع استترخت مفاصله اخرجها البيهقي وقد حسن ابن الهمام سنده بكثرته المطرق وفي مسنده احمد ليس على من نام ساجدا وضوء حتى يضطجع وفي الاطلاق دليل على ان النوم على هذه الهيئات لا ينقض سواء كان في الصلوة او غيرها وقد وثق راصحنا في النوم ساجدا اختلاف على احوال خمسة الاول انه غير ناقض مطلقا وهو ظاهر للمذهب على ما في الخلاصة الثاني انه ان تعمد النوم في الصلوة فهو حدث والا فلا وهو المروي عن ابي يوسف الثالث انه حدث خارج الصلوة غير حدث فيها واختاره صاحب المنية والرابع انه ليس بحدث اذا كان على الهيئة السنونة في الصلوة كان او خارجها وان كان خارجها لا عليها فهو حدث وكذا في الصلوة واختاره الحلبي في شرح المنية الصغير والشرعيات

والخمس انه ليس بحدث في الصلوة مطلقا وخارج الصلوة وان كان على الهيبة المستوفى واليه مال الزمعي قال
النووي والتفتوا على ان زوال العقل بالجنون والاغمار والسكر بالخمرا والنبيذ والنجس او الدار ينقض الوضوء وسواء قتل
او كثر وسواء مكن المقعدة او غير مكنها اه فبذلك على اهل مذاهب الجهمية ان مكن المقعدة تنقض الوضوء وغير مكنها لا تنقضها
الا حديث في الباب منها ما اخرج ابو داود وكار السه العينيان فمن نام فليتوضأ واخرجه احمد بسند حسن وحديث الحسن
وكار السه اي الدبر فاذا نامت العين استطلق الوكاز اخرج الطبراني والدارقطني وحديث انا الوضوء على من نام مضطجعا
فانه اذا نام استرخت مفاصله اخرج الترمذي والدارقطني والبيهقي بالفاظ متقاربة نفى هذه الاخبار دليل على ان كل
نوم يسترخي فيه المفاصل ناقض ان نقضه ليس لذاته بل لكونه مظنة خروج الحديث

قوله حدثني عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شغل عنها ليلة فاخرها حتى
رقدنا في المسجد ثم استيقظنا ثم رقدنا ثم استيقظنا ثم رقدنا ثم خرج علينا فقال ليس احد ينتظر الصلوة
غيركم قوله لا يفرأ اي عن وقتها القناد قوله ليس حد ينظر الصلوة اي صلوة العشاء غيركم فانهم كلهم صلوا وارتدوا وادكم كميل
ففضيلة انتظار الصلوة وفضيلة تأخير العشاء غيركم بل انتم تمحقون بهذه الفضيلة او المراد غير المسلمين من اليهود والنصارى
لان صلوة العشاء ليس عليهم راسا وجماعة الصلوة وفيه تسليية لهم وجبر لكلفة الانتظار كبصيرال بفضيلة والظاهر ان هذا
الحديث وكذا حديث الش كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء الاخرة حتى

تحقق رؤسهم ثم يصلون ولا يتوضأون وحديثه الآخر حتى ينس القوم ثم صلى بهم ولم يذكروا الوضوء غير ما سب
لترجمة الباب لكن يمكن ان يقال انه لا تخلوا ان توضؤوا او لم يتوضؤوا فان توضؤوا فبنا سب الباب بانهم رقدوا بحيث
يوجب انتقاض الوضوء وان لم يتوضؤوا فبنا سب بانهم ناموا بحيث لا يوجب انتقاض الوضوء فالحديث على كلا الوجهين سبب

قوله عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسجد وينام ويغفر ثم يقوم فيصلي ولا يتوضأ

فقلت له صليت ولم تتوضأ وقد نمت فقال انما الوضوء على من نام مضطجعا اذا عثمان هنا اذا
استرخت مفاصله قوله كان يسجد وينام وينفخ اي كان يصلي ثم ينام مضطجعا نفخ ثم يقوم ويصلي وكان ترك الوضوء منه
محصرا صا به قوله فقال انما الوضوء على من نام مضطجعا كصرا صا في يدل عليه الجملة التي رواها عثمان ومنها فانه اذا مضطجعا
فانه يدل على النوم في حد نفسه ليس بناقص للوضوء فلو كان بنفسه ناقضا للوضوء لاستلزم نقض الوضوء في جميع احواله
ولكن كونه ناقضا للوضوء مستلزم لاسترخا المفاصل استرخا المفاصل مخنثة لخروج الرشح ولا يك خروجها لا بها
عدم الادراك والشعور فلهذا اقيم السبب مقام السقم مقام الخوف فالنوم ليس بناقص للوضوء الا في صورة
استرخا المفاصل فلما امكن لم يسترخ مفاصله لا يكون نومه ناقضا للوضوء واظم ان جوابه صلى الله عليه وسلم هذا جواب
على اسلوب الحكم فان ابن عباس سأل عن فعله وكان جوابه ان عيني تنام ولا ينام قلبي ولكنه صلى الله عليه وسلم اجاب
بما يخص بالامانة فان الحكم في الامانة باسرها هو انتقاض الوضوء في حالة الاسترخاء وهي حالة عدم تمكن ولا مضطجعا فرد سنها
وعدم انتقاضه بنومهم في الامانة والتمكن والنوم في السجود فردمته فاجاب بهذا الجواب اظهر المسئلة نقض الوضوء
وابانة للسائل بما يجيبه ولو اجاب بالا حصا لم يفد تلك الفائدة فلهذا اختار هذا الجواب

قوله قال ابو داود قوله الوضوء على من نام مضطجعا هو حديث منك لم يروه الا يزيد الدالاني عن قتادة
 وروى اوله جماعة عن ابن عباس لم يذكروا شيئا من هذا وقال كان النبي صلى الله عليه وسلم محفوظا ذاك
 عائشة قال النبي صلى الله عليه وسلم تنام عيناى ولا ينام قلبى وقال شعبة انما سمع قتادة عن ابى
 العالية اربعة احاديث حديث بولس بن متى وحديث ابن عمر في الصلوة وحديث القضاة ثلثة وحديث
 ابن عباس حديثى رجال مرضون منهم عمر وارضاهم عكهم قوله هو حديث منك الحديث المنكر ما خالف فيه
 الضعيف كما نقل المتقين وحديث الباب صحيح ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار واعلمه المصنف وقدين وجه
 الاعمال اربعة اوجه الاول ان يزيد الدالاني قد خالف الجماعة فانهم لم يذكروا شيئا من هذا الثاني انه يستلزم نقص فضيلة
 صلى الله عليه وسلم وهو خلاف الاجماع لانه كان محفوظا والثالث ان روايته في الخلف لرواية الصحيح تنام عيناى ولا ينام
 قلبى والرابع ان قتادة سمع عن ابى العالية اربعة احاديث وليس هذا منها قلت الدالاني قد وثقه ابو حاتم وقال صدق
 ثقة وقال ابن معين احمد بن حنبل والنسائي ليس به بأس وقد علمت معنى حديثه فلا يخالف حديثه اثبات
 ولا يدل على نقص وضوء صلى الله عليه وسلم واما ما قال شعبة انما سمع قتادة عن ابى العالية اربعة احاديث قال لا يستلزم
 العلم ان يورثه قلوبنا بنور ودنى كتاب السنة من هذا الكتاب في بعض النسخ ثلاثة احاديث باسقاط حديث ابن عمر ذكره
 الزيلعي وكذلك عند الترمذي في كرامية الصلوة بعد صر بعد الفجر لعل حديث ابن عمر غلط اه قلت في الترمذي قال على
 الدينى قال يحيى بن سعيد قال شعبة لم يسمع قتادة من ابى العالية الا ثلثة اشياء حديث عمران بن ابي سلمة رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم
 نهي عن الصلوة بعد العصر حتى تغرب الشمس وبعد الصبح حتى تطلع الشمس وحديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لا ينبغي لاحد ان يقبل ان يغير من بولس بن متى وحديث علي القضاة ثلثة وقال البيهقي بعد نقل قول ابى داود قال شعبة انه قال
 الشيخ وسمع ايضا حديث ابن عباس في القول عند الكربة خرج الترمذي معناه ولكن قال هذا حديث حسن صحيح وحديثه في رواية النبي
 صلى الله عليه وسلم موسى وغيره اخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الانبياء في باب لا سار برسول الله صلى الله عليه وسلم قلت فعلى هذا
 ما قال شعبة اما بنى على علمه وحضر تقرى قوله عن علي بن ابي طالب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وكاء السبع النيران
 فمن نام فليتب صتا قوله وكاء السبع النيران وكاء السبع النيران وكاء السبع النيران وكاء السبع النيران وكاء السبع النيران
 الدبر قال لا زهرى السبع من الحروف الناقصة لان اصلها ستة بوزن فرس جمعها استاه كافر اس فخذت الهاء عوض
 منها الهزة فقبلت فاذا ردت اليها الهاء وبى لاها وحذفت العين التي هي السار اخذت الهزة التي هي
 بها عوضا عن رفقول سبع لفتح السين في النهاية جعل البيهقي للاست كالوكاء والقربة كما ان الوكا يمنع في القربة ان تحذف كذلك البيهقي
 يمنع الاست ان تحذف الا باختيار وانه حلقه للديار ومعنى الحديث ان الانسان بما كان مستيقظا كانت استه كالمشدة ودة الموكا
 عليها فان لم يكن يبرح البيهقي لان النائم لا يبرح فاذ انام نخل كاهنا كنى بهذا اللفظ عن المشد وخروج السبع وهو من الكسابة واطنبا
 قوله فمن نام فليتب صتا لانه اذا نام نخل الوكا ووزن وال اختياره واسترخت مفاصله فلهذا الحيلة فخرج الحديث فقيم ما لم تدره فليتب
 باب في الرجل يطأ الازدى برجله بل عليه عادة الوضوء وغسل الرجلين ام لا يعي اذا توضأ الرجل فذهب الى ابعده
 او غيره حافيا في طريق المستنكر طبعها ولا يعلم حاله ولا يشاهد النجاسة وهو متفق عليه ان لا يجيب عليه عادة

الوضوء ولا غسل الرجلين لان الاصل في الطريق الطهارة .

قوله قال عبد الله كنا الانتقاصا من موطن ولا نكف شعرا ولا ثيابا في رواية البيهقي قال عبد الله بن مسعود
 كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نؤصنا من موطن يعني اذا توضأنا وذمينا الى سجدة فيا في طريق الطريق
 حاله ولا نشاهد النجاسة فيه ما كنا نغسل الارجل فهذا دفع توهم عمن ان توهم احد ان الرجل صار نجسا التوهم انما
 في الطريق وهذا متفق عليه ولذا اندرس ولعل هذا الاحساس الان فتوهم الناس في الحديث فقال الخطابي
 الموطى ابو طاسن الاذى في الطريق واصله اموطا بالواو وانما اد بذلك انهم كانوا لا يجيدون الوضوء للاذى
 اذا اصاب ارجلهم انهم كانوا لا يغسلون ارجلهم ولا يقطعونها من الاذى اذا اصابها وقال بعضهم معناه لا يغسل
 الارجل من موطن اي من النجاسة اليابسة وقيل معناه لا يغسلون ارجلهم ما اصابها طينا بنا على ان الاصل
 فيه الطهارة قوله ولا نكف شعرا ولا ثيابا يتصل ان يكون معنى المن اي لا نكفها من الارض ستر سال حال السجود ليقعا
 على الارض او يعني الجمع اي لا نكفها ولا نجسها اي لا نكفها من التراب صيانة لها بل زسلها فيقعان على الارض اذا اجتمع
 الاضواء قال الاوستار العلامة نور الله قلوبنا بوجه حديث ام سلمة عند الترمذي قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يطهر ما بعده فيسكن ينهز من المستوى نزع من السائب البدع كما في حديث شعب الايمان الدخاير
 من لا دار له وزاد من لا زاوله ولها جمع من لا عقل له راجع قول احمد بن الزرقاني اد

باب فيمن جهل في الصلاة اي يصعد من الحديث على قصد او بغير قصد اختلاف العلماء فيمن جهل
 عنه الحديث بغير قصد في البناء بعد اتفاهم على ان من صدق عنه الحديث على قصد الجور البناء نقال الشافعي
 لا يجوز البناء الا اذا سبقه الحديث في القصة الاخيرة وذمب ابو حنيفة وآخرون الى من سبقه الحديث الواضح
 في بمار صلات بغير اختياره من غير قصد منه الحديث يجوز له البناء اذا وجد شرائط البناء ولا يغسل ان يستأنف
 ويترك ما على وضوء من الاستبراء ولا يجنبه القدم من حديث عائشة وغيره في باب الوضوء من الدم
 فراجع وهو مروي عن علي وابن بكير الصديق وسلمان وابن عمر وابن مسعود اخرج عنهم ابن ابي شيبة ومن
 المعلوم ان آثارهم في مخالفة القياس ملحق بالمرفوع على ما هو مقرر في كتب اصول الحديث وفي موطا
 مالك ايضا آثار في ذلك وحديث عائشة الذي اخرج ابن ماجه بلفظ قل رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثار
 اورع او اذى في صلوة فليصرف وليتوضأ وليبين على صلاة لم يتكلم اخرج الدارقطني بلفظ من اصابه نسي
 اورع او جلس او دعى فليصرف فليتوضأ وبين على صلوة وهو في ذلك لا يتكلم وضع الحفاظ مرسل ذكره
 الدارقطني في كتابه بلفظ نقله ابن حجر في المغني الجليل والمرسل حجة عند الجمهور .

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قمنا احدكم في الصلاة فليصرف فليتوضأ فليعد
 الصلاة استدل بهذا الحديث الشافعي على ان الامامة واجب على من سبقه الحديث في الصلاة والامامة اصلوة
 عندنا مأمول على الوجوب اذا تم الحديث او اذا فقد شرط من شرط جواد البناء ما اذا سبقه الحديث ولم يتعمده
 وجد شرائط البناء فمأمول على الاستحباب اختياره افضل بد من روايات دالة على جواز البناء

باب في المذني هو ما يخرج من الرجل والمرأة عند الملاعبة واستقبيل ما رافقها فيش ولا يفسد
من فيه آله الرجا انقعت العمار على ان اغسل لا يجب بخروج المذني على ان المذني نجس على ان الامر بالوضوء
منه كما امر بالوضوء من البول واختلف في المذني اذا اصاب الشرب فقال الجمهور لا يجوز الا غسل لم ار احدا
من الائمة وغيرهم قال بالاكتمار بالنتع والرش الا يقال اشبه كافي وبتبعوه من غير المقلدين. اختلف ايضا
فيما اذا خنت المذني من الذكر من يجب غسل جميع الذكر بالانثيين او غسل المحل المذني اصاب المذني من البدن
فالجمهور على انه لا يجب الا غسل المحل الذي اصاب المذني ولا يجب نعيم غسل الذكر والانثيين وقال بعض
يجب نعيم غسل جميع الذكر والانثيين. ان كان المذني اصاب بعضا منها واليه ذهب الامام احمد بن حنبل
قال اشبه كافي واليه ذهب الاوزاعي وبعض الجبالية وبعض المالكية ثم قال اشوكافي ومن المجيب ان ابن جهم
مع ظاهرية ذهب الى ما ذهب اليه الجمهور وقال ايوب غسل كله شرعا لا دليل عليه وبما جدد ان روى حديث
فليغسل ذكره وحديثنا غسل ذكره لم يقدح في صحتها وقاب عنه ان الذكر حقيقة كجميعة ومجابه لبعضه كذلك
الاثنان حقيقة تبيها فكان الائق بظاهرية الذباب الى ما ذهب اليه الا وكون احد قدت قال الجمهور
الاهل ان الذي اصابه المذني يجب غسله وانما امر بغسل الانثيين استلهاما بزيادة التلهم لان المذني باأتمشه
فانصباها وقال الطحاوي ان الامر بغسلها ما لا يرج غرضه من العلاج انه اذا اصابها بارورة المذني في الحالة الرضا
وكسر قوته فلذلك امر بغسلها.

قوله عن علي قال كنت رجلا ملها فحجملت اغتسل حتى تشفق ظهري فداوت ذلك للنبي صلى الله عليه
وسلم ما ذكره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفعل اذا رايت المذني فاغسل ذكرك وتقي ضا
وضوءك للصلاة فاذا انقضت الماء فاغسل قوله حتى تشفق اي حصل في الظهر شقوق من شدة الم البرد
قوله او ذكره هذا شك من الراوي اي قال هذا اللفظا وذاك قلت قد وقع الاختلاف في الروايات في ذلك فنفى
بعضها انه سال بنحو من ذلك في بعضها انه قال فامرت المقداد بن الاسود فسأله وهذا هو على الحقيقة لما الذي
نسب السؤال الى نفسه فبذلك صاحب القصة وسبب السؤال فالروايات كلها صحيحة لا اختلاف في ذلك
في الواقع قوله لا تفعل اي لا تغتسل بخروج المذني وقوله فاغسل ذكرك وفي الرواية الاثنية فليتنضم فرجه وفي لفظ
ليغسل ذكره واثنيته فالمعنى فليتنضم فليغسل عنه جميع الاثنية ولم يخالفوا في ذلك لاني التوب فانه روى في الرواية سهل
بن صيف كنيث بما يصيب ثوبي منه قال يكفيتك بان تاخذ كفاه من طائر فتضعه بها من ثوبك حيث ترى
اي تغسل بالكف في محل من اشرب الذي اصابه المذني وهكذا في رواية مسلم عن ابن عباس بلفظ والنضح فربك قال النووي
مناه غسله فان انضح يكون غسلا ويكون رشاد قد عالجني الرواية الاخرى فغسل ذكره فتعني محل النضح عليه قال اشوكافي وكنت
من رواية لا افرم بلفظ فرش عليه ليس المصير الى الاشد متبعين بل بلا حظ التحفيف من تعاسد الشربة المداوغة فيكون الرش مجزيا
كالغسل اه وقد قرئ عليه صاحب عون المعبود فقال لكن الرش مبنها تعين رواية الاثر قلت لا يجب ان يهيب تحقيقا وجب غسل
الذكاة كونه وان لم يصيب المذني فهذا كمال من غلق في رقبته حية تعليل نفسه وسائر الادب مع ورشار الانبياء معنى

الشيء والرش حسب المار قليلا قليلا والبياض لبقوله بان ماخذ كفا من مارد هذا لاينا في الغسل حتى تضاد الاضاحيا
قال في الجمع فيه فرش على رجلاى حسب المار قليلا قليلا تنبيه على المحذر من الاسراف ثم قال ومن كان الكفا قبل
وتدبر في المسجد فلم يجدوا يرشون شيئا اي ينفذونه بالماء بمعنى انهم لا يصبتون عليه الماء قليلا ولا كثيرا فلفظ الرش
الا يقتضي كونه مجزيا فضلا من ان يكون تنقيها وهذا عند من اتاد الله قلبا سليما قوله فاذا وضعت المار اي فبعت
المنى فغسل فدل الحديث على ان خروج المذي موجب للحديث الاصغر وخروج المنى موجب للحديث الاكبر قال
الا يستاذ العلم نورا لله قلبا بنورا واطلق عليه الماء لكونه مختصا بوصف لا يوجد في غيره قوله المار من المار
مشاكلة على خلاف قولهم في انتقاء المار ان المراد به البول اه

باب في مباشرة المحالض وهو اكلتها رسياني هذا الباب في ابواب الحيض مع قدر تخيير وانعقد رهنها
نسبة ان سبب خرمج المذي الملاعبة فهل الملاعبة والمباشرة والمواكلة في الحيض يجوز ام لا قال الله تعالى
وليسلوك عن الحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء في الحيض الا بة اختلوا لعلهم في هذا الاعتزال المذكور في الآية
فدعيب ابن عباس عن خريمج وابن جبير والكل وابو حنيفة وابو يوسف وجماعة من اهل العلم اني انه يجب الاعتزال في الحيض
عليه الا زار ويعضده ما صح عن عائشة انها تشد عليها ازارها ثم شدة باعلاها وذهبت عائشة فاشفى وعكرته ومجاهد
ما شورى ومحمد بن الحسن وداود والى انه لا يجب الاعتزال الفرع فقط وهو الصحيح من قول الشافعي ويعضده ومسنونوا
كل شيء غير الكحل وروى عن ابن عباس عليه السلام اني انه يجب الاعتزال الرجل امرأته اذا وضعت اقدا
بجاءه الآية وهو قول شاذ -

قوله سال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كيل لي من امرأتي وهي حائض قال لك ما فوق الارزادى يجوز
منها الاستمتاع بما فوق الارزادى -

باب في الاكسال قال في القاموس واكسل في الجماع خالطها ولم ينزل اي ماكلها من وجوب الغسل عدة
اتفق العلماء على وجوب الغسل بايلاج المكشفة سواء انزل او لم ينزل قال الترمذي وهو قول اكثر اهل العلم من
اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم ابو بكر وعمر وعثمان وعلي وعائشة والتابعين ومن بعدهم مثل سفيان
الثوري والشافعي واحمد وانحن قلت وهو مذموب ابى حنيفة واصحابه وكان اصحابه مختلفين ثم اجمعوا في عهد عمر على
وجوب الغسل من ايلاج المكشفة فهذا ما اجمع عليه الامة وقال جماعة من العلماء انه كان في بدء الاسلام رخصة
ثم نسخت الرخصة وجوب الغسل من الايلاج وليساعده الروايات وقعت ههنا عبارة البخاري موهمة انه خالف
للمجمهور وهو موافق لهم -

قوله ان ابى بن كعب اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل ذلك رخصة للناس في
اول الاسلام بقلتنا للثياب ثم امر بالغسل ونهى عن ذلك قال ابو داود ويعني الماء من الماء غرض ابى داود
ان نفقة ذلك الذي وقع في الحديث المراد به حكم المار من المار اي حكم وجوب الاغتسال بانزال المار لا بالماء مع نفقا
معنى الحديث ان امر رسول الله صلى الله عليه وسلم في اول الاسلام بانها اذا جامع الرجل امرأة ولم ينزل لا يجب عليه

الغسل فجعل ذلك رخصة للناس بحيث لم يلحق بذهو قضاء الشهادة بقاينا قسمة بالقضاء الشهادة التي هي
 في الانزال تسجيلا وزفقا نقلته الشيايب وشدة البرد ثم امر بالغسل بالحمامة وان لم ينزل واكتفى ان تنبت في كل
 قال الا اذا علم ان نورا تمت قلوبنا بوجهه لا تخفى ان الاكسال قلما وقع واذا وقع فقل قليل نبينا رخصة
 فيه على قلته الشيايب لا ينتفع به الا في احايين من الدبر وهو كما ترى فكان المزدواستد علم ان المناسب بتيقته لا يجاب
 الغسل فاما قضاء الشهادة كما هو ما يكون مع الانزال فادير حكم الغسل عليه وخص في الاكسال لعدم كونه مناسباً لهذا
 الحكم فلما وسع الله في الشيايب الحكم الاكسال بالانزال كما قال لا ندر بالاكثر نقلته الشيايب مله لعدم الحاشي الاكسال
 بالانزال اذ ذلك ليس الاكسال موجبا للحكم بنفسه فالحكم وهو عدم الغسل لعدم ما يوجب قلة الشيايب لعدم الحاشي موجبا للحكم
 قوله اذا تعدل بين شعبها الامر به والوزن المختار بالاختار فقد وجب الغسل قوله شعبها الامر به في جميع شعبته
 وهي القطعة من الشئ قال الحافظ في الفتح قيل المراد بيا وجلاها وقيل رجلاها وقيل ساقاها وقيل فخذها
 وقيل فخذها واسكتها وقيل فخذها وخضرها وقيل لواحي فرجها الامر به قال الا زهرى الاسكتان ناحيتا الفرج
 والشفران طرفا الناحيتين ورجع القاضي عياض الاخر واختار ابن قتيب العبد الاول قال لانه اقرب الى الحقيقة ان هو
 حقيقة في الجلووس وهو كناية عن الجماع فاكثفى به عن التصريح اه قوله الزنق المختار بالاختار اي محل ختان الرجل
 محل ختان المرأة وهما موضعان يقع من ذكر الزنم وفيه الجارية وهو كناية عن الملامح المكشوفة قوله فقد وجب الغسل اي سواء انزل او لم ينزل
 قوله عزاي سعيد الخدعي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الماء من الماء وكان ابو سلمة يفعل
 ذلك اي للغسل لا من الانزال اخرج البخاري في صحيحه بسنده قال يحيى واخبرني ابو سلمة ان عطارين يسار
 ابره ان زيد بن خالد الجعفي اخبره انه سأل عثمان بن عفان فقال ارايت اذا جامع الرجل امراته فلم يمس قال
 عثمان يتوضأ كما يتوضأ للصلوة ويغتسل ذكره قال عثمان سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فسالت
 ذلك علي بن ابي طالب والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وابي كعب فامروه بذلك قال يحيى واخبرني ابو سلمة
 ان زودة بن الزبير اخبره ان ابا اليوب اخبره انه سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى قال الحافظ في شرحه
 وقد حكى الاخرم عن احمد بن حنبل حديث زيد بن خالد المذكور في هذا الباب حليل لانه ثبت عن مولانا خمسة
 اخبرني بخلاف ما في هذا الحديث وقد حكى يعقوب بن ابي شيبة عن علي بن المديني انه ساءد والجواب عن ذلك ان الحديث
 ثابت من جهة اتصال اسناده وحفظ رواة واما كونهم اذوا بخلافه فلا يفتح ذلك في صحة الاحتمال اذ ثبت منكم
 ناسخه فذهبوا اليه وكم من حديث منسوخ وهو صحيح من حيث الصناعة الكدشية وقد ذهب الجمهور الى ان اصل
 عليه حديث الباب من الاكتفاء بالوضوء اذ لم ينزل للحام مع منسوخ باول عليه حديث ابى هريرة وعائشة المذكوران
 في الباب قباه روى ابن ابي شيبة وغيرهم عن ابن عباس انه سأل حديث المار من المار على صيغة مخصوصة
 وى ما يقع في المنام من رؤية الجماع وهو تاويل مجمع بين الحديثين من غير تعارض انتهى لمعنا قلت يجب تاويل
 في قول ابن عباس فان جهها لصحة على انه منسوخ فيقال انه ذكر المسئلة الفقهية اولى يقال انه لا وان بعض الجريبات
 من ذلك فحكم الآن وبديل صراحة على نسخة قصة عثمان بن مالك عند مسلم واكثر الطحاوي من الروايات الدالة على المنسوخ

رسول الله عليه وسلم توضع واغتسل ذكره ثم تمسك بظاهره الطاهرة وقال الجهور الامم محمول
عن الجواب محمول على الاستجاب بقرينة حديث ابن عمر انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم اينام احدنا وهو جنب
قال نعم وتوضأ ان شاء انزله ابن حزم وابن حبان في صحيحهما ويؤيد به حديث عائشة كان ينام وهو جنب
ولا يمس باروسياتي حديث ابن عباس مرفوعا انها امرت بالوضوء اذا قامت الى الصلوة .
باب الجنب ياكل اى اذا اكل الجنب ان ياكل ما اذا يفعل وكيف ياكل .

قوله سفيان عن الزهري عن ابى سلمة عن عائشة قالت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا
اراد ان ينام وهو جنب توضأ وعنوه للصلوة ومما سببه الحديث بالباب باعتبار ما سيذكره في ما بعد
من الجملة التي يذكر فيه زيادة على حديث سفيان بسنده عن يونس عن الزهري تمته لهذا الحديث بقوله زاد
نا اذا اراد ان ياكل وهو جنب غسل يديه اى زاد يونس على رواية سفيان قصة الاكل وانقصر سفيان
في حديثه على ذكر النوم .

قوله قال ابو داود ومروان ابن وهب عن يونس عن جابر بن عبد الله عن ابي سلمة عن عائشة مقصود بهذا
الكلام يدل بظاهره على ان غرض ابى داود بهذا بيان الفرق بين رواية ابن المبارك عن يونس وبين
رواية ابن وهب بان ابن المبارك جعل في روايته قصة الاكل مرفوعا والثاني وهو جعلها قول عائشة موقوف
عليها ولم يرفعها ولكن قال الاوستاذ العلامة نور الله قلبه بنحوه في معناه ان ابن وهب روى قصة نقلها
بدون مسئلة النوم على هذا محط الفائدة انما هو قوله موقوف مرفوعا وقوله قول عائشة موثق والالكان معناه انه وقف
عليها ولم يرفع ولا يلزم هذا المقام والله اعلم .

باب من قال الجنب يتوضأ امان يريده ان يتوضأ الاكل ويؤيده استعير بقوله من قال اى قال في حكم المسئلة
المدارة خلافا لما مر ان الجنب اذا اراد الاكل غسل يديه واما ان يبيد ان الجنب اذا اراد الاكل فليغسل يديه الا كبره يزل به
قوله عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان ياكل او ينام توضأ لغنى وهو جنب
هذا الحديث بظاهره يعارض حديث الذي تقدم عنها وفيه غسل يديه وفي هذا توضأ فليلام اذا توضأ وهو جنب غسل يديه
ويؤيده ما اخرجه مالك عن ابن عمر في الوطار وقيل فعل مرة هذا مرة هذا ويؤيده ما اخرجه الشيخان عن عائشة قالت
كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان جنبا فاراد ان ياكل او ينام توضأ وضوءه للصلوة فدل بهذا الحديث ان وضوءه
بذلكان تاما فلا بد ان يحل الخوضان على اختلاف الاحوال والاوقات ففى بعضها اتقصر على غسل يديه وفى بعضها
توضأ وضوءه للصلوة لتحقيق الحديث وزيادة لتنظيف والحديث مطابق لكلام البابين .

باب الجنب يؤخر الغسل بل يجوز ذلك اطلاقا قال محمد بن الحسن فان لم يتوضأ ولم يغسل ذكره حتى ينام
فلا بأس بذلك ايضا اخبرنا ابي حنيفة عن ابى اسحق عن الاسود عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغسل
من امله في نيام ولا يمس ما رافان استيقظ من آخر الليل عاودا غسل قال محمد بن احمد بن حنبل في الحديث ارفق بالناس بموقول حنيفة
قوله قلت لعائشة امرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من الجنابة في اول الليل او في اخره

قالت ردا اغتسل في اول الليل وادبا اغتسل في آخره الحديث قوله في اول الليل اي على السجدة بعد الفراغ
من الجنبته وهذا قوي واقترب الى التستيف وتارة اخر تفسيره على الامة وبيان الجواز وكان يتوضه وغيره للصلاة
قوله لا تدخل الملائكة بيته صورة ولا كلب ولا جنب لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم تأخير الغسل
والنوم قبل الغسل كذلك يبرح اقتنع كلب الزرع او الضرع ايا الصبيد الخ وفي هذا الحديث ان الملائكة لا يدخل بيتا
فيه جنب وكتب استشكل على العلماء واضطرروا الى توجيه الحديث فقال الخطابي سيد الملائكة الذين ينزلون بالسكينة طائفة
ودل الملائكة الذين هم الحفظة فانهم لا يفارقون الكعبين غير الجنب ولم يرد بهنا بالجنب من اصابته جنابة فاخر الاغتسال
الى اوان حضور الصلوة ولكنه الذي يجنب فلا يغتسل بتيهاون به ويحذره عادة فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يلحظ
على نساءه في غسل واحد وقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينادي وهو جنب من غير ان يمس بار واما الكلب فهو
ان يقتنى كلبا ليس للزرع او صيد فاما اذا كان للحاجة اليه في بعض هذه الامور او كراسته داره اذا اضطر اليه فخرج
عليه الشار الله تعالى واما الصورة فهي كل صورة من ذوات الارواح سوار كانت لها اشخاص او كانت منقوشة
في سقف او جدار او مصنوعة في نبط او منسوجة في ثوب او ما كان فان نفسية العموم تأتي عليه فيجتنب بالشرع تقيت
قلت الحديث على عموم في الجنب والصورة والكلب من ان الملائكة لا يدخلون بيته شئ من ذلك لتفرضهم طبعاً
ولا يلزم منه ان يكون تأخير اغتسال الجنب الى اوان حضور الصلوة وكتب ممنوع لان عدم دخول الملائكة
من عالم الخلق لا يدخل تحت عالم الامر والتكليف ولا يؤثر فيه فان الملائكة نوع من المخلوقات خلقوا على الطهارة
والنسابة بنو آدم نوع خلقوا على حدسهم لا يلزم رعاية خلقهم في التكليف بنو آدم فالملائكة لا يدخلون بيته كلباً لان
الزرع وغيره ولا يتأثر فيه جنب وان لم يتحذره عادة ولم يتيهاون به بل اخرا الى اوان حضور الصلوة ويدل عليه الحديث
الذي فيه قال النبي صلى الله عليه وسلم ان جبرئيل كان وعدي ان يلقاني الليلة فلم يقضى فم وقع في نفسه جبر وكتب تحت
بساطه فخرج ثم اخذ ما بيده ففزع به مكانه فلما تقهه جبرئيل قال اني لا ادخل بيتا فيه كلب ولا صورة الحديث
لان هذا يدل صراحة ان وجود الكلب مانع من دخول الملائكة وان لم يحرم لان احتقار الكلب تحت البساط من غير علم به
يكون عذراً كما في تركه فلا يحرم ومع ذلك منع جبرئيل عن الدخول .

قوله عن ابى اسحق عن الاسود عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام وهو جنب من غير
ان يمسه ماء قال ابو داود ثنا الحسن بن علي الواسطي قال سمعت يزيد بن هارون يقول هذا الحديث
وهو يعني حديث ابى اسحق قلت قد كنتم في هذا الحديث قال احمد بن حنبل سمعت ابا اسحق عن احمد بن حنبل قال لا يكمل ان يركب
هذا الحديث وفيه ما يلزم لولم يركب هذا الحديث في هذا الا براهيم كفى قال ابن مفرج اجمع الحديث انه خطا من ابى اسحق قال
الحافظ ولسان بن فضل الجماع وقد صححه الهيثمي وقال ابن ابى اسحق قد بين سماعه من الاسود في رواية زهير عنه وقال
الترمذي وقد روى عن ابى اسحق هذا الحديث شعبه والثوري وغير واحد وروى ان هذا فلفظ من ابى اسحق قال ابن
العربي في شرح الترمذي تفسير غلط ابى اسحق هو ان هذا الحديث رواه ابو اسحق مختصراً فلفظ من حديث طويل فاختار
في اختصاره اياه ونقص الحديث ما رواه ابو عسان قال اتيت الاسود بن يزيد وكان لي باخا وصدقا فقلت

ابا عبد الله ما عندك عائشة ام المؤمنين عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قالت
 كان ينام اول الليل ويكفي آخره ثم ان كانت له حاجة تقضي حاجته ثم ينام قبل ان يسلم
 فاذا كان عند ذلك ادا الادل وثب ورها قالت قام فافاض عليه الماء وما قالت
 اغتسل ثم اعلم ما تريد وان نام جنباً توعداً وضوء الرجل للصلوة فهذا الحديث الطويل فيه وان نام وهو جنب وضوء
 وضوء الرجل للصلوة فهذا الحديث على ان قوله ثم ان كانت له حاجة تقضي حاجته ثم ينام قبل ان يسلم
 ما ان يبيد حاجة الانسان من البول والغائط فيقضيهما ثم يستنجي ولا يسلم ما روي ان طي توعداً كما في آخر الحديث
 ويحتمل ان يريد بالحاجة الوطى ويقول ثم ينام ولا يسلم ما روي ان طي توعداً كما في آخر الحديث
 وجهين من تفسير قوله ثم ينام اول الليل ويكفي آخره ثم ان كانت له حاجة تقضي حاجته ثم ينام قبل ان يسلم
 حديث ابي الحسن وقال قالوا هذا الحديث غلط لانه حديث مختصر اختصره ابو الحسن من حديث طويل فاختصاره
 ياه ثم اخرج حديث ابي عثمان الذي تقدم ثم اخرج الروايات الدالة على الوضوء قبل النوم في حالة الحبس عن البهائم
 وغير ذلك قال ويحتمل ايضا يكون ما اراد ابو الحسن في قوله ولا يسلم ما روي ان طي توعداً كما في آخر الحديث
 اخرج الرواية التي تمل على انه تنفي الغسل لا ينفي الوضوء واما هذا الاحتمال الذي اخرج به ابن العربي في قوله ثم ان كانت له
 حاجز تقضي حاجته ثم ينام انه يحتمل احد وجهين اما ان يبيد الحاجة الانسان من البول والغائط او يريد بالحاجة الوطى لم
 يخرج الطحاوي وهذا الاحتمال برده سياق ما اخرج به البيهقي فان فيه ثم ان كانت له حاجة تقضي حاجته ثم
 ينام فان هذا السياق صحيح في ان المراد من الحاجة الوطى لا الحاجة الانسان من البول والغائط لان غلط البهائم في
 كل الابد وفي التحمل الى التيقن اخرج حديث الطويل مسلم والبيهقي وفيها خلافات في الطحاوي وشرح الترمذي فلفظ
 مسلم وان لم يكن جنباً توعداً وضوء الرجل للصلوة وفي البيهقي وان لم يكن له حاجة توعداً وضوء الرجل للصلوة وفي
 شرح الترمذي وان نام جنباً توعداً وضوء الرجل للصلوة ولفظ معاني الآثار وان كان جنباً توعداً وضوء الرجل
 للصلوة قال البيهقي بعد اخره ملولاً اخرج مسلم في الصحيح عن يحيى بن يحيى واحمد بن يونس دون قوله قبل ان يسلم
 وروى ذلك لان الغلط طعنوا في هذه اللفظة وتوهموا ما خذوه عن غير الاسود وان ابا الحسن ربما يدلس فربما يمتنع
 ثم قال قال الشيخ وحديث ابي الحسن البيهقي صحيح من جهة الرواية وذلك ان ابا الحسن بن فيه سماعه من الاسود في رواية
 زهير بن معاوية عنه والمدرسة بن ابي الحسن سماعه من روى عنه وكان ثقة فلما وجه زوده وجه الجمع بين الروايتين على
 وجه الجمع وذلك بما اخرجنا ابو عبد الله عنهما كما نقلت ابا الوليد الفقيه نقلت ابا الاستاذ قدس سره عنهما
 حديث الثوري عن ابي الحسن عن الاسود عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينام وهو جنب ولا يسلم
 وروى ذلك مسلم حديث ما رفع وعبد الله بن دينار عن بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نعم اذا توضأ فقال لي ابو عبد الله سالت ابا العباس بن سريج عن ابي بصير قال قال الحكم لما جمعا الحديث عائشة
 الروايات ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينام وهو جنب ولا يسلم ولفظ الحديث ما روي في الوضوء وفيه ما خذناه من روى
 ونقله ابا جواد الاماني في كتابه في صحيح ابي العباس بن سريج في كتابه في صحيح ابي العباس بن سريج في كتابه في صحيح

حسن ان المراد انه كان في بعض الاوقات ليس بارادى البيان الجواز اوله اطلب عليه السلام وجوبه اه قلت لا بد
يقوم من الحديث انه اذا جنب اول الليل كان يتوضا ولو اجنب آخر الليل لا يتوضا فانه كان اوان اغسل فانعاس
لزمان قليل بد من الوضوء ثابت هذا قال الادستاد العالم نور الله قلوبنا بغيره قوله هذا الحديث وسم راجع الى ما
فقيه بيان الروي لكن يخالف ما في مسلم في صلوة الليل بالمد اعلم بالصواب لان صحيح الحديث فلا ينافيه قوله صلى الله
عليه وسلم لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة ولا كلب ولا جنب لان ذلك من عالم الخلق لا يدخل تحت عالم الامر فكيف
لا يثر فيه فان الملائكة نوع من المخلوقات خلقوا على الطهارة والنزاهة بنوا آدم نوع خلقه اغلى حدسهم لا يلزم رغبة
خلقهم في تكليف بني آدم نعم لا شك في كونه هو الاول اء -

باب في الجنب يقرأ القرآن قال جمهور العلماء يحرم على الجنب ان يقرأ القرآن وهو قول مالك والشافعي
وابن احمد والي حنيفة وصاحبيه وقال اكثر مشايخنا انه يحرم مطلقا وقال الطحاوي فحل ما دون الآية بنار على
ان المفروض في الصلوة المفسرة قوله تعالى فاقرء ما تيسر من القرآن هو مقدار ثلث آيات فصا روايت
فما دون الآية لا يجوز الصلوة به فلذا لا يمنع عنه الجنب ولان المسح من القرآن الآية ولو قصبة لا ما دونها فلا
نقص عنها خرج عن القرآنية ولذا قالوا تحرم اذا قصدت القراءة فان لم تقصد ما بل قصد الدعاء والشكر
فلا بأس به لان الفاظ القرآن تتغير عن القرآنية باختلاف النية فيما يثر فيه ذلك فلو قرأت الفاتحة على
وجه الدعاء او شيئا مما فيه معنى الدعاء ونحوه ولم ترد القراءة جاز ذلك بخلاف ما اذا قرأت سورة لبي لب
ونحوه مما لا يثر فيه قصد غير القرآنية وثرني بعضهم وقال يجوز مطلقا بنية غير القراءة سواء كان مستمعا على
مضمون الدعاء او لا وخالف البخاري جمهوره رالامة وقال يحرم الجنب قراءة القرآن مطلقا به عليه السلام يثبت
قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج من الخلاء فيقرأ ثلث القرآن ويأكل
معنا اللحم ولم يكن يحجبه او قال يحجزه عن القرآن شئ ليس الجنا بترى لا يند عن قراءة القرآن
غير الجنا بية والحديث يدل على جواز قراءة القرآن للحديث واما الجنب فالحديث يدل على انه لا يقرأ -

باب في الجنب يصاخر هل يجوز ذلك ام لا خلافا لاحد في جوازه -
قوله عن حذيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم يقبض فاهوى اليه فقال اني جنب فقال ان المسلم ليس
بجنب اخره مسلم والنسائي مطولا لفظ مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبض فاهوى اليه فقال اني جنب فقال ان
جنب الحديث واما لفظ النسائي فهذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا التقى الرجل من صحابه باسمه ودعاه قال ثم ايت
بيا بكرة فحدث عنه ثم اتيه حين ارتفع النهار فقال اني رأيتك فحدث عني فقلت اني كنت جنبا فخشيت ان يسي
فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المسلم لا يجس في مناة ابى داود ووقع الاختصار من الراوي ومنا
ان المسلم ليس بنجس كما زعمت انه لا يصاخر ولا يسلم بيده بغيره وكذلك سني رواية ابى هريرة لا لفظ النجاسة
مطلقا بحيث لا يمكن الى انفس كما هو ظاهره فهكذا قال المارطوي ولا يجس شيئا كما زعمت -

باب في الجنب يدخل المسجد هل يجوز ذلك اختلف العلماء فيه فذهب داود والمزني وآخرون

الى انه يجوز للجنب الحائض دخول المسجد مطلقا وقال احمد بن حنبل ان من كان في المسجد للجنب في وقت الصلاة لم يضره الا ان كان في وقت الصلاة لم يضره الا ان كان في وقت الصلاة لم يضره
 فتبين وقال سفيان الثوري والحنفية وهو المشهور من مذمب مالك ما كره من الاثمة منه لا يجوز مطلقا وقال الشافعي
 وهو ما يجوز للجنب العبور في المسجد ولا يجوز المكث فيه الا في المسجد الاقصى ومسجد الحرام ومسجد النبوي فان في تلك المساجد
 لا يجوز المرور ايضا للجنب عنده اخرج من قال بجوازها للجنب في وقت الصلاة ما روى عن الصحابة انهم يمشون في المسجد وهم
 جنبون اذا توضأوا ويصنعون الصلوة قال الامامون في سنة هشام بن سعد قال ابو حاتم لا يكتفي به وضعه بين يمين
 واهم النساء وعلى تسليم الصحة لا يكون ما روي من الصحابة جنة ولا سيما اذا خالف المرفوع الا ان يكون اجماعا
 واستدل الشافعي وطبري بقوله تعالى الا عابري سبيل العبور انما يكون في محل الصلوة وهو المسجد لا في الصلوة
 وتقييد جواز ذلك بالسفر لا دليل عليه بل الظاهر ان المراد مطلق المار لان المار في ذكر بعد ذلك فيكون تكرار
 لبيان القرآن عن مثله وقد اخرج ابن جرير عن يزيد بن ابي جبيب ان رجلا من الانصار فكثرت تصيبهم
 جنابة فلا يجدون المار ولا طريق اليه الا من المسجد فانزل الله تعالى ولا جنبا الا عابري سبيل بين الدلالة على
 المطلوب محل لا يقتضي بعده ريب ولما اجمعوا القائلون بعدم جواز العبور ايضا فاستلوا بحديث الباب فان فيه
 دلالة تقول جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجه بهاتين اصحابه شارعة في المسجد فقال
 وجهوا هذه البيوت عن المسجد ثم دخل النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصنع القوم شيئا رجاء
 ان ياتوا فيهم فخصه فخرج اليهم فقال وجهوا هذه البيوت عن المسجد فاني لا ادخل المسجد الحائض
 ولا جنب قوله وجهوا هذه البيوت عن المسجد اي اصر في الابواب بيوتها عن مسجد فافتح يا في الطريق فهذا الحديث
 يدل صراحة على عدم جواز الدخول والمرور في المسجد وهو باطلا لانه حجة على الشافعي بل انما يسلط الكلام منع المرور في
 المسجد جنبا وعلى هذا معنى الآية اي لا تقربوا الصلوة في احوال من الاحوال لا حال يكون الجنب مسافرا في ذلك
 اذ لم يجد المار ولم يقدر على استعماله وتيموا وهذا على قول علي بن ابي طالب وعباس ومجاهد وسعيد بن جبيرة وقال
 بعض المفسرين معنى الآية لا تقربوا الصلوة يعني المساجد بكنز المصنف جنبا الا عابري سبيل يعني
 بمكة من المسجد بغير مكث لما روى ابن جرير ان رجلا من الانصار كانت ابوابهم في المسجد فكانت تصيبهم
 جنابة ولا ما عندهم فيريدون المار ولا يجدون ممر الا في المسجد فانزل الله تعالى قوله ولا جنبا الا عابري
 سبيل هو قول ابو مسعود وسعيد بن المسيب الحسن والتخفي وغيرهم فان اللفظ عام وان كان سبب
 نزول الآية خاصا فكواب عنه ان الاستدلال يتوقف على تقدير المصنف وهو خلاف الأصل فلا يصار
 اليه ايضا لا معنى لقوله لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فانه صريح في النهي عن قربان
 الصلوة ولا يمكن في المعطوف تقدير غير ما ذكرنا وقد روي في المعطوف عليه ايضا لو كان معنى الآية لا تقربوا الصلوة
 الصلوة لزم حرمة دخول مساجد البيوت للجنب لم يقل به احد واما الجواب عن لزوم التكرار فذكر السفر بعد ذكره بقوله
 الا عابري سبيل لبيان التشبيه بين المرض بالحاق بالواجب بالفاقد يجالس العجز عن الاستعمال والتصنيف
 مرفيها لادليل عليه وقد عجز ابن القطان وابن عزيمة وقال ابن سيد الناس يعبري ان التحسين لا قتل

مراتبه ثلثة رواته وجود الشواهد من الخارج والاما قالوا ان افلتت راويك فلهذا غير سديد فان افلتت وثقة
ابن حبان وقال ابو حاتم بن حبان وقال احمد لابن به وروى عنه سفيان الثوري وعبد الواحد بن زياد وقل في
الكشاف صدوق وقا في البدر المنير بن هو مشهور ثقة قال الحافظ وما قول بن الرافعة في او اخر شره والصلوة
ان افلتت متروك فمروء لان لم يقبل احد من الكثرة الحديث -

باب في الحنبلي يصلي بالقوم وهو ناس اى الجنازة فتذكر اذا يصنع يخرج من المسجد كما هو ولا يتم
او يتم ثم يخرج وللمنفية فيه قولان في قول يتم ثم يخرج وفي قول يخرج كما هو وبذا هو الصحيح ومستدل البخاري
بحديث الباب على انه اذا تذكر الانسان في المسجد جازب يخرج كما هو ولا يتم ولكن لمن قال انه يتم ثم يخرج ان ذلك
مخصوص صلى الله عليه وسلم لانه اخرج الترمذي بسنده عن ابى سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
على يا على لا تجلس لاحد ان يجنب في هذا المسجد غري وغيرك قال الترمذي هذا الحديث حسن غريب وقدر مع محمد بن
اسماعيل سني هذا الحديث واستغفره فلما كان يحل لرسول الله صلى الله عليه وسلم استطرق المسجد جنبا لا يستل
به غيره ولو لم يكن له لالم يكن الله عليه ان يدخل المسجد في حالة الجنابة وهو عليه حرام واما قوله صلى الله عليه
عليه وسلم لعلمه يتيم فاذا صار بعيد قوله عن ابى بكره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل في صلاة
الفجر فادعاه بيده ان مكانكم ثم جاء وراسه يقطر فضلى بعد قوله دخل وفي النهدي عن ابى هريرة ان رسول
صلى الله عليه وسلم خرج وقد اقيمت الصلاة وعدت الصفوف حتى اذا قام في مصلاه انصرف ان يكبر النصف من في مص
من طريق يمين عن الزهري قبل ان يكبر فانصرف قوله فاومأ بيده ان مكانكم وفي الموطأ من صلاة الكبر في صلاة من صلوات
ثم اشار بيده ان امشوا في الباب عن ابى هريرة قال اقيمت الصلاة وصف الناس صفوفهم فخرج رسول
صلى الله عليه وسلم حتى اذا قام في مقامه ذكر انه لم يغتسل فقال للناس مكانكم ثم رجع الى بيته فخرج علينا
ينظف راسه وقد اغتسل ونحن صفوف وهذا القضا بن حرب وقال عياض في حديثه فلم نزل قياما تنتظر
حتى خرج وقد اغتسل وفي رواية ابن عيون وايب وهشام عن محمد بن عيسى انهم اوجأوا الى التيمر ان اجلسوا
انهم اختلفوا في الاول ان الانصراف كان قبل الشروع في الصلاة او بعد والثاني ادأ ما بيده او قبل بلسانه الثالث
ادأ او قال مكانكم او قال ان اجلسوا والرابع لما بشا لم يسمهم بالجلوس فكيف انتظروا قاما الاختلاف الاول فيقال
دفعه ان الانصراف كان قبل الشروع في الصلاة والرواية التي تدل على انه كان بعد الشروع مؤول بان معنى فكبر
اى اراد ان يكبر ويؤول الى مكان التكبير وقبل ان الانصراف كان بعد دخوله صلى الله عليه وسلم في الصلاة فارواية انه نزل
على انه كان قبل دخوله في الصلاة مؤول قال الزرقاني قال ابو عمر من قال انه كبر زاد زيادة حافذ يجب قبولها و
قبل الاول ان يفتى بان من قول كبر فتؤله محمول على انه كان قريبا من الامام وسمع التكبير فمروى كما سمع وراى من
قال قبل ان يكبر فتؤله فان التكبير وتؤله محمول على انه لم يسمع لانه كان بعيدا من الامام قال الحافظ ولكن الجمع بينهما
بكل قوله كبر على اراد ان يكبر وبانهما واقعتان ابداه عياض والقريبي احتملا وقال التودى انه الاظهر وجهه ابن

جبان كذا ثبت في الصحيحين واما الاختلاف الثاني اى الاختلاف بين القول والاشارة فيمكن ان
 ينفى بينهما ان الذين ردوا القول انهم عبروا عن الاشارة بالقول اذ انه صلى الله عليه وسلم جمع بين القول والاشارة
 فبعضهم سمع القول فردى ما سمع وبعضهم رأى الاشارة فردى ما رأى وبعضهم سمع القول ورأى بالاشارة واما الاختلاف
 الثالث فالرابع فطريق الجمع ان يقول انه صلى الله عليه وسلم اشار اليهم فبعضهم سمع الاشارة انه اشار الى ان يكون
 في مكانا ولا يتفرق عن المسجد وبعضهم فهموا انه صلى الله عليه وسلم يشير الى ان تكون على حاله لا يتحركون
 وبعضهم فهموا انه صلى الله عليه وسلم اراد ان يكونوا في مكان واحد كما فهموه في هذا وجوه الاختلاف فبعضهم قال الاوستا والحدام
 في الحديث في قوله تعالى في اوله فبعضهم قال في قوله تعالى في اخره فبعضهم قال في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 جنانا قال الشيخ ابن البهام لا يقتضى ان ذلك كان بعد ذلك ووجه جواز كون التذكريات عقيب تكبيرة بل مهمة
 وجع الحائض في الشفع الى وحدة الامة وعلى النعمه دم ينقطع اعادة المشارفة ورواية البخاري وانظرنا تكبيره
 ورواية مسلم حتى اذا قام في مصلاه قبل ان يكبر لنقطه فيها الاحتمال فيعمل على نحوه وقال يعنى في الغسل فقال
 اى ابن جبان بعد ان خرج الروايتين من حديث ابى هريرة وحديث ابى بكره وهذا ان نحلان في موضعين
 بهما اثنين خرج صلى الله عليه وسلم مرة فكبّر ثم ذكر انه جنب فالتفت فاعتسل ثم جاز فالتفت بهم "صلوة و
 جاد مرة اخرى فلما وقف يكبر ذكر انه جنب قبل ان يكبر فذهب فاعتسل ثم رجع فاقام بهم الصلوة من غير ان يكون
 بين الخبرين تضاد ولا جواز وقول ابى بكره فضلى بهم اراد بذلك تكبير محدثا لا انه رجع فبنى على صلوة اذ حال انه
 يذهب عليه الصلوة والسلام ليعتسل ويبنى الناس كلهم قيا على حالتهم من غير ايام الى ان يرجع انتهى وما رأى مالك
 هذا الحديث مخالفا لصلوة قال انه مخصوص بالنسبة لطلبة الشريعة سلم اهـ ونقل بعد ذلك عن ابن بطال ان الشافعي
 اجاز تكبير المأموم قبل امامه اى فيها اذا احرمت منفردا ونوى الاقتدار في اشارة الصلوة لانه روى حديث ابى هريرة على ما رواه
 مالك عن اسمعيل بن حكيم عن عطاء بن ابى يسار انه صلى الله عليه وسلم كبر في صلوة من الصلوات ثم اشار اليهم
 بيده ان اكنوا فلما قام كبر والشافعي لا يقول بامرسل ومالك الذي رواه يعلى لانه صح عنده لم يكبر انتهى فقل
 عمر قول مالك والشافعي في هذا الحديث فيما قيل ان اخرج حديث ابى بكره وما في مناه مالك بن انس واصحابه مسغيا
 الشافعي والاوزاعي والشافعي على اذاعة على من صلى خلف من نسى الجنبته وصلى ثم تذكرنا الاعادة على الامام
 فقط لا غير صحيح او كان اشبه عليه مسئلة بمسئلة تقدم حرام المأموم على احرار الامام مسئلة وسنة جابية
 الامام وعليها بعد الاداء مسئلة اخرى اهـ وفي بطل الجهد وتنبية قد تقدم ان الاختلاف الذي وقع في سباق
 هذا الحديث في انه صلى الله عليه وسلم كبر لا فتلح الصلوة او لم يكبر فرداية الى هريرة كفاي روايات لا يحجب تدل على
 انه لم يكبر فرداية الى بكره هذه التي اخرجها ابو داود وكذلك رواية ابى هريرة التي اخرجها الدارقطني وكذلك رواية انس
 التي اخرجها الدارقطني من حديث قتادة عن انس والرواية المرسلة لعطاء بن اليسار التي اخرجها مالك في الموطأ ورواها
 في مسنده ومرسل محمد بن سيرين . مرسل ربيع بن محمد الذين اخرجها ابو داود وكثيرا تدل على انه صلى الله عليه وسلم دخل
 في الصلوة وكبر واما القوم فلا يميلون لفهم من الفاظ الحديث الا انها عند الدارقطني من حديث انس فان فيها قبيح فليكن على

انهم كبروا ودخلوا في الصلوة فالظاهر كما انه صلى الله عليه وسلم لم يحرم بالصلوة ولم يدخل فيها ولم يكبر كذلك القوم
 لم يدخلوا في الصلوة قلت ولو سلم دخول صلى الله عليه وسلم بقوله فكبر لا يلزم منه دخولهم كما قال ابن الهيثم فمن
 قال في هذا الحديث دلالة على انه صلى الله عليه وسلم بالقوم وهو جنب وبهم لم يعلموا بجنابة ان صلواتهم ما خصية ولا اعادة عليهم
 وكذلك ما قالوا في الحديث دليل على ان اقتلح المأموم صلوة قبل الامام لا يبطل صلوة فكانه لم يتدبر فيه كل
 التبريرات التي قلت قال الاحناف لو ظهر ان الامام كان محدثا باحدث الاصغر او الاكبر تجب على المأموم ايضا الاعادة
 وهو المروي عن علي انه قال في الرجل يصلي بالقوم جنبها قال يعيد ويعيدون اخرجته في كتاب الآثار وروى
 عبد الرزاق ان عليا صلى بالناس وهو جنب او محدث فاعادوا امرهم ان يعيدوا وروى ايضا ان عمر صلى بالناس
 وهو جنب فاعادوا ولم يعيدوا فقال علي قد كان من صلى معك ايضا ان يعيدوا وروى هذا الحديث من حديث الامام فان
 فان الامام اذا كان ضا من الصلوة الموتر وتضمنت صلوة لصلوة لا جرم تصح بصحتها وتفسد بفسادها
باب في الرجل يجيد البيلة في منامه البيلة النداء اى بعد منامه فعليه الغسل ام لا قلت لا يجب
 الغسل عند الجنبة اذا راي النائم من الجماع والاحتلام بلا بل مطلقا سواء كان رجلا او امرأة وقال محمد بن المرقا
 الغسل متيا اذا التذت لذة الانزال اما من استيقظ فوجد على فراشه او فحذه بلا وهو يتذكر الاحتلام وتضمن
 انه منى او ندى لم يشك فعليه الغسل ما اذا لم يتذكر الاحتلام وتضمن انه منى او شك فذلك وان يتقن انه منى
 فلا يغسل عليه واذا استيقظ فوجد في احليله بلا ولم يتذكر حلا ان كان ذكره منتشر قبل النوم فلا يغسل عليه ان كان
 سكتا فعليه الغسل هذا اذا نام قائما او قاعا اما اذا نام مضطجعا وتضمن انه منى فعليه الغسل وبه السنة بكثره وروى
 والناس عنها غافلون وان استيقظ الرجل والمرأة فوجد ايضا على الفراش وكل واحد منهما يترك الاحتلام وجب عليهما الغسل
 وروى بعضهم ان كان المني طويلا او مضى على الرجل ان كان مدورا او مضى على المرأة كذا في كتب الفقهاء وفيها اربعة عشرة صورة ان
 استيقظ فوجد على فراشه بذر بلا فلا يغسل الا ما يتقن انه منى او ندى او شك في الاوليين او الاخرين او في الطرفين او في واحدة
 سبعة ثم يرتد للاحتلام ولا يذكر فقال الشافعي لا يجب عليه الاغتسال حتى يعلم انه لم يزل الماء الدافق وسحب الغسل من طريق الاحتلام
 وقالت الحنفية يجب عليه الاغتسال اذا راي البيلة وان لم يتقن انه الماء الدافق وكان راي في
 النوم انه قد احتلم واذا لم يتذكر انه منى في النوم انه قد احتلم فلا يجب عليه الاغتسال
 الاغتسال حتى يعلم انه الماء الدافق ولا يجب عدم تقينه انه الماء الدافق ولم يختلفوا في انه اذا لم يزل
 النوم ان قد علم انه لا يجب عليه الاغتسال ثم علم ان المني طلق على ما روي عن المرأة وهو الماء الدافق الذي يسيل بسرعة ويجب بشدة
 وبهذا الوصف يشترك في منى الرجل والمرأة وله خواص يمتاز بها المني كل واحد منهما فامني الرجل يغيب الفتور
 في الشهوة بعد خروجه وله رائحة كرائحة الطلع ومنى المرأة اصفر ورقيق الارائكة او اما المني فهو الماء الرقيق الذي
 يخرج عند الشهوة الضعيفة بالملاعبة ونحوها من غير دق وتودي وهو ماء ابيض كدرة الارائكة لا يخرج بعد البول
 قوله من عايشة قالت سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجيد البيلة ولا يدرك الاحتلام
 قال يغتسل وعين الرجل يرى ان قد احتلم ولا يجيد البيلة قال لا يغسل عليه فقالت ادرك الاحتلام

تري ذلك اعلوها غسل قال نعم انما النساء شقائق الرجال الظاهر من سياق الكلام ان المراد من البلى بل
المنى لا المذى فكذا قال يجب عليه الغسل فان لم يتذكر انه احتلم وقد وصى في الروايات الصحيحة ان في المذى لا يجب
الغسل بل يكفي فيه الوضوء فلا استدلال فيه لمن قال انه يجب الغسل من ان لم يتبين انه المار بالدفق وان لم يراه احتلم
باب في المرأة ترى ما يرى الرجل لا فرق بين الرجل والمرأة في وجوب الغسل لانزال في النيم وكذلك
لا فرق بينهما في وجوب الغسل اذا لم ير الماء وان كانا نيا انها قد احتلما الا ما نقله روى غير رواية الاصول انها اذا نزلت
الا حكام والا نزال والتلدو لم ير بل كان عليها الغسل قوله عن عائشة ان امرسليم الانصارية وهي

ما نزلت قالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق رايت المرأة اذا رأت في المنام ما يرى
الرجل الغسل ام لا قالت عائشة فقال النبي صلى الله عليه وسلم نعم فلتغتسل اذا وجدت الماء قالت
عائشة فانهلت عليها فقلت اذلك وهل ترى ذلك المرأة فاقبل على رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال تربت يمينك يا عائشة ومن اين يكون الشبه قوله ان لك كلمة تكرهه يقال لما يكره والحجاب لامسليم
وانما قالها تعجبا لعل عائشة لم تكن تدري بذلك محدثه منها اولان الاختلام في الشارنا وركما ان عدم
الاختلام في الرجال نادرا ولكونها محفوظة عنها قوله من اين يكون الشبه يعني ان الولد مثله من ماله الرجل وامر
المرأة فايما غلب كان الشبه ولما كان للمرأة منى فانزاله وخروجها منها غير مستبعد قوله قال ابو داود وكذا

روى الزهري الى واها هشام بن عروة فقال عن عروة عن زينب بنت ابي سلمة عن امرسلة
ان امرسليم الحديث حبل قول ابي داود انه اختلف فيه الروايات في ان هذا الحديث من رواية عائشة
او من رواية ام سلمة فاختلف فيها الزهري وهشام بن عروة فروى الزهري عن عروة عائشة ووافي ذلك مسافع
البحر نقال هو ايضا عن عروة عن عائشة فالرواية عائشة والسائلة ام سليم فالرواية عليها عائشة واما هشام بن عروة
فروى عن عروة عن زينب بنت ام سلمة عن ام سلمة فجعل الرواية ام سلمة ولم يتابع احد فترجى رواية الزهري
على رواية هشام بالتابعة قال الحافظ فقل القاضي عياض عن اهل الحديث ان الصحيح ان القصة وقعت لام سلمة
للعائشة وهذا يقتضي ترجيح رواية هشام على رواية الزهري واما ابي داود في تقوية رواية الزهري بتابعة ام سلمة
فكن نقل ابن عبد البر عن الزهري انه سمع الروايتين معا قال النووي في شرح مسلم يخيل ان تكون عائشة وام سلمة
ربما اكرتا على امرسليم وهو جمع حسن لانه لا يمتنع حضورهما عند النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس واحد

باب في مقل الماء الذي يجزئ به الغسل اي يكفي في الغسل قد تقدم في باب ما يجزئ من الماء في
الوضوء ان العلامة قالوا لا تحديد في المار للوضوء والغسل الا ما روى محمد بن حسن انه يغسل بالصاع وهو وضوء
بالماء فانقدر المجزئ من الغسل فيصير بغيره البدن على الوجه المعتبر سواء كان صاعا او اقل او اكثر ما يبلغ في نقصان
الى مقدار لا يسمى مستغسلا والى مقدار في الزيادة يدخل فاعلم في هذا الاسرار قوله مالك عن ابن
شهاب عن عروة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من اناء هو الفرق

من ثمانية الفرق بالحركة كميال سبع ستة عشر رطلاً وثمانية أصع في الحجاز كذا في الجمع
 في رواية معمر كنت أقول أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من ناء واحد في الفرق الاثنا عشر في الحقيقة
 من رواية معمر مالك لا ليس في رواية مالك في رواية الأئمة مدني - سبعة عشر رطلاً وثمانية أصع في
 رعدة على الله عليه وسلم في اختلاف الأجزاء وأشار أبو داود في تعليقه - ثمانية رطل روى ما بن عبد بن
 مالك قوله قال أبو داود سمعت أحمد بن حنبل يقول الفرق ستة عشر رطلاً وثمانية أصع في الحجاز
 يقول صاع ابن أبي ذئب خمسة أرطال وثلاث قال روى أبو داود نقلت له محمد بن قيس قال ثمانية
 أرطال رفقاً صحيح أم لا قال ليس ذلك في قوله في هذا اليهودي بن أبي ذئب هذا هو محمد بن قيس
 بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب المقر العسري بن الحارث بن أبي ذئب في استاذ أحمد بن حنبل نفسه الصاع
 في الحقيقة واستأذوه قال أبو هريرة الصاع الذي يكال به أربعة أمد وقال ابن سيرة الصاع كميال
 لائل ربيعة يا فتنا ربيعة أمد قال ابن الأثير الصاع كميال سبع أربعة أمد والمد مختلف باختلاف فقهاء
 البلاد وفي تقديره فقال فقهاء الحجاز الصاع خمسة أرطال وثلاثا ويقال رجع إليه أبو يوسف قال في الحجاز
 وتوسط بعض المشافعية فقال الصاع الذي لمار الخسل ثمانية أرطال والذي لركوة الفطر وغيره خمسة عشر رطل
 ضعيف وقال فقهاء العراق هو ثمانية أرطال وكذلك في الاختلاف في المد فقال الشافعي وفقهاء الحجاز المد رطل
 وثلاث باعراقي وقال أبو حنيفة وفقهاء العراق هو رطلان واثني الفرق الأول بارواه الشيخان في الفقه وفيها
 وأهم ستة مسكين لكل مسكين نصف صاع وفي رواية لها فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعطى
 فرقاً بين ستة والفرق اثنا عشر رطلاً والمد ربع الصاع أو يقال إن الفرق ستة عشر رطلاً ثبت ذلك
 إن الفرق ثمانية أصع وإن الصاع خمسة أرطال وثلاث وأجواب عن هذا الاستدلال أن استدلالهم بهذا أن
 قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن غيره فاما أن كان من قوله صلى الله عليه وسلم فلم يثبت بقوله صلى الله عليه
 وسلم إن الفرق اثنا عشر رطلاً وستة عشر رطلاً أو ما قيل بعض أهل اللغة فليس بحجة على الأمة إلا حاشا لأنهم
 قدوة في اللغة أيضاً الجملة الواقعة في الحديث أن يعطى فرقاً بين ستة لا نسلم أن يكون من لفظة صلى الله
 عليه وسلم بل يمكن أن يكون لفظة صلى الله عليه وسلم لكل مسكين نصف صاع رواه الراوي بالفتح بما أقر عنده
 من مساواة الفرق بثلاثة أصع فقال فامر أن يعطى فرقاً بين ستة وسياق لفظة الحديث ظاهر فيها قلنا فلما وقع
 ذلك الاحتمال لم يزل استدلالهم به أيضاً اجتزأوا أخرجه البيهقي عن الحسين بن الوليد القرشي من قصة قدوم أبي يوسف
 من الحج فحسب عن الصاع لما قدم المدينة وسأل عن الصاع فأنما نحو خمسين شيئاً من أنبار المهاجرين مع كل منهم
 صاعاً هو خير من براءة عن عمه أنه إن هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم فغيره أبو يوسف فإذا هو خمسة أرطال
 وثلاث فترك قول أبي حنيفة وروى أن مالكاً أخرجه واستدل عليه بالصعيان التي جارية ببلاد الرضا فخرج
 أبو يوسف إلى قوله وأجواب من أن بالقرن عن الجوزيين لا يستدل به ولا يصح استدلالهم به على قاعدة المد
 أيضاً حتى أطلقوا بهذا الفرق بما أخرجه بسنده عن الزهري من عروة عن عائشة قالت كنت أقول أنا ورسول الله

صلى الله عليه وسلم من النار واحد ومهما لفرق في رواية من النار واحد من ثمانية يقال لا فرق قال العوفي في رواية
فلما ثبت بهذا الحديث الذي روي عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفتل جودى من الفرق
والفرق ثلثة اصح كانت ما يفتل من كل واحد منها صاعا ونصف معا فاذا كان ذلك ثمانية ارطال كان اصع ثلثيا دهم
خمسنة ارطال وثلث رطل وهذا قول كل المدينية ثم اجاب الطحاوي عن هذا الاستدلال بان حديث عروة
عن عائشة انما فيه ذكر الفرق الذي كان يفتل منه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ثم ذكر مقدار الماء الذي
يكون فيه بل هو ملوؤة او اقل من ذلك فقد يجوز ان يكون يفتل جودى بلسه ويجوز ان يكون كان يفتل
جودى بأقل من ملئه فاما صاعان فيكون كل واحد منهما مقتصلا لصاع من ماء ويكون معنى هذا الحديث هو انشأ جدي
للعاديه التي رويت من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يفتل بصاع واجمع الفرق الثاني اولها باخرجه
الطحاوي بسند صحيح عن موسى الجني عن مجاهد قال دخلنا على عائشة فاستسقى بعضنا فأتى بفتل ثمانية
عاشة كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتل مثل هذا قال مجاهد فيها حرز ثمانية ارطال تسعة ارطال عشرة ارطال
وقالوا لم يشك مجاهد في الثمانية وانما شك فيما يوفى بها فثبت الثمانية بهذا الحديث وتتفق بانها واجيب عن
هذا الاستدلال بوجوه الاول ان الحرز لا يعارض به التخييد قلت في الجواب عنه : بان التخييد حتى لا يعارض به
والثاني لم يصرح مجاهد بان النار المذكورة كان صاعا فيعمل على اختلاف الاواني مع تقاربها قلت لما ثبت في العاديه
كثيره من عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان يفتل بالصاع ثم اخبرت عائشة بان النار وقالت كان النبي صلى الله عليه وسلم
يفتل مثل هذا حرزه مجاهد ثمانية ارطال اقلها وتسعة وعشرة فكذا القينا المشكوك علمنا بهذا ان الصاع يكون
ثمانية ارطال ولم ين في ريب حتى يحتاج الى ان يصح بها مجاهد بان النار المذكورة كان صاعا الثالث ان مجاهد قد شكك
في هذا الحرز التقدير فكيف يعارض حتى يصرح قلت وهذا البعضنا سدنا مجاهد لم يشك في كونه ثمانية ارطال وانما شككنا
فوقها فانها وما دعوى التخييد يصرح فدعوى بعض الدليل عليه الاسان هنا كل وانما يلاخرجه الدار قطنى بسند من كبار
العلماء ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفتل بالصاع ثمانية ارطال لكن ضعفه الدار قطنى وقال كفرد به موسى
بن نصر وهو ضعيف الحديث قلت لكن قال الكافي في لسان المير ان ذكره ابن جابر في الطبقة الرابعة من
الشفات في الجملة الاولى اخرجها الطحاوي بسنده عن عبد الله بن عيسى عن عبد الله بن حبيب عن الحسن بن مالك
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتل بالصاع ثمانية ارطال وفي رواية له يفتل بالصاع ثمانية ارطال وفي رواية له يفتل
الطحاوي بهذا النس قد اخبر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رطلان والصاع اربعة ارطال فاذا ثبت ان الماء
رطلان ثبت ان الصاع ثمانية ارطال وقد اثبتا باخرجه الطحاوي فقال حدثنا ابن ابي عمران قال اما على بن مهاجر
وشعوب بن الوليد جميعا عن ابي يوسف قال قدمت المدينة فاخرج الى ابن ابي رباحا فقال هذا صاع فقال هذا صاع النبي
صلى الله عليه وسلم فقدرته فوجدته ثمانية ارطال وثلث رطل وسمعت ابن ابي عمران يقول يقال ان الذي
ضمن هذا الابی يوسف هو مالك بن انس وسمعت ابا حازم يذكر ان مالك سئل عن ذلك فقال هو تخريفي بمالك
صاع عمر بن الخطاب فكان مالك لما ثبت عنده ان عبد الملك كثر في ذلك من صاع عمر وصلح عمر صاع

عمر صاع النبي صلى الله عليه وسلم وقد قد رصاع عمر على خلاف ذلك فحدثنا احمد بن داود قال ثنا يعقوب بن حميد
 قال ثنا وكيع عن علي بن صالح عن ابي اسحق عن موسى بن طلحة قال قال الحجاجي صاع عمر بن الخطاب حدثنا احمد بن حنبل
 يعقوب قال ثنا وكيع عن ابيه عن مغيرة عن ابراهيم قال غيرنا صاع عمر فوجدناه حجاجيا والحجاجي عندهم ثمانية ارجال
 بالبغدادى حدثنا ابن ابي داود قال ثنا سفيان بن بشر الكوفي قال ثنا شريك عن مغيرة وعبيدة عن ابراهيم
 قال وضع الحجاج قفيزه على صاع عمر فهذا اولى ما ذكره مالك من تحري عبد الملك لان التحري ليس معه حقيقة والبرهان
 ابراهيم وموسى بن طلحة من العيار مع حقيقة فهذا اولى انتهى قلت وكان قد فطرت صاع عمر فاخرجه الحجاج
 وكان بين علي اهل العراق يقول في خطبة يامل العراق يا اهل الشقاق والنفاق ومساوى الاخلاق المفسدين
 لكم صاع عمر لذلك سمي حجاجيا وهو صاع العراق وقال ابن الهمام في فتح القدير والماكون صاع عمر كذلك اخرج
 ابن ابي شيبة ثنا يحيى بن آدم قال سمعت حسن بن صالح يقول صاع عمر ثمانية ارجال وقال شريك اكثر من سبعة
 واقل من ثمانية قال ابن الهمام وقيل لا خلاف بينهم فان ابا يوسف لما حرزه وجد خمسة وثلاثين رطل اهل المدينة
 وهو اكبر من رطل اهل بغداد لانه ثلثون استاروا والبغدادى عشرون واذا قابلت ثمانية بالبغدادى بخمسة وثلاث
 بالمدينة وجدتها سوار وهو اشبه لان محمد لم يذكر في المسند خلاف ابي يوسف ولو كان لذكره على المقادير وهو
 اعرف بمذهبه وحينئذ فالاصل كون الصاع الذي كان في زمن عمر هو الذي كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم اولى بالاستصحاب الى ان ثبت خلافه ولم يثبت وعند ذلك تكون تلك الزيادة التي فيها تقدم من اية الدار
 وهي لفظ ثمانية ارجال وطلحان صحيحة اجتهاد وان كان في الرواة الذين في طريقها ضعف او ليس يلزم
 من ضعف الراوى سوى ضعفها ظاهر الا لا تنفار في نفس الامر وليس كلاما يرد به الضعيف خطأ وهذا التأييد يا
 ذكر من الحكم الاجتهادى يكون صاع عمر هو صاع النبي صلى الله عليه وسلم هذا ولا يخفى ما في واقعة ابي يوسف مع مالك
 ان يكون النقل عن الجمهور من النظر بل عدم ذكر محمد خلافة اقوى منها فيكون ذلك ليل ضعف وقوع اصل الواقعة
 لابي يوسف ولو كان راوينا ثقة لان وقوع ذلك لعامة الناس ومشافهة اياهم بما يدعيهم شهرة رجوعه ولو كان
 كذا لم يخف على محمد فهو علة باطلية ثم اعلم ان ما اوردته صاحب عمود المعبود في هذا الجوف من الطعن على الامام الطحاوى
 لا نقول قلنا بذكره ولا بوجه فالتحصيل هو عجزه عليه انتهى ما في بطل المجردة قلت قد تقدم بعض ما يتعلق بالادان
 في باب ما يجرى من الدار في الوضوء فراجع وفي عرث الشذى نسب الى استاذنا نور الله قلوبنا بنور هدى ان ابي
 اخرج قصته منظره ابي يوسف مع مالك وجوه بسند قوسى ولا يصح قول الخفيف في رده ان الامام محمد لم يذكره
 والى لا احفظ منه متعنا انه لطول حياته قد امكن قال ان صاعنا وصاع الحجازيين كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يمكن لاحد ان ينكره لان كل واحد ثابت بروايات صحيحة فذا خرج الزيلعي حديث البداية مدنا اكبر الامداد وصاعنا
 اصغر الصبيان عن صحيح ابن حبان ويؤيده حديث الصحيحين اللهم بارك لهم في مدهم وصاعهم لان الظاهر ان المراد

من البركة البركة المحسنة قوله قال وسمعت احمد يقول من اعطى في صدقة الفطر برحمة من خمسة
 ما قال وثلاثا فقد اوفى قيل له الصبر في ثقل الصبر في ثقل الصبر في ثقل الصبر في ثقل الصبر في ثقل
 ذلك يقول انه لما سوي منه الصاع خمسة ارطال وثلاثا فمن شارب ادى بعد ثمة بمكيل صاع ومن شارب
 ادى بوزن خمسة ارطال وثلاثا ظل فانهم استوبان قيل لاي اعترض عليه يصح في ثقل فاذا ادى منه
 خمسة ارطال وثلاثا بل يكون مؤديا للواجب ومونيا له قال اي الامام احمد في جوابه ولم يتامل في الاعتراض
 حق السائل يصح في اطييب انواع التمرد اعلا ما تكيف لا يكون اذا اعطى من خمسة ارطال وثلاثا
 مؤديا لمحمد الام احمد تامل في وجه السؤال وعلم ان حاصل الاعتراض ان الصبر في من انواع التمرد يكون الثقل
 من غيره فيكون باليساوي خمسة ارطال وثلاثا وزنا لاليساوي صاعا اذا كيل في بصلع لثقل فلا يبلغ الصاع
 بل يكون اقل منه والواجب بالنصر صاع وقد قلت من اعطى خمسة ارطال وثلاثا فقد اوفى في ثقل في الحال كيف يكون
 مؤديا لثمة فلم كيفه والجواب وقال لا ادرى راما عندنا لا يكون مؤديا حتى يستوفي مقدارا لصاع
 انتهى قال لا دستاؤ السلام نور الله قلوبنا بنوره قوله قيل له يصح في ثقل اي قيل لا حرج ان يتراسي في ثقل
 فلا يا خمسة ارطال وثلاثا منه وزن الصاع كيلا قال احمد مستفهما يصح في اطييب الجواب اي نعم مخدوف
 قال احمد بعد استماع الجواب لا ادرى الجواب في ام لا

باب في غسل من الجنابة اي في ثيبتها وصفاتها اختلف العلماء في فرائدها فقالت الكنفية في ثمة
 المضمضة والاستنشاق وغسل ظاهر الجسد ولومن وجهه كاشارب والواجب في جميع البنية وهو قول محمد
 وما لك الا ان ما قال ويفترض ذلك ايضا وقال الشافعي فرضه غسل الجسد كله ما لا استنشاق والمضمضة
 فلا يفترضان بل هما متان وسنة ان يغسل يديه الى رخيصة اولاهم ان يغسل نجاسة لو كانت على
 بدنه وفرجه وان لم يكن به نجاسة ثم يتوضا كوضوء المصلاة واذا في البحر ان ما كان سفينة في انوعه وهو
 سفينة في الغسل فتنس في النية ويذهب التلفظ بها وكذا يندب فيه ما يندب في الوضوء سوى استقبال
 القبلة فانه يكون غالبا مع كثرة العورة وفي غسل الرجلين ثلثة اقوال اهدا ان لا يخر غسل جلبيه مطلقا بل
 يغسلها عند الوضوء وهو قول الشافعي ومخار بعض الكنفية كحديث عائشة عند الشيخين والنسائي والبيهقي
 كان يتوضا كما يتوضا للمصلاة قيل فافضة المار على سائر جبهه ثيبتها انه يوضو مطلقا وهو مخار اكثر الكنفية كحديث
 مسيونة عند الشيخين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وسلم تغمض عن استنشاق غسل وجهه ويديه ثم صب على راسه
 وجده ثم تحول عن مكانه فغسل قدميه وثالثها تفصيل وموان يوضو اذا كان قائما في مستنقع المار او على تراب
 بحيث يحتاج الى غسل ما بعد ذلك ما لو قام على حجر او لوح ونحوهما لا ينجس فيه المار فلا يوضو وهذا الخلاف كله انما هو في
 الادوية والسنية لاني الجواز وعدمه ويحل فعله صلى الله عليه وسلم اما على يده تفصيل وعلى الحالتين ثم بعد الوضوء
 يغيب المار على كل جبهه وثالثا واختلفوا ايضا في كيفية افاضته على ثلثة اقوال اهدا ان يغيب على منكبيه
 ثم يمسح باليسر ثلثا ثم على راسه سائر جبهه وثالثها ان يمسح باليسر ثلثا ثم باليسر ثلثا

انه بيد بالراس ثم باليمين ثم باليسر وهذا موافق لعدة احاديث في صحيح البخاري وغيره من تحت مرتبة اليدين
 وابن الهمام والجلي وصاحب البحر والنهر قوله عن جبير بن مطعم عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم الغسل من الجنابة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا فانيض على راسي ثلثا
 اشار بيده كليتها قوله انهم ذكروا في مسند احمد تذكرنا الغسل من الجنابة وفي رواية النسائي تارة في
 الغسل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بعض القوم اتى لا يغسل كذا وكذا وفي رواية البيهقي كما في رواية
 الغسل فيها فقال بعض القوم اما انا فاعسل راسي كذا وكذا قوله اما انا فانيض على راسي ثلثا قسم اما اذكر
 الحاضرون اي اما انتم فقط فاعلمون ما ذكرتم واما انا فافعل بكذا قلت وفيه القصر على راي عبد القاهر فيكون الرد
 على قول الحاضرين ولنا اقتصر على بيان الافاضة على الراس وفيه سنية التثليث في الافاضة على الراس
 قوله فاخذ بكفيه فبدأ بشق راسه الايمن ثم الايسر ثم اخذ بكفيه فقال بهما على راسه اي
 اشار بهما انه افاض المار بكفيه على جميع راسه ظاهره ان التثليث كان لاستيعاب الراس مرة واخره
 البيهقي بهذه السند عن عائشة وفيه ثم يصيب على شق راسه الايمن ثم يصيب على شق راسه الايسر ثم
 ياخذ بكفيه فيصيب وسط راسه فلعل قصد بالثلاث الاستيعاب مرة لا تكرار مرات وقد ثبت التثليث
 على الراس على المنكبين ايضا فاعلم مرة فعل هذا مرة قوله عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم اذا اغتسل من الجنابة قال سليمان بيد ايفيرغ بيمنه قال مسدد غسل يديه وليصيب
 الاناء على يديه اليمني ثم اتفقا فيغسل فرجه وقال مسدد يفرغ على شماله وربما كنت عن قوم ثم يفرغ
 وعنده للصلوة الحديث قوله وربما كنت يعني يقول مسدد ان عائشة ربما لم تذكر شفا الفرج بل كنت عنها
 بنظر آخر كما في رواية مسلم ثم صب المار على الاذي قوله ثم يتوضأ اي بعد الفراغ من غسل اليدين والاستنجاء
 فاحره انه يغسل رجله قبل غسل سائر البدن وقد ثبت انه كان يغسلها بعد التيمم في ذلك المكان فجمع بانه كان
 يفعل حيانا كذا وحيانا كذا او بانه كان يغسل رجله لازالة الحدث اولاً ثم يغسل بعد ذلك للنظافة واذن
 الطين ثانيا او اذا كان يغسل قائما في مستقع المار على تراب يفرغ غسل رجله واذا قام على حجر او لوح فلا يفرغ
 بل يغسلها قوله ميمونة قالت وضعت للنبي صلى الله عليه وسلم غسلا فيغتسل به من الجنابة فاكفاه
 الاناء على يديه اليمني فغسلها مرتين او ثلثا ثم صب على فرجه فيغسل فرجه شماله ثم فرب بيده الاض
 فغسلها ثم تمضمض واستنشق وغسل وجهه ويديه ثم صب على راسه جسدة ثم تيمم ناحية
 فغسل رجله فثا ولنة المندبل فلم ياخذها وجعل يفيض الماء عن حيدته فذكرت ذلك لابي اهل
 فقال كانوا لا يرون بالمندبل باسا ولكن كانوا يكرهون العادة قال ابو داود قال مسدد قلت
 لعبد الله بن داود كانوا يكرهون العادة قال هكذا هو ولكن وجدته في كتابي هكذا في الحديث غسل
 اليد قبل الاستنجاء وهو سنة لكونه آلة للاستنجاء بالماء وهو ايضا سنة وان لم يكن النجاسة كليا بقي يايسا
 وغسل اليدين بالتراب بعد الاستنجاء وهو سنة وبزيادة النظافة والمغسور قبل الغسل وهو سنة وفيه خير

غسل الرجلين وهو سنة اذا كان قائما في مستنقع لما روي قول مالك بن النضر وفيه مسئلة المتدين بعد الغسل
 قال بعض الخنفية يستحب ان يسبح بدنه بماء بعد الغسل والوضوء كما اختاره صاحب المنية وقال بعض ائمه
 ولا يستحب كما اختاره قاضيان وهو المعتزلي وهو قول مالك والثوري وتسكوا بحديث قيس بن سعد الذي اخرج
 ابن ماجه والبوداؤد ونقله فانغسل ثم نادى لمحفة مصبرفة بزعفران او درس فاستل بها وفي الترمذي من
 حديث عائشة قالت كان للنبي صلى الله عليه وسلم خرقة ينشف بها بعد الوضوء وفي سنده ابي معاذ وهو ضعيف ايضا
 في الترمذي من حديث معاذ رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه قال بالحافظ واسناده
 ضعيف واخرجه ابن ماجه عن سلمان الفارسي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فغلب جنة صوف نسج بها
 وجهه وقالوا استغفر بالطرق حصل له قوة وقوى بعضها بعضا ولا اقل ان يكون مباحا بلا كراهة وذكره بعضهم قال
 الترمذي من كراهة ما ذكره من قبل انه قيل ان الوضوء يبدن وروي ذلك عن سعيد بن المسيب الزهري وهذا قال عمر بن ابي سلمى
 واستدلوا به ابن شاهين عن الحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يسبح وجهه بالماء بعد الوضوء ولا بالبكر ولا عمر ولا علي ولا ابن
 مسعود قال بالحافظ واسناده ضعيف ايضا لا دليل في الحديث على الكراهة قال الا وستاذ العلام نور الله قلبه بنا بوجه قوله ولكن كانوا
 يكرهون العادة هو من قبيل النهي عن الشيء كانهي عن انتباه الخليليين على طوار الشافعية فانهم قالوا كراهة التسمية مطلقا
 ولو لم يسجد من قبيل النهي لاجل الشيء كالمثال المذكور على طوار الخنفية فانهم قالوا بالنهي لاجل ذلك فلم يضره كانهي
 عن الاستلقاء في السجدة خشية كشف العورة والفرق بين الطرفين ظاهر لكن العكس لا مرقنا نحن فيه فالمراد في الثاني
 ولم يطر في الاصل خصوصية المقام وهو ورود النهي على العادة وقوله بهذا اي قال عبد الله بن داود وكذا المراد وكذا
 وجدت في كتابي بهذا اي يكرهون العادة لفظ العادة بغير اللام بحالة مروية عن الاستاذ والمراد يكرهون العادة
 فلم يبق فرق عنده والله اعلم ثم بان لي اني انقسم للائيل من النهي بالنهي لسد الباب بالكلمة وانقسم الثاني بالنهي
 عن عين العلة والائنة قوله عن عبد الله بن عمر قال كانت الصلوة خمسين والغسل من الجنابة سبع
 مرار وغسل الثوب سبع مرار فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل حتى جعلت الصلوة خمسة
 والغسل من الجنابة مرة وغسل البول من الثوب مرة في ان غسل جميع البدن فرض في غسل الجنابة وفيه دليل على
 ان في غسل البول من الثوب يكفيه مرة وبه قال الشافعي وقالت الخنفية لا تقاير فيه بل لا ازم فيه خروج الجنابة
 فهو مغفوض الى غالب راي ابي حنيفة في كبر طه الا ان الغالب انها تزول بالثلاث فقالوا بالغسل ثلاثا في السنة
 التي هي غير مرقية ولذا ورد في استيعاظ الامر بالثلاث عند تيمم النجاسة فعند تحققها اول فلو حصل بالمرء كفى
 قوله عن علي قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قل من ترك من وضع شعرة من جنابة لم يغسلها
 فغل بها كذا وكذا من النار والحديث كذا من النار اي يضاعف للعذاب اصنافا كثيرا قليل اما كناية عن
 فاعل يفعل بها او بهام من شدة الوعيد ولذا قال علي عاينت مع شعراسي معاملة العدو مع العدو فجززته وقطعته
 فانه ان لا يغسل الماء الى جميع شعري وجلد راسي وفيه دليل على ان غسل جميع البدن فرض حتى لو بقيت موضع

شعر واحد لم يصل المار اليه بقيت جنباته لو منع وصول المار مثل الطين والعجين واشتبع لم يرفع الجنباته وقد يستدل
به على فرضية المضمضة والاستنشاق -

باب في الوضوء بعد الغسل اي اذا اذ صار في الغسل بل يجب عليه ان يعيده بعد الغسل ام لا ويريد
اذا حكمه بل يلح ام لا اتفقوا على انه لا يجب بل قالوا اذا لم يرد به عبادة يكون محدثا قوله عن عائشة قالت
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل ويصلي الركعتين وصلوة الغداة ولا اراه يحدث
وضوءا بعد الغسل اي يصلي سنة الفجر وركعتي الفرض ويكتفي بالوضوء الذي توفى في الغسل -

باب في المرأة هل تنقص شعرها عند الغسل او لا تنقص بل تكفي باقصة المار على راسها خلف
العلمانية فقالت الخفية لا يجب على المرأة بل لا تسن نقض شعرها ولا تبدا اذا اتت اصلها قلت حامل المسئلة
انه لا يجب على المرأة بل لا يسن البضا ان تنقص الضفيرة لغسل الشهور والا يصل الى المار اليها ولبها بما يليها
ان توصل المار الى اصوبها ويلها به وان لم تبل شعور المفتولة وهذا في كل غسل سواء كان غسل الجنابة او غسل
الحيض والنفاس وبه قال مالك والشافعي واحمد وجهور العلماء الا ان احمد بن حنبل قال لا يجب نقض الضفيرة
وبلها بما يليها في غسل الحيض قال المجهور ان فيه سوار المرأة والرجل من ابي حنيفة في الرجل روايتان في رداية
كما قال المجهور وفي اخرى يجب على الرجل اذا كان مضفر الشعر كالعلوية والا تراك تقصها والبصال المار الى اثار
الشعر وغسل كل شعر من شعور المسترسلة وغيره بالعدم المخرج فيه لهم بخلاف النساء وذهب ابراهيم النخعي الى انه
يجب نقض الضفائر والذائب وغسل كل شعر من الشعور المسترسلة وغيره في غسل الجنابة وكذلك في غسل الحيض
والنفاس والرجل والمرأة فيه سوار قوله عن ام سلمة قالت ان امرأة من المسلمين وقال زبير انها قالت

يا رسول الله اني امرأة اشده ضمرا راسي افا نفضه للجنابة قال انما يكفيك ان تحفني عليه ثلثا وقال
ذهير تحفني عليه ثلاث حثيات من ماء ثم تفيض على سائر جسمك فاذا انت قد طهرت اختلف
زمير داين السرح في السائلة ففى سياق ابن السرح ان السائلة امرأة من المسلمين وفي سياق زميرين السائلة
ام سلمة ثم اشار ابو داود باخراجه لسياق اخر الى وجه الجمع ان امرأة من المسلمين جاءت الى ام سلمة فاسيت ام سلمة
ان تسأل عن مسئلتها فسالت بها ام سلمة فاسند السؤال الى امرأة من المسلمين مجاز لكونها سبب المسئلة
والحديث يدل على ان البصال المار الى اصول الشعر ضروري لانه قال واخبرني قرونت عند كل حقة ثلاثا
نقص المضمضة والاكتفاء بالحثيات الثلاث في غالب الاحوال فاذا غلب في النطن ان المار وصل الى الشعر
بالثلاث والايكيب الزيادة عليه ولو وصل في المرة الواحدة فالثلث سنة والحديث حجة للمجهور على ابراهيم
النخعي والخا هراة لافرق بين غسل الجنابة والحيض فهو حجة على احمد ايضا وهو قول جمهور الصحابة منهم ابن عمر وابن مسعود
وجابر بن عبد الله وام سلمة وعائشة اخرج الدارمي عنهم في سنة والفقه فيه ان في نقص الضفائر وبل
جميع الشعر للنساء حرجا عظيما والمخرج مدفوع في الشرع موقوف فسطع عنهن غسله لانه عند ابي حنيفة يدل

على التفرقة بين الرجل والمرأة حديث ثوبان انهما استفتيا النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك
 اي من غسل الجنابة فقال اما الرجل فليغتسل راسه راي فليجمل وينقص شعر راسه ان كان مصفورا
 فليغسله حتى يبيلة اصول الشمس واما المرأة فلا عليها ان لا تنقصه راي لا حرج على المرأة في عدم نقصها
 لان في نقص عليهن مخرج عسر الغفران على راسها ثلث غفرات بكفيها اي فاذا بلغ الماء اصول شعرياً
 فقد طهرت وفي سنده اسمعيل بن عياش وروى به عن الشافعيين وفيه فهم قوي -
باب في الجنبة يغسل راسه بالخطمي اي بن بجزى ذلك ام يلزم عليه ان يغسله مرة اخرى اختلف
 العلماء في ذلك فقال ابو حنيفة يجوز الوضوء والغسل بآلة السمار والارض كالطرد المين وان تغير ليل المكث
 في غير الارض شي طاهر سواد كان ذلك الشيء المخلوط من جنس الارض كالشراب او شياً يقصد بخلطه التطهير كالاشنان
 والصابون والخطمي او شياً اخر كالزعفران الا ان يغلب على المار حتى يزول طبعه وهو الرقة والسيلان قال
 ابو يوسف ان كان الشيء المخلوط يقصد به البصيرة المار بالتطهير فخلطه غير مضروب بجوزية التوضي والغسل لان يزيل اسم
 المائية وان كان غيره فعليه فيه روايتان في رواية اذا غلب في كشي لا يجوز التوضي به والا يجوز وفي رواية يجوز به
 الوضوء مطلقا وقال الشافعي اذا كان الشيء المخلوط من غير جنس الارض لا يجوز به ازالة الحدث سواء كان ذلك
 المخلوط شياً يقصد به التطهير كالاشنان والصابون والخطمي شي آخر كالزعفران وسوار غلب على المار او لم يغلب به
 قل مالك واهل بن حنبل قال بن الهمام في فتح القدير اتفقوا على ان المار المقيد لا يزيل الاحداث والحكم عند فقد
 المطلق منصرف الى التيمم والخلاف في المار الذي خالطه الزعفران وغيره مني على انه مقيد عند الشافعي وبخلاف
 ما يقال له ان الزعفران وكذا نقول لا يتيمم مع ذلك مادام المخلوط مغلوباً ان يقال انه ما من غير زيادة والاضافة
 الى المار عفران لا تقع الاطلاق كالاضافة الى بيرة العيس اذ قلت اختلفوا ايضا ان الاعتبار للغلبة بل
 من جهة الاجزاء او غيرهما فاعلم انهم اتفقوا على ان المطلق يجوز استعماله في ازالة الحدث وليس مطلقاً لا يجوز
 فنهى من اعتبار الرقة والسيلان ومنهم من منع بتغير وصف ومنهم من اعتبر تغير صفتين فاكثروا منهم من اعتبر الغلبة
 والجمهور فلا بد من صابطة موثق بين قول كل قول على ما يليق به فنقول المار اذا بقي على أصل خلقه ولم يزل
 نساه المار جاز الوضوء به وان زال وصار مقيداً لم يجوز والتقييد باحد الامرين اما بكمال الاستزاج او بغلبة المستزج
 وكما لا استزاج اما بطلوع بطنه طاهر لا يقصد به المبالغة في التفتيف كالصابون والخطمي فالسدر او بتشرب
 النبات وغلبة الكثرة من يكون بالاختلاط من غير طين ولا تشرب نبات ثم المخلوط للمار اما جاد او يانع فان كان جاداً
 فاصحوا لبقار الرقة والسيلان فادام رقيقاً يجري على الاعضاء يجوز به الوضوء وان كان يانعا فاما ان يخالط الماء
 في الاوصاف كلها او بعضها او لا يخالف اصلاً فان لم يخالط الماء لم يستعمل وكما لو رد المنقطع الراحة فالعبرة للغلبة
 انما ندان كانت الغلبة للمطلق من حيث الوزن جاز به الوضوء وان كان بالعكس لا يجوز وان خالف في الادعاء
 عليها فالعبرة في المنع بتغير الاوصاف كلها اذ اكثرها وان خالف في البعض كاللبن الخالف في اللون والطعم تعتبر
 الغلبة من ذلك الوجه فان غلب لون اللبن وطعمه فمنع الجوز والا فلا قوله عن عائشة عن النبي صلى الله

عليه وسلم انه كان يغسل راسه بالمحطى وهو جنب يجتزئ بذلك ولا يصب عليه الماء والركن
 دليل على ان الماء اذا خالطه شيء طاهر يقصد منه زيادة النظافة سيما كان لطيف به او بخالطه كما راى الانسان
 والصابون يجوز به ازالة الحدث وان تغير لون الماء او طعمه او ريحه لان اسم الماء باق وازداد معناه وهو
 التطهر والحديث وان كان ضعيفا ولكنه يؤيده ما جرت به السنة في غسل الميت بالماء المغلى بالسدر والخمر
 ورقه فتح غسل النبي صلى الله عليه وسلم من قصعة فيها اثر النعمين اخرج به النسائي وامر النبي صلى الله عليه وسلم للميت
 ان يغسل بارحله طيبا سدر اخرج به الشيخان نعم اذا زال الرقة وصار غليظا كالسويق المخلوط فلا يجوز الا وضوءه بل لا بد
 حينئذ يزول عنه اسم الماء ومعناه ايضا وقد اخرج ابن ابي شيبة وغيره عن ابن مسعود انه كان يغسل راسه
 بمحطى ويكتفى بذلك في غسل الجنابة وهو يعقوى ما ذكرناه ويرد تاويل الحنفى في الحديث الذي اخرج به البخاري ومسلم
 من حديث ام عطية الانصائية قالت دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزفيت ابنته فقال اغسلنها
 ثلثة او خمسا او اكثر من ذلك ان رايتين ذلك بار وصدرنا جعلن في الآخرة كافرا الحديث قال الحنفى وطاهر
 ان السدر يخلط في كل مرة من مرات الغسل وهو مشعر بان غسل الميت للتنظيف لا للتطهير لان الماء المصان
 لا يتطهر به انتهى قلت هذا تاويل باطل لان بالموت نجس الميت لما فيه من الدم المسفوخ كما تنجس سائر الجبوات
 التي لها دم ساكن بالموت ولها نواقع في البير يوجب نجسه الا انه اذا غسل بحكم بطهارته كراته لم تكن
 الكرامة في الحكم بالطهارة عند وجود السبب المطهر في الجملة وهو قول ان الماء المضاف لا يتطهر به قلت
 الماء لا يتقيد به لان هذه الاضافة تعريف المجاور لا تعريف الذات فلا تقيد التعقيب كالبيرونجية قال
 الحنفى وقد يمنع لزوم كون الماء يصير مصافا بذلك لاحتمال ان لا يغير السدر وصف الماء بان يحكم
 بالسدر ثم يغسل بالماء في كل مرة فان لفظ الخبر لا يبي ذلك احد قلت هو باطل يابى عنه لفظ الحديث ويرده
 ما جرت به السنة في غسل الميت وكذلك عمل ابن مسعود

باب فيما يفيض بين الرجل والمرأة من الماء اراد بالماء المني او المذي اى ما حكمه في غسلها
 اتفق العلماء على ان المذي نجس اذا صاب البدن او الثوب يجب غسله واختلفوا في المني وسياتي بيان المذاب
 في باب المني يصيب الثوب قال الشافعي ظاهره والجهر وعلى انه مذكور في قوله عن عائشة فيما يفيض بين الرجل
 والمرأة من الماء قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ كفاه من ماء يصب على الماء ثم
 يأخذ كفاه من ماء ثم يصبه عليه قوله فيما يفيض بفتح التثنية من فاض يفيض فيضاي يسيل قوله
 على الماء اى المني او المذي الغرض منه بيان ازالة غسله بصب الماء عليه كونه للتطهير ان حمل على المني عند
 التلغف عند الشافعي وما اذا كان المحمدم هو المذي فيمنه يجل صلب الماء شيئا فشيئا على التطهر عند الجميع
 والمحدث باطلا حجة على الشافعي في نجاسة المني

باب في مواكدة الحائض وعجا معتها اى المشاركة في الاكل والمساكنة في البيوت مع الحائض
 قد تقدم هذا الباب مع قدر تغيير وسياتي في كتاب النكاح باب في اتيان الحائض ومباشرة فائرا من الجماعة

بيننا المساكنة معها فبذه المسئلة يتفق عليها انها تجوز وكذلك المواكلة وانما الخلاف في البشارة اي لصاح
البشارة بالبشرة من غير جماع فتذكر هناك قوله عن النبي بن مالك قال ان اليهود كانت اذا حاضت
منهم المرأة اخرجوها من البيت ولم يواكوها ولم يشاربوها ولم يجامعوها في البيت فاستل رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن ذلك فانزل الله تعالى ذكره وليستلوا عن المحيض قل هو اذى فاعذوا
النساء في المحيض الى اخر الآية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم جامعوهن في البيوت واصنعوا
كل شيء غير النكاح فقالت اليهود ما يريد هذا الرجل ان يدع شيئا من امرنا الا خلفنا فيه فجااء اسيد
بن حضير وعباد بن بشر الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال يا رسول الله ان اليهود تقول كذا وكذا
افلا تنكحهن في المحيض فتعروجه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ظننا قد وجد عليها مخرجا
فاستقبلتها هدية من لبن الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث في اثارها فظننا انه لم يجدها
قوله عن ذلك اي سئل اصحابه عن المواكلة والمشاركة والمساكنة في البيت مع الحيض قال الحافظ وروى الطبراني
عن السدي ان الذي سأل اولاهن ذلك هو ثابت بن الاذاح قوله الحيض مفعول من الحيض يصلح من
حيث اللغة للمصدر فالزمان والمكان قال في الاثر بالحيض الاول في الآية موالدم بالاتفاق لقوله تعالى
قل هو اذى وني الثاني ثلثة اقوال احدها الدم كالاول والثاني زمان الحيض والثالث مكانه وهو الفرج
قول جمهور المفسرين ثم الاذى ما يئاذي به الانسان قيل سمي بذلك لان له لونا كريها ورائحة منتنة ونجاسة
مؤذية بالغة عن العبادة يعني الحيض اي في مكان الحيض وهو الفرج او حوله ما بين السرة والركبة ايضا احتياطا
قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مبينا ومفسرا للاعتزال المذكور في الآية بقصره على بعض افراده
سما معهن في البيوت اي ساكنتهن وخاطوتهن واصنعوا اكل شيء من المواكلة والملازمة والمضاجعة
غير النكاح اي الجماع كما قال محمد بن الحسن قوله ان اليهود تقول كذا وكذا اي على قول اليهود الذي تقدم قوله
افلا تنكحهن في المحيض اي افلا تنكحهن في الحيض ليكمل المحالفة قيل فيه توجيهان احدهما ان يكون المقصود
استجادة الجماع واستباحة تفصيا في الخلاف اي ليكون المحالفة تامة وثانيهما ان يكون المقصود ترك محالفة
النكاح وان يصيروا كما كانوا عليه من المتاركة الكاملة تفصيا عن الخلاف والاستفهام عن الاول انكارا على عدم
النكاح يعني الجماع فانكار عدم النكاح اقرار له فيثبت الجماع وعلى الثاني استفهام تقرير بمعنى عدم تلبس لوازمه
يعني بما يكون بين الزوجين من الانبساط والملازمة حتى تبقى المتاركة الثامنة بينهما والمباعدة المحضة فوجه
التمتع والغضب على الاحتمالين ظاهر وفي الاول اظهر فان فيه مخالفة صريحة لامر المنصوص من الله تعالى وفي
الثاني موافقة لليهود على خلاف شريعة الاسلام ولكنها ما تكلمنا من هذا الكلام الا بكن نيتها لا نعرض فاسدة ومخالفة
بل صدر عنها عن نصيح في زعمها فلم يكن هذا الغضب في حقها تنبيه وقد وقع في رواية مسلم افلا يجامعن مكان

افلا تمكثن ولسره القارى في المرقاات : اشبع عبد الحق في اللغات افلا نجاهن في البيوت وفي الاكل
والشرب لو افقتهم او خوف حرب الضر الذي يذكره ويا بي من هذا التاويل لفظ الباب افلا تمكثن قوله منقطع
وفي نسخة فاستقبلتها اي استقبلها شخص معه هدية من بعض الصحابة بيد بها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فارس الى ثارها فندعها فجاراه نسقاها اللبن تطفأ بها وتسايطنا انه وجد عليها قوله عن عائشة قالت كنت
اتفرق العظم وانا حائض فاعطيه النبي صلى الله عليه وسلم فيضع فيه في الموضع الذي وضعه
يا شرب الشراب فاندوله فيضع فيه في الموضع الذي كنت اقرب منه قوله لفرق اي اكل ما عليه اللحم
مرق العظم مرقا ومرقا كمقعد اكل ما عليه من اللحم كعرقه والعرق وكغراب العظم اكل لحمه او العرق العظم لحمه فاذا
اكل لحمه فمرقا او كملها ما عليها كذا في القاموس والحدوث يدل على جواز مواكاته الحائض ومجالستها وعلى ان اعطائها
من اليد والشم غير ما ليست بخمس واما بالنسبة الى ابي يوسف من ان بدنها بخمس فغير صحيح .

باب الحائض يتناول من المسجد تناول اما من التفاعل بخذ احدى التائين اي تاخذ شيئا من
التفاعل اي تعطى شيئا اخذته بمديدها من المسجد وهي خارجة عنها قوله عن عائشة قالت قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم تاويلي الحفرة من المسجد قلت اني حائض فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان حيضت لكبيت في يدك الحفرة حصير من السعف قوله من المسجد قيل حال من انبي صلى الله عليه وسلم اي
قال لي ذلك حال كونه صلى الله عليه وسلم في المسجد فتكون الحفرة في الحجرة واني صلى الله عليه وسلم في المسجد قيل
حال من الحفرة فيكون الامر على العكس هو الظاهر قوله قلت اي معتدرة ولعلها نهيت كما لا يجوز للحائض الدخول
في المسجد لا يجوز او حال اليد قوله ان حيضتك لبيت في يدك قيل معناه ان النجاسة التي يمان المسجد بها
وهي دم الحيض ليست في يدك قلت هذا غير موجه والاصل ان يقال ان عائشة كانت تعلم ان في يدها ليست نجاسة
الحيض التي يمان المسجد بها واما امتنعت عن الدخول اي في المسجد الا بابها علمت ان الحائض العارضة بها من
الحيض وكلها حلت يد فلا حيل هذا امتنعت عن الدخول يد او هذا اجابها صلى الله عليه وسلم بما حاصلة ان هذه الحالة
التي هي كونها حائضة عرضت لها باعتبار مجموعها لا باعتبار اجزائها فلا يقال للميد حائضة حتى يمان المسجد ففي الحديث
ان الحائض ان تناولت شيئا من المسجد بيد وهي خارجة عنها والمعتبر في الدخول والخروج بالقدمين لا باليد والراس .

باب في الحائض لا تقضى الصلوة اي الصلوات التي لم تصلها ايام حيضها اجمع المسلمون على انه
لا يجب على الحائض قضاء الصلوة ويجب عليها قضاء الصيام وكل من ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج انهم
كانوا يوجبون على الحائض قضاء الصلوة والفرق بين الصوم والصلوة ان الصلوة كثيرة شكره فيشق قضاؤها
بخلاف الصوم فانه يجب في السنة مرة واحدة قال الا وستاذ العلم نور الله قلوبنا بنوره والفقهاء فيه
ان الطهارة شرط فيها لا فيه مع مكان اخرج اهو وقد اختلف السلف فيمن طهرت من الحيض بعد صلوة العصر
وبعد صلوة العشاء بل تقضى الصلوتين ما والاخرى وعن ابن عباس انه كان يقول اذا طهرت الحائض بعد العصر
صلت الظهر والعصر واذا طهرت بعد العشاء صلت المغرب والعشاء وعن عبد الرحمن بن عوف قال اذا طهرت

الحائض قبل ان تغرب الشمس صلت الظهر والعصر وان ظهرت قبل الفجر صلت المغرب والعشاء رواهما سعيد
في مسنده والاثر لم قلت وهذا يشهد ان وقت الظهر والعصر وقت المغرب والعشاء مشترك فالحظ فانه
ينفك في الباب الميقات والجمع بين مسلمين قوله عن معاذة قالت ان امرأة سألت عائشة بنقض

الحائض الصلوة فقالت احرومية انت لقلنا كذا يخش عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نقضي
ولا نؤمر بالقضاء وفي رواية معمر زيادة على رواية وهيب فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلوة
قوله احرومية انت اى خارجة نسبت الى حرور القرية في جنب كوفة كان اجتماع اخوارج وتقدم بها نسبوا
اليها وكالوي جيون قضاء صلوة زمن الحيف وهو خلاف الاجماع قيل لما حبط آدم وحار على الارض حاضت
وارسال آدم عن الله يعني الله الصلوة ثم قاس آدم الصوم على الصلوة فامر الله بقضائه عتابا.

باب في اتيان الحائض اى في مجامعتها في حالة الحيض ما حكمها اجمع المسلمون على ان الوطى في حالة
الحيض حرام واختلفوا في وجوب الكفارة فقال الشافعي في الصحيح قوليه وهو الجدي واليك و ابو حنيفة واحد
في احدى الروايتين وجماهير السلف انه لا كفارة عليه وعليه ان يستغفر ويتوب وقال الشافعي في القول القديم
واحسن البصري والاذاعي وآحق واحد في الرواية الثانية انه يجب عليه الكفارة وهو مروي عن ابن عباس
ثم اختلف هؤلاء في الكفارة فقال الحسن بن علقمة وقال الآخرون دينار ونصف دينار وتلقوا بحديث
الباب وهو حديث ضعيف بالتقاق كفاية قوله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي
ياقن امرأة وهي حائض قال يتصدق بدينار ونصف دينار فغلة او ينهال بيت للشك بل التنويع
يعني اذا كان في اقبال الدم وكان الدم غنيطا فليصدق بدينار وان في انقطاع وكان في الصفرة
فنصف دينار ويقال ان كان واجدا بدينار وان كان غير واحد فلي نصف دينار وحله المنغية مع
ضعفه على الاستحباب.

باب في الرجل يصيب منها ما دون الجماع من المباشرة ما لم يستمها ما حكمها اعلم ان
مباشرة الحائض على اقسام احدها حرام بالاجماع ولو اعتقدا حله كفر وهو ان يباشرها في الفرج عا
فان فعله غير مستحل يستغفر الله تعالى ولا يعود اليه وقد تقدم ذلك والثاني المباشرة في ما فوق السرة
وتحت الركبة بالذكور بالقبلة او المعانقة او التمس او غير ذلك فهذا حلال بالاجماع الا ما حكى عن
عميدة السلمان وغيره من انه لا يباشرها شيئا فهو شاؤ منكر مردود بالا حاديث الصحيحة والثالث المباشرة
في ما بين السرة الى الركبة في غير القبل والدبر فعند ابو حنيفة حرام وهو رواية عن ابى يوسف وهو الوجه
الصحيح للشافعية وهو قول مالك بحديث لك ما فوق الازار قال النبي صلى الله عليه وسلم من سأل عما يحل له
من الحائض اخرج ابو داود و احمد وابن ماجه وغيرهم والا حاديث الكثرة فالت على ان مباشرة صلى الله عليه
وسلم بنساء الحيض كان بعد الاتزان قالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يا مرثاني
فما حبصنا ان نقرر وفي رواية ما تروى تشدنا را تحجز من السرة الى الركبة ثم يباشرها الحديث

اخرجه ابو داود وغيره وعند محمد بن الحسن وابي يوسف في رواية تجنب شعار الدم فقطاي يخرج لم يجز فقطاي كذا
 اصنعوا كل شيء راي بالوضوء الا التلحاح راي اجماع اخرجه النسائي والترمذي وابن ماجه وغيرهم من اهل
 اليه احمد بن حنبل والثوري واسحق واخيه وغيرهم وقالوا واقتصار النبي صلى الله عليه وسلم في مباشرة على ما فوق الارزار
 محمول على الاستجاب بقبرية حديث السراصنعوا كل شيء الا التلحاح وهذا توى وليلا قوله عن ميمونة قالت ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يباشرة المرأة من نساءه وهي حائض اذا كان عليها الدار الى النضار
 الفحن بن اواركبين تخبر راي بالارازاي تجعل حاجزاً بينه وبينها وفي حديث عائشة يا فزاحداً انا اذا كانت
 حائضاً ان نازراي لعقد الارازاي عليها قوله عائشة تقول كنت انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم
 نبيت في الشعار الواحد وانا حائض طامث فان اصابني مني غسل مكانه ولم يعده ثم صلى فيه
 وان اصابني ثوبه شيء منه لم يغسل مكانه ولم يعده ثم صلى فيه الشعار بارزني الجسد من الثياب
 او هو ثوب على الجسد لانه على شعره والدنار ثوب قوته وذكر الطامث بعد الحائض تاكيد فان اصابها شيء منه
 من شيء لم يمسسها انقصر على غسل النجاسة ولم يتجاوز من محل النجاسة الى غيره وكذلك في الثوب ونقطه صلى
 فيه وقع كمراد على الاول من قلم النسخين ويكمل هذا الحديث على ان مباشرة صلى الله عليه وسلم بنسائه الحيف
 كان بعد الارازاي قوله قالت احداً ناعيص وليس لهما ولزوجهما الاراش واحداً قالت اظن
 بما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل فوضي الى مسجد قال ابو داود ونعني مسجد ببيتة فلم يضر
 حتى غلبتني عيني واوجعه البه فقال اني مني فقلت اني حائض فقال وان اكشفتني عن لحمي بك
 فكشفت لحمي فوضع خده وصداه على فخذي وحدث عليه حتى اوجعني واما راي بملت عليه واكسبت
 حتى زال عنها البرود نام وظاهره يدل على الاستمتاع ما تحت الارازاي ماسوي الفرج ويمكن ان يحل فقط اكشفتني عن
 فخذي اي ثوب الارازاي والحديث ساقط قال الاستاذ العلامة نور الله تعالى ابو ابن عمر بن غانم وشيخه شيخ
 شيخه ساقط عن ساقط وقال المنذري لا يخرج بهم على التنزل يكون المراد من الكشف كشف بعض الثياب
 لا كلها بقبرية فوضع خده وصداه فان ذلك يدل على الاستيفاء وعدم التمكن من الاستراحة كما لا قوله
 ولم تقرب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ندان منه حتى نظهرناي للغيثان او مناه كان ذلك التحرك
 من عائشة لا منه صلى الله عليه وسلم قال السدي هذا لا ينافي ما علم من القرب لان ذلك من طرفه لا من طرفهن
باب في المرأة تستحيض ومن قال تدع الصلوة في عدة الايام التي كانت تحيض في
 باب من قال تدع الاستحاضة الصلوة في عدة الايام التي كانت تحيض قبل استمرارها اي في بيان
 قول من قال ان استحاضة العادة تدعو على عاداتها المعروفة قبل الاستحاضة استحاضة عندنا ثلثة
 الاول المبتدأ وهي امرأة بلغت مستحاضة فيقدر حيضها بعشرة من كل شهر وباقي شهر والثانية العادة
 وهي المرأة لها عادة في الطهر والحيف ثم استمر بها الدم فحيضها وظهرها بارزات من قبل والثالثة
 المضلة ويسمى التجرية وهي صاحب العادة اذ لا يستمر دمها وقد تسيت ايام حيفها اولها وآخرها

ودورها في كل شهر فحكمها انها تحرم فيبقى على اكثر ارباعها وحاصلها انها متى تقننت بالحض في وقت تركت
العبادة والاتحرت فان لم يستقر ارباعها على الشيء بل تردت بين الكثير والليله قد ضلت بكل صفة في
الاصح ولها احكام اخرى مذكورة في الفقه وعند الشافعي واحمد بن حنبل قسم آخر ليس بها مميزة والحقيقة بنزول
وقالوا لا يميز التمييز بصفة الدم فاذا كان متصفا بصفة السيد فيه حيض لا انما هو استيضاة كذا في حديث فاطمة
بنت ابي جحش الذي اخرج ابو داود والنسائي ونظمه قال لها النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان دم الحيضة فانه
اسود يعرف وقال ابو حنيفة لا عبرة للالوان في تمييز الحيض عن الاستيضاة به بل حديث عائشة لما حكي ترين البقعة
البيضاء في سياتي فقلل ابو حنيفة ان استحاضة المعتادة ترد لعادتها مميزات ام لا وافق تمييزا عاداتها ام لا وبواحد قول الشافعي
فاهر الرازيين من احمد واصلح قول الشافعي وهو ذهب مالك هنا ولوعادتها اذا لم تكن مميزة والاردت الى تمييزا وقال الترمذي
وقال احمد ان في الاستحاضة اذا كانت تعرف حيضها باقبال الدم وادبارها فاقباله ان يكون اسودا وادبارها ان يتغير الى الاصفر
فالحكم فيها على حديث فاطمة بنت ابي جحش وان كانت استحاضة لها ايام معروفة قبل ان تستحيض فانها تتبع الصلوة ايام قرأتها
ثم تقفل وتوضأ لكل صلوة وتغسل واذا استمر بها الدم ولم يكن لها ايام معروفة ولم تعرف الحيض باقبال الدم
وادبارها فالحكم بها على حديث حمزة بنت جحش قال الشافعي استحاضة اذا استمر بها الدم في اول ما رأت
فدامت على ذلك فانها تدمع الصلوة ما بينها وبين خمسة عشر يوما فاذا ظهرت في خمسة عشر يوما او قبل ذلك
قالها ايام حيض فاذا رأت الدم اكثر من خمسة عشر يوما فانها تقضي صلوة اربعة عشر يوما ثم تدمع الصلوة
بعد ذلك اقل ما تحيض النساء وهو يوم وليلة احد قلت عند الشافعي اقل مدة الحيض يوم وليلة واكثرها خمسة
عشر يوما فلما رأت مبتدأة الدم فالحكم بزيادة على خمسة عشر يوما فكل حيض ومتى زاد على خمسة عشر يوما فالحكم
بالاستحاضة البتة ودفع به الشك في خمسة عشر يوما لاحتمال ان يكون القطر الحيض بعد يوم ديلة من
اول ما رأت او بعد يومين او ثلث الى خمسة عشر فبني الامر على اليقين بطرح الشك واقل الحيض عند اكثر العلماء
ثلث او اربعة عشر يوما قول سفيان الثوري وابن المبارك وابو حنيفة فعندنا المبتدأة التي بلغت استحاضة حيضها
من كل شهر عشرة ايام وانما اوجبها استحاضة فيكون طهر عشرين يوما وذلك لان ما لم تكن لها عادة معروفة حتى يرد عليه
اخر حيضها يعتبر اكثر مدة الحيض لان دخولها في الحيض متيقن الايام صالحة فلا حكم بخروجها عنه بالشك ازاو على اكثر المدة يمكن
استحاضة لا محالة لعدم صلاح الايام للحيض قال الاستاذ العلامة نور الله قلوبنا بوجه عدة ابواب الاستحاضة لثلاثة سياقات
سياق المرأة البهية مدة الليالي والايام التي كانت تحيض من الشهر الحديث وهذا المعتادة دل عليه ما حكاه الترمذي
عن احمد ومشي حماد بن زيد عن ابوبهذه المرأة البهية انها فاطمة بنت ابي جحش اي فاطمة بنت قيس وهي
غير فاطمة المشهور عدتها في نفقة الحائض المعتدة لكن نقل زرقاتي عن ابن عبد البر عدم تسليم هذا التسمية
والاسحاق الثاني اقبال الحيضة وادبارها وهذا على ما يهمل من ترجمهم للمبني بما ينهم الى ان التمييز بين الدم
القوي والضعيف لا يلزم في العادة فقد يكون الدم فيها وبعد ما على صفة واحدة فلا يلزم الاقبال والادبار
الا بالعادة وما حال النبي صلى الله عليه وسلم في هذا السياق على العادة فهو اذن للميزة وليست التمييز عند الشافعي

على ما في السهل في استقامة مبتدأة كانت او متادة واستقامة مندم في التي لا دوها على اكثر المرات
عندهم واذ لم يكن المستقامة مميزة في تجربة عندهم وانت اعلم انه لا انحصار بانها الوصف اى الاقبال والادبار
الميزة فلو لم يلزم التميز في المتادة لم يلزم التفاضل في البينابين المادة والتبميز فيكون المعروف والعامنة الاقبال
والادبار والمؤثر العادة واعلم ان مشار السوال في هذه الاحاديث ليس التباس الطمث بغيره اذن لم يلزم
الجواب بقول صلى الله عليه وسلم فاذا اقبلت الحيضة الكديث يل ورواها الدم وتقبه فاجاب بمن بدايها
الثالث ايام الاقرار وهذا اثر بين المملين الاولين ولهذا لم يترجم المصنف به وترجم النساء اى قلت وظل
النسائي مجر اتباع اللفظ اى على تغيير اللفظ وان لم يتغير المصداق ثم اعلم ان الدمار المنقصة بالنسائية
حيض واستقامته ولفاس فالحيض لغة عبارة عن سيلان الدم في اوانه من فرج المرأة مطلقا وقال الفقهاء
هو دم يفيضه رحم امرأة باللغة سنا المرض والولادة والنقاس بالكسر لغة عبارة عن الولادة وشراها
عن دم خارج من رحم عقيب خروج الولد والاستقامة جريان الدم من فرج المرأة في غير اوانه وان يخرج من
عرق يقال له العاؤل قال ابو هريرة استحيضت المرأة اى اتمرها الدم بعداها ففى استقامته وقال الفقهاء
الدم الذي نقص من اقل الحيض اى عن الثلثة والدم الذي زاد على اكثره اى على العشرة او على اكثر النفس بعد
اربون يوما وعلى عادة كانت مقررة كحيض ومع ذلك جاوز العشرة او على عادة كانت مقررة للنفس ومع
ذلك جاوز اكثر مدته وهو اربعون يوما او زاد على عشرة حيض من بلغت مستقامة او على اربعين نفاسها التي
لم تعد قبل والدم الذي رأت حال فهو استقامته والاطلاق في الحديث على اللغة فالاستمر الدم كان سيلان
البعض طبعا فيجعله الفقهاء حيضا وسيلان البعض بسبب المخرج من عرق العاؤل فلا يكون حيضا ولا يترتب
عليه احكام الحيض قوله عن امر سلة روي النبي صلى الله عليه وسلم قالت ان المرأة كانت تهراق
الدماء على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتت لها امر سلة رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال لنظن عدة اللهاى والا يام التي كانت قحيضهن من الشهر قبل ان يصيبها الذي صابها
فلتترك الصلوة قل ذلك من الشهر فاذا خلفت ذلك فلتغتسل ثم لتستنفر بثوب ثم لتصل
قوله ان امرأة سيصرح اليها وادعها سرور راية ام سلة انها فائمة بنت ابي عبيس من رواية وميب تكتها
كذلك ما بين زيد وسليمان بن عيينة في حديثها عن ايوب عن سليمان بن يسار قوله تهراق امه اراق يرين
ويماق وتهدل الهزة بالهاء فيقال هراق في الماضي ثم جمع بين الهزة والهاه فقل اراق يرين زيادة
الهزة قوله تنظر عدة اللهاى والا يام الا قد استنبط منه الرازي المحنى ان اقل الحيض ثلثة ايام اكثر
عشرة لان اقل المطلق عليه لفظ الايام ثلثة واكثر عشرة فاما دون ثلثة فاما يقال يوان وهو ما نزلت
فاما يقع التميز بواردها استنباط لطيف لفظي حتى لا يتم لتستنفر الاستنفا ان تشد فرجها بخثرة
مرلية بعد ان تمنشى قلنا وتوثق لرفها في شئ تشده على وسليها وتمنع بذلك سيل الدم وهو ما طرد من ثفر
الدابة الذي يجعل تحت ذنها مطاوعة هذه الحديث التي في حديث المرأة مبته المسافة بخمس طرق بالباب

فأما لا يهاذل على ان استحاضة المعتادة ترد على عاداتها المعروفة قبل استمرار الدم سواء ميزت أم لا ما فاق تميزها
عاداتها ولا يوجب مذمب إلى خفيفة وقد اقر أحمد بن حنبل ان هذا الحديث في المعتادة واجب عنه الشواهد والمواك
القائلون ان استحاضة المعتادة ترد لعاداتها اذ لم تكن مميزة والاروت الى تميزها بأنه يحتمل انه صلى الله عليه وسلم
علمها غير مميزة فحكم عليها بذلك ولعلها كانت لها احوال كانت في بعضها مميزة وفي بعضها ليست بميزة
قال البيهقي في سننه بعد تحريك هذا الحديث وحديث بشام بن عروة عن ابيه عن عائشة في شأن فاطمة بنت
ابي ميثاب صح من هذا وفيه دلالة على ان المرأة التي استفتت لها ام سلمة غيرها وتحمل ان كانت تسميتها محجمة
في حديث ام سلمة ان كانت لها حالتان في مدة استحاضتها حالة تميز فيها بين الدمين فافقا با برك الصلوة عند
اقبال كميص بالصلوة عند اوبار بار حالة تميز فيها بين الدمين فامر بالرجوع الى المعتادة وتحمل غير ذلك

والله اعلم انتهى قوله عن عائشة انها قالت ان امرجبيته سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن الدم
فكانت عائشة فرأيت مكرها ملان وما فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم امكثي قد اركا
تحمسك حضمتك ثم اغتسلي قوله ام جبيته هي بنت جحش زوج عبد الرحمن بن عوف كما يصرح في مسلم
والنسائي وقال بعضهم ان ام جبيته بنت جحش وحنمة بنت جحش هما اسنان لواحدة من بنات جحش والواقدي
فرغم ان استحاضة ام جبيته بنت جحش اخت حمنة قال ومن زعم انها حمنة فقد غلط ويؤيده رواية الزهري
عن عروة عن ام جبيته بنت جحش نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وتحت عبد الرحمن بن عوف استحاضت سبع
سنين روى مسلم في صحيحه فهذا يرجح ما ذهب اليه الواقدي قوله فرأيت مكرها ملان واما المكن هو الاجانته
التي تغسل فيها الثياب يعني انها كانت تغتسل في المكن تجلس فيه ولقب عليها المار فيختلط المار المتسا قطه
عنها بالدم فيجتم المار فيصير كله كانه دم ثم انه لا بد انها كانت تتنظف بعد ذلك بالماء الطاهر الصافي عن نيك
الفسانة المتغيرة وكانت الاغتسال في المكن للعلاج قوله قد اركا اي قد اراياها التي كانت تحسك حفسك
قبل ان تستمر الدم ادعى الصلوة فاذا انقضت الايام المعتادة غتسل للانقطاع صلى في هذا الحديث مطابقة بالباب

حرفا بحرف ايضا قوله قال ابو داود وسواه قتيبة بين اصناف حديث جعفر بن ربيعة في آخرها
قال صاحب بذل الجهد واختلف المعتمدون بكل هذا الكتاب في معنى هذه العبارة فضبط بعضهم لفظ بين بلفظ
الماضي بالعلم من التبسين واصناف بضيغة المصدر بمعنى اظهر ضعف هذا الحديث وهذا التوجيه غلط
بين كذا يكون رواية الحديث ثقات حتى اخرجه مسلم في صحيحه ضبط بعضهم لفظة بين بفتح الموحدة وسكون
التحانية مخففة على انه ظرف ولفظ اصناف بفتح الهزة وسكون الصاد الغنية جمع ضعف وهو الصحيح عندي
فمعنى الكلام على هذا انه يقول ابو داود وروى قتيبة هذا الحديث وكتبه بين اصناف اي لتضعيف حديث
جعفر بن ربيعة في اثارها وفي آخرها وعرض الى داود بهذا الكلام بيان ان قتيبة لما حدشه بهذا الحديث
وممن سنده فقال عن جعفر بن غير ان ينسب الى ابيه فالتبس ان جعفر هذا من جمل هو ابن ربيعة
او غيره فصرح بهذه العبارة ان قتيبة كتب هذا الحديث بين تضعيف حديث جعفر بن ربيعة واثارها

[illegible]

تقدروا يعني ما زاد ابن عيينة فامر بان تدعى الصلوة ايام اقرانها فتدعى الروايتان ولم يثبت الزيادة
وان ابا داود غيره فلم اتفق عليه ثم قال وقوله قد روى الحميدي هذا الحديث عن ابن عيينة لم يذكر
فيه تدعى الصلوة اياما قراؤها دناءة ثمانية على وهم سفيان وحاصل هذا الكلام ان ما زاد ابن عيينة في
حديث الزهري وبما على خلاف الاحتفاظ قد خالف فيه نفسه فانه ذكره مرة ولم يذكره مرة فان الحميدي لم يذكر
في حديثه عن فعلهم بهذا ان الزيادة التي زادها وهم منه قلت جعل عدم ذكر الحميدي هذا اللفظ عن ابن عيينة
قرينة على وهم سفيان غير صحيح فانه يدل على ان سفيان ما وهم فيه بل وهم فيه من رواه عن سفيان وزاده
فيه ولو كان وبما من سفيان ل زاد الحميدي ايضا على ان البهقي اخرج بسنده من طريق ابن ابي عمير وبشر بن
موسى قال ثنا الحميدي قال ناسفيان في قصة فاطمة بنت ابي حبيش وفيه فقال انما ذلك عرق وليست
بالحيضة فاذا قبلت الحيضة فدعى الصلوة واذا دبرتها فاعتسلي بماء فان كان مراد ابي داود برواية الحميدي
هذا الحديث فنقوله لم يذكر فيه غير صحيح لان فيه قصر كافيه تدعى الصلوة اياما قراؤها وان كان غيره فلم نجد من
كتب الحديث ثم قال يجعل عرق المصنف بذكر التعليقات بقوله وردت تغييرا نحو دفع الاشكال بانه قال في
رواية الزهري ان سفيان زاد عنه في حديثه فامر بان تدعى الصلوة اياما قراؤها ثم حكم عليه بان هذا وهم
من سفيان بن عيينة فلما كان هذا وما لم يذكره الاحتفاظ فكيف سبيل ثبتت بهذا الحكم مع ان هذا الحكم ثابت
بجمع عليه فاجاب المصنف بان هذا الحكم ثابت بروايات كثيرة غير رواية الزهري او لهما رواية قدير بن
عمرو مزوج مسروقي عن عائشة المستحاضة ترك الصلوة اياما قراؤها ثم لغت في اخرها
البهقي موصولا بسنده وثانيها ما قال عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم
امرهم ان يترك الصلوة قد اقرانها وسيدكره موصولا وثالثها ما روى ابو بشر جعفر بن ابي وحشية
عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان امر حبيبة بذت حجب استحيضت فترك مثل
اي ذكر ابو بشر مثل ما ذكره عبد الرحمن ورابعها ما روى شريك عن ابي اليقطين عن عدي بن ثابت
عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم ان المستحاضة تدعى الصلوة اياما قراؤها ثم تغتسل
وتغسل اخرها الرزدي موصولا وابن ماجه وخامسها ما روى العلاء بن المسيب عن الحكم عن ابي جعفر قال
ان سودة استحيضت فامرها النبي صلى الله عليه وسلم اذا مضت ايامها اغتسلت وصليت اخرجه
البهقي بسنده ثم قال صاحب هذا المجهود فان قلت هذه الروايات المسرودة كلها ضعيفة لان رواية
تمير موقوفة ورواية عبد الرحمن بن القاسم وابي بشر والعلاء بن المسيب مرسلات ورواية شريك عن
ابي اليقطين ضعيفة لضعف ابي اليقطين فكيف تصح المصنف بمثل هذه الروايات قلت هذه الروايات
بالفرد وان كانت ضعيفة لكنها متحدة وما اكتسبت قوة فبالغ مجموعها بمرتبة تصح بها على ان هذا الحكم لا يتوقف
ثبوته على هذه الروايات بل هو ثابت في غير هذه الروايات ايضا باحاديث صحيحة وطرق سديدة والسما علم
ثم ذكر المصنف ما روى الصائبة والتابعين فقال وروى سعيد بن جبير عن ابي جعفر عن ابي جعفر

قلت وقال الاستاذ العلامة نور الله قلبه بنور وقوله ولزاد ابن عيينة ان هذا الحديث وان كان مخرج
غير مخرج هذا الحديث لكن اورد لكون الزهري مشتركا بين الاسنادين وعلى هذا قوله الاما ذكر سهيل بن ابى حمزة
اي ان كان سياق ابن عيينة يناسب سياق سهيل بعض شئ فليس ذلك في حديث ام جبيعة وانما ذلك
في حديث اسماء بنت عميس او فاطمة على ما وقع على الشك فرب من حديث الى حديث وكذلك قوله قبل ذلك
درواه قتادة عن عروة بن الزبير انما اوردوه لا مشتركا عروة بين الاسنادين والا فلا وجه لا يراودهما حديث
ام جبيعة بنت حش من طريق الزهري ليس فيه ذكر للعدة ولا الاقبال والادبار ولا الايام الاقراء فلهذا التهمة
في المصدر نعم لا يستقيم حمل على التخيير بقوله عليه السلام ان هذه ليست باحيضة ولكن به عرق فان ذلك فاما
عدم التخيير وقد طمعه الطحاوي رحمه الله مرة على التخيير ويحتاج الى تكلف وكذا في حديث حمنة فان فيه تخييض ستة
ايام او سبعة الى ان قال ثم اغتسل حتى اذا رايت انك قد طهرت واستنققت الحديث نعم حديث
سهيلة بنت سهيل قد طمعه الطحاوي على التخيير بان يكون الدم يتقطع ويعود ببلاد ومعلوم وعلى هذا يكون غسل
في البين مطهر فان الذي يفهم من الفرع ان كون الطهر المتكامل بين الدمين كالماء الناهي في المعتادة لاني المتخيرة
والا لا تخفى المتخيرة من نسيئ عادتها كما هو ظاهر كلامهم بل التي لم تنقصر عما دلتها من الابتداء متخيرة ايضا
ان الذي يظهر لي ان يكون الطهر المتكامل كالماء انما ذلك بعد تقدر العادة على تحمله مرتين عند ما مرة عند ابى
واما اذا كانت معادة ثم انقطع الدم قبل العادة وكان اولى مرة فانها تغتسل وتبقى بالصلوة في آخر الوقت
المستحب قال ابن وهبان س ولو طهرت بعد الثلاث وطهرت + وعادتها لم تغتسل فلو طهرت بركزة كراهية
بعض وبقية بعضهم وبالصوم تأتي والصلوة وتذكر في اي شئ الوطركا يظهر من البحر والكرامة كما يظهر من
ما شئت ولم اظفر بالنقل في هذه المسئلة فراجع مع النظر في دليل مثل مسئلة المنظومة حيث قال س
رورات ما لا يكون حيضا في وقتها قبل ذلك ايضا: ويلج الثلاث ذلك الحيض: فالحال موقوف
وقالا حيض: قال في المصنف وتفسير التوقف ان لا تغتسل ولا تصوم اهاى الى الشهر الثاني نعم قد ذكرني البحر
بعد ما نقل عن الظهيرية مسائل الاختلاف من حيث المكان والاختلاف فيها بالنص وعلى هذا الاختلاف لو انقطع
عادتها على المشية او اربعة كذا في السراج الوهيج اهاه لكن خدش المحشى فراجهاه قوله وراوى سعيان
ابن جبيرة عن عنة وابن عباس الاستحاضة تحل ايام قرائتها اي تنترك الصلوة في ايام حيضها التي كانت
تحيض قبل استمرار الدم قوله قال ابو داود وهو قول الحسن وسعيد بن المسيب وعطاء وعكرمة وابراهيم
وسالم والقاسم ان المستحاضة تدعى الصلوة اياما قرائتها خرج اكثرهم ابن ابى شيبة في مصنفه قيل
لما اتى سبي فارس على عمره كان فيه نبات يزجر نقوم فاخذ من علي فاعطى واحدة لابن عمر فولدت له ساليما
واعطى اختها لولمة الحسين فولدت له عليا واعطى اختها لمحمد بن ابى بكر فولدت له القاسم قال الثوري الفضل فتا
وانهم سبعة فقهار المدينة س لا تكل من لا يقتدى باسمه: فقسمة ضيزى عن الحق خارجة: فخذهم
عبيد العروة قاسم: سعيد ابو بكر سليمان خارجة: فمبشير ثم ذكر المصنف حديث فاطمة بنت ابى حش

برواية عائشة رضي الله عنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد سبق ان سالت بها سلة اسما
وتقدم اليها ان اسم السلة سألت لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف وجب الترفيع قلت انها العنبرية سألت
بواسطة ام سلمة و مرة سألت بواسطة اسماء بنت عميس و مرة سألت بنفسها ويمكن ان يحل حديث عائشة
على انها لم تسأل غير واسطة بل سألت ام سلمة او اسماء فحدثت بواسطة وايضا في بعض النسخ قبل هذا الحديث
باب من روى ان الحبيضة اذا ادبرت فلا تدرى الصلوة وفي بعض النسخ بغير لا والعصا بـ الاول وفي بعض
النسخ اقبلت بدل ادبرت وفي بعض النسخ باب اذا اقبلت الحبيضة تدعى الصلوة قبل فدين الحنثيين
وهو المناسب فما خذه

باب من قال اذا اقبلت الحبيضة تدعى الصلوة اسما هذا باب في بيان قول من قال بان استحاضة
الحيضة التي تعرق حبيضاها بصفات الدم ولونه تدعى الصلوة في الوان الحيف وهذا باب اشاني من سياق
الشأن الذي هو انبال الحبيضة وادبارها انعقد للمميزين للميزة التي قالوا بها زعماء منهم ان التمييز بين الدم
القوي والضعيف لا يلزم في العادة فقد يكون الدم في العادة رقيقا على صفة واحدة فلا يعلم الاقبال
والادبار بالعادة قلت انت تعلم انه لا انحصار لهذا النوع اي الاقبال والادبار في الميزة فلو لم يلزم
في المعتادة لم يلزم الشأن في البينابين العادة والتمييز فيكون المعرف والعلاصة الاقبال والادبار في المعتادة
والاجرة عندنا لالوان الدم لان ما سوى البياض الخالص كلها حيش من السواد والحمرة والصفرة والخضرة
والكدرة لارواه مالك وغيره كان النصارى يعتقدون الى عائشة بالدرجة فيها الكرسف في الصفرة من
دم الحيف ليبتلها عن الصلوة فتقول لمن لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء تريد بذلك الظاهر من
الحيف فجعلت عائشة علامة الظاهر البياض الخالص فاعلم ان ما سواه حيش وشبه لا يعرف الاسماعا لانه ليس
ما يهتدى اليه العقل فيكون مرفوعا لقوله تعالى ولا يسئلوكم عن حيف قل هو اذى جعل الحيف اذى وام
الاذى لا يقتصر على لون دون لون كما اقتصره الشافعي على الاسود ولان لون الدم يختلف باختلاف الافنية
فلا معنى للقصر على لون واحد واما ما استدلل به الشافعي في حديثه فاخذه اذا كان دم الحيف بانه دم اسود
يعرف فهو غريب فلا يصلح معارضا للمشهور مع انه مخالف للكتاب واعلم النسائي في امور غصين في الحيف فقال
الطحاوي في مشكل الآثار انه مدرج من الراوي وحكي المارديني عن ابي حاتم انه معلول قلت والتفقوا على
ان دم الاسود حيش وثبت كون الصفرة حيشا اثر عائشة والاحمره نهي هل فكن الدم وقع في رواية
العتيلي عن عائشة دم الحيف احمر قال في ودم الاستحاضة كسالة الحمر ذكره البيهقي قوله له غرضك

قالت ان فاطمة بنت ابي جبير جات رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت اني امرأة استحاضت
فلا اطهر فاذا عصى الصلوة قال انما ذلك عرق وليست بالحضة فاذا اقبلت الحبيضة فدعى الصلوة
واذا ادبرت فاعسلى عنك الدماء ثم سئلى قوله فلا اطهر اى الاطهر حسا وليس غرضها نفي الطهارة

الشرعية بل غرضها سوال مسئلة العذرة وليس مشار السوال للتباس الطرقتين في بيان ما لا يبعد الجواب لتعدد ما لا يبعد
 عليه وسلم فاذا قبلت الحيضة الحديث بل ورد الدم ونحوه فاجاب بها بهذا وبين مسئلة العذرة قوله فاذا قبلت
 الحيضة فدمي اي فارتكى كافي رواية مالك قوله فاذا انبرت اي فاذا ذهب قدرها فاغسل الدم منك
 وصلى كافي رواية مالك وهذا كاصريح فيما قلنا ان العلة والمناط هي العادة واقبال الدم واودبارها من
 فانه قال فاذا ذهب قدرها وحملوه على الميمزة وقالوا انه صلى الله عليه وسلم اودار الحكم على الاقبال والادبار
 ولم يكل الى العادة بعدة الليالي والايام فالعلة المؤثرة هي اقبال الدم واودبارها وقد صرح ذلك
 في حديث الباب بعد ورق فيه فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان دم الحيضة فانه دهر لم يد
 يعرف فاذا كان ذلك فامسلي عن الصلوة فاذا كان الغفر فتوضئي وصلي فانما هو عرق فانه صرح في
 انه صلى الله عليه وسلم نبى الحكم في حق فاطمة بنت ابى جحش على اللون قلت يحتمل ذلك ولكن لا انحصار فيه على الاول
 ان يحتمل ان اقبال الدم واودبارها من عرف لا علة والعلة انما هو العادة بيد عليه بالتقديم في الباب الاول ويؤيده
 ما اخرج البخاري في باب اذا حاضت في شهر ثلث حيض من طريق ابى اسامة قال سمعت هشام بن عروة قال
 اخبرني ابى عن عائشة ان فاطمة بنت ابى جحش سألت النبي صلى الله عليه وسلم قالت اني استحيض فلا ابر
 اقامع الصلوة فقال لان ذلك عرق ولكن دعي الصلوة قدر الايام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي
 وصلي وكذلك اخرج البخاري في باب غسل الدم من طريق ابى اسامة قال حدثنا هشام بن عروة عن ابى
 عن عائشة قصة فاطمة بنت ابى جحش بخواراه ابى اسامة فان هذا دليل على انه صلى الله عليه وسلم ردها الى
 عادتها ولم يحولها على معرفة اللون فلو كان حولها الى لون الحيض لم يكن لردها الى عادتها المعروفة معنى ذلك
 يؤيده ما اخرج مسلم وغيره عن عائشة في قصة ام حبيبة بنت جحش فقال لها المكشي قدر ما كانت تحبك
 حيضتك وكذلك ما رواه غيره انه صلى الله عليه وسلم قال تنظر عدة الليالي والايام التي كانت تحيضن
 من الشهر فلتستر ك الصلوة قدر ذلك كذلك قولها ان تسع الصلوة ايام اقراها فانه لا الفاظ قل على انه
 لو كانت العبرة بلون الدم لما احتاجت النساء الى ان ينظرن الى ايام الحيض التي تحيضن من الشهر قبل ان
 يصيبها الذي اصابها والله تعالى اعلم وكان المناسب على المصنف ان يذكر في الباب التقديم حديث
 فاطمة بنت وعديث امرأة تسأل عائشة عن امرأة فسد حيضها الحديث فان في فلتنظر قدر ما كانت تحيض في
 كل شهر وهو المعادة قوله عن عائشة قالت ان حبيبة بنت جحش خنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحت
 عبد الرحمن بن عوف فاحيضت سبع سنين فاستفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان هذه ليست بالحبيبة متروكة هذا عرق فاغتسلي وصلي قوله ام حبيبة الخ وقيل
 الموطا مالك بن زيد بنت جحش التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف فقال عياض اخلف رواية الموطا في هذا من مالك
 اكثرهم يعقبون بن زيد بنت جحش وكثير يعقبون بنت جحش وهو الصواب فان التي كانت تحت عبد الرحمن اسمها حبيبة
 لا زينب وانما هي ام المؤمنين وذكر يونس بن وهب في الشرح ان كل واحد من بنات جحش اسمها زينب كلها

كانت مشهورة بلبقها رطبة وكان الاسم لام المومنين برة فلما دخلت في نكاح النبي صلى الله عليه وسلم بلان النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم سبها باسم اختها زينب فزينب ايضا اسم لام جبيته ولكنه غير مشهور فبقي رواجه مالك زينب تحت عبد الرحمن
صحيح دعي ام جبيته والحديث ساكت عن الاقبال والادبار وعن الليالي والايام ثم فيه فاقصلي وصلي فالامر بالاغتسل
المحمول على الاغتسال من الحيض والمحمول على الاغتسال لكل صلاة على العلاج لتقليل الدم وفي بعض الروايات كان في الصبيح
فكانت تغسل لكل صلاة قال الشافعي انما كانت تغسل لكل صلاة تطوعا وكذا قال الليث بن سعد بن الميامر ما صلى النبي
وسلم بالاغتسال لكل صلاة ولكنه شئ فعلته هي والى هذا ذهب الجمهور قالوا لا يجب على المستحاضة الغسل لكل صلاة الا تحية
لكن يلزم عليه الوضوء قوله قال ابو داود وداد الا ذاع في هذا الحديث عن الزهري عن عمرو وعروة عن

عائشة قالت استحضت ام جبيته بنت جعفر وهي تحت عبد الرحمن بن عوف سبع سنين فامرها
النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قبلت الحيضة فدي الصلوة فاذا ادبرت فاغتسلي وصلي اخرجه
البيهقي بسند موصول من طريق العباس بن الوليد ثم قال بعد سوق الحديث ذكر الغسل في هذا الحديث
صحيح وقوله فاذا قبلت الحيضة واذا ادبرت تفرد به الاوزاعي من بين ثمانية اصحاب الزهري والصحيح ان ام
جبيته كانت متعادة وان هذه اللفظة انما ذكرها هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة في قصة فاطمة بنت
ابي جبير اه وقال الاوستاذ العلامة نور الله قلوبنا بوزنه قوله وزاد الاوزاعي في هذا الحديث اي حديث ام جبيته
خال عن ذكر الاقبال والادبار وكذا عن ذكر الايام الاقرار فذكرها من الاوزاعي وابن عيينه وهم اه قوله قال ابو داود
وانما هذا اللفظ حديث هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة اي في قصة فاطمة بنت ابي جبير او دخل المادرا
في حديث الزهري عن عروة وبها حديث هشام هذا اخبرنا البخاري وسلم وغيرهما وقد ذكرها وهم ابن عيينه كمر ا قوله

حديث محمد بن عمرو عن الزهري فيه شئ يقرب من الذي زاد الاوزاعي في حديثه قال الاوستاذ العلامة
نور الله قلوبنا بوزنه ذكره متصلا وقد غره النسائي بالمقر وهو الذي يظهر من صنع المصنف فانه لم يعبأ بتا لبعه
الاوزاعي اه قلت ثم اخبرنا المصنف وهو هذا عن فاطمة بنت ابي جبير قال انها كانت تستحاض فقال لها
النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان دم الحيضة فانه دم اسود يعرف فاذا كان ذلك فامسكي عن الصلوة
فاذا كان الاخضر فتوضئي وصلي فانما هو عرق وهذا الحديث استدل بالشوافع على ان المستحاضة اذا كانت مميزة
ترواى تميز فانما صلى الله عليه وسلم قال اذا كان دم الحيضة فانه دم اسود يعرف اي بسواد يعرف او تعرف السواد فقل على العبرة
بالوان في المستحاضة المميزة وعلى ان دم الحيض اسود فقط قلت قد علمت ان المصنف لم يعبأ بهذا الحديث وغره النسائي
ايضا بالتفرد وضعفه واعلموا بما ثم وقال الطحاوي انه مدرج من الراوي وان سلم صحتها فلعلها كانت تكثر بالالوان فترى
حال لا عموم لها وقال الاوستاذ العلامة نور الله قلوبنا بوزنه قد لا يلزم ولا اعتماد على العادة وقد قلت عائشة لا حتى تزين
القصة البيضاء وسبحي التقبيد في حديث ام عطية قالت كنا لانعد الكدابة والصغيرة بقولها بعد الطهر شيئا وقد ترجم
البخاري بهذا القيد ثم ذكر المصنف في اصحابه واتباعه فقال عن ابن عباس المستحاضة قال اذا رأت
الدم المحراني فلا تصلي واذا رأت الطهر ولو ساعة فلتغتسل وتصل قال في النهاية دم بحراني شديد الحمرة

كانه نسب الى البحر وبواسم نزار الحم وزادوه في النسب الفادونوا بالنسب لغيره بل لم يغلب الواسع قيل نسب الى البحر
 وسقته وقوله واذا رأت الطهر ولو ساءت لظاهرة يخالف الاقبال والادباء قوله وعن الحسن انما انقض اذا ساءت بالدم
 تمسك بعد حيضتها بما او يوبين فهي مستحاضة اي اذا اتم الدم لبعضه يوم اديبين على عارها المعروفة بنبي سقته
 في حكم الطاهرات فقصوم تقصلي وان زاد على العادة اقل من يوم في حيض قال مالك اذا زاد على العادة يوما او يومين فزاد
 بقية الحيض في يومين ذلك المسئلة الاستطهار وعند الحنفية اذا زاد على العادة ولم يزيد على اكثر من عشرة ايام فحيض
 في حيض كما علمت قوله وسئل ابن سيرين عنه فقال النساء اعلمين ذلك اي هن اعلم واعرف بالتمييز بين الذين
 او بالايم العادة فحول على رأي من ابتليت به يومه لا ادرى من اعلم قوله حمنة بنت جحش قالت كفت بولتي
 حيضة كثيرة شديدة فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استفتيه وأخبرته فوجدته في بيت
 اختي زينب بنت جحش فقلت يا رسول الله اني امرأة استحاض حيضة كثيرة شديدة تساتري في كل
 منعني الصلوة والصوم فقال الفت لك الكرسف فانه ينهيك الدم قالت هو اكثر من ذلك
 قال فتلججي قالت هو اكثر من ذلك قال فأتخذي ثوبا فتقات هو اكثر من ذلك انما تجر ثوبا قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم سئلا من امرين بايها فعلت اجزء عنك من الاخوان قويت عليها فانت اطهر لها
 انما هذه ركضة من ركضات الشيطان فحيض ستة اياما وسبعة اياما في علم الله تعالى ذكره ثم
 اغتسلي حتى اذا رأيت انك قد طهرت واستنقأت فصلي ثلثا وعشرين ليلة واربع وعشرين اياما
 وحمومي فان ذلك بجزء نكته وكذلك فافعلي في كل شهر كما يحضن النساء وكسا يطهرن ميقات حيضهن
 وطرهن فان قويت على ان تؤخرى الطهر وتجللي العصر فتغتسلين وتجميعين بين الصلوتين الطهر
 والعصر وتؤخرين المغرب وتجللين العشاء وتجميعين بين الصلوتين فافعلي وتغتسلين مع العجرا
 فافعلي وصلحي ان قدرت على ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل اعجب الامر من ان
 قوله حمنة هي اخت ام المؤمنين زينب بنت جحش وكانت تحت مصعب بن عمير فقتل عنها يوم احد فتزوجها طلحة بن عبدة
 فولدت له محمدا وعمران وابها وام اختها زينب ميمنة بنت عبد المطلب قوله كثيرة شديدة كثيرة في الكمية وشديدة
 في الكيفية قوله فأتري اي فيا رايبك في هذه الحالت الشديدة قوله قد منعني الصلوة والصوم انما قالت هذا لما نكحت
 ان الدم التي تجري من الفرج حيض من الحيض بين الصلوة والصيام فهذا ايضا ينهيا من الصلوة والصيام
 لم تدر رسالة العذرة ولذا جاب بعبارة قوله فانه يذهب الدم اي يقطن بين خروج الدم الى خارج الفرج قوله فتلججي اي تسلكي
 فرقة على ميمنة اللجج كما لا تستغفار قولها فأتخذي ثوبا فتقات لازم ومتعداي النصيب واصيل الدم اي اسيل دمي سائلا
 فاحشا قوله سامك بامر من وفي آخر الحديث وهذا اعجب الامر من ان قيل المراد بالامر من هو الوضوء لكل صلوة
 في ايام ستمتها والثاني الغسل للمصلتين بعد الجمع بينهما وهذا الثاني اعجب الامر من كونه اشقها والاجر على قدر
 الشقة والهي على الشر عليه وسلم يجب انية اجر عظيم قلت المراد بالامر من هو غسل لكل صلوة من صلوات الخمس
 والغسل للمصلتين بعد الجمع بينهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الغسل للمصلتين بعد الجمع اجب اهل

عندي ويدل عليه قول أبي داود في الباب الآتي قريبا وهو قوله قال أبو داود في حديث ابن أبي عمير
قال ان قويت فاغتسل بكل صلوة والا فاجمعي كما قال القاسم في حديثه قوله من ركضات الشيطان الركزة
فرب الارض بالرجل في حال العدا وغيره والمراد منها افرار وانسداد من الشيطان ، ما هنا فتها الى الشيطان للعد
وجد بذلك طريقا الى التلبيس عليها وقت طهرها وصلواتها وصاياها فكانها ركضت منه قوله فتفيض ستة ايام او سبعة ايام
اي تعدى نفسك حالضة ولفظة او قيل لكشك من الراوي وقد ذكر احد العدد من اعتبارها بالغالب من حال
النساء قوبها فقال النودى والتقسيم اى ستة ان اعتادتها او سبعة ان اعتادتها ان كانت متعاقبة ولعلها شملت
بل عاداتها ستة او سبعة فقال بها ستة ان لم تذكرى ذلك او سبعة ان ذكرت انها عادة انك اولعلها كانت مختلفة
فيها فقال ستة في الشهر الستة وسبعة في الشهر السبعة اه دليل للتنويع على اعتبار حالها بحال من هي مثلها
من النار المائلة لها في السن المشاكسة لها في المزاج فان كانت عادة مثلها ستافسها وان سبعا فسبعا ولعل
في المبتدأة او المتخلة او قتل انها كانت متعاقبة ونسبت ان عاداتها كانت اوسبعا فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تحمى
وتجتنبها حتى يبنى على ما جرت من احد العدد من كما يدل عليه قوله في علم الله تعالى ذكره وانما رده واستاذنا الله نعم
بطول حياته واقاضنا الله بانوار فيوضه ما دامت السموات والارض اقل منها لظهور ان التنويع منه صلى الله
عليه وسلم وكانت متعاقبة معلومة عاداتها كما يدل عليه قوله في علم الله تعالى ذكره وقوله ميقات جهنم من طهرين وقال
المطاردى انها كانت متخلة فراجعنا ذكرها المسائل يتخذ رادها كما قال لادستاذ العلم نور الله قلوبنا بنوره حديث حمزة
بن حبيب حل الخطيب الشربيني في شرح المنهاج حديثها على انها كانت متعاقبة والا امام احمد بن حنبل والترمذي على غير
الميزة وغير المتعاقبة ومنه الحكم لها كذلك نحن نعلم على التحرى اذا كان اصلا لها باعتبارها ولا باعتبار المكان بل التحرى
لا تبقى متخلة في الانتهار او نعلم على التنويع اعتبار الغالب عادات النساء والغسل ما للعلاج كما عليه حديث
الاغتسال حالسته في داخل المكن او غسل الدم وازالة النجاسة اه قلت وفي الحديث دليل على الجمع بين
الصلوتين فعلا كما قالت الحنفية للسافر بالجمع فعلا لا وقتا وهذا ظاهر قوله قال أبو داود وسواه عمرو بن
ثابت عن ابن عقيل فقال قالت حمزة هذا عجب الامر ان لم يجعله قول النبي صلى الله عليه وسلم
حجلا كلامه حمزة قال ابن داود كان عمرو بن ثابت رافضيا راي ذلا اعتمادا على لفظه وذكره عن يحيى بن معين
اي جرحه وتضعيفه وفي نسخة على الكاشية قال أبو داود سمعت احمد يقول في كيف حديث ابن ثابت عن ابن عقيل
في نفس من شئ قال البيهقي بعد نقل كلام ابن داود المتقدم قال الشيخ وعمرو بن ثابت هذا غير صحيح بل غنى عن ابى
عليه الترمذي انه سمع عن محمد بن اسمعيل البخاري يقول حديث حمزة بن حنبل في المتخلة هو حديث حسن لا ان يركب
بن محمد بن طلحة هو قديم لا ادري سمع منه عبد الله بن محمد بن عتيق لم لا وكان احمد بن حنبل يقول هو حديث صحيح اه قلت
توقف اول الامام احمد فيه ثم صححه كما قال شارح الترمذي ابو الفتح ابن سيد الناس يعمرى -
باب ما دوى ان المستحاضة تغتسل بكل صلوة قال الجمهور لا يجب على المستحاضة اغسل بكل صلوة
ازا المتخلة لكن يجب عليها الوضوء اذا اختلفوا في رفع الغسل لكل صلوة وعدم رفعه قال الاستاذ العلم نور الله

قلنا بنو رسول الله صلى الله عليه وسلم في باب عرق الاستحاضة الى اثبات الاغتسال مرفوعا وهو الذي روي المصنف على خلاف
 ما اختاره النووي تبعاً للبيهقي وحمل الامر على الذنب وعلى ازالة النجاسة فراجعه فثبت ايضا رفع ثم توضي لكل صلوة في حديث
 فاطمة بنت ابى جبير من باب الاستحاضة قوله عن عائشة قالت ان امرجبية استحيضت سبعين
 فامرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تغتسل فكانت لغتسل لكل صلوة ذكر المصنف بطريق
 متعددان في هذا الحديث ذكر الاغتسال لكل صلوة قول عائشة كما في رواية عمرو بن الحارث والبيهقي من سعد بن
 وغيرهم من الحفاظ عن ابن مشهاب لا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ما رواه محمد بن اسحاق عن الزهري
 عن عروة عن عائشة قالت ان امرجبية بنت جحش استحيضت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فامرها بالغسل لكل صلوة وساق الحديث ثم اخرج المصنف رواية ابى الوليد عن سليمان التميمي رواية
 ابن اسحاق في ان الامر الاغتسال لكل صلوة مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم ونقطة عن عائشة قالت استحيضت
 زينب بنت جحش فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل لكل صلوة وساق الحديث قال من روى
 الى ان امر الاغتسال ليس مرفوع ان حديث محمد بن اسحاق لا يقدّم حديث الثقات الحفاظ من اصحاب الزهري
 وهم عمرو بن الحارث وبيش والبيهقي بن سعد ومحمّد واسباهم بن سعد وسفيان بن عيينة بن ابى ثوبان
 فانهم خالفوا ابن اسحاق ولم يجعلوا حكم الغسل عند كل صلوة من رسول الله صلى الله عليه وسلم بل جعلوه من قول عائشة
 انها قالت ان امرجبية كانت تفعل ذلك واما حديث ابى الوليد الطيالسي فلا حجة فيه فان ابا داود ما سمعه من ابى
 الوليد ولا يدرى الذي سمعه منه من هو على ان حديث ابى الوليد في قصة زينب بنت جحش وحديث ابن اسحاق
 في قصة ام جبيعة بنت جحش قلت لمعمل عند المصنف واقعة زينب بنت جحش واقعة ام جبيعة واحد ولنا قال
 درواه ابو الوليد الطيالسي وحكم على رواية عبد الصمد عن سليمان فانه قال توضي لكل صلوة قال ابو داود هذا
 وهم من عبد الصمد والفقول فيه قول ابى الوليد وهو اغتسل لكل صلوة قال الاستاذ العلامة نور الدين بن عيسى
 واقعة ام جبيعة بنت جحش وهذا واقعة زينب بنت جحش فاما ان يقال ان ام جبيعة اسمها زينب كما قيل بذلك في
 رواية مالك في الموطأ وان بخلافه عبارة القمع في إمكان استحضارها او يقال اعتمد على كون الزهري مشتركا بين الاساتين
 وارجع اني في المذكور سابقا بهذا لا اعتبار والله اعلم بالصواب قلت ثم ايد ابو داود ورواية محمد بن اسحاق برؤية زينب بنت
 ابى ان امرأة تهراق الدم وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرها ان
 تغتسل عند كل صلوة وتغسل قلت هي ام جبيعة بنت جحش الحاصل ان رواية محمد بن اسحاق من الزهري سليمان
 بن كثير عن الزهري وهذه الرواية نص على انها امر الاغتسال لكل صلوة مرفوع والروايات التي رواها هذا القائل
 عن الزهري ما كنت عن الرفع والوقوف والناس طلق حجة على السكوت والامر بالاغتسال لكل صلوة للمستحاضة
 ما خلا التحية محمول على العلق او على اللذيق او على ازالة الدم من الجسد او على تقليل النجاسة وقد ترقى الشوكاني وغلا
 وقال ان الاغتسال لكل صلوة تكليف بالابطاق ولا اهل يد من الشريعة فقال ان نوع التحية لاهل الهادي الشرعية
 وقد قال ابو داود في حديث ابن عتيق الامران جميعا قال ان قريت فاغتسل لكل صلوة والا فاجمعي

كما قال القاسم في حديثه وقد روى هذا القول عن سعيد بن جبير عن علي بن عباس
 أي القول بالغسل لكل صلاة وقد أخرج الدارمي والطحاوي بسنده عن سعيد بن جبير أن امرأة ابن عباس
 كُتبت بعد ما ذهب بعصره فدفعه إلى ابنه فتتفرق فدفعه إلى فترات فقال لابنه لا بد رمتك كما ذكره الفلام المصري
 فإذا فيه بسم الله الرحمن الرحيم من امرأة من المسلمين أنها استحيضت فاستنفت عليها فامرأان تغتسل و
 تغسل فقال والله لا أعلم القول إلا ما قال علي ثمث مرات قال فتأدة وأخبرني عزة عن سحيدان قيل لهما
 الكوفة أرض باردة وأنه ليس شق عليها الغسل لكل صلاة فقال لوشا ما شئت لابتلاها بما رواه شدة فبطل قول شوكان
باب من أتى تجمع بين الصلوتين وتغتسل لهما غسلا أي في بيان قول من قال إن استحاضة تجمع
 بين الظهر والعصرين المغرب والعشاء تغتسل للظهر والعصر غسلا والمغرب والعشاء غسلا قوله عن عائشة قالت استحيضت

امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فامرأت أن تجعل العصر وتؤخر الظهر وتغتسل لهما
 غسلا وإن تؤخر المغرب وتجعل العشاء وتغتسل لهما غسلا وتغتسل الصلوة الصبح غسلا وعن عائشة
 قالت إن سهيلة بنت سهيل استحيضت فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فامرأها أن تغتسل عند كل صلاة
 فلما جهلها ذلك امرأها أن تجمع بين الظهر والعصر يغسل والمغرب والعشاء يغسل وتغتسل للصبح وهذا
 الغسل محمول على العلاج واما ما جمع للبسر وكلا يشق ويدل على أنه للعلاج لفظ حديث أسماء في قصة فاطمة لتجالس
 في مكرن أو تقليل النجاسة أو للتطهير من الدم واما الوضوء ما بينها نسائي في باب

باب من قال تغتسل من ظهري إلى طهر أي في بيان قول من قال إن استحاضة تغتسل مرة واحدة
 بعد القضاء أيام حيضها ثم لا يجب عليها الاغتسال في أيام استحاضتها بل تتوضأ للصلوة قال جمهور العلماء لا يغتسل
 لا يجب على الاستحاضة المرأة واحدة بعد القضاء حيضها إلا التحيرة فإن يجب عليها الاغتسال لكل صلاة في بعض
 الصور عند الجحيفة والشافعي قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم استحاضة تعد الصلوة أيام قرائتها ثم تغتسل

وتصل في الوضوء عند كل صلاة أي تغتسل للطهارة من الحيض بعد أن مضت أيام قرائتها ثم تتوضأ للصلوة كما تتوضأ
 الطاهر قوله عن عائشة قالت جاء فاطمة بنت أبي جهيش إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلما ذكر خبرها قال ثم
 اغتسلي ثم توضي لكل صلاة وصلى أي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم غتسل لا تقطع ثم توضي بعد ذلك لكل صلاة
 وصلى ثم أعلم أن في رفع الوضوء لكل صلاة وعدم رفعه خلاف وقد خرج المصنف إلى وقفه ولهذا قال وهذا الأحاديث

كلها ضعيفة الأحاديث قبيحة وحديث عباد مولى بني هاشم وحديث هشام بن عروة عن أبيه المعروف
 عن ابن عباس الغسل قد أخرج في هذا الباب في أربعة أحاديث حديث أبي اليقطين عن عدي بن ثابت مرفوعا وحديث
 الأعمش عن جبيب بن أبي ثابت مرفوعا وحديث إيب بن أبي مسكين عن الحجاج موقوفا على عائشة وحديث إيب بن
 أبي مسكين أبي العلا عن ابن خزيمة مرفوعا وفي كلها ذكر الوضوء ثم بين المصنف تزويد فيها ثم بعد ذلك أخرج أنا ما موقوفا
 أو لها اثر على النبي مدحا لابي اليقطين واثانها اثر ابن عباس الذي رواه عمار مولى بني هاشم واثانها اثر عائشة الذي
 رواه عبد الملك وبيان مغيرة وقراس مجالد وربيعة اثر عروة الذي روى عنه هشام ثم قال بعد تحريجها وبه الأحاديث

أما الآثار كلها ضعيفة الأحاديث تميم الذي رواه عبد الملك وغيره عن أشعبي من تميم
عمار مولى بني هاشم أثنى ابن عباس الذي روى عنه عمار وحديث هشام بن عروة
عن أبيه أي أثر عروة الذي روى عنه هشام ابنه فهذه الآثار الثلاثة مستثناة من جملتها
فلم يبق فيها إلا أثر الذي رواه أبو اليعقوبان ويحتمل أن يكون لفظ هذا إشارة إلى ما ذكر
في الباب من الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة جميعها وقدر بين ضعف الإثبات
المرفوعة فيها تقدم فيكون ذكر تضعيفها بهنا كمرر للتاكيد وعلى هذا التقدير استثناء
حديث تميم يكون راجعا إلى أثر الموقوف على عائشة الذي رواه عبد الملك بن مسرة
وغيره لا إلى الحديث المرفوع الذي رواه أبو سبب أبو العلاء من ابن شبرمة انه صحيح
بضعفها فيما تقدم فلا يدخل في الاستثناء.

باب من قال المستحاضة تغتسل من ظهر إلى ظهر بالنظارة المجمة أي في بيان قول من قال إن المستحاضة
تغتسل بقطر حوضها تغتسل من وقت الظهر إلى ظهر آخر من الغد في كل يوم مرة وقت الظهر لأن الغرض من المقطوع
بالأمر بالغسل المستحاضة هو الحاجة لتقليل الدم بالتبريد وحين الأوقات للتبريد وحواسها اليه ما هو أشد في الحرارة
وهو وقت الظهر ولذا أمر بالغسل فيه لتسكين الحرارة وتقليلها فالحاصل أن الأمر بالغسل المستحاضة منه من
والتنظيف وتقليل الدم والنجاسات لا للتطهير فمن شأت تغتسل لكل صلاة خمس مرات في كل يوم ومن شأت
تغتسل لصلاة من تجمعها بين الظهر والعصر وبين العصر والمغرب في غسل تغتسل لتفجير غدا في كل يوم ثلاث مرات
شأت تغتسل خمس صلوات غسلا واحدا قوله سعيد بن المسيب يسئله كيف تغتسل المستحاضة فقال
تغتسل من ظهر إلى ظهر وتوضأ لكل صلاة أي تغتسل من وقت الظهر إلى وقت الظهر الثاني كل يوم مرة وتوضأ لكل صلاة
فيما بين الغسلين قال أبو داود ودروى عن ابن عمر وأبى بن مالك تغتسل من ظهر إلى ظهر أي كما قاله سعيد بن
المسيب وكذلك روى داود ونعيم عن أشعبي عن امرأة عن تميم عن عائشة إلا أن داود قال كل يوم مرة تغتسل كل يوم
مرة وفي حديث فاهم قال عند الظهر أي تغتسل عند الظهر فالحال واحد وهو يغسل كل يوم مرة وهو قول سالم بن عبد الله
والحسن وعطاء وقال مالك أن لا طهر حديث ابن المسيب من ظهر إلى ظهر قال فيه إنما هو من ظهر إلى ظهر
ولكن الوهم دخل فيه ورواه مسدد بن عبد الملك بن سعيد بن عبد الرحمن بن ربيع قال فيه من ظهر إلى ظهر
نقلها الناس من ظهر إلى ظهر قوى المصنف قول مالك بالتمهيف الواقع في لفظ من ظهر إلى ظهر برواية مسدد بن
عبد الملك قال البيهقي في سننه وعن ابن عمر والنس بن مالك تغتسل من ظهر إلى ظهر بالطاهر الغير المنقوطة قال ابن سبب الناس
يختلف فيه فهم من رواه بالطاهر المبهمة ومنهم من رواه بالطاهر المجمة وقال ابن العراقي المروي إنما هو لأبي ثمامة
فليس رواية فخر بها قال أبو عمرو ليس المروي بالطاهر المجمة بوجه لا يصح عن سعيد معروف من ذمهم قلت واخرج للداري
قول سعيد بالبرق والفاظ مختلفة فأول ما اخرج بسنده عن أبي قال سعيد بن المسيب تغتسل من ظهر إلى ظهر
من أي قال سعيد تغتسل من الظهر إلى ظهر من الغد صلاة الظهر وتغسل الكبريم عن سعيد بن المسيب قال المستحاضة

عليهم وعلى الشافعي لأن مطلق الصلوة ينصرف إلى المعبودة المتعارفة كما في قوله الصلوة عماد الدين ونحو ذلك
والصلوة المعبودة هي الصلوات الخمس في اليوم والليلية فكانه قال استخانة متية ضا في اليوم والليلية خمس مرات فلو
أوجبت عليها الوضوء لكل صلوة أو لكل فرض قلبي لراى أن الخمس بكثير وهذا خلاف النقص لأن الصلوة تذكر على إرادة
وقتها كما قال إنا در كنى الصلوة حيث والدرك هو الوقت دون الصلوة التي هي فعله وقال بان للصلوة اولاد
أي لوقت الصلوة ويقال أي تلك الصلوة الظهري لوقتها فإزان تذكر الصلوة وبراءتها وقتها ولا يجوز أن يذكر الوقت
في إرادة الصلوة فيعمل التمثل على الحكم توفيقا بين الدينين فبما أنه من التناقض قال الطحاوي اختلاف الذين قالوا أنها
تتوعد لكل صلوة فقال بعضهم تتوعد لكل صلوة وقول أبي حنيفة وزفر وأبي يوسف محمد بن الحسن قال آخرون
لم تتوعد لكل صلوة ولا يعرفون ذكر الوقت في ذلك فاردنا نحن أن نستخرج من القولين قولنا صحيحا فربما هم قد اجمعوا
أنها إذا توعدت في وقت صلوة فلم تقبل حتى خرج الوقت فإرادت أن تقضي بذلك الوضوء أنه ليس له ذلك
حتى تتوعد وضوء جديد أو رأينا بالوتوعدت في وقت صلوة فصلت ثم إرادت أن تطوع بذلك الوضوء وكان
ذلك لما دامت في الوقت فدل ما ذكرنا أن الذي ينقض طهرها هو خروج الوقت وإن وضوءها بوجبة الوقت لا
الصلوة وقد رأينا إني أوافقها صلوات فإرادت أن تقضيها كان لها أن تجتمع في وقت صلوة واحدة بوضوء
واحد فلو كان الوضوء يجب عليها لكل صلوة كان يجب أن تتوعد لكل صلوة من الصلوات الفائتات فلما
كانت تقضيها جميعا بوضوء واحد ثبت بذلك أن الوضوء الذي يجب عليها هو لتبطل الصلوة وهو الوقت
وحجة أخرى أنا قدرنا الطهارات تنقضي بأحداث منها الغائط والبول وطهارات تنقضي بخروج أدقات وهي
الطهارة بأسر على الخمسين يتقضيها خروج وقت السفر خروج وقت المفيم وهذه الطهارات تتفق عليها لم نجد فيها
ينقضها صلوة إنما ينقضها حدث أو خروج وقت وقد ثبت أن طهارة استخاضة طهارة ينقضها الحدث
وغير الحدث فقال قوم هذا الذي هو غير الحدث هو خروج الوقت وقال آخرون هو خروج من صلوة ولم نجد الفراغ
من صلوة حدثا في شيء غير ذلك قد وجدنا خروج الوقت حدثا في غيره فأولى الأشياء أن نرجح في هذا الحدث المختلف
فيه فنحمله كالحدث الذي قد أجمع عليه جلالته لا كما لم يجمع عليه ولم نجد أصلا ثبت بذلك قول من ذهب
إلى أنها تتوعد لكل وقت صلوة أنه لا يستدل من قال أن أصحاب الأعداء لا يجب لهم الوضوء بالحدث إلا لا يتكلموا
أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرت أمة أن تغتسل للظهر والعصر غسلا واحدا والمغرب والعشاء غسلا واحدا وإن جمع
بين الصلوتين ولم يأمرا بالوضوء بينهما فدل ذلك أن الوضوء لا ينقض بهذا الحدث الذي ابتليت به والحدث
الذي جاز فيه ذكر الوضوء لكل صلوة أما ضيعت أو محمول على الاحتياط قلت لأجته لهم في الحديث لأنه مسكوت عنه
وليس فيه نفيه وقد ثبت في غيره الوضوء لكل صلوة وفي رواية أسامة بن جندب عمن بعد الجمع في غسل تروضا فيما ذلك فالباق
حاكم على الساك على أن لا يجب الوضوء عند أبي حنيفة في هذه الصورة لأن التحقيق عندنا أن هذه المثل الثاني
بعد في الزوال مشترك بين الظهر والعصر والمثل الأول قد تحقق بالظهر وبعد المثل الثاني وقت تحقق بالعصر ويقال
بأن المثل الأول وقت الاختيار للظهر والمثل الثاني وقت الضرورة للظهر والعصر وكذلك في وقت المغرب والعشاء

شتركت في الشفاعة الا يحسن في هذا لا يجب عليها الوضوء لصلوة اخرى لان لم يتحقق خروج الوقت وهذا ظاهر ان شاء الله تعالى
 اقله ان الذي فيه ذكر الوضوء بكل صلوة ضعيف فقد تقدم رواية البخاري ثم توصاني بكل صلوة قال اي تطادى
 بعضهم ان قوله ثم توصاني من كلام عروة موقوف عليه نفية نفسه لانه لو كان كلامه لقال ثم توصاني بصفة الاخبار
 فلما اتى به بصفة الامر الذي في الموضع وهو قوله فانسلي قوله عن خاتمة بنت ابى
 جيسر لما كانت لتخاض فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان دما راحيض فانه دما سود
 فاذا كان ذلك فامسكي عن الصلوة فاذا كان الاخر فتوصلي وصلي اي توصلي بكل صلوة وقد تقدم شرح
 الحديث في باب ان اقبلت الحيضة تدع الصلوة

باب من لم يدر كثر الرغوة الا عند الحث الذي هو غير الحدث الذي ابتليت به فاذا اصابها الحدث الذي غير
 ابتليت ثم توصاني بالابتداء بتبليت به وان خرج الوقت قوله ان امر حبيبة بنت جحش استحضت فامرها النبي
 صلى الله عليه وسلم ان تنتظر اياما قراهما ثم تغتسل وتغسل فان رأت شيئا من ذلك توصات وصنت
 مطابقة الحديث بالباب ان لم يدر يقولان رأت شيئا من ذلك ما سوى الحدث الذي ابتليت به قوله عن ربيعة انه

كان لا يرى على المستحاضة وضوء عند كل صلوة الا ان يصيبها حدث غير الدم فتوصا قال ابو داود هذا اقول ما لك
 قال صاحب بذي المجهود قلت وهذا الذي قاله ربيعة هو ذهب الى ضيقة رحمه الله تعالى ومن تبعه فان عندهم اصحاب عند
 الاستحاضة وغيره فخرج الحسن الذي ابتلوا به من هولاء لا يفيض الطهارة عليها ان تصلي ما شئت من الغرض انزال لم يخرج الوقت
 وان دام سيلان فلا يجب عليها الوضوء عند كل صلوة بهذا الحدث الذي ابتليت به الا ان يصيبها حدث غير ابتليت

به فتوصا وقال الخطابي في شرح الحديث لا يشهد ما ذهب اليه ربيعة وذلك ان قوله فان رأت شيئا من ذلك توصات
 وصلت بوجب عليه الوضوء ما كتبت نوال العلة وانقطاعها عنها وذلك لانها لا تزال ترى شيئا من ذلك بدلا تنقطع
 عنها العلة وقول ربيعة شاذ وليس العمل عليه بهذا الحديث منقطع وعكرته لم يسمع عن ام حبيبة بنت جحش انتهي اخصا قلت
 هذه المصنف هذا الباب قال باب من لم يذكر الوضوء ولا عند الحدث فلما يريد بالحدث غير دم الاستحاضة الذي ان

به دار يقول في الحديث فان رأت شيئا من ذلك ما تنقطع الوضوء غير دم الاستحاضة فالحدث حينئذ يطابق الجا
 فيهم ما ذهب اليه ربيعة ولكن الخطابي لم يسبق ذهبه الى هذا التاويل فهم من الحديث الذي اصابها من الاستحاضة وكذلك
 في الحديث قبل ان لا يشارة في قوله من ذلك ل ذلك الحديث لا يشهد ما ذهب اليه ربيعة وقول الخطابي قول ربيعة شاذ
 غير مسلم كلف وقد قال ابو داود على ما في بعض النسخ وهذا قول مالك بن انس قد بينا قبل ان هذا هو من يميل خيفة ومن تبعه فلا يكون قول ربيعة

قوله ما اذا والشرع انتهي ما في بذي المجهود قلت المشهور من ذهب ربيعة انه قال ان اصحاب المذاهب لا ينقطع
 وضوءهم بالحدث الذي ابتلوا به في الوقت الا بعد خروج الوقت حتى حدث لهم حدث آخر وهو قول مالك وعكرته وايوب
 كذا ذكره اعني في النهاية على ما نفعه مولانا هبة الله في حاشية على مؤطا محمد

باب في المرأة قرى الصفرة والكدرة بعد الطهر قال الخطابي اختلف الناس بالصفرة والكدرة
 بعد الطهر فاستفاد فروى من على انه قال ليس في كذب كحوض ولا تترك بها الصلوة وتوصا وتصل وهو قول بعضين

التوري والاذاعي وقال سعيد بن المسيب اذا رأت ذلك اغتسلت وصليت وبه قال احمد بن حنبل ومن
 الى حنيفة اذا رأت بعد الحيض بعد القطع الدم الصفرة والكدره يوما ويومين ما لم تجاوز العشر فهو من حيضها ولا طهر
 حتى ترى البياض خالصا واختلف قول اصحاب الشافعي في هذا فالشهور من مذيب اصحابها انها اذا رأت الصفرة
 او الكدره بعد القطع دم العادة لم تجاوز ثمانية عشر يوما فانها تحيض فقال بعضهم اذا رأتها في ايام العادة كانت
 حيضا ولا يعتبر بياضا جازما فانما اليك اذا رأت اول ما رأت الدم مضرة او كدره فانها لا تعد ان في قول اكثر الفقهاء
 ميضا وهو قول مالك وعطاء وقال بعض اصحاب الشافعي حكم المبتدأة بالصفرة والكدره حكم الحيض انه
 قوله عن امر عطية وكانت بايعت النبي صلى الله عليه وسلم قالت لانعد الكدره والصفرة بعد
 الطهر شيئا لا تعد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم مع علمه لك وفي زمن نزول الوحي وبهذا يعطى الحديث
 حكم الرغوع وقوله بعد الطهر اي بعد حصول الطهر شيئا من الحيض للمعتادة بعد انقضاء ايام عادتها وللمبتدأة بعد انقضاء
 عشرة ايام واما في ايام الحيض فهو حيض لا روى عن عائشة انها جملت ما سوى البياض الخالص حيضا اخرجه مالك من
 طريقة محمد بن الحسن في الموطا واما روى البخاري في صحيحه لانعد الكدره والصفرة شيئا فهو ما محمول على ان بعد الطهر
 كما قيده البخاري في نزحمة الباب او معناه لانعد الكدره والصفرة شيئا اي فارقا بين الحيض وغيره

باب المستحاضة يغشاها زوجها في حاله الاستحاضة وسيلان دمها قوله عن عكرمة بن
 كنانة امر حبيبة لتستحاض فكان زوجها يغشاها اي يجامعها بعد الرخص كان ينزل الوحي فان كان نورا
 لمعه صلى الله عليه وسلم او كان ذلك باذنه صلى الله عليه وسلم او في علمه لان الصحابي لا يجزئ على ذلك مع انه قد روى
 النبي من قربان الحيض في قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهن ورد النبي من وطئ الحائض مطلقا لا اذى ولا اذى موجود في
 استحاضة واستدل اصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم ترضى صلى الله عليه وسلم ان تطهر الدم على الحيض فانه بدل العبارة على حكم الصلوة وبهذا على حكم الصوم والحيض
باب ما جاء في وقت النفاس اي في التعيين وقت نفاسها اختلف العلماء في اكثر النفاس بعد تفاتهم على انه
 لا حد لا قبله فذهب ابو حنيفة ومالك في رواية واحمد بن حنبل وجمهور العلماء الى ان اكثر النفاس لربعون يوما وبه قال
 الشافعي بن قول من قال اكثره ستون يوما وهو رواية عن مالك في قول سبعون يوما قال في الدار المختار لا حد لا قبله
 الا اذا اوضح اليه لعدة كقوله اذا ولدت فانت طالق فقالت مضت عدتي فقدره الامام ثمانية وعشرين مع ثلث
 حيض واثنى باحد عشر والثالث بانه قال الشافعي فاذا في مدة تصدق فيها عنده خمسة وثلاثون يوما خمسة وعشرون
 نفاس وخمسة عشر طهر ثم ثلث حيض كل حيضة خمسة ايام طهران ثلثين يوما وعند الثالث تصدق في اربعة وخمسين
 يوما وساعة خمسة عشر طهر ثم ثلث حيض تسعة ثم طهران ثلثون ايام قال في البدائع واما الكلام في مقداره فاقوله غير
 بلا خلاف حتى انها اذا ولدت ونفست وقت صلوة لا تجب عليها كما في الصلوة ما ذكر من الاختلاف بين اصحابنا في
 اقل النفاس فذاك في موضع آخر وهو ان المرأة اذا طلقت بعد ما ولدت ثم جارت وقالت نفست ثم طهرت
 ثلثة ايام وثلث حيض فكم تصدق في النفاس فعند ابو حنيفة لا تصدق في اقل من خمسة عشر يوما وعند مالك بن
 لا تصدق في اقل من احدى عشر يوما وعند محمد تصدق في ما دعت وان كان قليلا اذ قوله عن امر سلمة قالت كانت

النفاء على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لتحد بعد نفاسها أربعين يوما أو أربعين ليلة أو لشك
من الراوى وكان ذلك بامرہ أو بعلمه صلى الله عليه وسلم وشره يمثلا يكون الخبز كذا يا اذلا يكن ان تعقد وتنع عن الصلوة
بعد بدد النفاس الى أربعين يوما ولا ينزل الوحى وقيل ان نفخ الروح يكون بعد اربعة اشهر ثم يكون الدم تدار
الولد فاذا ولد يخرج الدم المحقق التى كان فى مدة اربعة اشهر واكثر مدة الحيض عشرة افسار اكثره أربعين يوما -
باب الاغتسال من الحيض اى فى كيفية -

باب الافتتال من المحيض ای فی کیفیتہ۔

قوله من أمّة من بني غفار قد سماها لي قالت اردني رسول الله صلى الله عليه وسلم على حقيبة رحله

قَالَ قَرَأَهُ لَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الصُّبْحِ فَأَنَازَ وَنَزَلَتْ عَنْ حَقِيْبَةٍ رَحْلُهُ فَآذَابَهَا مِنْهُ

وكانت اول حيضة حضرتها قالت فتقبضت الى الناقة واستحييت فلما راى رسول الله صلى الله عليه وسلم

فأبى وقرأ الله مر قال مالك لعنك لعنك قلت نعم قال فاستلحي من نفسك ثم خذني أنا ومن ماو فاطرجي

فيه لما تم اغسل ما اصابا بالحفية من الداء ثم عودي لركبت قالت فلما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم

خبرنا عن النعمي قال وكانت لا تطهر من حيضة الا جعلت في طهرها ملحاً وادعت به ان يجعل في غسلها

حين ماتت قوله امرأة قال لادستاذ العلم نور الله قلبنا بنوره قال أهيلي هذه المرأة الغفارية اسمها إيلي وإنها امرأة أبي فهد

الغفاري وقال ابن عبد البر كانت تخرج مع النبي صلى الله عليه وسلم في مغازية ندادى المجرى وتقيم على الرضى اه قول حقيقته

رواه وهى الزيادة التى تجعل فى مؤخر القنط فان قيل كيف اردوها النبى صلى الله عليه وسلم وهى اجمينية قلت لا اردوا

اعلیٰ تحقیقہ لایستلزم الماسۃ وکان قبل نزول الحجاب فلا اشکال قوله نفست اے حضرت قال خطابی یقال

لغمت المرأة مفتوحة النون كمسورة الفاء اذا حاصفت ولغمت لضم النون اذا عاصبها النفاث فيمن الفقهاء انه

استعمل الملح في غسل الثوب متقية من الدم والملح مطعوم فعلها يور غسل الثياب بمسح اذا كان دوا من ابراهيم

يفسده الصابون ويجرد على هذا التدليك ! النخالة وعسل الاليد يذيق البانغ والبطيخ في نخودك من الاشياء التي لمبادء

الكلاب قوله يا رب الله كيف تغتسل احدا انا اذا اظهرت من الحيف قال تاخذ سدرها و ماء ها فتوضا

ثم تغسل رأسها وتلك التي حتى تبلغ الماء اصول شعرها ثم تفيض بحسبها ثم تأخذ وضوءها فتظهر بها

الحلايث السدر شجر النبق والفرصة قطعة من صوف اذ قطعن اذ حلبة عليها صوف وفي رواية تمسكة والمرد

ان يضعها في فرجا بعد الغسل الطيب في الحديث استعمال الماء الذي على فيها اوراق السدر للتنظيف وهو من ميهن

وعندئذ أتى لأخيصل به الطهارة كما تقدم ندره في الحديث استمال الطيب بعد غسل السبعه العنق

بأن العرب كانوا في ضيق معه ان يمتنعوا المسك مع غلار سنة فقلت وهذا ليس بسعيد لما عرف من شأن ابن

من كثرة استعمال الطيب وقد يكون الامور به من يقدر عليه على ان كان السك في العرب والافراسخ لون الدرم

قليل والمقصود باستعمال الطبيب مع الراحة الكريمة على الاحتياج وقليل للمونة اسرعا الى البكل .

باب التيميم اي هذا باب في احكام التيميم وهو مصدر من باب فاعل التيميم والاسم وهو التيميم

لغة مطلق القصد في الشرع قصد الصيد الطاهر واستعماله بصفة

واختلف فيه لم هو عزيمية او رخصة وفضل بعضهم فقال به لعدم المار عزيمية والعذر رخصة واليتم فضيلة خصت
 بها هذه الامة دون غيرها من الامة ثابت بالكتاب والسنة والاجماع واعلم ان العلماء بعد التفقوا على مشروعية
 اليتيم للصلاة عند عدم المار من غير فرق بين المحدث بما يجنب اختلافوا في ان اليتيم ضربة واحدة او ضربتان او ثلث
 ضربات وفي ان محل السج في اليتيم من اليدين الى الكفين فقط والى المرفقين او الابطاط فذهب في الاختلاف الاول
 الى القول الاول ان الواجب ضربة واحدة الاذراعى واحدين جنبل وحق وعامة اهل الحديث ذهب الى الثاني
 من ان الواجب ضربتين البوصيفة وهما يه وسفيان الثوري والشافعي والشافعي واخرون
 وهو مروي من ابن عمر وجابر وذهب الى الثالث من ان الواجب ثلث ضربات ضربة للوجه وضربة للكفين وضربة
 للذراعين من المسيب ابن سيرين واما الاختلاف في محل فذهب الى الاول من ان الواجب في
 اليدين الى الكفين الكوعين احدين جنبل وحق والاذراعى وعامة اهل الحديث وذهب الى الثاني من ان الواجب في
 مسيبيدين الى المرفقين الامام ابو حنيفة وصحابه والشافعي والشافعي ان اصحاب مالك قالوا انه لا يرى البلوغ الى
 المرفقين قرنا ولكن ظاهر الموطا ودومه ان الواجب الى المرفقين وذهب الى الثالث من ان الواجب في مسيبيدين
 الى الابطاط الزهري ولم يذهب اليه غيره وروى عنه ايضا الى الكوعين وقد اختلف الاخبار والآثار في كيفية
 اليتيم بل هي ضربة ام ضربتان وهل ضربتا اليدين الى الابطاط او الى المرفقين او الى الكوعين وباختلاف تفرقت الفقهاء
 كل الى ما رآه او ادى الاجتهاد في نظره نزجيه والذي يتحقق بعد غرض الفكر وغرض النظر ترجيح تعدد الضربة على توحيدها
 وتزجج بلوغ السج ان المرفقين قال الحانظ في الملح ان الاحاديث الواردة في صفة اليتيم لم يصح منها سوى
 حديث ابي جهم وعار واما حديث عمار فورد بذكر الكفين في الصحيحين بذكر المرفقين في السنن وفي رواية الى النصف
 فورد بذكر اليدين مجمل واما حديث عمار فورد بذكر الكفين في الصحيحين بذكر المرفقين في السنن وفي رواية الى النصف
 الذرع وفي رواية الى الابطاط فاما رواية المرفقين وكذا النصف الرابع ففيها مقال واما رواية الابطاط فقال
 الشافعي وغيره ان كان ذلك وقع بامر النبي صلى الله عليه وسلم فكل يتيم صح للنبي صلى الله عليه وسلم بعد فهو ناسخ
 وان كان وقع بغير امره فالحجة فيما امر به قال العيني قلت قوله لم يصح سوى حديث ابي جهم وعار غير مسلم لا تأخذوا
 انه روى فيه عن جابر مرفوعا ان اليتيم ضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين وان الحاكم قال اسناؤه صحيح
 وان الذهبي قال اسناؤه صحيح ولا يثبت الى قول من يمنع صحته فان قلت رواه جماعة مرفوعة قلت الرفع
 اقوى واثبت لانه اسند من وجهين نقول ما حديث ابي جهم فورد بذكر اليدين مجمل غير صحيح ولا يطلق عليه حد
 الاجمال بل هو مطلق يتناول الى الكفين والى المرفقين والى اذرا ذلك اه قلت الروايات التي استدلت بها
 اصحابنا كثيرة فمنها ما ذكره المصنف عن حديث عمار بن ياسر ومنها ما اخرجه الطحاوي وغيره عن اسلم التيمي
 قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فقال لي يا اسلم قم فارعل لنا قلت يا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اصابتني بعد كجناية فسكت مخي حتى اتاه جبريل بآية اليتيم فقال يا اسلم قم فليتيم صعبا لينا ضربتين
 توجعك ضربة لداصيك ظهرا وباطنها احديث ومنها ما اخرجه الدارقطني عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اليتيم

ضربت ان ضربته للوجه وضربه لليدين الى المرتقين وفي لفظ تيمناح النبي صلى الله عليه وسلم بضربتين وضربه للوجه والضربتين
وضربه للذراعين الى المرتقين واخرجه موقوفاً مرفوعاً باسناد متدد وكذلك اسفح الدارقطني عن جابر مرفوعاً موقوفاً
فقال بسنده عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التيمم وضربه للوجه وضربه للذراعين الى المرتقين ثم قال للدارقطني
رجالاً كلهم ثقات والصواب موقوف قال الشيخ محمد بن الحسن في حاشيته على الدارقطني قوله رجالاً كلهم ثقات وقال الحاكم ايضا صحيح
الاسناد وقال العيني واخرجه ابي يعقوب ايضا والحاكم من حديث احمد والحرلي وقال هذا اسناد صحيح وقال الذهبي ايضا اسناد صحيح ومنها
الاخره احمد بن حنبل من حديث ابي هريرة ان تواماً والى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا انما نسكن بالريال والافند المار شهر
اشهر فينا انجذب والحاظر والنفس فقال عليكم انكم ثم ضرب بيده على الارض وضربه واخذ ثم ضرب وضربه اخرى فمسح بها على راسه
الى المرتقين منها والاخره الزايد بسنده عن عائشة مرفوعاً التيمم ضربتان وضربه للوجه وضربه لليدين الى المرتقين منها والاخره الطبراني بسنده
عن ابي ابي بن عيسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التيمم وضربه للوجه وضربه لليدين الى المرتقين قالت كنفية وكيفية التيمم ان يفرغ على جنس
الارض ومسح بها وجهه ثم يفرغ وضربه ثانية فيضع لظفر اليسرى على ظهر كف اليمنى ويوسج بثلاثة اصابع اى الخمسة واليمنى على
الى المرتقين ثم يسج بالثلاثة بالايمان والمسح الى راس الاصابع ثم يعقل اليسرى كذلك ركن التيمم ضربتان والاستيعاب
وشروطه ستة النية والسج وكونه بثلاث اصابع واكثر والصعيد وكونه مطهر او نقداً للماء وقيل الاسلام ايضا
ثانية الضرب باطن كفيه وقلباها وادبارها ولفضها وتفرج اصابعه وتسمية والترتيب والاولاد وكشع
في غزاة المريسج لما اضلت عائشة عقد ياني شعبان سنة ست من الهجرة ولقال لها غزوة بنى امية طلق فيها
وقعت قصة الافك لعائشة قولها عن عائشة قالت بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم اسيد بن
حبيب وانا سامعة في طالب قلادة اضلعتها عائشة فحضرت الصلاة فصلوا بغير وضوء فاتوا النبي صلى الله
عليه وسلم فلذلك واذ ذلك له فانزلت آية التيمم زاد ابن نفي قال اسيد بن حبيب بعثك الله فانزل بها
امر تكرر هية الا جعل الله للمسلمين ولك فيه فوجاً قوله فانزلت آية التيمم قال ابن العربي هذه معسلة ما وجد لها
من ودار لانا لا نعلم اى اللآيتين عننت عائشة قال ابن بطال هي آية النساء وآية المائدة وقال القرطبي هي آية
النساء لان آية السائدة تسعة آية الوصور وليس في آية النساء ذكر الوصور قلت
لو وقف هو لا على ما ذكره الكندي في جمعه في حديث عمرو بن الحارث فذكر الحديث وفيه فنزلت يا ايها الذين آمنوا
اذ قمتم الى الصلاة الى قوله لعلمكم تشكرون لما احتاجوا الى هذا التحرص وكان البخاري اشار الى هذا ان تلي بقية الآية
الكريمة كذا في شرح البخاري للعيني قوله فقال اسيد بن حبيب قال الاستاد العلامة نور الله قلوبنا بنوره بهر برك
ان تصريف عالم الخلق كان بهذا الامر وذلك كما ترى قال سه كاز لفتت مشك افشلتى لما عاش قال
مصلحت واهتبت برأى صين بسنة اند قوله وما ينزل بك امر تكرر هية هنا يشعرا قصة التيمم كان بعد قصة
الافك ضليل العقد كان مرتين في غزوتين وقال ابن سعد وابن حبان وابن عبد البرقي الاستدلال ان قصة التيمم
كانت في غزاة بنى المصطلق هي غزاة المريسج وفيها قصة الافك فان كان ما جزمناه ثابتاً حمل على انه سقط منها
في تلك السفر مرتين لاختلاف القاضين كما هو بين سياقاتها كذا في الفتح ملتقطاً حاصل التزام العقد في سفره

او سفرتين والله اعلم وقد قال بعد ذلك وما تقدم من اتحاد القصة الظهر والشرا علم اي اتحاد قصة ضياع الحق
 لا يريد اتحاد قصة الانك وقصة التيمم واقلم ان قوله اتصلوا بغير وضوء ليس تجبة على الحنفية حيث لا يجوزون الا
 على فائدة طهورين في الوقت ثم الاما وقد كما ينقص من الشاغل في الاما واذا غير عادة كما هو مذموم حمل بغير لون بالشبهة الوقت
 في حجب نقصان بعده وذلك ان هذا واقعة حال عموم لها بطلان قوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة بغير طهور فان ذلك باطل في غير
 ويبرر فقد الطهورين فلا يلزم قياس على نحو العجز عن القيام واستر وغير ذلك لا بالشبهة قياس على المساك في رمضان للحائض بالاجرة في الصلاة
 وعلى المقضى على افعال الحج اذا فسد وقياس البخاري فائدة الطهورين على فائدة المار ودم الصحابة الذين صلوا بغير وضوء
 لازم فان لم نقل لا ركن غير ونقد الطهورين نادر ولا يلزم الحاق لاندربالاكثر فاذا لم يكن عندكم نفس ولا قياس قوله
 عن ابن عباس عن عمار بن ياسر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عرس بأولات الحبش ومعه ثياب
 فانقطع عقدها من جزع طغاة فجلسوا للناس ابتغاء عقدها ذلك حتى اضلوا الفجر وليس مع ثيابهم
 ماء فتعيط عليهم ابو بكر فقال حبست الناس وليس معهم ماء فانزل الله تعالى ذكره على رسوله صلى الله
 عليه وسلم رخصة التحلير يا اصحاب الطيب فقام مسلمون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرروا
 بأبد يهجم الى الارض ثم رفعوا ايديهم ولم ينفذوا من التراب شيئا فمسحوا بها وجوههم وايدى يهود الى المناء
 ومن بطون ايديهم الى الارض باط التمسيس نزول السافر آخر الليلة نزلة للاستراحة قوله بأولات الحبش في
 رواية البخاري بالبيدار وبذات الحبش قال الاستاذ العلامة لور الله قلوبنا بنوره اولات الحبش هو ذوات
 الحبش موضع على بر من المدينة وبينه وبين النقيق سبعة اميال قال ابو عبيد البكري في معجمه والعقيق من طريق
 مكة لا من طريق خيبر فقول النووي البیدار وذات الحبش من المدينة وخيبر كما ترى اه قلت البیدار هو الشرف
 الذي قدام ذي الحليفة في طريق مكة بالقرب من المدينة وذات الحبش وراوى الحليفة في حديث ابن عمر قال سئل
 هذا التي تكذبون فيها ما اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الاس من عند مسجد الحديث والتقدم هو التلافة وهو كل ما يشد
 يعلق في السوق قيل كان ثمة اثنا عشر درهما وكانت استعارت من اسما كان في رواية قوله فانزل الله تعالى ذكره اي
 آية التيمم قال السبغوي في المعالم ذهب الزهري الى انه مسح اليدين الى السكبين لما روى عن عمار انه قال تمسكوا باليمن
 وذلك حكاية فعله لم ينقله عن النبي صلى الله عليه وسلم كما روى انه قال اجنبت فتعكت فلما سال النبي صلى الله عليه
 وسلم امره بالوجه والكفين اه وقال البيضاوي البياسم للعصا الى المنكب وما روى انه عليه الصلوة والسلام تيمم
 ومسح يديه الى مرفقيه والقياس دليل على ان المراد بالايدي هنا الى المرفق اي في الآية ويعنى بالقياس قياس الفرع
 على الاصل قال الاستاذ العلامة لور الله قلوبنا بنوره لعلمهم تيمموا بعد نزول الآية قبل بيان صفة باجتهادهم حتى بين لهم
 النبي صلى الله عليه وسلم وذلك كما تيمم عمار بالمعك بعد ذلك للجنة به زعمانه ان تيمم الجنا به يتكلم ان قال كان في ذلك
 ولم يقع في شيء من طرق حديث عائشة في كيفية التيمم وقد روى عمار بن ياسر قصتها هذه لكن اختلف الرواة عن كيفية فوجدوا
 على الوجه والكفين في الصحيحين لكن في تيمم الجنا به وهو واقعة اخرى لما كان مع عمر في سريته وبذلك التقين في الحسن في رواية الى
 الذي روى في رواية اخرى الى الباب فاما ما عاين في التقين وكذا الصفا لزارع فيها مقال لما روى الى الباب قال الشافعي وغيره ان كان قد ذكر في رواية

صلى الله عليه وسلم نكل تيمم صلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد فنهوا عن ذلك وان كان بغير امره فالحجة فيما امر به اه
 قوله عن شقيق قال كنت جالسا بين يدي عبد الله وابي موسى فقال ابو موسى يا ابا عبد الرحمن ارايت
 لو ان رجلا اجنب فلم يجد الماء شهرا انا كان عليهم قال لا وان لم يجد الماء شهرا فقال ابو موسى نكيت
 بصنعون بعد هذه الآية التي في سورة المائدة فلم يجدوا ماء فمضوا صعيدا طيبا فقال عبد الله لو حرص
 لهم في هذا الا وشكوا اذا برء عليهم الماء ان يمشوا بالصعيد فقال له ابو موسى وانما كرهتم هذا لهذا
 قال نعم فقال له ابو موسى الم تسمع قول عمار لعمر بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة فمضيت
 فلم اجد الماء فتمرت في الصعيد كما تترع الدابة ثم اتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له
 فقال انما كان يكفيك ان تصنع هكذا فضرب بيده على الارض فتغصها ثم ضرب بشماله على يمينه
 ويمينه على شماله على الكففين ثم مسح وجهه فقال له عبد الله اقلتم ترعهم لم يقتنع بقول عمار قوله
 فقال ابو موسى ابو عبد الرحمن كفيته عبد الله في مسعود انا جرى بينهما الكلام في مسألة التيمم للجنب لانه كان يطلع
 ابو موسى ان ابن مسعود يقول باختصاص التيمم بالحدث ولا يجوز التيمم للجنب قد وقع في هذا السباق من الكلام
 تقديم وتأخير فان الظاهر ان ابو موسى الاشعري استدل اولا بالقصة عمار وعمر فلم يقبله عبد الله وقال اقلتم ترعهم
 لم يقتنع بقول عمار فكيف يستدل بما لم يقتنع عمر عليه ولم يقبله فانفتل ابو موسى الى استدلال آخر بالآية التي في
 سورة المائدة فقبل عبد الله ومن مذهبه ومصلحته وحكمه انه لا يقول بعد يوم جواز التيمم للجنب مطلقا بل هو مسلم عنه ايضا
 وهذا الذي قلته من عدم جوازه كان دفعا للمفسدة لتلاقي سارع الناس في ذلك اذ ابرؤ عليهم الماء او عرض لهم عذر
 ليسير فلو حرص لهم في ذلك لاستبقوا الى التيمم فلا حل ذلك قلت هذا القول احتياطا وسدا للباب
 وقد اخرج البخاري في هذا البحث في صحيحه بهذا الترتيب من طريق حفص بن غياث عن الاكبر عن شقيق وقال شيخنا
 وشيخ مشايخنا قدس الله سره ان عامة العلماء قالوا ان مذهب ابن مسعود وعمر عدم جواز التيمم للجنب لقول
 بعضهم رجوع ابن مسعود فهذا ابن مسعود قد اظهر مقصوده اما عمر فلم يظهر وكان رضي الله عنه في العناية القصوى
 وكان مذهبه مذهب ابن مسعود انه كان يني لسد الذرائع كما يظهر بالتأمل في جوابه حين قال له عمار يا امير المؤمنين
 ان شئت والله لم اذكره ابدا فقال عمر كلا والله لنق لينك من ذلك ما قوليت اي لا اناك عن ذكره
 فلا تمنع منه الله فحملك ما حملت به وغيبت لها بهذا اقراره بالكناية بجواز التيمم والانهاء عن بيان تلك القصة
 والله اعلم استدل بهذا الحديث وبامثالها من الاحاديث المجمع على صحتها الامام احمد رضي الله عنه على ان الواجب في
 التيمم مرة واحدة وسح البيهقي الى الكوفي قلت واقعة عمار وقع مرتين مرة بعد نزول آية التيمم قبل بيان اصفه
 وواقعة اخرى لما كان مع عمر في سرية حين اجلبا فحدث عمار ذكر الواقعتين في الواقعة الاولى وحدثه بذكر الكففين
 في الواقعتين وغيرهما في الواقعة الثانية وقد اختلف الروايات فيها فإرواه البخاري وسلم نفى رواية عن عمار فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم انما كان يكفيك هكذا فضرب النبي صلى الله عليه وسلم بكفيه الارض ولفغ فيها ثم مسح بها وجهه وكفيه
 وفي اخرى له فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال يكفيك لوجه وكففين وفي هذا الحديثين ذكر الوجه وكففين في اخرى

ذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ان تصنع هكذا وضرب بكفه ضربة على الارض ثم انفضها
 مسح بها ظهره بشماله او ظهر شماله بكفه ثم مسح بها وجهه نفي رواية لقال عمار ضرب النبي صلى الله عليه وسلم بيد الايمن
 مسح وجهه وكفيه فاختلفت روايات البخاري في ان آله مسح من رسول الله صلى الله عليه وسلم بل كانت واحدة
 او اثنتين فالرواية التي فيها ضرب بكفيه تدل على ان آله مسح من رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت كغير
 والرواية التي فيها ضرب النبي صلى الله عليه وسلم بيده او ضرب بكفه تدل على ان آله مسح من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كانت واحدة ومثل ذلك الاختلاف وقع الاختلاف في محل المسح ايضا ففي بعضها مسح وجهه وكفيه في
 بعضها مسح ظهره بشماله او ظهر شماله بكفه فيعلم من هذه الروايات ان ادنى ما يكفي التيمم من مسح ان يمسح بيده
 واحدة على ظهر الكفين ظهر كف اليمين بالشمال وظهر كف الشمال باليمين بل رواية لفظ او تدل على ان ادنى
 الكفاية ان يمسح بيد واحدة ظهر كف احدى يديه اليمين او الشمال واما الروايات التي ورد فيها مسح الكفين فيمكن
 ان يؤول بخلاف المضاف اي وظهر كفيه او يقال ان ادنى ما يكفي في التيمم من مسح هو المسح بيد واحدة
 على ظهر الكفين او على ظهر كف واحد اما مسح الكفين جميعهما ظهرا وابطنا فاختيار فليت شعري اي شيء علمهم على انهم
 تركوا هذه الروايات الصريحة الصحيحة واوجبوا مسح الكفين ظاهرا وابطنا فلو اعتذر رواة انه صلى الله عليه وسلم فعل
 ذلك بالفعل وكان فرضه بيان صورة الضرب لا بيان جميع ما يحصل به التيمم فهذا هو قول المخالفين وشيبت
 ان يلزم مسح الذراعين الى المرفقين والافلا شئت لزوم مسح على الكفين ظاهرا وابطنا فلا بد ان يقال ان النبي صلى
 الله عليه وسلم رد عن عمار ان تيمم الجنازة يتغير تيمم حديث الاصغر بهذا وأشار الى تيمم المعلوم صفتها وقد ثبت
 مسح الزراعين الى المرفقين باحاديث كثيرة وقد تقدم ذكر بعضها منها حديث ابى الجهم عند مسلم وابى داود بلطف
 مسح بوجهه ويديه ثم رد عليه السلام منها حديث جابر عند الدارقطني روى بسنده من جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال التيمم ضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين ثم قال الدارقطني رجاله كلهم ثقات وقد صححه الحاكم وقال العلامة
 العيني قال الذهبي ايضا اسناده صحيح ولا يلتفت الى قول من يمنع صحته وهذا حديث صحيح صريح في اثبات
 الدعوى واستدلوا ايضا بالكتاب بقوله تعالى فقيموا صعيدا فليبا فاسموا بوجوهكم وايدكم منه فان الله تعالى اراد
 بجمع اليد فلا يجوز التقيد فيه الا بدليل وقد روي في التقييد احاديث مختلفة فادنى التقييد الذي ورد فيه
 هو ظهر الكف الواحد ثم الكفين واثبت الى المرفقين فاما التقيد بالاولين فيحتمل ان يكون لاجل بيان صورة الضربة
 فيحتمل ان يكون لاجل بيان يحصل به جميع الفعل فلما كان بناء على الاحتمال لم يبق الاستدلال ولا يصح الاحتجاج
 به ولحقى التقيد بالمرفق وليس فيه احتمال يمنع الاستدلال فيؤخذ به وهو الاشبه بالقياس لان المرفق جعل غاية
 للامر بالغسل في الوضوء والتيمم بدل من الوضوء واليد لا يخالف المبدل ذكر الغاية هناك يكون ذكرها
 بالقياس ودلالة النص وقد قام دليل الاجماع في اسقاط ما ورد المرفقين فنسقط ولحقى ما دونها على الاصل قال
 المحامي وقد يقول من يخالف في هذا لو كان حكم التيمم حكم الطهارة بالمار لكان التيمم على اربعة اعضاء فيقال له
 ان العضوين المحذوفين لا عبرة بهما لانهما اذا سقطا سقطت المقابلة عليهما فاما العضوان الباقيان فالواحد

ان يدعى فيها حكم الأصول وليست شهد لها بالقياس وليست توقي شرط في امرها كرفع السفر قد اعتبر فيها حكم الاصل
وان كان الشطر الاخر ساقط كذا في بطل المجبور وقوله عن عمار بن ياسر قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم من التيمم فامرني ضربته واحدا للوجه والكفين فيه دليل صريح على الاقتصار في التيمم على الوجه والكفين
بضربة واحدة وان ازاوت الكفين ليس بضروري ولا يحري فيه تاويل المذكور في فعله صلى الله عليه وسلم من ان غرضه بيان
صورة الطرب لما بيان جميع ما يحصل التيمم لانه قولي تقيل معناه امرني بضربة واحدة للوجه وضربة واحدة للكفين لا تقدم في
رواية عمارني التيمم بضربتين واما ادلكم الكفين فتقدير الغاية اي والكفين الى المرفقين لما روي عنه فيا تقدم من قوله
الى المرفقين او الى الذراعين قلت قال الا درست اذا العلم نور الله قلوبنا بذكره حجة صريحة على ما لم يكن لكنه جعل الفعل
قويا به بريءانه معلول كان فعليا جعله قويا فروى بالمعنى فغلط قوله عن عمار بن ياسر ان رسول الله عليه وسلم
قال لي المرفقين يعني به صلى الله عليه وسلم امرني بضربة واحدة للوجه والكفين الى المرفقين فماروني الرواية السابقة عن
تأدية عن بضربة قوله للكفين فقال فيه فتاوة انه روي عن غيره من السند ان في الى المرفقين وقال البيهقي في الحسن واخبرنا
ابو بكر احمد ذكر بسنده قال سئل فتاوة عن التيمم في السفر فقال كان ابن عمر يقول الى المرفقين وكان الحسن وابراهيم
يقولان الى المرفقين فقال وخلفني محدث عن الشعبي عن عبد الرحمن بن ابري عن عمار بن ياسر ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال الى المرفقين قال الى المرفقين قال ابو اسحق فتذكره لاحد من حبل فحجب منه وقال احسنه
باب التيمم في الحضر اختلف العلماء فيه وذو هيب ابو يوسف وزفر الى عدم جواز التيمم في الحضر مطلقا وذو هيب
ذالك انما انفي الى انه يجوز لعدم الماراء والمرضى ثم يختلفوا في جواز الصلوة لئلا يراه مع القدوة على الماراء عند خوف فواتها وعلو الجنب
عند خوف فواتها فذهب ابو حنيفة والاوزاعي الى انه يجوز التيمم ومنه ذلك الشافعي في امر قوله فقال ابو حنيفة قبل رسول الله صلى الله

عليه وسلم من نحو پیر جبل فلقي رجل فسلم عليه فمروا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا السبط حتى أتى عليا جبرائيل فسلم عليه فمروا

عليه السلام استدل الطحاوي بهذا الحديث على جواز التيمم للمخاض عند خوف فواتها قوله قال ابو داود لم يتابع
محمد بن ثابت في هذه القصة على ضربين عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه فعل ابن عمر قال الا يستاذ
العلام نور الله قلوبنا بآثاره راجع لنصيب الاربعة تطلع على مرام المقام فاعل ابن دقيق العيد في حديثه باجر كما في نصيب
الاربعة زيادة فقال اني كرهت ان اذكر الله الخ وانت تعلم ان هذا التعبير عما وقع فعلا في حديثه الى كنههم فلا مانع عنه
فقد حل الطحاوي حديثه الى كنههم واثبت عمر وهاجر على النسخ في باب ذكر الحنك تعلق بحديث ابن العنبر فان كان
غير ثبت فتعارض فعل النبي صلى الله عليه وسلم بوجهين او بوجهين متوجهين آخره لعل لك مراد ابن دقيق العيد كان
التعليل القوي ينسحب على الاذاكار لا الفعل فاعلمه وقال ابن الجوزي كره ان يرد السلام لانه اسم من اسما الله
تعالى او يكون هذا في اول الامر ثم استقر الامر على غير ذلك

باب الجنب يقيم اجمع العلماء على جوازه والنسب الى عمر وابن مسعود انها يكران التيمم للجنب فكان ذلك بما ذكرنا
لله فسد لئلا يتسارع الناس في ذلك اذا بر عليهم المار او عرض لهم فذريسير قوله عن ابي ذر قال اجتمعت
غنيمة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ابا ذر ابدى فيها فبدوت الى الربذة فكانت لقيبي

الجنابة فامكت الحسن البست فاثبت النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابادر فسكت فقال تكلمت
امك ابادر لامت الويل فلدا على بجارية سوداء فجأت لعيس فيه ماء فستر ثني بثوب وستر
بالراحلة واغتسلت فكان في القيت عنى جبلا فقال الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو الى عشر
سنين فاذا وجدت الماء فامسكه فان ذلك خير قوله ابادر اى اخرج الى البادية والريضة فترت بقرب البادية
قوله فقال لوزن لى البادية وعلية على عليه وسلم كشف له حال ابى ذرانه لمن الى بالك من قيم الجنابة قوله الصعيد الجارى التيمم
طهورا لم يمد الماء ولم يجد الى عشر سنين فاذا وجدت الماء فاعتسل -

باب اذا خاف الجنب البرد التيمم قال الخطابي اختلف العلماء في هذه المسئلة فشدد فيها عطاء بن ابي ساج
وقال فينسل وان مات واجتج بقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا وقال الحسن بن حو من قول عطاء وقال سفيان بن مالك
يتيمم وهو بمنزلة المريض واجازه ابو حنيفة في الحضرة وقال صاحباه لا يجزى في الحضرة وقال الشافعي اذا خاف على نفسه
التلف من شدة البرد يتيمم وصلى واعاد كل صلوة صلاها كذلك وراى انه من العذر النادر وانما جأت الرخص
الناس في الا عذر العامة قوله عن عمرو بن العاص قال احملت في ليلة باردة في عزوة ذات السلاسل
فاشفقت ان اغتسل فاحلكت فيتممت ثم صليت باصحابي الصبح فذكر واذا ذلك لرسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال يا عيسى وصليت باصحابك وانت جنب فاخبرته بالذي منعني من الاغتسال وقلت

اني سمعت الله يقول ولا تقبلوا الفسكم ان الله كان بكم رحيم فتحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم
يقبل شيئا قوله سلاسل قال في الجمع بضم سين مهلة اولى وكسر ثمانية بار بارض جذام وبسميت الغزوة وقيل
سميت ذات السلاسل لان المشركين ارتبط بعضهم الى بعض مخافة ان يفرحوا او كانت وراى واوى القرى
وفيها من المدينة عشرة ايام والحديث حجة لابي حنيفة فانه قال اذا خاف الجنب ان يغتسل او توفض ان يغتسل
البرد او يمرضه يتيمم مطلقا سواء كان خارج المصر او فيه وعند ابى يوسف ومحمد لا يتيمم في المصر لان تيسر الماء الحار للقيم
في المصر فالب وقال الامام ان العجز قد ثبت في حقه حقيقة فيعتبر والمراد بالخوف في المرض والبرد وهو غلبة الظن
من المارة او تجربة او اخبار طيب مسلم غير فاسق -

باب في المجردة وما يتيمم وفي نسخة الجروح وفي اخرى العذرة اى اذا كان المرط في جسده جراحة من تيمم
او ليشد على جرحه عصاة فيمسح محل الجرح بغسل صم من جسده ثم يتيمم وذهب الشافعي الى انه يجب
عليه ان يمسح بين التيمم والصبح والغسل فيغسل صم ويسح ما جرح من جسده ثم يتيمم وذهب ابو حنيفة واخرون الى انه
لا يجوز الجمع بين الغسل والتيمم بل اذا كان الكثرة في الجنابة او اكثر اعضائه وضوءه في الوضوء مجزى حاشية ولا يغسل الا يمسح ولو كان اكثر من موضع
واقطع مجزى والغسل الصحيح ويسح على الجرح ان لم يضره وعلى الجبيرة والتيمم ولو كان نصف البدن صحيحا والنصف جرحا كالحامش لا يغسل الا يمسح
ويسح على باقيه وقيل يتيمم وان كان بيده فروع يضربها الماء ودون باقي اعضائه يتيمم او الم يجد من يغسل وجهه وقيل
يتيمم مطلقا قوله عن جابر قال اخرجتني سفر فاصاب رجلا منا حرج فتنجدني راسه ثم احتلم فسال اصحابنا فقال
هل تجدون لي رخصة في التيمم قالوا ما نجد لك رخصة وانت تغتسل على الماء فاعتسل فمات فلما قدما

على النبي صلى الله عليه وسلم اخبر بذلك فقال قتلوا قتلهم الله تعالى الا الواو في بيانه في فانا نشاء
 الحق السوال انما كان يكفيه ان يتيم ويعصر او يعصب ثلث موسى على وجهه خذ قته تم تيسر فيها
 ويغسل سائر جسده الشئ ضرب الرأس خاصة وجرد وشقة ثم استمس في غيره من الاعضاء قوله انت اعدوا فتوا
 بذلك لانهم فعلوا من اليسر في الشريعة وان ليس المراد من الوعد ان في قوله تعالى فلم تجدوا على الحقيقة بل نعم
 دم الوجه ان صورة ومعنى فقد قدم الوجه ان صورة ومعنى قد ان يكون بعيدا عنه واما العدم معنى نقط فهو ان يحجز
 من يستمال المارح قرب لما نفع كما اذا لم يجد كذا الاستقار على راس البير او كان بينه وبين المارح عدد او سبع اوجبة
 او كان الحش على انفسا او لم ينحرف باسطة الهلوكه او الزيادة او لسرديجات ان يمر هذه او يملكه فيكون عادا للمار
 معنى لان الله تعالى حرم القاء النفس في الهلكة قوله قتلوا قتلهم الله تعالى قالوا زجرا وتهديا لهم قوله انا
 شفاء النبي صلى الله عليه وسلم انما كان يجب عليهم ان يسألوا العلماء عن المسئلة وكيفوا عنهم فاسئلوا اهل الذكر ان
 كنتم لا تعلمون فانه لا شفاء له ارجل الالباب لتعليم قوله انما كان يكفيه الخ اي الرجل القلم طاهر كذا يث بدل على الجمع من
 التيمم والغسل المسح كما هو في مسأله الشان في القيل كذا مع ضعفه في الف للقياس بما يجمع بين البدل والمبدل منه
 وما عدا ان المامور به الغسل المجمع للصلوة والغسل الذي لا يسبغ الصلوة وجوده وعدمه سواء كان لو كان المارح نجسا ولا ان
 الغسل انما لم يفد الجواز كان الاشتغال به سبعا مع ان فيه تصحيح المارح وانه حرام مضار كمن وجد به طيم بخمسة مساكين
 تكفر بالصوم ان يجوز ولا يرمي بالعام الخمسة لعدم الفاءة فكذا بابل او لي لان هناك لا يؤدى الى تضييع المال
 فلهذا المارح المطلق في الآية هو المقيد بوجوب المارح المضيء لاجابة الصلوة عند الغسل به كما يقيد بالمارح الظاهر ولان مطلق المارح يضر الى المتناهي
 والمتناهي من المارح في باب الضرر يغسل من المارح الذي يكفي للوضوء والغسل فيضطر المطلق اليه فوجب صرف ظاهر فيقاول ان الواو في
 قوله ويعصر معنى او فلا يدل على الجمع بين التيمم والغسل قال المارح اذا استاذ العلماء لورا لمد قلوبنا بنوره قوله ان شيم ويعصر او يعصب ثم من
 الجرد الزجر على ما يظهر من اللغة بمعنى الملت والشد على ظاهره عمل هذا الشواغ قال في شرح المنهاج والتيمم المقدم بدل
 عن غسل العصور والحيل ومسح السائر بدل عن غسل ما تحت اطرافه من الصبيح كما في التحقيق وغيره وعليه يحل قول المارح
 انه جل ما تحت الجبهة ونقصية ذلك ان لو كان السائر بقدر العلة فقط او بزيادة غسل الزائد كذا لا يجب المسح وهو كذلك
 فاطلاهم وجوب المسح جري على الغالب من ان السائر ياخذ زيادة على محل العلة ولا يغسل له وعند الواو للتقسيم على
 الحالتين ككل الاشياء في شروح الالغية الثالث زعم قوم ان الواو المستعمل بمعنى او في ثلاثة مواضع احدها في اتقسيم
 كقولك اسم فاعل وحرف وقوله كما ان اس محروم وجارم ومن ذكر ذلك النظم في المتعة وشرح اكا فية قال
 في المعنى والصواب انها في ذلك على معناه الا على اذا الارواح ممتعة في الدخول تحت الحين اه قال لصمان واعلم
 ان كل من الواو واو في اتقسيم وجمالا لجمع الاقسام في الدخول تحت المقسم وعدم اجتماعها في ذات واحدة خارجا
 وان كانت الواو فيه اكثر اه -

باب في التيمم بجبل الماء بعد ما يصلي في الوقت اي بل بعيد الصلوة او لا يجزئ على ان التيمم فلا ي
 الذي بعد فراغه من الصلوة لا اعادة عليه وان كان الوقت باقيا واختلفوا فيما اذا وجد الماء بعد دخوله في الصلوة فقال

الوضيعة وآخرون ان قدراً ما تنقص القيمة سوا كان قدرته في الصلوة او في غيرها فاذا قدر حقيقة المار في الصلوة
 لطل تيمم وفسدت الصلوة وبه قال احمد بن حنبل في رواية وقال شافعي لا يرفع اقيم اذا قدر على المار بعد ما شرع في
 الصلوة لان حرمة الصلوة مانعة عن البطالة فكان عاجزاً من الاستعمال حكما ونحن نقول ان قدرة المار تنفع اقيم اجماع
 وتيقضه انتباه فلما بطلت الصلوة لغوات شرها الطهارة فلم يبق حرمته وهذا ظاهر وقوله عن ابي سعيد الخدري
 قال خرج رجلان في سفر فحضرت الصلوة وليس معهما ماء فقيما صعيدا اظبيا فصليا ثم وجد الماء في وقت
 فاعاد احدهما الصلوة والوضوء ولم يعد الاخر ثم ايتا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما ذكر ذلك له

تقال للذي لم يعد اصبت السنة واجزا تلك صلاتك وقال للذي توضع واعاد لك الاجر مرتين اي
 كاجر الصلوتين اللتين جعلتهما مرتين فان كلا منهما صحيحة تترتب عليها شوية وان كان احدهما فرضا والاخر نفلا .

باب في الغسل للجمعة بل يجب او لا قال النووي اختلف العلماء في غسل الجمعة فحكى وجوبه عن بعض الصحابة
 وبه قال اهل الظاهر وحكاها ابن المنذر عن مالك حكاها الخطابي عن الحسن ومالك وزهبي جمهور العلماء من السلف
 والخلف ونقها الامصار الى انه سنة يستحب ليس بواجب قال القاضى وهو المعروف بمذهب مالك فيهما
 واجب من ادعيه بظاهر الاحاديث واتجج الجمهور باحاديث منها حديث الرجل الذي دخل وعمر يخطب وقد ترك
 الغسل منها قوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فيها ونمت ومن اغتسل فالتسل افضل حديث حسن في السنن
 مشهور ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو اغتسلتم يوم الجمعة وهذا للقطيعي انه ليس بواجب لان تقديره لكان
 افضل واكمل وقال الخطابي ولم يختلف الا في ان صلوة تجزئة او لم يغتسل فلما لم يكن الغسل من شرط
 صحته دل على انه استحباب كالاغتسال للعبد وللأحرار الذي يقع الاغتسال فيه متقدما سببه ولو كان واجبا
 لكان متاخرا عن سببه كالاغتسال للجنابة ويحذف النفس قوله ان عمر بن الخطاب ينهاه عن يخطب

يوم الجمعة اذ دخل رجل فقال عمر المحبسون عن الصلوة فقال الرجل ما هو الا ان سمعت لئلا
 فتوضأت قال عمر الوضوء ايضا ولم تشهدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا اتى احدكم الجمعة فليغتسل قوله
 دخل رجل في البخاري اذ جاز رجل من المهاجرين الاخيرين لغسل مسلم اذ دخل عثمان بن عفان قوله الوضوء ايضا منصوب اي توضأت
 الوضوء اي تضرعت عليه دون الغسل فيه شعارا به قبل غدره في ترك التكبير استنبط منه معنى آخر ايجاز غير ثان المعنى ما اكتفيت بتأخير
 الوقت بتفويت الفضيلة حتى تركت الغسل انما ترك الغسل لانه تعارض عنده ادراك سماع الخطبة ولا اشتغال بالغسل
 وكل منهما مرغوب فيه فانه سماع الخطبة قال الاوستاد العلامة نور الله قلوبنا بنور دال الوضوء ايضا منصوب وكان
 الظاهر بحسب المعنى في هذا المقام ان يكون تقديم المفعول على عامله اي الوضوء توضأت لانكار الاختصاص بان الغدير
 التقديم اول الامر لانكار لكن صرحوا في مثل هذا التركيب انه لا اختصاص لانكار بالمقدم كما في قوله تعالى افخير الله
 تامرني اعبد قل غير الله يعني قال السبيدي في هامش الكشاف تحت اياك نعبد ولا يري ان قوله تعالى لا يطعكم
 محمول على استمرار الاقناع لا على امتناع الاستمرار كما صرح به في المفتاح وان قوله وما هم بمؤمنين يفيد تأكيد النفي لا في
 التأكيد ثم قال ايضا لبطان النفي وما في حكمه اذا كان مع قبيح في الكلام بمقتضى قبيح المعنى فيرد النفي على المقيد ويتبادر منه

عن انتفاء القيد وثبوت اصله واخرى قيد للثبوت فيكون نفيا مقيدا للنفي مقيدا وتعيين كل واحد من الاعتبارين بقدرية
 تشبه له ولفظه ما في الاثني في منع الفعل بعد حتى واشترطا فيكون الفعل بعدها مسببا عما قبلها فيمنع الرفع في ما سرت
 حتى او دخلها لان الدخول لا يتسبب من عدم السير حيث قال: واجازا لاختشال الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام
 ايجلا ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسمه لا على ما قبل حتى خاصة ولو غصنت هذه المسئلة بهذا المعنى على سبيل
 لم يمنع الرفع فيها وانما منه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل حد يمنع ذلك قال الصبان قال الدامني والذني
 اجزاء ما قلنا الاختشال في الاستفهام ايضا بان يعقد الكلام خالي عن الاستفهام ثم ادخلت اداة على الكلام باسمه لا على ما قبل حتى خاصة
 كان يقول شخص لاخر سرت حتى تدخلها فتشككت انت في صدق الخبر فتقبل انت لما طيب بل سرت حتى تدخلها اي هل خبرك
 بهذا شخص صحيح اه وني بذل الجهد واستدل بهذا الحديث من قال بعدم وجوب الغسل للجمعة ووجه الدلالة ان عثمان فعله اقره عمر ولم يامر
 بالرجوع للغسل اقره حاضرا للجمعة وهم لا يحلوا العقد. ولو كان واجبا لما تركه ولازموه بفعله هذا الامر الوارد في الحديث فحمل
 على المنع واجاب عنه الآخرون بان انكار عمر على راس النبوة في ذلك الجمع على مثل ذلك الصحابي الجليل في تفسيره جمع الحاضرين الذين
 هم جمهور الصحابة لذلك الانكار من اعظم الدلائل القاضية بان الوجوب كان معلوما عند الصحابة ولو كان الامر على عدم
 الوجوب لما عول ذلك الصحابي في الاعتذار على غيره فاي تقرير من عمر ومن حضر بعد هذا العمل النووي ومن سئلوا
 انه لو كان الاغتسال واجبا للنزل عمر من منبره واخذ بيد ذلك الصحابي وذميب به الى اغتسل ويقال لا لا تقف
 في هذا الجمع اواذ هب فاغتسل فانه سننظر او ما شبه ذلك مثل هذا لا يجب على من رأى الاخلال بواجب من
 واجبات الشريعة وغاية ما كفناه في الانكار على من ترك اجابوا بانه في هذه الواقعة انتهى قال الشوكاني قلت وهذا الذي قال الشوكاني
 كلام من فغل عن ما جيل عليه عمر من الخطاب من الشدة والغلظة في الدين وتاديبه الناس في اخطائهم بواجبات الشريعة
 فانه رضي الله عنه لبب بردا وسهام بن حكيم بن حزام على انه كان يقرأ سورة الفرقان على غير ما يقرؤها عمر وجاربه
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حتى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسله وايضا اخرج ام فردة اخذت
 الى بكر الصديق من البيت حين ناحت وايضا ضرب بين ندى الى هريفة حين بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بنخلية وقال له من لقيت يشهد لانا لا الله مستيقنا بها قلبه بشرا بجمعة حتى خراسته وقال ارجع فارجع فارجع
 بالبكار وايضا لما اراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصلي على عبد الله بن ابي المنافق حذبه وقال ليس الله هناك
 ان تقص على المنافقين وبهذا متقناته وتشديداته اكثر من ان يحصيها نطاق البيان فمن لم يعلم وخبره بها
 يستحيل من ان يستبعد من مثل عمران النخعي من مجلسه ويرهده الى بيته ليغتسل ويترك مجلسه ويصلي وقد ترك الواجب
 فالعجب من العلامة الشوكاني مع انه زاح طويل في الحديث والسير وعامت بسيرته ومتقناته كيف لم تنبهنا
 واستبعد منه رضي الله عنه ان يقول لذلك الرجل اذهب فاغتسل ثم احضر وقد تبه لالامام الشافعي فقال
 فلما لم يترك عثمان الصلوة للغسل لم يامر عمر بالخروج للغسل ذلك على انها قد علمنا ان امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم كان على الاعتقاد وكذا الخطاب وغيرهما في هذا الحديث اشارة الى ان الغسل للصلوة لا سيما
 وهو نصيح وفيه ايضا انه لا يقع غسل الجمعة قبل الصبح اه قوله قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم اي باح

مدرک اوان الاختلام والمراد بالواجب اثبات الذي لا ينبغي ان ينترك لانه ياتم تاركه قال الخطابي معناه وجوب الاستنجاء
 والاستنجاء دون وجوب الغرض ويشبهه بصحة هذا التاويل حديث عمر الذي تقدم ذكره وسببه ان القوم كانوا يلبسون
 في الهيئة وليسوا بالصوف وكان السيد ضيقا فاعترفوا بشور منهم رليت وتاوى بعضهم برائحة بعض خصوصاً
 في بلادهم التي في غاية من الحرارة فندبهم الى الاغتسال بفظا الوجوب ليكون ادعى الى الاجابة قوله ليقول من غسل
 ليدرج الجماعة واغتسل ثم بكى وابتكى غسل بالتشديد وبالتخفيف واغتسل قيل بها معنى كرر للتاكيد وقيل معنى
 غسل جامع ام انه قبل الخروج الى الجمعة لانه اذا اجتمعوا جميعا الى الغسل قيل غسل اعضائه الوضوء ثم اغتسل والاولى اني
 الحديث اي غسل راسه بخرطومي وغيره ثم اغتسل وهو مروي عن كحول وسعيد بن علي الترمذي عن ابن المبارك وقوله كواكب
 قيل بها معنى كرر للتاكيد قيل معنى بكراني الصلوة اول وقتها وكل من السرعة الى الشئ فقد مكر عليه ومنه ابتكر
 اوركا اول الخطبة يقال ابتكر اذا كل بكورة الفواكه قوله كان يغتسل من اديع من الجنابة ويوم الجماعة ومن
 الجماعة ومن غسل الميت لا يخصر غسلاته في هذه الاربع بل يغتسل للاحرام ودخول مكة وغير ما قال السندعي معناه
 يامر بالنسل من الارب لان غسل الميت لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم لذاته الشريف وقال الخطابي قد جمع اللفظ
 قرآن الاغسل والغسل والاستنجاء بالجملة الاحكام والمعاني تترتبها وتنزلها منازلها فالالاغتسال من الجنابة فواجبة بالاتفاق
 واما الاغتسال للجمعة فقد قامت دليل على انه كان يفعلها وبما ربه استحبابا ومعقول ان الاغتسال من الجنابة انما هو
 لا طه الاذي والمالا يؤمن ان يكون فذا صابا لجم رشاش من الدم فالالاغتسال منه استظهار للطهارة واستحباب
 للنظافة واما الاغتسال من غسل الميت فقد اتفق اكثر العلماء على انه غير واجب وقال احمد لا يثبت في الاغتسال
 من غسل الميت حديث ويشبه ان يكون من راي الاغتسال منه انما راي ذلك لا يؤمن ان يصيب الغسل من
 رشاش المغسول فصح وربما كانت على بدن الميت نجاسة فاما اذا علمت سلامته منها فلا يجب الاغتسال منه قوله
 من اغتسل يوم الجماعة غسل الجنابة ثم راح فكانما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكانما قرب
 بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكانما قرب كبشا اقرب ومن راح في الساعة الرابعة فكانما قرب بعلقة
 ومن راح في الساعة الخامسة فكانما قرب ببضنة فاذا خرج الامام حضرت الملايكة يستمعون ان الذكوة الاح
 قال النووي والمراد بالروح الذهاب اول النهار وفي المسئلة خلاف مشهور فذهب اليك كثير من اصحابه والقاضي حسين
 والام الحزم من اصحابنا ان المراد بالساعات لحظات لطيفة بعد زوال الشمس والروح عندهم بعد الزوال وادعوا ان هذا المعنى
 في اللغة وذهب الشافعي ومجاهير العلماء استحباب التكبير ليلا الى النهار والساعات عندهم من اول النهار والروح يكون
 اول النهار واخره قال المازهر في لغة العرب الروح الذهاب سوار كان اذل الليل واخره اذل الليل وهذا هو الذي
 يعقبيه الحديث احد رواي الحديث ان التكبير لا يستحب للامام كما استنبط منه الماروني واستنبط العيني منه انه لا يكون
 الكلام والذكر بعد خروج الامام لان الملايكة طهروا سجلاتهم لاستماع الذكر -

باب في الرخصة في ترك الفضل يوم الجمعة

قوله عن عائشة قالت كان الناس متهان انفسهم فيروحون الى الجمعة بغيرهم فقبل لهم فغسلتم

مهان جمع ما من كطالب وكطالب طلب الما من العبد والخادم اى لم يكن لهم غيبه وخدم كيفونهم مؤنة علمهم فيخدمون
 انفسهم فيردون بهذا الحال والكيفية من لباس الصوف والعرق فتشربهم رياح قوله فقيل والقائل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كافي رواية البخاري فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو انكم تطهرتم يومكم هذا ولو تمتمنوا بالجواب مخدوف لو كان الشرط
 اى لو كان حسنا فحدث يدل على استحباب الغسل في يوم الجمعة قوله عن اعلمة ان فلانا من اهل العراق
 جاثا فقالوا يا ابن عباس ان ترى الغسل يوم الجمعة واجبا قال لا ولكنه اظهر وخير لمن اغتسل ولمن لم يغتسل
 فليس عليه بواجب وسأخبركم كيف بدأ الغسل كان الناس مجوس دين يلبسون الصوف يميلون على
 ظهورهم وكان مسجدنا ضيقا مقارب السقف انما هو عرش مخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في
 يوم حار وعرق الناس في ذلك الصوف حتى ثارت منهم رياح اذى بعضهم بعضا فلما وجد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم تلك الرياح قال يا ايها الناس اذا كان هذا اليوم فاغسلوا ولبسوا اهل بيتي احداكم افضل
 ما يجد من دهنه وطيبه قال ابن عباس ثم جاء الله تعالى ذكره بالخير واليسر الصوف وكفوا العمل ووسم
 مسجدهم ذهب بعض الذي كان يؤذى بعضهم بعضا من العرق حصل قول ابن عباس ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ما وجب غسل يوم الجمعة على الامة اجمالا لا يجوز تركه ولكن ندبهم الى الغسل لئلا يتأذى المسلمون بعضهم ببعض
 ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في رواية عائشة المتقدمة لو اغتسلتم وتولوا صلى الله عليه وسلم في حديث الا احق من
 تولوا فيها ونعمت ومن اغتسل فهو افضل فان فيه البيان الواضح ان الوضوء كاف للجمعة وان الغسل بها فضيلة وان
 الوضوء ممدوح مندوب ومرغوب شرعا لا يرد على من يقتصر عليه حال في الجمع فيها ونعمت اى في هذه الحفلة يعني
 الوضوء ينال الفضيلة ونعمت الحفلة هي وقيل ونعمت الرخصة لان السنة الغسل قال بعضهم فبالفرصة اخذ
 ونعمت الفرصة قلت معناه وبالسنة اخذ ونعمت السنة

باب في الرجل يسلم فيؤمر بالغسل اى بعد اسلامه وكفى ان يقال سلم اى يريد الاسلام فيؤمر بالغسل
 قبل اسلامه استحبابا باختلاف العلماء بل يجب الغسل بعد اسلام الكافر اما لا قال الخطابي هذا عند اكثر اهل العلم على الاستحباب
 لا على الايجاب قال الشافعي اذا سلم الكافر اجبت لان يغتسل فان لم يفعل ولم يكن جنبا اجزاه ان يتوضأ ويصلي
 وكان احمد بن حنبل ابو ثور يوجبان الاغتسال على الكافر اذا سلم قولنا الظاهر الحديث قالوا ادلا بخلو المشرك في ايام كفره
 من جلع او احتلام وهو لا يغتسل لو اغتسل لم يصح منه ذلك لان الاغتسال من الجنابة فرض من فروض الدين وهو
 لا يجزئه الا بعد الايمان كالصلوة والزكاة ونحوها وكان مالك يرى ان يغتسل الكافر اذا سلم واختلفوا في المشرك
 يتوضأ في حال شركه ثم يسلم وقال صاحب الراي لان يصلي بالوضوء المتقدم في حال شركه ولكنه لو كان يتيم ثم
 اسلم لم يكن له ان يصلي بذلك التيمم حتى يستأنف التيمم في الاسلام ان لم يكن واجبا للامار والفرق بين الامرين
 عندهم ان التيمم مقتضى الى النية وبينية العبادة لا يصح من مشرك والطهارة بالار غير مقتضى الى النية فاذا وجدت
 من المشرك صحته في الحكم كما توجد من المسلم سوار وقال الشافعي اذا توضأ وهو مشرك او تيمم ثم اسلم كانت عليه عادة
 الوضوء للصلوة بعد الاسلام وكذلك التيمم لا فرق بينها ولكنها لو كان جنبا فغسل ثم اسلم كان صحابه قد اختلفوا في

ذلك ففهم من قال يجب عليه الاغتسال ثانيا كالوضوء سوار وبذا شبهتهم من فرق بينها فإمرأى عليه ان يتوضأ على كل حال لم ير عليه الاغتسال فان سلم وقد علم انه لم تكن اصابته جنابة قط في حال كفره فلا غسل عليه في قولهم جميعا وقيل هو في الجمع بين ايجاب الاغتسال والوضوء عليه اذا سلم شبه بظاهر الحديث وهو ادلى انتهى واجمع القائلون بالاستحباب الامن اجنب لانه لم يامر النبي صلى الله عليه وسلم كل من سلم بالغسل ولو كان واجبا لما خص الامر ببعضا دون بعض فبما كان ذلك قرينة تصرف الامر الى الذنب واما وجوبه على المجنب فلا والله القاضية بوجوبه لانه لم تفرق بين مسلم وكافر وتزوج بالقتال بالاستحباب مطلقا لعدم وجوبه على المجنب بحديث الاسلام حجت وفي رواية يهدم ما كان قبله قلت وعندنا حجة ما قال في المنية وشريعة المجلي واداه منها اي من الاغتسال مستحب وهو غسل الكافر بهذا ذكره مطلقا ثمس الأئمة السرخسي في شريحته للمبسوط وذكر في المحيطان الكافر اذا اجنب ثم سلم الصحيح انه يجب عليه الغسل لان الجنابة صفة باقية لبي اسلامه كبقا صفة الحديث قال في الدر المختار كما يجب على من يسلم جنبا او حاله ان يغتسل ولو بعد الاقطار على الاصح بقا الحديث الحكمي كذا في نبدل اليهود قوله عن جده فليس بن عام قال انليت النبي صلى الله عليه وسلم اريد الاسلام فامرني ان اغتسل بماء وسدر واسد شجر البنق اي امرني بالاغتسال بعد ما استلمت

ويؤيده ما رواه الخمسة الا بن ماجه والامام احمد في مسنده بهذا الاسناد من طريق عبد الرحمن قال حدثنا سفيان بن علف انه سلم فامرته النبي صلى الله عليه وسلم ان يغتسل بماء وسدر وكتميل ان يكون لمعني اتيت اريدا الاسلام فامرني ان اغتسل بماء وسدر ثم سلم ويؤيده ما رواه البخاري في المغازي في قصة ثمانية بن اثال ونقطة فقال اهلوقوا ثمانية فانطلق الى نخل قريب من المسجد فاغتسل ثم دخل المسجد فقال شهدان لا اله الا الله واشهدان محمد رسول الله

باب المرأة تغتسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها اي هل تغتسل المحيض المتوب الذي تلبسه ايام حيضها بعد الفراغ من الحيض فقالت الحنفية اذا اصابته الجناسه فاذا انتهت فرض ان يامت القدر المانع وقال الشافعي اذا انتهت عن سوار كانت قليلا او كثيرا وقال مالك اذا التها سته واما اذا لم تصبه الجناسه فغسل في كل ثياب الوضوء الذي لم تصبه لجناسه امر مندوب البعلي بسبل التنظيف ووقع الرائحة والوسوسة قوله سئلت عائشة عن المحيض

يصيب ثوبها الد مر قالت تغسله فان لم يذهب اثره فلتغيره بشئ من صفرة اي ان لم يذهب اثره لون دم الحيض فليغيره بخفي لون دم الحيض اذ ان اثر الجناسه ليس بواجب وهو مذموم الى خيفة قوله قالت عائشة ما كان لاحد ان الاثوب واحد يبيض فيه فاذا اصابه شئ من دم ربلته برينها ثم قصعة برلقها اي بابتة بريقها اذا لم قصعة اي ولكنة برلقها اولظفر اصابها كما في نسخة فعل عائشة تغسله بعد ما تعصمه برلقها ولم يذكره الراوي او يقال اذا زالت الجناسه بالريق فقد هرب وهو مذموم الى خيفة دانه قال يطهر البدن والثواب بالمارد بالنع مزمل كالحل ماد الورود فهو حجة له ويمكن ان يكون الدم قليلا معفوا عنه فلا تغسله فيكون حجة له في مسئلة اخرى قوله

نقالت امر مسئلة قد كان يصيبنا المحيض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسلنا وطينا فغسلنا احلانا ايام حيضها ثم تطهر فتنظر الثوب الذي كانت تغلب فيه فان اصابه دم غسلسناه وصيلنا فيه وان لم يكن اصابه شئ تركناه ولم ميمنا ذلك من ان نغسل في فيه اي ان لم يصيب الثوب شئ من دم

الحيف تركنا داي ذاك الثوب من غسل اوله يغتسل في كل اى الثوب بالغسل او تلبث ايام حياها من
 الصلوة فيه قوله سمعت امرأته تسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف تصنع احدا ناسيا بها اذا اراد ان
 يطهر او يغسل فيه قال تنظر فان رأيت فيه دما فامسح به بشئ من ماء ولتغسل ما لم يرفيه ولم يغسل فيه
 القرمص والتقريلين ذلك باطراف الاصابع والاطفار مع صب الماء عليه وهو ابلغ من غسله بجميع البدن وقوله لتغسل
 ما لم يرفيه اى لتغسل غسلا خفيفا بعد ذلك لتقريلين ما دام لم يرفيه اى ذلك الماء من الدم ويمكن ان يكون معنى الجملة
 لتغسل اى لتغسل ثوبك ثم في ذلك الثوب الدم وهذا الحكم يكون على سبيل التخييف ودفع الرخصة الكريمة دلالة
 ابو سوسة كبل السر ابل بعد الوضوء اذا اراد بالنضح الرض قوله اذا اصاب احد اكن الدار من الحيض فلتنقرصه ثم
 لتغسل اى لتغسل بالماء ثم تغسل فيه فالتغسل في هذا الحديث بمعنى الغسل بالاتفاق وهو الذى قالته الحنفية في قول
 العصى قوله سمعت امرأته بنت محسن تقول سألت النبی صلى الله عليه وسلم عن دهر الحيف يكون في الثوب
 قال حيفه بضلع واعسله بهاء وسد الراد بالصلع بهاء عود وعلقه بصلع حيوان فمى به عود يشبه دانا امر حكمة بالصلع
 لينقلع التجسد منه الا صق بالثوب ثم يتبعه الماء يزيل الاثر والامر بغسل ما ورق الصدر لزيادة التطهير
باب الصلوة في الثوب الذى يصيب اهله فيه اى يجامع فيه بل يصلى فيه قبل ان يغسله ولا تغتسلوا على
 ان الصلوة في ثوب الذى جامع فيه امرأته يصلى فيه اذ لم اصابه الهى او المذى قوله عن معاوية بن ابي سفيان
 انه سأل اخته امر حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى
 في الثوب الذى يجامعها فيه فقالت نعم اذ لم يرفيه اذى وهذا الحديث مشير الى نجاسته الهى بل يدل على نجاسته
باب الصلوة في شعر النساء بغير الشين العجمة والعين المهلبة مع شاربكتا الشفح وهو تحت لذار من
 الشارب على شعر بجدى لا يصلى فيه احتياطا لان ذلك الثوب اقرب الى النجاسة وان لم يكن نجاستها بالا خال قوله
 عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلى في شعر نأودى لحضا قال عبيد الله بن عبد الله
 اى معاوية بن ابي سفيان في الشعر والحيات اى في ان شينها قال شعرنا او قال لحضا فان قيل قد عفا المصنف باب الصلوة
 في شعر النساء ولقد عفا عن ذلك في فكيف ثبت الحديث حكم الشعر قلت وجهه انه لو كان في الحديث لفظ الشعر فثبت
 الحديث بظاهره ولو كان لفظ اللحف لثبت الشعر ويصدق عليه اولا يقال اذا كان في الحديث لفظ اللحف فثبت
 حكم اللحف ثم ثبت حكم الشعر بالاولوية لانه اذا ثبت الاحتساب عن اللحف فثبت في الشعر بالاولوية لانه اقرب الى النجاسة
 وفيها حكم منهاه على الاحتياط قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلى في ملاحفنا جميع لحفة -
باب في الرخصة في ذلك اى الرخصة في الصلوة في شعر النساء قوله عن ميمونة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم صلى عليه صرط وعلى بعض ادواجه منه وهى خالض يصلى وهو عليه المرد كسار ويكون من صوف وربما كان
 من خراذ وغيره ومناسبة الحديث بالباب بان امره الذى كان بعضه على بعض ادواجه صلى الله عليه وسلم وكانت هى حائضه
 كان المرد لها لا سيما فلما صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم ثبت الرخصة في الصلوة في ثياب النساء وهذا اذا كان واقع
 في هذا الحديث قصته مغايرة لما ياتي في الحديث الا حق واما اذا كانت القصتان واحدة فالناسية ظاهرة -

قوله عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل وأنا الى جنبه أنا حائض
وعلى مرطلي وعليه بعضه اى بعض من لم يرفقت الرخصة في الصلوة في شعر الفسار

باب المني يصيب الثوب هل يتنجس الثوب ويلزم تطهره وهل يحكم بطهارة المني او نجاسته
اتفق العلماء على ان المني نجس يجب غسله من الثوب والبدن واختلفوا في المني اذا
ماكب او حنيفة الى نجاسته الا ان ابا حنيفة قال يكفي في تطهيره ان يمسح به
لا بد من غسله وطبا ويا بسا وقال الليث هو نجس ولا تعاد الصلوة منه وقال الحسن لا تعاد الصلوة من المني في الثوب
وان كان كثير وتعاد منه في الجسد وان قل ذهب الشافعي الى انه طاهر قال النووي ولنا قول شاذ ضعيف ان مني
المرأة نجس دون مني الرجل وقول اشد منه ان مني المرأة والرجل نجس للصواب انها طاهرة ان دلت كل مني الطاهر فيه
وجان لا صحابنا انهم لا يحل لانه مستقدر فهو داخل في جملة النجاسات المحرمة علينا واستدل القائلون
بالبهارة المني باحاديث الفرق والقائلون بنجاسته باحاديث الغسل قال الحافظ في الفتح وليس بين حديث الغسل
وحديث الفرق تعارض لان الجمع بينهما اوضح على القول بطهارة المني بان يحل الغسل على الاستنجاب لا على الوجوب
وهذه طريقة الشافعي واحمد واصحاب الحديث وكذا الجمع يمكن على القول بنجاسته بان يحل الغسل على ما كان طبا
والفرق على ما كان يابس وهذه طريقة الحنفية والطريقة الاولى ارجح لان فيه العمل على الخبر والقياس معا لانه
لو كان نجسا لكان القياس وجوب غسله دون الاكتفاء بغيره كالدّم وغيره لا يكتفون فيما لا يعنى عنه من الدّم
بالفرق ويرد الطريقة الثانية ايضا ما في رواية ابن خزيمة من طريق اخرى عن عائشة كانت تسلي المني من ثوبه
يعرق الاذ فرخم يصلي فيه وتحكمه من ثوبه يابس ثم يصلي فيه فانه يتضمن ترك الغسل في الحالتين واما ما لم يعرف
الفرق وقال ان العمل عندهم على وجوب الغسل كسائر النجاسات وحديث الفرق حجة عليهم وحل بعض اصحاب الفرق
على ذلك بالماورود وهو مردود بل في احاديث رويايت مسلم عن عائشة لقد رأيتني داني لاحك من ثوب رسول الله
صلى الله عليه وسلم يابس بطرفي وباحم الترمذي من حديث بهام بن الحارث ان عائشة اكرمت على صفيها غسله الكثر
فقلت لم اشد اعلينا ثوبا انما كان كغيبه ان يفرقه باصابعه فما فرقة من ثوب رسول الله صلى الله
عليه وسلم باصابعي وقال بعضهم الثوب الذي اكتفت فيه بالفرق ثوب النوم والثوب الذي غسلته ثوب الصلوة
وهو مردود ايضا ما في احاديث رويايت مسلم من حديثها ايضا لقد رأيتني افرقه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
فرقا يصلي فيه وهذا التعقيب بالقافية في احتمال تحلل الغسل بين الفرق الصلوة وصرح منه رواية ابن خزيمة انها
تحكم من ثوبه صلى الله عليه وسلم وهو يصلي وعلى تقدير عدم ورود شيء من ذلك فليس في حديث الباب ما يدل على نجاسته
المني لان غسلها فعل وهو لا يدل على الوجوب بجرده والله اعلم انتهى وقال يعني في شرح البخاري راد على ما قلنا
بقوله ثم ان بعضهم ذكر في اول هذا الباب كلاما لا يذكره من البصيرة وروية وفيه رد ما ذهب اليه الحنفية ومع هذا اشد كلامه
بما من كلام الخليل مع تيسيره وسهوانه قال وليس بين حديث الغسل وحديث الفرق تعارض الى آخره قال حرم لا يكتفون
في لا يعنى عنه من الدّم بالفرق قلت من هو الذي ادعى تعارضنا بين الحديثين المذكورين حتى يحتاج الى التوفيق ولا نسلم

القاعين بينهما أصلاً وحديث الغسل يدل على نجاسة المني بدلالة غسله وكان هذا هو القياس أيضاً في يابسه ولكن
 خصني حديث الفرك وقوله بأن يحل الغسل على الاستحباب للتطهير لا على الوجوب كلام واه وهو كلام من لا يدرى
 مراتب الأمر لو ارد من اشتد فاعلى مراتب الأمر الوجوب وادناها الاباحة بينهما لا وجه للثاني لانه عليه الصلوة والسلام
 لم يترك على ثوبه ابداداً وكذلك الصحابة من بعده ومروا بقتل علي الله عليه وسلم على فعل شيء من غير ترك في الجملة يدل على
 الوجوب بلا منزع فيه والبعض الأهل في الكلام الكمال فاذا اطلق اللفظ ينصرف الى الكمال اللهم الا ان يصرف ذلك
 بقضية تقوم فتدل عليه حينئذ وهو محوى كلام أهل الأصول ان الأمر المطلق اى المحجور عن القرآن يدل على الوجوب
 ثم قوله والطريقة الاولى ارجح الاخر غير راجح فضلاً ان يكون ارجح بل هو غير صحيح لانه قال فيها العمل بالخبر وليس
 كذلك لان من يقول بطهارة المني يكون غير عامل بالخبر لان الخبر يدل على نجاسته كما قلنا وكذلك قوله فيها العمل
 بالقياس غير صحيح لان القياس وجوب غسله مطلقاً ولكن خص بحديث الفرك بما ذكرنا فان قلت ما لا يجب غسل
 يابسه لا يجب غسل رطبه كالمخاط قلنا لا نسلم ان القياس صحيح لان المخاط لا يتعلق بخبر وجه حديث ما والمني من جنس
 لا كبر المحذرين وهو الجنبان فان قلت سقوط الغسل في يابسه يدل على الطهارة قلت لا نسلم ذلك في موضع الاستحباب
 وقوله كالدّم وغيره الخ قياس فاسد لانه لم يأت نص بجواز الفرك في الدّم ونحوه وانما جاز في يابسه المني على خلاف
 القياس فيقتصر على مورد النص فان قلت قال الله تعالى وهو الذي خلق من المار بشراسما ما وهو من الحقيقة
 ليس بما رفق على انه اراد به التشبيه في الحكم ومن حكم المار ان يكون طاهراً قلت ان تسميته ما لا تدل على طهارته
 فان الله تعالى سمى منى الدواب ما رفقوا والله اخلق كل فائقة من ما فلا يدل ذلك على طهارة منى الحيوان (وهو عندنا
 ايضا نجس) فان قلت انه اصل الانبياء والاولياء فيجب ان يكون طاهراً قلت هو أهل الاعمار ايضا كمنزود وفرعون
 وما من دبرهم على اننا نقول لعقبة اقرب الى الانسان من منى وهو ايضا اصل الانبياء عليهم الصلوة والسلام ومنها ما
 لا يقل انها طاهرة وقال هذا القائل ايضا وتزد الطريقة الثانية ايضا ما في رواية ابن حزم من طريق اخرى عن عائشة
 كان تسلمت المني من ثوبه عليه السلام بعرق الاذخر ثم يصلي فيه وتحت من ثوبه يابس ثم يصلي فيه فانه يتضمن ترك
 الغسل في الحالتين فقلت رد الطريقة الثانية بهذا غير صحيح وليس فيه دليل على طهارته وقد يجوز ان يكون كان عليه
 الصلوة والسلام يغيب في ذلك فيطهر الثوب والحال ان المني في نفسه نجس كما قد روي فيما اصاب الغسل من الاذى وهو
 ما رواه ابو داود ومن حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا طلى الاذى نجف فيه فطهر بها التراب والحرا من الاذى
 النجاسة وقال هذا القائل ايضا فاما مالك فلم يعرف الفرك فاعل عندهم على وجوب الغسل كسائر النجاسات قلت
 لا يلزم من عدم معرفة الفرك ان يكون منى طاهر اعنده بل عنده المني نجس كما هو عندنا وذكر في الجواهر للمالكية المني
 نجس اصله وهو يجرى في ممر البول فاختلف في سبب النجس هل هو رده الى اصله ومردّه في مجرى البول وقال القائل
 ايضا وقل بعضهم الثوب الذي اكتفت فيه بالفرك ثوب النوم والثوب الذي غسلته ثوب الصلوة وهو مردود وايضا
 الى آخره قلت لا بقوله وقال بعضهم المحاط ابا جعفر الطحاوي فانه قال في معاني الآثار لبندة عن همام بن امارث
 انه كان نازلاً على عائشة فاحلم فرأته جارية لعائشة وهو يغسل اثر الجنابة من ثوبه الحديث واخرج الطحاوي هناك

أربعة عشر طريقا واخرجه سلم ايضا ثم قال فذهب الذاهبون الى ان انى ظاهره انه لا يفسد الماء وان وقع فيه وان
 حكمه في ذلك حكم النجاسة واجتوأتني ذلك بهذه الآثار الواردة بهؤلاء الذين الشافعي واهل السنة ورواه في ذلك
 في ذلك آخرون فقالوا بل هو نجس ورواه الآخرون الاوناعي والثوري واهل حنيفة وصحابه واهل الكوفة والليث بن سعد وكس
 بن حي وهو رواية عن احمد بن محمد بن علي بن ابي طالب وقالوا لا حجة لكم في هذه الآثار لانها انما جاءت في ذكر ثياب نيام فيها ولم يأت في
 ثياب يصلي فيها وقد رأينا ان الثياب انجست بالخالط والبول والدم لا بأس بالنوم فيها ولا يجوز الصلوة فيها فقتل بجور
 ان يكون انى كذلك وانما يكون هذا الحديث حجة علينا لو كنا نقول لا يصلح النوم في الثوب انجس فلماذا امكننا منع ذلك
 وتوافق ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فقول من بعد لا يصلح
 الصلوة في ذلك فسلم تخالف شيئا مما روي في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وقد جاءت عن عائشة فيما كانت تفعل بثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كان يصلي فيه اذا اصابه النبي فذكر
 بسنده من عائشة قالت كنت غسل النبي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج الى الصلوة وان وقع الماء
 في ثوبه واسناده صحيح على شرط مسلم قال الطحاوي وبهذا كانت تفعل عائشة بثوب النبي صلى الله عليه وسلم الذي كان
 يصلي فيه تغسل النبي منه وتفكر من ثوبه الذي كان يصلي فيه ثم ان هذا القائل استدل في رده على الطحاوي بما ذكرناه بان
 قال وبهذا التعقيب بالفارسي الى آخره وهذا استدلال فاسد لان كون الفارسي للتعقيب لا يفي احتمال تحلل الغسل
 بين الفكر والصلوة لان اهل العربية قالوا ان التعقيب في كل شيء بحسبه الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد لاذلم
 يكن منها الامدة اكمل مدة متطاولة فيجوز على هذا ان يكون معنى قول عائشة لقد رايتني افكر من ثوب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ارادت به ثوب النوم ثم تغسله فيصلي فيه ويجوز ان يكون الفارسي ثم كما في قوله تعالى ثم خلقنا النطفة
 علقه فخلقنا العلقه مضغة فخلقنا المضغة عظاما فلنسونا العظام سمحا فالفارات فيها بمعنى ثم التراخي معطوفا بها فاذا
 حمدا التراخي في المعطوف يجوز ان تحلل بين المعطوف والمعطوف عليه مدة يجوز وقوع الغسل في تلك المدة ويؤيده
 ما ذكرناه من رواه البزار في مسنده والطحاوي في معاني الآثار عن عائشة قالت كنت افكر النبي من ثوب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ثم يصلي فيه قوله واهرج منه رواية ابن حزمية انهم لا يباعده البنا فيما دعه لان قوله وهو يصلي جملة
 اسمية وقعت حاله منقطة لان عائشة ما كانت تفكر النبي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم حال كونه في الصلوة فاذا كان
 كذلك كمثل تحلل الغسل بين الفكر والصلوة انتهى لمخصا على ما نقلني هذا المجود قوله عن هذا من الحادث انه
 كان عند عائشة فاحتمل البصرة جارية لعائشة وهو يغسل اثر الجنابة من ثوبه ويغسل ثوبه فاحتمل
 عائشة فقالت لقد رايتني وانا افكر من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يمام بن الحارث كان عند
 عائشة فبها وكان اخذ منها ملحفة صغرا فاحتمل فيه واما ما اخرجه سلم من قصة عبد الله بن شهاب الخولاني قال كنت
 نازلا على عائشة فاحتملت في ثوبي فبقي قصة اخرى استدلت القائلون بطهارة النبي بنجدريث الفكر وقاله القائل
 الغسل محمول على الاستحباب لا على التكليف واما القائلون بخباسته فاجتوا بنجدريث الغسل ان عائشة كانت تغسل
 النبي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت ثم اراد به بقعة او بقعا اي اثر الغسل وقالوا يطهره

الفرك ولو كان طاهرا لم تتجع عائلته الى تطهيره بالفرك وبالعسل والظاهر ان فعلها لم يكن الا بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم او اطلاعه وايضا لو كان طاهرا لتركه مرة على حاله لبيان الجواز فلما لم يتركه رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثوبه مرة وكذلك الصحابة من بعدهم علم انه نجس وقال الشوكاني ان التقيد بالزكاة المني غسل او مسح او فرك او حشا او سلكا او حكاتا بت ولا معنى لكون الشئ نجسا الا انه ما مور بان الله بما احال عليه الشرع فالصواب ان الشئ نجس بكونه نجسا لا بغيره باحد الامور الواردة .

باب بول الصبي يصيب الثوب البصري من لدن يولد الى ان يتكلم قال ابن عبد البر اجمع المسلمون على ان بول كل صبي ياكل الطعام ولا يرضع نجس كبول ابيه واختلفوا في بول الصبي والصبيته اذا كانا يرضعان لا ياكلان الطعام فقال مالك وابو حنيفة وهما يها بول الصبي والصبيته كبول الرجلين مريضين كانا او غير مريضين وقال الاوزاعي لا بأس ببول الصبي مادام يشرب اللبن وهو قول عبد الله بن مهزيب صاحب مكة قال الشافعي بول الصبي الذي ياكل الطعام ليس نجسا كبول الصبي الذي لا ياكل الطعام فقال الطبري بول الصبيته يغسل غسل بول الصبي يتبع ما به وهو قول الحسن البصري وقال البخاري قد اختلف العلماء في ذلك على ثلثة مذاهب هي اوجه للشافعية اصحاب الاكتفاء بالنضح في بول الصبي لا الجارية وهو قول علي وعطاء بن رباح والزهري واحمد وآحق ورزاه والبيهقي عن مالك وقال اصحابه هي رواية شاذة والثاني يكفي النضح فيها وهو مذهب الاوزاعي وحكي عن مالك الشافعي والثالث هما سواد في وجوب الغسل وبه قالت الحنفية والمالكية ثم قال واثبت الطحاوي الخلاف وكذا اجزم به ابن عبد البر وابن بطال ومن تبعهما عن الشافعية واحمد وغيرهما ولم يعرف ذلك الشافعية ولا الحنابلة وكانهم اخذوا ذلك من طريق الاوزاعي واصحاب المذهب اعلم بمبراهن غيرهم انه وقال النووي في شرح مسلم قد اختلف العلماء في كيفية طهارة بول الصبي والجارية على ثلثة مذاهب وهي ثلثة اوجه لا يصح اثنان منها الصحيح المشهور المختار انه يكفي النضح في بول الصبي ولا يكفي في بول الجارية بل لا بد من غسله كسائر النجاسات والثاني انه يكفي النضح فيها والثالث لا يكفي النضح فيها وهذا ان الوجهان حكاهما صاحب التتمه من اصحابنا وهما شاذان ومن قال بوجوب غسلهما ابو حنيفة ومالك في المشهور عنهما واعلم ان هذا الخلاف انما هو في كيفية تطهير الشئ الذي بال عليه الصبي ولا خلاف في نجاسته ونقل بعض العلماء الاجماع على نجاسته بول الصبي وان لم يخالف فيه الا ابو داود الطاهري قال الخطابي وغيره ليس تجزئه من جود النضح في بول الصبي من اجل ان بوله ليس نجس ولكنه من اجل تخفيفه في انزاله فهذا هو الصواب واما ما حكاه ابو الحسن بن بطال ثم القاضي عياض عن الشافعية وغيرهم انهم قالوا بطهارة بول الصبي فنضح نجاسة باطل قطعاً واما حقيقة النضح فهنا قد اختلف اصحابنا فيها فذهب الشيخ ابو محمد الجويني وابو داود الى ان معناه ان الشئ الذي اعصابه البول غير النجاسات نجس كسائر النجاسات بحيث لو عصره لا يجصر قالوا وانما يخالف هذا غيره في ان غيره يشترط عصره على احد الوجهين وهذا لا يشترط عصره وذهب امام الحرمين والمحققون الى ان النضح ان لم يكن بالمار مكثرة لا يبلغ جريان المار وتقاطره وهذا هو الصحيح المختار ويدل عليه غنمته واليسلة انتهى قلت لا لم يشترط بعض الشوايع التقاطر في النضح الزم بعض الموالك على الشوايع ان بول الصبي طاهر عندكم كما اقر الخائف وقال كانهم اخذوا من طريق الاوزاعي لان بالنضح بمعنى الذي قاله الامام الحرمين ازادوا بول الصبي فكيف الطهارة قال البيهقي

لفريق آخر وبول الجارية تفرق سبعة مخرج فامر في بول الغلام بالنضح به صب الماء في موضع واحد واراد غسل
بول الجارية ان يتبع الماء لانه يقع في موضع متفرقة قلت حمل صاحبنا النضح والرش والصب والتابع الماء
على الصب الخفيف بغير مبالاة وذلك الغسل على الغسل بالغة فاستوفى الغسل قال الحافظ قال ابن دقيق العيد اتبعوا
في ذلك القياس وقالوا المراد ببولها لم يغسله اي غسلا مبالاة وهو خلاف الظاهر ومعه درود الاحاديث الاخر
في المتفرقة قلت قال الاستاذ العلامة نور الله قلوبنا بنور قوله في رواية ام قيس فنفخ ولم يغسله قال ومن لم
ينهب الى طاهرة كاني عفيفة ومالك حمله على الغسل الخفيف بغير عنة بالنضح تارة وبالرش اخرى كما عند الترمذي والصب
ايضا كما عند مسلم فدعاها فصب عليه وفي رواية فدعاها بار فاتبعه بوله ولم يغسله فمعنى نفخه او فرشته ارسال الماء
عليه حتى خرج البول ولم يبالغ في الغسل بذلك لان الغلام لم ياكل الطعام فلم يكن بوله عفونة فتفتقر في مالهاتها
الى المبالاة ولم يرد انه لم يغسله بالمرّة بل راديه التفرق بين الغسلين والتنبيه على انه غسل دون غسل بغير عنة
بالغسل عن الآخر بالنضح وبش هذه الملاحظة هي العربية في انتفاص الماء وفي النضح بالماء ترفي دم الحوض في فليينضج فخرج
في المذي ومنه الناضح للسانية وحديث ما في الاربعة لفني نفية نصف العشر كما في الناحية قلت كيف قال ابن دقيق
العيد انه خلاف الظاهر وفي لفظ عند مسلم ولم يغسله غسلا اي شديدا فان المفعول المطلق يكون للتاكيد والنضح يستعمل
في الغسل كما في حديث علي في المذي من قوله صلى الله عليه وسلم فينضج فخرج اي يغسله وفي لفظ اذا جدا جدا كما في ذلك
(اي خروج المذي) فليينضج اي فليغتسل في اخرى قلت يا رسول الله كيف يا يعيب ثوبى منه قال كيفيك
بان تاخذ كفا من ماء فتغسل به من ثوبك اي تغسل بالكف من الماء ثوبك في رواية عند مسلم عن ابن عباس

والنفخ فربما قال النوى معناه اغسله فان انفتح يكون غسلا ويكون رشاد وقد جاز في الرواية الاخرى بغسل ذكره
فنعين على النفخ عليه فقد اقر بها فرمته في بول الصبي وقال ولا ما روينا لصحيفة تروى على ابني خبيثة فيا للعجب كيف
قال هذا يقولون! فواهم بالاي فعلون -

باب الامراض يصيبها البول اي كيف يظهر اختلاف العلماء فيه فذهب الشافعي وزفر من الخفية واخرين
الى انها لا تظهر الا بالمار وقال ابو حنيفة واخرون يظهر بالمار وبالبس بالشمس والنار والريح اذا ذهب اثر النجاسة
من اللون والريح وفي حكم الارض ما كان ثابتا فيها كالحيطان ولا تجاروا الكلا رد القصب باوام قايما عليها وكذا
الاجر والحجر المغروش لا الموضوح للنقل قال الشافعي لا تظهر هذه الاشياء الا وهو القياس لانها عين تحت
فلا تظهر بالنجفات كالشوب لكنه ترك الحديث عائشة زكوة الارض يبيها لها بها الحديث ابن عمر انه
قال كنت عريا بيتي في المسجد وكانت الكلاب تبول وتقبل وتبرني المسجد فلم يكونوا يرشون من ذلك
الحديث وسياتي فانه اعلم ان التطهير عندنا يكون بالدمغ والتسريح والغسل والذلك والفكر في مسح لم يقبل
والنجفات واحراق النار والقلاب العين كخنزير صا ولحما وشحمة صا رعدا بونا عند محمد قوله عن ابني هزيمة
ان اعرابيا دخل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فصلى قال ابن عبد الله انك تدين ثم قال

اللهم ارحمني ورحم من دعا لي فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعلنا نلحقك جحيم واسما ثم لم يلبث ان

بال في ناحية المسجد فاسرع الناس اليه فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم وقال انا بعثتكم ميسرين ولم تبعثوا
معسرين فصبوا عليه سجلا من ماء او قال ذوبا من ماء قوله اغربا اسمه ذوا الخويرة التيمى الذي اعترض على النبي
صلى الله عليه وسلم حين نظم غنيمته حين وهو الذي صار بعد ذلك من رؤس الخوارج ويقال له خرطوس بن كعب
واما ذوا الخويرة الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الساعة فقال له ما عدت لها قال حبك فقال انت
من مع من اجبت فهو ياني وهذه له منقبة عظيمة ونقل عن الحسين بن فارس انه غنيمية بن حصين قور فاسر
الناس ابيه اي هروا اليه ليعيقوه وفي رواية البخاري عن انس نقا مواله وفي رواية النسائي ففتح الناس به
فيلجئ ان التناول كان بالاسنة لا بالايدي قوله فنهاهم وفي رواية اتركوه فتركوه وجه النبي بانه كان اعرابيا
جاها لم يتادب بآداب الشريعة ولم يعلم عدم جواز البول في المسجد لقرب عهده بالاسلام وبعده عنه صلى الله عليه وسلم
وقيل لكلا شيوع النجاسة في الامكنة المتعددة وقيل لتلا تضرر باحتباس البول قوله صبا عليه سجلا السجل
بالفتح الدوا لظيمة ملائ ما استدل بهذا الحديث الشافعي على ان الارض لا يطهر الا بالغسل وعلى ان الماء اذا ورد
على النجاسة على سبيل المكثرة والمخالطة طهر وعلى ان غسيلات النجاسة طاهرة اذ لم يكن فيها تغير وان لم يكن مطهرة
ولولا ان كان الماء المصوب على البول اكثر نجسا للمسجد من البول نفسه قلت الحديث لا يدل على ان الارض لا يطهر
باليس نعم فيه احد الطريقين من التطهير وبه نقول ان الارض تطهر بالنجفات وبالعسل كخيل ان يكون صبا الماء
تسكين رائحة البول كما يدل عليه خبر ما بال عليه من الشراب فالقوه واهريقوا على مكانه ماء ولا يدل ايضا على
ان غسيلات النجاسة طاهرة الخ لان البول في ناحية المسجد فاذا صاب الماء خرج من المسجد قال ابن الهمام

ليس في الحديث دلالة على ان الارض لا تطهر بالجفاف وقد صرح عن ابن عمر انه قال كنت اغتاضا بيت في المسجد
وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد فلم يكونوا يرشون من ذلك فلو لا اعتبارها انها تطهر بالجفاف كان
ذلك بتبقيتها لها بوصف النجاسة مع العلم بانهم يفتنون عليها في الصلوة البتة فلا بد منه مع صغر المسجد وقيام
من يتخلف في بيته وكون ذلك يكون في بقع كثيرة حيث تقبل وتدبر وتبول فان هذا التركيب في الاستعمال
يعني تكرارا لكان تبقيتها نجسة بنا في الامر بتطهيره فوجب كونها تطهر بالجفاف بخلاف امره عليه الصلاة
والسلام باهراق ذنوب من اراد ان كان بها ما وقد لا يحجب قبل وقت الصلوة فامر بتطهيرها بالمار بخلاف مدة
الليل اولان الوقت كان اذ ذاك قدام اواريدا ذاك اكمل الطهارتين المتيقن في ذاك الوقت بها واذا اقتضى تطهير
الارض حسب المار عليه ثلث مرات وحقت لكل مرة بخرقة طاهرة وكذا الوصب عليه ما بكثرة فلم يهرقون النجاسة
ولا ريحا فانها تطهر انتهى.

باب في ظهورها الاثر من اذا دبست يطهر عندنا كما مر ويدل عليه حديث الباب

قوله قال ابن عمر كنت ابيت في المسجد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت فتى شابا غزيا
وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد فلم يكونوا يرشون شيئا من ذلك اي من اجل ذلك البول.
باب في الاذي يصيب الذيل اي اشئ المستنكر طبع الاثر على السبب الذي لم ذاهك اتفق العلماء على ان اشئ
المستنكر طبع الاثر على السبب الذي لم ذاهك اتفق العلماء على ان اشئ
من عندها سالت امرسلة زعيم النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم فقالت اني امرأة اظليل ذلي وامشي في المكان الثقل
فقلت امرسلة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يطهرها بعد ما ولد لها خيفة قوله فقالت ام سلمة حديث ام سلمة في هذه المسئلة مثل سمعت
من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الرواية الثانية في الباب ان المرأة من بنى عبد الاشهل قالت قلت يا رسول الله
ان لنا طريقا الى المسجد منتقلة فكيف نفعل اذا مطرنا قال ليس بعدا طريق هي طيب منها قالت قلت بلى قال نعم
بهذه وقد اختلفت اقوال العلماء في هذا الحديث فقال الطيب في شرح المشكوة الحديثان متقاربان ونقل
الحطابي عن احمد بن حنبل انه اذا اصابه بول ثم مر بعده على الارض انها تطهر ولكنه يمر بالمكان القدر فيقتدره
ثم يمر بمكان الطيب فيكون هذا بذلك قال مالك في ما روى ان الارض يطهر بعضها بعضا انها هذان هما الارض
القدره ثم يطاد الارض اليابسة النطيفة فان بعضها يطهر بعضها فاما النجاسة مثل البول ونحوه يصيب المتوب
او بعض الكلب فان ذلك لا يطهر الا الغسل اجماعا وهذا قال الامام محمد في الموطا بعد ذكر الرواية الاولى لا بأس بذلك
مالم يخلق بالذيل قدر فيكون اكثر من قدر الدرهم الكبير المشغال فاذا كان كذلك فلا يصلح فيه حتى يغسل وهو قول
ابي حنيفة وقال القاسمي في المرقاة قلت الحديثان متقاربان لا كما قيل انها متقاربان فان الاول مطلق قابل ان
يتقيد باليابس لما اشأن في نضج في الرطب وما قال احمد ومالك من التاويل للشيء الطيب ولو حمل على انه من باب طين
الشامع وانه طاهر ومغفور لعموم البلوى لكان له وجه وجب به لكن لا يلازمة قوله ليس بعد ما يخرج النجاسة ما قال الحطابي
من ان في اسناد الحديثين معا قالان ام ولد لها خيفة فامرأة بنى عبد الاشهل مجهولتان لا يعرف حالهما في الثقة والعدا

فلا يصح الاستدلال بهاءه وقال ايضا من الغريب قول بن حجر وزعم ان جهالة تلك المرأة تقتضي ردها اليها ليس
في حملها لانها صحابية وجهالة الصحابة لا تقصر لان الصحابة كلهم عدول فانه عدول عن الجادة لانها ثبتت اينها صحابية لما قيل
انها مجهولة انه قال مولانا عبد المحي الكهنوي وهذا عجيب جدا فان الحديث الثاني عنوانه ينادي على ان تلك المرأة السائلة
من رسول الله صلى الله عليه وسلم صحابية شافهة وسألته بلا واسطة لكن لما لم يطنعوا على اسمها ونسبها قالوا انها مجهولة
فهذا لا يفرح في كونها صحابية ولا يلزم من كونها صحابية ان يعلم اسمها ورسمها وهذا امر ظاهر لمن رخصه بالخبرة بالفرن وقد صرح
القاضي نفسه في مواضع بيان جهالة الصحابي لا تقصر فكيف يعتقد بهذا المناقاة بين الجاهل وبين الصحابة فظن ان ما ذكره من
الخص ليس بخاص بل بالخص ان يحل حديث ام سلمة على القدر اليايس كما علمه عليه جماعة والثاني على تحبس النعل وكف
ونحو ذلك مما يظهر بالدلك في موضع ظاهر اذ ليس فيه نصيح بالذيل اه قلت المراد من القدر والمنتهى الشيء المستقر

لمعنا من خبيثة الرائحة لا الشيء المتنجسة بالنجاسة اليابسة والرطوبة فلا نجاسة ولا تطهير في الحقيقة قال الاستاذ
العلام فيه كما يظهر من المستوى نزع من اساليب البدع كما في حديث شعب الايمان الدنيا دار لمن لا دار له
وزاد من لانا دله ولها يجمع من لا عقل له وراجع قول احمد بن الزرقاني قلت قد تقدم ذلك في ادل شرح الحديث
باب في الاذى يصيب النعل اختلف العلماء في ان النجاسة اذا اصاب الخف او النعل في كيفية
تطهيره فمن ابي حنيفة في ظاهر الرواية ان الخف انما يشر بالدلك اذا نجست النجاسة المتجسدة عليه بخلاف
الرطوبة وقال ابو يوسف يظهر بالدلك اذا سمي وجهه بالبالة والنجاسة متجسدة كالغبرة والروث والمني
سواء كان يابس او رطبا بشرط عدم بقا الاثر الا ان يشق زواله وان لم تكن النجاسة متجسدة كالخمر والبول
لا تطهر الا بالغسل وفي رواية عن ابي يوسف يظهر بالدلك في النجاسة غير المتجسدة اذا وقع الزراب او الرل فتجب
وقال محمد لا يطهر الا بالغسل سواء كان يابس او رطبا وقال الشافعي في القديم اذا اصاب اكثر الخف او النعل نجاسة
فدلكه بالارض حتى ذميب اثرها فهو ظاهر وجازر بصلوة فيها وقال في الجديد لا بد من الغسل بالمار قوله عن ابيه يرة

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا طحا احدكم بمبلة الاذى فان التراب له طهور اي مطهر
باب الامادة من النجاسة تكون في الثوب اي حكم اعادة الصلوة من اجل النجاسة التي تكون في الثوب
من تعادلا اختلف العلماء فيه فذهب الشافعي الى ان الصلوة تعاوثيرا كانت النجاسة او قليلا وقال ابو حنيفة
تقدر الدرهم من نجس عليه ببول ودم وما دون ريع الثوب ما خف ببول فرس معفو بالنسبة الى صفة الصلوة به فلا تعاد
الصلوة لان النسبة الى الاثم فان البقاء القدر المعفوعه واذا الصلوة به كرهه بخبر يانجب غسالة اما الاقل منه فمكروه
فتنزيها فيس غسالة توجه في ذلك ان دلالة الاجماع والآثار شهدت بكون قدر من النجاسة عفو او عدمه فكيف
بازالة كل نجس ولو قليلا فنقدرنا ذلك بادون الريع في الخف فان الحكم في كثير من الاحكام وبالدركم
في المنطق اهنا من الاحاديث الاستنجا بالاحجار فان من المعلوم انه مجفف ومشف لا مزله قد عفا الشارع عنه وموضع
الخافه يكون بقدر الدرهم وقد تقدم ذلك قوله انها سالت عائشة عن دم الخمين يصيب الثوب فقالت
كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعينا شعارنا وقد اقيمتا فوكة كساء فلما اجه رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم اخذ الكساء فلبسه ثم خرج فصلى العشاء ثم جلس فقال يا رسول الله هذه لعة منكم
فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما يليها فثبت بها الى مصر مرة في يده الغلام فقال الفضل
هذا واجفيتها وارسل بها الى الحديث والحديث يدل على ان القليل من النجاسة اذا اصابته الشربة لا تفسد
الصلوة بها ولكن يجب اداؤها وهو مذموم اني خيفة -

باب في الزناق يصيب الثوب هل يلحق الثوب لاجله ام لا اتفقوا على ان الزناق والمخاط والعرق
وغيره العيين طاهر قوله عن ابي نصره قال يقول الله صلى الله عليه وسلم في ثوبه وحلت بعضه
ببعض اى تغل في الثوب ثم ذلك بعضه ببعض والحديث مرسل لان ابا نصره تابعي لم يدرك النبي صلى الله عليه
وسلم يدل على طهارة الزناق اخرج كتاب الطهارة والحمد لله على ذلك -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اول كتاب الصلوة

لما فرغ من بيان الطهارة التي كانت شرطاً للصلوة شرع في بيان الصلوة التي هي الشروطة وهي في اللغة
الغالبية الدعار قال تعالى وصل عليهم وفي الحديث وان كان صائماً فليصل اى فليدع لهم بالخير والبركة وفي
الشرع الاركان المعهودة والافعال المخصوصة سميت بها لاشتغالها على الدعار وفي اشتغالها افعال قيل
مشتقة من صليت العود على النار اذا قوتته وقيل من الصلوة في ثمانية الصلوات وهو ما عن يمين الذنب شمال
وذلك لان المصلي يحرك صلواته في الركوع والجلود وقيل من المصلي وهو الفرس لثاني من خيل الساق لان راسه
على صلواته السابق ولها اركان وشروط وسنن واداب واما اركانها الاصلية اربعة القيام والقراءة والركوع والجلود
والخامسة تعاقب الاخير وكلها شرط الوجوب عن الذمة في الدنيا ونيل الثواب في الآخرة -

باب فرض الصلوة

فرضت ليلة المعراج وهي ليلة السبت سبع عشرة خلت من رمضان قيل بالبحر ثمانية عشر شهر او كانت
قبل ذلك صلواتين صلوة قبل طلوع الشمس وصلوة قبل غروبها واختلفوا هل كانتا فرضيتين او تطوعيتين قلت اهل
بند الوجه لم يات جبريل عليه السلام بصيغة ليلة الاسرار لانه كان يصليها قبل ذلك فلا حاجة الى تعليمها وفرضها
ثابت بالكتاب والسنة والاجماع وبذا طاهر وسبب وجوبها الوقت لا بناقضات اليه قوله جاء رجل

الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من اهل بغداد ثم الراس بسبعة دوي سورة ولا يفقه به ما يقول حتى اذا
 دنا فاذا هو يسال عن الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما به وسد خمس صلوات في اليوم والليلة
 قال هل على غيرهن قال الا ان تطوع الحديث الرجل قيل بيننا من ثعبان واذني سعد بن بكر والنبي بالرفع
 من الارض منها التهمة وهو الغور سميت به الارض الواقعة بين تهامة اي مكة وبين العراق فاكذوب بصوت
 ليس بالعالي نحو صوت النخل قوله خمس صلوات اي عليك خمس صلوات او فرض
 الاسلام خمس صلوات قوله لا اي لا يجب عليك غير قليل وذا قبل وجب الوتر اذ انما يصح للعشاء وصلوات بعد
 ليست من فرض اليمية بل هي من الواجبات السنوية والاسنن الموكدة فلا بد ان ليست لها امر وطالب بل انما ثبتت
 بمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم قيل معناه خمس صلوات في خمسة اوقات وذكر محمد بن نصر المروزي في قيام الليل
 قال وكان ابو حنيفة يوجب الوقت يعني ان رجلا جاره فقال له اخبرني عن عدد الصلوات المفروضة في اليوم
 واللييلة كم هي فقال خمس صلوات فقال له فما تقول في الوتر اي فريضة ام لا فقال فريضة فقال له كم عدد الصلوات
 المفروضة قال خمس صلوات فقال عد من فجر الفجر والظهر والعصر والمغرب والعشاء فقال له الوتر مفروض في
 السنة فقال فريضة فقال له كم الصلوات قال خمس صلوات قال فانت لا تحسن الحساب فقام وذو سبب انتهى
 قلت اجاب الامام مرتين ولكن لم يفهم قلته الفهم والعلم فقال انت لا تحسن الحساب ليس هذا الا جهلا منه يا ساليب
 الكلام والا فالفرق بين الخمس والست على لا يخفى على الصبيان فكيف على من هو اقلهم فهما ما الزمان قال لا والله
 العلامة نور الله قلبه بما بوره لما ترك هذا الرجل لوسا له وشافه للشايع بنفسه وسمع الاحكام باذنه لم يكن الحجة عليه
 الا بهذا القدر فكان هذا مخصوصا به قوله الا ان تطوع اي الا ان تشرع في التكليف فانه يجب عليك اتاه لقوله تعالى
 ولا تبطلوا اعمالكم ويحتمل ان يكون الاستثناء منقطعاً والمعنى لكن التكليف باختيارك اي ما تريد انما هو من ديننا او ما
 ايضا كما هو ذهب الشافعي قوله قادر الرجل وهو يقول والله لا ازيد على هذا ولا انقص اي في
 البلاغ او في نفس الفريضة قال النودي قيل هذا الظاهر راجع الى قوله لا انقص فاصلة والاظهر انه عائد الى المجموع
 يعني اذا لم يزد ولم ينقص كان مفعل الى ما عليه فهو مفعل ليس في هذا الشايع الذي يراى لا يكون مفعل الا في هذا المعنى
 بالضرورة فانه اذا فاعل بالواجب فالان يقع بالاثبات الواجب والمندوب بالاولى كما يقال البائع يشتري ثمن هذا
 لا ازيد ولا انقص وقال القرطبي قيل معناه لا اغير الفروض المذكورة بزيادة او نقصان منها وقال ابن المنبر
 يحتمل ان تكون الزيادة والنقصان تعلق بالبلاغ انه كان قد قومه ليتعلم ويعلمهم وقال الطبري يحتمل ان يكون هذا
 الكلام صدر منه على سبيل البلاغة في التصديق والقبول اي قبلت كلامك فيه الا ان يزيد عليه من جهة السؤال لا نقصان
 فيه من طرفي القبول قال المحافظ هذه الاحتمالات الثلاثة مردودة برواية لا تطوع شيئا ولا انقص ما فرض الله على
 شيئا رداه البخاري في الصيام انه قد تقدم من انه محض ذلك قوله قلنا فليد ابية ان صدق دخل
 الجنة وابية ان صدق وفي رواية عند النسائي ان صدق لم يدخل الجنة وفي اخرى افصح ان صدق والمال
 واحد ويحتمل ان يكون لفظة ان على التحقيق لا على التشكيك لعامة من الله عليه وسلم بحال حسن خاتمة على الاعجاز منه

صلی الله علیه وسلم فاصته في حق هذا الرجل كما يدل عليه رواية أبي هريرة في هذه القصة فانه قال فيه من سره ان ينظر
الى رجل من اهل الجنة فلينظر الي هذا ويحتمل ان يكون التشكيك مشروطا بشرط ان يكون آخره وخاتمة على هذا
الامر ويحتمل ان يكون على الامكان من ان يكون هذه الافعال سببا باقويا لدخول الجنة عاماني حتى كل من كان هكذا
فالمراد وخص بالاحكام عام ويحتمل ان يكون لفظة ان بفتح الالف فالمعنى افلح لاجل ان صدق ويدخل الجنة بسبب
ان صدق اي صدق في هذا القول والاحتمالات المذكورة في توجيه المعنى لمحوطة واما رواية أبي هريرة فيقال انه
علق الفلاح بحضوره لئلا يغتر فلما ذهب قال من سره الحديث ويحتمل ان يكون التعليق قبل ان يطلع الله تعالى
على صدقه ثم اطلع الله عليه وهذا على تقدير التعليق واما قوله دأب به فمضى طاهر هذا اللفظ اشكال لانه ورد لا تحلفوا يا باكم ايها
ورومن حلف بغير الله فقد اضرك نقيلا انه قبل النبي قيل في حديث مضاف اي ورب ابيه وقيل انه تصحيف من لفظ الله
من المكاتب فالكاتب قصر اللامين وقيل ان الكراهية في غير الشارح وقال الشوكاني صدر منه صلى الله عليه وسلم خطا
لا عمدا قلت كل ذلك غير صحيح كما ترى فان في بعضها ادعاء الفسخ ولم يثبت في بعضها تسليم الشرك في الشريعة فالصلابة
ما قال حسن حلي انه تأكيد محض لا اسم في الحقيقة وهذا كما في القرآن العظيم وقوع الاقسام للتأكيد.

باب في المواقيت اي في بيان مواقيت الصلوة قال سرى تعالى في كتابه ان الصلوة كانت على المؤمنين
مؤتمرا بما هو قوتها اي جعل لها وقتا معيناً مقدرا ابتداء وانتهاء فلو ادى قبل ذلك الوقت او بعد انقضاءها لا يكون
مؤتمرا اختلف العلماء في اوقات الصلوة مع الاتفاق على ان الصلوة لها اوقات مخصوصة لا تجزئ قبلها واطمئنا
على ان ابتداء وقت الظهر زوال الشمس عن كبد السمار ووسط الفلك والاختلاف في ذلك يعتمد على اختلافوا في
آخر وقت الظهر فقال الاكثرون وفيهم الشافعي واما عبد بن حنبل واسحق وابو يوسف ومحمد آخر وقت الظهر اذ صا
ظل كل شئ مثله سوى شئ الزوال وهو رواية عن الامام الاعظم ابي حنيفة وهو ذهب مالكا على ما نقله ابن
عبد البر في شرح الموطأ حيث قال فنقل مالكا واصحابه آخر وقت الظهر اذا كان ظل كل شئ مثله بعد القدر
الذي زالت عليه الشمس وهو اول وقت العصر بلا فصل وبذلك قال ابن المبارك وجماعة وفي الاحاديث وفي
بامانة جبريل ما يوضح لك ان آخر وقت الظهر هو اول وقت العصر وقال الشافعي وابو ثور وداود وآخر وقت الظهر
اذا كان ظل كل شئ مثله الا بين آخر وقت الظهر واول وقت العصر فاصلة وهو ان يزيدا نظرا الى زيادة على
الاش اقلت المشهور عن مالكا وطائفة من العلماء انه اذا صار ظل كل شئ مثله يدخل وقت العصر
ولا يخرج وقت الظهر وقالوا بقي بعد ذلك قدر اربع ركعات صالحة للظهر والعصر وارتجوا بقوله صلى الله عليه
وسلم فصل بين الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شئ مثله صلى العصر في اليوم الاول حين صار ظل كل شئ مثله
وطا به اشتراكها في قدر اربع ركعات وذهب الشافعي وآخرون الى انه لا اشتراك بين وقت الظهر والعصر بل في
خرج وقت الظهر بمصير ظل الشئ مثله غير الظل الذي يكون عند الزوال دخل وقت العصر فانا دخل وقت العصر
يبقى شئ من وقت الظهر واحتجوا بحديث مسلم مرفوعا ولفظه وقت الظهر اذا زالت الشمس كان ظل رجل كطول
الم يحضر العصر هو قال ابو حنيفة في رواية آخر وقت الظهر حين يصير ظل كل شئ مثله وذكر الطحاوي وغيره روايات اخرى

عنه ان قال آخر وقت الظهر ان يصير ظل كل شيء مثله شئ قول بما عده دلايل فخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثله اما اول وقت العصر فقد تبين من قول مالك ما ذكرنا فيه ومن قول الشافعي والي يوسف ومحمد وآخريين ما وصفناه من رواية ابى حنيفة ايضا ما ذكرناه واختلفوا في آخر وقت العصر فعند الجمهور ركزوه حين تغرب الشمس ومن مالك آخره حين يصير ظل كل شيء مثله وهو قول الشافعي قال اذا صار ظل كل شيء مثلية فخرج وقت العصر ولا يدخل وقت المغرب حتى تغرب الشمس فيكون بينهما وقت بطل قال ابن عبد البر قول مالك عندنا عمول على وقت الاختيار وما است الشمس بضياع نقيته فهو وقت فختار ايضا للعصر عنده وعند سائر العلماء انه قال الشافعي في الامم ومن اخر العصر حتى تجاوز ظل كل شيء مثليه في الصيف او قدر ذلك في الشتاء فذاته وقت الاختيار ولا يجوز عليه ان يقال قد فات وقت العصر مطلقا كما جاز على الذي اخر الظهري ان جاوز ظل كل شيء مثله لما وصفت من انه تحل له صلوة العصر في ذلك الوقت وهذا الاكل لصلوة الظهر في هذا الوقت اه وقال ابو ثور آخر وقته الى ان تصغر الشمس وهو قول احمد بن حنبل وقال اسحق آخر وقته ان يترك الصلاة منها وكنت قبل لغروب وهو قول داود لكل مناس معذور وغير معذور واما اول وقت للمغرب فبين تغرب الشمس بلا خلاف فيه واما آخره فمختلفوا فيه فقال ابو حنيفة واهما جمهور العلماء آخر وقته حين يغيب الشفق وهذا الظاهر من ذهب مالك وقول للشافعي وقال الشافعي في قول اخرى لا وقت للمغرب الا وقت واحد وهو ما يتطهر فيه الانسان ويؤذن ويقوم وصلي ثلث ركعات او خمس ركعات حتى لو صلاها بعد ذلك كان قضاء لا اداء عنه وبه قال الاوزاعي ومالك في رواية لمحمد بن ابي اسحق جبرئيل انه صلى المغرب في المرتين في وقت واحد للجمهور ما روى ابو هريرة اول وقت المغرب حين تغرب الشمس آخره حين يغيب الشفق وكذلك عن ابن عمر فروغان قال آخر وقت المغرب ما لم يغيب الشفق وكذلك في رواية مسلم وغيره عن عبد الله بن عمر وقت صلوة المغرب ما لم يسقط نور الشفق ثم اختلفوا في الشفق ما هو فقال طائفة هو كحمة روى ذلك عن ابن عمر بن عباس وهو قول كمحول وطاوس وبه قال مالك وسفيان الثوري وابن ابي ليلى وابو يوسف ومحمد وهو قول الشافعي واحد بن حنبل واسحق بن راهويه وروى عن ابى هريرة انه قال الشفق هو البياض وعن عمر بن عبد العزيز مثله وعليه ذهب ابو حنيفة وهو قول الاوزاعي واما اول وقت العشاء فالاختلاف فيه بين علي الاختلاف في آخر وقت المغرب واما آخر وقت العشاء الآخرة فروى عن ابن عمر بن الخطاب في هرة ان آخر وقتها ثلث الليل وكذلك قال عمر بن عبد العزيز وبه قال الشافعي في قول لظاهر حديث ابن عباس وهو رواية عن مالك وقال الثوري واصحاب الراي وابن المبارك واسحق بن راهويه آخر وقتها نصف الليل وحجة هؤلاء حديث عبد الله بن عمر وقال وقت العشاء الى نصف الليل كان الشافعي يقول به اذا هو بالطريق وقد روى عن ابن عباس انه قال لا يفت وقت العشاء الى فجر واليه ذهب عطاء وطاوس وعكرمة وبه قال الحنفية واما اول وقت الفجر فاجمعوا على ان طلوع الفجر الثاني والضداه وهو البياض المعترض في الافق الشرقي لا يزال يزداد نوره ويسمي فجر اصا دقا واما الفجر الاول فهو البياض المستطيل يبدو في ناحية من السماء وهو اسمي بزنب السرحان عند العرب ثم ينكتم ولهذا يسمى فجر كاذبا وهذا الفجر لا يحرم الطعام على الصائم ولا يخرج به وقت العشاء ولا يدخل به وقت الفجر واما آخر وقته فذهب طائفة الى انه

الاسفار وهو قول الشافعي بغير العذر وروى ذلك بقاسم عن مالك وذهب طائفة الى انه طلوع الشمس
 قال المنفية لقوله صلى الله عليه وسلم وقت الفجر لم تطلع الشمس وهو قول مالك في احمد وسمي والثوري الا انهم
 من شرط ادراك ريكة منها قبل الطلوع قلت اذا علمت هذا فاعلم ان صاحب البدائع صرح ان آخر وقت الظهر
 في ظاهر الرواية ومرتبة على من صاحب العناية الذي قال ان آخر وقت الظهر عند ابي حنيفة اذا صار اقل قاستين
 في ظاهر الرواية ومرتبة الشافعي وغيره قلت ولم يوجد ذلك في الجامعين بالزيادات والمبسوط بل قد صرح
 السرخسي في بسوطه ان محمد لم يغير في بسوطه لآخر وقت الظهر واخرج السرخسي الروايتين عنه رواية الشافعي
 ورواية المثل الا انه روى رواية المثل عن محمد بن حسن عن ابي حنيفة وفي عامة الكتب عن حسن بن زيار
 عن ابي حنيفة ثم روى عنه رواية اخرى ان آخر وقت الظهر ان يصير ظل كل شيء مثله ولا يدخل وقت العصر حتى يصير
 ظل كل شيء مثليه وفيما قد قيل هو مروي بطريق اسد بن عمرو في عمدة القاري رواية اخرى عنه ان آخر وقت الظهر الى
 اقل قاستين ولا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه قال الاستاذ العلامة في هذه الرواية مثبته اي مشتبهة على زيادة الخبر
 بخلاف غير ما ذهبه والروايات عندي عبارات محتاجة الى التوضيح والتفصيل ولا اختلاف في الحقيقة في الروايات فحصل
 الكل عندي ان المثل الاول مختص بالظهر والمثل الثالث مختص بالعصر والمثل الثاني مشترك بين الظهر والعصر وهو مفاد كثير
 الروايات المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم واشتراك الوقت ثابت عن السلف والخلف واما السلف فكثيرون منهم
 ابن عباس انه كان يقول اذا طهرت الحائض بعد العصر صلت الظهر والعصر واذا طهرت بعد العشاء صلت
 المغرب والعشاء ومنهم عبد الرحمن بن عوف قال اذا طهرت الحائض قبل ان تغرب الشمس صلت الظهر والعصر واذا طهرت
 قبل الفجر صلت المغرب والعشاء ورواهما سعيد في سننه والترمذي على ما نقله الحافظ في التلخيص وهو من مذهب الشافعي واهم من
 حنبلي مالك بل هذا الاشتراك بين الصلوتين في الوقت وقد تقدم ان الشافعي ومالك قائلان بالاشتراك بقدر
 اربع ركعات من اقل الثاني وقال ابن عبد البر في الاستدكار شرح الموطأ وقال ابن وهب عن مالك لظهر والعصر
 آخرتهما غروب الشمس هذا كله لاهل الضرورة كما انص قهريه ولذا قال الاستاذ العلامة نور الله قلوبنا بانه مثل
 الاول وقت الظهر فليصا المثل الثاني وقت العصر فالصا فليصا المثل الثاني وقت الظهر فليصا المثل الثاني وقت الظهر فليصا
 وادبر لي عن الملاحضات المبررة سائق اشئ التي تحمل احكام عموم وانفصوص تستند اليها احكام الجزئية وان لم يظهر في الخارج اخره الا في
 الجمع جملته ورواية اختيارها كذا في الموطأ والله اعلم قوله عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امنى جبريل
 عليه السلام عند ابيته مرتين فصلى في الظهر حين زالت الشمس وكانت قد راى الشراكت صلى في العشاء
 حين غاب الشفق وصلى في الفجر حين حرمت الطعام وعا شراب على الصائم فلما كان انزل صلى في الظهر حين
 كان ظله مثله وصلى في العصر حين كان ظله مثليه وصلى في المغرب حين انظر الصائم وصلى في العشاء الى
 ثلث الليل وصلى في الفجر فاسف ثم التفت الى فقال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلك والوقت فابن هذين
 الوقتين قوله سني اي صارا الى هذا البيت في رواية عند باب الكعبة مرتين اي في يومين يعني كيفية المصلاة وادقاها قال ابن عبد البر
 وكان ما نزل جبريل النبي صلى الله عليه وسلم في اليوم الذي في ليلة الاسراء اول صلوة اريت كذلك الظهر على المشهور وذكر عبد الزريق عن ابن

وروى في بعض نسخها ان في صلاة الصلوات في بيته حين انزل الله عليه السلام

جميع قال قال ابن جبريغره لما سمع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة التي ما سرى فيها لم ير الا جبريل في كل حين فقلت اني سميت باله واني فافصح
 باصحابه صلوة جامعة فاجتمعوا على جبريل النبي صلى الله عليه وسلم بالناس طولا وكثيرون لا يحسنون ثم قصرها بقتلهم في ربيعة فقام جبريل
 عليه السلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه يعني صلى الله عليه وسلم كان متعلما عليهم ليبلغهم افعال جبريل منهم
 في الحقيقة فقد روي بجبريل الا بالنبي صلى الله عليه وسلم ولا يلزم منه اقتدار المقترض خلفه الانتقال لان جبريل كان مورا
 بهذا ان لم يكن مكلفا في طلع الفقهاء واهل العلم من اخرجوا الدارقيني نزول جبريل عند صلوة الصبح فهو هم الراوي داخل طاعة
 قصة تعين النبي صلى الله عليه وسلم رجلا في المدينة وكان ذلك بالصبح وكذلك وهم محمد بن اسحق حيث قال ان جبريل عليه
 السلام صبيحة ليلة الاسرار فوجد النبي صلى الله عليه وسلم نائما فلم يوقظه الا واخلط عليه قفقه ليلة التفرغ فان بعض الراوي عبر
 ذلك بليلة الاسرار وبها وقال الحافظ عما والدين بن كثير ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلوة الصبح حين رجع بالببيت
 المقدس وعلى ابن الاحاجة الى مجيئه في وقت الصبح لانه صلى الله عليه وسلم كان يصليها قبل ليلة الاسرار قوله صلى الله عليه وسلم
 حين زالت الشمس اي اني وجرم الشمس عن وسط السماء وكان اني مثل اشراك النعل والمراد منه ان وقت الظهيرة حين
 ياخذ النمل في الزيادة بعد الزوال وقال بعض غير القليدين ان استثناء في الزوال من المثل والتمثيل لا يعمل من الشبهة
 قلت يلزمهم جواز الظهيرة في العصر وقت الظهيرة في البلاد التي يكون في الزوال فيها مثل القامة او اكثر منها قوله فلما كان
 الغد صلى بي الظهر حين كان ظله مثله وفي رواية حين كان ظل كل شيء مثله كوقت العصر بالامس فظاهر هذا بما نقلناه
 فان الظاهر ان اداء الظهر وقع في هذا اليوم حين صار الظل مثل كل شيء وكان صلى في ذلك الوقت العصر بالامس فاشترك
 مقدار أربع ركعات من مثل شالي من الظهر والعصر فتا وادقوا امعناه فرغ من الظهر حينئذ كما شرع في العصر في اليوم
 الاول حينئذ قال الشافعي وبه يندفع اشتراكهما في وقت واحد يدل ان جبريل سلم وقت الظهر لم يحضر العصر شالي نه لو فرض
 عدم امکان الجمع بينهما وجب تقديم خبر مسلم لانه مع كونه متاخرا قلت الظاهر ان قال مالك بل ما قال ابو حنيفة وغرض
 الشافعي فصل ما بين الصلوتين فاذا صلى الظهر بالتجليل يصل العصر كذلك فاذا صلى الظهر بالتأخير يصل العصر كذلك بالتأجيل قوله
 صلى في العشاء الى ثلث الليل اي ينتهي اليه وقيل الى معنى مع اني في قوله هذا وقت الانبياء من قبلت قال الحافظ
 ابن حجر هذا وقت الانبياء باعتبار التوضيع عليهم بالنسبة لغير العشاء اذا مجموع هذا الخمس من خصوصيات شامه بالنسبة اليهم
 لكان ما عد العشاء من غير قاييمهم اخرج ابو داود وابن ابي شيبة ما سبقي عن معاذ بن جبل قال قال خير رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم صلوة العتمة ليلة حتى تكن الظان انه قد صلى ثم خرج فقال غموا بهذه الصلوة فانكم فضلتم بها على سائر الامم ولم تصلوها
 انة قبلكم واخرج الطحاوي عن عائشة ان آدم لما تيب عليه عند الفجر صلى ركعتين فصارت اربع فدعى اسحق عند الظهر فصلى
 اربع ركعات فصارت الظهر وبعث عزير فعيل له ركعتان قل يومافراي الشمس فقال وبض يوم صلى اربع ركعات فصارت
 العصر وفتح لداود عند المغرب فقام فصل اربع ركعات فجهد في اثنتي عشرة اي تعب فيها عن الاتيان بالاربعة لشدة حصول
 من البكا وعلى ما اشتهر ما هو خلاف الاول به فصارت المغرب ثلثا وادل من صلى العشاء الآخرة نبينا صلى الله عليه وسلم وقال
 ايضا ما روي في ترجمته الجديدين ان العشاء كانت الرسل تصلوها نافلة لهم ولم يكتب على امهم كاستجيد فانه وجب على
 نبينا صلى الله عليه وسلم فحينئذ لا معارضة بينها فان هذا وقت العشاء وقت الانبياء من قبلك باعتبار ادائهم

تلك الصلوة نافلة وعدم اداها لا تكم المصلوة لا بعارضها وقوله في الوقت ما بين هذين الوقتين بظاهر
 يدل على وقت العصر يبقى الى مثلين وقت الشار الى ثلث الليل والمغرب وقت واحد قالوا ان فيه بيان لوقت
 المستحب نعمناه والاسم الذي لا حرج فيه ما بين هذين الوقتين فيموز الصلوة في اوله وسيله واخره وما سوى ذلك
 من الوقت غير مختار ولا يرد عليها وقت العصر فان ظاهر الحديث يدل على انه صلى العصر الثلثين فيقولون ان هذا المستحب
 قوله ان عمر بن عبد العزيز كان تاعدا على المنى فاخر العصر شيئا فقال له عروة بن الزبير ما ان جبريل
 عليه السلام قد اخبر محمد صلى الله عليه وسلم بوقت الصلوة فقال له عمر احم ما نقول فقال له عروة معت بشيئنا
 يقول سمعت ابا مسعود الانصاري يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نزل جبريل
 فاخبرني بوقت الصلوة فضليت معها الحديث قوله اعلم بصيغة الامر من العلم او الاعلام قال اكثر شارحين
 انه استبعد بالارسال ان جبريل على عروة وغلط عليه بذلك مع عظيم جلالة والاظهار استبعدا لقول عروة صلى امام
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في رواية مسلم مع ان الاسحق بالامانة هو النبي صلى الله عليه وسلم او استبعدا لتعليم الغلي
 ريدل عليه رواية الموطا وان جبريل اقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت الصلوة فتمرين عبد العزيز انا اعظم
 امامته جبريل عليه السلام صلى الله عليه وسلم فقال عروة الى كيف لا ادري ما اترك انما سمعت سمعت ممن صحب
 وسمع من صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وسمع منه انه يقول نزل جبريل فاخبرني بوقت الصلوة ونقطة البخاري
 وسلم فانه في الحديث فعرفت كيفية الصلوة والامانة وادقات الصلوة واركانها ولما لم ينكر بيان الاوقات فابنه قال
 الاوقات والعلام نور الله قلوبنا بنوره ابرهم الاوقات وعد الصلوة في يومين صلوة لان غرضه انما يتعلق بحججه والتوقيت
 بالانه نزل من السماء ولا يخص من ساء الصلوات فان ذلك معروف ثم فسر بعض قوله فرائت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صلى الظهر حين تزل الشمس ودرها اخرها حين يشهد المحرور ائنه يصلي العصر والشمس مرتفعة
 بجناء قبل ان تدخلها الصفرة فينصرف الرجل من الصلوة فياتي بالحليفة قبل غروب الشمس يصلي المغرب
 حين تسقط الشمس يصلي العشاء حين يسود الافق ودرها اخرها حتى يجتمع الناس وصلى اصبغ مرة بغلس ثم
 صلى مرة اخرى فاسفر بها ثم كانت صلاة بعد ذلك التخليس حتى مات ولم يعد الى ان يفسر سياقي الكلام في
 اجزاء الحديث في الواجب ولكن قوله ثم كانت صلوة الحديث يخالف بظاهره الخفية فانهم قالوا بانصليته الاسفار في المغرب
 وذا يدل على ان التخليس كما قال البخاري بون ثقل ان التخليس صلى الله عليه وسلم فعليه صلى الله عليه وسلم والاسفار
 امره صلى الله عليه وسلم للامانة ولعل التخليس صلى الله عليه وسلم كان لاجل ان الزمان زمان خير وكان اصحابه يحضرون
 اول وقت الصلوة بل قبل ذلك فلو اسفر بهم لاي ذلك الى الضجر والتعب فلذلك العارض اختيار صلى الله
 عليه وسلم التخليس سياقي وقال الاوستاذ العلامة نور الله قلوبنا بنوره لا يخفى ان التخليس في هذه المرة يكون ازيد
 من التخليس قبل ذلك والالم تميز عما قبله وقد قال مرة وقوله اسفر بها انما يكون باسفار ازيد على الاسفار المعهود
 ثم بعد ذلك توسط النبي صلى الله عليه وسلم وهو المراد بقوله ثم كانت صلوة بعد ذلك التخليس فها وجبة للتخفيف بعد ان كان
 يتراعى عليه لعل هذه الواقعة هي واقعة الحديث الآتي فان بظاهر ان ابا مسعود حاضرا ذاك وهو انصاري قال

البسقي في المعرفة والآشبه ان يكون قصة المسئلة عن الواقيت بالمدينة ونقطة امامة جبرئيل عليه السلام بكلمة
 احدثت حاصله ان الراوي تفرد بهذا التفسير كما بينه البوداد ودكن عندي محله انه غلس شديدا مرة واسفر شديدا
 مرة ثم توسط امره يعني صلى بعد ذلك دائما في وسط الوقت لاني اسفار الشديدا ولاني تغليب الشديدا وهو ذهب
 الخفية وهذه الواقعة واقعة تعليم النبي صلى الله عليه وسلم اوقات الصلوة لرحل في المدينة المنورة التي سيخرجها
 المؤلف بعد هذا عن ابي موسى قوله ثم صلى في الضراب يعني من الغدا وقتا واحدا قال النووي وذهب
 المحققون من اصحابنا الى ترجيح القول بجواز تأخيرها بالم غيب الشفق وانه يجوز ابتداءها في كل وقت من
 ذلك ولا يلائم تأخيرها عن اول الوقت وهذا هو الصحيح والصواب الذي لا يجوز غيره والجواب عن حديث
 جبرئيل حين صلى المغرب في اليومين في وقت واحد من الثلاثة اوجه احدها انه اقتصر على بيان
 وقت الاختيار ولم يستوعب وقت الجواز وهذا جار في كل الصلوات سوى الظهر والثاني انه متقدم في اول الامر بكلمة
 وهذه الاحاديث باسناد ووقت المغرب الى غروب الشفق متاخرة في آخر الامر بالمدينة فوجب اعتمادها والثالث
 ان هذه الاحاديث اصح اسنادا من حديث بيان جبرئيل فوجب تقديمها قوله عن ابي موسى ان سائلا
 سال النبي صلى الله عليه وسلم فلم ير عليه شيئا حتى امر بلالا فاقام الفجر حين الشفق
 الفجر فضلي حين كان الرجل لا يعرف وجه صاحبه اذ ان الرجل لا يعرف من الى جنبه ثم امر بلالا فاقام الظهر
 حين زالت الشمس حتى قال القائل انتصف النهار وهو علم ثم امر بلالا فاقام العصر والشمس بيضاء مبرقة
 وامر بلالا فاقام المغرب حين غابت الشمس وامر بلالا فاقام العشاء حين غاب الشفق لا فحاصله انه صلى الله
 عليه وسلم صلى الصلوات الخمس في اول وقتها فلما كان من الغد صلى الفجر وانصرف فقلنا اطلعت الشمس فاقام
 الظهر في وقت العصر الذي كان قبله وصلى العصر وقد اصغرت الشمس او قال منى وصلى المغرب قبل
 ان يغيب الشفق وصلى العشاء الى ثلث الليل ثم قال اين السائل عن وقت الصلوة الوقت فيما بين هذين
 قوله فاقام الظهر في وقت العصر الذي كان قبل اي في اليوم الاول فهناك في اشتراك وقت الظهر والعصر ان آخر وقت الظهر اول
 وقت العصر مشترك بين الظهر والعصر وهو ذهب مالك في قدر اربع ركعات وهو ذهب الى حنيفة في مثل الثاني
 في بعض الاحيان واولوه آخرون وقالوا لا يمكن ان يقال انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر في اليوم الثاني بحيث اتيا في
 وقت ابتداء صلوة العصر في اليوم الاول من الساعة التي اتصلت بها ثم فيها الظهر فلا يلزم الاشتراك قال الطحاوي
 بعد الذكر الروايات ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى الظهر حين زالت الشمس وعلى ذلك اتفاق المسلمين
 ان ذلك اول وقتها واما آخر وقتها فان ابن عباس واباسيد وجابر واباسيريه روي انه صلى في اليوم الثاني
 حين كان ظل كل شيء مثله فاحتمل ان يكون ذلك بعد ما صار ظل كل شيء مثله فيكون هو وقت الظهر ويحتمل ان يكون
 ذلك على قرب ان يصير ظل كل شيء مثله وهذا جائز في اللغة فاروي انه صلى الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء
 مثله فيحتمل ان يكون على قرب ان يصير ظل كل شيء مثله فيكون الظل اذا صار مثله فقد خرج وقت الظهر والليل على ما ذكرنا
 من ذلك ان الذين ذكروا هذا عنه قد ذكروا عنه ايضا انه العصر في اليوم الاول حين صار ظل كل شيء مثله ثم قال

ما بين بين وقت فاستمال ان يكون ما بينهما وقت وقد جمعا في وقت واحد وقد دل على ذلك ايضا ما في
 ابي موسى وذلك انه قال في ما اخبر عن صلاة صلى الله عليه وسلم في اليوم الثاني ثم اخبرنا عن وقتها في يوم
 صلاها في ذلك اليوم في قرب دخول وقت العصر اني وقت العصر فليت بذلك اذا اجروا في هذه الروايات ان بعد العصر
 لكل كل شيء مثله وقت العصر وانه محال ان يكون وقت الظهر واما ما ذكره في الصلوة العصر فلم يختلف عنه انه صلوا
 في اليوم الاول في الوقت الذي ذكرناه عنه فنثبت بذلك انه اول وقتها وذكر عنه انه صلوا في اليوم الثاني في
 صاير كل شيء مثله فاقول ان يكون هو آخر وقتها الذي خرج واحتمل ان يكون هو الوقت الذي لا ينبغي ان يؤخر
 الصلوة عنه وان من صلاها بعده وان كان قد صلاها في وقتها مفرد وقد دل عليه ما حدثنا ربيع الموفن بسنده عن
 ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الصلوة اولاد آخر اذان اول وقت العصر حين يدخل وقتها وان آخر وقتها
 حين تغرب الشمس غير ان قوما ذهبوا الى ان آخر وقتها الى غروب الشمس فاختاروا ما حدثنا ابن مرزوق بسنده عن
 ابي هريرة مرفوعا من ادرك ركعة من صلوة الصبح قبل طلوع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر
 قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر قوله قال ابو داود وروى سليمان بن موسى عن عطاء عن جابر عن
 النبي صلى الله عليه وسلم في المغرب نحو هذا اقال ثم صلى العشاء قال بعضهم الى ثلث الليل وقال
 بعضهم الى شطره قال ان رواية سليمان بن موسى عن عطاء عن جابر بنده توافق رواية ابي بكر بن ابي موسى
 عن ابي موسى في المغرب بان فيها صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب في اليوم الاول في اول وقتها وفي
 اليوم الثاني صلاها في آخر وقتها قبل ان يغيب الشفق اخرج البيهقي في سننه بسنده عن جابر بن عبد الله
 قال سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن وقت الصلوة فقال صل معنا فذكر الحديث وفيه ثم صلى
 المغرب حين وجبت الشمس قال في اليوم الثاني ثم صلى المغرب قبل غيبوبة الشفق ورواه برد بن سنان
 عن عطاء فذكر قصة امة جبريل النبي صلى الله عليه وسلم وذكر وقت المغرب واحدا من تلك قصة وسوال السائل
 عن اوقات الصلوة قصة اخرى كما لظن وروينا عن ابن عباس في قوله وقت المغرب الى العشاء انتهى وقوله ثم صلى
 العشاء انتهى يمكن ان يكون معناه قال جابر في حديثه بعدما ذكر المغرب ثم صلى العشاء فقال بعض الصحابة لهذه الصلوة
 ان صلاها في ثلث الليل وبعضهم الى شطره ويمكن ان يكون معناه ذكر بعض رواية الحديث عن ابي ثلث الليل بعضهم الى شطره
 ويمكن ان يكون اعني قال جابر ثم صلى العشاء وانتهى حديثه الى ههنا ثم يقول ابو داود واختلف الصحابة في بيان آخر
 وقت العشاء فقال بعضهم في حديثه صلاها الى ثلث الليل قال بعضهم صلاها الى شطره قال الطحاوي ما لمخضنه قال
 يظهر من مجموع الاحاديث ان آخر وقت العشاء حين يطلع الفجر وذلك ان ابن عباس ابا موسى ابا سعيد وان النبي
 صلى الله عليه وسلم اخر الى ثلث الليل وروى ابو هريرة والسائغ اقره حتى انقصف الليل وروى ابن عمر انه اخر حتى ذهب
 ثلث الليل وروى عائشة انه اخر بها حتى ذهب عامة الليل لكل هذه الروايات في الصحيح قال فنثبت بهذا كله
 ان الليل كله وقت لها ولكنه على اوقات ثلثة فاما من عمن يدخل وقتها الى ان يمضي ثلث الليل فانفصل وقت صليت
 فيه واما بعد ذلك الى نصف الليل ففي الفصل من ذلك واما بعد نصف الليل فدور ثم ساق بسنده عن نافع بن

جبر قال كتب عمر الى ابي موسى وصل العشاء اى الليل شئت ولا تغفلها وسلم في قصة التعريس عن ابي قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في النوم كفر لانا انظر ليطان في عروقنا يدخل وقت الاخرى فقل على بقار وقت الاخرى الى ان يدخل وقت الاخرى كذا في نصب الراية قلت الاصلوة الفجر فانها مخصوصة من هذا الصوم بالاجماع -

باب في وقت صلوة النبي صلى الله عليه وسلم وكيف كان يصليها لما كانت اوقات الصلوات الخمس فتدبر فافضل عن قدر الصلوة لاعميارا فالعقد المصنف في الباب لبيان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اى جز منها كان يختار لصلوته وكيف يصليها في الاوقات المختلفة اما الظهر فكان عادة صلى الله عليه وسلم في شدة حره ورواد ان الشدة البرد وعجل اختاره الخفية واما العصر فكان يصليها واخمس مرتفعة نفقة بهضار ابي بن الحنفية قال الامام محمد في كتاب الحج قال ابو حنيفة تأخير صلوة العصر افضل من تعجيلها اذا صليت واخمس بهضار نفقة بهضار وبنى في ان احب عبد الله من مسود الكوفة واما المغرب فكان يصليها في اول وقتها وبه قال الحنفية واما العشاء فكان يؤخرها الى ثلث الليل وبه قال الحنفية واما الفجر فقد اختلف فيه فعمله صلى الله عليه وسلم منها ما ورد في الاثر في الاسفاد في البخاري وسلم عن ابي هريرة كان يصرف من صلوة الفداة حين يعرج الرجل بجانبه واخرها ايضا عن ابن مسعود قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على صلوة لغير وقتها الا جمع فانه جمع بين المغرب والعشاء يجمع صلى صلوة اشجع من الغد قبل وقتها يعني وقتها انتداه فانه على بهنك في اول وقتها في الغلس واخرج الامام ابو محمد القاسم بن ثابت السمرقاني في غريب الحديث عن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم على اصبح حين يفتح البصر واما الاحاديث في الغلس فكثيرة مشبهة في فعله صلى الله عليه وسلم كان يصليها في الغلس وقد وقع الاختلاف باختلاف الاخبار وذكروا في باب العشاء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصليها في وقت صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يصلي الظهر بالهاجرة والعصر واخمس عن حبة والمغرب اذا غربت الشمس والعشاء اذا كثرت الناس عجل واذا قلوا اخر واخمس بغلس قوله كان يصلي الظهر بالهاجرة اى في الشدة كحديث انس وابي مسعود كان يعجاها في الشدة ويؤخرها في الصيف -

باب في وقت صلوة الظهر وقت الظهر من الزوال الى بلوغ ظل كل شئ مثله وشليه سوى حتى الزوال ونذهب عند الحنفية لتعجيل ظهر الشدة وتأخير ظهر الصيف مطلقا ولا فرق بين ان يصلي جماعة اولاد وبين ان يكون في بلاد عارة اولاد وبين ان يكون في شدة الحر ولا في الاصح وحده الى المثال قد اختلف العلماء في غاية الابرار في تعجيل حتى يصير الظل ذراعا بعد ظل الزوال وقيل ربع قامة وقيل ثلثها وقيل نصفها وقيل غير ذلك لا يصح عندنا الى المثال قال الشافعي الافضل تعجيله مطلقا في الشدة والصيف الاذهب الابرار في الصيف بشرط اربعة ان يكون في حر شديد وان يكون في بلاد عارة وان يصلي جماعة وان يقصد بها الناس من البعيد قوله عن جابر بن عبد الله قال كنت اصلي الظهر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخذ قبضة من الحصا لتبرد في كفي اضعتها الجبهتي اسجد عليها الشدة الحى قال الخطابي فيه من الفقه تعجيل صلوة الظهر قلت لا يدل على تعجيل صلوة الظهر ان شدة الحر قد توجد مع الابرار وقد تبقى الحرارة في الكهبار بعد الابرار ايضا

حتى يحتاج الى جبريه بقوله ان عبدا لله بن مسعود قال كانت قد رصولة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصيف ثلاثة اقدام الى خمسة اقدام وفي الشتاء خمسة اقدام الى سبعة اقدام
المراد بالصلوة الظاهر كما هو مصرح في النسخة والاقدام اقدام الخلل التي تعثر بها اوقات الصلوة هي قدم كل انسان
على قدر سقامته فيعتبر قدم كل انسان بالنظر الى ظلمته المراد ان يبلغ مجموع الخلل الاثنى الزائد هذا المبلغ والى جبريه
الزائد هذا القدر يعتبر الاصل سوى ذلك لهذا قد يكون الزيادة الخلل الذي يضاف اليه اشتداد قد يكون الزيادة
الخلل الزائد بسبب التبريد كما في ايام الصيف فعن رواية اخرى الصلوة من الزوال بالظهور فيه قدر ثلثه قدر الخلل
الذي خمسة اقدام في زمان الصيف وقد رخصت اقدام الى سبعة اقدام في زمان الشتاء قال الخطابي وروى ذلك عن
في الاقاليم والبلدان والايستوى في جميع المدن والامصار وذلك ان العلة في طول الخلل في قصره بزيادة ارتفاع
الشمس في السماء وانحطاطها كلما كان على والى محاذاة الرأس في مجراها اقرب كان الخلل تقصر وكلما كانت تخفى
عن فائدة الرأس البعد كان الخلل طويلا ولذلك فلالا اشتداد الزيادة الطول من خلال الصيف في كل مكان في
صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم بكنة والمدنية وبها من الاقليم الثاني ويذكرون ان اهل فيها في اول شهر رذار
ثلثة اقدام كشيء ويشبه ان تكون صلوة اذا اشتد الحر متاخرة عن الوقت المعهود وقبلة فيكون اخل عند ذلك
خمس اقدام واما الخلل في اشتداد فانهم يذكرون انه في تشرين الاول خمسة اقدام وخمس وخمسة وخمسة وفي الركائز
سبعة اقدام وسبعة نقول ابن مسعود ومنزل على هذا التقدير في ذلك الاقليم دون سائر الاقاليم والبلدان التي هي خارجة
عن الاقليم الثاني والله اعلم انتهى قوله سمعت ابا ذر يقول كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فاداد الخوذ
ان يوزن الظاهر فقال ابرء ثم اراد ان يوزن فقال ابرء مرتين او ثلاثا حتى رأينا في التلوي ثم قال ان شلوا
الحمر من فيج جهنم فاذا شلتا الحمر فابردوا بالصلوة قوله حتى رأينا في التلوي قال الخطابي هذه الفاية متعلقة بقوله
فقال ابرء وادى كان الزمان الذي قبل الروية ابرء او متعلقة بابرء وادى قال ابرء وادى ان يجرى او متعلقة بقوله
ادى قاله ابرء الى ان ولياوه الغنى هو بعد الزوال من اخل والتلوي جمع تل كل ما يقع على الارض من تراب ورجل او نحو
ذلك هي في الغالب فيظن غير شاحصة فلا يظهر لها اخل الا اذا ذهب اكثر وقت الظهور واما وقع عند المصنف في الاذن
بلغة حتى سادى اخل التلوي فظاهر يقتضي انه اخر ما الى ان صار اخل كل شيء مثله ويحتمل ان يراد بهذا المسألة ظهور
الخلل بحسب التل بعد ان لم يكن ظاهرا فسادا في الظهور لاني المقدار واليقال قد كان ذلك في السفر فاعل اخر الظاهر
بجمعها مع العصر قلت واستدل بهذا الحديث صاحب البحر على انه يبقى وقت الظهور الى ان صار اخل كل شيء مثله وقال
ولا يحصل ذلك الا براد الا اذا بلغ كل شيء مثله قوله قال ان مشددة الحمر من فيج جهنم اي من سعة انتشارها وتفتتها
ومن مكان فيج اي توسع من مكانية من شدة استعارها وظاهره ان مشددة الحمر في الارض من فيج جهنم حقيقة وقيل هو
من مجاز التشبيه اي كانت نار جهنم في الحمر فالاول ادلى ويؤيده الحديث الا في اشتكت النار الى ربها فاذا نها
بنفسين وهذا تحليل مشروعية التاخير المذكور وهل الحكمة فيه دفع المشقة لكونها قد تصلب الخشوع وبذا ظهر كونها
الحالة التي ينتشر في العذاب ويؤيده حديث مسلم حيث قال قصر من الصلوة عند استوائ الشمس في سائر ما يتجر فيها

جهنم وقد استشكل هذا بان الصلوة سبب الرحمة ففعلها منظمة لطرد العذاب فكيف امر بتركها واجاب عنه ابو الفتح
 بان التعليل اذا جاز من جهة الشارع وجب قبوله وان لم يفهم معناه فاستنبطه الزين ابن النير يعني يناسبه فقال
 وقت ظهور اثر الغضب لا يخرج فيما لطلب الامن اذن له فيه والصلوة لا تنفك عن كونهما علما ودعا فتناسب
 الافتقار عنهما حينئذ واستدل بحديث الشافعية حيث اعتمدوا الانبياء كلهم الا حم سوي نينا صلى الله عليه وسلم
 فلم يعتزل بل طلب الكوفة اذن له في ذلك قلت وهذا التعليل يرد قول الشافعية في تأويل هذا الحديث بان صلى الله
 عليه وسلم اخرهم جميعا مع العصر فان التاخير المذكور في الخبر لا يختص بالسفر والماجمع من الصلوة تنقضي بيقين
 بذلك الحديث ما قاله ابو حنيفة من ان وقت صلوة الظهر يبقى بعد ما يصير لكل شئ مثله وصرح الاستدلال
 صاحب الحجر وكذا كاس طبل تأويل بعض الشافعية ان المراد بقوله فاذا اشتد الحر فاردوا بالصلوة اي صلوا
 في وقت الحر واردوا بالحجارة بسبب اداء الصلوة وفي البخاري وغيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا اشتد الحر ابرأ اذا اشتد البرد عجل فحناه اخر ما الى ان يسبر الوقت والامر بالابرأ امر استحباب وقيل امر ارشاد وقيل
 بل هو للوجوب حكاه القاضى وغيره والابرأ للتعدية وقيل زائدة ومعنى ابرأوا اخروا على سبيل التضمنين اي اخروا الصلوة
 وفي رواية عن الصلوة وقيل عن زائدة ايضا وعن بعض الاباء اوصى للجائزة اي تجاوزوا وقتها المتأخر في الشارح
 الى ان تنكسر شدة الحر وقال من اختار من الخفيفة ان الابرأ يستحب ما اذا كان يصلي جماعة في سجدة يسكن
 في بلاد الحارة وان يكون في شدة الحر ان المفهوم الحديث ان الحر اذا لم يشتد لم يشترع الابرأ وكذا لا يشترع
 في البرد من باب الأولى.

باب في وقت صلوة العصر اتفق العلماء على ان وقت العصر من حين اذا صار ظل كل شئ مثله سوى قمى
 الزوال الى ان تتغير الشمس وقت تحمار وعلى ان بعد التغير يخرج الوقت او يكره الى ان يغرب وانما اختلفوا في
 الافضل فقال اهل الحجاز الشافعية والمالكية وراحم بن حنبل في رواية ان الافضل التعليل الى التسلية قال اهل
 العراق تاخيرها انقل من تعجيلها اذ اصليتها والشمس بيضاء نقية لم تدخلها صفرة وهو قول ابو حنيفة وابو
 يوسف ومحمد وسفيان الثوري وابن شبر مته واحمد في رواية والبوقلاية واكسن البصري وابن سيرين
 وابراهيم النخعي وهو مردى عن علي وابن مسعود وابو هريرة قال الامام محمد في كتاب الحج تاخير صلوة العصر
 افضل من تعجيلها اذ اصليتها والشمس بيضاء نقية لم تتغير وعلى هذا كان اصحاب عبد الله بن مسعود بالكوفة
 اخبرنا محمد بن ابا بن عبد الله عن حماد عن ابراهيم النخعي قال ادركت اصحاب ابن مسعود يصليون العصر في
 آخر وقتها وقال اهل المدينة والمالكية التعليل بها افضل من تاخيرها قال محمد قد جأت في هذا اثارنا ما عليه اصحاب
 ابن مسعود قالوا خير انتهى قلت ومن الآثار المقتضية التاخير ما روى عن زياد بن عبد الله النخعي كنا جلوسا مع
 علي في المسجد الاظم فجاء المدين فقال الصلوة فقال جلس مجلس ثم عد فقال له ذلك فقال علي هذا الكتاب
 يلينا الصلوة فقام على فمنا العصر فمنا فصرنا فرجعنا الى المكان الذي كنا فيه جلوسا فمشونا للركب لنزول
 الشمس للغروب لسرا اخرجنا اكم وقال صحيح الاسناد على شرط البخاري ولم يخرجاه ومنها ما اخرج الطحاوي عن عكرمة

فقال كنان في جنازة مع أبي هريرة فم جيل العصر حتى رأينا الشمس على رأس الجبل جبل المدينة وفي الموطن حينئذ
 صلى الظهر إذا كان غلبك شك والعصر إذا كان شك شكك الله في الباب آثارا أخرى أخرجه بسببها
 وعبد الرزاق في مصنفه مثل علي بن أبي حمزة العصر وقال محمد بن الموطأ قال بعض الفقهاء إنما سميت العصر لأنها تعمر في وقتها
 وأخرجه الطحاوي عن أبي قلابة وأما المرفوعات فكثيرة أيضا بعضها أخرجه المصنف في الباب من حديث علي بن شبيب
 ومهاجر أبو داود وابن أبي شيبة من حديث جابر بن عبد الله بن رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر بين جابر بن عبد الله بن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ومهاجر أخرجه الترمذي بسند على شرط الصحيح من أم سلمة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشاء يجعلها في وقت العصر
 قلت الاختيار ولا تفعل في المعنيين الأدل يعني عدم الكراهة وقت العصر بهذا المعنى بل إن شئت
 فمما رآه اتفاق والثاني بمعنى الاستحباب وهذا المعنى مختلف فيما بيننا وبين أهل الحجاز فقال أهل الحجاز يستحب
 الإتيان في أول وقتها في مثل الثاني وعندنا يستحب التأخير من أول وقتها إلى ما بعد الثاني فلا يصح شك
 في سبب في وقت العصر فلا يصح لهم يدل على استحباب جعلها على هذا الحديث يدل على خلاف ما ذهب
 إليه أهل العراق فانهم لما وجدوا تغير فذهب طائفة إلى أنه يخرج وقت العصر وهو قول حسن بن زياد وذهب
 طائفة إلى أنه لا يخرج به الوقت ولكن يحرم أو يكره فتصح أن إذا ما دخل ما ميرا بالاداء لم لا موانة فيه واختلاف في
 مقدار تغير الشمس فذهب بعضهم إلى أنه إذا بقي مقدار ربع لم يتغير ودونه يتغير وعن إبراهيم بن عثمان بن سفيان الثوري
 وأبو داود أنه يعتبر التغير في صورتها وبه قال الحاكم الشهيد وعليه ظاهر ما في محيط رضى الدين وذكر محمد بن الزوار عن أبي
 حنيفة وأبي يوسف أنه يعتبر التغير في قرص الشمس لا في الصور وذهب شمس لا يمتد سرخصي إلى الشئ كذا في طلبة
 المحلى شرح المنية قوله عن ابن عباس أنه قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي العصر
 والشمس بيضاء مرتفعة حية ويذهب الذاهب إلى العوالي والشمس مرتفعة العوالي جمع عالية وهي القرى
 التي حول المدينة من جهة نجد وأما من جهة تهامة فيقال بها السائله واختلفت الروايات في تقدير بعد العوالي
 من المدينة من ميلين إلى ثمانية أميال فأقرب العوالي من المدينة على مسافة ميلين والحد على ثمانية أميال في
 رواية الرطالي قبلوا مسافة من قبل المدينة إلى أميال بهذا كميل التوفيق وقوله حية وقال الخطابي في تفسيره وفيه من أحدهما أن جابنا
 شدة وجها وبقرار لم ينكسر منه شئ والآخر أن حياتها صفراء لو أنها لم يدخلها التغير قلت فيما يتأقرا حيا وضد
 فالحيات مستعارة عن صفراء لو أنها عن التغير والأصفر روية ضرر بأرشفة حيا فان كل شئ فصحت قوته فكان
 قدمات وكان جعل الغيب هوها وقد تبدل بهذا الحديث على فضيلة التأجيل قلت لاويل فيه لأن يتبع ذلك بعد ميلين
 ويمكن بعد قطع مثل ذلك المسافة قبل التغير فلا يخالف الخفية قوله عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم كان يصلي العصر والشمس في نحرها قبل أن تظهر المراد بان شمس ضوؤها بالحجرة الكبار الأربع قدام البيت غير
 مستقف رجايد يدرى معنى قال يعني استدراك الشافعي من تبدل على تعجيل صلاة العصر في أول وقتها وقال الطحاوي
 للدلالة فيه على تعجيل العمل أن الحجرة كانت قصيرة الجدار فلم تكن الشمس تحتجب عنها لا بغير غروبها فيدل على أنها غير
 الأولى تعجيل العمل كما نظرت تحتجب بان الذي ذكره من الاحتمال إنما يتصور مع التسامح الحجرة وقد عرف بالاستحسان

ولما شاهده ان جبراز ولج النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن متسعة ولا يكون ضوء الشمس باقيا في قعر الحجرة الصغيرة
 الا الشمس قائمة مرتفعة احد قلت رواية الاقتدار من خارج الحجرة تدل على قعر الحجرة ان ذلك مدد الاعتدال
 لا عجب لهم فيه قوله علي بن شيهان قال قد منا على رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وكان يومئذ العصر
 ما دامت الشمس بجفاء لظنية اى صافية اللون لم يبدخلها تغير وصغرة بالحديث نص على ان كان في العصر عند
 صيرورة ظل كل شئ شبيه وهو مذهب ابي حنيفة ويؤيده ما ذكره البيهقي من رواية عبد الواحد وعبد الحميد بن نفع
 اوفى عن الكلابي عن عبد الله بن رافع بن خديج عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يامرهم بتأخير العصر
 وعبد الله بن رافع ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وكذلك ذكر ابن حبان في ثقات التابعين عبد الواحد بن نفع
باب في الصلوة الوسطى اختلف العلماء فيه وبلغ الاقوال فيه الى خمس واربعين واكثروا على انها صلوة العصر
 وبه قال ابن مسعود والزهري ومالك بن انس والشافعية وقال حماد بن عمار اليه معظم الشافعية وقال الهذلي
 وهو قول اكثر علماء الصحابة وقال الماوردي هو قول جمهور التابعين وقال ابن عبد البر وهو قول اكثر اهل الاثر وقال
 من المالكية ابن حبيب وابن العربي وابن عطية وقد جمع الحافظ الدمشقي في ذلك كتابا سماه كشف المغشى
 عن الصلوة الوسطى وذكر فيها تسعة عشر قول الاول انها الصبح وبه قال الشافعية واثني انها الظهر وبه قال ابو حنيفة
 في رواية واثالث انها العصر والرابع انها المغرب لانها لا تقصر في السفر لان قبلها صلوة التسعة بعد ما صلوا بالبحر
 والخامس انها جميع الصلوات والسادس انها الجمعة السابع نظم في الايام والجمعة يوم الجمعة اثنا عشر صلاة في الايام
 والثامن انها جميع الصلوات عدا الجمعة والجمعة اثنا عشر صلاة في الايام والجمعة يوم الجمعة اثنا عشر صلاة في الايام
 بالجمعة وقال في المطع ان الزفر من ثلث عشر صلاة الخوف الرابع عشر صلاة عيد الاضحى الخامس عشر صلاة عيد الفطر السادس عشر
 صلاة الاضحى السابع عشر واحد من خمس غير معينة الثامن عشر الصبح او العصر على الترتيب التاسع عشر المتونف وزاد بعضهم
 العشرين وهي صلوة الليل قوله عن علي بن ابي طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم الحندق في جيتونا عن صلوة الوسطى
 صلوة العصر صلاة اليه بيوتهم وقبورهم فلما اقول يوم الحندق اي غزوة الحندق وهي الا حزاب ثبت في ذي القعدة
 سنة خمس من الهجرة وصلوة العصر بدل من صلوة الوسطى او خير المبتد الحذوف اي وهي صلوة العصر والحديث نص
 في ان صلوة الوسطى هي صلوة العصر وهو مذهب ابي حنيفة واختلف العلماء في سبب ترك الصلوة فقال الشافعية هذا
 كان قبل نزول صلوة الخوف وقال المالكية لم يفرغ الصحابة من الوضوء قبل الغروب وان فرغ قبل الغروب قلت لا يمكن
 هذا القول في رواية السنن فان فيها ذكر ترك اربع صلوات وقال كنفية انما ترك الاجل المسايعة لان صلوة الخوف
 لا يصح في حالة المسايعة قوله فاطت على وحاد فظلا على الصلوة الوسطى وصلوة العصر وقوموا الله
 قاتمتين اي القت عائشة على لا كتب فزودت وصلوة العصر وفنت ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم وطاهره
 ان الوسطى غير العصر لان العطف يقتضي المغارة فيما لحديث المتقدم فقبل بحر العطف على التفسير ليتفق الحديثان
 قلت الاول ان يقال ان الواو للعطف دخلت فيما بين الصفات لان العلماء قد صرحوا انه اذا كان لموصوف
 واحد صفات متعددة يجوز ادخال حرف العطف فيما بين الصفات مثل اني الملك القرم وابن الهمام وليست

التي هي في المزمع هذه القراءة شاذة لا عبرة بها لانها لم تعبت متواترة وبعده صلى الله عليه وسلم قالها في التفسير
 فسكنت تمامها قوله عن زيد بن ثابت قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر فاما جبره
 لم يكن يصلي صلاة اشغل على اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منها ففتحت حافظوا على الصلوات والصلوة
 الوسطى وقال ان قبلها صلوتين وبعدها صلوتين فلما جاز من الصلوات لثامن ثلثة ان الالة نزلت في
 الظهر فاما الجارض نصه عليه الصلاة والسلام انها العصر ولن سلم الالة نزلت في الظهر فالظهر واقلة في قوله تعالى على
 الصلوات وذا الله تعالى والصلوة الوسطى لمزيد اتقانها.

باب من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادركها باختلاف الروايات وباختلافها اختلف العلماء في
 ما يقع فيه ما قال ابو حنيفة لا يجوز الصلوة اذ ادركت عند طلوع والاستقار والغروب
 الا عصر يومه وقال الشافعي لا يكره قضاء الفوات في هذه الاوقات بقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلوة
 او نسيها فليصلها اذا ذكر بان ذلك قتها وكذا النوافل عتلا يكره في هذه الساعات بمكة لقوله عليه الصلاة
 والسلام يا عبد مناف لا تسعوا اصدا ف بهذا البيت صلى في اى ساعة شاء من ليل او نهار وكذا لا يكره عند
 النوافل في الاستدراك يوم الجمعة وهو قول ابى يوسف و احمد والاك قال ابو حنيفة اذا طلعت الشمس وسبى
 صلوة الفجر قسمت صلوة من ابى يوسف لا تقصد الصلوة ولكن يصير حتى اذا ارتفعت الشمس اتم صلوة
 قال الشافعي لا تقصد الصلوة بطلوعها ولا بغروبها قال مالك و احمد بن حنبل قلت وجه الاختلاف ان ظاهر
 احاديث النبي عن هذه الساعات يقتضي العموم وظاهر حديث فليصلها اذا ذكرها يقتضي عدم جواز الغائبة مع
 احاديث ادرك الصلوة فجمع بينهما اهل الحجاز بان حملوا احاديث النهي على النوافل الذي لا سبب لهم وغيره على غيرها
 فاجازوا ادراك الرغبتيات والغائبات والنوافل اذا كان له سبب وكيفية ما رآه وان علة النهي عن الصلوة
 في الاوقات الثلاثة عامة جعلها عامة في النوافل والغائبات وغيرها وخصوا الذكر بالذكر في غير هذه الاوقات
 وجوزوا ادراك عصر يومه وقت الغروب بالقياس والفرق بين الفجر والعصر ان السبب في العصر آخر الوقت
 وهو وقت التغير فانفس فاذا ادا فيه ادا كما وجبت وقت الفجر كله كامل فوجبته كما لمه فيبطل الظهر ما كمل
 واما انها قالت ان الغنية لا يجوز استنفل مطلقا سواء كان له سبب او لا بعد صلوة الفجر حتى تطلع الشمس بعد صلوة العصر
 حتى تغرب الشمس قال الشافعي يكره التنفل بعدها الا الذي له سبب جاز بل اكرهته كتحية المسجد وكعتي الطواف
 وكونها واما انها ان من صلى ركعة من العصر ثم خرج الوقت قبل سلامه لا تبطل صلوات بل فيها وهذا با لا يجمع باختلاف
 في حكم هذه الصلوة فاصح عندنا وعندهم انها كلها اذرو وقال بعض الشافعية كلها قضاء وقال بعضهم تلك الركعة اذ
 راعوا ما يقصدون وظاهر فائدة الخلاف في مسافر فوى العصر صلى ركعة في الوقت فان قلنا جميع اذ ادركت قصره وان
 قلنا كلها لقضاء وبعضها قضاء وجب اتمامها اربعا قلنا ان فاتته السفر اذ انقضا في السفر كجب اتمامها وبذلك
 لا ادرك ركعة في الوقت فان كان دون ركعة فاجبوعلى انها كلها قضاء مع ذلك يجري ذلك لا خلاف عندنا في
 في صلاة الفجر فان عندنا لا يبطل الصلوة بطلوع الشمس كما عندنا لا يبطل الغروبها ولا بها قال ابو حنيفة اذا بلغ الصلوة

اداسلم الكافر او ظهرت الكافض والنفسا قبل ان تغرب الشمس وقبل ان تطلع الشمس فقد وجب عليه الصلوة ولو
كان الوقت الذي ادر كرك جزا يسير الايسر فيا لانا و قال زفر من الكيفية لا يجب بالمجيد وتسايع الادار فيه حقيقة
ومن الشافعي قولان فيما اذا درك دون ركعة كتكبيرة مثلا احدها لا يلزمه والاخر يلزمه وجوبهما عند الشافعية واما
اذا ادرك وقت ركعة فيلزمه وهو مذموم مالك قوله عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من ادر لك من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد ادر لك ومن ادر لك من الفجر ركعة قبل ان تطلع
الشمس فقد ادر لك ظاهر سياق هذا الحديث يقتضي ان من ادر كرك من العصر ركعة قبل غروب الشمس ومن الفجر ركعة
قبل طلوعها فقد ادر كركها فلا يجب عليه اتاها ويؤيده ما خرجه البخاري عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
من ادر كرك من الصبح ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد ادر كرك الصبح ومن ادر كرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادر كرك
العصر ولم يقل به احد من اهل العلم لانه روى هذا الحديث بالفاظ مختلفة وقد اخرج البخاري من طريق ابي سامة عن
ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا درك احدكم سجدة من صلوة العصر قبل ان تغرب الشمس
فليتم صلوة واذا درك سجدة من صلوة الصبح قبل ان تطلع الشمس فليتم صلوة وبذا يقتضي ان المذكر جزا من الصلوة
لا يكون كدر كركها بحيث لا يكون اتاها عليه واجبا فليكن هذا يجب ان يقدر ممو لا لقوله فقد ادر كرك اي من ادر كرك ركعة
من الصلوة يعني في الوقت فقد ادر كرك الوقت او يقدر فقط الوجوب اي فقد ادر كرك وجوب الصلوة فعلى هذا معنى الحديث
اذا ادر كرك قدر ركعة من الوقت لكثرة صبيها فبلغ او كافرا فاسلم او كانت المرأة حائضا فظهرت فقد ادر كرك وجوب الصلاة
او حمل على ما اذا كان ادر كرك ركعة من الصلوة مع الامام فقد ادر كرك اي فتنزل الجماعة كذا في هذا المجهول قلت لقد اشيع
الكلام فيه شيئا المتبحر في الفنون العقلية والنقلية اجماع للفرع والاصول الباسع في المعقول المنقول بالاجازة
والجبر الفاخر من صان عن وجه نطاق الافكار والنفوس العارفة لشتات المعارف والعلوم بقية السلف وعين
اعيان الخلف الشيخ الحجة عند الرحلة الاستاذ الاجل مولانا ومولى العالم السيد محمد انور شاه الكشميري سقى الله
بانهارة الصداقة من الطالبين وصف عنه كير الحاسدين الزائفين قال واعلم ان ههنا اربعة احاديث حديث
لا صلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس وحديث النهي عن الصلوة في الاوقات الثلاثة وحديث النهي
عن التحري عند الطلوع والمغرب وحديث من ادر كرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادر كرك ومن ادر كرك
ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادر كرك فهذا الحديث في الوقتين لما في الالة فانه صرح فيه بالصبح والعصر نعم في ظاهر
سياق نحو استر سال للسامع ان لا يوم ولا عتب عليه لا فركه وهذا في حديث النهي عن الصلوة في الاوقات الثلاثة
فحمله الشافعي على غير الفاعل المختار اي النائم والناسي وحمل حديث النهي على الفاعل المختار وهو العاقل ثم لو مما جازات خير
مركبا للحكم ما حق بالآخر بالنائم والناسي في انه قد ادر كرك الصلوة وهذا تخصيص من عموم من جعل هذا الحديث كحديث
النوم والنسيان وهو حديث آخر نعم سياق هذا يقتضي بهذا الحديث فيه ايدرا لى العذر فانه ذكر من صلى ركعة من الصبح
ثم طلعت الشمس فليقم بها ركعة اخرى وهذا يعجز العذر ليس فيه فقد ادر كرك الذي يستعمل في نزع من عدم التقرب
سأ لا يخفى على من احسن الاشارات في العبارات ومع هذا ليس مساوقا في العنوان والوصف المتبرع حديث النوم

والنسيان وحديث الصلوة بعد النسيح حتى تطلع الشمس عند ظاهرها في صلوة غير الصلوة العصر والحق القهرا ان النسيح
 قائم لما كان الاثر لا وقال النسيح والعصر في الوجود لم يكن في أصل الوقت نقصان فلا يظهر في الغائبات والافق سجدة الصلاة
 و صلوة الجنازة عند الكنفية نظر الى ان الصلوة في الحديث هي الصلوة المطلقة وبما حلقه في سعادته نظر الى انها ليس بها
 بل من السار ذكره النفل ما يتوقف وجوبه على غلبة كذا زور وكفى الطوائف فانها ليس بما منه من هذا عند الكنفية وما يشترط
 فالحق ابا الصبح والعصر كل ذات سبب وان كان نفلا نظر الى ان نحو السار في ما حديث انتهى من الصلوة في الاوقات
 الثلاثة فعام عند الكنفية في منع الفرض والواجب والنفل ثم الفرض والواجب النسيح اذا وجب كالماء والنفل وان كان
 في المنع لاني عدم الصحة لكن لعدم صحة مناط آخر هو عدم تاوي ما وجب كالماء بالنقصان السبب في الواجب الموسع الجوز
 الاول عين عند الشافعية للسبب وعدم الزاوية من جزاء آخر وقالت الكنفية بل موسعا الى الاخير كالسبب وبعد
 خروج الوقت فكله وما قال الشيخ ابن الهمام ان انتقال السببية يوجب ان يكون اداء السبب حرا بالسببية
 فهو تلعب لموضع السببية نظرية في فوائد الرحوت وقال لان السبب عندنا الجوز الاول وبشيء الواجب
 في الذمة فان ادى فيها والاكتفى هذا الجوز وتحقيق آخر فهو منفض الى ثبوت الواجب وكم هذا
 وليس فيكون الجوز المقارن بما هو مقارن سببا حتى يلزم ما ذكرنا السبب للموجب جز من اجزاء الوقت
 فاجز الاول كانت الصلوة مطلوبة فيه فان ادى فيها والاكتفى في اجزاء الثاني مطلوبة وبهذا فالسبب الجوز
 الاول لا لنفسه بل لكونه جزا فان ادى فيه تقرر السببية عليه والا فاجز الثاني لا يكتفوه بل لكونه جزا من
 اجزاء هذا الوقت وهذا هو المعنى بانتقال السببية واذا خرج الوقت ولم يرد سبب الى كل الوقت لانه كل بل
 لا شأنا على السبب الذي هو جزر ما لا يعينه ويصح عنه بهم النفل في هذه الاوقات مع الكراهية التحريمية فكذلك عصر
 يومه والنذر المقيد بهذه الاوقات وقصار ما شرع به فيها ثم انشده و صلوة من وجبت عليه في هذه الاوقات
 كما قرأ سلم وها نقص ونفسها طهرت وصبي بلغ ومتعني عليه ويجوز ان افاق على ما يستفاد من كتب الاصول
 من تحريم فطر الاسلام خلافا لشمس الامة فراجع التحريم وشرفه فقد ذكرنا خلافا لما من وجبت عليه في هذه الاوقات لم يرد
 فيها ثم تقرر ما فيها واستنبط منه حكم الاداء فيها بالاولى لما كان الوقت و صلوة الجنازة وبجدة التلاوة ان وجبت في
 الاوقات ما لا يستحب تأخير سجدة التلاوة وذلك نظر الى انها من السار او صلوة تسعد هذه هي الروايات الشهيرة
 وهناك رواية شاذة بكل نفل شرع فيها ذكره في النجاسة والبحر وغيرهما فالاقوات الثلاثة لمقارنته الشيطان الشمس
 سري التفتان فيها عند الكنفية وان في سائر الصلوات وعند الشرائع انتهى عن غير ذات السبب فقط وذات السبب
 جازية وان كانت نفلا كما نهم راعوا ان انتهى لتمييز الالملة عن الجوس وعبد الشمس وذلك لما يطلب موضع
 يتأتى فيه الالتباس وهو في تحريم هذه الاوقات حتى يذهب اليهم الى ان سبب الصلوة فيها هو الظهور والغروب والاستواء
 ولا يتأتى الالتباس في صلوة ذات سبب سار وانها تنسب الى ذلك السبب شاهدة وعيانا لا يرد الى
 الالتباس ولا يرد الى النهي الى الفوائت ايضا ولا حلة اخرى لهم ان انتهى انما يرد الى صاوات لم يرد
 بها فكانت جعلت ادا صلوات تصدى الشارع بنفسه لتوقيها فلا ذوات الاسباب كذلك وكان ذلك

قد وردت في الشرائع لطلوع الغروب لا غيرهما من الاوقات لانه كان قد تقرر المنهي عن الصلوة فيها فارادوا دفع ذلك
 ولا كذلك في غيرهما وحديث من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك ركعة من بعض الرواة فيه عند مسلمة مع الامام في الخبر
 الى جواب اخرى وسياتي وقد دلت واقعة صار يعقوب بن ابي عمير على لزوم الشريعة لمن ظن طلوع الشمس في احوال
 الصلوة والله اعلم وحديث البخري حديث على حدة عند الشوايف فانهم وان جوزوا ذوات الاستسباب في الاوقات
 الثلاثة لكن منعوا تحريمها وانما جوزوا ذوات الاستسباب على سبيل الاتفاق وعند الحنفية نفس الصلوة في هذه الاوقات
 تحريمها وذلك للزام من المتكلم وان لم يكن هناك التزام من المخاطب وقال الامام المتكلمين شيخ المحدثين فرغ المسلمون
 النبوية وطرز العصاة المحمدية ادام الله انوار بركاتهم وفتح المسلمين بسلسلة قيضه ولما في الحديث ابي هريرة
 من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك
 العصر علم ان هذا الحديث وحديثه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة حديث
 واحد اي حكم الحديث الاول داخل في عموم الحديث الثاني او رد الحديث مرة عن الشارع عاما وتعرض مرة اخرى بخصوص
 الصبح والعصر والناظر واحداهما داخلان في عموم الصلوة فعند النسائي وابن ماجه والدارقطني من حديث لقبة حدثني
 يونس بن يزيد عن الزهري عن سالم عن ابيه نفعه من ادرك ركعة من صلاة الجمعة او غيرها فليصف اليها وقد تمت
 صلوة وفي لفظ فقد ادرك الصلوة وان قال في التلخيص قال ابو داود والدارقطني تميز ببقية عن يونس
 وقال ابن ابى حاتم في العلل عن ابيه بن اخطا في المتن والاسناد وانما هو عن الزهري عن ابى سلمة عن ابي هريرة
 مرفوعا من ادرك من صلوة ركعة فقد ادركها وانما قوله من هي صلوة الجمعة فوهم قلت ان سلمة من وهم بقية فقيه
 تدليس التسوية لانه عن شيخه اده ولولا ان حديث الصبح والعصر جاز من غير ابى هريرة ايضا قلنا ان اصل الحديث
 هو العام وكان من الدليل عليه اتحاد المخرج والاسناد فالحديث العام عند شيخين عن ابى سلمة بن عبد الرحمن
 عن ابى هريرة واما الخاص ايضا عندهما بهذا الاسناد بل عند مسلم كما جاء عن ابن شهاب
 عن ابى سلمة عن ابى هريرة مع طرق اخرى ولكن لما جاز الخاص عن عائشة ايضا قالت قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من ادرك من العصر سجدة قبل ان تغرب الشمس او من الصبح قبل ان تطلع فقد ادركها وسجدة انما هي الركعة
 اخرج مسلم عن ابى هريرة عن طريق ابى سلمة عند مسلم عن عطاء بن يسار عن بسر بن سعيد وعن الاعرج عن ابي هريرة
 وعنده عن ابن عباس عن ابي هريرة حكما انها حديثان ورزاق وقتين ولكن احدهما داخل في عموم الآخر قد تقرر
 في الاصول ان افراد الخاص تكلم العام فغير مخصوص كقوله صلى الله عليه وسلم جعلت لي الارض مسجدا وطهورا وقوله صلى الله
 عليه وسلم جعل للتراب لي طهورا اخرج احمد فاذا من مناط الخاص والعام واحد الحكم الحاصل منهما فاحد وانما يحتاج
 الى ابدار ثلثة في التفرع للخصوص بعينه والمخاطب فيه سهل فاعلم ان الحديث العام ورد في حكم الجماعة فعند مسلم
 عن يونس عن ابن شهاب عن ابى سلمة بن عبد الرحمن عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ادرك
 ركعة من الصلوة مع الامام فقد ادرك الصلوة وعند النسائي عن يونس عن ابن شهاب عن سالم عن ابى سلمة عن ابى سلمة
 عليه وسلم قال من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادركها الا انه يعنى ما فاته اده وعلى هذا فالمراد بقوله صلى الله عليه وسلم

اذا ادرك احدكم سجدة من صلوة العصر قبل ان تغرب الشمس فليتم صلاته وانما ادرك سجدة من صلوة الصبح قبل
 ان تطلع الشمس فليتم صلوة اخراجه البخاري عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن ابي هريرة انه اذا ادرك ركعة
 من الصبح مع الامم قبل ان تطلع الشمس لم يدرك الركعة الاخرى فليتم صلوة باواك الركعة الاخرى قبل الطلوع فانما اذا
 اعتبرنا في ادراك الركعة ادراكها مع الامم كان مفهومه ادراك الركعة الاخرى مسبقا لا اجازة بعد الطلوع وانما ترجم ذلك
 لعدم رعاية المصلحة في الحديث فان قلت فاما الفائدة في التقيد بقوله قبل ان تطلع الشمس قلت فيه فائدة عظيمة وهي
 فائدة انهم من التحذير والتخاشي عما ثبت انهم عنه وعلوة جهل الطلوع والغروب بل التقيد على هذا ضروري حتى لا يتعارض
 النهي والامر ولا يتهافت المصنف من النظر فانه قد عاد التقيد ضروريا بعد ان كان يتأمل لنحوه ولا يتطير ذلك في
 سائر الصلوات فانهم اختلفوا في آخر وقت الظهر والمغرب والعشاء حيث لم تات الاحاديث صريحة في ذلك مما تبيها
 فيه وايضا فان الطلوع والغروب يشتركان في علم الخاص بالعام بخلاف اواخر اوقات الصلوة الاخرى فاما الفائدة بالنظر
 الى الشارع انه بنى هذا الحكم على النهي المعهود سابقا وانه اجزاء الكلام على طريقته في هذا الباب بحيث غش على آخر وقت انجبر
 بالعصر في تبليغه فصار مجعلا عليه ولم ينص في غير ما نصار فبعد ان فيه فاطر وطريقته في هذا الباب وانه راعى ان معرفة الطلوع
 والغروب يشتركان فيها كالمأثوق وهذا التقرير لم يبق بين هذا الحديث وبين حديث النهي عن الصلوة عند الطلوع
 والغروب تدافع اصله بل يقول لعل المراد بالغروب في الحديث هو التطلع وان الاصغر اراد بالغروب ويكون من صلاة
 ابي خيفة في محبة صلوة من ادرك ركعة من العصر قبل غروب الشمس مع الكراهة مسئلة اجتهادية فان قلت فالتقيد
 في ما قاله كما قلنا حيث مال في الفتح الادراك الوصول الى الشيء فظاهره انه يكتفى بذلك ليس ذلك مراد بالايجاز فقليل
 يحل على ان ادرك الوقت فاذا صلى ركعة اخرى فقد كانت صلاته بذلك الكيفية وقد صرح بذلك في رواية الدارقطني
 من زهير بن اسلم اخبره ابي بصير عن جبير بن نفية عن ادرك من الصبح ركعة قبل ان تطلع الشمس وركعة بعد ما طلعت فقد
 ادرك الصلوة واخرج منه رواية ابي عسان محمد بن مطرف عن زيد بن اسلم عن عطاء وهو ابن يسار عن ابي هريرة
 بلغنا من صلى ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس ثم صلى باقية بعد غروب الشمس فلم يفته العصر وقال مثل ذلك في الصبح
 الا وفي ما اخرج الدارقطني عن قتادة عن عذرة بن تميم عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى احدكم ركعة من صلوة
 الصبح ثم طلعت الشمس فليصل اليها اخرى وعن قتادة ايضا قال حدثني غلاس عن ابي رافع عن ابي هريرة ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال يتم صلوة وكتادة عن غلاس عن ابي رافع عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى
 ركعة من صلوة الصبح ثم طلعت الشمس فليتم صلوة وعن قتادة يحدث عن النضر بن انس عن بشير بن نبيك عن ابي هريرة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى ركعة من الصبح ثم طلعت الشمس فليصل الصبح وعن قتادة عن النضر بن انس عن
 بشير بن نبيك عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى ركعة من الصبح حتى تطلع الشمس فليصل بها اخر قليل
 استناوكله صحيح قلت هذه الروايات كلها رواية باهني على نظم الرواية ممن دون زيد بن اسلم وكتادة ولا يتوعد في ذلك
 من اعتبر في هذا الباب فتد اخرج هذا الحديث مالك في الموطاء ومن طريقه الشيخان عنه من زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار
 عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ادرك من الصبح

ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ون ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر والحمد لله رب العالمين
 في باب من ادرك ركعة من العصر قبل الغروب اورد فيه حديث ابى سلمة عن ابى هريرة اذا ادرك ركعة من صلاة العصر
 قبل ان تغرب الشمس فليتم صلاته فكانه اراد تفسير الحديث وان المراد بقوله فيه سجدة اى ركعة وقد رواه الاسماعيلي عن
 طريق حسين بن محمد عن شيبان بن بلعظ من ادرك ركعة قبل ان تطلع الشمس فليتم صلاته فكانه اراد تفسير الحديث وان المراد بقوله فيه سجدة اى ركعة وقد رواه الاسماعيلي عن
 سنان بن ربيعة في الباب وقت الصبح بافظ من ادرك ركعة ولم يختلف على رواه في ذلك فكان عليه
 الاعتماد في رواية شيبان بن بلعظ من ادرك ركعة ولم يختلف على رواه في ذلك فكان عليه
 ابو سلمة عنه عند اثنين على السباق وتايج بولار الاربعه ابن عباس عن ابى هريرة عن عبد مسلم و ابى داود على
 السباق وشابهه من حديث عائشة عند مسلم على هذا المعنى فبحسب هذا الحديث مع اختلاف المخرج ان السباق واحد
 يصيدق بعضه بعضا وضح دليل على اصل الحديث هذا ما ذكره الدراوردي مع سوء حفظه عن زيد بن سلمة
 ولا ما ذكره ابو عثمان عنه واما رواية قتادة فقد اختلف عليه في طريق خازن فاحد الثقلين رواية بالمعنى بانك
 ولا مرة واختلف عليه في طريق النضر فبعض الرواة جعله سنة صلوته انفسهم وبعضهم جعله سنة الفجر
 اشار الترمذي الى انه قد دخل مهننا حديث في حديث قال في حديث قتادة عن لم يكمل كعتى الفجر فليصاها
 بعد ما تطلع الشمس قال ابو عيسى هذا لا نعرفه الا من هذا الوجه وقد روى عن ابن عمر انه فعله والعمل على هذا عند بعض
 اهل العلم وبقول صفيان الثوري والشافعي واحمد واسحاق وابن المبارك قال ولا نعلمه حارري في الحديث
 عن همام بنكنا الاسناد نحو هذا الا عمرو بن عاصم الكلابي والمحدث من حديث قتادة عن النضر بن انس عن بشير
 بن نبيك عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ادرك ركعة من صلاة الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك
 الصبح ونحو هذا المفظ موافق لما ذكره في هذا ما تعطينه صناعة الاعتبار ووليكلف وقال ان الركعة بمعنى السنة
 والمراد بها سنة الفجر توافق طريقا حديث قتادة عن النضر بن انس واطرد ذلك في لفظ عذرة بن تميم ايضا
 من الدليل عليه حد لفظي نضر بن انس فان الركعة قد تحكي بمعنى الصلوة كما عند البخاري في باب بل يردن او يقيم
 اذا جمع بين المغرب والعشاء ولا يسبغ بينهما بركعة اخذت ذلك تكلف مستغنى عنه فانك قد عرفت وشال
 آخر في اطلاق الركعة على الصلوة اخرج عبد الرزاق قال يحافظ باسناد صحيح عن ابى قلابة انه صلى الله عليه وسلم كما في
 ركعة ارسل رجلا يظن انك تجلت اه وذلك في الكسوف وشال آخر عن انطواد من حديث ابى بكر في صلاة الفجر
 واه ان في حديث ابى هريرة لفظا آخر اخرج ابو داود وابن حزم عن يحيى بن ابى سليمان عن زيد بن ابى العتاب
 وابن المقبري عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جئتم الى الصلوة ونحن سجدوا فاسجدوا
 في جزاء القرعة يحيى بن ابى سليمان وقال ادناك الحديث مع ان ابن حبان ذكره في الشقات على ما في الميزان وغيره
 وقال في التعريب لين الحديث ثم قال البخاري وزاد ابن وهب عن يحيى بن حميد عن قرعة عن ابن شهاب عن
 ابى سلمة عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فقد اذكها قبل ان يعق الامام صليبه ثم اعلم بحججنا محمد بن محبوب

لا يعتد على حديثه. وغير معروف لصحة خبره وليس بما رواه الشيخ باطل العلم وإنما الحديث ما رواه مالك عن ابن شهاب
 عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصلوة فقد أدرك ركعة من وقتها
 قال مالك في حديثه ثمانية النفس عبد الله بن عمر بن الخطاب بن مسعود بن الهاد وروى عن ابن عيينة وشعيب
 وابن جريج وكذلك قال غراخ بن مالك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقتها تفق به لا يكتم في وقتها
 عن الزهري على لفظ من أدرك من الصلوة فقد أدركها وبوخبر مستفيض عن أهل العلم بالحجاز وغيره ما رواه ابن جابر
 بن زناد عن ابن جابر بن حميد انتهى لمخفاة ظهر ثبت طرق حديثين العام والخاص من أهل الحديث إنما هو في أدراك
 الركعة مع الإمام ولم يخص ما هو لم يخط حديث أبي هريرة أيضا من طريق سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن قال
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا قميت الصلوة فلا تأتوا بالسجود وأتوا تشنون وعليكم السكينة
 فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فامضوا الخ وليس واحد من الحديثين في أدراك الوقت فذلك يؤول إلى باب المواقيت
 والافتراض الأحاديث انتهى عن الصلوة عند الطلوع والغروب بهذين الحديثين ولا تأتوا قص بعضها ببعضنا العظم
 بقى أنه لا يطلق وقال فقد أدرك الصلوة مع أنه أدرك ركعة فالوجه فيه والله سبحانه وتعالى أعلم أن الصلوة في نظر
 الشافعي إنما هي صلوة تؤدي مع الجماعة والأبطل على غلبة الغائبة وهو قول الأئمة لا يقتضي ما نأته وأما ما رواه مسلم وغيره
 من طريق مجاهد عن ابن عباس قال فرض الله الصلوة على لسان نبيكم في الحضر والبعاد في السفر كعتين في الخوض
 ركعة واحدة قلت حصل ما قال الأوستاذ في هذا المخطط أن الحديث في حق الجماعة لا في حق الأوقات فالحق من أدرك
 ركعة من الفجر مع الإمام فليصف إليها ركعة أخرى وتكون الركعتان قبل الطلوع يعني إذا أدرك ركعة من الفجر مع الإمام
 ولم يدرك ركعة أخرى فليتم صلاته بأدراك الركعة الأخرى قبل الطلوع فإذا اعتبرنا في أدراك الركعة أدراكها مع الإمام عار
 من غيرها وأدراك الركعة الأخرى مسبقا لا أدائها بعد الطلوع كما قال العامة من عدم كمال المخطط ولهذا قرأ من منها
 أن الحديث مروي في أربعة مواضع بالفاظ متغايرة والتفقد في ثلثة مواضع على أنها في حق المسبوق فليكن في
 هذا أيضا في حقه فخرجه مسلم عن أبي هريرة من أدرك ركعة من الصلوة فقد أدرك الصلوة وفي بعض الطرق من أدرك
 ركعة من الصلوة مع الإمام الحديث فهذا النص في كونه للمسبوق وأخرجه مسلم حديث الباب في نسق واحد فدل نتيجة
 أن مصداق الحديثين واحد عنده وأخرج المسنف في باب أدراك الركعة بالركوع من أدرك الركعة فقد أدرك الصلوة
 فحكم على اللاحق وأخرجه ابن خزيمة فعلم أن عنده صحيح وإن غمزه البخاري وأخرجه النسائي من أدرك ركعة من الجمعة الحديث
 فدل على أنه في حق المدرك فالحديث صدر منه صلى الله عليه وسلم مرة عامرة خاصة وأما التحصيص بالصلوتين فله
 تلكت منها أنه لعل كان حين كانت الفريضة صلوتين ومنها أن وقت هذين حسي أو مشاهير مشترك العام والخاص فيه
 ومنها التحذير والتعاشي عما ثبت انتهى عنه ومنها دفع بهم من أن يؤتم أحداها صلوة بعد صلوة الإمام وقد نبه بصلوة
 الفجر فهذا أيضا انتهى عنه وغير ذلك.

باب التشديد في الذي تفوته صلوة العصر

قوله عن علماء بن عبد الرحمن أنه قال دخلنا على النسب بن مالك بعد الظهر فقام يصلي العصر فلما فرغ

من صلوة ذكرنا تعجيل الصلوة اذكرها فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تلك
صلوة المنافقين تلك صلاة المنافقين تلك صلاة المنافقين يجلس احدهم حتى اذا اصفرت
الشمس فكانت بين قرني شيطان او على قرني الشيطان قام فنقر اربعا لا يدرك الله عز وجل فيها الا قليلا
قوله بعد الظهر اي بعد الفراغ من صلوة الظهر دخلنا في دار السن بجانب المسجد بالبصرة ولعل وجه تاخير العلاء ان
صلواتها في الجماعة مع الامام بالامية اذ ذاك كانوا يؤخرونها وهذا حين ولي مرو بن عبد العزيز المدينة نيابة لاني فلما
لان الناس توفى قبل خلافة عمر بن عبد العزيز بنحو تسع سنين فانس صلى العصر منقروا وعجل لان الامراء يؤخرونها
بمقوتها ولذا كرر تلك صلاة المنافقين بثبوتها وتغليظها قوله من قرني شيطان للعلاء فيه قولان احدهما ان هذا الغلط
على حقيقة وانها تطلع في تغرب على قرن شيطان وانما يحاذيها بقربيه عند غروبها وكذا عند طلوعها لان الكفار
يسجدون بها حينئذ فيتأربها ليكون الساجدون لها في صورة الساجدين له فيكحل لنفسه ولا عوانة انهم يسجدون
وقال آخرون معناه عناية على المجاز والمجاز الكلام والمراد بقربيه علوه وارتفاعه وسلطانه وعلية اغوانه
ويجوز مطيعه من الكفار للشمس قبل المراد بقربيه حزابه اللذان يمشيها حينئذ لاغواء الناس قيل ان من باب التمثيل
شبه الشيطان في ما سوله لعبدة الشمس بذوات القرون التي يلجأ الاشيار ويدافعها بقربها قال الخطابي
هو تمثيل ومعناه ان تاخيرها بتزئيم الشيطان ومداغمة لهم عن تعجيلها كمداغمة ذوات القرون لما تدفعه قال النووي
والصحيح هو الاول واعلم ان الارض كروية فيكون الطلوع والغروب في كل اكن فليعلم ان يكون ملازمها في جميع الاوقات
نفس اين الاغوار فقل ان مختص بجزيرة العرب وقيل ان الشياطين كثير فيمكن الشيطان لكل بلدة قسما من اجزاء
الشمس التي جاز ذكره في حديث ابي ذر تحت العرش عند الشجيين وغيرهما لا يمكن متعارفة بل تكون بعدد ديرة لا عند الاغوار
وقد من موضعها ابن العربي وابن كثير قوله عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
الذي تفوته صلوة العصر فكانما وثقاه له وما له اى سلب واخذ الله ما له اى فكانت فقد بها بالكلية
او نقصها قال الخطابي قوله وتراى لقصر يسلب فيبقى ترافرق بالابل ولا مال يريد ليكن خطر من فوقها كخطر من
فوات اهلها

باب في وقت المغرب اتفق العلماء على ان استحب في المغرب لتعجيل في اشتداد ما يصيف جيبه وتاخير في
اشتداد النجوم كمرده الاسن عند كسفه ونحوه وفي الكراهية تطويل القراءة خلاف ذلك صح عدم الكراهية قوله عن مرثد
ابن عبد الله قال لما قدم علينا ابوايوب غاريا وعقبته بن عامر يومئذ على مصر فاخرا المغرب فقام
اليه ابوايوب فقال له ما هذه الصلوة يا عقبته قال شغلنا قال اما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تزال امتي بخيرا وقال على الفطرة ما لم يؤخر المغرب الى ان تستبلك النجوم اى ظهرت جيبها
واختلط بعضها ببعض لكنزة ما ظهر منها واشتباكها ظهور نورها فاحديث نيل على ان تاخير المغرب الى اشتباك النجوم
مكره وهو قول ابي حنيفة وعقبته كان امير على مصر وقت قدوم ابى ايوب مصر غازيا من قبل امير معاوية رضى الله
عنه **باب في وقت احتشاء الاخرة** ادل وقت الشار والوتر من غروب الشمس الى الصبح الصادق وقال الشافعي

اهزوت العشاء الى ثلث الليل وقال مالك بغیر اصحاب الضرورات الى ثلث الليل ثم اختلفوا هل الافضل
 تقديم العشاء الى اول وقتها ام تاخيرها فذهب الشافعي الى انه يستحب ان يصليها في اول وقتها وقال ابو حنيفة يستحب
 بغیر اصحابنا كان او شتارا الى ثلث الليل الا ابل والى نصف الليل مباح وفي رواية مندوب والى ما زاد الى النصف
 الليل بغير تحرير الا من عذر كسفر ونحوه بحديث ابياب ولا ان ثقل بحديث وسياتي في السمرقانية كغیر الجماعة وقطع السمرقاني
 الذي روى المنبر عنه بعد صلوة العشاء لما روى الستة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبره النوم قبلها واحديث
 بعدها قالت الحنفية يكبره النوم قبل العشاء لمن كثر نوب الجماعة واحديث بعد ما بغیر حاجة والا فلا كقراءة القرآن
 والذكر وحكايات الصالحين ومذاكرات الفقه والحديث مع الصنف ويكره الكلام بعد الفجر اصبحت وماذا صلى الفجر جازله
 الكلام وقالوا ان العلة في كراهية النوم قبل الصلوة لئلا يذهب بصاحبه ويستغرق في نومه او يفوته فضل وقتها فاستحب
 او يترخص في ذلك الناس فينام عن اقامته جماعة وان لم يخش ذلك فيجوز بحديث عائشة ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اعتم بالعشاء حتى ناداه عمر بن الخطاب والنسابة ولم ينكر عليهم واحديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم شغل عنهما ليلة فاحرما حتى رقدنا في السجدة ثم استيقظنا ثم رقدنا ثم استيقظنا الحديث ولم ينكر عليهم
 بشرط بعضهم ان يجعل معه من يوقظه لصلواتها واليه ذهب الطحاوي وكره بعضهم مطلقا واليه ذهب مالك كذلك
 قالت الحنفية يكبروا حديث بعدها الا ما كان في غير حديث عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمي عند ان يكر
 الليلة كذلك في الامر من امر المسلمين بحديث ابن عباس قال رقدت في بيت ميمونة ليلة وفيه قال فحدثت النبي
 صلى الله عليه وسلم مع اهل بيته ساعة ثم رقدوا مسلم فدل الحديثان على جوازه فاجمع بينهما ان احاديث المنع توجب الى
 الكلام المباح الذي لا فائدة فيه تعود على صاحبه واحاديث الجواز الى ما فيه فائدة تعود على التكلم قلن علة الكراهية
 ما يودي اليه السهر من مخافة غلبة النوم آخر الليل عن القيام لصلوة الصبح في جماعة او الاتيان بها في وقت الفضيلة
 والاختيار والقيام للورد من صلوة او قراءة في حق من عاده ذلك ولا اقل لمن امن ذلك من الكسل بالنهار
 عما يجب من الحقوق فيه والطاعات وقد تقدم ما قاله الطحاوي وقت العشاء انه يظهر من مجموع الاحاديث ان آخر
 وقت العشاء حين يطلع الفجر وذلك ان ابن عباس وابا موسى وابا سعيد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اخبر الى ثلث الليل وروى ابو هريرة والسائفة اخبروا حتى انتصف الليل وروى ابن عمر انه اخر ما حتى ذهب
 ثلث الليل روت عائشة انه اعتم بها حتى ذهب عامة الليل كل هذه الروايات في الصحيح قال فثبت بهذا كله
 ان الليل كله وقت لها ولكنه على اوقات ثلثة فاما حين يدخل وقتها الى ان يمضي ثلث الليل فانفضل قوت
 صليت فيه وما بعد ذلك الى نصف الليل ففيه افضل وكون ذلك وما بعد نصف الليل فدون ذلك ثم ساق
 بعده عن نافع بن جبير قال كتب عمر الى ابي موسى حول العشاء الى الليل شئت ولا تعقبا قوله عن النعمان

ابن بشير قال انا علم الناس بوقت هذه الصلوة العشاء الاخرة كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصليها بالسقط القس لثالثة اي في ليلة ثالثة من الشهر قال الحافظ والقمر غالبا
 يسقط في تلك الليلة قرب فيبوبة اشفق الاحمر وفيه اصرح دليل لذهب الشافعي ان الافضل الصلوة لاول

وقتها حتى العشاء قلت فيه ان هذا قول غير محرر فان القمر في الليلة الثانية يقرب غيبوبة اشفق ودون الثانية
فانها تأخر في كل ليلة قدر ساعة فيكون جميع الوقت الى سقوط القمر في الثالثة ساعتين او ثلث ساعات
الا ربها فذلك يدل الى تأخير الانجياها فتدبر فانها امر مشاهد قوله عن عبد الله بن عمر قال مكثنا
ثلاث ليالٍ ننتظر رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلوة العشاء فخرج الينا حين ذهب ثلث
الليل او بعده فلا ندري ان شئ سئلهم ام غير ذلك فقال حين خرج انتظروا هذه الصلاة
لولا ان تثقل على امتي لصليت بهم هذه الساعة اي انتظار هذه الصلاة من سائر الصلوات من
حضور صياتكم التي فصلكم الله بها فلما زلتهم فليكون الاجرا كل مع ان الوقت زمان يقضي الاستراحة فالمثوبة على
قدر المشقة فلم لا خشية واكثر ان تثقل على الامم لصليت بهم صلاة العشاء وانما في هذه الساعة بالتأخير الى ثلث
الليل او نصفها وفي حديث ابن سعيد الحذري فلما يخرج حتى مضى نحو من تسطر الليل فقال خذوا مقامكم
فاخذوا مقامهم فقال ان الناس قد صلوا واخذوا مضاجعهم وانكم لم تزالوا في صلاة ما انتظروا
الصلاة ولولا ضعف الضعيف وسقم السقيم لا خرت هذه الصلاة الى تسطر الليل جاصلة ان انتظاركم
الصلاة عبادة موجبة للاجر والثواب والزيادة في ثواب وشدة فيكون سببا لزيادة الاجر فصل لكم لهذا الانتظار
اجر عظيم وحاصل وجه الثاني لولا ضعف الخوان تأخير العشاء الى نصف الليل ادخل في الفضيلة ولكن رعاية جانب
الضعفاء وذوي الاسقام الذين يقدر على الحضور في الجماعة لكن لا يمل ضعفهم وسقمهم ليشق الانتظار ويتعبهم فلا جعل
هذا العذر الاخر الى نصف الليل فان في احراز تلك الفضيلة تقويت فضيلة اخرى هي اتم سببا وهي تمكين الجماعة
وقد تقدم في باب وقت الصلاة النبي صلى الله عليه وسلم حديث ابن بركة وكان لا يبالي تأخير العشاء الى ثلث الليل
ثم قال ان شطر الليل قال النووي احتج بهذا الحديث وغيره من فضل التأخير واما من فضل التقديم احتج بان العادة الغالبة
لرسول الله صلى الله عليه وسلم تقديمها وانا اخرها في اوقات يسيرة لبيان الجواز او الشغل او العذر قلت العادة الغالبة
كانت تأخيرها الى ثلث الليل وانا اخرها احيانا الى شطر الليل لبيان الجواز او الشغل ولعذر وفي البخاري وكان يستحب ان
يؤخر من العشاء الى ثلث الليل وقد تقدم عن ابهرية مرفوعا في باب السواك قال لولا ان اشق على المؤمنين لامرهم
بتأخير العشاء وبالسواك عند كل صلاة اي لمضت عليهم تأخيرها الى ثلث الليل او نصفه وقد اقر النبي صلى الله عليه وسلم بان لا يتحيز
باب في وقت الصبح اختلف العلماء في ان افضل في صلاة الفجر التخليل الاسفار فذهب مالك والشافعي
والشافعي واحدا الى ان افضل فخل في ذهب الكوفيون الامام ابو حنيفة وابو يوسف وسفيان الثوري واكسن بن حي واكثر
العراقيين الى ان الاسفار افضل من التخليل في الايام كلها في حق جميع الناس الا في حق الحاج بمنزلة فان
التخليل بها اشغل في حقه واما حد الاسفار فقال كنفية يستحب الاسفار للفجر البداية مسفرة بحيث يمكنه ترتيب اربعين
آية الى ستين كما يهملون فيهم اعاد صلاة العجرج طهارة ومع الترتيل اعطاه الحروف والكلمات القرآنية حقا بقدر اربعين
آية الى ستين في غير هذا وصدائه بفسادها في طهارتها كل ذلك قبل طلوع الشمس فهذا هو تحديده الاسفار المستحب فلا
تفضل منه وبه تخرج الاحاديث الواردة في التخليل والاسفار لان التخليل وكذلك الاسفار مستحب بعضها فوق بعض

بعض الناس اسفارهم من الامم فصاروا اقبال الناس فانهم وانما راجعوا الى ان انفسهم مستحب في البداية في الغرض وختامها
الاسفار بطول الفترة في الذي يمس به الامم غير في كتابهم وقد اختلفت فيه الاخبار القولية والفعلية والآثار باختلاف
الاخبار فاما ما ورد في البخاري في التلميح منها ما ورد في الاسفار المأثورة في الغرض المستحب في الباب من عايشة
انها قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح لينصرف النساء متلفعات رؤوسهن في ثيابهن
حال من النساء اراى مستغترات ووجههن مائلن الى الجحيم ما يعرفن من انفس ما فيهن ومن اجلية وانفس تلمية آخر
الليل وقيل انما لم يلبسوا الصبح بلباس الليل فاعني لا يعرفن انهن اهل الغرض في رواية للبخاري ولا يعرف بعضهن
بعضا واختلفت في معناه قيل لا يعرفن لانهما راجعان الى لا يعلمن لانهما في الاشياء فانه قيل لا يعرفن انهن
ان لا يكون الا تميز بين عذبة وزيين وبنها ما اخرج ابن ماجه عن عتيبة بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
سليمان اقبلت على ابن عمر فقامت باذنه لتسلطه قال فذكر كانت صلاتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مكة
وعمر فاطمة عن عمر بن الخطاب انهما في الاسفار ما اخرج ابو داود في الباب من حديث محمد بن عبد الله بن
رافع بن حنبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اصبحوا بالصبح فانما اعظم الاجوركم او اعظم
لاجرهم او اتمسوا وقال الترمذي في حديث حسن وقال الحافظ في التلخيص وصححه غير واحد اخرج ابن حبان بلفظ اسفر بصلوة
الصبح فانه اعظم الاجور في لفظه فكما اتجهتم في فانه اعظم الاجوركم وفي لفظ الطبراني وكما اسفرتم بالفجر فانه اعظم الاجور اخرج
احمد في مسنده من حديث محمود بن بيبان مرفوعا والبخاري في مسنده من حديث بلال نحوه واخرجه البزار من حديث انس
بلفظ اسفر وبصلوة الفجر فانه اعظم الاجور اخرج الطبراني والبزار من حديث تناوذة بن العنبر والطيبراني في مسنده من حديث
ابن مسعود وابن حبان في كتاب الصلاة من حديث ابى هريرة والطيبراني من حديث حوال الانصارية بنحو ذلك اخرج
ابن ابى شيبة وفتح بن رافع بن رافع بن خديج سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلال بلال
نور بصلوة الصبح حتى يبصر القوم مما منع بنام من الاسفار اخرج ابن حبان في مسنده من حديث بلال نحوه
الامام ابو محمد القاسم بن ثابت السمرقاني في غريب الحديث عن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح
حين البصر واخرج الطحاوي في مسانيد الآثار من حديث رافع مرفوعا بنوروا بالفجر فانه اعظم الاجور عن بلال نحوه
ومن ما هم من عمرو بن رجاء من قومه من الاسفار من انهم قالوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اصبحوا
فكلموا بصلوة الصبح فانه اعظم الاجور اخرج البخاري ومسلم وغيرهما عن ابى هريرة انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي من صلاة العداة
حين عرف الرجل اجليسة اخرج ابن حبان في مسنده من حديث رافع مرفوعا بنوروا بالفجر فانه اعظم الاجور اخرج ابن
الغريب في مسنده من حديث رافع مرفوعا بنوروا بالفجر فانه اعظم الاجور اخرج ابن حبان في مسنده من حديث رافع مرفوعا بنوروا
ببراهيم بن محمد بن عبيد عن ابى الدرداء مرفوعا اسفروا بالفجر فانه اعظم الاجور اخرج ابن حبان في مسنده من حديث رافع مرفوعا بنوروا
فمن المفلسين من قال تاويل الاسفار صليتم بصلوة الصبح قال الترمذي وقال الشافعي واهموا
بمعنى الاسفار ان يصبح الفجر فلا يشك فيه لم يرد ان معنى الاسفار تاخير الصلاة وبتاويل باطل يرد في اللغة ويرد في
الغرض البعض المتأخر في الحديث فوب بصلوة الصبح يا بلال حين يبصر القوم مواقع بنام من الاسفار كما مر في النظام

يحتل انهم لما امرنا بالتجمل صلوا بين الفجر الاول والثاني في طلب الشهاب فقبل لهم صلوا بعد الفجر الثاني وادخلوا بها فانه
اعظم لاجركم وهذا التاويل الصواب باطل فانهم ما صلوا الا بين رسول الله صلى الله عليه وسلم ومحال ان يخطئ رسول الله
صلى الله عليه وسلم في اداء الصلوة ويصلي قبل الوقت منهم من قال لو كان الاسفار فمثل لما وادهم النبي صلى الله عليه
وسلم على خلافه وتجاوز غير شان بعبادة شجرة احاديث الاسفار على انه لا يسلم وامر على خلافه على سبيل العادة
واما من المفسرين منهم من قال ان تغليس فعلة على الله عليه وسلم والاسفار امره صلى الله عليه وسلم لعل تغليس صلوات
عليه وسلم كان لاجل ان الزمان كان زمان خير وكان الحكمة يحضرون اول وقت بل قبل ذلك فلو سفر بهم
وقد ذلك الى الصغر والسحب فذلك اختار على الله عليه وسلم ذلك لما فاضل الاسفار لاسيما في زماننا في التغليس
تقليل الجماعة وفي الاسفار كثيرة بان كان فضل ولهذا يستحب الابرار بالظهر في السيف والان في حضور الجماعة في هذا
الوقت ضرب حرج خصوصاً في حق كضعفاء وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم عمل بالقوم صلوة يضعفهم ولذلك
ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم تاخير صلاة العشاء الى نصف الليل وقال لو اضعف الضعيف وطمع السقيم
لا خرت هذه الصلوة الى شطر الليل ومنهم من قال لو لا كون الغلس مستجاباً لاحتج الصحابة على خلافه قال براسهم النخعي
ما احتجوا بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء كما جئناهم على تأخير العصر والتنوير بالفجر ومنهم من قال بالجمع باختلاف المبدأ
في الغلس والاختتام في الاسفار يتلو القرآن في الغلس والاحتياط في الاماكن في الآثار بان يكون دخول صلى الله
عليه وسلم في صلوة الصبح مغتسلًا ثم يليل القراءة حتى ينصرف عنها سفر منهم من قال ان تغليس كان في الابد
من يحضر ان الجماعة ثم لما أمرن بالتقرب في البيوت تمنع ذلك منهم من قال في حديث عائشة ان معاهدين
ينصرف الفجر من الصلوة ما يعزبن من غلس المسجد اي من المصلحة وعدم اسفاره لانه كان مسقفا فلا يظهر النور فيه
الا بطلوع الشمس ومنهم من قال ان المعرفة في حال الضعف لا يمكن وان طلع الشمس على ان لفظة من الغلس راجع
من الراوي يدل عليه رواية ابن ماجه فان فيها وتقي من الغلس كذلك خرج الطحاوي بسند صحيح ما يدل على انه مرجح
فليس اجد منهم من قال انه صلى الله عليه وسلم تارة صلى في تغليس وتارة في الاسفار وامر بالاسفار فكان الفضل ومنهم
من قال ان تغليس في الشتاء والاسفار في الصيف وقال يدل عليه حديث معاوية بن جبل قال بعثني رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى امين فقال يا معاوية اذا كان في الشتاء فغلس بالفجر وطل القراءة قدر ما يطيق الناس والتسلم
واذا كان الصيف فاسفر بالفجر فان الليل قصير والناس يتامون بهلهم حتى يذكروا رواد الحسين بن مسعود
البقولي في شرح السنة واخرجه كشي بن مخلد في مسنده ولم يصنف واخرجه ابو النعيم في الحلية على ما نقله صاحب
البدل قلت المتخالف بين فعله امره فانه صلى الله عليه وسلم صلى مرة او مرتين في الغلس فغلس جدا وكذلك صلى
مرة او مرتين في الاسفار فاسفر جدا حتى كما وان طلع الشمس في العادة الغالبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فكان
يصليها فيما بينها وهو صلا الاسفار الذي بيناه في بابل الباب عند الحنفية لسمي الراوي غلسا وذلك جازي في اللفظة
لانه اسفار باختيار ما قبله تغليس باعتبار ما بعده ويحل على ذلك حديث ابن مسعود المذكور صلى صلوة الصبح من
الغد قبل وقتها يعني وقتها المعتاد فانه صلى في الغلس بعد طلوع صبح الصداق فانهم اتفقوا على انه لا يجوز قبل الصبح

فانفس جدا وكان ذلك على خلاف وقتها المعتاد يسمى التغليس بالفجر صلوة قبل الميقات فلم ان العادة في الفجر التوسط
والاسفار وكذلك حديث ابي مسعود الانصاري الذي تقدم في باب المواقيت يدل على سفارنا حيث قال
صلى الصبح مرة بئس ثم صلى مرة اخرى فاسفر بها ثم كانت صلوة بعد ذلك لتغليس حتى مات ولم يجد الى ان يسفر
وجه الدلالة ما بينه الادب ستاد العلم نور الله قلوبنا بوزره بقوله لا يخفى ان التغليس في هذه المرة يكون ازيد من
التغليس قبل ذلك — والالم يتميز عما قبله وقد قال مرة وقوله اسفر بها انما يكون
باسفار ازيد على الاسفار المعهود ثم بعد ذلك توسل النبي صلى الله عليه وسلم وهو المراد بقوله ثم كانت صلوة بعد
ذلك التغليس (وهو الاسفار الذي عيناه وتحدناه) فنادى حجة الخفية بعد ان كان يتراى بحجة عليهم السلام ما قال
متعنا الله بطول اقامته آمين والله اعلم -

باب في المحافظة على الصلوات وفي نسخة على الوقت فالمحافظة عليها اما باعتبار اتيان سننها و
امتدادها وخصوها وختومها واما باعتبار الوقت باعتبار ادائها في الوقت استحب لها قوله عز وجل
ابن الصنابحي قال زعم ابو محمد ان الوزر واجب فقال عبادة بن الصامت كذب ابو محمد انه لم يلق
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول خمس صلوات افترضهن الله عز وجل من احسن
وضوءهن وصلاتهن لوجهن واتمن ركنهن وخشوعهن كان له على الله عهد ان يغفر له ومن لم
يفعل فليس له على الله عهد ان شاء غفر له وان شاء عذب به قوله عبد الله بن الصنابحي بهذا في اكثر نسخ
ابي داود وفي بعضها عبد الله الصنابحي بغير لفظ ابن وهو الصواب وهو مختلف في صحبة ولا ابو عبد الله الصنابحي
عبد الرحمن بن عسيلة ليس له صحبة قوله زعم ابو محمد ان الوزر واجب اي حق ثابت تاكده بالسنه وابو داود ومحمد
صحابي وقد اختلف في اسمه فقبل مسعود بن اوس وثلث مسعود بن زيد وثلث قيس بن عامر وغير ذلك فتقول
عبادة بن الصامت كذب ابو محمد قال الخطابي يريد اخطا ابو محمد ولم يرد به تمام الكذب الذي هو ضد اعتدق لان
الكذب انما يجري في الاخبار وابو محمد هذا انما انقضى فتيا وراي راي اخطا فيما انقضى به وهو رجل الانصار له صحبة والكذب
عليه في الاخبار غير جائز والغريب تصنع الكذب بوضع الخطا في كلامها فيقول كذب سمعي وكذب بصري اي زل
ولم يدرك ما راي وما سمع ولم يحيط به زانما فكر عبادة ان يكون الوزر واجبا وجب فرض كالصلوات الخمس دون ان يكون
واجبا في البتة ولذا استشهد بالصلوات الخمس المفروضة في اليوم والليله قلت لعلي ابو محمد لم يرد ذلك بل
اراد ما لا يخفى فاخطا عبادة في التخطية عليه قوله عن امرئ القيس قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم اى الاعمال افضل قال الصلوة في اول وقتها استعمل بهذا الشئ نفعي على ان الافضل في الصلوات يتجمل
وكذا ما روى اول الوقت رضوان الله عليه بقوله تعالى : وسارعوا الى مغفرة من ربكم والتجمل من باب
السارعة الى الخير وزعم الله تعالى اقواما على الكسل بقوله واذا قاموا الى الصلوة قاموا كسالى والى خير من الكسل
قلت قد ثبت تأخير الظهر في آخره قال ابو داود وسننهما به صلى الله عليه وسلم تأخير العشاء الى ثلث الليل في البخاري
كان يستحب التأخير الى ثلث الليل وكذلك ثبت تأخير الفجر بفعله المعتاد بقوله اسفروا فاني مع الصوامت

في مقابلة هذه الخصوصيات فالأمر بالمسارعة ينصرف إلى مسارعة ورود الشرع بها لا ترى أن الأول وقبل
الوقت لا يجوز أن كان فيه مسارعة لما لم يرد بها الشرع وكذلك للمروءات أول الوقت أول وقت العشاء المستحب
فلا يترك العمل وقيل في الحديث أن العفو عبارة عن الفضل قال الله تعالى ويبتلونكم بماؤلفون قل
العفو أي الفضل فكان معنى الحديث على هذا والله أعلم أن من أدى الصلوة في أول الأوقات فقد نال رضوان الله
وأن من سخطه وسخطه ومن أدى في آخر الوقت أي العشاء المستحب فقد نال فضل الله وقيل فضل الله لا يكون بدون
الرضوان فكانت هذه الدرجة أفضل من تلك قوله عن عبد الله بن فضالة عن أبيه قال علمني رسول الله
صلى الله عليه وسلم فكان فيما علمني وحافظ على الصلوات الخمس قال قلت إن هذه ساعات لي بها

اشتغال فمرني بأمر جامع إذا أنا فعلت اجزا عني فقال حافظ على العصرين وما كانت من لقينا فقلت
وما العصران فقال صلوة قبل طلوع الشمس وصلوة قبل غروبها قال في درجات المرات قال في الدين
هذا الحديث بشكل يراعى في يومهم جزءا صلوة العصرين لمن لم يشغل عنهما فقال البيهقي بسنة في تأديله حسن
كانه إذا لم يعلم حافظ عليها أول أوقاتها فاعتذر بأشغال مقتضية لتأخيرها عن أولها فأمر بالمحافظة على
الصلوتين بأول قتهما وتأديلهما في يومهم بآن المحافظة على العصرين إنما هو زيادة تأكيد لهما مع بقاؤهما
بالمحافظة على أول وقت كل وقال أحمد بن محمد بن جعفرنا شعبة عن قتادة عن نضر بن عاصم عن رجل
منهم أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فاسلم على أنه لا يصلي الا الصلوتين تفعل ذلك منه فطأير بذلك أنه اسقط الحمد ثلث
صلوات فكان من خصائصه صلى الله عليه وسلم أنه يخص من شاء بما شاء من الأحكام ويسقط عن شاء ما شاء
من الواجبات كما بينه بكتاب الخصائص فهذا من الظاهر أن هذا الرجل البهيم هو فضالة فانه ليس في نضر بن عاصم
ليس في فقال عن رجل منهم قلت قال الا وسأخذ العلم نور الله قلوبنا بنوره في أوجبه الحديث يدل قوله فيما
علمني قوله وحافظ بالواد الحظف على أنه كان ذكر أشياء والمذكور منها من مثل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم
علمه كرا مع الصلوات فاعتذر بالاشتغال عن تلك فخصه في ترك تلك في غير الصلوات إذا كانا مفروقتين
من بذر النبوة فلا اتهام بما قد كان أسرة معهما هم وقيل حافظ على العصرين يعني قوله لا يلزم النادر رجل صلى قبل
طلوع الشمس وقبل أن تغرب أي لا يدخل النار أصلا للتعذيب أو على وجه التابيد رجل صلى المغرب والعصر
حافظ عليهما خصهما بالله إذا كان الفرضان أولان وقت العصر الاشتغال ووقت الفجر وقت النوم فمن
حافظ عليهما كان غيرهما من الصلوات احفظ أولان بني اسرائيل لما أمروا بها ضيقوا بها فغلب لزادة الاهتمام بها
اولا في نزل في هذين الوقتين الملائكة -

باب إذا أخر الامام الصلوة عن الوقت أي فإذا يفعل الناس من يتطرون صلوة الامام ويؤخرونها كما يؤخرون
الامام أو يؤذون في وقتها الختار ولا ينفردون صلوة الامام فإذا صلى الامام في ذلك الوقت المتخذ لصلون معه
ولا في ترك كون الجماعة قلت بهما مسئلتان لا يختلط بهما الأول مسئلة الباب اء اذا أخر الامام الصلوة واماها
فإذا فعل الناس ولم ينقل عن أبي حنيفة فيها شيء وقال المشافعي يصلون في بيوتهم ثم يبادون مع الامام للفقهاء

وان ارتكب احرام والمسئلة الثانية ان صلى احد في بيته بالعدو ثم دخل المسجد واقيمت الصلوة فهل يعيد
فهذا مذكور في كتبنا ويمكن تقديمه الى المسئلة الاولى واختلف العلماء في هذه المسئلة فذهب ابو حنيفة الى
ان من صلى المكتوبة في بيته ثم يدرك الصلوة مع الامام يعيد الظهر والعشاء وهو مردى عن ابن عمر ولا يعيد
والصبح والمغرب لان الصبح والعصر لا يغل بعدهما والمغرب لا تغا ولا ان النفل لا يكون ثلثيا وان ضم اليها ركعة
ففيه مخالفة للامام وبه قال الاوزاعي وبه من البصري وسفيان الثوري وقال مالك بن كان قد صلى في بيته
لا ارى باسا ان يصلي مع الامام الا صاوة المغرب فانه اذا عاها كانت شفعنا فينا في انه وتر صلوة النهار وهو مردى
عن ابي موسى وقال الشافعي تغا الصلوات كلها سوا صلواتها منقروا او مع الجماعة اذا دخل في المسجد واقيمت
الصلوة ثم اختلفوا في الصلوة التي يصلي مرتين هل الفريضة الاولى او الثانية فذهب الاوزاعي وبعض اصحاب
الشافعي الى ان الفريضة الثانية وذهب ابو حنيفة واصحابه الشافعي الى ان الفريضة الاولى وعن بعض
اصحاب الشافعي ان الفرض اكلها وعن بعض اصحاب الشافعي ايضا ان الفرض احدها على الابهام فذهب سبب نقل
بابها شار وعن الشعبي وبعض اصحاب الشافعي ايضا اكلها فريضة اجمع الاولون بحديث يزيد بن عامر عن ابي
داود ومروعا وفيه فاذا اجبت الصلوة فوجدت الناس يصلون ففضل جههم وان كنت صليت وتكلم لك نافذة
وهذه مكتوبة واستعمل القائلون بان الفريضة هي الاولى بحديث يزيد بن الاسود عن احمد والي داود الترمذي
وغيرهم وصححه ابن اسكن بلفظها اذا صليتها في رحا لك ثم اتيتا مسجد الجماعة فصليا معهم فانها لك نافذة وبحديث
اباب فانه صرح في المطلوب وفي لفظ حديث ابي ذر فان ادركتها معهم فصلها فانها لك نافذة وفي حديث معاذ
واجعل صلواتك معهم سمجة واجتج من قال بانها فريضة بعدهم المنعوض بالاعتداد باحد هما ورد بحديث لا ظميران
في يوم وحديث لا يصلي صلوة في يوم مرتين واجتج من قال بان الفريضة احدهما على الابهام بما عجزه مالك المطاوع
من النفع ان رجلا سال ابن عمر عن الذي يصلي في بيته ثم يدرك الصلوة مع الامام ايتها يجعل صلوة فقال ليس
ذلك اليك فاذا ذلك الى الله يجعل ايتها شار وقال مالك بن ابراهيم ابن عمر ديل على انه انما اذا ادى كليتها
على وجه الفرض او اذا صلى في جماعة فلا يعيد قلت روى عبد الرزاق عن ابن عمر قال ان كنت قد صليت في المأكل
ثم ادركت الصلوة في المسجد مع الامام فصل معه غير صلوة الصبح والمغرب فانها لا يصلان مرتين وفي الموطأ
ان ابن عمر كان يقول من صلى صلوة المغرب او الصبح ثم ادركها فلا يعيد لهما غير ما قد صلاهما قوله عن ابي ذر
قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابا ذر كهف انت اذا كانت عليك امرأ يبيعون الصلوة
او قال يبيعون الصلوة قلت يا رسول الله فماذا كره في قال صل الصلوة لو قتها فان ادركتها معهم
فصلها فانها لك نافذة ذهب لاهم الناس الى ان هذا الحديث واصله يدل على ان الامام اذا اخر الصلوة واماها
يصلي الناس الصلوة مرة في بيوتهم في وقتها المختار ثم يصلونها مع الامام قلت ليس به امراد الحديث بل معناه اذا اخر
الامام الصلوة واماها فصل الصلوة انت ليقاتها المختار ومن وقرر وقتا معينها وتعود في ذلك الوقت لا تخرج
عنها فان نعمت في يوم وقتا مقصرا لمعهودا وراكها مع الامام بان حضرت اباجعتني وقت المختار فصل معهم فان الصلوة

في صلاة وزيادة غير مجاز بلا توقع وترقب فهذا معادلة ويدل على هذا حديث مسلم فصل الصلوة لوقتها ثم ازدهب
 لما اجتنبك وان اقيمت الصلوة وانت في المسجد الحديث وفي لفظ عند الطحاوي وان كنت في المسجد بهذا الحديث
 فيما قلنا وكان اقرب الى شريحه وان وصلت او دخلت في المسجد وانا في مسلم فلا تغفل في صلتي فلا اهل
 فغدا لا تغفل للسان او معناه لا ياتي عليك نوبة ان تقول اني صليت فان صليت في الوقت فعمل محرم الا ان
 باب في من نام عن صلوة او لم يصلها فتبطل الصلوة في ذلك وقتها او كان ذلك وقت الطلوع او الغروب
 فغسل الى ان النائم اذا استيقظ والناسي اذا ذكر فذلك وقت صلوة سواء كان ذلك وقت الطلوع او الغروب
 او الاستوار او غير ذلك وقالوا بتبطل الفوات في كل وقت نهى عن الصلوة فيه او لم ينهاه وانما نهى عن الصلوة
 في تلك الاوقات اذا كانت تلوها وايتدا من قبل للاختيار دون الواجبات فانها تقضي الفوات فيها اذ
 اي وقت كان لا طلاق قوله عليه الصلوة والسلام فليصلها اذا ذكرها وقال اهل العراق ابو حنيفة واصحابه وسفيان
 الثوري واخرون ان الفوات تقضي في كل وقت اذا ذكرت الا في الاوقات المنهية عن الصلوة فان الصلوة
 سواء كان نظرا او واجبا ادا وقضاه وكذلك في سائر السجدة المتداولة وصلوة الجنازة لا يجوز في تلك الساعات
 وقد تقدم في باب من ادرك ركعة قبل الطلوع والغروب فليجزيه وفي الموطأ قال محمد وهذا اذا كان
 يذكر في الساعة التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلوة فيها حين يطلع الشمس حتى ترتفع وحين تضع
 انهار حتى تزول حين تقيب الشمس حتى تقيب الا عصر يومه فانه يصلها وان احمرت الشمس قبل ان تغرب وهو قول
 ابي حنيفة رحمه الله انتهى فقلت وقد شد بعض اهل الظاهر واقدام على خلاف جمهور علماء المسلمين وسبيل المؤمنين فقال
 ليس على المعتد في ترك الصلوة في وقتها ان ياتي بها في غير وقتها لانه غير النائم والناسي قلت اما خصص صلى الله
 عليه وسلم بالذكر من نام عن صلوة او لم يصلها فاذا ذكرها لم يصر في التوهم فانظر فيها رفع العلم في سقوط الاثم
 عنها غير ان بان ان سقوط المأثم عنها غير مسقط لما لم يصر في فرض الصلوة وانها واجبة عليها عند الذكر بها بقضائها
 من فاحدا فاذا ذكرها ولم يخرج الى ذلك العام معها لان العلة المتوهمه في النائم والناسي ليست فيه ولا عذر له في ترك
 فرضه وان النائم والناسي دهما معذوران ليقضيا بها بعد خروج وقتها فالاعتذار بان لا يسقط عن فرض
 الصلوة وفي هذا المجهود تحت قوله فليصلها اذا ذكرها قال النووي شد بعض اهل الظاهر فقال لا يجب قضاء الغائبة
 بغير عذر وقد علم انها اعظم من ان يخرج من اجل معصية هذا القضاء وهذا خطأ من قاله وجهالة وقال الشوكاني في
 الفيل في سبب او دواعي حزم الى ان العام لا يقضي الصلوة بهذا الحديث لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المأثم
 فيلزم من ان لم ينس الا يصلي ثم تغفل عن ابن تيمية انه اختار ما ذكره داود ومن معه وقال ابن تيمية والمأثم
 لهم ليس بهم جهة قط بمرادها عند التنازع ثم قال بعد نقل كلامه والامر كما ذكره فاني لم اقف مع البحث الشديد
 للموجبين بالقضاء على العام على دليل منفي في سوق المناظرة ويصلح للتغويل عليه الاحديث فدين الشراحت
 ان يفتي باعتبار ما يقتضيه اسم المجنس المضاف من العموم ولكنهم لم يفتوا اليه راسا وانهم ما جاوبوا في هذا
 المقام قولهم ان الاحاديث الواردة بوجوب القضاء على الناس ليست غلاد من مفهوم خطابها وجوب القضاء على

العائد لابن عباس باب التنبية بالادنى على الاكلى نتملى النجوى بكتاب وقياس الاول على المطلوب وهما مردودان للعامل
 بان العائد لا يقتضى لم يرد انه اخف حالاً من الناسى بل صرح بان المانع من وجوب القضا على العائد انه لا يسقط الاثر عنه
 فلا فائدة فيه فيكون انجابه مع عدم النص مبني على ان الناسى وانما فقد امره بالشارع بذلك وصرح بان القضا
 كفارة لهما ولا كفارة لهما سواه قلت استدل الموجهون للقضا على العائد بدلالة هذا النص كما يستدل على حرمة ضرب
 الابوين بكرمة التائيف المخصوص في قوله تعالى ولا تقل لهما اف نقول ابن تيمية والمنازعون لهم ليس لهم حجة قط
 وكذلك قول الشوكاني فالى لم اقف مع البحث الشديد للموجبين للقضا على العائد على سبيل
 ينطق في سوق المناظرة ويصلح للتعويل عليه ناش عن الغفلة فان الاستدلال بدلالة النص عند الموجبين لا يستل
 عبارة النص ان كان عند المانعين واخلا في القياس ولكنه قياس على ما يصح ان الدلالة غير داخل في القياس لان
 القياس يقتضى المجتهد لانه موقوف على النظر والدلالة يعرفها كل من كان من اهل اللسان من غير احتياج الى ترتيب
 المقدمات والنظر ولان الدلالة مشروعة قبل شرع القياس فان كل واحد من اهل اللسان يقيم بحجده وسمع قوله فهو
 ولا تفعل لهما ان لا تنفر بهما ولا تشتمها على ان يهتا من ههنا بثبوت الاثم على ترك الصلوة عدا فترك الصلوة
 عدا معصية والمعصية صغيرة كانت او كبيرة ترتفع بالتوبة والثاني شغل الذمة بوجوب الفعل فان الفعل
 اذا جوب على العبد لا يسقط عنه الا بالاداء والقضا ولا يفرغ ذمته الا باعدها فبعد التحقيق من عامة الحنفية
 وغيرهم بحمل القضا بالسبب الذي يجب به الاداء وهو النص الموجب للاداء فينبذ الاحتجاجون الى دليل
 مستقل على وجوب القضا واما ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم من اثم او نسيها فليصلها اذا ذكر ما ذكره تعالى
 فمن كان منكم من اثم او نسيها فليصلها اذا ذكر ما ذكره تعالى فمن كان منكم من اثم او نسيها فليصلها اذا ذكر ما ذكره تعالى
 للاداء ولم يسقط بالقوات فان الاداء صار مستحياً عليه وفراغ من عليه الحق عن حق اما بالاداء لم يوجد
 واما بالعجز ولم يوجد فانه قادر على اهل العبادة وان عجز عن لوراك فضيلة الوقت واما باسقاط صاحب الحق وهو
 لم يوجد لاصريه كما هو الظاهر ولا ولاية فانه لم يحدث الا خروج الوقت وهو لا يصلح مستقلاً بل يقرر على ما ذكره الحق
 من العهدة ولما لم يوجد ففرغ الذمة كان الواجب مطلوباً من الشارع فيجب الاتيان به لاجل برارة الذمة من
 الواجب فلو لم يصح اتيان القضا من العائد لكان طلب الشارع طلباً للمحال فنقول للمانعين انه لا يسقط الاثر عنه
 فلا فائدة في اتيان القضا فيكون عبثاً خلط بين الامر من غلطهم فانما نسلم ايضا ان اتيان القضا لا يسقط
 منه الاثر ولكن نقول ان سقوط الاثم عنه منوط بالتوبة وسقوط الواجب عن الذمة منوط باتيان القضا فلا يكون
 اتيان القضا عبثاً وقد رجع اليه الشيخ الشوكاني وقال في آخر كلامه وقد اصابه ابن تيمية العبد فرد جميع ما تشبهوا
 والاحتجاج الى معان النظر ما ذكرنا لك سابقاً من عموم حديث فدين الشراحي ان يقتضى لا سيما على قول من قال ان وجوب
 القضا بدليل هو الخطاب الاول الدال على وجوب الاداء فليس منه على وجوب القضا على العائد من ما نحن
 بصدد ترويضه ليقول المتقدم للترك قد دلت بالصلوة ووجوب عليها تاديبها نصارت ديناً عليه الدين لا يسقط
 الا باداءه وقضاؤه قلت وفيه ان صحة وجوب القضا ثبت بالخطاب الاول الدال على وجوب الاداء واحد

فذين الشاذ ان يعفى للدخل له في كونه دليلا يكون من باب التنبية على عدم السقوط من قال بوجوب
 القضاء بدليل الخطاب الاول لا يتكلم الى هذا الحديث في الاستدلال نعم من قال ان وجوب القضاء بسبب جبر
 يحتاج الى هذا الحديث وامثاله وامد تعالى اعلم انتهى بالي بذل الجهد ثم اعلم ان الامر المحقق ان صلاة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لم تغت سوى صلاتين وذلك في سفر لا حضر وهما صلاة الفجر وصلاة العصر اما فوت صلاة الغدير
 فاختل الرواية نفى رواية ابي داود عن ابي هريرة حين فتل من خبير وكذا في رواية موطا وسلم
 وفي رواية الباب من حديث ابن مسعود اقبل النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة ليلة الحديث وفي الموطا من
 حديث زيد بن اسلم ان ذلك كان بطريقين تتوكل للبيهقي في الدلائل نحو حديث عقبة وفي رواية الباب
 ايضا ان ذلك كان في غزوة حنين الامراء باختلاف الروايات اختلف العلماء بل كان نومهم عن الصبح
 مرة او اكثر فحرم الاصل في ما فرون بان العقصة واحدة وتعقبه عياض بان قصة ابي قتادة مغيرة لقصة عمران
 ابن حصين فان في قصة ابي قتادة فيها ان ابا بكر وعمر كانا معه وابهنا في قصة عمران فيها ان اول من استيقظ
 ابا بكر لم يستيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يقطعه عمر بالكبير وفي قصة ابي قتادة ان اول من استيقظ رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال الى تعدد ما كان في الفتح وفي التلخيص الى وحدتها قلت ان الامر المحقق انها وقع في تقول
 غزوة خيبر على الاظهر وبقي ما دام الرواية او مؤول ومن قال بجمع الروايات بتعدد ما في صلاة الفجر فهو ضعيف
 لا يعيب به عند اهل التحقيق ولكن لما لم يكن الجمع بينها مشوا الى تعدد العقصة فقط واما فوت صلاة العصر في غزوة
 خندق ويقال لها غزوة احزاب وغزوة بني قريظة ايضا وهذا هو الراجح واثبت واحكم ويؤيده ما في الصحيحين
 ويؤيده ايضا حديث علي شغلونا عن الصلاة صلاة العصر وما في الموطا ان الغائصة الظهر والعصر وفي غيره
 المغرب والعشاء مع الظهر والعصر مؤول واما ما وقع في بعض الروايات صلها عند الغروب وفي اخرى عند
 احمرارها واصفرارها فنعاه انه هيا واعداسباب الصلاة قبل الغروب وقلت ان في تعدد دقات فوات
 صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وكثيرا استلزام لوازمة الواجبة في ساحة الرسالة والنبوة لان وقوع هذه الواجبة
 اما كان على وجه التشرع في قضاء الفوات ليسير على الامة باقتضار الحكمة الالهية جلست الآلة وعمت لها
 فهذا الامر حاصل لواقعة واحدة على جهة كاملة تامة لا يحتاج الى تكرير وتعدد وصار هذا الامر من الشرع الشريف
 بهذا التشرع سوار كان على طريق التعمد او النسيان ولما كان الامر متوهمها وشبهها وبها في ان حكم قضاء
 فوات اليقظة معلة كان مبائنا حكم قضاء فوات النوم سوار كان في اليقظة النسيان او التعمد شغل النبي
 صلى الله عليه وسلم بمهمات المحروب ومداغة العدو الذي كان سببا للنسيان التعمد الذين كانوا اعداء قويا في
 تأخير الصلاة وكان في حالة السابفة او قبل نزول حكم صلاة الخوف وقعت واقعتان واقعة اليقظة في الحذف
 بالنسبة الى العصر واقعة النوم في تقول خبير بالنسبة الى الفجر واما اليوم فلا يجوز تأخير الصلاة بغير النوم وحالة الشغل
 بسبب بعد بل يعني صلاة الخوف على حسب الحال واما تعين العصر باليقظة والفجر بالنوم لما ثبت ظاهرة غير غائبة
 على المتوحد بن غير قائلين لان المشاغل الكثيرة انما تكون بزمان العصر فالبا والنوم بزمان الفجر فالبا والغالب

كما تحقق في ارادة الاحكام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر قولك عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
حين تغفل من غزوة خيبر سار الى بيته حتى اذا ادركتنا الكرى عتس وقال لبلال ابلل لنا الليل قال فقلت
بلال عيناك وهو مستند الى راحته فلم يبق يقصا من صلى الله عليه وسلم بلال ولا احدا من اصحابه
حتى اذا ضربتم الشمس فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اولهم استيقاظا ففرع رسول الله صلى
عليه وسلم فقال يا بلال نقال اخذ بنفسي لذي اخذ بنفسك يا رسول الله باي انت وامى فاقادوا
رنا حلهم شيئا ثم عشا النبي صلى الله عليه وسلم وامر بلال فاقام لهم الصلوة وصلى لهم الصلوة
فلما قضى الصلوة قال من نسى صلوة فليصلها اذا ذكرها فان الله قال انه الصلوة للذكرى
القول الربيع وخير غزاه سنة سبع وهي على ثمان برد من المدينة خرج اليها في الجرح والكرى الناس
وقيل النوم والتعريس نزل الساذج اذ ابللته نزلت الاستراحة والنوم من غير اقامة وبطل النظر والحفظ والتمعن
والرعاية اى اربنا واحفظ علينا وقت الصبح والانزل استيقاظا الى اخر الليل حتى لا تنفوتنا صلوة الصبح قوله
نذابت بلال عيناك وهذا عبارة عن النوم وحاصلة انه نام من غير اختيار قوله حتى اذا انشربهم الشمس اى صابهم
شعاعها قوله ففرع اى انشبه من زسه وقام قوله فقال يا بلال والقلب محذوف ومقدر اى الما نمت لم تقم
حتى فاتتنا الصلوة فقال مستذرا اخذ بنفسى اى غلب على نفسى اغلب على نفسك من النوم قال ابو ذر
فان قيل كيف نام النبي صلى الله عليه وسلم عن صلوة الصبح حتى طلعت الشمس مع قوله صلى الله عليه وسلم ان النبي
تنام في ايامه قلبي فجاوبه من وجع اعيانها واشبهها انه لا مانعة بينها لان القلب انما يدرك الحيات المتعلقة
به كالحديث والالم ونحوها ولا يدرك طلوع الفجر وغيره مما يتعلق بالعين وانما يدرك فلك السنين والعين ثمانية وان كان
القلب يقطن والثاني ان كان حاله ان احدها ينام فيه القلب وصادف هذا الموضع والثاني لا ينام وهذا هو
الغالب من احواله وهذا التاويل ضعيف قوله فاقادوا اى جروا باخذ زمامها وراؤهم فاقادوا فان هذا منقول
مختر فيه الشيطان وفي رواية الثاني في الباب عن ابي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو ما بينكم الذي
اصابكم في الغفلة وفي حديث قتادة عند البخاري في غيره قال يا بلال قم فاذن الناس بالصلوة فتروها فلما ارتفعت
الشمس ابصيت قام فصلى وفي لفظ اخرجه البيهقي نام بلال فاذا صلى ركعتين ثم انتظر حتى استعلت الشمس
ثم امره فاقام فصلى بهم وفي رواية مسلم حتى اذا استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رفع راسه ورأى الشمس
قد برعت فقال ارحموا انفسا ربنا حتى اذا ابصيت الشمس نزل فصلى بنا الخداة اختلف العلماء في معنى اقتبايحهم
وخرجهم من ذلك الواوى فقال اهل الكوفة تشام بالموضع الذى نأبهم فيه فانهم فقال هذا وادنيه شيطان وقال قوله
عن مكاتم الذى اصابكم في الغفلة وقال اهل العراق ان ذلك كان لانه انما يتبين حين طلوع الشمس من الوجب
ان لا يلى عند طلوعها ولا عند غروبها ولا عند استوائها ولذا اخروا عنكم حتى استعلت الشمس حتى ابصيت
الشمس قلت ان المكان وازمان كلامها مؤثران في بعض الحديث بهذه الحجة على اهل الكوفة وقال البخاري فله عليه
الصلوة والسلام مقوله عليه السلام اذ ذكرنا حيث نزلنا حتى ابصيت الشمس ارتفعت فخرج وقت الكربة وقال

الخياطى وقتى اراد صلى الله عليه وسلم اياهم بعتى العجر قبل الغريضة وسيل على ان قوله فليصليها اذا ذكر السير
 على معنى تعيين الوقت فيه وحصره في زمان الذكر حتى لا يجدوه بعينه ولكن على ان ياتي بها على حسب الامكان
 بشرط ان لا يغفلها ولا يتشاغل عنها بغيرها قوله فقد الصلوة لذكرى في بعض النسخ معرقا باللام من غير ان
 الى ان يار المتكلم وقتى اخرى لذكرى بالاصناف الى يار المتكلم وكان ابن تهاب يغيرها كما كذا اي يقرأ
 في رواية الحديث معرقا باللام وليس المراد انه يقرأ بها في التكرار ان قال الحافظ واختلاف في المراد بقوله لذكرى
 قليل المعنى لذكرى فيها قليل لا ذكرى بالمدح قليل اذا ذكرت اي تكرر اي لا يكرر اي لا يكرر اي لا يكرر
 قرأ لذكرى وقال انتمى اللام للظرف اي اذا ذكرت اي اذا ذكرت اي اذا ذكرت اي اذا ذكرت اي اذا ذكرت
 وقيل شكر لذكرى وقيل المراد بقوله لذكرى ذكر امرى وقيل المعنى اي اذا ذكرت الصلوة فقد ذكرت اي فان الصلوة بما ذكر
 فتى ذكرها ذكر المعبود فكانه اراد بذكر الصلوة انتهى وقال عياض فيه تنبيه على ثبوت هذا الحكم واخذته من الآية التي
 تضمنت الامر لوسى وانه ما يزمنا اتباعه وقيل الاستاذ العلامة نور الله قلوبنا بنوره قوله وقال عيينة يريد
 بذلك تفسير قوله بقرءوا كذلك فان قيل المذكور في الحديث ذكر الصلوة بعد نسيانها وفي الآية ذكر الله تعالى فكيف
 الاستشباة قلت ان الصلوة لذكر الله فتى نسبت شي ذكر الله فتى ذكرت ذكر الله قوله فاذا ساء احدا
 عن صلوة فليصلها حين يذكرها من الغد للوقت وفي نزل اليهود قال الخياطى قوله ومن الغد للوقت
 خلا لم احد من الفقهاء قال به وجوبا ويشبه ان يكون الامر باستحبابا لا تحترق ففصلية الوقت في القضاء عند
 مصداق الوقت قلت وبنا اذا كان معنى هذه الجملة انه اذا ساء احدكم عن صلوة فليصل هذه الصلوة مرة
 يكرها مرة اخرى من الغد للوقت ولا دليل عليه بل يمكن ان يكون معنى هذا الكلام اذا ساء احدكم عن صلوة
 مثلا صلوة الصبح فليصل تلك الصلوة حين يذكرها مرة واحدة يصلي صلوة الصبح من الغد للوقت اي لو قتها للمقابلة
 ولا يخرجا من وقتها لمن انه حل وقتها كما يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم فان ذلك وقتها ويؤيده قوله
 صلى الله عليه وسلم لا كفارة بها الا ذلك لانه استفهم من هذا الكلام ان لا يجب غير اعادة وقتها وقد عقد البخاري في صحيحه
 في هذا الباب من نسي صلوة فليصل اذا ذكر ولا يعيد الا تلك الصلوة قال الحافظ قال علي بن المنير صرح البخاري
 باثبات هذا الحكم بكونه مما اختلف فيه لقوة دليله لكونه على وفق القياس او الواجب خمس صلوة لا اكثر قال
 ويحتمل ان يكون البخاري اشار بقوله ولا يعيد الا تلك الصلوة الى تضعيف ما وقع في بعض طرق حديث ابى قتادة
 عند مسلم في قصة النوم من الصلوة حيث قال فاذا كان الغد فليصلها عن وقتها فان بعضهم زعم ان ظاهره
 اعادة التعمية مرتين عند ذكرها وعند حضور مثلها من الوقت الاتي ولكن اللفظ المذكور ليس نصا في ذلك لانه
 يحتمل ان يريد بقوله فليصلها عن وقتها اي الصلوة التي تحضرها انه يريد ان يعيد التي صلاها بعد خروج وقتها
 في رواية الى داود بن حديث عمران بن حصين في هذه الفتنة من ادرك منك صلوة الغداة من غدا صليها
 فليقل منها مثلها قلت هذا سهل لان هذا السياق في ابى داود ومن حديث ابى قتادة برواية خالد بن سمير عن عبد الله
 بن ابي رباح عن ابى قتادة لاسن حديث عمران بن حصين قال الخياطى لا اعلم احدا قال بظاهره وجوبا قال ويشبهه

ان يكون الامر فيه للاستحباب يجوز تفضيله الوقت في القضاة انتهى ولم يقل احد من السلف باستحباب ذلك الصلوة
 بل عدوا الحديث غلطاً من الراوي حتى ذلك الترمذي وغيره عن البخاري ويؤيد ذلك ما رواه الحسناني من حديث
 عمران بن حصين ايضا انهم قالوا يا رسول الله لا تفضيها لوقتها من الغد فقال صلى الله عليه وسلم لا يهاكم الله عن
 الربوا ياخذ منكم قلت قال الا وستأذ العلم نور الله عليه ثانياً تفقوا على انه وهم من الراوي ويمكن ان يقال المراد
 من ادرك منكم صلوة العداة من عند صاحبها فليقتض صلوة العداة حال كونها مثل صلوة اليوم في عدم زيادة
 شيء عليها اذا تفرط في النوم فليقتض صلوة العداة فذات صلوة اليوم مثلها واداء المعية المعية في اداء صلوة
 اليوم يوم وصلوة العداة غداً لا اعادة صلوة اليوم ثانياً اهـ وقوله في هذه الرواية قال اي ابو قتادة بعث رسول
 صلى الله عليه وسلم جيش الامراء قال في درجات مرتقات السعد وسوحيش غزوة مودة قال في القاموس
 مودة بضم ميشارق الشام قتل في جعفر بن ابى طالب وهي يادى البقار والبلقاسون ومشت وهي بهذا الاسم لانه
 صلى الله عليه وسلم لما وجه اليها امر عليهم زيد بن حارثة وقال ان اصيب زيد فجعفر بن الخطاب على الناس فان سبب
 جعفر فبدا لشدة رداه على الناس فان قتل فليس ترضى المسلمون منهم رجلاً فاجل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 امر فيها امير بعد امير سمي جيش الامراء وكانت هذه السرية من الهجرة والى ما علم ثم اعلم ان الذي فسر الشرح جيش
 الامراء بغزوة مودة غير صحيح فان سياق الحديث صريح في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بنفسه الشريفة
 في هذه الغزوة موجوداً وسرية مودة متفق عليها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن فيها فلا يمكن ان يكون هذه
 القصة في سرية مودة بل الصحيح ان هذه الواقعة وقعت في الرجوع من خيبر والمراد بجيش الامراء غزوة خيبر فان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما نزل خيبر اخذته الشقيقة فلم يخرج للقتال وان ابكر اخذ الراية رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ثم نهض فقاتل قتالاً شديداً ثم جمع فاخذها عمر فقاتل قتالاً شديداً ما شهد من القتال الاول ثم رجع
 فاجبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اما والله لا اعطينها غداً رجلاً يحب الله ورسوله ياخذها عنوة وليس ثمه
 على فتاوت لها قرش ورجى كل واحد منهم ان يكون صاحب ذلك فجار على علي بن ابي طالب حتى اناخ قريبا من قباء
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو امد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك فقال ردت بعد فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اوان بني فدا منه اقل في عيني فادجها قد تم اعطاء الراية فنهض بها معه الى آخر القصة فهذه الغزاة
 ايضا حتى ان سمي بجيش الامراء لا يها تامل فيها امير بعد امير وهذا هو الموافق لسياق الحديث والى ما علم وقوله في هذا
 الحديث من كان منكم يركع ركعتي الفجر فليها كعبها الحديث قبل بها تخيير لاجل السفر وقال الا وستأذ العلم
 نور الله قلوبنا بنوره لعل التخيير باعتبار عدم وجوب الجماعة في الفاستة فمن دبر القضاة لا يركع ركعتي الفجر اليوم فليها
 لم يصحوا الوجوب الجماعة في الفوات والله اعلم وقد ذكر في التخصيص في هذا الحديث من رواية الى بريرة فذا فيه
 البالعباس السراج انه صلى ركعتين في مكانه ثم قال اقتادوا بنا من ذلك المكان وصلوا الصبح في مكان آخر اهـ فان
 كان هذا لعل التخيير لبعضهم لانهم قد كانوا صلوا بها فكيف صلوا بها ثانياً بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم بهم ذلك حتى يتصلوا
 مع الغرض قوله ليس في اليوم تفرط انما التفرط اني البقعة ان تؤخر صلوة حتى يدخل وقت اخرى او وقت

صلوة اخرى وهذا كناية عن خروج وقت الصلوة لان الغالب في اوقات الصلوة اذا خرج وقت
 صلوة دخل وقت صلوة اخرى وظاهر الحديث انه لا تغريب في النوم سواء كان قبل دخول وقت الصلوة
 او بعده قبل تضييقه وقيل انه اذا تعم النوم قبل تضييق الوقت واتخذ ذلك ذريعة الى ترك الصلوة لعلها
 لا يستيقظ الا وقد خرج الوقت كان اثما والظاهر انه لا اغم عليه بالنظر الى النوم لانه فعله في وقت يباح فعله
 فيه فيشمله الحديث واما اذا نظر الى السبب بالترك فلا اشكال في النصيان بذلك ولا شك في انهم معناه
 بعد تضييق الوقت لتعلق الخطاب به والنوم مانع من الاشتغال والواجب ازالة المانع قوله سمعت عبدا لله
 ابن مسعود قال اقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحديبية الحديث اي في زمان غزوة
 والحديبية قرية قريبة من مكة في طريق جدة والآن يقال بها شامية سميت بهيرتها وهي مخفية بكثير
 منهم لشدودها فهذا يدل على ان قصة التعرّس كانت في زمن الحديبية قال الحافظ اختلف في تعيين هذا
 السفر ففي مسلم من حديث ابي هريرة ما وقع عند رجوعهم من خيبر قريب من هذه القصة راي رواية
 عمران بن حصين اذ في ابي داود من حديث ابن مسعود اقبل النبي صلى الله عليه وسلم من الحديبية ليلا
 وفي الموطا عن زيد بن اسلم مرسل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلا بطريق مكة وفي مصنف
 عبد الرزاق عن عطاء بن يسار مرسل ان ذلك كان بطريق تبوك ووقع في رواية لابي داود ان
 ذلك كان في غزوة جيش الامراء ولحقه ابن عبد البر بان غزوة جيش الامراء هي غزوة بدر و
 لم يشهد النبي صلى الله عليه وسلم وهو كما قال لكن يحتمل ان يكون المراد بغزوة جيش الامراء غزوة
 اخرى غير غزوة بدر وهي غزوة خيبر كما تقدم -

تفريع ابواب المساجد

باب في بناء المساجد

اختلف العلماء في تزويق المساجد وتشبيدها بتحسينها فذكره ذلك بعضهم مطلقا وخصص في ذلك بعضهم وهو قول
 الجديفة اذ وقع ذلك على سبيل تعظيم للمساجد ولم يقع الصرف على ذلك من بيت المال قال في الدر المختار ولا بأس
 بنقشه خلا محراب فانه يكره لانه يلي المصلى ويكره التكلف بدقائق النقوش ونحوها خصوصاً في جدار القبلة قال
 الحلبي وفي خطر الجنتي وقيل يكره في المحراب دون السقف والمحراب انتهى وظاهره ان المراد بالمحراب جدار القبلة فيلحظ
 بحرص وما ذهب لوجاهة الكلام لاسيما في الوقت فانه حرام ضمن متوليها لو فعل النقش او البياض الا اذا خيف
 طبع الظلمة فلا بأس به كافي والا اذا كان لاحكام البناء او الواقف فعل مثله لقولهم يجوز الواقف كما كان متاساً في
 النجاشي وقال في حاشيته رد المحتار قوله ولا بأس في هذا التعبير كما قال شمس الائمة اشارة الى انه لا يوجد كنفية ان يجوز
 رأياً برأس انتهى قال في النهاية لان لفظ لا بأس دليل على ان المستحب غيره لان البأس الشدة انتهى ولهذا قال
 في خطر الهندية عن المضمرات والصرف الى الفقرار فضل وعليه الفتوى انتهى قلت انتهى اهنا اموراً وان شئت
 المساجد وتحسينها اذا كان يلي المصلين يشغل قلوبهم فهو مجمع على كراهته والامر الثاني اذا كان هذا سبابة ورياسة
 فهو ايضا كرهه بل بناء المساجد بهذه النية الفاسدة بكون كرهه ايضا فضلاً عن التزيين والتحسين والامر
 الثالث ان يحكم بنارها ويبنى بالحصى وغيره مما يستحكم به المصنعة فهذا غير كرهه عندنا والدليل عليه ما خرجه الشيخان عن
 عثمان بن عفان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من بنى الله مسجداً بنى الله مثلاً في الجنة والفضل
 بالفضل عثمان في خلافة كافي الحديث الباب فانه فعل بالفعل مستلماً بهذا الحديث وكل ما فعل كان من باب الاحكام
 لاسيما باب التزيين المحض وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين
 والذين انكروا علي من الصحابة لم يكن عندهم دليل بوجوب المنع الا المحقق على اتباع السلف في ترك الرفاهية وهذا كما ترى
 لا يقتضي التحريم ولا الكراهية والامر الرابع ان يبنى المسجد بالغصب باخذ المال الناس ظموا وانما من باب
 الواقف بما لا يوقف فهذا ايضا حرام لم يرخص فيه احد من العلماء قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما امرت بتشبيد المساجد قال ابن عباس لما خربت اليهود والنصارى التشييد اعلا
 ابنا او تجصيصها يقال شدت اشي تشيده اذا بنيت بالسيد وروى بعض فعناه ما امرت برفع المساجد واعلا بنار
 وبهذا حث على ترك الرفاهية وان دل على جواز تزيين بنارها وتجصيصها لان نفى الوجوب لا يوجب جواز الفعل ايضا فلا يثبت

الكوفة وكذا كقول ابن عباس هبيل على حث ترك الرقابة اذ قيل على الزخرفة التي يليها بالصلى او يكون
 مائة واربعة وستمائة كما فعله اليهود والنصارى جميعهم كمناسبتهم لذلك بالزخرفة الزينة واصلا لمذهبهم ثم احتل
 في كل ما يميزون به قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقصدوا الساعة حتى يتقاضي الناس في
 المساجد اى يتفادون في بناء المساجد ليعني يتفادوا كل واحد مسجده ليقبل مسجده ارفع اعازين او اوسع او من
 زيار وسعة واجتلاء بالمدح ويريد ما نقله الحافظ من مستدركي على صحيح ابن حزم عن طريق ابى قلابة ان النسا
 قال سمعته يقول ياتى على امتى زمان يتباهون بالمساجد ثم لا يعرونها الا قليلا وعند ابى نعيم في كتاب المساجد
 يتباهون بكثرة المساجد كذا في نيل الجود وقد وقع كما اخبره صلى الله عليه وسلم في عصرنا هذا قوله عن عثمان
 بن ابي العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان يجعل مسجد الطائف حيث طوا عليهم قوله امره
 لى حين استعمل على الطائف والطوائف جمع طائف و هو الشيطان وما يزين لهم ان يعيدوه من الاصنام يقال
 للصنم طائفون به والغرض منه امتلاك الكفر و دفع اثره وايدار الكفار وتندمهم حيث عبيد وغير الله منها قوله
 ان عليا الله بن عمر اخبره ان المسجد كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مبنيا باللبن والجريد على
 قال مجاهد راي لفظ حديث مجاهد وعنده من خشب النخل فلم يزد فيه ابوك شيئا وزاد فيه عمرو بن
 على بناءه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم باللبن والجريد ما عا وعنده وقال مجاهد عنده خشب و
 غيره عثمان فزاد فيه زيادة كثيرة ونى جداره بالحجارة المنقوشة والقصة وجعل عليه من حجارة منقوشة
 وسقف بالساج فان كذا سقف الساج قال الجواد القصة بحجر اللبن هو المضروب من الطين مرصا باللبن غير مطبوع اى انبت بالحجارة
 السقفة الطينية وجمعها جريد والساج خشب يجلب من الهند واحدة ساجة معرب ساكون وسال حاصله ان كان
 مسجد النبوى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم باللبن والجريد فلما خرب بناءه ابو بكر كما كان باللبن والجريد
 ثم لما خرب بناءه عمر ايضا كما كان باللبن والجريد لانه ادى العرصة ولم يتغير بنية وآلاته الا توسيعه و تم بناءه عثمان
 فزاد فيه زيادة كثيرة بحيث وسعه توسيعا كبيرا فى العرصة وبدا الآلة رضى جداره بالحجارة المنقوشة من خشب
 النخل سقف المسجد من خشب الساج بدل الجريد وكان بناءه رضى الله عنه من ماله واكر عليه بعض الصحابة
 على ترك الرفاهية فقام خطيبا واستدل بحديث المشهور من نبى الله الحديث والمراد بالمائة فيه المائة في
 الفضل والثواب والشرف لاني الطول والعرض والهيئة كما قيل ولما مسجد النبوى في زماننا فهو من بناء السلطان
 عبد المجيد خاں قوله عن ابن مالك قال كان موضع المسجد حائط اللبن النجار فيه حوث وفخل وقبول
 المشركين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثامنوني به فقالوا لا نبغى فقطع النخل وسوى الحوث
 ونبتش قبر المشركين قوله حائط اى بستانا ونى رواية انه كان مرصدا فلعنه كان او لا حائط ثم خرب بنصار مرصدا
 وقيل كان بعضه بستانا وبعضه مرصدا وفى النجارى ان هذا المكان كان سهيل وسهيل غلامين يتيمين فى حجر سعد بن
 زرارة قال الحافظ وذكر ابن سعد بسنده عن الزهري ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ابا بكر ان يعطيها ثمنه ونى رواية فاطمة
 ابو بكر عشرة دنانير قوله ثامنوني اى ساوموني باسمى با شمسنا اعطوني باسمى فقالوا لا نبغى ونى رواية واحدا للطلب ثمنه

بناؤه باللبن والجريد ما عا وعنده وقال مجاهد عنده خشب و غيره عثمان فزاد فيه زيادة كثيرة ونى جداره بالحجارة المنقوشة والقصة وجعل عليه من حجارة منقوشة وسقف بالساج فان كذا سقف الساج قال الجواد القصة بحجر اللبن هو المضروب من الطين مرصا باللبن غير مطبوع اى انبت بالحجارة السقفة الطينية وجمعها جريد والساج خشب يجلب من الهند واحدة ساجة معرب ساكون وسال حاصله ان كان مسجد النبوى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم باللبن والجريد فلما خرب بناءه ابو بكر كما كان باللبن والجريد ثم لما خرب بناءه عمر ايضا كما كان باللبن والجريد لانه ادى العرصة ولم يتغير بنية وآلاته الا توسيعه و تم بناءه عثمان فزاد فيه زيادة كثيرة بحيث وسعه توسيعا كبيرا فى العرصة وبدا الآلة رضى جداره بالحجارة المنقوشة من خشب النخل سقف المسجد من خشب الساج بدل الجريد وكان بناءه رضى الله عنه من ماله واكر عليه بعض الصحابة على ترك الرفاهية فقام خطيبا واستدل بحديث المشهور من نبى الله الحديث والمراد بالمائة فيه المائة في الفضل والثواب والشرف لاني الطول والعرض والهيئة كما قيل ولما مسجد النبوى في زماننا فهو من بناء السلطان عبد المجيد خاں قوله عن ابن مالك قال كان موضع المسجد حائط اللبن النجار فيه حوث وفخل وقبول المشركين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثامنوني به فقالوا لا نبغى فقطع النخل وسوى الحوث ونبتش قبر المشركين قوله حائط اى بستانا ونى رواية انه كان مرصدا فلعنه كان او لا حائط ثم خرب بنصار مرصدا وقيل كان بعضه بستانا وبعضه مرصدا وفى النجارى ان هذا المكان كان سهيل وسهيل غلامين يتيمين فى حجر سعد بن زرارة قال الحافظ وذكر ابن سعد بسنده عن الزهري ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ابا بكر ان يعطيها ثمنه ونى رواية فاطمة ابو بكر عشرة دنانير قوله ثامنوني اى ساوموني باسمى با شمسنا اعطوني باسمى فقالوا لا نبغى ونى رواية واحدا للطلب ثمنه

وإني اشتري لا نطلب الشئ لكن الأمر فيه إلى الله أو معناه لا نطلب أجر منه إلا عند ذهابنا إلى ما اشتري في
 الآخرة فظاهر هذا أنهم لم يأخذوا منه ثمنا فخالف أعمارهم أبو بكر عشرة وثمانين قلت لا منافاة بينهما لأنهم قالوا هذا
 أود فلما لم يقبله منها بئس باعاه منه صلى الله عليه وسلم ويدين عليه رواية البخاري فإني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم أن يقبله منها بئس حتى اتباه منها ويحتمل قبل مرة بينهما مرة اشتراه منها لأن سيد النبوة بنيت
 مرتين فالتقيين كيف اشترى النبي صلى الله عليه وسلم أو قبل بهتها منها وما كانا تقيين لم يلقنا قلت

باب اتخاذ المساجد في الدرداء بنار باق بالمحرمات والقبائل والدور جمع فارد كل قبيلة جمعت
 في محلة سميت المحلة دارا وهي ساكنوها بها فاجاز اسم جامع للبناء والعمره ما للمحلة قالوا يجب على أهل
 المحلة أن يبنوا المسجد في محله لا قامة الصلوة وإنما اتخاذ المسجد في البيت فينبغي يصلوا فيه السنن والمتوافل

أي تقيين الموضع للصلوة قوله عن عائشة قالت أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ببناء المسجد
 في الدرداء أن تنظف وتطيب أي امر باتخاذ المسجد في المحلات وتنظيفها من القذرات والنتن والتراب
 وتليسا بالسطر والنور والمحكمة في بناء المسجد في كل محلة لأنه قد يعتذر على أهل محلة الذهاب إلى محلة أخرى
 فخرج من أجل المسجد ففضل قامة الجماعة فيه فارد بذلك لتيسير لأهل كل محلة العبادة في مسجدهم من غير
 مشقة تمت

باب أني الكسج في المساجد أي في اتخاذ السرج في المساجد الفقهاء على أن توضع السراج بالسرج
 من ميوثة مولاة النبي صلى الله عليه وسلم قالت يا رسول الله أفتلنا في بيت المقدس فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم أئقده فصلوا فيه وكانت البلاد إذا كانت حربا فان لم تأتوه وقصلوا فيه فابعدوا
 بزيت يبرج في ثناء دبله قول اليهودي رواية أرض المحشر والمنتشر أئقده بالامر للندب أو لا باحة فصلوا فيه
 أي في مسجده وفي رواية فان الصلوة فيه كالف صلوة قولنا ذاك بائنا كانت حربا ما ذاك بل لا يملين المؤمنين فلا يقدر
 سلم أن يسافر إليه في رواية قالت أرايت يا رسول الله من لم يطيق أن يأتيه قال فان لم يطيق أن يأتيه
 فليهد إليه زيتا يسرج فيه فمن أهدى إليه كان كمن صلى فيه

باب ما في حصا المسجد الحصا صفرا كجارة أي بل ليفرش في المسجد بل يخرج منها كما لقن في البناء
 قالوا إذا كانت الأرض غير مفروشة بالرغام والأجر ليفرش فيه بالحصا لمعقظ من الطين إذا أصابت الأرض
 المطر وإذا كان المسجد مفروشا بالرغام والأجر ومفروفا من المطر يخرج من المسجد الحصا إذا كان فيه كالقذى
 والنار ويجب التطهير من القذر والنجاسات قوله عن أبي الوليد قال سألت ابن عمر عن الحصا الذي

في المسجد فقال مطرنا ذات ليلة فاصبحت الأرض مبتلة فجعل الرجل ياتي بالحصا في ثوبه فيسبطه
 تحتها فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة قال يا أحسن هذا أي بسط الحصا لأجل الطين

قوله أن الرجل إذا أخرج الحصا من المسجد تنأى شدة أي يساله بالسان لا يخرج من المسجد قال لا تنأى
 السلام نور الله قلوبنا بنوره ومع هذا لو كانت في أخرجها مصلحة أخرجها وإذا تعارضت المصلحتان حجت الأقوى

باب في كنس المسجد اي في فصل كس المسجد كما هو نسخة الفقهاء على انه يستحب كنس المسجد وتطهيره من تراب اوتبن اودوخ وغير ذلك وقد روى ابن ابي شيبة انه عليه الصلوة والسلام كما يتبع غير المسجد بحريية وقد ثبت ان المرأة كانت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم تنكس المسجد وكذلك يستحب تجبير المسجد بالنجور فقد كان عبد الله بن عمر المسجد اذا تقدم عمر على النبر وقد استحب بعض السلف تحليق المسجد بالزعفران والطيب وروى عنه صلى الله عليه وسلم فعله قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عرضت على اجور امتي حتى انقل امة يخرجها الرجل من المسجد الحديث اي حتى ابرأ خارج القذاة وحي ما تقع في العين من تراب اوتبن والمراد به الشئ القليل الذي يوذى المسلمين بسواد كان من بن اودوخ او غير ذلك من بصاق اوتخامة يخرجها الرجل من المسجد.

باب في اعتزال النساء في المساجد عن ابي جال اي لو دخلت النساء في المسجد فحبب للماعتزال لان في الاختلاط بين الرجال والنساء فتنه ولذا استنوا النساء عن دخول المسجد من قوله عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو تركنا هذا الباب للنساء اشارة الى باب الذي خصه بالنساء الذي يسمى باب النساء اي لو خصصنا هذا الباب للنساء فلا يدخلها الا النساء لكان احسن لانه اذا ذاك لا يكون الاختلاط بين الرجال والنساء قال نافع فلم يدخل منه ابن عمر حتى مات اي من باب الذي خصه للنساء فان لم ينه صلى الله عليه وسلم صراحة ولكن يفهم من قوله اشارة ولذا نهى عمر رضي الله عنه صراحة عن دخول الرجال في المسجد من تلك الباب.

باب في ما يقول الرجل عند دخوله المسجد قالوا يعني للرجل عند دخوله في المسجد ان يضع قدمه اليمنى يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويقول اللهم افتح لي الابواب رحمتك وعند خروجه ان يخرج قدمه اليسرى ويقول اللهم افتح لي الابواب فضلك قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل احدكم المسجد فليسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل اللهم افتح لي ابواب رحمتك واذا خرج عليقل اللهم اني اسئلك من فضلك والامر فيه للاستحباب لا للوجوب قال الطيبي لعل السري في تخصيص الرحمة بالدخول والفضل بالخروج ان من دخل اشتغل بما يزيله الى ثوابه وجنته فيناسب ذكر الرحمة واذا خرج اشتغل بما يغار الرزق الحلال فناسب ذكر الفضل كما قال تعالى فانتشره في الارض وانتفوا من فضل الله. **باب** ما جاء في الصلوة عند دخول المسجد اختلف العلماء في حكمها بل هي واجبة ام لا فتدبر بعض اهل الظاهر الى انها واجبة وقال الجمهور مندوب ثم اختلفوا هل في كل وقت مندوب ام لا فتدبر الشافعي الى انها في كل ساعة يستحب وقالت الكنفية وانما كيتها لا يصلحها من دخل في المسجد في الاوقات التي نهى عن الصلوة فيها ومن ادله الجمهور على عدم الوجوب اخبره ابن ابي شيبة عن زيد بن اسلم قال كان محبوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يخلون المسجد يخرجون ولا يصلون وقد استدلوا بما رواه صلى الله عليه وسلم الذي رآه يحيى بن حلقم اذ روى عن يارمو بالصلوة قال يعني ولو قلنا ان الحرم على الحديث بالحدوث الا عند دخول المسجد حتى يتوضأ ولا قائل باذاهل دخول المسجد على غير وضوء يلزم منه انه لا يجب عليه سجودا عند دخوله.

قوله عن أبي حمزة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا جاء احدكم المسجد فليصل مسجدتين
من قبل ان يجلس والا رغبة للندب ويدى في الفرض والسنة ايضا واما عمل جهال العصر من جلوسهم
قبل الصلوة فهو من سوء الجمل -

باب في فضل القعود في المسجد عقد البخاري باب من جلس في المسجد ينتظر الصلوة ففضل المساجد فضيلة
على انه محل الحديث على القعود لا انتظار الصلوة واما صريح المصنف فيدل على ان القعود في المسجد عند عام سائر كان
لا انتظار الصلوة او بعد الفراغ من الصلوة للذكر تلاوة القرآن وغيره من العبادات يمكن ان يقال ان البخاري
زاد قوله وفضل المساجد ليل على ان القعود فيه لا انتظار الصلوة وغيره باليقضي الفضل قوله عن أبي حمزة ان

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الملائكة تصلي على احدكم ما دام في صلاة الذي يصلي فيه ما لم
يحدث او يقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه قوله اذ يقوم وفي نسخة او يقيم وهو الاقيس اي بالمقيم من كان
ذلك فاذا حدث او قام ينقطع صلواتهم وبل اذا حدث يدعون عليهم لا قولان في قول نعم لان الغبار والنشاط
في المسجد حرام عند الشافعي وبكره تحريما عندنا ولعل المتكف مستثنى منه لانه معذوره فيه قوله من اتى المسجد بشي من
اي من اتى بنيت شي من عرض ديني او دنوي فذلك الفرض والمقصود نصيبه بوجره عليه او يعاقبه واما اذا دخل للصلوة
وعرض له من كلام الدنيا فيه فهو مفعولا بدخل في حديث المشهور صرح به صاحب البحر -

باب في كراهية التشاد الصالة في المسجد اي طلبها برفع الصوت -

قوله من سمع رجلا يبشاد صالة في المسجد فليقل لا اداها الله البت فان المساجد لم تبين لهذا
قوله لا اداها الله اليك اي لا اوصلها الله اليك وفي رواية مسلم لا روبا الله عليك فان لم تترك احترام المسجد ونشده
الصلاة حمزي بالمد عا وعليه لعدم وجدها وفي الحديث عند النسي اذا رايتهم من يبيع او يبايع في المسجد فقلوا
لا ابيع الله تجارتك على هذا ذكر المنطق والفلسفة يقال للاعلك لمد قوله فان المساجد لم تبين لهذا
تقليل للحكم وتبين ان يكون من جملة المقول والاشارة الى نشدان الصالة بل المساجد بنيت لذكر الله تعالى
وتلاوة القرآن وادعوا حتى كره ملك البحث اعلم وجوزوه الوصفية يستثنى من ذلك عقد النكاح فيه

باب في كراهية البزاق في المسجد اي القاءه في المسجد البصاق والبزاق اما لم اذا خرج
منه وما دام فيه فربق والمخاط من الالته والنخامة وهي النخاعة من الراس من الصدر قال ابن العاد لا خلاف
ان من بصق في المسجد استهانة به كفر قال النووي ان البزاق في المسج خطيئة مطلقا سواء احتاج اليه او لم يحج
بل يبزق في ثوبه فان بزق في المسجد فقد ارتكب الخطيئة وعليه ان كيف يزد الخطيئة برفن البزاق هذا هو البصاق
كما صرح به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقاله العلماء وللقاضي عياض فيه كلام بل حاصله ان البزاق ليس بخطيئة لانه
حتى لم يرفقه واما من اراد دونه فليس بخطيئة واستدل له باشيء باطله فقوله باطل صريح مخالف لنص هذا
الحديث ولما قاله العلماء بنيت عليه لتلاوته في المراء بدونها قالمجهور قالوا لمددونها في تراب
المسجد ورملة وحصاة ان كان فيه تراب او حصاة وكحوم والا فخر بها قال الحافظ في الفتح وحاصل الشرح ان

عموم من تعارضها قول البراق في المسجد خطيئة وقوله لا يصبق عن يساره تحت قدمه فالنومى يجعل للاول
 عاما ويخص الثاني باذا لم يكن في المسجد والقاضي بخلافه يجعل الثاني عاما ويخص الاول من انه يردونها وقد ائتمن القاضي جماعة
 ابن كى في التنقيت والقاضي في المفهم ويشهد لهم اسداه احمد باسناد حسن من حديث سعد بن ابى وقاص مرفوعا
 قال من تخم في المسجد فيصيب كعبه من اذنيه فتؤذيه وادفع منه في المقصود ما رواه احمد
 والطبراني باسناد حسن من حديث ابى امامة مرفوعا قال من تخم في المسجد فلم يدنه فسيئة وان دونه فمستة
 فلم يجعله سيئة الا بقيد عدم الدفن ونحو حديث ابى ذر عن مسلم مرفوعا قال وجدت في مساوى اعمال حتى
 النخاعة تكون في المسجد لا تدفن فدل على ان الخطيئة تختص بمن تركها لا بمن دفنها وعلته النهى لترشد اليه وى
 تاذى المؤمن بها وما يدل على ان عمومه مخصوص بجواز ذلك الثوب ولو كان في المسجد باختلاف وتبسط بعضهم
 فحمل الجواز على ما اذا كان له عذر كان لم يكن من الخروج عن المسجد والمنع على ما اذا لم يكن له عذر وهو هو بسيط حسن
 والله اعلم قوله عن السنن قال قال رسول الله عليه وسلم ان البراق في المسجد خطيئة وكفارتها
 دفنها المراد بالخطيئة اثم وانما اطلق عليه الخطيئة لان من شأن المسلم ان لا يصير منه ذلك الفعل للاختصار واذا نطقها
 خطا فكفارتها دفنها اى البراق قوله اذا قام الرجل الى الصلوة او اذا صلى احدكم فلا يرفق اخافه لئلا
 يمينه ولكن عن تلقاء يساره ان كان فارغا وتحت قدمه اليسرى ثم ليقل منا طائفة عن البراق تسعة
 شقوق مستنبط من الاحاديث والراجح عندي ان النهى لاحترام المواجهة التي حصلت بين الله تعالى وبين المصل
 وسائر الشوق راجعة اليه فلا يبرز من امامه لانه يتاحى السر تعالى وكانه قبل وجهه ولا عن يمينه لتعطيل اليقين و
 زيادة لشرفها اولان عن يمينه ملكا يكتب الحسنات التي هي علامة الرحمة فهو اشرف وقدر دانه امير على ذ
 ملك اليسار يمينه من كتابة السيئات الى ثلث ساعات لعله يرجع اولانه ملك آخر غير الحفظة يحضر عند
 الصلوة السابيد فالله تعالى ان على دعاء فسبيله سبيل لئلا يوجب ان يكرم رآره فوق من يحفظه من الارام
 الكاتبين قال ابن حجر واستثنى بعضهم من اسجد النبوى مستقبل القبلة فان بصافته عن يمينه اولى لانه عليه السلام
 عن يساره اهداهم وجيهم بها لو كان عن يساره جماعة ويكن منه تحت قدمه فان الظاهر ان حينئذ عن اليمين
 اولى ولكن عن تلقاء يساره المكان فارغا اى خاليا عن الناس حتى لا يكون يمينه فان قيل ما وجه اختصاص
 اليمين بالمنع مع ان على اليسار ملكا آخر واجاب جماعة من الفقهاء باحتمال اختصاصه بملك اليمين لشرفه بقله
 ما فيه واجاب بعض المتأخرين بان الصلوة ام الحسنات البرية فلا دخل لكاتب السيئات فيها ويشهد له ما رواه
 ابن ابى شيبة في هذا الحديث قال فان عن يمينه كاتب الحسنات وفى الطبراني انه ليقوم بين يدي المذموم
 عن يمينه وقربه عن يساره فالبصاق حينئذ انما يقع على القربى وهذه الشيطان يعمل ملك اليسار حينئذ
 يكون كيث لا يصيبه شئ من ذلك وما اذا كان على يساره احد فلا يجوز ان يصبق عن يساره لانه يذيه
 وايدى المؤمن حرام بل تحت قدمه اليسرى اى يصبق تحت قدمه اليسرى ثم ليقل به اى يمسح ويديه بالصق
 لان العرب تجعل القول عبارة عن جميع الافعال نحو قال بيده اى اغزو وقال برجله اى مشى وقالت له العينان

ابي اوبات وغير ذلك قوله اما نارسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجدنا هذا اوفى بيلاد عرجون
 ابن طاب فنظر في اي في قبلة المسجد الحامة فاقبل عليها فحتمها بالعرجون ثم قال ايكم يحب ان يعرض الله
 عنه وجهه ثم قال ان احدكم اذا قام لصلاة فان الله قبل وجهه فلا يبسطن قبل وجهه ولا من يمينه و
 يسبق من يساره فحت رجله اليسرى فان عجلت به باخرة فليقل ثوبه هكذا ووضعه على فيه ثم
 دلك ثم قال لا وني عبيرا فقام فتى من الحبيشيين الى اهله فجاء بخلق في را حتر فاحذوه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فجعل على راس العرجون ثم نظره على اقر النخامة قوله عرجون ابن طاب قال في
 الجمع وحديث اتينا برطب ابن طاب هو نوع من افوار تمر المدينة منسوب الى ابن طاب رجل من اهلها
 يقال مذك ابن طاب ومتر ابن طاب وعرجون ابن طاب والعرجون هو قضيب نقوش فيه شارب عرق
 الرطب والعبير الرعفران او اخلاط من الطيب والخلوق طيب مركب من الاعفران وغيره قال الاستاذ
 العلامة نور الله تعالى قوله ثم قال ان احكم اذا قام للصلاة قال القاضى عياض هذا ايضا مستعلق بالمسجد
 وقال النووي ان نقل صلى الله عليه وسلم من حكم المسجد الى حكم التخم في الصلاة خارج المسجد ولذا ذكره عفا اثباتا
 في الصلاة وحلل الحكم به وحكم التخم في الصلاة حكم التخم عندنا وقال قال الحافظ ورجح قول القاضى فيبقى الفرق
 ايضا بين من حضر او لا ثم برك وبين من برك ثم دقن في النظر ان كلاهما بين كون البراق خطيئة اذ لم يركن
 او خطيئة مطلقة كفارته بالدفن يجرى وان كان الحكم الثاني غير مستعلق بالمسجد فراجع الفتح قوله فان لم
 قبل وجهه قال الخطابي تاويله ان القبلة التي امر الله عز وجل بالتوجه اليها في الصلاة قبل وجهه فليصحبها
 عن الخامة وفيه اجزاء وحذف واختصار كقوله تعالى واشربوا في قلوبهم العجل اي حب العجل وانا اخصيف
 تلك الحجة الى الله تعالى على سبيل التكرار كما قيل بيت العدة بكة الله فقلت المراد به الوصلة بين العابد والمعبود
 وهذا التعليل يدل على حرمة البراق في القبلة سواء كان في المسجد ام لا سيما من يصلي وفي صحيح ابن
 حزمية وابن جبان عن حذيفة مرفوعا من نفل تجاه القبلة جاريوم القيامة وتفعله من عتيه ولا من خزمية
 عن ابن عمر مرفوعا يبعث صاحب النخامة في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه قلت فاما تلك من استقبل
 القبلة بالبول او الغائط

انما جاء في المشرک يدخل المسجد يعني يجوز دخول المشرک في المسجد كان المصنف يشير الى
 ان النبي قوله تعالى انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام مبنى على جماسة ابدانهم وفي دخول المشرک في
 المسجد مذاهب فعند الحنفية الجواز مطلقا وعن المالكية والشرعية المنع مطلقا وعن الشافعية التفصيل بين المسجد
 الحرام وغيره فلا يثبت قوله ان من مالک يقول دخل رجل على رجل فانا نغفر في المسجد ثم عقلم ثم قال ايكم
 محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم منكم بين ظهرانيهم فقلنا له هذا الا بيض المتكئ فقال الرجل
 يا ابن عبد المطلب فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قلنا احببتك الحمد يشاء الرجل هو غمام بن ثعلبة
 السدي وابنه بن سعد بن بكر وكان عمره يقول ما رأيت احدا احسن مسئلة ولا اوجز من غمام بن ثعلبة السدي

والراجح ان قدومه كان سنة تسع قوله فان اخذه في المسجد ليعلمه هذه التقدير فان اخذه في ساحة المسجد او كذا ذلك لانه صريح في رواية ابي هريرة
 الباب فغلبها فان اخذ بغيره على باب المسجد فقلتم دخل وفي رواية ابي نعيم اقبل على جبره حتى اتى المسجد فان اخذه ثم عقله فدخل المسجد فغلبها
 اعلم في ان النبي بالصلوة في المقبرة وغيره اهل البيت لا بأس بالصلاة في المقبرة اذا كان فيها موضع الصلاة وليس فيها قبر وفي
 الجامع صغير لم يذكره الصلوة تجاه القبر الا ان نحو شجرة حائلة وكان صلى عليه وسلم في مثل ذلك في مثل النسي للتزنية وذهب احمد في التحريم لمدى مقدار
 الصلوة لان النبي عنده في الاكمنة بينه وبين التحريم والبطالان كالا وروى ما النبي بالصلوة في الحمام لانه محل النجاسة والطينان ولان يكون فيه كشف لعمرة
 قال تايضخان يكره فيه تلاوة القرآن قلت فلو اريد كراهته الصلوة فيه والموافق التي نزلت فيها حذاب الله تعالى من الحنف وغيره لا يمتنع فيها
 الصلوة **قوله** جعلت لي الارض طهورا ما مسجد ابي مطر اعلم عدم القعدة على المار وموضع صلوة وانما هذا امتنان على نفاذ ارباب
 رخص لهم في الطهور في الارض والصلوة عليها في جوامع اركان الاسم التقدير لا يهيكون الا في كراهتهم وبمعهم واما حديث علي ان جسي عليه السلام
 نهاني ان اصلي في المصبرة ودهاني ان اصلي في ارضي بابل فانها ملعونة فلا يعارضه لانه ضعيف قال الخطابي في استاذه المار
 قال ولا علم احد من العلماء حرم للصلاة في ارض بل قد عارضه احواسه وهو جعلت لي الارض مسجدا وظهر واشبه ان يكون مناه ان ثبت انه
 ان تحت ارض بابل وطنا ودار لاقامة فكون صلوة فيها اذا كانت اقامة بها او خرج النبي فيه على الخصوص لا تراه يقول ثنائي وصل ذلك من المار
 لغيره اصابه من الجنة بكونه في ارض بابل ولم ينقل احد من الفقهاء الراشدين قبله من المدينة.

باب النهي عن الصلوة

في مباركة الاكل في موضع الذي يكون فيه الاكل لليل ايضا.

قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلوة في مباركة الاكل فقال لا تصلوا في مباركة الاكل فانها من الشياطين
 ومثل عن الصلوة في مباركة الغنم فقال صلوا فيها فانها مباركة قال الشوكاني والحديث يدل على جواز الصلوة في مباركة الغنم وعلى تحريمها
 في سائر الاكل واليه ذهب احمد بن حنبل فقال لا يصح بحال فان صلى فيها اعادة ابداء وقال ابن خزم لا تحل في محطن ابل وذهب الجمهور الى
 حل النهي على الكراهية مع عدم النجاسة وعلى التحريم مع وجودها وهذا انما يتم على القول بان حلة النبي هي النجاسة
 وذلك متوقف على نجاسة احوال الاكل وانما بالمسألة ولو سلمنا النجاسة فيه لم يصح جعلها حلة لان حلة لو كان النجاسة
 لما افرق الحال بين اعطائها وبين مراعين الغنم اذا قائل ما يفسد بين ارواث كل من الجنسين ابو الهيثم كما قال العراقي
 وايضا قد قيل ان حكمة النبي ما فيها من النفوس فربما نفرت وهو في الصلوة فتودي الى قطعها او اذني يحصل
 منها وتشوش خاطر الملهي ان الخشوع في الصلوة وبهذا على النبي اصحاب الشافعي واصحاب الك
 وعلى هذا يفسد بين كون الاكل في مساطنها وبين غيبتها عنها اذ يوم من من نفوسها حينئذ واذا عرفت هذا فغلب
 في العلة تبين لك ان الحق الوقوف على مقتضى النهي وهو التحريم كما ذهب اليه احمد والنظيرية واما الامر بالصلاة في
 مراعين الغنم فامر اباة ليس بالوجوب اتفاقا انتهى قال صاحب البذل قلت والحق عندي ان النهي محمول على اشتراط
 اذا لم تكن الارض نجسة لقوله عليه السلام جعلت لي الارض مسجدا وظهر القول عليه السلام انما ادر كرك الصلوة
 فصل ولان ابن عمر وغيره من الصحابة روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي الى بعبه واليها
 لان يصلي على راحلته وقد ذكر الحمادي نسخة رسالة كتبها عبد الله بن تافع الى السريث بن سعد وفيها ذكر
 كان ابن عمر من ادر كرك من اخيار اهل ارضنا يعرض احد من تافقه بينه وبين القبلة فيصلي اليها وهي بقعة رسول
 قال الامام الشافعي في الامم وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تصلوا في مباركة الاكل فانها من الشياطين

الحكمة قل في المباح الحاجة لما تجب على الرجال العاقلين ١٠ حرار القادرين عليمين من غير جرم فلا تجب على النفس
والصبيان والمقعود ومقطوع اليد والرجل من خللات والشيخ الكبير الذي لا يقدر على المشي والمريض ١١ اما الا على فاجتمعوا على ان اذا
لم يجد قاعدا لا تجب عليه وان وخذ كذلك عند الحقيقة وهذا الجواب وسفد ومحمد نجيب قال لما ذاك العلامة جهتا نظر مضوى وهو ان الشافعي
حكم على الحاجة بالسنية مع لحاظ الاعتذار وكذلك بسنية الوتر مع التمسك وحكم ابو حنيفة عليها بالاجوب بدلا عن الاعتذار وكذلك
في الوتر بدون التمسك وبالعكس لا يستفاد

باب في فضل صلاة الجماعة في حديث الباب ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم اولاً فضيلة الجماعة ثم تنزل منزلة بيان فضيلة اعف الاول ثم بيان الفضل بكثرة الجماعة وقتلتها فالصلوة في جماعة تفضل على صلوة للفرد خمس وعشرين درجة وفي رواية بسبع وعشرين والجمع بينهما قبل بعد خصال الجماعة فلكون سبعة وعشرون في الجهرية وخمسة وعشرون في السرية وقيل بالفرق بحال المصلين ثمان يكون اعظم والاشنع وبالقائما في المسجد او في غيره وبانه ذكر القليل لا ينفي الكثير وبانه اخبر بالحسن وعشرين ثم اعلم ان الزيادة وقال الشيخ سرور الدين الشافعي رحمه الله لم اصبته ان صلوة الرجل في الجماعة لكل واحد من المحكوم بذلك منى في جماعة وادنى الاعداد التي تتحقق فيها الجماعة ثلاثة وكل واحد اني بحسنه وهي العشرة فتفصل من مجموع مثلاً فون فاقصر في الحديث على الفضل الزائد وترك الاصل.

باب . لجاء في فضل المتصلي الى الصلوة اى فضل المشي على الاقدام الى الصلوة من الركوب ليثبت بهذان من كثر مشيه الى الصلوة بزيادة المسافة فهو افضل

**باب ما نال المشي الى الصلوة في الظلمة من الغفلة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان كثير المشي في ظلمة الليل فليطعم
النائم وظلمة الكاشف الى الساجد بشر النور التام يوم القيامة -**

باب من خرج يريد الصلوة فسبق بها أي ما من الأجر لمن خرج يريد أدا الصلوة في الصلوة في الجماعة فسبقه الإمام بالصلوة فأنشأ

باب ما جاء في خروج النساء الى المساجد
قوله لا تمنعوا نساءكم المساجد وبيوتهم خير لهن يريدانه ليس لكم حق المنع ولكن لا يخرجن بهن بانفسهن فان يوتهن خير من
 نظره مقابلة قوله تعالى غير اخرج فان خرجن فلا جناح عليكم الاية -

باب التشديد في ذلك أي في خروج النساء إلى المسجد
قوله لو ادرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء لمنعهن الحديث يعني قالت عائشة لو شاهده صلى الله عليه وسلم
 ما أحدث النساء من الخيب والزينه وغيره من دواعي الفتنة لمنعهن صرحا والافقه ممنعهن ضمنا وكناية كما في حديث المتقدم بقوله
 ويخرجن تغلات وكما في حديث أبي موسى أن المرأة إذا سعت طرقت فمرت بالمجلس فمضى كذا لو كذا يعني زانية وكذا تزنيها في الصلوة في محذوما
 في الحديث المذكور في نسخة أخرى

باب فی السعی الی الصلوة بل یجوز ان لا والمراد بالنسی پہنا الاسراع فی النسی بحیث یستحب قلب من علی یروى بہ محمد بن
منہ فی الغارۃ وروى

قوله فما ادركتم فصلوا واما فاتكم فاتكموا الفاء جزء بشرط محذوف اي اذا ثبت لكم ما هو اولي بكم فما ادركتم فصلوا اي ما ادركتم من
ركعات الصلوة فصلوه واما طلاقه اخذ جماعة من العلماء ان الجماعة تذكر بامى جزء ادرك قبل سلام الامام وكفى للمأموم فصل الجماعة وبسبب وعشرون درجة يمكن
من ادركها من اولها يكون درجة اكمل قوله واما فاتكم فاتموا فيه دليل على ان ما ادركه المأموم من صلوة الامام اول صلوة لان نطق التمام يقع على ما في فعل
تقدم اوله وبه قال الشافعي واحمد واليه ذهب ابو حنيفة الا في القراءة قوله تعالى يا ابا داود وكذا قال ابن سيرين لم يؤمن به ترجيح لفظ فاتكم على لفظ فاتكموا
قال القسبي وفي بركة اللفظة اختلاف.

فتحه الى يوم الاصبهانى وما فاكم فاقصوا وكذا ذكر الاسماعيلى من حديث شيخان عن يحيى ورواية سلم فاقص بسببكم فى رواية
 ابي داود فاقصوا ما سبقكم وعند احمد من حديث ابن عيينة عن الزهري وما فاكم فاقصوا وفى النجاشى من حديث ابن جريج عن عطاء
 عن ابي هريرة وما فاقصه فليقتضى وفى مسند ابي قريش عن ابي جريج عن الزهري بلفظ فاقصوا قال وذكر سفيان عن سعد بن ابراهيم
 بن شريك عن عمرو بن سلمة عن ابيه بلفظ فليقتضى ما سبقكم فليقتضى العلم فى القصار والتمام المذكورين بل هما معنى واحد والمعنيين وترتب على
 ذلك خلاف فيما يدركه الدخيل مع الامام بل هو اول صلوة او آخرها على اربعة احوال احدها انه اول صلوة وانه يكون ما نيا عليه في
 الافعال والاقوال وهو قول الشافعى واسحق والاوزاعي وهو مروي عن علي بن ابي طالب وعن عطاء بن كحول ورواية عن مالك احمد بن حنبل
 بقوله ما فاكم فاقصوا لفظ الا تمام واقع على باق من شئ قد تقدم سائرته وروى البيهقي عن البخاري عن علي بن ابي طالب ما دركته فهاول صلواتك
 وعن ابن عمر بن عبد الله بن الخطاب في حديثه عليه السلام في قوله فاقصوا بالنية الى الاقوال فليقتضيهما وهو قول مالك قال بن عبد
 عنه ما دركته فهاول صلواته الا انه يقتضيه مثل الذي فاقصه من القراءة بام القرآن وسورة ودليله رداه البيهقي ان علي بن ابي طالب قال ما دركته
 مع الامام فهاول صلواتك ما سبقكم به من القرآن الثالث ان ما دركته فهاول صلواته الا انه يقتضيهما بالحمد وسورة مع الامام واذا قام
 فليقتضيهما بالحمد وحده بالانه آخر صلوة وهو قول الغزالي واسحق واهل الظاهر الرابع انه آخر صلوة وانه يكون قاضيا في الافعال والاقوال
 وهو قول البيهقي واهل الحديث ورواية وسفيان ومجاهد بن يسير بن وقال ابن الجوزي الاشبهه بهذين من ذهب الى حقيقة انه آخر صلوة
 وقال بن بطلال روى ذلك عن ابن مسعود وابن عمر بن ابراهيم النخعي والشافعي والى قلادة ورواه القاسم عن مالك وهو قول ابي حنيفة بن
 الماحشون واخاره ابن حبيب واستدلوا على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم ما فاكم فاقصوا ورواه ابن ابي شيبة بسند صحيح عن ابي ذر
 ابن حزم بسند مثله عن ابي هريرة والبيهقي بسند باس به على راي جماعة عن معاذ بن جبل بن وايجاب عما استدلل به الشافعي ومن تبعه هو
 قوله فاقصوا ان صلوة للامام مرتبطة لصلوة الامام فحل قوله فاقصوا على ان من قضي ما فاقصه فقد اتم لان لصلوة مقتضى ما فاقصه فاقصوا
 تمام لما نقص قلت ههنا قول خامس نسبته الى الامام محمد وهو ان لم يبق لغيره من صلواته في حق قرارة وآخرها في حق تشهد قال
 الشافعي واهل كلامهم اعتماد قول محمد وعندي الا وفي بلفظ الحديث قول من قال ان ما دركته من صلوة الامام فهاول صلواته فان
 لفظ الحديث ما فاكم فاقصوا فقد يرد ما فات من صلواتكم عن صلوة الامام فاقصوا اي اتوه تاما والذي فات من الصلوة هو اول صلوة
 فانه لم يدركه مع الامام فليقتضيه ان يوديه تاما ككلامه ما استدلل على خلافه من حيث انه يجب عليه ان يشهد في آخر صلوة على كل
 حال فلو كان ما يدركه مع الامام آخره لما احتاج الى اعادة التشهد اجاب عنه ابن بطلال انه ما تشبه الا بالسلام لان الاسلام
 يحتاج الى سبق تشهد اما استدلال ابن المنذر على ذلك بانهم جميعا على ان تكبيرة الافتتاح لا تكون الا في الركعة الاولى فغير مسلم في
 من سبقه ولا يشهد له العلم بقول عبد الحميد للعترة بالمقصير ان هذا الحديث اورده المحدثون بالفاظ مختلفة بعضها محتملة للمعنيين
 وبعضها محتملة في معنى واحد فاخرج البخاري ومسلم من حديث ابي هريرة ولفظه فما دركتم فاقصوا وما فاكم فاقصوا وهذا اللفظ اخرج
 البخاري ومسلم من حديث ابي قتادة رضي الله عنه وكذلك اخرج مسلم من ابي قتادة وحكى ابو داود ان حديث ابن مسعود وانس بهذا
 اللفظ يعني فاقصوا وروى سفيان بن عيينة عن ابن ابي عمير عن الزهري في حديث ابي هريرة بلفظ فاقصوا بدل فاقصوا وروى
 لمعاوية بن هشام عن سفيان فاقصوا وكذا روى احمد عن عبد الرزاق عن معمر بن بهام عن ابي هريرة فقال فاقصوا
 في حديث ابي ذر ايضا فروى عنه فاقصوا وروى عنه فاقصوا وهذا ان الساق قال استدلل بها الفريقان فالذين قالوا ان

يدرك مع الإمام أول صلوة ثم إذا انفرد عن الإمام سيم آخر صلوة واستدل باللفظ فاقموا فان اتهم الشيء لا يتحقق إلا بالعبادة باللفظ
 واللفظ فاقضوا ليس بنائير لا تمام فان القضاء وان كان يطلق على الغائت غالباً لكنه يطلق على الأداة أيضاً ويرد على الظاهر
 كقوله تعالى فإذا قضيت الصلوة فانتهوا عما فعلوا فاقضوا ههنا على معنى الأداة والفرغ فلا يباير قوله فاقضوا فلاحاجة فيه لتسك
 بردياته فاقضوا والذين قالوا ان ليس برك صلوة الإمام يؤدى مع الإمام آخر صلوة ثم إذا انفرد عن الإمام يقضى أول صلوة
 أجراً بلفظ فاقضوا وقالوا ان الأصل في القضاء هو الأتيان بالغائت كما في قوله عليه السلام قال فاقضوا بقية يومكم واقضوا آخره
 أبو داود في الصوم من حديث قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة واللفظ فاقضوا في معنى الأتيان كما في قوله تعالى واتوا بحج
 والعمرة لله فإذا أحلت كل واحد من اللفظين كل واحد من الغنيين فلا يجوز الاستدلال بهما وأما ترجيح الحديثين لفظ فاقضوا بان هذا اللفظ ورد
 في أكثر الروايات ولفظ فاقضوا في أقل منها ولو سلم غير ما نفع محيّد بحجب العيص إلى دليل آخر ليس فيه احتمال مخالف لماش عن دليل فاقول
 ان الإمام سلم أخرج في صحيحه حديث أبي هريرة عن طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صل ما ركعت وأقض ما سبقك وكذلك أخرت أبو داود عن طريق شعبة عن سعد بن إبراهيم قال سمعت أبا سلمة عن أبي هريرة
 ولفظ فصلوا ما أدركتم فاقضوا ما سبقكم قال أبو داود وكذا قال ابن سيرين عن أبي هريرة وكذا قال أبو رافع عن أبي هريرة فهذا
 سياق ثالث غير السابقين انتهى وهذا السياق محكم ليس فيه احتمال فان قوله أقض ما سبقك معناه إذا ما فاتكم سابقاً من الصلوة فاقضوا
 المذكر آخر صلوة الإمام أما أن يصلي معه أول صلوة أو آخر صلوة فان صلى أول صلوة فلم يغت عنه في السابق شيء من الصلوة
 حتى يقال له أقض الصلوة التي سبقك فان آخر صلوة لم يغت سابقاً وأما إذا صلى مع الإمام آخر صلوة فانه يصديق عليه فاقض
 سابقاً من صلوة فاقض ما فاتت فاقضت لا سلم ان لفظ السابق الذي ورد في هذا السياق محكم ليس فيه احتمال مخالف فان
 سبق يطلق على الغوات المجزوء عن معنى التقدم كما في قوله تعالى لا يحسبن الذين كفروا سبقوا وكذلك في قوله تعالى هم حسبنا
 يعلمون السيئات ان سبقونا قلت لا سلم ان هذا اللفظ في الآيتين عارض معنى التقدم فان دلالة لفظ السابق على الغوات باعتبار
 اللزوم فان سبق في بعض المواضع يستلزم الغوات ودلالة الاتزان مستلزم للمطابقة ولو سلم فان معنى الغوات المجزوء عن التقدم محتاج
 في دلالة اللفظ عليه على القرينة بمعنى التقدم فيه غير محتاج إلى القرينة وههنا الكلام خال عن القرينة فيجمل على معناه الوضعي وهو التقدم

فلا احتمال فيه أصلاً
 باتي التجمع في المسجد مرتين أي في وقت واحد ما حكمه بل يجوز ولا اختلف العلماء في الصلوة بالجماعة في مسجد واحد
 مرتين ذهب قوم إلى انه لا بأس بان يصلي القوم جماعة في مسجد قد صلى فيه وهو قول احمد وأحق وذهب آخرون إلى انه يصليون
 فردى قالوا لا يكره ان يصليون بالجماعة وهو قول سفیان الثوري وابن المبارك الشافعي والأوزاعي وذهب إلى يخفى في ذلك
 ما في الدر المختار ولفظه وكبره تكرر الجماعة باذان واقامة في مسجد محلة لا في مسجد طريق أو مسجد لا إمام له لا يؤذن انتهى قال الشافعي
 في حاشيته وكبره أي تحريراً القول الكافي لا يجوز الجميع لا يباح وشرح المجامع الصغير أنه بدعة قوله باذان واقامة عبارته في المحرك
 جميع ما ههنا ولا نقياً يكره تكرر الجماعة في مسجد محلة باذان واقامة الا اذا صلى بها فيه أو لا غير ذلك والله لكن بما فتنة الا اذا صلى
 كراهية بدو بها وكان مسجد طريق جهازاً ما كما في مسجد سبيل الإمام ولا يؤذن ولا يصلي الناس فيه فوجاً فوجاً فان الأفضل ان يصلي
 كل فريق باذان واقامة على حدة انتهى والمراد بجمعة المحلة بالإمام جماعة معلومون كما في الدر وغيره قال في المبعث والتبعية بالجمعة

المختص بالجملة احتراز من الشارح وبالاذان الثاني احتراز عما اذا صلى في مسجد الجملة جماعة بغیر اذان حيث يباح اجماعاً قال
في الاستدلال على الامام الثاني في الكراهية مائة وثلاثة عشر عليه الصلوة والسلام كان خرج ليصلح بين قوم فعدوا الى المسجد فدخلوا
ابن المسجد فخرج الى منزله فجمع اهل بيته وصلى ولما جاز ذلك لما اختار الصلوة في بيته على الجماعة في المسجد لان في الاطلاق بهذا التعليل
الجماعة معنى فائهم لا يجتمعون اذا علموا انها لا تقوتهم واما مسجد الشارح فالناس فيه سواء لا اختصاص له بغربي دون شرقي انتهى
ومثله في البدل وغيره ومقتضى هذا الاستدلال كراهية التكرار في المسجد الجملة ولو بكون اذان ولو لم يدا في الظهيرة لو دخل جماعة
المسجد بعد ما صلى فيه اهل بيته وحدها وهو ظاهر الرواية انتهى وهذا مخالف للحكاية لاجتماع المارة عن هذا العلامة رحمه الله
السندي تلميذ المحقق ابن الهمام في رسالته ان ما يفعل اهل الحرمين باية مستعدة بجماعات مترتبة مكرره اتفاقاً ونقل عن بعض
مشايخنا انكاره مروي عن حنف الموم بكه ٥٥٥ منهم الشريف الغزالي وذكر انه في بعض المالكية لعدم جواز ذلك على من يرب
العلماء الاربعة ونقل انكار ذلك ايضا عن جماعة من اهل حنفية والشافعية والمالكية حنف الموم ٥٥٥ انتهى وافر الرثي في حنف

الحمد

فقوله عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم البصر رجلاً يصلي وحده فقال لا دخل
يقصد على هذا يصلي معه قوله البصر رجلاً اي بعد ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم باصحابه كما يدل عليه رواية الترمذي في لفظه
ان رجلاً دخل المسجد قد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية لاحد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم باصحابه الظهر فدخل رجل
اسم ذلك الرجل على كافي رواية البصير ان الدخول هو على تمام ابو بكر فيصلي خلفه قوله لا يقتدق اي ليس رجل من فرغ من صلاته
بالجماعة فتصدق ثواب الجماعة على هذا الرجل الذي فاته الصلوة مع الامام فيصلي معه مقتدياً به فيحصل بذلك له اجر الجماعة فاذا دخل
ذلك فانه تصديق عليه رواه في رواية الترمذي في تمام رجل وصلى معه وفي رواية احمد في تمام رجل من القوم صلى معه قلت لا دخل
هو ابو بكر رضي الله عنه كما بين ذلك في رواية ابن ابي شيبة استدلال بهذا الحديث من جواز الجماعة الثانية قلت لا استدلال فيه
فان الحديث يدل على تكرار الجماعة التي جماعت صورية فان الذي فرغ من صلاته اذا صلى مع من لم يصلي صلاته يكون مقتدياً
ولم يكره احد من العلماء على ان روى عن ابي حنيفة اذا كان الامام والمقتدي اثنين وثلاثة فلا يكره في ذلك قال لا دستاد العلماء
قوله لا رجل يصدق على هذا لا يعم الجماعة في الفرضية ثانياً فان عموم الحكم مخصوص بالورد وان كان كثير لكن قد لا يعم ولا يكره
التعليل ايضا فانه لو عدنا الحكم الى جماعة الفرائض ايضا عاد الى موضوع الجماعة بالنقص انا النقل فالتقاني -

باب قمين صلى في منزله ثم ادرك الجماعة ليصلي معهم اي اذا حضر في المسجد اقيمت الصلوة خلف العلماء في
الاعادة فذهب ابو حنيفة الى ان من صلى المكتوبة في منزله ثم يدرك الصلوة مع الامام يعيد الظهيرة والعشاء وهو مروي عن ابن
عمرو هو قول الاوزاعي وحنن البصري وسفيان الثوري وقالوا لا تعاد المغرب والعصر والعجولان الضحى والعصر لا نقل بعدها لقوله
عليه السلام لا صلوة بعد العصر حتى تغرب الشمس لا بعد الصبح حتى تطلع الشمس والنقل لا يكون ثلثاً وان ضم اليها ركعة ففيه لغة الامام
وقال مالك من كان قد صلى في بيته لا يري باسا ان يصلي مع الامام الا صلوة الفجر والمغرب فانه اذا عادها كانت شغافتيها
انه وتر صلوة النهار وهو مروي عن ابي موسى وقال ثلثه تعاد الصلوات كلها وقد تقدم الاختلاف في الصلوة التي تصلي من
هل الفرضية الاذلي او الثانية فقال جمهور العلماء ان الفرضية هي الاولى سواء صلها مسجداً او مع الامام وهو قول ابي حنيفة وجمهور

ورثني ذلك واهم بن حبل وقال بعضهم ان الغرض الكلبا وقال بعضهم ان الغرض احدهما وقال بعضهم ان الغرضية الثانية
الحيات في حماة وغير ذلك من احوال الشاذة .

قول عن جابر بن يزيد بن الاسود عن ابي اسحق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن علي بن ابي طالب

قلنا صلوا اذا جلا ان لم يصلوا في تلك السجدة فداها بغيرها حتى بها توعد فلا تقصها فقال ما منعكم ان تصلوا

معنا قالوا قد صلينا في محالنا قال فقال لا تفعلوا اذ صلوا احدكم في رحله ثم ادرت ان لا ما مد للرحيل

فليصل معه فانها له فافلا - فرائض من فريضة وهي اوداج المنق والحمية بين السجدة لا تزال ترمد وتتحرك تسك

بهذا الحديث من قال تعاد الصلوات خمس قال ان هذا الحديث واثاله ناسخ ابو عبد الله عن الحديث النبي عن الصلوة بعد

الصلاة والصبح وقال يدل هذا على نسخة ان حديث يزيد بن اسود لانه وقع في حجة الوداع واما وجه التخصيص لان الصلوة

الموعودة والحيات متطهر ما ولكنها ذات سبب قلت هذا السخ لا دليل عليه كونه في حجة الوداع لا يلزم منه السخ كيف

وقد عمل بحديث النبي اصحابه من بعده صلى الله عليه وسلم وقد ثبت عن حماد بن عمار ان يغرب في الصلوة بعد الصلوة في غير من

صلوة قال ابن الهيثم وكان ضربا من الصلوة من غير تكرار اجماعا فكيف يصح دعوى السخ والتخصيص اجاب بكتفية

عن حديث الباب ان معارض من حديث النبي عن الصلوة بعد الصلوة وهو مقدم لزيادة قوة ولان المانع - مقدم كيف قد

هو وفي حديث ابن عمر بن قيس قال اذ اصبحت في البيت ثم اركبت فاصلي الا العجوة والغريب

والنخل والتمليل ثم اركب فاصلي الا العجوة والغريب والتمليل والتمليل في يوم من يومين فارجع في يوم من

حكم الامارة في ما سوى العجوة والغريب وفيه انه واقعه العجوة فلا يجوز التخصيص حتى لا يفي المور وقلت حكم الامارة قد ورد في ثلثة

مواضع قد تقدم منها من نوان الاول اذا ازال الام اجاز الصلوة عن الوقت وفيه امر بالمحافظة على الصلوات لا الامر بالامارة

والثاني اعادة الصلوة بالجماعة بعد اذانها بالجماعة في حديث الارجل فيصدق على هذا وفيه ان الغرض منه بتحصيل الجماعة

للعجوة الامارة والثالث ما في الباب وفيه امر بغيره والردا ي زيد بن الاسود وفيه ان صاحب الفتنة رجلان في صلوة

العجوة والثاني حديث يزيد بن عمار وفيه ان صاحب الفتنة رجل واحد وهو يزيد بن عمار نفسه لفظه عن نوح بن مصعب

عن يزيد بن عمار قال حجت والهي صلى الله عليه وسلم في الصلوة فقلت لم ازل سمع في الصلوة قال فانصرف علينا رسول الله

صلى الله عليه وسلم فرأى يزيد بن عمار قال (في نسخة الشكوة قرأتها) فقال لم يزل يردد قال (اي يردد في نسخة التي

انما اصحاب الشكوة لفظ قلت) على يا رسول الله قد سلمت قال فما منعك ان تدخل مع الناس في صلاتهم قال اني

كنت قد صليت في منزلي الحديث قلت ي زيد بن الاسود ويزيد بن عمار واحد هو يزيد بن الاسود والعامري ابو حازم السلمي

ويقال لا يخرجني والعامري والسيدي فليكن بينهم اثنان وهو غير صحيح وهو محال يقال انه شهد حينئذ الشركين ثم سلم بكنك

والدليل على الوحدة ان الذي ذكرني التجريد ي زيد بن الاسود وذكر في قصة حسين ثم ذكر ي زيد بن عمار وذكر تحت ايضا كلك

القصة فدل صيغته على الوحدة وان لم يصحح وايضا ذكر ابن سعد ان ابا حازم كنية لابن الاسود وذكر اسمي فظني المتبذير

ان ابا حازم كنية لابن عامر فدل ذلك على الوحدة اذ علمت هذا فاعلم ان صاحب القصة هو محمد بن عمار وبعده رجل آخر غير يزيد

ابن عامر لان ي زيد بن الاسود كان شريكا معه صلى الله عليه وسلم في الصلوة وهو ابن عامر قال في خروج الطحاوي حديث محمد بن

باب اذا صلى في جماعة ثم ادرك جماعة يعيد اي اخرى بل يعيد ولا قال الجمهور من صلى في جماعة لم ادرك جماعة لا يعيد معهم لان الامادة كانت لتحصيل فضيلة الجماعة وقد حصلت له وتفرغ الشافعي وقال انه صلى معهم مرة اخرى وحديث الباب حجة عليه - قوله ايئنت ابن عمر على البلاط وهم يصليون فقلت الا صلى معهم قال قد صليت الي سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا تصلوا صلوة في يوم مرتين البلاط يفتح الباب هو ضرب من التجارة يفرش به الارض وهو مرفوع بالنية بين مسجد والسوق ولعل لم يشرك معهم لانه كان صلوة المغرب وهو الايعاد قيل لانه صلى بالجماعة فلم يعيد قوله لا تصلوا صلوة في يوم مرتين اي في وقت واحد بالجماعة او غيرهما الا اذا وقع نقصانا في الاول قال في الاثر كارتفت احمد بن حنبل وسحق ابن راهويه على ان معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا تصلوا الحديث ان ذلك ان يصلي الرجل صلوة مكتوبة عليه ثم يقوم بعد الفراغ فيعيد على جهة الفرض ايضا والامن صلى الثانية مع الجماعة على انها نافذة اقتدار بالني صلى الله عليه وسلم في امره بذلك فليس في ذلك من امادة الصلوة مرتين لان الاولى فريضة والثانية نافذة فلا امادة بينهما وقال مالك نداء من ابن عمر دليل على انه انما اراد ان يكرر كليتها على وجه الفرض او اذا صلى في جماعة فلا يعيد قال الازهر مستاذ العلماء نور الله قلوبنا بآبائه قال الخطابي قوله لا تصلوا اي يثبت نداء في صلوة الا يثار والاختيار دون ما كان لها سبب لرجل يدرك الجماعة ثم يريد ان يثبته في وقت غن التجري بان يوجد السبب جلا لاعتن ما لها سبب فاقضى بدون جلد في مثل هذا المثال شيخ الصدر بان يكون الخاص قاصيا على العام او يقال لا عام هناك -

باب في جماع الامامة فصلها اجماع كسبهم باجمع مدراكنا في الحديث حديثي بكونه تكون جماعا فقال ابو عبد الله فيما تعلم ايضا انهم جاع الاثم في مجموع المراد من جماع الاثم ما يجمع السائل المتقدمة اي هذا باب في ابواب الامامة وفصلها هذا الباب بمنزلة قوله ابواب الامامة وفصلها فمن ههنا يبداء الاحاديث التي تتعلق باحكام الامامة بذل الجمهور وهي الصغرى والكبرى فالكبرى استحقاق تصرف عام ونصب الامام من اهم الواجبات فلهذا قدموه على دفن صاحب المعجزة في شجرة طاب عنه مراسلنا ذكرنا ما قلنا بالغاتا وراوية تقليد الفاسق ونيزل بطرياق ما يثبت المقصود من الردة وبجئون المطبق وميزرة اسير الايدى خلاصة نعمي وانحسروا الصمم والمرض الذي ينشئ العلوم وخلق نفسه العجزة والصغرى ربط صلوة المقتدى بصلوة الامام او اتباع الصلي في جز من صلوة فالامام هو المبتوع والتمكة في ذلك قيام نظام الالفة بين الصليين ولهذا اشترعت في مساجد المحال فيصل التعاهد باللقاء في الاوقات لتعليم الجاهل من العالم الصلوة ولهذا شرط وهي البلوغ والاسلام والعقل والكفاءة وحفظ من القرآن قدر ما يحزى وان يكون الامام صحيحا لا عذريه -

قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من ادرك الناس فاصاب الوقت فله ولهم ومن ينقض من ذلك شيئا فعليه ولا عليهم اي ليس الوزر على الناس لانهم لم ينقضوا بل صلوا في وقت لم يستحب منه والقوله صلى الله عليه وسلم اصله لوقتها واما ترك الجماعة فليس باختيارهم فعلى هذا المراد من الانتقاص الانتقاص من الوقت وعلى مختار الشارح معناه وزر انتقاص الامام عليه ليس الوزر على الجماعة لانهم لم ينقضوا من الصلوة باختيارهم وفي تركهم الصلوة سعة اشارة انفقته ولكن في المنهاج النووي تصرح بان لا يجوز لهم التأخير الى وقت المكروه قال الاوتاد والعلام نور الله قلوبنا بآبائه قال الساجد في التمسك من باب اولهم تيم الامام وانهم من خلفه وفي رواية احمد في هذا الحديث فان الصلوة لوقتها واما انكر كوع والمجود في

كلم ولهم هذا يبين ان المراد ما هو اعم من ترك ما به الوقت -
باب في كراهية التنازع عن الامامة اى يدفع كل منهم الامامة عن نفسه الى غير و مع كونه اهل الامامة او لا
 بجعل او لا يلقى يطلب كل واحد منهم الامامة فلا يجردون اماما يصلى بهم -

قول - رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اشراط الساعة ان يتنازع اهل المسجد لا يجردون
 اماما يصلى بهم اى يدرك كل من اهل السجدة الامامة عن نفسه يقول سمعت اباها اماما لما ترك تعلم بالصبح - الامامة او
 لشركية النفس انظار ان محل الكراهية ما اذا نذا فوها لا لغرض شرعى ولا فان اعرض عنها غير الافتقار رجاء تقدم الافتقار
 فلا يكره -

باب من احق بالامامة اختلف العلماء في ان الاحق بالامامة الا علم من الاقرار او الاقرار من العلم بعد ان
 اتفقوا على انها مقدمان على غيرهما فذهب ابو حنيفة ومحمد والكاظم والشافعى الى قول واخذوا الى ان الافتقار والاعلم بالصبح
 الصلوة ويفيد احق بالامامة من الاقرار اذا كان يعلم من القراءة قدما يقوم بسنة القراءة وقال ابو يوسف والشافعى في
 اصح قوليه الاقرار احق من الافتقار الا علم علمنا بطايرنا في الصبح يوم تقوم اقرانهم الكتاب الله فان كانوا في القراءة سواه فاعلم
 بالسنة الحديث واستدل بجمهور حديث مروا ابا بكر فليصل بالناس قال صلى الله عليه وسلم في مرض موته خروجه الشيطان وغيره ان
 كان منه من هو اقرب الى بكر كايدي عليه قوله صلى الله عليه وسلم اقرركم الى بن كعب فلم يبق الا لكونه اعلم ويدل عليه قول ابى سعيد
 كان ابو بكر اعلمنا فدل على ان اذا تعارض الاقرار والاعلم يقدم العلم وقد كان مع هذا الورع واسن وسمعت فكان بها اولى فيه
 ان قصته الاشارة الى الاستخلاف ربما يكون مخصصة على انها واقعة حال لا عموم لها فانهم ثم قالت الحنفية ثم الاحق الاوضح
 اى الاكثر اجتنابا للشبهات واما الشافعى فهو اجتناب المنهيات لوضع الورع مكان الهجرة لان التغافل بالهجرة قد اتفق
 بعدد نور الاسلام ثم الاحق الاين الحديث فان كانوا في الهجرة سواه فاكبرهم سوادا وحديث مالك بن حويرث وليوكل اكبر كان
 كانوا في ابن سواد فاعلمهم فلقا قبلهم وبعثهم وبعثهم فان كانوا سوادا فاعلمهم فلقا قبلهم وبعثهم وبعثهم فان كانوا سوادا فاعلمهم
 ولما رواه الحسن ورجا اكثرهم صلوة بالليل -

قول - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم يقوم اقرانهم كتاب الله فاعلمهم فلقا قبلهم وبعثهم وبعثهم فان كانوا سوادا فاعلمهم
 القراءة سوادا فليعلمهم اقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سوادا فليعلمهم اقدمهم سوادا فليعلمهم فلقا قبلهم وبعثهم وبعثهم فان كانوا سوادا فاعلمهم
 سلطان ولا يملك على تكلمه الا باذنه قوله اقرانهم فليعلمهم فلقا قبلهم وبعثهم وبعثهم فان كانوا سوادا فاعلمهم فلقا قبلهم وبعثهم وبعثهم فان كانوا سوادا فاعلمهم
 مقدار الكاد واكثركم قرانا فليعلمهم فلقا قبلهم وبعثهم وبعثهم فان كانوا سوادا فاعلمهم فلقا قبلهم وبعثهم وبعثهم فان كانوا سوادا فاعلمهم
 في اثني عشرة سنة وقال ابن عمر كانت تنزل سورة الا فليعلمهم فلقا قبلهم وبعثهم وبعثهم فان كانوا سوادا فاعلمهم فلقا قبلهم وبعثهم وبعثهم فان كانوا سوادا فاعلمهم
 يكون اعلم فاعلمهم فلقا قبلهم وبعثهم وبعثهم فان كانوا سوادا فاعلمهم فلقا قبلهم وبعثهم وبعثهم فان كانوا سوادا فاعلمهم فلقا قبلهم وبعثهم وبعثهم فان كانوا سوادا فاعلمهم
 اذا لم يعلم بالصبح الصلوة ويفيد بالان ركن القراءة محصورا ما يقع فيها غير محصور قد يعرض للمصلي ما يفيد صلوة وهو لا يعلم
 اذا لم يكن فيقارن اوله فان كانوا في القراءة سوادا فليعلمهم فلقا قبلهم وبعثهم وبعثهم فان كانوا سوادا فاعلمهم فلقا قبلهم وبعثهم وبعثهم فان كانوا سوادا فاعلمهم
 الهجرة اى استعلاء من مكة الى المدينة قبل الفتح قال ابن الملك والمعتبر اليوم الهجرة المعنوية وهى الهجرة من العاصي لكون

الاورع اولى وهذا الحديث وقع فيه اختصار من شعبة فان ابي عبد الله من رواية الالبش عن سميل فقيه فان كان في القراء
رواها عليهم بالمتة وقد اخرج مسلم في صحيحه فشيعة ذكرني رواية عن سميل اولا القراء ثم ذكر الهجرة ثم المن ولم يذكر علم السنة والاعمال
عن سميل ذكرني رواية اولا القراء ثم العلم بالسنة ثم تقدم الهجرة ولم يذكر لفظ اقدم قراءة بعد اقروهم كتابا لم يدر في الحديث
من كبرهم ساء في الاسلام لان في مسلم فاقدمهم مسلما قوله ولا يوم الرجل في بيته ولا في سلطانه اى في محل لا يته او في محل
يكون في حكمته ولذلك كان ابن عمر يصلي خلف الجبان ويحترمه ان الجماعة شرعت لاجتماع المؤمنين على الطاعة والطاعة وتوابعهم
فاذا دام الرجل الزيل في سلطانه فضى ذلك الى توابع امر السلطنة وخلق رتبة الطاعة وكذا اذا امد في قومه اهل اوى ذلك الى التبع
فانما يتبعهم على اى السلطنة لاسيما في الاعياد والجمعات ولا على امام اهل البيت الابا لاذن قال لفقيهار ولا يتقدم الزور
بنفسه ولكن ينبغي لهم ان يقدموا اذا كان الاخر منهم بالامامة -

قول - عن عمر بن سلمة قال كما جئنا نمر بن النحاس اذا اتوا النبي صلى الله عليه وسلم فكانوا اذا رجعوا
بنا فآخبرونا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كذا وكذا وكنت غايما حفظت من ذلك قرآنا
كثيرا فانطلق ابي واقتدا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفر من قومه فعلمهم الصلوة وقال يؤمكم اقرؤكم
فكنت اقرؤهم بها كذا احفظ ففقدت في كذا ان منهم وعلى بريدة الى بعض قرية صفراء فكنت اذا سمعته
تكشفت عني فقلت امرأة من النساء وادعنا عورة فادعكم فاشترى الى قبة صراعيها فبنا فصرحت عن النبي
الاسلام فرجى به فقلت ان مهديا انا ابن سبهم حسين او ثمان بنين قوله سبحانه قال في الجميع سبحانه القوم على
ما يقيمون به ولا يرسلون عنه ويقال للمناهل الميضا لاجتماع واحشور عليها وقال بخطابي ربما جندوا امير اسماء للملك
المحشور يقال نزلنا حاضري فلان فاعل بمعنى منقول قال سحا فظني للشيخ وفي الحديث حجة للشافعية في امامة الصبي
المميز في الفرعية وهي خلافة مشهورة ولم يصنف من قال فعلوا ذلك باجتهادهم ولم يطلع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك
لانها شهادة نفية ولان زمن الوحي لا يقع التفسير فيه على الا يجوز كما استدلل بسعيد جابر بن العزول يكونهم فعلة على عهد النبي صلى
الله عليه وسلم ولو كان منها عنه لشي عنه في القرآن وكذا من استدلل بان سيرة العورة في الصلوة ليس شريطا لصحتها بل هو
سنة ويجزئى بدون ذلك لانها واقعة حال فحتم ان يكون ذلك بعد علمهم الحكم قال النبي في شرح الهداية داما الصبي فلان ينقل
فلا يجوز اقتراف الفرض بما بالمتنفل لان صلوته الامام متضمنة صلوته المقدسة وصفا والقول عليه السلام الامام ضامن ذلك
ان الشئ متضمن ما هو دونه لا ما فوقه فلم يجز اقتراف البالغ بالصبي لهذا وادعى الا ذراعى والثردى وما كنت اجدوا نحن وفي
المنزل روايتان وقال ابن المنذر ذكرها بغير اعطاء للشعبي ومجاهد قال الحسن ان شافعية ائمة وفي اجمعة له قولان قال في الام
لا يجوز وقال في الام لا يجوز وقال الخطابي كان الحسن ضعيف حديث عمرو بن سلمة وقال مرة وعنه ليس بشئ بين قال ابو داود
وقيل لاجد حديث عمرو قال لا ادرى ما هذا فاعلم تحقيق بلوغ امر النبي صلى الله عليه وسلم قال وقد خالفنا مثال لصحابة وقد
قال عمرو كنت اذا سجدت خرعت استى وند غير بالغ والعجب انهم لا يحجلوا قول بي بكر الصديق وعمر الفاروق وكبار الصحابة
رضي الله عنهم واقفا لهم حجة وانتهوا بفعل الصبي ست سبعين ولا يعرف فرائض الوضوء والصلوة فكيف يتقدم في الامامة وسنوا حوط
في الدين وعن ابن عباس لا يؤم الغلام حتى يحكم وعن ابن مسعود لا يؤم الغلام الذي اتجرب عليه الحلة ورواها الاثرم في سنة

انتهى قلت وما قال اما قد علم ضعف من قال انهم فعلوا ذلك باجتهادهم ولم يطلع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك انما هو
 في حبيب من مثل ما كان فان في الحديث مخرج بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وليوكم اكثركم قرآنا اذ قرأكم فاجتهدوا
 وفهموا الخطاب ما ما فيه انما هو ان جعلهم عمرو بن سلمة اما كان باجتهادهم ولم يصريح رسول الله صلى الله عليه وسلم بانهم لم يكونوا
 فسادا منه بل قد منع لاندلال التلدين من المانعين وليس هذا شهادة على النفع فان المانع لا يحتاج الى الشهادة بل يجب
 من هذا ما قال الشعر كاني في النيل واما القدر في الحديث بان فيه كشف العورة في الصلوة وهو لا يجوز كما في نور البها في
 من الغرائب وقد ثبت ان الرجال كانوا يميلون ما قدى ازرهم ويقال للنساء لا تفرقن رؤسكن حتى يتوحي الرجال جلوسا
 زاد ابو داود من ميني الا زرقان كلامه هذا يدل على ان من العورة ليس بشيء الصلوة فلو صلى احد عاريا بحضرة الرجال
 يجوز صلواته وقد قال فيما تقدم في ابواب من العورة وانما وجوبستر في جميع الاوقات الا وقت قضاء الحاجة ولقضاء الحاجة
 لا اله الا انتي بذلك المجهود -

باسم الله اما من النساء والى النساء بل يجوز ذلك اذ لا قال في البداية وكذا المرأة تصليح للامانة في الجملة حتى لو امت
 النساء ما زويتهن ان تقوم وطمهن لما روي عن عائشة رضيها امته نسوة في صلوة العصر وقامت وطمهن وامت ام سلمة
 نسار وقامت وطمهن ولا تبنى على ما روي عن عائشة رضيها الا ان جماعتهم مكروهة عندنا وعند الشافعي مستحبة كجماعة الرجال
 ويروي في ذلك احاديث كثر تلك كانت في ابتداء الاسلام ثم نضحت بعد ذلك انتهى وقال القاري في النهاية قال في
 شريعت الجمع فعملن راي عائشة وام سلمة كذلك عين كانت جماعتهم مستحبة ثم نسخ الاستحباب قول الامام ابن الكلبية بحملة
 على ما روي من وغيرهم وارجوز على تشرهن في يومهن انتهى قال الا واما العلم نور الله قلبه بها بنوره في كتاب الامام
 محمد قال اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم عن عائشة ام المؤمنين انها كانت تؤم النساء في شهر رمضان فتقوم وسطا
 قال محمد لا يعي بها ان تؤم النساء فان فعلت قامت في وسط الصف مع النساء كما فعلت عائشة وهو قول ابي حنيفة انتهى
 ومثل هذا قد وقع في المبسوطين نقل عبارتها في الجنة على خلاف ما اشتهر في كتب اصحابنا وسننهم الا اعتماد على ما دل عليه كلام
 محمد نعم لا يدل ان جماعتهم مستحبة فان في الروايات وقائع لا عوائد -

قول عن ام ورقة بنت نوفل ان النبي صلى الله عليه وسلم لما غزا ابدى اقامت قلت له يا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اذن لي في الغزو معك امض مرضا كمر لعل الله تعالى ان يرزقني شهيدا
 قال قريتي في بيتك فان الله عز وجل يرزقك الشجاعة قال فكانت تسلم الشهيذة قال وكانت قد
 قرأت القرآن فاستاذنت النبي صلى الله عليه وسلم ان تتخذ في دارها مع ذنا فاذن لها قال وكان
 وبرت غلاما لها وجارية فقاما اليها بالليل فغصتاها في قطيفة لها حتى ماتت وذهبا فاصبح عمر قتله
 في الناس فقال من كان عنده من عزمين علموا ومن رآها فلينجي روحا فاضلها فكانا اذ لم يلبس
 بالمدنية قوله فاذن لها اي اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتخذ مؤذنا يؤذن لها ليمنع نساء الحي
 معها وامر بان تؤم اهل دارها فكانت تؤم كما يدل عليه رواية الدارقطني قوله فغصاها الغم تغطية الوجه والالف ردها
 فلا يخرج الهوار ولا يدخل فيموت وفي رواية اخرها ابن اسكن فغصاها فغصاها فلما اصبح عمر قال والله ما سمعت قراءة فالتى

ام ورتة الباردة فضل الدار لم يرتبها فدخل البيت فاذا هي ملفوفة في تغطية في جانب البيت فقال صدق الله ورسوله ثم
 سعد المنبر فذكر الخبر وقال على بها فاني بها فاقراء بها قراها فامر بها ففعلها اي الغلام وبجارية وظهر من هذه الرواية انها قراها
 ثم سلبا وكان القليل يراى تلاميذ لا تود الا باليسع في الحديث وييل على جواز الامانة النساء لنفسه وهو من ههنا
 كما علمت ولا حجة فيه على جواز امانته للمرأة النساء والرجال -

باب الرجل يقوم القوم ويصوم له كادهمون اي يكرهون امانته فختلف العلماء فيه فقال بعضهم بالحرمة ثم كره
 في خروجون بالكرامة والعبرة بالكرامة الدينية بسبب شرعي ولما الكرامة لغير الدين فلا عبرة بها وكذلك العبرة بكرامة اهل
 الدين دون غيرهم وان كانوا اقل وقيل بان يكون الكارهيون اكثر المأمنين ولا اعتبار بكرامة الواحد والاثنتين
 والثلاثة اذا كان المؤمنون جميعا كثيرا الا اذا كانوا اثنين او ثلاثة قال في الدر المختار ولو لم يوافقهم له كارهون ان الكرامة
 انما فيها اولادهم احق بالامانة منه كره له ذلك تحريما لمحمد بن ابي داود ولا يقبل الصلوة من تقدم قوما وهم له كارهون
 وان هو احق لا الكرامة عليهم اه -

قول عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول ثلاثا لا يقبل الله
 منهم صلوة من تقدم قوما ويصوم له كادهمون ورجل اتى لصلوة وبادا بالدعاء ان ياتها اجد ان
 تقوته ورجل اعتدل محمدا الاول من تقدم قوما وهم له كارهون والثاني رجل حضر الصلوة وبارا ومناه ان يسلي
 بعد ما يفتوت وقته او المرد من الدبار آخر الوقت ومن الفتوت فوت الجماعة قال ابن الملك هذا اذا اتخذ عادة قوامهم
 اتخذ عبد النفس محررة في الحديث دليل على كراهية التحريم ان يكون الرجل لما لا يقيم يكرهونه وحمل الشافعي على ما لا غير
 الاولى لان الغالب كراهية اولاة الامر وظاهره عدم الفرق -

باب امانته البور والفاجر فختلف العلماء في امانته الفاجر فذهب امام مالك الى ان امانته الفاجر لا يجوز وذهب
 الجمهور الى جوازه ولكن يكره تقديم الفاسق والبيدع تحريما والمراد بالفاسق في العمل وبالبئذع الفاسق في الاعتقاد
 فان كان اعتقاده بخير الى كفر من ينكر خلافة المديق الاكبر لم يخير الا فدا به مطلقا والرافضي وبجمهور القدرى كذلك

قول عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلوة المكتوبة ولحبة خلف كل مسلم
 بواكان او فاجرا وان عمل الكلبا ثوابي لصلوة الفريضة واجبة عليكم بالجماعة خلف كل مسلم وان كان فاجرا لم يكن كافرا
 في الحديث دليل على وجوب الجماعة لان الامر بالصلوة خلف الفاجر مع ان الامانة خلفه مكروهة تدل على الوجوب -
باب امانته الاعمى فختلف العلماء في امانته الاعمى اولى من البصير او عكسه بعد اتفاقهم ان الامانة يجوز لكل منها
 فذهب قوم الى ان امانته الاعمى يكره مطلقا وذهب قوم الى عدم الكرامة مطلقا وقال قوم بالتفصيل ان امانته الاعمى
 يكره اذا كان في القوم سليم علم منه او مساوله علما والا فلا يكره -

قول عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل استخلف ابنه ام لم يكتفهم من الناس وهو اعمى في
 الحديث دليل على جواز امانته الاعمى ويؤمن عليه قال التورثي استخلفه على الامانة حين خرج الى يثرب مع ابن عليا فيها لئلا
 يشعار شافل من انقيام يحفظ من يستخلفه من الابل منذ ان ينالهم عدوكم وقال المحافظ يمكن ان يوجه بان لا يخلفه

فی ذلک ایضا لوجه اطاعت فی خلافة الصدیق ببیلا و روحی انه تخلفه مرین ای استخلافا عامادیل تخلفه علی الامامة فی المدنیة و قبل فی ثلاث عشر غزوة و لعل هذا کله جبر لما وقع له فی سورة عبس و تولى و لذا یفرش له رداؤه۔

باب امانته الزائر قال الترمذي واصل على هذا عند اكثر اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم قالوا
صاحب المنزل ائتمن بالامانة من الزائر وقال بعض اهل العلم اذا اذن له فلا بأس ان يصلي به وقال الحق محمد بن
مالك بن الحويرث وشدوني ان لا يصلي احد بصاحب المنزل وان اذن له صاحب المنزل قال وكذلك في السجدة
يصلي بهم في السجدة اذ زارهم بقوله صلى الله عليه وسلم وليوهم رجل منهم قلت قد تقدم بيان الحكمة في ذلك من ان الجماعة
شرعت لاجتماع المؤمنين على الطاعة والتألف وتواديهم فاذا اذن الزائر صاحب البيت في بيته او قومه واهله او في سلطان
افضى ذلك الى توبين امر السلطنة وقطع رتبة الطاعة والى التباعد والتقاطع فلا يتقدم الزائر على ذي السلطنة لا سيما
في الاعيان والجماعات الا بالاذن فالا اذن يعني ان ياذن للزائر اذا كان ائتمنا وعلم منه فلا يخشى بعد الاذن الى
ذلك فيجوز لا بأس له بالامانة نعم لا حق له وبذا هو مراد مالك بن الحويرث وكان اتصافا عن الامانة لتعليم المسئلة
بان ائتمن ائتمن بالامانة وان كان الزائر ائتمنا.

فقال كان ما لك بن حو يروش يا ليتك الى غصلا فاهذا ذا قيمت الصلوة فقلنا له تقدم فقص فقال
لنا قد مرنا رجلا منكبرا على بلوى واحد منهم لعل اصل بكلم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
من زاد قوما فلا يؤمن به وزيادته من رجل منهم فانه من الزواجر وان كان اعلم واهق بالامامة في نفسه
وكانه اشغ من الامامة مع وجود الاذن منهم بالتعليم بالعلم انقول اما لان الاذن كان منهم قبل علم المسئلة فقال
انتم اهل حق وان كنتم صوابا وما دها الما

باب الامام يقوم مكانه اذا رفع من مكان القوم على يكره اولاً قال في البداية وكبره ان يكون الامام
على مكان القوم يسفل منه ولا يجلس فيه انه لا يخلو اما ان كان الامام على الدكان والقوم يسفل منه اذا كان القوم على الدكان
والامام يسفل منه ولا يخلو اما ان يكون الامام وحده او كان بعض القوم معه كل ذلك لا يخلو اما ان كان في حالة الاختيار
او في حالة العذر اما في حالة الاختيار فان كان الامام وحده على الدكان والقوم يسفل منه يكره سواء كان المكان تدرجاً
قائمة الرجل او دون ذلك في ظاهر الرواية وروى الطحاوي انه لا يكره ما لم يجاوز القامة لان في الارض هبوطاً
ومنعوا وقليل الارتفاع غفر فجلنا احد الفاضل ما يجاوز القامة وروى عن ابي يوسف انه اذا كان دون القامة
لا يكره والصحيح جواب ظاهر الرواية لما روى ان حذيفة بن اليمان قام بالمدائن ليعلى بالناس على دكان الحديث
ولا شك ان المكان الذي يمكن ان يجذب عنه ما دون القامة وكذا الدكان المذكور يقع على التعارف وهو ما دون
القامة انتهى وفي الدر المختار وانفراد الامام على الدكان للشي وقدر الارتفاع بذراع ولا بأس بما دون ذلك ما يقع
به الاستيلاء وهو الاوجه ذكره الكمال وغيره انتهى قلت المختار عند الجمهور قدر ذراع كاسترة كما في الفتح اما وجه الكراهة
في قيام الامام وحده في الموضع المرتفع للشي ولان فيه تشبهاً بالكتاب وقد ذهب عنه واما العكس فكمالاته لان فيه تدرجاً
بالامام وتكريه مطلوب شرعاً ونحوه كعدم العذر واما عند العذر فلا يكره ومن العذر ارادة التعليم والبيع منسباً

قوله عنهما ان حد نيف امة الناس بالمدين على ذلك كان فاخذ ابن مسعود لقميصه فحجبه فلما فرغ
من صلوة قال له لعلهم انهم كانوا يهتفون عن ذلك قال بلى قد ذكرت حين مد رتني المذاتن بلدة
قد بينت بيني وبين الدنيا وكان من دار ملكته الا كما سرق على مبعثه فراسخ من بغداد والدكان واحد الدكاكين وهي النخيل
فأرسلني سمرط النون مختلف فيها فستهم من يجهلها أصلا ونسبهم يجهلها رأية قاله أبو هريرة قال لكان هي الدكة المبنية للمجوس
عليها (خبره)

باب امانته من صلى يقوم وقد صلى تلك الصلوة أي يجوز ذلك الا اختلف العلماء في اقتدار المفترض خلف
المتنفل فذهب الشافعي الى جواز اقتدار المفترض خلف المتنفل وهو رواية عن احمد واختاره ابن المنذر وهو قول غطاء
ولما وس سليمان بن حرب وداود وقال ابو حنيفة وصحابه لا يصح اقتدار المفترض خلف المتنفل وقال مالك في رواية
داود بن جابر في رواية الى امارته عنه وقال ابن قدامة اختاره هذه الرواية اكثر صحابا وهو قول الزهري وحين لغيري
وسعيد بن اسيد والنفسي والي قلابة ويحيى بن سعيد الانصاري وقال الطحاوي وقيل مجاهد لما وس .

قوله عن جابر بن عبد الله ان معاذ بن جبل كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء
ثم يأتي قومه فيصلي بهم تلك الصلوة قال يعني ان الشافعي بهذا الحديث على صحة اقتدار المفترض بالمتنفل
بناء على ان معاذا كان يروي بالاولى الفرض وبالثانية المتنفل قال ابو حنيفة ابن جبر في الفسخ واما احتجاج اصحابنا
لذلك بقوله تعالى لله عليه وسلم اذا قميت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة فليس بجيد لان صلوة النبي عن التلبس بصلوة غير التي ثبت
من غير فرض لنية فرض او تنفل ولو تعينت نية الفرض لا تمتنع على معاذ ان يصلي الثانية بقومه لانها حينئذ ليست فرضا له
وكذلك قول بعض اصحابنا لا يظن بمعاذ ان يترك فرضية الفرض خلف اول الامة في السجدة الذي هو من فضل السجدة
فان وان كان فيه نوع تزجيج لكن للمخالفة ان يقول ان كان ذلك بامر النبي صلى الله عليه وسلم لم يمتنع ان يحصل له الفضل
بالاتباع وكذلك قول الخطابي ان العشاء في قوله كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء حقيقة في المفروضة فلا يعا
يروي بها التطوع لان المخالفة ان يقول هذا لا ينافي ان يروي بها المتنفل واما قول ابن حزم ان المخالفين لا يجوزون
لن عليه فرض او اقيم ان يعيانية متطوعا فكيف يسيرون الى معاذا لا يجوز غنهم فهذا ان كان كما قال نقض قوى ولم
الاجابة التمسك بالزيادة المتقدمة وهو ما رواه عبد الرزاق والشافعي والطحاوي والدارقطني وغيرهم من طرق ابن جرير
عن عمرو بن دينار عن جابر في حديث الباب زادوه في التطوع ولهم فرضية وهو حديث صحيح رجاله حال الصحيح وقد مر
ابن جرير في رواية عبد الرزاق بسامعه فيه فاستتمت تهمة قدسية قول ابن الجوزي انه لا يصح مردود اعترض عليه الطحاوي
بان ابن عبيد قد روى هذا الحديث عن عمرو بن دينار كما رواه ابن جرير وجابته تاما رواية ابن من سباق ابن جرير
غير انه لم يقل فيه هذا الذي قاله ابن جرير هي له تطوع ولهم فرضية فيجوز ان يكون ذلك من قول ابن جرير وجعل ان
يكون من قول عمرو بن دينار ويجوز ان يكون من قول جابر بن عبد الله هو لانه الثلثة كان القول فليس فيه دليل على حقيقة
فصل معاذا انه كذلك ام لا لانهم لم يحكوا ذلك عن معاذا لما قالوا لا على انه عندهم كذلك قد يجوز ان يكون في الحقيقة قبل
ذلك ولو ثبت ذلك ليقا من معاذا لم يكن في ذلك انه كان بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ان رسول الله صلى الله

عليه وسلم لو اجبر به لا قره عليه وغيره وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على خلاف ذلك من انه قال انما
يحيى بن صالح الوضائحي وثنى على ابن عبد الرحمن ثناء عبد الله بن سلمة ابن قنبر قال ثنا سليمان بن بلال ثنا عمرو بن
المازني عن معاوية بن رفاع الزرقاني ان رجلا من بني سلمة يقال له سليم اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ابا عبد الله
اعمالنا فأتى حين نسي فصلى فأتى معاوية بن جبل فينادي بالصلوة فأتته فيقول علينا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم يا معاوية
لا تكن فتانا اما ان تصلي معي واما ان تخفف عن قومك فقول رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا العاويدي في ان عبد الله
صلى الله عليه وسلم كان يفعل الحمد الامرين اما الصلوة معوا وقومه وانه لم يكن يجمعها لانه قال اما ان تصلي معي ولا تصلي بقومك
واما ان تخفف بقومك ولا تصلي معي فلما لم يكن في الاثار الاول من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم شئ وكان في هذا
ما ذكرنا ثبت بهذا الاثر لم يكن من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك لعاويدي متقدما ولا علمنا انه كان في ذلك ايضا
سنة شئ متاخر فوجب به الحجة علينا ولو كان في ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم امر كما قال اهل المقالة الاولى لكان
ان يكون ذلك كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقت ما كانت الفريضة تصل مرتين فان ذلك قد كان يفعل
في اول الاسلام حتى نهي عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ذكرنا ذلك باسائده في باب صلوة النخوف ففعل معاوية بن جبل
الذي ذكرنا تحيل ان يكون قبل النهي عن ذلك ثم كان النهي فسخه وتحيل ان يكون كان بعد ذلك فليس لاحد ان يجحد في هذا
الوقتين الا كان لما لاذ ان يجحد في الوقت الاخر انتهى بلخصا واما قول الساجد بعد ذكر قول ابن حزم فها ان كان كما
قال نقض قومي قلت هذا النقض ايضا باطل لا كما فيه الاحتفاظ بالنقض قومي قال الاوستا واعلم ان الله يقولنا بوجه
في حديثه فاذا فصلت بهم تلك الصلوة هذه الصلوة اعادة عند الشوافع فهي نفل حكى عندهم لا قصدى وعكس الحنفية فتلك تلك
فانه لو قومي الاقدار ولم يعين الصلوة قال في امانته لا يجوز اى عن الغرض قال لان الاقدار بالامام كما يكون في الغرض
يكون في النفل وقال بعضهم يجوزاه قال في شرح المنية قطره ان يجوز قول البعض وعنده هو المختار قولنا المتون يذوي
المتابعة ايضا وكذا قول الهداية يذوي الصلوة ومتابعة الامام ومثله في الجميع وكثير من الكتب بل قال في المنى ان لا يجاز
له ذكره ابن عابد بن دول قوله صلى الله عليه وسلم اما ان تصلي معي واما ان تخفف على قومك انه لم يكن يصلي معه ولا يصلي
الا ان يكون معاويدي مع غير الفريضة وقول الراوي هي له تطوع ولهم فريضة اى صلوة معاوية صلى الله عليه وسلم وبع
القوم لا لا تكفاه على مرة تبرع منه وتقل ولت سائل الحنفية انه اذا اذن وهو في المسجد لا يخرج الا اذا كان يقيم فخرج
اخرى فلو اقيم وهو هناك ويريد الخروج بعد تقيده في الظهر والعصر والعشاء وتكون نافلة حكمية ثم يخرج منها نفل لاية
الغرض لا نفل بحت فيصدق عليه انه تلك الصلوة ونظيره وجوب الامساك على من نظرت في رمضان وجوب الحصى على اهل
الحج لمن انده ماردى فيه الاجتماع وتكرار الصلوة من اهل التوالى ذكره الطحاوي في صلوة النخوف باسناد مرسل ولا يروى
في نسخة ايارى ان اساده قومي صدقه سعيد بن المسيب والدماء علم قلت قد علمت من تقرير الاوستا ان النقض الذي
فيه الاحتفاظ ان نقض قومي من قول ابن حزم انه اهل محض لعل بهذا الوجه قال الاحتفاظ بهذا ان كان كما قال وكذا كملت
ان التمسك الذي فيه الاحتفاظ صفاني مذهبه ليس كذلك ثم الاحتفاظ اجاب عن منوع الطحاوي وفي هذا الجواب ودعا
المسح الاول ان الزيادة التي اسند بها غير حقيق بالاسناد لال فان ابن عيينة روى هذا الحديث عن عمرو بن دينار

حسن من سياق ابن جرير غير انه لم يقبل فيه هذا الذي قاله ابن جرير هي له تطوع ولهم فرفضة فلما جارية تاما وداق من
 سياق ابن جرير غير ممكن ان ابن عيينة تترك هذه الزيادة التي عليها ادراكا لاسد لال وهذا العقبة رية في فعل ابن جرير وجوب
 التوقف عنها واجاب المحافظ ابن حجر في الفتح عن هذا بان ابن جرير من اجل من ابن عيينة فاقدم اخذ من عمر ومنه فادلم
 يكن كذلك فمما زيادة من ثقة حافظ ليست منافية رواية من هو حافظ ولا اكثر من ذلك فادلم في صحة قال العيني في جوابه
 هذه مسكبة لتسمية كلامه في حق الطحاوي فان هذه الزيادة قد تكلوا فيها فزعم ابو البركات ابن تيمية ان الامام احمد ضعف هذه
 الزيادة وقال نخشي ان لا تكون محفوظة لان ابن جرير يزيد فيها كلامه لا يقوله احد وقال ابن قدامة في المغني وروى هذا
 منصور بن راذان وشعبة فلم يقولوا قال ابن جرير وقال ابن الجوزي هذه الزيادة لا تصح ولو صحت لكانت فلان من
 جابر بن جندب ذكر ابن ابي عمير في المعارضة قبل ذكر هذا عند قول احمد واما ابن جرير وابن عيينة هذه الزيادة ضعيفة
 او عند كلام ابن الجوزي ان هذه الزيادة لا تصح او عند كلام ابن جرير في ما ذكرنا وهذا الرافعي الذي يدين اكا بر الكتم ومن يعيد عليهم
 قال في شرح هذا الحديث هذا غير محمول على ما قالوا لان العرف لا يقطع بعد الشروع فيه وكون ابن جرير من ابن عيينة
 واقدم اخذ من عمر ومنه فادلم في ما قاله الطحاوي انتهى فثبت بهذا ان هذه الزيادة غير ثابتة ولا صحيحة
 بل هو زيادة شاذة لان هذا الحديث رواه غير واحد من الحفاظ من اصحاب عمرو بن دينار عنه بدون هذه الزيادة كشيعة
 عند البخاري في صحيحه وسليم بن حبان في الاواب ابن عيينة ومضمون اواب عنه مسلم وغيرهم عن غير هذا وكذا كلام اصحاب جابر بن
 الشقات الاثبات عليهم لم يذكر وان هذه الزيادة مع توفروا عليهم على ما اخذ فظهر كالشمس على رابطة النهار ان هذه الزيادة
 شاذة لا يعتبر بها وحاصل منع الثاني ان هذه الزيادة ليست من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من كلام معاذ بن ابي
 عبد الله فثبت ان يكون من قول ابن جرير او من قول ابن دينار او من قول جابر بن ابي هو لا ريب في ان كان القول فليس فيه
 دليل على حقيقة فعل معاذ انه كذلك ام لا لانهم لم يحكيه اذ كان عن معاذ انما قالوا قول الله ان عنيهم كذلك وقد يجوز ان يكون
 في الحقيقة بخلاف ذلك فاجاب عنه المحافظ ابن حجر وادار الطحاوي لها باحتمال ان يكون مدرجة فاجاب ان الامل عدم الادراج
 من ثبتت لتفصيل فيها كان مضمون الحديث فهو منه لا سيما اذا روى من وجهين ولما مر منها كذلك فان الشافعي اخرجهما من
 اخر عن جابر بن عبد الله بن عمرو بن دينار عنه روى عنه يعني بقوله قلت لا دليل على كونها غير مدرجة لجواز ان يكون من ابن جرير وجواز
 ان يكون من عمرو بن دينار ويجوز ان يكون من قول جابر بن ابي هو لا ريب في ان كان هذا القول فليس فيه دليل على حقيقة
 ما كان لفعل معاذ وقول المحافظ فيها كان مضمون الحديث فهو منه غير صحيح لانه يوجب ان لا يوجد مدرج اصلا انتهى قلت
 واما قول المحافظ فان الشافعي اخرجهما من وجه اخر عن جابر بن عبد الله بن عمرو بن دينار عنه روى عنه يعني بقوله قلت هذا الوجه
 الاخر لا يصلح ان يذكر في المناقب لان الشافعي اخرجهما عن ابراهيم بن ابي يحيى الاسدي عن ابن عجلان عن عبد الله بن قيس عن
 جابر وابراهيم بن ابي يحيى الاسدي متروك قال الذهبي في الميزان قال يحيى بن معين سمعت القطان يقول ابراهيم بن ابي
 يحيى كذاب وروى ابو طالب عن احمد بن حنبل قال تركوا حديثه وقال البخاري تركه ابن المبارك والناس وروى عباس عن
 ابن معين كذابا رضي وقال محمد بن عثمان بن ابي شيبة سمعت عليا يقول ابراهيم بن ابي يحيى كذاب كان يقول بالقدرة واخوه
 نفس ثقة وقال النسائي في التلخيص وغيرهما متروك انتهى قلت فحاصل الكلام ان هذه الزيادة تغريبها ابن جرير ولا يتابع

عليها بتابع صحيح استه -

وحاصل المسألة الثالث لو ثبت ان هذه الزيادة نكاحها من معاذ وسعد منكم لم يكن في ذلك دليل ان كان باسناد
 الله صلى الله عليه وسلم ولا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لو اخبر به لاقره عليه وفيه لا فضل لو ثبت ان سادس
 في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن في ذلك دليل على انه باسناد رسول الله صلى الله عليه وسلم واجاب عنه حافظ ابن حجر
 فجزايتهم لا يختلفون في ان رآي احسائي ان في هذه النكاحات غير وجهه لا لما وقع بها كذا فان الذي يصلي بهم معاذ وهم معاجز فيهم
 تلا قول جعليا وابرجون بدر يا قال ابن حزم قال ولا يخفى عن غيرهم من الصوابه امتناع ذلك بل قال لهم باجوازهم وانما
 عمر ابو العلاء وارواهم وغيرهم انتهى من قوله قلت يحتمل ان يكون عدم مخالفة غير له بناء على انهم ان فعله كان بالمرئى
 صلى الله عليه وسلم ويكون من هذا الوجه ايضا عدم امتناع غيره من ذلك اقول يمكن ان يجاب بان سكوت الصوابه وعدم
 مخالفتهم ليس فيه دليل لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بلغه هذه الفتنة غضب على معاذ وقال لا تكن قاتلا لما ان
 فعله معي واما ان تنقح على فوك فلما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انكاره على معاذ فسكوت الصوابه لا يكون حجة
 وربما في بحث هذه الحديث وحاصل المسألة الرابع لو سلمنا ان الذي كان يفعل معاذ من الصلوة مرتين كان باسناد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وبانه يمكن ان يكون ذلك كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقت كانت الفريضة اتم مرتين فان
 ذلك قد كان يفعل في اول الاسلام حتى نهي عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ذكرنا ذلك باسناد في باب صلوة المؤمن
 فعل معاذ الذي ذكرنا يحتمل ان يكون قبل النهي عن ذلك ثم كان النهي فسخه وتحمل ان يكون بعد ذلك فليس لاحد ان
 يجحد في احد الوقيين الا كان لمخالفة ان يجعله في الوقت الاخر انتهى ونقل حافظ ابن حجر الجواب عن هذه المسألة بقوله تعقبه
 ابن دقيق العيد بانه تضمن اثبات نفس بالاحتمال وهو لا يورث وبانه يلزم ما قاسه الدليل على ما ادعاه من اعادة الفريضة ثم
 اعترض حافظ على الجواب الثاني بقوله وكان لم يقف على كتابه فانه قد ساق فيه دليل ذلك وهو حديث ابن عمر رفعه لا تصلوا
 الصلوة في اليوم مرتين ومن ربه اسمرسل ان هذا بل لعالية كانوا يصلون في يومهم ثم يصلون مع النبي صلى الله عليه وسلم
 فبلغه ذلك فنهاهم ثم قال حافظ في الماخذ ان ذلك على تقدير صحة نظر الاحتمال ان يكون النهي عن ان يصلوا مرتين على
 انها فريضة وبذلك تزم الجميع جعليا بين الحديثين بل لو قال قائل هذا النهي منسوخ بحديث معاذ لم يكن بعيدا لا يقال
 الفتنة قديمة لان صاحبها اشتهر باسنادنا نقول كان احدني او نحو الثالث فلا مانع في ان يكون المسح في الاولى والاخرى
 في الثالثة مثلا انتهى فوالله اعلم الغيب الجواب الاول الذي اجاب به ابن دقيق العيد بقوله قلت يتدل على ذلك بوجوب
 ذلك لان اسلام معاذ متقدم وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم بعدئذ من الهجرة صلوة اخوة غير مرة من وجه وقع فيها
 عاهرة بالافعال المناقضة للصلوة فيقال لو جازت صلوة المفترض خلف المتفعل لا يمكن ايقاع الصلوة مرتين على وجه الاتع
 فيه المناقضات المفيدة في غير هذه الحالة وحيث صليت على هذا الوجه مع امكان دفع المفيدات على تقدير جواز اقتداء
 المفترض بالمتفعل دل على انه لا يجوز ذلك انتهى فقال حافظ في جوابه قوله اما تقوية بعضهم لكونه منسوخا بان صلوة اخوة
 وقعت مرارا على صفة فيها مخالفة ظاهرة بالافعال المناقضة في حال الامن فلو جازت صلوة المفترض خلف المتفعل يصلي النبي
 صلى الله عليه وسلم بهم مرتين على وجه لا يقع فيه منافاة فلما لم يفعل دل ذلك على المنع فجوابه انه ثبت انه صلى الله عليه وسلم صلى بهم

صلوة الخوف مرتين كما اخرج ابو داود وعنه ابى بكرة وسلم عن جابر بن جابر نحوه واما صلوة بهم على نوح من الخائف فليبين الجواز
 انتهى واجاب الطحاوى عن رواية ابى بكرة وجابر بن عبد الله بعد ما ساقها بقوله ولا حجة لهم عندنا في هذه الا ان الله يقول
 يكون بيني وبينك وبين الله عليه وسلم صلا كما كذا لك لانه لم يكن في سفر يعقر في صلاة الصلوة فليس بكل طائفة ركعتين ثم قضوا بعد ذلك ركعتين
 ركعتين وكذا نقول نحن اذا حضر العدو في سفر فاراداهل ذلك المصنفان يصلوا صلوة الخوف فكلوا هكذا يعني بعد ان تكون تلك
 الصلوة ظهر او عصر او غداة قالوا فان القصد ما ذكر قبل لهم قد يجوز ان يكون قد قضوا ولم يشغل ذلك في الخبر وقد يحل في الخبر
 مثل هذا كثيرا وان كانوا لم يقضوا فان ذلك عندنا لا حجة لهم فيه ايضا لانه يجوز ان يكون ذلك كان من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم والفرقة تصلي حينئذ مرتين فيكون كل واحد منهما فرضية وقد كان ذلك لفعل في اول الاسلام ثم نسخ انتهى قلت
 وكذا نقل التتاري عن صاحب المصانيع الشافعي قال في شرح السنة يحتمل ان يكون هذا في حال كون النبي صلى الله عليه
 وسلم مقبلا والقيم يصلي صلوة الخوف في المصرك ذلك الا انه لم يذكر في الحديث ان القوم قضوا او يجوز ان يكونوا قضوا او قل هذا
 بايز في الاحاديث ويحتمل ان يكون ذلك قبل نزول الآية بالقصر فهذا الحمد الشافعي منصف فاية الانصاف ومجهول
 جميع الاوصاف حل الحديث على ما اخترناه فيه وصاحب البيت ادعى بما فيه انتهى قلت وهذا الجواب الذي اجاب به الطحاوى
 ادلا وصاحب المصانيع تيمشي على الروايات التي ساقها الطحاوى عن ابى بكرة وجابر بانه ليس فيها لفظ ثم سلم وكذا ذلك اخرج
 الشيخان من رواية جابر فانها لم يذكر فيه لفظ ثم سلم وكذا ذلك اخرج النسائي من طريق يحيى بن سعيد بن الاشعث عن الحسن عن ابى
 بكرة من طريق يونس عن الحسن حديث جابر فان هذه الروايات كلها ليس فيها ذكر الاسلام على الركعتين الاوليين وكذا ذلك ادى
 عن جابر بن زيد القير وعطار ابو الزبير فاهم لم يذكر ذلك السلام والركعتين واما على الرواية التي اخرجها ابو داود من طريق اشعث عن
 الحسن عن ابى بكرة وما رواه النسائي من هذا الطريق عن ابى بكرة وكذا ذلك اخرج النسائي من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن
 الحسن عن جابر فلامشي الجواب فانها ذكر فيها ثم سلم على الركعتين الاوليين فلا يمكن ان يحل على اهلهم كانوا يقيمون وقد صلوا مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ركعتين وقضوا ركعتين ركعتين لان الاسلام مانع عن ذلك وكن تذكر توجيه لطيف في
 مذهبنا ان شاء الله تعالى فانتظره فعلى هذه الروايات التي ذكر فيها السلام لا يجاب الا ما اجاب الطحاوى ثانيا بقوله ان كان
 لم يقضوا فان ذلك عندنا لا حجة لهم فيه ايضا لانه يجوز ان يكون ذلك كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم والفرقة تصلي
 حينئذ مرتين فيكون كل واحد منهما فرضية وقد كان ذلك لفعل في اول الاسلام ثم نسخ ادعى ان ذلك السلام لم يخلط
 الروايات فيه ولم يذكره اكثر الروايات فوقع الشك فيه فلا يفيده ثبوت الحكم والله اعلم قلت وقد استرعى من العلامة يعني
 فليس على المانع ان يتدل على منته فان الاحتمال يكفي وقول ابن القيم العبد بانه يخلص اثبات نسخ بالاحتمال عجيب
 منه فان جواز الصلوة في اليوم مرتين نسخ ثابت ليس فيه احتمال صلا ثم وقوع فعل معاذ ما ان يكون قبل النسخ وحمل
 ان يكون بعده فلما احتمل ان يكون وقوعه قبل النسخ فلا اندال به حتى ثبت انه وقع بعد النسخ ودون اثباته فطاعنا
 ثم رد العلامة يعني ما اجاب به المصنف بقوله وفي الاندال بذلك على تقدير صحة نظر بقوله قلت ان كان الرواية
 بالاحتمال ونحن ايضا نقول ان يكون انتهى في ذلك لا محل ان احد القدي به في واحدة من المسلمين اللتين صلاهما على
 انها فرض وفي نفس الامر فانه احداهما من غير تعيين فيكون الاقتدار به في صلوة مجهولة فلا يصح انتهى ثم استدلى الطحاوى على

ذكرها المصنف في الباب ورواها بحكمة ومن فعل بك جابر بن عبد الله وابو هريرة واسيد بن حنيفة وبه قال احمد و
 قال اكثر اهل العلم يصليون قيا ما ولا يتابعون الامام في الجلس ورواها ابن نبيه الاحاديث فسوغة بهاردي ان النبي صلى الله عليه
 وسلم صلى بالناس في مرض وقاته وهو جالس والناس قيام قال البخاري ذكر ابو داود وبنو اسحق (احاديث الباب) من
 رواية انس وجابر وابي هريرة وعائشة ولم يذكر صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرها صلوا بالناس وهو قاعد والناس
 خلفه قيام وبنو الاسمرين من فعله ومن عاده ابى راو وبنو ما نشاء من ابواب هذا الكتاب انه يذكر الحديث في باب وذكر
 للذي يعارضه في باب آخر على اثره ولم يجد في شيء من النسخ قلت اوردى كيف اغفل بذلك هذه القصة وهي من اشياء
 الحسن واليه ذهب اكثر الفقهاء انتهى وقد اخرج الطحاوي في معاني الآثار بسنده حديث جابر وانس وعائشة وابي هريرة
 وابن عمر باننا وامتعة ثم قال فذهب قوم الى هذا فقالوا من صلى قاعدا من غير صلوة خلفه فهو اذ كان اهل تطبيق
 للقيام وخالفهم في ذلك اخرون فقالوا يصليون خلفه قيا ما ولا يسقط عنهم فرض القيام لسقوطه عن امامهم ثم اخرج في حجتهم
 بسنده عن ابى اسحق عن ابى ارقم بن شريك قال سافرت مع ابن عباس من المدينة الى الشام فقال ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لما مرض مرضته الذي مات فيه كان في بيت عائشة فقال ادعولى عليا فقالت عائشة الا اندعوكم ابابكر قال ادعوه
 ثم قالت حفصة الا ندعوكم عمر قال ادعوه فقالت ام الفضل الا ندعوكم عكسا لعباس قال ادعوه فلما حضروا قال ليعصلي
 بالناس ابو بكر فقدم ابو بكر فصلى بالناس ودعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم من نفسه حفصة فخرج يهادى بين رجلين فلما
 ابو بكر ذهب تياخر فاشا الى ربه مكانك فاستمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث انتهى ابو بكر من القراءة وابو بكر قائم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم جالس فاتيم ابو بكر به واتيم الناس بابي بكر قال الطحاوي في هذا الحديث ان ابابكر اتيتم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قائما وهو قاعد وبنو اسمن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد قوله قال ثم اخرج بسنده عن عائشة نحوه وفيه ان الصلوة
 التي كان خرج فيها كانت صلوة الظهيرة فلما راه ابو بكر ذهب تياخر فادعى اليه ان لا يتاخر وقال لهما احبسا لي الى حنيفة فجلس
 ابو بكر يصلي وهو قائم لصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قاعد ثم ذكر وجه النظر في عدم سقوط القيام من التوهم وقال
 بعد ذلك فثبت بذلك ان الصحيح ان القيام واجب عليه في الصلوة اذا دخل مع من قد سقط عنه فرض القيام في صلواته لم يفت
 عنه بدخوله من القيام وما كان واجبا عليه قبل ذلك وهذا قول ابى حنيفة ومحمد ابى يوسف غير ان محمد بن الحسن يقول لا يجوز
 يصح ان ياتم بمريض يصلي قاعدا وان كان يركع ويسجد وذهب الى ان ما كان من صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا
 في مرضه بالناس وهم قيام كان محض صلا لا بد فعل فيها لا يجوز لاحد بعده ان يفعل من اخذ القرآن من حيث انتهى
 ابو بكر وخرج ابى بكر من الائمة الى ان صلا في صلوة واحدة وهذا لا يكون لاحد بعده باتفاق المسلمين انتهى لمختصا في التبر
 وشرحه البنايه للعبني وبعلى القائم خلف القاعد عند ابى حنيفة وابى يوسف والمراد من القاعد الذي يركع ويسجد والقاعد
 الذي يومي فلا يجوز اقتدار القائم به اتفاقا وبه قال الشافعي ومالك في رواية استحسانا وقال احمد والاوزاعي يصليون
 خلفه قعودا وبه قال حماد بن زيد وروى عن ابن المنذر وهو المروى عن اربعة من الصحابة لكن هذا حديث طين الاول ان يكون
 المريض امام من يكون المريض مما يرجي زواله بخلاف الزمانه واجتوا على ذلك بحديث انس مرفوعا انما جعل الامام
 ليؤتم به الحديث وقال محمد لا يجوز وبه قال مالك في رواية ابن القاسم عنه قيا ما اشار اليه لقوله وهو القياس لقوة حلاله

من انما زعمه عن النبي سيرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كبر في الصلوة سكنت ميمته قبل ان يقول فاعجل
 يا رسول الله ما تقول في سركم من انكيسوا القراءة فقال اقول اللهم باعدني وبين خطايائي احمدك انتهى وتكون القراءة
 اتم على الكتاب المجاز لا تفعلوا الا بغاية الكتاب الحديث وقل الى سيرة اقربها في نفسك ولكن يدفع هذه القرينة بالي
 سنن يمتدح من فاسم من زكوان عن عائشة وعن ابن سيرة انها كانا ياملان بالقراءة اذ لم يجبرا فلي على نذهب الى سيرة
 وجو المراد مسجد مرفوعا يا فارسي ويكون الايتام في حق القراءة بالامام في نفس الايتان بها عندهم وان اسروا ويظهر منصب
 الامام بالجمعة فيكون المجهر من تعليم القوم ان ياتوا بالقراءة في هذا المثل وان لم يجتبه فيها جزاء ولعل لعدم ظهور السابغة في القراءة
 جزاء لم يطر حيلة واذا قرأوا فاعتدوا في جملة الروايات وعلى طوره مخفية لا تكون حيلة واذا قرأوا فاعتدوا من احكام القراءة في كل
 الامانة وفي فروع انما جعل الامام ليقيم به بل من احكام قراءة القرآن علما بقوله قل لا واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم
 ترحمون محل عمل الاستدراك هذا لم يقع في الحديث تعرض بنحو تفسيرات الركوع والسجود وبعد الايتام فيها كما لم توضع الجماعة في
 النوافل المستقلة المرفوعة في غير هذه قالوا في يورده على مرضونها بالنقص والجماعة تدرك كذا لم توضع في النوافل لعل
 في مهياة الصلوة قنانه ساء لعدم تعيين صيغة فقد روى سلم عن ابن عباس قال كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم الساتر
 وهو معصوب الرأس في مرضه الذي مات فيه والناس صنوف خلفت الي بكر فقال اللهم بل بلغت ثلاث مرات ايها الناس
 اذ لم يبق من نبشرات النبوة الا الرواية الصالحة يرا بالمرء من اوتى الاواني قد نهيت ان اقر القرآن وكعاد ساجدا فاما الرواية
 فنظروا في الرب داما بسجود واجتهدوا فيه من الدمار فمن ان ليحيا لكم وحديث عقبه بن عامر عن ابي داود وابن ماجه قال لما نزلت
 سج باسم ربك انزلهم قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم جلوا في ركوعكم فلما نزلت سج باسم ربك الاعلى قال لنا رسول الله صلى
 عليه وسلم جلوا في سجودكم محمول على الافضلية لا في سابق على حديث ابن عباس قال السجدة في المعرفة على نقد الزبلي ونزل سج
 قبل ذلك بدس طويل كما دلت عليه الاحاديث منها حديث البراء بن عازب الطويل في الهجرة وفيه فاقدم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم حتى حفظت سج باسم ربك الاعلى واذا استمع معنى الحديث على ما تقر به شكل كسبه بحديث مرض الموت فان الحديث الاول
 على ان ذلك من منصب الامانة وان قيام القوم مع قعود الامام من الشغل الهني عنه بل شكل على نذهب الامام احمد بينا وحمل
 الحديث الاول على ابا ابي حيث لم يقع بأس من بزه وحمل الحديث الثاني على ما اذا طرأ القعود من الامام في أثناء الصلوة فان
 الامام انما كان ابا بكر ثم صار اسما فاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قاهدا فشرع ابي بكر انما كان قائما بل يحتمل ان يكون شروع
 النبي صلى الله عليه وسلم ايضا قائما فنظروا القعود في بعين لان هذا التوفيق اجتهاد منه لا ينحصر النص فيه ايضا تشبيه قيامهم بفعل فاهم لروى
 اشتركا لان ان كان القيام فرضا في الفرضية فلم ير الله ما اساءوا شيئا والذي نسخ لي في دفع الاشكال هو ان فرضية القيام
 في الفرضية طار بعد نزول قوله تعالى وقوموا للهدى فانتين وكان فرضا قبل ذلك في الفرض لم يكن مفروضا في اقتداء القادر
 بالقاد و الكريمية مبنية فاهم ما استدوا على فرضية القيام الابهة والآية كيان في فتح القدير اوبا لاجماع كما في فتح الباري ونزول
 الكريمية بعد مدة فلم يكن افتراض القيام من اول الامر وكان به الوجه الذوي فيه ان القيام والقعود من حالات الانسان المتواردة
 عليه ليس لهما مزيد اختصاص بالعبادة ولا يقصدان فيها بل هما من الامور الضرورية الآتية على الانسان بحسب احواله انما
 العبادة في الركوع والسجود فلذا وقع استعرض لهما في الحديث وروى في القيام والقعود ومجربا كلة لقوم مع الامام لا غير نعم لا

مناس من ان الاجراء نصب ففعل الاعمال انما بالنسبة امرؤيل الاجر من تاقا بالنصب برقيتيان وعلل هذا بما رواه
 عمران قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلوة الرجل قاعدا فقال ان يصل قاعدا فهو فاضل ومن صلى قاعدا فله نصف
 اجر القائم ومن صلى قائما فلا نصف اجر القائم قال ابو عبد الله يعني البخاري قوله قائما عندى اى مضطجعا فقد بطل هذا الحديث ايضا
 وسجدت عبد الله بن عمرو قال بنى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوة الرجل قاعدا على نصف الصلوة فائمة الحديث وعنه
 احمد بن طريق بن جبر عن ابن شهاب عن انس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم المدينية وهي محمية فمحم الناس فدخل النبي صلى
 الله عليه وسلم المسجد والناس يسيلون من فعود فقال صلوة القاعده نصف صلوة القائم رجاله ثقات قاله السحاظ وقال هو وارد
 في العهد ويعني المفسر من كذا قال مع ما في المطاوعة ابن شهاب عن عبد الله بن عمرو بن العاص انه قال لما قدمنا المدينة ما
 ديار من وعكنا شديدا فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس وهم يسيلون في سبيلهم فوجدوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلوة القاعده ثل نصف صلوة القائم فلما لم يكن القيام اذ ذاك فرضنا في الفريضة روعيت المشاكلة في الاتيهم وعليه عند ابي
 داود وعن اسيد بن حبيب انه كان يومهم قال مجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود فقالوا يا رسول الله ان لنا من نصيب ثقل
 اذا صلى قاعدا فصلوا فعودا وكان التزام المشاكلة لازما في الفريضة لاني انما قلنا قاعدا من وصلها غير ملتزمة فلا يردى الى
 المثل انتهى عنه قد اذنا يتفق اتفاقا وغير ضار ذلك وهذا هو الوجه في حديث جابر عن ابي داود وقوله في مشرته
 معاشة يبيع جالس قال فقمنا خافه فمكت عننا فلما كانا اذ ذاك متمكنين من ترك القيام وقاموا الزمهم بانه كفعل فارس
 والروم اولم يترخص بخص الله تعالى ثم نزلت وقوموا للقيام مغروضا في الفريضة لم تزل محل لهذا التنبه
 ولا مورد لذلك الالتزام وكانت واقعة صادة مرض الموت والله على الشئ لانا سحا والناصح هو قوله تعالى وقوموا للقيام
 او غير ذلك مما يدل على افسر مرض القيام فلذا اجماعا على فرضية القيام والا فلو كان الحجة فيه صلوة مرض الموت لا خلقوا في فتر من
 القيام ايضا حب اختلافهم كون الحديث الاول تسوفا او محكما وما في فتح الباري من مصنف عبد الرزاق في صلوة مرض الموت
 عن ابن جبر عن اخبرني هذا فذكر الحديث ولفظه فصل النبي صلى الله عليه وسلم قاعدا وجعل ابو بكر واهل بيته وبين الناس صلى الناس
 وراءه قايما فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو استقبلت من امرى ما استدبرت ما سلمتم الا قعودا فصلوا صلوة امامكم ان صلى قائما فصلوا
 قايما وان صلى قاعدا فصلوا قعودا فتاذا ولعله متعال ذهبي الى قصته لفظ من الفرس اذا رخصت او رخصت علمت ان هذا الحديث
 اى انما جعل الامام ليؤتم به لا يدل اعتبار نيابته عن القوم والانعسات ليس من مواجب الامامة بل هو من احكام القرآن ولوقفي
 خارج الصلوة ولا يدل حديث الامام من ايضا على ترك النيابة وقد اراه الناظرون فقالوا ان البراءة معنى لقنن وانما يدل
 ذلك الحديث على انه مطالب ببعض ما يلزمه بالتزام الامامة ومما اخذ بعض ما يسهى من تقصيره في الصلوة ليسهم وذلك صادق على
 قاعده الشافعية ايضا ولا يدل على انه يترار قرآنه عن قرآنهم لا يجرم قد استدلل به صاحب الهداية على نحو عدم اقتدار المفسر خلف
 المتفعل ليس بعيد فان التطوع غير مضمون ولزومه لغيره لا يترتب على ما في الحديث من كان له الامام فقرأ الامام له قرآن
 لم يكن من قبله من غيره وانما ثابت على غير ثابت واذن لم يبق في اعتبار النيابة الاحديث من كان له الامام فقرأ الامام له قرآن
 ولو لم يكن من قبله من غيره فبهم ضرب جميع كان لا يترك الظاهر شبهة في الهداية وهو كمن مشترك فيها لكن حظ التقدي الاقتصار
 والاسماء اى بانه سوزع بينها قرآنه واستماها كما يترجم بجماعة تقييما وان خلقوا في نوع الاشتراك نعم يمكن ان يقال ان هذا

بمعنى اسكوت والاستماع ايضا من مواجب الامامة وقوتها لانهم انما نصبوه قارئا وتصعد الاستماع حين التواجد فكان
 وكان هذا من حقوق الامامة والايام اذ انصب عليهم وكل واحد امير نفسه والا فلا ينبغي لاحد ان يتصدي للاستماع فقد ورد نظير
 ذلك في حديث لا يقص على الناس الا امير او ما ورد في لفظ او محال وبهذا القدي هو المحفوظ في قول ذي النورين
 في مضمون وجوب سجدة التلاوة انما السجدة على من سجدوا في فساد الصلوة في مسئلة يخفف فيها اذا لم اتم حتى قارئا وادريا قال
 لي الكافي اذا كان بجواره قارى ليس عليه طلبة واستخاره لانه لا ولاية له عليه ليزمر انما ثبت القدرة اذ اصدا فنه حاشا
 سطا وماه لما كان الانصاف من مواجب الامامة جيل على قرآنه فيقل واذا قرأى الامام فانصتوا بخلاف قوله تعالى
 واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا فانه من مواجب قراءة القرآن فيخرج خارج الصلوة نعم قد قصروه في بعض الفروع على
 سبب الاتقي بوجوب الاستماع لا بما وجد جلا ففى نفسه عن اخلاصه رجل يكتب الفقه ويحجبه رجل يقرأ القرآن فلا يمكنه سماع
 القرآن فاشتم على القارى وعلى هذا القول على السطح والناس ينالونهم -

قول - عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب فرسا فصر عصف نجش شقة كلامين
 فصلي صلوة من الصلوات وهو قاعد فضيلنا وراه قعيا فلما انصرف قال انما جعل كلاما وليتوجه
 فاذا صلى قايما فصليا قايما واذا ركع فاركعوا فاذا رفع فارفعوا واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا
 لك الحمد واذا صلى جالسا فصلوا جلوسا اجمعون قوله فصر عصف نجش البهول اى سقط عن الفرس قوله فحجش فحجم وكسر
 اى اخذش وحش منقذ وفي رواية يريه عن حميد عن انس بن حش ساقه او كتفه وفي رواية جابر في الباب فصره على جذم
 نخلة فانفكت قدمه انفك نوع من الزمن والخلع وانفك اعظم تنقل من مفصلة يقال فككت اشئ انبت بعضهم بعض
 قيل لاسنا فانه لا محال وقوع الامر من قوله فضيلنا وراه قعودا واخرج البخاري في صحيحه حديث انس من رواية حميد الطويل
 عن الفراء رواية ابن شهاب عنه هذا ولقطة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سقط عن فرسه فحش ساقه او كتفه فالى من
 ساء شهر فجلس في مشرته له فاما ه صحابه يعيرونه فصلي بهم جالسا وهم قيام فلما سلم قال انما جعل الامام ليتوكل به في
 ذكره في اوائل سورة في باب الصلوة على السطور يتكلم القارئ في شرح مسلم اجمع فقال يحكى ان يكون بعض صلوات قايما
 والبعض جلوسا فاخبر انس بالثنتين ونداه ما فيه من التسف ليس في شئ من الروايات ما يبا عده وقد جمع بعض العلماء
 بين احد هما انهم صلوا خلفه قايما فلما شعر بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرمهم بالجلوس فجلسوا فاخبر انس بكل منهما
 يدل عليه حديث عائشة اخبراه عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت ابى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل
 عليه من صحابه يعيرونه فصلي جالسا فصلوا بصلوة قايما فاشا اليهم ان يجلوا فجلسوا فلما انصرف قال انما جعل الامام
 يتوكل به الحديث والثاني وهو الاظهر انها كانا في ثنتين وانما اقرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في احدى الثنتين
 على قيامهم خلفه لان تلك الصلوة كانت تطوعات والطوافات تحكى فيها لا تحكى في الفرائض وقد صرح بذلك في رواية
 الباب عن جابر قال ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسا بالمدنية فصبر على جذم نخلة فانفكت
 قدمه فابتاهه فعدى فوجدني في مشرقة لعائشة يسبح جالسا قال فقمتا خلفه فسكنت عنائنا اثنا
 مرة اخرى فعدى لا فصل المكتوبة جالسا فقمتا خلفه فاشا دالينا فعدى قال فلما قضى الصلوة قال اذا

صلى الامام جالساً فاضلوا جلوساً واذا صلى الامام قائماً فاضلوا قايماً ما دلاً ففعلوا كما يفعل اهل فارس
 بنظائرها وتقدم تحقيق الادوات فراجعوا قلت وظاهر الحديث الذي روينا عن البخاري ان واقعة ايلاء وواقعة
 عن الفرس وتمامها وقد افاد ابن حبان ان واقعة سقوطه عن الفرس كانت في ذي الحجة سنة خمس من الهجرة ذكره في
 في الفتح في المجلد الثاني والطلب في المجلد الثامن واختار ان واقعة ايلاء كانت في سنة تسعة وتمامها ان واقعة
 سقوطه ايضا في تلك السنة مشياً على ظاهري قلت رواية البخاري مودل انما جمع الراوي بينهما لانه صلى الله
 عليه وسلم في كلتا الواقعتين جلس في مشربة والصحيح ان واقعة السقوط في السنة الخامسة كما افاد ابن حبان وواقعة ايلاء
 في التاسعة يدل عليه روايات منها ما في الوفا للسهمودي انه صلى الله عليه وسلم كان يمضي بهاراً تحت شجرة الاراك
 على سبيل ريب في المشربة في ايام ايلاء -

قول عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به بهذا الخبر زاد (اي ابو خالد) واذا قرأ
 فافعلوا قال ابو داود وذهبه الزيادة واذا قرأ فافعلوا ليست بحفوفة والوجه عندنا من ابي خالد تعقبه المنذري في مختصره فقال
 فيه نظر فان ابا خالد الاحمر بنده هو سليمان بن حبان وهو من الثقات الذين رجع البخاري وسلم بحدوثهم في صحيحها ومع هذا لم يفرده
 الزيادة بل قد تابعه عليها ابو سعيد محمد بن سعد الانصاري الاشعري المدي في نزول بغداد وقد سمع من ابن عجلان وهو ثقة وثقة
 يحيى بن معين ومحمد بن عبد الله الخزازي والنسائي وقد اخرج هذه الزيادة النسائي في سنة من حديث ابي خالد الاحمر ومن حديث
 محمد بن سعد وقد اخرج مسلم في الصحيح هذه الزيادة في حديث ابي موسى الاشعري من حديث سليمان اليماني عن قتادة اخرج وقد رجع
 ابو داود وذهبه الزيادة في حديث ابي موسى الاشعري من رواية سليمان اليماني وقال زادوا قرأ فافعلوا قال ابو داود
 قوله الفستوي ليس بخوفه لم يحيى به الا سليمان اليماني في هذا الحديث وصحها مسلم في صحيحه قال ابو اسحق قال ابو بكر بن اخيت الى المنذر
 في هذا الحديث فقال سلم تريد من سليمان فقال له ابو بكر حديث ابي هريرة فقال هو صحيح يعني واذا قرأ فافعلوا فقال هو
 عندي صحيح فقال لم تضعه ههنا قال ليس كل شيء عندي صحيح وصحته ههنا انما وضعت ههنا ما اجمعت عليه قلت اما ادعائهم في
 حديث ابي هريرة بنفرد ابي خالد وكذلك في حديث ابي موسى الاشعري في سليمان اليماني بهذه الزيادة غلط فاضح ولعصب
 واضح فانه قد تابع ابا خالد ابو سعيد محمد بن سعد الانصاري وتابع سليمان اليماني عمرو بن عامر وسعيد بن ابي عروبة وهو من
 رواة مسلم ثقة ويا في مفضلاني باب انشاء الله تعالى

باب الرجلين يوم احديهما صاحب كيف يقومان قال جمهور اهل العلم اذا كان مع الامام رجل اوصى يقف بجوار الامام
 عن يمينه مساوياً له بلا فرجة وقال محمد بن الحسن انه يضع اصابعه عند عقب الامام لئلا يتقدم والعبرة لموضع الوقوف لا موضع
 السجود حتى لو كان القعدى طول من الامام فوقع سجوده امام الامام لم يضره ودقوف الواحد عن يمينه سنة حتى لو وقف
 عن شماله وخلفه يكون مساوياً لخالفة السنة وان جازوا وكان رجل اوصى وامرأة يقف الرجل اواصبي حذاءه والمرأة
 خلفها وهذا متفق عليه وختلف فيما اذا حازت الرجل شتماء في صلوة مطلقة مشتركة بحرية وادار في مكان متحد بلا حائل
 تقدم فعند الجمهور تجوز صلواتهم وصلواتها لا تفيد صلوة احدهم وبكذا عند المحققين في حكم القياس وفي حكم الاستحسان تفيد صلوة ان
 نوى الامام لما منها والافتقار لصلواتها وقالوا ان لنفسا وبالجملة عندنا شروها وقد اشرت الى اكثرها الاول كون المرأة

بالدية وصبيته شتباة الثاني كونها تغسل الصلوة الثالث ان تكون المحاذاة قدر ركن عند محمد واما الركن معا عند ابي يوسف
ان يكون الصلوة ذات ركوع ويجوز فلا تغسل المحاذاة في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة انما هو كون الصلوة مشتركة تحريرة الساجد
كون الصلوة مشتركة من حيث الاداء السالغ اتحاد المكان حتى لو كان معا على وكان علوقا منه والاخر على الارض لا تغسل الثاني
من اتحاد الجهة فلو اختلف كما اذا كان الصليان داخل الكعبة لا تغسل الساجد عدم ساجل بينهما العائشون يضي الامام امامة
وجعل الاستحسان هو حديث ابن مسعود اخرج الطبراني موقفا وهو في حكم المفروق قال ابن دقيق العيد حديث صحيح قال ابن مسعود
اخذ من كما اخبر من الشدة وجوهه بانه يدل على اقراض التأخير والمخاطب به هو الرجل فيكون ترك التأخير منه مفسد الترك فمضى
المقام فينبغي ملازمة صلاحها وان كانت مأمورة بالتأخير ضمننا ويحرم عليها تركه فراق بين التقصدي والضمني وكان ذرانه معاني لزوم تقديم
ذاتها وان لما موم مع الامام في لزوم تأخره وتقديم الامام فلما ان الامام لا يجوز له التقدم وتغسل صلوة والامام لا يجوز له التأخر ولكن لا
تغسل صلوة كذلك هذا حديث ابي اسد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام لا يجوز من وراءهم ولولا ان المحاذاة مفصلة لما تأخر
الجوز عنها لان الانفراد خلف الصف ما مفسد كما عند احمد او غيره في فتح القدير وقد قيل بجديت امامة ابي بصير المتقدم حيث
قامت يجوز من وراء ابي بصير منفردة خلف صف وهو مفسد كما ذهب احمد لما ذكرنا من الامور بالعادة او لا يجزى وهو معنى الكرامة
السابق ذكرها وبذلك لا يجازى على عدم جواز امامتها للرجل فانه لما التقيدان حالها او لعدم صلاحيتها للامامة مطلقا او لفقد شرط
او لترك فرض المقام او لتحصن بالاستقرار وعدم وجود شيء ذلك وهذا كاف ما لم يرد صريح النقص لما عرفت انه ينبغي في هذا الامر
قول الساجد العدل بحيث فلم لا يجوز الاول لجواز الاقامة بالاعتناء والعبد لا الثاني لصلته بها لا امامة لولا ان الثالث لان ابي بصير
محدثا لشرطين اثنين الرابع لتعقب المحاذاة في السجدة على قول البخاري وقال عن البخاري تغسل صلوة الرجل دون المرأة وهو عجيب في
وجهه نصف حيث قال قائلهم وليد قول ابن مسعود واخر من من حيث اخبر عن الشدة الامر للوجوب وحيث نظرت مكان ولا مكان
يجب تأخير من في الامكان لصلوة فاذا حاذت الرجل فسد صلوة الرجل لانه ترك ما امر به من تأخير ما وحكاية هذا الغي عن خلف
جوابه والد المستعان واجاب عنه العلامة يعني وقال قلت هذا القائل لو ادرك وقتها قال البخاري ههنا ما قال وهو عجيب لجميعه
ما ذكرنا وليس فيه نصف والتعقب على الذي لا يقيم كلام القوم انتهى ثم استدلى بما قلنا من خبر علي قوله المتقدم بانه قد ثبت النهي عن
الصلوة في الثوب المصنوب واما لاسبه فيزعمه فلما خالف في فصل فيه ولم ينزه عهدهم واجزأته صلوة فلم لا يقال في الرجل الذي حاذت
للزوجة ذلك وادخل منه لو كان لباب مسجد صفته مملوكة فصلى فيها شخص بغير اذنه مع اقتداره على ان يثقل عنها الى ارض المسجد
بخطوة واحدة صحت صلوة وادخل كذلك الرجل مع المرأة التي حاذته ولا يمان جالت بعد ان دخل في الصلوة فصلت بجنبه شي
واجاب عنه العلامة صاحب بذي الجهم وقال قلت هذا عجيب من مثل العلامة ابن حجر فان لا يقال في امر بها النهي عنها
انما ان يكون من الاركان والشرط او الموانع او لا فعلى التقدير الاول لو خالفها يكون مفسدا على الثاني يكون مكرها ولا يجوز
باعتبار احد على الاخر مثاله ان الامام مأمور بالتقدم فلما اخبر من المتقدم تغسل صلوة المتقدم ولا يقال كره له ذلك اجزأته
صلوة وادخل من ذلك ان التكلم في الصلوة منهي عنه فلو تكلم احد متعمدا يحكم بفساد صلوة ولا يقال انه يكره وتجوز صلوة وامثله

قول من عن ابي اسد قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على ام حرام فآذنه بسمن وتم فقال رددني وعاءه وهذا

وصية بن مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلف في اسم ابني ضمرة ف قيل غير ذلك انتهى ووجدت في نسخة
 اخرى في حديث من الغزاة لاجابة الدعوة ولو لم يكن عرسا لو كان الداعي امرأة لكن حيث كان من العتمة والاكل من طعام الدعوة وعلوة
 ان قد جماعت في البيوت وفيه تطييف مكان الصلي وقيل الصبي مع الرجل صفاء واما خير النساء عن صفوت الرجال وقيل المرأة صفاء
 اذا لم يكن معها امرأة غير ما في اخره .

باب اذا ما خرج بعد التسليم الى بعد الفراغ من الصلوة قد وازايات المختلفة في الانصراف عن الصلوة
 فروى البخاري من حديث سمرة بن جندب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى صلوة قبل علينا بوجه واخرج مسلم من
 حديث ابن قال كان النبي صلى الله عليه وسلم ينصرف عن بيته واخر جاعن عبد الله بن مسعود قال لا يجعل احدكم للشيطان شيئا
 من صلوة يرى ان خلفا عليه ان ينصرف الا عن بيته لقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ينصرف عن بيته قال في
 البدل اذا فرغ الامام من الصلوة فلا يخلو ما ان كانت صلوة الصلي بعد ما مستلوه كانت صلوة تسلي بعد ما مسته فان كانت صلوة
 الصلي بعد ما مسته فليجوز له ان يقرأ في مكانه فيستقل بالدرع لانه لا يطوع بعد ما تين الصلوة فلا
 بأس بالتعود الا انه يكره المكث على منتهى مستقبل القبلة فلما مكث ولكنه يستقبل يقوم بوجهه انما لم يكن بخداه احد في ان شاء انصرف
 ثم خلع الشاة في كيفية الانحراف قال بعضهم يخرجون الى بين القبلة تبركا بالناس وقال بعضهم يخرجون الى اليسار ليكون يسار الله
 وقال بعضهم هو خير ان شاء انصرف منته وان شاء انصرف من اليسار لان ما هو المقصود من الانحراف وهو زوال الاشتباه بحصول الامام
 جميعا وان كانت صلوة بعد ما مسته لكانت قاعدة او كراهية لقعود مروية عن الصحابة انتهى فليست لعل الامام بوجهه الى القوم بعد
 تسليم العصر فليجوز بعد ان يقرأ كلمة التوحيد شر قبل ان يلوي الرجل كما في حديث اخرجه في الصلوة . وهذا هو سنة لا غير

قول عن البراء بن عازب قال لما اذا احلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم احببنا ان نكون
 عن يمينه فيقبل علينا بوجه صلى الله عليه وسلم فنتشرف بروية وجهه الشريف ان النظر اليه صلى الله عليه وسلم ولم لانه صلى الله
 عليه وسلم كثيرا ما يخرج الى يمين بعد الفراغ من الصلوة اذا ذهب الى بيته فيهم اكثر العلماء ان المروءة مثل هذا الحديث لا انصرف
 من تسليم والتعود للدرع وهو كما ترى .

باب اذا ما يتطوع في مكانه اي مكانه الذي صلى فيه الفرض بالقوم بل يجوز له ان يتطوع فيام لا قال في البدل روى
 عن ابني بكر عمر في انها كانا اذا فرغا من الصلوة قاما كما هما على الارض ولان المكث يوجب اشتباه الامر على الداخل فلما مكث
 لكن يقوم ويتخلى عن ذلك المكان ثم ينقل لما روى عن ابني هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال العجز احدكم اذا فرغ
 من صلوة ان يتقدم او يتأخر عن ابن عمر انه كره للامام ان ينقل في المكان الذي اتم فيه لان ذلك يؤدي الى اشتباه الامر
 على الداخل فينبغي ان يتخلى ازالة الاشتباه او انكسار من شهوده على ما روى ان مكان الصلي شهيد على ذلك يوم القيامة .

قوله عن المغيرة بن شعبه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي الا ما يصلي الا ما في الموضع الذي
 صلى فيه حتى يتحول الى مكان آخر فيكون الفصل مكانا او ينقل بالزمان الا بكرة تحريرا .

باب اذا ما يحدث بعد ما يرفع واسه اي يصير محدثا في بعض النسخ من آخر الركعة اي من السجدة وقد
 قدر القسمة خلف العدا فيه فقال ابو حنيفة من سبقة حدثت لوضار دني وتختلف لولها ما وقال الشافعي ذلك متانف

ذكرنا ما مضى وصلينا من الاجتهاد وقال ابو حنيفة وكذا من جهة حديثهما فقد قدر التشهد في صلاة وسلم لا في الركعة الاولى
السلام فياتي به عند الشافعي لنفسه صلواته وقال ابو يوسف ومحمد صحت صلواته وتمت للفرع من الاركان والفرع الحسن وعنه
حنيفة لم يقيم لان المخرج بعد فرض عند لم يوجد فاذا اتمموا حديث بعد التشهد او تكلم تمت صلواته وصحت. لكرامة تحرير سائر الصلاة
السلام وهو واجب وقال الشافعي اطلعت صلواته لكثرة السلام وهو فرض عنده.

قول عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قضى الا كما لم يصله فوجد
فصلت قبل ان تيكلم فقد تمت صلواته ومن كان خلفه من اتم الصلوة قوله وقد اتمى قد التشهد فامر
بكل من يكلم اى بالسلام وقد اخرج الطحاوي بسند عن عبد الله بن عمر بن العاص ولفظه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال اذا قضى الامام الصلوة فقد فاضت هو او احد من اتم الصلوة معه ان يسلم الامام فقد تمت صلواته فلا يجوز فيه قد شك
بعض الحنفية بهذا الحديث على فرضية السلام وهو غير صحيح لان المخرج بلفظ السلام ايقنا واجب عند الحنفية فتركه يوجب الكرامة
تحريرها ويحسن الكتاب ان يروى في خطاب لشارع وهو طائفة الى ان يابى الحديث وقالوا تمت الصلوة بالكرامة وقالوا
ان السلام سقط عنه ويؤيدهم في معنى على ربه اخرج الطحاوي

قال الخطابي ولا اعلم احدا من الفقهاء قال بظاهره لان اصحاب الائمة لا يرون ان صلواته تمت بفرض القعود حتى يكون ذلك
بقدر التشهد على ما روي عن ابن مسعود لم يقودوا قولهم في ذلك لانهم قالوا اذا طلعت عليه الشمس او كان تيمنا فرائى للدار
وقد قدره التشهد قبل ان يسلم فقد تمت صلواته وقالوا بين تهنئة بعد الجلوس قدر التشهد ان ذلك لا يفسد صلواته و
يؤخره ومن ندبهم ان التهنئة لا تفسد الوضوء الا ان تكون في الصلوة والامر في هذه الاقاويل واحتملنا بها ونحيا الفتا الحجة
بين انتهى قلت مبنى هذا القول عدم الله برهنا قالت الحنفية وان شئت حقيقته فعلك بحسب الحنفية من الهداية وغيرها.
واجب تحريرها التكبير وتحليلها التسليم قال اعني اختلف العلماء في تكبيرة الاحرام فقال ابو حنيفة هي شرط
وقال مالك والشافعي واحمد هي ركن وقال الزهري تنقذ الصلوة بغير الفية بلا تكبير قال ابو بكر ولم يقل بغيره ثم اختلف العلماء
بل يجزى الاقتتاج بالتمتع والتهليل مكان التكبير فقال مالك ابو يوسف والشافعي واحمد وسحاق لا يجزى الا التكبير عن
الشافعي انه يجوز الله الكبير وقال ابو حنيفة ومحمد يجوز بكل لفظ يقصد به التكبير وذكر في الهداية قال ابو يوسف ان كان الصلوة
التكبير لم يجزى الا الله الكبير والله الكبير فان لم يكن جازا وقال بعضهم استدلت بحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
يقع الصلوة بتكبير وسجدت ابن عمر رآيت النبي صلى الله عليه وسلم يقع التكبير في الصلوة على تعيين لفظ التكبير دون غيره من اللفظ
التي لم يذكر ذلك استدلالا بحديث رفاعه في قصة ابي صلواته اخرج ابو داود ولا تتم صلوة احد من الناس حتى يؤخره فيض الوضوء
مواضع ثم يكبر وسجدت ابي حماد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة عقد ياديه يديه ثم قال الله اكبر
اخرج الترمذي قلت التكبير هو تعظيم من حيث اللفظ كما في قوله فلما راى آية كبرياء غلظت درك فكري فاعظم فكل لفظ دل على
التعظيم وجب ان يجوز الا شروع به ومن اين قالوا ان التكبير واجب لعينه حتى يقتصر على لفظ الله اكبر والاصل في خطاب الشارع
يكون ضرورة معلومة والتقيد خلاص الال وقال تعالى وذكر اسم ربك على وذكر اسم الله تعالى اعلم ان يكون باسم الله
باسم الرحمن فجاز الرحمن اعلم كما جاز الله اكبر لانها في كونها ذكر اسماء قال الله تعالى ولله الاسماء الحسنى فادعوه بها وقابل

صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فمن قال لا اله الا الله ارحم من ارحمكم كان مسلما فالاجاز ذلك
في الايمان الذي هو اصل في فروعها ولى وقال خلت اعمار في تحليلها التسليم ايضا فقال مالك انما افشى واحمد وصاحبهم اذا انقض
المصلي من صلوة بغية لفظ التسليم فصولته باطلت حتى قال النودى ولو اخل بحرف من حروف اسلام عليكم لم تصح صلوة اجزا على ذلك
بقوله صلى الله عليه وسلم تحليلها التسليم رواه ابو داود واخرجه ابن ماجه ايضا واخرجه الساجي في مستدركه قال صحيح على شرط مسلم ولم
يخرجاه قلت خلت اعمار في صحة بسبب ابن عقيل فذكر فيه جرح اعمار ثم قال وعلى تقدير صحة اجاب الطحاوى عنه بما صحه
ان علما يروى عنه من رايه اذا رفع راسه من آخر سجدة فقد تمت صلوة فدل على ان معنى الحديث المذكور لم يكن
على ان الصلوة لا تتم الا بالتسليم اذا كانت تتم عنده بما هو قبل التسليم فكان معنى تحليلها التسليم التحليل الذي ينبغي ان يحل به
الغيره وجواب آخر ان الحديث المذكور من اخبار الاحاد فلا يثبت بها الفرض فان قلت كيف اثبت فرضية التكبير
لم يثبت فرضية التسليم قلت اصل فرضية التكبير في الصلوة بالفرض هو قوله تعالى ذكر اسم ربك فصلي وقوله ربك فكبر غاية ما في
الباب يكون الحديث بيان لما يراو من انفس والبيان به نصح كما في مسح الراس وذوب عطاء بن ابي رباح وسعيد بن
السبي وابراهيم وقتادة والحنيفة واليوسف ومحمد وابن جرير الطبري بهذا ان التسليم ليس بفرض حتى لو تركه لا تبطل صلوة
انتهى بقدر الضرورة قلت لفظ التسليم عندنا واجب قال في البدائع اما صفة ناصية لفظ السلام ليس بفرض عندنا ولكنها اذا
حتى لو تركها عاملا كان مستميا ولو تركها ساها يلزمه سجود سهو عندنا وعند مالك انما افشى فرض لو تركها فسد صلوة انتهى وقد
تقدم في باب فرض الوضوء حديث الباب وذكرنا هناك ان لفظ الحديث قصر فراجع بينك في وجهه المحض وجهه التام
انما افشى وملك بهذا الحديث الجوابه فقال الاستاذ العلامة نور الله قلوبنا بنوره - وانما في فرض الوضوء علنا

قوله عن علي مفتاح الصلوة الطهر من جميع التكبير وتحليلها التسليم خرج البوخاري في الميقات
ذكر مشهور بالتعليم ولو باللغة الفارسية واخرج بعض المصلي واعتبر لفظ التكبير سنة متوكة كما هو المشهور او واجبا كما هو المتروك
ابن الهمام استدلالا بتأثير الشارح تارك هذا اللفظ ذلك اعمال ان الهم منوط بترك الواجب لا السنة ذكره في ربيع البيهقي في التمهيد
خلاف الشارح ابن نجيم فان الهم منوط عنده بترك كل منها الا حظا شيخ ابن الهمام على ما نسخ لي انه على تقدير ان الهم منوط بترك سنة
يلزم ان يكون محل بعض المطلقات من النصوص القطعية التي اريدت عليها سنن محل الهم على تقدير ترك تلك السنن وذلك شيخ
ولو جعلنا تلك النصوص مجلبة كان كثير من النصوص مجلبة فانه قد زادت عليها سنن ولا يلزم ذلك في زيادة الواجب فانه ليس مرتبة
واقعية بل هو في الواقع دائر بين الفرض والسنة وانما هو مرتبة مستقلة بالنسبة اليها لا بالنسبة الى الشارع كما ذكره الشارح في الوتر
وصرح به في كتب الاصول ويدل عليه كون الفرض هو الادل فيما اذا ترك واجبا ولزمه الاعادة وهذا في ظاهر المذهب خلافا
لبعض الشارح وما في الاركان الاربع من ان الواجب مرتبة واقعية (ان قيل لا بد من ذلك لانه لم يثبت احتقاق في انفسها
سوانية فلم يلغ الفرق قلت نعم لا بد من التفاوت وهناك لكن لا يتحقق الا الشارع ولذا لم تراع الحنفية الاحمال الدليل وهو
تصاري غير الشارع وصرحوا مع ذلك بان الفرض والواجب متشكك فظهر اعم ادنى ولعل ذلك هو مراد نص محمدان كل مكره
حرام اي كائنا في الواقع على شاكلته وانما افسرنا الحال الدليل فلو وجدنا في المكره دليلا قاطعا جليا حراما وكونه نعتا بآثار
الواقع امر اخر) لتكليف الفرض اعم من ان يكون وليه قطعيا او ظاهريا فان كان هذا هو متققا فانما هو ان الواجب يكون بكلا

الحسين فاذا كان دليله قاطعاً فهو زيادة على النفس وان لم يكن شرطاً او كان لم يكن دليله قاطعاً فهو اذن مرتبة غير واقعية
ليس زاد على النفس وانما حصل ان الشواهد كثيرة ما يجعلون السند من القاطعة محتملة بحسب المرد وطريقة العمل ثم ياخذون الامام
قولا فعلا بياناً لها ويملكون تلك النفوس وهذه الاسناد في حكم واحد ما لا يخفى فيعملون تلك في حكم قطعي وهذه في حكم ظني لتكليل
القطعي وتقولون ان زيادة الواجب من زيادة على القاطع فانه مرتبة محيرة واقعية ولا يجعلون هذه الاحاد بياناً لتلك القاطعة
وتحذره معها كدليل واحد وتقولون ان اتحاد الظني بالقطعي بحيث يعودان دليلاً واحداً غير مقبول والا لازم التصدير والتكليل
في كثير من النفوس التي زبدت عليها سنن حتى ياتي البيان اذا كان ترك السنن موجباً للالتزام فهذا هو الوجه في ان الشيخ
ابن الهيثم ذهب الى ان ترك السنن ليس موجباً للالتزام وذلك لما حقق ابن امير حاج اذا لم يكن الشك اعتباراً او على اعتقاد معتقد
عدم استنباطه وان الشيخ ذهب الى ان المواظبة الغير المقرنة بالترك مرة او مرتين بدون عذر مفيدة للوجوب والالتزام
ابن حنبل عليه السلام بدون عذر مرة او مرتين بياناً لعدم الوجوب (ولعل الامر في تأييد تارك السنن وعدسه من ان المواظبة
الغير المقرنة بل يفيد الوجوب كما ذهب اليه الشيخ ابن الهيثم اولاً كما ذهب اليه الشيخ ابن نجيم فكان السنن عند ابن الهيثم ما
هو مقرون بالترك فلذلك لم يؤثم تاركه وعند ابن نجيم ما هو اعم من ذلك فلذلك اثم التارك وعلى هذا يعود التراجع قريباً من النزاع
القطعي (وذهب الشيخ ابن نجيم الى ان المواظبة ولو مستمرة لا تفيد الوجوب لانه ليس فعل التراجع طالبا حتى يقتصر بالانكار
على التارك فيفيد الوجوب حينئذ فليكن ذلك منكم على ذكر الله الوفاق -

باب ما جاء ما يتقرب به للمأموم من اتباع كلامه اى يلزم على المأموم ان يتبع الامام في افعال الصلوة
ولا يتقدم عليه قال الشافعي في رد المختار بعد ابطال الكلام في التابغة وصح كل ان التابغة في ذاتها على ثلاثة انواع متقاربة لفضل
الامام مثل ان يقارن احرامه لاحرام امامه وركوعه بركوعه وسلامه بسلامه يدخل فيها ما لو ركع قبل المأموم ومنه ادركه امامه فيه وساقية
لا بد من فعل امامه مع الشراكة في باقية ومتراحة عنه كمثل التابغة الشامل لهذه الانواع الثلاثة يكون فرضاً في الغرض ودواجا
في الواجب بمسئلة عدم المعارض او عدم لزوم المخالفة ثم قال بعد عدة اسطر اذا علمت ذلك ظهر لك ان من قال ان التابغة
فرض او شرط كما في الكافي وغيره اراد به مطلقاً بالمعنى الذي ذكرناه ومن قال انها واجبة كما في شرح المنية وغيره اراد بالعبادة
بعد التاخير ومن قال انها مستندة اراد به المقارنة الحمد لله على توفيقه واسأله بدارية الطريق -

قول عن معاوية بن ابي سفيان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتبادر دني
بركوع ولا سجود فانه مما سبقكم به اذا ركعت ركعتين في بيته اذ اذخعت الى قد بدانت حاصلاً لتسبوتني
باذا ركوع ولا سجود لاني قد كبرت وصغفت اتم اقباءه فاني لا اسارع واهما لم تسبوتني فلا تفعلوا هذه الساقية واستجوني
واما الجزء الذي فاتكم بسبب التقديم شي في اداء الركوع والسجود وتذكر كون ذلك الجز من الركوع والسجود وتباخيركم في الارض
فلما منع النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة عن العبادة خافوا انهم اذا سجدوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمون بيقوتهم
فكانوا ينظرون بسجودهم قداماً فاذا راوه سجدوا وكما يدل عليه رواية الباب وقولنا قد بدانت قال الطيبي ردوا
بالتشديد والتخفيف منقوطة ومضمومة والعلامة اختار الاول او الحسن لم يكن من وصفر -

باب ما جاء في التشديد فيمن يرفع قبل اكمامه او يضع قبله اى في الركوع ادا السجود -

وعنه صحيح ويأثم بجعله واجبا مستقلا قال الطحاوي اذا كان الثوب الواحد فان ضاق اتزره والا فلا يصلح ان يصلي به
ولتحفظه وتوثيقه وصنفا طرفيه على منكبيه وهو ان يلقى جانبها الايمن على المنكب الايسر والجانب الايسر على المنكب الايمن ليحصل
الستر لجزء من اعالى البدن وان كان ليس بجورة او يكون ذلك لكن في ستر العورة -

قول عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل عن الصلوة في ثوب واحد فقال النبي
صلى الله عليه وسلم اذ لكلكم ثوبان استغفها تعجبوا وانكارا على السائل حيث سأل بالاشي ان يسأل عنه لو لم يصر
قال الخطابي لفظه استغفها ومعناه الاخبار عما هم عليه من قلة الثياب ودفع في ضمنه الفتوى من طريق الفتوى ان كان
يكن لكل ثوبان والصلوة لازمة فكيف لم يعلم ان الصلوة في الثوب الواحد لا تزر للعورة جازية ونزيب الجهر من احوالهم
والايمنة -

قول عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي احدكم في الثوب الواحد
ليس على منكبيه منه شيء قال الساجد المراد انه لا يستر في وسطه ويشد طرف الثوب في حقويه بل يستر بهما على ما عليه
ليحصل الستر لجزء من اعالى البدن وان كان ليس بجورة او يكون ذلك لكن في ستر العورة وقد حمل الجمهور هذا المعنى
على التنزيه وعن احمد لا يصح صلوة من قدر على ذلك فتركه فجعله من الشرائط وعنه صحيح ويأثم بجعله واجبا مستقلا وجمع الطحاوي
بين احاديث الباب بان الأصل ان يصلي مستحله فان ضاق اتزره حتى يلحفه -

باب الرجل يعقد الثوب في قفاه ثم يصلي اذا كان الثوب الواحد تميز به والاشكال اشتغال به وهو ان يشد
الثوب على بدنه بحيث يكون يداه تحته فان بقي منه يلتحف به بان يؤخذ طرف الثوب الايسر من تحت يده اليسرى فيلحق على
منكب الايمن ويؤخذ الطرف الايمن من تحت يده اليمنى فيلحق على المنكب الايسر اذ لم يكن له هذه فليتيقن به ويعقده على العنق

قول عن سهل بن سعد قال لقد دأبت الرجال عاقدي اذ هم في اعنائهم من خبيث الاذن
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة كما مثال الصبيان فقال قائل يا مفسر النساء كما ترفن ذلك
حتى يرفع الرجال قوله كما مثال الصبيان وفي رواية البخاري كهيئة الصبيان اي كما يعقد الصبيان ازرهم على قفاهم
وكانوا هم اهل الصفة وفيه ما يمكن الالتفات بالثوب الواحد فهو اولى من الاتسار قوله حتى يرفع الرجال ولي رواية البخاري
حتى ليتوى الرجال جلوسا قال الساجد وانما هي النساء عن ذلك للملايين عن رفع رؤوسهم من الجود ثيابا من محلات
الرجال ليس في ذلك عند جمهورهم ويؤخذ منه انه لا يجب التستر من أسفل -

باب الرجل يصلي في ثوب واحد بعضه على غيره يجوز حتى اذا كان طرف الذي على غيره ونجا تجوز الفضا اذا كان
لا يتحرك -

قول عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد بعضه على في بذل البهروريل
هذا الثوب كان رواقا وكسار والظاهر انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قاعدا وكان زمان شتاء فكان بعض الثوب
عليه وبعضه على عائشة ويمكن ان يكون الثوب واسعا وكان يصلي قائما فكان عليه بعضه وعلى عائشة بعضه -
باب في الرجل يصلي في قميص واحد يجوز ما اذا كان جيب القميص واسعا فيجوز منه عورته خفيه ان يزره للملايين

الحورة وقال بعض العلماء اذا رأى المصلي عورته ففسد صلاته -

قوله عن سلمة بن الأكوع قال قلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اني رجل صيد فاصلي في التيمم الواحد قال نعم واذكركم ولو شيوكة قوله صيد سبغة تسكلم من صيا وليبيد اي اخرج للصيد انما ذكر الصيد لان الصائد يحتاج ان يكون خفيفا ليس عليه اشتغال عن الاسراع في طلب الصيد قال بعضهم هو صيد على وزن فعل الصنفة كما حرم من في رقبته صلته لا يمكن الالتفات معها وورد ما ورد في هذه الرواية عند احمد والنسائي اني اكون في الصيد وعند ابن حبان اني رجل انصيد -

باب اذا كان ثوبا ضيقا - تميز ان لم يكن الالتفات او التقيد على العنق لقصوره -

قوله - سرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة فقام يصلي وكانت علي بردة ذهبت اخالف بين طرفيها فلم تبلغ لي وكانت لها ذباذب فنكسيتها ثم خالفت بين ما فيها ثم تواقصت عليها لا تسقط الحديث وفيه قال اذا كان واسعاً خالفت بين طرفيها - واذا كان ضيقاً فاكشده على حقوك فاذباذب جمع فذذب كجبر ذال الابداب قوله فنكسيتها اى قلبتها قوله ثم تواقصت عليها اى انحيت عليها لاسكها بزنى الكلا تسقط -

باب الا سبال في الصلوة اى جرات الشوبه خارده في الصلوة عن اى الشرعى وهو الكعبان وذلك كبره تحريما **قوله** عن ابى هريرة قال بينما رجل يصلي مسجدا اذ قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهب فتوضأ فذهب فتوضأ فذهب فتوضأ فقال له رجل يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لك امرتنا ان يتوضأ قال انه كان يصلي وهو مسبل ازره وان الله جل ذكره لا يقبل صلوة رجل مسبل اذ اذك قال الطيبى قيل لعل امره بالتوضي وهو ظاهرين تنيفك الرجل في سبب ذلك الامر فيقت على ما تركه من المكروه وان الله سبحانه امر رسول عليه السلام اياه بطهارة النظاير بطهر باطنه من دنس الكبر لان طهارة النظاير مؤثرة في طهارة الباطن - **قوله** عن عبد الله بن مسعود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اسبل اذ اذك في صلاته خيلاء فليس من الله جل ذكره في حل ولا حرام قوله خيلاء اى تخشع عند القيد وقضى عند نادا لا يكره مطلقا ولعل عن انشأه ان قال اذا كان الاسبال بقصد الكبر والتخشع يكره وددنه لا قوله ليس من الله جل ذكره في حل ولا حرام اى في ان يجعله في حل من الذنوب ولا في ان يمتنع بحفظه من سوء الاعمال او في ان يجعل له سبحة او في ان يحرم عليه ان يركب اى في فعل حلال لا لا يحرم عند الله تعالى او من يفعل ذلك اعتيالا لا كانه سيجل للاختيال فليس له من الله لعل في حكم من اسحلال واحرام كانه خرج من احكام الشريعة قاله الشاذلي وتغليظا -

باب من قال يتوربه اذا كان ضيقا هذا مسكورا باعتبار الفقهاء انه تقدم باب اذا كان ضيقا ولكن هذا تشبيه على مجر لفظ الحديث فان في حديث الباب ذكر الازالة وفي حديث المتقدم لفظ فاشدده على حقوك هو الاتسار فعمل بهين باعتبار اختلاف الفاظ الحديث كما هو عادته -

قول اذا كان كاحد كثر ثوبان فليصل بينهما فان لم يكن الا ثوب واحد فليتزربه ولا يشتمل بهما
اليهود قال الخطابي اشتمال اليهود ان يجعل بدنه بالثوب ويبدل من غير ان يسبل طرفه اما اشتمال الصمغ فانه ان يجعل
بدنه بالثوب ثم يرفع طرفه على عاتقه لا يسير

باب في كم يصلي المرأة اي من الثياب قالت الحنفية ان الحرة سائر بدنها عورة الا الوجه والكفين لغزيرتها
وتعال ولا يبدل من ثوبين الا ما ظهر منها والمرد من الزينة مواضع الزينة الطاهرة الوجه الكفان فالحمل من زينة
الوجه وانما هم زينة الكف فيجب لها الكشف وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يحل النظر الى القدمين وجهه هذه الرواية ما روي
عن سيدتنا عائشة في قوله تعالى وتبارك الا ما ظهر منها القلب والفتحة وهي خاتم اصبع الرجل فدل على جواز النظر الى
القدمين ولان الله تعالى انهى عن ابدان الزينة واشهى ما ظهر منها والقدمان ظاهران لا تسمى انهما يظهران عند الشئ
فكان من حملته يستثنى من الخطر فيباح ابدانها واما حكم ستر العورة في الصلوة ففرض لقوله تعالى غدا وارتديتم عنكم
مسجد الزينة ما يورى العورة والمسجد فلو لم يورى اارة العورة في الصلوة وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لا يستر
الاختار كني باسمي انقص عن البالغة لان نجس دليل السبلوع للملازمة بينهما اذا كان يستتر فرضا كان الاكثاف مانعا جاز
الصلوة ضرورة ولكن قليل الاكثاف لا يمنع الجواز لما فيه من اخرج والضرورة لان الثياب لا تحل عن قليل خرق عانة
والكثير يمنع لعدم الضرورة واخرج والافضل للمرأة ان تصلي في الدرع والميزر والنحوار

قول عن مسلمة انها سألت النبي صلى الله عليه وسلم ان تصلي المرأة في دحرج وخمار وليس عليهما
اذا قال اذا كان الدحرج سابغا يعطى ظهوره قد صيحا الدرع القيمس والفرق بينهما ان الدرع يكون جزء
فوق الكتف والقيميس فوق الصدر هكذا قال ابن الهيثم وفي لسان العرب درع المرأة قميصها وفي التهذيب الدرع
ثوب تجوب المرأة وسطه ويحبل له يدين ويحيط فخره يلبس السائر والنحوار هو القميص وفي لسان العرب النحوار للمرأة وهو
القيميس قليل النحوار ما تغطي به المرأة راسها وجهه وخمرة وخمر قال الاشراف في دليل على ان ظهره قد مباح عورة يجب ستره
شرح المنية في القدمين اخذت الشائخ ذال صبح انها ليست بعورة كذا ذكره في المحيط وهو مختار صاحب الهداية والكافي
ولا فرق بين ظهر القدم وبينه خلا لما قيل ان لجنه ليس بعورة وظهره عورة قلت ظاهر الحديث يؤيد من قال انه عورة
في الصلوة لا خارجها ومن قال انها طاهرة عورة لا باطنها

باب المرأة تصلي بغير تلباس المرأة وشعرها عورة فلا تجوز الصلوة بغير خمار

قول عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقبل الله صلوة حائض ولا نجواى بائنة
باب ما جاء في السدل في الصلوة قال في الجمع هو ان يلتحف ثوبه ويدخل يديه من داخل فيرفع ركبته
كذلك وكانت اليهود تفعله وندامطروني القيميس وفي غيره من الثياب قيل ان يضع وسط الزرار على راسه يسبل طرفه
يمينه وشماله من غير ان يجعلها على كتفيه قال ابو عبيدة في غير السدل ابدال الرجل ثوبه من غير ان يضم جانبيه من يديه
فان ثوبه ليس بدل وقال ابو بصير بدل ثوبه ببدله بالضم سدلاى لاخى وقال الخطابي ارسال الثوب حتى يعيب
الارض وفي البدائع وكبره السدل في الصلوة وختلف في تغييره اذكر الكرخي ان بدل الثوب هو ان يجعل ثوبه على راسه

او على كنفه ويرسل اطرافه من جوانبه اذ لم يكن عليه سراويل وروى عن زلاسود وابراهيم الخنفي انها قالوا السدل بكرة سوار
كان عليه قميص او لم يكن وروى الطحاوي عن ابي يوسف عن ابي حنيفة بكرة السدل على القميص على الازار وقال لانه صنع
اهل الكتاب فان كان السدل بدون السراويل فكراهنه لاحتمال كشف العورة عند الركوع والسجود واما ان كان مع
الازار فكراهنه لاجل التشبه باهل الكتاب انتهى قلت السدل يكون في الرداء واجبة والازار والمنديل وكل ذلك بكرة
عزنا قال الشافعي بكرة السدل في الصلوة وغيره وقال احمد بكرة في الصلوة وقال مالك لا باس به -

قوله عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن السدل في الصلوة وان يعطي
الرجل فاكه فيه دليل على ان السدل بكرة في الصلوة وتغطية القدم قال في البدائع وبكره ان يعطي فاه في الصلوة لان
النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك ولان في التغطية منافع القراءة والاذكار والمشرقة ولانه لو عطي بيده فقد ترك
سنة البيه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كفوا ايديكم في الصلوة ولو عطاها شرب ففقد تشبه بالمجوس لانهم يتناولون
في عبادتهم النار والنبى صلى الله عليه وسلم نهى عن تشبههم في الصلوة الا اذا كانت التغطية لدفع القاذورات لانه نهى عن
رد المحتار ونقل الطحاوي عن ابي اسود انها تحريمية -

باب الصلوة في شعر النساء قد تقدم الترجمة والحديث في آخر كتاب الطهارة فراجعه -
باب الرجل يصلي عاقصا شعره قال في الجمع لعقاص جميع الشعر وسط راسه اولف ودانته حول راسه كلف
النساء قال في البدائع ولعقاص ان يشد الشعر ضفيرة حول راسه او يجمع شعره فيقفده في مؤخر راسه وقال في الهداية وهو
ان يجمع شعره على هامته ويشده بخيط او بصمغ ليتبدل قال في البدائع وبكره ان يصلي عاقصا شعره -

قوله انه راعى ابا داود عن النبی صلی الله علیه وسلم محبسين بن علی رضی وهو یصلي قائما وقد غرض
صفرة في قفاه فحلبها بالبراقم والتفتت حسن اليه مغضبا فقال بوراقم اقبل على صلواتك ولا تغضب

فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك (غرض الشعر المصفور) كفل الشيطان يعني معقل الشيطان
يعني مخزن صفرة تفسر اسم الاشارة قوله غرض صفرة اي لوى شعره واوغل اطراف ضفيرة في راسه قوله ذلك كفل الشيطان
اي نصيبه خطه اي هذا الفعل خط الشيطان من صلوة الصلوة او يكون اشارة الى الشعر المصفور ومعنى الكفل ان يحرق الكفا
حول راس البعير حقا للراكب عن السقوط ولهذا فسر المصنف بقوله يعني معقل الشيطان اي محل تقوده فالنبى عنه اما لكونه غرضا
مبتدأ الوقار ولان شعره ايضا يسجدان قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما مثل هذا راي
الذي يصلي (راسه مقوس) مثل الذي يصلي وهو مكتوف اي من شدت يده من خلف لانه كما ان اليد من يسجدان
كذلك شعر الراس تسجد فمن كفت شعر الراس فهو مثل الذي كفت يده قال صلى الله عليه وسلم امرت ان اسجد على سبعة اعظم
وان لا اكفت شعرا -

باب الصلوة في البقل يجوز الصلاة حافيا وتسلعا عما قال في الدر المختار ويغني لدخله تعاهد لعله وخنقه وصلوته
فيها انفسل قال ابن العابد بن قوله وصلوته فيها اي في البقل والحنن الطاهر بن فضال في الفتاوى لليهود تارة خافية لكن اذا
خشي تلويث فرش المسجد بها ينبغي عدمه وان كانت طاهرة فاما المسجد النبوي فقد كان مغروشا بأخصى في زمنه صلى الله

عليه وسلم بخلافه في زماننا لعل ذلك محل في عمدة النبي من ان دخول المسجد يتقنه من سوء الادب قاتل -
قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خالفوا اليهود فانهم كانوا يصلون في نعالهم ولا في خفافهم اى فصلوا انتم فيها في الحديث دليل على ان الصلوة في النعال كانت مأمورة بخلافه ليعرف
 واما في زماننا فينبغي ان تكون الصلوة مأمورة بها خافيا لخالفه النصارى فانهم يصلون
 متنعلا -

باب المصلى اذا خلع نعليه اين يضعهما -

قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى احدكم فلا يضع نعليه عن يمينه ولا ان
 جهته يمين محترمة ولا عن يساره فتكون عن يمينه غير محترمة في حقه فيؤذبه ذلك اذى اليمن
 حرام ولا يضعهما بين رجله اذا كان عن يمينه احد لعل المراد الفرقة التي بين رجله والفرقة التي قد اقامت
 وتحمل ان يكون معاه قداسه ولم يقل او خلفه لئلا يذهب خشوعه لاحتمال ان يسرق -

باب الصلوة على الخمرة اى سجادة صغيرة تعل من سقف النخل او سجة خوص ونحوه من النباتات وسميت به لانها
 مستورة لبعضها وقال الطبري مصلى صغيرة تعل من سقف النخل سميت بذلك لستر الكففين والوجه من حر الارض وبرودها
 (اى لاجل الكف والوجه لانه يكون بهذا القدر فقط) فان كانت كبيرة سميت حصيرا -

باب الصلوة على المحصير يحوز الصلوة على الخمرة والمحصير والفردة وكل ما كان من جنس الارض غير ما من
 ارباط وغيره تعلها وفرضها عند الجمهور وعن بعض العلماء في غير جنس الارض انه قال يصح الفرض على ارباط التي هي من
 غير جنس الارض -

قوله عن المغيرة بن شعبه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على المحصير والفردة
 المد بجو تحت الفردة ما يلبس من اجله بما عليه من الشعر -

باب الرجل يسجد على ثوب اذا كان الثوب منفصلا عن المصلى فيجوز عند الكل واما اذا كان الثوب متصل بالمصلى
 فيكره له سجود عليه عند الحنفية اذا كان بلا حاجته واما عند اهل السنة فلا يكره كالبرود والحر وقال الشافعي لا يجوز السجدة على الثوب اذا كان
 متصلا بالمصلى -

قوله عن انس بن مالك قال كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شدة الحر فاذا قرأ
 احدا ان يمكن وجهه من الارض بسط نوديه فمسجد عليه وفي رواية البخاري فيضع احدا ياتون الثوب من شدة
 الحر لكان السجود قال لا يحافظ في السجود وانزل به على اجازة السجود على الثوب المتصل بالمصلى قال النووي وبه قالت الحنفية
 والجمهور وحمل الشافعي على الثوب المنفصل -

باب تسوية الصفوف اختلف العلماء في تسوية الصف فذهب طائفة الى وجوب التسوية وانزل ابن حزم
 على الوجوب بقوله صلى الله عليه وسلم سودا صفوكم فان تسوية الصف من اقامته لصلوة اخرج البخاري وقال لان اقامته
 الصلوة واجبة وكل شيء من الواجب واجب طائفة الى ان تسوية سنة وانزل ابن بطال بما في البخاري من حديث

ابن هريرة عن فان قتامة لعن من حسن الجوارح على ان القسوة سنة وقال ابن حسن القسوة زيادة على كماله وذو هبة لفة الى ان
 القسوة مستحب قال العيني ولا يخفى في من قسوة الصف لعن من حقيقة صفة وزيادته من حسنها وكما لا بد ان كانت هي في
 نفسها سنة او واجب مستحبة على غيره من قول قللت تلك قسوة الصفون وبهية على لا ما كره في من القسوة وتركها كرهه تحريفاً
 الامام اذ نصب لذلك احدنا من جملهم بان تيراصوا ويبدوا بخلهم في الصفون وانه من غفل في صفون فان لم يغفل في صفون فان لم يغفل في صفون
 لفة راء وتبين ان كمال الصف الاول في دابة فترتبة فيه دون الثاني ان يخرق الثاني اذ راء راء لهم تفسيرهم حيث لم
 ينفذ الصف الاول ثم كمل في فيه ثم جاز قال صلى الله عليه وسلم اقيموا الصفون وحاذوا بين المتكالب وهذا القول للنفوس
 بايدى انحوافكم فلا قدس ولقرجات الشيطان من رصل صفاء صفة الله ومن قطع صفاء قطع الله وقال
 خياركم اليكم دنالك في الصلوة وقال سوا صفونكم

قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم يدا في الصفون كما يقوم القدر حتى اذا طعن ان قد
 اخذت ذلك عنه ونقصها قبل ذات يوم لوجه اذا رجل منتبذ بصد من فقال تسون صفونكم او
 ليحيا الفن الله بين وجوهكم قال القزويني قال معناه يسبها ويحياها عن مبر بالقوله صلى الله عليه وسلم يجعل الله تعالى
 صورة صورة حمار وقيل بغير صفاتها والظاهر ان معناه يوقع بينكم العداوة والبغضاء واختلاف القلوب كما يقال تغير وجه فلان
 على اى ظهر في من وجه كرامته في وتغير قلبه على لان من الغشيم في الصفون في القسوة في طواهرهم واختلاف الطواهر سبب اختلاف
 البؤس انتم قلتم وتوجه قوله صلى الله عليه وسلم والله للفقير صفونكم وليحيا الفن الله بين قلوبكم اى اهوئهم
 وقوله وقيول لا تختلفوا فتختلف قلوبكم قال الطيبي وفي الحديث ان القلب تابع للاعضاء فاذا اختلفت اختلفت
 واذا اختلفت فسد فسادت الاعضاء لانه رعيها قللت القلب تلك مطاع وليس يتبع والاعضاء كلها تتبع له فاذا صلح الصلح يتبع
 يتبع واذا استقام ذلك استقامت الرعية وبين ذلك الحديث المشهور الا ان في بعض مغلطة اذا صلحت صلح الجسد اذا
 صلح الجسد لا ياتي القوي في المقام من بين القلب والاعضاء تعلقا عجيبا وتأثيرا غريباً بحيث انه يسري مخالفة كل الى الآخر وان كان
 القلب مدار الامر اليه الا ترى ان تبريد الظاهر يؤثر في الباطن وكذلك العكس هو اقوى -
 والازراق الركبة بالركبة والكعب بالكعب محمول على المحاذاة والالزاق المتكالب بالمتكالب محمول على الحقيقة -

باب الصفوف بين السوارى جميع سارية وهي الاسطوانة واختلف في الصف بين السوارى قال الترمذي
 وذكره قوم من اهل العلم ان الصف بين السوارى وبه قال احمد وسحق وقد خص قوم من اهل العلم في ذلك قال ابن سيد الناس
 وخص فيه ابو حنيفة والكل والشافعي وابن النذر قيا على الامام والمنفرد قالوا قد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في
 الكعبة بين سارين قال ابن سلمان واجازة ابن سيرين وكان سعيد بن جبيرة وابراهيم وسويد بن غفلة يؤمنون قومه بين
 الاساطين وهو قول الكلبيين قال ابن العربي ولا خلاف في جوازها عند الضيق واما عند السعة فهو كره للجماعة فاما الواحد فلا بأس
 به قلت قد صرح شمس الأئمة السرخسي في بسوطه في باب صلوة صلوة الكعبة والاصطفاة بين الاسطوانتين غير كره لانه صفت
 في حق كل من لم يكون عليه ولا يخلل الاسطوانة بين الصف كتحلل سائر موقوف او كقرعة بين الرطلين وذلك لا يمنع من الاتقان
 ولا يوجب الكراهة -

قول من عبد الحميد بن محمد قال حدثت مع انس بن مالك يوم الجمعة فدفعناه اى بسبب ارسى
الى السوا دى فقد منا و تاخرنا فقال انس كنا شقي هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولى
اخرجهما الترمذي والنسائي من عبد الحميد بن محمد قال صلينا خلف امير من الامراء فاضطرنا الناس فصلينا بين الساريتين فلما
صلينا قال انس الحديث فهذا الحديث يدل على انهم صلوا بين الساريتين وحديث ابى داود يدل على انهم لم يصلوا بين الساريتين
بل تقدموا و تاخروا فوجه التوفيق لعل البعض من وجه الفرقة في الصف المتقدم او المؤخر تقدم و تاخر البعض من لم يجد الفرقة صلوا بين
الساريتين وباجملة استدلل بقول انس على انكراهه و بحديث اخرجه ابن ماجه عن معاوية بن قرة عن ابيه قال كنا نهنى ان نصف
بين السوا دى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونظر و عنها طرا قلت حديث ابن ماجه لا يصح الاستدلال به لانه في اسناده اهل
ابن سلم البصري وهو مجهول و اما حديث انس فهو معارض بما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى في الكعبة بين الساريتين على ان
النبي ان سلم انه متخير بالجماعة بين الساريتين و درن المفرد والامام فهو محمول على خلاف الاول في حالة السعة -

باب من يستحب ان يلى كلاما في الصف ذكر الهبة التاخر اى عن الصف الاول ينبغي لاهل الجمل والعقل والعلم
ان يذوقوا الاما لشرفهم ولان ان حدث به عارض يخلفوه للامانة -

قول عن ابى مسعود اى نصارى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليليني منكرو اولى الاخوان
المنهى ثم الذين يلىو فيهم ثم الذين يلىو منهم الاصل اجمع علم بالكسر كانه من الجمل والسكون والوقار والامانة والتثبت
فى الامور وضبط النفس عن هيجان الغضب و يراو به العقل لانها من مقتضيات العقل ثم اشارة العقل وقيل المراد من اولى الاخوان بالانوار
لان الجمل بالضم البلوغ واصله يراه النائم والهنى بالضم جمع نهته وهو العقل الناهى عن القبلع وفى رواية عبد الله بن مسعود زاد
على هذا قوله ولا تختلفوا تختلف قلوبكم و اياكم ههنا كذا هو اقوال الهبات جمع هشة وهى رفع الاصوات معناه
لا تكونوا تختلفون اختلاف اهل الاسواق فلا تميز اصحاب الاحلام والعقول عن غيرهم وقيل معناه انه ينبغي عن رفع الاصوات
فى المسجد ويحتمل ان يكون المعنى فوالفسك من الاشتغال بامور الاسواق فانه ينعكس عن ان تلونى رانما امرهم بالدنو لشرفهم وقرينة
تفطنهم و ضبطهم لصلوة لان الزمان زمان التعليم وان حدث به عارض يخلفوه للامانة وفى الحديث دليل على ترتيب السوف
بين الرجال والصبيان والنساء -

باب مقام للصبيان من الصف قال بخفية يصيف الرجال ثم الصبيان ثم النخا ثم النساء وذلك لان الرجال
اخر بالتقدم وقرب الامام يدل عليه حديث الذى تقدم فى الباب المتقدم ليليني منكرو اى الاحلام والنهى الحديث والنساء
اخر بالتاخير لحديث اخر ومن من حيث اخر من الله كما امره الصبيان فى المرتبة الوسطى فيكونون بينهما الحديث الباب اما
النخا فى المشكى الذين لم يظهر كونهم من الرجال والنساء لكن مع علامته المذكور والاثبات كليهما ليس معه شئ منها فلما كانت
الرجولية فيهم محتملة ناسب تقدمهم على النساء ولما كانت الرجولية فى الصبيان متينة ناسب ايضا لهم بالرجال وتقدمهم على
النخا فى ثم الترتيب بين الرجال والصبيان سنة لا فرض وهو الصحيح اما بينهم وبين النساء ففرض عندنا كما تقدم بيانه فى بيان
مسئلة المحاذاة فان قلت كسفت ثبتت الفرضية بالاجراء الاحاد قلت لان ثبوت اصل الجماعة ايضا بها فصح اثبات تعلقها
بها كذا حقه ابن الهمام فى فستح القديرة -

قوله قال ابو جعفر الا تشعري الا حدثك بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم قال فاقام الصلوة فبعض
الرجال وصف الغلمان خلفهم الحديث اخرجهم مطروحا احمد في مسنده وقد اختصره ابو داود واخطاه قال يا مشرقة اشعرت
اجتمعا واهجوا نساكم حتى اركبكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجتمعا واهجوا ابائهم ونساء ربهم فاجتمعا واهجوا نساء ربهم
فصف الرجال في الاولى الصف وصف الاولين خلفهم وصف النساء خلف النساء -

باب صف النساء في بعض النسخ وكل ائمة الاخر عن الصف الاول اي للرجال قال النبي الرجل مبرور بالتقوى
فمن كان اكثر تقيا فهو اشد تعظيما الامر شرع فيحصل له من الفضيلة ما لا يحصل لغيره واما النساء فماتت بالاحتجاب والتأخر والاطاعة
ان الصف الاول ما لم يكن يصدق الصف الآخر وقال ابن حجر الصف الاول هو الذي يلي الامام وان تخلله نحو منبره وان تأخر اصحابه
في الجنب وقيل الاول ما لم تخلله شيء وان تأخر اصحابه وعليه الغرض الى قيل هو من جاز ولا وان صلى في صف متأخر -

قوله عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير صفوف الرجال اولها وشرها آخرها وخير
صفوف النساء آخرها وشرها اولها انما كان خير صفوف الرجال اولها سائرهم الى الخيرة واتراهم الفضيلة واما
قراءة القرآن وشرها بهم لافعال الامام وكان شرها آخرها لانهم السامعون من رحمة وفضله عظيم ورتفع المنزلة لقرآنهم من النساء
ولعبهم الامام ولذا عكس ذلك النساء لقربهن في الاول من الرجال وبعدن منهم في الآخرة وفي حديث عائشة وعبد الله بن مسعود
من لا يهيمون لا يراهم ففضل الصف الاول ولا يبالون قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ لا يزال قوام
يتأخرون عن الصف الاول حتى يخرجهم الله في النار اي يحلهم الله آخر الامر في النار ولا يخرجهم الله من النار
في الاولين او يخرجهم عن الداعلين في الجنة باذنها هم النار اولها او يخرجهم في النار فيهم في سفل المؤمنين من ذلك النار اوتوا
الله منها -

باب مقام الامام من الصف ينبغي ان يكون الامام خذله وسط الصف ويكون من عن يمينه ومن عن يساره من المقربين
قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وسطوا الامام ووسطوا الخلف اي اجعلوا الامام في وسط الصف والخلف في وسط الصف
يكون الامام خذله ووسط الصف ووسط الخلف اي اجعلوا الامام في وسط الصف والخلف في وسط الصف

باب الرجل يصلي وحده خلف الصف يختلف العلماء في صلوة المأموم خلف الصف وحده فقال طائفة
لا يجوز ولا يصح ومن قال بذلك النخعي واحمد وسنن وقال جمهور العلماء تصح صلوة ذلك لكن بكبره وذلك -

قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف وحده فامره ان يعبد قال سلميا
الصلوة انزل القائلون بعد ابي جابر هذا الحديث حديث والعبادة وبجديت علي بن شيبان اخرج احمد وابن ماجه عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف فوقف حتى انصرف الرجل فقال له ستقبل صلواتك فلا صلوة لنفسك خلف
الصف وانزل القائلون بالصحة بجديت ابي بكره وسيا في باب الفصل احابوا عن نهدين احمد شيبان بانه ليس فيها ما يدل
على خلاف ما قلنا لانه يمكن ان يكون امره اياه بالاعادة لانه كان اساء وتركب الكراهة فامره بالاعادة زجرا وتوبيخا
على ذلك والحكم عندنا كذلك فان كل صلوة اوتى بكراهة فخرم عليه يجب اعادةها لانه لا صلوة له اساء وهذا كما امرت الصلوة
بامادة الصلوة في حديث رفاعه وابي هريرة واما قوله لا صلوة لنفسك خلف الصف محتمل ان يكون كونه لا وضوء لمن لم يسلم ولا

صلوة لجالس المسجد الا في السجدة وليس ذلك على ان من صلى كذا ركعة كان كمن لم يصل ولكنه قد صلى صلوة تجزئه ولكنها ليست بصلوة
الاركان والسنة لانه كان ينبغي للصلاة خلف الامام ان يدخل في الصف فان قصر عن ذلك فقد اساء وصلوته تجزئه بهذا
قال الطحاوي -

باب الرجل يركع دون الصف اي ثم يدب فيه خل في الصف هل يجوز صلوة -

قول - ان ابا بكرة حدث انه دخل المسجد ونجا الله صلى الله عليه وسلم راكم قال فركت حتى
الصف فقال النبي صلى الله عليه وسلم فادرك الله حوصا ولا تعد اي لا تعد ان تركع دون الصف حتى
تقوم في الصف كما اخرج الطحاوي عن ابي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا اتى راكم الصلوة فلا يركع دون
الصف حتى ياخذ مكانه من الصف وتحمل ان يكون معناه ولا تعد ان تسعي الى الصلوة سعيا يحفر فيه نفس وقيل لا تعد في البطالة الى
الى الصلوة وقيل لا تعد الى دخولك في الصف وانت لا ركع فانها كشيئة البهائم وقيل لا تعد الصلوة التي صليتها قلت في الحديث
دليل على ان السخوة او السخوة تين لا تعد الصلوة وعلى ان صلوة الامام خلف الصف وحده يجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم
لم يركع ذلك الرجل باعادة الصلوة فلو كان من صلى خلف الصف لا تجزئه صلوة كان من دخل في الصلوة خلف الصف لا
يكون داخل فيها الا ترى ان من صلى على مكان قد زان صلوة فاسدة ومن افتتح على مكان فزاد ثم صار الى مكان فليطهر ان
صلوة فاسدة فكان كل من افتتح الصلوة في موضع لا يجوز له ان ياتي بالصلوة فيه لئلا يلهي المكيين داخل في الصلوة فلما كان
دخول ابي بكرة في الصلوة دون الصف صحيحا كان يصليها كلها دون الصف صلوة صحيحة -

باب ما ليس من المصلحة اي ما يكون شرة له في الصلوة قالت الحنفية يستحب للمصلي منفردا كان او اما ان يغزاه ما به
يقدر زرع طول او بقدر رصيع غلظا وعرضا وهذا هو فتح المناط في شجرة الرجل وقالوا لا يكره تركها لو صلى في مكان لا يفسد
احد ولم يوجب الطريق ومع ذلك الادب اتى اذها بالحكمة فيمنع يد الموحدة بين العابد والمجود وقيل ضبط الخيال -

قول - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جعلت بين يديك مثل شجرة الرجل فلا يفرك من مرتين يدك قال
النوري الشجرة بضم الميم وكسر النجار ومهزاة ساكنة ويقال لفتح النجار مع فتح الهزاة وتشديد النجار ومع اسكان الهزاة وتخفيف
النجار ويقال آخرة الرجل بهزاة ممدودة وكسر النجار فهذه اربع لغات وهي العود الذرة في آخر الرجل نته وتفتح مناط
ما ذكرناه -

باب الخطا اذا لم يجد عصا اي هل يكفي الخط للستره اذا لم يجد المصلي عصا او غيره من ذي جرم قال في
البدائع حكى ابو عصمة عن محمد انه قال لا يحط بين يديه فان الخط وتركه سواء لانه لا يبدل لنا طر من بعد فلا يمنع فلا يحصل
المقصود من الناس من قال يحط بين يديه خطأ اما طولاً او شتلاً او ستره او عرضاً شبه المحراب لقوله صلى الله عليه وسلم اذا صلى
احدكم في الصلوة فليحذر بين يديه شرة فان لم يجد فليحط بين يديه خطأ ولكن الحديث غريب وروى في الترمذي في الحديث
وفي النيل ولم يراكم ولا عامة الفقهاء الخط واعتدوا عن الحديث بانه ضعيف مضطرب قلت وكذا قال اكثر اصحابنا
ولا توضع السترة على الارض بل يغزاه ان المقصود لا يحصل به وروى عن ابي يوسف ومحمد بكفاية الوضع اذا لم يكن الغزاة
اذا لم يجد شرة كالمحراب الحديث الباب وان كان في سده ضعفا وهو غير مانع لجواز العمل به في الفضائل وكيف قال اصحابنا

ابن حجر في كتابه بلوغ النظم وطلب العقب من زعم انه مضطرب بل حسن وقال بن الهمام سنة اولى بالاتباع -

قوله عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى احدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا فان لم يجد فليصعب عصا فان لم يكن معه عصا فليخط خطا ثم لا يضربه ما ضربا م قال الخطابي عن احمد حديث الخط ضعيف وزعم ابن عبد البر ان احمد بن علي بن الدبري صحاه وقال الشافعي في سنن حرمة لا يخط المصلي خطا الا ان يكون ذلك في حديث ثابت فيفتح -

باب الصلوة الى الواحدة اى يجعلها سترة -

قوله عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الى بعبوك قال ابي افظ قال القرطبي في هذا الحديث دليل على جواز السترة بما يتقرر من يجوز ان دلالة ارضه النبي عن الصلوة في مواطن الايل بان المعاطن مواضع اقامتها عند الماء ذكر ائمة الصلوة حينئذ عند ما اناشدته نعتها وانا لانهم كانوا يتجملون بينها مستترين بها انتهى وقال غيره حلة انتهى عن ذلك كون الابل خلقت من الشياطين وقد تقدم ذلك فراجحة تجمل باو تقع منه في السفر من الصلوة اليها حالة الضرورة ونظيره صلوة على السرير الذي عليه المرأة لكون البيت كان فينقا وروى عبد الرزاق ان ابن عمر كان يكره ان يصلي الى بعبوك الا وعليه حل وكان يحكمته في ذلك انها في حال شد الرحال عليها اقرب الى السكن من حال تجريد بانتهى لمخضا -

باب اذا صلى الى سادية او نحوها اى يجعلها من اى من نفقة قالت الحنفية يجعلها مما ذاب الا حجابية لا يعتد بقصد السترة بحيث يجعله تلقاء وجهه بين عيينه خذرا عن التثنية لجملة الاصل لمحدث ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الى عوف ولا عمق ولا يسبح الا جعله على حاصبه الا يمن او لا يسبح ولا يصلي لصداى لا يقصده قصد استروا -

باب الصلوة الى المتحدثين والنياه اى الى المتكلمين والناهمين اختلف العلماء فيه فذهب طائفة الى كراهية الصلوة الى الناهم خشية ما يدوم منه ما يلحق المصلي عن صلوة وهو قول مالك وكذا في التكم وقال الحنفية لا تكره الصلوة الى ناظم قاصد يتحدث سرا او الى ناظم واما اذا كان رافع بالحديث بحيث يسمع المصلي ان ينزل في القراءة او كان الناظم يخاف منه المصلي رجع صوت فيضحك منه او يتجمل الناظم اذا انتبه فذكره حينئذ الصلوة الى التكم والناظم وبهذا الفتى الروايات وقد صحح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وعائنه مسترخية بين يديه كاعتراض الجازة واخرج ابن ابي شيبة ان ابن عمر كان اذا لم يجد سبيلا الى سادية من سوارى المسجد قال النافع ولنى ظهرك -

قوله عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقصوا ولخلف الناكم ولا المتحدث الحديث ضعيف باتفاق الحنفاء وعلى تقدير صحته محمول على ما اذا خاف الشغل الغلط برفع اصواتهم او ظهور الصوت من الناظم بحيث يقع في الفتنة **باب** الدنو من السترة اى يقرب المصلي من السترة وبه قالت الحنفية ولكنهم لم يبنوا بمقداره -

قوله - قال اذا صلى احدكم الى سترة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلوة بالتقار والوسايس وقوله كان بين مقام ما الذي صلى الله عليه وسلم وبين القبلة ممر غمز وهو الانش من المعروف في البخاري وسلم ممر شاة **باب** ما يوم المصلي ان يدبره عن المربيعين يدين الدبر بالفتح بمعنى الدفع الى دفع المصلي الى المربيعين يدين

إذا لم يكن بين يديه منسرة أو كانت ومنزنية وتبين الشرة لتكلمه صلى الله عليه وسلم إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدًا يمر بين يديه
وليداعا استلخاع فوجه البخاري وسلم وغيرهما فالمراد باليد على سبيل الإباحة والركعة لا على سبيل الوجوب قال النووي لا الم
أحد من الفقهاء قال بوجوب هذا الدعاء قال في المباحث ومن الشائخ من قال إن الدعاء ركعة ولا يفضل أن لا يدعى لأنه
ليس من أعمال الصلوة وكذا روى إمام الهادي الشيخ أبو محمد وعن أبي جعفر إن الأفضل أن يحرك الدعاء والامر بالدعاء على أبي جعفر
لبیان الركعة كما لا يقبل إلا بدين انتهى قلت وفي ما ذكرنا أن المصلي يجزيه دفعه نقول سبحان الله بالشارة باليد
والراس أو العين وكذا بالوجه فوق الوجه في الجهرية وبالجهر في السرية وقال محمد في الموطأ وكيفية أن يمر الرجل بين
يدي المصلي فإن أراد أن يمر بين يديه فليد راء ما استطاع ولا يقاتله فإن قاتله كان ما يغل عليه في صلته من قاتله بأهله
عليه من تمرزاهين يديه لا تعلم أحدا روى في قتاله الأمازيغي عن أبي سعيد الخدري وليست العادة عليها ولكنها على ما وصفت لك
وهو قول أبي حنيفة رحمه الله انتهى يريد أنه ينبغي للمصلي أن يدفع المار فان لم يندفع يدفع بأشده من المرة الأولى ولا يقاتله ولا
يقاتله فانه إن قاتل قتل فسدت صلوة لا تركاب العمل كثير فصار ما دخل في المصلي من تركاب قتال لا بد من مرور المار
بين يديه فإن مروره بين يديه لا يفسد صلوته وإنما يوجب ثم المار والتفت في صلوته فاذا اختار دفعه بالقتال فسدت صلوته
فيلزم عليه اختياره على دفع الأذى وهو منهي عنه بالأصول الشرعية فالمراد بقوله صلى الله عليه وسلم فليقاتله هو المبالغة في اللفظة
لا القتال الحقيقي المفسد للصلوة وهذا هو قول جماعة العلماء خلافا لبعض الشافعية -

قول عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا كان أحدكم يصلي فلا يجزئ
أحد من بين يديه وليدراك ما استطاع فإن أبي فليقاتله فانما هو الشيطان أي فليدفعه بغيره
لا يفسد الصلوة وطلق على المار الشيطان كما في قوله تعالى يا شياطين الأنس وأجبن طلق على الأنس أو يحيل على التشبيه أي مثل
الشيطان قال القاضي عياض والقاضي ابن أبي عمير على أنه لا يلزم أن يقاتله بالسلاح للخالفة ذلك بقاعدة الإقبال على الصلوة
والاستئصال بها وحكي القاضي وابن بطال الإجماع على أنه لا يجوز له شيء من مكانه ليدفعه ولا أن يكثر في دفعه لأن ذلك
أشد في الصلوة من المرور قلت ومن العجيب بهذا ذكر بعض الشوايع المتفرعات على القتل قال ابن الملك فان قتله فلا بد
الحديث ففي الحد الأقصى وفي إظهار الدية لأن في الحديث الثابتة وهي الجدل لا تقتل نفسا مفرقا والمراد بالقتال عند
العامة للدفعه وقال الباقى وحمل أن يراود فليدفعه كما قال تعالى لا تقتل النفس الحرة -

باب ما ينهي عنه من المرددين بالمصلي قال في المباحث وكيفية المار أن يمر بين يدي المصلي ولم يذكر في
الكتاب قدر المرور واختلف الشائخ فيه قال بعضهم قدر موضع السجود وقال بعضهم مقدار العنق وقال بعضهم قدر ما يرفع
أبصره على المار لا على سجود وفيما ذكرنا ذلك لا يكره وهو الأصح انتهى قلت وهذا إذا كان المصلي في الصلاة وحده لا إذا كان في المسجد
البيت الكبير والكبير متين ذراعا أو أكثر فقل الجين وأما الصغير فالمراد ما المصلي حيث كان يجب ألا يمر من موضع قد سجد
حائط القبلة وكذلك يحكم في الدار والبيت لأن المسجد الصغير مكان واحد فاما المصلي حيث كان في حكم موضع سجود قال في
رد المحتار مكان واحد أي من حيث أنه لم يجعل الفاصل فيه بقدر صفين بالناس من الأقدار فمنه إلى منزلة مكان واحد
المنجد الكبير فانه جعل فيه ما نفاكها من حيث ما بين يدي المصلي إلى حائط القبلة مكانا واحدا بخلاف المسجد الكبير والصغير فانه

ابي داود وغيره انه اذا نماز ع انحران لميل بما عمل بالسجدة وقد ذهب اكثرهم ههنا الى عدم القطع فليكن هو الرابع ورسالي -
قول عن ابي ذر قال حفص (راوى) قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكاه (عبد السلام بن

كثير) عن سليمان قال قال ابو ذر يقطع صلوة الرجل اذا لم يكن بين يديه قيد (قيد) اخوة الرجل
 الحمار والكلب الا مسوقا فقلت ما بال الا مسوقا من الاحمر من الا صفر من الا بهيض (فان الا مسوقا
 يقطع والا حمر والا صفر والا بهيض لا يقطع) فقال يا ابن اخي سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سألتك
 فقال الكلب الا مسوقا شيطان عمله بعضهم على فاهه وقال ان الشيطان يصور لصورة الكلاب وقال بعضهم منه
 مثل الشيطان بل هو اشد ضررا من غيره نسي شيطانا. **قول** عن ابن عباس رضى الله عنه قال يقطع الصلوة للمرأة
 اذا كثر والكلب قال ابو داود الخ ما صل ان الموقوف محفوظ وحديث شعبة المرفوع شاذ وكذا منع حديث ابن
 عباس الا فى كفاي نسخة اى نسخة. **قول** عن ابن عباس قال احسب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال اذا صلى احدكم الى غير سترة فانه يقطع صلوة الكلب الحمار والحنزير واليهودى والمجوسى وللا ملة
 ونحن نرى عند اذام بن مدين على قد نة مجزى لومر واصلى بعد قد رمية الحجر بين يديه لا يقطع مرورهم صلوة
 قال الشوكاني واحاديث تدل على ان الكلب وامرأة واحمار يقطع الصلوة والمراة يقطع الصلوة البطالباه والجرار تقطع
 قلت معنى القطع قطع الوصلية التى انبر بها الشراخ الغائبة عنها والقطع يكون فى الاتصال وهو الوصلة فالعنى القطع فى الاتصال
 فى الاتصال والقطع واحد لكن لست فى متنايرة اى تقطع فى احكام الباطنية ولا تقطع لى فى احكام الظاهرية اخرج ابن ابي
 شيبة عن ابن مسعود ان المروى بن يدي لى يقطع نصف صلوة اى قلت انما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الاشياء
 بطريق التمثيل لعل وجه التخصيص انه تقدم ان الكلب الاسود شيطان وفى الحديث اذا نهى احمار يرمى الشيطان وان النساء
 حاله شيطان فكل واحد لعلق بالشيطان ينفى للانسان ان يرمى برونه اعتبارا الى ما روى ابو داود وقول

يزيد بن نمران قال رايت رجلا يبتوك فمعه فقلت مروت بين مدي النبى صلى الله عليه وسلم
 وانا على حماد وهو يلى فقال اللهم اقطع اثره فما مشيت عليها بعد فدا فى هذه الرواية البعيدة الراوى
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع صلواتنا قطع الله اثره واخرج قصته عن غروان انه نزل ببتوك وهو حمار
 فاذا هو برجل مقعد فسأله عن امره فقال ما حدثك حديثا فلا تحدث به فاسمعت انى حتى ان رسول
 صلى الله عليه وسلم نزل ببتوك الى نخلة فقال هذه قبلتنا قم صلى اليها قال فاقبلت وانا غلام اسعى
 حتى مررت بينه وبينها فقال قطع صلواتنا قطع الله اثره فما قدمت عليها الى يومى هذا فانه يدل على انهم
 المارشدي لان دعاء النبى صلى الله عليه وسلم على الانسان اقل قليل وقد عظم صلى الله عليه وسلم اللهم من دعوت على احد
 ولم يكن مستحقا لذلك فاجله رحمة لعل غرض ابي داود ومن هذا بيان ان القطع بمعنى قطع الوصلة لا لصل الصلوة والصلوة

باب سترة الا حمار سترة لمن خلفه من المتقدمين وبه قال جمهور العلماء ونقل عن مالك خلاف ذلك -
قول هبطنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثنية اذا خرجت من الصلوة يعقب فضلى
 الى جدار فالتخذة قبله ونحن خلفه فجاءت بهيمة ثمر بين يدي فما زال يدا ويها حتى لصق بطنه

بالحداد وموت من وداعة او كما قال مسدد قوله اذا خر موضع بقرب مكة ومطابقة الحديث لزمته بانه صلى الله عليه وسلم جعل لنفسه سترة ولم يأمر اصحابه ان يجعلوا انفسهم سترة غير سترة وقد دفعها ان تمر بينه وبين سترة ولم يبال ان تمر بين يدي التوم فلم بذلك ان سترة الامام سترة لمن خلفه كذا في هذا المجهود.

باب من قال المرأة لا تقطع الصلوة اي مروره بين يدي المصلي وقد تقدم المذهب فيه.

قول عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي صلوة من الليل وهي معترضة

بينه وبين القبلة راقدة على الفراش الذي يوقد عليه حتى اذا اراد ان يتي القنطرة فادتوت وقول.

عن عائشة قالت تبس فاعد لمتوفا بالحمار والكلب لقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي

وانا معترضة بين يديه فاذا اراد ان يسجد غمز رجلي فضمتها الي ثم يسجد فهذا الحديث استدلت به

عائشة على ان المرأة اذا صرت بين يدي المصلي لا تقطع صلوة ولعل لهذا ترويدا كما ما راى احمد فيه

فان اعتراض المرأة اشد من المرور فاذا لم يقطع الاعتراض الصلوة لا يقطع المرور وايضا بالاولى فبطل

بهذا ما قال ابن بطال هذا الحديث وشبهه من الاحاديث التي فيها اعتراض المرأة بين يدي المصلي

وقبلة تدل على جواز القعود لا على جواز المرور انتهى.

باب من قال الحمار لا يقطع الصلوة اي مروره بين يدي المصلي وقد تقدم المذهب فيه.

قول عن ابن عباس انه قال اقبلت راكبا على امان وانا يومئذ قد افضت الاختلاف مرسل

صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس فمررت بين يدي بعض الصف فنزلت فارسلت لا تاقان

تروح ودخلت في الصف فلم ينكر ذلك احد الا قاتن بن الانثى من اكسير قوله بنى وفي رواية ابن عدي عن مسلم بن

قال بنو دمي يحل ذلك على انها قضيتان وتعقب لان اصل عدم الستة لا يسمع انما يخرج الحديث فاحتج ان قول ابن

عدي يبرهنة شاذ وفي رواية مالك عن البخاري بعد قوله يصلي بالناس بنى الى غير جدار قال الحافظ في الفسحة قال شافعي

ان المراد بقول ابن عباس الى غير جدار الى غير سترة وذكرنا ما نفي ذلك من رواية الزراري ونقطة واهني صلى الله عليه وسلم

يصلي المكتوبة ليس بشي يتره وقال بعض المتأخرين قوله الى غير جدار لا شئ غير جدار الا ان اخبار ابن عباس عن مروره بهم

وعدم الكارهم لذلك مشعر بحدوث امر لم يعجزه فلو فرض هناك سترة اخرى غير جدار لم يكن لهذا الاخبار فائدة او مروره حينئذ

لا ينكر احد اصلا قلنا وقد استدل ابن عباس على عدم القطع كما اخرج المؤلف عن ابى الصهباء قال قد اكراما يقطع

الصلي فعند ابن عباس فقال حثيت انا وغله ومن بنى عبد المطلب على حمار ورسول الله صلى الله

عليه وسلم يصلي فنزل ونزلت وتركنا الحمار اما الصف فما بالاه وجاءت جاريان من بنى هي عبد المطلب

فدخلنا بين الصف فما بالاه ذلك والغلام المطلبى هو اخوه الفضل بن عباس فهذا الحديث يدل على ان عند ابن عباس

ولما من رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان مرورا بحمار والمرأة بين يدي المصلي لا يقطع الصلوة وهذا ابن عباس قد روى

عنه تكررة في قطع الصلوة بمرور المرأة اي كفض والكلب والحمار وغيره فلهذا يدل مرعا على انه ليس معنى القطع ابطال الصلوة

بالكلية بل انما يفتي بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدم قطعها.

عند تكبيرة الاحرام قال وبهذا قال الامام ابو الحسن وهذا بن سيار واليهما يورى بهذا ذكر العيني في شرحه على البخاري -
 واما رفع اليدين عند غير افتتاح الصلوة فقد اختلف فيه الاحاديث والآثار واما اختلاف الاحاديث فبيننا ما ورد في الرفع
 وسهنا ما ورد في عدم الرفع وسهنا ما يراى ساكتة عنها مع انه ورد فيها جملة كيفية الصلوة من اولها الى آخرها اما احاديث الرفع فبيننا
 حديث ابن عمر بن الخطاب بن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يركع من الركعة الا بعد ان يركع من الركعة الاولى
 والصلوة لا يركع من الركعة الا بعد ان يركع من الركعة الاولى والصلوة لا يركع من الركعة الا بعد ان يركع من الركعة الاولى
 واذا اراد رفع راسه واكثر ما كان يقول وبعد ما يرفع راسه وا من الركوع ولا يرفع يديه بين السجدةتين ثم
 يركع بالركعة الثانية الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة رفع
 يديه حتى تكون احذ وصنكبه ثم يركع ثم اذا اراد ان يركع من الركعة الاولى يرفع يديه حتى تكون احذ وصنكبه
 ثم قال سمع الله لمن سمع وكما يرفع يديه في السجدة ويرفعهما في كل تكبيرة يكبر بها قبل الركوع حتى تنقضي صلاته
 ثم هذه الرواية والرواية المتقدمة متوافقتان في ان الرفع قبل الركوع وبعد ذلك وفيما في الركعة الاولى باعتبار ان الرفع
 واما الرفع في الركعات الثلاثة الباقية فلم يذكر في الركوع ولا في الرفع منه في المتقدمة واما في هذه الرواية فذكر الرفع فيها قبل الركوع
 ولم يذكر الرفع بعد الركوع والفرق بين روايتيه سفيان ان روايته بعد ما يرفع راسه من الركوع نفس في رفع اليدين في القومته
 بخلاف روايته اذا رفع راسه من الركوع فانه ليس بنفس في رفع اليدين في القومته بل يحتمل ان يكون معناه اذا برز برز الرفع
 يديه اي بين القومته والركوع واما قوله ولا يرفع بين السجدةتين اي في الخفض والنهوض وفي هذه الرواية ولا يرفع يديه في السجود
 وفي روايته البخاري بطله ولا يفعل ذلك في السجود قال الساجد في شرحه اي لاني الهوى اليه في الرفع منه كما في رواية ضعيف
 في الباب الذي بعده قال ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع راسه من السجود ونحو ذلك ما اذا نهض من السجود الى الثانية
 والاربعية والتشهدين ويشمل ما اذا قام الى الثالثة ايضا لكن بان تشهد بكونه غير واجب اذا قلنا باستصحاب جليسة الاسترخاء لم يكن
 هذا اللفظ على نفى ذلك عند القيام منها اي الثانية والرابعة لكن قد روي يحيى القطان عن مالك عن نافع عن ابن عمر بن الخطاب
 وحديث وفيه لا يرفع بعد ذلك اخرج عبد القطين في الخراب باسناد حسن وقاسم بن شريك في نسخة عن عبد الرحمن بن عوف في
 اثبات ذلك في سوطن رابع بعد باب انتهى وقال في السجود ليقع بعد ذكر حديث ابن عمر في هذا الحديث زيادة على ذلك
 وهي الرفع عند القيام من الركعتين وهي زيادة مقبولة ولم يقل بها امامنا الشافعي انتهى وفي هذا الحديث وجهه قال الشوكاني
 بعد ذكر حديث ابن عمر هذا الحديث اخرج البيهقي بزيادة فمما زلت تلك صلوة حتى اتى الله تعالى قال ابن المديني هذا الحديث
 عندي حجة على من خلق كل من سمع فعليه ان يعمل به لانه ليس في اسناده شيء وقال ايضا في محل آخر على انه قد ثبت من حديث
 ابن عمر عن البيهقي انه قال بعد ان ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند تكبيرة الاحرام وعند الركوع وعند الاعتدال
 فمما زلت تلك صلوة حتى اتى الله تعالى انتهى وهذا كلامه يوم ان حديث ابن عمر بن الخطاب الزيادة قوله ابن المديني وثابت
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عنده ولم يكلم فيه وهذا غلط فانه قال الشيخ ابو داود في اثار السنن وهو حديث ضعيف بل
 يرفعه وقال في تعليقه قال الزيلعي في نصب الراية قال الشيخ في الامام ويزيل هذا التوهم يعني دعوى النسخ ما رواه البيهقي
 في سننه من رواية الحسن بن عبد الله بن حمدان الرقي ثنا عيسى بن عتبة عن عتبة بن نافع عن ابن عمر

عند الركوع بعد يخرج حديث ابن عمر قال ابو عيسى حديث ابن عمر حديث حسن صحيح وهذا القول بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال بعد يخرج حديث ابن مسعود في ترك الرفع قال ابو عيسى حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح وهذا القول بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قلت اذا دريت مما دعيت علمت ان القائل المشترك المحقق في هذا الباب هو ثبوت الرفع وتركها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن اصحابه بل كلاهما متواتران ولا يسلل الى رد روايات الرفع ولا الى رد روايات الترك وان كان بعضها صحيح باعتبار السند وبعضها ضعيف باعتباره وقد وقع الاختلاف باختلاف اللاحقات والآثار فذهب طائفة الى ان الرفع افضل من الترك مع جواز الترك ثم اختلفوا بينهم من يرفع عند السجود والقيادتهم من لا يرفع عنده ومنهم من يرفع عند كل خفض ورفع ومن قال بافضلية الرفع على الترك الا اذا راعى وانشأ في واحد من جنس اهل الفقه وجماعة من اهل الحديث وذهب طائفة الى ان الترك افضل من الرفع وان كان الرفع يجوز لما كراهته ويروى به سهل اسنة ولكن هو غير مأخوذ بالسنة المؤكدة ترك الرفع ومن قال بهذا الوخيفة ابو يوسف ومحمد بن الحسن بن زياد وزفر وسفيان الثوري والنجاشي وابن ابى ليلى وسائر فقهاء الكوفة والبرقي قد روي عنهما حديثا وهو قول ابن مسعود واصحابه وهو رواية ابن القاسم عن مالك وهو المشهور من ذهب لمالك واختاره اكثر اصحابه والمعمول عند اصحابه وفي رواية عن مالك الرفع واخاره بعض اصحابه فختلفت الرواية فيه عن مالك فمرة قال يرفع ومرة قال لا يرفع وعليه جمهور اصحابه بعد ثبوت الرفع والترك عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه بعده رضى الله عنهم كانت الاحتمالات ثلثة ترمع الرفع او الترك او التخيير بينهما فالى كل واحد ذهب الذين همون وقد استدل كل فرقة بما يوافقها واجاب عما يناقضها من البراهين من قال انه صلى الله عليه وسلم فعله مرة وتركه مرة لبيان الجواز بخلاف الوجوب فهو سنة مؤكدة وتركه جائز وفيه للمخالف ان يقول انه تركه لكونه سنة مؤكدة ورفعه لبيان الجواز بخلاف الوجوب ومنهم من قال ان تركه فسوخ فعله اول الاسلام ثم وادم على الرفع وهذا باطل لان النسخ لا يثبت بالاحتمال والاختيار وادام يبعد نص صريح على ذلك ويحذر من لا يسيما اذا ثبت من مثل ابن عمر بن الخطاب وغيرهما تركه بعد صلى الله عليه وسلم ومنهم من قال لو كان تركه سنة لما وادم صلى الله عليه وسلم على الرفع وهذا غير شاف بعد ثبوت احاديث الترك مرفوعة بعد ثبوت عمل اصحابه بعده سيما على ابن عمر وعلى وغيرهما ومنهم من ناقش في خرق احاديث الرفع وهي مناقشة لا طائل تحتها الا لا شك في ثبوت بعض ثبوتها وضعف بعضها لا يخفى ومنهم من قال انه لم يثبت مرفوعة تركه وفيه هذا باطل لانه لا يخفى على الماهر ان طرق حديث الرفع تبلغ درجة الصحيح لا سيما حديث عبد الله بن مسعود والبراء وقد ذكره المتقنون بل قد تواتر هذا علما وقد قال الترمذي بعد اخراج حديث عبد الله بن مسعود في الترك هذا حديث حسن وفيه يقول غير واحد من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وقد ثبت عن جماعة من اصحابه تركه كما تقدم بيانهم ابن مسعود وابن عمر وابن عباس ثم من الخطاب والابن هريرة وعلى بل لم يثبت عن بعضهم تركه ومن ثبت عن الرفع ثبت عن الترك ايضا بل قد ثبت في اكثر اوقايمهم الترك قال في هذا المجموع وعرض الرافض على جماعة من تركه بروجه ما على حديث عبد الله بن مسعود فالاول قال عبد الله بن المبارك قد ثبت حديث من يرفع وذكر حديث ابن عمر عن مالك عن ابن ابي ذر ولم يثبت حديث ابن مسعود وان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرفع الا في اول مرة (وعلل هذا من ابن المبارك في حديث التوفي لاني اعلم مرفوعة روى بنفسي اياه كما عند فضائي) واجاب عنه ابن تيمس الطيد المالكى انشأ في كتابه الامام بان عدم ثبوت الخبر عند ابن المبارك لا يمنع من انظر فيه وهو يدور على ما هم من كليب وقد وثقه ابن معين كما قد ساه وانشأ في

قال ابن القطان في كتاب الوهم والايهام والذمي عندي انه صحيح وانما الشك فيه على وجهين ثم لا يجوز وقائلا انه كان يقولها من قبل
نفسه واما ما تبعها الحديث كانه من كلام ابن مسعود ويجاب عنه ان هذا امر دونهما اخرج النسائي في مسنده خبرنا مسود بن نصر حدثنا
عبد الله بن المبارك عن سفيان عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال الا انكم تصليون
الله صلى الله عليه وسلم قال فقال فرجع يدري اول مرة ثم لم يعيد واما قال بوداد وبعده اخرج حديث عبد الله بن مسعود عن عرق
دع المذکور حدثنا الحسن بن علي بن مسعود بن عمرو وابو حذيفة قالوا لنا سفيان باساده بهذا قال فرجع يدري في اول مرة حتى
بعضهم مرة واحدة انتهى فنثبت بذلك ان وكيعا لم يفرد بذلك بل تابعه ابن المبارك وغيره من اصحاب الثوري واما الثالث ما ذكره
من ان احمد بن حنبل وابا بكر بن شيبة لم يقولاه ثم لم يعيدوا لهما في هذا الخبر فان احمد بن حنبل روى في مسنده عن ابي
ثنا سفيان عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة قال قال ابن مسعود الا انكم تصليون الله صلى الله عليه وسلم
فصلي فلم يرجع يدري الا مرة وكذا ان اخرج ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه بهذا السند عن عبد الله قال الا انكم تصليون الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم فلم يرجع يدري الا مرة ونحوه الكلمة في سني قوله فرجع يدري ثم لم يعيد ويؤدى مراده بل اصرح منه واقطع لاحتمال الاول المشهور
بان معنى لا يلحق وعدم الرفع في ابتداء الركعة الثانية كما كان في الاول كما ذكره صاحب الفتوحات ونقل عنه صاحب تزيين
والاربع ايضا ما زعمه القلي من ان جماعة من اصحاب وكيع لم يقولوا بهذا فباطل ايضا لانه مران فان احمد وابا بكر بن ابي شيبة
روياه عن وكيع وقال في فلم يرجع يدري الاول مرة وقد تابعها جماعة عن وكيع منهم عثمان بن ابي شيبة عنه ابي داود وهاو وعبد الله بن
ومحمود بن غيلان عن عطاء بن رستم بن حماد بن يحيى بن يحيى عن ابي سلمة بن كهيل عن وكيع وقال في فلم يرجع يدري الا مرة او ما في مصنفه
ان البخاري وابا حاتم بن الوهم فيه الى الثوري لما رواه جماعة عن عاصم وقالوا كلهم ان النبي صلى الله عليه وسلم اقم فرجع يدري فليفتن
وصليها من ركعتيه ولم يقل احد ما روى الثوري وكذا قال احمد بن حنبل عن يحيى بن آدم قال نظرت في كتاب عبد الله بن ادریس
عن عاصم بن كليب ليس فيه ثم لم يعيد فهذا صحيح لان الكتاب احتفظ اهل العلم لان الرجل يحدث بشي فليكن
كما في الكتاب حديثنا الحسن بن ادریس بن ادریس عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال
عليكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة فقام فكبر ورجع يدري ثم ركب فخطب يدعي فليفتن ذلك سدا فقال
انني قد فعلت ذلك في اول الاسلام ثم امرنا بهذا قال البخاري بهذا الحفظ عنه اهل النظر من حديث عبد الله بن مسعود انتهى
والجواب عنه اولان ما رواه ابن ادریس فهو حديث آخر يدل على اختلاف سياقها وليس سياقا فان حديثا رواه ابن ادریس
موقوف على الثوري في شاذنا يسألنا ان السائقين حديث واحد لكن المحفوظ هو ما رواه سفيان لانه احتفظ من ابن ادریس قال
ابن القطان في التعريب في ترجمة سفيان ثقة حافظ لما حقه وما رواه ابن ادریس فهو اشد لانه دون سفيان في المرتبة وان كان
هو في المرتبة الا اني نسج كون سفيان ثقة حافظا اما حجة لا يضر مخالفة ابن ادریس له واما ان ندره زيادة من الثقة على اية
ثقة آخر الزيادة من الثقة المحفوظا التسعين مقبولة ويجاب عن العلامة الزبيدي في نصب الراية بان البخاري وابا حاتم جلا الوهم
فيه من سفيان وابن القطان وغيره كجهنم الوهم من وكيع واما اختلاف يودي الى طرح القولين والرجوع الى جهة الحديث
عن الثقات والسادس ما قال بعضهم من انه يجوز ان ابن مسعود في الرفع في غير الافتتاح كما نسي وضع اليدين على الركبتين
والاول من قال هذا القول ابو بكر بن سنيث نقل قوله البيهقي في مسنده عن ابن عبد الهادي في التفتيح واما القول ليس في مرتبة ان يذكر

عن ابن ليث عن علي بن زيد عن القول يشبه القول ان احد من المالعين السندار هانه يحمل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع
 رذيل مذباب عن بدنه وشيا به فكما ان هذا القول دعوى باطل لا دليل عليه فكذلك القول بالنسيان دعوى ليس عليها دليل بل هو من
 سواد ريب وكذلك ادعوا ان عبد الله بن مسعود نسي وضع اليد في الركب في الركوع باطل ايضا فانه لا دخل للنسيان فيه وقد
 بين في رد كلام ابي بكر بن ابي ابي هذا العلامة ابن الترمذي في الجوهري في الرد على النسيان كذا قال الشيخ النيزي رحمه الله تعالى
 والباقي ان ما هم بن كليب غير مقبول الجواب عنه بانه قد تقدم ان ما هم بن كليب وثقة ابن معين والنسائي وابن حبان وكلهم قال
 ابن النديم لا يثبت به اذا انفرد ومهما ما هم بن كليب غير منفرد وقد توهم في ذلك بما اخرج الدارقطني وابن عدي عن محمد بن جابر
 عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بكر وعمر فلم يرفعوا
 ايديهم الا عند افتتاح الصلوة واما محمد بن جابر وان صنعة غيره واحد من الائمة لكن قال ابن ابي حاتم عن محمد بن يحيى سمعت
 ابا الوليد يقول عن نعيم بن محمد بن جابر بائنا عن ابي التميمي عن علقمة قال سمعت ابا وا باذعة يقولان من كتب عنه بالائمة ومكة
 فهو حقيق الا ان في احاديثه تحاليل واما اصوله فهي صحاح قال وسئل ابي عن محمد بن جابر وابن لهيعة فقال محلها الصدوق ومحمد
 بن جابر وثقت من ابن لهيعة وقال ابن عدي روى عنها الكبار اريب وابن عون وسمرو جماعة قال دلو لانه في ذلك المحل
 لم يرو عنه هو لاد قد خالف في احاديث ومع ما تكلم فيه من تكلم بحديثه وقال الدارقطني هو واخوه يتقاربان في الضعف قيل
 يتركان فقال لابن جابر بنما انتهي قلت ونحن ذكرنا حديثه مهنيا للتأني والاعتبار وايضا ليدفع ما قد حدث الامام ابو حنيفة
 رحمه الله تعالى مد شاعرا عن ابراهيم عن علقمة والاسود عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه الا عند
 افتتاح الصلوة ثم لا يعود شي من ذلك ذكره في فتح القدير وغيره والثامن بان عبد الرحمن لم يسمع من علقمة واجاب عنه ابن الهيثم
 في الشيخ بان هذا باطل لانه عن رجل مجهول وقد ذكره ابن حبان في كتاب الثقات وقال مات سنة ٩٩ وسنه سن ابراهيم النخعي
 والامام حنيفة من سماعه من علقمة والاتفاق على سماع النخعي منه وصرح اعلي بن كتاب المتن والمفترق في ترجمة عبد الرحمن هذا
 انه سمع اياه وعلقته.

واختصر من شي الحديث الثاني (حديث البربري عازب) بانه من رواية يزيد بن زياد عن عبد الرحمن بن ابي ليلى ياتفق بمخاطبة
 علي بن ابي طالب لم يغيره روح في الخبر من قول يزيد بن ابي زياد ورواه عنه بدوها شعبية والثوري وغيرهم من المخفاة وقال الحميدي
 انما روى به الزيادة ويزيد بن زياد وقال احمد بن حنبل لا يسمع وكذا صنعة البخاري والدارمي والحميدي وغير واحد وقال احمد بن
 حنبل هذا حديث واه وكان يزيد يحدث به برهنة من وهره لا يقول فيه ثم لا يعود فلما اتقوه اهل الكوفة تلقن وكان يذكرها وكذا قال
 علي بن ابي حاتم وقال البيهقي قال الشيخ وقد روى هذا الحديث محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن اخيه عيسى بن عبد الرحمن بن ابي ليلى
 من البربري قيل عن محمد بن عبد الرحمن عن الحكم عن ابي ليلى قيل عنه عن يزيد بن ابي زياد عن ابي ليلى ومحمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى
 لا يسمع بحديثه هو اسود حمله عند اهل الكوفة فاحديث من يزيد بن ابي زياد قال في الجوهري في الرد على البيهقي في باب من
 لم يذكر لرفع الا عند الافتتاح وكراي البيهقي فيه حديث ابن عيينة عن يزيد بن ابي زياد عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن البربري رايته
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلوة رفع يديه قال في ان ثم قدمت الكوفة فسمعت حديث هذا ورواه في ثم لا يعود فقلت
 اهل الكوفة ثم حكى البيهقي عن زائدة قال في ذلك والمفترق في ترجمة عبد الرحمن هذا انه سمع اياه وعلقته.

[illegible]

[illegible]

ما نزل الله صلى الله عليه وسلم بفتح الصلوة بالتكبير الحديث وفيه وكان يقول في كل ركعتين التحية وكان يفرش وجهه اليسرى
 ويصلي بها اليمنى فخره في سبقي الاخبار الى احمد سلم والي داود ومحدثي وائل بن حمران راي النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فبعد ثم تقدم
 فانشر وجهه اليسرى وغراه ايضا الى احمد ابى داود والنسائي وحديث فاعنه بن رافع ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا طرقي
 اذا سجدت فكن سجودك فاذا جلست فاجلس على رجلك اليسرى وغراه الى احمد وذا عندي في حق الرجال واما المرأة فتقعدها كما تستريح
 بها فجلس سجودك قوله ثم كبر فقام ولم يتوق ذلك اي كبر للرفع من السجدة الثانية فقام على صدره وقدمه ولم يجلس سجودك ولم
 يفته على الاضيق وغيره فاجلس على قدم جلسته الاستراحة وذا السباق بخالف ما تقدم من سياق حديث عبد الحميد بن جعفر فلو جله فان فيه ثم
 يرفع راسه وينشئ وجهه اليسرى ويقعد عليها قوله ولم يذكر للتورك في التشبه من اي لم يذكر فيسبى بن عبد الله التورك
 في التشبه الثاني كما لم يذكر في التشبه الاول وذا بخالف سياق عبد الحميد بن جعفر فانه ذكر التورك في التشبه الثاني في قول الطحاوي
 الحديث مضطرب وسامعه صاحب الجوهر النسخ فراجعه وقال ابو داود ودروى هذا الحديث عتبة بن ابي حكيم الحديث
 ما صلته وقع الاختلاف في الروايات في ذكر التورك فاما عبد الحميد بن جعفر ومحمد بن عمرو بن حنبل فذكر التورك في حديثه في الجلطة
 الاخرى فخطا واما الحسن بن احمد فذكر التورك في القعدة بين السجدين ولم يذكره في غيرهما من الجلطة الاخرى والاولى ولا في جلته الاخرى
 واما تلج عتبة بن ابي حكيم فلم يذكر التورك لاني اجلسته الاول ولا في الثانية ولا بين السجدين ولا في جلته الاستراحة -

قوله عن ابي هريرة انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان للصلاة جعل يديه جذر
 منكبيه واذركم فعل مثل ذلك واذا رفع اليدين فعل مثل ذلك واذا قام من الركعتين فعل مثل ذلك استدل
 بهذا الحديث ايضا على رفع اليدين اقول في السنن يبين الرب وهو مختلف فيه وفي سنن اخرى اسمايل بن عياش قال الطحاوي
 فيه فانما هو من حديث اسمعيل بن عياش عن صالح بن كيسان وهم لا يحيلون اسمعيل فيمار دوى من جليل الشاهسين حجة فكيف يجوز
 على خصمهم جالوا في شدة عليهم لم يسوغوا اياه انتهى قلت مع عن ابي هريرة وعمله للرفع مرة والترك مرة وفي سوطا ان ابا هريرة
 كان يصلي بهم فكبر كلما خفض ورفع قال ابو جعفر الطحاوي وكان يرفع يديه حين يكبر ويضع الصلوة فانه قال على انه لم يرفع الا مرة
 في الافتتاح وقال والله اني شئكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله انه دأب عبد الله بن الزبير وصلى به

بشائر بكيفية حين يقوم وحين يركع وحين يسجد وحين ينحني للقيام ويقوم وفي شير سدييه فانطلقت
 الى ابن عباس فقلت اني رايت ابن الزبير يصلي صلوة لم اراها احد يصليها فوصفت له هذه الاشارة
 فقال ان احببت ان تنظر الى صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقصد بصلوة عبد الله ابن الزبير
 حاصلة ان لم يركع قال ابن عباس واني سميت عبد الله بن الزبير يصلي بهذه الكيفية من رفع اليدين عند الركوع والسجود والقيام
 منه ولم اراها من الصلوة ذكرا رائا لبعين يصلي بهذه الكيفية فقال لابن عباس هذا صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك
 بالافقون قلت في سنده ابن ابي شيعة وهو ضعيف وسبون المكي مجبول ومع ذلك لا يدل على اختيار الرفع بل دليل على انه ثابت
 منه صلى الله عليه وسلم ونحن لا نكفره بل فيه دليل كثير على عدم الرفع فانه يدل على ان العمل على الرفع لم يكن في ذلك العصر والاهل
 فكيف قال رايت ابن الزبير يصلي صلوة لم اراها احد يصليها الحديث قوله من قاض عن ابن عمر انه كان اذا دخل في الصلوة
 كبر ورفع يديه واذا ركع واذا قال سمع الله لمن حمده واذا قام من الركعتين رفع يديه ويرفع ذلك الى السجدة

الله صلى الله عليه وسلم اى فصل من رفع يديه في الموضع الاربعه وحال ما قال ابو داود ان سمع عند ذلك يقولون على
 بن عمر ورفعه غير صحيح ولكن البخاري صح رفعه في جزع اليدين وفي الزيادة وقد تخرج نافع على ذلك في شواهد منها حديث ابى
 حميد الساعدي وحديث علي بن ابي حمزة عن المصنف وقال البخاري في الجزء المذكور ما زاد ما بين عمر على وابو حميد في عشرة من الصحابة من
 الرفع عند القيام من الركعتين صحيح لانهم لم يحكموا صلوة واحدة فاختلفوا فيها وانما زادوا بعضهم على بعض والزيادة مقبولة من اهل العلم
باب خال من التسمية في النسخ الموجودة وكتب في الحاشية وفي النسخ المكتوبة القديمة -

باب من ذكر انه يرفع يديه اذا قام من اثنتين فعلى الاول جميع الاعاديث المذكورة بالباب لها مناسبة بالباب
 المتقدم ولما على النسخ القديمة فلا يناسب الا السجدين الاخيرين منها قلت قد ثبت رفع اليدين عند الركوع والركوع منه وعند
 اليهودي اليهود من السجدين ورجع الرفع عند القيام الى الثالثة -

قول - عن محارب بن قيس عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام في الركعتين كبور رفع يديه يقول من علي بن
 ابي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان اذا قام الى الصلوة كبور رفع يديه حتى يركع ويضع يديه في شئ من صلوة وهو
 مثل ذلك اذا قضى قرائته واذا كان يركع ويضع يديه اذا رقع من الركعة وكما يرفع يديه في شئ من صلوة وهو
 قائم اذا قام من السجدة يرفع يديه وكما يركع من السجدة يركع ان يكون المار به سجد في الركعة الاولى كما قال في الحديث
 وتكفي لمن يكون للركعة في الركعة الثانية اي بعد التشهد كما قال غيره ان المار بالسجدة في الركعة ان كان يركع في بعض الركعات
 بابه بالمصنف بقوله وفي حديث ابى حميد الساعدي حين وصف صلوة النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام
 من الركعتين كبور رفع يديه حتى يجاذى بهما منكبيه كما ابرع عند افتتاح الصلوة وقد تقدم ما قال الطحاوي في
 هذا الحديث من ان حديث عبد الرحمن بن ابي الزناد ما يتيم في نفسه ولم يكن فيه ذكر الرفع اصلا -

باب من لم يركع الركعة عند الركوع اي في ترك الرفع عند الركوع والرفع منه لعل غرضه ان يرفع يديه عند الركوع
 به في الغرض ان اشارته الى ان عدم الذكر لا يوجب اتعافا بالكلية تعرض الى دلائل عدم الرفع -

قول - عن علقمة قال قال عبد الله بن مسعود الا اصابني بكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال فصل فلم يرفع يديه الا مرة اي بولصه كما في نسخة اخرى عند طيبة الا فتتاح وهذا حديث صحيح
 فعلى وقد تعدد ما لم يثبت عنه

قول - عن الرازي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلوة رقع يديه الى قريب من اذنيه
 ثم لا يبعث في الحديث ايضا في انشائه تعالي وقد تقدم الكلام في ايضا في الكلام ابو داود في هذا الحديث وحين الاصل قال
 سفيان ان يزيد بن ابي زياد لم يذكر في المصنف لا يورد ولا ذكره في الكوفة فكانه يفتن والاشي ان سفيان وابن ابي عمير
 ردوا عنه في الحديث ولم يذكر في المصنف ولا ذكره في المصنف فاذا ذكره في المصنف لا يثبت عنه -

قول - عن ابى حمير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل في الصلوة رقع يديه ولا ي
 يمد يديه او يمد يديه في حال الركوع او الهالي وفيه مناسبة الحديث بالباب ظاهر فانه ذكر فيه رقع اليدين عند الركوع
 ولم يذكر ان يركع عند الركوع وابو برة قد ثبت عنه بعده صلى الله عليه وسلم انه رفع مرة وتركه اخرى -

باب في رواية الشيخ محمد بن الحسين في العلم في الرفع وعدمه في محل الرفع فقال الجمهور بالوضع وقال
 بعضهم في رواية المشهور انه يرسلها ولا يضع اليمنى على اليسرى وبه قال الحسن البصري ونقل ابن الحكم عن مالك انه يضع اليمنى على اليسرى
 وقال الاوزاعي بالتفريق بين الرفع والارسال اما كيفية الرفع عند ذكره فبفتحها ثم ان يضع اكل اليمنى على الكف اليسرى فيحلق
 بها ثم يرفع على الرفع ويصير الاصابع الثلاثة على الذراع فيصدق انه وضع اليد على اليد على الذراع وانما خذ شمله بجميعها
 وانما في محل الرفع فذهب ابو حنيفة ومالك والشافعية الى ان الرفع يكون تحت الصدرة وعن احمد واثان كماله مبين
 الصدرة وذهب مالك في روايته وجمهور الشافعية الى ان الرفع يكون تحت الصدرة فوق الصدرة وعن احمد واثان كماله مبين
 وفي رواية ثالثة انه يجير بينها ولا يخرج وبالتفريق قال الادريسي وابن المنذر قال ابن الزمان من غير المقلدين بالوضع على اليد
 وفي ابن المنذر لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء اقول الامر واسع والمخلاف في الاختيار -

قوله عن ابن مسعود انه كان يصلي فوضع يده اليسرى على اليمنى فلا اله النبي صلى الله عليه وسلم فوضع
 يده اليمنى على اليسرى هذا حديث حجة الجمهور في الرفع - قوله ان عليا قال من السنة وضع الكف على الكف
 في الصلاة تحت السرة في هذا الجمهور رواه احمد ابو داود وقال الشوكاني الحديث ثابت في بعض نسخ ابى داود وروى
 نسخة ابن الاعرابي ولم يوجد في غير رواه اساده عبد الرحمن بن اسحق الكوفي وهو ضعيف انتهى قلت وفي اساده زياد بن
 زياد وهو مجهول ولكن اخرج الدارقطني وغيره ثلثة اسانيد روى في سنده عن عبد الرحمن بن اسحق عن زياد بن زيد عن ابى حنيفة
 على روى في السد الثالث عن عبد الرحمن بن اسحق عن النعمان بن سعد عن علي فلا يضر جهالة زياد بن زيد اما ضعف عبد الرحمن
 فقد نجرها اخرج ابن على شيبه في هذا الباب حديثا كيع عن موسى بن عيسى بن عيسى الكوفي عن علقمة بن وائل بن حجر عن ابيه
 قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم يضع يمينه على شماله تحت السرة قلت ولقد تحت السرة ليس في نسخة الموجودة عندي وسمعت
 البحث فيه قال الشيخ النعماني قال اسما قاسم بن قنطربا في تخرجه احاديث الاختيار شرح المختار هذا حديث محمد
 بن ابي طالب الذي في شرح الترمذي هذا حديث قوي من حيث السند وقال الشيخ عابد السدي في طوابع الاثر رجاله ثقات انتهى قلت
 وسهل علقمة من ابيه ثابت وسياق تحقيقه في باب الاخفاء باين ثم لا يخفى عليك ان العلامة حياة السدي قال في رسالته رفع
 السرة في ثبوت زيادة تحت السرة نظر بل هي غلط نشاء السهو فاني راجعت الى نسخة صحيحة من المصنف فرايت فيها هذا الحديث بهذا
 وهذه الاثر الذي في نسخة تحت السرة واجاب عن العلامة قائم السدي في رسالته فزاد الكلام بان القول يكون بذه الزيادة غلطان جرم
 الشيخ قائم الجوزي الى المصنف شاهدني اياها في نسخة وجودها في نسخة في خزائن الشيخ عبد القادر المغني في الحديث والاثار لا يلق بالانصاف
 وقال وقال رايت يعني في نسخة صحيحة علينا الامارات المصححات فقال في هذه الزيادة في اكثر النسخ صحيحة قال النعماني الان في
 الزيادة وان كانت صحيحة لوجودها في اكثر النسخ في السند لكنها من الغفلة لروايات الثقات فكانت غير محفوظة كزيادة على المصدر في روايته
 ابن خزيمة ومع ذلك في اضطراب كما مر فاحديث ان كان يحيا من جهة السدي ضعيف من جهة الحسن والله اعلم وايضا اخرج ابن ابي
 شيبه في هذا الباب حديثا كيع عن ربيع عن ابى معشر بن ابراهيم قال يضع يمينه على شماله في الصلاة تحت السرة وايضا اخرج ابن
 ابي شيبه حديثا زياد بن بارون قال اخبرنا ابي جراح بن اسحاق قال سمعت ابا جراح وسالته قال قلت كيف وضع يمين
 كعت يمينه على لاسر كعت شماله ويجعلها خلف من اسرة وذكره ابو داود تعليقا وايضا اخرج ابن ابي شيبه حديثا ابوساوية عن عبد الرحمن

وما في قلبه من عالمين كما في قلبه وبذلك امرت وانا اول المسلمين وفي رواية وانا من المسلمين وكان صلى الله
 عليه وسلم يقول تلك تارة وفيه اخرى لانه اول مسلمي هذه الامة والى غيره ان يقول الثانية لا غير الا ان يعتمد الثانية او الثانية على
 عليه وسلم ويقل انها يقول غير النبي الثانية لاول دهرهم نشاء توهم ان معنى وانا اول المسلمين اني اول شخص اتصف بذلك بعد
 ان كان الناس بهزل عنه وليس كذلك بل معناه بيان السارعة في الاشتغال لما اهرته ونظيره قل ان كان الرحمن ولدنا اول
 العابدين وقال موسى وانا اول المؤمنين قال بعض الشافعية لا يجوز في وعاء التوبة انا اول المسلمين لانه كذب بذا فهو وانا انما يكون كذا
 اذا كان مخبر عن نفسه لا تاليا او مراد بيان الاشتغال قوله لبنيك وسعد يديك هو من الب بالمكان اذا قام في شيء من الصلوة
 معناه اني اكون اول من يبكي لمين فذت النون بالاشارة واريد بالتقية التكرير من غير خباية اي انا اداوم على طاعتك انا
 بعد اداوم اقيم على طاعتك اقامة بعد اقامة كقولك تعالى فارح البكرتين اي كربة بعد كربة ومرة بعد مرة وسعد يدي ساعدت
 طاعتك يا رب ساعدة بعد ساعدة وهي الواقعة والسارعة او ساعدة قاتمي على طاعتك واجابني لدعوتك سعادة بعبادة
 قوله لا تحير كلتي يدك اي انخير كل عقال وقولا وفلا في امر فكس وقد تركت وارايتك في بعض النسخة والشر ليس اليك اي لا تقتر
 به اليك ولا ايضا اليك بل الى ما اقترفته ايدي الناس من العاصي اليك تسلمه فالك لا تقضيه الشر من حيث هو منزل
 لا يفهم من الفوائد الاربعة قيل معناه ان الشر ليس شر بالنسبة اليه انما هو شر بالنسبة الى خلق وقيل الشر لا يصعد اليك لقوله تعالى
 واليه يصعد الكلم الطيب قيل الشر لا ايضا اليك محسن التاديب لئلا يقال يا خالق انخرير وان خلقا قوله اللهم اغفر لي ما قد
 وما احسنت اي ما قدمت من سيئة ما احسنت محسن على اي جميع ما فرطتني قيل ما قدمت قبل البتة وما احسنت بعد ما وقل معناه
 ان وقع مني في استقبل ذنبا فاجعله مقرونا بغيرتك قيل اخرته في علمك ما تقضيه على قوله اذا قام الى الصلوة للمكتوبة
 قد مر اختلاف في هذا ذكر رفع اليدين وما في مسلم ليس ذكر شيء من هذا فلذا قال المحامي هذا الحديث مضطرب على رواية مسلم وايضا اذا
 نور من رجع رواية مسلم ليس فيه ذكر رفع اليدين ولا ذكر المكتوبة بل فيها اذا قام الى صلوة الليل بل هو في الليل ١٢ قوله من فقها
 اهل الدانية فاذا قلت انت ذاك فقل يا ما من المسلمين هذا ربه ولا فلا يخرج في انا اول المسلمين ايضا كما مر قوله
 لقد رأيت اشي عشي ملكا يبتدئ من ايامهم يروونها اي كل منهم يريد ان يسبق على غيره في رغبته الى محل العرش او القبول هذا
 طاعة حال لا محرم لها فلا تكون في استنباط الصلوة والكان هذه الدرجة من قبول لان ذلك تصور له بعد سبب لا خلاص فلا تشرح
 ولا تلم بجملها اشاع ايضا سنة الصلوة كما هو رواية لم يعمل عليه صوابه فبذلك من قبيل بعتك بعاكاشه ١٢ قوله اهوذا بالله من
 الشيطان من لعبه وفتنه وحنه اي من كبر الودى الى كفره وسحره وسوخته فالتصريح كناية عن الكبر كان الشيطان يفتح
 له بالسوسة في عينيه ويحرك الناس عنه كما ان يكون للفتح حقيقة وحيل كذلك الكبر ليس له حقيقة بل هي عبارة عن الشر الذي
 مما في جوهره من كفره فليس له في نفسه كرامة قاله من كرامة قوله هذه النوبة بضم دحج الاء نوع من الخوض والهرج (آيب) يتري
 انسان فاذا افاق ما دله كمال عقله كالنايم والسكران قال النبي ان كان هذه التفسير من معن الحديث فلا يعمل عنه دركان من
 بعض الرواة قال لا نسب ان يراى بفتنة السمك لقوله تعالى ومن شر ما نالت وان يروى بالهز الوسوسة لقوله تعالى قل رب احو فبك
 من جزات الشياطين وهي ظلمات ما هم ليعون اناس على العاصي كما تهنز الوكضة والدواب بالمعاز قوله سمعت النبي صلى الله
 عليه وسلم يقول في الطلوع اي اهلولة الامة وهدم من اقترعت لم يكن في الحديث السابق قوله في حديث محمد بن داود

كان اذا قام كبر عشرين الحديث اى قالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام في الليل كبر عشرين الحديث
 اللهم اغفر لي الحديث اى قبل الصلوة في انشاء الصلوة فافهم قوله - انت نور السموات والارض اى نورها او ظهر بها هذا
 عند المشهورين الذين يقولون همه از دست معني لا علاقة بين الله وبين السموات والارض القوية والمخلوقة لا حاجة عند الوجودين
 يقولون همه اوست الى الاول وقيل المراد بالسموات والارض يستفيضون بنوره قوله - ذلك الحمد تقدم ايجاز الجور للفقير
 انت الحق وقولك الحق وعدك الحق قال الطيبي عرف الحق في انت الحق وعدك الحق وذكر في البوواني لانه لا منكر لافلا
 دخلنا ان الله هو الثابت الدائم الباقي واسواه في موضع الزوال عملا كل شئ ما خلا الله باطل وكذا وعدة مختص بالانبياء
 ومد غيره اما قصدوا ما عجزوا على الله عنها والتكثير للبراهين التي تقوى قال الخطابي عرف الحق في الاذنين للحضر قوله - هطس شد من
 الانصاف الحديث العاطس هو رفاة بين رافع راوى الخبر كنى عن نفسه ليقصد اخفاء عمله قد استشكل تأخير رفاة اجابة ابني
 صلى الله عليه وسلم حين كرسوا له ثلثا مع ان اجابته واجبه عليه بل على كل من سمع رفاة فانه لم يسل الشك وحده واجب بان لا يسم
 واحد العينة لم تعين المبادرة بالاجاب من الشك ولا من واحد العينة فكانهم انظر بعضهم لبعض وجيب وحملهم على ذلك خشية ان يبدى في حق شئ
 قلنا منهم انه اخطار فيما فعل وجواب ان يقع الغفوة عنه وكان صلى الله عليه وسلم لما رأى سكونهم فهم ذلك فغضبهم انه لم يقل باسا ولكن مع
 نداء ليس بذات الصلوة مع قوله من هذا بهذه المرتبة الرفعة قال الترمذي حديث رفاة حسن وكان هذا الحديث عند بعض أهل العلم
 انه في التطوع لان غير واحد من التابعين قالوا اذا عطس الرجل في الصلوة المكتوبة انما يجده الله في نفسه لم يسعوا باكثر من ذلك
 قلت مع ان ما تناهت دون عشرين من اجل ذكره لم يقل احدا بالاحتياط لان نظر الفقهاء ليس في الخصومات الجزئية ولا في
 التعال من السلف في ما يقال باستحبابه وما جرت التوارث عليه مع كونه مشتملا على اجز عظيم فالحكم عند الخفية وعطس صلى الله عليه وسلم
 لا تفعل لولاه ومنه لان يسكت وقيل يحكى في نفيه اما صلوة من قال في جوابه يحكم الله ففعل صلوة -

باب من راعى الاستغفار لم يجزئ هذا هو الذي اختاره ابو عبيدة وصاحبه واحد من جنس هو ثابت مرفوعا عن
 اس وعائشة وابي سعيد الخدري وجابر وعمر بن الخطاب بن مسعود والابن مسعود فانه لم يرفعه وفي مسلم ان عمرو بن الخطاب كان يحكي
 الكلمات فخره في كتاب الدعوات مرفوعا ايضا واخرجه الزيلعي بهذا صحيح في كتابه في سوال الابل كوفته عمر عليهم افضل درجات
 او اما المرفوع الذي اخرجه الزيلعي من كتاب الدعوات للطبراني ففيه التحريك فهو الكتاب فانه كتب له حموية بالزار العجوة بدل حموية
 بالزار المبهلة قال في النيل قال المصنف واختار به لا يعني الصحابة الذين ذكره لا يستفاد من حموية احيانا بخبر من اجابة
 ليعمل الناس مع ان استغفارة يدل على انه الا فضل وانه الذي كان ابني صلى الله عليه وسلم يراهم عليه لبادان استغفرا
 رواه علي والومير في محسن الحديث انتهى -

قوله عن عائشة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استغفم الصلوة قال سبحانك اللهم
 وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك وكلا الله فخيرك قوله سبحانك اللهم وبحمدك عندي اختصار من يحكيان اى يحكى
 سبحانك وحموت الله هذا فلا تكون الا وديك زائدة وقال العلار ان وبحمدك حال سبحان مصدر مع جرد الالكا قال بعض
 قل ابني اورد وهذا الحديث ليس بالمشهور عن عبد السلام من سوب له روى عن عبد السلام
 بن اناهم قلت اخرجه الترمذي وابن ماجه والدارقطني بسندهم فليراجع في النيل قال الحافظ محمد بن عبد الوهاب اعلمت فمبنى

ربيل مسند الى داود ومجروحاً شتبه بطلق طلق بن غمام اخرج عنه البخاري في الصحيح وعبد السلام بن حرب اخرج منه الشيخان وقلقه
ابو حاتم وقد صحح الحاكم هذا الحديث وأورد له شاذاً وقال اسما ظاهراً رجال مسنده ثقات لكن فيه انقطاع قلت هذا القول من اسما
لكن فيه انقطاع فهو على مذهب البخاري والاصل في مذهبهم فليس فيه انقطاع دامنا بحكم ابو داود وان هذا شاذ وغير مدلل من باب
زيادة الثقة وهي مقبولة ١٢

باب مسكت عند الافتتاح اي بعد كبيرة الافتتاح قبل القراءة والمراد بالسكته نهما اما معناه مجازي اي بسكت
عن مجهر وترك رفع الصوت كما هو مذهب الجمهور ويدل عليه ما حديث لباب اسما انه يحق في اي ترك الكلام راسكاً هو مذهب لك
والسكته عند الخفية مثله بعد كبيرة التحريم وقبل الفاتحة وما بين الفاتحة والسورة لآمين وبعد الفراغ عن القراءة قبل الركوع
لهذا انفع عند الشوايف اربعة بعد التحريم قبل الفاتحة وبعد الفاتحة قبل آمين لقيم القدي الفاتحة وبعد آمين قبل السورة وبعد
السورة قبل الركوع وسليم ان السكته الاولى طویل ولذا لم يقع الاختلاف فيه الاثنية قصيرة لذا اختلف الصحابي ان في وجودها
والثالثة لا يلين بان يحد بها والا لازم كثير من السكتات في حديثهم سلمة التي اخضت فيها قراءة عبد الله عليه وسلم حرفاً واما
مسكته التي اخترعها الشافعي فلا روج ولها في الحديث لا في عمل السلف ثم علم ان الحديث الذي حدثت بحسن عن سمرة فيه ذكر سكتين
احدهما بعد كبيرة الافتتاح قبل القراءة وبذلك السكته متفق عليها ذكرها ابو هريرة كما ذكرها سمرة وخرج حديث أبي هريرة الشيخان
ايضاً والسكته الثانية لم اقف عليها الا في حديث سمرة ولقد اضطربت الروايات فيها فروى ابو داود عن سمير بن عيسى عن الحسن
وسكته اذا فرغ من فاتحة الكتاب وسورة عند الركوع ثم ذكر حديث حميد بن عتيق وقال كذا قال حميد في هذا الحديث وسكته
اذا فرغ من القراءة ثم ذكر حديث شعث عن الحسن موصلاً ولقد انه كان يكت سكتين اذا استتم واذا فرغ من القراءة كلها
وهذا الذي قلنا فاخرج بسنده عن طريقنا سمير بن عيسى عن يونس بن عبيد عن الحسن ولقد وسكته اذا فرغ من قراءة فاتحة
الكتاب فالحمد للحديث لم يذكر لفظ وسورة عند الركوع ثم ايدته رواية شيم عن يونس بن عبيد عن الحسن ولقد واذا قرأوا الضالين
سكت مسكته واما الامام احمد فاخرج حديث يونس في مواضع من مسنده بعضها يوافي ابا داود وبعضها يوافي الدارقطني قال في
موضع عن يزيد بن زريع عن يونس واذا فرغ من قراءة السورة سكت هنية وفي موضع آخر عن سمير بن عيسى عن يونس وفيه واذا
فرغ من قراءة الفاتحة وسورة عند الركوع وفي موضع آخر عن شيم عن منصور بن يونس ولقد سكت سكتين اذا اتم الصلوة واذا
قال ولا الضالين سكت ايضاً هنية واما حديث حماد عن الحسن فاخرج ابو داود والترمذي وابن ماجه والامام احمد في مسنده
اما حديث الامام احمد فهو عن محمد بن جعفر عن سعيد بن قتادة اخصو ولم يذكر محل السكتة واما ابو داود والترمذي وابن ماجه فاخرجوا
من طريق عبد الله بن مسعود عن قتادة قال واذا فرغ من القراءة ثم قال بعد اذا قال بخير المصنوب عليهم ولا الضالين واما ابو داود
فلما اخرج من طريق يزيد بن زريع عن حماد بن عيسى قال وسكته اذا فرغ من قراءة غير المصنوب عليهم ولا الضالين ..

باب من له برهون ببسبب الله الرحمن الرحيم ابتداء الفاتحة والسورة في الصلوة قلنا في الحديث ثم يخفى بسم الله الرحمن الرحيم وقال الشافعي في كل صلاة
قراءة التسمية على ابتداء كل ركعة مرسلة عن داود في رواية واجبة واختار باين الهمام وغيره قال بن واصل في نكته ولهم يسئل عليها
كل ركعة فيسجدوا بها قلنا كثر ولعلنا لا نذكر كثره من الشافعي واهم ذلك كثر الشافعي واختار والهندي واهل البيت
ابن عبيد بن عمير في تفسيره روح المعاني وفي رواية عن محمد بن سحاب التسمية بين السورة ..

روى البخاري في كتابه في التفسير في قوله تعالى انما انزلناه في قرآننا من راس كل سورة ام لا الاول فاصح من ذهب بها من انما انزلناه في قرآننا لان الامة سمعت على من اماكن بين يديهم مكتوبة باقلم
 روى في من القرآن التسمية كذلك اكد روى في قوله تعالى انما انزلناه في قرآننا من راس كل سورة ام لا الاول فاصح من ذهب بها من انما انزلناه في قرآننا لان الامة سمعت على من اماكن بين يديهم مكتوبة باقلم
 بالكتاب لا يثبت بها فلم يثبت في قوله تعالى انما انزلناه في قرآننا من راس كل سورة ام لا الاول فاصح من ذهب بها من انما انزلناه في قرآننا لان الامة سمعت على من اماكن بين يديهم مكتوبة باقلم
 بآية من كل سورة منها وقل انما انزلناه في قرآننا من راس كل سورة قولان صحيحان في روى
 برورة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول الحمد لله رب العالمين سبع آيات احدهن بسم الله الرحمن الرحيم فقد عد التسمية آية من
 الفاتحة ولانها من الفاتحة ولا يثبت في المصاحف على راس الفاتحة وكل سورة يعقل روى فكانت من الفاتحة ومن كل سورة ولان
 قال النبي صلى الله عليه وسلم خبر عن الله تعالى انه قال قسمت بصلة بيني وبين عبدي مصفين واحد يفتح وجلا لئلا يزل بين وجهين بلدا
 انه بدأ بقوله الحمد لله رب العالمين لا بقوله بسم الله الرحمن الرحيم ولو كانت من الفاتحة لكانت البداية بها لا بالحمد ان في له نص على ان المصنف
 ولو كانت التسمية في الفاتحة لم يتحقق لها صفة ويكون بالله كثيرا في يكون في النصف الاول من آيات ونصف لان كون الآية من
 سورة كذا لا يثبت الا بالدليل التواتر من النبي صلى الله عليه وسلم وقد ثبت بالتواتر انها مكتوبة في المصاحف ولا تواتر على كونها من سورة
 ولهذا اختلف اهل العلم فيه فعد اهل الكوفة من الفاتحة ولم يعد اهل البصرة منها واذا دليل عدم التواتر وتوقع انكشاف الشهادة
 في ذلك فلا يثبت كونها من سورة مع انكشاف كونها من سورة ما اقتضى بالشافعي لا يوافق في ذلك احد من اسلف
 الامة وكفى به دليلا على بطلانذهب الدليل عليه روى عن علي بن ابي ربيعة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال سورة في القرآن ثلثون آية شتمت
 لصاحبها حتى غفر له تبارك الذي بيده الملك وقد اتفق القراء وغيرهم على انها ثلثون آية سوى بسم الله الرحمن الرحيم ولو كانت هي منها
 لكانت احدى ثلثين آية وهو خلاف قول النبي صلى الله عليه وسلم وكذا انعقد الاجماع من الفقهاء القرون سورة مذكورة ثلث آيات سورة
 الاخلاص اربع آيات ولو كانت التسمية منها لكانت سورة مذكورة اربع آيات وسورة الاخلاص خمس آيات وهو خلاف الاجماع والامام
 من الحديث ففيه اضطراب لانه في حد الاصل وخبر الواحد لا يوجب العلم وكون التسمية من الفاتحة لا يثبت الا بالنقل الموجب للعلم مع انه عارضه
 ما يوافق منه واثبت واشهره هو حديث التسمية فلا يعقل في معارضه ما قوله انما يثبت في المصاحف يعقل روى على راسي سورة فممكن ان يثبت
 على كونها من القرآن على كونها من سورة يجوز انما يثبت بالنقل من سورة لا لانها منها فلا يثبت كونها من سورة بالاحتمال فثبت تخلف
 وذهب اليك في التسمية ما ذكره في المدونة قال قال مالك لا يقرأ في بصلة بسم الله الرحمن الرحيم في المكتوبة لا سر في نفسه لا يقرأ
 وقال مالك هي السنة وعليها اذكت الناس قال قال في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الغرضية قال الشان ترك قراءة بسم الله
 الرحمن الرحيم في الغرضية قال لا يقرأ امر ولا عناية لا امام ولا غيرهم قال دس في النافذة ان حب ترك في ذلك واسع السنة وهذا القول يثبت
 على انها ليست من القرآن عند اصلا في سورة البقرة قاله صاحب الجمل لم يورد وزعم بعض ان مدارا بغيره تركه قول بغيره التسمية بفتح
 الكتاب وعدمها قلت هذا خطأ فان بعض من قال ما يجزئته قال بالسريعا وقد ثبت آثارا في حريم الله فلم يمس مرفوع وتعرض بعض
 الآخرين على اثبات المرفوعات مثل اسبوطي في الاتقان ولكن كلها معلولة وقال الزبيدي من اكثر ارجل المرفوع وهم وضاعون و
 الدارقطني فيه رسالة قبل وصل مرفوعة ما في حل فيها احد حديث صحيح فاقروا قال لا نقول ان تيمية اقول ان لم يصح مرفوع سنة ولكنه لانه
 نبوة عنه صلى الله عليه وسلم ولا فكيف قال بعض الصحابة نعم ستمائة صلى الله عليه وسلم كان على لاسر لعل مرة او مرتين به باقيلما

أي يعلم التسمية في الصلوة لا يتعلم الجهر بالتسمية كذا في الهداية وفي كتاب الآثار ان عمرو بن الخطاب جهر بالتسمية يعلم أهل الكوفة وكذلك ثبت
عن عمر بن الخطاب يعلم كما في مسلم وكتاب الآثار يقول فيما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه جهر بالتسمية كان للتعليم كما قال الشافعي في حديثه في تكبير
بعد الصلوة اخرجهم عن ابن عباس انه للتعليم ولم يقبل احاد بنية الجهر بالذكر بعد الصلوة لا ابن حزم الاندي وقد ثبت الجهر في مواضع
للتعليم مثل ما روى السيوطي انه صلى الله عليه وسلم جهر بالقراءة في الظاهر قال في آخره التعليل وكذا ما وجدت منه كذلك ثبت جهرية
في الظاهر والعصر كما في مسلم.

قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم ابا بكر وعمر عثمان كانوا يقتضون القراءة بالحمد لله وبالعلمين قال في
المنهاج نعم لعل على الحكاية وتختلف في اللزوم ذلك فقيل لبعض كانوا يقتضون بالفتحة وند قول من اثبت التسمية في اولها وتحت بانها
تسعى الحمد فقط واجب يمنع الجهر مستندة بثبوت تسميتها بهذه الجملة في صحيح البخاري اخرجني فضائل القرآن من حديث سعيد بن الجهم
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له الا اعللك عظم سورة في القرآن فذكر الحديث فيقال الحمد لله رب العالمين اي اسبح الشافي في قول المعنى
كانوا يقتضون بهذا اللفظ مسكنا بظاهر الحديث وند قول من في قراءة التسمية لكن لا يلزم من قوله كانوا يقتضون بالحمد انهم لم يقرؤا باسم الله الرحمن
الرحيم سر او قد اطلق ابو هريرة بسكوت على القراءة سر كما في الحديث وقد اختلف الرواة عن شعبة في لفظ الحديث فرواه جماعة من اصحابه عنه
بلطف كانوا يقتضون القراءة بالحمد لله رب العالمين ورواه آخرون عنه بلفظ لم يسمع احد منهم يقرؤ باسم الله الرحمن الرحيم كذا اخرجهم سلم الى آخره قال قلت
فهذه الرواية ترد ما ذكر من المعنى الاول واخرج الزبيدي بان لم يثبت اطلاق الحمد لله رب العالمين على الفتحة في عرف الصحابة هذا ما يدل
منقول عن الشافعي رحمه الله قوله وكان اذا جلس فيرى رجلا يسوي ويصعب رجلا التبتى له في كلا الجمليتين الاول
والثانية وند الحديث صحيح ما في الباب اخرجهم سلم يدل على عدم التورك في التشديد واقره النووي ولا يجزئ فيه تاويل بشوفاً بانه محمول
على الجملة الاولى لان عائشة في صدقة صلوة النبي صلى الله عليه وسلم فكان عليها ان تفرق بين المقتضين قوله وكان يجزئ عن
عقب الشيطان هو ان يضع اليه على عقبه بين السجدين وبوالاقدار عند المصنف وند قولهم في قولهم وعن فرشت السبع هو ان
يبيض ذراعيه في السجود ولا يرفعهما عن الارض كبسط الكتاب لذبح ذراعيه قوله نزلت على انفا سورة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم الوحدانا
اعطينك السموات لعل غرض المؤلف من هذا الحديث ان التسمية جزء من سورة فاذا ثبت انها جزء من السورة يقول به على جهر
في الصلوة التي يجهر بها بالقراءة فيها وانت تعلم ان جزئية سورة مسئلة مستقلة لا تعلق لها بالجهر وعدمها ولا يدل الحديث معتد على جزئيتها
ايضاً لانه يمكن ان يقال انه صلى الله عليه وسلم قد اتم تكبيراً في قوله قال ابو داود وهذا الحديث منك قد تراسع المصنف في
الطلاق المنكر على الشاذ او على المحل فان الحديث لا يثبت انما رواه الضعيف بخلاف اللغات وحميد ثقة ثبت لا ما سببه للحديث
باب الا ان يقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قرأ الآية من وسط السورة ولم يقرأ عليها بسم الله الرحمن الرحيم وقراءة التسمية في ابتداء
سورة فلو كان قراءة التسمية على سورة تكبيراً لكانت ايضاً تعلم بذلك ان التسمية في اول السورة جزء منها وانت تعلم لا يلزم قراءة التسمية
كلما قرأ فكيف يتبدل بهذا.

باب من جهر بها قوله عن ابن عباس قال قلت لعثمان بن عفان ما حملكم احدثت هذا السؤل اورد
الاول ان سورة انفال سورة قصيرة من الشافي لان فيها سجدة بين آية والثاني من القرآن ما يكون قل من آيتين فاوخلتوا في
اسبح الطول والثاني ان البرة وهي سورة طويلة لان فيها آية مائة وثلاثون آية يناسب بها ان تكون من الطول فاوخلتوا في آيتين

في معرفة السنن والآثار ان لفظ الغرب معلول وتشيرها وانه الى انهم متفقون في هذا الحكم وقال بعضهم تبعد الواقعة فلا يرجع الطحاوي -

باب القراءة في الظهور مريان مقدار القراءة في باب السابق اما تنويه الركعتين وصدورها فلذهب منها ما قل في العبارة
وطيل الركعة الاولى من الفجر على الثانية امانته للناس على ادراك الجماعه وركعتا الظهر سواء ونحو هذا بحقيقة واهم من ذلك ان
محمد بن حبيب بن يونس الركعة الاولى على غير ما في الصلوات كلها ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يطيل الركعة الاولى على
غير ما في الصلوات كلها واما ان الركعتين اثني في اتحقاق القراءة فيتيويان في المقدار بخلاف الفجر لانه وقت ذم وغفلة واهم من ذلك
محمول على الاطاعة من حيث الشاء والتعوز والتمنية فلا معتبر بالزيادة والنقصان بما دون ثلث آيات لعدم اسكان الاجترار
عنه من غير حرج اشبهت -

[illegible]

باب في تخفيف الآخرين أي تخفيف القراءة في الركعتين الآخرين من الصلوة الرابعة فنق العلماء على أنه يقتصر على ما في
في الآخرين من الأربعة وفيهم السجدة فيها أقوال بعد ما يذكره وفي أخرى يجب السجدة وفي أخرى يباح واختاره فخر الإسلام وهو
قوله قال عمر بن الخطاب شكاه الناس في كل شيء حتى في الصلوة

الآخرين يعني قال عمر بن الخطاب لسعد بن ابى وقاص مبن كان واليا على اهل الكوفة ان اهل الكوفة مشكوك فقال في جوابه
الانا فاطول القرأة في الركعتين الاولين وانف القرأة في الاخرين لانه يقرر على الفاتحة قوله وفي الركعتين من انظهر
قدم ثلثين آية قد راها تنزيل الشجدة وحررها قيامه في الاخرين على نصف من ذلك اى حرزا
في كل واحدة من الركعتين للاديين قدر ثلثين آية وفي الاخرين خمسة عشر آية وهذا يدل على انه صلى الله عليه وسلم يريدني الركعتين الاخرتين
على الفاتحة فيحمل انه صلى الله عليه وسلم يقرأ فيها الفاتحة مع سلاخه فين ان يريد على الفاتحة او يميز يد احيانا بالبيان ابوازا على
مبهمه كما هو مختار عندنا -

باب قدر القراءة في صلوة الظهر والعصر قد مر بيانها وسيل ان تعين الادب او الطوال او القصار من بين
باصول مستحب وبل الاعتبار للمورم لانه كلاهما ذكران في كتبنا وقال مولانا المرحوم الشوكري باعتبارهما -

[illegible]

بوثها بنى قبلك فاتحة الكتاب ذواتهم سورة البقرة من تقرأ بحرف منها الا اعطيتاه ولى ابوهر وقال ابن جرير ان نسخ في الاخرين لم
 يلزمه الاعادة ومضت صلوة منقل بحجة ذلك ورأته عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس ايضا صيغة لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن
 فصاعدا صيغة نشأ على نحو به بدرهم فصاعدا قبل ان يظهر بالفتح بل صيغة خبر على نحو بعنة بدرهم فصاعدا بعد ان كشف الحال لم يلزم في
 نفى وجوب السورة الا في الفتح لا بن خزيمة من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قام فصلى ركعتين لم يقرأ فيها الا بغائتة لكان
 اه وركعت عليه وفيه غلظة السدوسي قال هو في التقريب فيعنف من السابقة وفي التارخ الصغير قال يحيى القطان خطلة السدوسي كرية
 وتركته على محمد وكان احتل وفي الميزان عبد الملك بن خطاب بن عبد الله بن ابي بكره اشقى مقتل جده انور عن خطلة السدوس بهذا
 عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلوة لم يقرأ فيها الا بالغائتة غمزه ابن القطان بهذا الخبر وخطلة السدوس
 وحديث في المصنف ٢٨٨ ليس فيه عبد الملك وهو من رجال تهذيب التهذيب فخطه قال اعني خطلة قلت لعكرمة اني اقرأ
 في صلوة المغرب قبل اعوذ برب الفلق وقل هو برب الناس ان ما لا يعيدون ذلك على فقال وما بأس بذلك اقرأها فانها من
 القراءة انما تم قلل حديثي ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاز فصلى ركعتين لم يقرأ فيها الا بام الكتاب اه واخرجه في المصنف
 ايضا صفح ٢٨٣ عن خطلة السدوسي عن شهر بن حوشب عن ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العید ركعتين لا يقرأ فيها
 الا بام الكتاب لم يزد عليها شيئا اه فاضطرب اساءوا ونقله في الزوائد عن السد بلفظ لا يقرأ فيها الا بام الكتاب لم يزد عليها الا الضمير للتسبيح
 الى الركعتين وتكلم عليه في ابوجهري في باب الاقتصار على الفاتحة مثل هذا يروى في يوطوي وعن ابن عباس نفسه في المصنف صفح ٢٨٤ قال لا
 تصلين صلوة حتى تقرأ بفاتحة الكتاب وسورة ولا تدع ان تقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة عبي في الصحيح من باب الخطبة بعد العید
 عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم الفطر ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدا الحديث فرأيت خطلة شاذة بالمره وكانوا يقتنون بالقراءة
 في العید حتى سأل عمر اباؤا قد البني كما عند مسلم عنها هذا وحيل على بعدن يريد قوله لم يزد عليها شيئا اى سورة كاملة بل بعضها وعلل
 عليه ما عنه في كتاب القراءة صفح ٢٨٤ فيما يتعلق فصاعدا بعبارة الكتاب بسويوه قال هذا باب ما ينتصب على اخبار الفعل التسبيح
 اظهاره في غير الامر والنهي صفح ٢٨٤ وذلك قوله اخذته بدرهم فصاعدا واخذته بدرهم فزادوا حذف الفعل لكثرة استعماله اياه
 ولا يهم اسموا ان يكون على الباء لو قلت اخذته بصاعدا كان فيجاء لا بصفة ولا يكون في موضع الاكم كانه قال اخذته بدرهم فزاد من
 صاعدا او قد سبب صاعدا ولا يجوز ان تقول وصاعدا لانك لا تريد ان تخبر ان الدرهم مع صاعدا فمن لست كقولك بدرهم وزيادة
 وكذلك اجبرت باء في الثمن فجعلته او لا ثم قرأت شيئا بعد شي لا شئ شي فالاول لم يرد فيها هذا المعنى ولم تلزم الواو الشك في ان يكون هذا
 بعد الآخر الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد عمر ولم يكن في هذا دليل على انك مررت بغيره ويزيد فصرح بان فية اى في ثمن ومع هذا
 لا شئ شي فلا بد ان يكون او ياء درهما اذا زاد فهو ايضا بجملته ثمن وهكذا نقول ان اى ركعة تقصرت بشروطها على الفاتحة فهي
 بها كوحدة واحدة وادى ركعة جمعت فيها بين الفاتحة والسورة مجموعها واجب ويجب ان يكون هذا التوزيع على بعض الصلوة
 لا على احوال المسلمين من المتقدم وغيره كما زعموا لانه لا يما في الحديث الى احوالهم فوجب ان يكون بالنظر الى نفس الصلوة كالتوزيع
 الا شئ على اجزاء البيع واذا لم يؤم في سياق الحديث بانه بالنظر الى احوالهم ولم يبين كلامه عليه وعلى الشريعة مع قطع النظر
 هذا الحديث في انشا بد على توزيع الوظيفة على الركعات افلا يكون المعطل من هذا الى احوالهم عدلا عما ساعد الواقع فاشا بغير
 المساطعة ما في انشا بد ثم بعد هذا ينبغي ان يلاحظ في هذا التركيب سوقة من الاثبات والنفي والخبر والانشاء والقادر وغيره انهم يميلون

ان قال، فقد تم الكلام على تقدير كون الفاتحة واجبة في الآخرين وقد تم التوصل على الركعات واما على تقدير عدم وجوبها فيها فنقول
 ان سبق فيها نحن فيه من قوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقرأ بها القرآن فصاعدا هو لا متعارف راسا ام لا صلوة من خلت صلوة
 عن القراءة لاشياء الاثبات فلا نظرية في بيان صورة التقصير بان نقول لو كان صلى الله عليه وسلم قال صلوا بالقرآن فصاعدا
 مثبتا كمن يتخير التوصل على تقدير عدم الوجوب في الآخرين فان سياق الاثبات لم يقع فلا يحتاج ان نجثث عن انه لو وقع
 كيف يكون وانما هيما النظر فيما قد وقع في ذلك ان هذا السياق في الحالة الراهنة كمنه لصلوة بمن استفتت قرأته فيها واما اعتبار
 حكم الاثبات دليلا آخر لفصل فانه بين ذلك وبينه من قاطعة ان نفى الصلوة في الحديث منوط بانفتاحها وانتفاء القراءة راسا
 باعتبار انتفاء احد هما اي الفاتحة والصورة ثم قال واما الفرق الذي وعدناه في الفاء والواو فهو انه صلى الله عليه وسلم لما سلك سبيل
 الامر بالقراءة والامر بطلب التحصيل فذكر الفاتحة والصورة بالعلم واللفظ وهو اللافت بالامر وهو مساق حديث ابي سعيد فاعنه ولما ذكر انتفاء الصلوة
 بانتفاء القراءة ذكر الاول لا يجرى منها ثم محذو الى ما فوقه وهو المناسب لبيان حكم الانتفاء نعم الفاتحة وهذا التحصيل بالفاء هو حديث
 عبادة وابي هريرة وجا بهما على تقدير ان يكون النفي بناء على الاثبات وتكون الفاتحة واجبة في الآخرين واما على تقدير عدم الوجوب
 فيستحسن ايضا في جابل النفي ان يصعد من واجب معين الى واجب غير فيه بعده في الانتفاء والعدوان لا يتمايزان بخلاف جوب الفاتحة
 ووجود الصورة فانهما وجودان مستقلان براسهما واعتبار البجنية والكلية لبعده هناك اعتبارنا واراد بالامر لوجوده واد في الفاء للترتيب
 ايضا ويمكن ايضا ان يكون بالنظر الى من ليس عنده قرآن غير الفاتحة على شاكته ما من رفاعة وما عند ابي داود من باب تخفيف الصلوة
 من قتي وسياتي وعلم ايضا ان قوله فصاعدا وفما زاد وفما فوق ذلك ثلثها تباين على ان يدخل ما بعده في حد الزيادة باقل ما يكون
 وصيد على اهم بخلاف قوله وما يشتر في حديث ابي سعيد بهما ان الله ان قرأ في حديث رفاعة عند ابي داود وفيل على ان ياتي
 بما قبله وادام تيسر وقد تيسر كثير فها وصف معاير للسابق ويخل في فروق الاول والثاني فان المعروف في الزيادة اذا رديت اياها
 كانت هو الفاء دليلا آخر لفصل ثم قال فصل في نفي حديث مع قوله تعالى فاقروا ما يتيسر من القرآن ويخرج منه ان قوله تعالى
 هذا دليلا على وجوب كل يقع من القراءة في الصلوة فاعلم ان بعضهم ذهب الى ان الاول بقوله تعالى اي الفاتحة لا غير جوبها من الترتيب
 لا غير ليس بشيء اما من حيث الحديث فكما علمت شاملة وتكون ما من حيث القرآن فالصالح لا يخفى وذهب بعضهم الى ان المراد به ما فوق الفاتحة
 وليس من ان يكون واجبا والوجه ان الله تعالى اراد مجموع ما يقرأ وكذا المثل عليه تيسر باعتبار الطول لا باعتبار تخفيفه في ان سورة ولو غير
 الفاتحة فان الآية نزلت في تخفيف الصلوة لليل والاحتياج حينئذ الى بيان ما يتعين من وجوب فها فرفعة الآية كما ترى لا لبيان
 ان الواجب اي سورة لكنها امرت بالقراءة واجبا في كل ما عداه شرعية وهي الفاتحة فصاعدا فهو تحت نه الآية وكل واجب ثم حكم
 بعده في الاحاديث ما لك لا امر بها وقوله ثم اقرأوا القرآن ثم اقرأوا ما شئتم وقد سردنا الامر بها الفاتحة حينئذ وترك ما يقع على شاكله
 القرآن في اللفظ او ما يقوم مقامه هو قوله ليرز ان نقرأ الفاتحة الكتاب ما يتيسر من الجعيل للفاتحة والبقاء للباقي على هذه القرآن فها
 احتياج الى تعيين ما يتيسر منه والبقاء واحاله على صلته في القرآن وما يقوم مقامه هو قوله فها زاد فها فوق ذلك وقوله فصاعدا فنقول ما
 في الحالة للباقي بعد الفاتحة على القرآن وادراج تحتها وسائر الالفاظ بدله وفيه الاحالة كما في الفاتحة حديث ابي قحافة انك امرك الله
 واما الامر بالسورة كما في قصة معاذ وامره بقرئين من سورة الفجر بالنظر الى ان الفاتحة معلومة واما الامر بقرآن بالنظر الى من ليس
 عنده غير من القرآن وهو ما في حديث سبي الصلوة من طريق رفاعة فان كان معك قرآن فاقروا الا فاحمد الله وكبره وعلوا وقال

ذلك حتى قالوا ان للرب من القرآن هو قطعة من القرآن اى قلته كانت سوار كانت فالتمه الكتاب وفسر بانهم يريدون
 بوجوب الفاتحة وعندى معناه ما بيننا وبينه وعمل عليه العالمين وهو فاتحة الكتاب مع ضم السورة الا ان القرآن العزيز لم يقبل
 في قراءة الفاتحة فما زاد بل عبر عنها بما يفسر علم عنه ان المقصود الاسل من الفاتحة والسورة هو قراءة ما تيسر يوسعت التيسر فالقرآن العزيز
 لقرض للمفسر والاسل وبالزح والمادة والسند يث الى السورة فوجوب الفاتحة ثبت من تعبير القرآن بهذا النمط وكون الفاتحة
 مراد منه قلنى قلنا بوجوبها وادى حديث يوجب اهل قلنا به قوله امرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انا دعى
 انه لا حمل الا بفراة فاتحة الكتاب اذا قالوا وادى حديث يدل على انه لا تسع صلوة بغير قراءة الفاتحة وهو حجة على المنفية
 قلت بوجبة للمنفية لا يصح فاسم قالوا بوجوب قراءة الفاتحة ووجوب قراءة ما زادوا عليها بل بوجبة على الفاتحة بغيرية الفاتحة في
 الصلوة لانهم اذا استحبوا بغيرية الفاتحة لم يثبتوا بغيرية شئ من القرآن زاد على الفاتحة وبيد كما وجبه سابقا بما لا مزج عليه
 وادى عنده بان قال ابو هريرة وان لم تنزل على ام القرآن اجزأت وان زدت فهو خير رواه البخارى وحكم الرفع كما قال البخارى
 نقاسه لان دعوى كون قول ابى هريرة له حكم الرفع باطل قال الشوكاني وقد عرفت هذه الاحاديث بملف البخارى وسلم غير ما
 عن ابى هريرة انه قال فى كل صلوة اقرأ فما سمعوا دل الله صلى الله عليه وسلم سمعناكم وما افعى عنا اخفينا عنكم وان لم تنزل على ام
 القرآن اجزأت وان زدت فهو خير ولكن الظاهر من السياق ان قوله وان لم تنزل على ام ليس مرفوعا ولا محال حكم الرفع فلا حجة فيه انتهى
 وكذا ما روى البخارى فى جزأ القراءة عن ابى هريرة قال يجزى بفاتحة الكتاب ان زاد فهو خير ليس بمرفوع حقيقة ولا حكما بل هو
 قول ابى هريرة فليس فيه حجة وما لوى ابن تزييه عن ابن عباس ان النبى صلى الله عليه وسلم قام فصلى كعتين لم يقرأ فيهما الا بفاتحة الكتاب
 فقد مره صلا من انه مضطرب جدا وشاذ قد ذكره من ايضا من ان وهم فى الرفع من نقله فى غير محله الاستدلال به انما هو اعتصار عما فى الحديث
 من ذكر ريق صلوة صلى الله عليه وسلم بالليل من حديث ابن عباس فى بيته عند عائشة فى رواية تفصل كعتين خفيفتين ثم قرأ بام القرآن
 فى كل ركعة ثم سلم الحديث وهو عند ابى داود وبلفظ فصل كعتين خفيفتين قلت فترقيها بام القرآن فى كل ركعة ثم سلم بعد ما يمكن ان يقال على
 بعد ان عني بقوله لم يزد عليها شيئاى سورة كاملة بل بعضها ولعله عليه عنه فى كتاب القراءة سنة وبقول معناه انه قام من الركعتين الا ان
 فصل كعتين خفيفتين لم يقرأ فيهما الا بفاتحة الكتاب وادى حديث فى عموم صلوة الا فى عموم لمصلين كما مر وليس فى حنى اجماعنا فى حق اجماع
 واذا قرأه فالتقوا ومن كان لا يقرأ الا بام قراءة له وسبغى بيانها وقال بعض الاحناف ان النسخ فى الصلوة فى الكمال وعندى
 مدخول فيه فان الفاتحة واجبة عنى ولا يلزم على هذا فى الوجوب فان ظنى الدلالة والى ثبوت لا يوجب الوجوب كما صحح الاصوليون الحق
 ان يبحث فى ظنية الثبوت لا الدلالة ولذا لم يتغير من صاحب الهدى الى الدلالة صلا والاجابة ايضا ما قال المصنفين الا بام ما
 لا صلوة لمن لم يبدل بفاتحة الكتاب ايضا لم يرض بما قال ان قيل لقد تواتر العمل بقراءة الفاتحة فتكون فرق الثبوتها بالتحقق فنقول ان
 التواتر على الايمان بهاء على كونها ترك كما ثبت التواتر فى كثير من استحبابات قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من صلى صلوة لم يقرأ فيها بام القرآن فهو خادج فهو خادج فى كل صلاة ما قرأها قرأتها معناه فقد ذكره صلى الله عليه وسلم
 بتكرار قوله فى خداج ثلثا ثم كرهه بقوله غير تمام لئلا يوهى من لم يقرأ بفاتحة الكتاب فى صلوة يبطل صلوة فالصلوة تبرك الفاتحة
 خداج وتبرك الفاتحة فما فوقها متقية اى اذا حلت عن القراءة ومن بينها يعلم قوله لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن ففسا على اطلاقه
 تأمرا وعلم ان الحديث شبه المصطفى بغيرها شبه ناقص بخلته حافظا يتأتى ان يقال ان المراد بانها قد بينا وان كان من باب التلذذ

ثلث سؤال والآية المتوسطة نصفها ثمانية ونصفها دمار فاذا ابيت السجدة آية من الفاتحة وقد تنك ابو حنيفة وسابو هذا
 الحديث على ان السجدة ليست من الفاتحة قال النووي وهو من اوضح ما اتجهوا به واجاب صاحبنا وغيرهم من يقول ان السجدة آية من الفاتحة
 بوجه قال الشوكاني ولا يخفى ان هذه الابهوية منها ما هو غير مانع ومنها ما هو متعسف واقول ان هذا الحديث ترد قول من لا علم عنده لافائدة
 في الله ما ان المدح ان قدر وقوعه فهو واقع وان فقد الدعاء والافه غير واقع وان وقع الدعاء - قوله عن محمود بن الربيع
 عن عباد بن الصامت يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم كما حصلوا لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعدا وفي رواية
 سلم لاصلاة لمن لم يقرأ بام القرآن فصاعدا قال الطبري معناه فما زاد عليها كاستتمية بدرهم فصاعدا وهو حال اي فزاد الثمن فصاعدا
 فاصل معناه لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب حال كون قرآنه زائدا على ام القرآن انتهى وحديث عباد هذا اخرجه البخاري كما ذكر
 ليس فيه لفظ فصاعدا قال العيني فان قلت وقال البخاري في كتاب القراءة خلف الامام وقال معمر بن الزهري فصاعدا وعاشته
 الفاتحة لم يتابع معمر في قوله فصاعدا قلت هذا سفيان بن عيينة قد تابع معمر في هذه اللفظة وكذلك تابعه فيها صاحب الاذراعي وعبد الله بن
 ابن كثر وغيرهم كلهم عن الزهري انتهى وقد مر الحديث ومعناه تحقيق لفظ فصاعدا بعبارة اساذ العلم ناقلا عن فضل الخلاب
 فذكره ولا تضع اليه السمين والشمال فان فيه اثبات لفظ فصاعدا مع بيان متابعتها وشواهد وبيان معناه بجملة لا مزيد عليه مع الفرق
 بين الفاعل والواو وغير ذلك الاول لا يمكن استقاط لفظ فصاعدا رواها معمر في سلم والنسائي وتابعه سفيان بن عيينة في هذا الكتاب تابعه
 الاذراعي وشعيب بن ابى حمزة كافي كتاب الازار المسبقة فلما رواه عبد الرحمن المدني والاذراعي والسفيان ومحمد وشعيب بن ابى حمزة لا يمكن
 استقاطها ولها شواهد البصار ابا ابو هريرة والبرصيد ورافعة وجابر بن عبد الله فصاعدا وعلق البخاري اعله لجهة المعنى قد بين
 الاذراعي معناه وحقيقه فلا يمكن من جهة المعنى ان يقال كذا معناه بدون لفظ فصاعدا من انه يدل الحديث على وجوب الفاتحة مع
 السورة بدون لفظ فصاعدا وقال وفي نفس قوله صلى الله عليه وسلم لاصلاة لمن لم يقرأ بام القرآن بدون قوله فصاعدا اشارة الى السورة
 وبناء للكلام عليه وذلك للفرق بين قولهم قرأوا وقرأوا بام القرآن على ما تعرفوا والثاني بمعنى اني يها في جملة القراءة وقد اوضحنا هذا
 ابن القيم في بدائع الفوائد فقال فصل مما يتعلق بهذا قولهم قرأت الكتاب اللوح ونحوها يتعدى بلفظه ما قرأت بام القرآن وقرأت
 سورة كذا قوله لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ففيليك بوجه قل من يخطئ لها وهي ان الفعل اذا عدى بنفسه فقلت قرأت سورة
 كذا اقتضى اقتصارك عليها بتصميمها بالذكر واما اذا عدى بالباء فصاعدا لاصلاة لمن لم يأت بهذه السورة في قراءة او في صلوة او في
 في جملة ما يقرأ به وهذا لا يقتضي الاقتصا عليها بل يشترط في جبراسها وتأمل قوله في الحديث كان يقرأ في العجرا بالستين الى المائة
 كيف تجد المعنى انه يقرأ فيما يقرب بعد الفاتحة بهذا العدد وكذلك قوله بالاعراف انها اي بعد الفاتحة وكذلك في العجرا سورة ق ونحو هذا
 تأمل كيف لم يأت الباء في قوله قرأ سورة النجم مسجد وسجدوا المسلمون والمشركون فقال قرأ سورة النجم ولم يقل بها لانه لم يكن في صلوة قرا
 وقرأ كذا قوله قرأ على ابن سورة الرحمن ولم يقل بسورة الرحمن وكذا قرأ على سورة لم يكن الذي ولم يقل بسورة ولم يأت الباء
 الا في ما قرأ في صلوة كما ذكرت لك ان شئت قلت يستحسن معنى صلوة كذا وقام بسورة كذا على هذا فيصيح هذا الاطلاق وان
 انما هو واحد وهذا من الاول وعلى هذا فلا يقال قرأت سورة كذا اذا قرأ ما خارج الصلوة والفاظ الحديث تنزل على هذا فذكرها
 او والفرقان يتبادران في الصلوة ولا يتبايان وكذا لا يباين في الفرق بان المطلوب الاول انه قرأ هذا الشيء والمطلوب الثاني انه اوقع القراءة
 المرادة اليهود التي اشتهرت بهذا الاسم بين الناس وتحدثت انها هي من الاتيان بهذه السورة ووجه ان قرأ في متعارف للغة

مستغفبه فاذا انقلبت الشريعة الى عرفها ولقيت به قرأة في الصلوة صار لازما وكان حتى قرأ على نداء فقل مثل القرأة ونهاه عن الحاجة الى القول
به فلما ارى تعلقه بسورة قدى بالبار ومثل هذا في قوله تعالى فاصحوا بركم بالبار وقولك سحت رأس التيمم الاول على عرف الشريعة وهو
امر بالميل القبلة على الشيء فانقصى البتة بخلاف الثاني فانه على صرفة اللغة ومثاله الآخر قوله ما قد صلى فانه على اللغة بخلاف كان
يؤثر ثبات فانه على معهودية الشريعة وبنهاه للكلام على ما عهد ومثله وانك بشاة كما في لغته ص ١٢ ونهه التكتة ايضا بتجمع مع
ما ذكره ابن القيم جمع مكات متعددة في مقام وكذا ايا في ههنا مثل ما ذكره الزمخشري في قوله تعالى عينا شرب بهاء عبد الله الشرب
بهاء الخمر كقولهم شربت بعسل بالمار فجاء بالبار لللالة المزج كقوله رب كعب قد انا خوا حونا به شير بن الخمر بالمار الزلال به
سكت الدبر زانا عنهم وكذا ذلك الدير حال العبد حال لا وكما في قول حسان بن عليقون من درد البصر عليهم السلام برزى بصفيق بالزريق
السلس في المنة قال ايحيى ابي لم يبدأ القرأة بهاءه وقال اقرأ بما تيسر معك من القرآن ان ايجاز لا يجوز حال ابي بالبار ليس
البار في التنزيل دلالة على ان ان اقرأ مراد به الاطلاق اى اوجد القرأة باستقامته ما تيسر لك اه وهذه مكات لا سكات في الباب
وهي من باب منه عبارات ناشئة وحك واحد وكل في ذاك افعال اشيرة انتهى لمقطة قوله قال سفيان لمن لم يلى
وحدكا اى قال سفيان بن عيينة راوى الحديث وهذا الحكم اى نفى الصلوة راسا بعدم القرأت بغاتمة الكتاب فصاعدا اى اورد
عن القرأة راسا لمن يسلم وحده فاما اذا كان متعذرا بالامام فليس له ان يحكم بل يكفي قرأة امامه قال الخطابي هذا عزم لا يجوز تخيير
الابيل قلت وللدلائل على تخصيصه كسيرة منها قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا ومنها ما رواه سلم وغيره واذا قرأوا
فانصتوا ومنها من كان له امام فقرأه قلت قد مر ان هذا الحديث في عموم الصلوة لا عموم المصلين ومبني الادستاد في مثل
فقال وآما نذكرنا ان هذا الحديث واروى غير المتقدم فيقضي ذلك بأسوة ثلاثة احدها من حيث الاثبات وثانيها من حيث العلم وثالثها
من حيث السياق اما الاول فلان بشرعية نصبت لاحكام الايتام بالامام بااستقلال وغير الايتام بابا ايضا فنقل احاديث احد
الاباين الى آخر الغاء لغيره فقال في حديث الايتام وهو حديث ابى موسى وابى هريرة وقى اخرج مسلم وصحح الثاني وصحها جمهور
المالكية والنخابة ولم يباخر عن صحيح الامام فاني فقهه على الحديث لا الحديث على فقهه وهذا الحديثان في غير
واقعة السقوط عن الفرس سيقا لاحكام الايتام لا غير لعل ابا موسى وابا هريرة لم يدركا واقعة السقوط فانهما على ما ذكره في السنة
السادسة وفيها واذا قرأوا فانصتوا وقد شئ فيها على كثر صفة الصلوة للمتقدمي فلم يكن ليدركم القرأة وقد مضى على صفة الصلوة لثباتها
في فصل تنقل ولما حديث ابن دعامشة وجابر بن جعفر واقعة السقوط عن الفرس وسيفت لبيان اذا صلى قائما فاضلوا قايما واذا صلى قاعدا
فصلوا اتعودوا اجمعون وقد لم يات فيها الامر بالانصات واتى في حديثين ينقل احكام الايتام قصد كليهما فهذا يدرك انه صحيح فيها لا بد من
نذه بنديك في بعض الامور فلما راوا واحاديث واقعة السقوط خالية عن امر الانصات سرى الى اليهم ان حديثي الايتام ايضا ينبغي
ان يكون خالية عنه وهذا كما قيل ان الهمم خلقت فاذا نصبت بامير لا ينبغي ان يخلط بينهما فيفوت غرضه ومثله في البابين قوله تعالى
فاقرأوا ما تيسر من القرآن سبق في صلوة الليل فنبى على حكم الانفراد بخلاف قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لكم
واما الله فقد شتهر عند اصحابنا ان المتقدمي يحيل صلوة على صلوة الامام فهو يغتد بحجيب باقدائه ما يفعله الامام لنفسه كما يجوز
لان يحيل على نيته على حد الجواب الكودن وانا وانا على حد بللت بما اهل النبي صلى الله عليه وسلم وكما بين المستمع حيث يريد به فكذلك
وكما ذكره في قوله صلى الله عليه وسلم اشركه في الهدي اى على العبد ما كان اهدي وقاب عليه الهدي في الشركة وكقول في

[illegible]

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فتقلت عليه القراءة فلما فرغ قال لعلمك تقرؤن خلفنا ما حكم قلنا نعم
 هذا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها
 ابتداء القراءة خلف الامام فنبهاهم عن القراءة الا بفاتحة الكتاب لاستحسان بعد النبي بفاتحة فاباح لهم قراءة الفاتحة ابتداء
 مبرورة وتشهد عليها فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها ثم لما كان لا يخلو قراءة الفاتحة ايضا من المازعة فيها هم عنها ايضا وقال اذا قرأوا
 في الصلوة اذ قال المخطا بي خيل ان يكون النبي من الجهر بخيل ان يكون من الزيادة على الفاتحة كذا في الاثر ما قال ميرك اقول
 الاحتمال الثاني اظهر على السواب اذ لو كان المراد الجهر لم يستعملوا فاتحة الكتاب - قولين عن مكحول عن فافع بن
 محمود بن الربيع الا نضاردي قال فافع ابطاع عبادة عن صلوة الصبر فاقا ما ابو جهم المؤذن الصلوة
 نصلي ابو جهم يا بناس واقبل عبادة بن الصامت وانا معه حتى صفنا خلف ابي جهم وابو جهم يحيى
 بالقرآن فجعل عبادة يقرأ بالقرآن فلما انصرف قلت لعبادة سمعتك تقرأ بالقرآن وابو جهم يحيى
 قال اجل صلى الله عليه وسلم بعض الصلوات التي يجهر فيها بالقراءة قال فالتبست عليه
 القراءة فلما انصرف اقبل علينا بوجه فقال اجل تقرؤن اذا جهرت بالقراءة فقال بعضهم انا انصنع ذلك قال فلا
 وانا اقول ما لي يباذعني القرآن فلا فقه ابشع من القرآن اذا جهرت الا بالقرآن - اعلم ان احمد بن حنبل
 عن عبادة بن الصامت في الصحيح انه لا صلوة لمن لم يقرأ بالقرآن بدون ذكر الاخطا يستدل به على حكم المصلي ايا ما كان وقد
 شرحنا من قبل وكشفنا عن مراده والذي في طريقنا فافع بن محمود عنه هو ذكر الاخطا وباتحة الفاتحة للمقدي من حيث انه يشترط
 بعد الخطر ولا يفيد الا ابتداء وليس في اكثر الفاتحة التعليل بانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها نعم وكذلك في لفظه في كتاب القراءة ص ٢٢
 وقد خرج ابو داود في الباب من هذه الطريقة بدون هذه الزيادة وثنا قضاة مرجيا ما عند الدارقطني ومن اساده منكم من احدث تغيرا شديدا
 من القرآن اذا جهرت بالقراءة آه قوله في السؤال شتميا من القرآن نقاض مرجيا قوله فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها وكذا روى
 عن غير عبادة حديث لا صلوة بدون ذكر الاخطا وحديث الاخطا بدون ذكر الاستدلال فهذا يدل على انها حديثان مستقلان
 جميعا عبادة وكاهن عنده حين روى وكثيرا ما يقع ذلك في الروايات وصنع التجار من تلقائه في باب الاستحسان وتركنا شرحه في الفتح
 وليس نظير ما فيه ص ٢٢ وكما فعله ابو سعيد بارجة احاديث عنده من باب مسجد بيت المقدس وفرقها الآخرون من الصجانة وكذا
 في بعض الطريق عن عبادة بن الصامت في قوله فاول حيث قال وذهبوا الى ما روى عبادة الصامت عن النبي
 صلى الله عليه وسلم - تأول قول النبي صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بفاتحة الكتاب اه والافليس هذا ما ولا والذي في طريق محمد بن
 الحنفية هو الجمع بين ذكر الاخطا وذكر الاستدلال واذ اعلمت هذا فاعلم انه انفق الطريق فيه بل انفق الاحاديث على ان سواه
 صلى الله عليه وسلم كان عن اصل القراءة ودج وباد لا اثر الاثارة فيها انه كان عن الجهر بها ادعاه فوق الفاتحة وانما يوشى من
 شئ عليه على اعتقاده وجوبها على المتقدم وكان في هذه الاشياء بعد فبعله مفردا منه من قبل وثنا قبل ان يثبت خلط الدلائل
 منكم من احدث شتميا من القرآن اذا جهرت بالقراءة قدم وفيه من احدث على انه لم يكن شرع القراءة قبل ذلك على التقدي
 وفيه شتميا من القرآن فدل على انه لم يكن شرع الفاتحة الصلوة قبل ذلك وعذا من حبان من حديث اس كما في الكنت ص ١٢
 اتفردون في صلوةكم خلف الامام بقرآن اه فذكر قوله بقرآن بل قد لخص الشافعي ص ٢٢ كما في عروس الانوار على انه لو حلت لا يقرأ

القرآن لا يثبت الا بجمعه ولو حلف لا يقرأ قرآننا تحت يمينه قال في الجوهر خروجه بن حبان في صحيحه من حديث ابى قلابة عن ابن
 ثمر قال سمعت من انس وسعد بن زيد ابى عائشة قال سئل عن محفوظان او وهو عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كثر ما يفتي
 الى تسمية نس فيه فالاول محفوظ لاسمائه ويحتمل ان يكون الثاني ايضا محفوظا وفي الامالي الا ذكر قال البيهقي رواية خالدا عن ابي
 محفوظ وكذا قال غيره او دروايته خالية من الامر في كل طرفا من السنة وجزء القراءة وكتابها والكنز والمصنف والزوائد والاسم
 من المبهيات وفي مرسل ابى قلابة عن ابن ابي شيبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاصحابه بل تقرؤن خلفنا كما قال من
 لم وقال بعض الاقوال ان كنتم لا بد فاعلمين فليقرأ احكم فاتحة الكتاب في نفسه من قال ناسلم يامره بالعادة ثم صرح بتوهمه فليكن
 لا بد فاعلمين او ثم قال فليقرأ احكم آه بلفظ احكم لغير الاستغراق فان هذا اللفظ انما يكون اما كونه احد مقروء في الواقع واما كونه يتعلق
 بحكم تارة ولا يتعلق اخرى اى قد قد كافي قوله ليليل احكم لثباده فان الفترة تعرض واحدا ولا تعرض اخرى منه مرة ولا تعرض اخرى
 ولا بد فيه من اعتبار الافراد من جهة دما كونه لا اعتبارا مستقلا براسه في تعلق احكم عن الآخر وان تعلق بالجميع اى قوله يفتي على من يدبره
 تحقق الاجتماع فلا فهو بينهما ان الامر على اخيرة من شار قرأ من لافلا وفرض كل واحد احدا براسه من بين الجماعة مع الوجوب على جميع
 ركيب وهذا الذي ذكرته قد روت وضحاني به ميث محمد بن ابى عماره عن عيسى بن عمار عن السجاية قال لا فرق بين ان يقرأ احدهم او فبهما المصنف
 لهذا ولما ذكر في طريق خالدا عن مرسل وهو في انس عن ابن بن مائشة لفظا انه مخرج بقوله ان كنتم لا بد فاعلمين وبجملة ينبغي ان يصدق
 لفظ احكم اعتبارا بالوحدة اعتبارا من باب الكون مفضى الى الراجح واعتبارا بفروض فاعتبر ذلك في سواره وعل حين قولنا كل احدهما
 كل واحد يستعمل في عبارات العلماء وهذا اللفظ محتمل ان يكون محفوظا بالنسبة الى لفظه ولفظ احكم او فانه لصنف بالسؤال عن وجود القراءة
 واسلمها بخلاف الثاني ثم قولهم انما لنفس اى لم تكن تعلم فكننا نفعل وهو معنى قولهم انما نفعل وهذا المرسل وصله ابى قلابة بعد حين سأل
 خالدا عن هذا كافي كتاب القراءة صفة قال سئل عن خالدا عن ابي قلابة قلت لابي قلابة من حديثك هذا قال محمد بن ابى ربيعة
 المرسل ولم يخرج في انما لم يذكره النسا من السوال لكان الفرق بين الطريقين فاني لم ار في الفاظ من ابن ابى مائشة لفظ الا انما
 عنده ان يستشهد ولا ذكر انه صلى الله عليه وسلم قال بعد ما صل وانما الامر ان في طريقين اوبى عن ابى قلابة عن انس بن في جزء الآية
 من باب وجوب التوبة للامام كما هو مودى ما يجوز في من القراءة من طريق محمد بن يحيى نفسه في لفظ عن عبادة قال سئل النبي صلى
 الله عليه وسلم صلواته جبه فيها اقرا رجل خلفه فقال لا يقرأ ان احدهم والا ما يقرأ الا بام القرآن او باقره وقوله رجل وقولهم اى والله عند
 الله مزي في حديث ابن ابي شيبة لانه ظهر الامر خلفا ما كانوا يتوقعون وقولهم قلنا نعم يا رسول الله كما عند ابى داود في الباب عند
 منهم يحيى عن ابي اسير وفي المسند صفة من طريق محمد بن ابى مائشة عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال يقرأ
 والامام يقرأ او قال يقرأون خلف الامام والامام يقرأ قالوا نعم قال فلا تفعلوا الا ان يقرأ احكم فاتحة الكتاب في نفسه قال خالدا عن
 لبيد ولم يثبت ان شار فقلت لابي قلابة ان شار قال لا اذكره او بريد على انه كان حديثه به اذ لم يرو عنه في الفاظ اى من طريق
 خالدا عن ابي قلابة ان كنتم لا بد فاعلمين او كما قد مر على انه محفوظ كما قال غيره واحد منهم وكذا ما في كتاب القراءة صفة ٥٢ عن ابن عليه عن
 قال احمد بن حنبل كافي مقدمة المستح ١٣٢ اذ كان في الحديث قصته دل على ان راوية حفظه والله اعلم به بن يدل ما في كتاب
 القراءة هناك ان حديث ابى قلابة عن انس ايضا محفوظ في المسند عن ابن ابي شيبة نفسه صفة ٣٢٢ لا عليكم ان لا تفعلوا الا بفاتحة
 الكتاب فانه لا صلوة الا بها او وهو على وزان قوله في العزل لا عليكم ان لا تفعلوا او كما فانما هو القدرت الى عمده قوله لا عليكم ان لا تفعلوا

النبي ﷺ وعنده قال ابن عون فحدثت به الحسن فقال الله كان هذا جزءا من عملها لا حرج فيه وذلك ان السجل لم ينفذ في ما مضى
 ان في الاصلين الالفاظ الاخرى هذا فانه ليس فيها السلف الاول واذا كان احوال من قبل القرأة ووجودها قبل هذا هو شان الواجب فيها
 ما هو بها قبل او وجوبها حين فرغ من هذا الكلام كما ذكرنا ذلك امور يربكها الخيال فكون من باب قوله **والت تعزى ما غفلت وكون**
 من الناس خلق ثم لا يفري **ثم** اذا كان غير عالم بقراءتهم وهم غير عالمين بوجوب الفاتحة كما ذكرنا كونها على ما عرفت في ما مضى
 عن ابن حبان ان النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فجاء رجل فقرأ خلفه سبح اسم ربك الاعلى فلما فرغ قال اكتم فقرأ قالوا بل قال في بيت
 ان يصليكم فاجابنا هذا الرجل اول ما جاءه اخرج سبح اسم ربك الاعلى وادى شي اوجبا الى فك يا قسح حتى يرتكبه فاقى دليل على ان اتم
 في قوله الامام القرآن للافراد وليس للقلب التعيين وقد قالوا كما في الكليات لا في البغارات ان قولنا لا اله الا الله في مقابلته المشرك فلو
 في مقابلته اجماعا لتعيين في مقابلته المتروك والآن ان القصر اضاف في تنبيهه باقتدار حال الخطاب الى ثلاثة اقسام فقرأوا واذا اعتقدوا انما لم يلب
 الشكر وتقر قلبا واعتقدوا العكس وتعيين اذا اعتقدوا احد غير معين فالاستثمار في حديث عبادة الامام القرآن والامر في حديث ليس
 فلا تفعلوا وليقرأ احدكم بفاتحة الكتاب في نفسه لا يكون الا بالاباحة كما ذكره علماء الاصول في الامم بعد انظر وان كان كلامهم في شيء واحد منها
 شيا ان كيف لا وهو لم يبدئ في تشریح الفاتحة للمقتدى وكان غالى الذين عندهم قال في السؤال انكم تقررون خفاء ما لكم بل قوله في
 ذلك على انه ليس من منصب الائتمام به ثم اياها على سبب عاوث اذا كان لا ابتداء فهو اذن اباحة من جهة لا بد لا بالرضا ولا على من
 ترك الاباحة بوصف كائن في الفاتحة في نفسها اي وجوبها في جنس الصلوة على شان الاستدلال بوصف مغاير على شاكته ما تقول انظر على
 فلان الحديث فانه يدرس التفسير بل ادخل منه وتغير ما ذكرنا من الاباحة لا ابتغاء ما عندنا على دي عن ابى هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا لم تجدوا الامر بالصلوة فاعلموا ان لا يلبس الغنم ولا تفعلوا في محاطن الابل او قد وقع في بعض الالفاظ
 بلقاء الامر ابتداء من احد فادهم الابتغاء وايضا هذا الامر وارد بالنظر الى قيد في نفسه المثير للخطي هو سائر معتم القرآن جهرا كان او سرا لا
 يخرج الى تعيينه ولا يطق بعد الميثرا بما هو بالسؤال عن صس القرأة والعبرة للخطي لا للشيء الاباحة متولة لهم الآن والاستشهاد بما تقررون وعنده
 رابعا كسلة الموصولات عند الحاجة وهو قوله فانه لا صلوة اه واصل ان لو كان هناك جهرا كان سبب الاطلاع لانه هو مودد الاكثارة اماما
 عند الدار فطني صفحة ٣٣ عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تقوم كانوا يقرؤون القرآن ويجهرون بخلطهم على القرآن
 او مثله في كتاب القرأة وجزءها قبل فيه شيء ازيد على انه كان سبب العلم به بسبب الاطلاع وبعده لم يقع اسوال عن قبل القرأة ووجودها
 اذا ما سبب جهرا فقال خلطهم على القرآن وكان واقعة اخرى لم يقع اسوال فيها عن وجود القرأة ولو كانت هذه الواقعة ايضا فحين الوجوب
 فيه وادى هذا جهرا عند ابن جرير عن طريق السدي الكبير عن ابن مسعود قال كان تقوم في الصلوة فيكلم ويأمر الرجل صاحبه بخبرة يرون
 على اذا لم حتى ايتت انا فسمعت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يرو على اه كذا في نسخة الدر المنثور من قوله تعالى وقوم الله قاتلين
 يار من مسارة وانهى عن الجهر شيء اخر يذكر السبب فيه انه الجهر ونذكر عليه كحديث ابى سعيد عن ابى داود وغيره قال اعلمك رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في المسجد معهم يجهرون بالقرأة فكشف استرو قال الا ان كلهم ساجد به فلا يؤذن لبعضكم بعضا ولا يرفع بعضكم على بعض
 في القرأة او قال في الصلوة اه وقد مر من حديث البياض وعن ابن عمر في شرح المستقى ص ٣٠ وفيه من حديث ابى هريرة عن احمد بن
 ابن عبد الله بن خذافة قام ليحيط فجهل بصلوته فقال لعنه الله عليه وسلم يا ابن خذافة لا تسعني واسمع ربك قال العوفي وسناده
 صحيح اه هو عند ابن النضر البيهقي ايضا وابن النضر الصريح واذا قرأ فالتصوات من هذا من حديث ابى بن كعب مع ابى الورداء

وابن ذر في الاستماع للخطبة والافتات لها عند ابن ماجه وقال في الكنتر صفح ٢٤ وروى صحيح ومعلوم ان الافتات باب واحد من باب
عند الاكثر كانوا يقولون خلف النبي صلى الله عليه وسلم بدون ذكر الجهر وفي الكنتر صفح ٢٥ فاستنكروا القوم رفع صوتهم اي حين يجل
في الصف فقال الله اكبر كبر اذ علم يكونوا يقولون رفع الصوت اما في حديث عبادة وانس ورجل من الصحابة وابي هريرة قال سئل عن رجل
فهل قال فيها لعلمكم تجبرون خلف اماكم او قال حين الارشاد لا تجبروا على الامام انما ورد الاكثر فيها على المنازعة وليس عبارة
ويجب البحث في اذكره المنازعة لعينها كما فهمه البعض لصحابة اذ القراءة لفظها كما فهمه البعض اخرون كابن مسعود وغيره ومنها فرق لا يخفى عليه
تاويل ويجبروا ما فوق الغائبة لا اثر له في طرق حديث عبادة ولا باقي الاحاديث انما هو عهد ذهني لهم في وجوب الغائبة على المتقدم
قبل ان ثبت لا اثر له في المنارح وانما كان الاكثر على القراءة لا على سبب الاطلاع عليها ومقتضى التفسير عبارة التهديد معنى قوله ما يجبر
اي ما زعمها والمنازعة هنا عندهم كالمنازعة فحديث عشرين هذا كحديث ابن ابي عمير عن ابي هريرة ولا يكون المنازعة الا فيما يجبر
الامام وراه الامام ويدل على ذلك قول ابي هريرة وروى الحديث في ذلك اقرأها في نفسك فان رسي قاله في حديث العلقم
ابو عمر ليس في هذا الحديث دليل على كراهية ذلك لانه لا يذكر فيه نهى عنه وانما كرهه رفع صوت الرجل مع ركب الاني في صلوة خلفها
الاسرار بالقراءة اه فان الجهر سبب الاطلاع لا ليشير للسؤال والبحث في تحط الاستنكار وسرده باق بعد كما ذكر علماء الأصول من
المقصود قد يقع فيه تنقيح المناظرة كحديث الكفارة بالوقوف في الصوم بل تكفي لكان الوقوع او المكان التغلير وقد ذهب بعض المتقدمين
الى ان المنازعة نفس قرأتهم مع قال الساجي في شرح الموطأ معنى ذلك في الحديث اي حديث ابن ابي عمير الذي يلزم من اباحة
كلم القراءة معنى في الصلوة فتنازعوا في القراءة فيها معنى منارعتهم لا لغيره وبالقرأة ويقرون معه فكيف ذلك منارعتهم في الصلاة
وروى نحوه عن عيسى بن ديناراه وهو الذي قرره ابن عبد البر فقال في الاستنكار ففهم هذا الحديث الذي من اجله جئ به بترك القراءة
مع الامام في كل صلوة يجبر فيها الامام بالقراءة فلا يجوز ان يقرأ معه اذ جهر لا بالقراءة ولا غير ما على ظاهر هذا الحديث وهو مع ذلك ان
العبرة عند العلماء بالنطق لا بالسبب فكيف بالمشير قال القاضي ابو بكر بن العربي في احكام القرآن صفح ٢٩ وحكم تقرر بقرعة العلة اذ العبرة
خاصة فاذا اثار العلة نطقا تعلق الحكم بالنطق وسقط اعتبار العلة اه قال في الامام صفح ٢٣١ ولا تفتح الاسباب شتيا انما تفتن
الالفاظ لان السبب قد يكون ويجوز ان يكون على غير السبب ولا يكون مبتدأ الكلام الذي له حكم فتع فاذا لم يفتن سبب ففتن سبب فتع
بما بعده ولم يمنع ما بعده ولم يمنع ما بعده ان يصنع ما حكم اذا قيل اه نقله في شرح المنهاج الاصولي فاذا وضع حال المحلل به وهو قوله
لا تفعلوا الا بام القرآن انه لا اباحة ولا بد فلتعد على حال المحلل به وهو قوله فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها ولا ثبت ان المحلل له لا اباحة تعلقا
فليوجه المحلل به على وجه لا يمتها ولا بد وانما اذا دللنا بالروايات الصريحة عن عبادة وغيره ان الامر لا اباحة فليس اذن من الاتصاف ان
نخص توجيهه بل يلزم كل من وفق للصواب حيث اصحاب ولا يصح ان يهدر ما اتفقت عليه للعاوديث وهو السؤال عن وجوب القراءة عليها
بما وقع في لفظ ابن سبكتن من الاللال وقد اشترنا من قبل انها وصفا وصف كونهم خلف الامام لم يفهم من تلك الجملية ان لهم صلوة صلوة
على طريق التحليل بل نصب الصلوة الى الامام وانها فعله المتقدمون توها ودخلوا عليه في حال وقوله فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها وصف آخر
وحال آخر وصف بهذا الاعتبار ان له صلوة منسوبة اليه وهي من فعله وهو حال غير المتقدمين ولا انكران المتقدمين قد قيل لانه صلى الله
ذكر كونه خلف الامام لكن هذا في مقام لا يكون لهم حاجة الى ذكر فيحيطون لصلوة من حيث اصحاب الحكم عليه انما يريد ان قد راعى الفرق
روعي ههنا ولهذا ما يرسى العبارة والعنوان ولم يقل فانه لا بد منها ولا فانه لا بد من فعلها وانه اذا كان يلحق بقوله لا تفعلوا الا بام القرآن

[illegible]

الخطاء هو الشك في الجهرية فخذ السبعة في سنة عن محمد بن زكريا عن عائشة وعن أبي هريرة أنها كانا يامران بالقرأة دورا
 انما اذا لم يجزوا وحده في كتاب القرأة وقد وثق خلطاني نسخ جزاء القرأة فنقله كذلك كذا صاحب التعليق على سنن ابو قلبي واما
 قرأة القرأها في نفسك يا فارسي فعلى الاباحة عنده وعلوه باحة مروجته عنده ايضا فاعلم ذلك فانه متى روى حديث القسم فتم
 بالاباحة في الغائبة جفت على التامين وانما يكون في الجهرية يدل عليه ان احمد بن حنبل في جزء القرأة عند ابن ابي حازم عن العلاء بن
 عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة في قسم الصلوة وبهذه الاسناد فيه حديث التامين عنه من باب السكتات فبني فتواه على ما روى
 واما فتواه بالشك من طرفي ذكوان ابي صالح السمان عنه فتلقاه من حديثه للمرفوع في الانصات عند ابي صالح ذكوان ايضا
 يدل هذا لا يقبل ان حديث الانصات وفتواه بالشك كلاهما محضان ولا بد من ذلك كما في جزء القرأة وغيره قلت يا ابا هريرة
 كيف صنعت اذا كنت مع الامام بهو يجبر بالقرأة قال ذلك يا فارسي اقرأها في نفسك اذ على الاباحة عنده لا الايجاب بحمل ان
 يريد به السرية فقط ذهابا منه الى ان الامر بالامر به حيث عهد الاسرار انتهى فصل الخطاب -

باب من رأى القرأة اذا خرج من ركنه باب من لم يري القرأة اذا لم يجز قد تقدم المذهب فيه قال ابن حزم في
 التمهيد وقرأة ام القرآن فرض في كل ركعة من كل صلوة اما كان ادا موما والنفس المتكوى سواء والرجال والنساء سواء وقال الشافعي
 والذرائع في روايته والوخيفة والبرز صفت ومحمد راجد في روايته وعبد الله بن وهب والشيب
 ولا يفتحه والكتاب في شيء من الصلوات ثم يقول ابن المنيب في جماعة من التابعين وفتاها راجد اذ اثم على انه لا يقرء مع غيره
 وان لم يسمع ولا يقرء فيما يسمع فيه الامام قال الحنفى وذكر الشيخ الامام عبد الله بن يعقوب في كتاب كشف الاسرار عن عبد الله بن زيد بن اسلم
 من ابيه قال كان عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يهتدون عن القرأة خلف الامام اشد الهوى ابو بكر الصديق وعمر الفاروق
 وعثمان بن عفان وعلي بن عبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابى وقاص وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو وعبد الله
 بن عباس قلت روى عبد الرزاق في مصنفه اثنى بن موسى بن عقبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم واما بكر وعمر وعثمان كانوا يهتدون
 عن القرأة خلف الامام واخرج ابن سعد بن ابى وقاص قال ودوت ان الذى يقرء خلف الامام في فيه جرحوا واخرج الطحاوى باسناد عن
 على انه قال من قرأ خلف الامام فليس على الفطرة اراد انه ليس على شريطة الاسلام وقيل ليس على السنة واخرجه ابن شيبه البغوي
 مصنفه عن ابى اسلم عن على بن من قرأ خلف الامام فخطا ما لفطرة واخرجه الدارقطنى كذلك من طرق واخرجه عبد الرزاق في مصنفه
 عن داود بن قيس عن محمد بن عجلان عنه قال قال على بن قرايع الامام فليس على الفطرة قال وقال ابن مسعود طلى فوه ترايا قال
 وقال عمر بن الخطاب دوت ان الذى يقرء خلف الامام في فيه جرحوا في التمهيد ثبت عن على وسعد بن زيد بن ثابت انه لا قرأة مع الامام
 لا فيما امر ولا فيما جهر واخرج عبد الرزاق عن الثوري عن ابى منصور عن ابى وائل قال جازى الى عبد الله فقال يا ابا عبد الرحمن
 اقرء خلف الامام قال انصت القرآن فان في الصلوة شغلا وسكينة فذلك الامام واخرجه الطبراني عن عبد الرزاق واخرجه ابن ابى
 شيبة في مصنفه نحوه عن ابى الاسود عن منصور الى آخره -

باب ما يجوز في كل صلاة من القرآن من الآيات من القرآن على التاويل عليها فرض في جميع ركعات النفل
 والوتر في كل ركعة من الفرض واما تعيين القرأة في الايتين من الفرض فبما ذهب قيل سنة لا فرض واما قرأة الغائبة والسورة
 او ثلاث آيات فهي واجبة ايضا ولا يثبت شيء من القرآن لصلاة على طريق الفرضية واعلم ان حفظ الآيات فرض عين وحفظ جميع القرآن

فرض كناية عن حفظ فاتحة الكتاب وسورة واجب بين على كل مسلم ومسلمة ثم علم انه لا يزم العاقل عن النطق كآخرس وادعى تحريكه في حق
القراءة والتحريم فان قدر على التلويح والتبديل والتخفيف سهل وبيح فحده واذا قدر على غير العربية فيقرأ في اي لسان قدر من الفارسية والبندية
وغيرها من لغة الفاتحة والسورة -

قوله عن عبد الله قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نقرأ القرآن وفيما لا نحوي
والبحي فقال اقرأ فكل حسن سبحي اقوام لقيمونه كما يقيم القدر فيجعلونه ولا يثابوا حبلونه اي يطلبون ثوابه
في الدنيا ولا يطلبونه في الآخرة وهم قوم يبالغون على القراءة كمال المبالغة لاجل الريا بقوله جاء رجل الى النبي صلى الله
عليه وسلم فقال اني لا استطيع ان اخذ من القرآن شيئا اي لا استطيع ان اقلّم شيئا من القرآن في هذه الساعة
وقد دخل على وقت الصلوة قوله فقال قل سبحان الله الحديث اي في هذه الصلوة فاذا فرغ من تلك الصلوة لزم ان
يتعلم ما من كان لا يقدر على تلفظ العربي او لا يطق لسانه ولا يطق كآخرس فهو يقوم بقراءة الفاتحة وسورة ما وفي حديث
رفاعة بن رافع ثم قرآن كان معك قرآن فان لم يكن معك قرآن فاحمد الله وكبر وقل كذا في رواية الطحاوي وفي رواية
الترمذي فان كان معك قرآن فاقرأه والا فاحمد الله وكبر وقل كذا في رواية الطحاوي فان كان عاجزا عن القراءة -

باب تمام التكبير اي اتيان التكبيرات في الصلوة تماما قال الطحاوي ليس التكبير في كل رفع وخفض وقيام وقعود
اذا رفع من الركوع وبكذا يقيم من الكسرة وحكي الطحاوي ان بني أمية كانوا يكرهون التكبير في خفض ودون الرفع قال الشوكاني تحت
ابن سعد قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في كل رفع وخفض وقيام وقعود قال النووي وهذا مجمع عليه اليوم ومن الاعصار
المتقدمة وقد كان فيه خلاف في زمن أبي هريرة وكان بعضهم لا يري التكبير الا للاحرام وقال ابن مينا الناس وقال سفيان
يشرع الا تكبير الاحرام فقط يحكي ذلك عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وحسن البصري وقال ابو عمر قال قوم من اهل العلم ان
التكبير ليس بركعة الا في الجملة واما من صلى وحده فلا بأس عليه ان لا يكبر وقال احمد حنبل ان يكبر اذا صلى وحده في الفرض واما
في التطوع فلا وقد اختلف القائلون بشرعية التكبير فذهب جمهورهم الى انه مندوب في مائة تكبيرة الاحرام وقال احمد في روايته
عن بعض اهل الظاهر انه يجب كله انتهى لمصنفنا -

قوله لو كان لا يدينه التكبير اي اذا اراد ان يسجد كما صرح في الطحاوي فتكون الترك في خفض الرفع قال الساجدي
شرح قول البخاري باب اتمام التكبير في الركعة اي مده بحيث ينتهي تمامه وللا تمام عدد تكبيرات الصلوة بالتكبير في الركوع
قاله الكرماني ونقله اراد بلفظ اتمام الاشارة الى تضعيف ما رواه ابو داود عن حديث عبد الرحمن بن ابراهيم وقال حبلت فليت
البنى صلى الله عليه وسلم فلم يتم التكبير وقال الطبري والبيهقي في فضله حسن بن عمران وهو مجهول وارجح على تقدير صحة بانه فعل ذلك لبيان
ايجاز او الامرو لم يتم بغيره او لم يتم اتم لم يكمل كما قال ابراهيم النخعي ان التكبير يزم وبسلام يزم فيكون معناه كان
لا يلحق التكبير ولا يده الى ان يبلغ التكبير في السجود قوله قال ابو داود معناه اذا رفع راسه من الركوع واداد ان
يسجد اذا قام من السجود لم يكبر صلواته لا يتم عدد التكبيرات في الامتعالات كما يفعلون امراد بني أمية من انهم يكبرون
عند الرفع ولا يكبرون عند الخفض -

باب كيف يضعم ركبتيه قبل يديه اختلف العلماء فيه فذهب جمهورهم الى انهما انقلبوا الى استحياب وضع الركبتين قبل

سنة سبعمائة في هذا الحديث دليل على صحة الاستسراة وقال الطحاوي في حديث أبي حنيفة
 الاستسراة دالة بلفظ مقام ولم يترك وقد مر كذلك في هذا الكتاب قال الطحاوي فلما خالف الحديثان حمل ان يكونان
 في حديث مالك بن النخعي لعله كانت بقعة لا جلا لان ذلك من سنة الصلوة وقال ايضا لو كان هذا الحديث مقصودا
 لما ذكره خصوص وقال النكراني اصل عدم العلة واما تركه صلى الله عليه وسلم فليبان جواز الترك قلت قوله صلى الله عليه وسلم لا تهاونوا
 فاني قد بدت يدل على ان تلك كانت لعله ولان ذلك بحلته للاستسراة فالصلوة غير موصوفة لتلك وقال بعضهم ان مالك بن
 النخعي هو روى حديث صلوا كما رايتوني صلى الله عليه وسلم كما يات في الصفات صلوة النبي صلى الله عليه وسلم داخل تحت هذا لما قلت هذا لاني في وجود
 العلة اى الحاجة لا بل هذه بحلته ولقولنا قال مالك واحد في الشهور وقد اقر الطحاوي وغيره بان حديث موسى لصلوة قال عنها
 ذكرها بعض الرواة في حديث سبي لصلوة فاشارة البخاري الى تعليقه في كتاب الاستسراة ولعل البخاري ايضا قائل بخلافه بوب
 باب من قال الخ وعندى انه اذا بوب بهذا التعبير لا يخاره واختلاف في الافضلية كما في البحر قلا عن المحلواني حتى لو فعلها بخفي
 او تركها الشافعية لا بأس وبكذا في شرح الفرائد السنة للكوکبي وما ذكر في كبرى ان من اتى بحلته الاستسراة يلزمه سجدة السهو فمره
 من اخرجها عن قدره سنون ونقل الحافظ جرح احمد الى سنة بحلته الاستسراة ونقله ايضا ابن القيم وعلني ان احليم يرجع قال الحافظ ابن
 القيم في زاد المعاد ثم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفيض على صدور قدسيه ركبته معتمدا على فمذه كما ذكر عنه واصل ما هو به برية ولا
 يفته على الارض بيديه وقد ذكر عنه مالك بن النخعي انه كان يفيض حتى يبتوي جالسا وهذه هي التي تسمى بحلته الاستسراة واحتفت
 الفقهاء فيها بل هي من سنن الصلوة فيجب بكل احد ان يفعلها ولو لم يتن من سنن انما يفعلها من احتاج اليها على قولين هما واثبات
 عن احمد قال الخصال رجح احمد في حديث مالك بن النخعي في بحلته الاستسراة وقال اخبرني يوسف بن موسى ان ابا امامة مسئ
 عن الشيوخ فقال على صدور القديين على حديث رفاعه في حديث ابن عجلان ما يدل على انه كان يفيض على صدور قدسيه وقد مر
 عن عدة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وسائر من وصف صلوة صلى الله عليه وسلم لم يذكر هذه بحلته وانما ذكرت في حديث ابي
 حميد ومالك بن النخعي ولو كان بهذه صلوة صلى الله عليه وسلم فعلها دائما لذكرها بكل واحد وصف الصلوة صلى الله عليه وسلم ومجرد فعله صلى الله عليه
 وسلم لما لا يدل على انها من سنن الصلوة الا اذا علم انه فعلها سنة اعتدى فيها ولما اذا قدر انه فعلها للحاجة لم يدل على كونها سنة من سنن
 الصلوة وهذا من تحقيق المناظرة في هذه المسئلة انتهى قلت هذا شيئا قلت ان اكثر احاديث في ترك الرفع اليدين اى اكثر ما سكت عنه
 ذكر اكثر السنن والمحتاجات في احاديث صفة الصلوة لعل هذا المراد من قول احمد اكثر الاحاديث على هذا

باب الكراهة بين المسجدتين قيل الاقمار ان يصبغ اليدين على الارض ويضع يديه على الارض كالكلب هذا
 تفسير الطحاوي وهو كراهية المسجدتين على عقبيه وهذا التفسير للكرخي وهو مكره تنزيها وقيل ان يجلس على البنية ما صبا قدميه
 ونحوه قال في البدائع وختلوا في تفسير الاقمار قال الكرخي وهو نصب القدمين والجلوس على القدمين وهو عقب الشيطان الذي
 نهى عنه في الحديث وقال الطحاوي وهو الجلوس على اللاتين ونصب الركبتين ووضع القدمين على البطن وهذا شبه باقواء الكلب ولان
 في ذلك ترك بحلته السنة فكان مكرها انتهى وقال الحافظ ابن حجر في شرح حديث علي لا تقف بين المسجدين اى لا تجلس على اليدين
 ما صبا فخذيك لان هذا مكره عند عامة العلماء ولا تجلس على عقبيك لان هذا مكره عند جماعة لكن في خبر مسلم الاقمار بين المسجدتين
 سنة وزعم الخطابي حرمة وان الحديث مسورخ قلت سنة علم منى سنوية الاقمار

غيره واجتمع بين السجدة وبين التمسح بالليل لان الحكاية لصلوة النبي صلى الله عليه وسلم اما كما هو المتبادر انما قلت
 في دعاءه حكايته لصلوة النبي صلى الله عليه وسلم متفلا بالليل لان هذا الدعاء الطويل لم يكن الا في صلوة الليل - قوله - واذا قال الامام
 سمع الله لمن حمده فقلوا اللهم ربنا لك الحمد اخرج بهذا الحديث صاحب المبدية للامام ابو حنيفة ومن معه من اجل
 بانه صلى الله عليه وسلم قسم التمجيد والتمسح بين الامام والقوم فجعل التمجيد لهم والتمسح له وفي الجمع بين الذكرين من احاديثهمين بطلان خبره
 والقسمته وانه يجوز ان في اتيان التمجيد من الامام يؤدى الى جعل التابع متبوعا والمتبوع تابعا وهذا لا يجوز بيان ذلك ان الله
 يقارن الانتقال فاذا قال الامام مقارنا لا تقال سمع الله من حمده يقول المتقدم ربنا لك الحمد مقارنا للامام فلو قال الامام بعد
 ذلك وقع قوله بعد قول المتقدم فيقلب المتبوع تابعا والتابع متبوعا وهو خلاف موضع الامامة -

باب الدعاء بين السجدين قال احمد بن حنبل بفرسية دعا اللهم اغفر لي الحديث بين السجدين وعندنا مستحب للقاضي
 ثنا الله الباني بن خروجا عن اخلاف قلت نعم ما قال القاضي رحمه الله لا يمانى هذا العصر فان تحفظ السجدة متعذر فربما يعين الدعاء
قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول بين السجدين اللهم اغفر لي اي ذنوبي او تقصيري في طاعتي
 وادعيتي من عندك لا يعلى اوارحمي بقبول عبادتي وعافيتي من البلاء في الدارين او من الامراض الظاهرة والباطنة واهدني لصالح
 الاعمال او ثبتني على دين الحق وارزقني رزقا حسنا او تزفقا في الطاعة او رحمة -

باب دفع النساء اذا كن مع الامام ودعوى من من السجدة -

قوله فلا ترفع راسها حتى يرفع الرجال رؤسهم كرهت ان يرين من عودات الرجال انظارهن
 السجدة الاجيرة درجة واما امره صلى الله عليه وسلم بهذا فلعلة مختص بزمان الضيق وقلة الثياب لاحتمال كشف العورة او للمرا من عورات
 الرجال الاعجاز وان كان مشورة للحياء -

باب طول القيام من الركوع وبين السجدين اي في القومة والسجدة بين السجدين قلت تقطيل القومة والسجدة
 كما ذكره ابن بن مالك في حديثه لم يذكره غيره من الصحابة الذين رووا وصفت صلوته وكذا لم يأخذ به سلف ولا احد من الائمة
 الاربعة فلعلة فعله في صلوة النفل او كان ذلك في ابتداء الامر بين كان يطول صلوته ثم امر بالتخفيف بعده وعند الشوافع يطول الصلوة
 بتطويل ركن تصير كما في الروضة في فصل يطول الصلوة الساكن تطويل ركن قصير عدا فاكركن القصير من الاعتدال ويجلس بين
 السجدين وتطويل الاعتدال يكون بالزيادة على قدر الدعاء الوارد فيه بقدر الفاتحة سوا قرأ الدعاء ام لا وتطويل يجلس يكون بالزيادة
 على قدر الدعاء الوارد فيه بقدر الواجب في التمسح يستعمل تعديل الاركان واجب او فرض او سنة وسياتي -

قوله عن البراء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان سجدة وركوعا وقعودا وما بين السجدين
 قريب من السواغ هذا في اكثر النسخ بالواو بعد قعوده وفي بعضها من غير واو اي قعوده ما بين السجدين فاعلم النسخ الثانية معناه
 ظاهر بان المراد من القعود هو السجدة بين السجدين ويؤيده جميع الروايات التي اخرجها المحققون بهذا ان في كتبهم كما في البخاري عن
 البراء قال كان ركوع النبي صلى الله عليه وسلم وسجده وبين السجدين واذا رفع راسه من الركوع ما خلا القيام والقعود فربما بين
 واما على النسخة الاولى فلم يذكر القعود الا ما في ابني واورد في الرواية الثانية الثانية فلو كان ذكر القعود في هذا الحديث محفوظا يمكن ان
 يجعل على هذه السجدة التي بين التسليم والانصراف والا فحديث البخاري ينفية فان فيه لفظا ما خلا القيام والقعود ومعنى قوله قريبا من

ابو داود كان قريبا من التماوى والثمانى وفى الحديث مبالغة من الراوى وقال ابا قحطال بن شيبه خرج مشايخا معنى قوله قريبا من ابواب كل ركن قريب من مشك فالتقيا الاول قريب من الثمانى والركوب فى الاول قريب من الثمانى - قوله عن انس بن مالك قال ما صليت خلف رجلا ارجوز اوقه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مكة

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال سمع الله لمن حمده فاستمع له حتى ينقول قدامه ثم يركع
الحديث قال ابن رقيق العبد بهذا الحديث يدل على ان الاعتدال ركن طويل وقال الحافظ ابن حجر في العجب من يجمع مع هذا بطلان
الاعتدال بطول الاعتدال واختار النووي أن هذا هو الركن القصير بالذكر خلافا للراجح في الذي سبقت من هذا الحديث يدل على ان
هذا التطويل منه صلى الله عليه وسلم كان على خلاف عادته المستمرة لانه لو كان ستعاد ليفعله صلى الله عليه وسلم من الزمان المتقدم لا يمكن
ان يحمله ابن مالك على انه صلى الله عليه وسلم او سمع الله صلى الله عليه وسلم ان اوجم فيه دليل صريح على ان هذا التطويل ضد منه في ذاك الوقت
ليس فيه دلائل غير سن الاحاديث ما يدل على ان هذا التطويل مستمر بعده ولعله اجل هذا لم يأخذ به جمهور الأئمة وكيف ولم يذكره غيره
من الصحابة الذين رووا وصنفوا صلوات النبي صلى الله عليه وسلم علان سائر الاحاديث التي فيها ذكر التوسعة وبطلت ليس فيها تطويل
فان في حديث سفيان الثوري ثم ارفع حتى تعدل قائما ثم جلس حتى تظلمن جالساً كذلك حديث أبي حمزة الساعدي في عشرة من صحبة
رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا ما لبقة من ليس رضي الله عنه - قوله فوجدت قيامه كوكفته وسجدة واحدة الى

في الركعة تسجد ثلثين سجدة بين السجدة تسجدتين وسجدة واحدة ما بين التسليم والركعة الأولى من السجود
باب صلوة من لا يقيه صلبه في الكوع والسجود أي من لا يتم ركوعه وسجوده ما حكم صدقته أختان العلماء في
تدليل الأركان فذهب الشافعي وأبي يوسف إلى فرضية تعديل الأركان فإنها قالوا ترك الطمأنينة فسدت صلوته وقال
أبو حنيفة وحمدان الطماننية والقرا في الركوع والسجود لم يثبت بفرض وعلى هذا المخلاف القوم التي بعد الركوع واجلسه بين السجدة
حتى روى الحسن عن أبي حنيفة في من لم يقيم صلبه في الركوع ان كان الى القيام أقرب منه الى تمام الركوع لم يجزه وان كان الى
تمام الركوع أقرب منه الى القيام اجزاه وقامته لذلك مرقوم الكل واختار ابن الهمام ان تعديل الأركان واجب وكان مشقة
في المواضع الأربع في تخرج البحر جاني وداجباني الركوع بالسجود في تخرج الكرسي وقال ابن الهمام يلزم السجدة ان ترك
تعديل الأركان سهوا أو علم ان المشهور في مذهبا فرضية ما يصدق عليه الركوع وهو الاختيار وجوب المكث قدس سجيحة ونسبة المكث
مقدار ثلث قبضات واحتج أن لاختلاف بين الطرفين وبالحقيقة وكيف وإسماعيل ان الطحاوي لم يذكر اختلاف بينهما ومعلوم بذهاب
إحنيفية وكذلك طلاق لفظ الفرضية على السجدة بين السجدين -

قوله لا تجزئ صلاة الرجل حتى يقرأ طهره في الركوع والسجدة استدلال هذا الحديث من قال بكثرة تعدل الماركان ومجديث الآتي ونحن نقول انه يدل على وجوب الطمأنينة فقلنا بها وسياقي - قوله عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فدخل رجل وفي رواية انه ان رجلا دخل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس في ناحية المسجد فداروا به مرة درفاة بن رافع وصاحب الواقعة خلاص بن رافع والاخران بدریان وخلاص بن رافع استشهد بعد فعلية تكون القضية قبلها ولا تشك عليه رواية الى سيرة للقضية مع انه اعلم منه بتعريفه بدكانت في اثباته لانه يحتمل ان ابا سيرة رواها عن بعض الصحابة الذين شاهدوا فاراسها - قوله فصلي ثم رجاء فسلم على

قوله لا تجزئ صلاة الرجل حتى يقرأ طهره في الركوع والسجود استدلال هذا الحديث من قال بكثرة تعدل الماركان ومجديث الآتي ونحن نقول انه يدل على وجوب الطمأنينة فقلنا بها وسياقي - قوله عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فدخل رجل وفي رواية انه ان رجلا دخل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس في ناحية المسجد يدارواية متى السلوته رواه ابو هريرة درقاثة بن رافع وصاحب الواقعة خلافة ابن رافع والاخران بدران وخلافة بن رافع استشهد به فعلية تكون القضية قبلها ولا تشك عليه رواية ابى هريرة للقضية مع انه اعلم منه بتعريفه بدكانت في اثباته لانه يحتمل ان ابا هريرة رواها عن بعض الصحابة الذين شاهدوا فاراسها - قوله فصلي ثم رجاء فسلم على

رسول الله صلى الله عليه وسلم فراد رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام هو قال فقال رحمه
فصل فانك لم تصل فرجع الرجل بحديث كانت واقعة صلوة في المسجد كما في المستدرك بعد ان فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم راجع البخاريون بهذا الحديث على ركنية تعديل الاركان ثلثة اوجها منها انه يعمروا بالاعادة والاعادة لا تجب لا عند
مساها صلوة وفسادها بفوات الركن والثاني انه نفى كون المؤدى صلوة بقوله فانك لم تصل والثالث انه امره بالطهانية ومطلق
الامر للفرضية وتمسك العراقيون به على وجوب تعديل الاركان بانه صلى الله عليه وسلم قال له بعد بيان الاركان هكذا انك انت
منه شيئا انتقم من صلواتك بحديث وقالوا ان الله لم يقل تعال يا ايها الذين آمنوا ركعوا سجداً لم يطل الركوع والسجود
والركوع الانحناء وليس بالسجود هو الظاهر وانخفض الوضوء فاولا في حاصل الانحناء والوضوء فقله مثل لا يتأني بهما يطلق عليه الاثم
في الطهانية فندوم على اصل الفعل والامر بالفعل لا يقتضي الدعاء واما هذا الحديث فهو من الاحاد فلا يصلح تاسخا للكتاب ولكن يصلح
كملة فيعمل امره بالاعتدال على الوجوب ونفيه للصلوة على تمكن التقصان الفاحش الذي يجب عدمها وامره بالاعادة على الوجوب
جبر للتقصان على ان الحديث محبة عليهم فان النبي صلى الله عليه وسلم من خلا من رافع من المضي في الصلوة في جميع المرات ولم يامر
بالقطع فلم يتمكن تلك الصلوة جائزة كما ان الاشتغال بها عتداً في الصلوة لا يفي في فاسد ما ينبغي ان لا يمكنه فاحديث يدل على
مرتبة الواجب تفصيل مرتبة الواجب مرفى المقدمة وحاصلها ان الواجب ثلث من اقلية فعلها بما هو ملحق الثبوت وقابل الخصم
معاملة القطع فخرج الواجب من صورة الدليل وحقيقة الواجب اكمل كاسن انما كلمات الا ان التكميل مراتب على وادنى ومرتبة كل
في الواجب على قال في الاختيار شرح المختار ان المؤدى من كملات للفرغ في محشر كما لو اجب ان كمل للفرغ وذكر ابن تيمية
ان تركيب بصلوة عند ابي حنيفة وما لك واحد بن حنبل من الفرغ من الواجبات والسنن وعندنا في من الفرغ من السنن ثم ذكر حديث
الاباب فاذا سلم الواجب عندنا باله فكيف يرد على الاحناف على مرتبة الواجب يعلم من اختلاف في واجب الشيء لا في شيء الواجب كما
في المقدمة وواجب شيء ليس الا في الصلوة وارجح ولما في الواجب في كل شيء ثم اعلم ما ثبت بالقاطع لا يثبت اركانه وشرائطه
بالقاطع لا بانظني شيئا كان اذ دلالة وما ثبت بانظني يجوز اثبات اركانه وشرائطه انظني واعتدنا على استدلال الاحناف بقوله
صلى الله عليه وسلم ما انتقم من هذا شيئا فانما انتقمه من صلواتك بان حكم الاتقاص لا يرجع الى تعديل الاركان بل الى جميع ما
في الجملة فاجاب ان الاحناف الكثرة يدل على بقاء شيء مع ترك التعديل مثل حديث مرتبة الصلوة في هذا الكتاب بحديث كذا
ياكل تمره او تمرين فان هذا الحكم راجع فعلا الى تعديل الاركان ثم في حديث الباب اسكان بران النبي صلى الله عليه وسلم
كيف سكت ولكن خلا من رافع من المضي في الصلوة في جميع المرات لم يامر بالقطع مع كون الصلوة مشتملة على الكراهة تحريما على القول
بوجوب تعديل الاركان فعل المكره تحريما صغيرة كما قال صاحب البحر وكسيرة كما قال العلامة في التلويح وفي الستون ان المكره
تحريما اقرب الى الجرم نقص محمد على ان كل مكره حرام فخلا من رافع من مكسب الجرم عند جمهور الامم ومكسب المكره تحريما عندنا فما قال العلماء
الا بان سكرته صلى الله عليه وسلم كان لا تعزير لان الرجل لما لم يكسب المحال منعتر بما عنده سكت عن تعذيبه زجره وادشا الى انه
ينبغي ان لا يكسب ما يستقيم عليه فلما طلب كشف المحال بينه وبين العقاب ولكن هذا بعيد لا يقبله يعلم الطبع لا سيما عن صاحب التشريعية
من تقريره على الجرم الصريح والمكره تحريما وقيل انه اذا استدراج الفعل باجمله مرات لا محال ان يكون فعله سائيا او غافلا فيذكر
فينسجه من غير علمه من باب التقرير على محله بل من باب تحقق الخطا او بانه لم يعلم او لا يكون البتة في تعريفه وتعيينه غيره ولا يلزم

وتعليق عليه - ونظير ان الرجل الذي ارتكب المكروه ثم سأل عما يلزم من الثواب لا يجزيها ما دام لا ينفذ الجهر قولان وعند الشوايف اربعة قول
ذكر اني جمع الجوامع قلت لعل القول باجزاء الثواب هو الحق لان من صام في الايام الخمسة المنبهة لا يجزئ شي من الاجروان عرض الكراهية
من خارج سوى كراهية الايام المنبهة يجزئ فكذا في الصلوة يجزئ ودل عليه كثير من مسائل صاحب المذهب في حقيقته قال من شرب
الصوم في الايام الخمسة لا يجب عليه القضاء ولا شرع الصلوة في الاوقات المكروهة المنبهة يجب عليه القضاء بافادها وتشكل وجه الفرق
بين الصوم والصلوة على كثير من العلماء قال ابو بكر في وجه الفرق ان الكراهية في الصوم تنقضي عليها بخلاف كراهية الصلوة وايضا تحريم
الصلوة قول فيكون نذرا حكما ويدل على هذا السائل الثمانية بخلاف الصوم فانه لا نذرية حكما ولا تقوى على لزوم فافترقا فعلى هذا
سكوته وتقريره صلى الله عليه وسلم لا يكون بعيدا لما لم يكن الرجل عالما بالسائل لا يكون موصيا -

قوله قال اذا قمتم الى الصلوة فكبروا ثم اقرأ ما يتيسر معك من القرآن قال في شرح السنة في الكافية
اراد بها قيس معك من الفاتحة اذا كان يحسنها ببيان الرسول صلى الله عليه وسلم قوله تعالى فما يتيسر من الهدى والمراد ان شاء
سبيان السنة قال المحقق ان نداء القلعة في قسم السورة كما يحكي في حديث رفاعه ثم اقرأ بام القرآن وما اشار ان تقرأ قلت امر
الشارع يحل على ما هو مرضى عنده بحيث يكون جامع الفرائض والواجبات ولهن وايضا لا فرق في العمل بين الفرض والواجب -

قوله ثم افعل ذلك في الصلوة كلها - القراءة ليست بفرض مطلقا عند ابي بكر الاشم وعنده فرض في الرواية عن مالك في
الركعتين على المشهور لا على تعيين واما تعيين الاوليين فبطريق الوجوب وعنده بعض العلماء القراءة فرض في ركعة وعنده بعض في ثلاث
ركعات وهو المشهور عن مالك وعنده بعض العلماء في الركعات كلها وهو مذهب الشافعي واخا وابن الهمام والعيني وجوب الفاتحة في
الاخرين وهو مروى عن حماد بن الزيات عن ابي حنيفة ورجح العيني ورجح هذا ما اخرجنا به في مسنده ولقطة وفعل ذلك في كل
ركعة وخالف المحقق ابن امير الحاج وقال ثبت عن جماعة من الصحابة ترك القراءة في الاخرين ولم يذكر الا اسم على ما بين مسود في اثر على
اخرجه العيني في العمدة بسند حسن ان عليا كان يسبح في الاخرين واثر ابن مسود وخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه وخالفه سوا الشراك الحكان
للتاويل مجال ونحن نقول ان حديث الباب يدل بطريق السنة لا الوجوب وبالطريق الا لازم نقول ان هذا اللفظ يحل على عمره
يلزم وجوب تكبيرة الافتتاح في الركعات كلها وغيره فما كان جوازا لم يوجبوا باعين هذا **قوله** وما انتقصت من هذا
شيئا فانما انتقصت من صلواتك استدلال هذا الاحاط كما مر على وجوب تعديل الاركان ويؤيدهم ما قال رفاعه
وكان ابن عليم من الاول انه من انتقص من ذلك انتقص من صلوة ولم يذهب كلها اى اذا ادويت ناقضا تيدنا من هذا التنبه
ناقصا على مرتبة الافعال منها ومعنى قوله ثم فعل ذلك في صلواتك كلها اى ايت ذلك الافعال كلها من الاركان والواجبات
واستحسن على وجهها **قوله** فان كان معك قرآن فاقرب - وكذا فاحمد الله عز وجل بذكره وهذا التحذير
وهذا في حق المذود وعندنا وعند الشافعي ومالك واهله والحديث جامعة لاسهات مسائل الصلوة وشتملة على منها وواجباتها
فاذا بها كما لا يخفى على من تتبع جميع طرقه فانه قلت وهذا الحديث يدل على ان قراءة القرآن لواجبة في الركعات كلها والمذهب
على خلاف ذلك واختلف في محل القراءة المفروضة فحملها الركعتان الاوليان عينا في الصلوة الرباعية هو الصحيح من مذهب ابينا
وقال بعضهم ركعتان سبعا غير معين واليه ذهب القدرى وقال الحسن البصري المفروض هو القراءة في ركعة واحدة وقال مالك في ثلاث
ركعات وقال الشافعي في كل ركعة ارجح الحسن بقوله تعالى فاقرأ مايسر من القرآن والامر بالفعل لا يقتضي التكرار فاذا قرأ في

ركعة واحدة فقد استعمل من شريع وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بقراءة وقد رويت القراءة في ركعة ثبتت الصلوة في ركعة
وبهذا يصح الشافعي الا انه يقول اسم الصلوة يطلق على كل ركعة فلا يجوز كل ركعة الا بقراءة لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بقراءة ولان
في كل ركعة فرض في الفضل في الغرض اولى لانه اقوى ولان القراءة ركن من اركان الصلوة ثم سائر الاركان من القيام والركوع
والسجود فرض في كل ركعة فكذلك القراءة وبهذا يصح مالك الا انه يقول القراءة في اكثر اقسام مقام لكل تيمم واداء اجزاء الصلوة فان
لم يترك القراءة في المغرب في احد الاولين فقتلها في الركعة الاخيرة وجهر عثمان ترك القراءة في الاولين من صلوة العشاء فقتلها
في الاخرين وجهر علي بن مسعود كما يقولان مصلي باختيار في الاخرين ان شاء الله وان شاء الله ان شاء الله ان شاء الله ان شاء الله
عاشته عن قراءة الفاتحة في الاخرين فقالت ليكن على وجه الشار ولم يرد عن غيرهم خلاف ذلك فيكون ذلك جهلا وان
القراءة في الاخرين ذكرنيما فت بها على كل حال فلا يكون فرضا كقراءة الفاتحة وهذا لان مبنى الاركان على الشهادة والعبادة
ولو كانت القراءة في الاخرين فرضا لما خالفت الاخبار ان الاولين في الصلوة كسائر الاركان ولما آتاه نحن ما عرفنا فرضية
القراءة في الركعة الثانية بهذه الآية بل باجماع الصحابة على ما ذكرنا والثاني ان ما عرفنا فرضيتها بالنفس بل بجملة النفس
لان الركعة الثانية تكرار للاولى والتكرار في الافعال اعادة مثل الاول فيقتضى اعادة القراءة بخلاف الشفع الثاني لانه ليس
بتكرار الشفع الاول بل بزيادة عليه قالت عائشة الصلوة في الاصل ركعتان زيدت في الحضر واقربت في السفر والزيادة
على الشفع لا يقتضى ان يكون شلوا لهذا اختلف الشافعيان في وصف القراءة من حيث الجهر والاعفان وفي قدرها وبقوة البرق
فلا يضح الا استدلال على ان في الكتاب والسنة بيان فرضية القراءة وليس فيها بيان قدر القراءة المفروضة وقد خرج فعل الصلوة
رضي الله عنهم على قدر يجعل بيانها لفعل الكتاب والسنة بخلاف التطوع لان كل شفع من التطوع صلوة ملزمة حتى ان في
الشفع الثاني لا يوجب فساد الشفع الاول بخلاف الغرض والله اعلم قاله في البدل - قوله قال نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن نقره الغراب واقتواش السبع وان يوطن الرجل المكان في المسجد كما يوطن البعير
ابن صلى الله عليه وسلم عن اختيار الهياة بملح حيوانات في الصلوة تدنح الحمار عتبة الشيطان التفات الغلب انما
اقتراش السبع ونقره لكيب والغراب وبروك البجل والمراد عن نقره الغراب المبالغة في تخفيف السجود من انه لا يملك في الصلوة
الا قدر وضع الغراب والدريك مقارنه فيما يريد اكله واقتراش السبع ان يفتن ساعديه على الارض في السجود والمراد من البعير
يوطن الرجل المكان في المسجد كما يوطن البعير قال ابن الهمام عن النخعي انه ذكر عن اصحابنا يكره ان يتخذ في المسجد مكانا
يصلي فيه لان العبادة تصير له طبعافيه وتثقل في غيره والعبادة اذا صارت طبعافيه لغيرها التكرار ولذا ذكره صوم الابراهم
وفي النهاية قيل مناه ان يالئ الرجل مكانا معيناً من المسجد يصلي فيه كالبعير لا يادى عن عطن الا الى مبرك لم يث قد اوطئ
واتخذ مناه قال ابن حجر وحكمته من ذلك يورى في الشهرة والرياء والسمعة والتقييد بالعبادة والمخطوط لا يشترط كل
نزه آفات اي آفات فتيين البعد عما ادى اليها ما امكن استتبه قلت والاولى ان يقال انه اذا وطن الرجل المكان لم يفتن
في السجود بل يزره فاذا سبق اليه غيره يزاره ويضع عنه ويتركه بجزء من سبق الى موضع فهو حق في فعله بل لا يلزم احداث يوم
اهما قريباً منه لاجل حصول الفضل وسبق اليه من القوم احد لا يزاره ولا يرفع فلا يدخل في هذا النهي وكذا اذا مكن مكانا
للصلوة في منية كما ثبت في حديث عثمان بن عفان ان ابي في بيك فاشترت الى ناحية فهو ايضا لا يتعلق بهذا النهي كما

ربى يعظم سبحان ربى الاعلى وليس مرج الضمير آية لان قراءة القرآن فى الركوع وسجودى عنه فقل لان الركوع والسجود حاله لغيره
المصنعة والقرآن صفة البارى وكلامه فلا يطبق بحالة العبدية ولا يقال للبارى ركع وسجد وبقيل قايم وقديم وقائم وقيل لان
قراءة القرآن تكون للاستماع ولا يمكن الاستماع فى الركوع والسجود فان كل واحد يسبح لنفسه وذكر السبوحى قول ابن عمر بن الخطاب
ان الملائكة ممنوعون من القرآن الا الفاتحة ذكر رواية ايضا فعلى هذا يقال ان الملائكة يأتون للاستماع للقرآن من المذبح
وفى الركوع يسبحون بانفسهم قلت المتبادر من القرآن ما قال ابو عمر فان المنسوب الى الملائكة لتيحات والتبليغات للقرآن
وفى جمع الركوع ان الملائكة تمنع انفسهم على قراءة القرآن لتدخل الالفاظ فى بطونهم -

قوله قال ابو داود وحديثه ان زيادة اى لفظة بحمده تخاف ان لا يكون محفوظا وجميع ما زاد والليث
فى حديثه على حديث ابن المبارك وهو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ركع احد ركنين واثنى سجدة وتعالى العلم
قوله - وما رآته رحمة الا وقف عند افسال بلاية عذاب الا وقف عندها فتعبدت لطلب الرحمة عن الله تعالى عند آية الرحمة
والنور من عذاب الله تعالى عند آية العذاب جاز فى النوافل مطلقا وفى الفرائض اذا كان المقيم شاطرا وحل اكثر لها
استغفيرة والملائكة هذا على ان صلواته صلى الله عليه وسلم كانت نافلة - **قوله** - كان يقول فى ركوعه وسجوده سبح
قدوس يردى ان بالفتح والضم وهو اكثر لفتح قيس وهو من ابنية المبالغة للتنبيه وبها خبر ان الحمد وفى اى ركوعى و
سجودى لمن هو سبح اى طاهر من اوصاف المخلوقات وقدوس بمعناه قليل مبارك والاولى ان يقال ان العبادة الحمد
هو الضمير انت اى انت سبح وقدوس رب الملائكة والرحم هو ملك عظيم وخلق لا تراهم الملكة كما لا ترى الملكة او روح
المخلوق قال الحافظ شمس الدين ابن القيم ان الروح جها اطلق فى القرآن فالله لا يدرى الملكة عظيم الذى ذكر فى القرآن تنزل الملكة
والروح لانفس الناطقة للشهيرة عند الفلاسفة وقال اليهودية سبح وقدوس مخفان -

باب فى الدعاء فى الركوع والسجود الدعاء الاستغاثته والنداء سواء كان صورة ومعنى او معنى فقط فليس
الدعاء الاظهار لله تعالى ولذا قال صلى الله عليه وسلم الدعاء مخ العباد وبلغت آخر الدعاء هو العباد والى السوال فهو طلب
الحاجة صرح بذلك فى المفتاح شرح حصن حصين قال الامام محمد لا توقيت فى الادعية والاذا كان على سجود كل واحد فى الآيات
الا ان افضل فى الركوع سبحان ربى اعظم ونسبح سبحان ربى الاعلى وثبت الدعاء والاذا كان فى قوافض منها عقب تكبيرة
الافتتاح وفى الركوع والسجود وبجلته وقوته وقيل السلام والتسليم واخراى راية رحمة راية عذاب قال النووى يجب الشافى
وغيره من العلماء ان يقول فى ركوعه سبحان ربى اعظم وفى سجوده سبحان ربى الاعلى وكبر كل واحدة منها ثلاث مرات وضم اليه
يا بار اللهم لك ركعت انى فى حديث على وانا يستحب لك جميع بينهما غير الام والام الذى يعظم ان الماسون يوترون الطول فان
لم يزد على التسبيح قلت هذا مذهبنا كما نقلت فيما قبل -

قوله انما يكون العبد من ربه وهو ساجد فاكثروا الدعاء اى اقرب اكون العبد احواله من ربه
وعطاه وهو ساجد فاكثروا الدعاء لان حاله السجود تدل على غانية تدل واعتبر ان لعبودته نفسه وروبوته ربه فكان منزلة
الاجابة فامرهم بالكثر والدعاء فى السجود وقال النووى وفيه دليل لمن يقول ان السجود افضل من القيام وسأله كان الصلوة قلت
المشهور من الامام ابى حنيفة ان افضل طول القيام ومن اثنى ففى كثرة السجود وروى كل منها خلاف ذلك ايضا ثم قول ابن

فصل الصلاة فذكره فليس من بها ادعاء وانما هو التزني انه من عن فصل الصلاة فقال طول القيام الحديث . قوله في
فليت ان اقل . وكذا اذا سجد اي القرآن في الركوع والسجود انما وطيفة الركوع والسجود اربع فلو قرأ القرآن في الركوع
والسجود لم يطل صلوته وقال بعض العلماء يحرم تطل صلوته .

باب الدعاء في الصلاة اي بعد التسلية قبل السلام .

قوله كان يدعوني صلوته اللهم اني اعوذ بك من عذاب القبر الحديث كان يدعونه الكلمات
على الله عليه وسلم بعد التشهد قبل السلام كما اشار اليه البخاري في صحيحه بقدر باب الدعاء قبل السلام كما روي في بعض طرق حديث
ابن مسعود بعد ذكر التشهد ثم يخرج من الدعاء ما اشار . **قوله** فقال اعزاني في الصلاة اللهم ارحمني محمد اوكا
نوحه معا احدا فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا اله الا الله اعزاني لقد تجردت واسعا الاعزاني
هو الذي بال في السجدة لقد تجردت واسعا اي ضيقته ما وسع الله فخصت به نفسك وان احوالك من المؤمنين فان رحمة الله
في الدنيا يعلم المؤمن والكافر في الآخرة جميع المؤمنين .

باب مقدار الركوع والسجود في شرح المنية وركنية الركوع والسجود يادني ما يعلق عليه اسما وذكرني شرح
المنية في انه ان لم يقل ثلث تسبيحات او لم يلبث مقدار ذلك لا يجوز ركوعه وسجوده وهذا قول شاذ كقول ابي مطيع اللخمي
بفرضية التسبيحات الثلث في الركوع والسجود حتى لو نقص واحدة لا يجوز ركوعه وسجوده وقد عرفت فيما مر ان الطحاوي قال بفرضية
التعديل في الركوع والرفع منه وفي السجود ومن السجودتين ونسبه الى الائمة الثلاثة ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد .

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ركع اخذكم فليقل قلث مرات سبحان ربي العظيم

وذلك ادناه الى ابي داود في حديثه بسند صحيح وهو اول مرتبة الكمال واذا سجد فليقل سبحان ربي الا على قلثا
وذلك ادناه قال ابو داود هذا من سئل عن لم يدرك الله وانما تعلم ان المرسل عند جابر العلماء حجة منهم
ابو حنيفة واما واحد من جنبل حتى قال احاطوا ابي جعفر محمد بن جرير الطبري ان رد المرسل بدعة ابتدعت بعد المؤمنين .
قوله سمعت ابا هريرة الحديث لا مناسبة لهذا الحديث بالباب وله مناسبة بالباب التقديم فلعل السامع
غلط واخط في هذا الباب . **قوله** فسنونا في ركوعه عشرة تسبيحات وفي سجوده عشرة تسبيحات الحمد والقدر
وهذا قولنا يطابق فلا يخالف من قال بالوتر وكان حين كان عالما من جانب عبد الملك ثم صار خليفة .

باب الرجل يدرك الا قام ساجدا كيف يصنع اتفق العلماء على ان من ادرك السجدة لم يدرك الركعة مع
لذلك اتفق الجمهور على ان من ادرك الركوع قبل ان يقيم الامام صلبه فقد ادرك الركعة الا بالبررة فانه قال من ادرك الركعة
قبل ان يقيم الامام صلبه فقد ادركها والا فلا .

قوله عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اجتمعوا الى الصلاة ونحن ساجدون فاسجدوا
ولا تعدوها شيئا اي السجدة معتد بها باعتبار حكم الدنيا من ادرك الركعة لان مع ادراكها يفوت الركعة ولا يحصل
بها الا ثواب الآخرة . **قوله** ومن ادرك الركعة فقد ادرك الصلاة المراد بالركعة الركوع وبالصلاة الركعة
قال البخاري قال ابن جرير وروى ابن حبان وصححه بلفظ من ادرك ركعة من الصلاة قبل ان يقيم الامام صلبه فقد ادركها قال

الوجه واليدين والقدمين واجتبا بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعمرت ان يجرد على سبعة عشر روي على سبعة
 ارباب الوجه واليدين والقدمين والاعترق بالجو ومطلقا من غير تعيين عضو ثم انعقد الاجماع على تعيين بعض الوجه فلا
 يجوز تعيين غيره ولا يجوز تقديع مطلق الكتاب بخلافه على بيان بسنة عملا باليدين ثم قلنا حقيقة السجدة عندنا في حقيقتها وضرب يمينه
 بشرط وضع احد الرجلين فان وضع اليك يمينه بدون احد الرجلين لا يقدر على سجدة لم يضع قدميه واحدا على الارض في سجوده لا يجوز
 سجوده ولو وضع احدهما جاز كما لو قام على قدم واحدة واختار من اليك وجوب وضع الاضراس السبعة وقال من تركها يفسد سجدة السجدة
قوله امر نبيكم صلى الله عليه وسلم ان يسجد على سبعة ولا كيف شعرا ولا ثوبا المراد بالشرع الراس فانه يكره
 ذلك للمصلحة قال الحافظ واقفا على انه لا يفسد الصلاة لكن حكى ابن المنذر عن الحسن وجوب الافادة قيل والحكمة في ذلك انه اذا رفع شدة
 وزين من مباشرة الارض شبه التكبرين قلت لان الثوب والشرع النيبا يسجدان -

باب السجود على الاثني والعشرين

قوله عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم روى على وجهته وعلى رقبته
 اوطين من صلوة صلاتها بالناس هي صلوة الفجر صبيحة احدى وعشرين فجدد دل الله صلى الله عليه وسلم في الطين والما
 نعة اذرة على جهته واثنية مئة لله عليه وسلم وكان السجدة عريشا -

باب صفة السجود الهيئته في سجدة ان يسجد على سبعة اعضاء بان يضع كفيه على الارض ويرفع المرفقين عنهما
 كحسين وجاني بطنة عن فخره في رفع عجزه -

قوله عن الحسن ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اعند لواقي السجود اي توسطوا بين الاثني عشر التي يرفع
 كفيه على الارض ويرفع المرفقين عنهما وعن الحسين والطين عن الفخذ اذ هو اشره بالتواضع والبلغ في تمكين سجدة والمجدد الكمال المحج
 قوله فرائد بياض ابطيه وهو محج قال في الجمع كان اذا سجد على يديه فتح عضديه عن جنبه بجافا بها عنهما وقدر فرج الركبي
 بقر قد خرج يديه اي عن جنبه خفاف على السير في كون الاشارة في البطية نعل صلى الله عليه وسلم كان مرتب اذ لم يكن حايه واذا
 يل على الترتيب مبالغة - قوله وليصنع فخذيه بهذا في اذ السجود خرج بين فخذيه فان معناه باعده بين فخذيه وبين البطية في غير
 حال بطنة على شيء من فخذيه تأكيده -

باب في الرخصة في ذلك اي في ترك تفرج اليدين عن الحسين وهذا اذا كان في الصف

قوله اشكى صحاب النبي صلى الله عليه وسلم مشقة السجود عليهم اذا انزعجوا وفي رواية التردد
 تفرجوا اي شق عليهم السجود اذا باعدوا بين اليدين والحسين ومن ابطن والفخذين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استعينا
 بالركب اي استعينا بوضع المرفقين على الركب وهذا عند العذر -

باب في التخصيص لا حقا هكذا في نسخ المروية ولكن ذكر الاعاء بهنا غير مناسب لذكره في حديث وقد تقدم ذكره
 في الابواب المارة والتخصيص هو وضع اليد على الناحية في الصلوة وقد روي في الروايات بلفظ التخصيص والاختصاص والاختلاف العلماء في معنى
 بلفظ وقد عرفت البود في ما ياتي في باب الرجل يصلي فخره اخرج فيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
 في الصلوة ولا شبر في نفسه وضع اليد على الناحية فذكره في ما ياتي في باب الرجل يصلي فخره اخرج فيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان

ان يجتهد لوردة قيل ان يجتهد من الصلوة فلا يبد قياها وركوعها وسجودها والاول هو الصحيح وقيل في المعنى البديهي من غير ان
لاجله قيل لا يتب باليس لان اهل البيت ع في ذلك مشي مشي مخفرا قيل ان يتب باليهود لانهم يفعلون في صلواتهم اولانه رابعة اهل النار

قوله قال صليت المصنوب ابن عمر فوضعت يدي على حاجتي فلما صليت قال هذا المصنوب في
الصلوة اي هذه الهيئة في الصلوة شبيهة بهيئة المصنوب فان المصنوب يداعه على الخبز ع -

باب في البكاء في الصلوة قال في المنية وان ان في صلوة او ما وركعتي فارتفع بكاءه ان كان ذلك من
ذكر الجنة او النار لم يقطعها وان كان ذلك من وجع او مصيبة يقطعها -

قوله رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وفي صدره اذ كان يركع من الركعة من البكاء الزهري
البكاء وقيل ان تجيش جوفه ينعلى بالبكاء وفي الناس في جوفه اذ كان يركع للركعة -

باب كراهية الوسوسة وحديث النفس في الصلوة -

قوله من توشا فاحسن وضوءه فكم على ركعتين لا يسهو وفيهما غفلا ما تقدر من ذنبي
صلى تحية الوضوء او غيره ولا يفعل من الصلوة لا تتفاله بما وركعتي النفس الوساوس وفي مسلم لا يحدث فيها نفسه من حديث عثمان
ابن عفان فان -

باب الفاعل على الاصل ما رقي الصلوة قال في البدائع ولو فتح على المصلي انسان فبذل على وجهين اما ان كان الفاعل
هو المقتدي بركوعه فانه كان غيره قدمت صلوة المصلي سواء كان الفاعل خارجا عن الصلوة او في صلوة اخرى غير صلوة المصلي
وتمت صلوة الفاعل ايضا ان كان هو في الصلوة لان ذلك تعليم وعلم وكذا المصلي فافتح على غير المصلي فتمت صلوة وان كان الفاعل
هو المقتدي به فالقياس هو فساد الصلوة الا انما استحال ان يكون المقتدي ان رطل الله صلى الله عليه وسلم قرأ سورة التين فتركها
اقبل افرغ قال لم يكن فيكم ابي قال نعم يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بها ففوتت على قال ففوتت انها ففوتت قال صلى الله عليه
وسلم لم تفت لا بآياتكم -

قوله يقرأ في الصلوة فترك شيئا لم يقرأه فقال له رجل يا رسول الله سركت آية كذا وكذا فقال له رسول
الله صلى الله عليه وسلم هلا اذكر بينهما هذا الحديث يدل على ان المقتدي يجوز له التفت على امره قول المقتدي
فيها فليس عليه فلما صرف قال لا يجي اصليت معناه قال لعلة فما منعك اي عن الفهم -

باب النهي عن التلقين -

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي لا تعلم على الاصل ما رقي الصلوة هذا الحديث يدل
احديث المتقدم في الباب السابق فاما ان يقال ان هذا الحديث ضعيف لا يقاوم احديث المتقدم لان في هذا الحديث احد
الاخير وهو شتم بالكذب مع هذا منقطع او ان جاز الفتح يحمل على الضرورة والمنع منه على عدم الضرورة او يقال ان الفتح جائز
اذا حبس اللسان عن القراءة الواجبة والا فلا -

باب الالتفات في الصلوة الالتفات في الصلوة على ثلثة اوجه اولها الباطن الوجه هو مكره والثاني بطن العين فلهذا
به وان التفت بحول صدره عن القبلة فصلية بالطة بالاتفاق قيل من التفت يمينا وشمالا ذهب عنه مشروع التوقف بذلك

قوله لا يزال الله عز وجل مقبلا على العبد وهو في صلوة ما لم يلتفت فاذا التفت الضرب عنده
انقطع الربا المتقدم منه وبين الله ومواجهته به تعالى وهذا الى العنق - **قوله** فقال هو اختلاص من يختلص الشيطان
من صلوة العبد في التفات بصوت العنق له الميم والهمزة والفتحة والهمزة على هذا الفعل الشيطان -
باب السجود على الكاهن من حديث الباب لما قرأ المصنف هذا الكتاب على تلامذه في المرة الرابعة لم يقرأ في الصلاة
منهم الا بذكر بعض -

باب النظر في الصلوة والفرق بين النظر والتفات ان الالتفات بمخبر العين والنظر بعينه وغيره -

قوله دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم للمسجد فخطب فيه فاسأله يهودون رافعي ايديهم الى تم

اتفقا فقال ليقم بين رجال يتخضمون البصار وهم على السماء قال مسد في الصلوة او كما ترجع اليهم
اصهارهم فان قلت لا مناسبة بين قوله صلى الله عليه وسلم ينتهين الحديث وبين رتبة يدهم الى ايديهم الى
السماء قلت وقع في الحديث اختصار محل وقد خرج في الحديث سلم وفيه قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
يا ايها الذين آمنوا ايديكم كانهما اذانان خيل شمس اسكنوا في الصلوة قال ثم خرج علينا فخرنا حلقا فقال يا ايها الذين آمنوا ايديكم
اخرى عن جابر بن كبرية عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال اما يخفى اهدكم اذ رفع بصره وخرج الصلوة الا يرتج بصره وفي رواية
قال ثم خرج علينا فقال لا تصفون كما تصفون في الصلاة الحائل ان حديث جابر بن كبرية شمس على سورة عديدة فبعض الرواة
ذكر منها بعضا وترك بعضها خروا من شمس ترك البعض ذكر كونهما اذ اورد كذا كذا في بعضهم وذكر مرة بعض الرواة ولم يذكره مرة اخرى فبهذه
الجملة شملت برقع الصلوة هم في الصلاة ايديهم في الصلاة بل تعلق بهذا ما في ركنكم رافعي ايديكم كانهما اذانان خيل شمس
قوله صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في خميسة له اذ اهلوه فقال شغلني اعداء هذه ان هبوا

بها الى ابي جهلهم وايتوني يا نجباء بنتي الخميسة كسا مرقع من خراوصوف ولعلهم رسم الثوب ورقمه والابجائية كسا
عليها لا علم له والوجه صحابي مشهور وانما خصه صلى الله عليه وسلم بالمرآة والعمية اليه لانه كان ابراهما الى النبي صلى الله عليه وسلم
كما ورد في ذلك المطا والسنة بالباب ان اعلام خميسة اذ انخبا المصلي وهي على عاتقه كان قريبا من الالتفات والنظر
ولذلك خلعا معلما بوقوع بصره على اعلامها وسماه شغلا عن ملامته وكان المحدثين اشار الى ان علة كراهية الالتفات والنظر
كونه يكثر في انشغال وتحويل ابن كثير اراوان مالا يملأه دفعه معفو عنه لان لمع العين يغلب الانسان ولهذا لم يعيد النبي صلى
الله عليه وسلم تلك الصلوة -

باب في الرخصة في ذلك لعذر -

قوله فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو يلتفت الى الشعب الحديث هذا الحديث
يدل على جواز الالتفات والاحاديث المتقدمة تدل على كراهية الالتفات مكره اذا كان بغير عذر فاما ان كان
من عذر وعذر فلا كراهية فيه اشار البخاري الى ذلك بعقد باب لم يلتفت الغرض في ما يوزر شيئا او لصا قاني القبلة وردد
فيه قال سهل التفت اليه بغير قرائي النبي صلى الله عليه وسلم وكذا ذلك ذكر فيه حديث روية النخامة -
باب في العمل في الصلوة اي العمل الذي ليس من جنس اعمال الصلوة اذا كان قليلا لا يفيد الصلوة قال البدر

ومنها العمل الكثير لئلا يس من اعمال الصلوة في الصلوة من غير ضرورة واما القليل فغير مفسد اختلف في حد الفاصل بين العمل
والكثير قال بعضهم الكثير ما يحتاج فيه الى استعمال اليدين والقليل ما لا يحتاج فيه الى ذلك حتى قالوا اذا قرع في الصلوة فمدت
صلوته واذا حمل ازراه لا تغفر قال بعضهم كل عمل لا يطرأ الى النظر اليه من بعد الا يشك انه في غير الصلوة فهو كثير وكل عمل لا يطرأ الى النظر اليه
يشبه اليه في الصلوة فهو قليل وهو الاصح وعلى هذا اصل يخرج ما اذا قاتل في صلوته في غير حاله انخوف انه نفس صلوته لا دخل
كثير ليس من اعمال الصلوة وكذا اذا اخذ قوسا ورمى بها فندت صلوته لان اخذ القوس وتقيع اليهم عليه مدته حتى يرمى عمل كثير
انه يحتاج فيه الى استعمال اليدين وكذا النظر اليه من بعد الا يشك في انه في غير الصلوة وكذا الواهين او مسرع راسه اعلنت امره
صبيا وارضته لوجوه العمل الكثير على العبارتين فانما عمل الصبي بدون الارض لا يجب فساد الصلوة.

قوله اذ خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمل امامته بنت العاص بن الربيع وامير المؤمنين
بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي صبيته محمد بن علي عاتقته صلى الله عليه وسلم

وهي على عاتقته يضعها اذا ركع ويعيدها اذا قام حتى تقضى صلوته بعقل ذلك بها وقال الخطابي
ان يكون الصبي قد اتقنه فاذا سجد تعاقبت باطرافه والتمزته فيهن من سجوده فتقنه سجودا كذلك الى ان يركع فيسجد اقلت
فعل الوضع والاعادة كان اليه الواحد وقال في البدل ثم هذا الصنيع لم يكبره منه علي الله عليه وسلم لانه كان محتاجا الى ذلك
لعدم من يحفظها اوليا به الشريعة بالفعل ان هذا غير موجب فساد الصلوة ومثل هذا في زماننا لا يحرمه واحد منا فعل ذلك
عند الحاجة لما بدرون الحاجة فمكره قوله اقول لا يجوز في الصلوة الحسية والعقوبة قال الشوكاني في النبل
واسد يث يدل على جواز فعل المحبة والعقوبة في الصلوة من غير كراهية وقد ذهب الى ذلك جمهور العلماء كما قال العراقي وحكي
عن جماعة كراهية ذلك منهم ابراهيم النخعي وروى ابن ابي شيبة ايضا عن قتادة قال اذا لم تعرض لك فلا تقبلها او امثل المالك
من ذلك اذا بلغ حد الفعل الكثير بحيث ان في الصلوة لتفلا وبحديث يكتفي في الصلوة ويحجب عن ذلك بان حديث الباب
فلا يعارضه ما ذكره وقال في شرح السنه وفي معنى المحبة والعقوبة كل ضرر مباح القتل كالزنا ميسر ونحوها وقال في البدل
وقتل المحبة والعقوبة في الصلوة لا يفسد القول النبي صلى الله عليه وسلم قتلوا الاسودين ولو كنتم في الصلوة وروى ان عقربا لدغ
رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة فوضع عليه غمزة حتى قتله فلما فرغ من صلوته قال لعن الله العقرب لا تدع
تها نبيا ولا غيره او قال مصليا او غيره وبه تبين انه لا يكره لانه صلى الله عليه وسلم ما كان ليفعل المكره خصوصا في الصلوة ولا يوجب
اليه لدفع الاذى فكان موضع الضرورة هذا ولا يمكن قتل المحبة بضرته واحدة كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في العقرب
واما اذا اختلج الى المعالجة وضربات فمدت صلوته كما اذا قاتل في صلوته لانه عمل كثير ليس من اعمال الصلوة وذكر شيخ الاسلام
السرحي ان الاظهر انه لا تغفر صلوته لان هذا عمل خاص فيه للمصلحة فاشبهه الشيء بعد الحدث والاستقرار من البيوت والتوضوء انتهى قلت
واختار قول شيخ الاسلام الشيخ ابن الهمام ولكن اذا احتاج الى عمل كثير جدا تغفر صلوته ولا ياثم بافساد الصلوة قوله قال
احمد يصلي والباب عليه مغلق فجمعت فاستفتحت قال احمد فمضى ففتحه لي ثم رجع الى مصلاته ودخل
الباب كان في القبلة ذكر المصنف الرواية عن شيخين وذكر اختلاف الفاطمية ومعنى وتول ابى داود وذكر ان الباب ان
عروة بن الزبير ذكر ان ماتت قالت ان الباب كان في القبلة كما يدل عليه رواية النسائي قالت استفتت الباب عليه

صلی اللہ علیہ وسلم تعبیہ تلو ما والی الباب علی القبلة و فی بحر الرائق ان غلق الباب علی کثیر و فتحہ عن قلیل و لا اعلم ای فارق مینہا و لسا
مطلوبت فیما ساج الشافعیہ و اخصیة الی انہ صلی اللہ علیہ وسلم انحط متوالیا فخطا خطوة اخطوین او۔

باب رد السلام في الصلوة قال النبي في شرح البخاري وحكي ابن بطال الاجماع على انه لا يرد السلام انطقا
وكتفا ايرداشارة فكرهه طائفة روى ذلك عن ابن عمر وابن عباس وهو قول ابى خنيفة والشافعي واحمد واسحاق وابى ثور
وجس نية طائفة روى ذلك عن سعيد بن المسيب وقادة وحنن وعن مالك روايتان في رواية اجازة وفي اخرى كرهه عند طائفة
اذا فرغ من الصلوة يرد -

قوله عن عبد الله قال كنا نسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الصلوة فيقول علينا
 فلما وجعنا من عند الجحاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا وقال ان في الصلوة لشغلا في شغلنا ما نحن
 بالكلام واحديث ميل على تحريم بدو السلام في الصلوة وكذلك يقتضي تحريم الكلام في الصلوة ولا خلاف بين اهل العلم ان من تكلم
 في صلوة بعد ما قامت بصلوته وهو لا يريد اصلاح صلوته واختلفوا في كلام السامع الجاهل وقد حكى الشافعي عن اكثر اهل
 العلم انهم سوا بين كلام الناسي والعائد والجاهل واليه ذهب الثوري وابن المبارك ابو حنيفة وذهب قوم الى الفرق بين
 الكلام الناسي والجاهل وبين كلام العائد وهو قول مالك الشافعي واحمد واجتوا بهاردي عن ابي هريرة في قصة ذمي السيد
 بهاردي عنه صلى الله عليه وسلم ربح عن النبي الخطار والنيان والحق الامام ابو حنيفة من معه بهذا الحديث فانه قال في آخره فلما

قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة قال ان الله عز وجل يحب من امرأه ما يشاء وان الله تعالى قد احدث ان لا تكلموا في الصلوة فرفع على السلاطه زباروى عن معاوية بن حكى الاسلمى انه قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم يافطس بعض القوم فقلت يرحمك الحديث وفي اخره ولكن قال ان صلواتنا هذه لا

يعلم فيها شيء من كلام الناس انما هي التسييم والتفصيل وقراءة القرآن فمالا يصلح في الصلوة فيما شرهه
للصلوة كالاكل والشرب ونحو ذلك وحديث ذى اليبين يحمل على الحالة التي كان يباح فيها التكلم في الصلوة وهي ابتداء
الاسلام كما سبقتها في موضع الرفع المذكور في الحديث يحمل على رفع الاثم والعقاب لا التحكم فان الله عز وجل انما جئت
لأخذ الكفارة ثم علم ان قوله فلما رجعا من عند النجاشي يحمل ان يكون للرازي الرجوع الى مكة اذ انى المدينة قال
الحافظ ان بعض المسلمين باجرا الى الحبشة ثم بلغهم ان المشركين اسلموا رجعا الى مكة فوجدوا الامر مختلفا وذلك لشدة لادى عليهم فخرجوا بها
ايضا فكانوا في المرة الثانية اصناف الاول وكان ابن مسعود والفرقيين واختلف في مراده بقوله فلما رجعا بل اراد الرجوع
الاول او الثاني فيمنع القاضي ابو الطيب الطبري وآخرون الى الاول وقالوا كان تحريم الكلام بمكة وعملوا احديث زيد بن ارقم على انه

والأول أن لا ينفك الفاعل عن المفعول فيكون الالف في قوله تعالى
 وقوله لم يبلغهم الفسخ وقالوا لا مانع أن يقدم الحكم ثم المنزل الآية بوقوعه في آخره
 إلى الترتيب فقالوا لا يخرج حديث ابن مسعود بانه
 حكى لفظ النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف زيد بن أرقم فلم يحكمه وقال آخرون إنما أراد ابن مسعود رجوعه الثاني وقدره أنه قدم المنزلة
 والنبي صلى الله عليه وسلم تجزئ إلى بدر وإلى نهج البحر إلى نهج البحر رداً في كل شئ من التقديم فانهما خلاصة قولنا ان كل ما من
 ابن مسعود زيد بن أرقم حكى ان الناسخ قوله وقوله الله فانتين والآية مدنية بالاتفاق انتهى لمحض ما علم ان النجاشي نسب
 الملك المحبته وهم النجاشي الذي أسلم وبايعه إلى المسلمين حين إذا هم الكفار صلى الله عليه وسلم عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الغائب أحسنه بن

بعد الساج كانت بيده واختياره صلى الله عليه وسلم على هذا يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤمر له بالاعادة كما لم يؤمر
 بالاعادة لابل القيار مع انهم صلوا الى غير القبلة بعد سجدة اقال الشيخ تقي الدين بسبكي فيمن تقدمها خفي الافعال اخرج
 وقاله صلى الله عليه وسلم فعلوا ولا حرج - قوله - ومن ادجال يا تون الكيهان امي وسيلو منهم عن المخفيات والاسرار
 الكاتبة في المستقبل والكيهان جميعا من فقال لا تاتهم وفي حديث من اني عرافا اذ كانها فصدقه بما يقول فقد كفر بما
 نزل على محمد واه احمد بسند صحيح عن ابي هريرة - قوله - ومن ادجال تطيرون في النهاية الطيرة هي التثاوم بالشي
 وهي مصد تطيرة كما تقول تخير خيرة ولم يحج من المصادر غير ما يكذا قيل اصل التطير التفرار بل بالطير لا تتعمل لكل ما يتفأل
 به وتثاوم وقد كانوا يطيدون بالصيد كالطير والطي فتمنيون بالسوانح وتثاؤون بالبوراج والبوراج من الصيد من منيا
 الى ميا سركت السوانح صند ما وكان يصيدهم من متاصدهم بمنعهم عن اسير الى مطالبهم ففعا الشرع والبطنة منها هم عنه فخير
 انه لا تاتير له - قوله - ومن ادجال يخطون قال كان نبي من الكلابيا يخط فخطن وافت خطه فخذ انك قال الخطابي
 انها قال عليه الصلوة والسلام فمن وافت خطه فذاك على سبيل الزجر وعناه لا يوافق خطا خط ذلك النبي لان خطه كان معجزة قال
 ابن حجر ولم يصرح بالنبي عن الاشتغال بالخط نسبة لبعض الانبياء لئلا يتطرق اليهم بالاليتين بكما لهم ومن ثم قال المحرمون لعلم الرمل
 وهم اشر العلماء لا يستدل بهذا الحديث على اباحته لانه علق الاذن فيه على موافقة خط ذلك النبي ورافقه غير معلومة اذ لا يعلم الا من
 تواتر انص منه عليه الصلوة والسلام اذن اصحابه ان الاشكال المتى لابل علم الرمل كانت لذلك النبي ولم يوجد ذلك فالخط تحريم
باب التامين وداء الكاهن اى قول المعلى آمين اذا قرأ الامام كما فعلنا آمين وآمين بالمد التحفيف من اسماء الافعال مثل صه
 للسكرت ومعناها اللهم استجب عند الجمهور وقيل غير ذلك ما يرجع الى هذا المعنى ففعل كذا وكذا وقيل قبل وقيل لا تخيب
 رجاءنا وقيل لا يفدر على هذا غيرك وقيل هو كثر من كنوز العرش لا يعلم تاويله الا الله ولا خلاف في ان آمين ليس اقرب من قوله
 بارئ او من قال انه منه وفي موطا قال محمد وبهذا نأخذ شيخنا اذا فرغ الامام من ام الكتاب ان يؤمن من خلفه ولا يجهر بذكر ذلك
 فاما بدخيلة فقال يؤمن من خلف الامام ولا يؤمن الامام استبه وفي ظاهر الرواية عن ابي حنيفة ان الامام والمؤمنين وكذلك
 المنفرد يؤمنون في الصلوة وفي غير ما ساروبه قال الامام الشافعي في المجدي في المأمومين وفي القديم يحبر قال في الامم قال شافعي
 فاذا فرغ من قراءة القرآن قال آمين ورفع يدا صوته ليقدمي به من كان خلفه فاذا قالها قالوا يا اباهم والفسهم ولا يجب
 ان يجهر بها فان فعلوا فلا شئ عليهم هذا قوله المجدي وقال في الامناع والسادسة التامين عقب الفاتحة بعد سكتة لطيفة
 لقارئها في الصلوة وخارجها للتابع وليس في جهرة جهر بها وان يؤمن المأموم مع تامين امامه لخبر الصحيحين وخرج يمين جهرة
 اسرية فلا جهر بالتامين فيها ولا معية بل يؤمن الامام وغيره سر مطلقا وتعالى في حاشية قوله مع تامين امامه وليس في الصلوة
 ما من مقارنته الامام فيه غير التامين ولو قرأ معه وفرغ معا كفى تامين واحدا وفرغ قبله قال النووي فيمنظر والتمنا والصلوب
 انه يؤمن لنفسه للتأبنة وقال في روضه التحامين من جهرة في جهرة من امامه ومنفردا ومأمومين معا تامين امامه قال المحرمين
 الامام او اخره عن وقتة السندوب فيه امن هو امي المأموم ولو فاته التامين مع تامين الامام لم يتركه بعده ولو قرأ الفاتحة
 مع امامه وفرغ معا كفاه تامين واحد عن تامينة لقراءة نفسه لقراءة امامه وفرغ قبله من نفسه ثم يؤمن لقراءة امامه فلا ينظر
 يؤمن معه وهذا على قوله القديم واختلف الروايات عن ملك فخر او لها ان الامام يؤمن وهي رواية المدقنين عنه وثانها رواية ابن

القاسم عنه وهي المشهورة لا يؤمن الامام في اجتهاده وعنه لا يؤمن مطلقا وقال في مختصر الاضطراري والظاهر ان بعد الفاتحة للفظ الامام
ولا يقرب الامام الا في قراءة امرو وقول احمد مثل قول الشافعي قال الترمذي وبه يقول غير واحد من اهل العلم من اصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم والظاهر ومن بعدهم يرون ان الرجل يرفع صوته بالتأمين ولا يخفيها به يقول الشافعي واحمد ومالك
وكذا قال في هذا المجهود -

قول

عن وائل بن حجر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأ الصلوة قال آمين و
رفع بها صوته وفي هذا الحديث دليل على ان الامام يؤمن كما هو في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وانه معناه غلظا لما كان ولما كان
عن ابي حنيفة ان الامام لا ياتي به لقوله عليه السلام اذا قال الامام كذا الصلوة يقولوا آمين لانه صلى الله عليه وسلم لم يرفع
بنيه وبين القوم والمقمة تنافي الشكرية حديث الباب لم يخرجها باب الصحيحين للناشر عن اختلاف شعبة وسفيان ورجح الجمهور
حديث سفيان وقالوا اخطأ شعبة في مواضع وحكي الترمذي عن البخاري ان شعبة اخطأ فيه فقال عن حبري اعمش ما يرفع
لن العنس وكنت ابا الحسن قلت لكن يرويه رواية ابي داود ونده فان عنده في رواية سفيان الثوري ايضا عن حبري العنس
وكذلك يرويه ما قال ابن حبان حبري العنس ابو العنس قال العنسي وجرم ابن حبان في الثقات فقال كنية كاسم ابيه وذكر
له في الكنية بل في تهذيب التهذيب والتقريب وكذلك قول البخاري كني ابا الحسن لا ياتي في ان تكون كنية ابا العنس ايضا
لاننا ان يكون الشخص كنيته ثم قال وزاد في عن علقمة بن وائل وليس فيه عن علقمة وانما حبري العنس عن وائل بن حجر قلت
زيادة الشفة مقبولة ولا يستبعد ان يكون رواية حبري علقمة فروى بواسطة علقمة بالثوري ثم روى عن ابيه بلا واسطة والرسيل
عليه ما في مسند ابي واو والطيا السبي قال شعبة سمعت احمد بن حنبل من علقمة بن وائل ثم سمعت عن وائل بلا واسطة علقمة ثم قال
وقال خفض بها صوته وانما هو بهها صوته قلت وهذا دعوى ليس بسبناه الا على من من غير وائل يدل عليه ايضا قال الترمذي
سألت ابا نورة عن هذا الحديث فقال حديث سفيان في هذا صحيح ثم سأل عليه قال وروى العلاء بن صالح الاسدي عن سلمة
بن كهيل بخور رواية سفيان فتايدت رواية سفيان برواية العلاء بن صالح عن سلمة وترجمت على رواية شعبة قلت العلان
صالح ضعيف وقد ضعف حديث سفيان ابن قطان المغربي ذكره الزيلعي في التخریج وقالوا رواية سفيان يتقوى بما رواه
البحاكم باسناد صحيح عن ابي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من قراءة ام القرآن رن بصوته بآمين
وبما ذكره البيهقي عن علي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين اذا قرأ غير المصنوب عليهم والصالحين وعنه ايضا
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قرأ الصلوة رن بصوته بآمين قلت ونه الوجه لا يوجب الترجيح فاما ان كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرفع بآمين صوته بل نقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع بها صوته ولم يثبت ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اداوم عليه او جهر بآمين في اخر عمره صلى الله عليه وسلم فهذا علمنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
جهر بآمين احيانا تعليمًا للامة وبما في لفظ حتى يسمع من يليه من الصف الاول بطريقين بشريين نافع وقد ثبت بجهر بآمين
للتعليم كما بينا في ابواب السابق وكيف لا وقد صرح وائل بن خلفه ما اراد الا يعلمنا ان اخبره ابو البشر الدوالي في كتابه
ولكنني لم ينجني بن مسلم بن وكهيل وثقة الحكم في المستدرک وقد عمل بالانحياز بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من اكاره العجايز
عمرو عليه واكثر العجايز قال البيهقي روى الطبراني في تهذيب الآثار عن ابي وائل قال لم يكن عمر علي بن عبد الله بن عمر

[illegible]

بل السياق يقتضي بأنه لم يقل الا هكذا واذا قال آيين فتقولوا آيين وسجدت بحسن ان سمرة بن جندب عمران بن مسير
 سمرة بن جندب انه حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سكتين سكتة اذا كبر سكتة اذا فرغ من قراءة غير المنسوب عليهم
 فانكر عليه عمران بن حصين فكتبا في ذلك الى ابي بن كعب فكان في كتابها اوفى ذاه اليها ان سمرة قد حفظوا وادوا وراى
 اخرون وانه صرح قال الشيخ النيسابوري لا يظهر ان السكتة الاولى كانت لقراءة الشارة في هذه السكتة الثانية
 مراد لو حل على ان السكتة الثانية كانت لان يتراو اليه نفسه كما ذهب اليه بعضهم يلزم منه ان يكون ثامين المامونين قبل هذا
 صلى الله عليه وسلم وقد نفي النبي صلى الله عليه وسلم عن تهاويل المامون الامام ثم ساق حديث سمرة بن جندب الذي رواه احبنا الله
 قلنى انه كان اذا صلى بهم سكت سكتين اذا افتتح الصلوة واذا قال ولا الضالين سكت ايضا هنية فانكرنا ذلك عليه فكتب الى
 ابن كعب فكتب اليهم ان الامر كما سمع سمرة وقال اناده صحح ثم ساق حديث وائل بن حجر الذي رواه احمد والترمذي وابو داود والبخاري
 والدارقطني والحاكم واخرون من طريق شعبة ولقطة فلما قرأ غير المنسوب عليهم فلا الضالين قال آيين واخيه بها سمرة وقال هذا
 صحيح وفيه اضطراب ثم ذكر في تعليقه ما ذكره الترمذي عن البخاري من العلل الثلاث ثم نقل عن الزبيدي ما قال في نصب الراية
 واهل ان في الحديث علة اخرى ذكرها الترمذي في حله الكبيي فقال سألت محمد بن سجيل هل سمع علقمة من ابيه فقال ادله به
 سرت ابيه سبته ثم هانت عليه ثم اجاب عن هذا العلل لانه فيها البخاري فقال كلها مدفوعة فاما قوله ان جبر بن جندب
 بالي الغنيس فليس بصواب لان اسم ابيه غنيس وكنته كما سمى ابيه ابو الغنيس ولا مانع من ان يكون كنية اخرى وهي اليكسكن وربما
 جزم ابن حبان في كتاب الثقات حيث قال جبر بن غنيس اليكسكن الكوفي وهو الذي يقال له جبر بن الغنيس قد تابه الثوري في
 ابي الغنيس اخرج ابو داود في باب التامين وقال الكبيي في سننه الكبيي لما تولى جبر بن الغنيس فذكره محمد بن كثير عن الثوري
 واخرج الدارقطني في سننه في باب التامين حديثا عن عبد الله بن ابي داود بسحساني حديثا عن عبد الله بن مسعود الكندي في تاريخه والحلي
 قالوا حديثا عن سفیان عن سلمة بن كهيل عن جبر بن الغنيس وهو ابن غنيس الحديث ثبت ان شعبة ليس يتفقوا بالي الغنيس بل ذكره محمد بن
 كثير وديع والحلي عن سفیان الثوري ايضا واما قوله ليس فيه علقمة فقد ثبت في بعض الروايات ان جبر سمع عن علقمة عن وائل
 وقد سمع من وائل نفسه اخرج احمد في مسنده بسنده عن جبر بن الغنيس قال سمعت علقمة بن وائل يحدث عن وائل ويحدث عن وائل
 قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث واخرج ابو داود والطحايسى في مسنده مدنا شعبة قال اخبرني سلمة بن كهيل قال
 سمعت جبر بن الغنيس قال سمعت علقمة بن وائل يحدث عن وائل وقد سمعت من وائل الى اخر الحديث واخرج ابو سلمة في مسنده
 بسنده عن جبر عن علقمة بن وائل عن وائل قال وقد سمعت من وائل ولما اختلف بين الثوري وشعبة في الرفع والخفض فهايت
 ان الحديث مضطرب لا يصلح للاحتجاج لاحد الفريقين ولما قالوا ترجح الحديث الرفع على حديثي خفض من ان الثوري حفظ من
 شعبة فهذا القول ليس صحيح عليه بل في ترجح احدهما على الآخر قال ثم ذكر الاقوال التي تقدمت في اول البحث ثم قال وعندني
 حسن الترجيح ما رواه شعبة على ما رواه الثوري وهو ان شعبة لم يكن يدس لاعم الضعفاء ولا عن الثقات وقد صرح فيه لا خبا
 قال اخبرني سلمة بن كهيل كما هو عند الطحايسى واما الثوري فكان ربما ليس وقد عنته قال الذهبي في الميزان سفیان بن عيينه
 ربه البتة متفق عليه مع انه كان يدس عن الضعفاء ولكن له نقد وذوق وقال احمادنا في التعريب كان ربما ليس انتهى
 في ترجح ما رواه شعبة من حديثي خفض على ما رواه الثوري من حديث الرفع لشبهة التدليس فيه ولما قال ابن القيم في عدم

المئتين ترجيحاً رواية الرفع وتزجج ثمان وهو متابعه العلاء بن صالح ومحمد بن سلمة بن كهيل له فيجاء عنه بان العلاء بن صالح
 ليس من الثقات الاثبات قال في التقرع صدق له واهم وقال النعماني في الميزان قال بوجاهته كان من عنق شعبة وقال
 ابن المديني روى احاديث من اكبر واما محمد بن سلمة فقال النعماني قال يجوز جاني زاهباً هي الحديث قلت نسأله لالتصحيح
 فيما رواه شعبة لانها ليس من الثقات الاثبات في يقال ان شعبة خالف الثقات ويمكن زايته شاذة غير محفوظة وخاتمة ما في
 الباب ان كل واحد من الحديثين يرجح على الآخر بوجه فان قال قائل رواه ابو داود عن محمد بن خالد الشعمري عن ابن بزي
 علي بن صالح عن سلمة بن كهيل فعلى بن صالح متابع ثالث لسفيان قلت لعلاء هم لغيره بوجه بوجه بن ابي شيبة عن ابن سير
 عن العلاء بن صالح والترندي عن محمد بن اباان عن ابن سير عن العلاء بن صالح عن سلمة بن كهيل فاختلف القول في علي بن صالح
 وابو بكر بن ابي شيبة ومحمد بن اباان احتفظا من الشعبي وادخلوا ما لم يثبتوا في مسابقة الثوري الا لعلاء بن صالح
 لا علي بن صالح فلو كان ما يوجب في النسخ المتدولة من سنن ابي داود ومن ذكر علي بن صالح صواباً لذكره في مسابقة الثوري لانه
 ثبت من العلاء بن صالح ومحمد بن سلمة والثقة علم وعلمه واول ان اباان احتفظا بن حجر صرح بكونه وسما فانه قال في تهذيب
 التهذيب في ترجمة العلاء بن صالح وسماه ابو داود في روايته علي بن صالح وهو وثم قال قلت قال البيهقي في سننه الكبري
 وقد رواه ابو الوليد الطيالسي عن شعبة بن جرحية الثوري ولعله فلما قال ولا الضالين قال آيين رافعاها صوته انتهى قلت
 هذه رواية شاذة عن شعبة تفرد بها ابو الوليد وعنه ابراهيم بن مرزوق وخالفه غير واحد من اصحاب شعبة كابي داود والطيالسي
 ومحمد بن جعفر بن زيد بن زريع وعمر بن مرزوق وغيرهم كلهم عن شعبة وقالوا فيه شفي بها صوته لضعفها صوته ومع ذلك لا يحكم
 بن مرزوق البصري عني قبل موته فكان يخطي ولا يرجح كما في التقرع في غيره فحصل الكلام ان المحفوظ عن شعبة حديث ينفخ
 لاحديث الرفع واما حلة الانقطاع فيخفف جدا لان سلمة علقته عن ابيه ثابت بوجه منها ما اخرج النسائي في باب رفع اليدين
 عند الرفع من الركوع وفيه حديثي علقته بن دائل حديثي ابي فذكر الحديث واخرجه البخاري في جزئه رفع اليدين وفيه سمعت
 علقته بن دائل بن حجر حديثي ابي فذكر الحديث فقله حديثي ابي يدل على سماعه من ابيه ومنها ما اخرج مسلم في صحيحه من حديث ابي
 من طريق سماك بن حرب عن علقته بن دائل حديثه ان اباة حديثه فقله ان اباة حديثه يدل على سماعه علقته من ابيه
 دائل بن حجر ومنها ما قاله الترمذي في كتاب الحدود ومن جامع علقته بن دائل ابن حجر سمع من ابيه وهو اكبر من عبد الجبار بن دائل
 وعبد الجبار لم يسمع من ابيه شعبة قلت واما ما قاله البخاري من انه ولد لعبد موت ابيه فيعارض بما قاله الترمذي في كتاب الحدود
 محمد بن قول عبد الجبار بن دائل بن حجر لم يسمع من ابيه ولا ادركه يقال انه ولد لعبد موت ابيه باشهره وما قال ابن حجر في تهذيب
 التهذيب قال ابو داود وعنه ابن معين مات ابو داود وهو ابي عبد الجبار حمل وما قال السمعاني في انسابه ابو محمد عبد الجبار بن دائل
 ابن حجر الكندي يروي عن امه وعن ابيه وهو ابو علقته ومن زعم انه سمع ابا فهد وهم لان دائل بن حجر مات واسمه حامل به صفة
 لعبد بستمته اشهر انتهى فهذه العبارات تدل على ان النعماني ولد لعبد موت ابيه اطل بن حجر هو عبد الجبار لعلقته قلت وفي
 ولادته لعبد موت ابيه ايضا نظر لانه روى من طريق محمد بن حجاج عن عبد الجبار انه قال كنت غلاما لا اعقل صلوة ابي فحدثني
 دائل بن علقته عن ابي دائل بن حجر الحديث اخرج ابو داود في باب رفع اليدين والطحاوي في باب موضع وضع اليدين في السجود
 فهذا الخبر يدل على انه ولد في حياة ابيه لكنه كان صغيرا واما قولي من قال ان قائل كنت غلاما لا اعقل صلوة ابي فعلقته بن دائل

لاخوه عبد الباقلي بسيد بل بياطل بن فهد صرح محمد بن حجاوة باسم تاجه عبد الجبار ولا علقته على ان علقته كيف يقول محمد بن داود بن علقته
وقد قال الساجي في التقريب سواد علقته بن داود بن علقته عن ابنه كما هو الظاهر وعن نفسه كما يظهر من تصحيحه قط و قد اخرج
الطبراني من طريق عبد الوارث بلفظ محمد بن علقته بن داود بن علقته ان القائل لهذا القول عبد الجبار و هو يروي عن اخيه علقته بن داود بن علقته
بذلك التحقيق ان عبد الجبار مع كونه من مخرج من علقته ولد في حيات ابيه ولكنه كان صغيرا ولما كان علقته اكبر منه واعا له عن كبره في تصوره انه ولد
بعد موته ابيه بل الحق انه اذ كان في سنه كذا في ذلك قوله حديثي ابي وغيره وقد نص عليه الترمذي كباخره فيمنه فظهر ضعف ما قاله البخاري
ابن حجر في التقريب مقلدا لغيره علقته بن داود بن حجر بنهم المهلة وسكون تكلم المحض في الكوفي صدق الا انه لم يسمع من ربه انتم كذا في
بذل اليهود

باب التصفيق في الصلوة يغرب احد اليدين على الاخر او الضرب بظاهر الوجة على الاخرى لا الضرب بين يدي بلون الا
يختلف العلماء فيه فقال الامام ابو حنيفة واثناعني احمد بن حنبل اذا سجد الامام او عرضت حاجة ففتح الرجال وتصفيق النساء وقال
مالك فتح الرجال والنساء ولا تصفيق النساء ايضا.

قوله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التسليم للرجال والتصفيق للنساء قال كان ذلك
منع النساء من التسليم لانهما مأمورة بخفض رءوسهن في الصلوة مطلقا لما نشئ من الافتتان ومنع الرجال من التصفيق لانه من شأن النساء
عن ذلك وغيره قوله التصفيق للنساء اي هو من شأنهن في غير الصلوة ويؤتى به لئلا يذم له ولا ينبغي فعله في الصلوة لرجل ولا امرأة
وتعقب برواية حماد بن زيد عن ابي حازم في الاحكام بعينها الامر بفتح الرجال والتصفيق للنساء بعد النص يدفع ما قاله الطبراني في قوله
قال القزلي القول بشروعية التصفيق للنساء هو الصحيح خبره وانظر انتهى. قوله فرجع ابو بكر يديه محمد الله على ما امر به

رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ثم استأخرا ابو بكر حتى استوى في الصف وقعد رسول الله
صلى الله عليه وسلم الحديث حمد ابو بكر لان حصل له من المرتبة العظيمة بامره له بامانته له صلى الله عليه وسلم وادقاده به قال
الزوي وفيه جواز استخلاف الصلي بالتوم من تيمم الصلوة لهم وهذا هو الصحيح من حديثه وقال في الدر المختار وكذا يجوز له ان يتخلف
عن قراءة قدر للفروض الحديث ابي بكر الصديق فانه لما اسن بالشي صلى الله عليه وسلم صهر بالقراءة فافترق فقدم الصلي على الله
عليه وسلم واتم الصلوة فلم يكن جائزا لما فعله بدافع.

باب الاشارة في الصلوة اي للحاجة كروا السلام وغيره قال في مراتب الفلاح في كبريات الصلوة قد السلام
بالاشارة لانه سلام معني وفي الذخيرة لا بأس للصلي ان يحجب التكلم برأسه ورواها عن عائشة وقال الطحاوي في حاشيته
قوله لا بأس للصلي ان يحجب قال احمدا في لا بأس ان يتكلم مع الصلي وان يحجب هو برأسه او يديه ولا يسلم على الصلي يروي في نفسه
عنه و بعد الصلوة عند محمد ولا يروه مطلقا عند ابي يوسف اه و ذكر الخطابي والطحاوي ان النبي صلى الله عليه وسلم روى عن ابن مسعود
بعد فراغه من الصلوة كذا في الشرح عن جميع الروايات و هو يروي عن محمد بن عيسى و الحاصل ان الاشارة المقبولة لرواها لم لا يثبت
بفسده للصلوة قال في رد المحتار ولا يفسد ما رواه السلام بيده خلافا لمن عزي الى ابي حنيفة انه منفسد فانه لم يعرف نقله من احد
من اهل المذاهب وانما يكره عدم الفساو بالحكاية خلافا لبل صريح كلام الطحاوي انه قول امتنا الثلاث و صرح في الحديث
بانه مكره اي تنزيها وفعلة الصلوة والسلام لتعليم يجوز فلا يوصف فعله بالكرهية كما حقته في التحلية انتهى.

قول عن انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يشهد في الصلوة : ابرأ من الاشارة في
الصلوة للمعاجة كروا سلام وغيره **قول** عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ابرأ من الاشارة في
الصلوة في الصلوة والتصفيق للنساء من اشارة في صلوته اشارة تفرد عنه فليجدا لهما العنق الصلوة
قال ابو داود هذا الحديث وهم لان ابو غطفان رجل مجهول قاله الدارقطني قلت ابو غطفان معروف نعم لمسلم في
مجموعه وروى عنه جماعة وثقة ابن معين وغيره ولعل اضطر ابو داود الى قول الهم لبثت الاشارة بالصالح من الروايات
مع اطلاق الاشارة ولا يبعد ان يحمل امره لا عادة على الاستحباب او يراى بالاشارة ما ينهى هي مفردة فلا يفردوا الى الايام
باب في مسيح المحصى في الصلوة -

قول اذا قام احدكم الى الصلوة فان الرحمة تواجهه فلا يمسيح المحصى في الحديث دليل على ان فعل
الليل يحمل رافعا والصلوة بالعل الكثير فتفتق ملية لتقليل النبي عن مسح المحصى يكون الرحمة تواجهه يدل على ان الحكمة
ان لا يثقل خاطره بشي يلهيه عن الرحمة المواجهة له فيفوته خطه من ذلك الرحمة والمراد من الرحمة الى صلته التي بين المصل والمصلوب وبين الله
فقال النبي يكون المار بين يدي المصل قاطعا لها -

باب الرجل يصلي مختصرا عن ابي هريرة قال النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاختصار في الصلوة وفي
رواية البخاري عن النبي عن النبي ان يصلي الرجل مختصرا واختلفوا في تفسير الاختصار المشهور في تفسيره ان
يضع يده على خصره قيل ان يمسك بيده مختصرة اي عصى يتوكأ عليها وقيل ان يختصر السجدة فيقرأ من آخرها آية انا بين وقيل
ان يختصر في الصلوة فلا يركعها ويجوزها وقيل يختصر الآيات التي فيها السجدة في الصلوة حتى لا يسجد ثلثا وثلاثا
الحكمة في النبي عن المختصر قيل لان يليس ايسر مختصرا وقيل لان اليهود وكثير من فعله فنبى عنه كراهية التشبه بهم قيل لانه رافعا بل
انما وقيل انه فعل التكبير بين وقيل انه شكل من أشكال : بل المصائب لضيق ايديهم على التحو اضرافا سوا في الماتم واختلفوا في
حكم المختصر في الصلوة فكرهه ابو حنيفة وما لك الشافعي وذهب اهل الظاهر الى تحريم الاختصار في الصلوة وقد مر سابقا -

قول قال ابو داود يعني ليضع يده على خصره هذا هو الصحيح في تفسيره **باب**
الرجل يعتمد في الصلوة على حصا الايمان على الصلوة في الصلوة مكره في الفرض ودون النقل قال الطحاوي
في ما شئ على ما راقى الفلاح ولا شك في كراهية الايمان في الفرض بغير ضرورة كما صرح به في النقل مطلقا على الاصح كما في المجتبى
وقال في الدلائل المختارة ان قدر على بعض القيام ولو شك على حصا او حاله لمقام لزم ما بقدره بقدره ولو قدر آية او تكبيرة على
الذهب لان البعض معتبرا لكل استنبه وقال عليه السلام في قوله على الذهب في شرح البخاري فقال عن الهندواني لو قدر على
بعض القيام دون تمامه او كان يقدر على القيام لبعض القراءة دون تمامها يكره ان يكبر قائما ويقرا قاعا عليه ثم يقعد ان
عجز هو الذهب الصحيح لا يردى خلافا عن اصحابنا ولو ترك هذا خفت ان لا يجوز صلوة في شرح القاضى فان عجز عن القيام
سواء قالوا يقوم متكئا لا يجزيه الا ذلك وكذا لو عجز عن القعود مستويا قالوا يقعد متكئا لا يجزيه الا ذلك فقال عن شرح الترمذي
في النائية بزيادة وكذلك لو قدر ان يجهد على عدا او كان له عادم لكان عليه قدر على القيام استنبه -

قول عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اسن رجل اللحم اتخذ عصى الى مصلا

يعتمد عليه في مسأله وانما هو ان النجاسة لا تكون في نوافل التهجيد لانه صلى الله عليه وسلم كان
يليل القرة فيها وابتدأ سنانه القادر على القيام بامتدائه شئ من العباد نحو الا بغير عن القيام في جوار الصلوة المفترضة قاعدا
باب النهي عن الكلام في الصلوة لا خلاف بين اهل العلم ان من تكلم في صلوة ما دام لم يفسد صلوة قال ابن
المنذر رجع اهل العلم على ان من تكلم في صلوة ما دام لا يريد اصلاح صلوة ان صلوة فاسدة ومكفوف في كلام الناس اهل العلم
وقد عكى الترمذي عن اكثر اهل العلم منهم سوادهم كلام الناس والعامة والجاهل واليه ذهب الشوري وابن المبارك وروى قال يحيى
وعاد بن ابي سليمان وابو حنيفة واصحابه وذهب قوم الى الفرق بين كلام الناس والجاهل وبين كلام العامة وقد عكى ذلك
ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عباس وعبد الله بن الزبير بن العيص عن عروة بن الزبير وعطاء بن ابي رباح عن الحسن
البصري وعن عمرو بن دينار وروى قال مالك الاشجعي واحمد ابو نوزة وابن المنذر كذا في الاصل -

قول عن زيد بن ارقم قال كان احدا يكلم الرجل السجدة في الصلوة فنزلت وقوموا لله قانتين
فامروا بالسكوت ونهينا عن الكلام زيد بن ارقم هو صحابي مدني ولم يثبت ذهابه الى مكة قبل الهجرة النبوية فثبت
ان نسخ الكلام في المدينة وما دل بعض الشافعية مثل ابن حبان بان لم يرد بكان احدا من مشرك المسلمين ويروى اتفاقا فيكون
على ان الآية مدنية بالاتفاق قال البخاري قوله حتى نزلت ظاهر في ان نسخ الكلام في الصلوة وقع بهذه الآية فيقتضي ان
النسخ وقع بالمدينة لان الآية مدنية بالاتفاق فيشكل ذلك على قول ابن مسعود ان ذلك وقع لما جازوا عن النجاسة
رجوعهم من عنده الى مكة انتم قلت قد تقدم انه كان رجوعهم مرتين مرة في مكة ومرة في المدينة فمادة من رجوعهم رجوع عن
المدينة في المرة الثانية وقال العيني ذكره ابو عمر في التمهيد ان الصحيح في حديث ابن مسعود انه لم يكن الا بالمدينة وبها ينهي عن الكلام
في الصلوة وقد روى حديثه بما يوافق حديث زيد بن ارقم وصحبه زيد بن ارقم رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت بالمدينة ومرة
البقرة مدنية وسياتي -

باب في صلوة القاعد في الدار المتخارفة ينتقل مع قدرته على القيام قاعدا مضطجعا الا بغير ابتداء وكذا ابتداء بعد
الاسترخاء بلا كراهية في الاصح كحكمه بغيره ابراهيم بن عيسى صلى الله عليه وسلم على النصف الا بغير وقال النووي في شرح قول عائشة
واذا صلى قاعدا ركع قاعدا فيه جاز لتقل قاعدا وكذلك جاز الركعة الواحدة بعضها من قيام وبعضها من قعود وهو منهيان
مالك بن حنيفة وعائشة العلماء سواء قام ثم قعد او قعد ثم قام ومنه لبعض السلف وهو غلط واما الفرض فان صلوة قاعدا مع قدرته
على القيام لم يصح وان استحله كفر ونه استحق عليه -

قول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلوة الرجل قاعدا نصف الصلوة سناه اذ قال
الرجل قائما فاجبر تام واما اذا صلى قاعدا فله نصف الاجر بالنسبة الى صلوة قائما وقوله وقلت حدثت يا رسول الله
قلت صلوة الرجل قاعدا نصف الصلوة وانت صلى قاعدا قال اجل ولكني لست كما حدثتكم ما صل
قال ابن عمر كيف اخبرت نقصان الاجر مع شدة حرصك على تكثيره فاجاب صلى الله عليه وسلم اجل اي نعم قلت ذلك ولكن هذا الحكم
مخصص بالجملة لا في لست كما حدثتكم فصلوتي السافلة قاعدا في تمام الاجر فصلوتي قائما فهذا من خصائصه صلى الله عليه وسلم جعلت
نافلة قاعدا مع القدرة على القيام كنافلة قائما تشرعا كما خص لا شيا معروضة فعمل هذا الحديث اكثر العلماء على الصلوة ان نافلة

يجوز قاعدا من غير عذر ولكن يشك في هذا ما سياتي في رواية عمران بن حصين من قول - وصلوة قائما على النصف من
 صلوة قاعدا فانه يفتنه ان يكون هذا الحكم غير العذر والصلوة النافلة مضطجعا لا يجوز عند الامتثال كقول
 هذا الحديث على ان المراد بصلوة التطوع يعني القادر لكن قوله من صلى نائما فيه لان المضطجع لا يفعل بصلوة قائما
 لا يخفى من احد من اهل العلم انه خص في ذلك قال فان سمعت هذه الرواية ولم يكن لبعض الرواية ادراجا قياسا منه للمضطج على
 القاعدا كما يتطوع المسافر على راحلة فالطوع للقعود مضطجعا جائز بهذا الحديث قلت لم ير عن صاحب الشريعة في جواز
 النافلة مضطجعا وان حمل على المكتوبة للعذر فلا معنى للتقييد ان حمل على المكتوبة لغير العذر فلا يجوز للفرقة قاعدا مضطجعا
 عن النائم قال السندى حمله كثير من العلماء على الطوع لان افضل يفتنه جواز القعود بل يخشى لاجاز القعود في الغرض
 مع القدرة على القيام فلا يتحقق في الغرض ان يكون القيام افضل ويكون القعود جائزا لكل ان قدر على القيام فهو التامين وان لم
 يقدر على القيام القعود او ما يقدر عليه بقية انه لا يحمل يلزم جواز النقل مضطجعا مع القدرة على القيام والقعود قد التزم به بعض المسانين
 لكن اكثر العلماء انكر ذلك وصدده بدعته وحداني الاسلام وقالوا لا يعرف ان احدا صلى قط على جنبه مع القدرة على القيام
 ولو كان مشروعا لفعله او فعلا لبني صلى الله عليه وسلم ولومرة تبينا للجواز فالوجه ان يقال ليس الحديث بسوق بيان صحة
 الصلوة وفوائدها بل بيان تفصيل احد الصلوتين الصحيحتين على الاخرى وصحتها تعرف من قواعد الصحة من خارج في اصل الحديث
 انه اذا صحت الصلوة قاعدا فانه على نصف صلوة القائم فرضا كانت او فعلا وكذا اذا صحت الصلوة نائما هي على نصف الصلوة قائما في
 الجواز قال الشيخ ابن الهمام ان ههنا بيان اصل الثواب اما ساداة قعود للمريض لقيام الصحيح فامتنان من الله وفضل له تعالى
 بما قطع فعلا عن الخطابي وقد رايت الآن ان المراد بحديث عمران المريض المفترض الذي يمكنه ان يتجامل فيقوم مع مشقة
 فجعل الجواز قائما على النصف من ابر القام ترخياله في القيام مع جواز قعوده انتهى قلت بهو كل صحيح ويدل عليه اخرجه مالك في
 سوطه عن عبد الله بن عمرو بن العاص انه عليه السلام راي الصحابة يصلون بسجدة قعودا حين مرضوا في الدنية وقال النبي صلى
 الله عليه وسلم صلوة القاعدا نصف صلوة القائم وفي بعض الروايات ان الصحابة بعد ذلك صلوا قاعدا ما يصل ان العذر لذلك
 يجوز الصلوة له قاعدا وانما العذر للمريض ومع ذلك يقدر على القيام والقعود يحمل الشقة والكلفة تكون صلوة قاعدا
 نصف صلوة قائما وان احرز ثواب صلوة الصحيح قائما فنصداق الحديث هو العذر وما تمضيته الا بمرئيه بالنسبة الى حاله نفسه بالنسبة
 الى حال الصحيح فلما انكأ - قوله عن عمران بن حصين قال كان بي الناصب فسال النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال صل قائما فان لم تستطع فعاعدا فان لم تستطع فعلى جنب الظاهر انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن صلوة المريض
 حالة المرض والعذر فاجابه صلى الله عليه وسلم بان يصل اذ اطاق القيام صلى قائما لان القيام فرض فيه لا يجوز الصلوة به
 الا من خذ فان لم يستطع القيام لاجل المرض والعذر فصل قاعدا بركوع وسجود وان لم يستطع الركوع وسجود فيؤمى لها ايماء
 فان لم يستطع القيام والقعود فصل مضطجعا على جنب يستقبل القبلة بوجهه قال الحافظ ابو حنيفة للجهر في الامتثال من القعود
 الى الصلوة على اجنب عن الخفية وبعض الشافعية يستلج على ظهره ويجعل رجليه الى القبلة ودرج في حديث على ان حالة الا
 يكون عند العجز عن حالة الاضطجاع واما ذلك به من قال لا ينتقل للمريض بعد عجزه عن الاشلقاء الى حالة اخرى كما اشار
 بالاسلام الامام بالطرف ثم ابرار القرآن والذكر على اللسان ثم على القلب لكون جميع ذلك لم يذكر في الحديث وهو قول الشافعية

والأكلية لبعض الشافعية وقال بعض الشافعية بالترتيب المذكور وجعلوا صلاة الصلوة حصول العمل بحيث كان حاضر العقل لا يتعدى التكليف بها فيأتي بما يستطيعه بدليل قوله صلى الله عليه وسلم إذا لم تتركهم بأمر فأقوم منه ما استطعتم بهذا استدلال به الغزالي في قول
عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي حاله كفيف أو هو جالس فإذا بقى من قراءته قد رواه يكون ثلاثين أو أربعين آية فافقراها وهو قائم ثم ركب ثم سجد
الحديث نزيب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن من صلاة التطوع جالس لا يجوز له الجلوس بأبي هورثه شارح من الترتيب
وغيره إلا في القعدة فإنه يقع فيها بالافتراش وأما ما يروى عن أبي حنيفة من اختيار الافتراش فهو نزيب زفر ويجوز بالافتراش
على القعود في صلوة أو ركعة في السنة عند الشيخين وقال محمد لا يجوز قال الطحاوي ذهب إلى كراهة الركوع قائما لمن افتتح
الصلوة قائما ومن فهم آخره من فلم يروا به إلا لأنه انتقال إلى أفضل وحجته ما روى بإسناد عن عائشة أنها لم تروى رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصلي صلوة الليل قائما قط حتى إن كان يقرأ قاعدا حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحو من المئين آية
أو العندين آية ثم ركب فنهى هذا الحديث أنه كان يركع قائما فهو أولى لأنه أثبت الركوع قائما ومن أثبت الركوع قائما
لا ينعى بذلك أنه قد فعل الركوع قائما في حال وقائما في حال وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد قول عن عائشة

قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ليلا طويلا قائما وليلا طويلا قاعدا فإذا صلى قائما
ركع قائما وإذا صلى قاعدا ركع قاعدا في معنى هذا الحديث احتمالا أن أحدهما أنه صلى الله عليه وسلم يصلي في الليل زائدا
طويلا قائما ويصلي في ذلك الليل زائدا طويلا قاعدا فيجمع في صلوة بين القيام والقعود في ليل واحد والثاني أنه صلى الله عليه وسلم
يصلي في الليل زائدا طويلا قائما وفي ليل آخر زائدا طويلا قاعدا ولما قوله فإذا صلى قائما لم يركع قائما لا يخلو من الأحاديث التقديرية
لأنه محمول على اختلاف الأوقات .

باب كيف يجلس في التشهد اختلص الآية في كيفية الجلوس في التشهد فعند بعضهم تورك في التشهدين وهو
أن ينصب رجلا اليميني ويثنى رجلا اليسرى ويجلس على ذكر اليسرى وهذا قول مالك وغيره وقال الإمام الشافعي هذا التورك في التشهد
الأخر وما بالجلوس في التشهد الأول وغيره من الجلوسات فهو الافتراش وهو أن يفرش رجلا اليسرى ويقعد عليها وينصب اليميني
فقال بالتورك في التشهد الأخير وقال الشافعية بالافتراش في التشهدين الأول والثاني .

قول قال أبو حنيس فافتراش رجلا اليسرى أي قال وآل بن حجر افتراش رسول الله صلى الله عليه وسلم
رجلا اليسرى ثم قعد عليها في هذا الباب فقط هذا الحديث في النسخة المصرية والكانفورية وأما في المجتبائية فقلت على ما فيها
نسخة إمامنا في آخره فقد ذكر ما عن ابن عمر قال سنة الصلوة أن تنصب رجلك اليميني وتثنى رجلك اليسرى
قول من سنة الصلوة أن تضجع رجلك اليسرى وتنصب اليميني قول قال كان النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم إذا جلس في الصلوة افتراش رجلا اليسرى حتى أشوي ظهره قدامه في آخره
بدل ما شوي ولعل لفظ أسود هو الصحيح ولغة أشوي لا معنى فيها سلب منها .

باب من ذكر التورك في الصلاة وأعلم أن التورك الذي ورد في الأحاديث كيفية مختلفة أولها ما ذكر
في حديث ابن أبيه عن يزيد بن أبي جبيب عند المصنف ولغة فإذا كانت الراجحة أفصح بذكر اليسرى إلى الأرض أخرج

حميد السامري وثيني وجهه الميموي فيقعد عليها دعي اخوها قال اذا كانت المسجدة التي فيها التسليم خارجة
الميموي وقعد متوركا على شق كاهن قد مران الحديث اعلاه الطمادي واقرب هذا ابن وثيق العيد على تقدير صحة
تحليله على الحاجة .

باب التشهد من العلم ان التشهد قد روي بهما من الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم ابن مسعود وابن
عباس وجابر وعمر وابن عمر وعلي وابو موسى ومائشة وسمرة وابن الزبير وسلمان وابو حمزة وابو بكر والحسين بن علي وطلحة بن
عبيد الله وانس وابو هريرة وابو سعيد وفصل بن عباس ام سلمة وحذيفة والطلب بن ربيعة وابن ابي ادنى لكن روى الجمهور
التشهد من مسود قال ابو بكر البزار هو اصح حديث في التشهد وقد روي من ثمان وعشرين طريقا وسروا كثيرا ومن عزم بذلك فليكن
في شرح السنة وقال سلم انها اجمع الناس على تشهد ابن مسعود لان اصحاب لا يخالف بعضهم بعضا في غير ذلك فمختلف مما جاء في الروايات
انه اصح حديث روي في التشهد من مرجحاته انه متفق عليه دون غيره وان روايته لم يختلفوا في عرف منه بل نقلوه من روى على حدة
واعادة دانه تلقاه عن النبي صلى الله عليه وسلم تلقيا واخرجه محمد في كتابه قال محمد اخذ ابو حنيفة بيدي علمي وقال اخذ ابو حنيفة
وعلمي وقال اخذ ابراهيم النخعي بيدي علمي وهكذا سلمه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في حديث الباب ايضا هكذا خرجوه في غير ذلك
في صحيحه باب الصلوة وذكر فيه قال ابن مسعود علمي النبي صلى الله عليه وسلم التشهد وكفى بين كفيه ثم خرجوه موصولا مطولا في الباب الثاني
وهو باب الاخذ باليد من الغرض من الاخذ باليد الا بهما ثم يعلم التشهد ويدل عليه قوله في هذا الحديث الباب كما فعلني سورة من القرآن
وبالحديث هو اصح ما في الباب باقر الخميني واخاره ابو حنيفة وغيره واخاره مالك تشهد الفارق الا عظم واختلاف الامم الشافعي تشهد من
مسود وفي عامة كتبنا جواز كل من التشهدات وقال صاحب البحر باخا من جانب من يشهد وجوب تشهد ابن مسعود ثم علم من يروى قال
نذهب الى حنيفة واما كونه جمهور الفقهاء ان التشهد من مسود قال وروى من مالك القول بوجوب الاخير قلت وعذا بحنفية تشهد
واجبة في كل القعدة ثمين الاولى والاخيرة على ظاهر الرواية قال بجلي في شرح الفية وسها قراءة التشهد فانها واجبة في القعدة من
الاولى والاخيرة والى هذا مال صاحب الهداية في باب سجود السهو فوجب سجود تبرك التشهد في القعدة الاولى كما في القعدة الثانية
وهو ظاهر الرواية وفي رواية هي واجبة في القعدة الاخيرة فقط واما في الاولى فهي سنة واليالي صاحب الهداية في باب سجود السهو
حيث قال وقراءة التشهد في القعدة الاخيرة وظاهر الرواية اظهر للهداية في جميع ذلك من غير ترك مرة .

قول عن عبد الله بن مسعود قال كنا اذا جلسنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة
المسلاة على الله قبل عبادة السلام على فلان وفلان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقولوا
على الله فان الله هو السلام قال امانا قال البغدادى اما صلوات الله عليه وسلم انكر التسليم على الله ثمين من ذلك
بالجواب ان يقال فان كل سلام ودمته له ومنه وهو ملكها ومطهرها وقال التورثي وجه النبي عن اسلام على الله تعالى لا يجوز
اليه بالسائل المتعالي عن المعاني المذكورة فكيف يدعى له وهو المدعو على المحالات وقال الخطابي للاردان الله بوزن السلام
فلا تقولوا على الله فان اسلام منه بذا اليه ودمه ودمه من كل آفة وعيب قال النودي صلاه
لان السلام اكرم اسم الله تعالى يعني السلام من التعاضد ويقال السلام عليهم قال ابن الاثير ارى سريهم ان يعرفوه الى سخن نعيم
الى السلامات وغماء سبحانه وتعالى عنها ولكن اذ جلس احدكم فليقل التحيات لله جميع تحية ومعناها العبادات المأمورة

وقيل سناها السلام وقيل البقاء وقيل النعمة وقيل السلامة من الآفات والنقص والصلوات هي العبادات الفعلية وقيل المراد
بهمس ادماهم من ذلك من الفرائض والنوافل في كل شريعة وقيل المراد العبادات كلها وقيل الدعوات وقيل المراد الرحمة والطبقات
من الصدقات المالية وقيل المخاب من الكلام حين ان ينسب به على الشدة واللين ليعفاته وقيل العبادات كقول الله وقيل لا قول الله
كلامه والشاهد قال البيضاوي يحتمل ان يكون الصلوات الطبقات عطفاً على التحيات وتحتمل ان يكون الصلوات جهداً وخبره محدثون
والطبقات مطونة عليها والاولى لعطف الجملة على الجملة والثانية لعطف الفرد على الجملة - قوله - السلام عليك ايها النبي
ودرحمة الله وبركاته قال الطبري اصل سلام عليك سلمة، سلاماً عليك ثم حذف الفعل ثم المصدرة معناه صل من النصب الى الرفع
على الابتداء للدلالة على ثبوت المعنى واستقراره ثم التعريف او اللقب التقديري اي ذلك السلام الذي وجه الى الرسل والانبيا وعليك
ايها النبي وكذلك سلام الذي وجه الى الامم السابقة علينا وعلى اتوانا واما للجنس فالمعنى ان حقيقة السلام الذي يعرفه كل داهية من
من يصير على من ينزل عليك علينا ويجوز ان يكون للبعد الخارجي اشارة الى قوله تعالى وسلم على عباده الذين صطفى فان قيل
كيف شريطة اللفظ وهو خطاب بشيء كونه منسباً عنه في الصلوة فاجاب ان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم فان قيل
ما الحكم في الدعاء من الغيبة الى الخطاب في قوله عليك ايها النبي مع ان لفظ الغيبة هو الذي يقتضي مسماة اجاب الطبري بما
حصله من تتبع نفاذ الرسول بعينه للذي علمه الصحابة انتبه وقدره في بعض طرق حديث ابن مسعود هذا ما يقتضيه الغيبة بين الناس
صلى الله عليه وسلم فيقال بلفظ الخطاب ولما بعده فيقال بلفظ الغيبة وهو ما يندش في وجوب الاحتمال المذكور في البخاري في كتاب
الاستيذان بعد ان ساق حديث التشديد قال وهو بنينا اظهرنا فلما قبض فلما قبض فلما قبض فلما قبض فلما قبض فلما قبض فلما قبض
بعض الصحابة منهم قالوا في التشديد بعد وفات النبي صلى الله عليه وسلم سلام على النبي ليس فيه محبة فانهم ما قالوا ذلك الا بمراسم
فما علم رسول الله صلى الله عليه وسلم من الالفاظ اولى بالاعتدال ما قالوه باجتهادهم وقد كانت الصحابة في زمانه صلى الله
عليه وسلم يغيثون عنه في استعارهم في الغزوات وغيره ولا يشهدون الا بالاسلم لفظ التشديد بالخطاب من رسول الله صلى الله عليه وسلم
على هذا الذم قالوا بعد وفاته صلى الله عليه وسلم كان يلزم ان يقولوا فيها في التشديد السلام على النبي فلما لم يقولوا ذلك في الغيبة
عنه صلى الله عليه وسلم كيف يجوز ان يبدلوه بعده لفظ صلى الله عليه وسلم بالخطاب بالغيبة وقول النبي في ترويض السهال كان جهور
الصحابه يقولون بالخطاب في السحاليين خلاف عبد الله قلت ايضا ان الالفاظ الخطاب في لسان الرب لا تستلزم الخطاب لغيره
ولا يجب لم الخطاب كما يقال واجلاه واولاه ياربها للبيت فلي هذا لا يخفى الخطاب على حالة المحبة وفي الغفلة المسمى ما يدخل
عليه لفظ الشدة واعلم ان من قال السلام عليك وهو يزعم انه صلى الله عليه وسلم يسجد ويعلم كرامته وانكسب بالغير غير الجايز ان علم النبي
صلى الله عليه وسلم ملائكي لا كل ثم بعد ذلك قلت ذكرني الرضوان قال روى النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة الاسراء الحميات لله
الحديث فاجاب الله تعالى السلام عليك ايها النبي انما فقال صلى الله عليه وسلم السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
ولكن لم يجد سند هذا - قوله - السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين قال البيضاوي عليهم ان يفردوه صلى الله
عليه وسلم بالكرامة ومن يردده عليهم ثم علمهم ان يخبروا انهم انما يتكلمون بهما ثم يرددهم عليهم سلام على الصالحين اطلاقاً من ان
الدعاء للمؤمنين ينبغي ان يكون شاملاً لهم انتبه واستدل به على استحباب البداء بانفس في الدعاء الا شبر في تفسير الصلح انه انما
بما يجب عليه من حقوق الله وحقوق عباده وتعادلات ورجائه - قوله - اذا قلت هذا او قضيت فقد قضيت صلواتك

ان شئت ان تقوم نقد وان شئت ان تعتقد فاقعد استدلل بحقيقة هذا الكلام على فرضية القعدة في آخر الصلوة
 عدم فرضية الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الأخيرة وعلى عدم الركعة الإسلامية للخروج قلت قال يحاط في الدراية لكن في الحقائق
 على ان هذه زيادة من حديث من كلام ابن مسعود وقال الخطابي ان لم يثبت ادراجها دلت على ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
 ليست بواجبة قلت كيف يتدل على عدم ركعة السلام معلنه واجب عندنا ونيزم الكراهة على هذا في خطاب اشرار وذا النجوى
 قوله زاد فاذا قرأ فاصتوا قال ابو حاتم قوله فاصتوا ليس بمحفوظ ولا صحيح بل لا سليمان السجتي في هذا
 لحديث قلت اخرج حديث جبر بن سليمان السجتي عن قتادة مسلم زيادة واذا قرأ فاصتوا في باب التشهد في الصلوة بالعباسي
 سليمان السجتي على هذه الزيادة ثم من رجال سلم وسعيد بن ابى عمرو بن قنانه عن قتادة عن الدارقطني وغيره من طريق سلم
 بن زوح الخطار وهو من رجال سلم ايضا وناجيه ابو عبدة عنه عند ابى عوانة في صحيحه وهو مجتاعه بن الزبير ابو عبدة العنك الا زوى
 كما في الزنا من الجند نيا يرى وقال سفيان بن عيينة عن الثقات وكذا قال هناك في عبد الله بن رشيد الراوى عنه ولا يؤثر
 ما في اللسان في مجاعة عن بعض السامريين وهو الواقع في اسناد حديث في ترجمة ابان المحاربى من الاصابة لا كما قاله المحافظ
 هناك خرجه وسابغة ابى عبدة عنه نقلها في حاشية اثار السنن وكذا الاية في اللسان من اسرى بن سهل في عبد الله بن رشيد
 وهو في دليل النواحي ص ١٢٠ وقد ترجمت في اللسان لعبد الله بن رشيد ايضا وناجيه جبر بن سليمان سمع من سليمان عبد ابى داود
 وسفيان الثوري ذكره الدارقطني ولم ينصح باعمال الحديث في سننه ولو كان اصحح كان ما وافق حديث الانصاف احمد بن
 حنبل وسفيان وصاحب البكر بن حنبل ثم انما في من حيث اوجه اياه في معتباه ثم ابن جبر بن في تفسيره ثم ابو عمرو ابن حزم ثم المنذرى
 ثم ابن تيمية ابن كثير في تفسيره ثم الحافظ في الفتح واخره وناجيه جبر بن رشيد في حديث ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 او في سياق له عند ابن ماجه عن ابى بكر بن ابى شيبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامم ليتوهم به فاذا اكبر فكلوا
 قرأوا فاصتوا واذا قال غير المصنوع عليهم والافعالين تقولوا امين اه مع الفاظ آخره في آخرين تابعه وناجيه جبر بن رشيد عن ابن عجلان
 محمد بن سعد الانصاري عنه عند السامري ايضا وناجيه جبر بن رشيد الكوفي ذكره في كتاب القراءه صفه وهو من رجال الصحيحين فلا يخفى
 الاول وهو حديث ابى موسى فحدث به ابو في واقعة جماعة فيهم عثمان بن عبد الله الرقاشى وهو بصري وحملة عنه يونس بن عمار
 غلاب وهو بصري ايضا وعتة قتادة وهو بصري فكان الحديث من طريق اهل البصرة وقادة فخره فحملة عنه اربعة من الاولاد هذا
 كاف واما الحديث الثاني فهو من طريق محمد بن عجلان عن زيد بن اسلم عن ابى صاسع عن ابى هريرة فحملة عن عجلان ثقة مأمون
 فخرج الميزان وكتاب العلل الصغير للترمذي وفي الميزان من ترجمة عبد الله بن زكوان وابن عجلان صدق من علماء المدينة اهل العلم
 ومفتهم وغيره احتفظ منه وليس هذا من احاديثه عن سعيد القبري التي قيل انها اختلت عليه مع هذا عند عنه ابن حبان كما في تهذيب
 التهذيب وادراؤ بذلك ان ما صنع ابن عجلان في احاديث سعيد لا يقدر فيه على الاطلاق نعم متبعه اما حديثه عن سعيد فامته على
 التقدير ان اراد احد حقيق اسادها على ما في نفس الامر والادب لاهل الحديث ابى خالد بن قان لم يخالف احد من ابن عجلان ولا هو
 عن زيد بن اسلم نعم الاخذ من ابى صاسع لم يذكره ولا يضر هذا فانه طريقة مستقلة عن زيد عن ابى صاسع غير طريقة ابى
 عجلان عن مصعب بن محمد والقعقاع وزيد بن اسلم عن ابى صاسع وقد روى ما هم بن بهلة عن ابى صاسع هذا عن ابى هريرة
 ترك القراءه في البصرة من فتواه عند البيهقي في سننه وكتاب القراءه وقوله هذه اهل الحديث ولعل من زيد في الكثرة ص ١٢٥

ورعدة فضل من ابراهيم واكره عليهم السلام واجيب باحوثه منها ان يداخل ان يعلم انه فضل منها ان قال تواضعوا ومنها ان التشبه
في الاصل لا في المقدار كما في انا وحيثما اليك كما اوجبت الى نوح ومنها ان الكفاية للتقليل كقوله تعالى التكبر لا تشم على ما اكرم
ومنها ان التشبيه متعلق بقوله وعلى ال محمد ومنها ان التشبيه من باب المحاق بالم شتهر بها شتهر ومنها ان المقدمة المذكورة في
بل قد يكون التشبيه بالمثل وبما دونه كما في قوله تعالى مثل نوره كشكوة وعندى اشارة الى ما ورد في القرآن -

باب ما يقول بعد التشهد اي من الدعاء قال في الهداية ودعا بما شاء مما يشبه الفاظ القرآن والادعية للثورة
ولا يدعوا بما يشبه كلام الناس مخترعين الفساد ولهذا ياتي بالماثور المحفوظ لا يستعمل سواه من العباد كقوله اللهم زوجني فلانة يشبه
كلامهم الخ وقال في البدائع ولكن ينبغي ان يدعوا بما لا يشبه كلام الناس حتى يكون خروجه من الصلوة على وجه حسنة وهو اصابة لفظ
السلام وفسره اصحابنا فقالوا ما يشبه كلام الناس هو الاستيصال سواه من غير تحل كقوله عظمى كذا وزوجني امرأة وما لا يشبه كلام الكفاية
هو ما يحل سواه من غير كقوله اللهم اغفر لي ونحو ذلك تفق العلماء على ان الدعاء بعد الصلوة في الصلوة مستحب لبعض الظاهرات فانه
يقول بالاجوب -

قول اذا فرغ احدكم من التشهد الاخر فليتعوذ بالله من اذله من هذا اب جهنم ومن عذبه
القبر ومن غفقت الحيا والمماتة الامم محمول على ان يدب وفيه التفرغ باستجابته في التشهد الاخير والاشارة الى انه لا يستحب الا
قال ابن دقيق العيد فتنه الحيا ما يعرض للانسان مرة واحدة من الاقتران بالذي يراه في الشبهات والبهائمات واغلبها والحياء بالثب
امر الخاتمة عند الموت وفتنة المماتة يجوز ان يراد بها الفتنة عند الموت اذ هي اليه لقرى بها منه ويكون المراد في هذه الفتنة الحيا ما قبل ذلك
يجوز ان يراد بها فتنة القبر وقد صح انهم يفتنون في قبورهم قبل اراؤ لفتنة الحيا الاجلاء مع زوال البصر لفتنة الممات السوال في
القبر مع الحيرة -

باب اخفاء التشهد -

قول عن عبد الله بن مسعود عن النبي ان يخفي التشهد اي يقيه التشهد سر او يستره عليه لا يجب سجدة الا
باب الاشارة في التشهد اي الاشارة بالاصبع السبعية من اليد اليمنى في التشهد لانها سنة لثبوتها بالاحاديث اخرجت
ولم تثبت عدمه باحد من الصحاح بل الضعيف ولا يقول الاثمة وقد انفقت الائمة الثلاثة واتباعهم على كون الاشارة في جلسته التشهد
سنة كذا تفق عليه ائمتنا الثلاثة وقد ما اجماعهم الخلف انما اجاء من المتأخرين ولا يعتدوا بخلافهم قال القاري لما اولت الاشارة
فمن الكتاب اجمالا قوله تعالى ما اناكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ومن يلح الرسول فذلل الله عنه ومن استن محاديث كثيرة
ثم من اولها الاجماع اذ لم يعلم من الصحابة ولا من علماء السلف خلاف في هذه المسئلة بل قال به امامنا الامام وصاحبنا وماك
والشافعي واحمد وسائر علماء الامصار وقد نص عليه شيخنا المتقدمون ولا يعتدوا لما ترك هذه السنة الاكثرون من سكان ما دونه
النهر واهل خراسان والعراق والروم وبلاد الهند من غلب عليهم التقليد فاتهم بتحقيق والتأيد من التعلق بالقول السديد وقد اعز
الكيداني حيث قال العاشر من المحرمات الاشارة بالسبابة كاهل الحديث وبما منه فطام عليهم وجرحهم مناشاة بجهل عن قواعد الكمال
ومراتب الفروع من القول ولا حسن الظن به لكان كفره صريحا وادعاءه صريحا قبل ميل المؤمنين ان يحرم ما ثبت من فعله عليه الصلوة
والسلام ما كان يكون متواترا في نقله ولو لم يكن للامام لكان من المتبعين على اتباعه من العلماء الكرام فضلا عن العوام ان يعلوا

بما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا الوصح عن الامام في الاشارة وصح اثباتها عن صاحب البشارة فلا شك في ترجيح
الثبت الذي في رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف وقد بطل بقوله الصريح فمن النصف ولم ينصف عن زيد بن اسير
من السلف واختلفت وقايمته ما يعتذر عن بعض الشائخ حيث سئلوا الاشارة وزوب الى الكرامة ، ثم وصول الاحاديث اليهم
وقد اوردوا خلاف في فعلها وتركها فقلنا ان تركها اولى انتهى قلت لعلمهم قلنا من عدم ذكرها في ظاهر الرواية عدمها ولا في
رواية الامام محمد تخرج في صفة بعد ذكر حديث الاشارة حيث قال قال محمد ويصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أخذوه من قول
ابي خزيمة وكذا في لامي ابي يوسف وما قال الشيخ السمرقندي المجيد وان الحديث مضطرب فيه وقال ان العجب من ابن الهيثم
انه لم يقل بالاضطراب بين الاحاديث فغلط محض لا اضطراب في الحديث ولا لرفع اشكال ذكر بعض بعضا والغرض من كل الاشكال
الثلاثة رفع السجدة ونعم باقيا كما قال ابن القيم في زاد المعاد .

قوله كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع قال ابن عمر اذا جلس في الصلوة وضع كفه
اليمنى وقبض اصابعها كلها الى سوى السبابة واشار باصبعه التي تلي الاكبر ووضع كفه اليسرى على
خذه اليسرى فثبت في هذا الحديث الاشارة في التشهد ولكن لم يبين كيفية قبض الاصابع وصورة يده انما يعتد
بخف والنهر والوسطى ويرسل السجدة ولقيم الايهام الى اصل السجدة والثاني ان لقيم الايهام الى الوسطى المقبوضة كما توافيق كلام
عشرين فان ابن الزبير رواه كذلك والثالث ان يقبض الخف والنهر ويرسل السجدة ويحلق الايهام الى الوسطى كما رواه كل بن
محمد وهذا مختار عندنا لما دقت العقيدة فجمهورنا فيه على انه يعتد حين يجلس وقال ابن الهيثم انه يبسط ادا لم يعتد عند الاشارة وقت
التقارفا بالسجود واضوا لها عند الثبات والمختار عندي - قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يشير
باصبعه اذا دعا ولا يحس كرها هذا الحديث يدل على انه لا يحرك الاصبع اذا رفع الاشارة وعليه والوجه فيه .

باب كراهة الاعتماد على اليد في الصلوة اي في حالة القعود والنهوض فعندنا يعتد بيده على ركبتيه اذا نهض
وعندنا في يعتد على الارض .

قوله حدثنا احمد بن حنبل واحمد بن محمد بن شبيب ومحمد بن رافع ومحمد بن عبد الملك الغزالي
قالوا فاعبد المرافق عن معمر بن اسما عيل بن امية عن نافع عن ابن عمر قال كفى رسول الله صلى الله
عليه وسلم باللفظ الفتح عليه اسامه ابي داود ثم بين الاختلاف بينهم قال احمد بن حنبل ان يجلس الرجل في
الصلوة وهو معتمد على يده فبذا سياق يدل على ان النبي عن الاعتماد على اليد في حالة الجلوس وقال ابن
شبيب في كفى ان يعتد الرجل على يده في الصلوة وبذا السياق يدل على النبي عن سلق الاعتماد على اليد في
الصلوة سواء كان في الجلوس او النهوض وقال ابن رافع كفى ان يعتد الرجل على يده وذكره اي ابن رافع
في باب الرفع من السجود فلفظ الحديث وان كان ما لكن ذكره في باب الرفع عن السجود يدل على انه محمول عنده
على حالة النهوض من السجود وقال ابن عبد الملك كفى ان يعتد الرجل على يده اذا نهض في الصلوة وبذا
يدل على ان النبي عن الاعتماد على اليد محمول على حالة النهوض عن السجود ولا معارضة في ذلك فان الاعتماد على اليد بلا
ندرسا كان في حالة الجلوس او النهوض مكره عندنا - قوله سألت نافعا عن الرجل يصلي وهو مشبه

قال قال ابن عمر تلك صلوة الغنوب عليهم لعل اشارة ابن عمر ان الصلوة بالتبتيك صلوة اليهود وهم الغنوب عليهم فثبتوا بهم
فثبتا بهم عن التبتيك في الصلوة للتبتيك وهم وعدت تحتية التبتيك كمره في الصلوة ولمن كان منظر الصلوة او شائيا لباقل في
المخار في المكروبات وفرقة الاصابع والتبتيك المستخرصة او ما شائيا لباقل.

باب في تخفيف القنق اي القنفة الاولى في الصلوة الرابعة والله عليه عند لا يزيد على التشهد ولا يجب عليه سجد
قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم كان في الركعتين الاولىين كانه على المصنف اي في القنفة بعد الركعتين
الاثنين ولا يرفع الحجة او لمادة اراد بتخفيف التشهد ول يثبت لا يزيد عليه على طريق المبالغة قال الترمذي بعد خروج هذا الحديث
والصل على هذا بعد اهل العلم بخبره ان لا يليل الرجل القنوة في الاوليين ولا يزيد على التشهد شيئا في الركعتين الا لو بين وبينه وبين
راوى على التشهد فعليه سجدتا السهر كذا روى عن الشعبي وغيره قلت وهذا ذهب بحفنة في هذه المسئلة.

باب في السلام روى في الخروج عن الصلوة بالسلام اختلف العلماء في ان الصلوة في السلام في التسليمين او تسليمة واحدة او ثلث
تسليمات فذهب الجمهور الى انه تسليمة واحدة كان اولها او مقديا وقيل بالثلاثة وسامعا وداشقي واحمد بن حنبل وغيرهم
قد حكاه ابن النذر عن ابى بكر الصديق وعلى وابن مسعود وغيرهم وذهب اليك الى ان السلام واحدة تلقاه الوجه للامم ثلث
تسليمات ينادي ثمالا وتلقاه الوجه بوجه ابى بكر الصديق فذكرته عاتية وكلم الطحاوي والترمذي فيه قال متاولا لا صلى الله
عليه وسلم بد السلام من تلقاه الوجه وروى الى كمين قلت عذري مديان يسمون المذهب بالكتاب استدلالا بمدامه في هذا الكتاب
في باب التروسياتي واما فيما اخرجه النسائي في مسند مصنف من عن ابن عمر فمرفعه في باب الوقت الذي يجمع
فيه المسافر الغرب والغار وقال ابو عمرو الدالي ان خلفاء الراشدين روى عنهم تسليمة واحدة وكان النذر قال في ثلث التسليمات او اقل
بشرعية التسليمين بل الثانية واجبة لهم لا فذهب الجمهور الى استحبابا قال ابن المنذر اجمع العلماء على ان صلوة من اقرق تسليمة واحدة
جائزة وقال النووي في شرح مسلم اجمع العلماء للذين يثبتونهم على انه تسليمة واحدة قلت هذا روايه عن ابى حنيفة كما في رفع
التقدير لعل هذا اختار المشهور في نه مبادر بوجوب تسليمين ثم قلت قايمن القائل الله قال لا يثبت تسليمة واحدة التي قال في
في سجدة السهو.

قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن شماله حتى يرى بياض خفيه فيه مشروعية
ان يكون التسليم الى جهة اليمين ثم الى جهة اليسار قال النووي لو سلم التسليمين عن يمينه او يساره او تلقاه وجبه الاولى عن يساره
والثانية عن يمينه سمحت صلوة وحملت التسليمان ولكن فائمه الغفيرة في كيفية قول قال ابو داود وشعبه كان يسلم عن
الحديث حديث ابى اسحق وعلل وجهه كما شرعته على هذا الحديث للاختلاف الواقع في مسنده على ابى اسحق الذي يمينه ابو داود
هذا ولكن قال الترمذي بعد اخراج هذا الحديث من طريق سفيان عن ابى اسحق عن ابى اسحق عن عبد الله قال ابو عيسى حديث
دين مسعود حديث حسن صحيح فكانه لم يثبت في الكار شعبة.

باب الدعة اكلها مما يسم على العلم على الامام فينوي الامام في جانب اليمين في اسمه من كان على يمينه
وفي جانب الشمال من كان على شماله فينوي الله في كفا التسليمين والامام من كان في شماله فينوي في جانب اليمين
ومن كان في جانب اليمين عن الامام فينوي الامام في جانب الشمال.

باب التكبير بعد الصلوة للراوية لله كبر خاصة او الذكر مطلقا وانه اولى قال النودى قال بعض السلف انه يتجسس رفع الصوت بالذكر عقب المكتوبة ومن استحب من المتأخرين ابن حزم الظاهري ونقل ابن بطال وآخرون ان اصحاب للذاهب المبتوعة وغيرهم تنفق على عدم استحباب رفع الصوت بالذكر والتكبير قلت عند الخفية يكره الذكر بالجهري ما عدا ورواه

قول عن ابن عباس قال كان لعيلم انقضاء صلاوة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتكبير وقال في حديث الكاظمي كنت اعلم اذا انصرفوا بذلك واسمعه اى برفع الاصوات بالذكر قال النودى فابره انه لم يكن يحضر الصلوة في الجماعة في بعض الاوقات لصغره وقال ايضا وحمل الشافعي هذا الحديث على انه جهر وقايل على ان يعلمهم صفة الذكر لانهم جهر واداما قال فاختار للامام والمأموم ان يذكر الله تعالى بعد الفرج من الصلوة ونحوه فان ذلك الا ان يكون اماما يريد ان يعلم منه فخير حتى يعلم انه قد تعلم منه ثم يسير وحمل احمد بن حنبل هذا الحديث على انه جهر عليه الصلوة والامام بالآمين الشكر لله للتعليم احيانا لا انه جهر واما كما جهر احيانا امية او آيتين وكما جهر عمر بن الخطاب بسجادة اللهم ثم قلت ولكن ان يراى يقول ابن عباس انه كان يعلم اختتام الصلوة باختتام التكبيرات الانتقال فلما لم يسجد فكان يفهم ان الصلوة قد انقضت والله اعلم بالصواب.

باب حذف السلاهي يقف في آخره ولا يمد الالف.

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثنا السلف من سنة اخيه الترمذي وقال به حديث حسن صحيح وهو الذي
 يستحب ابن العلم قال علي بن حجر قال ابن الهالك يعني لانه مداورى عن ابراهيم النخعي انه قال انكبيس جزم والسلام جزم
باب اذا حدثت في صلوة اى صاروا حديث تفق العلماء على ان اذا حدثت حمد البطلت صلوة وانما اختلفوا اذا سبقت الحمد
 ولم تنه فقال الشافعي لا يجوز تنهائه وقال ابو حنيفة يجوز له البناء ولكن الافضل الاستئذان .

قول - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فاض احدكم في الصلوة فليصبر فليتوضأ وليعد صلواته - وقد تقدم هذا الحديث بمسند السند الثقلين في كتاب الطهارة في باب فمن يحدث في الصلوة فيها مكر قلت الامر باعادة الصلوة اذا تعدى الحدث محمول على الوجوب ولما اذا سبقته الحداث ولم يمتدده فمحمول على الاستحباب اختيار الافضل بقدرتي ما رواه ابن ماجه من مائتين -

باب في الرجل يتطوع في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة قال في البدائع وان كانت صلوة بعد ما سته بكوه له الملك فاقدا وكرهته التعمد مروية عن الصحابة روى عن ابى بكر وعمر انها كانا اذا فرغا من الصلوة قاما كما كانا على الرضف فلا يكشوا ولكنهم يقوم وتنفخ عن ذلك المكان ثم يتنقل لما روى عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال العجز احدكم اذا فرغ من صلوة ان يتقدم او يتأخر وعن ابن عمر انه كره للامام ان يتنقل في المكان الذي اتم فيه ولان ذلك يهدي الى اشتباه الامر على الداخل فنفى ان تنهى ازالته للاشتباه او استكثارا من شهده على ما روى ان مكان المصلي يشهد له يوم القيمة واما المأموم فمضى شائخنا قالوا لا يجوز عليهم في ترك الانتقال لانقاذ الاشتباه على الداخل عند معاناة فراغ مكان الامام عنه وروى عن محمد انه قال لا يحب للقوم ايضا ان يتعمدوا الصفوف ويتفرقوا لئلا يزدل الاشتباه على الداخل المعان للكل في الصلوة البعيد عن الامام والمأرب من صف

ثبت على ما ثبت فيما ثبت فيها سجدة النبي صلى الله عليه وسلم قبل السلام يسجد منه قبل السلام وفيما يسجد فيه بعد السلام يسجد فيه بعدة اما ما لم يثبت فيه
 يسجد فيه قبل السلام كما قال الشافعي وقال سحن كما قال عبد الله دافق ابا حنيفة فيما لم تست فيه من صاحب الشريعة قال المحدثون
 قول احمد راجع ثم غفلوا في سجود السهو بل يشترط له كسيرة احوال او يتخلف فيكب السجود فاجمهور على الاكتفاء وهو ظاهر على الاحادين وحكي القولين
 ان قول مالك لم يختلف في وجوب السلام بعد سجدة السهو قال ما يحمل منه سلام لا بد له من كسيرة او لم يوجبه ما رواه ابو داود ومن طريق
 حماد بن زيد عن هشام بن حسان عن ابن سيرين في هذا الحديث قال فكبر ثم كبر وسجد للسهو قال ابو داود ولم يقل احد فكبر ثم كبر الا حماد بن
 زيد فاشار الى شذوذ هذه الزيادة قلت حقيقة سجدة السهو عندنا اما ان يقال يسجدان وتشهد سلاما اما ان يقال يسجدان لا بد او
 تشهد ثم سلم الى جانب او جازين على اختلاف القولين وسجد للسهو فالسجدة في حوزة الصلوة ولما كانت للسجدة بعض تعلق بالصلاة تطلب
 التشهد السلام السابقين فيحتاج الى التشهد السلام الثاني ولكنه لا يرفع القعدة لانها فرعية فالتشهد السلام لعارض وحقيقة يسجد
 السهو يسجدان وعندنا في حقيقتها سجدة واحدة ولا تشهد ولا سلام اما السلام الذي بعد ما فسد الصلوة وعندنا ما كحقيقتها المخرجة
 ويسجدان وتشهد وسلام فظهر من هذا اختلاف آخر وهو ان عند الشافعي ليس بعد سجدة السهو تشهد وسلام خلافا للجمهور.

قول عن ابي هريرة قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعة عشر ركعة ثم سلم من خمس طرق فلفظ في طريقين صلى بنا وفي
 طريقين صلى بنا وفي طريقين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين وفي طريقين بنا انما صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم احدى
 صلواته العشي الظهر والعصر فختلف الروايات في هذا ايضا في بعضها بالشك كما في هذه الرواية وفي بعضها تعيين بعصر كما
 في رواية داود بن حصين عن سلم وفي بعضها تعيين ظهر كما في رواية يحيى بن ابي كثير عن سلم ايضا قال اختلف في وجه الاختلاف ثم لم يوافق
 ان الاختلاف فيه من الرواية والعبد قال يحمل على ان القعدة وقعت مرتين قال فسلم بنا ركعتين ثم سلم ادى على الركعتين لا بد
 وفي حديث عمران بن حصين في سلم وغيره انه سلم على ثلث ركعات ثم قام الى خشبة في مقدم المسجد في رواية ثم اتى جرجا
 في قبله يسجد عند سلم من طريق ابن جبير عن ايوب وعند سلم عن عمران انه دخل بحجرة فوضع يديه عليها احدهما على الكعبة
 يعرف في وجهه الغضب ثم اخرج سرعان الناس وهم يقولون قصرت الصلوة قصرت الصلوة وفي الناس
 ابن بكر وعمر فها باه ان يكلمها فقال رجل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم سمي في الدين في
 رواية وفي القوم رجل في يديه طول يقال له ذواليدسين وفي رواية النسائي عن ابي هريرة وفيه سلم
 من ركعتين فالصوت فقال له ذوالشمالين في حديث عمران عن سلم ولفظه فقام اليه رجل يقال له الخرياق وكان في
 يديه طول قال اختلف وهو يب لاكثر الى ان اسم ذواليدسين الخرياق فقال يا رسول الله نسيت امر قصرت الصلوة قال
 لو انس ولهم تقصير للصلوة قال بل نسيت يا رسول الله وفي سوطا ما لك كل ذلك لم يكن قال ذواليدسين فذكان
 بعض ذلك فاقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على القوم فقال صدق ذواليدسين فادعوا لي نعموني
 رواية فقالوا نعم وفي اخرى فقالوا صدق يا نبي الله فجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مقام فصل الركعتين
 الباقيتين في انما فيهم بعد ما يتقن النبي صلى الله عليه وسلم وفي الحديث في امر بالا فقام الصلوة ثم سلم ثم كبر وسجد
 مثل سجدة او اطول ثم رفع وكبر ثم كبر وسجد مثل سجدة او اطول ثم رفع وكبر قال فقل الحمد لله
 في السهو فقال له لحفظه من ابي هريرة ولكن ثبت ان عدنان بن حصين قال ثم سلم فختلف الروايات

في انه صلى الله عليه وسلم سجد للسهو ولم يسجد كما بينه المصنف ثم وقع الاختلاف بين اهل العلم بل حديث عمران الذي سألني في هذا
 الباب في قصة واليدين وابي هريرة بذات الحكاية لقصة واحدة او لقصتين مختلفتين قال اسألك في الفتح وذهب الاكثر الى انهم
 روى اليدين انخر باق بغير سجدة ويكون المراد بعد ما وجدت واحدة واخره قاف اعتمادا على ما وقع في حديث عمران بن حصين عنده سلم ولفظ تمام
 اليه بل يقال لاخر باق وكان في يديه طول وهذا صحيح من بعد حديث ابي هريرة بحديث عمران وهو الراجح في نظري وان كان
 ابن خزيمة ومن تبعه حجة الى تعدد انتهى قال سألته في حديثه جواز البناء على الصلوة لمن رآه بالناسي سهوا وقال يحتمل انها بيني
 من سلم من كعتين كما في قصة ذي اليدين لان ذلك وقع على غير قياس فيقتصر على ما ذهب اليه النص ولذا في قالوا بجواز البناء مطلقا
 قيده بما اذا لم يطل الفصل فختلفوا في قدر الطول فحدثنا في الامم بالعرف في البوطل بقدر ركعة وعن ابن ابي هريرة قصة الصلوة
 التي يقع السهو فيها وفيه ان الكلام سهوا لا يقطع الصلوة خلافا للحنفية ولما قول بعضهم ان قصة ذي اليدين كانت قبل نسخ الكلام في الصلوة
 فتصيحف لانه اعتمد على قول الزهري انها كانت قبل بدو تدوينها لانه لم يسم في ذلك وتعدت القصة لذي الشمالين المقول به
 ولذي اليدين الذي تأخرت وفاته بعد النبي صلى الله عليه وسلم فقد ثبت شهود ابي هريرة للقصة كما تقدم وشهد به عمران بن حصين
 واسلامه متأخر ايضا وروى سعادته بن خديج قصة اخرى في السهو ووقع فيها الكلام ثم البناء فخرجها ابو داود وابن خزيمة وغيرهما
 كان سلامه قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بشهرين انتهى لمخصا واجاب عنه يعني قلت وقع في كتاب الناسي ان ذي اليدين
 والشمالين واحد كلاهما لقب على انخر باق حيث قال بنده عن ابي هريرة فقال له ذو الشمالين بن عمر وانقصت الصلوة لم يفت قال النبي
 صلى الله عليه وسلم يا يقول ذو اليدين الحديث وهذا صحيح متصل صرح فيه بان ذو الشمالين هو ذو اليدين وروى للناسي ايضا
 صحيح صرح فيه ايضا ان ذو الشمالين هو ذو اليدين وقد تابع الزهري على ذلك عمران بن اسد قال الناسي اخبرنا الحديث فيه
 فاوكد ذو الشمالين فقال يا رسول الله في آخرها اصدق ذو اليدين وهذا ايضا صحيح على شرط مسلم واخرج نحوه الطحاوي عن
 ربيع المؤذن الى آخره فثبت ان الزهري لم يثبت ان ذو اليدين ذو الشمالين واحد والعجب من هذا القائل انه مع اطلاع على
 ما رواه الناسي من هذا كيف اعتمد على قول من نسب الزهري الى الوهم ولكن الرخصة العصبية تحمل الرجل على اكثر من هذا وقال هذا القائل
 ايضا وقد جوز لبعض الاثمة ان تكون القصة لكل من ذي الشمالين وذو اليدين وان ابا هريرة روى الحديثين فامرل احدهما
 قصة ذي الشمالين وشاذا آخره هرقة واليدين قلت هذا يحتاج الى دليل صحيح وحمل الواحد اثنين خلافا للاصل وقد قلب الرجل
 بلقين واكثر قال ايضا ويرفع المجاز الذي ارتكبه الطحاوي ما رواه سلم وغيره في هذا الحديث عن ابي هريرة بلفظ بينا انا انا صلى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الظهر الحديث قلت هذا الحديث رواه سلم من خمس طرق فلفظه لم ينته مختصرا واجاب عنه شيخ
 العلامة النيمري في آثار السنن قلت واما قوله بينا انا صلى فليس بمحفوظ لعل البعض الرواة هذا الحديث فهم من قول ابي هريرة صلى
 بنا انه كان حاضرا فروى هذا الحديث بالمعنى على ما روى عنه وقد اخرج سلم من خمس طرق فلفظه في طريقين متلي بنا في طريق ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين وفي طريقين بينا انا صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرد به يحيى بن ابي كثير وخالفه غير واحد من اصحاب
 ابي سلمة وابي هريرة فكيف يقبل ان هذا ابا هريرة قال في هذا الخبر بينا انا صلى قلت وقال الاستاذ العالم فلعنهم
 شيبان فان فلفظه عليه حديثان فانه روى حديث سعادته بن الحكم سلم حديث الصلاس فيه بينا انا صلى ان علس
 رجل الحديث فان هذا اللفظ من هذا الحديث ووضعه في حديث ذي اليدين بسبب الاختلاف قلت مدار الحديث والامتنان في هذا الحديث

موتون على ان ذاليد بن ذوالشمالين واحداً من الشهداء بدمه يوم بدر في الهجرة وقد اتي الشيخ احوال
 بنسبته في نه لم يستحقول الطرقيين بكلام مشيع من نوره منها لمحضاً قتل ثم لا يخفى ان حديث ابي هريرة في امير الصلابة لان ذاليد بن
 قتل ببدر كان اسلام ابي هريرة بعد عام خمس سنة من الهجرة واسدل على ذلك ثبته ما وجوه احد بان ابن عمر بن الخطاب بن
 هريرة كان بعد قتل ذواليد بن اخرج الطحاوي في معاني الآثار عن ابن عمر انه ذكر له حديث ذى اليد بن فقال كان اسلام ابي هريرة
 بعد قتل ذواليد بن قتل رجاله كلهم فقات الا العمري فاحملوا فيه تواتر غير واحد من الامية وضعف النسائي وابن حبان وغيرهما من
 لشدة دين ومن شئ فيه ما قاله الذاهبي في الميزان صدق في خطه شئ وبدا لا يخط حديثه عن درجة محسن وقد سن حديثه غير واحد من اهل العلم
 قال الذهبي في مجمع الزوائد قال ابو علي عن رجل عن سفيان الثوري قال فان كان هو العمري فاصح حديث حسن واخرج له سلم في صحيحه قال
 الذهبي في الميزان قال الدارمي قلت لابن معين كيف حاله في نافع قال صالح ثقة قلت هذا لا اثر اخرج الطحاوي من طريق العمري
 عن نافع فهو حسن جداً واينها ان ذوالشمالين هو ذواليد بن كلاهما واحداً اسدل على ذلك بوجوه منها ما رواه الزهري في حديثه ان
 هريرة ذوالشمالين مكان ذى اليد بن اخرج النسائي في مسنده بوجهين وكذلك غير واحد من المخرجين ومنها ما رواه البراء بن العازب في صحيحه
 عن ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثماناً ثم سلم فقال له ذوالشمالين بقتلت لصلوة يا رسول الله قال كذلك يا ذاليد
 قال نعم فركع ركعة وسجد سجدتين ومنها ما قال ابن سعد في طبقاته ذواليد بن ويقال ذوالشمالين اسمه عمير بن عمرو بن فضلة من خزاعة
 ومنها ما قال ابن حبان في ثقاته ذواليد بن ويقال له ذوالشمالين ايضا ابن عبد عمرو بن فضلة اخراعي فقال ايضا ذوالشمالين غير
 بن عبد عمرو بن فضلة بن حاصر بن الحارث بن قيس بن حليف بنى ظهرة ومنها ما قال ابو عبد الله محمد بن يحيى العوفي
 في مسنده قال ابو محمد اخراعي ذواليد بن احداً اجدادنا هو ذوالشمالين ومنهم ما قال في البسوة في الكامل ذواليد بن هو ذوالشمالين
 كان يسمى بهما جميعاً ومنهم ما ان ذواليد بن يقال له اخراعي وهو ابن عبد عمرو بن فضلة ذوالشمالين ايضا ابن عبد عمرو بن فضلة
 قلت فثبت بهذا الا قول ان ذاليد بن ذوالشمالين واحد قد اتفق اهل الحديث والسير ان ذوالشمالين وشهد ببدر قال ابن
 اسحاق في سناخيه هو خراعي يعني ابا محمد حليف بنى زهرة قدم ابوه مكة فخالف عبد الحارث بن زهرة شهيد بدر وقتل بها قتلاً راساً
 محبباً وقيل انه قتل يوم بدر الاول اصح واكثر وقال ابن هشام في سيرته وشهد من المسلمين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 قرش الى ان قال وذوالشمالين ابن عبد عمرو بن فضلة حليف له من خزاعة وقال البيهقي في المعركة ذوالشمالين هو ابن عبد عمرو
 وابن فضلة حليف بنى زهرة من خزاعة وشهد يوم بدر وهكذا ذكره عروة بن الزبير وسائر اهل العلم بالتعازي وقال الشافعي ان الزهري
 وهو احداً كان الحديث واعلم الناس بالغازي قد نص على ان قصته ذى اليد بن كانت قبل بدر قال ابن حبان في صحيحه في الخوض
 اسابع عشر من القسم الخامس بعد اخرج حديث ابي هريرة من قصته ذى اليد بن قال الزهري كان هذا قبل بدر ثم اعلنت الامور
 بعد قتل قذافة على ذلك ابن وهب عليه ما حكاه عنه العلامة ابن الترمكي في الجوهري في حيث قال ذكر عن ابن وهب انه قال
 انما كان حديث ذى اليد بن في بدالاسلام قلت فثبت بهذه الوجوه ان ذاليد بن هو ذوالشمالين الذي شهد ببدر ان ابا هريرة
 لم يكن حاضر في قصته لسهو واكثر من اعلية بوجوه قال ابو عوانة في صحيحه قال بعض الناس ذواليد بن وذوالشمالين واحد فحجوز
 بحديث رواه الترمذي ويطعون في هذا الحديث بان ذوالشمالين قتل يوم بدر وان ابا هريرة لم يدركه ليس كما يقولون وذلك ان
 ذاليد بن ليس هو ذوالشمالين لان ذاليد بن رجل سماه بعضهم اخراعي عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم ومات بذي حشب على عهد

فذكره وذا أيضا من صحيح واما ما عليه بعض الجبلية بان يزيد بن ابي جبيب كان يرسل فرود بن حاتم من يرسل بحكم المدس حتى كان
 بعثته وقد اتى اثنتان بعثته يزيد بن ابي جبيب في صحبهما قلت فقلت بذلك قول الذين زعموا ان ذوالشمالين لم يذكره احد في هذا
 الرواية الا الزهري واما ما استدلوا به على وهمه من الوجه المتقدمه فمستوفى في ملية الكلام بفضل الله الملك المعز العلم الاول
 فيجاب عنه بان الذم في تكلم في السهو يقال لا يخرج باق وعيسر ذواليد بن ذوالشمالين جميعا قيل عبد الله ايضا قال العلامة بن
 الاثير في جامع الاصول انخر باق السلي اسم عيسى بن عبد عمر كني ابا محمد ويقال له ذواليد بن ذوالشمالين وانخر باق لقب قيل هما
 اثنان وقال الشيخ محمد طاهر في كتاب المغني انخر باق بكسر حاء وسكون لام بمجموعة ولفاف اسم عيسى بن عبد عمر ويقال له ذواليد بن
 ذوالشمالين وقيل هما اثنان وقال السمعاني في انساب ذوالشمالين هذا لقب عبد الله بن عمرو بن نضلة انخر باق المكي له صحبة من
 ابني صلوات الله عليه وسلم وقيل له ذوالشمالين لانه كان يعمل بيديه روى قصة ابني هرة وروى عنه مطير ايضا حتى قتل ويؤيده
 ما رواه الدارمي في روايته ولقظه فقال له ذوالشمالين عبد الله بن عمرو بن نضلة انخر باق وهو حليف بني هرة واما ان كان
 عنه بان ذواليد بن ايضا من نزاعه كما نص على ذلك ابن سعد في طبقاته وابن حبان في ثقاته وقد مر عبادتهما قد يدل على ذلك
 ما قاله ابو محمد انخر باق من ابني اليد بن احد اجدادنا واما ذوالشمالين فقد ثبت ان اسم احد اجداده كان سيلما قال قال ابن هشام في سير
 في باب من حضر بدر قال ابن اسحاق وذا الشمالين بن عبد عمرو بن نضلة بن غشيان بن سليم بن لكان بن قيس بن عازبة
 بن عمرو بن عامر بن خزاعة انتهى فما ورد في قصة السهو حل من بني سليم اذ اورد ذلك سليم بن لكان وهو من خزاعة فكذلك
 ليس بخراعي فاحفظ فان هذا الجواب لا يجده في غير هذا الكتاب اما ان الشياح في باب عنه بان ما رواه عبد الله بن احمد وغيره من حديث
 ذي اليد بن عن معدي بن سليمان عن شعيب بن مطير عن مطير عن سلسة الضعفاء ما معدي بن سليمان فقال الذي في ميزانه قال
 ابو زرعة واهي الحديث وقال النسا في صحيحه وقال ابن حبان لا يجوز ان يجمع به وقال الحافظ في التقریب منيع اما شعيب بن مطير
 فلا يعرف اما مطير فقال الذي في ميزانه قال البخاري لم يصح حديثه وقال الحافظ في التقریب مجهول الحال قلت فثبت ان ما رواه
 في نامة الضعفاء فلا يصلح ان يستدل به على شئ ما يعارض بما هو اقوى من حيث الدليل لضعف هذا السند قال البيهقي في المعركة ذاك
 به بعد البني صلوات الله عليه وسلم فيما يقال واما ما رواه ابو بكر بن ابي شيبة من حديث محمد بن سويد فلا دخل له في الباب ان عمر بن
 عبد العزيز شبه الرجل الذي رأى الهلال بدى اليد بن فيما اخبر وما يتجرب منه والعجب انهم يزعمون ان ذواليد بن عاش بعد البني
 صلوات الله عليه وسلم زمانا مع ذك لم يرو عنه غير مطير الذي هو مجهول مع ان قصة من عجب الامم اما الرابع في جواب عنه بان عمر بن
 لم يرو عنه شئ مما يدل على حضوره يوم ذي اليد بن وقد اخرج النسا في غيره عن عمر بن بلقطة صلوات الله عليه وسلم وظاهر هذا القول ان لم يحضر ذلك
 الصلوة فعمل حديثه على الارسال واما انما من هو من اقوى الادلة لمن ذهب الى وهم الزهري في جواب عنه بان الطحاوي على قوله
 على ما على المجاز وقال انما قول ابني هرة عننا صلوات الله عليه وسلم بنا رسول الله صلوات الله عليه وسلم يعني بالمسلمين وانه جاز في اللغة ثم تشبه
 عليه يقول النزال قال لنا رسول الله صلوات الله عليه وسلم وهو لم يذكره ويقول طائوس قدم علينا معاوية بن جندب لم يحضره ويقول الحسن
 خطبنا عتبة بن غزوان وهو لم تشبهه انما يريدون بذلك توهم واهل بلدتهم فكذلك قول ابني هرة في حديث ذي اليد بن صلى
 بنا رسول الله صلوات الله عليه وسلم يريد به صلى الله عليه وسلم في المعركة بان هذا ترك الظاهر على انه رواه يحيى بن ابي كثير
 من ابني هرة عن ابني هرة قال بنينا انما صلوات الله عليه وسلم فلم يحضر في هذا القول معاه صلى الله عليه وسلم بنسبة لمحضافا

او لا يكون فان لم يكن فلا يخلو اما ان يقيد انما سته بالسجدة او لان كان انما في رجع الى القعدة لان اصلاح الصلوة يمكن وكل كان
 كذلك وجب على احتراز اعران البطلان وانما قلنا انه يمكن لان ما دون الركعة بحمل الفرض لكونه ليس بصلوة ولان الحكماء لم يوجبوا اصلاح
 لا يجتنب ما دون الركعة والفي انما سته لانه رجع الى شئ محله قبلها وكل من رجع من فعل من افعال الصلوة الى شئ محله قبله يرتفع ذلك
 الفعل المخرج عنه كما لو اتعد قد التمسيد ثم ذكر السجدة للصليبة او التلاوة فسجد لها ارتفعت القعدة لما ان محله قبل القعدة الاخيرة
 سجدة هو لانه اخر واجبا وهو اصابته لفظ السلام وقيل واجبا قطعيا وهو القعدة الاخيرة وان كان الاول بطل فصره عندنا خلافا للشافعية
 لانه روى انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً ولم ينقل انه قعد في الركعة ولا اداء ما وصلته ولما انه يتكلم شروعه في الركعة قبل ان يركع
 المكتوبة لانه اتى بها بصلوة اخرى حقيقة لاشتمالها على الركعة وحكمه لانه حكم شروعه بوجوبها وواجب البحث على من حمل على ان الصلوة
 يكون من يتكلم شروعه في الركعة قبل اكمال الركعة المكتوبة يخرج عن الفرض لما افاد بين الفرض والفعل وقد تحقق احد التائين فيقضي بغير
 ضرورة وتأويل الحديث انه صلى الله عليه وسلم كان قعداً قد التمسيد في الركعة بديل قول الراوي صلى الله عليه وسلم الظهر خمساً جميع اركان الصلوة ومنها
 القعدة وانما قام الى انما سته على من انما الثالثة حمل الفعل عليه السلام على ما هو اقرب الى الصواب (وتجوزت صلوة نفل عندنا في حنفية في
 يومين) خلافاً لحمل على ما مضى اليها ركعة ما دونه ولو لم يضم لاشئ عليه لانه منطون والمنطون غير مضمون انما لمحمداً -

قول حسن عبد الله قال صلى الله عليه وسلم الظهر خمساً فصيل له انما يد في الصلوة قال
 حليته خمساً فصيل مسجد تين بعثنا ساهم قال الشوكاني في النسخ والحديث يدل على ان من صلى خمساً ساهياً ولم يجلس في الركعة
 ان صلوة الفلانة قال ابو حنيفة والثوري انها تفيد ان لم يجلس في الركعة وقال ابو حنيفة فان جلس في الركعة ثم صلى ركعة فانه يضيف
 اليها ركعة اخرى ويكون الركعتان له نافلة والحديث يروى ما قاله قلت للحديث لا يدل على ان من صلى خمساً ساهياً ولم يجلس في الركعة
 صلاته فان الحديث ساكت عن جلوس النبي صلى الله عليه وسلم بعد الركعة ولم يذكر حكمه فقدم الذكر في الحديث لا يدل على عدم الفساد بل حمل
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم على ما هو اقرب الى الصواب الى كما قال صاحب العناية قال لندى حمله علماء الحنفية على انه جلس على الركعة او
 ترك اجلسه عند جميعهم معناه لا يخفى ان يجلس على راس الركعة الاولى على من انما الركعة او على من انما الثانية وكل من الامرين يفضي الى اعتبار الركعة
 منه اكثر من سبوا واحد واشبات ذلك بلا دليل شك ولا حمل عدله فطاهرنا ما جلس اصلاً وذلك لانه ان من انما الركعة فالقيام الى الخامسة
 يحتاج الى انه نسي ذلك وظهر له انها ثالثة مثلاً واعتقد انه اخطا في جلوسه وعند ذلك ينبغي ان يسجد للسجدة فتركه سجوداً ولا يحتاج
 الى القول انه نسي ذلك الاعتقاد ايضا ثم قوله وما ذاك بعد ان قيل له يقضي انه نسي بحيث ما تنبه له بتذكيره ايضا انه لا يخلو عن بعد
 قلنا انه ظن انها ثمانية سبوا نسيها فاذك النسيان مع بعد يقضي ان لا يجلس على راس السادسة فاجلس على راس الخامسة يتجوز
 الى اعتبارها سبوا اخر فقلت لقد بعد الشرح لانه لا يستلزم به انما السبوا لان كثيرا يقع مثل ذلك في حالة الذبول بدون تكرار السبوا ثم انما صلى
 الله عليه وسلم جلس على راس الركعة على من انما الركعة فاسى ضروري في هذا السبوا عنه صلى الله عليه وسلم ما وجب بطلان الصلوة ترك
 القعدة الاخيرة فبقي وذلك ان الله تعالى فرض على عباده الصلوة شئ شئ او ثلث ثلث اربع اربع وخمسة خمسة فليس عليه
 والركعة الصلوة لا تكون بلا جلوس على راس الثانية كذلك ثالثة لا يمكن بدون جلوس على راس الثالثة وعلى من لا يمكن ان تكون
 اربعة بدون جلوس على راس الركعة وكونها اربع ركعات انما لا تكون الا باجلوس على راس الركعة متواتر فلا بد من تسليم الجلوس
 على الركعة والا يلزم بطلان ذلك المتواتر عندنا لا يخفى على المستقيمين الذي فافهم هذا واقعة حال لا عموم لها - قوله اذا شك

لصلاة في صلوة فليتحرك الصواب وسلم من طريق سمر عن منصور قال لم يشك في صلوة فليتحرك في ذلك الصواب لمن
 طريق شعبة عن منصور فليتحرك في ذلك الصواب وله من طريق يعقوب بن عمار عن منصور فليتحرك في ذلك الصواب فليتحرك في ذلك الصواب
 بالتحري فقال الشافعية هو البناء على اليقين لا على الغلب لأن الصلوة في الذم من معين فلا تسقط الاستيقين وقيل التحري لاخذ لغا
 الظن وهو على الروايات التي عند سلم وقال ابن جابر صحيح البناء غير التحري فالبناء ان يشك في الثلث او الاربع مثلاً فعليه ان
 يبلغ اليك التحري ان يشك في صلوة فلا يدرى ما على فعلين يعني على الغلب عنده وقال غيره التحري لمن اعتراه الشك مرة بعد اخرى
 يعني على غلبة طئه وبه قال مالك واهله عن احمد في المشهور التحري تعليل بالامام فهو الذي يبين على ما غلب طئه واما المنفرد فينبى على
 اليقين واما عن احمد رواية اخرى كاشافعية واخرى كاشافعية وقال ابو حنيفة ان طررك الشك او لا اتانف وان كثر بني على غالب
 طئه والافعلي ليقين انتهى للمصنف اما قاله في الفتح قوله عن معاوية بن جندب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلى يوماً فسلم وقد بقيت من الصلوة ركعة فادركه رجل فقال نسيت من الصلوة ركعة فرجع فدخل المسجد فسلم
 باربعين فاقام للصلاة صلى للناس ركعة فذهب اكثر الشراح الى ان هذه الواقعة وواقعة ذي الية بين واحدة -
باب اذا شك في الثلثين او الثلثة من قال يلقى الشك اي يطرح الشك يعني على اليقين اختار العلماء في مسألة
 الشك في الصلوة فقال بعضهم من دخل عليه شك في صلوة فلم يدركها فقام يصلي سجدة واحدة وهو جالس ثم يسلم ليس عليه غير ذلك بغيره
 وحكاه النووي عن ابن ابي عمير وطائفة من اهل السنة راسداً اي يثبت اني هرة فرفوا اذا صلى ركعة فلم يدركها فقام يصلي سجدة واحدة
 سجدة واحدة وهو جالس فلهذا السجدة الواحدة اي يثبت اني هرة فرفوا اذا صلى ركعة فلم يدركها فقام يصلي سجدة واحدة
 على اليقين وهو الاقل قال النووي واليه ذهب الشافعي واما من ادخل بجديث اني سعيد وبترك اماريث الاتياف فليعمل باسهم متوافق
 واما في التحري بان معنى التحري هو القصد فالمراد بقصد اليقين وهو الاقل ربه الايسر هذه اللغة وقال بعضهم من شك في
 ركعة وهو مبتدأ بالشك لا على به استأنف الصلوة ومعنى قوله يقرأ بالشك ان السجدة لم يصير عادة له الا انه لم يصير في عمره قط واذا كان السجدة
 عادة فليقرأ الصلوة الى اكبر رايه في ذلك فليعمل على ذلك ثم يسجد سجدتين في السجدة بعد التسليم وان كان لا راي له في ذلك فليعمل على الاقل حتى يعلم
 يقيناً انه قد صلى ما عليه ويجلس على كل ركعة ثم يسجد سجدتين في السجدة بعد التسليم واما ابو حنيفة وصاحبه والثوري وغيرهم وقالوا ان
 الاما وريث مختلفة فيعمل كل منهما على محل تخير جملة عليه فماده ابن ابي شيبة عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا شك احدكم في
 صلوة فليستقبل محمول على من شك ابتداء ما في الصحيح اذا شك احدكم فليتحرك الصواب فليتم محمول على ما اذا وقع غالب طئه على شيء وما
 اخبرنا ابن ماجه الترمذي عن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد سجدتين في صلوة فلم يدرك واحدة صلى
 ثم سجدتين فليبين على واحدة السجدة ومحمد الترمذي محمول على ما اذا لم يغلب طئه على شيء ووقع ذلك مراراً وعلى هذا جمهور الامم
 ومالك واحد منها على محمول على جميعها ولم يسلها منها شيئاً والشافعية فليتحرك فليقفوا فيه فقال ابو حنيفة ومالك وطائفة
 من اعتراه الشك مرة بعد اخرى وصار يثبت به واما غيرهم فينبى على اليقين وقال اخرون هو على عمومهم وقال بعضهم بوجوب حاد
 مرة بعد اخرى حتى يتيقن حكاه العراقي عن ابن عمر وشرحه القاضي الشافعي والاذاعي وغيرهم وقال الشيخ ابن القيم في زاد
 المعاد قال الامام احمد الشك على وجهين يقين والتحري فمن رجع الى اليقين ففي الشك وسجد سجدتين في السجدة بعد التسليم على حديث
 ابى سعيد الخدري واذا رجع الى التحري وهو اكثر الهم سجد سجدتين في السجدة بعد التسليم على حديث ابن سعد والفرق عنده بين التحري

قوله عن عبد الله بن جعفر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شك في صلواته فليسجد سجدتين
بعد ما يسلم بركعة الخفيفة وقال بعض الخفائية ان الاماير التي جازية انه سجد سجدتين السجود قبل السلام انه سجد بعد السلام الاول
قبل السلام الاخير لان ما روينا على انه سجد بعد السلام الاول ولا محل له سواه فكان محكوما واداه انما في محل محتمل انه سجد قبل السلام
الاول ويحتمل انه سجد قبل السلام الثاني فكان محتملا فيصرف الى موافقة الحكم وهو انه سجد قبل السلام الاخير لا قبل السلام الاول رد المحتمل
الى الحكم قلت هذا موقوف على ثبوت ان السلام المتعارف في الشريعة هو السلام الواحد من جانب لا انظر اهل من السلام عند الاطلاق
هو السلام من الجانبين -

باب من قام من ثنتين ولم يتشم من سبب وجوب سجود السهو هو ترك الواجب الاصل في الصلوة او تغييره او تغيير فرضها
لمن ترك العقدة الاولى يجب عليه سجدة السهو -

قوله قال صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم قام فلم يجلس فقال الناس مع فلان
فقد صلواته وانظرنا التسليم كسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم ثم سلم صلى الله عليه وسلم
في رواية البخاري قام ثنتين من الظهر لم يجلس منيها قال في البدل ما بيان سبب الوجوب فبذلك وجب ترك الواجب الاصل
في الصلوة او تغييره او تغيير فرض منها عن محله الاصل ما بيان كل ذلك يوجب نقصانا في الصلوة فيجب جبره بالسجود والى رتبة السجود
هو انما السلام على الركعتين في الظهر والعصر والغروب وما اذا صلى غدا بما اذا قام من ثنتين ولم يشهد بها اذا صلى العشر ثلث ركعات بما اذا
في صلوة ففني الغور الاربعة يصدق انه وقع فيها ما خير فرض وترك الواجب بما في صورة الشك فلا يتحقق في جميع صورها ترك الواجب
ولا تغيير الواجب والفرض عن محله فقيدها بما اذا شك في صلوة وطال تفكره حتى تشغله عن اداء الفرض في محله -

باب من نسي ان يتشم من وجوب السجدة اى حكم من نسي التشهد في حالة الجلو في اما ان تذكر قبل ان يتسوى قائما
واما ان تذكر بعد استوى قائما والفرق بين هذه الترتيبات والترتبة بان الترتيبات من قام ثم تذكر ما فيه يعقل
في هذه الترتيبات ذكر حكم من تذكر قبل استوى قائما وبعد استوى قائما في الدر المختار هي عن القود الاول من الفرض ولو علم انما في
انقل وجود ما لم يقيد بالسجدة ثم تذكره ما واليه والتشهد ولا سهو عليه في الاصح الم التيمم قايما في ظاهر المذهب هو الاصح فتح والاى ان
استقام قايما لا يجوز الاستغناء بفرض القيام وسجد السهو لترك الواجب قال الشافعي قوله في ظاهر المذهب مقابل ما في البدلية ان كان
الى القود اقرب ما رواه السهو عليه في الاصح ولو لم يكن القيام فلا د عليه السهو هو مردى عن ابي يوسف واخاه مشايخ بخاري ومجا
لهون كالكنز وغيره ثم قال في الدر المختار فلو ما والى القود بعد ذلك فقد صلوة الفرض لما ليس بفرض وصح الزبيدي قيل
وقد لكنه يكون محتيا لسجدتها خيرة الواجب هو الاشبه كما حقه الكمال انه يجوز ان يسجد سجدة واحدة عند الخشية وقال المالكية وروح تارك
الجلوس الاول لمن لم يفارق الموضع بغيره ولا سجود ولا تقبل ان رجح كذا في مختصر الخليل وقال الشافعي والسنون اى
السجود التسوية عند السهو لا يجوز الا بعد ان يسجد سجدة واحدة لا يجرى عليه القود لانه ليس بفرض فلا يعلم
سنة فان عاد ما عاد ما بالاحتياط لم يطلت صلوة لانه زاد قودا بعد ان عاد عليه ما ياتى في الصلوة فلا يطل لعذره وطريقة القيام
عند تذكره ولكن سجدة السهو لانه زاد قودا في غير موضعه وترك التشهد والجلوس في موضع كذا في شرح الاقناع -

قوله من المأخوذ بن شعبه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام في الركعتين

فان ذكر قبل ان يستوى قايما يجلس الحديث سواء كان الى القيا اقر او الى القعود هو ظاهر الرواية واحاط به ابن
 الهيثم ويؤيده الحديث قلت لا ينبغي ان يرد ظاهر الرواية بهذا الحديث فيه جابر جعفي كما ذكر قبل ابو يحيى السمال عن ابي عبيدة القيت
 فبين يقيت الكذب من جابر يحكي ما اتى بشئ من رأى الاجار في فيه باثر وزعم ان عند ثلثين الن حديث لم يظهر باو في الميزان
 جابر يحكي رافضى شتم اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن حبان كان سائيا من اصحاب عبد الله بن سبا كان يقول ان عليا
 يرجع الى الدنيا نعم لان يرجع ظاهر الرواية اجتهادا وتفقهها - قوله عن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لكل سجد
 سجدتان بعد قايما يسلم اى باب سواء كان من زيادة او نقصان كقولهم لكل ذنب توبته وحمله على هذا اولى من حمله على انه كلما سجد
 روى في صلوة واحدة فلكل سجدتان كما فهمه البيهقي حتى لا يفسد الاحاديث وايضا فقد جاء هذا التاويل مخرجاً في حديث رافضى
 قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سجدة السهو تجزيان عن كل زيادة ونقصان ذكره البيهقي فيما بعد في باب من كثر عليه السهو
 انتهى ما قاله صاحب الجوهر للفقهاء.

باب سجدة السهو فيهما تشهد وتسليم قدم الخلاف في ما بين الاحناف والشوافع في التشهد والتسليم بعد سجدة
 السهو فقال الشوافع لا تشهد ولا تسلم واخذت في تأملها بها.

قوله عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم فسجد سجدتين ثم تشهد ثم تسلم
 دليل على ان بعد سجدة في السهو تشهد وتسليم وروى ذلك عن ابن مسعود مرفوعاً وموقوفاً قال

ايما قط في الفقه قد يقال ان الاحاديث الثلاثة يعنى حديث عمران وابن مسعود والمغيرة ترفع الى درجة
 الحسن قال العلالي وليس ذلك بعيد قد صح ذلك عن ابن مسعود من قوله نسيته قلت من حديث عمران الترمذي واخرجه ابن حبان
 والحاكم وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين وان ضعف البيهقي وغيره وقال تفروبه شعث عن ابن سيرين قلت لا يصح تفروبه فانه ثقة
 اخرج منه البخاري في التلغات في ابن سيرين في باب يخوف الله عباده بالكسوف وثقة ابن معين وغيره -

باب انصرف النساء قبل الرجال من الصلوة الى بعد الفراغ من الصلوة من المسجد لئلا يختلط الرجال النساء
 في الطرق -

قوله عن ام سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم مكث قليلاً وكانوا يرون
 ان ذلك كما ينبغي للنساء قبل الرجال اى يفضين ويخلصن من مزاحمة الرجال وفيه النهي عن اختلاط الرجال النساء

باب كيف الانصراف من الصلوة الى الذهاب الى الحاجة عن جانب يساره واما اذا لم يرد اخرج من مستقبل
 القوم بوجهه بعد قراءة كل صلاة عشر مرات كما في الحديث -

قوله انه صلى الله عليه وسلم كان ينصرف عن شقبة اى يرجع ويشي الى جهة توجهه مرة عن يساره
 عن شماله وليس المارد من الانصراف التوجه الى احد جانبيه جالساً لا ذكراً كما يدل عليه رواية الا تى وشهره كبا الشرح على الجمع

والشي الى جهة توجهه قوله عن عبد الله بن مسعود قال لا يجعل احدكم نصيباً للشيطان من صلوة ان لا ينصرف
 الا عن يمينه اى يلزم الانصراف عن جهة اليمين الى الحاجة او البيت في العمل لا عقاد وقد رآيت رسول الله صلى الله

عليه وسلم اكثر ما ينصرف عن شماله قال عمارة انيت المدينة فرأيت من ازال النبي صلى الله عليه وسلم عن يساره

أي: وأصل متوجهها إلى الكعبة فحجرات ازواجه صلى الله عليه وسلم يكون على جهة شمال فكان أكثر لطفه صلى الله عليه وسلم إلى جهة يساره
ليدخل منزله فكان أنصرفه ورجعه تابعاً للجهة حاجته صلى الله عليه وسلم وفي الحديث دليل على أن من اعتقد الوجوب في السير إلى البيت
فما أوصل معاملة الواجب معه يكون هذا خطاً من الشيطان وبديهة مذمومة.

باب صلوة الرجل التطوع في بيته أي أن صلوة الرجل في بيته غير المكتوبة فصل من صلواته في المسجد وإن كان المسجد
فيما فصل كثير لسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وسجد القديس وسجد الحرم بعده من الريار وأما المكتوبات فتجب على الرجال أن يصلوها
في السجدة بالجماعة وأما النساء فالأصل أن يصلين المكتوبات والنوافل في بيتهن وإن كان يجزلهن أن يصلين المكتوبات
في المسجد فإن البيت أسرهن والعبد من الفتنة.

قوله عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا في بيوتكم من صلواتكم أي بعض صلواتكم من
النوافل دليل ما رواه سلم من حديث جابر بن عبد الله أن أبا بكر رضي الله عنه قال في صلوة من صلواته قولاً أو شيئاً
قبولاً أي لا تجعلوا بغيركم كما لا تقبلون في قبورهم لا تكونوا أتم كالقوي الذين لا يصلون في بيوتهم وهي اعتبار
وآل بعض على كراهية الصلوة في المقابر وما ولي بعضهم على النهي عن دفن الموتى في البيوت - قوله قال صلوة المني فصل من
صلواته في مسجد هي هذا المكتوبة أي صلوة الرجل في بيته فصل من صلواته في المسجد غير الصلوات المكتوبات.

باب من صلى لغير القبلة ثم علم أي من اشتبه عليه القبلة فصل ثم علم أنه صلى لغير جهة القبلة فهل يصح صلواته أم لا
العلماء فيه فقال أبو حنيفة ومن تبعه أنه لا تجب الإعادة سواء على في الوقت أو بعده وقال مالك تجب الإعادة في الوقت لا بعده
وقال الشافعي يصح إذا ثبت أن الخطأ مطلقاً.

قوله عن أنس بن النسي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يصلون نحو بيت المقدس قال الحافظ في
الفتح أن العلماء اختلفوا في الجهة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يوجه إليها للصلوة وهو مكة فقال ابن عباس وغيره كان يصلي
إلى البيت المقدس لكنه لا يتدبر الكعبة بل يجعلها بينه وبين البيت المقدس وروى آخرون أنه كان يصلي إلى البيت المقدس وقال آخرون
كان يصلي إلى الكعبة فلما تحول إلى المدينة انتقل بيت المقدس وندأصيف ونيزم منه دعوى الفتح مئة من والاول أصح لأنه يجمع بين
القولين وقد صححنا حكم وغيره من حديث ابن عباس - قوله فمما روي عن النبي سلمة فناداهم وهم ركوع في صلوة
لنحو نحو بيت المقدس قال إن القبلة قد حلت إلى الكعبة مئة من قال فما لو ألباهم ركوع إلى الكعبة أنزل
النجاشي بهذا الحديث لمن لم ير الإعادة على من هوى فصل إلى غير القبلة وجهه ولا تنزههم صلواتي أول تلك الصلوة إلى القبلة المنسوبة
بأهلين بوجوب التحول عنها وجزأت عنهم مع ذلك ولم يوردوا الإعادة فيكون حكمها أي كذلك وبهذا المطابق الحديث بترجمة الباب
وفي هذا الحديث قبل خبر الواحد وجوب العمل به فصح بالقرآن بطريق العلم به لأن صلواتهم إلى بيت المقدس كانت عندهم بطريق
العلم لما بهم صلوة النبي صلى الله عليه وسلم إلى جهة وقوع تخولهم عنها إلى جهة الكعبة بخبر الواحد لا واجب بان الخبر المذكور احتفت به
قرآن ومقدمات افادت القطع عندهم بعد ذلك بالخبر فلم ينع عندهم ما يفيد العلم إلا بما يفيد العلم قيل كان الشيخ خبر الواحد جازاً في
زمنه صلى الله عليه وسلم مطلقاً وإنما منع بعده وبخلافه دليل ويتنبط الطحاوي من هذا الحديث أن الجهل في زمنه كان معتبراً في العمل
والعلم بوجوب الإعادة للصلوة وقد صلوا أربع صلوات إلى القبلة المنسوبة لأن التحول منزلت في العلم وأول صلوة صلوات تمامها بحديث

باب الاجابة اية ساعة هي في يوم الجمعة تختلف اهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم في هذه الساعة هل هي باقية او رفعت وعلى البتة اهل بي في كل جمعة او في جمعة واحدة من كل سنة وعلى الاول اهل بي وقت من اليوم معين منهم وعلى التابعين اهل بي وقت من الوقت او فيهم فيه وعلى الايهام ما ابتدئها وما انتهت بها وعلى كل ذلك بل ستمت وتنتقل وعلى الاثنا عشر في اليوم او بعضه على هذا اربعة الى خمس والبعين قولاً وذكر اكثرها المأخذ في الفخ واذكر منها من الاثنا عشر اثنان احدهما انها ما بين ان يجلس الامام على المنبر الى ان تنقضي الصلوة واذا سلم والبودا ومن طريق اخر من بن بكير عن ابيه عن ابي بردة بن ابي موسى عن ابن عمر انه سمع من ابيه في ساعة الجمعة فقال سمعت ابي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكره داخله الشا وثانيها انها بعد العصر الى غروب الشمس رواه ابو داود والنسائي والحاكم باسناد حسن عن ابي سلمة عن جابر بن جابر رواه مالك اسحاق بن داود بن خزيمة وابن حبان من طريق محمد بن ابراهيم عن ابي سلمة عن ابي هريرة عن عبد الله بن سلام قوله وفيه مناظرة الى هريرة له في ذلك احتج عبد الله بن سلام بان منظر الصلوة في الصلوة وعن ابن مسعود عن احمد بن حنبل في مسنده وقد اختلف في الحديث فقيل بالتوفيق وقيل بالترجيح فقال سلم حديث ابي موسى اجود في هذا الباب اضعه وبذلك قال البيهقي وابن العربي وجماعة وقال القرطبي هو نص في موضع الخلاف فلا يلتفت الى غيره وقال النوردي هو الصحيح بل الصواب ذهب آخرون الى ترجيح قول عبد الله بن سلام فحكى الله بندي عن احمد انه قال اكثر الاحاديث على ذلك وقال ابن عبد البر انه اثبت في هذا الباب دروي سعيد بن منصور باسناد صحيح الى ابي سلمة بن عبد الرحمن ان ناساً من الصحابة اجتمعوا فحدثوا عن الساعة فحدثوا فحدثوا انها اربعة ساعات من يوم الجمعة ورجح كثير من الامة ايضا كاحمد وسحق ومن المالكية الطبرطوشي وحكي الحلبي ان شيخه ابن الزمكا في شرح الشافعية في وقت كان يخاره ويحكمه عن نص الشافعية واجابوا عن كونه ليس في احد صحيحين بان الترجيح بما في الصحيحين او احدهما انما هو حيث لا يكون مما انتقده الاحتفاظ بحديث ابي موسى هذا فانه مل بالانقطاع والاضطراب اما الانقطاع فلان مخبره بن بكير لم يسمع من ابيه واما الاضطراب فقد رواه ابو اسحق واصل الامدب معاوية بن قرة وغيرهم عن ابي بردة من قوله وهو لا من اهل الكوفة والبودرة كوفي فهم علم سجديته من بكير المدني وهم عدد و هو واحد وبهذا جزم الدارقطني بان الموثق هو الصواب على احمد بن حنبل اية سلم وقال مرسل عن ابي بردة بن ابي موسى ذكر ابي موسى من الرواه وهم وايضا وجه الرحبان انه صحيح ان خلعت ادم بعد العصر كافي روايات الصحيحة وايضا في التوراة تصرح بهذا واما من قال بالتوفيق بين احمد بن حنبل فكثر منهم بن القيم في الزاد المعاد وقال كلاهما يوافقان محمودان ومقبولان وبهذا قال الشافعية والى الله في حجة الله البالغة وقال صاحب التهيدي ان ساعة الاجابة منحصرة في احداهما فليكن المذكورين وان احدهما لا يعارض الآخر.

قوله عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال يوم الجمعة ثلثة عشرة ركعة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم لفظ ساعة بل اراد ذلك من العدد وعلم بذلك ان الساعة التي تعتبر في زماننا هذا كان لها اعتبار في زمان النبي صلى الله عليه وسلم ايضا ولعل هذا المقدار الذي قد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في زمان تساوي اليوم والليله وهو اكثر في بلاد العرب لان الشمس تمر على قرب الارض وايضا علم بذلك ان التبيك الذي جاء في يوم الجمعة هو من الصبح لا بعد الزوال - **قوله** لا يوجد عبد مسلم يسأل الله شيئا الا آتاه الله عز وجل فالتمسوها اخر ساعة بعد العصر في هذا صريح فيما ذهب اليه ابو حنيفة واحمد واسحق وغيرهم فان قلت لما كانت الساعة المحودة التي فضلت بها يوم

الحجبة بعد العصر ينبغي ان تكون صلوة الحجبة ايضا عند ما قلم قدست قلت ان صلوة الحجبة تمهيد لها والتمهيد يكون مقدما وبها يكون
 وقتها ازيد من الاصل مثل الحج فان الغرض وقوف عرفة فالاصل والتقصير بعد العصر والحجبة تمهيد لها بعد الزوال وقريب من ان يكون
 الغرض الى عن كعب الجبار ان فضل الساعة المحمودة لمن ادى صلوة الحجبة بحقوقها فدل ان الغرض هو الساعة وكذلك كانت
 فضل الساعة لمن ادى العصر بحقوقها ايضا فعلى هذا لا يحتاج الى ان يقال ان منظر الصلوة يحصل من الزوال من الصلوة وقوله
 تقع مقدرة وتمهيد والله سبحانه وتعالى اعلم

باب فضل الحجبة اي فضل صلوة الحجبة ذكر ابن القيم في الهدى ليوم الحجبة لما ثابته من خصوصيات تخص
 ذلك اليوم بها منها انها يوم عيده ولا يصح ان يفردوا فضل لها والطيب والسواك ليس احسن الثياب وتجيز السجدة التركيحية
 والاضحاة وقرأة الكهف وتصفية جبال الذاهب اليها بكل خطوة اجر سنة ونفي تسخيرهم في يومها وساعة الاجابة وقراءة لم
 تنزيل دلي اني في صحتها وقراءة الحجبة والمساكين فيها

قولك من توضع فاحسن الوضوء ثم الى الحجبة فاستمع وانصت غفلة فابعد من الحجبة الى الحجبة
 زيادة ذلك اياما هي غفلة باصد عنه من الخطايا في ثلثة ايام زائدة على الاسبرع لان محنة بعشرة اشيا لها في المراء
 من الحجبة الى الحجبة صلوة الحجبة تكون سبعة ايام اذ يصوم بها ثلثة فلك عشرة كاملة

باب التشديد في ترك الحجبة هذا الباب الاتمة الاربعية متفقة على انها فرض عين لكن بشرط اشراطها بل كل من ترك
 تركه من ترك ذلك جمع تحاذا وطبع الله على قلبه اي ختم الله على قلبه بمنع ايصال الخير اليه والمراد بالتهادان
 الشاكر وقلة المبالاة والاهتمام وليس المراد الاستحسان فانها كفر

باب كفارة من تركها تركها من غير عذر كبرية ولم يكن لها كفارة دون القيامة ولا بد من الاستغفار والتضرع
 واما الصدق الذي جاء في الحديث انما يرتب منه تخفيف الاثم وذكر الدنيا نصفه لبيان الاكل فلا ينافي في ذكره ثم وضعه
 يصارع خفة او نصفه الاختلاف دليل البطلان في الصدق على قدر الوضوء

قولك عن النبي صلى الله عليه وسلم من ترك الحجبة من عيو عن من فليصدق بدنياد الامر لله
 لدفع الاثم ويمن ان يقال ان المال محبوب بالطبع فاذا خاف اخراج الدينار على ترك الصلوة لا يحسب عليه بل يفتن بها
 وعلى هذا يقال ان المراد من غير عذر ان عذر الله يلائم الاعذار مشكك

باب من يجب عليه الحجبة شروط لزوم الحجبة اثنا عشر مستترة في نفس المصلي وهي المحرمة والذكورة والاقامة والصحة
 وسلامة العقل والبدن والبصر قبل يجب على الاعمي اذا وجد قاءا مستترة في غير نفس المصلي وهي المصرا بما مع والصلوات الخمسة
 والمخلوبة والوقت والافهار حتى ان الواو الى الواو على باب المصروع بحجة ولم ياذن الناس لدخول فيلم يحجز بها سلكان
 لا ينبغي الخلط بينهما احدهما محل اقامة صلوة الحجبة وثانيها من يجب عليه صلوة الحجبة وفي هذا سبعة اشياء اولها ان
 قال يعني في شرح البخاري اختلف العلماء في وجوب الحجبة على من كان خارج المصرق قال طائفة تجب على من ادخل
 الى اهله روى ذلك عن ابني هريه والنس وابن عمر ومعاوية وهو قول نافع وابن عمر وعكرمة والاوزاعي وغيرهم لم يثبت في
 هريه مرفوعا بالحجبة على من ادخل الليل الى اهله رواه الترمذي والبيهقي وضعفاه ونقل عن احمد انه لم يره شيئا من الحديث

انه اذا جمع مع الامام امكنه نحو والى اهل اخر النهار قبل دخول الليل قلت ولزم منه انه يجب السعي من اول النهار هو خلاف الامة
 قيل فيقول ان يكون معنى على من آواه الليل الى اهل ان الجمعية واجبة على من صل من السفر الى اهل الوطن فما صلا ان الجمعية لا تجب
 على المسافر فلم يبق احد يثبت حجة ثم قال العيني وانها تجب على من سمع النداء روى ذلك عن عبد الله بن عمر ايضا وحكاه الترمذي عن
 ابي نعيم واحمد بن حنبل والحري عن مالك ايضا واندلوا بحديث عبد الله بن عمرو بن زحان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 ان الجمعية على من سمع النداء قال ابو داود وروى هذا الحديث جماعة عن سفيان بن عيينة عن عبد الله بن عمرو ولم يرفعه وقال
 ابن العربي الوجوب على من سمع النداء عند الشافعي قال وتعليقه السعي على سماع النداء ليسقط عن كان في المصر الكبير او لم يسقط
 قال المحافظ في الفتح والذي ذهب اليه الجمهور انها تجب على من سمع النداء او كان في قوة السماع سواء كان داخل البلد او خارجا
 ومحمد كما صرح به الشافعي ما اذا كان المأوى ميتا والاصوات باوثة والليل سمعا قلت وهذا القدر لا يكفي لدفع الاعتراض
 فانه اذا كان البلد كبيرا كالمسطنطينية او البصرة او الكوفة فانه لا يبلغ صوت المؤذن في نواحيها واطرافها وان كان المؤذن ميتا
 والرجال ساعين والاصوات باوثة فلا تجب عليهم الجمعية على هذا القول وهذا بخلاف الآية ثم قال العيني وقال طائفة يجب على
 اهل المصر ولا يجب على من كان خارجا سمع النداء ولم يسمع قال شيخنا في شرح الترمذي وهو قول ابي حنيفة بناء على قوله ان الجمعية لا
 على اهل القرى والبوادي ما لم يكن في المصر وجه القاصي ابو بكر بن العربي وقال الظاهر مع ابي حنيفة قلت ذهب ابي حنيفة ان
 الجمعية لا تقع الا في مصر جامع او في مصر نحو مصلى العيد وفي الفيد والاسباجي والتمنعة لا تجب الجمعية عندنا الا في مصر جامع او في مصر
 في حكمه على العيد وفي جامع الفقه وارباض المصر كالمصري في الينابيع لو كان منزله خارج المصر لا تجب عليه قال وهذا صريح ما قيل فيه
 انه قلت قال في البدائع اما المصر جامع فشرط وجوب الجمعية وشرط صحته وانه عند اصحابنا حقه لا تجب الجمعية الا على اهل المصر من
 كان ساكنا في توابعه وكذا الاصحح الجمعية الا في المصر وتوابعه فلا تجب على اهل القرى التي ليست من توابع المصر ولا يصح ادراك الجمعية فيها وخلصوا
 في تفسير توابع المصر على احوال شتى حكى عن ابي يوسف تجب في ثلث فرائح وقال بعضهم ان امكنه ان يحضر الجمعية وميت باهله من غير ان
 تجب عليه الجمعية والا فلا ونذاهن -

قول عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان الناس يتناجون الجمعية من مكانهم
 ومن العوالي جمع حاله وهي موضع قرى بقرب مدنية رسول الله صلى الله عليه وسلم من جهة بشرين من ميلين الى ثمانية اميال
 قيل او ما من اربعة اميال وقوله يتناجون قال القسطلاني ففتح الشاة التحية وسكون النون وفتح الشاة الفوقية فيقولون من
 النوبة اي يحضرونها لوبا وفي رواية يتناوبون بشاة تحية فخرى فوقية فزون بفحات وقال المحافظ في الفتح قوله يتناجون
 لا يحضرونها لوبا والانتخاب افتعال من النوبة وفي رواية يتناوبون وهكذا قال العيني وهذا الكلام يدل على ان معنى اللقطين الانتداب
 والانتداب بهذا واحد قال العيني منزل المصنف على ان الجمعية تجب على من كان خارج المصر من اهل العوالي والقرى فانهم يأتون
 الجمعية في المدينة من القرى فثبت بهذا ان الجمعية كانت واجبة عليهم وقال القسطلاني واندل به على ان الجمعية تجب على من كان
 خارج المصر هو روى على الكوفيين حيث قالوا بعدم الوجوب اجيب بانه لو كان واجبا على اهل العوالي ماتوا ولما كانوا يحضرون جميعا
 وقال المحافظ في الفتح وقال القرطبي فيه روى الكوفيين حيث لم يوجبوا الجمعية على من كان خارج المصر كما قال وفيه نظر لانه
 لو كان واجبا على اهل العوالي ماتوا ولما كانوا يحضرون جميعا انتهى قلت لا دليل فيه لانهم يحضرون الجمعية اختيارا منهم على اهم

كما لو ايتوا بها ولو بالما اقرحوا غيره وهو مخرج الحديث فلو كانت واجبة عليهم لم يفرقوا بها كلهم جميعا بل الحديث حجة لنا عليهم كما بينه
 شيخنا الفقيه المحدث منذ الوقت الشيخ الاجل مولانا رشيد احمد قدس الله سره في رسالة - قوله - عن عبد الله بن عمر عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال اجمعة على كل من سمع النداء اى صلوة اجمعة فرض على من سمع النداء حقيقة او حكما
 وهو الاذان الاول في زماننا يعلم الناس وقت اجمعة ليحضروا ويسجدوا الى ذكر الله قال في شرح النية من هو في اطراف المصر
 بينه وبين المصفرقة بل الانبئية متصلة فعليه اجمعة يعني ولو لم يسمع النداء وان كان بينه وبين المصفرقة من المزارع والمطاري فلا
 اجمعة عليه ان كان يسمع النداء عن محمد بن سمع النداء اجمعه انتهى ولا يلزم المسافر بالاتفاق والحديث ضيف -
 باب اجمعة في اليوم المطير اى بل يجب الحضور في اليوم المطير في السجدة لصلوة اجمعة اذا سمع النداء ام لا -

قوله ان يومه جنين كان يومه مطرا هو النبي صلى الله عليه وسلم من ادب ان الصلوة في الرجال فتعلم
 انه يومه هذا النبي صلى الله عليه وسلم في يومه حجة واصحابهم مطر لم يبتل سئل فقالوا فاهم
 ان يصلوا اى رجالهم حديثان واحد عند المصنف فيكون ذكر السجدة او الحين وهم ليس في الحديث دلالة ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بالصلوة في رجالهم كان لصلوة اجمعة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان نازلا في البرية ولم يثبت
 عنه صلى الله عليه وسلم دلائل عن اصحابهم مجوز في البرية على انه كان صلى الله عليه وسلم في اسفد المسافر لاجمعة عليه بالاتفاق
 ولو لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم امرهم على صلوة اجمعة هناك فوجه انها فائدة لانها داخلية في الحرم عند الحنفية كما ان
 سني داخلية في توارع مكة عند الشنخين والمناجاة بين الاحاديث والترجمة ان ندين القسطين ان كانتا في صلوة اجمعة فظاهره
 وان وقعنا في غيرهما محكم صلوة اجمعة كذلك -

باب المتخلف عن الجماعة في الليل - الباردة سواء كان عن اجمعة او غيرها - -

قوله عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا كانت ليلة باردة او مطيرة اهل المسجد
 قنادى الصلوة في الرجال وفي موطن بعد ذكر هذه الرواية قال محمد بن الحسن وندرجه في الصلوة في الجماعة افضل يريد
 ان الاعلام بقوله الاصل في الرجال خارج الاذان من وندرجه في ترك الجماعة في البر والمطر والريح ونحو ذلك رخصة
 من صاحب الشريعة والصلوة في الجماعة واختيار الغريفة فصل لورد كثير من الاحاديث بالتشديد في ترك الجماعة والترغيب
 بالابتنع اليها وما داخل كلمة الاصل في الرجال في الاذان فظاهر كلام اصحابنا المنع وان كان جازا وقد خلط من تنبذ منه
 جواز الكلام في الاذان لان هذه الزيادة قد ثبتت في الاذان في محلها فصارت كانهما من الاذان كزيادة الصلوة خير من
 النوم قال النووي ان هذه الكلمة تقال في نفس الاذان وفي حديث ابن عمر بن الخطاب عده قال والامر ان جاز ان
 كما نفس عليه الشافعي لكن بعده من لم يتم نظر الاذان قال ومن اصحابنا من يقول لا يتوكل الا بعد الفراغ وهو ضعيف مخالف لمخرج
 حديث ابن عباس قال يعني بعد نفل كلام النووي قلت حديث ابن عباس لم يملك مسلك الاذان الا ترى انه قال فلا
 نفل يجيء على الصلوة قبل صلواتي بيوتكم وانما ارادوا اشعار الناس بالتخفيف عنهم للعدا انهم قلت حديث ابن عمر
 في ان هذا الكلام ينادى بها في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الفراغ من الاذان عند العذر كما يدل عليه الروايات
 حديث ابن عباس ليس بصريح في هذا الباب وانما فيه ان ابن عباس قال بدل على الصلوة صلواتي بيوتكم ثم قال نفل زمان

هو خير مني وقوله لعل من هو خير مني لا يقيس ان يكون المأتمنة والاسحام في جميع الاسود لعله يمكن ان يكون المأتمنة في الزمان
بذلك القول واما ادخاله في اثم الاذان بل يجعلين فلهذا يكون ما شأ من رأيه في هذا لا يتبدل بذلك على ادخاله في اثنائه
لاذان بهذا قال صاحب هذا المجهود -

باب الجمعة للمسبوك والمراعاة عند الخفية لوجوب الجمعة ثم انما العقل لبلوغ المحرقة والذكورة والاقامة
وتحقيق البدن فلا تجب الجمعة على المجانين والصبيان ولا على العبد والنساء والسافرين والمرضى اما المحرقة فلان منافع العبد يمكن
لولاها الا فيما تشي وهو اداء الصلوات الخمس على طريق الافراد لما في بحضور الجماعة وانتظار الامام والقوم من تعطيل كثير من الاعمال
على المولى ولذا لا يجب عليه سج ولا سجادة وهذا المعنى موجود في السمع الى الجمعة وانتظار الامام والقوم فسقطت عنه الجمعة واما الاقامة
فلان المسافر يحتاج الى دخول المصرو انتظار الامام والقوم فيختلف عن القافلة فيلحقه الجرح واما المريض فلانه عاجز عن حضور
الجمعة يخرج في المحذور واما المرأة فلانها مشغولة بنجدته الزوج ممنوعة عن الخروج الى محافل الرجال لكون الخروج سببا
الى الفتنة ولهذا الاجابة عليهم ايضا واما الاعشى فاجبوا على انه اولم يجد قايما لا تجب عليه اما اذا وجدنا هذا بطريق التبرع او بالاجابة
لكذلك في قول ابي حنيفة لان عنده القادر بقدره الغير غير قادر وفي قول ابي يوسف ومحمد يجب فعندهما القادر بقدره لغيره
قادر واما العصى والمجنون فليسا من اهل الوجوب فصلوة العصى اذا صلى تكون تطوعا ولا صلوة للمجنون رأسا لمخلص من البدائع -

قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة كما اربعة عبد صالح
او امرأة او صبي او مريض في صلوة الجمعة فرض ولا يخفى في هذا بالاتفاق فان المسافر والمجنون وغيرهم مستثنى -

باب الجمعة في القرى اه حكم الجمعة في القرى يجب على اهل القرى ان يحجوا فيها والقرى جمع قرية على غير قياس النسبة
ايها قرى قال ابن الاثير القرية من المساكن والانهية والضياع وقد تطلق على المدن وقال صاحب المطالع القرية ثلاثة
كل مدينة قرية للاجتماع الناس فيها من قرى الماء في الخوض - اختلف العلماء في الموضع الذي تقام فيه الجمعة فقال مالك
كل قرية فيها مسجد وسوق فاجبة واجبة على اهلها ولا يجب على اهل العمود ان كثروا لانهم في حكم المسافرين وقال الشافعي واحمد
كل قرية فيها رجول رجلا او رجلا بالغيث عقالا يقيهم به لا يطعنون عنها صيفا ولا شتاء الا طعن حاجا فاجبة واجبة عليهم سواء كان
البناء من خشب او حجر او طين او قصب او غير ذلك بشرط ان تكون الانبئة مجتمعة فان كانت متفرقة لم تصح واما اهل النجاش فان
كانوا يتقنون من موضعهم شتاء وصيفا لم تصح الجمعة بلا خلاف وان كانوا اربعين فيها شتاء وصيفا وهي مجتمعة بعضها الى
بعض ففيه وجهان صحيحان لا يجب عليهم الجمعة ولا تصح منهم وبه قال مالك والشافعي فيجب عليهم وتصح منهم وبه قال احمد واودود وذهب
ابي حنيفة لا تصح الجمعة الا في مصر جامع او في مصر المصرو في القرى الكبيرة (شهر وقصب) ولا تجوز في القرى (كأول) ولا تجوز في
منى اذا كان الامير امير الحاج او كان الخليفة مسافرا وقال محمد لاجبة في منى ولا تصح لبعثات في قولهم جميعا وقال ابو بكر الرازي
في كتابه الاحكام تمنع علماء الاصهار على ان الجمعة مخصوصة بموضع لا تجوز فعلها في غيره لانهم مجتمعون على انها لا تجوز في البوادي ومنازل
الا غلب وذكر ابن المنذر عن ابن عمر انه كان يرى على اهل السابل واليهاء انهم يحجون واسئل ابو حنيفة على انها لا تجوز في القرى
بما رواه عبد الزاق في مصنفه خبرنا معمر عن ابي اسحق عن سمارة عن ابي حنيفة قال لا تصح الا في مصر جامع
ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه حدثنا عبد بن العوام عن حجاج عن ابي اسحاق عن ابي حنيفة عن علي قال لا الجمعة ولا تشترط

والصلاة فطر بلا أصح إلا في مصر جامع أو مدينة هيلية وروى أيضا بن صحيح حديثنا جابر عن منصور عن طلحة عن سعد بن عبد الرحمن
 أبي عبد الرحمن أنه قال قال علي بن الأحمدة ولا تشرى في مصر جامع فان قلت قال النودي حديث علي ضعيف متفق على ضعفه
 هو متوفى عليه سنة ضعيف منقطع قلت كما لم يطلع إلا على الآثار المذكورة فيه جامع بن ارملة ولم يطلع على طريق جابر عن منصور فانه
 من صحيح ولو اطلع لم يقل ما قاله وما قوله متفق على ضعفه فزيادة من عنده فلا يدرى بن سلفه في ذلك على ان لما زعم
 في الامراء ان محمد بن الحسن قال روى عن معاوية وسراقة بن مالك قلت قال الحافظ ابن ابي عمير روى عن عبد الرزاق عن
 علي بن عوف قال تشرى ولا يجمع إلا في مصر جامع واسناده صحيح وقال الحافظ ابن ابي عمير لا يجمع إلا في مصر جامع وقال الشوكاني في المنيل و
 الحجة بما روى عن علي بن عوف ولا يجمع إلا في مصر جامع وقد ضعف احمد بن حنبل وروى عن ابن حزم دفعه صحيح ابن حزم دفعه قال الشوكاني انه
 قال جهاد اهتدوا عبادة منه لان عليا كان يعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم اقام الجمعة في القرى او امر بالاقامة فكيف جهاد
 بمقابلة فعله وقوله صلى الله عليه وسلم هذا المكان موقوف فاصورة ولكنه مرفوعا حكما ولنا ايضا اثر ابن عمر وس عثمان بن عفان
 اما اثر ابن عمر فاخرجه البخاري في كتاب المغازي حديثنا فتيبة قال حديثنا لث عن يحيى عن نافع ان ابن عمر ذكر ان سعيد بن
 زيد بن عمرو بن فضيل وكان بديار مصر في يوم الجمعة فركب اليه بعد ان سأل النصارى واقتربت وترك الجمعة واما اثر ابن عمر
 ايضا البخاري في باب الجمعة كان اس في قصره احيانا يجمع احيانا لا يجمع معناه باتفاق التفسير ان اس كان في حوالى البصرة
 فسرنا او فخر سخان فاذا اتى في البصرة يجمع واذا لم يات لم يجمع وليس معناه انه في قرية قد يجمع وقد لا يجمع واما اثر عثمان بن
 عفان فاخرجه ايضا البخاري في كتاب الاضامى واما ما ملك في سوطاه عن ابن شهاب عن ابي عبيد بن ابي اسود قال
 شهدت العيد مع عثمان بن عفان فجا فاضلى ثم انصرف فخطب فقال انه قد جمع لكم في يومكم هذا عيدان فمن احب من اهل المدينة
 ان ينظر الجمعة فلينظرها ومن احب ان يرجع فقد اذن له فهذه الامار تدل على ان الجمعة على اهل القرى ليست بواجبة لان الجمعة
 ان كانت على اهل القرى واجبة فكيف تركها ابن عمر حين ذهب لاعادة سعيد بن زيد وكيف تركها انس وكيف خص اهل المدينة
 امير المؤمنين عثمان بن عفان ثم علم ان في تفسير مصر الجاهل قد اختلفوا فيه فمن ابي حنيفة هو ما يجمع فيه مرفق اهل المدينة
 اسل موضع فيه امير وقاض في هذا الاحكام وتقيم الحدود ومكذروى الحسن عن ابي حنيفة في كتاب الصلاة وفيه ايضا قال سفيان الثوري
 المصنف جامع ما بعده الناس مصر عنه ذكر الامصار والمطلقة بخاري ومرفق وقال الكرخى هو ما قيمت فيه الحدود ونفذت فيه
 الاحكام وهو اختيار الزمخشري وعن ابي عبد الله عليه السلام انه قال من سمعت انه اذا اجتمعوا في اكبر مساجد لم يمسوا فيه فهو
 مصر جامع وعن ابي حنيفة هو بلدة كبيرة فيها ملك واسواق ولها راساتين ويرجع الناس اليه في ما وقت لهم من الحوادث

قول عن ابن عباس قال ان اول جمعة جمعت في الاسلام بعد جمعة في مسجد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بالمدنية لجمعة جمعت بجواتى قرية من قرى البحرين قال عثمان قرية من قرى
 عبد القيس اشاد المصنف الى الفرق بين لفظ عثمان ومحمد بن عبد الله المحمدي فان في لفظ المحمدي نسبة الى المملكة وفي
 لفظ عثمان نسبة الى القبيلة فان عبد القيس علم لقبيلة كانوا ينزلون بالبحرين والبحرين اسم جامع لبلاد على ساحل بحر الهند من البحرين
 وثمان اشاد النساقية بهذا الحديث على ان الجمعة تقام في القرية وقالوا ان هذا استدلال قوى قلت ان كان استدلالهم
 لفظ القرية فاستعمال القرية في المدينة والمصر شائع ذائع بلا تكثير كما في التنزيل وقالوا لا ينزل هذا القرآن على رجل من القرين

فلم يبق مكة وطائف وكذا قوله تعالى واسأل القرية التي كنا فيها وهي سر وكماني قوله تعالى وكان من قرية هي أشد قوة من
 قرية التي أخرجتك اهلكناهم وفي الحديث كمانى البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اري قرية تاكل القرى وهي سر
 فلم يذكرك ان اطلاق لفظ القرية على المصر شائع ذائع فيقول ان الراوى اطلق لفظ القرية على المصر واوجاه الاحتمال بطل الاصل
 وان كان بجواما ويقال انها قرية لا مصر فيقال انها مصر ومدينة من الامصار العظيمة ولا سلم انها قرية حكى ابن ابي عمير عن الشيخ ابى
 اسحق انها مدينة وقال ابو عبد الله البكري هي مدينة بالبحرين لعبد القيس قال امر القيس ورجا كان من جوامى عشية لعلى النخيل
 من مدبل ومجذب يريد كان من تجار جوامى لكثرة ما معهم من الصيد واذا كثرة امتة تجار جوامى قلت كثرة الامتة نذل فالباب
 على كثرة التجار وكثرة التجار تدل على ان جوامى - نية قطع الان القرية لا تكون فيه تجارون كثيرون فالبا عادة قيل كان يمكن
 فيها فوق اربعة آلاف نفس والقرية لا تكون كذلك وقال صاحب معجم البلدان جوامى بالضم ومن الالفين ثمانية عشر ألفا وثلثمائة
 مرتب على حسن لعبد القيس بالبحرين فتحة العلماء بن الحضرى في ايام ابى بكر الصديق سنة عشرة وقال ابن الاعرابى جوامى مدينة اخلا
 والمشرق مدينة هجر وقال الشيخ الكيوى في آثار السنن بعد ذكر الآثار عن على كرم الوجه يستفاد منه ان الحجة تختص بالمدن كالمدينة و
 جوامى ولا تجوز في القرى وقال في تعليقه قوله ان الحجة تختص بالمدن قلت لان الحجة فرضت بكلمة قبل نزول سورة الحجة
 على ما قاله الشيخ ابو حامد والعلامة السيوطى في الاتفاق ورسالة ضويرة الشمس وادخله ابن حجر المكي في شرح المنهاج والشوكاني
 في ابي نيل وهو الاصح خلافا للحافظ ابن حجر ولم يمكن ان النبي صلى الله عليه وسلم من اقامتها هناك فعلى اول جمعة بالمدينة حين قدم
 وان اهل جوامى انما هم جوامى جوع وندم لهم كما قاله السحافى في الفتوح وقدمهم انما كانت بعد تحريم الخمر بل بعد فرضية الحج
 على ما يقتضيه رواية احمد عن ابن عباس في قصة وفد عبد القيس بذكر الحج وفرض الحج كان سنة ست من الهجرة على الاصح وعلى
 قول الواقدي ان قدمهم كان سنة ثمان قبل فتح مكة وفي آثار هذه المدة كان الاسلام قد انتشر في اكثر القرى وكثير من
 اهلها لا يشهدون الحجة بالمدينة ولو كانت الحجة جائرة في القرى لاقمت في قريتهم قبل جوامى انتم قلت واصح من ذلك
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما هاجر الى المدينة اقام في قباء (وهي قرية قرب المدينة في معجم البلدان قبا بالضم واصله اسم
 مير هناك عرفت القرية بها وهي مساكن بنى عمرو بن عوف) اربعة عشر يوما اربعة وعشرين كمانى البخاري على اختلاف نسخها
 ودعت الحجة في اثنا عشر يوما ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى فيها الحجة ولم يامرهم ان يجتمعوا فيها وسألوهم الحجة يريدون
 فخرج في مسجد بنى سالم بن عوف بن عمرو بن عوف بن النخدرج وهي محلة من المدينة فكانت اول جمعة جمعت في الاسلام
 فثبت بهذا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصلي الحجة في القرى ولم يامر بها فيها فعلم بهذا ان القرى ليس محل اقامة الحجة
 كما ان البرارى ليس محل اقامتها وقد ثبت برواية مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وقف بعرفات في حجة الوداع يوم
 الحجة لم يصلي الحجة فيها بل صلى فيها الظهر -

قول - عن ابي كعب بن مالك ان كان اذا سمع النداء يوم الجمعة توجيهاى دعا بالرحمة لاسعد بن
 فقلت له اذا سمعت النداء توجهت لاسعد بن ذرادة قال لا اذ اول من جمع بنا في يومه النبي صلى الله عليه وسلم
 رضع في قمار المدينة والنبيب حى من الذين فلا حاجة للشوافع في هذا الحديث لانه من قمار المدينة وهي محل اقامة الحجة عند
 الخليفة ايضا وكان هذا قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة -

باب اذا وافق يوم الجمعة يوم عيد ذهب بعض السلف الى ان صلوة الجمعة بعد صلوة العيد يصير خصصه يجوز فعلها وتركها وهما من صلوات العيد ومن لم يصلها الا في حق الامام واثباته معه وهو قول الباوي ذهب عطاء الى انه يسقط فرضها عن الجميع وكذلك سقط فرض الظهر ولم يذهب اليه جماعة من الامة الاربعة وقالوا لا تسقط الجمعة عن احد قال الامام الشافعي في الامم (اجتماع العيد) بنده عن عمرو بن عبد العزيز قال اجتمع عيدان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من حب ان يجلس من اهل العالية فيجلس من غير حرج اخبرنا الربيع انما مالك عن ابن شهاب عن ابي عبيد مولى ابن ابي هريرة قال شرب العيد مع عثمان بن عفان فبار فضلي ثم انصرف فخطب فقال انه قد اجتمع لكم في يوم هذا عيدان فمن حب من اهل العالية ان ينظر الجمعة فليتنظر ومن حب ان يرجع فليرجع فقد اذنت له قال الشافعي واذا كان يوم الفطر يوم الجمعة صلى الامام العيد حين تحل الصلوة ثم اذن لمن حضره من غير اهل المصران فيصرفوا ان شاءوا الى بلدهم ولا يعودون الى الجمعة ولا يختار لهم ان يقيموا حتى يجيوا اول يوم العيد انصرفوا من قديمهم حتى يجيوا وان لم يفعلوا فلا حرج ان شاء الله تعالى قال الشافعي ولا يجوز هذا الا من اهل المصران يدعوا ان يجيوا الا من فذر يحوز لهم بترك الجمعة وان كان يوم عيدا حتى قلت هذا يدل على ان صلوة الجمعة واجبة على اهل القرى.

قول قال في سواد ثمة لزيد بن ارمش سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم العيدين اجتماعا في يوم واحد قال نعم قال فكيف صنع قال صلى العيد ثم رخص في الجمعة فقال من شاء ان يصل في فيصل في رخص لاهل العوالي على تقدير محو. قول عن عطاء بن ابي رباح قال صلى بنا ابن النسيب في يوم عيدي

يوم الجمعة اول النهار ثم رجعا الى الجمعة فلم يخرج اليها فاضلينا وحدا فادكان ابن عباس بالظائف فلما قد مر ذكرنا ذلك له فقال اصحاب السنة هذا وقول فجمعهما جميعا في الحديث استعمل من هذا يدل على ان الظهر ايضا لم يصل ابن الزبير فيه دليل على ان الجمعة اذا سقطت بوجه من الوجوه لم يسوغ لم يجز على من سقطت عنه ان يصلي الظهر واليه ذهب عطاء قول عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال قد اجتمع

في يومكم هذا عيدان فمن شاء اجزا من الجمعة واما مجموعون فقد سمعت من اوتادي في شرح هذا الحديث بعين ما ذكر صاحب بذل الجهد عن الشيخ مولانا رشيد احمد فنذكره بلفظه قال كتب الشيخ مولانا محمد يحيى المحرم من تهرين حاضرة

حضرة الشيخ مولانا رشيد احمد الكنگويسي رحمه الله تعالى عليه ما حصل ان اتفق ذلك في عهد النبي صلى الله عليه وسلم انه وافق يوم الجمعة يوم عيد وكان اهل القرى يجتوبون صلوة العيدين بالاحتياط لغيرهما كما هو العادة في اكثر اهل القرى وكان في تلك الايام الجمعة بعد الفراغ من صلوة العيد خرج على اهل القرى فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلوة العيد نادى ساديه

من شاء ينكلم ان يصلي فليصل ومن شاء الرجوع فليرجع وكان ذلك خطايا لاهل القرى المجتنبين ثم. والقرية على ذلك بان قد صرح فيها بمجموع والمراد فيه من جمع التكلم اهل المدينة فها يدل دلالة واضحة بان الخطاب في قوله من شاء ينكلم ان يصلي اهل القرى لانه اهل المدينة واما ابن عباس ابن الزبير فكانا اذ ذلك صغيرين غير انهما سمعا السادى والامام باذان

لم يفهما اريد به فاخر ابن الزبير صلوة العيد الى ما قبل الزوال وقدم الجمعة ولعله كان يرى جواز تقديم الجمعة على وقت الزوال كما يراه آخرون فصل الجمعة وادخل فيها صلوة العيد فلهذا لم يصل الظهر كما يدل عليه ظاهر الرواية ولما كان ابن عباس سمع باذاننا لودي به في ذلك الوقت قال فيه انه اصاب السنة اى ما سمعته منه صلى الله عليه وسلم من قوله من شاء ينكلم ان يصلي

قلت ورواه عن عبد العزيز بن عثمان بن عفان ولس بن مالك وديل بدالة واهية لان لومة اجمعة ليست بفرص على اهل القرى فانهم قد نكروا

باب ما يقرأ في صلوة الصبر يوم الجمعة قال في مراتي الفلاح وروى عن ابى هريرة ان ابى صلي الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر يوم الجمعة الم تنزيل الكتاب وقل على الانسان وقد ترك الخفية الا انما درهم بدينار السهم ولا بد من عدايتنا فحيت قليل تكل جهلة الما بين بطلان الصلوة بالفعل الترك فلا ينبغي الترك ولا الملازمة وانما انتهى قلت ورواه المروى لقولهم ليس في شيء من الصلوات قراءة بعينها بل بحيث لا تصح تلك الصلوة الا بتلك القراءة من اسود الآى واما سنة قراءة اجزاء السورة في بعض الصلوات فلا يكره احد قال ابن الهمام تعليلا لقولهم ويكره ان يتبين لان مقتضى الدليل عدم الملازمة لا الملازمة على عدم كما يفعله خفية احضرت ان يقرأ بذلك سيما بالتركيب بالمالور فان لزوم الايام متبعية بالتركيب احيانا ولذا قالوا السنة ان يقرأ في ركعتي الفجر بالركعة الاولى ثم يقرأ في ركعتي الثانية ان وادوم احد نصبة السنة بوجوب ولا يكره تركه

قول عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلوة الفجر يوم الجمعة تسعة وتسعون سجدة واهل ابي على الا نسان حين من الدهر حوله وزاد في صلوة الجمعة تسعة وتسعون سجدة واذا جاءك المناخقون قلت وروى عن بعض الصحابة في الجمعة قراءة سورة اخرى فمن النعمان بن بشير قال كان يقرأ في العيدين في الجمعة تسعة وتسعون سجدة واهل ابي على اناك حديث الغاشية واذا اجمع العيدين والجمعة في يوم واحد يقرأ بها في العيدين وعن سمرقون مذهب كان يقرأ في الجمعة تسعة وتسعون سجدة واهل ابي على اناك حديث الغاشية وفي بعضها كان يقرأ يوم الجمعة على سورة الجمعة واهل اناك حديث الغاشية في هذا كله سنة عندنا

باب اللبس للجمعة اى يتجنب التحمل باللباس في يوم الجمعة

قول عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه سئل عن رجل سجد في رايه اربعين سجدة في يوم الجمعة فقال نعم انما كان في السوق والحلة لا تكون الا بالثوبين ازار ودار واليرار نوع من البرويجا طه حريم كانيور وقيل بحر النضائي فقال عمر بن الخطاب رسول الله لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة ولو قد اذ اقل مواعيلك في رايه الا في فتيحتك بها للعبد والوفد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يلبس هذه من الاخلاق لاني في الاخرة - وجب لا بهذا الحديث على مشروعية التحمل للجمعة لتقريره صلى الله عليه وسلم عمر على اصل التحمل للجمعة وقصر الحكم على من لبس مثل تلك الحلة لكونها كانت من حريرة وقد ورد الترغيب في ذلك في احاديث غير ذلك وفي رواية الباب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما على احدكم ان يجد ثمران يتخذ واتوبين ليوم الجمعة سوى ثوبين مهنه اى بذلته وفدته دلالة على محبته وفي الحديث حرمة لبس الحرير وكذلك الاحاديث الكثيرة تدل على حرمة لبس الامتداد اربع اصابع كالطراز والسجاف من غير فرق بين المركب على الثوب والمنسوج والمنسوج بالابرة والترقيق كالنظر يقال محمد بن الحسن في سوطاه لا ينبغي للرجل المسلم ان يلبس الحرير والحريران والذهب كل ذلك يكره للذكور من الصغار والكبار ولا لباس به لاناث ولا لباس به ايضا للبهائم المشرك المحارب المريد اليه سلاح او درع وهو قول ابي حنيفة والعامنة من فقهاءنا وفي ارسال عمر حلة الى ارجل مشرك بمكة دليل على ان الكفار غير مكلفين بالفروع

باب لتحلق يوم الجمعة قبل الصلوة التي في السجدة وتحلق بقية الجماعة من الناس مستبرئين في موضع أو موضع
مشفقة.

قول ونهى عن التحلق قبل الصلوة يوم الجمعة. قال الطحاوي التحلق المنبذ قبل الصلوة: أي الملبس
وعليه مكرهه وغير ذلك الأئمة به وكذلك أيضا ما نهى عنه من البيع في السجدة هو البيع الذي فيه الغلب عليه حتى يكون
كالسوق فذلك مكرهه فاما ما سوى ذلك فلا ولقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على إباحة العمل الذي يسر
من القرب في السجدة حتى ما نهى إلى أن قال أحمد بن حنبل في رواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينه عن خلع النعل في السجدة
أناس لم يجمعوا حتى يعلم السجدة بخصف النعال كان ذلك مكرهه ما لم يكن مالا يعجز عنه ولا غير مكرهه ما لم يعجز عنه ولا يلبس عليه كذا
كان ذلك في البيع والشراء والشعور والتحلق فيه قبل الصلوة ما نهى عن ذلك فهو مكرهه وما لم ينه عنه ولم يلبس عليه ليس بمكرهه والله أعلم
بالسواب.

باب اتخاذ المنبر من غير النبي صلى الله عليه وسلم كان على ثلث درجات وراودان في خلافته معاوية مست درجات
من أسفل واختلف في اسم المنبر على أقوال كثيرة والمخرج أن اسمه يوم فلام امرأة من الأنصار واتخاذها كان في السنة الثامنة
من الهجرة.

قول أن يعمل إلى أهواؤه إذا جلس عليه من إذا كلمت الناس فامتنع فعلها من طرفاء الغائبين
بوضع قريب من المذنية من عواليها من جهة الشام والطر فإلى الأثل واتخذ في السنة الثانية قوله فامتنع لا يغبر
مقامين لم يعبه الرازي المذنية التي يجلس عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقال له المشرج والأكان للثبث لثلاث درجات.
باب موضع المنبر أي في أي موضع من المسجد وضع منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت كان منبره عن يمين المذنية
إذا استقبلت القبلة.

باب الصلوة يوم الجمعة قبل الشال بل يجوز أن يختلف فيها أئمة بخففة فكرها الإمام أبو حنيفة ومحمد ذهب
أبو يوسف إلى جواز الصلوة في الزوال في يوم الجمعة قال في الدعاء ذكره كحرما صلوة مطلقا ولو قصر أو وجبا أو فلأولى
جنازة وسجدة تلاوة وسهوى شروق واستواء اليوم الجمعة على قول الثاني الصحيح المحدث في الأشباه ونقل يحيى عن البخاري أن
عليه القوي قال الشامي قوله لا يوم الجمعة لما روي الشافعي في مسنده أنه نهى عن الصلوة نصف النهار حتى تنزل الشمس اليوم الجمعة
قال أبو قتادة بن عمار في أساده القطاع وذكر البيهقي له شواهد ضعيفة إذا صحت قوى وقوله الصحيح المحدث اعترض بأن المتن في الشرح
على خلافه قوله ونقل يحيى الم لكن شرح الهداية فيقول الإمام وأجابوا عن الحديث المذكور بما روينا أنه نهى عن الصلوة في
الاستواء فإنها محرمة وأجاب في الفتح بحمل المطلق على التقيد وظاهرة ترجيح قول أبي يوسف ودأقه في المحلية كما في البحر كالم
يعول عليه في شرح المنية: ألا يدعى أن هذا ليس من الواضع لست يحل فيما المطلق على التقيد كما يعلم من كتب الأصول أيضا
فإن حديث النبي صحيح رواه مسلم وغيره فيقدم لصحة واتفاق الأئمة على العمل به كونه حاضرا ولذا منع علماء ما من منه الصور في
السجدة وكفى الطوفان ونحو ذلك فإن الحاضر مقدم على البيع انتهى وفي البدر ما روي من النبي الأمانة شاذ لا يقبل بعبارة
مشهور وكذا رواية استنار يوم الجمعة غريب فلا يجوز تخصيص المشهور به.

قول عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كره الصلوة نصف النهار الا يوم الجمعة وقال ابن حنبل
 في يوم الجمعة احدث ضعيف كما قال ابو داود وروى هذا قلت معناه انه عليه السلام كره الايتان الى الصلوة
 النهار الا يوم الجمعة لان الابرار ليس في يوم الجمعة بل التجمل فيها سنة وان كان يوم الاحد

باب في وقت الجمعة اي وقت صلوة الجمعة بعد الزوال قال النودي في شرح الاحاديث التي فيها تعجيل الجمعة هذه
 الاحاديث على اربعة في تعجيل الجمعة وقد قال مالك والبخاري والشافعي وجماعة من العلماء من الصحابة واتباعهم ومن بعدهم ان
 الجمعة لا بعد زوال الشمس لم يخالف في هذا الا احمد بن حنبل وسحق فخرنا باقبل الزوال قال القاضي وروى في هذا اثار عن
 الصحابة لا يصح منها شيء الا ما عليه الجمهور وحمل الجمهور هذه الاحاديث على المبالة في تعجيلها انهم كانوا يؤخرون الغداء والقبول
 في هذا اليوم الى ما بعد صلوة الجمعة لا هم ندبوا الى التكبير اليها فلو اشتغلوا بشيء من ذلك قبلها خافوا فوتها وفوت التكبير اليها
 وانزل الجوزون يجوز صلوة الجمعة قبل الزوال باحاديث تدل على التكبير بصلواتها ولا دليل فيها لهذا المدعي وقد عقد البخاري
 باب وقت الجمعة اذا زالت الشمس قال يحافظ في شرحه جزم بهذه المسئلة مع وقوع الخلاف فيها لضعف دليل المخالف عنده ثم قل
 واغرب ابن العربي فقل للاجماع على انها لا تجب حتى تزول الشمس الا ما نقل عن احمد انه ان صلاها باقبل الزوال اجزاه اجزائه

قول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الجمعة اذا زالت الشمس اي زالت قال يحافظ في شرحه
 في انكاره ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على صلوة الجمعة اذا زالت الشمس **قول** قال كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم الجمعة ثم ننصرف ونصلي للحيطان في المراء من الحيطان الغربي فاسروا فخرنا احمد بن حنبل من ان
 الجمعة تجوز قبل الزوال لكن لا يصح به الاستدلال لان هذا مبالة في تعجيل صلوة الجمعة وليس المراد بغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم
 الذي يستظل به كما في رواية اخرى في شق به والروايات تفسرها بعضا فالنصف الثاني الكافي للظل والوقت المطلق مع انه
 لو اريد المطلق لم يصح للرواية معنى في نفسها اذا انطلق لا يتغير في وقت لا قبل الزوال ولا بعده فلا يشترط الصلوة قبيلة تعديها
 كان للجدان ظل بجهة المغرب ان لم يشبه الا قبلية قليلة لكان لها في اصل في جهة الشمال وان كان قليلا فكيف يصح خفية طلقا
 فلا بد من تحمل على قلنا **قول** عن سهل بن سعد قال كنا نقبل ونتعدى بعد الجمعة لتفصيل القبولة الاستراحة
 نصف النهار وان لم يكن معها نوم والغداء طعام يوكل اول النهار وهما كائتا من التكبير الى لا يشغلون بهم سواء وكانوا يقبلون
 ويقعدون بعد الصلوة بدل القبولة والغداء وهذا الحديث وامثاله تدل بها من ذهب الى جواز الجمعة قبل الزوال ودوجه الاستدلال
 بان الغداء والقبولة فصلها قبل الزوال واليسبى فداء ولا قبولة بعد الزوال وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يحلب
 خطبتين يحلب بينهما ويقراء القرآن في الخطبة مثل سورة فاتبارك وفيذكر الناس ويقرا سورة الجمعة والنا فتيقن في صلواتها
 ولو كانت خطبة وصلوة بعد الزوال لما انصرف منها الا وقد صار للحيطان ظل يستظل به وقد خرج وقت الغداء والقيلولة
 عن ان هذه الاحاديث داروة في تكبير الجمعة وتعجيلها كما في رواية انس بن مالك عند البخاري كذا جزم بالجمعة وتقبل بعد الجمعة
 قال الحافظ فظاهره انهم كانوا يصليون الجمعة بكرة النهار لكن طريق الجمع اولى من دعوى التعارض وقد تقرروا تقدم ان التكبير
 المطلق على فعل الشيء في اول وقته او تقديمه على غيره وهو المراد منها والمعنى انهم كانوا يؤيدون بالصلوة قبل القبولة بخلاف ما جرت
 به عادة في صلوة الظهر فافرحناهم كانوا يقبلون ثم يصليون لشروعية الابرار وانتهى فهدى القبولة والغداء لما كانا قايمين مقام

لم يكن في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم واني بكر وعمر قبل اذان الخطبة اذان اول من شتهر بعدم اللدونة عليها وكان الان
الاول من يركب الامام على المنبر في رواية بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ جلس على المنبر يوم الجمعة على باب المسجد واني بكر
عمر في رواية الآتي متصلا وبذلك اللفظ اي على باب المسجد يذكر احد من محمد بن اسحاق ولذا اتفقوا على انه زيادة من محمد بن اسحاق
وفي البخاري سبع روايات ليس فيهم هذا اللفظ وان سلم انه صحيح فلا منافات بين قوله بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين على
باب المسجد فان باب المسجد هذا كان في جهة الشمال فاذا جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر للخطبة يكون هذا الباب قد امه
تكون بين يديه فام شامل لما كان في محاذاته او شيا من خلفه الى اليمين والشمال او يكون على الارض او يجازي او يقال ان هذا
الاذان كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم على باب المسجد لما امر عثمان ذو النورين بالاذان على الزوراء فتقل الاذان الثاني في
المسجد كان الاذان الذي كان على باب المسجد خارجا كان له وصفان فلما جعل احد الوصف جعل عثمان على الزوراء وبالثاني الى
داخل المسجد ولذا ترى ان بعض الرواة عبرة بالاول وبعضها بالثاني واخرى بالثالث قال الحافظ في الفتح في رواية وكعب عن
ابن ابي ذئب فامر عثمان بالاذان الاول ونحوه عن ابي اسحق عن هذا الوجه ولا منافاة بينهما لانه باعتبار كونه مزيلا يسمى ثالثا
باعتبار كونه جعل مقدما على الاذان والاقاؤه اول لقطعة رواية عتيق ان التاذين بالثاني امر به عثمان وتسميته ثانيا ايضا مستوي
بالنظر الى الاذان الصحيحة لا اقامته انتهى والزوراء موضع بالسوق بالمدينة قيل تجر قبل سوق والاول هو الاصح - قوله لم
يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم الامور من واحد بل قال في رواية الآتي غير موزن واحد قال الحافظ قال
الاسم على لعل قوله موزن واحد يريد به التاذين فغيره بلفظ الموزن بدل الله عليه النبي قلت لا يسلم من كون الموزن واحدا كون
الاذان واحدا لانه يجوز ان يوزن الموزن الواحد متعدد ومتوازيا وقد ثبت في الصحيح ان ابن ام مكتوم كان يوزن له وقال فكلوا
اشربوا حتى تسهروا ومن مكنكم ومن يوزن بيننا سعد القرظ والوحدة وسحارث الصدائي فلعلم مراده انه لم يكن رسول
الله صلى الله عليه وسلم غير موزن واحد في الجملة ولم يقل ان غير بل كان يوزن للجمعة واما سعد القرظ فجعل يوزن بالقباء واما ابو مخنف
فكان يوزن بالبكة واما سحارث فانه تعلم الاذان حتى يوزن اقومه اما ابن ام مكتوم فلم يرو انه يوزن الا في الصبح في رمضان -
باب الامام يكلم الرجل في خطبة ما يزعج اذا كان امر بالمعروف ونهيا عن المنكر كما صرح به الشيخ ابن الهيثم

قوله عن جابر قال لما استوى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة قال اجلسوا فسمع
ذلك ابن مسعود فجلس على باب المسجد فراء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال تعالى يا عبد الله
بن مسعود قال ابن حجر الظاهر انه صلى الله عليه وسلم راى احد من اصحابه فقام ليصلي فامر به بالجلوس لمحرمة الصلوة على
الجلوس بالجلوس الامام على المنبر اجماعا اذ قلت فلما سمع امره بالجلوس جلس في نوره امتثال لامره الشريف وكان على الباب
ولم يرد في دفعه ولانه كان من فقهاء الصحابة وقد قال السليبي فيكم ادوا الاحكام والسنن -
باب الجلوس اذا اصعد المنبر الى جلوس الامام على المنبر حتى يوزن ويفرغ الموزن نسب بعض الشواغل الى الاخا
ثم لا يجوز ان ذلك قلت به نسبة فقط محض -
قوله عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب خطبتين كان يجلس اذا صعد المنبر

حتى يفرغ الموزن ثم يقوم فيخطب ثم يجلس فلا يتكلم ثم يقوم فيخطب لما لم يقل انما هذه لفظ الموزن
الراوى اراه واطن انه اراد بفعل يفرغ الموزن -

باب الخطبة قائما قال في البدائع ومنها ان يخطب قائما فالقيام سنة وليس بشرط حتى لو خطب قاعا يجزئ عندنا
النص وكذا روى عن عثمان انه كان يخطب قاعا عينا كبرون ولم ينكر عليه احد من الصحابة الا انه ممنون في حال الاعتذار لان النبي
صلى الله عليه وسلم كان يخطب قائما والقيام عند الشافعي شرط وفرض عند مالك وكذلك اختلف في المجلس بين المخطبتين فذهب
الشافعي والامام يحيى الى وجوبه وذهب الجمهور الى انه غير واجب بل هو سنة وكذلك اختلف في وجوب المخطبتين ايضا فقال الشافعي
بوجوبهما وقال ابو حنيفة ومالك والاذاعي واسحق وداود بن حنبل في رواية ان الواجب خطبة واحدة وانما الشافعي في جميع
ذلك بغيره صلى الله عليه وسلم ولا شك ان الثابت عنه صلى الله عليه وسلم عن اخلفاء الراشدين هو القيام حال الخطبة والمجلس
بين المخطبتين والمخطبتان ولكن الفعل مجزؤه لا يفيد الوجوب وعلى ان المجلس قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم حال الخطبة في قصده
وعن ذي النورين عيين كبروا استدلالا بحديثه صلى الله عليه وسلم في وجوب الخطبة وكونها شرط لانقطاع الجمعة بوجوه الاول قوله تعالى فاستمعوا
الى ذكر الله والخطبة ذكر الله فقد خل في الامر بالسبع لها من حيث انه ذكر الله والمراد بالذكر الخطبة وقد امر بالسبع الى الخطبة
فدل على وجوبها وكونها شرط لانقطاع الجمعة والثاني ما روى عن عمرو عاتشة انها قالوا انما قصرت الصلاة لاجل الخطبة انما شرط
الصلاة سقط لاجل الخطبة وشرط الصلاة كان فرضا فلا يسقط التحصيل ما هو فرض والثالث ان ترك الظاهر بالجمعة عرف بالنص
والنص ورد بهذه اللفظة وهي وجوب الخطبة -

قول عن جابر بن سمرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخطب قائما ثم يجلس ثم يقوم
فيخطب قائما فمن حدثك انه كان يخطب جالسا فقد كذب فقال فقد والله صليت مع اكثر من
الف صلاة نداء بالغة منه والمراد الصلوات الخمس لان الجمع الى صلاتها صلى الله عليه وسلم من عند افتراض صلاة الجمعة الى
عند موته لا تبلغ ذلك المقدار ولا نصفه -

قول عن جابر بن سمرة قال كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم خطبتان يجلس بينهما وليقرأ
القرآن ويذكر الناس اي يخطبهم فقرأ القرآن في الخطبة سنة عندنا وشرط عند الشافعي والصحح ذهبوا لان الله تعالى
امر بالذكر مطلقا عن قيد القعدة والقراءة فلا تجعل شرطا لنحو الواحد لانه يصير ناسخا للحكم الكتاب وانه لا يصح ناسخا له ولكن يصح كمالا
له فقلنا ان قد رايت بالكتاب يكون فرضا وما ثبت بخلافه يكون سنة علمها بقدر الامكان -

باب الرجل يخطب على قوس اي متكئا قال بعض علماء الحنفية كل بلدة فتحت عنوة يخطب فيها بالسيف مباركة
شكنا عليه ليبرهم انها فتحت بالسيف فاذا رجم عن الاسلام فذاك باق بايدي المسلمين يقاتلونكم به حتى ترجوا الى الاسلام
ويخطب في كل بلدة فتحت صلحا بالصناديق والقوس -

قول في رواية الحكم قال قضاها اياما شهيدا فيها الجمعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال ميتوكا على عصا او قوس اي على عصا او قوس واو لا شك من الراوى قول عن ابن مسعود
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا شهد اي خطب قال الحمد لله ثمحمداه ونستعينه الحديث

وفيه من يطعم الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما أجمع صلى الله عليه وسلم بين ضمير الله تعالى ورسوله وقول
 عن صدق بن حاتم ان خطيبا خطب عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يطعم الله ورسوله
 فقد رشد ومن يعصهما فقال قما واذهب أبس الخطيب أنت أي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للخطيب
 لما قال ومن يعصهما ثم اذ قال اذهب ترك للروى بس الخطيب أنت فهذا بظاهره يخالف ما رواه ابن مسعود عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بالجمع بين ضمير الله ورسوله فقال محي الدين النووي ان بسبب الانكار على ان الخطبة شأنها البسط والابتناع
 واجتناب الاشارات والرموز قال وللهذا ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذ تكلم بكلمة احادها ثلاثا لتفهم عنه قال وانما شئ
 الضمير في مثل قوله ان يكون الله ورسوله أحب اليه مما سواهما لانه خطبة وعظ وانما هو تعليمكم فكما قل نقطة كان اقرب ال
 حفظ بخلاف خطبة الوعظ فانه ليس المراد خطبها وانما يراد الاقوال بها ولكنها يدور عليه انه قد وقع الجمع بين الضمير من منه صلى الله
 عليه وسلم في حديث الباب وهو وارد في الخطبة لاني تعليم الاحكام وقال عز الدين بن عبد السلام من خصاله صلى الله عليه وسلم
 جواز في التضمير بينه وبين ربه تعالى لكونه لا يقول ان يكون الله ورسوله أحب اليه مما سواهما وقوله ومن يعصهما فانه انما هو متمنع لغيره
 فلا انكر على الخطيب وانما امتنع على غيره لانه اذا جمع اوجه اطلاق التورية بخلافه فان منصبه لا يطرق اليها ما قلت بخصوصا
 لا تثبت بالاحتمال ويرد عليه حديث الباب فيه تعليمه صلى الله عليه وسلم امته تلك الخطبة يقول باعذار الحاجة فيدل على عدم
 دليل ان منه لم يكن يتجمل بل على جهة نذب وارثا والى الاولوية وقال الطحاوي في شكل الآثار باب بيان شكل ما روى عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على انه لا ينبغي للرجل في كلامه ان يقطع الا على ما يحسن قطعه عليه لا يجوز به معناه عما تكلم به من
 اجل ثم ساق حديث يميم بن طرفة عن حمدي بن حاتم قال جاءه جلال الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فشهدا معا فقال من
 يطعم الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بس الخطيب أنت ثم قال فكان المعنى عندنا والله
 اعلم ان ذلك يرجع الى المعنى التقديم والتأخير فيقول من يطعم الله ورسوله فقد رشد ثم يبيد القول ومن يعصهما فقر عومي والاعاد
 وجه التقديم والتأخير الذي ذكرنا ما عاده الى معنى قوله عز وجل واذا يرفع ابراهيم القواعد من البيت وسبيل على معنى قوله عز وجل
 واذا يرفع ابراهيم واسماعيل القواعد من البيت انما وحاصل هذا الكلام ان الخطيب توقف على قوله ومن يعصهما وقطعه عن الجزاء فادوم
 في الخطب على لفظ ومن يطعم الله ورسوله فيكون حجة لفظ فقد رشد جزاء لكلهما وتبين المعنى فانكره قول عن جابر بن
 سمرة قال كانت صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قصدا وخطبة قصدا فيقرأ ايات القرآن و
 يذكر الناس القصد في الشئ الاعتدال والاقتصاد فيه وترك التويل قال في مراتي الفلاح وليس بانه بحمد الله بعد الفخذ
 في نفسه سر والشاعر عليه بما هو اهله الشهاقتان وصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والتذكير وقرأة آية من القرآن لما روى انه
 صلى الله عليه وسلم قرأ في خطبة واتقوا يوم تخرجون فيه الى الله ثم قال ومن احادة الحمد والتسليم واحادة الصلوة على النبي
 صلى الله عليه وسلم في ابتداء الخطبة الثانية والدعاء فيها للمؤمنين والمؤمنات مكان الوعظ وقال في البرع واما من الخطبة
 فيها ان الخطيبين انما وظاهره يدل على ان قرأة القرآن في سنة في الاول من خطبتين ولكن حكى صاحب البحر عن التبعين قول
 قال ان الثانية كما ولى الا انه يدعو المسلمين مكان الوعظ وظاهره انه ليس قرأة آية في الثانية كالاولى اه وذكرا ان ثمانية شيا
 مستترة في الخطبة عندنا منها ما هو من آية ما قال انما نفعنا ان الاستمال على آية من الآيات شرط في قول في الخطبتين وفي

في اولها ان قول في الشائبة .

باب رفع اليدين على المنبر في عند القيام على المنبر في الخطبة الذي يكون عند مخاطبة الناس للقبلة كما هو مادة الخطبة .

والواما هذه المكره خلاف السنة .

قول هو عيوني في يوم جمعة اي يشير بيديه معا او واحد فذكر في الخطبة وظاهره ان هذا كان بجامع الكوفة . فقال

هارة فبهم الله هاتين اليدين دعا بالفتح لان هذه الاشارة كانت على خلاف السنة ومن خالف السنة فهو مردود

مقبوع **قول** لقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر ما يزيد على هذا كما يعنى للسبابة

التي قلها فيهما حاصله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يخطب على المنبر يشير بالا باصبع السبابة واليسير بيديه

فالاشارة باليدين خلاف السنة وفي سترود في ان هذه الاشارة وحركتها كانت للتفيم او للدعاء منه صلى الله عليه وسلم

باب اقتصار الخطب قال في البدع والامتنع الخطبة فيها ان يخطب خطبتين على ما روى عن الحسن بن زياد عن ابى

حنيفة انه قال ينبغي ان يخطب خطبة خفيفة فبها يحمد الله تعالى ويشفي عليه ويشهد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويخطب

ويذكر في سورة ثم يجلس جلسته خفيفة ثم يقوم فيخطب خطبة اخرى يحمد الله ويشفي عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو للمؤمنين و

المؤمنات ويكون قدر الخطبة قدر سورة من طوال الفصل او السنة قصر الخطبة وتطول الصلوة وعند سلم عن عمار بن عمار ان طول

صلوة الرجل وقصر خطبة منته من فقهه فاطلبوا الصلوة وقصر الخطبة .

قول عن عمار بن ياسر قال اصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم باقتصار الخطب اي اختصارها و

ترك التطويل فيها والاخلاف في ذلك واختلفت في اقل ما يجزى على قول سبوط في الفقه .

باب الذنوم من الامام عند الموعظة اي الخطبة .

قول عن سمرة بن جندب ان النبي الله صلى الله عليه وسلم قال احضروا الذكرى الخطبة وادفوا

الامام فان الرجل كما يزال يتباعد حتى يوخز في الحجة وان دخلها قال لطبي لى لا يزال الرجل يتباعد

عن استماع الخطبة ومن الصف الاول الذي هو مقام المقرين حتى يوخز الى اخر صف المتعقلين وفيه اشارة الى التحميل

في الروح الى البعثة وفيه توبين امر المتأخرين وتنفية رايهم حيث وضعتوا انفسهم من اعالى الامور الى سفاهها .

باب الامام يقطع الخطبة لانه من يجد في الباطن ويكره للخطيب ان يتكلم في حالة الخطبة ولو فعل لا تقص الخطبة

لانها ليست لصلوة فلا يفيد كلام الناس لكنه يكره لانها شرعت منظومة كاد الاذان والكلام يقطع النظم الا اذا كان الكلام امر

بالعرف فلا يكره لما روى عن عمر انه كان يخطب يوم الجمعة فدخل عليه عثمان فقال له اية ساعة احديث فاعلم من هذا ان قطع الخطبة

ايضا لا يخلو عن كراهته واما قطع الخطبة للضرورة فجاز بلا خلاف كما اذا راى في ضرر راي ان عليه سقوط البير فيجوز ان يقطع كلام الخطبة

عن سقوط بل يجب في بعض اوقات .

قول قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقبل الحسن والحسين عليهما قيصان احمر

ولعيران فنزل فاخذهما فصعد بهما ثم قال صدق الله انما امواكم واداكم فتمتة رايت هذين

فلما صبرا كما اخذ في الخطبة فقطع الخطبة كان للضرورة لان النبي صلى الله عليه وسلم خاف عليهما الفرس فسقطوا واذا

باب الاحتباء واكمامه من خطب والاحتباء ان يقيم عليه الى الخطبة ثوب يجيها به مع ظهره ويشده عليها وقد يكون باليدين قال الترمذي وذكره قوم من اهل العلم بمجوعة يوم الجمعة والامام يخطب فخص في ذلك بعضهم منهم عبد الله بن عمر وغيره وبه يقول احمد وسحق لا يريان بالجمعة والامام يخطب بآسا وقال الطحاوي في مشكل الآثار باب بيان شكل ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجمعة يوم الجمعة والامام يخطب ثم اخرج حديث معاوية بن انس في النهي عن الجمعة ثم قال قد وجدنا عن جماعة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انهم كانوا يجذبون يوم الجمعة والامام يخطب ثم اخرج حديث ابن عمر انه كان يجتبي يوم الجمعة ثم اخرج علي بن شاذان اوس انه رأى الصحابة يجتنبون بيت المقدس ومعاوية يخطب ثم قال قال ابو جعفر وشيخنا من نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم مجيدان يخفي على جماعة فنفى استماعهم ما قدر ونياه عنهم في هذه الآثار ما قد روى على ان حتى النهي الذي كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ليس هو الجمعة التي كانوا يفعلونها والامام يخطب لانهم مأمورون على ما فعلوا كما انهم مأمورون على ما روي اولما كان ذلك كذلك كان الاولى بنا ان نعلمها على الجمعة المتألفه في حال الخطبة لانه مكره في الخطبة الاشتغال بغيرها والاقبال على ما سواها وتكون الجمعة التي كانوا يفعلونها بجمعة كانوا يفعلونها قبل الخطبة فيخطب الامام وهم فيها حتى يفرغ منها وهم عليها ويكون ما نهى عنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم سوى ذلك ما كانوا يستأنفونه واما مهم يخطب فيكونون بذلك متأنفين عن الاقبال على ما روي بالاقبال عليه انتهى ويمكن ان يقال ان النهي لا ارشاد المصلحة دفع النوم.

قول عن ابيه معاوية بن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الجمعة يوم الجمعة واكمامه من خطب قل اللبس وانما نهى عنه والامام يخطب اذ يجلب انوما ويعرض طهارته لا تقاض.

باب الكلام واكمامه من خطب قال في البداية فاما عند الاذان الاخيرين خرج الامام الى الخطبة وبعد الفراغ من الخطبة حين اخذ المؤذن في الاقامة الى ان يفرغ بل يكره ما يكره في حال الخطبة على قول ابني حنيفة يكره وعلى قولها لا يكره الكلام وتكره الصلوة واجتبا بما روى في الحديث خروج الامام ليقطع الصلوة وكلامه يقطع الكلام حين قاطع الكلام هو الخطبة فلا يكره قبل وجوده لان النهي عن الكلام هو جوب استماع الخطبة وانما يجب حالة الخطبة بخلاف الصلوة لانها تستدعي الالباب فيموت الاستماع وتبكية الافتتاح - ولابي حنيفة ما روى عن ابن مسعود وابن عباس بن قرفا عليها ومروعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا كان يوم الجمعة وقف الملكة على الباب المساجد يكتون الناس الاول فالاول فاذا خرج الامام طود الصحف وجاؤا يفتنون الذكر فقد اجتمع على الصحف عند خروج الامام وانما يطوون الصحف اذا طوى الناس الكلام لانهم اذا تكلموا يلبثون عليهم لقوله تعالى لا يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد ولانه اذا خرج للخطبة كان مستعدا لها والمستعد للشيء كما اشار في هذه لهذا الحق الاستعداد بالشرع في كراهية الصلوة فكذا في كراهية الكلام اما الخطبة فليس فيه ان غير الكلام يقطع الكلام فكان تسكبا بالسكوت وانه لا يصح انتهى قال الزبيدي في نصب الراية الحديث انما قال عليه السلام اذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام وقلت غريب مروعا واما الكلام والامام يخطب فقال ابو حنيفة ومالك واهل البيت يجوز به قال الشافعي في القديم وقال في الجديد يجوز وطى ان ما روى في الشافعي في الخطبة القراءة خلف الامام واحد.

قول اذا قلت اي الصلوة كما في رواية البخاري انما قلت واكمامه من خطب فقد نفوت وقوله رجل حضرها بانصاف وسلوات ولم يتحفظ رقة مسلم ولم يدع احد افعى كفارة له الى الجمعة

التي تليها وزيادة ثلثة ايام هذا الحديث ايضا يدل على وجوب ترك الكلام ولكن غير متيقن بحالته المخطئة والحمد لله الاول
مفيد ويمكن ان يقال ان ما انصت الاستماع ليس الاستماع الا في المخطئة فلهذا يناسب هذا الحديث الباب .

باب استئذان المحدث للامام في هذا الموضع فلهذا يناسب هذا الحديث الباب .
انه الآية تدل على وجوب الاستئذان في فعله فقد مر عن الامام في طريقه هذا عن عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه
وسلم اذا حدث احدكم في صلاوة فليخذه باذنه ثم لينصرف بهذا طريق الاستئذان في حالة الصلوة فان
الاستئذان في الصلوة صراحة غير ممكن فاطهار العذر باخذ الالف قائم مقام الاستئذان كانه استئذان حكما قال المصنف في هذا
امره ان ياخذ باذنه ليؤتم القوم ان يبرعوا فادنى هذا باب من الاخذ بالادب في سر العورة واخفاء القبح والتوريت بها هو
حسن وليس يدخل في باب الزمان والكذب انما هو من باب الجهل واستعمال الاحياء وطلب السلامة من الناس .

باب اذا دخل الرجل والامام في محطبة قال شافعي واحمد اذا دخل الرجل المسجد والامام يجلس يجلس له لان يصل
رثنين تحية المسجد ويكره ان يصليهما وانما يستحب ان يتجوز فيهما ليسع ليد في المخطئة قال النووي في حكمي هذا المذهب ايضا
حسن البصري وغيره من المتقدمين قال القاضي وقال مالك والليث والبخيفة والثوري ومهمل السلف من الصحابة والشافعية
لا يصليهما وهو مروي عن عمرو بن عثمان وعلي رضي الله عنهما وقال الشوكاني وحكاه العراقي عن محمد بن سيرين وشريح القاضي والشافعية
برقادة ورواه ابن ابي شيبة عن علي وابن عمر وابن عباس وابن ابي رباح وعروة بن الزبير .

قول عن ابي هريرة قال جاء سليلك الغطفاني ورسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس فقال لصليت
شكيا قال لا قال صل ركعتين تجوز فيهما فيه دلالة المذهب الشافعي واحمد بن حنبل قال النووي وتاويلوا هذه
الاحاديث انه كان عريا فامر النبي صلى الله عليه وسلم بالقيام ليراه الناس وتصدقوا عليه وهذا دليل باطل يردده شريح
قوله صلى الله عليه وسلم اذا جاز احدكم يوم الجمعة والامام يجلس فليرك ركعتين وتجوز فيهما وهذا النص لا يتطرق اليه تاويل لا
المن عاللا يبلغه هذا اللفظ صحيحا فوالله قال الشيخ في شرح البخاري قلت اصحابنا لم يداووا الاحاديث المذكورة بهذا الذي
ذكره حتى يتبين عليهم هذا التبيين بل اجابوا بما هو به غير هذا الاول ان النبي صلى الله عليه وسلم انصت له حتى فرغ من صلاته و
الدليل عليه ما رواه الدارقطني في سننه من حديث عبيد بن محمد بن عبد الله بن ابيس وفيه وانصت من المخطئة حتى فرغ من صلاته
فان قلت قال الدارقطني انه عبيد بن محمد وهو فيهم فيه وقلت ثم اخرج عن احمد بن حنبل في قال
ثم فصل ثم اظهره حتى صلى وهذا المرسل هو الصواب قلت المرسل حجة عندنا ويؤيدنا ما اخرج ابن ابي شيبة بنده عن محمد بن قيس
ان النبي صلى الله عليه وسلم حيث امره ان يصلي ركعتين اسك عن المخطئة حتى فرغ من ركعتيه ثم عاد الى خطبة الجواب الثاني ان
ذلك كان قبل شروعه صلى الله عليه وسلم في المخطئة وقد بوب النسائي في سننه الكبير على حديث سليلك قال باب الصلوة قبل
المخطئة ثم اخرج عن ابن ابي رباح عن جابر قال جاء سليلك الغطفاني ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد على المنبر فعد سليلك قبل ان
يصلي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين قال لا قال ثم فاركعها الثالث ان ذلك كان قبل ان ينسخ الكلام
في الصلوة ثم لما نسخ في الصلوة نسخ في المخطئة لانها شرط الصلوة او شرط ما وقال الطحاوي وقد تواترت الروايات عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم بان من قال لصاحبه انصت والامام يجلس يوم الجمعة فقد نفاها اذا كان قول الرجل لصاحبه لا امام

يخطب انصت لهما كان قول الامام للرجل ثم فصل نحو ايضا فثبت بذلك ان الوقت الذي كان فيه من رسول الله صلى الله عليه وسلم الامر عليك بما امر به انما كان قبل النهي وكان الحكم فيه في ذلك بخلاف الحكم في الوقت الذي جعل مثل ذلك نحو وقال ابن شهاب خروج الامام ليقطع الصلوة وقال ثعلبة بن ابي مالك كان عمر اذا خرج للخطبة انتمنا وقال عياض كان ابو بكر وعمر وعثمان يمتنون من الصلوة عند الخطبة وقال ابن العربي الصلوة حين ذاك حرام من ثلثة اوجه الاول قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له فكيف تترك الغرض الذي شرع الامام فيه اذا دخل عليه فيستغفل بغير فرض الا انما في صحيح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اذا قلت لصاحبك انصت فقد لغوت فاذا كان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الاصلان المعروفان الركعتان في السنة يجزمان في صلوة الخطبة فانقل اولي ان يحرم الثالث لو دخل والامام في الصلوة لم يركع والخطبة صلوة او يحرم فيها من الكلام ولعل ما يحرم في الصلوة واما حديث سليمان فلا يعترض على هذه الاصول من اربعة اوجه الاول هو خبر واحد الثاني يحتمل انه كان في وقت كان الكلام مباحا في الصلوة لانا لا تعلم تاريخه فكان مباحا في الخطبة فلا حرم في الخطبة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو اكد فرضية من استعمال فاردي ان يحرم ما ليس بفرض الثالث ان النبي صلى الله عليه وسلم كلم سليمان قال لم فصل فلما كلفه امره سقط عنه فرض الاستماع اذا لم يكن هناك قول في ذلك الوقت الا الخطبة له وسواله وادامه الرابع ان سليمان كان ذابذاة قارا ورسول الله صلى الله عليه وسلم ان يشهره ليري حاله وعند ابن بريزة كان سليمان نارا قارا والنبي صلى الله عليه وسلم ان يراه الناس وقد قيل ان ترك الركوع في السنة سنة ماضية وعمل يستفيض في زمن الجلفاء دعوا ايضا على حديث ابي سعيد الخدري رضي الله عنه يرضع لا تصلوا والامام يخطب واستدلوا بانكار عمر على عثمان في ترك الخيل ولم ينقل انه امره بالركعتين ولا نقل عنه انه صلاهما على تقدير التيسر لما يقول انما في حديث سليمان ليس فيه دليل اذ مذهبه ان الركعتين تسقطان بالجلوس وفي الباب وروي علي بن حاتم عن خالد الخزاز ان ابا قتادة جاء يوم الجمعة والامام يخطب فجلس ولم يصل وعن عتبة بن عامر قال لصلوة والامام على المنبر صحت وفي كتاب الاسرار لنا ما روي بسني عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا صعد الامام المنبر فلا صلوة ولا كلام حتى يفرغ وانصح من الرواية اذا جاز الحكم والامام على المنبر فلا صلوة ولا كلام وقد تصدى بعضهم اى الساجد ابن حجر في شرح البخاري الروايات ذكر من الاحتجاج في منع الصلوة والامام يخطب يوم الجمعة فقال جميع ما ذكره مروود ثم قال لان اصل عدم تخصيصه فيلما نعم اذا لم يكن قرنية وهنأ قرنية على تخصيصه وذلك في حديث ابي سعيد الخدري الذي رواه انسائي عنه يقول جاء رجل يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب بهتة بدة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اصليت قال لا قال صل كعتين وحش الناس على الصدقة قال فالتوا ثيابا فاغطاها منها ثوبين فلما كانت الجمعة الثانية جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب فحش الناس على الصدقة قال فالتج احد ثوبيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء هذا يوم الجمعة بهتة بدة فامرت الناس بالصدقة فالتوا ثيابا فامرت منها ثوبين ثم جاء الا ان فامرت الناس بالصدقة فالتوا ثوبين انتهى وكان مروودا بامر اياه الصلوة كعتين ان يراه الناس ليقصدوا عليه لانه كان في ثوب خلق وقد قيل انه كان عريا ما كما ذكرناه اذ لو كان مراده اقامته بسنة بهذه الصلوة لما قال في حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قلت لصاحبك انصت والامام يخطب فقد لغوت وهو حديث صحيح على صحة من غير خلاف لاحد فيه حتى كاد ان يكون متواترا فاذا منع من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في هذه الحالة فمنعه من اقامته بسنة او الاستحباب بالطريق الاول فيجوز قول هذا القائل قدلى على ان قصد التصديق عليه جزءا لعله كالملة غير موجه لانه علة كاملة وقال ايضا واما الحكم

من يلق ان الحقية تقوم باجلوس فقد حكى النووي في شرح مسلم عن كنفين ان ذلك في حق العامة العالم اما ساجل ادناس فلا
قلت هذا حكم بالاحتمال والاحتمال اذا كان غير ناش من دليل فبولوا لا يعقبه وقال ايضا في قولهم انه صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة
سكت عن خطبة من فرغ سلك من صلوة رواه الدارقطني بما حاصله من مرسل والمرسل محبة عندهم وقال ايضا في ما قال ابن العربي
من انه صلى الله عليه وسلم لما تشاغل بمناظرة سلك سقط فرض الاستماع عنه اذ لم يكن منه حينئذ خطبة لا بل تلك المناظرة وادى انه
اقوى الاجوبة قال من اضعف الاجوبة لان المناظرة لما انتفتت رجع صلى الله عليه وسلم الى خطبة وتشاغل سلك بالمشاغل ما
اريد من الصلوة فصح انه صلى في حالة الخطبة قلت يرد ما قاله من قوله هذا في حديث اس الذي رواه الدارقطني انما ذكرنا عنه
انه قال والاعراب انه مرسل وفيه راسك اي النبي صلى الله عليه وسلم عن الخطبة من فرغ من صلوة يعني سلك فكيف يقول هذا
الفاعل صح انه صلى في حالة الخطبة ولا يجب منه ان يصح الكلام اسقط وقال ايضا قيل كانت هذه القضية قبل شروعه صلى الله عليه
وسلم في الخطبة ويدل عليه قوله في رواية الليث عند مسلم وايضا صلى الله عليه وسلم قاعد عن النبي جيب بان يعود على المنبر لا يتحقق بالاجابة
بل كمال ان يكون بين الخطبتين ايضا قلت الاصل ابتداء القعود وقعوده بين الخطبتين معقول فلا يحكم به على الاصل على ان سره صلى الله
عليه وسلم اياه بان يصير كعتين وسواله اياه بل صليت دامه للناس بالصدقة يعنى من يعود بين الخطبتين لان زمن القعود بال
يدل وقال هذا القائل ايضا يحتمل ايضا ان يكون الراوى يجوز في قوله قاعد قلت هذا وتوكل بكلامه نسبة الراوى الى الكتاب المجاز
مع عدم الحاجة وقال ايضا قيل كانت هذه القضية قبل تحريم الكلام في الصلوة ثم رده بقول ان سلكا ساخر الاسلام جاد وتحريم الكلام
ستقدم جدا فكيف يدعى نسخ المتأخر بالمتقدم مع ان النسخ لا يثبت بالاحتمال قلت لم يقل احد ان قضية سلك كان قبل تحريم
الكلام في الصلوة وانما قال هذا القائل ان قضية سلك كانت في حالة بقاء الافعال في الخطبة قبل ان ينهى عنها الا يرى ان
في حديث ابى سعيد الخدري قال قاله اناس ثيابهم وقد اجمع المسلمون ان نزع الرجل ثوبه الامام يخطب مكرهه وكذلك من اخصا
وقول الرجل لصاحبه انصت كل ذلك مكرهه فدل ذلك ان ما مر على الله عليه وسلم سلكا وما امر به الناس بالصدقة عليه كان
في حال ابقاء الافعال في الخطبة ولما امر صلى الله عليه وسلم بالانصات عند الخطبة وجعل حكم الخطبة حكم الصلوة وجعل الكلام فيها
لغو كما كان جله لغوا في الصلوة ثبت بذلك ان الصلوة فيها مكرهه منه فهذا وجه قول القائل بالنسخ ومنه كلامه هذا على هذا الوجه لا على
تحريم الكلام في الصلوة وقال هذا القائل ايضا قيل اتفقوا على ان منع الصلوة في الاوقات المكرهه يتوى فيه من كان في حال
بمسجد او خارجه وقد اتفقوا على ان من كان داخل المسجد عليه القفل حال الخطبة فيكون الا في ذلك قاله الطحاوى وتعقب بانه
قياس في مقابلة النص فهو قاسد قلت لم يبين الطحاوى كلامه ابتداء على القياس من يكون ما قاله قياسي في مقابلة النص وتحريم
كلام الطحاوى انه روى احاديث عن سلمان وابى سعيد الخدري وابى هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وادس بن اوس
كلها تأمر بالانصات اذا خطب الامام فتدل كلها ان موضع كلام الامام ليس بموضع للصلوة فبالنظر على ذلك يتوى الدخول في
ومع هذا الذي قاله الطحاوى ووافقه عليه المادوى وغيره من الشافعية وقال هذا القائل ايضا قيل اتفقوا على ان الدخول في
في الصلوة تسقط عنه التحية ولا تكسب ان الخطبة صلوة تسقط عنها فيها ايضا وتعقب بان الخطبة ليست صلوة من كل وجه والدخول
في حال الخطبة ما هو شغل البتة بالصلوة قبل جلوسه بخلاف الدخول في حال الصلوة فان اتيانه بالصلوة التي قيمت تحصل القعود
قلت هذا القائل لم يدع ان الخطبة صلوة من كل وجه من يروى عليه ذكره من التعقب بل قال هي صلوة من حيث ان الصلوة تهرت

لما نهان من حيث هذا الوجه يستوى الدخول والآتي ويؤيد هذا حديث أبي الزاهر عن عبد الله بن بشر قال كنت جالسا إلى جنبه
يوم الجمعة فجالس رجل تخلي رقاب الناس يوم الجمعة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم جلس فقد أذيت فأمنت ألا ترى أنه
صلى الله عليه وسلم لم يصروا بالجلوس ولم يصروا بالصلوة فهذا خلاف حديث سلك فانهم وقال هذا القائل أيضا قيل اتفقوا على سقوط التهمة
عن الإمام مع كونه يجلس على المنبر مع أن لا بد من الكلام في الخطبة دون المأموم فيكون ترك المأموم التهمة بطريق الأولي وتعتب بأنه
قباس أيضا في مقابلة النص فهو ما قد قلت إنما يكون التماس في مقابلة النص فاسد إذا كان ذلك النص سالما عن العارض في كل
حديث سلك عن امور ذكرناها ورويت أيضا عن جماعة من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم منع الصلوة للدخول الإمام بخطب إلى الصحابة
فهم عتبة بن عامر بن جهمي وثعلبة بن أبي مالك القرظي وعبد الله بن صفوان بن أمية المالكى وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عباس
لما اثر عتبة فاخرجه الطحاوي عنه أنه قال للصلوة والإمام على المنبر مصدقة فأنقلت في أسانيد عبد الله بن الهيثم وفيه مقال قلت و
أحمد وكفى به ذلك ولما اثر ثعلبة بن أبي مالك فاخرجه الطحاوي بأسانيد صحيح أن جلوس الإمام على المنبر يقطع الصلوة واخرج ابن أبي
شيثبة في مصنفه بسند عن ثعلبة بن أبي مالك القرظي قال أدركت عمر وعثمان رضي الله عنهما فكان الإمام إذا خرج تركنا الصلوة فاذا تكلم تركنا
الكلام ولما اثر عبد الله بن صفوان فاخرجه الطحاوي أيضا بأسانيد صحيح عن هشام بن عروة قال رأيت عبد الله بن صفوان بن أمية
دخل المسجد يوم الجمعة وعبد الله بن الزبير يخطب على المنبر وعليه زارور دار ونعلان ويقيمهم بعبادة قائم الركن ثم قال سلام عليكم ورحمة
الله وبركاته ثم جلس ولم يركع ولما اثر عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عباس فاخرجه الطحاوي أيضا عن عطاء قال كان ابن عمر وابن
عباس يكرهان الكلام والصلوة إذا خرج الإمام يوم الجمعة ولما اتا بعون فهم أبي والزهرى وابو قتادة ومجاهد فاثر الشعي اخرج الطحاوي
بأسانيد صحيح عنه وعن شريح أنه إذا جاء وخرج الإمام لم يطيل واثر الزهرى اخرج الطحاوي أيضا بأسانيد صحيح عنه في الرجل يدخل المسجد يوم الجمعة
والإمام يخطب قال يجلس في المسجد واثر علقمة فاخرجه الطحاوي أيضا بأسانيد صحيح عن البراء بن مالك قال لعلتمة تكلم والإمام يخطب وقد خرج الإمام قال
لا يخرج واثر أبي قتادة اخرج الطحاوي أيضا بأسانيد صحيح عنه أنه جاء يوم الجمعة والإمام يخطب فجلس لم يصل ثم جاء فاخرجه الطحاوي أيضا بأسانيد
صحيح عنه أنه ان صلى والإمام يخطب اخرج ابن أبي شيبة أيضا فلهذا السادات من الصحابة والتابعين الكبار لم يعمل أحد منهم بما في حديث
سلك لو علموا أنه يميل به لما تركوه فحينئذ لطلعت عن هذا المعترض فأنقلت في رواية الجماعة من حديث أبي قتادة السلمي أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس ثم يتناول كل ما دخل في المسجد أو كان يوم الجمعة والإمام
يخطب أو غيره قلت هذا على من دخل المسجد في حال تخل فيه الصلوة لا مطلقا لا يسرى أن من دخل المسجد عند طلوع الشمس عند غروبها أو
عند قيامها إلى كبد السماء لا يصل في هذه الاوقات للشيء الواردة فيه فكذلك لا يصل والإمام يخطب يوم الجمعة لورود وجوب الانصات فيه و
حينئذ ما يحل بالانصات قلت هذا الجواب الذي ذكره العلامة يعني عن الاستدلال بحديث أبي قتادة السلمي لعله يعني عنه ولكن الاستدلال
الذي اخرج البخاري وابو داود من حديث جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب إذا جاء أحدكم والإمام
يخطب أو قد خرج فليصل ركعتين وهذا اللفظ البخاري واللفظ أبي داود وأما قبل على الناس قال إذا جاء أحدكم أحدكم ولا حاكم
يخطب أو قد خرج فليصل ركعتين يتجوز فيهما فهذا الجواب الذي ذكره العلامة يعني لا يمتنع في هذا اللفظ وكان ينبغي
لأن يذكر هذا الحديث ثم يجيب عنه وإجاب عنه صاحب بذل المجهود بقوله الجواب عنه عندي أن هذا الحديث مباح للصلوة وحديث
الانصات محرم لها فاصح الجمع والحرم فترجى وهذا الحديث مخالف للشافعية أيضا فانهم فروا بين الدخول في اول الخطبة واخرها

وقالوا اذا جازع الامام في آخر الخطبة بحيث لا يتحمل بالصلوة وخاف ان يعوت عنه بكسيرة التخرية لا يصلي كما في الافعال وهذا الحديث
بغير نقض انه اذا جازع الامام في الخطبة سوا مكان في اوله وآخره يصلي الركعتين قلت وهذا اللفظ آخر ما تمسك به الشوافع حتى قال
النووي وهذا نص لا يتطرق اليه الا ويل ولا من عالما بانه لا يخلو من هذا اللفظ ولقد قد علمت نعم لكن هذا اللفظ اخلاص من الراوي
فعل وقوله قولنا وروى بالنسبة على ما فهمه فاطم وحده حكما كليا وقد صنف الدارقطني كتاب التمتع على الصحيحين وعلى حديث البخاري
يقرب الى المائنة وفي كل موضع وقع احواله في اسناد الانفاذ على ملأ من وقال هذا مدرج من الراوي لم يقل غير ثم طرق الاتحاف
ومنه وقد اصاب قلت لعل البخاري ايضا ستر وفيه حديث اخرجه بهذا اللفظ في صلوة الليل ثلثي مثني ولم يخرج في باب من انه اختار
مذهب الشافعي في ذلك وهذا من عادة انه اذا كان له ثروة لا يخرج في الباب الذي هو ظاهر في ذلك كما اختار مذهب الحنفية في
الاشراف عند الاحرام ولم يخرج فيه حديث مباحة فيه مع كونه ظاهريا في اخرجه في النكاح وكيف يكون العنا بلة الكفاية من صلى الله
عليه وسلم والاحمال انه لم يخرج عليه لعل باقرار الخصوم ولم يامر النبي صلى الله عليه وسلم بنفقة الضياء في غير هذه الواقعة وقد وقع مرارا في الرجل
الذي جاءه النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة وقال عليك المال وجامع العيال فوجها بالمطر ولم يامر به بالصلوة ولا سأل منه ما جاء
في الجمعة الآتية وقال انه سرت البيوت فقال اللهم حو اليها ولا علينا ولم يامر به بالصلوة ولا سأل وقال مرة في الخطبة جلد رجل
ابن مسعود في الباب حين سمع ذلك فقال له فقال وادرك ولم يامر به بالصلوة وكذلك امر للرجل الذي تخطى الناس مجلس
ولم يامر به بالصلوة وغير ذلك -

باب تخطي رقاب الناس يوم الجمعة اختلفت اهل العلم في حكم تخطي يوم الجمعة فقال النووي والحنابلة والشافعية
تحريمه لاحاديث الصحابة اجماعا على كراهته فقط قال العراقي وقد نكثي من الترخيم او الكراهية الامام او من كان بين يديه
لا يصل اليها الا بالخطبة وقد روى ايضا ذلك فقال اذ لم يجز ليقا له المبرز والمحراب الا بالخطبة لم يحرمه لانه ضروري وروى
ذلك عن الشافعي انه تخطى عند الحنفية فقال الخطاطي قال بجلبى ينبغي ان يقيد النهي عن التخطي بما اذا وجد بالامام اذ لم يجد
بان لم يكن في الزمان موضع وفي المقدم موضع فله ان تخطي اليه ضرورة وفي الخلاصة اذا دخل الرجل السجاسع وهو مكان ان كان
تخطيه يوزي الناس لم تخطه وان كان لا يوزي احد بان لا يطار ثوبا ولا جردا فلا بأس ان تخطي ويدل من الامام وروى الفقيه ابو
جعفر عن اصحابنا انه لا بأس بالتخطي ما لم يخرج الامام او يوز احد انتهي وصح ان تخطي جاز يشترط عدم الايثار وعدم خروج الامام
لان الايثار حرام والتخطي عمل به بعد خروج الامام حرام فلا يتركه لفضيلة الدور من الامام بل يقتضي موضع من المسجد ذكر في الجرد
من ان من وجب فريضة في المقدم لان يخرج الثاني لانه لا حرمه لهم تقصيرهم على الضرورة او على عدم الايثار او على الاستيذان بل
خرج الامام جميعا من الروايات انتهى قلت ما ذكرني البحر مطلقا هو الاصح ويقيد اذ لم يكن في المقدم فريضة فلا يجوز التخطي الا بالاستيذان
او على عدم الايثار او على الضرورة قبل خروج الامام -

قول جاء رجل يخطب رقاب الناس يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم اجلس فقد اذيت اى الناس او اياى يخطب الرقاب واحديث تدل على كراهية التخطي يوم
الجمعة والتقيد يوم الجمعة لعل يخرج الغالب لاختصاص الجمعة بكثرة الناس بخلاف سائر الصلوات بل يكون حكم سائر الصلوات
حكما ويؤيد ذلك التعليل بالاذنية وظاهره التعليل ان ذلك يجري في مجالس العلم وغيرها وروى العراقي عن كعب الاحبار انه

الجمعة والمائة فبين ذلك وقت يوم ول اتاكم في وقت يقرأ في العيد قاف واقتربت الساعة وفي وقت يوم ول اتاكم
باب الرجل ياتهما كلهما مدينيهما جدارى هل يفرزك بالاقتراف والسنة ذات خلاف ثم يفرز بهيب المالكية
 الى انه لا يفرز منهم من فرق بين السجدة وغيره وعندهما اقول الاصح منها ان كان بحيث يعلم امتقالات الامام بلا واسطة او بواسطة غيره
 الاقتراف والافلا في البدائع ولو كان بينهما ما نطو ذكر في الأصل انه يحزبه وروى الحسن من ابى منه انه لا يحزبه وهذا في الأصل على
 رويين ان كان الحائط قصيراً قليلاً بحيث يتمكن كل عدو من الركوب عليه كما نطو القصورة لا يمنع الاقتراف لان ذلك لا يمنع التهمة
 في المكان ولا يوجب خفاء حال الامام ان يسته.

قول عن عائشة قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة والناس ياثمون بآمن
 من وراء الجحفة قال الحافظ طاهر وان المراد بحجته مية ويدل عليه ذكر الجدار الجحفة وادفع منه رواية حماد بن زيد عن يحيى عند
 ابى نعيم بلفظ كان يصلي في حجة من جدار ووجه التحليل ان المراد الجحفة التي اجتر بان في السجدة بالخصير كما في الرواية التي لعنده فان كان على
 على التقدير اولي الجاز في السجدة التي نسبة الجحفة اليها انتهى مختصراً قلت عندنا اقتراف الصحابة صحيح سواء كان المراد من الجحفة حجة بعض
 ازواجه صلى الله عليه وسلم او حجة الخصيرة التي اجتر بان في السجدة فان كان المراد بالجحفة حجة الخصيرة فوجه الصعوبة ظاهر فان المانع من
 الاقتراف عند الحنفية اما اختلاف المكان او اشتباه حال الامام ولم يوجد بينهما واحد منها فان السجدة مع تباين الطرفين كبقعة واحدة فلم
 يختلف المكان قال في البدائع ولو اقتدى بالامام في السجدة الامام في الجحرب جاز لان السجدة على تباعد الطرفين جعل في حكم مكان
 واحد انتهى وان كان المراد من الجحفة حجة بعض ازواجه صلى الله عليه وسلم كما هو ظاهر الحديث ففي هذه الصورة ايضا صحيح اقتداء بهم
 صلى الله عليه وسلم لان في الحديث ههنا تصريح بان جدار الجحفة كان قصيراً كما في رواية البخاري وكان جدار الجحفة قصيراً يري الناس
 شخص النبي صلى الله عليه وسلم فلا يمنع التبع ولا يشك في حال الامام فصحيح الاقتراف.

باب الصلوة بعد الجمعة اختلف العلماء بل للجمعة سنة قبلها او لا فانكر جماعة ان لها سنة قبلها وانما في ذلك
 قال ابن القيم في زاد المعاد وكان اذا فرغ بلال من الاذان اخذ النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة ولم يقيم احد يركع ركعتين للجمعة
 ولم يكن الاذان الا واحداً ونهـ يدل على ان الجمعة كالعيد لا سنة قبلها لها دنار صح قول العلماء وعليه تدل السنة فان النبي صلى
 الله عليه وسلم كان يخرج من بيته فاذا رقي المنبر اخذ بلال في الاذان والجمعة فاذا اكمل اخذ النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة من غير
 فصل بينهما كان رآني عيني فسمي كانوا يصلون سنة ونهـ الذي ذكرناه من ان لا سنة قبلها هو مذموب مالک واحمد في المشهور عنه
 الربيعين واصحاب الشافعي اهـ قلت عند الحنفية اشترى قبل الجمعة اربع ركعات وعند الشافعي ركعتان وبوب البخاري في صحيحه
 على الركعتين قبل الجمعة وما في حديث الاسجد من قبل انظر فقيل انه يشبه الى قياس الجمعة على انظر وقيل غرضه ان لا شيء في
 نهـ السنة يدل بآية على السنة وقال الزبيلى لا اقل من ركعتين قبل الجمعة لحديث سليمان الغطافي عن ابن ماجه لفظه دخلت
 ركعتين قبل ان تحجى الحديث وفيه شك الا ما مر فوما من كان مصلياً فيصل اربعاً قبل الجمعة واربعاً بعد الحديث بنسبته
 في الاتحاف ان هذا المرفوع يدل على ان السنة قبل الجمعة اربع وقال النووي بعد ذكر حديث الذي يدل على اربع ركعات بعد
 الجمعة واخذ من مفهوم هذا الحديث بعض الشافعية انه لا سنة للجمعة قبلها وابتدع بعضهم فقال الصلوة قبلها بدقة كيف وقدر
 باسناد جيد كما قال الحافظ العراقي انه عليه السلام كان يصلي قبلها اربعاً وروى الترمذي ان ابن مسعود كان يصلي قبلها اربعاً

اربعاً والنظائر أنه توقيف انتهى وأما بعد الجمعة فاسته اربع ركعات وعليها نهي في قول وهو قول أبي حنيفة ومحمد عن أبي يوسف
أن استه بعد ما ست جمعاً بين الحديثين أو لما روي عن علي أنه قال من كان مصلياً بعد الجمعة فليصل ستاً وهو مختار الطحاft
وقال أبو يوسف حبس أن يبدأ بالأربع لتلا يكون قد صلى بعد الجمعة مثلها والمختار عن أبي حنيفة أن يبدأ بالركعتين لعن ابن عمر.

قول عن نافع كان ابن عمر يطيل الصلوة قبل الجمعة في سنة قبل الجمعة وهو حجة على منكريها - قول عن ابن

عمر قال كان لي ابن عمر إذا كان جملة فصل الجمعة تقدم فصل ركعتين ثم تقدم فصل أربعاً وإذا كان بالمتة
فصل الجمعة ثم حجج إلى بيته فصل ركعتين ولم يصل في المسجد فقل له أي نيل عن سبب الفرق بين الفعلين في آخرين أبي

فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك ولعل النبي صلى الله عليه وسلم على جملة في الجمعة بعد بيته وفي
المدنية في بيته لقرب - قول عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن الصباح إذا

من كان مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً ولم يحدث - وقال ابن يونس إذا صلحتم الجمعة فصلوا
بعد ما أربعاً قال النودى بن بقره من كان منكم مصلياً على أنها سنة ليست بواجبة وذكر الأربع لفصلها وفعل الركعتين في

أوقات بيان أن أكلها ركعتان قلت في الحديث حجة لا بخليفة على كون سنة بعد الأربع ركعات -

باب صلاة العيد من أبي عبد الله وعبد الله بن مسعود بن كثره عوائد الله تعالى فيها وقيل لا نهم يوم في
مرة بعد أخرى قال النودى بن بقره من كان منكم مصلياً على أنها سنة مؤكدة وقال أبو سعيد الاضطري من الشافعية هي فريضة

كفائية وقال أبو حنيفة هي واجبة وذكره الأبهرو دجه أبو جعفر بن أبي بصير عليه وسلم من غير ترك كذا في الهداية وقال في الهداية
ولنا قوله تعالى فصل لربك وانحر قيل في التفسير صل صلاة العيد وانحر البهزود مطلقاً لا بوجوب قوله تعالى في التفسير والهداية

ما ذكرتم قبل من صلاة العيد ولا منها شعار الإسلام فلا كانت منه فربما أجمع الناس على تركها في وقت ما هو شعار الإسلام فكانت
واجبة صيانة لما هو شعار الإسلام عن الفوت اه -

قول عن الحسن قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ولم يجدوا يوم يلعبون فيها ما

يوم النيروز ويوم المهرجان وفي القاموس النيروز أول يوم سنة سرب نوروزاه وهو أول يوم تحول الشمس فيه سنة برج الحمل
وهو أول سنة الشمسية وأما مهرجان لعل هو أول يوم للنيروز بقا بالته بالنيروز وهو يومان معتدان في الهوار لا حرد لا برود -

قول فقال ما هذا ان اليومان قالوا كانا لعب فيهما في الجاهلية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

ان الله قد ابد لكم يومين خيرا منكما الاضحة ويوم العطل فيه ريل على ان يعظم النيروز والمهرجان وغيرهما من

اعباد الكفار هي عنه قال ابو خص الكبير يحسن من ابدى في النيروز مضية الى مشرك تعظيماً لليوم فقد كفر بالله تعالى واجبط
عماله وقال القاضي ابو المحاسن يحسن من اشترى فيه ثياباً لم يكن يشتري في غيره او ابدى فيه بدية الى غيره فان اراد بذلك

تعظيم اليوم كما يعظم الكفرة فقد كفر وان اراد بالشراء ليعظم والتشبه بالابهار التحاب جرياً على العادة لم يكن كفراً لكنه مكره كراهية التشبه
بالكفرة حينئذ فيخرج عنه قلت كثير من اهل الهند يوافقون اهل الاومان في الله اشتمكي - والله اعلم واليه راجعون -

باب وقت الخروج الى العيد قال في البدائع والابان وقت ادائها فقد ذكر الكرخي وقت صلاة العيد من مدين
بيضاء شمس الى ان تزدل لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي العيد وشمس على قدر ررح اورعين -

اعلى رجوا صدقة المرأة من يالها من غير توقف على اذن زوجها والمخطبة في مكان مرتفع وغير ذلك قاله السخاوطي -
باب من خطب على قوس -

قول عن يزيد بن البراء عن ابي ان النبي صلى الله عليه وسلم يقول اي اعلى يوم العيد قوسا
فخطب عليه وانه مختار قد اخرجنا في مسنده مطولا وفيه واعلى قوسا او ادعصا فاكما عليه فحمد الله بحديث -

باب ترك الاذان في العيد اتفقت الامة على عدم شرعية الاذان والاقامة في صلوة العيدين -

قول عن جابر بن سمرة قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم غير مرة ولا هو يركن العيدين بغير
اذان ولا اقامة احاديث الباب تدل على عدم شرعية الاذان والاقامة قال العراقي وعليه عمل العلماء كافة وقال
ابن قدامة في الغنى ولا أعلم في هذا خلافا ممن يعتد بخلافه الا انه روى عن ابن الزبير انه اذن واقام قال قبل ان اول من
اذن في العيدين زياد -

باب التكبير في العيدين في صلواتها اختلف العلماء في عدد التكبيرات في صلوة العيد في الركعتين وفي موضع التكبير
على قول احمد بن حنبل انه يكبر في الاولى بعد اقل القراءة وفي الثانية تسعا قبل القراءة وهو قول مالك والاذن في ذلك في رواية احمد
والحق في القول الثاني ان التكبير في الاحرام معدودة من سبع في الاولى وهو قول احمد ومالك والمزني القول الثالث ان التكبير
في الاولى ثلث بعد تكبيرة الاحرام قبل القراءة وفي الثانية ثلث بعد القراءة وهو مروي عن جماعة من الصحابة ابن مسعود والي يروي
راي مسعود الانصاري وهو قول الثوري وابي حنيفة وصاحبيه القول الرابع يكبر في الاولى تسعا بعد تكبيرة الاحرام وقبل القراءة وفي
الثانية تسعا بعد القراءة وهو احدى الروايتين عن احمد بن حنبل ورواه صاحب الجرح من مالك القول الخامس يكبر في الاولى اربعا غير
تكبيرة الاحرام وفي الثانية اربعا وهو قول محمد بن سيرين وحكاه صاحب الجرح عن ابن مسعود وعنه في رواية العاصم القول السادس
كالاولى الا انه يقرأ في الاولى بعد التكبير ويكبر في الثانية بعد القراءة حكاه في الجرح عن القاسم والناظر واقرأوا في غير ذلك -

قول عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال قال نبي الله صلى الله عليه وسلم التكبير في الاولى اربعة في الثانية اربعة
في الاولى خمس في الثانية اربعة في الثالثة اربعة في الرابعة اربعة في الخامسة اربعة في السادسة اربعة في السابعة اربعة في الثامنة اربعة في التاسعة اربعة في العاشرة اربعة
في هذا الباب موافق لهم نقل الترمذي في المعلى المفردة عن البخاري انه قال انه حديث صحيح قلت قال الزيلعي في نصب
الاية قال ابن القطان في كتابه الطائفي هذا ضعفه جماعة وقال الذهبي في التبيين قال ابن معين عوف بن عبد الله بن مسعود
منيف وقال النسائي وغيره ليس بالقوي وكذا قال ابو حاتم قال ابن عدي اما امر حديثه فنعن عمرو بن شعيب عن ابي مستقيمة
نه من يكتب حديثه قلت ثم عطفه من بعده فوهم انية بما جملته احاديث الاربعة في هذا الباب لا يخلو عن ضعف حتى نقل ابن
الجزري في التحقيق قال ابن حنبل ليس يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في التكبير العيدين حديث صحيح قلت عندنا يجوز التكبيرات
الى ثلث عشرة كما قال صاحب الهداية وفعل ابو يوسف حين امره يارون الرشيد وقال محمد قد اختلف الناس في التكبيرات
في العيدين فما اخذت به فممن وفضل ذلك عندنا ما روى عن عبد الله بن مسعود انه كان يكبر في كل عيد تسعا واربا
عشر في تكبيرة الافتتاح وتكبيرة الركوع ويؤتي بين الترتين ويؤخر في الاولى ويقدمها في الثانية وهو قول ابي حنيفة انتهى موطن
محمد بن عيسى بن بكر الكورغ في الركعة الثانية في العيدين واجب عندنا - قول ان سعيد بن العاص سال ابا موسى

الا شعري وحذيفة بن اليمان كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره في الاضحية والقطر
 فقال ابو موسى كان يكبر اربعاً تكبيرة على الجنازة فقال حذيفة صدق فقال ابو موسى كذا ما كنت
 الاكبر في البصرة حيث كنت عليه قال ابو عائشة واقا حاضر سعيد بن العاص اي حين سلا يا موسى
 وجواب ابى موسى ونصديقي هذيفة ومعنى قول ابى موسى كان يكبر اربعاً اي في كل ركعة مع تكبيرة الاحرام في الاولى في تكبيرة
 الركعة في الثانية وتكون تكبيرة اي مثل تكبيرة على الجنازة قال الزيلعي في تحريجه سكنت عنه ابو داود ثم المنذري في تحفه
 ورواه احمد في مسنده واستدل ابن الجوزي في التحقيق لاصحابنا ثم اعلم عبد الرحمن بن ثوبان قال قال ابن معين بن مغيص
 قال احمد لم يكن بالقوى واحاديثه منكرو قال ليس يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في تكبير العيدين حديث صحيح انتهى قال
 في التقيع عبد الرحمن بن ثوبان وثقة غير واحد وقال ابن معين ليس به بأس لكن ابو عائشة قال بن حزم مجهول
 وقال ابن قحطان لا اعلم حاله انتهى قلت ابو عائشة هو والد محمد بن ابى عائشة موسى بن ابى عائشة وهو ثقة
 قال المحاذق في تهذيب التهذيب روى عنه كحول وثمالدين معدان وكذا قال في الخلاصة فانفعنا ابجالة برواية ابن
 عنه قال الشيخ النيسري في آثار السنن واعلم البصير في مسنده الكبير بانه خولف راويه في موضعين في رفعه وفي جواب ابى موسى
 وشبههواهم مسنده في ابن مسعود فافهم بذلك ولم يسنده الى النبي صلى الله عليه وسلم انتهى قلت لا تضاد لان ابى موسى
 كان عنه فيه حديث النبي صلى الله عليه وسلم لكنه ما دس مع ابن مسعود فاسد الامر اليه مرة فلما افهام ذكره ابو موسى مرة اخرى
 وادبر ما قاله ابن مسعود باساده الى النبي صلى الله عليه وسلم وهذا هو خوف من ابن مسعود في حكم المرفوع لان هذا لا يمكن ان يكون
 من جهة الرأى والقياس وقد دافق ابن مسعود جماعة من الصحابة على ذلك لعدم انكارهم عليه بل قد اجمع الصحابة عليه كما
 اخرج الطحاوي في باب التكبير على الجنازة من اجماعات عمر بن ابراهيم النخعي بنده قوى مرسل وفيه نقلاً عن ابي ربيعة يارث بن عبد الله
 فاشترعنا فقال عمر بن ابي ربيعة انتم على فانما انا بشر شككم فترجموا لا من بينهم فاجمعوا الامر على ان يجعلوا التكبير على الجنازة مثل
 التكبير في الاضحية والقطر اربع تكبيرات فاجمع امرهم على ذلك فنهى الصحابة قد اجمعوا على تكبيرات الجنازة على اربع مثل تكبيرات
 العيدين فلم من ذلك ان عندهم قد تقرر تكبيرات العيدين على اربع تكبيرات وكان هذا عندهم متفق عليه لنا حديث مرفوع وثقة
 الطحاوي في معاني الآثار قال حدثنا علي بن عبد الرحمن ويحيى بن عثمان قال اثنى عبد الله بن يوسف عن يحيى بن حمزة قال حدثني
 اوسين بن عطاء بن القاسم اباء عبد الرحمن حدثني قال حدثني بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلى بنا النبي صلى
 الله عليه وسلم يوم عيد فكبروا بجا واربعاً ثم اقبل علينا بوجع عين انصرف فقال لا تقرأوا التكبير الجنازة واربعاً يا صابغة قبض ارباب
 فهذا حديث حسن الاسناد وعبد الله بن يوسف ويحيى بن حمزة والزمين والقاسم عليهم اهل رواية معروفون بعجمة لرواية ليس
 لكن روي عنه الاثار الاول اه انتهى فليس من عطاء وثقة المحاذق فانه اخرج من الطحاوي رواية عنه تدل على التثنية
 في الوتر وثقة والاعديث ابن مسعود الذي قال في جواب سعيد بن العاص حين سأل حذيفة وابي موسى عن التكبير في صلاة
 العيدين الذي رواه عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا ميمون بن اسحاق عن علقمة والاسود قال كان ابن مسعود جالساً وعنده هذيفة
 وابو موسى الاشعري فسالهم سعيد بن العاص عن التكبير في صلاة العيدين فقال الاشعري فقال الاشعري سل عبد الله
 فانه اقدمنا واعلمنا فقال ابن مسعود يكبر اربعاً ثم يقرأ ثم يكبر فيقوم في الثانية فيقرأ ثم يكبر اربعاً بعد القراءة انتهى قلت كان

عن سعيد بن العاص عن سوال التكبير في صلوة العيد الذي كان يكبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وذا وان لم يكن مذكورا في الصلاة
ولكن مراده ذلك فاجاب ابن مسعود وهو الذي ثبت عنه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن سعيد بن مسعود قد
روى عبد الرزاق في مصنفه ان ابن مسعود كان يكبر في العيد تسعا اربع قبل القراءة ثم يكبر في كل وفي الثانية ثمانية وثلاثة في الثالثة
اربعة ثم يكبر وروى ابن ابي شيبة في مصنفه عن مسروق قال كان عبد الله بن مسعود يعلنا التكبير في العيد تسع تكبيرات خمس في الاولى
داربع في الآخرة وروى ابن القرامين الحديث وكذا ذكر الترمذي عن ابن مسعود وروى ابن ابي شيبة في مصنفه مثل ابن مسعود
عن انس وعبد الرزاق عن ابن عباس -

باب ما يقال في الكاهن والخطبة في صلواتها -

قول - ان عمر بن الخطاب سأل ابا واقد الليثي ما اذا كان يقرأ ب رسول الله صلى الله عليه وسلم في
الاصحى والخطبة قال كان يقرأ فيهما بقاء والقوان المجد واقتربت اساعة والنشق القمري في
كيتما بين السورتين وقد تقدم انه كان يقرأ في العيد ويوم الجمعة ثم يكبر على اهل اناك حديث الغاشية ثم يقرأ
بذوا حيا ما يقرأ ذلك فيدل على الاستحباب -

باب المجلس للخطبة من مجلس يلزمه تسامع الخطبة والافلا ويجلس غير لازم -

قول - عن عبد الله بن السائب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في العيد فلما
انتهى قال انا خطب فمن احب ان يجلس للخطبة فليجلس من احب ان يذهب فليذهب
فهذا يدل على ان المجلس لا تسامع الخطبة غير لازم -

باب الخروج الى العيد في طريق ويخرج في طريق يتخلف لك الامام والمأموم عند ابي حنيفة وان لم يفعل فلا حرج للتفادول والشركة -

قول - عن ابن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ يوم العيد في طريق ثم رجع في طريق
آخر ثم الحديث يدل على استحباب الذهاب الى صلوة العيد في طريق والرجوع في طريق آخر -

باب اذ لم يخرج الا ما للعيد من يومه يخرج من العدى ان يمين العيد بعد خروج وقت يخرج من العدى
وان فعل ذلك بلا فذر كبره ولا يخرج بعد العدى واليه ذهب ابو حنيفة وصاحبا و احمد واسحاق والثوري واماني الا
يخرج بعد العدى ايضا -

قول - ان دكبا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فشهدوا انهم راوا الهرم بل بالاشس فاهم
ان يفتحوا واذا اصبحوا ان يفتحوا الى مصلاهم في الحديث دليل على ان العيد في اليوم الثاني ان لم يتبين
العيد الا بعد خروج وقت اولم يخرج لغدر مثل الرشح والماء -

باب الصلوة بعد صلوة العيد قال في مراقي الفلاح (ويكره لتقل قبل صلوة العيد في الصلوة) اتفاقا
(في) (البيت) عندهم ما هم وهو الاصح لان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج فصد بهم العيد لم يصل قبلها ولا بعد
تفتق عليه (و) كره لتقل (بعدا) اى بعد صلوة العيد في المصلى فقط فلا يكره في البيت (على اختيار الجمهور) قول في

احاديث صحيحة تروى قال ابن عبد البر والبيهقي من ان ما خلف احاديث الركوعين محلل الصلوات والتقدم عن الشافعي واهله
 والبخاري من عدمه لما خلف احاديث الركوعين غلطاً واحاديث اربع ركعات في ركعة روى ذلك احمد مسلم والنسائي والبخاري
 وصححه الترمذي من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ركعتين ثم قرأ ثم ركع ثم قرأ ثم ركع ثم قرأ ثم ركع
 والاخرى مثلها قال الشافعي في رد المحتار عن حاشية نحوه قال البيهقي ما احاديث خمس ركعات في ركعة اخرج ابو داود وبنده في البصير
 وابن جرير في تهذيب الآثار لبند قومي وعبد الله بن احمد في المستدرج حديث ابى بن كعب قال الشافعي في رد المحتار عن ابن اسكن
 يعنى هذا الحديث ولما بعد احاديث التي صلى ركعتين اخرج ابو داود والنسائي لبند قومي ولما احاديث الركوع الواحد في كل ركعة
 فسباني قلل بحفاظ في الفتح وجمع بعضهم بين هذه الاحاديث بتعدد الواقعة وان الكسوف مرقع مراراً فيكون كل من هذه الازمنة
 جازوا الى ذلك ذهب السحن لكن لم يثبت عنده الزيادة على اربع ركعات وقال ابن خزيمة وابن المنذر الخطابي وغيرهم من
 الشافعية يجوز العمل بجميع ما ثبت من ذلك وهو من الاختلاف المسلح وقواه النووي في شرح مسلم حكي النووي عن ابن عبد البر قل
 ربح ما في الباب ركوعان وما خلف محلل الصلوات وكذا قال البيهقي ونقل صاحب الهدى عن الشافعي وحمد البخاري انهم قالوا
 بعدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة فليطامن بعض الرواة لان اكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها الى بعض ويجعلها ان
 ذلك كان لهم موت ابراهيم فاذا اتحدت القضية تعيين الاخذ بالراجح قلت كيف يقال بتعدد القضية مع ان خطبة صلى الله عليه
 وسلم في كلها واحدة ذكر فيها موت ابراهيم وقد صنف رسالة الشيخ محمود شاه الفرساوى وهو من المخدات في الرباطى في موضوعها
 بيان طريقة تحويل حساب القمري الى الشمسى وقال ان الكسوف في عهده صلى الله عليه وسلم واحد وانكسفت في السنة التاسعة من
 الهجرة النبوية سنة ٩ وقت ثمانية ساعات ونصف على حساب عرض المدينة المنورة وبقية من الشمس قدر ثمانية اصابع وحيات
 موت ابراهيم رضى الله عنه في ذلك اليوم فتحقق وحدة الواقعة وصنف ابن تيمية كتاباً مستقلاً في الكسوف فاحصاً لعلال الروايات
 كلها الارواية ركوعين قلت لعل الشافعي وحمد البخاري كما اعلوا مالكا ابن انس ايضا اطلق الروايات كلها الارواية الركوعين فانه
 لم يخرج في سواه الارواية الركوعين كما لم يخرج البخاري في صحيحه الارواية الركوعين اما احاديث الركوع الواحد فليطامن ما دون
 ما يمكن لهم هذا وجع الحنفية في ذلك بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن الطحاوى واخرجه ابو داود والنسائي والترمذي في
 الشامل عن عطاء بن السائب عن ابيه عن عبد الله بن عمرو قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام بالانبياء
 فلم يكبر ثم ركع فلم يكبر ثم ركع فلم يكبر ثم ركع فلم يكبر ثم ركع فلم يكبر ثم ركع فلم يكبر ثم ركع فلم يكبر ثم ركع فلم يكبر
 فخلط في آخر عمره واخرج عنه البخاري متروكاً مع الغبارى مع ابى بشر في الكوفة وهو تابعى قلت حماد بن سلمة حماد بن زيد اخذ عنه
 قبل الاختلاط وراوى ما في ابى داود وحماد بن سلمة قال ابن معين والنسائي والطحاوى والاكثرون انه اخذ منه قبل الاختلاط وفي
 سند الطحاوى والنسائي عن سفيان عن عطاء واخذ سفيان عن عطاء قبل الاختلاط بالاتفاق وبحديث ابى بكرة عند النسائي ابن
 النبي صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين مثل صلواتكم هذه وبحديث سمرة اخرج مسلم وفيه قرأ بسورتين وصلى ركعتين وبحديث النعمان بن بشير
 اخرج احمد ابو داود والنسائي والحاكم وصححه ابن عبد البر واخرجه الطحاوى وابن خزيمة في ابى داود وبجعل يصلي ركعتين وريال
 عنهما حتى انجلت تادل فيه الحفاظان المرد من الركعتين الركوعين وسواء عليهما السلام كان بالاشارة قلت هذا التادل باطل
 لان المسجد كان قاصداً في مصنف عبد الرزاق مسلماً عن ابى قلابة وصححه انه عليه السلام كان يرسل جلالاً انجلت الحديث

ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا قرأ القرآن فليذكر الله تعالى
 ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا قرأ القرآن فليذكر الله تعالى
 ما حدث صلوة صليته من الركعة التي فيها ركعتان او ركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة
 انما من فعله والركعات اذا فعلت ركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة
 بشتة على تعدد الركعات وما بالذات والركعات ما بالذات والركعات ما بالذات والركعات ما بالذات
 التي عليها الفاراد اربعين وقد كان المال ان يقول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا قرأ القرآن فليذكر الله تعالى
 على انفسهم وقد كلف الله صلى الله عليه وسلم احوال عديدة فمرة يسبح واما في ركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة
 في حال الصلوة وكيفية على الذين كانوا اربعين من ركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة
 ما يليل الواقع في الصلوة واقفا فانه في الركعة الواحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة
 تعدد الركعات والركعة واحدة كما ان اكثر الزايات والركعات على ركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة
 وسلم واقربها الى حفظ في الفسحة قلت فيه تحلية اصحابه وايضا قيل الركعات كلها الا ركعة واحدة او ركعة واحدة
 والاعاديش فانهم صحوا رواية الركعتين واجابوا عن سؤالهم عن ركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة
 الركوع الثاني وغيرهم شذوذون والركعة الاولى في فقال لها وهي الركعة الاولى في فقال لها وهي الركعة الاولى في فقال لها
 يشكون مع كل ركوع سبيلين الى انما قال وقال الشيخ وشيخنا في ركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة
 ركعتين وهو الصحيح كما قال المحققون اما قوله في الركعات كما رواه تميم بن البرقي والركعة الاولى في فقال لها
 وسلم بعد فعله فصلوا كما حدث صلاة صليته من الركعة الواحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة
 الركعتين لا في صلاة الصلوة لا انما قول ان هذا جعل البديهي فخرنا فانه صلى الله عليه وسلم على صلاة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة
 تشبيها بالفجر في عدد الركعات - فاذا كان هذا قوله صلى الله عليه وسلم لا يحد بشيخ باقر المكي في بيان ركعات فانه صلى
 الله عليه وسلم غير لازم علينا ولو تبرع بقول ان الركعة الثانية كان ركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة
 ليس ركوعا معلوما ونظاها ركوعا مخصوصا كثره كما عن ابن عباس انه سجد عند موت يومئذ فقل فقال صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم بالسجدة عند الآيات واي آية فطم من روي النبي صلى الله عليه وسلم فخرنا فانه صلى الله عليه وسلم على صلاة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة
 فلانة بعض اركان النبي صلى الله عليه وسلم فخرنا فانه صلى الله عليه وسلم على صلاة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة
 آية فاسجدوا واي آية فطم من روي النبي صلى الله عليه وسلم فخرنا فانه صلى الله عليه وسلم على صلاة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة
 شاذ في آيات الله في هذه الصلوة من الركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة

قول عن عائشة قالت لكانت لكسفت الشمس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقام النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم قياما شديدا يقوم بالناس ثم يركع ثم يقوم ثم يركع ثم يقوم ثم يركع ثم يقوم ثم يركع ثم يقوم ثم يركع ثم يقوم
 في كل ركعة ثلث ركعات يركع الثالثة ثم يسجد حتى ان رجلا يومئذ يقف عليهم ما قام بهم
 حتى ان سبج الماء لينصب عليهم الى ان قال ان الشمس والقمر حديث قال النووي في ركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة

أهل الجاهلية الضلال كانوا يظنون الشمس والقمر خيولان مخلوقتان للقدوس لا صنع لهما بل هما كالأرامل مخلوقات ليظرن عليهما
والتخريف بما كان بعض الضلال من النجسين وغيرهم يقول لا نيك فان الاموت عظيم ونحو ذلك فهين ان هذا باطل لما يغتر به قائلهم
لا يصادف صاوت موت ابراهيم رض الله عنه انتهى

باب من قال اربع ركعات في من قال ان من جملة صفات صلوة الكسوف وكيفية ركوعين في كل ركعة ففي الركعتين اربع
ركوعات واربع سجودات ذكر المصنف في هذا الباب اول رواية جابر التي تدل على ثلث ركوعات في كل ركعة ثم اخرج جابرا عن جابر
التي تدل على ركوعين في كل ركعة ومناسبة للباب ظاهرة ثم بعد ذلك اخرج حديث عائشة وحديث ابن عباس الذين يدلان على
اربعة ركوعات في ركعتين يدل على ان الاربعة عنده من الروايات ورواية اربعة ركوعات وما زاد على ذلك فهو شاذ وقد تقدم ان
حديث عائشة غلط ففي حديث عائشة المتقدم ستة ركوعات وكذلك حديث ابن عباس غلط فيه فروى الترمذي عنه عن
ابن ابي عمير عليه وسلم وفيه ستة ركوعات ثم اخرج حديث ابي بن كعب الذي فيه ذكر عشرة ركوعات في كل ركعة خمس ركوعات
ثم اخرج حديث ابن عباس الذي فيه اربع ركوعات في كل ركعة ثم اخرج حديث سمرة بن جندب وحديث ببيعة الهذلي الذين
على ركوع واحد في كل ركعة فاكثرا لا واحد التي وروى في هذا الباب لا مناسبة لها بالباب ولكن ان توجه الاجاد في كل بابا
يناسب الباب فيقال ان الحديث الاول عن جابر الذي ذكر فيه ست ركوعات مناسب بالباب ان ست ركوعات تشمل على اربع
ركوعات ايضا او يقال ان الحديث الثاني في الباب عن جابر في اربع ركوعات فلعن ذكر الزيادة في الاول محمول على الوهم وكذلك
حديث ابن عباس الذي فيه ذكر ثمانية ركوعات معلول اوله مناسبة بالباب بانه يشمل على الاربع ايضا وكذلك حديث ابي بن
كعب الذي فيه ذكر عشرة ركوعات له مناسبة بالباب بانه يشمل على الاربع ايضا فان من ركع عشرة ركوعات ركع اربع ركوعات
ايضا واما حديث سمرة بن جندب الذي فيه ذكر ركوعين فيقال انه ذكر ركوع في ركعة لا يدل على ثلثة الركعات فكان ذكر الركوع
الثاني حذف فيه كما حذف السجدة الثانية في ذكر السجدة والاحديث ببيعة الهذلي فمعنى قوله فصل ركعتين في ركعة فصلا
اربعة ركوعات في ركعتين واما قوله في الحديث فصلوا كما حدث صلوة والتشبيه فيه محمول على بعض الصفات لا على جميعها والله تعالى
اعلم والا واولي ان يقال ان من صنف المصنف يدل على ان روايات التي تدل على ثلثة واربعة وخمسة ركوعات في كل ركعة كلها معلولة
كما عليها احمد بن حنبل والبخاري ورواه في رواية ابن تيمية والبيهقي لانه لا يتقدم باب من قال اربع ركعات في ركعة روايات الاربع واثني
والثمانية والعشرة فعلم من هذا ان الصحيح عنده باب اربع واما رواية كاهن صلوة محمولة على التشبيه في كونها
ركعتين فقط.

قول قال سمرة بن جندب انا و غلام من اهل نجد اذ اعد عبد الرحمن بن سمرة اخرج حديثه مسلم والمصنف قال بينا انا امرى باسمى
في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ انكسفت الشمس الحديث نوحي عن ضميرنا حتى اذا كانت الشمس قيد رجبين او
ثلثة في عين الناظر من اهل افق اسودت حتى اخضت كأنها تتوهمت هي نوع من البسات فيها وفي شربا سوادا
فقال احدا لصاحبه نطلق بنا الى المسجد فوالله ليحسب من شأن هذه الشمس لرسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم في امته خذا قال قد فمنا فاذا هو بارئ في خارج فظاهري المسجد فاستقعد من فصله فقام بنا
كاطول ما قام بنا في صلوة قط حاصل ان القيام التمس كان في بركة الصلوة كان كاطول قيام كان قبله في صلوة

ثم سمع له صوتا قال ثم ركع بنا كاطول ما ركع بنا في صلاة قطلا سمع له صوتا قال
 ثم سجد بنا كاطول ما سجد بنا في صلاة قطلا سمع له صوتا ثم فعل في الركعة الاخرى مثل ذلك
 قال فوافق بجي الشمس جلوسه في الركعة الثانية اي لما جلس في التشهد بعد الركعة الثانية شرعت الشمس في تحريكها
 وفي هذا الحديث دليل لمذهب ابي حنيفة وموافقيه بان صلوة الكسوف مثل الصلوات اليهودية ليس فيها الركوعان في ركعتين
 وانه ليس بالقراءة فيها ويؤتى سررا القراءة حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قام قيا ما طويلا نحو من سورة البقرة فاجتمع له ثوبان
 بما ذكر ولا يحل عدم سماع الصوت في القيام على بعده منه صلى الله عليه وسلم لانه يقول في القيام والسجود والركوع لا يسمع الصوت
 فلا معنى لعدم سماع الصوت في الركوع والسجود بل يدل هذا على انه كان قريبا منه صلى الله عليه وسلم لا يسمع صوت القراءة كما لا يسمع
 صوت التبيحات لانه صلى الله عليه وسلم ليس بالقراءة كما ليس بالتبجعات ولذا اخذنا في رواية سمرة بانها موافقة لرواية ابن عباس في
 الاخرى ولذا التها على قربه ولبعد عاتشه عنه صلى الله عليه وسلم والزهرى قد انفرد بما يجهل به ان كان حائطا فالجواب اولي بالمعنى
 من واحد في المعجم للطبراني عن ابن عباس قال كنت في جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم اسمع قرأته - قول - عن قبيبة
 الهمداني قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج فوجا يجو ثوبه وانما معي ثوب
 بالمدنية فصلى ركعتين فاطال فيها القيام ثم انصرف وانجلت فقال انها هذالك ايات يخوف الله عز
 وجل بها فاذا رايتوها فاضلوا كما حدث صلواته صلواتها من المكتوبة واحداث صلوة صليت قبلها من
 المكتوبة هي صلوة الفجر لان صلوة الكسوف صليت ضحى قال يحاكم في مسنده حديث وهيب هذا حديث صحيح على شرطه فحين
 قلت هذا حجة لابي حنيفة في عدم تعدد الركوع في الركعة -

باب القراءة في صلوة الكسوف اختلف العلماء فيه فقال ابو حنيفة واثنائه وما لك يسرني كسوف الشمس قال احمد
 والشافعي والبريد بن محمد بن الحسن بن محمد بن يحيى بن الجهم والاسلم -

قول عن عائشة قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فصلى بالناس ققاما فحررت قرأته فرائت ان قرأ سورة البقرة وساق الحديث
 قوله فحررت قرأته يدل على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجهز بالقراءة فيها والافلا تتخرج ما تشاء الى الحزب والتقدير هو
 مخالف لما هو المشهور عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجهز بالقراءة فيها قال الزبيدي في نصب الراية ويراق ايضا لا
 عدم الجهر رواية محمد بن اسحق باساده عن عائشة قالت فحررت قرأته انتهى قلت ان سمرة كان في صف الرجال ولم يسمع
 فكيف سمعت ما تشاء فلعل رواية الجهم رواية بالمعنى والاصل في الرواية حررت قرأته او يقال انها كانت خلف المنوف وكان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهزها في الصلوة فيجوز فيها ما ظهر من الوقائع والحوادث وقد تغيرت اشياء من القرآن يجهزها
 فقلت بذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهز بالقراءة وقال ابن عباس كنت في جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولم اسمع قرأته صلى الله عليه وسلم اخرج الطبراني في المعجم -

قول - عن ابي هريرة قال كسفت الشمس صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس معه
 ققام قيا ما طويلا بنحو من سورة البقرة ثم ركع وساق الحديث اخرج هذا الحديث مالك في موطاه البخاري

[illegible]

۱- زمین عباس و هو غلط

[illegible]

ما كان الصديق فيها أي في حالته - وفي جميع الشقوق فيها -

قوله فاذا رآهم ذاك فادعوا الله عز وجل وكبروا واتعهدوا لى نأمرهم ان يقاتلوا بالمال والكبر والتصدق بالمال

باب العتق فيها دوى في حالة الكاوت وقد عقد البحارة باب من اسب العتاقة في لوت اوسا واما ان الامر
يعمل على الاستماب دون الوجوب وذلك شفق عليه .

قوله قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يا مربي الخفاقة في صباه الأسوف المزمور لآلى الاستغيا

اولیای دین و ائمه

باب من قال يولع ولعتين أي يولي عيني كل الذين الهدوة ليس بها إلا ولعتان في الدنيا كما قال الإمام

... و ...

[illegible][illegible]

وَعَلِّمُوا الْيَتَامَىٰ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَرْحَمُونَ

سید جمال الشدکائی و امحد شیخ الشمان بن بئیر و امجد و ابو داؤد و النسائی و الحاکم و توحید بن عبد البر و ہر محمد بن ابی الیاء

والله الذي ذكره المصنف عن قبضته وأعلم ابن أبي حاتم بالانقطاع إلى أبي حاتم فقلت وأخرجني الله من الدنيا ومن الناس عبيد الله بن مسعود بن الربيع

عن أبي قلابة عن عثمان بن بشير وغيره قال سأفت أسس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل لصليته أربعين ركعة

در بیان شش نخلت و ساق احمدیث قال الزیلعی فی تعصب الریة قال السنودی فی انما ائمة و در راه ابو داود و ابی اسحق

فمن الحديث قال اساده صحيح الا انه زيادة رجل بين ابى قلابة وثمان ثم خلت في ذلك الرجل قلت ايمان قبلال بن

ما نمر وثقة وقد افرح السامع من مصنف عبد الرزاق، سلام الله عليه، في كتابه و فيه كان يرسل رجلا من اهل البيت

یورادو عن انی قلنا یعن لہران فصلا متصلا ولولہ الحافظہ وقال الکعتین یعنہ رکوہین وقولہ وپال عنہا سی بالاشادۃ

وقال بعض هؤلاء المشركين يا ابن الله انما علموا بمذنبه قتلته راد عليه وعبد الرزاق - قولاً

عن عبد الله بن عمر عن رسول الله ﷺ قال: لا يدرى الله ما في قلبه حتى يدرى ما في قلبه.

[illegible]

بشدة غشي من ان يحكي ان الله فرض ذكرا لغيره بان واجبة الثالثة حديث عمر عند النسائي وغيره صلوته الاصحى ركعتان وصلوة الفطر
 ركعتان وصلوة الاسافر ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد صلى الله عليه وسلم وهو يدل على ان صلوته اسفر مفروضة كذلك من اول
 الامر وانها لم تكن اربعاً ثم قصرت وقوله على لسان محمد صلى الله عليه وسلم تصرح بثبوت ذلك من قوله صلى الله عليه وسلم وركعتا الركعة حديث
 ابن عمر عند النسائي قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انا ما ونحن ضلال فحلنا فكان فيما علمنا ان الله عز وجل امرنا ان نصل
 ركعتين في السفر والامر للوجوب فوجب في السفر ركعتان والجمعة اربعة انكار عبد الله بن مسعود وجماعة من الصحابة على عثمان بانه
 كان يتم من اعلان الى تاويل القصر فبذلك يدل على ان القصر كان واجباً عليهم والا فلو كان يقصر باجماع انكره وعليه لما اقبل
 عثمان عن الانكار الى الاعتذار بالتاويلات وهذا ثبت وجوب القصر باجماع الصحابة من غير خلاف احد الحجة السادسة حديث
 عائشة في الباب والجمعة اربعة ما في الباب عن يعلى بن ابي ربيعة قال قلت لعمر بن الخطاب الحديث رواه الجماعة الا البخاري
 وسناني قال يحافظ في الفسخ واجتاز الشافعي على عدم وجوب القصر بان السافر اذا دخل في صلوته اقيم صلى اربعاً باتفاقهم ولو
 كان فرضه القصر لم ياتم مسافر بغيره واجاب عنه يعني فقال واجوب عن هذا ان صلوته السافر كان اربعاً اعتداه باليقين لا سيما
 الثانية فيتحيز فرضه للثبوت وفي الهداية تغيير فرضه الى اربع للثبوت كذا في تغييره الاقامة لا اتصال المغير بالسبب هو الوقت استدلال
 ايضا على عدم وجوب القصر بما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة في رمضان فافطر وصمت وقصر واتممت فقلت يا
 ابي افطرت وصمت وقصرت واتممت فقال حسنت يا عائشة رواه الدارقطني وقال هذا اساجس وعن عائشة ان النبي صلى
 الله عليه وسلم كان يقصر في السفر ويقيم ويفطر ويصوم رواه الدارقطني وقال اسانح قلت حديث الاول اخرجه ايضا النسائي و
 نسب النووي ص ٢٢١ الى انها اخرجهما مسلم وليست في مسلم اصلاً واعتبر على الحديث الاول يحافظ ابو عبد الله محمد بن عبد الواحد
 المقدسي واصله وقال ابن حزم هذا حديث لا خبر فيه وطمع فيه ورد عليه ابن النجاشي قال لا شك في انه حديث ابن قيس بن ابي
 ابيهم في زاد المعاد ص ١٣٣ وقال هذا حديث كذب على عائشة الى اخرها قال وانه كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم واعلمنا ابن
 كثير بانه صلى الله عليه وسلم لم يخرج معمر في رمضان الا في فتح مكة ولم يعمر منه الله علم قلت الحديث معلول قطعاً ولكن لا يقال لا قال
 ابن تيمية فان رواه ائمة كلهم ثقات واعلمنا ايضا يحافظ ابن حجر في بيان المرام قلت على نقد رويته لاجبة فيها الاتمام لان لفظ
 لا يدل على اجازة الاتمام بل هذا انما هو منه صلى الله عليه وسلم عما فعلت لجهلها بالسنة ويمكن ان يقال ان اتمام عائشة كان
 في مكة لا في طريق مكة ولما فتح الله عليه صلى الله عليه وسلم مكة زعمت انه يقيم في مكة زماناً طويلاً وقام صلى الله عليه وسلم بمكة خمسة عشر يوماً
 او سبعة عشر او ثمانية عشر او تسعة عشر لوما على اختلاف الروايات وما اراد الاقامته بل كان يريد ان يخرج الى جنين هذا الوجه
 نفسى الايام ثم خرج وبلغ عائشة انه صلى الله عليه وسلم قصر واتي اتممت فقالت معذرا قصرت واتي اتممت وافطرت وصمت فاذا
 كان صومها وصلواتها صوم لقيم وصلواته فكان تحسبه صلى الله عليه وسلم على هذا وهذا فالحديث لا يدل على جواز الاتمام بالاختلاف
 الثاني قال ابن تيمية وابن قيم هو كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال في الدارقطني صحيح وقال صحيح كان يقصر على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وقيم اي عائشة ولفظ اي عائشة ولفظ اي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقدم اي عائشة وكذلك ضبط الحافظ ابن حجر
 في النسخ لفظ يقصر وقيم الاول بالياء اخره بحروف والثاني بالراء المشاة من فوق وكذلك يفتقر تصوم وقال قد استكره احمد وصحة
 بعيدة فان عائشة كانت تتم فلو كانت عند هذا الحديث منه صلى الله عليه وسلم لما احتاجت الى التاويل عند اتمامها كما في

الصحیحین عن عروة تادلت كما تاول عثمان واستدل ايضا بقوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان خفتم ان تنقلبوا الذين كفروا فان الآية تدل على ان الاجماع في قصر صلاة اسفروا ان الاتمام ففعل قلت اشهدوني بالاجواب بانهم زعموا ان في القصر نقصان الصلوة واسارة فقال تعالى والذالك الزعم لاجماع عليكم كما قال تعالى لاجماع عليكم ان يطوفوا الآية .

والاولى في الجواب ان يقال بان في الآية تفسيرين احدهما ان المراد بالقصر في الآية قصر العدد والآية نازلة في قصر صلوة السفر والاستدلال ببني على هذا القول ونها مخرج وثانيهما هو الرجح ان المراد بالقصر هو لا قصر الصفة والهيئة وان الآية نزلت في صلوة الخوف لاني صلوة السفر كما هو رأي اكابر العلماء ويشير اليه قول اكابر الصماتة ويؤيد هذا التفسير سياق الآية وباقها بل الفاظ الآية فان المذكور فيها قصر الخوف فهو قصر الصفة والهيئة اي صلوة الخوف ولما قيد اذا اضرتكم في الارض فبان اكثر وقاع صلوة صلوة الله عليه وسلم صلوة الخوف وقال في السفر الا واقعة غزوة الانحباب فانها كانت في المدينة وقد نزلت الآية قبل مجيها وانما الصلوة لانها لما تشرع حاله السابقة فهذه اربعة صور الخوف والسفر فيها قصر العدد والصفة كلها وان الخوف فقط وفيها قصر الصفة والسفر فقط وفيها قصر العدد وعدمها فعدمها فان قيل يريد على هذا التفسير في الآية اباب صدقة تصدق الله عز وجل بها عليكم في قتلهم صدقة قال قصر الخوف مشروط بشروط الخوف فلا صدقة بخلاف السفر فانها غير متعبد بالخوف فالجواب ما قال الشاذولي اللطفي في ترجمته موطا مالك ان في السفر بلا خوف قصر عدد ايضا صدقة ولكنه تشرع مسانف ولفظه هذه صفة الاستدلال كرده اندير اتفاني بودن قيد بجايت مسلم عن علي بن ابي حمزة وغيره يذكرون الاستدلال بدخول امت زيرك الميگويم كه معنى جواب آنت كه قصر است شرع بعد بدست وتخفيف از ابتداء از خداي تعالي ايتي لمخصا فلا استدلال في الآية ايضا -

قول - عن عائشة قالت فرضت الصلوة ركعتين ركعتين في الحضر والسجود فاقوت صلوة السجود
 وزيد في صلوة الحضر منه حجة سادسة فانهما يدل على ان صلوة السفر مفروضة ركعتين ركعتين فاذا كانت مفروضة ركعتين
 ركعتين لم تجز الزيادة عليها كما انها لا تجوز الزيادة على اربع في الحضر وعلى ثنتين في السفر قيل احدث معارض لقوله تعالى واذا
 فرضتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا الآية فان الآية تدل على ان صلوة السفر فرضت احدى ركعتين على انها لم تقصر قلت
 والجواب مر ان الآية نزلت في صلوة النحر لا في صلوة السفر ولو سلم كما هو رأي بعض المفسرين فيقال ان اول الآية اى تقصر العبد
 تمهيد لبيان صفة صلوة النحر ومن البداية ان المقدمة المهمة تكون معلومة قبل اذ يقال معنى الحديث ان الصلوة فرضت
 في اول ما فرضت ركعتين ركعتين في السفر والحضر الا المغرب فانهما ذكر النهار ثم زيدت في الحضر اى لما جاز رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الى المدينة فرضت الصلوة رابعة الا في السفر فانهما طول القراءة فيها اقرت على الركعتين ثم نزلت اية تقصر قوله ليس عليكم جناح
 ان تقصروا فاطلاق التقصر عليه بما كان زيد فيها لا باعتبار اصل الصلوة فانهما تدل على ان اطلاق التقصر عليه باعتبار ما يذوقه في
 الحضر لا باعتبار مطلق الصلوة فانه كان يذوقه باطلاق اللفظ لا بخصوصية الحضر وكان في علم الله مخصوصته بالحضر فاطلاق التقصر عليه
 باعتبار اطلاق ظاهر اللفظ اذ يقال انما انسلم ان المراد من التقصر في الآية تقليل عدد الركعات بل المراد التقصر في كيفية التحنن
 اركان الصلوة من القيام والقراءة والركوع والجمود اما قال المحافظ في الفتح والذي يظهر لي ويصحح الادلة السابقة ان الصلوة
 فرضت ليلة الاسرار ركعتين ركعتين الا المغرب ثم زيدت بعد الهجرة عقب الهجرة الاصبح كما روى ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي من

الشيخ عن مسروق عن عائشة قالت فرغمت صلوته بحضر السفر لعنتين لعين فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة والمكان
 ربي في صلوته بحضر ركعتان ركعتان وترك صلوته الفجر طول القراءة وصلوة المغرب لأنها فليس عليكم جناح وتزنها راتنتي ثم بعد ان
 يستقر من الرابعة خفف منها في السفر عند نزول الآية في قولان تفصروا من الصلوة انتهى - او يقال ان للراوي قول عائشة
 فان صلوته السفر باعتبار الالية الامر من التحفيف لانها اتمرت منذ فرغمت انتهى قلت قوله ثم بعد ان يتقرر مجرد قول الالية
 من ان صلوته التيمم والمساقر كانت اربعاً في المدينة ثم قصرت ويجب عليه ان يثبت بجميع اجزائه بحديث او اثر بل الاثر خلافه وعلى
 ان يلزم على هذا الشيخ متعين وهو خلاف الأصل ولا تمسك عليه في الآية كما مر عن عمر صلوته السفر ركعتان تمام ليس تقصر على ان يكتم عن
 ابن عمر وابن عمر بن العاص مرفوعاً صلوته السفر ركعتان وهي تمام الحديث - قول عن يعلى بن امية قال قلت لعمر بن

خطاب اراغيت اصحاب الناس الصلوة وانما قال الله عز وجل وان خفتم ان يفتنكم الذين كفروا فخذوا
 ذلک اليوم فقال عجب مما عجبتم منه فذكرت ذلك لرسول صلى الله عليه وسلم فقال صدقة اي
 في القصر من الله تعالى تصديق الله عز وجل بها عليكم فاقبلوا صدقة - وهذا الجواب سابق يدل على ان القصر في
 السفر واجب لا يجوز الا تمام لانه امر بالقبول فلا يتبع له خيار الروي وشراً او الامر للوجوب وجواز الا تمام رويها على ان التصديق من الله
 تعالى فيما لا يحل والتمليك يكون عبارة عن الاستقاط كالعفو من الله تعالى فلا يحل ختم القبول وعدمه -

باب متى يقصر الصلوة المسافرة اذ اخرج الرجل من بيته او ركب على راحلة لقصد السفر او اذا فارق بيوت بلده او
 اذا بلغ ستة اميال او ثلثة اميال فختلف العلماء في هذا فعندنا اذا فارق المسافر بيوت القصر وقيل ان الشافعي في البلد المشرك
 بمادة السور لا بما فادة الانبيية المتعلقة بالصورة خارجة وحكي الرفع وجهان لم يترى مادة الدور ورجح الراجح في هذا الوجه وان لم يكن
 في جهة خروج سور او كان في قرية شتر طمارة العمران وفي المتن لا بين قد التمس لمن نوى السفر القصر حتى يخرج من بيوت مصره
 او قرية ويخلفها ورايه ظهره قال به قال مالك لا ذراعاً واحداً شافعي واحمد واذا فارق وقال ابن المنذر اجمع كل من يحفظ عنه من أهل
 العلم على هذا وقال حنابلة من اراد السفر ونوى يجوز له القصر في البلد قال اصحابه اذا دخل عليه وقت صلوته بعد خروجه من منزله قبل ان
 يفارق بيوت القصر يباح له القصر وقال مجاهد اذا ابتداء السفر بالنباء لا يقصر حتى يدخل الليل واذا ابتداء بالليل لا يقصر حتى يدخل النصف
 قاله العيني مختصراً والمسئلة اثنان متى قصير مسافراً وكلم المسافة اذ اراد تفسير مسافراً وقل مسافة القصر اذا نوى اي سفره يجوز القصر قال
 النووي ثم ذهب الشافعي ومالك وابي حنيفة واحمد والجمهور انه يجوز القصر في كل سفر مباح بشرط بعض السلف كونه سفر خوف وبعضهم
 كونه سفر حج او عمرة او غزوة وبعضهم كونه سفر طاعة قال الشافعي ومالك واحمد والاكثرون ولا يجوز في سفر المعصية وجوزوه ابو حنيفة والجمهور
 ثم قال الشافعي ومالك اصحابهما بالليل ولا ذراعاً واحداً وفتوا اصحاب الحديث وغيرهم لا يجوز القصر الا في مسيرة عريتين قاصدين وهي
 ثمانية واربعون ميلاً بالشمسية والليل ستة الاف ذراعاً والذراع اربع وعشرون اصبعاً مستقيمة معتدلة والاصبع ثمانية عشر
 مستقيمة معتدلة وقال ابو حنيفة والكلبيون لا يقصر في اقل من ثلاث مراحل وذوي عثمان وابن جهم وروضة وقا
 راودوا بل انما يجوز في السفر اللويل والتقصير حتى لو كان ثلثة اميال قصر نية ماني النووي على شرح مسلم قلت -

قول - سألت انس بن مالك عن قصر الصلوة فقال انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج
 مسيراً قلت اميال او ثلثة قال ثلثة اميال او ثلثة فراسخ شعبة شك يصلي ركعتين الفرائض جمع فرسخ موب فرنگ وهو ثلثة اميال والليل

مفتوح مد البصر إلى عنده على وجه الأرض حتى يعني أو كما قيل حده أن ينظر إلى شخص في أرض مضطربة فلا يدري أي رجل
 امرأته أو هو ذاهب أو أت قال النووي ليس ستة آلاف ذراع والذراع أربعة وعشرون أصبعا معروفة معتدلة فالأصبع
 شعيرات معروفة معتدلة هذا هو الأصل المأثري وهو الأشهر وهذا الحديث موقوف على ما يروى عن أنس رضي الله عنه وسلم على نبينا
 وآلينا وسلم في معنى سبعة أميال من المدينة فخره بثلاثة فراسخ قال العيني وكان قصره في ذي الحليفة لأنه كان أول منزل منزله
 ولم يحضر قبله صلوة ولا يصح استدلال من استدل به على استقامة القصر في السفر القصير لكون بين المدينة وذي الحليفة ستة أميال أن
 ذي الحليفة لم يكن مشي سافر إلى صلوات الله عليه وسلم وإنما خرج إليها يريد مكة فالتحق فنزل بها وكان صلوة العصر والصلوة حضرت بها
 فقصر ما دامت على ذلك إلى أن رجع - قول - أنس بن مالك يقول صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في
 بالمدينة أربعة والعشرين من ذي الحليفة وكنتين وفي الحديث دليل على أن من أراد سفره قبله لا يقصر فإن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان متيها للسفر ولم يقصر حتى خرج من المدينة وذي الحليفة قرية بينها وبين المدينة ستة أميال أو سبعة وهي ثلث
 أميال المدينة يقال له الآن يسير على راسي ما ينبغي حكم -

باب الإذان في السفر يستحب للمسافر الإذان والاقامة حديث مالك ابن أنس في حديث وفيه فاذنا واقما وتركها لم يكره
 عندنا ونحو ذلك الكفاية على الإقامة -

قول - سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يحب ربك عن رجل من راعي غنم في راس
 من الغنم يجعل يؤذن للصلوة ويصلي فيقول الله عز وجل: اللهم والي عبدي هذا يؤذن ويقضي الصلوات
 مني قد غفرت لعبدي وأدخلته الجنة أي حكمت له بدخول الجنة وغفرت ما صدر منه إلا ثام فانقلت لا يؤذن في بعض
 على السفر قلت فيه دلالة عليه فإن راعي الغنم في راس الجبل عام لمن كان مسافرا وغيره على أن راعي الغنم إذا سجد للإذان والاقامة
 في البادية يستحب للمسافر أيضا -

باب المسافر يصلي وهو نسيك في الوقت أي وقت الصلوة الفرض دخل أم لا ولا فرق فيه بين المسافر للقيم به من غيره
 أو قال إن شأني يشترط للصلاة دخول الوقت واعتماد دخول كفا في فداء الأضحية وغيره فلو ترك في دخول وقت العبادة ذل
 بها فإن الله فعلها لم يجزه كفا في الأشباه في بحدث الغنية ويكفي في ذلك الإذان الواحد لو عدل أو لا يخرج ربي على غالب ظنه عند
 المصنف ترجمة الباب بمجرد النظر على الفاظ ولا يذهب لمسألة مجمع عليه لأن الإصلاة قبل وقتها لا تجوز إلا صلوة الجمعة فإن عند
 أحمد تجوز قبل الزوال أيضا هي وقتها عنده -

قول - إذا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر فقلنا ذالت الشمس أو لم تنل هذا بالغيم
 يكون في الوقت ما دام لم يأمركم صلى الله عليه وسلم بالإذان فإذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذنها بالإذان قلنا لا
باب المجمع بين الصلوتين قال العيني النوع الثاني في بيان ذاهب الآية في هذا الباب فذهب قوم إلى أنها من
 الأحاديث وأجاز وأجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في السفر في وقت أحدها وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق وفي السنة
 ستة أقوال أحدها جواز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء مطلقا وهو قول الشافعي وأحمد وأبي حنيفة وأبي ثور
 والثاني أنما يجوز الجمع إذا جدد السير وهو قول مالك في أشهر عنه والقول الثالث أنه يجوز إذا أراد قطع الطريق وهو قول ابن حبيب

من المالكية والقول الرابع ان يجمع كمره قال ابن العربي انها رواية السمرقندي عن مالك القول الخامس انه يجوز جمع ما خيل لا يجمع
 بقدره واختيار ابن حزم والقول السادس انه لا يجوز مطلقا بسبب السفر وانما يجوز بعرفة والمزدلفة وهو قول ابن سيرين وابراهيم
 النخعي والاسود والبخاري واصحابه وهو رواية ابن القاسم عن مالك انه عناه وفي التلويح وهو باب خفيف واصحابه الى منع الجمع في غير نهدين
 المكانيين وهو قول ابن مسعود وسعد بن ابى قاص وابن عمرو وابن سيرين وجابر بن زيد ومجول وعمر بن دينار والثوري واسود ومجاهد
 وعمر بن عبد العزيز واسلم والليث بن سعد قال صاحب التلويح وما قول النودى ان ابا يوسف ومحمد خانا شيخهما وان قولها القول
 الشافعي وجمعة فقد رده عليه صاحب الفايه في شرح الهداية يا ابن هذا الاصل له عنها قلت الامر كما قاله اصحابنا اعلم بحال امتنا المكيمة
 واستدل الذين قالوا يجوز الجمع بظواهر احاديث التي فيها ذكر الجمع بين الصلوتين في السفر فروي الجمع عن علي بن ابي راس بن عمرو عاتة كانا
 عباس واسامة بن زيد وجابر بن خزيمة وابن مسعود وابى ايوب بن ابي هريرة واستدل الخففة على عدم جواز الجمع دفقا في غير عرفات
 والمزدلفة بقوله تعالى حافظوا على الصلوات اى ادوها في اوقاتها وبقوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا
 اى لها وقت معين له ابتداء لا يجوز التقديم عليه انتهى لا يجوز التاخير عنه وهذا الروايات التي فيها الجمع في السفر على الجمع الفعلي والعلم
 او المراد بالجمع انه صلى الله عليه وسلم لم يصل السنن الرواتب بينها وان فصل بينها بجلبوس فالرواية يبيد بالجمع وعن محمد انه كان لا يصل
 السنن في حاله السير روى ذلك عن الصحابة مثل ابن عمر وغيره ويؤيده الاحاديث الصحيحة فانه روى عن ابن عباس بطرق مختلفة
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر في المدينة في غير خوف ولا سفر قال ابو الزبير قتادة سيد القوم انك قال يا ليت
 ابن عباس كما سالتني قال اراد ان لا يخرج احدا من السنن فخرج سلم وفي اخرى عنه عن سلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج بين
 العبادة في سفرة سافر باى غزوة فهو كسائر بين الظهر والعصر والغروب قال سعيد بن جندب لابن عباس ما علمت في ذلك قال ان
 لا يخرج منه وفي رواية عنه عن سلم وفيها في غير خوف ولا مطر وفي رواية عنه قال صلى الله عليه وسلم ثمانية ايام جميعا وبعجا
 جميعا قلت يا ابا الشفاء انما اخبرنا عن رجل اعصر وغرب وعجل الغشاء قال انما ذلك وقد قال الترمذي في السنن كذا ليس في
 كتابي حديثي اجمعت الامة على ترك العمل به الاحاديث ابن عباس في الجمع بالمدينة من غير خوف ولا مطر وفي رواية ولا سفر وحديث
 شاذب الترمذي في المرة الرابعة قلت عمل على حديث ابن عباس الخففة وقالوا بعبادة صلى اول الصلوة في اخر وقتها وثانيتها في اول وقتها
 او معناه لم يصل صلى الله عليه وسلم بينها صلوة من السنن فيصدق عليها جمع وان صلى في اوقاتها ويؤيده قوله اراد ان لا يخرج منه
 وقد روى البيهقي عن ابي العالية عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم في السفر او بعرفة في غير خوف ولا مطر قال ابو العالية لم يسمع من عمر وروى
 عليه صاحب الجوهري في قوله تعالى اوجزوا الصلوات لكم يعني صلى الله عليه وسلم بسنتين وخمس على ابي بكر صلى خلف عمر وقد صلى سلم
 الاجتماع على انه يكفي الاتصال الا اذا اختلفت ثبوت كون الشخصين في عصر واحد ويؤيده ما روى الترمذي بسند عن حسن بن عكرمة عن ابن
 عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من جمع بين الصلوتين من غير عذر فقد اتى بابا من الابواب الكبار وقد ضعفه الترمذي وغيره
 فاشأتم قال الترمذي في العمل على هذا عند اهل العلم ان لا يجمع بين الصلوتين الا في السفر او بعرفة في غير خوف ولا مطر قال بعض اهل العلم من اتابعين في الجمع
 بين الصلوتين للمريض وبه يقول احمد وقال بعض اهل العلم يجمع بين الصلوتين في المطر وبه يقول الشافعي واحمد والحسن ولم ير الشافعي
 للمريض ان يجمع بين الصلوتين وكان الشوكاني يقول بالجمع الوقتي ثم رجح عنه وصفه رساله في رده وسماها تشييف لم يسمع باطلال لامة
 الجمع وقد اطال الكلام في حديث ابن عباس في جملة على الجمع الفعلي (الصدوري) وقال وقد استدلل بحديث الباب والقائلون

بحجوز الجمع مطلقا بشرط ان لا يتخذ ذلك خلقا ومادة قال في المستح ومن قال بان يسرين وحكا والمخطا في من جماعته من اصحاب الجعنة
 وذهب الجمهور الى ان الجمع بغيره لا يجوز واجاب الجمهور من حديث الباب باجوبة منها ان الجمع المذكور كان للمرض وقواه النودى
 قال المحافظ وفيه نظر لانه لو كان جمعا على الله عليه وسلم بين اصلتين لعارض للمرض لما صلى معه الا من له نحو ذلك العذر ومنها انه كان
 في غير من صلى عليه ثم انكشف انهم في ان وقت لصلاة فخل ضده باقوال النودى وهو باطل ومنها ان الجمع المذكور موصوفى بان يكون لهم
 الظاهر ومحل العسر في اول وقتها قال النودى وهذا احتمال منجف او باطل لانه مخالف للظاهر مخالفة لا تتحمل قال المحافظ وهذا الذي
 صنفه قد استحسنه المقرئ ورجحاهم المحررين وجزم به من القضاة ابن الماصيون والطحاوى وقواه ابن سيد الناس بان ابا الشعثا
 وهو راوى الحديث عن ابن عباس قد قال في قد قال بالساقط ايضا ويقوى ما ذكر من الجمع بصورى ان طرق الحديث كلها ليس بها
 تعريض لوقت الجمع فاما ان يحل على مطلقها فيستلزم اخراج الصلوة عن وقتها المحذور من غير عذر او ما من يحل على صفة مخصوصة
 لا تستلزم الاخراج والجمع بها بين مقتضى الاحاديث والجمع بصورى اولى والله اعلم انتم وما يدل على تعيين محل حديثنا
 على الجمع بصورى (الفعل) ما أخرجه النسائي عن ابن عباس بلفظ صليت مع ابني صلي الله عليه وسلم الظهر والعصر جمعيا والمغرب والمغرب
 جميعا اخر الظهر وعجل المغرب وعجل العشاء ابن عباس في حديثنا قد مرح بان مراده من الجمع المذكور هو الجمع بصورى وما يؤيد
 ذلك مراده شيخنا عن عمرو بن دينار قال يا ابا الشعثا انظر الظهر وعجل العصر والمغرب وعجل العشاء قال وانا انظر
 وابو الشعثا هو راوى الحديث عن ابن عباس كما تقدم ومن المودعات للحمل على الجمع بصورى ما أخرجه مالك في الموطا والبخارى في
 واتفق عن ابن مسعود قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على صلاة غير ميتاتها الا صلواتين جمع من المغرب والعشاء بائرا
 وحلى بغير ميتة قبل ميتاتها فنفى ابن مسعود مطلق الجمع وحصره في جمع المزدلفة مع انه ممن روى حديث الجمع بالمدينة كما تقدم
 وهو يدل على ان الجمع الواقع بالمدينة بصورى ولو كان جمعا حقيقيا (وقتها) لتعارض روايتاه قلت هذا يحتمل على هذا اللفظ
 رواية النسائي مصرقة بذكر عرفات ايضا فانحصر الجمع على رواية في المزدلفة وعرفات ولفظ عن عبد الله قال كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصلي الصلوة لوقتها الا الجمع وعرفات ومن المودعات للحمل على الجمع بصورى ايضا ما أخرجه ابن جرير عن ابن عمر
 قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يؤخر الظهر وعجل العصر جمع بينهما ويؤخر المغرب وعجل العشاء فيجمع بينهما وهذا هو
 الجمع بصورى (الفعل).

قول عن نافع عن ابن عمر استصوخ على صنفية ربيعة اى غير شدة مرضها وقرب موتها يدل عليها رواة الحديث
 قال سالت سلم بن عبد الله عن الصلوة في السفر قلنا اكان عبد الله يجمع بين شي من الصلوات في السفر فقال لا الا الجمع ثم انبته
 فقال كانت عنده عنتية فارسلت اليه في آخر يوم من الدنيا واول يوم من الآخرة فركبنا معه الحديث وهو عكة وفي رواية
 النسائي وهو في زرافة فساد حتى عرت الشمس ويدت البجور فقال ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا
 عجل به امر في سفر جمع بين هاتين الصلواتين فساد حتى عاب الشفق اى قرب غيبتها ويدل عليه ما رواه
 النسائي في هذه القصة حتى اذا كان في آخر الشفق تنزل فصلى المغرب ثم اقام العشاء وقد توارى الشفق وفي آخره له ما روى
 كما دلت على ان يغيب ثم تنزل فصلى العشاء وادخلها ما روى في ابوداود عن نافع وعبد الله بن واقد
 ابن عمر قال الصلوة قال مررت اذا كان قبل غروب شفق تنزل فصلى المغرب ثم انظر حتى غاب الشفق فصلى العشاء الحديث فتنزل

النزول كان يسير حتى يمكن الجمع فعلا فينزل ويصلي بالجمع فعلا فلا يكون النزول مرتين وفائدة ما بين الطرفين يظهر من كان له وقوف بالاسفار -

باب قصر قرأة الصلوة في السفى -

قول عن البراء قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفرة فصلى بنا العشاء الاخرة فصل على الركعتين باليتين والزميتون في الحديث يدل على ان المسافر يجوز له قصر قرأة الصلوة وتخفيفها لانه صلى الله عليه وسلم قرأ في العشاء في الركعة الاولى كما في رواية النساكي باليتين والزميتون وهي من قصار الفصل لان السفر يطلب فيه تخفيف -

باب التطوع في السفى -

قول عن البراء بن عازب الا فصارى قال صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية عشر سنة فماذا آتيت ترك ركعتين اذا ذاعت الشمس قبل الظهر وهذا الركعتان كانتا تطوعا فهذا يدل على اداء الصلوة التطوع في السفر من غير لزوم وقوله صحبت ابن عمر في طرفي في سفر قال فصلى بنا ركعتين ثم اقبل فرائي فاسألتها فقال ما ايسر علي من هو كما قلت فيجبون قال لو كنت صبيا اى مصليا النوافل اتممت صلواتي يا ابن اخي

اخي صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله وصحبت ابا بكر فلم يزد على ركعتين الحديث هذا الحديث يدل على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يترك ركعتين الا بعد ذلك ولما نزل في السفر وحديث البراء يدل على اداء الصلوة التطوع فتعارضوا وايضا روى عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسبح قال الترمذى وروى عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يتطوع في السفر قبل الصلوة ولا بعد اداها وروى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يتطوع في السفر فما وجه التوفيق بينهما قال ابي قال شيخنا زين الدين ان النفل المطلق وصلوة الليل لم ينهها ابن عمر ولا غيره فاما السنن الذي ابنه فيجمل حديثه المتقدم على الخالف من احواله في انه لا يصلي الرواتب ومحدثه في هذا الباب على انه فعله في اجزاء الاوقات لبيان استحبابها وان لم يتأكد فعلها فيه كما ذكره في المحرر او انه كان نازلا في وقت الصلوة ولا غفل لم يشغل به من ذكره او سائر احواله على راحته ونفقه في الحديث المتقدم معنى حديث الباب هو باللفظ كان وهي لا تقع في الدور بل ولا الشك على الصحيح فلا تعارض بين حديثيه انتهى قلت والا في الجواب عندي ان يحل هذا الحديث اى الاعتماد على ما في الغرض على حالة السير سوى صلوة الليل وما روى عنه في اداء النوافل يحل على حالة النزول كما كان عمل محمد بن بكر انه كان لا يصلي للرواتب في حالة السير وكان يجلبها في حالة النزول اما معنى قول ابن عمر لو كنت صبيا اتممت صلواتي ان الغرض من خلف فيه بالقصر فحفظ في النوافل في اصلها بانه من شاء فعل من شاء ترك فلو صلوا في حالة السير والنزول لم يتحقق ما وجب لهم خلاف من اشار الشارع فان الغرض من الاهتمام من النوافل فان قيل معناه لو شرعت النوافل لكان اتمام الصلوة الواجب فيدل على ان القصر قارح في السنن فاجاب ما قاله النوذى في شرح مسلم ص ٢٢٢ ان الفرضية مستحبة فلو شرعت ثالثة لكانت اتمامها واما النوافل فالى خيرة المكلف فالفرق به ان تكون مشروعة وتخير ان شاء فعلها وحصل الثواب بان شاء تركها ولا يشترط عليه اه -

باب التطوع على الواحدة والوتر عطف على التطوع مع انه لا يحل في التطوع عند الجمهور فان

فأقام بكة ثمانى عشرة ليلة لا يصلى الا ركعتين ويقول يا اهل البلد صلوا اربعا فانا قوم مسفر جمع من
 كسحب وصاحبى انا قوم مسافرون فقطر الصلوة لاجل السفر فاتم مقبوعون فاتموا هذا الحديث محمول عند الجمهور على انه صلوات
 عليه وسلم لم يزل اقامته فاستدبره الى هذه الايام وقدم الاختلاف فى الرواية فى اقامته صلى الله عليه وسلم ولطيفت بخرجه حاصله روى
 عمران بن حصين كفى فى هذه الرواية انه اقام بكة ثمان عشرة ليلة وفى رواية ابن عباس كفى فى رواية الآتى فقام سبع عشرة بكة يقصر
 الصلوة وفى رواية البخارى بلفظ تسعة عشر وباقى من طريقى ابن ابي عمير عن ابن عباس اقام رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الف
 خمسة عشر يوما واخرجه ايضا الطحاوى والنسائى ولم يفرده ابن اسحاق كفاطن النودى فاصح بين هذا الاختلاف بان من قل
 تسعة عشر يومى الدخول واخرج ومن قال سبع عشرة خذها ومن قال ثمانى عشرة مدلهما ومن قال بغير عشر فاعمل الرواية
 ان الاصل رواية سبع عشرة فخذت منها يومى الدخول واخرج فذكر انها خمس عشرة. واما قول ابن عباس ومن اقام سبع
 عشرة قصر ومن اقام اكثر فاجتهد منه وهذا بعيد لان هذا لا يملك من بعد ما يتم فانه يمكن ان لو اقام بعده ايضا القصر
 الصلوة فلا يصح الاحتجاج بهذا وقواه ابن رشد بان الاصل الاتمام والقصر ماضى فاذا ثبت القصر الى هذه الايام لعل بعد بالاصل
 وهو الاتمام وقال ابن حجر قالوا اينما ذهب نفوذ ابن عباس والذي قاله النعمان انه اقام تسعة عشر لكونه كان محامرا للامانة
 حرب هو اذن ينتظر الفتح كل ساعة ثم يرسل فلم يكن ميقما حقيقة لما تقرر من توقفه اخرج حتى انقضت حاجته وهى الفتح - قول
 ابن اسحق بن مالك قال خرج اجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة الى مكة فكان يصلى الفريضة

حتى رجعا الى المدينة فقلنا اهل اقدم بها شتيا قال اقدمنا عشرا الى اقمنا بكة واما قرب منها من منى وعرفى
 عشرة ايام قال احمد بن حنبل ليس للحديث نس وجه الا انه حسب ايام وقامته صلى الله عليه وسلم فى حجة منذ دخل بكة الى ان خرج
 منها لا وجه له الا بما قال النودى ان النبى صلى الله عليه وسلم قدم مكة فى اليوم الرابع فاقام بها الخامس والسادس السابع
 وخرج منها فى الثامن الى منى وذهب الى عرفات فى التاسع وعاد الى منى فى العاشر فاقام بها الحادى عشر والثانى عشر
 ثلث عشر الى مكة وخرج منها الى المدينة فى الرابع عشر فقامته صلى الله عليه وسلم فى مكة وحواليها عشرة ايام ثم
باب اذا قام بكون العدة يقصر حاصله ان الاقامة فى ارض العدو وان كانت طويلة لا يخرج عنه كونه مسافرا
 لان ارض العدو ليس محل لبث وقرار ونية الاقامة لا يصح الا فى محل صلح للاقامة ودار الحرب ليست موضع قرار للمسلمين
 لحوالهم من جهة القوة فاعلم ان القوة تظهر لهم لان القتال بحال او تمنعهم فى المسلمين حيلة لان الحرب خدعة فلم تصارف
 محلها فانت ولا نخرجهم من الملك هناك فتح يحصين دون الوطن ولو هم الفتح يحصن فى كل ساعة فاقم فلا تحقق نيتهم
 وهذا هو منهيب ابى حنيفة رضى الله عنه بطل.

قول عن جابر بن عبد الله قال اقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بتبوك عشرة بين يوم
 يقصر الصلوة قال فى الجوهر النقص وذلك فى الحول فيات ان الشافعى نص على تداوى الاملاء واقامته
 صلى الله عليه وسلم تلك المدة لانك على ان الرجل يتم اذا اقامها اذا كانت اقامته على شئ يرى انه يخرج فى اليوم واليومين
 فما خرج من ذلك بل الصواب انه يقصر ابدا وهذا لانه لم يزل الاقامة والاصل بقائه السفر ولهذا قال ليرتدى اجمع اهل العلم على ان
 المسافر يقصر ما لم يجمع اقامته وان اتى عليه سنون.

باب جهاد في الخوف شروعيها ما يقتضيه قوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من اصلها
 ان ختم بن يعقوب بن كزاد الى قوله هذا بابها مصلوة الخوف مشروطة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في قول ابي حنيفة
 رحمه الله قول ابي يوسف الاول وقال الحسن بن زياد لا تجزئ بقوله في يوسف الاخر قلت لعل مراد ابي يوسف ان مصلوة الخوف
 بمادة واحدة مقصورة على عبادة صلى الله عليه وسلم ويجوز تعدد الجماعات والايه بعده صلى الله عليه وسلم والاهل الصغيات
 التي يثبت في الاحاديث فقال القاضي ابو بكر بن العربي المالكي انها تبلغ الاربعة وعشرين وقال ابن حزم انها الاربعة عشر
 قال ابن القيم في الزاد انها ستة والباقي راجعة اليها وبين المصنف احد عشر مودة يجب ان يبلغ اكثر منها بايد البعض القائل
 في بعض الروايات واليها يمكن عمل بعضها على البعض الاخر وهي كلها مقبولة عند كافة الفقهاء بحسب جوازها وانما اختلفوا
 فيما بينهم فيما هي اولى منها بفعل الاصوليين فان ابا حنيفة يوليها على تقدير بثبوتها عنه صلى الله عليه وسلم ولم اوكل على اخفائها
 صلى الله عليه وسلم وهما ما ذكره المؤلف بقوله باب من قال يصلي بكل طائفة ركعة ولا يقضون وقال باب من قال يصلي بكل
 طائفة ركعتين فغدا الا فصل منها ما يوافق نظم القرآن ولا يخالف موضوع الاقتدار قال في مراقي الفلاح مصلوة الخوف جائزة
 بمسند عند وجود المصالح وان لم يشهد الخوف لو ان الخوف غرق من سيل وغرق من نار واذا تنازع القوم في اصلوة خلف امام واحد
 فيعلم طائفتين وهم واحدة بالاربعين للحراسة وصلى الامام بالطائفة الاخرى ركعة من اصلوة الثانية لصبح والمقصود بها
 اول الاولى ركعتين من الاربعة وتمضي هذه الطائفة الى جهة العدو وشاة فان ركبو او شوا بغير حجة الاصطفاة بمقابلة العدو
 طلبت وجازت تلك الطائفة التي كانت في الحراسة فافروا مع الامام فصلى بهم ما بقي من اصلوة وسلم الامام وحده لتكملة مصلوة
 قد جهز الله به العدو وشاة ثم جاءت الطائفة الاولى ان شاء واوان لم يهاجموا في مكانهم بقراءة لانهم لا يقون فهم خلف الامام
 كما لا يقرون وسلموا مضوا الى العدو ثم جاءت الطائفة الاخرى ان شاءوا صلوا ما بقى في مكانهم لفرار الامام ولقضون بقراءة
 انهم سيقون لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى مصلوة الخوف على هذه الصفة وقد ورد في مصلوة الخوف روايات كثيرة بعضها
 ستة عشرة رواية مختلفة وصلها النبي صلى الله عليه وسلم اربعا وعشرين مرة وكل ذلك جائز والاولى والاقر من ظاهر القرآن
 هو الوجه الذي ذكرناه قلت ادعى كل واحد من الشافعية والحنفية ان الاية موافقة لهم واظهروا فيها والكتب شيخ السيد
 محمود الازهي في تفسير روح البيان وكان الشيخ شافعي ثم تحول الى الحنفية وهو شاذي بعين فقال ان الاية تحمل على
 وليت نعم في احدهما فان نخذ الاية فاذا سجدوا الاية ثمانية فان الله لم يقل فاذا صلوا ليكون ثمانية
 وانما نظم الصلوة فيصلوا معك الاية فتبادله الشافعية فانه يدل على انهم انما صلوا بهم

قول قال ابو داود ومن راعى ان يصلي بهم وهم صفان فيكبر بهم جميعا ثم يركع بهم جميعا
 يكررا الام بكتبة الاحرام بجميع الصغين ويركع فيشرك بجميع في التوبة والقيام والركوع ثم يسجد الا قام والصغ
 الذي يليه ولا يخرجون قيا ميسر سونهم في صف الاول يسجد مع الامام والصغ الآخر يخرج من الصف الاول ولا
 يسجد مع الامام فاذا قاموا سجد الا يخرجون الذين كانوا خلفهم من الصف الاول من الصف الاول من الصف
 سجد الصف الثاني ثم تاخروا الصف الذي يليه الى مقام الاخرين وتقدم الصف الاخير الى مقامهم اي يركع
 الثاني في مقام الاول والاخر في مقام الثاني ثم يركع الا قاما ويركعون جميعا ثم يسجد الا قاما ويسجد

الصف الذي يليه والاخرون يحسبونهم اي الثاني يحرس الاول والامام قايما ولا يسجد بهم فاذا جلس كل واحد
 والصف الذي يليه سجد الاخرون ثم جلسوا جميعا ثم سلم الا ما مر عليه من جميعا قال ابو داود وعبد
 قول سفيان في اختاره سفيان قلت وفي هذه الصورة مخالفة لظاهر التنزيل فان مقتضى التنزيل ان لا يجزئ الصلاة
 الثانية مع الامام عند تحريمه وفي هذه الصورة يحرم الصفان جميعا مع الامام -
قول عن ابى عياش الزرقى قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بصفان وعلى المشركين
 خالد بن الوليد فحصلنا الظاهر فقال المشركون لقد اصبنا عثرة لقد اصبنا غفلة لو كنا حملنا على
 وجههم في الصلوة فقلنا آية القصير بين الظاهر والعصر فلما حضرت العصر قام رسول الله صلى
 الله عليه وسلم مستقبل القبلة والمشركون امامه فصف خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وصف بعد ذلك الصف صف آخر فركع رسول الله صلى الله عليه وسلم وركعوا جميعا ثم
 سجد وسجد الصف الذي يابونه وقام الاخرون يحسبونهم فلما صلى هو لاء السجدتين
 وقاموا سجد الاخرون الذين خلفهم ثم تاخر الصف الذي يليه الى مقام الاخيرين وتقدم
 الصف الاخير الى مقام الصف الاول ثم ركع رسول الله صلى الله عليه وسلم وركعوا جميعا
 ثم سجد وسجد الصف الذي يليه وقام الاخرون يحسبونهم فلما جلس رسول الله صلى الله
 عليه وسلم والصف الذي يليه سجد الاخرون ثم جلسوا جميعا فسلم عليهم من جميعا فحصلنا
 بعصفان وصلاها يوم ربي سليمان قوله بعصفان قال ابو منصور عصفان منهلة من سائل الطريق من محبة
 وكما وقال البكري عصفان على مرتين من مكة على طريق المدينة والحجفة على ثلث مراحل غز النبي صلى الله عليه وسلم
 بنى لحيان بعصفان وقد مضى خمس سنين وشهران واحد عشر يوما وقوله وصلاها يوم ربي سليمان قال في تاريخ الخميس في قول
 اسنة الثالثة من الهجرة وفي هذه السنة كانت غزوة بجران وتسمى غزوة بنى سليم من ناحية الفرع وفي سيرة ابن هشام
 لما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوة غطفان الى المدينة لبث بها شهرين الاول كله الا قليلا ثم غزا يريد
 قريشا حتى بلغ بجران سديا بالسجاء من ناحية الفرع قلت قد اختلف العلماء في ان آية صلوة الخوف متى نزلت فقال
 ابن القيم في زاد المعاد والظاهر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اول صلوة صلوا بالخوف بعصفان كما قال ابو عياش
 الزرقى كما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعصفان الحديث رواه احمد وصحاب السنن وكذا قال ابو هريرة كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ازالا بين ضحان وعصفان وذكر الحديث قال الترمذي حديث من صحيح ولا خلاف بينهم ان غزوة
 عصفان كانت بعد اخذ قريظة وصدق عنه صلى الله عليه وسلم انه صلى صلوة الخوف بذات الرقاع فعلم انها بعد اخذ
 وعصفان وليد بذات الرقاع واما موسى شهيد ذات الرقاع كما في الصحيحين عن ابى موسى انه شهد غزوة ذات
 الرقاع واما ابو هريرة ففيه ليد والسنن ان مردان الحكم سألوه عن صلوة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الخوف
 قال نعم قال متى قال غزوة نجيذ وبذا يدل على ان غزوة ذات الرقاع بعد خيبر وان من جعلها قبل اخذ قريظة فقد وهم ظاهرا
 ثم قال والصلوات تجوز في ذات الرقاع من هذا الموضع الى بعد اخذ قريظة وبعد خيبر وانما ذكرنا هذا تقليدا لابي المعاذ في

يسمى بيننا وإياهم وبالله التوفيق انتهى قلت لا يدل هذا الحديث بالقطع على أن الآية نزلت في هذه الواقعة بل صحتها
التي صلاها بالإنابة بالآية وقد مر أن الآية نزلت قبل غزوة الخندق ولم يصلي فيها للمساينة وقال مالك لم يصلي العصر
لأن الناس كانوا كثيرين لم يبق الوقت لتهيأ الصلوة وقيل نزلت مرة بذات الرقاع ومرة بعفان وذات الرقاع كان قبل
الخندق وقال البخاري في الصحيح غزوة ذات الرقاع وهي غزوة محمد بن حنفية من بني ثعلبة من غطفان فنزل نخلها وهي
بعد غير أن أبا موسى جاء بعد غير انتهى وغزوة ذات الرقاع يقال لها غزوة نجد أيضا

باب من قال يقوم مصف مع الإمام مصف وجاءه العذر فيصلي بالذين يابون ركعة ثم يقوم
فأما من يصلي الذين معه ركعة أخرى ثم ينصرفوا فيصغوا أو جاءه العذر ونجى الطائفة الأخرى
فيصلي بهم ركعة وثبت جالساً فيتمون لا أنفسهم ركعة أخرى ثم يسلم بهم جميعاً هذه الصفة
نقلها الشافعي ومالك والشافعي في إمام فمالك يقول إن الإمام يسلم قبل الطائفة الثانية حين أتته ركعتيه
قول عن سهل بن حنيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه في خوف فجعلهم خلف
صفيين صلى بالذين يابون ركعة ثم قام فلم ينزل قائماً حتى صلى الذين خلفهم ركعة ثم تقدموا
وأخوالهم كانوا قد أمروهم صلى النبي صلى الله عليه وسلم ركعة ثم تقدم حتى صلى الذين خلفوا
ركعة ثم سلم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والطائفتان جميعاً فما صلى إلا النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالطائفة
الأولى ركعة ثم ثبت قائماً حتى صلوا أنفسهم ركعة ثم أصلى بالطائفة الثانية ركعة أخرى ثم ثبت جالساً حتى تم الطائفة الثانية
ركعة أنفسهم ثم سلم مع الطائفتين معاً

باب من قال إذا صلى ركعة وثبت قائماً أتموا لا أنفسهم ركعة ثم سلموا أتموا نصراً فأنزلوا
وجاءه العذر له إذا صلى الإمام بالطائفة الأولى ركعة وثبت قائماً أتموا أنفسهم ركعة ثانية وسلموا وفرغوا بإسلام
عن الصلوة قبل الإمام ويذهبوا إلى وجاءه العذر ثم صلى الإمام بالطائفة الثانية ركعة أخرى وسلم الإمام لنفسه أتموا الطائفة
الثانية ركعة أخرى ثم سلموا أتموا أنفسهم وهذا معنى

قول وتختلف في السلاهي وقع الاختلاف بين الرويتين في سلام الإمام بأن في أحدهما سلم الإمام مع
الطائفتين وفي ثابتهما سلم الإمام مع إحدى الطائفتين بل سلم الطائفة الأولى قبل الإمام ثم لما تم ركعة الإمام سلم الإمام
ولقي بالطائفة الثانية ركعتي الأخرى فلما أتموا سلموا بها وهذه الصفة مختارة عندنا لك فالفرق بين الشافعي ومالك بين
إسلامهما كان بخلاف سلام الإمام منفرداً وفرغ الطائفة الأولى قبل الإمام

قول عن علي بن عيسى عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلوة الخوف أن طائفة صفت معه وطائفة وجاءه العذر
فصلى بالتق مع ركعة ثم ثبت قائماً وأتموا لا أنفسهم ثم انصرفوا ووجه العذر وجاءت
الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلواتهم ثبت جالساً وأتموا لا أنفسهم ثم
سلم بهم قال مالك وحديث يزيد بن زومان أحب ما سمعت إلى ولفظ البخاري قال مالك

فذلك من ما سمعت في صلوة النخوف وفي موطنه وحديث القاسم بن محمد عن صالح بن خوات أحب ما سمعت إلى في صلوة النخوف
فرواها في رواية أبي داود وبتقليد حديث يزيد بن رومان حديث صالح بن خوات سكاكان من حديث يزيد بن رومان وابن مسعود
القاسم بن محمد وقال الدارقطني بعد ما أخرج حديث يزيد بن رومان قال بن وهب قال لي مالك أحب إلي هذا ثم رجعت قال
يكون قضاءهم بعد السلام أحب إلي قال إنما قل هذا القول ليقضيه الله في كيفية أصناف متعددة وهو كذلك فقد ورد عن النبي
صلوات الله عليه وسلم في صلاة النخوف كيفية عملها على اختلاف الأحوال وعلوها أو خفها على التوسيع والتضييق
على ترجيح هذه الصلوة الشافعي وأحمد وداود وسلامتها من كثرة المخالفة ولكونها أحوط لأمر محرم وقال السهيلي فقلت فقهاؤنا في
الترجيح فقال طائفة يعمل منها بما كان أشبه بظاهر القرآن وقال طائفة يستحب في طلب خيرها فانه السامع لما قيل
وقال طائفة يخذلها بغيرها نقلها وأهلها راحة وقال طائفة يؤخذ بجميعها على اختلاف الأحوال النخوف فانه أشبه النخوف وأهلها
والله أعلم بالصواب .

قول قال أبو داود وأبو داود أبي يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد رواية يزيد بن رومان قال لا أنفخا
في الصلاة لئلا يبيحني بن سعيد عن القاسم خالف يزيد بن رومان في رواية يحيى بن سعيد بن الإمام قبل أن تيمم الطائفة الثانية
كثرت الثانية وفي رواية يزيد بن رومان سلم الإمام بعد تمام الطائفة الثانية للصلوة -
باب من قال يكبرون وإن كانوا مستدبرين القبلة ثم يصلي بمن معه ركعة ثم يأتيون مصفيا
أصحابهم ويحيي الآخر من غير كعبون لا نفسهم ركعة لئلا يتي تقدم الإمام بأدائها ثم يصلي بهم ركعة
ثم تقبل الطائفة التي كانت تقابل العدو وهي الطائفة الأولى فيصاؤون لا أنفسهم ركعة ولا فاه بلاءه
ثم يسلم بهم كلهم جميعا .

قول عن مردان بن الحكم أنه سأل أبا هريرة هل صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
صلوة النخوف قال أبو هريرة نعم فقال مردان متى قال أبو هريرة ما عرفتة نجد قام رسول الله
صلى الله عليه وسلم إلى صلوة العصر بحديث وفي رواية الآتي عن عروة الزبير عن أبي هريرة بلاءه سلم مردان
قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى نجد حتى إذا كنا بذات الرقاع لقي جماعة من غطفان
النجد ما ارتفع من الأرض وهي غزوة ذات الرقاع وذات الرقاع جبل فيه يقع حمرة وسواد وباض فدخل بانفج ثم يكون
منزل من منازل بني ثعلبة من المدينة مملتين وقتل موضع نجد من أرض غطفان **قول** فسلم رسول الله صلى
الله عليه وسلم وسلموا جميعا فكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين وكل رجل من
الطائفتين ركعة ركعة لئلا يسع الإمام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما الركعة الثانية فالطائفة الأولى صليها حين
رجعوا من مواجبه العدو والإمام قاعد في التشهد وأما الطائفة الثانية فصلت الركعة الأولى حين كان الإمام قائما في الركعة
الثانية لأنفسهم منفردين عن الإمام وصليت الركعة الثانية مع الإمام مع ركعة الثانية كما في هذه الرواية ورواية أبي هريرة أنها
في رواية هذه الفتنة عن عائشة أن الطائفة الثانية صليت الركعة الأولى حين كان الإمام رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعد سجدة الأولى من الركعة الأولى وأحمد بن حنبل في مجتبه والطحاوي في شرح معاني الآثار ونظما لكل رجل من

الثانية منها ثم بعد ذلك من كعتهم ذهبوا الى وجه العدو وفي فعل عبد الرحمن بن سمرة ان طائفة اثنائية لما صلت احدى ركعتيها مع الامام في ركعة اثنائية وسلم الامام ذهبوا الى وجه العدو وجاءت الطائفة الاولى فصلت ركعتيها اثنائية قبل ما صلت الطائفة اثنائية ركعتيها اثنائية .

باب من قال يصلي بكل طائفة ركعة ولا يقضون اى لا يقض القوم ركعتهم اثنائية بل يقتضون على الركعة الواحدة اثنى صلتها مع الامام والى هذا ذهب سحن بن راوية وابن القيم ونسب بعض السلف منهم ابن عباس وسب هذا ذهب لحد من الفقهاء الاربعية .

قول عن ثعلبة بن زهديم قال كنا مع سعيد بن العاص بطبرستان فقام فقال ايكم يصلي مع رسول الله صلوة الخوف فقال حذيفة انا فصلى بهؤلاء ركعة وبهؤلاء ركعة ولم يقضوا قال ابو داود وكذلك رواه الخ امارا بن عبد الله فقد اخرج ابن جرير في تفسيره والنسائي في سننه ونظيره لابن جرير ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بذي قرو فقصت الناس خلفه ثنتين من خلفه صفان امامه ثالثة خلفه ركعة ثم انصرفوا الى مكان هولاء وجاروا ذلك فصلى بهم ركعة ولم يقضوا وخرجوا الطحاوي عن ثينة بن سفيان امامه ثالثة بمجاهدين ابن عباس فاخرجه النسائي وابن جرير والطحاوي عن ابن عباس قال قرض الله الصلوة على راس نبينا صلى الله عليه وسلم في انحرارنا الى اسفر كعتين وفي انحرار ركعة وسخرجه لصف في آخر الباب اما حديث عبد الله بن شقيق عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم اخرج النسائي حديثا ابو هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم نازلا بين ضحجان وعسفان فها هو المشركون ان لهؤلاء صلوة هي احب اليهم من ابناءهم وابكارهم اجمعوا امرهم ثم ميلوا عليهم ميلا واحدة فجاوبهم جابيل عليه السلام فامرهم ان يقيم محاببة فعين فصلى بطائفة منهم وطائفة مقبلون على عدوهم قد اخذوا احدى ارجلهم ففصلى بهم ركعة ثم يتأخروا ولا يتقدموا ذلك فصلى بهم ركعة تكون لهم مع النبي صلى الله عليه وسلم ركعة ولبنى صلى الله عليه وسلم ركعتان واخرجه ابن جرير برواية احمد بن محمد عن عبد الصمد اما حديث يزيد بن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم فاخرجه ابن جرير في تفسيره مرفوعا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بهم صلوة الخوف اما حديث ابي موسى فاخرجه ايضا ابن جرير جابر بن عبد الله حديثهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بهم صلوة الخوف يوم محارب ثعلبة لكل طائفة ركعة وسجدتين اما حديث سماك بن يحيى عن ابن عمر فاخرجه ابن جرير ايضا قال سألت ابن عمر عن صلوة اسفر قال ركعتان تمام غير قصر وانما القصر صلوة الخوف قلت وما صلوة الخوف قال يصلي الامام بطائفة ركعة ثم يجي هولاء مكان هولاء ويجي هولاء مكان هولاء فيصلى بهم ركعة الامام ركعتان وكل طائفة ركعة ركعة اما رواية زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم فاخرجه الطحاوي قلت اجاب الطحاوي عن حديث ابن عباس وفي انحرار ركعة قال ابو جعفر فهذا عبد الله بن عبد الله قد روى عن ابن عباس ما خالف ما روى البخاري عنه ومحال ان يكون الغرض على الامام ركعة فصلها باخرى بلا قعود للتشهد ولا تسليم فلا تضاد والخبر ان ابن عباس تناهيا ولم يكن لاحد ان يتج في ذلك بمجاهدين ابن عباس لان خصمه يتج عليه لعنه الله عن ابن عباس بخلاف ذلك انتهى قال وقال الساجد ابن جبرانه شاذ قلت وفي النسائي عن ابن عباس رواية في آخرها و صلى بهم ركعة ولم يقضوا اما حديث دحجر الساجد وقال معناه لم يعيدوا هذه الصلوة بعد رفع الخوف قلت والله سبحانه تعالى اعلم ان مراد حديث ابن عباس هذا

بأنه إذا لم يستعجل في اجتنبه في تفتيته بالاحكام فقد ظلم.

باب في نبذ السقاية أي في فصل سقاية الحاج النبذ والنبذ ما يعلل من الاشتربة من التمر والزبيب
والنخل والحنطة والشعير بنذات التمر والعنب إذا تركت عليه الماء الصغير بنذا والانتباذان يحبل نحو تمر وذبيب
في الماء ليحلو في شرب مجمع.

قوله قال رجل لا بن عباس ما بال أهل هذا البيت أي بيت عباس بن عبد المطلب ليسقون
النبذ وينبذونهم وهم بنو عمته ليسقون اللبن والمصل والسويق انجل بهم حاجة فقال
ابن عباس ما بنا من بخل ولا بنا من حاجة ولكن نفضل ذلك ونؤثر سقاية النبذ على سقاية اللبن
والسويق لأنه دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلة وخلفه أسامة بن زيد
فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فشرب فأتى نبذ فشرب منه ودفع فضله إلى
أسامة فشرب منه ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحسنتم واجلتم كان رأي فافعلوا
نحن هكذا لا يزيدان نفيهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ولم يستحسنه.

باب الأقامة بمكة للمهاجر قال بعض العلماء إن الأقامة بمكة كانت حراما على من هاجر منها قبل
فتح مكة فمن أخرج لمن قصد ما منهم حج أو عمرة أن يقيم بعد قضاء نسك ثلثة أيام لا يزيد عليها وهذا معنى قوله لا يسخ
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للمهاجرين أقامة بعد الصلوة ثلثا أي يكث المهاجر
بعد انقضاء النك ثلثة أيام لقضاء حوائجه ولا يكث أن يزيد منها لأنها بلدة تركها الله تعالى فلا يقيم فيها
أكثر من هذه المدة لأنه يشبه العود إلى ما تركه الله تعالى وقال النووي معنى هذا الحديث أن الذين
هاجروا يحرم عليهم استيطان مكة وحكي غياض أنه قول الجمهور قال وأجازه لهم جماعة يعني بعد الفتح فخلوا
هذا القول على الزمان الذي كانت الهجرة المذكورة واجبة فيه قال وأتفق الجميع على أن الهجرة قبل
الفتح كانت واجبة عليهم وإن سكنى المدينة كان واجبا للنصرة النبي صلى الله عليه وسلم ومواساته بالنفس
وإنما غير المهاجرين يجوز لهم سكنى أي بلاد أو سواركة أو غيرها بالاتفاق وقال القرطبي المراد بهذا الحديث
من هاجر من مكة إلى المدينة النصرة النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعني به من هاجر من غير مكة لأنه لا حرج جوا
عن سواهم لما تخرجوا من الأقامة بمكة إذ كانوا قد تركوها لله تعالى قال وأختلف الذي أشار إليه
غياض كان أفين معنى وهل يتبقى عليه خلاف في من فر بدينه من موضع يخاف أن يقتل فيه في دينه فهل
لأن يرجع فيه بعد انقضاء الفتنة يمكن أن يقال إن كان تركها لله تعالى فله المهاجر من فليس له أن
يرجع لأنه من ذلك وإن كان تركها فرارا بدينه لم يفسد تركها لأنها بلدة الرجوع إلى ذلك
وهو بمن متجه قاله السحاظ.

باب الصلوة في الكعبة أي هل صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم أم لا ولعل غرضه من هذا
الباب هل يجوز الصلوة فيها أم لا قد ثبت الصلوة فيها من النبي صلى الله عليه وسلم في مكة لأن حجة الوداع

دليل على جواز اقتدار المفترض بالتفعل غير مضمحل عليه بانه لم يسم من الفرض كما في حديث جابر بن عبد الله انه عليه السلام كان يخبر ابن عمر
والانتماء في السفر فاذا اختار الامام واختار من خلفه التمس وقال بعضهم كان في حفرة بين نخلة على باب المدينة فخرج منه محمرا انتهى
قلت ليس المراد ما هو الا انه مخالف لما هو الطريق لان هذه الرواية بعينها تدل على ما اخرجها النسائي وليس فيه الاصلية واحدة
بعد الفراغ وكذا رواها مسلم عن جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم انه في حكم الصلوة في طول مدة دوام ركعات من المتقدمين
فكانت صفة التي اختارها ما كان اذا شاع يعني صلى النبي صلى الله عليه وسلم بالطائفة الاولى ركعة ثم مكث قليلا ثم صلت بركعة
ركعة اخرى لهم وسلموا ثم جاءت الطائفة الثانية صلى بهم الركعة الثانية ومكث جالسا ينتظر حتى صلت هذه الطائفة ركعة اخرى لهم وسلموا
وسلموا فلما انتظر النبي صلى الله عليه وسلم مع كل طائفة الى اداء الركعتين فكان صلى ركعتين فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتان
ركعات اى مقدار اربع ركعات لانه قام بهذا المقدار فالركعتان لم يوان اليه صلى الله عليه وسلم بالاتلال لانه صلاهما بنفسه فادرك
بالبع لانهما وقعاني اثنا وصلونه صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة وهذا كما يقال لمن اطال القراءة في ركعتين اى صلى اربع ركعات
ونظير هذا ما روى محمد بن اسحاق انه صلى الله عليه وسلم صلى على حمزة مرة وفي اخرى سبع مرات وفي رواية سبعين مرة وكل صحيح
اما الاول فظاهر ما اشار اليه فلانه بعد الصلاة عليه ترك هناك جميع عشرة عشرة من اشهداء سبعين ركعة فاعتبار كون الجماعات سبعين
وباعتبار افرادها سبعين مرة واما فتوى الحسن فليس بحجة على الامام.

باب صلوة الطالب اى الذى يكون في طلب العدو سائر خلفه ليقبضه قال المحقق قال ابن المنذر كل من حفظ
عنه من اهل العلم يقول ان المطلوب يصلى على دابته يومى اياما وان كان طالبا نزل صلى على الارض قال الشافعى الا ان ينقطع
عن صحابه فيجاءه العدو والمطلوب عليه فخيرته ذلك وعرف بهذا ان الطالب في تفصيل بخلاف المطلوب فيه وجه الفرق ان شدة خوف
في المطلوب ظاهرة للتحقق بسبب التقضى لها واما الطالب فلا يخاف استيلاء العدو عليه وانما يخاف ان يفوته العدو انتهى قلت
ومذهب الحنفية في ذلك ما قال صاحب البراءة ولو صلى راكبا والدابة سائرة فان كان مطلوبا فلا بأس به لان السير
فعل الدابة في الحقيقة وانما ايضا ان اليه من حيث لى سيرة فاذا جاز العدو انقطع الاضافة اليه بخلاف ما اذا صلى ماشيا
وسابحا حيث لا يجوز لان ذلك فعله حقيقة فلا يحل الا اذا كان في معنى مورد النص وليس ذلك في معناه على المزمان كان اولا
طالبا فلا يجوز لانه لا خوف في حقيقة يمكنه الشروع اهـ.

قول عن عبد الله بن اذينة قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خالد بن سفيان الرضائي
وكان نحو عنيت وعرفات فقال اذهب فاقبله قال فرأيتني وقد حضرت صداوة العصف فقلت انى كانا
ان يكون بيني وبينه ما اى شئ من المحاولة ان ادخل الصداوة به وفي نسخة ما يخرج اصله قال قلت في نفسي
انى اخاف من ان يكون بيني وبينه القتال فيطول الزمان فيكون سببا تاخر الصلوة او يفوت الصلوة فلذلك صليت
قبل ان اهل عليه فانطلقت امشى واما اصلى اومى ايماء نحوية فلما دفوت منه قال من انت قلت رجل
من العرب بلغنى انك مجتمه لهذا الرجل فجمعتك في ذلك قال انى لى ذاك فمشيت معه حتى اذا انتهى
علوقه بيئني حتى بعث قال اى اخطا في نفسي وانا وحن قد اخرج الامام احمد في مسنده بطوله فيها مخقر استدلال به على
جواز الصلوة بالاياء لطالب العدو ولكنه لا يتم الاتلال على ذلك بهذا الحديث لانه فعل صحابي لاجته فيه ولم يثبت ان

رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم فرما علی ذلک فلینذم تمسک بجمہور الفقہاء راستہ۔

باب تفریح البواب التطوع و رکعات السنۃ للراوی برکعات السنۃ الراتبة قال والقاری علم ان سنۃ النفل لم یقل
والقندوب وللرغب فیہ والتعب لفظ مترادف معناه واحد وهو ما رجحہ اشارة فعله علی ترکہ وجاز ترکہ وان کان بعض المنوی
من کلم من بعض اتفاقا وقل الشامی فی حاشیة علی الدر المنثور علم ان اشروقات الاربعة اقسام فرض وواجب سنۃ نقل
فما کان فعلا ولی من ترکہ مع منع التکر ان ثبت بدلیل قطعی ففرض اولیٰ فواجب بلا منع التکر ان کان مما واطلب
علی الرسول او اخلغار الاشدون من بعایہ فسنۃ والا فمذوب ونقل و سنۃ نوحان سنۃ الہدی و ترکہا یوجب
اساءة وکراهیة کالجاعة والاذان والاقامة ونحوها و سنۃ الزوائد و ترکہا لا یوجب ذلک کسیر بنی صلی اللہ علیہ وسلم فی لباسہ
وقیاسہ وقعودہ ونقل ومنه للمذوب ثیاب فاعلم ولا یسئ تارکہ انتہی ثم علم انہ سبب مالک عدم انضباط عدد سنن وقالت
جماعة منهم ان تمییزہ من تمییز ان السنن القبلیة للجمعة لیست بمعنیہ وقال لا یصح فیہ شیء وعندنا وعی الشافعیہ السنن الراتبة
منضبطہ موقوتہ الا انما نقول ثانی عشر رکعة واثنا عشر رکعة واثنا عشر رکعة واثنا عشر رکعة واثنا عشر رکعة
وقال العلماء ادا رکعتہ فی البیت سنۃ وقیل فی زماننا اطہار السنۃ الراتبة واداءہا فی المسجد ولی یعلمہا الناس
ای یعملوا عملہا اولئک انیسبوا الی البرعة ولا شک ان متابعتہ سنۃ اولی .

قول عن امرجته قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى في بيوت رثني عليه ثم رثه رثته
 تطوعا بحتي له يهن في الجنة **الجمعة** ثبت ابى سفيان بن عاصم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا كان يوم الجمعة فليغتسلوا
 فقال اربعاء قبل الظهر ركعتين بعد الظهر ركعتين قبل المغرب ركعتين قبل الفجر ركعتين **الجمعة** ثبت ابى سفيان بن عاصم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا كان يوم الجمعة فليغتسلوا
 قول - سألت عائشة عن صلاوة رسول الله صلى الله عليه وسلم من التطوع فقالت كان يصلي قبل
 الظهر اربعاء في بيتي ثم يخرج فيصلي بالناس ثم يرجع الى بيتي فيصلي ركعتين وكان يصلي بالناس بالمغرب
 ثم يرجع الى بيتي فيصلي ركعتين وكان يصلي بهم لعشاء ثم يدخل بيتي فيصلي ركعتين **الجمعة** ثبت
 فيه دليل على استحباب اداء السنة في البيت وان السنة قبل الظهر اربع ركعات وترك العدة انما البعد بيان السنن
 الموكدة - قول - عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي قبل الظهر ركعتين
 الحديث هذا لا ينافي انه كان يصلي اربعاء قبله ولعله صلى الله عليه وسلم صلى اربعاء في بيته وركعتين خارج البيت او صلى ركعتين
 احيانا اقتصر عليها للجمعة كما يدل عليه قول عائشة في الحديث الاتي كان لا يدرك اربعاء قبل الظهر الحديث وعلمه الشوايف على
 منلوته في الزوال قال الساجدة ابن جرير الطبري ان اكثر سنة عليهم اربع ركعات قبل الظهر والاقل ركعتان واربعة
 في ثوبها للشوايف حديث ولنا حديث وفي مصنف ابن ابي شيبة ان اكثر الصحابة كانوا يصليون اربعاء قبل الظهر ولا يركعون
 اربعاء واقر الترمذي بان غير الصحابة مع الاحاف -

باب در گفتی الفجر قال صاحب البدائع اتوی حسن رکعتا الفجر و رد الشرع بالترغیب مالم یرو فی غیرها قال صلی اللہ علیہ وسلم من لم یصلها ولو طردکم نخیل استی و روی یحسن بن زیاد عن ابی حنیفہ وجوبها و بہ قال حسن البصری کما فی فتح الباری و عندنا لا یجوز ادائها تا عدل بلا قدر بخلاف غیرها و ہذا فیما یدل علی الوجوب۔

قول عن عائشة قالت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن على شئ من النوافل اشد معاهدة منه على الركعتين قبل الصبح الى قبل فريضة الفجر.

باب في تخفيفهما أي ركعتي الفجر قال في البحر الرائق وفي الخلاصة والسنة في ركعتي الفجر ثلث احوال ان يقرأ في الركعة الاولى قل يا ايها الكافرون وفي الثانية الاخلاص والثاني ان ياتي بهما في بيته والثالث ان ياتي بهما اول الوقت.

قول عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يخفف الركعتين قبل صلوة الفجر حتى

اذا كان قول هل قوا فيهما بآدم القرآن قال يحافظ في الفتح وقد تمسك به من زعم انه لا قراءة في ركعتي الفجر صلوات الله عليهما ثم في الاحاديث الآتية قال القرطبي ليس معنى هذا انها شكت في قراته صلى الله عليه وسلم الفاتحة وانما معناه انه كان يطيل في النوافل فلما تخفف في قراءة ركعتي الفجر صار كأنه لم يقرأ بالنسبة الى غير ما من الصلوات واستدل بحديث ابن عباس على انه لا يربيه فيها على ام القرآن وهو قول مالك وفي البوطي عن الشافعي ان انتخاب قراءة السورتين المذكورتين فيها من الفاتحة عملا بما سجدت المذكور وبذلك قال الجمهور فقالوا معنى قول عائشة هل قرأ فيها بآدم القرآن أي تخفف عليها او غم عليها

غير ما وذلك لاسمها بقرآنها انتهى قلت مبالغة في تخفيف القراءة بالنسبة اليها **قول** عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الفجر قل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد في سنة الفجر بعد الفاتحة

وهذا اخذ الخففة وقالوا باستحبابها **قول** عن ابن عباس ان كثيرا ما يقول الله صلى الله عليه وسلم في ركعتي الفجر يا صابرا بالله وعا نزل اليها هذه الآية بحديث جوزعنا بالكرامة وقراءة الآية او انما يأت من السورة في الصلوة.

باب الاضطجاع بعد الركعتين الفجر قال لشوكاني في الاحاديث تدل على مشروعية الاضطجاع بعد صلوة ركعتي الفجر الى ان يؤذن كما في البخاري عن عائشة وقد اختلف في حكم هذا الاضطجاع على ستة اقوال الاول انه مشروع على سبيل الاستحباب ممن قال به من الصحابة ابو موسى وابو هريرة ومن التابعين ابن سيرين وعروة وثيبة الفقهاء السبعة ومن الائمة الامام الشافعي لقول الثاني ان الاضطجاع بعدهما واجب فعارض لابن الايمان به وهو قول ابي محمد بن حزم واستدل بحديث ابي هريرة وعلمه الادلون على استحباب قول عائشة فان كنت متيقظة حديثي والاضطجاع وظاهره انه الاضطجاع مع متيقظاتها بقول الثالث ان ذلك مكروه وبدعة ومن قال به من الصحابة ابن مسعود وابن عمر على اختلاف عن قرويه ابن ابي شيبة في المصنف من رواية ابراهيم قال قال ابن مسعود ما بال الرجل اذا صلى الركعتين نيموك كما تتمك الدابة والحمار اذا سلم فقد فصل وروى ابن ابي شيبة ايضا من رواية مجاهد قال سمعت ابن عمر في السفر يحضر فآية الاضطجاع بعد ركعتي الفجر وروى سعيد بن المسيب عنه انه رأى رجلا يضطجع بعد الركعتين فقال احبوه وروى ابو مجلز عنه انه قال من تلبس بالشيطان وعنه انه قال بدعة ذكره ذلك كله ابن ابي شيبة ومن كرهه من التابعين الاسود بن يزيد وابراهيم النخعي وقال بي ضججه شديدا وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومن الائمة مالك وحكاة القاضي عياض عن جمهور العلماء القول الرابع انه خلاف الاول روى ابن ابي شيبة عن الحسن انه كان لا يعجب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر لقول الخامس المتفرقة بين من يقوم بالليل فيسجد له ذلك للاستراحة وبين غيره فلا يشترع له داخرا له من العربي القول السادس ان الاضطجاع ليس مقصودا لذاته وانما المقصود

الفصل بين ركعتي الفجر وبين الغزوة روى ذلك البيهقي عن الشافعي أنه قال انتهى لمحضه وللشوكاني كلام طويل قال شافعي
 صرح الشافعية بسنية لفصل بين سنة الفجر وفرضه بهذه الفجوة اخذوا بهذا الحديث ونحوه وظاهر كلام علماءنا خلافه حيث
 لم يذكروا بابل رأيت في موطن الامام محمد بن الفضل اخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه رأى رجلا يركع ركعتي الفجر ثم يصلي
 فقال ابن عمر ما شأنه فقال نافع قلت لفصل بين صلوة فقال ابن عمر روى الفصل لفصل من السلام قال محمد بن قول ابن عمر فخذ
 وهو قول ابى ثعلبة ثم قال في آخر البحث وحاصله ان اضطرار الصلاة والسلام انما كان في بيته للاستراحة لا للشرع وان صح
 حديث الامر بهما الدليل على انها للشرع يحل على طلب ذلك في البيت فقط انتهى قلت فعلى الصلاة ثابت بآية وما قوله
 فافترجه المصنف وصححه ابن جزم واخرجه الترمذي وصححه وفي نسخة عبد الواحد بن زياد من رواية الحسن بن محبوب المختار وكان مضطجاً
 على بيل العادة فان لم يسهل احد اقتدى بعبادته صلى الله عليه وسلم فلا بد ان يجزى الثواب وبوب مالك في موطنه الا اضطرار
 بعد التجرد وان انكره بعد ركعتي الفجر والله سبحانه وتعالى اعلم.

قول عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدكم الركعتين قبل الصبح
 فليضطجع على عيبيه فقال له لابي هريرة مروان بن الحكم اما يجزى احدنا من صلاة الى المسجد حتى
 يضطجع على عيبيه الحديث حاصل ما قال مروان لابي هريرة ان اشئ الى الصلاة لاجل اداء الصلاة لا كيفية يحصل
 الاجزاء لفصل حتى يكون الفجوة سببا يحصل الاجزاء والفصل فان اشئ الى الصلاة بسبب الفصل الاجزاء فان الفجوة سبباً
 يحصل الثواب بل هو منع منه استدلل بهذا الحديث ابن جزم على جوب الاضطجاع وحمله الآخرون على الاستسباب او الاباحة قول
 وأنته في حديث الآتي قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا مضى صلاة من اشئ الليل نظر فان كنت
 مستنظية حدثني وان كنت نائمة القظي وصلى الركعتين اى بعد الوتر ثم اضطجع حتى ياتي الموزن
 فيوزنه لم يملأه الصبح فيصل ركعتين خفيفتين اى سنة الفجر ثم يخرج الى الصلاة الى الصلاة الى الصلاة
 الفرض وهذا الحديث كما هو قرضه على ان الامر في حديث ابى هريرة ليس للوجوب يدل على انه صلى الله عليه وسلم مضطجع قبل
 ركعتي الفجر بعد التجر كما هو رأي مالك ولم يضطجع بعد سنة الفجر والروايات الآتية تدل على انه صلى الله عليه وسلم كان يضطجع
 بعد ركعتي الفجر فانظر انه محمول على اختلاف الاوقات وايضا في الاحكام يدل على ان هذه الفجوة لم يكن للشرع بل للرفع
 الكسل والتعب فلم تكن سنة ايضاً قول ابن جزم قال حجت مع النبي صلى الله عليه وسلم لصلاة
 الصبح فكان كما هي من اجل الا فاداه بالصلاة ادركه بوجهه ادخل المصنف هذا الحديث مع انه لا مناسبة
 له بترجمة الباب الا ان يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يداو به ويكرهه رجل كان مضطجاً بعد ركعتي
 الفجر فحصل المطابقة.

باب اذا ادرك الا حاه ولم يصل ركعتي الفجر قال الشوكاني وقد اختلف الصحابة والتابعون ومن بعدهم
 في ذلك على تسعة اقوال احداها الكراهة وبه قال من الصحابة عمر بن الخطاب وانه على خلاف عنه في ذلك ومن التابعين
 عروة بن الزبير وابراهيم النخعي وغيرهم ومن الآتية منفيان الثوري وابن المبارك والشافعي واحمد وسنن بكه الملقب الترمذي
 الرواية عن الثوري وروى عنه ابن عبد البر والنووي تفصيلاً وهو انه اذا نسي فوتر ركعة من صلاة الفجر دخل معهم وترك سنة

الفجر والاصلا بالقول الثاني انه لا يجوز صلوة شيء من النوافل اذا كانت المكتوبة قد قامت من غير فرق بين ركعتي الفجر وغيرهما
قال ابن عبد البر في التمهيد القول الثالث انه لا بأس بصلوة سنة الصبح والامام في الفريضة يحاكمه ابن المنذر عن ابن مسعود
مصدق وحسن البصري القول الرابع التفرقة بين ان يكون في المسجد او خارجه وبين ان يجتنب فوت الركعة الاولى مع الامام
اولا وهو قول مالك فقال اذا كانت قد دخل المسجد فليدخل مع الامام ولا يركعها وان لم يدخل المسجد فان لم يجتنب ان يفوته للامام
بركعة فليركع خارج المسجد وان خاف ان يفوته الركعة الاولى مع الامام فليدخل المسجد مع الامام ثم يدخل مع الامام وهو قول
الركعتين معا وانه لا يدرك الامام قبل رفعه من الركوع في الثانية فليدخل معه ولا في ركعها خارج المسجد ثم يدخل مع الامام وهو قول
ابن حنيفة واصحابه كما يحاكمه ابن عبد البر قلت وهذا اختاره الاوسطا في حكي عنه ايضا نحو قول مالك وهو الذي يروي عن ابن
وهو سابق لما يحاكمه عنه صاحب القول السادس انه يركعها في المسجد الا ان يجتنب فوت الركعة الثانية فاما الركعة الاولى فليركع وان
قامت وهو قول الاوزاعي ومعين بن عبد العزيز وحكامه النودمي عن ابي حنيفة واصحاب القول السابع يركعها في المسجد وغيره الا ان
خاف فوت الركعة وهو قول سفيان الثوري حكي ذلك ابن عبد البر وهو مخالف لما رواه الترمذي عنه القول الثامن انه
يصلها وبن فامة بصلوة الامام اذا كانت الوقت واسما قاله ابن الجلاب من بلاد امكنة القول التاسع انه اذا سمع الإقامة لم يركع
له الا يقول في ركعتي الفجر ولا غيرهما من النوافل سواء كان في المسجد او خارجه فان فعل فقد عصى وهو قول ابن ابي شيبة قلت يصل
نذهب ابي حنيفة ما ذكره ابن عبد البر من انه يجوز ادائها خارج المسجد اذا لم يجتنب فوت الركعة الثانية مع الامام ولما مشاهاه
فوسعا من جميع نواحي النواحي جوازها داخل في شرطها الحائز بين النواحي ادائها وبين الجماعة اذا كانت الجماعة في المسجد
اي في يديها في اشتد وبالعكس قال الطحاوي في شكل الآثار ياتي بها داخل المسجد عند ضرورة مشددة وبالحكمة يصل فيها
انه لا يجوز في داخل المسجد ما يجتنب في ادائها بعد الإقامة على ابن عمر وابن عباس وابن مسعود وابن ابي الدرداء انهم هم الحكماء ما يند
توبة عن ابي عبد الرحمن السلمي كان صلى في عهد عمر رضي الله عنه في الفجر بعد ان اقيمت الصلوة اي في وقت ومنه تومي.

قول عن عبد الله بن سرجس قال جاء رجل والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فصل ركعتين ثم
دخل مع النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فلما انصرفت قال يا اولاد اني اتيكم بما صلوا فيكم التي صليت حديثك
او التي صليت معنا وفي رواية سلم دخل رجل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الغداة صلى ركعتين في جانب المسجد
وفي رواية ابن ماجه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راى رجلا يصلي الركعتين قبل صلاة الغداة وهو في الصلوة فلما صلى قال له
يا اي صلوته تركت قلت قال الاخفاف والحديث محمول على ان الرجل صلى ركعتين في جانب المسجد فما اصاب اللصق يدل عليه رواية
ابن ماجه لان رويته صلى الله عليه وسلم اياه لم يكن الا وهو في جانب المسجد عند الصلوة الاولى ولما اذا صلى غيرهما للصلوات
فلما منع منه في هذا الحديث قلت قد علمت اصل نذهب ابي حنيفة انه يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد خارجا من وقت ادراك الركعة
مع الامام ثم يدخل مع الامام لانه امكنه الجمع بين التفضيلتين وان خشي فوتها او لم يجد موضعها خارج المسجد دخل مع الامام في الصلوة
ففي الحديث مشا النبي ادا ركعتي الفجر داخل المسجد يدل عليه خبره شيخ بدر الدين الحنفي في عمدة القاري عن صحيح ابن خزيمة عن
انس ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوما قبل ان اقيمت الصلوة فمر في رجلا يصلي الركعتين فقال صلوا ان سألني ان
في المسجد الحديث فهذا الحديث صحيح على شرط ابن خزيمة يعلم بهذا ان الآثار هو ادائها داخل المسجد واخرج مالك في موطنه مرسل

الصبح كعتين ليس بعد الصلاة قال الطيبي وتبعه ابن حجر فقال صلى صلاة الصبح و صلى بعد كعتين كعتين وقد علمت انه
 لا صلاة بعد ما فانا لا نمنعهم المقدرة لا انكار وكعتين الثاني تأكيد لفظي اي هذه صلاة الصبح صليتها فكيف صلى بعد ما قال الطيبي
 فاعتد الرجل بانه قد اتي بالنقص وترك الزاوية حينئذ اتي بها وقال ابن الملك سكوت يدل على قضاء سنة الفجر بعد الفجر
 لمن لم يصليها قبله وبه قال الشافعي قلت اما ادلائ ان الحديث ليس بحجة فان الترمذي قال اسناد هذا الحديث ليس بمعتبر
 محمد بن ابراهيم لم يسمع من قيس بن عمرو وثانها لما ثبت في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس
 فسكوت عليه السلام لا يحمل على التقرير وفي رواية الترمذي في محل قوله فسكت لفظ فلا اذا و هو من حديث الدردوري ومحمد بن
 فيه قال ابو زرعة شئ يحفظ فربما حدث من حقه شئ فيخطئ وقال النسائي ليس بالقوي وقال ابن سعد كان ثقة كثير
 الحديث يغلط وفي مصنف ابن ابي شيبة لفظ فلم يأمرو ولم ينيه وفي اخرى ضحك قال الاحناف معنى قوله فلا اذن فلا يصلي
 مع هذا ايضا اي فلا اذا لا انكار والغاية فيه كما في قوله تعالى انهم لا تبصرون قال ابو محشر اي انه انكار قلت فيكون
 ما رواه مسلم وغيره من قصة نعمان بن بشير انه ذهب لانه من التوجه الثانية فقالت له زوجته جعل على هتاك هذا النبي
 صلى الله عليه وسلم شاكها فقال لكل انبك بهت قال لا فقال النبي صلى الله عليه وسلم فلا اذن الحديث فهذا متفق عليه لا انكار
 قلت من متدلاتنا ما روى الترمذي عن ابي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من لم يصلي كعتي الفجر فليصليها بعد الصبح
 بشئ وصحى اى لم واقف الذي في تلخيص المستدرک لصحبة الحديث وكلام الترمذي غير صحيح لان حديث من ادرك كعتي الحمد في الصلاة
 في سنة الفجر كما مر مضملا لا كما زعم السحا قوا ايضا لما مر في باب المسح على الخفين من فعله صلى الله عليه وسلم حين رجع من
 غزوة تبوك وقامت الصلاة وكان امام القوم عبد الرحمن بن عوف وفيه فلما سلم قام النبي صلى الله عليه وسلم فصلى الركعة
 سبق بها ولم يزد عليها شيئا ثم علم في لفظ الترمذي اصلا فان معا وهذا يفيد اني لفي الجمع بين الصلوتين في وقت
 واحد فان مدلول اللفظ لا انكار على الجمع بين الصلوتين قلت انكاره هذا من قبيل الزام الخاطب بما لا يترجمه لا صلى
 الله عليه وسلم زعم انه يصلي فريضة اخرى بل زعم النبي صلى الله عليه وسلم ايضا انه يصلي السنة وانكاره صلى الله عليه وسلم مثل ما
 ثابت في احاديث منها ما مر بعد الله بن محرز باية صلواتك اعتدت ومنها في حديث عبد الله بن يحيى في الصحيح بعد ان نهاها
 ما في مصنف ابن ابي شيبة بلفظ صلى الصبح اربعا وغير ذلك فلا يخرج الاباحة بهذا قطعا وعلى ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى
 تطلع الشمس ثبت متواترا كما قال بعضهم -

باب الا اربع قبل الظهر و بعد ها اربع ركعات قبل الظهر اربع بعد ما تاربع ركعات بعد ما فانها من
 الركعتين موكدتان والركعتين غير موكدتين لتوافق امرت عن عائشة وعن ام حبيبة وفيه من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة
 نجي له بيت في الجنة اربعا قبل الظهر وكعتين بعد ما الحديث -

قول - قالت ام حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حافظ على اربع ركعات قبل الظهر و اربع بعد ها حرم على الناس ان لا يدخلوا دارا ولا دابة من قدر عليه
 ودخلها لا تأكله النار وانه يحرم على النار ان تستوعب اجزائه وان مست بعضه -
باب الصلاة قبل العصر في سنة قبل صلاة العصر قال علماء السنة غير موكدة قبل العصر ويجزئ من

قول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رحمه الله امرأ صلى قبل العصر أربع ركعات
 بالكوفة روى من استجابات الركعتين كما في حديث الآتي عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل العصر
 ركعتين.

باب الصلوة بعد العصر قال القاضي ختلفوا في جواز الصلوة في الاوقات الثلاثة وبعد صلوة الصبح الى الطلوع
 وبعد صلوة العصر الى الغروب فذهبوا الى جواز الصلوة فيها مطلقا وقد روى عن جميع من الصحابة والعلماء لم يسموا نهية عليه السلام
 وجعله على التنزيه دون التحريم وخالفهم الاكثرون فقال الشافعي لا يجوز فيها فعل صلوة لاسبب لها ما الذي له سبب المنزلة
 وقصار الغائبة فجاز الحديث كريب عن ام سلمة واستثنى ايضا مكة وتواتر الجملة لمحمد بن حبيب بن مسلمة والي هيرة وقال ابو حنيفة
 يحرم فعل كل صلوة في الاوقات الثلاثة سوى فعل عصر يومه عند الاصغر او يحرم المنذورة وان افلته بعد الصلوتين دون
 المكتوبة الغائبة وسجدة التلاوة وصلوة الجنازة وقال مالك يحرم فيها النوافل دون الفرائض ووافقه احمد وغيره جوازها
 روى الطواف انتهى.

قول عن كريب مولى ابن عباس ان عبد الله بن عباس وعبد الرحمن بن اذهر المسعودي
 بن حمزة ارسلوا الى عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا اقرع عليها السلام فمضى حمزة
 رسلها عن الركعتين بعد العصر وقل اذا اخبروا اراك تصليها وقد بلغنا ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لم يحرمني عنهما فدخلت فبلغتهما ما ارسلوني به فقالت سل امرسلة فخرجت اليهما فاجبت
 بقولها فردوني الى امرسلة فمبطل ما ارسلوني به الى عائشة فقالت امرسلة سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ينهى عنهما ثم رأيت يصليهما اما حين صلاهما فانه صلى العصر ثم
 دخل وعندي نسوة من بنى حوا من اكافضا وفصلاهما فارسلت اليهما الجارية فقالت تولى
 بحجة فقول لي تقول امرسلة يا رسول الله اسمعك تنهى عن هاتين الركعتين ولواك تصليهما
 فان بيدها فاستأخري عنه قالت فقلت الجارية فاستأخري عنه فاستأخري عنه فلما انصرف
 قال ابنت ابي امية سألت عن الركعتين بعد العصر انه اقامني ناس من عبد القيس بأكا سلام
 من قومهم فشقوا عن الركعتين بعد الظهر فهما هما قال قال ايما نكاحا خلف نظر العلم اقل يقض
 النوايت في اوقات الكراهية لهذا الحديث وقيل هو خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وقيل هو خاص بالذي يورثه مثل
 ما روى عنه النبي صلى الله عليه وسلم قال القاري وبذا يدل على ان قضاء السنة سنة وبه اخذ الشافعي قال ابن الملك وظاهر
 الحديث ان هذا من خصوصيات النبي صلى الله عليه وسلم والغير ولا يورث في احاديث عن عائشة انه كان يصليها
 اما وقد ذكر الطحاوي بسنده حديث ام سلمة فوافقت يا رسول الله ففقيها اذا قاتا قال لا اراه معنى الحديث
 كما قال ابن حجر وقد علمت ان من خصا نصي اني اذا عملت عملا او مت عليه فمن ثم فعلتها وذهبت غيري عنها
 انت كمن خالف كلامه حيث قال ومن هذا اخذ الشافعي ان ذات السبب لا تكسر في تلك الاوقات حيث لا تحرى اه لا

[illegible]

عليه السلام بعد في ذلك قيل تعضا اذ قال بعضهم فيها صلوة الشكر على محمد كرمها الله تعالى وانه لما كان في ارضه من خزيته تخرج اسلام على كل
 ركنين قوله من عبد الله من يقين قال ما كنت عاثة من كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل الضمى فقال لا الا ان يحكي من متعبه من سطر
 فليها اذ ابا من سخره في هذا ما رواه معاذة انها سألت عائشة كم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلوة يعني قالت اربع ركعات
 ويزيد ان قال الزودي راها مع بين حديثي عائشة في نفي صلواته صلى الله عليه وسلم الضمى واثباتها هو ان ابنه صلى الله عليه وسلم كان يصليها
 بعض الروايات لفضلها وذكرا في بعضها خشية ان تفر من كذا ذكرته عائشة ويداوول قولها ما كان يصليها الا ان يحكي من متعبه على ان معاذة ما رايته كما
 قالت في الرواية الثانية ما رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي سبعة الضمى وسبيل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان يكون عند عائشة في وقت
 الضمى الا ناداس الاوقات فانه قد يكون في ذلك سافرا وقد يكون حاضرا ولكنه في السجدة او في موضع آخر اذا كان عند نسائه فانها كان لها يوم
 من تسعة فصيح قولها رايها يصليها وكون قد علمت بخبرها وبخبر غيره انه صلاها او يقال قولها ما كان يصليها اي ما يراهم عليها فيكون نفيها للحدوث لا
 ومبدأ الله اعلم انتهى . باب في صلوة النهار من اراد ان يصلي ربيع ركعات من التقل مختلف فيه العلماء فقال ابو حنيفة ان الافضل في الملوك
 اربع باع قبلته وقال صاحبها في الليل اثني عشر في النهار اربع قبلته وقال الشافعي بافضلته اثني عشر فيها ما اكد لا يجوز الا اربع في الليل الا
 قبلته من ما من اراد ان يصلي كعتين فلا تسرع فيه قال في الدر المنثور وذكره الزيادة على اربع في نفل النهار على ثمان بيلة قبلته لان لم يرد الا فضلها
 في النهار اربع قبلته وقال في الليل اثني عشر قيل وفيه في قال مشايخ (وفي رواية) غراه في المعراج الى العيون قال في الزهر روى الشيخ قاسم ما استدرك
 الشافعي لا ما من حديث الصحيحين عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة يصلي اربعا
 فترسل عن حسن بن مطهر ثم يصلي اربعا فترسل عن حسن بن مطهر ثم يصلي ثلثا وكان في التراويح ثنتين تخففا وحديث صلوة الليل اثني عشر
 في ان ياد شفع لا وتر تحت الاربعة بزيادة مستقصاة لما انها اكثر مشقة على النفس وقد قال صلى الله عليه وسلم انما اجر كل عمل بقدر تعبكم فبني بزيادة
 قلت الحديث ليس بثب لا بخفيعة بل بهم لا يدل على انها قبلية واحدة او قبلية ثنتين وعندى محمد بن علي بن ابي حنيفة في رواية في زماننا كانت قبلية في كل يوم
 كعتين وكان صلى الله عليه وسلم يسير على ليلته وانما جمعت بين اربع لعدم الوقفة والتردية على كعتين وهكذا قال ابو بكر في التمهيد ويدل على التسليم على
 كعتين ما خرج مسلم عن عائشة يسلم بين كل كعتين والناس في من ام سلمة يسلم على كل كعتين فلا يكون حجة ما هفت فان الرواية بعضهم يعيدون للمراد بمجلد
 بعضهم يفسحون بالمراد بذكر التسليم على كل كعتين فلا يكون الاستدلال بالاجمال صحيحا مع ما تقدم وجدت في اسنن الكبرى مرفوعا يصلي اربعا فيترج
 والحديث والثبت ويدل على تحته الامام الماروي عن ابى سعود ومروقا فابسد قوى ابن ابي شيبة في مصنفه من صلى اربعا قبلية واحدة
 بالليل مد من قبل قيام ليلة القدر وهو في حكم المرفوع لان بيان فضل الاعمال لا يمكن بلا اخبار اشارة وذلك في ايضا سماع الحسن بن ابي حمزة على
 من المشاء ولهذا اتبعت الكتب لا جدر الرواية عن الامام مثل النعاجين ولكنه لم يجد له وجدت عنه رجحت لوشادة فالترجى من حيث الحديث
 لم يصب صاحبين ان على النبي صلى الله عليه وسلم كان بصلوة الليل اثني عشر وبالنهار اربعا كما مر ان صلى الله عليه وسلم يصلي اربعا قبل فطر العشر وعمل
 ابن مسعود وابن عمر في النهار اربعا والطاوي صدقه **قوله** عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوة الليل
 والنهار اثني عشر اخوجه مسلم ولم يرد فيه لفظ النهار وقد اختلف في زيادة قوله والنهار على الطاوي وابن حبان وجمهور المحدثين وقال القائل
 في العمل انها ثم وصح الحاكم في المستدرک قال رواها ثقات ووجه البخاري ايضا في النجاشي الصحيح واستدل بان الحديث
 منيع لا يفرق بجزالة يروى على كعتين قال ابن دقيق العيد من ظاهر البيان لمح الحديث في الخبر وحمل الجمهور على انه بيان الافضل لما صح عن تعاضل
 عليه وسلم ما ينافي ذلك ويحتمل ان يكون لما رواه علي لانعت اذ اسلام من الركنين نعم على الصلوة من الاربع فافوقها بما في من الركنين فافوقها

وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم في البيت الذي في البيت في الباب في كرتي المغرب بعد ما انه صلى الله عليه وسلم في مسجد بني عبد الاشهل صلى الله عليه وسلم في المغرب ثم صليها في ما بينهما
روي محمد بن نصر المروزي عن ابن عباس ان عمارا ارسله الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له صلى الله عليه وسلم في المسجد بعد المغرب ان الشاركت قلت هذا معلول فان قصته ابن عباس
مشهوره في رواية ثمانية اربعين او ثنتين وبعيت فيها هذه الزيادة قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم في مسجد بني عبد الاشهل صلى الله عليه وسلم في المغرب فلما قصوا قصتهم رآهم يمشون
بعد اكل صلوة البهت ادى ادى ابن عباس الى البيت وفي رواية البخاري وبعد المغرب كعتين في مئة قلت وفي هذه القصة صلى الله عليه وسلم في المسجد في
البيت في المغرب في المسجد فقلت على اول بيتي في البيت - قوله عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد في مكة فقلت في القصة
في الركنين بعد المغرب حتى تجزى اهل المسجد قال ابن حجر ظاهره انه كان يصليها في المسجد فقلت على ان فعلها فيه بعد ركنه من دخول البيت فقد صرح الائمة بان
من افاد فعلها في المسجد قلت والظاهر على تقدير ثبوته انه يحل على بيان الجواز اذ وقت الاعكان قال يحل ان فعلها في البيت وان ابن عباس علم بذلك
باب الصلوة بعد العشاء ركعتان مؤكدا ان دار بن ركعات فيسليه في منهن ركعتان مؤكدة وركعتان متعجة قوله عن عائشة قال سالتها عن صلوة رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقالت ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء قط فدخل على الاصل اربع ركعات اوست ركعات الحديث فالركعتان مؤكدة والباقى
ستة باب نسخ قيام الليل وفي نسخة ابواب قيام الليل باب نسخ قيام الليل اليقينية قال ابن المكافى الورد والتهجد سواد قيل في توريغ التهجد فاذا صلى على
اكثر من ثلث عشرة ركعة قبل جميعها ورام ركعة واحدة والباقى صلوة الليل فالقعيد من الاما ديث الواردة في الوردان جميعها وورد ليس صلوة الليل غير الورد
الذي في من صلى الورد قبل ثم قام وصاله فان ذلك حينئذ صلوة الليل انتهى قلت عند الصلوة الورد غير التهجد غير صلوة الليل فان الادل واجب ينحصر
في ثلث ركعات تشبهين وبسببهم وورد غير مقيد بوقت من آخر الليل اذ اوله بشرط وقوعه بعد العشاء سواد بعد نوم او قبله الا ان افضل ما خيره الى آخر
الليل لمن شئت بالانتباه والاشكال في نسخة على الائمة بالاتفاق وهو مقيد بآخر الليل مطلقا او بنوم قباده اما ان قلت فطلق الصلوة في الليل ولا مانع من
ان بعض الرواة يطلقون هذا الورد على صلوة الليل التهجد كلها منهم ابن عمر وبعضها فيفضل الورد عنها ونهم عائشة في اكثر رواياتها قال الا واد العلم في فضل
التهجد لم تنسخ صلوة الليل باصلها واما ما دلت من البطول الى التورع عليها الورد في غيبة وهو منها فلم ينسخ اصلها وانما خفف في صحتها وقد اشار الى
ذلك في المصنعة فقال باب قيام الليل صلى الله عليه وسلم بالليل ونومه وما نسخ من قيام الليل وقوله يا ايها المرسل قسم الليل الا قليلا نصفه الى قوله سيما طويلا وقوله
علم ان قصده ناسيكم الى قوله وان تنقصوا لشدادته ورحم اء عليه بنت الشريعة اقتدارتها في الاحكام والعبادة فجمعت للعشاء الى ثلث الليل
او نصفه وبعده قيام الليل اذ من قوله تعالى يا ايها المرسل قسم الليل الا قليلا نصفه انقص منه قليلا اذ وعليه وعلى القرآن ترتيبا فاذا كان نصف الليل
في العشاء فقصه اذ وعلى النصف الى النصفين للقيام بقي للعشاء ثلث واذا مضى نصف من الليل كان نزول الرب تعالى على سائر الانبياء لهذا
قوله اقم الصلوة طرفي النهار وزلفا من الليل ولذا جاز التوزيع في وقت العشاء من الثلث الى النصف بطله او في الحديث تبين في قيام
الليل في القرآن بها وعليه باب البخاري باب عانصفت الليل من الدعوات كما شرحت في الفسخ وقال علم ان يكون حكمه مني راء خرون في
في الاثر يتكون من فضل الله عزون في قياتكون في سبيل الله فاقرءوا ما تيسر منه فبني عليه حديث ثوبان عند الدارني غير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
في هذا السفر فقلت فان اذ اذ احدكم فليس كعنتين فان قام من الليل الا كانا لاه وهذا من قوله تعالى واذا خرون في الارض الاية فليس في آخر
المرسل نسخ كل قيام الليل ولا حوت وانما هو تخفيف في الصنعة فالورد ان يكون من صلوة الليل يكون سجدة وفيه وصف الايتار لا اصله ذكره
الحطاب في معالم السنن كجدة وركعتين في اربعة عية بعد الهجرة ولعل حفرة الوردية الاحدية في حديث ان الله عز وجل يحب الورد مصطفى الليل فلذا كان
الورد صلوة النهار صلوة المغرب هي ليلية ولانما فيه الجماعه فيها فان هذه الحفرة لا بد ان يكون لها تعلق باعدادهم فيا تورا اجبة واصطفيت
لحب الورد مروق عن هذه الحفرة فلا تكن ان ثلثت من قبل ان العاتل محروم وروح النفوس من حفرة الورد فما صنعت آية فاقروا ولا يلبا

[illegible]

ما رواه الله عليه وسلم بعد نصف الليل -

قوله عن عائشة كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلو قضاة الله عز وجل بالليل فدايحيى السمرجتي
يقول من من به اى رده قوله قالت كان اذا سمع الصبح اخ قام فصلى الى سرور قلت لعائشة اى وقت كان
يصل الله عليه وسلم لصلى صلاة الليل فقالت اذ سمع صوت الديك قلت واكثر الصبح الديك في العرب والحجاز
بعد نصف الليل وكان هذا اكثر اوقات صلى الله عليه وسلم -

باب افتتاح صلوة الليل بركعتين اى خفيفتين قال بعضهم انها ركعتا الوضوء ويستحب فيها التخفيف والاطمئنان من تركها
المصنف وكذلك في الحديث ان الركعتين من صلاة التهجيد فلو كان مقام تهجد الوضوء ليس له صلوة ملحدة فيكون فيه اشارة الى
من من مراد امر الشريعة فيه قليلا ليعتد به قال الطيبي لم يحصل بها نشاط الصلوة وقيام بها ثم يريد يزيده عليها بعد ذلك -

قوله عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام احدكم من الليل فليصل
ركعتين خفيفتين الى في الابتداء ليزهد في تعاقب النوم يحصل النشاط - قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم
يسئل اى الاعمال افضل قال طول القيام واخرج الترمذي هذا الحديث عن جابر قال قيل للنبي صلى الله عليه وسلم
اى الصلوة افضل قال طول الثنوت قلت هذا نص على ان طول القيام افضل من كثرة السجود والى هذا ذهب امام الاثنية ابو
الحنيفة رضي الله عنه -

باب صلوة الليل متني متني اى صلوة الليل الا فضل فيها شئ وبه قال الجمهور وقال ابو حنيفة ان افضل فيها ما راع
قوله عن عبد الله بن عمر ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلوة الليل فقال صل

الله صلى الله عليه وسلم صلوة الليل متني متني فاذا خشي احدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر
له ما قد صلى - قوله صلوة الليل متني متني خبره ثلثي ثلثي بدون النومين لانه غير منصرف وسئل
ابن عمر ما معنى متني متني قال تسلم في كل ركعتين قال لما نطقه الجمهور على ان البيان الافضل ويحتمل ان يكون لاثنا عشر
الى الاثني اذ السلام بين كل ركعتين اخف على الصلوة قلت ويمكن ان يحل على ان لا بد من التشهد بين كل ركعتين واما
ان يسلم او لا يسلم هو بحث اخر وسئل هو هذا المراد ابن عمر في القعدة على الركعتين لا السلام على الركعتين فاذا دار الثنوت
على القعدة عندنا وعلى التسليم عندنا شافعي ولذا يقول الشافعي في الوتر ان الثنوت لما كانت بالتسليم تكون الشفقة
في الوتر ايضا بالتسليم لا بالقعدة فيكون الوتر ثلث ركعات قبلتين فاذا كان يكون معنى واحدة (اكيلة) عند الشافعي وراكبة
عندنا قلت قال الا وسمنا هذا العلامة في كشف المستر تحت شرح حديث الباب قال بنو على ان اقل صلوة الليل ثلثي الى
ابن الفضل فرجحه -

باب في دفع الصبوات بالقراءة في صلوة الليل قال القاري قال الطيبي جاز ان تدفع بفضيلة الجهر بالقرآن واثار
تفضيلة الاسرار فالجواب بان يقال الاسرار افضل لمن يخاف الرياء والجهر افضل لمن يخاف الغش وشرط ان لا يزدى خيره من حصل
او لا يزدى خيره وذلك لان العمل في الجهر يتعدى نفعه الى غيره من استماع او تعلم او ذوق او كونه شعارا للدين ولانه يوقظ
قلب القاري ويذكرهم به ويغير النوم عنه ويثبط غيره للعبادة فتى حفر شئ من هذه النيات فالجهر افضل -

قوله عن ابن عباس قال كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم على قد عايناه من في الحجرة وهو في البيت
 يعني كان لا يرفع صوته كثيرا ولا يسمع احد غيره اذا كان يصلي ليلا واما في المسجد يرفع صوته فيها لئلا يسمع من في قاعة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج ليلة فاذا هو بالي بكر يصلي يخفف من صوته قال ومعه ابن الخطاب يصلي رافعا صوته قال فلما
 اجتمعوا عند النبي صلى الله عليه وسلم قال النبي صلى الله عليه وسلم يا ابا بكر مررت بك وانت تصلي تخفف صوتك اي لما اخترت هذا
 قال ابو بكر لما غلب عليه من الشهوة والجمال قد استمعت من اناجيت يا رسول الله جواب متضمن لعل تخفف اے انا
 انبي ابي وهو يسوع ولا يحتاج الى رفع الصوت قال وقال لعمر مررت بك وانت تصلي رافعا صوته اي لما اخترت
 هذا قال فقال اے عمر لما غلب عليه من الهمة والجمال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اوقظ الوسنان وطرد
 الشيطان ذا الحنن في حديثه فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا ابا بكر ارفع من صوتك شيئا اي
 قليلا لتتفقد بك اسامع وتخط مهتدا ولما حصل له مرتبة الجمع وغلب عليه فخرج التوحيد الحمار المحرق ماموئى الله الحق في الدار الجليل للامم
 الجسمي اشهدى بان لا تنجس الوحدة عن الكثرة ولا الخلق عن الحق وهو اكل للارتب وافضل الناسب الذي هو ذليقة الرسل
 الكلام بطريقة الادب الا لعين الكملين العظام وقال لعمر اخفف من صوتك شيئا اي قليلا لئلا يترش بك نحو معلى
 نائم معذور وانما اراد به صلى الله عليه وسلم بامر له ليقول مزاجه فانه كان في مرتبة الفرق وبرودة الخلق وكافورية الشيطان
 كانت فالبية عليه فامر بمنزج على التوحيد الذي فيه اشعار للناس وباستعمال حلالة المساجد التي هي لذة العبادات وذبدة
 الطامات عند ارباب الحيات واصحاب المقامات اذا قمار الله من مشاربهم قال يطيبه نظيره قوله تعالى ولا تجهر بصوتك بالقرآن
 تخافت بها واتق من ذلك سبيلا وفي هذا الحديث قال صلى الله عليه وسلم قلتم قد اصاب اي من قراءه سراد من قراءه اذن
 قراء الايات من هذه السورة والآيات من سورة اخرى فقد اصاب اما الاولى فما قال صلى الله عليه وسلم قوله في الحديث
 اي في بيان القراءات - قوله اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فسمعهم يحمرون بالقرآن
 فكشف استر وقال الا ان كلهم مناجر به فلا يؤذن بعضهم بعضا ولا يرفع بعضهم عن بعض في القراءة اذ قال
 في الصلاة وقوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجاهل بالقرآن كالجاهل بالصدقة والسار
 بالقرآن كالمسك بالصدقة لا يقيم من الحديث فضل مد على الاخر لان الصدقة تختلف بالفضل بحسب خصوصيات القام
 جهرا ومرا وكذا فضل كل من الذكر الخفي والجلي على الآخر كما في قوله صلى الله عليه وسلم خير الذكر الخفي وقوله من ذكرني في نفس
 ذكرتني نفسي من ذكرني في مائة ذكرتني في مائة وتختلف بحال القاري ايضا كما ذكرت في ترجمة الباب واما قراءة
 الليل وقال افضل فيها الجهر بشرط ان لا يؤذى الناس او يعصيا آخر -
 باب في صلوة الليل اعلم ان صلوة الليل بطيئة حقيقة على يصلي فيه سوار كان فرما او واجبا او نفل ولكن خص في الليل
 اشهر بالتجديد والوتر ولم يطق على صلوة المغرب لمشاورة فانها وان كان من صلوة الليل باقيا للحقيقة ولكن صارت الحقيقة
 مبهورة فيها فلن هذا لاشيل صلوة الليل في اطلاق اشهر عليها ولا يطق الا على صلوة التهجيد والوتر فاطلاق لفظ صلوة الليل
 عليه حقيقة قاصرة ثم اختلفت الروايات في صلوة الليل خصوصاً في الروايات ردت مائة فانها كثيرة الاختلاف بحيث
 لا يجب الجمع بينها ولهذا حكم بعضهم بالاضطراب فيها وحاشا من ذلك كما استعرف ان الله تعالى فاكثروا ايات عنها

تدل على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي صلاة الليل احدى عشرة ركعة قلت تمامية للتجديد ولتتمة للوتر وفي بعضها
له ان يصلي بالليل ثلث عشرة ركعة فبعض من لا باع له في الحديث قال كلها صلاة الليل واما الحدائق فقالوا ان صلاة الليل
كانت احدى عشرة ركعة الا ان الراوى ضم بها ركعتي الفجر الحديث الصحيحين صلى الله عليه وسلم بالليل ثلث عشرة ركعة
منها ركعتا الفجر الحديث لقربها من صلاة الليل وقيل الركعتان اللتان كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بعد الوتر ركعتين
قامدا في بعض الاحيان لبيان الجواز وليعلم ان الامر في قوله صلى الله عليه وسلم جعلوا آخر صلواتكم وتر ليس للوجوب وقيل ان الركعتين
صلاة التيمم وقيل هي ركعتين التيمم قبل صلاة الليل كان يصليها لازالة بقية النوم او بعد ما دام الرغاية التي دور فيها صلاة صلى الله
عليه وسلم في خارج الصبح بالليل خمس عشرة ركعة وسبع عشرة ركعة فلهذا ثبت فيها تردد وقال زين الدين العراقي لم يثبت - واما الاختلاف
الواقع في ادائها في بعضها انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي احدى عشرة ركعة في كل اثنين وفي بعضها يصلي من اليل ثلث عشرة
ركعة يوتر بها خمس لا يكمل في شئ من خمس حتى يجلس في آخرها فيسلم وفي رواية كان يوتر بها ركعات لا يكمل الا في التامة ثم يقوم
يصلي ركعة اخرى لا يكمل الا في التامة والاسعة ولا يكمل الا في السابعة ثم يصلي ركعتين وهو جالس فتلك احدى عشرة ركعة ياتي
فلما من واخذ اللحم وتر سبع ركعات لم يكمل الا في السادسة والسابعة ولم يكمل الا في السابعة ثم يصلي ركعتين وهو جالس وهذه القصة
حديث معدن من مشاهير عايشة ولفظ حديث زائدة بن اوفى عنها انها قالت ثم يقوم الى الصلاة فيصلي ثمان ركعات يوتر بخمس
بام الكتاب وسورة من القرآن وما شاء الله ولا يعتقد في شئ منها حتى يعتقد في التامة ولا يكمل ولا يقرأ في السابعة ثم يعيد عشرين
شرا لا يقرأ في عود ديا له ويرغب اليه وسلم بسلام واحدة شديدة يكاد يرقط اهل البيت من شدته فيصلي ثم يقرأ وهو قائم
بام الكتاب ثم يقرأ الثانية فيقرأ ويسجد وهو قائم ثم يدعها ما شاء الله ان يدعها ثم يكمل ويقرأ ثم يكمل تلك صلاة رسول الله
صلى الله عليه وسلم حتى يدن فقص من التسع اثنتين فجعلها في السابعة وسبع ركعات وهو قائم حتى يقص على ذلك وفي
حديث مطروحة عن عائشة قالت كان يصلي ثلث عشرة ركعة بركعة قبل الصبح يصلي ستا ثم يوتر بخمس لا يعتقد بينهما الا في
آخرهن وفي حديث عبد الله بن ابي قيس قال قلت لعائشة كم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر قالت كان يوتر
باربع وثلث وست وثلث وثمان وثلث وعشر وثلث ولم يكن يوتر بافضل من سبع ولا بالكثر من ثلث عشرة ولفظ حديث ابي
سنة بن عبد الرحمن عنده سلم ان سال عائشة كيف كان صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت ما كان يزيدني رصعا ولا في غير ذلك
الصلوة ركعة يصليها ربعا فلا تسلم عن جهنم صلواتهن ثم يصلي اربعا فلا تسلم عن جهنم صلواتهن ثم يصلي ثلثا واربعا او داود وفيه سال عائشة
زوج النبي صلى الله عليه وسلم كيف كانت صلواته رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان
فقلت ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر في رمضان ولا في غير ذلك على احد عشرين
الحديث كما في سلم فبهذه الاختلافات الواقعة في حديث عائشة ما ذكره المصنف في باب غير اختلافات الواقعة التي ذكرها
عن غير ما قال القرطبي اشككت روايات عائشة على كثير من اهل العلم حتى نسب اليهم حديثها الى الاضطراب هذا ما تيمم لو كان الراوى
عليها واحد او اخبر عن وقت واحد الصواب ان كل شئ ذكرته من ذلك محمول على اوقات متعددة واحوال مختلفة بحسب ط
وبيان الجواز والله اعلم اني قلت هذا ليصح على مذهب الشافعية فانهم صرحوا بان الوتر ثلث ركعات تبسيتين ثم يجوزون
خمس ركعات وسبع ركعات وتسع ركعات واثني عشرة ركعة واما ثلث عشرة ركعة فمعه كونها وتر اختلاف وجزم فقالتين

وترد لم تترك حال صلوة الليل في القعدة وانما ذكرت حال الترتيق وايضا نص على نفي اسد على الركعة الثانية من الترتيق فان ترك
 تبادلا واحد في الدلالة على اسلام في الثانية مثل حديث فاوتر واحدة فانما لم نجدنا نصا على نفي اسد المشيد على تبادله ولكن
 وجدنا نصا في تركه ولما نص اخرجه ايضا في النسخة في البصري ص ٢٢٢ عن ابي بن كعب لفظ ولا يسلم الا في آخر من ويقول بولس
 سجان الملك القدوس ثلثا وسكت عليه النسي فيكون صيا عند وصحى زين الدين العراقي وكذلك تبادله حديث عائشة حديث الصحين
 ثم نصلي ثلثا على نفي اسلام في الثانية ولذا اخرجه النسي في باب كيف الترتيق ثلث فان كل حديث عائشة حديث الباقية
 عائشة كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر قالت كان يوتر باربع وثلاث وست وثلث وثمان وثلث الحمد يتر على نفي اسلام
 على الثانية في الترتيق ثلثا على قطع اربع من سبع وست من تسع وثمان من احدى عشر فانه يدل ان ثلثا وتر الباقي صلوة
 دليل ثم اجاب عما في مسلم وغيره من رواية كان يوتر سبع يجلس الا في آخر من وغيره التي رويت عن عائشة في هذا الباب وغيره
 وتعلم ان الدين قال في حديث عائشة كان يوتر منها خمس يجلس في شئ من خمس حتى يجلس في الآخرة بان يصلي جالس في شئ
 من خمس حتى يجلس في الآخرة جالس قلت ان قطع الثلث من خمس متعين ولكن الركعتين ما قلت انها اللتان يوتر
 بها جالس بعد الترتيق وجواب المدعيين نافذ باري فان الركعتين جالس بعد الترتيق ثلثان في الصحين ولكن لا ارض بهذا لان ما
 ينكر الركعتين جالس بعد الترتيق وسئل عنها احمد فقال لا يصليها ولا يصليها احد الا انكر عليه اما النجاشي فخرج هذا ولكنه لم يوجب جليها في
 انه لم يوجب لعدم اختياره كما هو دأبه واما الشافعي والشافعية فلم يرد عنها فيها شئ وايضا حديث عائشة هذا عن عروة ولم يوجب في الثانية
 من روايات عروة عن عائشة الركعتين بعد الترتيق ولله انكر ان كان فانه اخرجه حديث عائشة في موطاه بسند عروة فعند الركعتان
 تان قبل الترتيق وانما صح الراوي مع الترتيق لعدم التوقف الطويلة من وقفة الزوم وغيره من وقفة الزوم والساكن قطع الثلث من
 خمس متعين والتردد في كل الركعتين رشت الركعتان قبل الترتيق كما في الطحاوي عن ابي هريرة وسياقي فربما يجزئ في باب انشاء الترتيق
 حتى حديث عائشة لا يجلس في شئ من خمس جلسته الفروع والاستراحة حتى يجلس ثلثا يجلس في الآخرة اي بعد ركعة الآخرة.

قول عاتكة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل عشية ركعات ويوتر بسبعين
 ويصلي سجدة في البحر قبل ذلك فثلاث عشية ركعة اربع عشرة ركعة من صلاة الليل ما سوى ركعتي الفجر ثمان ركعات صلوة
 الليل وثلث ركعات للترويض قبلها الى تبادله الحديث بان الترتيق واحدة لما عرفت عائشة كان يسلم في ركعتي الترتيق فانه خرج
 في ان الترتيق ثلثا يسلم في حديث آتي كان يصلي من الليل احدى عشر ركعة يوتر منها بولحدة.

قول عن عاتكة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فيها بين ان يغف من
 صلاة العشاء الى ان ينصرف الفجر احدى عشرة ركعة يسلم من كل ثنتين ويوتر بولحدة الحمد
 اي من ركعة الى الشفق الله في قبلها قال ابن الملك وقال ابن حجر فيه ان اقل الترتيق ركعة فردة في تسليم من كل ركعتين وبها قال
 الاكثر الا ان عائشة قلت لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم الترتيق ركعة واحدة نعم ثبت عن بعض الصحابة فترك تبادله بالذي مر عن
 عائشة كان لا يسلم في ركعتي الترتيق فانه خاص وبها ما - **قول** عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي

يصلي من الليل ثلث عشية ركعة يوتر منها خمس لا يجلس في شئ من الخمس حتى يجلس في الآخرة
 فليس له قدم ان الركعتين منها سنة الفجر وثمان ركعات صلوة الليل وثلث ركعات وترد عن عائشة في الترتيق ثلثان

من صلوة الليل لداعية وعتبا لكونهم مفصل بينها بالنوم والوضوء والاسواك والذكر وغير ذلك فعنه لا يجلس في شيء من خمس جلوس
انفرغ ولا شراقة من يجلس تلك بجلسته في الآخرة اى بعد ركعة الآخرة او يقال ويجلس في كائى جالسا في شيء من خمس من يجلس
ليجلى جالسا في الآخرة كما قال فضلاء العدى.

قول - كان يصلي من الليل ثلث عشرة ركعة وكان يصلي ثمانى ركعات ويوتر بركعة الحديث اى
يوتر الشفعه من الثمانى ركعات بواحدة فتكون الستة منها صلوة الليل وثلاثة ومن لقول مالك
لا يسلم في ركعتي الوتر والركعتان سنة الوتر بعده جالسا والركعتان بايمن الاذان والا قامة سنا الفجر. **قول** - سأل أئمة
زوج النبي صلى الله عليه وسلم كيف كانت صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فقالوا لما
رسول الله صلى الله عليه وسلم من يدي في رمضان ولا في غيره على احدى عشرين ركعة في الايام
المستحبة في رمضان ولا في غيره اى في غالب الاحوال والادوات يصلي اربعا فلا قسالة من حسنهم وطولهم ثم
يصلي ثلثا بركعة تفصيل لما اجتمعوا ولا يدل بظاهره على ان الوتر ثلث ركعات وما سواه ثمان ركعات من صلوة الليل قال
في الاكمال ثم يختلفون في معنى الاربع فقول انه لم يكن يسلم من كل ركعتين قبل ان لم يجلس الا في آخر كل اربعة وقال مالك والاكثرون
انه كان يسلم من كل ركعتين قلت سوى ركعتي الوتر وكان لا يسلم في ركعتي الوتر كما مر من عارضة خرجنا في شيء ثم يختلفون في معنى الاربع
فقول اردوا بها على منفعة واحدة في التلاوة والتحسين لم يختلفوا في غير ذلك من الاوقات ثم الاربعه الثانية مشوبة ايضا في الطويل والقصير
وان لم يبلغ في الطويل ثلثا ولا في القصير ثلثا في الآخرة على ركعتين طويلتين ثم على ركعتين وبعدها ركعتين طويلتين قبلها وقيل انها فصل لا
بالذكر لانه كان قيام قبل كل اربعة نومة وفي حديث ام سلمة كان يصلي ثم قيام قدر ما يصلي قدر ما نام ثم يصلي ثم قيام ثم يصلي ثم قيام ثم يصلي
انه لم يكن يفصل بينها بسلام قلت هذا هو الصحيح وكان هذا في اكثر الاحوال. **قول** - حدثنا حنفى بن عمر عن محمد بن عبد الله بن
انرجه سلم مفصلا ومطولا ولم يخرج به البخارى وابن كان على شرطه قال البيهقي في معرفة السنن والآثار من حكاية البخارى ابن زيد حديثا
واحدا وميرك ما يخالفه وابن كان على شرطه. **قول** - فاستبقت حكيوم بن اعلم فابى فقاما مثلثة اى ظلت مرتان
يعجبني فابى فقامته وفي رواية مسلم ما انا بقاربها لاني نهيتا ان تقول في باتين شيعتين فابت فيها لا عفتا اى نهت تركه
ابن عسكركنا وكذلك ابن عباس. **قول** - قلت حدثني عن خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم الى
كان القرآن في اشارة الى قوله تعالى انك على خلق عليم قال النودى معناه لعل في الوقوف عند حدوده والالتزام بالادب
والاعتبار بامثاله وقصصه وتدبره ومن تلاوته. قلت حدثني عن قيام الليل الى فصا دقيما الليل تطوعا بعد
فريضة اى بعد كونه فريضة فاحجة لمن قال ان قيام الليل كان تطوعا في حق رسول الله صلى الله عليه وسلم والامة قلت قد مر
سابقا انها سخت تطويل القيام لاصلها مذكور. قلت حدثني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كان
يوتر ثمانى ركعات لا يجلس الا في الثامنة اى فيها الا في الثامنة ثم اى بعد الجلس والتشهد يقوم بمصلي
ركعة اخرى اى منها في الثامنة لا يجلس الا في الثامنة والثامنة ولا يسلم الا في التاسعة اى
انما يسلم في التاسعة فقط لاني الثامنة تسليمها كما هو بين رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي ثمانيا متصلة بتخلل
جلوسات بينها على الشفعات وهذا جائز عند الشوافع وابن كان الافضل عندهم يسلم على كل ركعتين وقدر منعه عنه عن النبي من

ان عاثة جمع اولابن الوتر و صلوة الليل في العدد ثم فصلت كيفية الوتر وتركت كيفية صلوة الليل بان كان يجلس على الثمانية
 ولا يسلم فيها الا الثمانية من الوتر ثم يجلس على التاسعة ويسلم فيها اى في الثامنة من الوتر فتركت ركعات منها صلوة الليل ثلاث
 ركعات منها وتر فالذكر في حال لقعدة و سلام حال الوتر لصلوة الليل واكتفى في ذلك ما أخرجه النسائي بهذا السند بجدة ان عاثة
 مدته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يسلم في ركعتي الوتر وقد مر مفصلا فذكره - قول - فلما اسن واخذ اللحم
 او ترسيم ركعات لم يجلس الا في السادسة والسابعة ولم يسلم الا في السابعة اى لما دخل في اسن
 ركعتين من التسع لاجل الضعف فصلى سبع ركعات اربعة منها صلوة الليل وثلاث وتر ومبنت حال الوتر بان صلى الله عليه
 عليه وسلم جلس على الثمانية ولم يسلم التي في تعداد الركعات هي سادسة وجلس على الثامنة ولم فيها اى هي السابعة - قول - سعيد
 عن قتادة باسناد صحيح قال يصلي ثمان ركعات كما يجلس فيهن كما عند الثامنة فيجلس فيهن كما لله ثم
 يدعون ثم يسلم تسليما يسبحا وقد قال بهما في الحديث المتقدم انه كان يجلس في الثامنة ولا يسلم فيها فخالف سعيد بهما في
 ذكر اسم بعد الثامنة قلت وانما امرن حديث سعيد في اليوم بالتقديم والتأخير فذكر ركعة الوتر بعد الركعتين اللتين صلها
 ما ياتي قال ثم يصلي ركعتين وهو جالس بعد ما يسلم ثم يصلي ركعة وكان فيها ان يذكرها بعد السابعة
 في الثامنة ثم يذكر اسم بعد الثامنة وقد اخرج النسائي هذا الحديث بهذا السند في مجتباه ثم قال في آخره قال ابو عبد الرحمن
 كذا وقع في كتابي ولا ادرى من الخطا في موضع ذكره عليه السلام انتهى - قول - عن زرارة بن اوفى ان عاثة تسكت
 عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم في خوف الليل فقالت كان يصلي صلوة في جماعة
 ثم يركع اهل البيت ركعات ثمة من الغار ومودعا قال ابن الهيثم ان اسنة بعد العشاء اربع ركعات -
 قول - ثم يقوم الى مصلا فيصلي ثمان ركعات فيقرأ فيهن بام الكتاب وسورة من القرآن وما شاء الله
 ولا يفتن في شئ منها اى من الركعات الثمانية حتى يقعد في الثامنة ولا يسلم في الثامنة بل يقوم الى الثامنة
 يدون سلا ثم يقعد في التاسعة ثم يقعد في عاثة ما شاء الله ان يدعوه من التشهد والصلوة والاعاء
 ويسأل ويرغب الله ويسلم تسليما واحدة شديدة يكاد يوقظ اهل البيت من شدة تسليمة
 ومعنى قوله لا يقعد في شئ منها اى من الركعات الثمانية كقعوده في الثامنة والتاسعة فالمراد بالقعود التفتت والجلوس المنفية
 بجلوس الخالية عن اسلام او جلوس الانساعة عن التحب بطول القيام او يقال ان لفظة لا داخل على المجموع وهذا التأويل لا يتفق
 ما رواه عن عاثة من الروايات الصحيحة الصريحة فلا تخالف بعضها بعضا واما السلام الواحد فهذا موافق لرواية ابي حنيفة
 من ان الواجب هو احد التسليمتين وهو الرابع وقال القرظي وهو ذهب جماعة من اصحابه بل وعى ابو عمير بن عبد الله بن عبد
 البروي عن ابي خلف الرازي وقال الطحاوي وهو ذهب عاثة فاندفع ما قال انه محمول على انه كانت التسليمتين الا ان
 كانت شديدة
 فأنكره ثم قد كتب بها في نسخة المكنونة على امشاة ونقل عنها في بعض نسخ المطبوعة الهندية الحديث الذي تقدم في
 اول الباب من حديث موسى بن اسماعيل ثنا ديب بن اسحاق بن عروة عن ابي عبد الله عاثة قالت كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثلث عشرة ركعة يوتر منهن خمس ركعات كما يجلس في شئ من الخمس

حتى يجلس في الكعبة فيسلم قال ابو داود انما كنت هذا الحديث كما فيه اضطراب فيه ثم قال ابو داود
اصحابنا لا يرون الوكعتين بعد الوتر انتهى ثم كتب بعض الكتاب هذا الحديث ليس في الاصل المنقول منه ولا في اصول صحيحه
وذكر في الاطراف ولم ينسب على انه من رواية احمد بن حنبل قلت هو من رواية الرطبي الاضطراب فيه هو الاختلاف في احدى عشر رواية
عشرة ومعنى قوله لا يرون اصحابنا اي لا يقولون الحديثون بالكعبتين بعد الوتر كما يفهم من هذا الحديث وعلى الزيداني ممن هو عليه السلام
في شرح الوطائ قال قال ابن عبد البر ذكر قوم من رواية هذا الحديث عن هشام انه كان يوتر من ذلك الخمس لا يجلس في شيء من ركعات
الا في آخر من رواه حماد بن سلمة وابو عوانة وروى غيرهم واكثر الحفاظ رده عن هشام كما رواه مالك والرواية المتوافقة لانها
حدث بها عن هشام اهل العراق واما حديث به هشام قبل خروجه الى العراق اصح عندهم انتهى وفي شرح الوطائ ان هشام راى
نزه الزيادة حين ذهب الى العراق فبلغ ذلك مالك بن انس فقال من هذا هشام بالهراق انا ناعنه ما لم تعرف قلت لا توهم ان
انكار مالك على ذكره ثلث عشرة ركعة لان ما كانه بنفسه فكيف ينكر على هشام وليس باعثة الانكار الركعتان جالسا فانه لم يرد بما
فليس الانكار الا ذكره ولا يجلس في شيء من الخمس حتى يجلس في الآخرة فيسلم ثم علم انه قد هيى الحافظ في تلخيص البحر حيث قال بان
حديث عائشة يوتر بخمس لا يجلس احد في حديث متفق عليه احوال انه من آخر او مسلم وكذلك سمي صاحب الشكوة فانه ايضا قال
متفق عليه - قول - عن ابن عباس انه رقد عند النبي صلى الله عليه وسلم فركعا استقيظ فتسواك
وتوضعا وهو يقول ان في خلق السموات والارض حتى ختم السورة ثم قام فصلى ركعتين اتمال
فيهما القيام والركوع والسجود ثم انصرف فاما حتى نفي ثم فعل ذلك ثلث مرات ست ركعات كل ركعة
سبعا ثم يتوضعا ويقرا هو كذا الايات ثم ووتر قال عثمان اي ابن ابي شيبة شيخ المصنف ثلث ركعات
فانما المؤذن فخرج الى الصلاة وقال ابن عيسى اي محمد بن شيخ ثمان للمصنف ثم ووتر فانما بلال فاذنه
بالصلاة حين طلع الفجر فصلى ركعتي الفجر الحديث غرضه بيان الفرق بين لفظه شخيه في اداء هذا الغنى فان عثمان
ذكر ثلث ركعات ولم يذكر سنة الفجر واما محمد بن عيسى فذكر صلاة سنة الفجر ولم يذكر عدد ركعات الوتر وذكر اسم المؤذن وذكر
اؤنه بالصلاة حين طلع الفجر وبالحكمة هذا رواية ابن عباس صريحة في هذا - قول - عن كريب عن الفضل بن عباس
قال بت ليلة الحديث وفيه حتى صلى عشر ركعات ثم قام فصلى سجدة واحدة فوتر بها اخرجه مسلم بن حبان
ابن كبر عن كريب عن ابن عباس انه قال رقدت احد في بيت هشام فاني عن ابن عباس ولم يذكر فضل بن عباس غير هذا
الحديث فذكر الفضل وهم من بعض الرواة ومعنى قوله صلى سجدة الى منضمة مع الشفع السابغ لفصل الراوى الركعة لان الوتر
جاء منها لان عمر بن عباس في هذه القصة ثم اذ ثلثات في الرواية السابقة قول - عن سعيد بن جبير عن
ابن عباس قالت بت عند خالتي الحديث وفيه فتوضا ثم صلى سبعا وخمسا اذ ربهن لم يسلم الا في
آخرهن وهذا رواية محمد بن قيس عن الحكم عن سعيد وفي رواية شعبة عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس
قال بت في بيت خالتي ميمونة الحديث وفيه فصل النبي صلى الله عليه وسلم العشاء فصلى اربعاً
اي اربع شفعات ثم قام ثم قام لصلاة فقلت عن يسارة فادارني فاقامني عن يمينه فصلى خمسا
ثم قام الحديث وفي رواية يحيى عن سعيد بن جبير ان ابن عباس حدثني في هذه القصة قال قام

فصلي ركعتين ركعتين حتى صلى ثمان في ركعات ثمان وخمس لم يجلس بين من قال اجماعا في الفسخ
وقد اختلف على سعيد بن جبيرة في التفسير (أي كتاب التفسير في صحيح البخاري) من طريق شعبة عن الحكم عن فضلي اربع ركعات
ثم نام ثم صلى خمس ركعات وقد حل محمد بن نصر بن داود الاربعة على انما سنة الشاركونها وقت قبل النوم لكن ليكر عليه رواه
هو من طريق المنهال بن عمرو عن علي بن عبد الله بن عباس فان فيه فصل العشاء ثم صلى اربع ركعات بعد ما حقه لم يبق في السجدة
غيره ثم انصرف فانه يفتي ان يكون صلى الاربعة في السجدة في البيت ورواية سعيد بن جبيرة ايضا تفتي بالاختصار على خمس ركعات
بعد النوم وفيه نظر وقد رواها ابو داود ومن وجه آخر عن الحكم وفيه فصل خمس او سبعا او تسع لم يسلم الا في آخر من وقد ظهر لي من
رواية اخرى عن سعيد بن جبيرة ما يرفع هذا الاشكال ويوضح ان رواية الحكم وقع فيها تقصير في هذا النسائي من طريق يحيى
بن عباد عن سعيد بن جبيرة فصل ركعتين ركعتين حتى صلى ثمان ركعات ثم اوتر خمس لم يجلس بينهما فينبذ الجميع بين رواية سعيد
ورواية كريب انتهى قلت احاديث سعيد بن جبيرة شذوي ليس فيها اختلاف فالاصل فيها زيادة يحيى بن عباد عن سعيد بن جبيرة
عن ابن عباس عن ابي داود والنسائي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين ركعتين حتى صلى ثمان ركعات ثم اوتر
خمس فبذلك ثلث عشرة ركعة ويوافقه ما رواه الحكم عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى العشاء ثم جاز فصل اربع
بذلك اللفظ ابي داود واربعا من غير زيادة لفظ ركعات ثم نام ثم قام يصلي فصل خمس فبذلك الرواية موافقة لما رواه يحيى بن عباد
لان المداوم قوله فصل اربع اربع شفعات فبذلك ثلث عشرة ركعة وما قال اجماعا فيها في التفسير من طريق
شعبة عن الحكم عن فضلي اربع ركعات ثم نام ثم صلى خمس ركعات بزيادة لفظ ركعات فلم يجد في التفسير ولعل الراوي زاد لفظ ركعات
من عند نفسه وذكر هذا اللفظ محمد بن نصر في قيام الليل وبعده فاش من فهم الراوي واما الحديث الآخر الذي رواه ابو داود من طريق الحكم
بن عتبة عن حيد بن جبيرة عن ابن عباس وفيه ثم صلى سبعا او تسع او تسع في الاختصار استقصا الركعات الثمانية التي
قبل خمس فلم يذكره فبني قوله ثم صلى سبعا او تسع او تسع لم يسلم الا في آخر من لان بعد السلام على
ركعتين متصلا يعني قوله فصل خمس ثم نام ما مر سابقا من ان الراوي يحق الركعتين من صلوة الليل بالوتر والركعتين اللتين بعد الوتر لعدم
الانفصال بينهما حتى انه سلم تسليمة واحدة بل لم يقيم من القاعدة الاخيرة للوتر صلى الركعتين في تلك القعدة فعلى هذا ما رواه يحيى
بن عباد عن ابن عباس قال صلى العشاء ثم صلى اربع ركعات ثم اوتر خمس لم يجلس بينهما فينبذ الجميع بين رواية
ابن عباس في رواية ابن عباس قطع الركعتين من الثلاث والاربعة ركعات من الثلاث لان قد مر عن ابن عباس انه صلى
الثلاث وفي سلم صلاها ووتر ثلاث عن ابن عباس لا يصح الى ما قال اجماعا بان حبيب بن ابي ثابت متفق وكيف يكون
بما لم يمتح ولم يفرغ لان الحديث في اخره بندين آخرين عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم اوتر ثلاث وخرج النسائي عن سعيد
بن جبيرة عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر ثلاث يقرأ في الاولى الحمد ثلاثا وثلاثين في الثانية الحمد ثلث
من خمس والبع.

باب ما ينوب من القصد في الصلاة من الامور المتعللة الذي لا يسلم اليه احد في التقرير والافراط في العمل
استقامته في الطريق ثم يستعمل للتوسط.

قول عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اكلوا مما رزقوا من العمل ما تطيقون اي

وإما فان جعل الزكوات كثيرة ليقاط ودار على كسب من طاعة فان الله لا يمل حتى تتجاوز عن العمل وانه لا يمل حتى
تتجاوز على حقيقة بل هي متجاوزة قطع القبال باهسان هي قطع القبال عليكم باهسان حتى تتجاوز عن العمل وانه لا يمل
اعطاه الله عليه سبحانه تعالى من باب الشاكلة -

باب تفريع ابواب شهر رمضان باب قيا وشهر رمضان اي في فضل قيام ليلة علم ان العمل انما يكون في
عدو التراب بعد اتقانهم انما سنة مؤكدة ولم يقع فيما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قرأها ثلث ليل من
ركعات بطريق صحيح ولكن وقع ذكر عدو التراب في ما صلا بالعبادة الصالحة والابيعين رضي الله عنهم فقد اخبر الشيخ الهادي
عن يزيد بن خنيفة عن السائب بن يزيد قال يقولون على عهد عمر بن الخطاب في شهر رمضان بعشرين ركعة قال كانوا
يقرون بالثلث وكانوا يقولون على عهد عثمان بن عفان من شدة القيام وقال رواه البيهقي واما وصيحي ومن يزيد بن
رومان انه قال كان الناس يقولون في زمان عمر بن الخطاب في رمضان ثلث وعشرين ركعة رواه مالك واما ما روى
قوي عن يحيى بن سعيد عن عمر بن الخطاب مر على الصلي بهم عشرين ركعة رواه ابو بكر بن الشيبه في مصنفه واما ما روى
عبد العزيز بن ربيع قال كان ابي بن كعب يصلي بالناس في رمضان بالمدينة عشرين ركعة ويوتر ثلث اخرج ابو بكر بن ابي
شيبه في مصنفه واما ما روى قوي وعن عطاء قال اذ كنت اناس يصليون ثلثا وعشرين ركعة بالوتر رواه ابن ابي شيبه
واما ما روى عن ابي الخضير قال كان يؤمناسويد بن غفلة في رمضان فصلي خمس ترويضات عشرين ركعة رواه ابي حنيفة
حسن وعن مانع ابن عمر قال كان ابن ابي ليكة يصلي بنا في رمضان عشرين ركعة رواه ابو بكر بن ابي شيبه واما ما روى
سعيد بن عبدان عن علي بن ربيعة كان يصلي بهم في رمضان خمس ترويضات ويوتر ثلث اخرج ابو بكر بن ابي شيبه في مصنفه واما ما
صحح قال النووي وفي ابواب روايات اخرى اكثر لا تخلو عن وهم لكن بعضها يقوى بعضها لا سيما ما ذهب اليه المحققين واما ما روى
الشافعية فقال في التوضيح والثالث صلوة التراويح وهي عشرين ركعة بعشر تسليحات في كل ليلة من رمضان وثلثها خمس
ترويضات وينبغي الشخص بكل ركعتين التراويح او قيام رمضان فلا يصح بقية مطلقة ولو على ربيع ركعات او اكثر منها قبلته
واحد لم يصح انتهى وقال في المدونة الكبرى للامام مالك بن انس برواية عبد الرحمن بن القاسم عنه قال ابن القاسم
وثلاثون ركعة بالوتر ستة وثلاثون ركعة والوتر ثلث وقال الترمذي في جامعه اختلج اهل العلم في قيام رمضان فركبوا
ان يصلي احدي واربعين ركعة مع الوتر وهو قول اهل المدينة لعل عليه على بناءهم بالمدينة واكثر اهل العلم على روى عن ابي
وخيرهما من صحاب النبي صلى الله عليه وسلم عشرين ركعة وهو قول الثوري وابن المبارك والشافعية وقال الشافعية وكذا اذ كنت
ببلدنا بركة يصليون عشرين ركعة وقال احمد بن حنبل في هذا الوان لم يفيض فيه شي وقال رحى بل نختار احدي واربعين ركعة على روى
عن ابي بن كعب انتهى قلت - ثم قال الشافعي وهو روى عن ابي حنيفة واحمد وبعض المالكية ان افضل صلوة التراويح جماعة في
السجدة قال ابو يوسف ومسانخ المحققين من المتقدمين والشافعية بافضليتها في البيت الى ذهب مالك واخاره الطحاوي ومن
ابى يوسف من قد ان اهل في منية كما يصلي مع الامام فالصلوة في منية فضل في منية واكثر في المنبرها في المسجد افضل وكذا اهل التراب
جماعة فالسجدة افضل قلت يا صحيح ان الجماعة في البيت فضيلة والجماعة في المسجد فضيلة اخرى فاذا التراويح في منية مستحب
ان يكون فقيها غيا ليقته في تمام قول كان عمر يصلي في البيت وثبت ان اكثر حفاظ القرآن من اساعت كالويعلون التراويح

في الموت وانما خرونا ان يصلي كل واحد في المسجد قلت وكذا ينبغي في زماننا لا تتركوا نصف الدين لانه اذا اجلي ببلتين بخيار
 ارجوها واقبها تحتها باختلاف الازمنة قول - عن ابي خزيمة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يترجم
 في قيام رمضان من غيران يا مريم بن مية ثم يقول من قام رمضان ايماناً ايماناً تصديقاً بوعده الله تعالى
 على الصلوة في بيالي رمضان بالشواب احتسباً باي طلب الاجر لا تقصداً من ريار ونحوه عفو لا ما فقد من ذنبه
 رادقة من سفان عند الناس واما خرونا كناية عن غفلة من الكبار فلا تقع منهم كبره بعد ذلك وقيل ذنوبهم تقع مغفورة
 فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا هو على ذلك ثم كان الا هم على ذلك في خلافة ابي بكر وصحبا
 من خلافة عمر رضي الله عنه هذا قول الزهري صرح به البخاري في صحيحه ومعناه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي
 على ترك الجماعة الواحدة في التراويح بل يصلي الناس اذراع متفرقون يصلي الرجل نفسه يصلي الرجل بصلوته الرملة - قول -
 عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد فصلى بصلواته
 ناس ثم صلى من القابلة فكثروا ناس ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة وفي البخاري او الرابعة ولا احمد من روايته
 ابن جريح عن ابن شهاب فلما أصبح تحدوا ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد من جوف الليل فاجتمع اكثر منهم زاد نوس
 فخرج النبي صلى الله عليه وسلم في الليلة الثانية فصلوا معه فاصبح الناس يذكرون ذلك فكثر من المسجد من الليلة الثالثة
 فخرج فصلوا بصلوته فلما كان الليلة الرابعة عجز المسجد عن اهل له من رواية سفان بن جيس عن فلما كان الليلة الرابعة غص
 المسجد بالهم فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد احمد في روايته ابن جريح حتى سمعت ناساً منهم يقولون
 بصلوة وفي رواية سفان بن حصين ما شأنه وفي حديث زيد بن ثابت في الاعتقاد ففقدوا صوته وظنوا انه قد نام فاجعل
 بعضهم يخرج ليخرج اليهم وفي حديثه في الادب فرفعوا صواتهم وصحبوا الباب فلما اصبح قال قد رايت الذي صنعتكم فلم يمنعني
 من الخرج اليكم الا اني خشيت ان تفرض عليكم وذلك في رمضان اي كانت هذه الفضة في شهر رمضان في
 رواية آتت قال تعني النبي صلى الله عليه وسلم ايها الناس اما والله ما بت ليلى هذه بحمد الله فان لا ولا تخفى على مكانكم وقد اخرج
 محمد بن نصر بن احمد في قيام الليل مطولاً وفيه حتى خرج اليهم الى الصبح فقال يا ايها الناس اما والله اسعدت معنى قوله الا
 اني خشيت ان تفرض عليكم صلوة الليل فتعجزوا عنها اي تشق عليكم فتتركوها مع القدرة عليها وليس للرد والعجز الكلي لانه
 بقا التكليف من صلته ان طاب ليلة الاحدث انه صلى الله عليه وسلم توقع تبرتب افترض بصلوة بالليل جماعة على وجود
 لمؤبة عليها وفي ذلك انكشاف واجاب المحب الطبري بانه يحل ان يكون الله عز وجل اوحى اليه انك ان واطبت على هذه
 الصلوة معهم افترضتها عليهم فاحب التحفيف عليهم فتترك الواطئة وقال القرطبي معنى قوله فترخص عليكم ان تظنونه فرضاً فيجب على
 من تمكن ذلك كما اذا ظن ان الجهد على شئ او تحريمه فانه يجب العمل به قال قيل كان حكم النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا واطب على
 من تمكن اعمال البر واقدي به فيه انه يفرض عليهم وقال ابن بطال يحل ان يكون هذا القول صدر منه صلى الله عليه وسلم لما كان قيام
 الليل فرضاً عليه دون امته تخفى ان حرج اليهم والتزموا معه قيام الليل ان يوصي الله بينه وبينهم في حكمه ان الا في اشهر
 السادة بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين امته في العبادة وقد اشكل المصنف على ما ثبت في حديث الاسرار
 من الله تعالى قال بين خمس ومن غمسون لا يبدل القول لدى فاذا من التبديل فكيف يقع النخوف من الزيادة واجاب

عنه بان صلوة الليل كانت واجبة عليه صلى الله عليه وسلم واقباله الشرعية يجب على الامة الاقتدار به فيها يعني عند الحاجة فذكر
 الخرج لهم لئلا يدخل ذلك في الواجب من طرق الامر بالاعتدال به لاسن طريق انما فرض جديد اذا على الخمس هذا كما يجب للامر
 على نفسه صلوة تدفح عليه ولا يلزم من ذلك زيادة فرض في اصل الشرع قال وفيه حال آخر وهو ان الله فرض صلوة
 خمسين ثم حط معظمها بشفاقة نبيه صلى الله عليه وسلم فاذا ما دلت الامة فيما استوجب لها والتزمت ما استغنى لهم عنهم صلى الله
 عليه وسلم منهم يستلزم ان يثبت ذلك فرضا عليهم كما التزم ناس الرهبانية من قبل انفسهم ثم عاب الله عليهم التقصير فيها فقال
 فارعوها حتى رعايتها فحشي صلى الله عليه وسلم ان يكون سبيلهم سبيل اولئك فقطع لعل شفقة عليهم من ذلك وقد تعلق بهذين
 من الخطابى جماعة من الملاح كابن الجوزى وهو مبنى على ان قيام الليل كان واجبا عليه صلى الله عليه وسلم وعلى وجوب الاقتدار
 بافعاله وفي كل من الامور نزل واجاب الكرافى بان حديث الاسرار يدل على ان المراد بقوله تعالى لا يبدل القول لدي
 الا نحن من نقص شئ من الخمس ولم يتغير من الزيادة استتبعه لكن في ذكر التضعيف بقوله من خمس ومن خمسون اشارة على عدم الزيادة
 ايضا لان التضعيف لا ينقص عن احسنه ورفع بعضهم في اصل السؤال بان الزمان كان قابلا للتفخ فلا مانع من خشية الافتراض فيه
 نظر لان قوله لا يبدل القول لدى خبر الشيخ لا يدخل على الرجح وقد فتح البارى اجوبة اخرى احد ما يحتمل ان يكون المخوف افتراض
 قيام الليل بمعنى جعل التهجيد في السجدة جماعة شرطا في صحة التقفل بالليل ويؤمى اليه قوله في حديث زيد بن ثابت عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انكم لو كنتم عليكم ما كنتم فصلوا ايها الناس في يومكم انهم عن التجمع في السجدة شفاقا عليهم من اشتراط ومن مع لونه في الصلاة
 على ذلك في يومهم من افتراضه عليهم ثانيا ما يحتمل ان يكون المخوف افتراض قيام الليل على الكفاية لا على الاعيان فلا يكون
 ذلك نادرا على الخمس بل هو نظير ما ذهب اليه قوم في العيد ونحوها ثانيا ما يحتمل ان يكون المخوف افتراض قيام رمضان خاصة فقد
 وقع في حديث الباب ان ذلك كان في رمضان وفي رواية سفيان بن حسين خثيث ان يفرض عليكم قيام هذا الشهر فعلى هذا
 يرتفع الاشكال لان قيام رمضان لا يتكرر كل يوم في السنة فلا يكون ذلك قدرا نادرا على الخمس واقرى هذه الاجوبة الثلاثة في
 نظري الاول والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب انتهى قاله السحاظ في الفتح قلت لعل حجة خشية ان الصلوة بالجماعة من خصائص
 النضر فوجودها خاصة خافوا افتراضه ثم اعلم انه اذا بان حبان في هذا الحديث في صحيحه الا اني خثيث ان تفرض عليكم الوتر واجبه
 اسحا فقط جمال الدين الزيلعي في وجوب الوتر -

باب في ليلة القدر انما سميت بها لانهما يقدر فيها الارزاق ويكتب الاجال والاحكام التي تكون في تلك السنة
 لقوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم وقوله تعالى ان تنزل الملائكة والروح فيها باذن ربهم من كل مرة والقدر بهذا المعنى يجوز فيه
 تسكين الدال فالمشهور تحريكه قيل سمي بها لعظم قدرها واثمها والاضافة على هذا من قبيل حاتم الجود وقيل من اتى
 فيها صارا قدر اوان الطاعات لها قدر زاد فيها قال اشمى قال في معراج الدراية اعلم ان ليلة القدر ليلة فاضلة يسبب
 طلبها وهي افضل ليالى السنة وكل عمل خير فيها يعيد العتق عمل في غير ما وعنه ابن ابيس من شهد العشاء ليلة القدر فقد اغد
 نصيب منها وعنه اثناعشر العشاء والصبح ويراه من المؤمنين من شاء الله تعالى ويصلي لمن يراه بان يكتمها ويدعو الله تعالى
 بالاخلاص انتهى وفيها للعلماء اقوال بلغت ستة واربعين وقال في مرقى الفلاح وقال ابن مسعود هي في كل سنة
 اخرها لطلح اصبه وبه قال الامام الاعظم في المشهور عنه انها تدور في السنة وقد يكون في رمضان وقد يكون في غير ما قاله

خان قال انما هو يومه ما ذكره سلطان العارفين سيدي محي الدين بن عربي في فتوحاته المكية بقوله واختلف الناس في ليلة القدر اعني في زمانها فمنهم من قال هي في السنة كلها تدور به اقول فاني رايتها في شعبان وفي شهر ربيع وفي شهر رمضان واكثر ما رايتها في شهر رمضان وفي العشرة الاخر منه ورايتها في العشرة الاوسط من رمضان في غير ليلة وزودني الوتر منها فانا اعلم بيقين من انها تدور في السنة في وتروى شفع من شهر قال في مراتي الفلاح وفي الهبوط ان المذهب عند ابي حنيفة انها تكون في رمضان لكنها تتقدم وتتاخر وعندهما لا تتقدم ولا تتاخر وقال في الاعتكاف بعد نقل الحديث وعن هذا مذهب الاكثر الى ان ليلة القدر في العشرة الاخير من رمضان فمنهم من قال في ليلة احدى وعشرين ومنهم في سبع وعشرين وفي الصحيح التسوية في العشرة الاخر والتسوية لكل وتروى عن ابي حنيفة انها في رمضان ولا يدري اي ليلة هي وقد تقدم وقد تاخر وعندهما كذلك الا انها مغنية لا تتقدم ولا تتاخر والمشهور انها تدور في السنة كما قد مر اني احياها ليليا في قيل في اول ليلة من رمضان وقيل ليلة تسع وعشرين وقال زيد بن ثابت ليلة اربع وعشرين وقال عكرمة ليلة خمس وعشرين واجاب ابو حنيفة عن الادلة المغيرة لكونها في العشرة الاخر بان المراد في ذلك الـرمضان التي انتم اهلها عليه السلام فيه ومن علامتها انها لم تجز سبعة ايام من العادة ولا قارة تطلع الشمس صبيحتها بلا شعاع كما انها طست انما اخفيت ليحتمل في طلبها فينال بذلك اجر المجتهد في العبادة كما اخفى الله سبحانه الساعة ليكونوا على وجل من قيامه نعمة والنعمة سبحانه وقعا في العلم وذكر اسقاط في الفسحة اقوال كثيرة منها انها ممكنة في جميع السنة حكى ذلك عن جماعة من السلف ومنها انها محتملة بـرمضان ممكنة في جميع ليلها ومنها انها في ليلة معينة مبهمة ومنها انها في رمضان تنقل في العشرة الاخر كلها قال ابو قتادة ونص عليه مالك والثوري واحمد وسحق ومنها انها في العشرة الاخر الا ان بعض ليلها في العشرة ارجى من بعض ومنها انها تنقل في النصف الاخير من رمضان ذكره صاحب المحيط عن ابي يوسف ومحمد بعد ذكر الاقوال قال اسما فظ دارجها كلها انها في وتر من العشرة الاخير وانها تنقل ارجاها او تارة العشرة ارجى او تارة العشرة اشد افعية ليلة احدى وعشرين او ثلث وعشرين وعند الجمهور سبع وعشرين واختلفوا في ليلها علامته تظهر لمن وفقت لام لا تقبل يرى كل شيء ساجدا وقيل الانوار في كل مكان ساطعة حتى في المواضع المظلمة وقيل ليسع سلاما او كلاما من الملائكة وقيل علامتها استجابة دعاء من وفقت له واختار الطبري ان جميع ذلك غير لازم وانه لا يشترط حصولها في شيء ولا سماعه وقال الاشاعرة ولي الله انها ليلتان ليلة في رمضان وليلة في جميع السنة وبهذا قال ابن القيم.

قول عن زر قال قلت لابي بن كعب اخبرني عن ليلة القدر يا ابا المنذر فان صاحبنا سئل عنها فقال من يقليم الحول يصيبها فقال رحمه الله ابا عبد الرحمن والله لقد علم انها في رمضان فاحسن ولكن كره ان يتكلموا واحب ان لا يتكلموا ثم اتفقا والله انها في رمضان ليلة سبعة وعشرين لا يستثنى الحديث قوله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التمسوها في العشر الاخر من رمضان في تاسعة تبقى الحديث -

باب فمن قال ليلة القدر ليلة احدى وعشرين -

قول عن ابي سعيد الخدري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجتلي العشر الاوسط من رمضان فاعتكف ما واجته اذا كانت ليلة احدى وعشرين وهي الليلة يخرج فيها اعتكافه قال

من كان اعتكف في العشرة الاواخر وقد رأت هذه الليلة ثم انسحقا وقد رأتني سجد
 من جبهتها في ماء رطين فالتسويها في العشرة الاواخر والتسويها في كل وتر ليلان قال فاجبت
 عينا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى جهته وانفه اتر الماء والطين من جبهته احدته
 وعشرون فيه دليل على ان ليلة القدر في العشرة الاواخر من رمضان في كل وتر بل في ليلة احدى وعشرين خاصة قلت
 كانت هذا في هذه السنة - قول - والتسويها في التاسعة والسابعة والخامسة الى ان قال قلت ما التمس
 والسابعة والخامسة قال اذا مضت واحدة وعشرون فالتسويها الخامسة وقد اخرج مسلم هذا الحديث
 في صحيحه بهذا السند وفيه اشكال فان هذا الحديث يدل على ان ليلة القدر في العشرة الاواخر من رمضان في شفاعتها الى ان
 او تارها وهذا مخالف لما رواه الثقات ولرواية نفسه ايضا كما تقدم فلا يصح الجواب بكون ذلك مذهبه كما اجاب به النووي
 فاجوب ان اطلاق التاسعة والسابعة باعتبار ان يكون الشهر تسعا وعشرين فيكون التاسع احدى وعشرين والسابع ثلث
 وعشرين ولعل الكثرة في اخذ الشهر تسعا وعشرين ان اكثر رمضان في عهده صلى الله عليه وسلم كان هكذا كما في مواهب اللدنية
 للقطا في عن ابن مسعود سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرون تسعة وعشرون يوما ومذهبه ضعيف وقيل يؤخذ
 الشهر تسعة وعشرين وان كان ثلثين فان كونه ثلثين غير معلوم فيؤخذ بالجزم قلت معناه انه يؤخذ من تسع يتقين جميع الليالي
 مما بعد تسع بقية اشفا ما واد تارها وكذلك يؤخذ في سبع يتقين جميع الليالي اشفا ما واد تارها بعد ما واد تارها فان ملج نظر
 الشرعية ان يقيم عشرة رمضان الآخرة او تسع ليالي او سبع ليالي او خمس ليالي وهكذا لرواي سعيد بن قوله فاذا مضت احدى
 وعشرون الحديث انها من ليلة احدى وعشرين الى آخر الشهر ومن ثلث وعشرين الى آخر الشهر هكذا في خمس وعشرين قال
 وقال الزرقاني قال ابن عبد البر قبل المراء بالتاسعة تاسعة تبقى فكون ليلة احدى وعشرين والسابعة تاسعة تبقى فكون ليلة
 ثلث وعشرين والخامسة تاسعة تبقى فكون ليلة خمس وعشرين على الاغلب في ان الشهر ثلثون لقوله فان غم عليكم فاكملوا العدة
 يعني والمعنى عليه تاسعة وسابعة وخامسة تبقى بعد الليلة تلتس فيها كما هو ظاهر -

باب من روى انها ليلة سبع عشرة -

قول - عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اطلبوها ليلة سبع عشرة
 من رمضان دليله احدى وعشرين ليلة ثلث وعشرين ثم سكت -

باب من روى في السبع الاواخر -

قول - عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تح واليلة القدر في السبع الاواخر -

باب من قال سبع وعشرون -

قول - عن معاوية بن ابي سفيان عن النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة القدر قال ليلة القدر
 ليلة سبع وعشرين -

باب من قال هي في كل رمضان -

قول - عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا اسمع عن ليلة القدر

بهي في كل رمضان قال الطيبي الحديث بحمل وجهين احدهما انها واقعة في كل رمضان من الاعوام فتخص به فلا تعدى الى سائر اشهر واما بينها انها واقعة في كل رمضان فلا تخص بالبعث الذي هو العشر الاخير لان البعض في مقابلة الكل فلا ينافي وقوعها في سائر الاشهر اللهم الا ان يخص بدليل خارجي فنقله القاري قال الشيخ عمر النسي في منظومته دليلا القدر كل اشهر راحة وصيا بانوار به.

باب في كم قرأ القرآن قال النووي وقد كان لسلف ما دات مختلفة فيما يقرؤن كل يوم بحسب احوالهم وادبائهم وادبائهم وادبائهم فكان بعضهم يختم القرآن في كل شهر وبعضهم في عشرين يوما وبعضهم في عشرة ايام وبعضهم اداكثرهم في سبعة وكثير منهم في ثلثة وكثير في كل يوم وليلة وبعضهم في كل ليلة وبعضهم في اليوم والليلة ثلث ختمات وبعضهم ثمان ختمات هو اكثر ما بلغنا وقد اوصحت ذلك كله الى فاعليه وناقليه في كتاب آداب القراءة قلت ختم القرآن باقل من ثلث لم يثبت مرفوعا ولكنه ثبت من عمل الصحابة وغيرهم كما روى ان عثمان بن عفان رضي الله عنه كان يختم في ركعة واحدة في الوتر فلعلهم حملوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الارشاد.

قول عن عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له اقرأ القرآن في شهر كل ليلة حزرا وكان يقرأ القرآن كل ليلة اى يختم فيها كما هو في حديث سلم قال اني اجد قوة قال اقرأ في عشرين قال اني اجد قوة

قال اقرأ في خمس عشرة قال اني اجد قوة قال اقرأ في عشو قال اني اجد قوة قال اقرأ في سبع ولا تن يدا على ذلك قال النووي هذا من الارشاد الى الاقتصاد في العبادة والاشارة الى تدبير القرآن وفي رواية الآتي قال اني اقوى من ذلك قال لا يفهم من قراءة في اقل من ثلاث كانه اذن له ان يختم في ثلث وقد منعه قبل ذلك ان يقرأ في اقل من سبع وفي كثر الدقائق لا يختم في اقل من ثلثة ايام ولا يزيد على اربعين يوما.

باب تحبيب القرآن باسما الملهة والزماي احترى هو ما يجعله الانسان على نفسه من قراءة او صلوة كالورد والخرق النوبة في رد المار.

قول عن ابن الهيثم قال سألني فافع بن جبير بن مطعم فقال لي في كم تقرأ القرآن فقلت ما اخبره

اي ما قدرت منه جزا معينا بل اقرأ منه كيف ما افق فلا تمطين ختمه فقال لي فافع لا تقل ما اخبره فان رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال قرأت جزءا من القرآن ونزل هو الخزيب فلا تنكره **قول** قال اي رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال انه طرأ على جزئي من القرآن فلهي ان اجي حتى اتقه قال اوس سالت محمدا

رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف تحبون القرآن قالوا ثلث احدث اى ثلث سورة البقرة ولنا

وال عمران في اليوم الاول خمس اى خمس سور في اليوم الثاني وهي سورة المائدة والانعام والاعراف والانفال والتوبة

وسبع اى سبع سور في اليوم الثالث وهي سورة يونس ويوسف ورعد وبرايم والحجر والخل وسبع اى تسع سور في اليوم

الرابع وهي سورة بني اسرائيل والكهف ومريم وطه والانبيا والرح والمومنون والنور والفرقان واحد عشر اى احد

عشرة سورة في اليوم الخامس وهي سورة اشعور والنمل والقصاص والعنكبوت والروم والقصص والحج والذاريات والجن والشورى

والغافر وسبع وثلث عشرة اى ثلث عشرة سورة في اليوم السادس وهي سورة الصافات والذاريات والجن والشورى والفرقان

والشورى والفرقان والذاريات والجن والشورى والفرقان والذاريات والجن والشورى والفرقان والذاريات والجن والشورى

سبحه الى حجة فان قال نعم الحديث قلت كلا سجدتيان لا يقومان حجة علينا لان في اسناد الاول عبد الله بن عيينة الكلبي
وهو مجهول والراوى عنه البخاري بن سعيد المتقي المصري وهو لا يعرف ايضا وفي رواية الثاني ابن لهيعة ومشرح بن هاشم
وهما ضعيفان وقد ذكرنا الحكم انه تفروبه وقال ابو ميسرة الترمذي في حديث ليس اسناده بالقوي فليس لهم دلالة الاشارة فلا
اثر ابن عباس ولو سلم ان في المرفوع قوة نقلت ان سجدة الثانية سجدة عملاتية لا تلازمة فان المذكور معيار كبري وكل
سجدة ذكر معيار كبري فهي عملاتية باستقرار العلماء ثم اقول لعل اختلاف السجدة في الركع يعني على اختلاف القراءة فالا حروف
باب من لم يركع السجود في المفصل وهو قول مالك -

قول - ابو قتادة عن مطر الوراق عن عكرمة عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شئ من المفصل منذ تحول الى المدينة تمسك بهذا الحديث مالك على ان ليست السجدة في المفصل اے فی النجم والانشقاق والعلق قال الزیلعی فی نصب الرایہ قال عبدالحق فی احکامہ اسادہ لیس بالقوی یروی مرسلہ بالصحیح حدیث ابی ہریرۃ لا النبی صلی اللہ علیہ وسلم سجد فی اذان السماء انشقت واسلامہ متاخر قدم علی النبی صلی اللہ علیہ وسلم فی سنتہ السابعة من الهجرة وقال ابن عبد البر بذات حدیث شکره ابو قتادۃ لیس شیء وابو ہریرۃ لم یسجد النبی صلی اللہ علیہ وسلم الا بالمدينة وقد راہ السجدة فی الانشقاق والقلم استہتہ قلت لعل ابن عباس لم یطلع علیہ قال ذرک علی حب علمنا غیرہ فقد اطلع علیہ کابی ہریرۃ فینخذ رواۃ لانه مشہت - **قول** - عن زید بن ثابت قال قرأت علی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم النجوم فلحہ سجد فیہا قال الطحاوی اے فی معانی الآثار ذہب قوم الی ہذا الحدیث نقلہ فلم یردانی النجم سجدة وغافلہم فی ذلک انہم خولوا بل فیہا سجدة ولس فی ہذا الحدیث دلیل عندنا علی انه لا یسجد فیہا لانه قد یحتمل ان یکون ترک النبی صلی اللہ علیہ وسلم السجود فیہا حیثہذا لانه کان علی غیرہ منہ فلم یسجد لذلک ویمثل انہ لکان فی وقت لا یحتمل فیہ السجود ویمثل ان یکون ترکہ لان الحکم کان عنہ فی السجود والتلاوة ان من شارب سجود من شاربہ ویمثل ان یکون ترکہ لانه لا یسجد الا فلما اتمل ترکہ للسجود کل معنی من ہذہ المعانی لم یکن ہذا الحدیث بمعنی منہا ولی من صاحبہ الابدالاتہ نذل علیہ من غیرہ انتہی ثم اخرج روایات نذل علی ان فیہا سجدة عن ابی ہریرۃ وابی الدرداء والمطلب بن ابی وداعة قلت وایضا لیس الورد علی النور وایجاب ابو داؤد علی وفق مذہبہ بقولہ وکان زید الامام فلم یسجد فلما لم یسجد الامام ویموت التالی الیجب علی المقدسی السجود **باب** من راعی فیہا سجوداے فی سورہ الفصّل -

[illegible]

على سائر تلك الغزيرين المسمى وان شافهم لترى فقال المشركون ما ذكر الهتاء بخير قبل اليوم فسجد وسجدوا فشرلت هذه الآية
وما ارسلنا من قبلك من رسل ولا نبى الا اذا اتى اهل البيت اياهم في ذلك بطرق اخرى كلها ضيقة او مغلوبة
وعلى تقدير صحتها تعين ما يدل ما روي فيها مما يستكره هو قوله اهل البيت اياهم في ذلك بطرق اخرى كلها ضيقة او مغلوبة
لترى فان ذلك لا يجوز زعمه على ظاهره لا يثبت عليه صلى الله عليه وسلم ان يزيد في القرآن حمدا ليس منه كذا فهو اذا كان
منازرا لما جاز به من التوحيد لكان حصته وقد سلك العلماء في ذلك مسالك فقبل جري ذلك على سائر جهن اصابت منه وهو
لا يشعر فلما علم بذلك حكم الله اياه وانه اخرج الطبري من قيادة دروه عياض بانه لا يصح لكونه لا يجوز على النبي صلى الله عليه
وسلم ذلك ولا ولاية للشيطان عليه في النجوم قيل ان الشيطان اوجاه الى ان قال ذلك بغیر اختباره ورواه ابن
العربي بقوله تعالى الحكاية عن الشيطان وما كان لي عليكم من سلطان الاية قال فلو كان للشيطان قوة على ذلك
لما بقى لاحد قوة في طاعة وقيل ان المشركين كانوا اذا ذكره وآلهتهم وصفوهم بذلك فعلق ذلك بحفظه صلى الله عليه وسلم فري
على سائر لما ذكرهم فهو او قدره وذلك عياض فاجاد وقيل كعله قاله ابو بين الكفار قال عياض ونداجا اذا كانت هناك
قرنية تدل على المراد ولا سيما وقد كان الكلام في ذلك الوقت في الصلوة جازيا والى هذا انما الباطلاني وقيل انما
الى قوله ومائة الثالثة الاخرى شئ المشركون ان ياتي بعد ما يشي يذم آلهتهم به فبادروا الى ذلك الكلام فخلطوه في تلاوة
النبي صلى الله عليه وسلم على ما دهم في قولهم لا تسموا هذه القرآن والغرافية ونسب ذلك للشيطان لكونه انما لهم على
ذلك او المراد بالشيطان الشيطان الانس وقيل المراد بالغزيرين اهل الملائكة وكان الكفار يقولون الملائكة نبات الله
ويعدونها فنبذوا ذلك ليرى عليهم قوله تعالى اهل الملائكة انما هم من خلق الله لا من خلقه فلو كانوا قد عظم
آلهتهم ورضوا بذلك ففسخ الله تلك الكلمات وحكم آياته وقيل كان صلى الله عليه وسلم يزل القرآن فارتدده الشيطان
في سكتة من السكتات ولفظ تلك الكلمات محكيها نعمة بحيث سمع من وفي آله فظنهما من قوله واشاعها - قال وهذا
من الوجوه ويؤيده ما تقدم في صدر الكلام عن ابن عباس من تفسيره بطلا وكذا استحسن ابن العربي هذا التاويل وقال
قبله ان هذه الآية نص في مذممتها في برأة النبي صلى الله عليه وسلم مما نسب اليه قال ومعنى قوله في اسلمية امي في تلاوته فافهم
تعالى في هذه الآية ان بسنة في رسله اذا قالوا قولا زاد الشيطان فيه من قبل نفسه فهذا نص في ان الشيطان لم
في قول النبي صلى الله عليه وسلم لا ان النبي صلى الله عليه وسلم قاله قال وقد سبق الى ذلك الطبري بحالته قد رده وسعة
علمه وشدة ساعده في النظر فصب على هذا المعنى وحوم عليه قاله الحافظ في الفتح ثم قال وهذه القصة وقعت بمكة قبل
الهجرة اتفاقا قلت اقرب الى الصواب ان النبي صلى الله عليه وسلم تلا بطومة تلك الغزيرين اهل الملائكة وان شفاعتهم لترى
وانها آية من القرآن الغزيرين فسخ تلاوتها واما المشركين فليسوا بالشيطان اهل الملائكة وان شفاعتهم لترى الملائكة وهذا محقق
لان التشبيه بالغزيرين انما يليق للملائكة لانهم ذوات اجنة ولا يليق تشبيه الملائكة بالغزيرين واما سجود المشركين
على هذا انما زعمهم ان لا شارة الى اللات والغزى او يقال ان تحقق السجدة منهم باجذبة كما قال الله تعالى ولا تشركوا
بشيء مما تشعرون قدس الله سره -

قول عن ابي هريرة قال سجدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في اذ السماع انشقت وافي
باسم ربك الذي خلق -

باب السجود في صحن

قول عن ابن عباس قال ليس من غنى اثم السجود وقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يسجد قال الطحاوي وقد اختلف في سجدة من فقال قوم فيها سجدة وقال آخرون ليس فيها سجدة فكان النظر عندنا في
ذلك ان يكون فيها سجدة لان الموضع الذي سجده من جعله فيها سجدة موضع السجود وهو موضع خبر لا موضع امر وهو قوله تعالى
فاستغفر ربك وغفر لك وانما فذلك خبر فالنظر فيه ان يرد حكمه الى حكم اركاعه من الاخبار فيكون فيها سجدة كما يكون فيها وقد
روى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثنا يونس بن عيسى عن ابي سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد في صحن و
حدثنا علي بن شيبه بن عمار عن ابي عبد الله قال قال ابن عباس عن السجدة في صحن فقال اولئك الذين يهدى الله فيهم اثم اقتده
فهذا ما عندنا من السجود في صحن اتباعا لما قد روى فيها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما قد اوجبه النظر وقد قال ابن
عباس في هذا الحديث وقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد فيها فما قال ابن عباس ليس من عزائم السجود به وروى
منه ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم وكلم من آتية في القرآن ذكر فيها المغفرة كما في قصته موسى عليه السلام رب اني
ظلمت نفسي فاغفر لي فغفر له ولم يسجد فيها النبي صلى الله عليه وسلم علم من هذا ان السجدة ههنا ليس بحجر والشكر بل هي التلاوة
والشكر جميعا ولا يستلزم كونها شكرا ان لا يكون للتلاوة لعدم المناقاة بينه او قل الزيلع بعد نقل حديث ابن عباس
وحديث ابي سعيد انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر من قبل ابله النبي صلى الله عليه وسلم

نزل فسجد وسجد الناس معه فلما كان يوم آخر وقولها فلما بلغ السجدة لا تشترى الناس السجود
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هي توبة بني ولكني رايتكم تشترى السجود فترى السجود
وسجد اقال الزيلعي وعندي انها حجة لنا واجاب عنه صاحب البدائع فقال وما تعلق به الشافعي فهو دليلنا فانا نقول
نحن نسجد وذكر شكر الله على داود بالخوفان والودع بالزلفي ومن الباب ولهذا لا يسجد عندنا عقيب قوله وانما بل على
قوله اب وندعه عيتم في حقنا فانه يطعننا في اقاله عشرتنا وخوفان خطايانا واولا ثلثا وكانت سجدة تلاوة لان سجدة التلاوة
ما كان مسببا للتلاوة وسبب وجوب هذه السجدة تلاوة هذه الآية التي فيها الاخبار عن هذه النعم على داود عليه الصلوة والسلام
والطعن في نيل شمله وكذا سجدة النبي صلى الله عليه وسلم في الحجته الاولى وترك الخطبة لاجلها يدل على انها سجدة تلاوة وذكره
في الحجته الثانية لا يدل على انها ليست بسجدة تلاوة بل كان يريد التاخير وهي عندنا لا تنجب على الفور فكان يريد ان لا يسجد بها
على الفور لستة قلت كلام الزيلعي نعم الحق فهو دليلنا لا دليل كما نزل على طريق الحديث ورجحان ابن عباس الى السجدة ولذلك
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد فيها وغرضه من قوله ليست من عزائم السجود بيان حقيقة سجدة من اى انها
سجدة شكرنا وسجدة توبة لداود كما في سنن النسائي مرفوعا ويمكن ان يقال ان غرضه انها ليست من عزائم السجود بل هي
الركوع كما تمسك ابو حنيفة منها على اجزاء الركوع بدل السجدة التلاوة من لفظ الركوع المذكور فيها وهذا هو المراد من الخطبة
من قوله لم يكتب علينا بحضرة الصحابة ان السجدة بخبر صها لم يكتب بل يكفي الاخبار والركوع ايضا وسجد عندنا وادار سجدة

التلاوة بالركوع قائما وقاعدا والقيام مستحب والركوع اعم من يكون داخل الصلوة او خارجها.

باب في الرجل يسمع السجدة وهو راكب اي هل يسجد راكبا على الدابة او ينزل لها على الارض قال في البدائع وما يجب من السجدة في الارض لا يجوز على الدابة وما وجب على الدابة يجوز على الارض لان ما وجب على الارض وجب تاما فلا يسقط بالايثار الذي هو بعض السجود فاما وجب على الدابة وجب بالايثار لما روى عن علي انه تلا سجدة وهو راكب فاذا اراد اياما وروى عن ابن عمر انه سئل عن سجدتين سجدة وهو راكب قال فليوم اياما فثبت ان انحراف العنق للسجدة على الدابة كاف في السجدة عند بل الخيفه وهو مشهور وقد مر ان الركوع يكفي مطلقا.

قول عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ عام الفتح سجدة فسجد الناس كما يسمعون من الركاب والساجدين في الارض حتى ان الركاب ليسجد على يديهم يضع يده على السرج ثم يسجد عليها وينادي على ان يسجد على يده يصيح اذا انحنى عنقه واليه ذهب البوخيفه لا عند الشافعي. **قول** عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا القرآن فاذا امر بالسجدة كبر وسجد وسجد قال ابن المك ونداء على انه لا يكبر الا للسجود به اخذ البوخيفه وعند الشافعي يرفع يديه ويكبر لاحرام ثم يكبر للسجود قلت وكذا اختلف في التشهد والسلام فعند اخفقيه لا تشهد في سجود التلاوة ولا تسليم وقال بعض اصحاب الشافعي بل تشهد ويسلم كما في الصلوة وقال بعضهم يسلم ولا تشهد.

باب ما يقول اذا سجد في التلاوة عند اداء السجدة في الصلوة ليسجسحات الصلوة وفي خارجها اقرا بما هو اذير.

قول عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سجود القرآن بالليل يقول في السجدة مرا اسجد وحمي للذي خلقه وصورة وشق سمعه وبصيرة مجوله وقوله هذا يدل على ان حقيقة السجدة وضع الجبهة بشرط وضع احد الرجلين فانه صلى الله عليه وسلم نسب السجدة الى وجهه.

باب في من يقرأ السجدة بعد الصبح في بعد صلوته الصبح قبل طلوع الشمس هل يسجد ام لا يجوز عندنا وعند الشافعي بأكراهية خلافا لابن عمر.

قول ابو تميمة الهجيمي قال لما بعثنا الوكيل ابو داود يعنى الى الدانية قال كنت اتقص بعد صلاتي الصبح احدى اذكر الناس فاقروا فيه اية السجدة فاسجد فيها في ابن عمر فلم اثنه قلت هل ات الحديث قلت انه لا يكبر سجدة التلاوة بعد صلوته الصبح عندنا وهذا اجتهاد ابن عمر تنبذ من قوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس الحديث.

باب تفريع ابواب الوتر باب استحباب التوضيع المصنف يدل على ان صلاة الوتر وصلاة الليل متمايزان كما هو مذمها وقد مر مفصل قال الزرقاني في شرح الموطن اختلف فيه في سبعة اشياء في وجوبه وعدده واشتراط النية فيه فخصا بقراءة واشتراط شفع قبله وفي آخر وقته وصلوته في السفر على الدابة قال ابن القين وزاد غيره وفي قضاءه ونقوت فيه وفي كل النقوت منه وفيما يقال فيه وفي فصله ووصله وهل يسجد ركعتان بعده وفي صلوته عن تقويمه لكن هذا لاخير يعني على كونه مندوبا ام لا اختلف في اول وقته ايضا وفي انه افضل صلوة التطوع او الرابطة افضل منه اخصص كعني فيجربته قلت اختلفوا

بيان صفة التراته واجب ام شته فعندنا في حقيقتة فيه ثلث روايات روى حماد بن زيد عنه انه فرض روى يوسف بن خالد السلمي
انه واجب وروى نوح بن مريم المروزي في اجماع مع عنه انه شته به اخذ ابو يوسف ومحمد بن الاشعثي وقالوا انه شته موعدة أكد
من سائر النسخ الموقته واجتوا بما روى عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله كتب عليكم في كل يوم
ربيلة خمس صلوات وقال صلى الله عليه وسلم في خطبة الوداع صلوا خمسكم وكذا المروزي في حديث معاذا انه لما بعثه الى اليمن قال
لا عليهم ان الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وربة ولو كان الترت واجب الصلوات المفروض ست صلوات في كل يوم وربة
ولا في حقيقتة ما سياتي في الباب عن خارجة بن خذافة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله زادكم صلاة الا وهي
او تترصلوا بها ما بين العشاء الى طلوع الفجر والاشكال بين وجهين احدهما انه امر بها ومطلق الامر للوجوب والثاني انه سماها
زيادة والزياة على شئ لا تصور الا من جنسه فاما اذا كان غير وفاته يكون قرانا لازية ولان الزياة انما تصور على
التقدير وهو الفرض فاما التقل فليس بقدر فلا يتحقق الزياة عليه ولا يقال انها زياة على الفرض لكن في الفعل لاني الوجوب
لانهم كانوا يفعلونها قبل ذلك الا ترى انه قال الا وهي الترت ذكرها معرفة بحرف التعريف ومثل هذا التعريف لا يحصل الا بالعبارة
ولذلك لم يستفسر اياها ولو لم يكن فعلها سهوا والاستفسار يدل ان ذلك في الوجوب لاني الفعل ولا يقال انها زياة على الشئ
لانها كانت تؤدى قبل ذلك بطريق الشته وروى عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال او تروا يا اهل القرآن
فمن لم يتر فليس منا ومطلق الامر للوجوب وكذا الذي عد على الترك دليل الوجوب وفي الباب عن علي بن عيسى قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم يا اهل القيم ان او تروا فان الله وتوحيب الوتر اي ايها الذين آمنوا بالقرآن صلوا الوتر
فان الله تراسي واحد في ذاته لا يقبل الانقسام وواحد في صفاته فلا شبه له ولا مثل له وواحد في افعاله فلا شريك له ولا
معين يجب الوتر لانه شيب عليه يقبله من عالمه ومطلق الامر للوجوب وقال النبي صلى الله عليه وسلم الوتر حق واجب فمن لم
يوتر فليس منا وهذا النص في الباب دا قوي دليل الوجوب ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يثبت منه ترك الوتر سفر ولا حضر ولا
من الصحابة وعدم تركه صلى الله عليه وسلم كاف للوجوب وقال مالك بن انس من ترك الوتر احكم عليه بالتفريق وقال النخعي
علم الدين السماوي ان الوتر فرض معين وعن الحسن البصري انه قال اجمع المسلمون على ان الوتر حق واجب وكذا حكمي الطحاوي
فيه اجماع اسلف ومثلها لا يكذب.

قول عن خارجة بن خذافة قال ابو الوليد اي شيخ المصنف في حديثه العدي قال خرج علينا
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان الله تعالى امدكم بصلوة وهي خير لكم من حمر النعم
وهي الوتر فجعلها لكم فيما بين العشاء الى الطلوع الفجر اخرجنا الاربعة الا النسي في من حديث خارجة بن خذافة و
اخرجه احمك في المستدرک والذهي في تلخيصه فصحاه واخرجه احمد والدارقطني والطبراني وابن عدي في ترجمة عبد الله بن ابي
مرة ونقل عن البخاري لا يعرف سماع بعضهم من بعض قلت هذا مني على مذهبه والاكثري يعتبرون بالمعاصرة فقط فاحديث
مقبول عند الجمهور قال بعض المالعين ان الحديث لا يدل على وجوب الترت لان هذه الصيغة روى محمد بن نصر المروزي
في كنفى الوتر من حديث ابي سعيد رفعه ان الله زادكم لصلواتكم هي خير لكم من حمر النعم الا وهي الركعتان قبل الفجر واخرجه
البيهقي ونقل ابن خزيمة انه قال لو كنتي لرحلت في هذا الحديث قلت نعم وركعتي الفجر ايضا واجب على التقدير سنة ركعتي الفجر

أقول ان هذا اللفظ في معنى الخبر وهم قطعاً فانه في حق التوراد دخل الرادى في معنى الخبر من وهم لان كلا الحديثين مرويان عن
ابى سعيد.

باب فيمن لم يؤت في رعيه من لم يؤت وذلك علامته الوجوب.

قول عن عبد الله بن بريدة عن ابيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول التور
حق فيمن لم يؤت فليس منا التور حق فمن لم يؤت فليس منا التور حق فان لم لو تو فليس منا
الذي يلحق في نصب الراية ورواه الحاكم في المستدرک وصححه وقال ابو النيب ثقة وثقة ابن معين ايضاً قال ابن ابي حاتم
سمعت ابي يقول هو صريح الحديث وانكر على البخاري ادخاله في الضعفاء وتكلم فيه النسائي وابن حبان في التعليق وقال ابن
حدي هو عندي لا بأس به انتهى وقال الترمذي بعد تخرجه حديث خارجة وفي الباب عن ابي هريرة (اخرجه احمد) وعبد
بن عمر وبريدة وابي البقرة صاحب النسخ صلى الله عليه وسلم قلت وعبد الله بن مسعود رفته التور واجب على كل مسلم اخرج البزار
وفي الحديث دليل على وجوب التور وهذا نص في الباب. **قول** سمع رجلاً بالشام يدعى ابا هجيد يقول ان
التور واجب قال الزرقاني الانصاري صحابي وبه قال ابن السيب وابو عبدة بن عبد الله بن مسعود والضحاك
ابن شيبه عنهم واخرج عن مجاهد التور واجب ولم يكتبوا في الخبر عن ابن مسعود وعنه وكانها اخذاه من قول مالك من
تركه ادب وكان جرحه في شهادته كذا في النسخ وقال ابن الزرقون قال بخون يجر تارك التور وقال ابن مسعود يؤد تاركه
مجهلاً واجاب. **قول** قال ابن الجوزي فرجت الى عبادت الله فاحبوه فقال عبادته كذا ما جرح
قال الزرقاني قال الباجي اے هم وقل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول خمس صلوات كتبها
الله على العباد الحديث وجهاً لئلا لا عبادته بهذا على ان التور ليس بواجب جعله العهد لمن جازهم في فقهه وخولها وان
لم يجزوا بخير من سنة التور قال الزرقاني قلت والحداب عن انه لا حجة لهم في الحديث لانها تدل على فرضية خمس والتور عندني
حديث نيت بغرض بل هي واجبة والفرق بين الواجب والغرض كفرق ما بين السماء والارض على انه ورد في الحديث مثل
هذا كثير مثلاً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله عمل الجنة وهذا وعد لمن قال تلك الكلمة وان لم
يجزها بغرض فليس هو من الكفا على ذلك ومع هذا لا يستدل به على عدم فرضية الفرض من الصلوة والزكاة والصوم الحج
وغیر ما وكذا لا تسك في حديث معاوان الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليك بان يقال لو كان التور
واجباً لصار للفرض ستمائة التور واجب لا فرض وما بع خمس صلوات لا تستقل على ان وجوب التور قبل وجوب
الخمس وكذا البروان واجبان قبل وجوب الخمسة وان الصلوة الرابعة فرضت ثمانية ثم صارت اربعاً في الحضر والجمعة
احد بان الثانية غير الادلى وقدم ان المنسوخ في اخر المنزل طول القراءة لاصل الصلوة وما من لفظ يدل على ان
المنسوخ اصل الصلوة وقد كانت الصلوة فرضية اتفا قائل وكذلك قال البخاري ان المنسوخ بعض صلوة
الليل لا كلها واني ادعيت ان البخاري قائل بوجوب بعض صلوة الليل ولا اقل من التور كما سيظهر من البخاري
فان من في ما يكون فيه ما من بعضه لا بياثنية كما زعم وصرح ابو بكر بن العربي المالكي في مارضه الاحوذى شيوخ
الترمذي بان البخاري قائل بوجوب التور وقال الحاكم لم يخرج البخاري حديث التور على الراية تكلم ان قال

بوجوب الترتبات انه تأمل بوجوب الترتب مع اتمام حديث الترتب على الراحة والتعارض بينهما .

باب انه لو تسبختوا في عدد ركعاتها فقال قوم الترتب ركعة من آخر الليل وقال بعضهم الترتب ثلاث ركعات سلم في اثنين منهن ولى آخرهن وقال بعضهم الترتب ثلاث ركعات لا يسلم الا في آخرهن وقال بعضهم الصل على بانحياز ان شأرك او تر بركة وان شأرك او تر ثلاث وان شأرك او تر خمس او سبع او تسع او احد عشر .

قول من ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم عن صفوان الثعلبي قال يا صبيحيه هكذا قلني هللني والوتر ركعة من آخر الليل قال الزرقاني وفيه ان الترتب واحدة ان تصلا ولي من وصله ورواه انه ليس صحتها لا محال ان معنى ركعة واحدة مضافة الى ركعتين مما مضى وبعده لا يخفى قلت ليس فيه ابدالان فيه في رواية مالك وغيره وقت بعد قوله صلى الله عليه وسلم ركعة واحدة توتر لا قد صلى فهذا يدل على ان الركعة الواحدة مضافة الى ما قبلها من الصلوة بل نذكر اثنين لان نذهب ابن عمر مروي به باسانيد قوية بان الترتب ثلاث ركعات وقد تقدم بحثه وسياتي .

ففي نسخة اخرى في ابي ايوب الكاهن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يوترت بحمس فليفعل لى بان يصلي ركعتين ثم يصلي ثلثا ومن احب ان يوترت بثلث فليفعل لى قبلته وهو بظاهره ديناني ما ذكره ابن حجر من انه صحيح حديث لا توتروا بثلث او تر واثميس او سبع ولا ثلث هو الترتب لصلوة المغرب وقال وجميع بين هذا لى لا توتروا بثلث او تر واثميس او سبع (ومن ما تقدم من انهي من التشبه بالصلوة المغرب ان يحل انهي على صلوة الثلث تشهد من او قلت هذا الحمل الذي ذكره غير صحيح لان الحديث لم يبين التشهد بل بين لاجل ان لا يقتصر على الثلث بل يزيد عليه فاسمى لتمام الاولى على الاقتصار بثلث المتضمن ترك صلوة الليل المتضمن لا تغار بحج والواجب بصلوة المغرب بقوله ولا تشبهوا بصلوة المغرب على قوله لا توتروا بثلث والمذكور حكم العبد فقط لا حكم التشهد كما يدل عليه لفظ لا توتروا بثلث تشبهوا بصلوة المغرب ولكن او تر اتمس الحديث فانه صريح في العدد وهو ايضا معمول باجماع الائمة على الافضل وقال المحافظ تحت حديث صلوة الليل ثلثي ثلثي فاذا خشى احدكم سبع صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى . وارتد بس على تعيين الشفع قبل الترتب وهو من اهل الحديث بناء على ان قوله ما قد صلى اي من النقل وحمله من لا يشترط سبق الشفع على ما هو اعم من النقل والقرض وقالوا ان سبق الشفع في الابلال لا في الصلوة انتهى فلا يحل لفظ ولا تشبهوا بصلوة المغرب على التشهد ولا ليعارض بالمثل بحديث مالك من عبد الله بن دينار بن عبد الله بن عمر كان يقول صلوة المغرب وتر صلوة النهار قال الزرقاني وهذا رواه ابن ابي شبيب مرفوعا عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسلم قال صلوة المغرب وتر النهار فاوتروا بصلوة الليل ولا احمد عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسلم قال صلوة المغرب او تر النهار فاوتروا بصلوة الليل قال المحافظ العراقي والحديث سند صحيح اه .

ومن احب ان يوترت بواحدة فليفعل قال النووي فيه دليل على ان اقل الترتب ركعة وان الركعة الواحدة صحيحة وهو نذهبنا ونذهب اليه ورواه ابو حنيفة لا يصح الا بتأويل واحدة ولا تكون الركعة الواحدة صلوة والا حاد وميثا لا يصح ترو عليه قلت بل يروى على فهمه وعلمه بان المحافظ قال في تلخيص صحيح ابو حاتم والذليل والدارقطني في العلل والبيان وغير واحد وقف وهو الصواب انتهى وقال في بلوغ المرام ورجح النسائي وقف انتهى واما ما قاله الامير الجاني في شرحه وله حكم الرخ

اذلا مسرح للاجتهاد فيه اي في المقدار يرفع فيه نظر ظاهر لان ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من الاحاديث التي به سرور لا يكون
في المقدار يرفع فيه وبان الركعة الواحدة بحيث لا تكون قبلها وبعدها شي لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد اقر بذلك
ابو عمرو بن الصلاح اوستاد النودى حيث قال ان الايتار بركعة واحدة وان كان جائزا عندنا الا انه موجود لعدم ثبوته
عن النبي صلى الله عليه وسلم وبانه قد ورد النهى عن التبرير ذكره الترمذي في نصب الراية فقال روى ابو عمرو بن عبد البر في التمهيد
حدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف بنده عن ابى سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن التبرير ان يصلي الرجل ركعة
يوتر بها وقد روى محمد بن الحسن في سوطاه عن ابن مسعود انه قال بالاجزأت ركعة قطعتي وروى الطبراني في معجمه بسنده
عن ابراهيم قال بلغ بن مسعود ان سعدا يوتر بركعة قال بالاجزأت ركعة قطعتي وهو موقوف في حكم المرفوع وقولهم صح انه صلى
الله عليه وسلم اقتص على الايتار بواحدة رده ابن الصلاح بانه لم يحفظ ذلك وقول ابن حجر ان هذا غفلة منه مجرد وعوس
فلا تقبل ولهذا قال جماعة من اصحاب الشافعي بكونه الايتار بركعة وجواب ابن حجر ان مراده انه كبره الاقتصار عليها لان
فعلها الاثواب عليه حيث ثبت من فعله عليه الصلوة والسلام الايتار لا يحل لاحد ان يقول بكبره الاقتصار خصوصا على
مقتضى قاعدة الشافعية ان المكروه ما دروغه هي مقصود فدل على ان النهى عن التبرير صحيح ولا يغير ذلك مثل حديث صلوة
الليل مثني مثني فاذا خشي احدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى لان الراوى حلل من التلازمة الموصولة واحدة في التبرير
الركعة وترا لا نها هي الموثرة واقطعها باختلاف مشاكلتها المشاكلة الشفقة من رفع اليدين والقنوت والتكبير وهذا التحليل
يكون كثيرا عند البلغاء كما يقول ٥ وكان مجنى دون من كنت واقفى ثلاث شخصوس كاعيان ومعهرة ويوتره ماهر
من رواية عبد الله بن ابى قيس عن عائشة بنظ وكان يوتر باربع وثلاث وست ثلاث وثمان وثلاث وعشر وثلاث
الحديث قال الحافظ في الفتح وهذا صحيح ما وقعت عليه من ذلك وتبرير بين ما اختلفت عن عائشة من ذلك والله اعلم
فمعنى حديث ابى ايوب ان من احب ان يوتر بهذه الخمس المتصلة فليفعل من احب ان يوتر بها ثلاث فليفعل وعن ابى
ايوب في معاني الآثار ان الوتر ثلاث ركعات ومنه قولى وقال الشيخ اكل الدين صاحب العناية في شرح مشرق
الانوار في النسخين ابن الواحدة في رواية ابى ايوب منضمة الى ما قبلها من الشفع -

باب ما يتقراء في الوتر من القرآن ثبت في الحديث هو ان يقرأ في الاول سجدة ثم يقرأ في الثاني سجدة ثم يقرأ في الثالث سجدة
او القدر او اذ انزلت وفي الثانية والعصر والكواثر او الفروني الثالثة قل يا ايها الكافرون او تبت او الاخلاص ومنها
ان يقرأ في الاول سجدة ثم يقرأ في الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة الاخلاص وفي بعضها في الثالثة الاخلاص
والمعوذتين وهي معلول -

قول - عن ابى بن كعب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بسبع اسماء ربك الا على
في يقرأ في الاول بعد الفاتحة وفي الثانية منها قل للذين كفروا ١ قل يا ايها الكافرون كما في نسخة وفي الثالثة
الله الواحد الصمد في سورة قل هو الله احد وفيه دليل على انه صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث ركعات
سلام واحد لانه وقع فيما اخرجه النسائي في الحديث من طريق قتادة عن غرارة انه قال فيه ولا يسلم الا في آخر من - **قول**
عن عبد العزيز بن جرير قال سألت عائشة ما هي شي كان يوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم

معناه قال في الثالثة نقل هو الله لحد وللعوذتين في رواية عن عائشة والسوفيين ولم
 يذكرهما عبد الرحمن بن ابراهيم عن ابي بن كعب والمعوذتين ولذا اعلم احمد بن حنبل وابن معين وهذه الرواية فخرها ايضا ابو حنيفة
 باب القنوت في الوتر قال في الجمع القنوت يروى بمعنى طاعة وخشوع وصلوة ودعاء وقيام وطول قيام
 ويكوت فيصرف كل منها الى ما يتجمل لفظ الحديث انتهى ولما رواهنا بالقنوت الدعاء قال ابن الهيثم في القنوت ثلث خلافات
 احداها انه اذا قننت في الوتر قننت قبل الركوع او بعده والثانية ان القنوت في الوتر في جميع السنة او في النصف الاخير
 من رمضان والثالثة هل قننت في غير الوتر ولا فذهب الشافعي الى ان القنوت في الوتر بعد الركوع في النصف الاخير
 من رمضان وبه قال احمد وذهب ابو حنيفة الى ان القنوت في الوتر قبل الركوع في جميع السنة ووافقه مالك بن انس
 وقال انه قننت قبل الركوع للشافعي ما رواه الحاكم عن الحسن بن علي وصححه قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه وسلم قولهم في
 وترى اذا رفعت راسي ولم يمت الا السجود والحديث دلا على حقيقته ما رواه النسائي وابن ماجه عن ابي بن كعب ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان يوتر فيقنن قبل الركوع واخرت البخاري في كتاب القنوت عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قنن في الوتر قبل الركوع وذكره ابن الجوزي في التحقيق وسكت عنه واخرج ابو نعيم في الحلية عن ابن عباس قال اوتر النبي
 صلى الله عليه وسلم ثلث قنن منها قبل الركوع واخرج الطبراني في الاوسط عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر
 بثلاث ركعات وكيع القنوت قبل الركوع واما حديث انس انه عليه الصلوة والسلام قنن بعد الركوع فالمراد منه ان ذلك كان
 شهرا فقط وما يتحقق ذلك ان عمل الصحابة او اكثرهم كان على وفق ما قلنا قال ابن ابي شيبة حدثنا زيد بن ابراهيم عن
 بشام الدثنا عن حماد عن ابراهيم عن علقمة ان ابن مسعود اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقننون في الوتر قبل
 الركوع واخرج ابو داود في مسنده عن خالد بن ابي عمران قال بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على مفاوزها
 جبريل فاما الله ان اسكت فسكت فقال يا محمد ان الله لم يبعك ساءا ولا العا ناهيك رحمة ثم قرأ الآية ليس لك
 من الامر شيء ثم علم القنوت اللهم انما استعنيك وتستغفرك وتوكل فيك وتضع لك وتخلع وتترك من يكفرك الى قوله ملحق
 واخره البتة ايضا بهذه اللفظة عن معاوية بن صالح على ما ذكره السيوطي في الدر المنثور وفي بعض مخطوطات اللهم انما استعنيك
 وتستغفرك وتوكل فيك وتستغفرك الى قوله ملحق بكسر السين وفتح راءه ابن ابي شيبة يوقوفا على ابن مسعود وابن ابي
 يوقوفا على ابن عمرو في رواية ابن اسحق زيادة البسطة قبل اللهم في الموضعين وذكر الشيخ جلال الدين السيوطي في الدر
 المنثور هذا الحديث من طرق كثيرة وبالعنا مختلفة وقال ذكره ياقوت في سورة النحل وسورة الحنف منها اخرج محمد بن نصر
 والطحاوي عن ابن عباس ان عمر بن الخطاب كان يقنن بالسورتين اللهم اياك نعبد اللهم اياك نستعين ومنها اخرج
 محمد بن نصر عن سفيان قال كانوا يستجوبون ان يجعلوا في القنوت الوتر بايتين السورتين وكذلك اخرج عن ابراهيم وعطاء
 ومعيد بن السيب وحسن ولذا اختاره الاحناف وكان هذه القنوت سورتين من القرآن في مصحف ابي بن كعب سورة
 الحمد والنحل ولهذا تجد في بعض كتبنا النبي عن قراءة القنوت للمجنب وصنع حقيقته شابه صيغ القرآن ثم نسخت تلاوته صرح
 بذلك في تفسير الاتقان بسند قوي وليس بتعيين كما صرح به صاحب البحر ومحمد في كتبه فاندرج ما تطاول به بعض من يدعي
 العمل بالحديث ان قنوت الاحناف ليس ثابت في الحديث ولعل هذا المدعى مغل على تفسير الاتقان وغيره -

قول

قال الحسن بن علي مكنى رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات اقولن في الوتر قال ابن
 جواس في قنوت الوتر اللهم اهدني في يمن هديت وعا في يمن عافيت وتو لني الحديث قولوا
 في الوتر من زيادة الراوي تفرد بها كما قال الحافظ في التلخيص ولكن الحديث ليس باقل من نحن واختاره الشوافع وفي الجرح
 الجرح بينه وبين قنوت الاحناف مستحب - قولنا عن علي بن ابي طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول
 في الوتر اللهم اهدني اعدوك هذا الحديث اي بعد السلام منه كما في رواية ميرك وفي النسائي كان يقول اذا فرغ
 من صلوة وتبرأ خبيته - قولنا عن ابي بن كعب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت يعني في الوتر
 قبل الركوع قال ابو داود الى اخر ما قال قلت حاصل ما بحث في كون القنوت قبل الركوع ان حديث قتادة وثق
 الاختلاف فيه في طبقة عيسى بن يونس فخالقه ثلثة رجال احدهم يزيد بن زريع والثاني عبد الله بن واثنان محمد بن بشر فكلهم
 تركوا ذكر القنوت ثم وقع الاختلاف في طبقة سعيد بن عروة ايضا فثبتا ثم وثقة عن قتادة خالفنا سعيد بن ابي عروة عن قتادة
 في ترك ذكر القنوت هذا الكلام في حديث عيسى بن يونس عن سعيد بن ابي عروة قلت عيسى بن يونس قال فيه البوزية ثقة
 حافظ وقال ابن المديني صحيح ثقة ما من فاذا كان كذلك فهو زيادة وثقة وتجارله شاهد على ما ذكره ثم تكلم ابو داود
 في حديث عيسى بن يونس عن فطر عن زبيد ان جافه روده عن زبيد لم يذكر احد منهم القنوت الا ما روى عن حفص بن
 غياث عن مسعر عن زبيد فانه قال في حديثه انه قنت قبل الركوع وليس هو بالمشهور من حديث
 حفص يخاف ان يكون عن حفص عن غير مسعر قلت لعجب من ابي داود وكيف يقول لم يذكر احد منهم القنوت الا ما روى
 عن مسعر عن زبيد وقد روى في ذكر القنوت قبل الركوع من حديث عيسى عن ابي عروة ثم قال وروى عيسى بن يونس
 هذا الحديث ايضا عن فطر عن زبيد عن سعيد بن عيسى عن علي بن ابي داود عن زبيد عن وجه ثالث قال النسائي في سننه
 انما علي بن ميمون ثنا مغيرة عن يزيد عن سفیان بن عيينة عن زبيد عن سعيد بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي بن كعب انه طهر
 اسلام كان يوتر بثلث يقرأ في الادلى سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله احد
 وثبتت قبل الركوع وابن ميمون وثقة ابو حاتم وقال النسائي لا بأس به ومحمد وثقة ابن معين ويعقوب بن سفیان واخرج
 له الشيخان واخرج ابن ماجه ايضا هذا الحديث بسند النسائي فظهر بهذا ان ذكر القنوت عن زبيد زيادة وثقة من وجوه فلا
 يصير سكوت من سكنت عنه حجة على ما ذكره وقد روى القنوت في الوتر قبل الركوع عن الاسود وسعيد بن جبيرة وغيرهم
 رواه عنهم ابن ابي شيبة في مصنفه باسنيده وقال ايضا ثنا ابو خالد الاحمر عن اشعث عن الحكم عن ابراهيم قال كان عبد
 لا يثبت في السنة كلها في كبر وتثبت في الوتر كل ليلة قبل الركوع قال ابو بكر بن ابي شيبة هذا الكليل عندنا وقال ايضا
 بسند عن علقمة ان ابن مسعود واصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقفون في الوتر قبل الركوع وهذا صحيح على شرط
 سلم وني الاشراف لابن المنذر وروى عن ابن عمر وعلى وابن مسعود وروى في مسوسى الاشعرى وروى في البراء بن عباس
 وعمر بن عبد العزيز وعبدية وعبد الطويل وابن ابي ليلى انهم راوا القنوت قبل الركوع وبه قال اسحق بن عيسى قاله صاحب
 البحر الرائق - قولنا قال ابو داود وهذا يدل على ان الذي ذكر في القنوت ليس بشيء وهذا ان
 الحديثان يدلان على ضعف حديث ابي ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت في الوتر قلت ليس

في حديثين دلالة ضعف حديث أبي المقدم ولعل لم يظهر عند المصنف تطابق بين قوله وفعله مع ان الاختلاف دلت عليه
بيننا لان المارد من قوله لا يقين الا في الضعف الباقي في بطول القيام وكذلك المارد من قوله كان يقين في الضعف الاثير
من رمضان على ان احمد بن حنبل في صحيحه ان الاول في سند مجهول والاشاني في فقهه انقطاع قال صاحب المجموع في الحديث في الحديث
في مذهبه مجهول وحسن لم يدرك عملانه ولستين نقية من خلافة قلت وقد روى البخاري في صحيحه من حديث عامر
الاحول قال سألت انس بن مالك عن القنوت فقال قد كان القنوت قلت قبل الركوع او بعده قال قبله قال فان
فلانا ما خبرني عنك انك قلت بعد الركوع قال كذب انما قلت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركوع شهرا اراه كان
بعت قوما يقال لهم القوارز باربعين رجلا الى قوم مشركين دون اولئك وكان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه
وسلم عهد ففقت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا يدعوا عليهم هذا اللفظ البخاري قال المحافظ وقد وافق عاصما على روايته
في عهد العز بن صهيب عن انس كما سياتي في البخاري بلفظ سال رجل عن القنوت بعد الركوع او عند الفراغ من
القرأة ومجوع ما جاز عن انس في ذلك ان القنوت للحاجة بعد الركوع لا خلاف عنه في ذلك وما لا غير الحاجة فالصحيح
عنه انه قبل الركوع انتهى -

باب في الدعاء بعد النوت -

قول عن ابي بن كعب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم في النوت قال سبحان
الملك القدوس قلت هذا مختصر خرج للنسائي مطولا بسنده الى ابي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
في النوت سبح اسم ربك الاعلى وقول يا ايها الكفرون وقول هو الله احدا فاذ سلم قال سبحان الملك القدوس ثلاث مرات
وفي رواية اخرى له مرسله ويرفع صوته بالثالثة وفي رواية اخرى له موصولة يطيل في آخرهن - قول عن ابي

سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام عن وتره او نسيه فليصل اذا ذكره قال
الطائي وسنده صحيح قلت اخرجته اسماكم في المستدرک ونقطه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام عن وتره اذبه
فليصل اذا صح او ذكره ثم قال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وقال الذهبي في تلخيصه بعد ايراد الحديث
على شرطهما واخرجه الترمذي وابن ماجه وفي اسنادهما عبد الرحمن بن زيد بن اسلم وهو ضعيف واخرج الترمذي عن طريق عبد الله
بن اسلم بن زيد بن اسلم عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من نام عن وتره فليصل اذا صح ثم قال هذا صحيح من الحديث
الاول انتهى وهذا مرسل نقلت اما الاملال بضعف عبد الرحمن بن زيد فقد زال بتابعه محمد بن مطرف في طريق ابي داود
واما الاملال بالارسال فاجواب عنه ان حديث ابي داود وموصول فلا يفرار سال عبد الله بن زيد بن اسلم وبالحكمة ثبت
بهذه الاحاديث ما ذهب اليه الامام ابو حنيفة من وجوب الوتر فان القضاء لا يكون مأمورا الا للواجب او الغرض قال
الشوكاني في القبل وفي ابواب عن عبد الله بن عمر عند الدارقطني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من فاتته الوتر
من الليل فليقتضه من الغد قال العراقي واصله ضعيف وله حديث اخر عند البيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم اصبح
فاوتر وعنه ابي هريرة عن اسماكم والبيهقي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صح احدكم ولم يوتر فليوتر وصح
الحاكم على شرط الشيخين ثم قال في الحديث يدل على مشروعية قضاء الوتر اذا فات وقد ذهب الى ذلك من الصحابة على بن

ابيطالب وسعد بن ابي وقاص وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمرو وعادة بن الصامت وعامر بن ربيعة والوالد
ومعاذ بن جبل وفصالة بن جبير وعبد الله بن عباس كذا قال العراقي قال ومن التابعين عمرو بن شعيب بن ابراهيم النخعي
ومن الأئمة سفيان الثوري والوخيفه والاذاعي واماك والشافعي واحمد واسحاق ثم اختلف هؤلاء الى متى يقضي على
ثمانية اقوال اعداها لم يصل الصبح وهو قول اباك والشافعي واحمد وثانيها انه يقضي الوتر لم تطلع الشمس ولو بعد صلاة
الصبح وبه قال النخعي ثالثها انه يقضي بعد الصبح وبعد طلوع الشمس الى الزوال روى ذلك عن الشعبي وحماد بن عمار
رابعا انه لا يقضي بعد الصبح حتى تطلع الشمس فيقضي بها راحة يصل العصر فلا يقضي بعده ويقضي بعد المغرب الى العشاء
بعد العشاء للجمع بين الوترين في ليلة حكمي ذلك عن الاوزاعي خامسها انه اذا صلى الصبح لا يقضي بها راحة ويقضي بعد
قبل وتر الليلة المستقبلة ثم يوتر للمستقبلة روى ذلك عن سعيد بن جبير وسأله انه اذا صلى العشاء او تر حيا ذكره
فاذا جاءت الليلة الاخرى ولم يكن او ترم يوتر لانه ان او ترم في ليلة مرتين صار وتره شفعاً حكمي ذلك عن الاوزاعي
انه يقضي ابد اليل او نه راد هو النفس عليه فتوى الشافعية قلت هذا هو مذاهب ابي حنيفة الا انه قال اذا لم يوتر بالليل
وتذكر قبل صلاة الصبح لا يصح صلاته حتى يوتر قبلها وعند الشافعية تصح وثانيتها التفرقة بين ان تترك النوم او نسيان
ان تترك عمدا فان تركه لنوم او نسيان قضاءه اذا استيقظ او ذكر في اى وقت كان ليلا او نه راد هو ظاهر الحديث
واختاره ابن جزم ومن تعمد تركه حتى دخل الفجر فلا يقدر على قضاءه ابد اقال فلو نسب ابي حنيفة الى ان يقضي ابد استي ذكره
ولو بعد اعوام وقد استدلل بالامر بقضاء الوتر على وجوبه وحمل الجمهور على الذنب انتهى لمخصاً

باب في الوتر قبل النومة من لا يثق على نفسه بالانتباه في آخر الليل فعليه ان يوتر في اول الليل ونه راد
على ان الوتر بعد ان كانت لايتا صلاة الليل جعلت مستقلة فهي حجة على الشافعية.

قول عن ابي هريرة قال قال اوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم بثلاث كادهم من في سفر كذا وكذا
الغني او غيره اقل صلاة الفجر واحد الثلثة وصورة ثلثة ايام راي ثلث عشر واربعة عشر وخامس عشر من الشهر يعني
ايام البيض وقيل يوم من اوله ويوم من اوسطه ويوم من آخره وقيل كل يوم من اول كل عشر وقيل مطلقاً ونه راد
وان كانا ملاكاً على وتر قال ابن حجر قبل سببانه كان يشتغل اول ليله باستحضار المحفوظات من الاحاديث الكثيرة التي
لم يباريه في حفظ مثلها اكثر الصحابة فكان يعني عليه السلام في اول الليل فلم يجد طبع في استيقاظه آخره فامر عليه السلام بتقديم
الوتر لذلك لاشتغاله بما هو ادنى انتهى فادعاءه بذلك مع ان الوتر آخر الليل افضل لانه كان لا يثب على الانتباه فلو كان
من الفتوى وكذلك لابي الدرداء في الحديث الآتي -

باب في وقت الوتر في البدائع والما بيان وقته فالكلام فيه في موضعين احدهما في بيان اصل الوقت وفي بيان
اصل الوقت وفي بيان الوقت المستحب اما اصل الوقت فوقت العشاء عند ابي حنيفة الا انه شرع مرتباً عليه حتى لا يجز
اداءه قبل صلاة العشاء مع انه دقة لعدم شرطه وبه الترتيب الا اذا كان ناسياً كوقت اداءه الوقتية وهو وقت الانسية
لكن شرع مرتباً عليه وعند ابي يوسف ومحمد الشافعي وقت بعد اداء صلاة العشاء ونه راد على ما ذكرنا ان الوتر واجب
عند ابي حنيفة وعندهم سنة والدليل على ان وقته ما ذكرنا لا بعد فعل العشاء ما نه راد على ما ذكرنا ان الوتر واجب
عند ابي حنيفة وعندهم سنة والدليل على ان وقته ما ذكرنا لا بعد فعل العشاء ما نه راد على ما ذكرنا ان الوتر واجب

قضاء الوتر كملزمة قضاء العشاء ولو كان وقتها ذلك لما وجب قضاء الوتر إذا لم يتحقق وقتها الاستحالة بتحقيق ما بعد فعل العشاء برهن
فعل العشاء بالوقت المستحب للوتر فهو آخر الليل لما روي عن عائشة أنها سألت عن وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال كان تارة يوتر أول الليل الحديث وبدا إذا كان لا يجاف فوتره فان كان يجاف فوتره يجب ان لا ينام على وتر
قول عن مسروق قال قلت لعائشة متى كان يوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت
كل ذلك قد فعل او تر اول الليل ووسطه واخوه ولكن انتهى ونحو حين مات الى السجدة في كل اوقات
الليل صلى فيها الوتر بعد صلوة الليل ولكن او تر قبل وفاته صلى الله عليه وسلم قبل الفجر فالوتر فيه افضل لمن كان شيق على الاباه
قول عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا اورد الصبح بالوتر لى عملوا باء الوتر قبل
للمرغ الفجر ولم يبداه اذا الصبح خرج وقت الوتر وفي الحديث دليل على ان الوتر واجب - قول عن ابن عمر عن
النبي صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلواتكم بالليل وتوابع صلوة الوتر في آخر صلوة التهجيد الامر للندب
بالاثنان الاخذ من هو قائل بنقض الوتر -

باب في نقض الوتر ذهب اكثر العلماء الى ان من او تر واراد الصلوة بعد ذلك لا ينقض وتره ويصلي شفعا شفعا
شعبي يسجد ومن قال به ابراهيم النخعي و الحسن البصري وسعيد بن جبير وسعيد بن المسيب وعلقمة والشعبي وسفيان الثوري
والكوفي والشافعي والبخاري وصاحباه وجماعة كثيرة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم ابو بكر وعمر ورفيع والزهري
ومعاش وذهب بعض العلماء الى جواز نقض الوتر وقالوا ان من او تر واراد الصلوة بعد ذلك يفيض اليها اسكرا
يصل ركعة ثم يصلي شفعا شفعا ما بدله ثم يوتر في آخر صلوة ومن قال به ابن عمر وذهب اليه اسحاق -

قول عن قيس بن طلق قال زاد طلق بن علي في يوم من رمضان واسمى عناء فاقطع ثم قام بنا
فلك الليلة واوتر بنا ثم اخذنا الى مسجدنا فاصلي باصحابه حتى اذا نفي الوتر قد مر رجلا فقال اوتر
باصحابك فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا وتران في ليلة قال الترمذي
بعدها رواه الحديث قال ابو عيسى هذا حديث حسن غريب واختلف اهل العلم في الذي يوتر من اول الليل ثم يقوم من آخره
فروى بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم نقض الوتر وقالوا يفيض اليها ركعة ويصلي ما بدله ثم
يوتر في آخر صلوة لانه لا وتران في ليلة وهو الذي ذهب اليه اسحق بن عيسى وحاصل ما بينهم ان من او تر اول الليل ثم قام من آخره
فان لم يصل سبعة التهجيد حرم من ثوابها وان صلى ولم يصل الوتر بعد ما يجالفت قوله صلى الله عليه وسلم جعلوا آخر صلواتكم بالليل
وترا وان صلى الوتر بعد ما ايضا خالف قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة فقالوا ينقض الوتر الذي صلى في اول الليل
بانه اذا قام من آخر الليل وقد اوتر في اوله تطهر وصلى ركعة واحدة يفيضها الى ركعة الوتر الذي صلاها في اول الليل سجد
نقض الوتر ثم يصلي ما بدله ركعتين ركعتين ثم يوتر في آخر صلوة فاذا فعل ذلك فقد نقض وتره الذي صلى اول الليل واخره
فصلية التهجيد وثوابه ووافق قوله صلى الله عليه وسلم جعلوا آخر صلواتكم بالليل وترا ولم يجالفت قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في
ليلة لان الوتر الاول قد نقضه وقال الآخرون اذا اوتر من اول الليل ثم قام آخره يصلي ما بدله من صلوة التهجيد ولا ينقض
وتره لانه لا يجوز نقضه بل لا يمكن لان الرجل اذا اوتر اول الليل فقد قضى وتره فالي هو نام بعد ذلك ثم قام وتوضا

صلى ركعة اخرى فبهذه صلوته غير تلك الصلوة وغير جائز في النظر ان تقبل هذه الركعة بالركعة الاولى التي صلاها في الاول الليل فلا يصير ان صلوة واحدة وبينهما نوم وحديث وضوء وكلام في الغالب وانما هو صلوتان متباينتان كل واحد منهما غير لائلي فمن فعل ذلك فقد اوتر مرتين بل ثلث مرات مرة في اول الليل ومرة ثالثة بهذه الركعة التي صلاها بنوي انقضى الوتر ثم اذا هو اوتر ايضا في آخر صلوته صار موثرا ثلث مرات في ليلة واحدة وخالف قوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلوتكم بالليل وتر لانه جعل الوتر في مواضع من الليل في اولها ووسطها وآخرها وخالف قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة لانه زاد على وترين واوتر ثلث مرات وهذا قول ابي حنيفة وغيرهم من الاكابر وقالوا ان الامر في قوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلوتكم بالليل وتر ليس للوجوب قاله صاحب هذا الجهد وقلت والدليل عليه ما رواه ابن النبي صلى الله عليه وسلم قد صلى اسجدة بعد الوتر وقال لا يكره من اول الليل اخذ هذا بالاحذر او بالاحزم له بالاحتياط عن الفتوى وكان رضي الله عنه يصلي صلوته الليل ولا يجهر كل الجهر فقال له صلى الله عليه وسلم ارفع صوتك قليلا او كما قال اما اذا اطلق بن علي صلوته التراويح مرتين فلعله صلى الله عليه وسلم عنده انبعضها مع الوتر ثم صلى ما بقي منها باصحابه في مسجده .

باب القنوت في الصلوات اى المكتوبات عند النوازل وتركه في غير ما قال في الدر المختار ولا يثبت لغيره اى الوتر الا نازلة فيثبت الامام في الجهرية وقيل في الكل وقال بشامى قوله فيثبت الامام في الجهرية لوانه ما في الجهرية من البناء عن النفاية عن الغاية وان نزل بالمسلمين نازلة قنوت الامام في صلوته الجهرية وهو قول الشورى واحداً من وكذا ما في شرح اسمعيل عن البناء اذا وقعت نازلة قنوت الامام في الصلوة الجهرية لكن في الاشباه عن الغاية قنوت في صلوته الجهرية ويؤكد ما في شرح المنية حيث قال بعد الكلام فتكون شرعية اى شرعية القنوت في النوازل مستمرة وهو محل قنوت من قنوت من الصحابة بعد وفاته عليه الصلوة والسلام وهو منه بها وعليه جمهور قال الحافظ ابو جعفر الطحاوي انما لا يثبت عندنا في صلوته الجهرية من غير بلية فان وقعت فتنه او بلية فلا بأس به فعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما القنوت في الصلوة كلها للنوازل فلم يقل به الا ان نفع فكانهم جملوا ما روى عنه عليه الصلوة والسلام انه قنوت في الظهر والعشاء كما في مسلم وانه قنوت في المغرب ايضا كما في البخاري على النسخ لعدم ورود الوطأة والتكرار الواردتين في الجهرية عليه الصلوة والسلام انتهى وهو صريح في ان قنوت النازلة عندنا يخص لصلوة الجهرية وغيره من الصلوة الجهرية او استبرية ومعاودة ان قولهم بان القنوت في الجهرية نسخ معناه نسخ عموم الحكم لانسخ اصلها بانه عليه نوح اخذى قوله وقيل في الكل قد علمت ان هذا الم يقل به الا ان نفع في الجهرية جمهور اهل الحديث فكان ينبغي عزوه اليهم لكان يوم ان قول في المذهب انتهى وقال الطحاوي في حاشية الله المختار بعد نقل كلام صاحب البحر الذي يظهر لي ان قوله في البحر وان نزل بالمسلمين نازلة قنوت الامام في صلوته الجهرية من انساخ وصوابه الفجاء قلت في حاشية لتبنا انما في الجهرية وفي بعضها انها في الجهرية وفي بعضها مثل الغاية مخرج الهداية انها في النسخ والله اعلم من اصل الكتاب ومن انساخ واما قبل الركوع او بعد روايات الفقه المختلفة كما في روايات الحديث في الصحيحين بعد الركوع وفي الطحاوي قبل الركوع وفي البخاري عن انس ايضا بعد الركوع ولما روى البيهقي عنه انه كان يركع ركعتين

في الدمار ووردى بهجرة ايضا عنه والامر ان جازان - قال الشاذلي في الحديث والمسلم انه قد وثق الاتفاق على ترك الفتوت
في صلوات من غير سبب هي الظهور والعصر والغرب والعشاء ولم يبق اختلاف الا في الصبح من المكتوبات وفي صلوة
الوتر في خيرها الا الفتوت في صلوة الصبح فاجتمع المفتون في جميع منها حديث البراء ونس آياتان وبما يبين بانه لا نزاع
في وثوق الفتوت منه صلى الله عليه وسلم انما النزاع في استمرار مشروعية فانه قد سنا ما حكاه النووي من ظهور المفتين
من لفظ كان لا يدل على الاستمرار فعلية مجرد الاستمرار في بيان تركه انما كالمصرح به الا انه آتية على ان في الحديث
ان كان يفعل ذلك في الفجر والغرب فما هو جواكم عن المغرب فهو جواكم عن الفجر ايضا في حديث الى هريرة لم يفت عليه
ان كان يقنت في صلوة الظهر والعشاء الآخرة وطلوة الصبح فما هو جواكم عن مدلول لفظ كان فهو جواكم قالوا واخرج الدرر
تقني واما حكم ومحمد بن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهر الحديث وفي آخره فاما الصبح فلم يزل يقنت
حتى فارق الدنيا وهذا الصبح فكان قاعا للنزاع ولكنه من طريق ابي جعفر الرازي وهو مختلف فيه ولحديثه هذا شاهد
ولكن في اسناده عمرو بن عبيد وليس بحجة قال الحافظ وليك على هذا ما رواه الخطيب من طريق قيس بن الربيع عن عاصم
بن سليمان قلنا لانس ان توماز عمرو بن ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يقنت في الفجر قال كذبوا انما قنت شهر واحد
يدعوني من احياء المشركين قيس واما كان ضيعا لكنه لم يتم بكذب ووردى ابن خزيمة في صحيحه من طريق معيد عن
قادة عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقنت الا اذا دعا بالقوم او دعا على قوم فاقامت الاما حديث عن انس
واضطربت فلا يقوم به حجة وانما تقر هذا تقر هذا علمت ان الحق ما ذهب اليه من قال ان الفتوت تنقص بالنوازل
وانه ينبغي عند نزول النازلة وان لا يخفى بصلوة دون صلوة وقد عاين جماعة من حذاق الشافعية الجمع بين الاما
بما لا تأمل تحتها والاعمال الاستدلال على مشروعية الفتوت في صلوة الفجر في غير طائل انتهى لمختصا -

قولهم عن البراء ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقنت في صلوة الصبح زاد ابن
معاذ وصلوة المغرب - في النازلة كان يدعوا - قول عن ابي هرويرة قال قنت رسول الله صلى
الله عليه وسلم في صلوة العتمة شهر يقول في فتوته اللهم اجمع الوليد بين الوليد اللهم
نجم سلمة بن هشام اللهم نجم المستضعفين من المؤمنين اللهم اشد دوطا فيك على مضر
اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف قال ابو هرويرة واصبح رسول الله صلى الله عليه
وسلم ذات يوم على صلوة الصبح يوما فلم يدع لهم فخذ كرت ذك له فقال وما تراهم قد قد
مواي قد كان ذك الدعاء لهم لا بل فخلصهم من ايدي الكفرة وقد نجوا منهم وجاءوا الى المدينة فما بقى حاجة الى الدعاء
لهم بذلك -

باب في فضل التطوع في البيت -

قول في تعة صلوة التراويح فعليكم بالصلاة في بيوتكم فان خير صلوة للمؤمن في بيته الا
الصلوة المكتوبة في المفروضة فانها في السجدة افضل والامر بالصلاة في البيوت للاستحباب وهذا عام لجميع النوازل
والسنة التي من شأها سلام كالعبادة والكسوف والاستسقاء وهذا يدل على ان صلوة التراويح في البيت افضل

وقال الجواب عن الذين قالوا بافضليتها في المسجد جماعة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذكركم الخوف الا تترضوا فافوزوا بالخوف ارتفع المذبح وديل عليه اجراه عمر بن الخطاب وعمل المسلمين قال ابن حجر قال اصحابنا الذين فعلوا النوافل التي لا تسن فيها الجماعة في البيت فهو افضل منه في المسجد ولو الكعبة او المسجد النبوي او القدس. قول عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا في بيوتكم من صلواتكم للحد يث اي بعض صلواتكم التي هي النوافل كواحدة في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا اي مثل القبور بان تترك الصلوة فيها كما تتركون في المقابر شرب الماء الخالي من العبادة بالمقبرة والنوافل عنها بالبيت.

باب هذا الباب خال عن التسمية كما نهتمة للابواب السابقة فانه ذكر فيه فضيلة طول القنوت في الصلوات النافلة.

قول سئل اي الاعمال افضل قال طول القيام الحديث وهذا نص في ان طول القيام افضل اكثر من غيره وقد مر سابقا.

باب الحث على قيام الليل.

قول عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمد الله رجلا قام من الليل فصل واقظ امرأته فضلت فان ابنته نظعت في وجهها للماء رحمه الله امرأة قامت من الليل فصلت واقظت زوجها فان ابنته نظعت في وجهه الماء الى لا يقاظه وفي الحديث آت من استيقظ من الليل واقظ امرأته فصلها ركعتين جميعا لثب من الذي اكره من الله كثيرا والذكريات والركعتان اقل ما يصلي في الليل ودفع في القرآن والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اعد الله لهم مغفرة واجرا عظيما.

باب في ثواب قراءة القرآن في قرائته مع فهم معناه وتدبره.

قول عن عثمان بن النبي صلى الله عليه وسلم قال خيركم من تعلم القرآن وعلمه اي حتى تعلمه وتعليمه ولا يمكن من هذا الا بالاحاطة بالعلوم الشرعية اصولها وفروعها مع زوائد العوارف والقرآنية وفوائد العارف ومثل هذا الشخص يبيد كمال النفس وكلها غيره وهو افضل المؤمنين ملقا. قول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قراء القرآن اي حكمه كما في رواية فالتقنه وقال ابن جرير حفظه عن طريقه وعمل بما فيه البس والاداء تاجا

يوم القيمة ضوئكم احسن من ضوء الشمس في بيوت الدنيا لو كانت فيكم فاطنكم الذي عمل بهذا قول عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الذي يقرأ القرآن وهو جاهل به مع السفرة الكرام البرية اي من له مذاقته في القرآن او جودة اللفظ او حفظها او كليهما مع الملائكة الذين هم حملة اللوح المحفوظ كما قال تعالى يا ايدي سفرة كرام بررة قيل المراد بهم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لانهم اول ما نسخ القرآن وقيل السفرة الكرام الركابون لاعمال السهاد والذي يقرأه وهو يشهد عليه فله اجران اي اجر لقائه واجر تحمل مشقة هذا التحصيل في تحصيل القراءة ليس معناه ان الذي يتقن فيه اجره اكثر من الماهر بل الماهر افضل اكثر اجرا حيث اندرج في سلك الملائكة المقربين والانبياء والمرسلين واصحابهم المقربين. قول عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم الا نزلت عليهم سكينة
 وغشيتهم الرحمة وحفقتهم الملائكة وذكرهم الله فيمن عنده انما من اجتماع القوم تلاوة القرآن
 قرارة كل واحد منهم لنفسه فدل على جواز الاجتماع على ذكر الله تعالى والمراد بذكر السكينة قيل الرخصة وقيل ان الله
 وقيل هي ما يحصل به السكون وصفاء القلب وذهاب غلظة النفسانية قلت هو في اصل معنى من المعاني الا انه قد يشكل
 ان كان كما وقع للاسيدي بن حضير ومن ههنا صرح الصوفية ان معاني هذا العالم جوهر في العالم الاخرة بل قالوا بالعكس
 ايها وسماه بتروح الاجساد وتجسد الارواح وفي الحديث دليل ان التحلق والاجتماع لذكر الله تعالى ليس بمبدعة بل هو سنة
 وثياب عليه واما الذي كره ابن مسعود فلعلة لا يهتمهم -

باب في فضل فاتحة الكتاب -

قول عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمد لله رب العالمين اول القرآن في امر
 الكتاب والسبع المثاني سورة فاتحة الكتاب لها اسماء كثيرة وكثرة الاسماء تدل على شرف الاسم وفي تفسير المثاني اخلاص
 قيل ان المثاني هو سبع السور الطول من اول القرآن روى ذلك عن ابن عباس لم يشهدوا انها اسم سورة الفاتحة لانها
 سبع آيات تشتمل في كل ركعة من الصلوة اولها مستثناة من سائر الكتب قال عليه السلام والذي نفسي بيده ما انزل
 في التوراة ولا في الانجيل ولا في الزبور ولا في الفرقان مثلهما وانها السبع المثاني والقرآن العظيم اولها سبع آيات كل آية تعدل
 قدرها سبع من القرآن والقرآن العظيم فقل ايضا من اسماء الفاتحة والاصح ما قال ابو عمر في التمهيد ان المراد به القرآن العزيز
 كله وانما ذكره المتطاردون من اسمائها الوافية والكافية والشافية والشفا والاساس والصلية والسوئل والشكر والدعا قال
 ابي نفاذ في حديث ابي هريرة قال فانها سبع المثاني والقرآن العظيم الذي اوتيته تصریح بان المراد بقوله تعالى ولقد
 آتيناك سبعاً من المثاني هي الفاتحة وقد روى النسائي باسناد صحيح عن ابن عباس ان سبع المثاني هي سبع الطول
 من اول البقرة الى آخر الاعراف ثم برآة وقيل يونس وما قوله والقرآن العظيم قال الخطابي فيه دلالة على ان الفاتحة هي القرآن
 العظيم وان الواو ليست بالعاطفة التي تفصل بين اثنين وانما هي التي تجيء بمعنى التفصيل كقوله فاكبه ونخل رمان وقوله
 ملائكة ورسله وجبرئيل وميكائيل وفيه بحث الاحمال ان يكون قوله والقرآن العظيم محذوف الخبر والتقدير والقرآن العظيم
 هو الذي اوتيته زيادة على الفاتحة -

باب من قال بعض من الطول في ان الفاتحة من السور الطول باعتبار اشتغال آياتها على المعاني الطولية
 باعتبار اللفظ -

قول عن ابن عباس قال وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعاً من المثاني الطول وقد تقدم
 عن ابن عباس ان سبع المثاني هي سبع الطول من اول البقرة ولكن المصنف لعل يعتمد على اخرج ابن جري عن ابن
 عباس قوله ولقد آتيناك سبعاً من المثاني يقول سبع الحمد لله رب العالمين ويقال هن سبع الطول ومنه المون
 ولهذا عقد باب من قال هي من الطول -

باب ما جاء في فضل آية الكوسى -

قول - قال يا ابا المنذر اى آية معلية من كتاب الله اعظم قال اى ابي بن كعب قلت الله لا اله الا هو
الحق القيوم اى آية الكرسي الى آخرها لا احتواها على بيان التوحيد والتعظيم وذكر اسماء الله الحسنى وصفاته العلى
باب فى فضل سورة الصمد -

قول - عن ابي سعيد الخدري ان رجلا سمع رجلا يقرأ قل هو الله احد يردوها فلما اصبحت جاء على
رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له وكان الرجل يتقاليها فقال النبى صلى الله عليه وسلم
والذى نفسى بيده انها لتعدل ثلث القرآن الرجل اسأل به ابو سعيد الرجل النسب بكرة ما هو قادة بن
النعمان قال اى حافظ حمله بعض العلماء على ظاهره فقال هى ثلث باعتبار معاني القبول لانه احكام وانما هو توحيد وقد
شملت على القسم الثالث فهو ثلث بهذا الاعتبار قال الزرقاني وعترته ابن سيرين فى القرآن آيات
بشرة اكثر مما فيها من التوحيد كآية الكرسي وآثر اخشرو لم يرد فيها ذلك واجاب ابو العباس القزلبى بانها اشملت
على اسمين من اسماء الله تعالى لا يتضمنها جميع اوصاف الكمال لم يوجد فى غيرهما من السور وهما الاحادى العمد لانها ليلين
على احادية ذات المقدس الموصوفة بجميع اوصاف الكمال لان الاحادى شعيرة وجوده انما هى الله لا يشارك فيه غيره
والصمد مشيخ بجميع اوصاف الكمال لانه الذى يتبى اليه سوره وكان مرجع الطلب منه واليه ولا يتم ذلك على وجه التحقيق
الا لمن حاز جميع خصال الكمال وذلك لا يصلح الا الله تعالى فلما اشملت هذه السورة على معرفته الذات المقدس
كانت بالنسبة الى تمام المعرفة بعنفات الذات وصفات فعل ثلثا وقال قوم معناه تعدل ثلث القرآن فى
الثواب وضعفه ابن عقيل بجد ميث من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنة وقال يحيى بن راهويه ليس المراد
ان من قرأها ثلث مرات كمن قرأ القرآن جميعه بل لا يستقيم ولو قرأها مائة مرة وقبل معناه ان الرجل لم ينزل يردوا
حتى بلغ ترديه لها بالكلمات والحروف والآيات ثلث القرآن وندا تاديل بعدي عن ظاهر حديث ثم قال اسكوت
فى هذه المسئلة وشبهها بفضل من الكلام فيها واسلم قال الربوطى والى هذا جماعة كابن منبج وابن راهويه وانه من
المشابه الذى لا يدري معناه ونقل ابن اسيد حمله على ظاهره وهو الاظهر انتهى قلت قد عرفت معناه فيما مر
ان اصل ثوابها مع فضلها تعدل ثلث ثواب اصل القرآن -

باب فى فضل الموعودتين -

قول - عن عقبه بن عامر قال كنت اقود برسول الله صلى الله عليه وسلم فاقته فى السفر فقا
لى يا عقبه اكلها لك خير سورتين قرأنا فعلمنى قل اعوذ برب الفلق وقل اعوذ برب الناس فلم
يرنى سورتيهما فلما نزل لصلوة الصبح صلى بها صلوته الصبح بالناس فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه
وسلم من الصلوة التفت الى فقال يا عقبه كيف دأيت لى حال السورتين بانها تكفيان لصلوة الصبح والخير
فيما فى باب التؤد -

باب كيف يستحب الترتيل فى الصلوة لى من تجويد الحروف ومعرفة الوقوف وتليين الصوت وتخشيع
داما التفتى بحيث ينحل بالحروف زيادة ونقصها فهو رام يفسد به القارى ويأثم به المستمع ويجب اكاره فان من اساء البديع

واما من الصوت فهي زينة القرآن -

قول - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لصاحب القرآن اقرأ وارتق ورتل كما كنت تقول في الدنيا فان منزلتك عند آخر آية تقرأ بها من كان يلزم القرآن بالآادة تأمل بقوله لا اقرأ بالسرير ولا تسجل في كتابك وارتق ورجات الجنة وفيه إشارة الى ان الجزء على وقف الاعمال كسنة وكيفية والمرد من الله بآيات الله بآيات وسائر ما وفقر على القراءة في القيامة على قدر العمل فلا يستلج احد ان يتلو آية الاوقا قام ما يحب عليه في اذن من قبل ان رجات الجنة على عروايات القرآن كما ورد به الحديث - قول - تنعت قراة حوقا حوقا في ثغرت ام سارة قراة رسول الله صلى الله عليه وسلم قراة مفسرة حرفا حرفا مرتلة ومجودة ومميزة لم يقرأها الله - قول - رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتم مكة وهو على ناقه يقرأ بسورة الفاتحة وهو يوجه الى يردوني الصوت قال الحافظ التزجج هو تقارب فردب الحركات في القراءة ترجيع الصوت ترديده في الحلق وتكمل امرين احدهما ان ذلك حدث من نيراناقت والآخرة اشبع المدي في موضعته تحدث ذلك ونذر الثاني اشبه بالساق فان في العنبر طرقة لوالان يفتح الناس لقراة لكم بذلك الحسن اے انعم - قول - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في القرآن باصواتكم بحسنة او اظهر وازينة القرآن بحسن او اقلعوا بين عروقه وقيل من القام يلى عليه انه روي عن البراء ايضا عكس اى زينة الاصوات بالقرآن - قول - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبين من لم يتغن بالقرآن اى ليس منا خلقا وسيرة او متعلما بنا واما يعالنا في طريقنا الكاملة من لم يحسن صوته بالقرآن او لم يجبر او لم يستغن به عن غيره او لم تير لم او لم تخرن او لم يطيب بغيره النفس او لم يريح غنى اليد وريح الطماسة في شكل الآثار والتوريش حتى معنى الاستغفار -

باب التشديد فيمن حفظ القرآن ثم سبه اى ترك قراة تهاونا وتساهاسته نسي هو كسيرة -

قول - عن ابن عباد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وامن اموتى يقرأ القرآن ثم ينسأه الا لقي الله يوم القيمة اجزا ١٩ اى ما قاط الاسنان او على هيئة المجذوم او لميت له يد او لا يجد ثيابا يمسك به في حذر النسيان او نكيس راسه بين يدي الله خيا ورجالة من لسان كلامه الكريم وقال الطيبي اى تقطوع اليد من المجذوم وهو القطع وقيل تقطوع الاعضاء يقال رجل اجذم اذا تساقطت اعضاءه من المجذوم وقيل اجذم الحجة اى لا حجة له والاسان يكلم وقيل خال اليد عن الخبير وقد تقدم في باب نفس السجد من حديث انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اى عاينكم وفيه عرضت على ذنوب اى قلم ارفنا اعظم من سورة من القرآن اذ آية او تها رجل ثم نسبها -

باب انزل القرآن على سبعة احرف قال الحافظ في التفسير اى على سبعة اوجه يجوز ان يقرأ بكل وجه منها ليس المراد ان كل كلمة ولا جملة منه تقرأ على سبعة اوجه بل المراد ان فائده ما ينتم اليه عدد القراة في الكلمة الواحدة اى سبعة فان قيل فاما نجد بعض الكلمات يقرأ على اكثر من سبعة اوجه فاجواب ان غالب ذلك اما لا يثبت الزيادة واما ان يكون من قبيل الاختلاف في كيفية الادراك في المد الامالة ونحوها وقيل ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد بل المراد بالشيء والفظ السبعة يطلق على ارادة الكثرة في الاعداد كما يطلق سبعين في العشرات -

قول سمعت عمر بن الخطاب يقول سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقول أسبغة القرآن على
غيرها أثرها الحديث وفيه ما بعد ما سمع من هشام وعمر هكذا أنزلت ثم قال ان هذا القرآن انزل على سبعة
احرف قال الحافظ هذا اوردته النبي صلى الله عليه وسلم تطينا العرب لئلا ينكروا تصويبات شتى من المتكلمين وقد وقع لجماعة من
الصحابة تفسير ما وقع لعمر مع هشام منها ما وقع لابن كعب مع ابن مسعود في سورة النحل ومنها ما وقع لعمر بن العاص
مع رجل في آية أخرجه احمد باسناد حسن ومنها ما وقع من حديث ابي جهم بن الصمة عند احمد وابي عبيد والطبري بن
جولين اختلفا في آية من القرآن كلاهما يزعم انه تلقاها من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنها ما وقع للطبري والطيبري
من زيد بن ارقم قال جاز رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اقرأني ابن مسعود سورة اقرأنيها زيد وقرأنيها
ابي بن كعب فاختلف قراءتهم فبقرأة ابيهم أخذ الحديث وقد اختلف العلماء في المراد بالاحرف سبعة على اقول كثيرة
بلغها ابو حاتم بن حبان السبعة وثلاثين قولاً وقال المنذري اكثرها غير مختار قول فاقولها يتسبب منه الى
من المتزل وفيه اشارة الى ان الحكمة في التعدد المذكور وانه للتيسر على القاري وهذا القوي قول من قال المراد بالاحرف
تأدية المعنى باللفظ المراد فلو كان من لغة واحدة لان لغة هشام بلسان قريش وكذلك عمر مع ذلك فقد اختلف
قراءتها على ذلك ابن عبد البر ونقل عن اكثر اهل العلم ان هذا هو المراد بالاحرف سبعة وذهب ابو عبيد واخرون الى ان
المراد باختلاف اللغات وهو اختيار ابن عطية وتلقب بان لغات العرب اكثر من سبعة واجيب بان المراد اقصاها فجاء
عن ابي صريح عن ابن عباس قال نزل القرآن على سبع لغات منها خمسة بلغة العجم من هو ازن قال والعجم سعد
بن بكر وحشيم بن بكر ونضر بن معاوية وهو لا ركلهم من هو ازن ويقال لهم عليا هو ازن ولهذا قال ابو عمرو بن العلاء
افصح العرب عليا هو ازن وشكلى تميم يعني بني دارم واخرج ابو عبيد من وجه آخر عن ابن عباس قال نزل القرآن بلغة
كعب بن كعب قريش وكعب خزاعة قيل وكيف ذاك قال لان الدار واحدة يعني ان خزاعة كانوا جيران قريش فسهلت
عليهم لغتهم وقال ابو حاتم اجتمعت في نزل بلغة قريش وبديل وتيمم الرباب والازد ورجعية وهو ازن وسعد بن بكر
بشكره ابن قتيبة واجتج بقوله تعالى وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومك على هذا فتكون اللغات سبع في بطون قريش
وبديل كسب جزم ابو علي الا هو ازمي ومين بعضهم فباحكاه ابن عبد البر سبع من مضر انهم بديل وكسانه وقيس وضمه وتيمم
الرباب واسد بن خزيمه وقريش فبذره قبائل مضر فتوعد سبع لغات ونقل ابو شامة عن بعض اشيوخ
انه قال انزل القرآن اولا بلسان قريش ومن جاورهم من العرب الفصحى ارم ابيج فلعرب ان يقرأوه بلغاتهم
التي هجرت ما دهم باستعمالها على اختلاف في الالفاظ والاعراب ولم يكلف احد منهم الانتقال من لغة الى لغة اخرى
للمشقة ولما كان فهم من الحمية والطلب سهل فهم المراد كل ذلك مع اتفاق المعنى وعلى تنزيل اختلاف في القراءة كما
تقدم وتصويب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلامهم وقال الزرقاني واختلف في ذلك على نحو العيين قول اكثرها
غير مختار قال ابن العربي لم يأت في ذلك نص ولا اثر وقال ابو جعفر محمد بن سعد ان النحوي هذا من اشكل الذم
لا يدري معناه لان الحرف يأتي لمعان للجهل والكلمة والمعنى والجملة اه واقربها قولان احدهما ان المراد سبع
لغات وعليها ابو عبيد وتلقب الزهري واخرون وصح ابن عطية والبيهقي والثاني ان المراد سبعة اوجه من المعاني

المتفقة بالفاظ مختلفة نحو قبل ولقال ولم وعجل اسرع وعليه بنفان بن عيينة وابن وهب وخلائق وسبب ابن
عبد البر لاكثر العلماء لكن الاباحة المذكورة لم يقع بالتشبي وهو ان كل حد في اللفظة بموافقتها من لفظة بل ذلك مقصور على
الاسماء من صل الله عليه وسلم كما يشير اليه قول من عمر بن هشام اقراني النبي صلى الله عليه وسلم ولكن سلم اطلاق الاباحة
بقراءة للمراد ولولم يسمع لكن اجماع الصحابة زمن عثمان الموافق للعرضة الاخيرة يمنع ذلك واختلاف السبعة باقية
الى ان كان يقرأ بها ام كان ذلك ثم استقر الامر على بعضها ذهب الاكثر الى الثاني كما بن عيينة وابن وهب والطبري الطحاوي
وبل استقر ذلك في الزمن النبوي صلى الله عليه وسلم لم يعبده الاكثر على الاول واختاره الباقلاني وابن عبد البر وابن
العربي وغيرهم لان ضرورة اختلاف اللغات وشدة تطعيم لغير لغتهم اقتضت التوسعة عليهم في اول الامر فان نكل
ان يقرأ على حرفه اى على لغة في اللغة حتى انضبط الامر وتدرأبت الاكس وتكمن الناس من الاقتصار على لغة واحدة
فعارض جبريل النبي صلى الله عليه وسلم القرآن مرتين في السنة الاخيرة واستقر على ما هو عليه الآن فنسخ الله تلك
القراءة المأذونة فيها ما وجب من الاختصار على هذه القراءة التي تلقاها الناس قال ابو شامة ظن قوم ان المراد القراءة بسبعة
الموجودة اكان وهو خلاف اجماع العلماء وانما يلين ذلك لبعض اهل الجبل وقال بكى بن ابى طالب من ظن ان قراءة هؤلاء
كعاصم ونافع هي الاحرف بسبعة التي في الحديث فقد غلط غلطا عظيما ويلزم منه ان ما خرج عن قراءتهم مما ثبت ان
الايتية وغيرهم ووافق خط المصحف ان لا يكون قراءنا وهذا غلط عظيم وقد بين الطبري وغيره ان اختلاف القراءة انما هو
حرف واحد اثنى وقال الشيخ ولي الله المدني في شرح الموطأ ما جاء عليه ان ما تقرر عندي وترجع في هذا الاختلاف
ان ذكر السبع في الحديث لبيان الكثرة لا لتحديد ما حصل ان العرب يؤدون الكلام الواحد مرة واحدة وترتيب اللفظ
على وجه مختلف وكل واحد من الوجوه حرف وهذا التعدد قد يكون بسببه اختلاف مخارج الحروف وقد يكون بسببه
المدة والترقيم والترقيق وغيره وقد يكون لا يستعمال الفاظ مترادفة كالفاجر والاشيم ومثل قل يا ايها الكافرون
وقل للذين كفروا قل لمن كفر فاختلف القراء السبعة الذي كتب في مصاحف عثمان بن عفان جملة اختلاف اللفظ
واختلاف الصحابة والتابعين في اداء كلمة لا تتجمل للمصاحف الثمانية داخل ايضا في اختلاف الاحرف مثلاً قال
فاصولا ومى ركب وقضى ركب وما خلق الذكر والانثى بخلاف ما اذا كان الاختلاف على وجه تحيل بترتيب النظم
والغيره تغيرا فاحشا بحيث لا يظن على القرآن لا يكون واغلا في السبعة الاحرف انتهى لمخاض ذكره صاحب بزل
المجهر قلت.

قول عن ابى بن كعب قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يا ابي انى اتيت القرآن فقل
لى على حرف او حرفين بتقدير لا استفهام والتاكل لعله والله تعالى اى اتيت ان تقرأ على حرف او حرفين
فقال الملك الذى معى اى جبريل قل على حرفين فقلت على حرفين فقل على حرفين او ثلثة فقال
الملك الذى معى قل على ثلثة فقلت على ثلثة حتى بلغ سبعة احرف ثم قال ليس منها الا ثلثان
الثلثان لا يرضى بهل وكاف في الصلوة او ثلثان التحليل في فهم المقصود كاف للاعجاز في اظهار السبيل او ثلثان
لصدور المؤمنين للاتفاق في المعنى وكاف في النجاة على صدق النبي صلى الله عليه وسلم او ثلثان في اثبات المطلوب

للمؤمنين كان في المحبة على الكافرين قال القاري ان قلت سميعا عليهما عن نوح عليهما السلام في حديثه ان الله تعالى
 في سنده ان قلت غفورا رحيا او قلت سميعا عليهما او عليهما سميعا قال قلت كذلك حاصله انك ان بدلت منه بعضه نفي ما
 مضايقة فيه ما لم يتختم اية عذاب برحمته او اية رحمة بعذاب فيه لا يجوز ان لا يخل بالانتماء لغيره من قول
 فقال ان الله يأمرك ان تعرف امتك على من قال اسأل الله معافاته ومغفرته ان امتك لا تطبق
 ذلك الحديث.

باب الدعا أي في فضله وآدابه ومن ادب به ان يبدأ من التمجيد والتسليم على الله تعالى ولا يصلي على النبي
 صلى الله عليه وسلم علم ان دعا المؤمن لا يرد غير انه قد يكون الاول له تاخير الاجابة او يعرض بها هو اولي له عاجلا او أجلا
 فيبقى للمؤمن ان لا يسرك، اطلب من ربه لان الاعادى مثل على ان دعوة المؤمن لا ترد وانما لا تجل له الاجابة ولما ان
 تدفع عنه من السوء مثلها داما ان يدخره في الآخرة خير مما سأل فان قلت ان الدعاء لا يعرف ما قدر له قدماره ان
 كان على وفق المقدور فهو تحصيل الحاصل وان كان على خلافه فهو معاندة التجواب عن الاول ان الدعاء من جملة العبادة
 لما فيه من الخضوع والافتقار وعن الثاني انه اذا تمقده لا يقع الا ما قدر الله تعالى له كان او ما لا ما عانده وفاتمة العلم
 تحصيل الثواب بمشأل الامر ولا احتمال ان يكون المدعوه موقوف على الدعاء لان الله خالق الاسباب وسببها كلها
 بل تشير في الرسالة المخلفات في المسئلة فقال اخلف أي الامر من اولي الدعاء اذ سكوت الرضا فيقول الدعاء وهو
 ينبغي ترجيح وكثرة الاول لما فيه من اظهار الخضوع والافتقار وقيل اسكوت الرضا اولي لما في التسليم من الفضل.

قول عن الثعلبي بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الدعاء هي العبادة قال الكلبي
 ادعوني استجب لكم احسن الله لفته فان الدعاء غاية التذلل بين يدي الله تعالى وهو من العبادة وخلاصتها التذلل
 على كون الدعاء هي العبادة بقوله تعالى ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم من اخرجين فانه ملحق لفظ العبادة
 على الدعاء معناه ان الذين لا يدعون الله وتوكلون الدعاء استكبارا فممن يستكبرون عن عبادة الله سبحانه وتعالى
 ثبت بها ان الدعاء هي العبادة ومعهم الدعاء تامل جميع العبادات من الغرض والنوافل فبعضها فادوا فخر بعضها
 نفل فلا اشكال في الآية بانها تدل على فرضية الدعاء وان الامر للاستحباب والاحيد على من تركها استكبارا - قوله اني

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سيكون قوم يعتدون في الدعاء فإياك ان تكون
 منهم الحديث معنى الاعتذار انهم يتجاوزون الحد في الدعاء بان يدعوا بما يستحيل شرعا او مادة مثل طلب الجنة بعد
 خاتم النبيين او عدم وجود المؤمنين او ما في معناه من نزول سماء وطلوع ارض وغيرهما وقد اجمع العلماء على انه لا يجوز ان
 يدعوا لان ان يطالع السماء او تحول الجبل الفلاني ذهابا او يحيي الميت او يامر بالعلم حقيقة ونحو ذلك وقد فسرا
 الاعتذار في الدعاء بطلب ما لا يليق به كترتيب الانبياء والاصحوا الى السماء وقيل من الصالحين في الدعاء

قول عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يستجاب لكل من دعا ما لم يعجل فيقول
 قد دعوت فلم يستجب لي قال ابن بطال المعنى انه لا يأم فترك الدعاء فيكون كالمان بدعاءه لانه اني من
 الدعاء ما يستحق به الاجابة فيصير كالمجمل للرب الكريم الذي لا تعجزه الاجابة ولا يقضه العطار - قول - وسأله الله

يكون انكافكم ولا تسألوها بظهورها لان الاتقي طالع شئ ينال ان يركب الى المطلوب ويطلبها متصرفا ليلها
من طاعة الكثرة للوزن به رفع اليدين جميعا واذا فرغ من الدعاء مسح وجهه يديه فانها تنزل عليها آثار الرحمة بفضل
بركتها اليها وبذا في خارج الصلوة واذا رفع يديه والاذا لم يرفع يديه كما في الصلوة والطواف وعند النوم وبعد الأكل
عند الدخول في المسجد وخروجه وعند رؤية الهلال وبعد الاذان والاشغال ذلك لم يمسح بها وجهه يدل عليه قوله صلى الله عليه
وسلم اذا دعا فرفع يديه مسح وجهه الحديث اي اذا فرغ من الدعاء وفتح يديه - قول - ان النبي صلى

الله عليه وسلم قال اسمع الله الا عظم في هاتين الايتين والهيكل واحد لا اله الا هو الرحمن
الرحيم وفاحة سورة آل عمران الحمد لله لا اله الا هو الحي القيوم قلت اختلف العلماء في تعيين اسم الاظم
وقد اجمعه الله ورسوله فقال بعض انه رب وبعض انه الحي القيوم واختاره النووي وفخر الدين الرازي وقال البخاري
عندي انه لا اله الا هو الحي القيوم ونقل عن الامام زين العابدين انه راى في النوم انه الله الذي لا اله الا هو رب
العرش العظيم وقيل هو كلمة التوحيد فحمل محقق ابن امير الحاج عن ابي حنيفة انه الله لانه الاصل في اسماء الحسنى ولم يطلق على
غيره ونقل عن العارف النجاشي انه لفظ هو وغير ذلك قال ابو جعفر الطبراني اختلف الآثار في تعيين الاظم الا عظم وعندي
ان الاقوال كلها صحيحة اذ لم ير في خبر شيئا انه الاظم ولا شئ اعظم منه فكانه يقول كل اسم من اسمائه تعالى يجوز وصفه به
اعظم فيرجع المعنى عظيم وقال ابن حبان الا عظمية الواردة في الاخبار انما يراد بها مزية الداعي في ثوابه اذا دعا بها كما اطلق ذلك
ذلك في القرآن والمراد به مزية الثواب القاري وقال آخرون استأثر الله تعالى بعلم الاسم الاظم ولم يطلع عليه احد -

قول - عن عبد الله بن مسعود قال استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم في العمرك فاذن لي وقال لا تخشأ يا اخي من
دعائك فقال كلمة ما يسرني ان لي بها الدنيا الحديث فيه اظهار الخشوع والسكينة في مقام العبودية بالرب
الدعاء من عرف له الهداية وحسن الامانة على الرغبة في دعاء الصالحين واهل العبادات وتنبه لهم على ان لا ينجسوا أنفسهم بالدعاء
والاشارة كونه اقرارهم واجاباتهم لا سيما في منغان الاجابة ونعيم شان عمر ولذا قال عمر قال كلمة الحديث وارثا والى النجاشي
دعاء من الرد -

باب التسليم بالصحيحة يجوز التسليم بالانملة والصحي والنوى وسجدة وان فرق بين النكسوة والنقورة فيما عيده لا يبد
يقول من دعاء بدنة وقد قال المشايخ انها سوطا شيطان وروى انه روى مع التجديد سجدة في يد وحوال انتهاء فقال
شيء من صلاته لئلا يكف شره -

قول - انه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على امراته وبين يديها نوى او حصى
سبح به فقال النبي صلى الله عليه وسلم اخبرك بما هو ايسر عليك من هذا او افضل الحديث
قيل اولئك من سعد بن ابى وقاص او من دونه قيل معني الاول او قيل معني بل وهو الاظهر وانما كان فضل لانه اعتمر
بالنوى وان لا يقدر ان يحصى ثناره وفي العبد بالنوى اقدم على انه قادر على الاحصاء بل المراد والله اعلم انه اذا صلى الله
عليه وسلم فترقبها من عالم كثرة الفاظ والبيان الى عدة الخفائق والمعاني وقيل افضلية هذا على ذلك انما هو في كفيف
الان الحكم مثلا لوقال احد سبحان الله عدد الف في ثياب بعد الف لا بالتعاليق لان احسنه وان كانت تضاعف

بشرة اشبالها الا انه يشترط فيها الفعل لم يوجد هناك فافهم وبالجملة في الحديث دليل التمييز بسببه بتقرير النبي صلى الله عليه وسلم
اذا لافرق بين المنطوية والمنشورة . قول عن يسيرة الخبر فان النبي صلى الله عليه وسلم امر من كان
يراهين الى الناس المومنات ان يحافظن ويغدون بالتكبير والتقدير ليس والتمهليل وان يعقدن بالاناء
فانهن مستدركات مستنقات اى يسأل عنهن في كل من يتحقق التعلق فيها فيشهدن لهما جميعا وعليه بما اكتبته
فعقدوا بالاناء في تعدادهن وعن ابن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعقد التمسح الى
يعقد الاناء بالتمسح .

باب ما يقول الرجل اذا سلم اى ما يقول من الدعاء اذا سلم وفرغ من الصلوة يستحب الدعاء برفع الايدي
بعد فرغ من الصلوة .

قول قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اى عقب الصلوة اذا سلم لا اله الا الله وحده
لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير اللهم لا اله الا انت اعطيت ولا تعطى
لما صنعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند قال الحافظ قال الخطابي الجند الغار ونحوه قال الخطوط قال ومن في قوله منك
بمعنى البذل قال الشاعر فليت لنا من ما زمرم شربة يداى بدل ما زمرم انتبه وفي المصالح معنى منك ههنا
عندك اى لا ينفع ذا الغنى عندك غناه انما ينفعه العمل الصالح وقال ابن القين اخرج انها ليست بمعنى البذل ولا عندك
هو كما تقول ولا ينفعك معنى شئ ان انا اردتك بسوء ولم يظهر من كلامه معنى ومقتضاه انها بمعنى عندا وفيه حذف تقديره
من قضائي او سطواني او غداي وحكي الراغب ان المروءة ههنا الجواب اى لا ينفع احد سبه انتهى وما يجد مضبوط في جميع
الروايات لفتح الجيم قال القرطبي حكى عن ابي عمرو وشيباني بالكسر قال والمعنى لا ينفع ولا اجتهاد ورجحانه وانكره الطبري قال
المؤدب اخرج المشهور الذي عليه الجمهور انه بالفتح وهو محظوظ في الدنيا بالمال او الولد او السلطان والمعنى لا ينفعه حظ منك
وانما ينفعه فضلك ورحمتك انتهى .

باب الاستغفار والفرق بين الاستغفار والتوبة والسؤال والدعاء ان الاستغفار التوبة الى الله على فعل
المعصية والعزم على عدم العودة فاذا كان باللفظ ونذكر بلفظ الاستغفار الله فهو استغفار وبلغ التوبة وتوبة والتعظيم على
ان بها يغفر الكبائر والصغائر بخلاف الاعمال فانها يغفر الذنوب الصغائر لا الكبائر حتى يرجع وقال الحقون في مسئلة
الله مغفرة الكبائر بالاعمال والسؤال طلب شئ من الله تعالى والدعاء ذكر الله تعالى .

قول عن ابي بكر الصديق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اصر من استغفر
عادي اليوم سبعين مرة اى من رتب ذنبا بالاستغفار فليس صرح عليه وان تكرر منه وانما ههنا المذكور سبعين
اتكثير والتكرير . قول ليغان على قلبي قيل لعين استري ليغشى على قلبي لا لا يجاد البشرية من سبوتها
الى حظوظ النفس من مأكول ومشروب ومنكوح ونحوها فانه كحجاب وعيم يطبق على قلبه فيحول بينه وبين الملا الا على جملته
ما يستغفر تصفية للقلب وازاحة للفاشية وهو انهم يكن ذنبا لكنه من حيث انه بالنسبة الى سائر احواله نقص ودرجاته
الذنب فيناسب الاستغفار قليل كان ترتيبه في كل لحظة يريد ان السابق منه كان معصية ومنقصة او المالم انه

سيفي ان يكره الماروي ابن رسي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا انس ذاهبت فاستخرجت من بيتك
مرات ثم لم يبق بعد الاستخارة الا نيشور لمصدره بشرا ما خالي من هذه النفس فان لم يشرح شي فانها بلاذ
الصلوة حتى يظهر له ابي سبع مرات ثم انه صلى الله عليه وسلم ما عين لها وقتا فذهب الجمع اليه فوافي جميع الوقفات
والاكثر من على انشائي غير الاوقات المذكورة فاحتمل انه لا يجوز الامور الشريفة والحاجة في كل غير ان كانت تعين بوقت
ويروى بالصلوة المكتوبة ايضا ثم روي الرواي ليس بخبر روي بل بتوجيه قلبه الى جهة واحدة.

قول - انه سمع جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعلمنا ان الله
كما بعلمنا اليهودية من القرآن يقول لنا اذا هم احدكم بالامر فليذكر وكعتين من غير التوضئة وليقل
اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرتك بقدرتك اي اطلب منك ان تجعل لي في ذلك قوة والطلب
منك ان تقدره لي اي لميسره لي ولفظ النساء استهد بك بقدرتك واستئذ بك من فضلك العظمي
تقدره لا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم فان كنت تعلم ان هذا الامر يسير
بعينه فاذني يري او ينيرني قلبه خير لي في ديني ومعاشي وفي حديث ابن مسعود عند الطبراني في ديني ودنياي فاد
معاوي وهاقبة امر فاقدرك لي اي ادخله تحت قدرتي وسيؤتيك وبأوك لي فيه اللهم وان كنت
تعلمه شرا لي مثل الاول اي في ديني ودنياي فاصرفني عنه اي اصرف خاطري عنه حتى لا يكون سب
استئصال ابل واصرقة غني لي بالبعدني وبنيه وبعيم اعلم القدره لي عليه وبالتعوي والتفسير فيه واقدرك لي
الخبر على حديث كان قد حثني به او قال في عاجل الامور واجله قال انجزني اوتي في الموضعين لتخير اي اوت
مخير ان شئت قلت عاجل امر واجله وقلت معاشي وعاقبة امري وقال العسقلاني انما ههنا شك في ان الله
صلى الله عليه وسلم قال عاقبة امري او قال عاجل امري واجله حيث قالوا اي على اربعة اقسام خير في دينه ودن
ودنيه وهو مقصود لا بدال وخير في دنياه وهو مخطئ وخير في العاجل دون العاجل وبالعكس وما جلي واجل فضل
وتحتمل ان يكون الشك في انه عليه الصلوة والسلام قال في ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال بدل اللفاظ لئلا
عاجل امري واجله ولفظ في العادة في قوله في عاجل امري ربما يوكد به واجل الامر شمل الدين والدنيا في كل
يشملها والعاقبة.

باب في الاستعاذة اي من الامور البضارة في الدنيا والآخرة.

قول - عن عبد بن الخطاب قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يتعوذ من خمس من الجن
والجمل وسوء العهر اي اذوله واخره في حال الكبر والعجز وفتنة الصمد اي ما يطمو عليه المصد من القارة
والنقطة والحمد والعقائد الباطلة والاخلاق السيئة وحذاب القبور واعلم ان ذكر العدد لا ينبغي الزيادة عليه بحملة
ما ذكره المصنف في هذا الباب مما تعوزه هي هذه الخمس ومن العجز اي عدم القدرة على العبادة والانتقام من الاعمال
والكسل اي القناتل عن الخير وفتنة المحيا والممات اي احيات والموت والموت بفتنة الموت قبل فتنة القبور
واللهم وحزن وبما ينبغي وطلع الدين او ضلعم للدين اي نقل الدين وشدة وعلمه الرجال اي

ان يكون مظلوما او ظالما وعداب جهنم وعذاب القبر وفتنة المسايح الدجال وفتنة الدار اى فتنة تزوج
الى النار وشر الغنى الى مثل الاستشراب والشر من حقوق المال وانفاقه فيما لا يحل من اسرف وباطل الفقر كالتمسك بقلعة
الصبر والقلعة اى قلعة الخيرات ولزلة اى هو ان النفس الوجيه للهوان عند الله ومن زوال نعمتك اى الدنية او الدنيوية
الناخقة فى الامور الاخروية وتحول عاقبتك اى انتقالها من السمع والبصر وسائر الاعضاء وابدال الصحة بالمرض
والغنى بالفقر ونجاسة نفسمك وهى العقوبة وجميع سمخطك اى ما يورث الى السمخة ومن الجوع والحيانة
وهو ضد الامانة ومن الشقاق اى الخلاف والعداوة والنفاق اى فى العمل والاعتقاد وسوء الاخلاق وعن
علمك لا ينفع لى لالى ولا يغفرى ولا فى الدنيا من العمل به لافى الآخرة من الثواب عليه من قلب لا يخشع ومن نفس
لا تشبع اى من الدنيا ولذاتها او من الاكل ومن دعاء لا يسمع ومن صاموثة لا تنفع اى فى الدنيا والآخرة
ومن شر ما عملت ومن شر ما عمل لى من ان يعمل فى مستقبل الزمان بالارضاء الله تعالى وقيل ان يصير
سببا بنفسه فى ترك القبايح ومن شر سمعى لى بان اسمع كلام الزور والبهتان والغيبة وسائر ابواب العصيان وبان
لا اسمع كلمة الحق وان لا اقبل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن شر بصري بان انظر الى غير محرم اوارى الى احد
بعين الاحتقار ولا افكر فى خلق السماء والارض بنظر الفكر والاعتبار ومن شر لسانى حتى لا اكلم به الا لغنى ومن شر
قلبي بان اشتغل بغير ربى ومن شر صغري وهو ان يغلب عليه حتى يقع فى الزنا ومن الهدم وهو سقوط البناء ومن
التروى اى السقوط من حال او فى امير ومن الغرق والخرق لان الانسان لا يكاد يصير عليها وان كان فيه من
من نيل الشهادة وان يتخطبنى الشيطان عند الموت وهو ان يستولى عليه عند مفارقة الدنيا فيضله ويحول
بينه وبين التوبة او يعوقه عن اصلاح شأنه ويخرج عن مظلمة تكون قبله او يوتيه من رحمة الله او يكفه الموت و
يرسفه على الحيوة الدنيا فلا يرضى بما قضاه الله عليه من الغار والفقد الى الدار الآخرة فيختم له بالسور وان اموت
فى سبيلك صد بواى ما راسن الزحف او تارك اللطافة او مرتكبا للمعصية وان اموت له يفاعى اى ملدفا من
المقرب والحقبة وغيرهما اى من موت المفاجاة ومن البرص والجبن والجنون ومن سعى الاستقام الى سقام الذى يتلغى
منها المخلت قلت التقو من هذه الامور كان منه تعليلا لامة والا فرسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز عليه مثلا الخبط
والفر من الزحف او يقال ان هذا كله تحدث بعمته الله وطلب الثبات عليها.

كتاب الزكاة الزكاة فى اللغة التماس والتطهير ويقال فى الشريعة على اعطاء جزء من النصاب المحتول
الى فقير ونحوه لان اخراجها سبب التماس المال او ان الاجر بسببها كالمسكن لان اخراجها طهارة للنفس من رذيلة الخبل
وتطهير من الذنوب قال ابن العربي تطلق الزكاة على الصدقة الواجبة والمندوبة والمنفقة والحق والنفقة وتسمى بها
الشرع اعطاء جزء من النصاب المحتول الى فقير ونحوه غير باسمى ولا مطلبى قلت فى الجاهلية كانت تطلق على الصدقة
واما فى الشرع فزيادة القيو والشروط وكذلك فى جميع منقولات الشرعية فالا سيما مستعملة فى معانيها اللغوية
بزيادة القيو والشروط وبهذا لا يصير مجازا والزكاة امر متطورع به فى الشرع يستغنى عن تكلف الاحتجاج له انما
اختلف فى بعض فروعه واما اصل فرضية الزكاة فمن حجبها كفر واختلف فى اول فرض الزكاة فذهب بعض الى انه قبل

الهجرة في مكة والاكثر ان الى انه وقع بعد الهجرة لم يختلفوا في قيل كان في السنة الاولى وقيل في السنة الثانية قبل فرض الزكاة وقيل كان ذلك في السنة ثالثة قلت فرضية الزكاة والعدم والبعث والعيدين في مكة واما اجراءها ففي المدينة فانما نصب الزكاة كانت في المدينة واقول ان سورة المنزل نزلت بها بمكة على ما روينا عن عائشة وادعى ابن خزيمة في صحيحه ان فرضها كان قبل الهجرة وارجح بما اخرج من حديث ام سلمة في قصته يجرهم الى البعثة وفيها ان جعفر بن ابى طالب قال للنجاشي في حبلته ما اخرجني عن النبي صلى الله عليه وسلم ويا مرنابا الصلوة والزكاة والعيام ومراوده بالصلوة والزكاة في الجملة فلا يريد ان الصلوات انقضت لم تكن فرضت بعد ولا عيام رمضان لان يلزم ان يكون المراد بالصلوة الصلوة الخمس ولا بالعيام عيام رمضان ولا بالزكاة هذه الزكاة المخصوصة ذات النصاب المحول قال العيني وانما ذكر كتاب الزكاة عقب الصلوة من حيث ان الزكاة ثالثة الايمان وثانية الصلوة في الكتاب والسنة اما الكتاب فقوله تعالى الذين يدرسون بالغيب وليمون الصلوة وما رزقهم فيكون اما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس الحديث.

قول - عن ابى هريرة قال لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم واستخلف ابو بكر بعد ذلك وكفر من كفرك الحرب صار الناس فرقا فرق اشد واعن الاسلام ونا بد والملة وعادوا الى كفرهم وذهبه الفرقة الثالثة احد بها صاحب سيرة من بنى حنيفة وغيرهم الذين صدقوه على دعواه في النبوة واصحاب الاسود والخمسة ومن كان من سبيهم من اهل اليمن وغيرهم وذهبه الفرقة باسرها منكرة للنبوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم مدعية للنبوة لغيره فقال لهم ابو بكر حتى قتل الله المسلمين باليما والخنس بالهتعار وانقض جبرهم وبك اكثرهم والطائفة الثانية ارتدوا عن الدين فانكروا الشريعة وتركوا الصلوة والزكاة وغيرهما من امور الدين وعادوا الى ما كانوا عليه في الجاهلية وهم قتل قليل من الفرق الاخر فرقا بين الصلوة والزكاة فافتردا بالصلوة وانكروا فرض الزكاة والفرق الاخر هم الذين لم يفرقوا بين الصلوة والزكاة ولم ينكروا فرضيتها ولكن انكروا وجوب اداء الزكاة الى الامام فهذا ان الفرقان كانوا محل اختلاف بين الشيخين - قول -

قال عمر بن الخطاب لا يبي بكر كيف تقابل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فمن قال لا اله الا الله عصم مني ماله ونفسه ما جمعه وحسابه على الله فقال ابو بكر والله لا قاتلن من فرق بين الصلوة والزكاة فان النكاح والحق المال لي من قال احدهما فرض دون الآخر او منع اعطاه الزكاة متادلا ان كما ان الصلوة حق البدن كذلك الزكاة حق المال فدخلت في قوله الا بحقه لي بحجتي الاسلام من قتل النفس او ترك الصلوة او منع الزكاة متاديل باطل وقد نصت عصمة دم ومال معلقة باستيفار شرط تطهيرا وحكم المعلق بشه طعين لا يحصل باحدهما والاخر معدوم فكلا لا متاديل لصحة من لم يرد حتى الصلوة كذلك من لم يرد حتى الزكاة واذا لم تتادوا لهم العصمة لقوا في عموم قوله امرت ان اقاتل الناس فوجب قتالهم جميعا وذهاب من لطيف النظر ان يقلب المقترض على المستدل وليس له فيكون الحق به فذلك بخلاف ابو بكر وقال علي بن ابي طالب القول بالوجوب والتزم بما قال فارادق السنة لا للجموع الحديث وبنه فاروقا على آخر الحديث بقوله فان الزكاة بجمعة وقاس على المنع من الصلوة فانها كانت بالاجماع من راي الصحابة فدل على اختلاف فيه الى المتفق عليه فاردق في ذلك على موجب العام قلبي وعلى ان ابابكر وعمر لم يسمعا من الحديث الصلوة والزكاة كما سمعه غيرهما ولم يستفهما لان دن

[illegible]

وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وكان أبو حنيفة يقول أولاً يجب فيها ما يجب في الكبار وبه أخذ زفر وما لك ثم رجع وقال يجب فيها واحد منها وبه أخذ أبو يوسف والثالث ثم رجع وقال لا يجب فيها شيء ولا يقرر عليه وبه أخذ محمد واختلف الروايات عن أبي يوسف في زكاة الفضلان في رواية لازكاة فيها حتى تبلغ عدد الوكانت كبارا تجب فيها واحدة منها ومثمنه وعشرون في رواية قال في الخمس خمس فصيل وفي العشر خمس فصيل وفي ثلثة عشرة ثلثة أخماس فصيل وفي عشرين أربعة أخماس فصيل وفي خمس وعشرين واحدة منها وفي رواية قال في الخمس ينظر إلى قيمة شاه وسط وإلى قيمة خمس فصيل فيجب أكلها وهكذا في العشر وفي خمس عشرة وفي العشرين ولأبي حنيفة ومحمد إن تنصيب النصب بالآتي ممتنع وإنما يعرف بالنفس والنفس وردها باسمها والبقر والغنم ونهه الأسامي لا تتناول الحملان والفضلان والعجا جيل فلم يثبت كونها نصبا يا وعن أبي بن كعب أنه قال وكان معدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في عهدي أن لا آخذ من رافع اللبن شيئا وما قول الصديقين لو منوا عنا فأنفقد روى عنه فقد روى عنه أنه قال لو منوا في عقالا وهو صدقته عام أن يجعل الله لي بقيل بالصدقة ففعلت الرواية فيه فلم يكن حجة ولكن ثبت فهو كلام تمثيل لا تحقيق لئلا لو جبت هذه ومنعوا لما قلتمهم شئ كذا في نيل المجهود.

باب ما تجب فيه الزكاة في الأشياء التي تجب فيها الزكاة وقد ذكرنا النصاب الذي تجب فيه الزكاة فعدا الخفية لا تجب الزكاة إلا في الذهب والفضة والعروض إذا كانت للتجارة والسواكم من الأبل والبقر والغنم ما قدر النصاب في الذهب فعشرون مثقالا وفي الفضة مائتا درهم قال القاري قال ابن حجر والشافعي ثمان وسبعون حبة من حب الشعير للعتل وخمس حبة والدرهم خمسون حبة فالتفاوت بين وبين المثقال ثلثة أعشار المثقال أو والذرة ذكره علما ثمان عشرة دراهم زنة سبعة شاقيل والمثقال عشرون قيراطا والقيراط خمس شعيرات متوسطة أنته قلت قد سها سولانا عبد الحميد في بيان نصاها ونشأ سهوه أنه زعم أن الاختبار الأحمر الطبار وهي أربعة شعيرات أي أكبر من إجماع الفقهاء والصواب ما ذكر القاضى ثمانية شعيرات أي حتى قدس الله سره أن الزكاة في الفضة لا تجب حتى تبلغ ثنتين وخمسين تولجة ونصفها وفي الذهب حتى تبلغ سبعة تولجات ونصفها ونظم الأوتاد العلم صمد كوني هست أي مرفهيم دو صمد وبنقا و توله مستقيم + باز ديار كيه دارو اعتبار x وزن آن از ماشه وان بنهم و چهار x درهم شرعي ازین مسكين شنو x كان سه ماشه هست يك سره دو جو x سرخ سه جو زانت مسكين پا وكم x دامانقار النصاب في العروض والسواكم فيذكر في الأبوابهم.

قول سمعت أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس دراهم صدقة قال الحافظ الذودر فتح المعجم وسكون الواحد بعد ما هملة قال الزين ابن المنير لضاف خمس إلى ذودر وهو مذكور لأنه يقع على المذكر والمؤنث وإضافته إلى الجمع لأنه يقع على المفرد والجمع والأكثر على أن الذودر من الثلثة إلى العشرة وأنه لا واحد له من لفظه وقال أبو عبيد من الثنتين إلى العشرة قال هو يخلص بالاناث قال يهوية يقول ثلث ذودر لأن الذودر مؤنث - **قول** - وليس فيما دون خمس أواق صدقة قال الحافظ أواق بالتونين جمع أوقية لضم الهمزة وتشديد التثنية وكذا الجاني وقية بجذف الالف فتح الواو ومقدار الأوقية في هذا الحديث أربعون درهما بالاتفاق والمرد بالدرهم النخالص من الفضة سواء كان مفروبا أو غير مفروب.

قول - ولا يس فيه اذ من خمسة اوسق صدقة جمع وسق بفتح الواو وسكون السين وهي ستون
 صاعا والاختلاف في تقدير الصاع مشهور فعدائل المجاز كل صاع اربعة امداد وكل مد طل وثلاث طل وعند اهل
 العراق كل صاع اربعة امداد وكل مد طلال والطل مائة وثلاثون ورهما وانزل بهذا ابو يوسف ومحمد واثنا عشر
 على ان العشر لا تجب في اقل من خمسة اوسق واجاب عنه من جانب ابي حنيفة صاحب الاهدائية بان المزدمنة زكاة
 التجارة لان الناس كانوا يبيعون بالادساق وقيمة الوسق اربعون درهما قلت هذا الجواب يرويه ماخرجه الطحاوي
 بسند قوي صحيح عن ابي بكر بن محمد عن ابيه عن جده ما سقت السمار او كان يسميها او لعلها فيه الحشر اذا بلغ خمسة
 اوسق الحديث واجاب ايضا انه محمول على المتفرقات وياتي بحجة في زكاة الزروع والتجارة والاولى ان يقال
 انه محمول على العرية والعريية يكون اربعة خمسة اوسق - **قول** - قال رجل لحداد بن حصين يا ابا حنيفة
 ليس ثوبا باحد يث ما ليس له اصل حتى القرآن فخصم قال للرجل اوجب ثم في كل اربعين
 يوم اذهب هذا الحديث حاصل سوال الرجل ان الاحاديث التي لم يكن لها اصل في القرآن كيف يكون معتمدا عليها
 وهو لا يفتصب عليه عمران وقال ان اصول جميع المسائل ذكرت في القرآن واما تفاريها فبيان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فكيف تقول ان ما نجد لها اصلا في القرآن وان كان مرادك بالتفصيل فهو غلط لان مثلاً اوجبتم
 في القرآن حكم الزكاة مفضلاً بانه في كل اربعين درهما درهم فقال الرجل لا اوافق فقال عمران انكم اخذتم عناء اخذناه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو رسول الله ما ينطق عن الهوى بل يوحى اليه وقوله تفصيل لما اقبل في القرآن -
باب العرض اذا كانت للتجارة اي ما زاد حكمها في وجوب الزكاة فيها العروض جمع عرض وهو المتاع وكل
 شيء سوى التقدين وقال ابو عبد الله العرض الامتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن ولا تكون حيوانا ولا عقارا قال
 في البدائع واما اموال التجارة فتقتصر النصاب فيها بقيتها من الدنانير والدرهم فلا شيء فيها لم يبلغ قيمتها ما في درهم
 او عشرين مثقالا من ذهب فتجب فيها الزكاة وهذا قول عامة العلماء وقال اصحاب الطواهي الزكاة فيها اصلا وقال
 مالك اذا انضت زكبا بالحول واحد وجه قول اصحاب الطواهي وجوب الزكاة انما عرفت بالنفس والنفس ورد بوجودها
 في الدرهم والدنانير والسواكم فلو دجبت في غير ما لو جبت بالقياس عليها والقياس ليس بحجة خصوصاً في باب
 القادير والماروي عن سمرة بن جندب (حديث الباب) انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يامرنا باخراج الزكاة من الرقيق الذي كنا نعد له للبيع (ولفظ حديث الباب من النبي
 نعد للبيع اي المال الذي نعد) ورد في عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 في البر صدقة وقال صلى الله عليه وسلم يا توابع عشر اموالكم فان قيل الحديث ورد في نصاب الدرهم لانه ورد
 في آخره من كل اربعين درهما درهم فاجاب ان اول الحديث عام وخصوص آخره يوجب سلب عموم اوله او كحل قوله
 من كل اربعين درهم على القيمة اي من كل اربعين درهما من قيمتها درهم وقال صلى الله عليه وسلم داود اوزكوة اموالكم من
 غير فصل بين مال ومال انتهى وقال الزرقاني في شرح الموطن قال مالك الامر عندنا فيما يدر من العروض للتجارة ان
 الرجل اذا صدق ماله اي دفع صدقة ثم يشتري به عرضا بزا او رقيقا او ماشية ذكك ثم باعه قبل ان يحول عليه الحول

فانه لا يؤدى من ذلك المال زكوة حتى يحول الحول من يوم صدقة وانه لم يبع ذلك العرض حين لم يجب فيه شيء من ذلك
 العرض زكوة وان طال زمانه فاذا باء فليس فيه الزكوة واحدة وحاصله ان ادارة التجارة ضربان احدهما التقلب فيها
 وارتما والا سوان بالعروض فلما زكوة وان اقام احوالها حتى يبيع فيزكي لعام واحد الثاني البيع في كل وقت بل انما
 سوق كفضل ارباب الخواص فيزكي كل عام بشه واما اشار اليها الباجي وذهب الاثمة الثلاثة وغيرهم الى ان الامر
 يقوم كل عام ويزكي مدير اكان او محكرا وقال داود ولا زكوة في العروض بوجه كان التجارة او غير بالخبر ليس على المسلم
 في نفسه ولا عبده صدقة ولم يقل الا ان ينوي بها التجارة وتغيب بان هذا نقص لاصله في الاحتياج بالنظر لان
 الله تعالى قال خذ من اموالهم صدقة فعلى اهلهم يؤخذ من كل مال الا ما خص بسنة او اجماع فيؤخذ من كل ما عد
 الرقيق والنجيل لانه لا يقبل عليها ما في معناها من العروض وقد اجمع الجمهور على زكوة عروض التجارة وان اختلفوا في
 الادارة والاختار والحجة لهم ما تقدم من عمل العبرين وانقله مالك من عمل المدينة وجزاني داود وكان صلى الله عليه
 وسلم يامر ان يخرج الزكوة مما نعد للبيع قال الطحاوي ثبت عن عمر وانه زكوة عروض التجارة ولا
 مخالف لهما من الصحابة وهذا يشهد ان قول ابن عباس ومائتة لا زكوة في العروض انما هو في عروض الغنم
قول عن سمرة بن جندب قال اما بعد خا رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يامر ان
 يخرج الصدقة الى الزكوة الواجبة من الذمى اى المال الذمى نعد للبيع فيقوم المال فيؤدى من كل مالى
 درهم خمسة وراهم قال الزبيلى واحديث سكت عنه ابو داود والنسري قال عبد الحق في احكامه خبيب بن ابيس
 بشور ولا تعلم روى عنه الاجفر بن سعد ليس جعفر من يجمع عليه قال ابن قنطار في كتابه متقبا على عبد الحق
 فذكر في كتاب الجبا وحديث من كتم ما لا فهو مثله وسكت عنه من روى جعفر بن سعد هذا عن جبيب بن سليمان عن
 ابيه فهو منه تصحيح وقال ابو عمر بن عبد البر وقد ذكر هذا الحديث رواه ابو داود وغيره باسناد حسن انتهى ورواه الدارقطني
 قطنى في سنة والطبراني في معجمه به عن سمرة بن جندب قال سم الله الرحمن الرحيم من سمرة بن جندب الى بينه سلام
 اما بعد فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يامرنا بريق الرجل او المرأة الذين هم تملوا له وهم علمه لا يريدونهم
 يامرنا ان لا نخرج عنهم من الصدقة شيئا وكان يامرنا ان نخرج من الرقيق الذمى لبيع انتبه كلام
 الزبيلى لمخضا قلت ولعل الحديث للدارقطني وسكت عنه ولم يكلم في احد من رجال اسند.

باب الكنز ما هو وزكوة الحلى الكنز في اللغة الادخار والمردوها هو المال الذمى يجب فيه الزكوة ولا يؤدى
 زكوة والذين يكتنون الذهب والفضة الآنية والحلى بالفتح ما يزين به من مصوغ المعديات او الحجاره قال
 المعنى في مسئلة الحلى خلاف بين العلماء فقال ابو حنيفة واصحابه والثوري تجب فيها الزكوة روى ذلك عن عمر بن
 الخطاب وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وبه قال سعيد بن اسيب وسعيد بن جبيرة وعطاء ومحمد بن سيرين ودونكر جماعة
 وقال ابن حزم وابن المنذر الزكوة واجبة بظاهر الكتاب والسنة وقال مالك واحمد وسحن واثان في اظهر قول
 لا تجب الزكوة فيها وقال اثنان في العراق وتوقف بمصر وقال ابا اماما استخبر الله فيه وقال الليث كان
 من حلى ليس وبيعار فلما زكوة فيه وان استخبر للخرز عن الزكوة فيها الزكوة وقال اس بن نيركي فاما واحد الا غير انتبه

قول ان امارة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعها ابنة لها وفي يد ابنتها مسكتان اى
سواران (ككن) غليظتان من ذهب فقال الطين زكوة هذا قالت لا قال اليسرك ان سيورك
الله بهما يوم القيمة سوارين من نار قال اى عبد الله بن عمرو فخلعهما فالقتهما الى النبي صلى الله
عليه وسلم وقالت هما لله وليس لى قال الزبلى قال ابن العلقان فى كتابه اساده صحيح وقال الزبلى
فى مختصره اساده لا يقال فيه فان ابا داود ورواه عن ابى كامل الجحدرى وحيد بن مسعدة وهما من الثقات
اجتمع بهما سلم وخالد بن الحارث امام فقه الحج بنجارى وسلم وكذلك حسين بن ذكوان اعلم احتجاجه فى الصحيح وثقة
ابن المدنى وابن معين وابو حاتم وعمر بن شعيب فهو من قد علم ونبأ اسنادا لقيام به الحجة ان شاء الله تعالى انتهى و
اخرجه النسائى ايضا عن اعتمر بن سليمان عن حميد بن اعلم عن عمرو قال جارت امرأة فذكره مسلكا قال النسائى وخالد
ثبت عندنا من معتمر حديث معمر اولى بالصواب انتهى وقال السيد الامير اليماني فى بىل اسلام شرح بلوغ المرام اراه
الثلة واساده قويم ورواه ابو داود ومن حديث حميد بن اعلم وهو ثقة نقول الترمذى انه لا يعرف الا من طريق ابن
لهبة غير صحيح انتهى قلت فى الحديث دليل على ان الزكوة فى المحلى فرض وعلى ان الوالدان اذا عطيها شيئا لولده
الصغير لا يكون التملك فحسب بل قد يكون عارية ايضا - قول عن ام سلمة قالت كنت اليبس اوقفا
جمع وفتح نوع من المحلى من ذهب فقلت يا رسول الله انزهاه وادخل فى وعيد الكفر المذكور فى قوله
تعالى والذين يكتزون الذهب والفضة فقال ما بلغ ان تؤدى زكوة اى نصابا يحجب فيه الزكوة فزكاه
فلايس بكنز قال الزبلى اخرجه الحاكم فى المستدرک عن محمد بن مہاجر عن ثابت بن قيس عن علي بن ابي طالب عن
ولم يخبر به قوله فى حديث عائشة فى يدى فتحات جمع فتحة وهى خواتيم كبار طبرستان فى الايدى والرجل
من ورق فقال ما هذا ايا عائشة فقلت صنعتهن اتين بك يا رسول الله قال اتودين زكوة
قلت لا اوما شاء الله قال هو حسبك من النار اى يخفى هذا العذاب النار قال الزبلى اخرجه الحاكم قال
يصح على شرط الشيخين ولم يخبر به -

باب فى زكوة السائمة السائمة من الماشية المرعاة فى مراعاتها فى الباب مسائل كثيرة انبه
عليها فى موضعها تحت الحديث -

قول حد ثنا موسى بن اسماعيل فاحما وقات اخذت من ثمامة بن عبد الله بن انس كتابا
زعمران ابا بكر لكتبه انس وعليه خاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم حين لقته اى انسا
مصدق اى اخذ صدقاتهم وعاملها عليها من التقيل واذا كان من التقيل فهو محض الصدقة وكتبه لى فاذا
فيه لى فى الكتاب الذى كتب ابو بكر لانس هذا فى بعضه الصدقة التى فوضها رسول الله صلى الله
عليه وسلم التى امر الله فيها بنيه عليه السلام وبناظره فى رفع الخبر لى لى صلى الله عليه وسلم وانه
ليس بموقوف على ابى بكر وبناظره فى رواية يحيى بن ربيعة خسرجه فى منزهة فمن سئلها من المسلمين
على وجوبها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعطه لى من مال من المصدق على كيفية البينة فى هذا الكتاب

فليؤدى الصدقة الى المصدق وان سال زائدا على ذلك لي ابن او عدد فلما اكله وذا الجاهل في قوله من اكله ما يكره من اكله
 مصدقكم وان ظلمتم فانه على سبيل البالغة او على الاستحباب او وقت التوبة والفقنة فيما دون خمس عشرة سنة
 الا بل الغنم في كل خمس ذود شاة يارب بالابل لاشا كانت اهل او لهم وانهم بالانجاب في اكله كونه شاة
 خمس اذا كانت خسا فيها شاة وفي عشر شاتان وفي خمس عشرة شاة وفي عشرون شاة فاذا بلغت
 خسا وعشرين ففيها بنت مخاض قال المحقق هو قول الجمهور الا ما جاء من على ان في خمس وعشرون خمس شاة فاذا
 صارت ثا وعشرين كان فيها بنت مخاض وخروج ابن ابي شيبة وغيره عنه مرفوعا وموقوف فادرسا المرفيع فانه في خمس وعشرين
 هي التي اتى عليها حول ودخلت في الثاني وسئل امها والمناخض المحامل اي دخل وقت حياها وان لم تحمل الا ان شاة
 خسا وثلثين فان لم يكن فيها بنت مخاض فابن لبون ذلك وهو تام عليه حلال ودخل في الثالث عشر
 بهذا اذا لم يكن عند رب المال بنت مخاض في الحمل الذي تحجب فيه بنت مخاض فليقل منه ابن لبون ذكر مرفوعا عند
 الشافعي وقيمة عندنا واتفقنا فيه البخاري قال الامام السرخسي في المبسوط اذا وجب عليه في ابل بنت مخاض وجب ابن
 اللبون فعندنا لا يتعين اخذ ابن اللبون وعند الشافعي يتعين وهو رواية عن ابي يوسف في الامالي واما في ذلك
 بهذا القول ولكن نقول انما اعتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا المعاملة في المأثية معني فان المأثية من ابل لبون
 قيمة من الذكور والسنة فضل قيمة من غير السنة فاقام رسول الله صلى الله عليه وسلم زيادة اسن في المنقول عليه
 مقام زيادة الانوثة في المنقول عنه ونقصان الذكورة في المنقول اليه مقام نقصان اسن في المنقول عنه ولكن هذا
 يختلف باختلاف الاوقات والامكنة فلو علينا اخذ ابن اللبون من غير اعتبار القيمة او الى الاضرار بالنقر او وجوب
 بار باب الاسوال -

قول - فاذا بلغت ستا وثلثين ففيها بنت لبون الى خمس واربعين فاذا بلغت ستا واربعين ففيها
 حقها وقلة الفحل الى بلغت ان يطرها الفحل وهي التي اتت عليها ثلث سنين ودخلت في الرابعة الى ستين
 فاذا بلغت احدى وستين ففيها جذعة من البجذعة وهو اشباب تطلق على الاهل والبقرة والغنم وتدخل
 باسن في كل نوع فهي في الاهل الستة التي اتت عليها اربع ودخلت في الخامسة الى خمس وسبعين فاذا بلغت
 ستا وسبعين ففيها ابنتا لبون الى تسعين فاذا بلغت احدى وتسعين ففيها حقان طلق قالوا
 الى عشري بن ومائة قال الامام السرخسي وعلى هذا التفتك الاثار وجميع العلماء الا ما روي شاذ عن علي وكما
 تقدم انه قال في خمس وعشرين خمس شاة وفي ست وعشرين بنت مخاض قال الثوري وذا غلظ وقع من جال
 على واما على فانه وقع من ان يقول كذا لان في هذا مسألة بين الواجبين بل وقص منها وهو خلاف رسول الزكوة فاما
 بنى الزكوة على ان الوقص تيلو الواجب على ان الواجب تيلو الوقص فاذا زادت على عشري بن ومائة فغنى كل
 اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة علمت ان الائمة الاربعة اتفقوا على عشري بن ومائة واما ما خلفوا
 بعد ذلك كما قال السرخسي ثم الاختلاف بينهم بعد ذلك فالمدحيب عندنا استغفار العرفية بعد مائة وعشرين
 فاذا بلغت الزيادة خسا (اي بعد عشرين ومائة) ففيها حقان ومائة الى مائة وثلثين (اي في عشرين ومائة)

حقان وفي خمس الى عشرة شاة كما كانت في ابتداء الفريضة فيها (لے في مائة وتلثين) حقان وثمانون وفي مائة
 وخمس وتلثين حقان وثلث شياه وفي مائة واربعين حقان واربع شياه وفي مائة واربعين حقان ونبت
 مخاض الى مائة وخمسين ففيها ثلث حقا ثم تسانف الفريضة فجب في مائة وخمسين ثلث حقا وشارة وفي
 مائة وتين ثلث حقا وثمانون وفي مائة وخمس وستين ثلث حقا وثلث شياه وفي مائة وسبعين ثلث حقا
 واربع شياه وفي مائة وخمس وسبعين ثلث حقا ونبت مخاض وفي مائة وست وثمانين ثلث حقا ونبت
 لبون وفي مائة وست وتسعين اربع حقا الى مائتين فان شاردى عنها اربع حقا عن كل خمسين حقة وان شأ
 خص بنات لبون عن كل اربعين بنت لبون ثم تسانف كما مبنا (فظهر من هذا ان حكم الحديث في كل اربعين بنت
 لبون وفي كل خمسين حقة صادقة على من يهديها لكل من ضمن مائتين وهذا كما في الحديث الصحيح ان في كل اربعين درهما ثم
 واثنتي العشاران لاشي في اربعين درهما حتى تكون مائة في درهم وفيه بيان احساب القطعة في كل اربعين بنت
 لبون لبيت مدار الحكم نعم القطعة وفي كل خمسين حقة مدار الحكم وعند المجازين كلتا هادرا الحكم فكلونان لطيفان وصا
 قان وعندنا صادقتان وقطعة لطيفة) وقال مالك بعد مائة وعشرين يجب في كل اربعين بنت لبون وفي كل
 خمسين حقة والا وقاص تسع تسع فلا تجب في الزيادة شئ حتى تكون مائة وتلثين ففيها حقة ونبات لبون الانها
 مرة فمسون ومترين اربعون وفي مائة واربعين حقان ونبت لبون وفي مائة وخمسين ثلث حقا وفي مائة وتين
 اربع بنات لبون وفي مائة وسبعين حقة وثمان بنات لبون وفي مائة وثمانين حقان ونبات لبون وفي مائة وتين
 ثلث حقا ونبت لبون لے مائتين وان شاردى اربع حقا وان شارب خمس بنات لبون وقال الشافعي
 مثل قول مالك الا في حرف واحد وهو ان عند الشافعي اذا زادت الابل على مائة وعشرين ولعدة ففيها ثلث بنات
 لبون الى مائة وتلثين ثم من مذهب مذهب مالك وجهتها في ذلك ما روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص بن مالك ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كتب كتاب الصدقة وقرنه بقرب سيفه ولم يخرج به الى عماله حتى قبض فعمل به ابو بكر وعمر حتى
 بقيا وكان فيه اذا زادت على مائة وعشرين بنات لبون وفي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة
 (حديث الباب) الا ان مالك حمله على الزيادة التي يمكن اعتبار المنصوص عليه فيها وذلك لا يكون فيما دون العشرة
 والشافعي يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد علق هذا الحكم بنفس الزيادة وذلك بزيادة الواحدة فعندنا لو
 نك اربعين بنت لبون وهذه الواحدة ليتعين الواجب بها فلا يكون لها حظ من الواجب استدلالا عليه بالحديث الذي
 رواه ابو داود وابن المبارك بالاسناد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا زادت الابل على مائة وعشرين واحدة
 ففيها ثلث بنات لبون وهذا نص في الباب والمعنى فيه ان الواجب في كل مال من جنسه فان الواجب جزء من المال
 الا ان الشافعي عند قلة الابل اوجب من خلاف الجنس نظر للجانبيين فان خمس من الابل مال عليم ففي اخلاصه عن
 الواجب اضرا بالفقر وفي ايجاب الواحدة ايجابا بارباب الاموال وكذلك في ايجاب الشقص فان اشتراك
 في الواجب فوجب من خلاف الجنس دفعا للضرورة وقد اختلفت هذه الضرورة عند كثرة الابل فلا معنى لايجاب خلاف
 الجنس ومعنى الزكوة على ان عند كثرة العدد وكثرة المال يستقر النصاب والوقص والواجب على شئ معلوم كافي

في زكوة الغنم عند كثرة العدد ويجب في كل مائة شاة ثم اعدل الاسنان بنت لبون واحتقاق فان اوناها بنت المخاض
 واعلاها الجذعة والا عدل هو الاوسط وكذلك اعدل الاوقاص هو العشر فان الاوقاص في الايتد الخمس وفي الايتد الخمسة
 عشر فالمتوسط هو العشر وهو الاعدل فلهذا اوجبنا في كل اليعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ولما حديث قيس بن سعد
 قال قلت لابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ما اخرج لي كتاب الصدقات الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لعمر بن حزم ما اخرج كتابي وقتني وفيه اذا زادت الابل على مائة وعشرين استوفت الفرضية فما كان اقل من
 خمس وعشرين ففيها الغنم في كل خمس ذود شاة وروى بطريق شاذ اذا زادت الابل على مائة وعشرين فليس في
 الزيادة شاة حتى تكون خمسا فاذا كانت مائة وخمسا وعشرين ففيها حقان وشاة وبها النص ولكنه شاذ والقول
 باستقبال الفرضية بعد مائة وعشرين مشهور عن علي وابن سعد ثم نقول وجوب تحقيقتي في مائة وعشرين ثابتان
 والآثار واجماع الامة فلا يجوز استقاط الابل مائة وعشرين اختلف الآثار فلا يجوز استقاط ذلك الواجب عندنا
 الآثار بل يؤخذ بحديث عمرو بن حزم ويحل حديث ابن عمر على الزيادة الكبيرة حتى يبلغ ثمانين وبه نقول ان في كل العيون
 بنت لبون وفي كل خمسين حقة وحديث ابن المبارك محمول على ما اذا كانت مائة وعشرين من الابل بين ثلثه
 نفر لا أحد خمس وثلثون ولذا خرد لعون ولذا خمس واربعون فاذا زادت لصاحب خمس وثلثين واحدة ففيها ثلث
 بنات لبون وبها دليل وان كان في بعض بعد فالقول به اولى مما ذهب اليه الشافعي فانه اوجب ثلث بنات
 لبون وهو مخالف للآثار المشهورة وان كان لم يجعل لهذه الواحدة خطا من الواجب كما هو مذهبه فهو مخالف للمول
 الزكوة فان بالاحاطة من الواجب لا يتغير به الواجب كما في الجمولة والعلوفة وحقيقة الكلام في المسألة وهو ان
 بالاجماع يدرك الحكم على الخمسينات والاربعينات ولكن اختلفنا في ان احدى الاربعين اولى في حديث عمرو بن حزم
 او اولى الخمسينات وفيها الحق ولكن بشرط عود ما دونها وفي حديث ابن عمر على الاربعينات والخمسينات فنقول
 الاخذ بما كان في حديث عمرو بن حزم اولى فان مبنى اصول الزكوة على ان عند كثرة المال يستقر النصاب على شئ
 واحد معلوم كما في نصاب البقر فانه يستقر على شئ واحد وهو السنة في الاربعين ولكن بشرط عود ما دونها وبه يتبع
 فكذا لك زكوة الابل لهذا المبدأ الجذعة لان الادارة على الخمسينات ولا يوجد فيها نصاب والجذعة فاما ما دون الجذعة
 فيوجد نصابها في الخمسينات فتعبر به والى هذا سلم احتمال الزيادة الواجب من الخمسين فان حكم الزيادة كالقطيع
 عن مائة وعشرين لا يغير التحقيق فيها كما ثبت باتفاق الآثار فلم يكن محتملا لايجاب من جنسه فلهذا اصرنا الى ايجاب الغنم
 فيها كما في الايتد اربعة انه لا يمكن البناء مع البقر التحقيق بعد مائة وخمسين فمينا فقلنا من بنت النخاس
 الى الحق اذ بلغت مائة وخمسين فانها ثلث مرات خمسون فيؤخذ من كل خمسين حقة انتهى قلت حديث قيس بن سعد
 اخرجه الطحاوي في معاني الآثار بسندين وذكر المتن في اولها ولكن السند الثاني على من الاول لان في الاول
 خبيب بن صالح وهو من رجال اسنن وقال الزيلعي في نصب الرعية ان الطحاوي اخرجه في معاني الآثار بسند
 الآثار قلت في مثل الآثار في حقه التي هي غير مطبوعة واخرجه نسحي بن راهويه في مسنده وابوداود في مسنده
 وكلم البيت قال ان حماد بن سلمه كان عنده كتاب قيس بن سعد ولما فقد كان يروى على حفظه فادهم قالت هذا

الكلام وان ذكر بعض نخت سباق تليين حماد ولكن احمد بن حنبل ذكر نخت سباق مدح حماد وكيف يقال انه اختلط في آخر عمره وانه اخرج عنه سلم في صحيحه واكثر الحديثين صحيحون وسينون رواياته بغير فرق بين ملائمة المتقدمين والمتأخرين ولما كون رواية من الكتاب لا يقدح لانها معتبرة ولنا ايضا ما اخرجه الطحاوي من موقوف على ابن مسعود اخرجه محمد في كتاب التلخيص بسند صحيح ولنا ايضا ما اخرجه ابن ابي شيبة من مذهب علي رضي الله عنه فكون رواية مرفوعة ايضا حجة لنا التي اخرجه المصنف والفاظه صادقة على مذهبنا ومحملة على مذهب الشافعي بل منحصر على مذهبنا وان كان الفاظه محتمل لمذهب الشافعي لان مذهب علي لا يكون خلاف ما روي مرفوعا لانه من انه في خمس وعشرين خمس بشياع فهو اما معديل او محمول على التوقيف لان رواية ابي داود وصحبا ابن القطان في كتاب الوسم والايهام وفي البخاري تصريح ان عند علي كان كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان فيه احكام الصدقات واخرجه البخاري في مواضع منها في صفح ٣٨٨ انها صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه قال عثمان اعنه عن الحديث ولما علم مذهب علي موافقا لمذهب الخنفية علم ان المذكور في كتابه ايضا ما هو مذهب فلاحه ان يقول ان دليلنا مساوي لدليل الحجازيين لانه كان حديث البخاري بل اقوى لان حديث الحجازيين اخرجه البخاري ست مرات بسند واحد وفيه ابن الكشي وهو سمي الاحتفاظ فلا بد ان تسادى حجتنا حججهم وقال ابن معين ان كتاب علي من كتاب حديث الباب ولكنه لم يفتح بانه اي كتاب علي فليان انه هو كتاب الصدقات ولما حديث الباب نفية ببيان ابن معين وهو لين في الزمري.

قول فاذا تبين اسنان كلام بل في فوائد الصدقات فمن بلغت عند صدقة الخدعة وليست عند كاحنة وعند كاحنة فانها تقبل ومن وان يجعل معها شاةين ان استيسوا له او عشي بين دحما الحديث جبر النقصان الحققة بالنسبة الى الخدعة قال الامام الشافعي والكلام في هذه المسئلة يشتمل على فصول احدها ان ما بين اسنين غير مقدر عندنا ولكنه يحجب الغلار والخص وعنده الشافعي فيقدر بشاةين او بعشرين من درهما واستدل بالحديث المعروف وانما نقول انما قال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك الشاةين او عشرين درهما لان تفاوت ما بين اسنين في زمانه كان ذلك القدر لانه تعدى عشر على دليل ما روي عن علي بن ابي طالب انه قدر بخمسين ما بين اسنين بشاة او عشرة وهو كان مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فما كان نختي عليه من النقص ولا يلين به مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما يجعل على ان تفاوت ما بين اسنين في زمانه كان ذلك القدر ولا يلو قدرنا تفاوت ما بين اسنين شاة او الى الاضرار بالفقر او الاحجاب باباب الارواح فانه اذا اخذ الحققة عن الخدعة وروى شاةين فربما يكون قيمتها قيمة الحققة فيصير تاركها للزكاة عليه معنى واذا اخذت منخاضا وافدا الشاةين فقد تكون قيمتها مثل قيمة بنت اللبون فيكون اخذها بالزكاة باخذها وبنت النخاض تكون زيادة وفيه احكام باب الاسوال.

قول وفي سائمة الغنم اذا كانت اربعين ففيها شاة الخ عشي بين وما علة فاذا زادت على عشرين وما علة ففيها شاةان ايمان مبلغ ما بين فاذا زادت على ما بين ففيها ثلث شياكة لان ان تبلغ ثلثا علة فاذا زادت على ثلثا علة ففي كل مائة شاة شاة في دليل على ان لا تجب

اربع شياه الا اذا بلغت اربعمائة شاة وهو مذموم الجاهل وقال الحسن بن علي اذا زادت على ثلثمائة
 واحدة فيها اربع شياه وفي اربع مائة خمس شياه ونصيح قول العامة لما روي في حديث الحسن ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه
 كتاب الصدقات الحديث وذكر معنى هذا الحديث ولغظه وفي يائين واحدة ثلث شياه الى اربع مائة ففيها اربع شياه
قول ولا يخذ في الصدقة ههنا ولا ذات عواصم الغنم ولا تيس الغنم لان يتسام
 المصدق قال المحافذا خلت في ضبطه فالأكثر على انه بالتشديد والمرد المال كونه اختيارا في عبادة وتقدير الحديث
 لا تأخذ ذات يجب ولا ههنا اصلا ولا يؤخذ التيس وهو فعل الغنم (دوك) الا برضا المالك كونه يحتاج اليه في اخذه
 بغير اختياره اقرار به والله اعلم وعلى هذا الاستثناء مخلص باثالث ومنهم من ضبط تخفيف العباد هو السائل
 وكانه يشير بذلك الى التفويض اليه باجتهاده لكونه يحكم بالوكيل استتبه والهزيمة هي الكسيرة التي سقطت من
 والعوار هي معيبة واختلف في مقدار ذلك فالأكثر على انه ما ثبت به الرد في البيع وقيل ما يمنع الاجور في الانحية
قول ولا يجمع بين مفقود ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة اختلف العلماء في معنى الجمع
 والافتراق قال مالك والشافعي واحمد بن حنبل ان المراد بالجمع والتفريق باعتبار الكلفة تسعة شروط وهي الاتحاد
 في الراعي والمرعى والماء والمرح والكلب والفحل والمجلب والمسرح ويسون ذلك بخلطة الجوار وقال ابو حنيفة و
 صاحباه وبيان التوري وغيرهم لا تأثير لخلطة الجوار في وجوب الصدقة وعدمها بل المؤثر الملك فالمراد بالجمع
 والتفريق هو الجمع والتفريق باعتبار الملك قال في المبداء اما اذا كانت السواك مشتركة بين اثنين فقد اختلفوا
 فيه قال اصحابنا ان يجزى في حال الشركة ما يجزى في حال الانفراد وهو كمال النصاب في حق كل واحد منهما فان كان
 نصيب كل واحد منهما يبلغ نصابا تجب الزكاة والانفاد قال الشافعي اذا كانت اسباب الاسامة متحدة وهو ان
 يكون الراعي والمرعى والماء والمرح والكلب واحدا وشريكا من اهل نجب الزكاة عليها يجعل مالها كمال
 واحد وتجب عليها الزكاة وان كان كل واحد منهما لو انفرد لا تجب عليه وحججهم ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال لا يجمع بين متفرق الحديث فقد اعتبر النبي صلى الله عليه وسلم الجمع والتفريق حيث نهى عن جمع المتفرق وتفرق
 المجتمع وفي اعتبار حال الجمع بحال الانفراد في شرائط النصاب في حق كل واحد من الشريكين ابطال معنى الجمع و
 تفرق المجتمع ولما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس في سائمة للمرء اذا كانت اقل من اربعين
 صدقة نفى وجوب الزكاة في اقل من اربعين مطلقا عن حال الشركة والانفراد قل ان كمال النصاب في حق
 كل واحد منهما شرط الوجوب واما الحديث فقوله صلى الله عليه وسلم لا يجمع بين متفرق اي في الملك ودليلنا ان المراد منه
 التفرق في الملك لاني المالك لا يجمع على ان النصاب الواحد اذا كان في مكانين تجب الزكاة فيه فكان المراد منه
 التفرق في الملك ومعناه اذا كان الملك متفرقا لا يجمع فيجعل كانه لواحد لاجل الصدقة الخمس من الابل بين اثنين
 او ثلثين من البقر او اربعين من الخنم حال عليها الحول واراد المصدق ان ياخذ منها الصدقة ويجمع بين الملكين و
 يجعلها لملك واحد ليس له ذلك وهذا اذا كان النصب لمصدق اى اخذ الصدقة (دكتاين من الخنم بين اثنين
 حال عليها الحول انه يجب فيها شاة امان على كل واحد منها شاة) (وكان لكل واحد منها اربعون شاة) ولو اراد

ان يجعل بين الملكين فبجلاهما ملكا واحدا خشيته الصدقة فيعطي المصدق شاة واحدة ليس لهما ذلك لتفرق بينهما ان يري
 الجمع لاجل الزكاة (وهذا اذا كان المصنف لملك) وقوله لا يفرق بين مجتمع في الملك كرجل له ثمانون من الغنم في غنم
 مختلفتين ان يوجب عليه شاة واحدة ولو اراد المصدق ان يفرق المجتمع فيجعلها كلها الرعيين فيأخذ منها شاتين ليس
 له ذلك (فاللهي لا يأخذ الصدقة) لان الملك مجتمع فلا يملك تغريقه وكذا لو كان له ثمانون من الغنم في غنم مختلفتين
 تجب عليه الزكاة لان الملك مجتمع فلا يجعل كل المتفرقين في الملك خشيته الصدقة (فاللهي لملك) قلت ومما سئل عن
 الجمع والتفريق عند الشافعي وغيره باعتبار الاكمنة التي ليس فيها غلظة الجوار وهي موثرة عندهم وعندنا باعتبار الملك
 والملك هو الموثر في الحكم لا الاجتماع في الاكمنة والحديث محل المذهب الغريقيين والاقراب هو من جهة لان على مذاهبهم
 يزعم ان تجب الزكاة فيما دون النصاب وذو النصاب مخصوص بالا حاد يث ولا يلزم ذلك على مذهب ابن حنيفة كما
 علمت وبذلك اعتبار الفقهاء وفي الحديث ابحاث لفظية الاول انه خطاب للمالك او لمصدق فقال بانك الخطاب
 للمالك على هذا يكون المراد بالخشية خشية كثرة الصدقة وقال الشافعي الخطاب للمصدق فيكون المراد بالخشية خشية
 قلته الصدقة فصارت خشية قسمة وعندنا يجوز الازالة كلها كما علمت والثاني ان قوله خشية الصدقة متعلق
 بالنف أو بالنف فقال بعض اشراح متعلق بالنف وقال بعض بالنف قلت لا يخفى عليك بان لا يقع هذا الفرق
 في المسئلة الفقهيته لانها تتبع على حالها ثم اقول الاقراب في شرح الحديث ان يراد بالخلطة خلطة الجوار كما قال
 الشافعي الا كما اختار ابن الهمام ان المراد خلطة الشيوع ويكون النهي بخلط الجوار لانه لا يورث بل لانه لا يورث
 شيئا ولا يجدي نفعا وارز تكاب امر عيب واما وجه الاقراب لان تعبيرا من غير تعبيرة حيلة وما كان من خليطين بحيث
 قول وما كان من خليطين فانهما يتراجعا بينهما بالسبويه عند اهل الجواز المراد بالخلطة خلطة الجوار
 كما مر عندنا خلطة الملك اى شيوع وليس للمراب التراجع به التقصيف بل للمراب جعل الغنم التي بينهما صحيحة قال
 قال في البدل ثم اذا حضر المصدق بعد تمام التحول على المال لم يشترك بينهما فانه يأخذ الصدقة منه اذا وجد فيه وجبا
 ولا ينفق القسمة لان اشتركا على علمهما يوجب الزكاة في المال لم يشترك وان المصدق لا يميز للمال فيكون اذن
 من كل واحد منهما يأخذ الزكاة من ماله دلالة ثم اذا اخذ منظر ان كان للمال خوص حصنة كل واحد منهما لا غير بان كان للمال
 بينهما على السوية فلا تراجع بينهما لان ذلك التقدر كان واجبا على كل واحد منهما بالسوية وان كانت الشراكة بينهما على
 التفاوت فآخذ من احدهما زيادة لاجل صاحبه فانه يرجع على صاحبه بذلك التقدر وبما ان ذلك اذا كان ثمانون
 من الغنم بين رجلين فآخذ المصدق منها شاتين فلا تراجع بينهما لان الواجب على كل واحد منهما بالسوية وهو شاة
 فلم يأخذ من كل واحد منهما الا قدر الواجب عليه ليس له ان يرجع ولو كانت الثمانون بينهما ثلاثا يوجب فيها شاة
 واحدة على صاحب الثلثين كمال نصابه وزيادة ولا شى على صاحب الثلث لتقصان نصابه فاذا حضر المصدق
 واخذ من عرضها شاة واحدة يرجع صاحب الثلث على صاحب الثلثين ثلث قيمة الشاة بان كل شاه بينهما
 اثلثا فكانت الشاة المأخوذة بينهما اثلثا فقد أخذ المصدق من نصيب صاحب الثلث شاة لاجل صاحب الثلثين
 فكان له ان يرجع ثلثية الثلث وكذلك اذا كان ثمانية وعشرون من الغنم بين رجلين لاحدهما ثلثا والآخر ثلثها

وقال بهذا التفسير من الراوي فدل ان هذه الزيادة مدحبة ثم قول ان كلا الطرفين ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لان الزكاة اخذت في عهد علي عليه السلام وعهد الخلفاء الراشدين المبشرين وتعامل بالسلف فكيف يمكن ان اخذوا قول من التولين . قول - قال مالك وقول عبد بن الخطاب كاجمع بين موقوف الحديث قد مر هذا القول مرفوعا وما يتعلق بشرح هذا الكلام ونحو التفسير من مالك على وفق مذهبه . قول - وعن الحارث لا هور قد علمت حاله في مقدمته سلم ومع هذا ليس بكاتب قول قال هاتوا ربع العشور من كل ادبعين دهما درهم ولين عليكم شئ حتى تلمع ما في دهم فاذا كانت ما في درهم ففريقا خمسة دراهم فما زاد فعلى حساب ذلك اى ما زاد على ما في درهم فوجب فيه سجا به قل او كثر حتى اذا كانت الزيادة درهما ففيها جز من الرعين جزا من درهم وهو قول ابى يوسف ومحمد والشافعي وهو قول علي وابن عمر وابراهيم النخعي وقال ابو حنيفة وما زاد على المائتين فليس فيه شئ حتى تبلغ الرعين فيها درهم مع النخعي . وكذا في كل الرعين درهما درهم وهو قول عمر بن الخطاب وجمهور الحديث الباب وانما ابو حنيفة بحديث عمر بن حزم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وفي كل ما في درهم خمسة دراهم وفي كل الرعين درهما درهم فلم يرد به في الابواب الا الحكم ان المراد به بعد المائتين وبحديث معاذا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تأخذ من الكسرة شيئا وفي ما في درهم خمسة دراهم وما زاد على ذلك ففي كل الرعين درهما درهم كذا في السبط قلت ومعنى حديث الباب عند ابى حنيفة فما زاد اى ربعون كذا في النخعي بعضها بعضها . قول - وقال في المبتدأ كل ثلاثين بتيم وفي الكا والربعين مسنة وليس على العا اصل شئ القبيح فانم عليه يحول وطعن في الثانية سمي به لانه يتبع الامام والسنة هي التي طمعت في الثالثة سميت بذلك لانها طلعت منها والعامة التي تعمل في السنة والحجرت وغيرها . قول - وفي البنات اى مينة الارض ما سقة اكلها زاد سقت السماع العشور وما سقى بالذبح ففيه نصيب العشور وسجي بيان اختلاف المذاهب فيه ونحوه يرد بذهب ابى حنيفة . قول - عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عفوت عن الخيل والابقى الحديث استدلال بهذا الحديث مالك والشافعي واحمد ان لا زكاة في الخيل مطلقا قلت ليس في الحديث دليل على ما قالوا لان المراد بالخيل خيل الركوب بدليل الرقيق فان المراد به عبدة المخدمته قال في البدائع والماكل الخيل جملة الكلام فيه ان الخيل لا تخلوا بان تكون علوفة او سائمة فان كانت علوفة بان كانت تعلف للركوب او الحمل او للجهاد في سبيل الله فلا زكاة فيها لانها مشغولة بالجهاد واما الزكاة هو الفاضل عن الحاجة وان كانت تعلف للتجارة ففيها الزكاة بالاجل لكونها مالا ماليا فاضلا عن الحاجة لان الاعداد للتجارة دليل النماء والفضل عن الحاجة وان كانت سائمة فان كانت تسم للركوب والحمل او للجهاد والغزو فلا زكاة فيها لانهما وان كانت تسم للتجارة ففيها الزكاة بلا خلاف وان كانت تسم للدر والفلس فان كانت مختلطة فلا زكاة فيها لانهما وان كانت تسم للتجارة ففيها الزكاة بلا خلاف وان كانت تسم للركوب والحمل او للجهاد والغزو فقد قال ابو حنيفة تجب الزكاة فيها قول واحد وصاحبها باختيار ان شاردي من كل فرس دينار وان شارقوها وادى من كل ما في درهم خمسة دراهم وان كانت انا انا او ذكورا منفردة فيهما رديتان عنه ذكرهما الطحاوي في السنة وقال ابو يوسف ومحمد لا زكاة فيها كانت وبه اخذ الشافعي وجمهور الحديث وقوله عليه السلام ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة وكل من نفع في الباب ولا زكاة الا سائمة لا بهلها من نصاب من ذكر كالا بل والبقرة والغنم

أو بشره لم يرد بقدر النصاب في السائمة منها فلا تجب فيها زكاة السائمة كما يحرم ولا تخيفه ما روى عن جابر عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنه قال في كل فرس سائمة دينار ليس في الأربعة شيء وروى ابن عمر عن الخطاب كتب إلى ابن عباس
بن جراح في صدقة النخل أن خير ما يباها فان شاد أو داس كل فرس دينار أو ما زادها من كل باء في ذرة ثمرة ورواهم
وروى عن السائب بن يزيد أن عمر لما بعث العلاء الحضرمي إلى الجرحين لهزمه أن يأخذ من كل فرس شاتين أو عشرة دراهم
وأي قول للمنى صلى الله عليه وسلم عفوت لكم عن صدقة النخل والرقيق فالمراد منه النخل للركوب والغزو ولا لالسائمة بديل أنه
فرق بين النخل والرقيق ولما زاد منها عبداً أخذته الأثرى أنه أوجب فيها صدقة الفطر وصدقة الفطر ما تجب في عبداً أخذته
أو نخل ما ذكرنا فحمل عليه ما بالملكين بقدر ما كان انتهى قلت ولما أيضاً حديث مسلم ثم لم يفسر حتى الله في ظهوره بأوله في

رواها الحديث - قول - إذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في كل سائمة أبل في أربعين بنت لبون
بأنه يحمل عند الشوايف وغيره على ما بعد مائة وعشرين فان مائة وعشرين يجب فيها حقان وليس فيها نية لبون مع أنه
ثلاث أربعين وعندها يحمل على ما بعد مائة وخمسين - قول - ومن أعطاها مائة متجراً قال ابن العلاء مع ما يجزى

بما قلنا سرجة أو من منعها فإذا أخذها وشطرها - من أعطى الزكاة طالباً لا جرح من الله تعالى فله أجر الزكاة
من الله تعالى ومن منع الزكاة فله أخذها وشطرها - من أعطى الزكاة طالباً لا جرح من الله تعالى فله أجر الزكاة
وفي الحديث دليل على جواز التعزير بالمال قيل أنه كان في صدر الإسلام تتبع بعض العقوبات في الأموال ثم نسخ كونه
في الأثر المعلق من خرج شيء منه فعليه غرامة مثلية العقوبة وكقوله في صالة الأبل المكتوبة غرامتها مثلياً معها وكان عمر يحكم
بفرضه ما لم يصنف ثمن مائة الفري لما سرقها رقيقه ونحوه وأوله في الحديث نظامه قد أخذوا من قبل شيء من هذا
عمل به وقيل أنشأه في العقد من منع زكاة الأبل أخذت منه وأخذ شرطه عقوبة على منعه واستدل بهذا الحديث وقال
في الجدي لا يخذل منه إلا الزكاة لا غير جعل هذا الحديث منسوخاً وقال كان ذلك حيث كانت العقوبات في المال ثم نسخت
ونسخ عامة الفقهاء أن لا واجب على سلف الشيء أكثر من مثله لوقية قلت في ظاهر الرواية عندنا لا يجوز التعزير بالمال
وقيل أنه منسوخ وعن أبي يوسف أنه يجوز والأدلي بالآخر رواية أبي يوسف ومعنى ظاهر الرواية أنه لا يجوز إضاعته بمعنى
نسخه إضاعته في الفتوى وأما جازة فهو باق على حاله - قول - عن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه

وسلم لما دجى إلى اليمن أصح أن يأخذ من البقي من كل ثلاثين بنتاً أو تبيعة ومن كل أربعين بنتاً
في الحديث دليل على أن لا فرق في الأخذ بين الذكر والأنثى في زكاة البقر بخلاف زكاة الأبل فإنه لا يخذل فيها إلا أنثى
وكذلك لا فرق في الأخذ صدقة الغنم بين الذكر والأنثى عندنا وقال الشافعي لا يخذل الذكر إلا إذا كان النصاب كله ذكر
إلا أن منعه أن يخذل به ويجوز في زكاة المذكور لأن الواجب جز من النصاب ولما قلنا صلى الله عليه وسلم في العينين
شاة شاة واهم إضاعته في الذكور والأنثى جميعاً بالدليل الموجب فيه - قول - عن أنس بن مالك أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال لنعتد في الصدقة كما نعتد في الساعي المتجاوز عن قدر الواجب في
أخذ الصدقة كالذي يمنح رب المال من أودار الزكاة في الزور لأن فعله هذا يكون سبباً أن يمنح الناس عن إعطاء
الزكاة وقال لرب المال أرضوا مصدقكم وأن ظلمتم فهذا إصلاح لكل الغريقين على حسن الطريق وقيل معناه المال المكتسب

بكم بعضها او وصفها على الساعي حتى اخذ منه بالايحزيرة وترك عنه بعض ما هو عليه كما نفعها من اهلها في الامم وقليل لمقتد
هو الله على الزكوة غير مستحقها قيل اراد الساعي اذا اخذها للمال فان المالك ربما يمنها في السنة الاخرى فكان
ظلم الفقراء فيكون هو في الامم كالماتع وندخل في الساعي المتجاوز عن قدر الواجب قيل هو الذي يجاوز الحد في الصدقة
بحيث لا يتبع لعاله شيئا قيل هو الذي يعطي ويؤذي فلا عطار مع لمن والاذا في كالمع عن ادار ما وجب عليه
باب رضى المصدق اي الساعي

قول قلنا ان اهل الصدقة يمتدون علينا افنكتم من اموالنا بقدر ما يعتدون علينا فقال لا
نظلموا وياخذون اكثر مما وجب علينا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا اى لا تكثر اقل ابن الملك وانما لم يخص لهم في ذلك
لان كتمان بعض المال خيانة وكروا لانه لو خص لربما كتم بعضهم على ما لم يغير ظلمه قلت هذا انتظام بين الفقيرين فامر ارباب
الاموال ان لا يكثر ولا يمتنعوا السعاة من اموالهم وامر السعاة ان لا يغتدوا وان المغد في الصدقة كما نفعها وقيل لما
علم النبي صلى الله عليه وسلم انهم ليجبهم المال يرون الحق اعذار قال لا والا لا يصح محبة الاعذار من ماله صلى الله عليه وسلم
ولذلك ساءم بعضهم والا فلا يجب اعطار الزيادة لقوله صلى الله عليه وسلم من شئ فوقعه فلا يعطه - قول - ان رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال ساءتكم مركب اى سعاة وعمال للزكوة منفقون اى ينفقونهم فاذا جاءواكم فز
حبوا بهم واخلوا بينهم وبين ما يبتغون لى تركوهم بينهم وبين ما يطلبون من الزكوة فان عدلوا فلا تنفسهم
وان ظلموا فاعليها وادعهم اى اجتهدوا في ارضائهم ما لم يكن بان لا تنفوسهم وتعلمهم الواجب من غير طل ولا غش في الدنيا
فان تمام زكوتكم رضا هم اى حصول رضاهم فهدى باب الفتنة كما مر وقال ابن الملك معناه لا تنفوسهم وان ظلمكم
لان مخالفتهم مخالفة سلطان لانهم مامورون من جهة ومخالفة سلطان تؤدى الى الفتنة اه قال الطيبي وهذا اوجه
ومن العلوم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يستعمل ظالما فالعن ان ياتيكم عمال يطلبون منكم زكوة اسواكم وانفس مجبولة
على حب المال فنبغضوهم وتسرعون انهم ظالمون وليسوا بذلك وقوله وان عدلوا وان ظلموا يبنى على هذا الرجم ولو كانوا
ظالمين في الحقيقة كيف يامرهم بالدعاء لهم بقوله ويدعوا لكم -

باب دعاء المصدق كاهل الصدقة لى عند اخذ الصدقة من الذين وجبت عليهم الزكوة ليجب الساعي
ان يدعوا للمزكى -

قول عن عبد الله بن ابي اوفى قال كان ابي من اصحاب الشجرة وكان النبي صلى الله عليه وسلم اذا
اتاه قوم يصدقهم قال اللهم صل على آل فلان قال فاتاها ابي لصدقة فقال اللهم صل على آل ابي
ادنى في الدعاء بلفظ الصلوة اختلفا في قوله وقيل يحرم وقيل يباح قلت كان جازيا في زمنه صلى الله عليه وسلم
وصار مخصوصا بعده صلى الله عليه وسلم -

باب تفسير اسنان الا بل لى اعمار الابل قال ابو داود سمعة من السجاشي هو ابو الفضل عباس بن
الفرج البصري النخعي ثقة وابي حاتم محمد بن ادريس المنذري يخطي لازمي احد الحفاظ وغيرهما ومن كتاب النفي
بن شميل ومن كتاب ابي عبيد الامام المشهور وربما ذكر احد هذه الكلمة اى التجموع في التفسير على امر واحد

وبعض البكته لم يذكره الا احد هم قالوا يسمى الجوار بالضم وقيل بسكونه لانه ساقه كذا والى ان يعقل من ماله فيصير
 اذا فاضل لانه يعقل عن امره ثم تكون بنت مخاض لسنة الى تمام سنتين لان امها يكون مخاضا باخرى اى ماما
 فاذا دخلت في الثالثة فهي امينة لبون الى تمام الثالث لان امها صارت والبن لولادتها غير ماما ليا فاذا تمت
 لثلاث سنين فهو حق وحقة الى تمام اربع سنين لانها استحققت ان تتركب ونهاش لانه لا يشي
 ويحل عليها الفحل ونهاش لانه خاصته وهي تلحق به على الاكثر او تبلغ سن تكون فيه مالا وان لم عمل ولا يلق
 الذكر حتى يتي الى الذكر اذا صار حقا لا يبلغ ان يلقح الاشي حتى يكون ثنيا ويقال للحقة طرية الفحل كان الفحل
 يلقيها الى تمام اربع سنين الى مطرقة يسفد بالفحل فاذا طعنت في الخامسة فهي جذعة حتى يتم لها
 خمس سنين - فاذا دخلت في السادسة والى ثنية فهو حينئذ ثني حتى يستكمل ستا لانا
 تطلع ثمايه فالبا اسمان اربعة اقسام احدها الاربع التي في مقدم الفم ثمان من فوق وثمان من سفلى تسمى ثنية
 وثانيها اربعة مما تلى الثنايا من كل جانب واحدة وتسمى رباعيات وثالثها اربعة مما تلى رباعيات كذلك تسمى انبلا
 ورابعها اخرها وهي ما سوي المذكورة اربعة منها تسمى فواك ثم تسمى اثنا عشر طواحن ثم اربعة واحد ويقال لها
 فرس اللحم وفرس يعقل فاذا طعن في السابعة سمي الذكر رباعي وكلا نتي رباعية لانهما يلقيان الرباعيات
 في السابقة الى تمام السابقة فالبا قال في القاموس والرباعية ثمانية السن الذي بين الثنية والنا بجمع رباعيات
 ويقال للذي يليها رباع كتمان فاذا نصبت اتمت فقلت ربك ربزونا رباعيا وحل وفرس رباع ذر بارع
 ولا تليها سوي ثمان وثمان وجوار الى تمام للسابعة فاذا دخل في الثامنة والى السن السدس
 الذي بعد الارباعية وقبل البازل فهو سدس وسدس الى تمام الثامنة - فاذا دخل في التسع
 طلع نابه فهو بازل جمعه بزل وبازل اى بزل نابه يعني طلع واصل النزول الشق يقال تمزل جلد فلان
 اذا تشقق ويقال اذا بزل نابه فطر نابه وشقا شقور حتى يدخل في العاشرة فهو حينئذ الى اذا دخل في العاشرة
 مخلف ثم ليس له اسم وقال في القاموس وليس بعده من تسمى ولكن يقال بازل عام وبازل عامين و
 مخلف عام ومخلف عامين ومخلف ثلاثة اهور الى خمس سنين والخلفة الحامل قال ابو
 حاتم والجذوعه وقت من الزمن وليس لبن وفصول كاسنان عند طلوع سميل الى ان
 الجذعة اسم لوم يطلق فيه اسميل في اول الليل ونها يوم ولا تدلنوق طبعا وحيا وان لم تلد في حيا يقال لها امح قال
 ابو داود وانشدنا الوياشي شنع اذا سئل اول ميل ملح x فابن لبون الحق والحق جذرع x لم يبق من اسنانها
 غير البع x والبع الذي يولد في غير حية x قلت الجذع في اصل اللغة يقال شاب قوي من الحيوان والانسان و
 ذلك يختلف في الاجناس والانواع في المصباح المير والجذرع ولد لثاة في السنة الثانية واحد ولد البقرة والحا
 في الثالثة واحد الا بل في الخامسة فهو جذرع وقال ابن الاعرابي الاجذراع وقت ليس لبن فالساق تجذرع
 سنة وربما جذعت قبل تمامها للخصب فتسمن فيسرع اجذاعها في جذعة ومن الضان اذا كان من شابين
 بجذرع ستة اشهر الى سبعة واذا كان من هرين اجذرع من ثمانية الى عشرة -

باب اين تصد الاصول اى على اى محل ياخذ الساعى الزكوة من ارباب الاموال -

قول - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا جلب ولا جنب ولا تؤخذ صدقاتهم الا في دورهم اى في منازلهم واماكنهم ومياهم وقبائلهم ومعنى لا جلب فى الزكوة ان يقدم المصدق على اهل الزكوة فينزل بوضعهم يرسل من يجلب اليه الاموال من اماكنها لياخذ صدقاتها فنهى عنه ومعنى لا جنب لانيزل الساعى باقضى محال اهل الصدقة ثم يامر بالاموال ان تجنب اليه اى تحضر وقيل معنى لا جنب لا يجده صاحب المال المال بحيث يكون مشقة على العال وحل بعض الشرح وقوله لا جلب ولا جنب فى اسباق معنى الاول ان يتبع رجلا فرسه فيزجره ويجلب عليه ويخرج مثالا على البحرى فنهى عنه ومعنى الثاني ان يجنب فرسا الى فرسه الذى ساقى عليه فاذا فرس المركب تحول الى المجنب ولكن حمل هذا على اسباق بعيد - **قول** - عن محمد بن اسحق فى تفسير قول لا جنب قال ان تصدق الماشية اى تؤخذ صدقتها فى مواضعها ولا يجلب اى ولا يجبر الى المصدق والمجنب عن هذه الفريضة وفى نسخة غير على الطريقة وفى نسخة المصرية عن غير هذه الفريضة ولعل الصحيح على هذه الطريقة اى طريقة الجلب ايضا لا يجنب اصحابها يقول ولا يكون الرجل اى الساعى باقضى مواضع اصحاب الصدقة فتجنب اليه اى تحضر ارباب المال باموالها اليه ولكن تؤخذ فى موضعها اى يوضع رب المال -

باب الرجل يتباع صدقة - هل يجوز ذلك ام لا ذهب بعض العلماء الى ان شرار المصدق صدقة حرام والاكثر على انه كراهية تنزيهه لكون القبح فيه لغيره وهو ان المصدق عليه باليسارح المصدق فى الثمن زجب تقدم حسانه فيكون كالعائدين فى صدقته فى ذلك المقدار الذى سورج -

قول - ان عمر بن الخطاب حمل على فرس فى سبيل الله اى وهبه له للجها وفى سبيل الله فوجد يباع فاراد اى حذر ان يتباعه فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا يتباعه ولا تعد فى صدقاتى اى صورة وهو بنى تنزيهه اسم هذا الفرس الورود انه كان ليقيم الدارمى فاداه للنبي صلى الله عليه وسلم فاعطاه لعمر وعمل عمر سعد بن عبادة عليه فى سبيل الله -

باب صدقة الرقيق اتفقوا على ان ليس على المولى اخذ زكوة -

قول - عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فى الخيل ولا فى الرقيق زكوة الا زكوة الظفر فى الرقيق اى ليس فى الخيل المعد للركوب ولا فى الرقيق بخدمته زكوة وهذا متفق عليه - **قول** - عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم فى عبده ولا فى فرسه صدقة اى فى عبد اخذته فرس الركوب والافان كانا للتجارة فعليها زكوة بالاتفاق كما مر وما كان فى عبده الا خيل الركوب صلى الله عليه وسلم -

باب صدقة النزع اختلف العلماء فى هذا الباب فى مسائل منها ان الخفية شرط الوجوب الا ان تكون الارض عشرة فاما كانت خراجية يجب فيها اخراج ولا يجب فى انما خرج منها العشر فخرج والعشر لا يجتمعان فى ارض واحدة عندنا وقال الشافعى يجتمعان فيجب فى انما خرج من ارض العشر ولما روى عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجتمع عشر وخراج فى ارض مسلم وان احد من آمنة العدل وولاة الجور لم ياخذ من ارض اسود عشرة الى

يوسنا هذا فنقول بوجوب العشر فيها بخالف السماع فيكون باطلا ومنها ان النصاب ليس بشرط لوجوب العشر فوجب العشر
 في كثير من الخارج وقليده ولا يشترط فيها النصاب عند ابى حنيفة وبه قال من السلف عمرو بن عبد العزيز وابراهيم النخعي
 مجاهد والزهرى - وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي ومالك واهل بن حنبل يشترط فيها النصاب فوجب في ما دون
 ختمه اوسق اذا كان مما يدخل تحت الكيل كالحنطة والشعير والذرة والارز ونحوها لا بحنيفة عموم قوله تعالى يا ايها الذين
 آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم وما اخرجنا لكم من الارض وقوله عز وجل واذ اتوا حته يوم صاوه وحدث الباب قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فيما سمعت السماع والا ففقد العيون او كان بطلا العشر اى في الارز والى متى
 المطر والنهر والعين او كان بطلا وهو ما لا يحتاج الى التسعة بما تيشرب للماء بعد وقته العشر وفيما يسبق بالسوا في جميع ما ياتي
 في ناقة لتيق عليها او النسخ اى ما سقى بالبدلى والنواضح ابل يتق عليها نصف العشر من غير فصل بين القليل والكثير
 ولهم ما من حديث ابى سعيد الخدري وليس فيما دون ختمه اوسق صدقة اجاب عنه صاحب البدائع والهداية ان المراد
 من الصدقة الزكاة لان مطلق اسم الصدقة لا ينصرف الا الى الزكاة اليهودية ونحن نقول ان ما دون ختمه اوسق من
 طعام او من التجارة لا يجب فيه الزكاة ما لم يبلغ قيمتها ما تقي به هم او تحيل الزكاة فيحمل عليها علما بالعلل بقدر الامكان قلت
 هذا بخلاف ما رواه الطحاوي في معاني الآثار ص ٣٥٠ ولفظ ما سقت السمار او كان يسما او بطلا فيه لعشر اذا بلغ ختمه اوسق
 الحديث عن ابى بكر بن محمد عن ابيه عن جده وسنده قوي ليس سليمان بن داود وابن درهم الذي هو متروك بل هو راو
 آخر صرح به ابو بكر بن عاصم الظاهري وقال العيني ان حديث ليس فيما دون ختمه اوسق صدقة في المتفرقات في العشر
 قلت جوابه نافذ في الجملة لان جمعه صلى الله عليه وسلم المتفرقات ثابت ولكن حديث الطحاوي في الخلف ايضا واجاب بعضهم
 بان هذا من الاحاد فلا يقبل في معارضة الكتاب والظاهر المشهور فان قيل ليس فيه ثمانية المعارضة بل هو بيان لمقدار
 ما يجب فيه عشر والبيان بخبر الواحد جائز كبيان الجمل والمتناب فاجواب انه لا يمكن حمل على البيان لان ما سكت به عام فساد
 ما يدخل تحت الوسق وما لا يدخل وما دون من خبر المقدار خاص فيما يدخل تحت الوسق فلا يصحح بما لا يقدر الله
 يجب فيه عشر لان من شأن البيان ان يكون شاملا لجميع ما يقتضيه البيان وهذا ليس كذلك كما بينا فاعلم انه لم يردود
 البيان قلت وقال البخاري ان النخاص ثبتت والعام ناف فالأخوذة بالثبت ثم قول ابن الصبح الاحتجاج بالرواية الخاصة
 في مقابلة النخاص فتج بما رواه الطحاوي في معاني الآثار في باب العرايا ص ١١٢ عن جابر بن عبد الله ولفظه وفي كل
 عشرة اقدار قنوي وضع في المساجد للمساكين الحديث وسنده قوي واخرجه ابن حجر في موضعين في الفتح عن ابن خزيمة وفي
 الحديث بعد ذكر بعض قطعة الحديث ولم يخرج هذه القطعة واخرجه المصنف ايضا كما سباني في باب حقوق المال عن
 جابر بن عبد الله ولفظه ان النبي صلى الله عليه وسلم امر من كل جاد عشرة اوسق من التمر بقولي في المسجد للمساكين قلت
 في الحفاظ نقصان ختمه صاير المراد معلو بالجب ان يحمل على ما في الطحاوي عن ابن خزيمة فانه اصرح وعلما المحشون في
 معناه ثم بعد ذلك نقول ان حديث المجازين محمول على العرايا والعريية يكون في ختمه اوسق كما استتف في باب ان
 شار الله تعالى فلما اعطى رجل ما اخرج من ارضه بطريق العريية سقط منه العشر فصح انه لا عشر فيما دون ختمه اوسق لانها
 عريية ولهذا قرأ من تدل على ان الحديث في العرايا منها ان في الصحيح ان العرايا انما تصح اى ختمه اوسق فالمتبادر منه

ان هذا ايضا في حكم العرب ومعناه ان اصحاب الزرع فيما دون خمسة اوسق يودونه بنفسه لا يجب رفعه الى بيت المال بل
 ان ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة اي لا يجب رفعه الى بيت المال وان كان فيه يودونه بنفسه منها ما اخرج
 الطحاوي من كحول خفوا في الصدقات فان في المال العربي والوصية وسنده قوي واخرجه ابو داود في مراسيل
 ونقطة فان في المال العربي والواطية واخرجه ايضا ابو عمرو في التمهيد ونقطة فان في المال العربي والوطية قلت لعل
 يصح ما في الطحاوي ونقطة الواطية من تصحيح الروي او الكتاب وان كان يصح معناه ايضا ان الثمرات
 تصنع من دمل الناس بالارجل يشهم عليه او منها ان ابا بكر وعمر كانا يامران سعاتهما ان لا تحصرهما في العرايا وغير ذلك
 من القرآن التي نزل على ان هذا الحديث لاجته لهم لانه في العري ثم رأيت بعد مدة في كتاب الاموال لابي عبيد ان
 هذا الحديث في العرايا وابو عبيد امام غريب الحديث فاحمد الله على ذلك على ان جرى تعامل السلف على ما قال ابو حنيفة
 ونقل الزليعي ان عمرو بن عبد العزيز خليفة الحسن والحسين الرشيد كتب الى عماله ان يخذوا العشر في كل قليل وكثير واقر
 القاضي ابو بكر بن العربي ان ظاهر القرآن لابي حنيفة وهو مالكي واما نقعة ابي حنيفة فهو ان العشر كالحراج واخراج في قليل
 وكثير فيكون العشر ايضا كذلك - ومنها قال ابو حنيفة انه لا يشترط كون الحراج ماله ثمرة باقية لوجوب العشر بل يجب ان كان
 الحراج له ثمرة باقية او ليس له ثمرة باقية وهي الحفريات كالبقول والرباطات الحيار والقار والصيل والثوم ونحوها بعد ان
 كان الحراج من الارض مما يقصد بزراعتها نمار الارض تشتغل به الارض عادة فلا عشر في الحطب والحشيش والقصب
 الفارسي لان هذه الاشياء لا تشتغل به الارض عادة لان الارض لا تنمو بها فلم تكن نمار الارض حتى قالوا اذا اتخذتم مقبة
 فحجب فيه عشر ولذا يجب في قصب السكر وقصب الذريرة لانه يطلب بها نمار الارض فوجد شرط الوجوب فيجب قال ابو يوسف
 ومحمد والشافعي واحمد ومالك لا يجب العشر الا في الحبوب ماله ثمرة باقية واجوز ابو داود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 ليس في الحفريات صدقة وهذا الصواب لابي حنيفة ما من قوله تعالى وما اخرجنا لكم من الارض وقوله تعالى وتواحق يوم
 حصاده وقوله صلى الله عليه وسلم ما سقة السماء ففيه العشر الحديث وما اخرج الزليعي ان عمرو بن عبد العزيز كتب الى رعيته
 في البلاد من كانت هذه عشرة وستجات تعلية وستجة واما حديث الذي رواه معناه انه ليس في الحفريات صدقة
 تؤخذ بل اربابها هم الذين يودونها بانفسهم فكان هذا في دلائله لاخذ الامم به تقول لنا انه لا يجب رهنها الى بيت المال
 والحديث مرسل ١٧

قول عن معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه الى اليمن فقال خذ الحب من
 الحب الحديث فيه دليل لا بحقيقة -

باب من كوة العسل اختلف العلماء بل تجب العشر في عسل ام لا فذهب ابو حنيفة وصاحبا به احمد بن حنبل والشافعي
 في احد قوليه وجهوا العلماء الى انه يجب العشر في عسل وقال الشافعي في قول آخر ومالك انه لا يجب العشر فيه ثم اختلفوا
 فيما بينهم بل يشترط النصاب ام لا فقال ابو حنيفة لا يشترط ذلك بل يجب وقيل لكثيره سائر وقال ابو يوسف لا يجب
 حتى يبلغ عشر قرب ففيه قرب واحد وروى عنه خمسة امار وقال محمد بن حسن لا يجب حتى تبلغ خمسة افران كل فرق
 ستة وثلاثون رطلا -

قول - قال جاء بلال احد بنى متعان بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم لعشيرة نخل لادعاني
 بلال عشره وعطاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان بلال سائله اے رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحو
 واديا اے بجعلہ ہی لای دخل فیہ غیرہ بل کیون نخلہ مختصا بہ یقال لا سلبۃ نخلی لہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم
 ذلک الوادی الحدیث اخرجه النسائی بهذا السند وسکت علیہ فیکون صحیحا عنہ ایضا - قول - من عشرۃ قرۃ بقرۃ
 نیرا بیان النسبة لایان النصاب -

هذا بيان النسبة لبيان النصاب -
باب في حصر العنب النحرص هو حزرنا على النخلة من الرطب ثم البعير مقدار عشرة فيثبت على مالكه نخلي مية و
يؤخذ ذلك المقدار وقت الجداد وقد سبط العلامة العيني الكلام في بيان اختلاف العلماء في النحرص بسطاطو يلا واما النحرص
لك ما يلق بهذا النحرص فقال اختلف العلماء فذهب الشافعي واهل حنابلة والشافعية والشافعية والشافعية والشافعية والشافعية
حين يبدو صلاحها وقال ابن رشد جمهور العلماء على اجازة النحرص فيها ونخلها وبين اهلها ياكلونه رطبا وقال داود
النحرص الا في النخل فقط وقال الشافعي اذا بدا صلاح ثمار النخل والكرم فقد تعلق وجوب الزكوة بها ووجب نحرصها على
بمقدار زكوة ثمارها رطبا ونيطر النحرص كم يصير ثمرا في ثمار ثم يخرزب المال فيها فان شارك كانت مضمونة في يده والله اعلم
فيها فاذا انصرف فيها ضمنها وباتت فادبا نحرص على مقدار الزكوة فيها واستباحة رب المال انصرف في الثمرة بشرط الضمان
والنحرص في الزرع واختلف نذهب مالك هل ينحرص الزيتون ام لا فيه قولان ايجاز قياسا على الكرم والمنع بوجهين الاول لانه
اوراقه تستمره والثاني ان ابله لا يحتاجون الى اكله ياكلوه رطبا فلا معنى لنحرصه وقد اختلفوا هل هو واجب او مستحب فحكى عن
الشافعية وجبا بوجوبه وقال الجمهور هو مستحب الا ان تعلق به حق المحرم مثلا او كان شركا به غير موكنين فحجب للحفاظ للمال الغير
واختلفوا ايضا هل يحبس بالحق والحق بالعنب او يعلم كل ما ينتفع به رطبا او جافا وبالاول قال شريح القاضي وبعض الظاهر
والثاني قول الجمهور والى الثالث نحا البخاري واهل المدينة قول النحرص او يرجع الى مال عليه الى احوال بعد الجفاف فالاول
قول مالك وطائفة والثاني قول الشافعي ومن تبعه واهل كوفي خارج واحد عارف ثقة ام لا بد من اثنين واما قولان
للسانعي والجمهور على الاول واختلف ايضا هل هو احتيازي وتضمن واما قولان للشافعية اظهرهما الثاني ولو اطلع للمالك
الثمره بعد النحرص اخذت منه الزكوة بحساب ما نحرص واختلفوا في النحرص هل هو شهادة او حكم فان كان شهادة لم يكف
بما نحرص واحد وان كان حكما كفت به واستدل من النحرص في النخل والكرم بما رواه ابن اسيد بن عتاب بن اسيد
عند ابى داود والترمذي وقال حسن غريب وقال المارودي الدليل على جوده وورود سنة قولنا ونفعلا وامثالا
اما القول فحديث عتاب واما الفعل فحديث البخاري في هذا الباب واما الامثال فما روى ابن رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم كان له خراصون وقال الشعبي والثوري وابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن النضر مكرهه وقال الشعبي بدعه وقال الثوري
نحرص الثمار لا يجوز وفي احكام ابن بزيرو قال ابو حنيفة وصاحبه النحرص باطل وقال المارودي اجمع ابو حنيفة بما رواه
جابر بن عمر فانهم عن النحرص واما جابر بن سمرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع كل ثمرة ينحرص بها
مخمين وقد قيل ولو جوز لجوز ما نحرص الزرع ونحرص الثمار بعد جذاذها اقرب الى الابصار من نحرص ما على الاشجار فلما لم
يجز في التعريب لم يجز في البعد ولان تضمين رب المال بمقدار الصدقة وغير ذلك جائز لانه بيع رطب تمر دانه بيع

حاضر لغائب وايضا فهو من المزانة المنهى عنها وهو بيع التمر في ربيع الثقل بالتمر كذا هو ايضا من باب بيت الالباب بالتمر
في حله المنع بين التفاضل وبين النسبة وقالوا انخرص فسوخ بنسج الربا وقال انما لي انكر اصحاب الالباب اخرص وقال
بعضهم انما كان يفعل تخويفا لانه من سلاخ نوا لا يلزم به الحكم لانه تخمين وغرور واما كان يجوز قبل تخريم الربا قالوا انما
تخفه لئلا ياتي بان تخريم الربا ليس مستقدا وانخرص على به في حجة البني صلى الله عليه وسلم من مات ثم ابوك وعشرين بعد
لم ينقل عن احد دلائل التبعين تركه الا اشجعي قال واما قولهم انه تخمين وغرور فليس كذلك بل هو اجتهاد في معرفته
مقدار التمر وادراكه بانخرص الله به نوع من التقدير قلت قوله تخريم الربا ليس مستقدا يحتاج الى معرفة اذا نتج
وعندنا ما يدل على صحة النسخ وما هو رواه الطحاوي من حديث جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم من انخرص
وقال آرايتم ان يهلك التمر فيجب احكامكم ان ياكل المال اغميه بالباطل وانما خطره لا باحة مماثلة للنسخ وتوكل وانخرص على
به الى قوله الا اشجعي سلم لكنه ليس على الوجه الذي ذكره وانما وجهه انهم فعلوا ذلك لعلم مقدار ما في ايدي الناس من التمر
فيؤخذ مثله بقدر في ايام الصرام لانهم سلكوا شيئا مما يجب بالله فيه بدل كما سيرد ذلك البطل واما قولهم انه تخمين اے
آخره ليس بكلام موجد لانه لا شك انه تخمين وليس بتحقيق وعيان وكيف يقال له هو اجتهاد والجهاد في امور شرعية قد
يخطئ فقه مثل هذا اجدر بان يخطأ وانما كان يفعل ذلك تخويفا لئلا يجرؤوا ان يعرّفوا مقدار ما في الثقل لياخذوا الزكوة
وقت الصرام هذا معنى انخرص فاما انه يلزم به حكم شرعي فلا واما حديث عتاب فان الذي روى عنه سعيد بن السيف
توفي سنة ثلث عشرة وسعيد ولد سنة خمس عشرة وقيل سنة عشرين وقال ابو علي بن اسكن لم يردنا الحديث
عنه صلى الله عليه وسلم من وجه غير هذا وهو من رواية محمد بن صالح عن ابن شهاب عن سعيد وكذا رواه عبد الرحمن بن
اسحق عن الزهري وخالها صالح بن كيسان فرواه عن الزهري عن سعيد بن ابني صلى الله عليه وسلم امر عتاب ولم يقل
عن عتاب وسئل ابو حاتم وابوزرعة الرازيان فقالا هو خطا وقال ابو حاتم الصحيح عن سعيد بن ابني صلى الله عليه وسلم امر عتاب ولم يقل
وقال ابو زرعة الصحيح عن الزهري ان ابني صلى الله عليه وسلم ولا علم احدا تابع عبد الرحمن بن اسحق في هذه
الرواية فان قلت زعم الدارقطني ان الواقدي رواه عن سعيد عن المسور بن الحمرية عن عتاب قال امر رسول
الله صلى الله عليه وسلم اسعدت فهذا ليس فيه انقطاع قلت سبحان الله لو كان الواقدي فيما يجوز ان يكون
عنه واذ كان فيما يمتنع عليهم شيئون بانواع الطعن ومع هذا قال ابو بكر بن العربي لم يصح حديث سعيد ولا حديث
سهل بن ابي حمزة ولا في انخرص حديث صحيح الاحديث البخاري واما حديث ابن رافع الذي رواه ابو داود ومن
حديث عائشة فنه استاذه رجل مجيد واما حديث ابن عباس الذي رواه ابو داود وحديث الصلت بن
زبيد الذي رواه البيهقي وغيرهما فدخل تحت قول ابن العربي ولا في انخرص حديث صحيح وقال ابن العربي
لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم انخرص التخل الا على اليهود لانهم كانوا مشركا وكافرا وغير ائمة واما المسلمون
فلم ينخرص عليهم انته نقله صاحب بذل اليهود قلت اتفق الامة الا بعبته على ان لا انخرص في الصورتين احدا بالمرتبة
والثاني الماقات فلا انخرص بين المالك والمزارع ولا بين المالك والمساكين واما ما قلناه من انخرص خارج عارف
ثقة من جانب بيت المال واختلفت السجلات في ما بينهم ايضا كما علمت وقد نسب الاكثرون الى امام ابي حنيفة

ان انخرص عند ولا يجوز بل باطل مطلقا وليس الا مركزك ولعل فصار هذا الوهم عبارة والظاهر ان في معالي الآثار ما هو
ان يكون مراده بابل عبارة تدل اذ الوحد هما على ان انخرص عند الامام ايضا معتبر ولكنه تخمين وتخفيف محض للمخرج
والا لزم تضمين وهذا هو الحق فلا يجب علينا ان نجيب عن الحديث فانه صادق على من سبها فانه لا يدل على ان انخرص
الزام واما مسئلة بحقيقة من انه اذا وقع الاختلاف بين انخرص والمالك فالبنية على المدعى واليمين على من انكر
لا يخالف بل يرد لان معناه ان انخرص ليس مدار للزوم ونسل النزاع اذا وقع الاختلاف بين انخرص والمالك
فانهم فانه وحق.

قول عن عتاب بن اسيد قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ينخرص العنب كما ينخرص
النخل وتؤخذ زكوة زبديا كما تؤخذ صدقة النخل تمام الحديث على جواز انخرص في العنب والنخل وتقبل
ولا دليل فيه على اللزوم كما سيأتي في باب الآتي فذكر الثالث.

باب في انخرص المزارع والذي مر كان خاصا بالعنب واخره بالذكر لان الاختلاف فيه كما علمت.

قول عن عبد الرحمن بن مسعود قال جاء سهيل بن ابي حشمة الى مجلسنا قال امرنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا خوصتم فخذوا باجم والذال فقلعوا فان الجذراع القلع وفي الساحة فجدوا باجم
والذال وفي نسخة الاخرى فخذوا باجم والذال فحمتين على النسخة الاولى جزاء الشرط مخذوف امي اذا خوصتم ثم قطع
ارباب النخل ثم تها فخذوا زكوة بها ان سلم انخرص من آفة ويمكن ان يكون فخذوا البنية الامر ويقع جزاء الشرط
ويكون معناه اذا خوصتم فخرصهم في الجذوع ذلك لان الجذع ليس الى المصدقين وعلى النسخة الاخرى لفظ فخذوا
الشرط ومعناه ظاهر **قول** ودعوا الثلث فان لم تدعوا او تجددوا الثلث فدعوا الربع قال الطيبي فخذوا
جواب للشرط ودعوا عطف عليه اي اذا خوصتم فخذوا مقدار الزكوة ثم خذوا ثلثي ذلك المقدار واتركوا الثلث لغير
المال حتى يتصدق به قال القاضي الخطاب مع المصدقين امرهم ان يتركوا للمالك ثلث ما خرصوا عليه وربعه ستة
عليه حتى يتصدق به على جبرانه ومن يجز به ويطلب منه ولا فلا يحتاج الى ان يعزم ذلك من ماله وهذا قول قديم
لشافعية اه انتهى قال ابن حجر بهذا اخذ الشافعية في قوله القديم واخاره جماعة من اصحابه فقال يترك الساعي
له نخلة او نخلات ياكلها اليهم ربع عن ذلك في القديم وقال لا يترك له شيئا دا جاب عن الحديث بان المراد
دعوا له ذلك ليفرقه بنفسه على نحو اقله وجبر انهم لم يسموا في ذلك منه اه انتهى وقال القاضي ابو بكر بن العربي المالك
ان هذا الترك لمؤنة الارض وعندما يقطع مؤنة لا تفل من عشرة اشبه وقال بعض ان الثلث او الربع عندنا
من ثلث العشر او ربعه وعن ابي يوسف كما في البدائع ان مالك النزرع والبيتان يجوز لهما ان ياكلوا او يقيدا
او يعطوا اجاره او عياله من هذا الثلث او الربع ويكون لعشر من غير هذا الثلث او الربع وقال ابو حنيفة لو تصد
المالك بالثلث او الربع فلا عشرينه وان اكل ادا عطا اجاره فعليه لعشر فيما اعطى ادا اكل وكتب في الساحة قوله
دعوا الثلث قال الخطابي اذا اخذوا منهم مستوفى اضر بهم فانه يكون منه اساقطة والمالكة وما ياكله الطير والناس
وقيل ان تركوا لهم ذلك ليتصدقوا منه على جبرانهم ومن يطلب منهم لانه لازكوة عليهم انتهى قلت مراد الحديث ان انخرص

ليس بالمتحقق ليكون مدار فصل الامور بل تخمين وتقدير يقع الخطار والغلط فتركوا الثلث او الربع مما خرصتم لملايف
على ملكي الاراضي والبساطين - اما قوله او تجدد وليس هذا في الحديث الا في هذا الكتاب وفيه ايضا ليس في بعض النسخ
فعل هذا من قلم الناسخ لانه محل لسياق العبارة مع هذا الوجه يكون معناه ان لم تجدد ما سبابا ان تتركوا الثلث او
قال ان لم تجددوا الثلث فادلكم فادعوا الرب وقيل الجدة هنا قطع الكلام فنعني ان لم تجددوا اي لم تدعوا الثلث فدعوا الرب
باب متى يخرج الصائم اختلف العلماء فيه فقال الشافعي اذا بدا الصلاح ثم انحل او انكم فقد تعلق وجوب الزكاة
بها وجوب خرصها للعلم بمقدار زكوتها فيخرجها رطبا ونظرا فيخرجها كم يصير ثم فيثبتها ثم انكم بخير رب المال فيها فان شار
كانت مغنيتها في يده وقال ابو حنيفة يجب العشر اذا امن عن العاهات فيخرج حينئذ لا يسلم بل ملائحان وقال ابو
يوسف وقت انخرص وقت الايراد اي حين رفع البت وقال محمد بن الحسن وقت الاحمداد -

قوله عن عائشة انها قالت وهي تذكر شأن نبي كان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث
عبد الله بن رواحة الى يهود فيخرج الصائم من الخيل حين يطيب قبل ان ياكل منه اى اذا بدا الصلاح ومن
عن العاهات -

باب ما لا يجوز من التمر في الصدقة -

قول قال النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن بن علي بن ابي طالب ان يوفى في الصدقة
البحر من تمر من تمر القل يخل رطبا صاعا والاخر فيه ولون كبرت نوع من التمر الردي فهو الى
يبيع - قول دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد ومبعدة عصما وقد علق رجل

مناقنا حشفا فطعن بالصفا في ذلك القنود قال الوشاء في هذه الصدقة تصدق باطيب منه
وقال ان سب هذه الصدقة ياكل الحشفت يوم القيمة اى ياكل جزاء الحشفت حشفا لان جزاء العمل من
جنسه ومعنى الحشفت الباس الفاسد كانوا يعلقون لاصحاب الصدقة -

باب زكاة القطر في صدقة الفطر وهي وجبة عند الحنفية لعدم ثبوتها ببلد قطري وفرض عند الجمهور رقلت لا خلاف
في اني فان الافتراض الذي يثبتونه ليس على وجه يكفر باحدة فهو معنى الوجوب الذي نقول به غاية ان الافتراض في
اصطلاحهم نعم من الواجب في عرفنا فاطلقناه على احد جزائيه وهذا مبني على مرتبة الواجب وقد اشتهر من قبل ومشاره
من الشوافع يوفون في تعيين مصداق انفس القاطع ويتقرون فيلعبوا بالاحاد فاذا جاز غير الواحد فيزولون انفس
واخبر على محل واحد ويخرجون منها مسكلة واحدة كما جاز في انفس القاطع فاقرؤا ما تيسر آتية وفي الخبر لاصلو
الانبا تحت الكتاب فيجعلونها كواحد وقالوا لا يصح لصلوة الا بقراءة فاتحة الكتاب ويلزم على مظهر ان يكون اكثر القرآن
بملا وان يكون طمعي من حيث العمل عليه مالم يرد الاحاد وان يكون القاطع تابعا لطنى وموقوف عليه فيكون اكثر القرآن
كالاشي من حيث العمل وهو كما ترى فكيف يقبل العمل بسليم والبيع المستقيم ان تتركه سدى مالم يرد الخبر الواحد
والحنفية يتقرون القاطع على محل من غير توفقه على غيره ويخرجون منه مسكلة على حسب درجة كذا فيكون الاحاد
على محل اخر ويخرجون منه مسكلة اخرى على حسب رتبته حتى لا يلزم لهم المخطورات التي تلزم على ملحق الشوافع فان

لمن يعمل والافيركون الاحاد ويعلمون على القاطع هذا معنى قول الحنفية لا يجوز الزيادة على القاطع بخبر الاعمى قال في الزكاة
واما كيفية وجوبها فقد اختلفت هما بنافية فقال بعضهم زما يجب وجوباً مطلقاً في يوم الفطر عينا وقال بعضهم يجب وجوباً
موسعاً في العمر كالزكاة والنذور والكفارات ونحوها وهذا هو الصحيح لان الامر باائها مطلق عن الوقت فلا يتبين في
الافى آخر العمر كالامر بالزكاة وسائر الامور المطلقة عن الوقت انتهى -

قول عن ابن عباس قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهرة للصبيان
اللغو والرفث وطعمة للمساكين من اداها قبل الصلوة فهي زكاة مقبولة ومن اداها بعد الصلوة
فهي صدقة من الصدقات استدلال شوافع بلفظ فرض على فرضيتها قلت معنى لفظ فرض هو معنى لفظ امر والامر ان
يظن انما يفيد الوجوب والاختلاف في المعنى في فرض على عندنا ايضا لا اعتقادى كما قالوا لعدم تكفير على منكبهما -

باب متى تؤدى قال في البدائع واما وقت اداها فيجمع العمر عند عامة المجاهدين ولا تسقط بالتأخير عن يوم الفطر
وقال الحسن بن زياد وقت اداها يوم الفطر من ادله السنة واذ لم يؤد بها حتى مضى اليوم سقطت وجه قول الحسن
ان هذا حق معروف يوم الفطر فيخص اداها به كالا ضحية وجه قول العامة ان الامر باائها مطلق عن الوقت فيجب في
مطلق الوقت بخير عين وانما يتبعين بتعيينه فعلا اذ بان آخر العمر كالامر بالزكاة والعشر والكفارات وغير ذلك في اى وقت
لهي كان تؤدى الا قاضيا كما في سائر الواجبات الموسعة بخير ان استحسب ان يخرج قبل الخروج الى الصلوة لان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل وقال ايضا ولو عمل الصدقة على يوم الفطر لم يذكر في ظاهر الرواية وروى
الحسن عن ابي حنيفة انه يجوز التججيل سنة وسنتين وعن خلف بن ايوب انه يجوز تججيلها اذا دخل رمضان ولا يجوز قبله
وذكر الكرخي في مختصره انه يجوز التججيل بיום او يومين وقال الحسن بن زياد ولا يجوز تججيلها اصلا وجه قوله ان وقت وجوب هذا
الحق هو يوم الفطر فكان تججيل اداها الواجب قبل وجوبه وانه ممتنع كتججيل الاضحية قبل يوم النحر وجه قول خلف ان هذه فطرة
عن الصوم فلا يجوز تأخيرها على وقت الصوم وما ذكره الكرخي من اليوم واليومين فقد قيل انه ما اراد به بشرط فان
اراد به بشرط فوجه ان وجوبها لاغتناء الفقير في يوم الفطر وهذا المقصود يحصل بالتججيل بيوم او يومين لان الظاهر ان
المعجل يتبع الى يوم الفطر فيحصل الاغناء يوم الفطر وما زاد على ذلك لا يتبع فلا يحصل المقصود والصحيح انه يجوز التججيل
مطلقا وذكر السنة والسنتين في رواية الحسن ليس على التقدير بل هو بيان لاستكثار المدة اى يجوز ان
كثرت المدة كما في قوله تعالى ان تستغفر لهم سبعين مرة قلن لا يغفر الله لهم ووجه ان الوجوب ان لم يثبت فقد
وجب بسبب الوجوب وهو اس يونه على عليه وتججيل بعد وجوبه بسبب جواز تججيل الزكاة والعشر وكفارة
القتل والله اعلم انتهى -

قول عن ابن عمر قال امروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بزكاة الفطر ان تؤدى قبل
خروج الناس الى الصلوة قال لى مافع فكان ابن عمر يؤد بها قبل ذلك باليوم واليومين
قال الشوكاني وقد استدلل بقوله زكاة الفطر على ان وقت وجوبها غروب الشمس ليل الفطر لانه وقت فطر
من رمضان وقيل وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم العيد لان الليل ليس محلا للصوم وانما يتبين الفطر حقيقة

بأكل بعد طلوع الفجر والاول قول الثوري واحد واثنان والثاني في الجدي واحد والروايتين عن مالك الثاني قول أبي حنيفة والليث والثاني في القديم والرواية الثانية عن مالك.

باب كم يؤدي في صدقة الفطر منها سولات متى تجب على من تجب مما تجب كم تجب الاجاب الاول فقد نهر من تجب في باب السابق والاجاب الثاني على من تجب فلي ابحر العاقل ان يبلغ مالك الفصا ولو غيرنا عندنا وعند الشافعي من له فاض من قوت يوم ويلة والاجاب الثالث عن من تجب فنه وعن اولاده الصغار والعبد المخدم ولو كان كافرا من ولا تجب عن اولاده الكبير ولا عن الزوجة وهذا عندنا وقال الشافعي تجب عن الزوجة ايضا ولا تجب على المولى عن عبده والكافر قال في البدائع قال الشافعي لا تؤدي الا عن مسلم وجه قوله ان الوجوب على العبد وانما المولى يحل عنه لان النبي صلى الله عليه وسلم امرنا بالاداء عن العبد والاداء عنه مبدئي عن التحل فثبت ان الوجوب على العبد فاما بد من ان اهلية الوجوب في حقه والكافر ليس من اهل الوجوب فلم يجب عليه لا تحل عنه المولى لان تحل بعد الوجوب فاما المسلم فمن اهل الوجوب فوجب عليه الزكاة الا انه ليس من اهل الاداء لعدم تحل عنه المولى وقال الحنفية ان العبد المسلم والكافر في وجوب اداء الصدقة عنه سواء والدليل لهم انه وجد سبب وجوب الاداء عنه ومشرطه وجوب الاداء عنه وقوله الوجوب على العبد وانما المولى يحل عنه اداء الواجب فاسد لان الوجوب على العبد يستدعي اهلية الوجوب في حقه وهو ليس من اهل الوجوب لان الوجوب هو وجوب الاداء والاداء بالملك ولا ملك له فلا وجوب عليه فلا يتعدي التحل وقوله المأمور به هو الاداء عنه بالنفس مسلم لكن لما قلتم ان الاداء عنه يقتضي ان يكون بطريق التحل بل هو امر بالاداء بسببه وهو راسه الذي يؤديه على اهلية كماله فكان في الحديث بيان سببية وجوب الاداء عن يؤدي عنه الاداء بطريق التحل فتعتبر اهلية وجوب الاداء في حق المولى وقد وجدت وروى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ادوا صدقة الفطر عن كل حر وعبد صغير وكبير يهودي او نصراني او مجوسي نصف صاع من براد صاعا من تمر او شعير وهذا نص في الباب اشتهت قلت قال الزيلعي اخرجته الا يعطى في سنة وليس فيه ذكر المجوسي اخرج عن مسلم الطويل عن زيد العمري عن عكرمة عن ابن عباس قال لم يند غير سلام الطويل وهو مشرك اشتهت قلت فقنا البخاري لانه يوجب في الصحيح اداء بقية المسلم ثم يوجب بدون قيد المسلم وتخير للناس من يوجب البخاري فقال ابن كثير ان غرض البخاري من الاول ان لا يعيد عن العبد الكافر من الثاني بيان لزوم الصدقة اولها على العبد وقال ابن رشد ان البخاري في قوله اشار الى ندره الى حنيفة قلت هذا هو الصحيح لان البخاري لم يند حتى ولا يعيد اعدا ولو قلنا قلنا شيخنا حتى وندره حتى ندره الى حنيفة في هذا. والاجاب عن الرابع مما تجب من الخطه وغيره من غير ما بالقيمة والاجاب الخامس كم تجب وهو ترجمه الباب من التمر والشعير صاع بالاتفاق ومن اقله بخولان يخرج صاعا عند مالك وقال الشافعي لا يجب ان يخرج الا فاق ان خرج صاعا من اقله شبعين لي ان عليه الاعادة واما عندنا فتعتبر فيه القيمة ولا يجزي الا باعتبار القيمة وفي الزبيد رايان اما الخطه ففيه اختلاف عندنا فاعني مالك واهل حنبل يخرج منه صاعا وعندنا ان يخرج نصف صاع بخيرتي وان خرج صاعا فهو الاداء.

قول عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر قال فيه فيما قلنا على

مالك ترا كوة الفطر من رمضان صاع من تمر او صاع من شعير على كل حرام او عبد ذكر او انثى من المسلمين فأكبر الحديث يدل على ان وجوب صدقة الفطر على العبد قال الكوفي اوجب كفة على نفس العبد وعلى اسيد تمكينه من كسبها كتمكينه من صلوة الغرض وبمجهور على سيدة عنه ثم اقرقوا فرقتين فقال طائفة على اسيد بتدار وحكته على معنى عن وقال آخرون تجب على العبد ثم تحملها عنه سيدة قلت في الحديث جواب عن تجب قوله عن المسلمين متعلق على من تجب والدليل عليه ما أخرجه الحافظ في المستخرج عن ابن عمر انه كان يخرج صدقة الفطر عن عبد الكافر ورواه في الحديث - قول - عن عبد الله بن عمر قال كان اناس يخرجون صدقة الفطر على عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من شعير او تمر او سلت رستم من اشعره من لا تشتره بغيره (ج) ارض بيب قال قال عبد الله فلما كان عبد محمد الله (خليفة) وكثرت الحنطة جعل عنب نصف صاع حنطة مكان صاع من تلك الاشياء معنى جعل عنب نصف صاع حنطة مكان صاع من شعير وتمر وغيره انه كان عابدة اناس اخراج صاع من شعير او تمر او سلت لكثرة ما لم يكن في ذلك الزمان حنطة بهذه الكثرة دلالة اكثر في زمانه صلى الله عليه وسلم اخراج نصف الصاع من الحنطة والتمر اخراج نصف صاع حنطة مرفوع كما سيأتي في باب التامم والدليل على حديث ابى سعيد الخدري قال كنا نخرج اذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم كوة الفطر عن كل صغير وكبير حراما وعلوقا صاعا من طعام او صاعا من اقط او صاعا من اقط او صاعا من شعير او صاعا من تمر او صاعا من زبيب فله نزال يخرج حتى قد مر معاوية حاجا ومعتزا فقام الناس على المنبر فكان فيما كلمه الناس ان قال اني اري ان مدين من سبيع الشام تعدل صاعا من تمر فاخذ الناس بذلك فقال ابو سعيد فاما انا فلا ازال اخوجه ابدما عشت معاه ما كان يخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من تمر او صاعا من شعير او صاعا من اقط لا اتردد ان تركوا الناس ما دهم التي كانت في عهده صلى الله عليه وسلم والمراة بالطعام المعنى الا ان يكون عطف ما بعده عليه من باب عطف الناحية على الدوام وليس للراة بالطعام البر والدليل على ما أخرجه البخاري في صفح ٣٢٧ عن ابى سعيد انه قال وطعامنا الشعير والتمر والزبيب الحديث وكيف يراة البر وكان ذلك في ذلك الزمان اقل قليل حتى لم يرد اخراج نصف صاع منه في زمانه صلى الله عليه وسلم مع كونه مرفوعا ولذا شأ عمر وابو بكر عثمان ومعاوية ولم يكره عليهم احد ان لم يكن مرفوعا لا يكره عليهم احد ان لم يرد ان مراد ابى سعيد من الطعام البر كما قال الشوافع فلا يضرنا لان الصاع منه يجعل حيث من اثنين كما جاز في رواية المصنف مصرعا او صاع من براد نفع من عن كل اثنين او يقال ان مراده من اخراج صاع حنطة المصنف الواجب هو ازاو تقوعا وبه نقول -

باب من دوى نصف صاع من شعير وهو الحنطة .

قول عن ثعلبة بن ابي صعير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صاع من براد فصح صعير او كبير حرام او عبد ذكر او انثى الحديث أخرجه المصنف في الحديث اول من حديث عثمان بن راشد عن الزهري ثم أخرجه من حديث عبد الله بن بريدة عن بهام عن بكير بن دامل وكان فيهما بانك عن ثعلبة

بن عبد الله بن عبد الله بن ثعلبة ثم شرح حديث موسى بن اسماعيل عن همام عن بكر عن الزهري عن غير شك
ثم شرح حديث ابن جبرئيل عن الزهري عن غير شك ثم قال ابو داود ان شيخه عبد الرزاق قال في نسخة عليه
بن ثعلبة لفظ العدوس وهو ليس بصحيح وانما هو العذري قلت وخرجه الدارقطني وعبد الرزاق في مسنده اما طريق
عبد الرزاق فتصورته هذا اخبرنا ابن جبرئيل عن ابن شهاب عن عبد الله بن ثعلبة قال خطب رسول الله صلى الله عليه
وسلم الناس قبل يوم الفطر بيوم او يومين فقال ادوا صاعا من براد مسح بين اثنين او صاعا من تمر او شعير عن كل حرد
عبد صغير او كبير وهذا سند صحيح والحمد لله رب العالمين حجة لابي حنيفة -

قول خطب ابن عباس في آخر رمضان على منابر البصرة (وكان واليا عليها) فقال اخرجوا صدقة
صومكم فكان الناس لم يعلموا قال من ههنا من اهل المدينة قوموا الى اخوانكم فاعلموهم
فانهم لا يعلمون فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الصدقة صاعا من تمر او شعير
او نصف صاع من قمح على كل مملوك ذكر او انثى صغيرا او كبيرا الحديث اما هذا الحديث فصح ففى هذا الحديث
ايضا حجة لابي حنيفة مرفوعا -
باب في تجنيد الزكوة -

قول عن ابي هريرة قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد بن الخطاب على الصدقة
فمنع ابن جميل وخالد بن الوليد والعباس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ينقم ابن
جميل الا ان كان فقيرا فاغناه الله واما خالد بن الوليد فانكم تظلمون خالدا الا انه فقد احتسب
ادراعه واعتدلا في سبيل الله عن رجل واما العباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ففى
عبد وعتدها ثم قال اما شعرت ان عم الرجل صنوا لابى او صنوا بابه علم ان لغاروق الاظم كان
عالم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما امنوا هو لار الزكوة المفروضة فتكلم فقال صلى الله عليه وسلم ما ينقم ابن جميل
الحديث امي ما ينكر ابن جميل الا انه كان فقيرا فاغناه الله وفى رواية البخاري ورسوله قال ابا خازن انما ذكر رسول
الله صلى الله عليه وسلم نفسه لانه كان سببا لدخوله في الاسلام فاصبح غنيا بعد فقره بما آفاه الله على رسوله وابع
الامة من الغنائم وهذا السياق من باب تأكيد الدرر بما يشبه الدم لانه اذا لم يكن له عذر الا ما ذكر من ان الله اغناه
فلا عذر له وفيه التعريض بكفران النعمة وتفريع بسورة البقرة في مقابلة الاحسان والحاصل انه كفر بعملة الله تعالى ثم اتى
بزكوة فما اخذ عنه النبي صلى الله عليه وسلم قيل كان منافقا وقيل انه تاب ثم اتى زكوة حين استخلف ابو بكر ولم يات
عنه ايضا وكذا لك عمر بن الخطاب النبي صلى الله عليه وسلم ولعله بعد من التائبين عند الله تعالى لان ايتانه بزكوة كان
توبة منه ولم ياخذوه فتكون عبادة لمن بعده - واما خالد بن الوليد فانكم تظلمون خالدا الا انه تظلم به بطلب الزكوة
منه وليس عليه زكوة لانه تصدق بجميع ماله او وقف في سبيل الله عز وجل قوله ادراعه جمع الدرر واعتده جمع عتاد
وهو ملاهذه الرجال من سلاح والدواب والآلات الحرب وفيه دليل على جواز احتباس الآلات الحرب حتى يتجمل
والابل والخياب والسبط وعلى جواز وقف المتقولات كما قال في محمد واما العباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحزب صدقة العباس السنة لهذا به وتلقاها بها السنة الآتية على قبل اخر عنه زكاة فامين لم حاجة بالعباس ونقل بها عنه
 ويعتد وما في جامع الاصول انه عليه الصلوة والسلام كما وجب عليه ومنه اياه ولم يقبها وكان دينا على العباس لانه رآني
 به حاجة وقيل تأويله انه عليه الصلوة والسلام اخذ منه زكاة سنتين تقديما عام شكا العادل ويؤيده ما روي انه
 عليه الصلوة والسلام قال انما تسلفا من العباس صدقة فامين دروي اما لم يخرج بين الروايتين بأجل من متوجه فحين
 ومناسبة الحديث بالباب في قوله في على ومثلها بانه عليه السلام اخذها منه مجللا فثبت بذلك تحصيل الزكاة
 واما روايته على ان العباس سال النبي صلى الله عليه وسلم في ان يجعل الصدقة قبل ان تحل فخص
 له في ذلك فصرح في هذا معنى قبل ان تحل قبل حلول وقت جواب ادائها واما قبل نفس الوجوب وهو الملك
 للضاب فلا يجوز التقديم عليه -

باب في الزكاة تحل من بلد الى بلد في الاختار وكرة نقلها من بلد الى آخره الى القرية او اجمع او اصرح او ادرع
 او نفع للمسلمين او من دار الحرب الى دار الاسلام اقله طالب علم والى الزباد او كانت سجدة قبل تمام التحول فلا يكره
 استيعه وقال الشافعي ومالك انه لا يجوز صرفها في غير فقر البلد وقال الحنفية الا فضل صرف الصدقة الى اخوة الفقراء
 ثم اولادهم ثم عمامة الفقراء ثم اخواتهم ثم ذوى ارحامهم ثم جيرانهم ثم اهل سكتة ويعتبر في الزكاة مكان المال واختلف في
 صدقة الفطر فقيل مكان الراس وقيل مكان من تجب عليه.

قول ان زيادا وبعض الكاهن بعث عمران بن حصين على الصدقة فلما رجع قال لعمران
 ابن المال قال وللمال (تقدير بمنزلة الاستفهام) ارسلتني اخذناها من حيث كنا فاخذها على

عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضعناها حيث كنا فنضعها على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم الى اخذناها من افنيائهم وصرفناها في فقرائهم كما عن معاذ عند شيخين ان النبي صلى الله عليه وسلم لما بعثه
 الى اليمن قال له خذها من افنيائهم وضعها في فقرائهم وقد استدل بهذه الاحاديث على مشروع عيهم زكاة كل بلد في
 فقرائهم وكرهه صرفها في غيرهم الا اذا كان غيرهم ذا قرابة او اصرح او اجمع لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يمدى
 الصدقات من الاغراب الى المدينة ويصرفها في فقرائهم المهاجرين والانصار -

باب من يعطى من الصدقة وحده الفنى في من هم الذي يصرف الزكاة اليهم فصرفها الفقير المسكين واليهما
 والمكاتب والمديون ومنقطع الغزاة وابن اسير في دفع الكسب اوله صنف لا الى غنى اهلك نصا با اى نصا با كان
 حتى لو كان له خمس من الابل او اربعون من النعم او ثلاثون من البقر ائمة لا تحل له الصدقة والنبي على ثلث مراتب
 الاولى ما يتعلق به وجوب الزكاة وهو ما يكون مالكا لمقدار النصاب الاسمي الى نصا با كان والثانية ما يتعلق به وجوب
 صدقة الفطر والاضحية وهو ما يكون مالكا لمقدار النصاب فاضلا عن حوائج الاصلية ولا يعتبر فيه وصف النماء فهذا ان
 لا تحل لها اخذ الزكاة والثالثة ما يتعلق به تحريم السؤال وهو ان يكون مالكا لقوت يومه وما يستمر به عورته عند عاقبة
 العلماء وقال بعضهم وهو ان يكون مالكا لخمسين درهما وقال الغزالي ان كان المنقر فهو ما قال عامة العلماء ان كان
 ذاعيل فهو من كان مالكا لخمسين درهما وكذلك اختلف الاثنا عشر فيمن يحرم عليه السؤال فغلبنا الذي مرة سوى وني

بعضها الذي مرة فوى وفي بعضها من يملك خمسين درهما وفي اخرى اوقية وهي اربعون درهما وفي بعضها من سوادق
قال الطيبي في حديث الباب اے قول - عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
سأل ول ما يغنيه جاء يوم القيمة خموشا وخذل شوشا او كدح الثلثة ممخيا في وجهه فقيل يا رسول الله
وما الغنى قال خمسون درهما او قيمتها من الذهب الحديث قيل فظاهر ان من مملوك خمسين درهما
او قيمتها من جنس آخر فهو غني يحرم عليه السؤال واخذ الصدقة وبه قال ابن المبارك واحمد
الصحاح والطاهران من وجد قد ينفقه ويعيشه على دأه الاوقات او في اغلبها فهو غني كما
ذكر في الحديث سواء حصل له ذلك بكسب يد او تجارة لكن لما كان الغالب فيهم التجارة وكان
هذا القدر اعنى خمسين درهما كافيا لاس المال تدربه تمجينا وما يقرب منه في الحديث اهي الاوقات
وهي يومئذ اربعون درهما فلا نسحق في الاوقات قيل حديث ما يغنيه فسوخ بجيئته الاوقية وهو فسوخ
بجديت خمسين وهو فسوخ بماروسه من سأل الناس وعنده عدل خمس اواق فقد سأل الحافا وعليها ابو
حنيفة اه قلت قد تقدم ان في نذرية من ملك ماني درهم يحرم عليه اخذ الصدقة ومن ملك قوت يومه يحرم عليه السؤال
ففرق بين الاخذ والسؤال فماسب اليه غير صحيح والانساب بسبب ان يحرم للسؤال ان يكون المرغ بالخس بان لاكثر
فالاكثر ان يقرر ان من عنده ما يفديه ويعيشه يحرم عليه السؤال فيكون الحكم تدريجيا كما وقع في تحريم الخمر ثم قول
نعل نثار في القول عبارات الطحاوي وقد اطلب الكلام في الروايات وبوب بابا في المجلد الاول وبابا اخر في المجلد
الثاني من معاني الآثار وحاصل الباب ان الاختلاف باختلاف الاحوال فحرمة السؤال وتجويزه تختلف باختلاف الالحا
الكل حتى يجوز السؤال لبعض السائل واذا كان ذي مرة سوى ما كان يملك مالا لم يبلغ ماني درهم او عدل فان
مختلفون في قدر كفايتهم فمنهم من يغنيه خمسون درهما لا اقل ومنهم من يغنيه اربعون درهما لا اقل ومنهم من يغنيه اقل
ما يفديه ويعيشه ولا حيل فهو مستغنى به - قول - من سأل منكرو له اوقية او عدل لها فقد سأل الحافا
اي الحافا وهو ان يلزم السائل حتى يعطيه اے حالت ثناء الله بقوله تعالى لا يسئلكون الناس الحافا وقيد الاشارة
لزيد البقيع كما في قوله تعالى اضعافا مضاعفة لمزيد البقيع لان الربو حرام بدون الاضغاف ايضا ولكنه اذا كان مهنعا
مضاعفة فهو رقيق - قول - اتواني حامل الى قوهي كتابا ادرى ما فيه كصحيفة الملتبس لها قصة مشهورة
عند العرب وهو الملتبس اشارة كان حجاج عمر بن هند الملك فكتب له كتابا بالماله يومه انه امر له فيه عطية وقد كان
كتب اليه ان يتيه فارتاب الملتبس ففكر وقرر فلما علم ما فيه رمي به ونجا فضربت العرب مثلا بصحيفة - قول - ما الغنى
الذي لا ينبغي معه المسألة قال قد ينفقه ويعيشه اے ما يكفي غذائه وعشائه قول - قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ليس المسكين الذي ترد الا الثمرة والزيتان والا كلة والا كلتان ولكن
المسكين الذي لا يملك الناس شيئا ولا يقطعون به فيعطونه يعني المسكين الذي ذكره الله تعالى
في قوله انما الصدقات للفقراء والمساكين والذين لا يملكون الايالا والناس شيئا ولا يعلم الناس احتياجه وليس الذي
ترده الثمرة الحديث في رجوع عن الحاشي في الحديث الى انما كان كما جاز في الحديث قال ما المصارع قالوا المصارع

قال لا بل هو من كظم الدنيا الحديث وانما اهل الكاديل والامانة في آفة الفقر والمساكين وفي ان اهلها اشدها حاجة والاهل
حالة قال الحسن الفقير للذمة لا بل المسكين للذمة سبيل كذا ذكره الزهري وكذا روى ابو يوسف عن ابي حنيفة وهو
المروى عن ابن عباس ويزيد بن ابي ان المسكين اخرج وقال قتادة الفقير للذمة به زمانته وله حاجة والمسكين
الحاجة للذمة لازمان به ويزيد بن ابي ان الفقير اخرج وقيل الفقير للذمة به زمانته والمسكين للذمة لا شيء له سوى
مسكين لا سكنه حاجة عن التمر فلا يقدر سيرج عن مكانه وهذا شبه الاقارب قال الله تعالى لا تسكنوا
زمنته قيل في التفسير يستر بالتراب وحفر الارض له فانة والاصل ان الفقير والمسكين كل واحد منهما اسم ينسب
عن الحاجة الا ان حاجة المسكين اشد على هذا يخرج قول من يقول الفقير الذي لا يملك والمسكين الذي يملك لان من
شان الفقير المسلم انه يحل ما كانت له حيلة وتيعف ولا يخرج لحيال وله حيلة فسواءه يدل على شدة حاله قاله في البراءة
باب من يجوز له اخذ المردقة وهو غني يجوز عندنا اخذ الزكاة لغنيين احدهما العاقل والثاني ابن سبيل
فقال عن عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغني الا لثلاثة
نفاضة سبيل الله او لعامل عليها او لغار ما دلجبل اشترى اهلها مال او دلجبل كان له جار مسكين
فتصدق على المسكين فاهلها المسكين للغني استدلل بهذا الحديث الشافعي على انه يجوز دفع الزكاة
الى الغاري وان كان غنياه ان النبي صلى الله عليه وسلم نفى حل الصدقة للاغنياء واستثنى الغاري منهم والاستثناء من
النفى اثبات فيقتضي حل الصدقة للغاري الغني وعندنا لا يجوز الا عند اعتبار حدوث الحاجة لان النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا تحل الصدقة لغني الا لثلاثة وقال امرت ان اخذ الصدقة من اغنياءكم واردها في فقركم ولا تقسمه بينا في
بشرية فاستثنى الغاري يحل على حال حدوث الحاجة وسماه غنيا على اعتبار ما كان قبل حدوث الحاجة
وهو ان يكون غنيا ثم تحدث له الحاجة بان كان له دار يسكنها متاع يتيقنه وثياب يلبسها وله مع ذلك فضل
ما في درهم حتى لا تحل له الصدقة ثم يعزم على الخروج في سفر غزو فيحتاج الى آلات سفره وسلاح يستعمله في غزوه
ويعرب يغير عليه وخادم يستعين بخدمة على ما لم يكن محتاجا اليه في حال اقامته فيجوز ان يعطيه من الصدقات ما يستعين
به في حاجة التي تحدث له في سفره وهو في مقامه غني بما يملكه لانه غير محتاج في حال سفره
فيحل قوله لا تحل الصدقة لغني الا لثلاثة في سبيل الله على من كان غنيا في حال مقامه فيعطى بعض ما يحتاج اليه لسفره
لما حدث السفر له من الحاجة الا انه يعطى ما يحتاج اليه في سفره وكذا تسمية الغارم غنيا في الحديث على اعتبار ما كان قبل
الكرم به وقد حدثت له الحاجة بسبب الغرم وهذا لان الغني اسم لمن يستغني عما يملكه وانما كان كذلك قبل حدث الحاجة
واما بعده فلا فالغاري داخل في ابن سبيل مع وصف زائد عليه واما ابن سبيل فهو الغريب المنقطع عن ماله
وان كان غنيا في وطنه لانه فقير في احوال وكذا ذلك هو الغارم فقير في احوال وان كان غنيا قبله فلا يخالف الحديث
من ذهب الى حنيفة من ان الزكاة لا يجوز لغني الا لثلاثة الغني الذي لا مال في وطنه لا معه ولا على غني غير الباشي بقدر
عمله فابا دايا بالان ما يعطيه الامام ليس بركوة حقيقة وانما هو بمقابلة عمله ولكن لا يبرأ على النصف فالعالم هم
الذين نصبهم الامام بحجبة الصدقات والناظر الذي يصار فقير بعد الغرم وكان غنيا قبله وقيل الغارم الذي

عليه السلام أكثر من المال الذي في يده أو مثله أقل منه لكن ما رواه كبري بن صواب قيل الغارم من عمل حالته وهو ما يتجمل
 الناسان وليتزمه في ذمته بالاستدانة ليدفعه في اصلاح ذات البين فيعطى من الزكاة بشرط ان يستدين بغير
 المعصية بشرط ان يحالته لا بد ان تكون لسكين فتنه قلت كالمعنيين ثابت واختار المعنى الاول بحقيقته والثاني
 انشؤنوع وعند الحنفية تحمل كما علمت واما انه يشتري الزكاة او يهدي له الزكاة فهي صورة زكاة لا حقيقة كما قال
 في الهدية لها صدقة ولي يديه - قول - قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحمل الصدقة لغنى الا في سبيل
 الله او ابن السبيل في سبيل الله يراد به هنا ما يراو في قوله تعالى وفي سبيل الله وهو عبارة عن جميع القربى
 فيه كل من سعى في طاعة الله وسبيل الخيرات اذا كان محتاجا وقال ابو يوسف المراد منه فقر الغزاة لان سبيل الله اذا
 اطلق في عرف الشارع يراد به ذلك وقال وقال محمد المراد منه اسحاق المنقطع لما روى ان رجلا جعل بغير الله في
 سبيل الله فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يحمل عليه الحجاج.

باب كم يعطى الرجل الواحد من الزكاة بكرة الاغفار بان يدفع له واحدا رتي درهم او عرض يادى نصابا
 ونزب الاغفار عن السؤال -

قول - ان رجلا من الانصار يقال له سهيل بن ابي حشمة اخبره ان النبي صلى الله عليه
 وسلم وذاك جماعة من اهل الصدقة يعني دية الانصار الذي قتل بغيره هو عبد الله
 ابن سهيل بن زيد بن كعب بن عامر بن عدي بن مجدة بن حارثة الانصاري فعلى هذا الشكل ما وقع في هذا الحديث
 من ان سهيل بن ابي حشمة يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم زاد فانه وقع في الصحيح ان اخا المقتول عبد الرحمن
 بن سهيل وابنا عمه حويصة ومحبيته جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يطلبون دية فاعطاهم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الدية وكان سهيل بن ابي حشمة عند وفات رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع او ثمان سنين على الأرجح
 فكيف يمكن ان يعطى الدية الا ان يقال انه معنى قوله وراه اى وري قومه فان سهيل بن حشمة من قبيلة عبد الله بن
 جهل المقتول او يقال ان مزج الضمير المنصوب في قوله وراه عبد الرحمن بن سهيل لكن لما وقع الاختصار التمس ثم
 الشكل ما وقع في هذا الحديث وراه جماعة من اهل الصدقة لان هذا ليس من مصارف الصدقة بالاتفاق
 فقيل ان في رواية يحيى بن سعيد عنده بدل من اهل الصدقة وهذا صحيح فخرج وقال النووي ان النبي صلى الله
 عليه وسلم يستقرض من اهل يده من مال الغنى في هذا الوقت في بيت المال وكانت الصدقة في بيت المال المراد
 بقوله من عنده اى من بيت المال المراد للمصالح وقال القسطلاني يحمل ان يكون اشتراها من اهل الصدقة
 بمال دفعه من عنده او المراد من عنده من بيت المال المراد للمصالح فاطلق عليه صدقة باعتبار الانتفاع بها
 لما في ذلك من قطع المنازعة لاصلاح ذات البين -

باب ما يجوز فيه المسئلة -

قول - عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المسائل كدح كدح بها الرجل وجهه فمن شأ
 النعمى على وجهه ومن شاء ترك الا ان يسأل الرجل ذا سلطان او ذي امر لا يجد منه هذا جميع

الاستند خدوش وجروح يوم القيمة وباعث الذل والهوان الا السؤال عن ملك فانه يجوز فان ماني يده من بيت المال
 وفيه حقه فيطلب منه حقه فلا يذل وايضا لا يباي ولا يبار في السؤال عن الملك لان كل الناس محتاجون اليه والا
 سوال في امر لا يجد منه بدا كالفقير والمسكنة وتحمل الغرامة وعزم المال ونحوه قول- تحملت حمالة الحمل ما تحمل الحمل
 عن غيره من دية او غرامة كان يقع حرب بين فرقتين ويسفك فيها الدمار فيدخل بينهم رجل تحمل ديات القتل ليعمل
 ذات اليمين وتحمل ان يحملها عنهم على نفسه قوله جائحه امي آفة كالغرق والحرق وفساد الزرع قوله فاجتاحت
 امي اتصملت الآفة باله فصار فقير اقوله حتى يصيب قوا امي ما يقوم به حاجة الضرورية والسداد ما يسد به خلل السمحة
 هو المحرم الذي لا يحل كسبه لانه سمحت البركة امي يذهبها قوله جلس هو كسا رجلي ظهير البعير تحت القتب (كوند) قعب القدر
 من خشب قول- من يري يد على دسهم (ميتلا م) مع من يري يد فقر مدقع اى شديد الفقر ليعفى صاحبه الى
 الدقار وهو التراب.

باب كراهية المسئلة في سوال وان كان جائزا -

قول - ولا تستألو الناس شيئا قال فلقد كان بعض اولئك النفس يسيقط سوطه فما يسأل احد
 ان يناله اياه في يال الرجل الركاب السوط او ينال الرجل السوط الركاب بل ينزل عن الركاب فيأخذ ثم كبر
 ربه من شدة احتياطهم قول- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تكفل ان يسأل الناس
 شيئا فاكفل له بالحجنة الحديث -

باب في الاستغفار اى طلب الغفلة عن السؤال والمحرم -

قول - ومن يستغفر يعفاه الله اى من طلب من نفسه الغفلة عن السؤال او يطلب الغفلة من الله
 يجعله غفيا باعطاء الغفلة وهى الحفظ عن الناس اى من قنع باذنه قوت وترك السؤال يسهل عليه القناعت
 قول- ومن يستغفر يعفاه الله اى من يظهر الغنا بالاستغفار عن سوال الناس يجلب الله غنيا بالقلب
 او باعطاء المال قول- ومن يتصبر يصبره الله اى من طلب الصبر على الكاره والبلبا اى عن السؤال او عن
 الاستشارة الى ماني ايدى الناس يزرقه الله الصبر ويسهل عليه تعلم من الحديث ان القنعة الانسان دخل في
 الاخلاق يعنى يكون الافاضة من الله تعالى كسب الانسان في الاخلاق وقد تكلم الله واني فيها ونقل عن
 بعض انهم قالوا يتغير الاخلاق -

قول - وان سألنا لا بد فسل الصالحين ونها باعتبار الاولوية فان الصالح اذا سئلوا لا ينظرونك
 بنظر الاختقار ولان الصالح لا يعطى الا من الحلال ولا يكون الارحيا وكرهيا ولا يهتك العرض ولانه يدعوك فتجاء
 قول- اليد العليا خير من اليد السفلى واليد العليا المنفقة والسفلى السائلة المراد من العلو العلو
 المعنوي لا الحسى فلا يردان يد السائل قد تكون فوق يد المعطى فيد العليا هى المنفقة والمعطية السفلى هى السائلة

باب الصدقة على بنى هاشم لا يجوز دفع الزكاة الى بنى هاشم لخبر النجاشي بنى هاشم بيت لا يحل له
 الصدقة فربما هاشم الى على وعباس وحفص وعقيل وحارث بن عبد المطلب وخصوه بالذكر لان بعض بنى هاشم

يعني بن ابي لهب يجوز دفع الزكاة اليهم ولا يفرق بين الصدقة الواجبة والتمرية وكذا لو وقف لا يكيل لهم واذا اردوا ان يبيعوا
وقال بعض اصحابنا يكيل لهم التطوع على وجه الصدقة قال في الجواز خصص صدقة التطوع والقياس على البينة والهدية
والوقف وقال ابو يوسف وابو العباس انها تحرم عليهم كصدقة الغرض لان الدليل لم يفسد قال في الدر المنثور
التطوعات من الصدقات وفلة الاوقاف لهم اي بنى باسم سواهم والوقف اولادهم باهر حتى كما حققه في
الفتح ونقل محمد بن شعاع التلمي رداية رداية شاذة اذا لم يجد لها شي بخس من بيت المال يجوز اخذ الزكاة ونقله
والطحاوي من المال ابي يوسف وقال اشاه ولي الله في عقد الجدي اتي الطحاوي من البخفية وفخر الدين الرازي
من اشافيه يجوز الزكاة للهاشي اذا لم يجدوا خمس من بيت المال -

قول - عن ابي رافع ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث رجلا على الصدقة من بني فزيم
فقال لا ابي رافع اصحبني فانك تصيب منها قال حتى اتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسأل
فانما فساله فقال مولى القوم من انفسهم وانما لم نل الصدقة اي مولى القوم منهم في حل الصدقة
وجزئها لان جميع الوجوه الاخرى ان ليس يكفوا لهم وان مولى لم اذا كان كافرا توخذ منه الجزية قال الشوكاني
واعلم ان ظاهر قوله لا نل لنا الصدقة عدم حل صدقة الغرض والتطوع وقد نقل جماعة منهم الخطابي الاجماع
على تحريمها عليه صلى الله عليه وسلم وتعتب بان قد حكى غير واحد عن اشافيه في التطوع قولا وكذا في رداية عن احمد
وقال ابن قدامة ليس ما نقل عنه من ذلك بواضح الدلالة واما آل النبي صلى الله عليه وسلم فقال اكثر البخفية
وهو الصحيح عن اشافيه واما جلة وكثير من الزيدية انها تجوز لهم صدقة التطوع دون الغرض قالوا لان المحرم
عليهم انما هو اوساخ الناس وذكرك هو الزكاة لا صدقة التطوع - **قول** - عن ابن عباس قال بعثني
ابي الى النبي صلى الله عليه وسلم في ابل اعطاها اياه من الصدقة قال الخطابي هذا لا ادرى وجه
فلا شك ان الصدقة محرمة على العباس ويشبه ان ثبت ان يكون اعطاه قضا عن سلف كان استسلف منه
لا بل الصدقة لانه روى انه تسلف منه صدقة عامين فكان ردها وروى صدقة وقال البيهقي هذا الحديث لا يثبت
الا معنيين احدهما ان تكون قبل تحريم الصدقة علي بن ابي طالب وصار مفسوخا والاخر ان يكون استسلف من العباس
للمساكين ابا ثمام ردها عليه قلت هذا هو الوجه كما في رداية الا في زاد ابو عبيدة لفظ يبدلها واما ان الاستسلف
لا يجوز عند البخفية في الحيوانات فجوابه انه اخذ بالقيمة واعطاه ايضا بالقيمة مقايسته لكن الرازي عبره بالابدال
باعتبار ظاهر الصورة لانه كان صورة الا بديل -

باب الفقير يهدي اللغني من الصدقة فتكون في حق الغني هدية -

قول - عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم اتي بلحمة قال ما هذا قالوا شي تصدق به
عليه بميرة فقال لها صدقة ولنا هدية هذا مختصر الطولي حديث عائشة عند البخاري وسلم دخل
رسول الله صلى الله عليه وسلم والبركة تغور لم يقر ب عليه جزا ادم من ادم البيت فقال لم ابرمة فيها لحم قالوا
لي ولكن ذلك لحم تصدق به على ميرة وانت لا تأكل الصدقة قال هو عليها صدقة ولنا هدية واخذ الفقهاء من

هذا ان بشي يتبدل حقيقتها بتبدل الملك لان الصدقة اذا دخلت في ملك الفقير وبلغت محلها انتهت كونها صدقة فلما اعطاها الفقير للفقير والباشي لا يكون في حقه صدقة بل تكون هدية -

باب من تصدق بصدقة ثم وردتها يجوز اخذها لان تبدل الملك بوجوب تبدل العين -

قول - ان امرأة اتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كنت تصدقت على ابي بوليدي وانها ماتت وتولت تلك الوليدة قال قد وجب اجرك وخرجت اليك في الميراث اي ثبت اجرک في الصدقة وخرجت للميراث فانت تملكها -

باب في حقوق المال من الزكاة المفروضة وغيره من الطلوعات ولعل يشير الى ما ذهب اليه بعض اهل ان في المال حق سوى الزكاة قلت هذا هو المختار ولكنه غير منضبط ومكول الى رأي المتبني به -

قول - عن عبد الله قال كنا عند الماعون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عارية الدلو والقدس الى في توله تعالى ويسعون الماعون وقال علي اي الزكاة وقال عمر بن الخطاب اعلماها الزكاة وادناها عارية الماعون وقيل هي المايل منه مثل الماء واللبخ والنار -

قول - عن ابي بصير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من صاحب كثر كراهي يودي

حقه الا جعله الله يوم القيمة يحجى عليها في نار جهنم فتكوى بها جبهة وجنبه وظهوره الخشاي من لم يود زكاة الفضة والذهب وهذا في الخشرا ما غدا بجهنم فهو ما خروا بتخصيص جبهته وجنبه وظهوره قيل لانه اذا ورع عن الفقير وعرض عنه وعين له وجهه وبشره ودلاه عند المالحظ طهره فيكوى بماله اعضاءه التي تودي بالفقير بها وقيل لانها اشرف الاعضاء وقيل المراد بالجهات الاربع وقوله او خراي اكثر عدد او اعظم سمنا واقرى توة يكون انقل **قول** في بطنها بقاء قرقر فشطج بقرقونها اي يلقى على وجهه تلك الغنم في خفي

واسعة ستوتة لم يضر به بقرقنه قول - وتطاه باطلا فها ليس فيها عقصاء ولا جلباء كلها

اخواتها سوت عليه اولاها اطلاق جمع ظلف وهو للبقرة والغنم بمنزلة السحافر للفرس العقصاء مطوية القرن والجلجاء التي لا قرن لها ومعنى كلما مضت الخ لى يكون مرورا عليه بطريق الدائرة وفي رواية مسلم كلما مضى اولاها ر عليه اخراها قال القاضي عياض قالوا هو تغيير وتصحيح وصواب ما جاء بعده في الحديث الآخر ويمكن

توجيه بما مرانه يكون مرورا بطريق الدائرة فتصدق به ايضا - قوله ومن حقه ما حجبها اي دودها

الحد والايان الى الماردون بنو الايمان ابي الماركان العرب يستقون الابل في ثلثة اواربعة او ثمانية ايام

مرة واحدة وكان الفقراء يجتوبون على المياه فيجلبون الابل ويستقون البانها الفقراء والمارة ولا يشكل هذا بان

التعذيب لا يكون الا على ترك الواجب او فعل محرم والصدقة بجلاب الابل ليست بواجبة بل غايها انها

مستحبة لان في بعض الاوقات واجب كوقت القحط والاضطرار قوله فما حق الا بل قال تعطي للارعة

وتمنح الغريبة وتفقر الظاهر وتطرق الفحل وتسق اللبن الغريبة بتقديم العجنة على المهنة الكثيرة

اللبن والمنجى العطية وتفقر من الاتقار الى تعطي البعير للركوب وتطرق اي تعبر الفحل للفراب ولا تأخذ عليها

اجزاء كل هذا من حقوق الابل وتصير واجبا في بعض الاحيان وقوله واعادة ولو هاجم ان يكون المراد بالاداء
 ذلها الذي تستحق بها المار في غير ذلك الدلو يستحق به المار ابله وقيل المراد بها الفرع فيجوز المراد امارتها يستحق لبنها
 ويكون معناها معنى وتمنع الغزيرة وباجمله هذا الحديث يفيد في الحديث الذي روى في باب الزين الظاهر
 يركب اذا كان مريونا ولبن الدر يشرب اذا كان مريونا وعلى الذي يركب ويشرب نفقة فحمله على الميتة
 لانها تصدق عليها نفقة فلا حاجة الى القول بان مرسومه - قوله عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى
 الله عليه وسلم امر من كل جاد عشرة اوسق من التمر يقنوبعاق في المسجد للمساكين هذا
 الحديث الذي استدل به على العشر بكل قليل وكثير وقلب الروي هنا حتى اضمحل معناه فتذكر - قوله
 اذا جاء رجل على فاقة فجعل يصرفها يمينا وشمالا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 كان عنده فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ومن كان عنده فضل نزل فليعد به على من
 لا نزاله حتى ظننا انه لا حق لاحد منا في الفضل معنى فعمل ينصرفا يمينا وشمالا امي للسؤال حتى
 يعطى له شئ للحاجة وقيل كانت ناقة اعجزها السير فاراد ان يري النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فيعطيه
 غير ما وقيل فخر ونسب هذا الى الشيخ مولانا محمد اسحاق الدهلوي قدس الله سره - قوله ان الله لم يعجز
 الزكوة الا لطيب ما بقى من اموالكم وانما فرض الموارث لتكون لمن بعدكم وفي رواية السبعة
 وانما فرض الموارث من اموال تبقى بعدكم فكبر عمر الحديث وانما ذكر صلى الله عليه وسلم الموارث بعد الزكوة ليكون
 اول على ان جميع الاموال وكثرها ليس بممنوع شرعا لانه لو كان ممنوعا لما شرع الموارث لان الميراث لا يجري
 الا في الاموال المنزوعة الباقية بمعنى الآتية والذين يكتسبون الذهب والفضة من لا يدري الزكوة -

باب حق السائل ..

قوله عن حسين بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للسائل حق وان جاء على
 فم من يعني اذا رائل سائل احدا ينبغي له ان يحسن الظن به ان جاء على الغرس فانه يمكن ان يحتاج الى ركوب الفرس
 ومع ذاليجب الحاجة الى السؤال يكون له عائلته او يكون تحمل حمالة فلا ينبغي الظن به هذا العلم باعتبار القرون الاولى اما
 في هذا الزمان فتشاهد كثير من الناس اتخذوا السؤال حرفة لهم ولهم فضول اموال فيجوز لهم السؤال فيجوز على الناس
 اعطائهم كما في الاشباه والظواهر - قوله ان لم تجدى له شئ تعطينه اياه الا ظافرها فان دفعه اليه
 في يدك اى في يد المسكين والمقصود مبالغة في غاية ما يعطى من القلة ولم يرد صدق وزيد الفعل من رسول عنه
 فان الظن المحرق غير منتفع به الا اذا كان زمن القحط -

باب الصدقة على اهل الذمة لا يجوز دفع الزكوة الى ذمي ولو كان فقيرا غدا في خيفة ويجوز غير ذلك
 انظر وقال ابو يوسف لا يجوز صدقة الفطر ولا طعام الكفارات ايضا وقال الشافعي لا يجوز مطلقا -
قوله عن اسماء قالت قدمت على امي راغبة في عهد ترثني وهي راغبة مشركت فقلت
 يا رسول الله ان امي قدمت على وهي راغبة مشركة افاصلها قال نعم تصلى امك اى اعطيها

صلته للرحم وان كانت مشركه كارهته للاسلام فلما اباح رسول الله صلى الله عليه وسلم عبادة المشركين من اهل الحرب
في زمان الهدنة واصلح ما بين ابي حذيفة وفتح استدل بذلك على جواز الصدقة على الكفار من اهل اللدنة من
صدقات التطوع بخلاف الزكاة فان الله بين مخرجها وقال صلى الله عليه وسلم تؤخذ من اغنيائهم وترد في فقرهم
وقال ابن عينة انزل الله في ام السهماء لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين الاية -

باب ما لا يجوز منعه مناسبة الترحمة بكتاب الزكاة ان ما ذكر في الحديث من الماء والماء هو من
الاشياء التي تصدق الله به على عباده فجعلهم شركاء فيه فلا يحل منع احد عنه لاحد الماء ثلثة اقدار الاول ما رانا انهار
العظام كدجلة والفرات غير مملوكة فحكمه انه يجوز لكل احد من الناس ان يستقي ارضه ويؤخذ به يشربه وينصب اخرى
عليه ويستقي منها نهرا الى ارضه ان لم يضر العامة والثاني ما رانا انهار المملوكة والابار والحياض فيجوز لكل احد شربه
وستقي وابنه لا ارضه وان خاف صاف النهر تخريب النهر من سقي الدواب ان تكسر حفنة او تنشق الى موضع آخر فيجوز
يمنع والثالث الماء المحرز في الكوز والبركات والصفارات فلا يجوز الانتفاع به ولو قليلا الا ان ياذن صاحبه
والمراد من المانع ما يكون في معدنه غير مملوك لاحد فهو مشترك بين المسلمين لا يحل منعه لاحد واما اذا كان مملوكا بالحق
فلما لك حتى المانع واما معنى الشراكة في النار الاصطلاح بها وتجنيف الثياب لا اخذ الجمر الا باذن صاحبه واما
معنى الشراكة في الكلام الاحتشاش ولو في ارض مملوكة غير ان لصاحب الارض المانع من دخول غيره ان يقول
ان لي في الارض حقانا ما ان - توصلني اليه وتحشه وتستقي وتدفعه لي وصار كثوب جل وقع في دار رجل اما ان ياد
للمالك في دخوله ياخذ واما ان يخرج اليه -

قوله قالت استاذن ابي النبي صلى الله وسلم قد دخل بديته وبين قبيصته فجعل يقبل ويلزم ثم

قال يا رسول الله فالشئ الذي لا يحل منعه قال الماء قال يا بنى الله فالشئ الذي لا يحل منعه

قال الملم قال يا بنى الله فالشئ الذي لا يحل منعه قال ان تفعل الخير خير لك اي جميع الخير من المعروف
الذي لا يحل منعه فاذا فعلت ذلك يكون خيرا لك فهذا جواب لطريق الكلية بعد اجاب بجزئية

باب المسئلة في الساجد قال في الدر المختار ويحرم فيه السؤال ويكره الاعطاء مطلقا وقيل ان يتخطى وقال
الاشاشي قوله وقيل ان يتخطى هو الذي اتفق عليه شارح في المحرر حيث قال فرع يكره اعطاء سائل المسجد الا اذا لم
يتخطى رقاب الناس في المختار -

قوله عن عبد الرحمن ابن ابي بكر الصديق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل فيكم

احد طعم اليوم من سلكنا فقال ابو بكر دخلت المسجد فاذا انا بسائل يسأل فوجدت كسرة خبز في

يد عبد الرحمن فاخذها منه فدفعها اليه لا يستدل بهذا على ندب الصدقة على من دخل المسجد ان ليس
فيه لفظ يدل بان السائل كان يسأل في المسجد بل يتبين ان يكون خارج المسجد وهذا أولى بالاخذ لحديث كراهية
الشاذ الفسالة في المسجد لقوله صلى الله عليه وسلم فيه فان المساجد لم تبين لهذا وهذا يدل على كراهية السؤال فيه
واعطائه -

باب كراهية المسألة بوجه الله عز وجل .

قوله عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسأل بوجه الله إلا الجنة أي لا ينبغي أن يسأل تبرعاً بوجه الله عز وجل إلا الجنة لأن كل شيء خيره دون غلته تعالى والتوسل بالغنى في التحقير تحقيقه نعم الجنة أعظم مطلب للإنسان فصار التوسل به تعالى فيها مناسباً .

باب عطية من سأل بالله عز وجل أي اعطاه الرجل المال من رآه يسأل الله عز وجل .

قوله عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من استعاذ بالله فاعطاه ومن سأل بالله فاعطوه ومن دعاكم فاجيبوه ومن صنع اليكم معروفاً فافعلوا فتموه فان لم تجدوا فامسكوا فتموه فادعوا له حتى تردوا انكم قد كافتموه أي مثل ان يقول جزاك الله خيراً .

باب الرجل يخرج من ماله يتصدق المال كله بل يجوز ذلك أم لا لا ينبغي التصديق بكل المال لمن لا يبصر على شدة الفقر والجوع .

قوله عن جابر بن عبد الله أن نضاري قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجتمع رجل

بمثل بيضة من ذهب فقال يا رسول الله أصبحت هذه من معدن فخذها فهي صدقة فأعطاك غيرها

فأعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أتاه من قبل ركنه ألا يمين فقال مثل ذلك فأعرض عنه

ثم أتاه من قبل ركنه ألا نبي فاعرض عنه ثم أتاه من خلفه فآخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم

فخذها بها فلو أصابها لا وجعة أو (قال) لعرقه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بني احذر

بما يملك فيقول هذه صدقة ثم يعقد ليستكف الناس (أي يمد الكف للسؤال السليم) خيرا الصدقة ما كان

عن ظهر غنى قال في الجمع أي ما كان عفواً وفضل عن غنى وقيل ما فضل عن العيال والظاهر قد يراى في مثل هذا

تمكيناً وانشاءاً للكلام كان صدقة مستندة إلى ظهر قوى من المال ثم قال أي خيراً ما ألبقت بعد ما غنى يعتد بها

ويستظهر به على صاحبها ولا يندم غالباً قلت هذا حجة لابي حنيفة على الشافعي وغيره على اشتراط النصاب لصدقة

الفطر والاضحية وفي رواية هذا ما رواه عبد الله بن ادريس خذ غنماً مائة لا حاجة لنا به ففي هذا الحديث دليل على

ان الرجل اذا تصدق بماله كله لا لئلا يملكه ان لا يقبله ويرده عليه اذ علم من حاله انه لا ينبغي له التصديق ولا يبصر على

شدة الفقر والجوع قوله وابدأ بمن لقول أي بمن يجب عليك نفقة من العيال والاقارب يقال على الرجل

أولاً اذا ما نهم أي قام بما يتماجون اليه من قوت وكسوة وهو امر متقدم ما يجب على ما لا يجب .

باب في الرخصة في ذلك أي في التصديق بجميع المال لمن له قوة على صبر شدة الفقر والجوع .

قوله قال سمعت عمر بن الخطاب يقول امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً ان نتصدق

فوانق ذلك ما لا عندى فقلت (في نفسي) اليوم ما سبق ابا بكر ان سبقه يوماً فحجبت بنصفه والى

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما البقيت لا هلك فقلت مثله قال رآني ابوبكر يمشي عند

فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اما البقيت لا هلك فقال البقيت اللهم الله ورسوله قلت لا

سابقته الى شئ ابد لا انه اذا لم يقدر على سئالة حين كثرة ماله وقلة مال ابى بكر ففى غير هذا حال اولى ان لا يسبقه
 وروى انه صلى الله عليه وسلم قال لها ما بينكما كما بين كلمتيك ما رنى الحديث تصرح بان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قبل من ابى بكر الصدوق بجميع ماله ولم ينكر عليه لقوة صبره على الشاق وتوكله على الله تعالى -
 باب فى فضل سقى الملك وهذا الشئ من كان عنده ما يفسقه غيره او يحفر البئر ويجرى النهر فيسقى الناس -

قوله عن سعيد بن سعد قال صلى الله عليه وسلم فقال اى الصدقة اعجب اليك قال
 الماء وانما كان صدقة الماء افضل لانه اكثر احتياجا اليه مادة لا يمانى الحجاز مع شدة الحر قوله فحفر بئرا وقال هذه
 لا وسعد اى ثواب هذه البئر لام سعد فنهى الحديث يدل على ثواب العبادات المالية ليصل الى الموتى وهذا اجماع
 اهل السنة واما البدنية فعند الحنفية ليصل ثوابها الى الاموات والشافعية فيكرهونها قولها مسلم سقى مسلما
 على ظباء سقى الله عن رجل من الرقيق المختوم من المصنوع الذى لم يتبدل لاجل خاتمه والرجح اعم من اسرار
 الخمر يدخر الحجة -

باب فى المنيحة فمحة الورق القرض ومحة اللبن ان يعطيه ناقة او شاة يتقنع بلبنها او بوبرها او صوفها زمانا
 ثم يرد ما ومنه حديث المنحة مردودة هو ما يبيع الرجل من دابة لشرب لبنها او شجرة لاكل ثمرتها او ارض لزراعتها فاعلم النبي
 صلى الله عليه وسلم انه تملك منفعة لارقبته فيجب رده مجمع وهى المنفعة العطية -

قوله سمعت عبد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعون خصلة اعلاهن
 مبيحة الخمر ما يعلى رجل بمحصله منها رجاء نوابها وتصدق موعودها الا ادخله الله بها الجنة
 بفتح مين وبكون نون لا شئ من المفروى عطية شاة يتقنع بلبنها ثم يعيد ما ثم علم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبين
 لنا ذلك المعنى وهو نفع لنا من ذكرها وذلك والله اعلم خشية ان يكون التعيين لها زهدا عن غير ما من ابواب البر ثم
 ما ذكره الراوى باجتهاده لم يرد تفسير ما ذكره بطريق المثال ولعل كلها من هذا القبيل لانه من امور التمدن والله اعلم
 بالصواب -

باب اجازة الخازن اى من ثوابه وهو الذى يكون جيره حفظ الطعام وغيره من الاموال من خادوم وقهرمان وغير
 ذلك من يحصل للخازن جره على المعاطى وان لم يبلغ لاجر الملك فهو لا يخلو عن اجر ايضا -

قوله عن ابى موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الخازن الا مدين الذى يعطى
 ما امر به وادى يعطى العقير (وامر به للمالك) كما لا مفر لطبقة نفسه حتى يدفعه الى الذى امر به احد المتصدقين
 بصيغة التثنية وهو المالك والخازن الامين الذى يدفع بطيب نفسه ولا يتعطل ولا يمتط -

باب المرأة تصدق من بيت زوجها قال الساجى فى الفتح قال ابن العربي اختلف السلف فيما اذا تصدقت
 المرأة من بيت زوجها فمنهم من اجازته لكن فى الشئ اليسير الذى لا يؤبه له ولا يظهر به نقصان ومنهم من حمل على
 ما اذن الزوج ولو بطريق الاجمال وهو اختيار النجاشي ولذا قيد الترجمة بالامر به ويحتمل ان يكون ذلك محمولا
 على العادة واما التقيد بغير لافس فيستحق عليه ومنهم من قال المراد بمنفعة المرأة والعبد والخازن النفقة على عيال مختار

المال في مصالحه ليس ذلك بان يفتقر على ربح البيت بالاتفاق على العقر بغير اذن منهم من فرق بين المرأة والاموال
نقال للمرأة بها حق في مال الزوج والظن في بيتها فجاز لها ان تمسك بنحو انما لم يمسك في متاعه سواء
في شريك الاذن فيه وهو متعقب بان المرأة اذا استوفت حقا فقدت منه نقد فصصت به وان تصدقت من
غير حقا رجعت المسئلة كما كانت قلت ان كانت المرأة مجازة دلالة او صراحة او عرفا فيجوز لها وتحذر الثواب والافلا
بل عليها وزر -

قول - عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انفقت المرأة من بيت زوجها

غير مفسدة كان لها اجر ما انفقت ولما زوجها اجر ما اكتسبت بخازنة مثل ذلك لا ينقص بعضهم
اجر بعض معناه اذا انفقت المرأة باذن الزوج صراحة او دلالة ويكون ذلك الاتفاق من غير نية الفساد ويكون كذلك
المرأة اجر الاتفاق والاتفاق في الحقيقة المالك فعل المرأة هو الاطار فقط ولكن عبر الاطار بالاتفاق مجازا
وفي الحديث تصريح بان الاجر لكل واحد مستقل لان الاجر الواحد لغيرهم ولذا قال لا ينقص بعضهم اجر بعض لانها ليسوا شريكين
في العمل فكيف يكونان شريكين في الجزاء فلزوج اجر كسب المال وللزوجة اجر اطار المال باذنه وللخادم والبخازن
اجر الدفع للفقير بطيب نفس ليس المراد من قوله ولما زنه مثل ذلك التثبيته في المساراة في الاجر بان اجر البخازن
مثل اجر المالك بل المراد انه كل واحد يحجز ثواب عمله واما حديث ابى هريرة فيقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم اذا انفقت المرأة من كسب زوجها من غير امره فلها نصف اجره ففيه اشكال لان النصف
اما امره صريح فقط او عام من الامر صراحة او دلالة او عرفا فان كان المراد هو الاول فكيف التخصيف وان كان الثاني
فكيف الاجر فضلا عن النصف بل عليها فذكر قلت ان النصف هو الامر الصريح ويكون التخصيف في اجر المرأة تحجز لهما
على عدم طلب الاجازة بنحو صراحة واما اجر المالك فتمام وكامل او يقال ان التخصيف بمعنى الحصنة وقد ثبت
النصف بمعنى الحصنة كما في ع اذا مت كان الناس نصفان شامت x واخر مشن بالذي كنت اصنع y فصار
المعنى ان المرأة تحجز ثواب حصنة عملها قال المحقق قوله بغير امره يحيل ان يكون اذن لها بطريق الاجمال لكن النصف
اما ان بطريق التخصيل والافحيث كان من ماله بغير اذنه لاجمالا وتفصيلا فهي مازورة بذلك لا باجورة واما قوله
فلها نصف اجره فهو محمول على ما اذا لم يكن هناك من يعينها على تنفيذ الصدقة بخلاف حديث عائشة ففيه ان الخادم
مثل ذلك او المعنى بالنصف ان اجره وجرها اذا اجبا كان لهما النصف من ذلك فلذلك منها اجر كامل وهما اثنتان
فكانها نصفان انتهى لمخصا وقال يعني فان قلت احاديث هذا الباب جاءت مختلفة فمنها ما يدل على منع المرأة
عن التفتق من بيت زوجها وهو حديث ابى امامة رواه الترمذي وقال حديث حسن ومنها ما يدل على الاباحة بحصول
الاجر لهما في ذلك وهو حديث عائشة المذكور ومنها ما قيد فيه الترخيب في الاتفاق بكونه بطيب نفس منه وبكونها
غير مفسدة وهو حديث عائشة ايضا ومنها ما هو مقيد بكونها غير مفسدة وان كان من غير امره وهو حديث ابى هريرة
رواه مسلم من حديث همام بن منبه وفيه وعد نصف الاجر ومنها ما قيد الحكم فيه بكونه طبعا وهو حديث سعد بن ابى وقاص
رواه ابو داود ومن رواه زيد بن جبير عن سعد قلت كيفية الجمع بينها ان ذلك يختلف باختلاف عادة البلاد و

بأخلاق حال الزوج من سامة ورضا بذلك أو كراهته لذلك وبأخلاق الحال في الشيء المتفق بين أن يكون شتمها
سيرا تيساح به وبين أن يكون رخص في نفس الزوج يغبل بشدة وبين أن يكون ذلك طبائخي فسادا أن ما خرد
بين أن يكون يخر ولا يخشى عليه الفساد انتهى لمخصا-

باب في صلة الرحم صلة فحذفت الواو وصلة الرحم الاحسان الى ذوي القربات على حسب حال الرجل
والوصول اليه قارة تكون بالمال وقارة تكون بالخدمة وقارة بالزيارة والسلام وغير ذلك فالرحم القرابة.

قوله عن انس قال لما نزلت لن تناولوا الب حتى تنفقوا مما تحبون قال ابو طلحة يا رسول الله ادى ربنا
يسألنا من اموالنا في اشهدك اني قد جعلت ارضي بادي محال (لست بشدة تعالى وهو بستان في النية

فيه مار) فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلها في قرابتك تقسمها بين حسن بن ثابت
وابي بن كعب الظاهريان صدقة ابي طلحة لم تكن على سبيل الوقف بل كانت تملكها لهم اذ لو وقف ما سارح لحسان ان
يبيعها كما في البخاري ان حسان باع حصته منه من معاوية وني احمد ميث دليل على ان تصدق صدقة النافلة على
ذوي القرابة اولى ولذا قال ابو حنيفة لا يتقبل الزكاة من بلد لى بلدا آخر الا اذا كان فيها ذوالقرابة بل لا يجوز رخصها
الى غيرهم اذا كانوا فقرا لان فيه صدقة وصلة وكان النبي صلى الله عليه وسلم قال كفى بالمرء اثما ان

يضييع من يقوت اى من تلزمه نفقة من اقاربه وقال النبي صلى الله عليه وسلم من سرق ان يبسط يده
في رزقه وينسا (اى يوزله) في اشارة فليصل رحمه وهذا لا يعارض قوله تعالى فاذا جازا رجبهم لا يتاخرون باقة
ولا يستقدرون لان هذه الزيادة كناية عن البركة في العمر بسبب التوفيق الى الطاعة وعبادة وقته بما ينفعه في
الآخرة وصيانة عن تضييعه في غير ذلك وحاصل ان صلة الرحم تكون سببا للتوفيق للطاعة والصيانة عن المعصية
فيبقى بعد الذكر اكتمل فكانه لم يميت ومن جملة ما يحصل له من التوفيق العلم الذي ينفع به من بعده والصدقة بجاية
عليه وان خلف الصالح او يقال ان الزيادة على حقيقتها ومعناه ان للصلة دخل في زيادة العمر ان حصل حياة
الظاهريه بالاقارب لان الاب والام سبب لوجوده وهو ظاهر وان كان مطلقا في الحقيقة هو الله تعالى فعليه
ان لا يضيع حقوقهم بل يصل الرحم بهم فيوفيه الله تعالى ويريد في عمره لان الجزاء من جنس العمل

قوله عن ابي هريرة قال ابر النبي صلى الله

عليه وسلم يا صدقة فقال جل يا رسول الله عندي دين اقول تصدق به على نفسك قال عندك
اتحو قال تصدق به على ولدك قال عندي اخ قال تصدق به على زوجتك الحمد يث اطلق
اشارع على انفاق الموع على نفسه وولده وزوجته وخادمه لفظ الصدقة وليس بصدقة على
طريق صنعة المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غير ما يتوقعه في صحبة تحقيقا او تقديرا كما قال الشافعي
به قلت النجوى حينة وقميصا كما قال تعالى في الجزاء استية سبية شلهاد وانما قدم نفس المرء لان حقها مقدم على
غيرها ولذا قدم حقه من جميع المال في تجهيزه وتكفيله وقضائه وانه ثم وشم حتى الولد على الزوجة اما شدة اقتداره الى
التفقه بخلافها فانه لو طلقها لا مكنتها ان تستزوج باخر ولا نفقة الزوجة بقتل الانكاح عن اللزوم بخلاف نفقة الولد سيما

إذا كان صغيراً فقيراً والمراوس قوله وعندي آخره ان كان عندي آخرها فعل على تقدير الغرض والتقدير قوله
قال لا يدخل الجنة قاطع اى قاطع الرحم قال النودى قد سبق نظائره مما حمل تارة على من يتحل القطيعة بلا سبب
ولا شبهة مع عمله تجريباً واخرى لا يدخلها مع السابقين انتهى وقيل واخرى لا يدخل مع السابقين من العذاب قلت
ولى هنا نظائره تجريباً فى أكثر المواضع وهى ان قاطع الرحم لا يدخل الجنة مادام قاطعاً واذا عذب وتكافأ نكاحاً او
غفر له فدخل الجنة ولا يكون اذن قاطعاً فانه رفع عنه اثم القطع وكذلك اقول فى تارك الصلوة وهذا خبر مزاحمة
الله عليه وسلم لبعض العجايز ان العجايز لا يدخلن الجنة فبكت فقال ابني صلى الله عليه وسلم لا يدخلن الا من شرب
او كاتال

باب فى الشتم وهو اشتد النجل وقيل النجل مع الحرص وقيل النجل فى افراد الامور احادها واشح عام قيل النجل
فى مال واشح فيه وفى معروف وقيل النجل عن الغير واشح عنه وعن نفسه

قوله قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اياكم والشتم فانما هلك من كان قبلكم
بالشتم امرهم بالنجل فنجلو على مرسم ملكة اشح بالنجل لعدم ادا حقوق المال فلم يؤدوا امرهم بالقطيعة فقط
وامرهم بالنجل فنجلو اذنى لفظ السلم واذا اشح فان اشح اياك من كان قبلكم عملهم على ان يشكوا ديارهم واستحلوا
مجاهمهم قيل انما كان اشح سبباً لذلك لان فى بذل المال ومواساة الاخوان التحاب والتواصل وفى الامساك
واشح التهاجر والتقاطع وذلك يودى الى التناجر والتعاضد من سفك الدماء واستباحة المحارم من الغرور والاعراض
والاموال وغيره - **قوله** ولا تؤكلى فيوكى عليك من الله تعالى الوكاز هو خيط يشد به الصرة وليس وغيرهما
لا تدخرى وتشدى ما عندك وتمنى ما فى يدك فتقطع مادة الرزق عنك قوله اعطى ولا تحصى فيحصى عليك
اى تصدق ولا لقطى مالك الفقير بالعدد والقلته بل لا تنجى شيئاً فان البقاء احصائه فيجنى الله البركة حتى يصير كالشي
العدد وادى سبب ادبنا تشك فى الآخرة او يمنع فضله وهو مشاكه -

كتاب النقطة قال الزمخشري فى الفائق النقطة فتح القاف والعامته تسكنها وقد جزم انجيل بانها
بالسكون قال واما بالفتح فهد الاقط وقال فى الجمع بضم اللام وفتح القاف المبالى الملقطة والاتقاطان بعشر على شئ
من غير قصد وطلب وقال المحافظ والنقطة شئ الذى يلقطه وهو بضم اللام وفتح القاف على المشبه وعند اهل اللغة و
المحدثين قال الامام شمس الائمة السخسى فى ميسرة ما لمحضه انه اختلف الناس فى من وجد نقطة فالتفلسفة يقولون
لا يحل له ان يرفعها لانه اخذ المال بغير اذن صاحبه وذلك حرام شرعاً وبعض المتقدمين من ائمة التابعين كان يقول
ايحل له ان يرفعها والترك افضل لان صاحبها يطلبها فى الموضع الذى سقطت منه ولانه لا يأس على نفسه ان يطع فيها
بعد ما يرفعها والذهب عند علماء سادات العامة الفقهاء ان رفعها افضل من تركها ثم ما يجده نوعان احدهما ما يعلم ان مالكه
لا يطلبه كقشر الريان والنوى والثانى ما يعلم ان مالكه يطلبه فالنوع الاول له ان ياخذه ويتنفع به الا ان صاحبه اذا
وجدته فى يده بعد ما جمعه كان له ان ياخذه منه لان القار ذلك من صاحبه كان اباقة الانتفاع به للواجد ولم يكن ملكاً
من غيره فان التملك من المجهول لا يصح وملك المبيع لا ينزول بما لا باقة ولكن للمباح له ان يتنفع به مع بقائه ملك

ملك السبع فاذا وجد عين ملكه قال صلى الله عليه وسلم من وجد عين ماله فهو حق به والنوع الثاني وهو ما يعلم ان صاحبها عليه
 فمن يرفعه فعليه ان يحفظه ويعرفه ليس يصل اليه صاحبه وروى عن ابراهيم النخعي قال يعبر فيها حولا فان جاز صاحبها والا
 تصدق بها فان جاز صاحبها فهو باختيار ان شار انفذ الصدقة وان شار ضمنه والتقدير بالحوال ليس لتمام
 لازم في كل شيء وانما يعبر فيها مدة يتوهم ان صاحبها يطلبها وذلك يختلف بقلة المال وكثرة حتى قالوا في عشرة
 درهم فصاعدا يعبر فيها حولا لان هذا مال خطير متعلق بقطع سبقة والحوال الكامل لذلك حسن وفي ما دون العشرة
 الى ثلثة يعبر فيها شهر وفي ما دون ذلك الى الدرهم يعبر فيها جمعة وفي ما دون الدرهم يعرف يوما وفي فلس او نحوه
 ينظر نية وليسرة ثم يفتحه في كف فقير وشي من هذا ليس بتقدير لازم لان نصب التقدير بالراي لا يكون ولكننا
 نعلم ان التعريف بناء على طلب صاحب اللقطة ولا طريق له الى معرفته مدة طلبه حقيقة فيلبي على غالب رايه ثم
 قال في محل آخر وفي الحديث الذي رواه ابن ابي بن كعب دليل لما قلنا ان التقدير بالحوال في التعريف ليس
 بلازم ولكنه يعبر فيها بحسب ما يطلبها صاحبها الا ترى ان مائة دينار لما كانت بالاعظم كيف امره صلى الله عليه وسلم
 بان يعبر فيها ثلث سنين اذ قلت ونزه احدى الروايات عن الحنفية احتار بالشمس الائمة اسخسى وفيها اثنان
 اريان احدهما انها كانت اقل من عشرة درهم عرفها اياها وان كانت عشرة فصاعدا عرفها حولا وانها
 قول محمد اذ قرره في الاصل بالحوال عن غير تفصيل بين القليل والكثير ثم قال في البدائع واما بيان احوالها فاما قبل
 الاخذ فلها احوال مختلفة قد يكون مندوب الاخذ وقد يكون مباح الاخذ وقد يكون حرام الاخذ اما حالة الذنب
 فهو ان يخاف عليها الضيعة لو تركها فاخذ بالصاحبها افضل من تركها واما حالة الاباحة فهو ان لا يخاف عليها
 الضيعة فياخذ بالصاحبها وهذا عندنا وقال الشافعي اذا خاف عليها يجب اخذها واما حالة الحرمة فهو ان ياخذها
 لنفسه بالصاحبها وكذا حكم لقطة البهيمة من الابل والبقر والغنم عندنا وقال الشافعي لا يجوز التقاطها اصلا واما حال بعد
 الاخذ فلها لب الاخذ حالان في حال هي امانة وفي حال هي مضمونة اما حال امانة فهي ان ياخذ بالصاحبها لانه
 اخذها على سبيل امانة فكانت يده يدا امانة كيد المودع واما حالة الضمان فهي ان ياخذ بالنفس لان الماخوذ لنفسه
 مضمون ١٥ -

قوله عن سويد بن غفلة قال غزوت مع زيد بن صوحان وسلمان بن ربيعة فوجدت
 سوطا فقال لي اطرحه فقلت لا ولكن ان وجدت صاحبه وكالا سمعت به قال فحجيت فميت
 على المدينة فسالته ابي بن كعب فقال وجدت مرة فيها مائة دينار فاتيته النبي صلى الله عليه
 وسلم عن فها حولا فعرفتها حولا ثم اتيت فقال عرفها حولا فعرفتها حولا ثم اتيت فقال عرفها
 ثم اتيت فقلت لم اجد من يعبر فيها فقال احفظ عندك ما دعائها ودكائها فان جاء صاحبها
 وكالا فاستمتع بها وقال دكالا ادري اقلنا قال عتقها ادمرة ولحدا بصرة كسب او خريطة والوعار ما
 يجعل فيه شيء سواء كان من جلد او حرف او خشب او غير ذلك والنفاض الوعار الذي تكون فيه النفقة
 جلعا كان او غيره والوكار الخيط الذي يشدها بالصرعة وغيره او حتى قوله وقال لا ادري انما قال سلمة

كميل قال الحافظ القائل شعبة والذي قال لا ادرى هو شيخ سلمة بن كميل وباجملة اختلف الرواة فيما بينهم في مدة التعريف
 في هذه الرواية اثنتان ام سنة واحدة وكذلك اختلفت الروايات فيها ففي بعضها امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بتعريفها ثلث سنين وفي بعضها سنة واحدة ولما وقع الشك في ثلث سنين وثابت رواية سنة واحدة بروايات
 كثيرة ذكر ابو داود وان رواية تعريف سنة اقوى واكثر وهذا حاصل ما ذكره المصنف في هذا الباب وجهه بديل في
 باب التعديل قلت وللحفيظة فيها ثلث روايات قد ذكرنا قبل مجملها ما ذكره محمد في الاصل وهو ظاهر الرواية تقديره بالحوال
 من غير فصل بين قليل وكثير هو قول مالك والشافعي واحمد وثابت ما ذكره صاحب الهبة فان كانت اقل من عشرة
 دراهم عرفها اياما وان كانت عشرة فصاعدا عرفها حوالا قال العبد الضعيف وهذه رواية عن ابي حنيفة قال في العناية قوله
 وهذه رواية عن ابي حنيفة يثير الى انها ليست ظاهر الرواية فان الطحاوي قال اذا التقط لقطعة يعرفها سنة سواء كان
 شيئا نفيسا وخيما في ظاهر الرواية وثالثها ما ذكره صاحب الهبة وقيل الصحيح ان شيئا من هذه المقادير ليس بلازم
 ويؤخذ الى رامي الملتقط يعرفها الى ان يغلب على ظنه ان صاحبها لا يطلبها بعد ذلك ثم يتصدق به هو الذي اختار له
 في مبوطه قلت والمتون على قول السخسي وانظروا هذه رواية او تخصيص ظاهر الرواية بالكثير عبارة السخسي وفي الحديث الك
 رواه ابي بن كعب دليل لما قلنا ان التقدير بالحوال في التعريف ليس بلازم ولكن يعرفها بحسب ما يطلبها صاحبها الا ترى
 ان ثمة دينار لما كانت الا غلما كيف امره صلى الله عليه وسلم بان يعرفها ثلث سنين او قلت ان صحيح الرواية ثلث سنين
 فلا شك انه حجة لما قال السخسي ويمكن على تقدير الحول انه امر بهذا استصحابا وان لم يصح فهو ايضا حجة لمحمد ما قولكم احفظ
 عندكم ما ودعائها انما امر بذلك لئلا تختلط بهالة وتكون الدعوى فيها معلومة وان يعرف صدق الدعوى من كذبه وان
 فيه قبيل على حفظ الدار وغيره لان العادة جرت بالقاء اذا اخذت النفقة وانه اذا نهب على حفظ الدار كان فيه تبيينه
 على ان حفظ المال اولى واما قوله فان جاء صاحبها وكالاتا سمع بها قال الحافظ واختلف العلماء فيما اذا تصرف
 في اللقطة بعد تعريفها سنة ثم جاء صاحبها هل يضمنه الام لانها مجهور على وجوب الردان كانت لعين موجودة او البطل
 ان كانت استهلكته وخالف في ذلك الكرابيسي صاحب الشافعي ووافقه صاحب البخاري وداود بن علي امام الظاهرية
 لكن وافق داود ويجوز ان كانت لعين قائمة ومن حجة الجمهور قوله في الرواية الماضية ولكن ودعته عندك وقوله ايضا عند سلم
 فاعترف غفصها وكما انها ثم كلها فان جاء صاحبها فادها اليه فاعترف غفصها فان جاءها فاعترف غفصها
 فادها اليه وكالاتا فاعترف غفصها وكالاتا ثم كلها فان جاءها فادها اليه فاعترف غفصها فان جاءها فاعترف غفصها
 في اكلها ولعبه وهي اقوى حجة الجمهور قلت استدلل بهذا الحديث الشافعي على ان الملتقط اذا كان غنيا او فقيرا يجوز
 لا الانتفاع به لان ابي بن كعب كان من مياسير اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم واغنياءهم ومع هذا اباح له رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الانتفاع بها والحنفية قالوا لا يجوز له الانتفاع اذا كان غنيا واذا كان فقيرا يجوز له ذلك قلت
 الجواب عنه ما قاله الامام السخسي في مبوطه ولكننا نقول يحكى انه لفقره وحاجته له يوجب عليه فاذن له في الانتفاع بخلها
 بماله ويحكي انه علم ان ذلك المال يحرق في الامان له وقد سبقته يده اليه فجعله تحت يده لهذا واليه اشار رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نزل ساقه الله ايك ولكن مع هذا امره بان يعرف عددا وكالاتا حتى اذا جاء طالب لها محتسما فمكن من

الخروج منها عليه يدفع متلبها اليه حتى واجاب صاحب الهداية وارتفاع ابي كان باذن الامام و هو جائز باذنه حتى
 وذكر قبل ذلك في جواب استدلال القياس وانفي محمول الاخذ لا احتمال افتقاره في مادة التعريف الخ فيه إشارة إلى
 جواب آخر وهو ان اجازة صلى الله عليه وسلم في انفاق ابي صرة الدنا نير على نفسه انما تحمله على انه كان اهل ذلك
 في ذلك الوقت وتولهم ان ابا كان من مياسير اهل المذنبية ان كان المراد على عموم الازمنة فغير مسلم اذ قد ثبت خلاف
 ذلك في غير رواية واحدة منها تصديق ابي طلحة بستان بير جابر على حسان و ابي وان كان المراد في بعض الازمنة
 فليس لهم حجة في اثبات ان امر الصرة كان في حاله ليسا ركندا قال شاشنا المحدث انك لو هي قدس الله صرة

قول عن زيد بن خالد الجهني ان رجلا سال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال
 عرفها سنة ثم اعرف وكاتبها وعفاصها ثم استنفق بها فان جاء بها فادها اليه فقال يا رسول
 الله فضالة الغنم فقال خذها فانها هي لك ولا خياك ولذا عجب قال يا رسول فضالة الاابل

فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى احمرت وجنتاه واحمر وجهه وقال مالك ولها
 معها خذاتها وسقاؤها حتى ياتيها سبها اخذ اركب الهمة بعد ما معجته خفت الاابل والسقار جونا و قيل غنمها
 و اشار به لك الى استغفارها عن بحفظها بماركب في طبابتها من املاوة عن اعطش وتناول الماكول بغير
 تغيب طول غنمها فلا تحتاج الى لمتقط قال السحاظ و انضال في الجودان كاللقطة في غيره و ان يجوز على القول بظاهر
 الحديث في انها لا تلتقط وقال الحنفية الاولى ان تلتقط جمل بعضهم الهني على من التقطها ليملكها لا يملكها فيجوز له هو
 قول الشافعية وكذا اذا وجدت بقرته فيجوز التملك على الاصح عندهم واختلف عند المالكية ايضا قال بعض اهل حكمة الهني
 عن التقاط الاابل ان بقاها حيث ضلت اقرب الى وجدان مالكها من تطلبه لها في رحال الناس وقالوا في
 معنى الاابل كل ما تنفع بقوته عن صفار السباع قلت ذهب الشافعي ومالك واحمد في احدى روايته الى ان الشاة يلتقط
 وقالوا الاابل والبقر والنحل فالفضل عدم التقاطهم وقال ابو حنيفة وصاحباة وغيرهم يجوز التقاط في الشاة والبقر
 والنحل البعير واستدلوا بهذا الحديث حيث قال فضالة الغنم خذها وحتل على اخذها بقوله فانما هي لك ولا خياك
 او للذئب لانه اذا علم انه ان لم ياخذها بقيت للذئب كان او عماله الى اخذها كانه قال هي ضعيفة لعدم الاستقلال
 معرضة للهلاك مسترودة بين ان تاخذها انت او اخوك او ياكله الذئب وغضب على مسألة التقاط الاابل وقال مالك
 ولها الحديث فبني عن التقاط الاابل وفي معناها البقر والنحل لان كل واحد منهم ينفع عن صفار السباع والضياع قلت نعم
 وان يتبع محفوظا عن سباع ذي قوائم الاربعة ولكن لم يتصور في هذا الزمان كونهم محفوظا عن سباع ذي قوائم
 فهذا الاختلاف باختلاف الاعصار لان عبده صلى الله عليه وسلم كان عهد الامانة بخلاف عصرنا قلت و تم خلتوا
 فيما بينهم فقال مالك اذا التقط احد شاة يملكها ولا يلزمه غرامه لوجار صاحبها وقال الشافعي يلزمه غرامته ولا يملكها
 قلت وفي الحديث دليل على ان اللقطة ودية عند الملتقط فانه قال فان جار بها فادها اليه ابي ان كان
 موجودا وبالبدل ان كان ستهلكا ودل ايضا ان الامر بالاستنفاق على نفسه ما كانت على سبيل التملك بل
 لانها كانت بسبيلها التصديق فاذ كانت الملتقط محلا للصدقة فقير اذا حاته اباح لها التصديق على نفسه الدليل عليه

والامر بالاداء لغيره بالانفاق وعلى هذا اذا كان اصول الملتقط موزوعه اهل الصدقة يجوز صرفه اليهم .

قوله عن عباس بن حماد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجد نقطة فليشهد بها اعدا او ذي عدل ولا يكتمه ولا يغيب فان وجد صاحبها فليدعها عليه ولا فهو مال الله يوتيها من يشاء قوله فليشهد قال الشوكاني ظاهر الامر يدل على وجوب الاشهاد وهو احد قول الشافعي وبه قال ابو حنيفة واثاني من قول الشافعي انه لا يجب الاشهاد وبه قال مالك واحد وغيرهما قالوا وانما يجب احتياطا لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يامر به في حديث زيد بن خالد ولو كان واجبا للبينة انتهى لمخفا قلت ان الاشهاد وعند الحنفية لتعيين جهة الامانة وفتح الضمان فقط واختلف فيه فعند الحنفية اذا اشهد الاضمان عليه واذا لم يشهد وصدقه المالك بان الملتقط اخذه لسيرة على المالك قصد تعينه بفتح الضمان واما اذ كذبه وكان الملتقط لم يشهد عليه فعليه الضمان حينئذ ايضا واما عندهما فتحقق الامانة بوجهين اما بالتقديري من المالك بان يصدقه في الاخذ او باليمين ويكفي للاشهاد ان يقول من سمعته ثم نقطة فدلوه علي .

قوله انه سئل عن المثل المعلق (اي الدلي من الشجر قبل ان تقطع) فقال من اصاب بغية من ذي حجة غير متخذ حجة (بضم حجة) وسكون موحدة قال في الجمع كحجة سطفت الازار و طرف الثوب اي ياكله فقير مضطرب من غير ان يأخذ منه في ثوبه) فلا شيء عليه (من الاثم والضمان) وهذا اذا كان في البلدة التي يكون الاجارة فيها دلالة او يقال انه كان في اول الاسلام ثم نسخ) ومن خرج شيء منه فعليه غرامة مثليه والعقوبة (اي عليه غرامة قيمة مثلية التعزير وهذا غرامة مالية ثقليا بشئ وعقوبتها عن ابي يوسف من قبل وكان عمر بن الخطاب به وبه قال احمد وقيل نهى عن سبيل الرجوع والوعيد وقيل كان في اول الاسلام ثم نسخ) ومن سرق منه شيئا بعد ان يوديه الجرمين (هو موضع تخفيف التمر بعد القطع وهو حرز عاقه) فبلغ ثمن الجرم فعليه القطع على قطع اليد هذا صادق على من سبب الحنفية ايضا قوله وسئل عن النقطة فقال ما كان منها

في طريق الميتاء والقرية الجامعة نفعها سنة فان جاء طالبها فادفعها وان لم يأت فحرق وما كان في الخراب يعني فيها وفي الركاز الخمس الميتاء الطريق العام مغشاة ان ما وجد من النقطة في العمدان والطريق المسلوكة غالبا يجب تفريفا اذ الغالب انها ملك سلم واما ما كان في قرية خربة وفي رواية المشكوة عن النساء وما كان في الخراب العادى اي التي لم يحجر عليها عمارة اسلامية ولم يدخل في ملك سلم فحكمه حكم الركاز اذا انظره لملك لما كتب لانا مجر يبيح المرحوم من تقرير شيخه رضي الله عنه والمراد بالطريق الميتاء والقرية الجامعة حيث يغلب الظن على كونه قد سقط عن احد الركاز في الخراب حيث ظن انه كان وفيه ثمة فبرز بعد هبوب الرياح وصبوب الامطار لما كان الغالب في كل منهما ما ذكره غيرهما وليس المياط الا ما ذكرنا فلو علم في الطريق الميتاء كونه وفيه كان حكمه الحكم للركاز ولو علم في الخربة كونه من سقط متاع احد الركاز الواجب فيه تعريف وفي قوله وفي الركاز الخمس اشار بزيادة لفظ الركاز الى ان الحكم فيما اذا كان من العاديات ومن المخلوق ثم دون الموضوع غير متفاوت انتهى قاله صاحب بذل الجهد .

قوله عن ابي سميان عن ابي طالب رجلا رافا في به فاطمة فسألت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هو رزق الله فاكل منه رسول الله صلى الله عليه وسلم واكل على فاصالة خلفها كان بعد ذلك امة امرأة تنشد الديار فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا علي اداك دينار

في هذا المجهود قال في نصب الراية قال المذموم في هذا الحديث من جهة ان عليا بنق الديار قبل تعريفه قال
 واحاديث التعريف اكثر واصح اسنادها ولعل تاويله ان التعريف ليس له صيغة يعذب بها فمرجعه لرسول الله صلى الله عليه
 وسلم على ملأ الخلق اعلان به فهذا يؤيد الاكتفاء بالتعريف مرة واحدة انتهى قلت رذا عبد الرزاق في مسنده وفيه انه عرض
 ثلثة ايام فقال بسند عن ابي سعيد الخدري ان علي بن ابي طالب رجا ديارا في السوق فاقى ابني صلى الله عليه وسلم
 فقال عرفه ثلثة ايام قال فعرفه ثلثة ايام فلم يجد من يعرفه فصرخ الى ابني صلى الله عليه وسلم فاخبره فقال شاكك به قال
 فباعه علي فابتاع منه ثلثة دراهم شعير او ثلثة دراهم تمر وقصني ثلثة دراهم وابتاع بدرهم لحما وبدرهم زيتا وكان الله
 باحد عشر درهما فلما كان بعد ذلك جارا صاحبه فعرفه فقال له علي قد احرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكلمه فانطلق
 صاحب الديار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال علي رده اليه فقال قد اكلمته فقال انسى صلى الله
 عليه وسلم للرجل اذا جارا ناشى او يناه اليك اه وكذلك رواه يحيى بن ربهويه وابو يعلى الموصلي والبيهقي في مسانيدهم واه
 الحديث واساله بظاهره بان تخالف الحنفية بان عندهم ان اللقطة يجب القصد بها اذا كان الملقط غنيا لا يجوز صرفها على
 على نفسه واستشكل بان مهن التقط على رضى الله عنه الديار واكله واكل رسول الله صلى الله عليه وسلم معه فلو كان كس
 قالت الحنفية لم يجز لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان يأكل منها ويعلى وتخلفوا في الجواب عن هذا الاشكال وقد كتبه مفصلا
 مولانا شيخ محمد يحيى المرحوم من تقرير شيخه رضى الله عنه فقال استدلل الشافعية بهذه الروايات على ان اكل اللقطة
 بعد التعريف لا يختص بالفقير كيف وقد ثبت ان عليا وفاطمة اكلا منه وهم بنوها ثم لا تحل لهم الصدقة بحسب ان ذلك
 لغى يجوز له التناول منه واجاب الحنفية عن ذلك بوجه بصنع الروايات ولا يصح فان الروايات كلها صحيحة فانت الهم
 ان تكون صحيحة للخبرين صحيح الكلام في احدهما وانها وبالاضطرار في الروايات فان اسأله عن المسئلة في بعضها
 هي الفاطمة وفي بعضها سأل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك والفاطمة في بعضها امرأة وفي بعضها غلام
 واما في بعضها بعد ثلث وفي بعضها فنيا هم مكانهم ولا يصح هذا الجواب ايضا فان مودى لكل واحد ما السؤال عن له
 المسئلة فلعل عليا ذكر له القصة في اثناء الطريق ثم ذكرتها فاطمة ولم تعلم بانخبار علي او كان سألها حدها فنبأه
 الآخر مجازا وذكرت بعض القصة فاطمة ثم اتها على كونه علم بها منها وكثيرا ياخذ احد في الكلام فيقبل السامع على الآخر
 لما يعلم كونه علم بالقصة من الكلام والاما ان المتفقد للديار رجل او امرأة فليعلمها ام وابن اولادها وراخت او غيرهم فاني
 احدها ثم رده الآخر فذكر كل من الرواة احدا واما اتيان الناس كان بعد ثلث او في مكانهم فليكن الظاهر من قوله
 مكانهم وان كان هو المكان بمعنى المجلس والاضافة تفيد اتحاد المجلس وبقائه غير متبدل بعد الا انه لا يجدر حمله لظرا
 الى معناه اللغوي انهم كانوا مجتمعوا بعد ثلث في ذلك المكان المعين فبينما هم معه اذا تأباهم الحديث واجاب البعض الآخر
 بان الرواية منكورة لانها تتخالف الروايات الصحيحة الناطقة بوجوب التعريف وليس في شيء من الروايات وفيه ان عدم
 ذكر الراوى التعريف لا يلزم عدم التعريف واخرون شبهوا الاضطراب بوجه آخر وهو ان هذه الرواية المفصلة الواردة ههنا
 دالة على ان عليا انفق كما وجد وقد ذكر في بعضها انه عرفه ثلثة ايام فاحدا لرايتين غير صحيح يبين الى غير ذلك من التوقيعات
 التي هي غير مفيدة بيقين بل احيى في الجواب والله اعلم ان رفع اللقطة قد يكون للمحفظ حتى لو كان يد الاقط عليها يد امانة

وبموجب حينئذ تعريفها بغورها اخذ وقد يكون للاتفاق في حاجتها اذا علم من حال المالك رضا به ترك القبض حينئذ قبضه
 ولما كانا بحسبان فيما علمته من حالها وكان ابوها ايضا كذلك كما يدل عليه عادة ولم يكن احد في المدينة بحيث يمكن
 به نقله على رء في مثل ذلك سيما وقد رفعه لادارضا به بعد ذلك كان الديار لا في حكم اللقطة بل مثله في ذلك صدق رطل
 عند حمل وهو يعلم من حاله انه لو افق منه في حاجته لاسما فاقه يجوز ان كان راضيا ثم نفق منه ان كانا على ذلك الاذن الغير
 الصحيح لم يفعل بذلك بائنا كيف وقد قال الله تعالى في كتابه رفع الخفاف عن جوارضه انما اشكال هذه التصرفات بعد ما علم
 المالك حيث قال ليس على الاعرج حرج ولا على الاعرج حرج اليس عليكم جناح ان تاكلوا جميعا او اشتراكا وما اياها
 كان في حل من اهل المدينة تبصره في امورهم فقد عرفت حال اليهودي وهم اجتث اقوم في عداوة اهل بيت الرسالة و
 المؤمنين فكيف بغيرهم واما المؤمنين بجلتهم فلا يظن باحد منهم انه لا يرضى باكل فاطمة وابنيها وابيها وعلى هذا فلا يحتاج الى
 ما اجاب بعضهم من ترك التعريف بان عليها رفعه في اسوق بحضر من الشاهدين ثم لم يتج الى تعريفه بل مع ان
 هذا الجواب غير متعنع فان الاكتفاء بمثل هذا التعريف لا يجوز وعلى هذا فيمكن جمع هذه الرواية المذكورة معها بما فيه تصريح
 بتعريف على اياها ثلثة ايام بانه الفقه ادراكه لكونه رفعه على اعتبار الضمان ثم عرف ثلثة ايام ان من سقط منه دينار في يوم
 كذا فلما تاتي وانا زعيمه ثم ان عليها وان كان رفعه على قصد الاتفاق لكن اليهودي لما تاسر بقيمة الدقيق بقى الديار
 فتركه عند الجزاء على اعتبار ان يكون رها عنه فياخذ دينار حنين يعطيه دينه وهو المراد بقول من قال قطعه قيراطين
 انتهى كلامه وقال الشوكاني بعد الكلام على هذا الحديث ويحتمل ان يكون اباح الاكل قبل التعريف للاضطرار انتهى
 قلت وقد اجاب عنه الامام السرخسي في مبسوطه فقال واما حديثه على فقد قيل ما وجدته لم يكن لقطه واما القاهانك
 لياخذ على فقد كانوا لم يصيبوا طعاما ايا ما وعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك بطريق الوحي فلذلك تناذوا له
 على ان الصدقة الواجبة كانت لا تحل وهذا يمكن من تلك الجملة فلهذا استجاز على اشرار بها لئلا ينته ما قاله
 صاحب بطل المجود قلت بذه صدقة نافلة وهي جائزة لاهل البيت عند اكثرنا وان نرد فيه فخر الدين الزيلعي وابن همام
 ولذا قلنا يجوز اللقطة على الفروع والاصول فان فرق الزكوة والمصدق باللقطة ولا حجة فيه للشافعي على قصدتها على الغني
 قوله عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصا والحبل والسوط
 واشباهه يلتقط الرجل ينتفع به اى يحكم فيها ان ينتفع الملتقط به اذا كان فقيرا من غير تعريف منه او مطلقا قوله
 عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لقطته المحاكم قال في البراءة و
 كل جواب عرفت في لقطه المحل فهو الجواب في لقطه المحرم يصنع بها ما يصنع بلقطة المحل من التعريف وغيره وهذا عندنا
 وعند الشافعي لقطه المحرم تعرف ابدأ ولا يجوز الانتفاع بها بحال واجتج بما روى عن النبي عليه الصلوة والسلام انه قال
 في صفة مكة ولا تحل لقطتها الا لمن شاع للمعروف فالله الميعود والناشد الطالب وهو المالك ومعنى الحديث انه
 لا يحل الا للتعريف واما ما ذكرنا من الدلائل من غير فصل بين لقطه المحل والمحرم ولا حجة له في ابي حيث لانا نقول بوجه
 انه لا يحل التقاطها الا للتعريف وهذا حال كل لقطه الا انه خص عليه الصلوة والسلام لقطه المحرم بذلك لما لا يجب
 صاحبها عادة فقين ان لا يبيح لقطته للتعريف انتهى وقال الشوكاني في هذا الحديث ما دلله الجمهور بان المراد منه اى الغني

المعاني ذلك الملك بالانشا. وفلا بأس ويدل على ذلك قوله في الحديث الآخر ولا تكل تقطعها الا المعروف وفي لفظ آخر من
سقطت الا لشدة وقال ابن رباح وقال اكثر المالكية وبعض الشافعية هي كغيرها من البلاد وانما تختص مكة بالمباينة في
التعريف لان الساج يرجع الى بلده وقد لا يوجد فاحتاج الملقط لها الى المباينة في التعريف اخو كتاب الزكوة و
يدل على ان المصنف ادخل كتاب اللقطة في الزكوة وجهه ان المال الملقطه اذ لم يوجد مالها واجب التصديق بعد
سوار ان يكون التصديق على نفسه وعلى اصوله وفروعه وغيره اذا كادوا فقرار -

اول كتاب للناس

جمع النكس وهو مصدر من نكس نكس اذا تعبدت سميت افعال حج كلها سناسك وقال الطيبي النكس العبادة
والناسك العابد فخص بأعمال الحج والناسك مواقف النكس واعمالها والنكس مخصوصة بالذبيحة.

باب فرض الحج في لسان العرب الحج المقصد حج النيا فلا ان اى قدم وجهه حجة حقا قصده ومجبت فلان ما اعتمدت
اى قصده ورجل مجروح اى مقصود الى ان قال هذا الاصل ثم تفرقت استعماله في المقصد الى مكة للنكس الحج الى بيت
الله خاصة او وهو نفع الملهة وبكسر اللام وقال فقها سنا هو زيارة مكان مخصوص في زمان مخصوص بفعل مخصوص فرض
في العمر مرة على الفور او التراخي قولان مختلفان في فرضية قيل فرض قبل الهجرة وقيل بعد ما حلت تحصيل حد عشر قولا المشهور
انه فرض في السنة السادسة بعد الهجرة وقال ابن القيم في زاد العاد انه فرض في السنة التاسعة وقال ابن ابي عمير
فرضية الحج كانت سنة تسع او سنة خمس او سنة ست واما خيره عليه الصلوة والسلام ليس تحقيق فيه تعريف الفوات لان
كان يعلم انه يعيش حتى يحج بعلم الناس منا سكتهم تكبيرا للقبيل والاطهر انه عليه السلام اخره عن سنة خمس او ست لعدم فتح
مكة واما تأخيرها عن سنة ثمان فلا جل النسي واما تأخيرها عن سنة تسع وقال ابن الاثير كان النبي صلى الله عليه وسلم حج
كل سنة قبل ان يهاجر وقال ابن الجوزي حج حجا لا يعلم مدد ما وادخره اى حاكم لم يندرج عن التورمى انه عليه الصلوة والسلام
حج قبل ان يهاجر حجا واما ما روى الترمذي عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم حج قبل ان يهاجر حجتين وفي رواية لابن
ماجه وحاكم ثلثا فبني على علمه لا ينافي في اثبات زيادة غيره ثم حج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة سنة عشر
وهو حجة الوداع وقد حج بالناس سنة ثمان عام ففتح غاب بن ابيد وحج بهم ابو بكر في سنة تسع من الهجرة
قال السحاظ وجوب الحج معلوم بالدين بالضرورة وادعوا على انه لا يكره الا لعارض كالنذر قال القاري ثم اختلف في ان
الحج كان واجبا على الامم قبلنا ام وجوبه مختص بنا كمالنا والاطهر الثاني واختار ابن حجر الاول واستدل ما من بني لا
البيت فهو من اشرايع القديمة وجاز ان آدم عليه الصلوة والسلام حج اربعين سنة من الهند ما ثاوان جبريل قال له
ان الملكة كانوا يلقون قبلك بالكلية سبعة الاف سنة وهذا كما تسمى لادلالة فيه على اثباته على نفيه واما يدل على
انه مشروع فيما بين الانبياء عليهم الصلوة والسلام ولا يلزم من كونه مشروعا ان يكون واجبا على ان الكلام انما هو في الامم
قبلنا ولا يبعد ان يكون واجبا على الانبياء دونهم فيكون خصوصيات الانبياء واتباعها لا يصفوا كما حقق في باب
الوضوء -

غير الزوج والحرم فلم تكن مستطيلة في هذه الحالة فلا تتناولها النفس انتهى قلت ثم تختلف ان المحرم شرط الوجوب لا الاداء
مثل الاختلاف في من الطريق والتمرة تظهر في وجوب الوضوء بانح و عدم وجوبها اذ امانت قبل ان الطريق او وجود المحرم
والحرم من لا يحل له نكاحها ابا برحم و رضاع او مصاهرة و شطو في ان يكون ما مونا ما قلنا بالفاحر كان او عبدا كما في كان
او مسلما ولو كان المحرم فاسقا او مجوسيا او صبيا او مجنونا لا يعتبر لان الغرض لا يحيل بالفاسق والمجوسى ولا يأتى من
ابصى والمجنون المحفظ ونفقة المحرم عليها واذا وجدت محرما ليس لزوجها المنع من حجة الاسلام خلافا للشافعية وقال احمد
لا يجب الحج على المرأة اذ لم تجز محرما وعن احمد انه لا يعتبر المحرم في سفر الفريضة -

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة مسلمة تسافر مسافرة ليلة الا ومعها رجل ذو حرمة منها رضى المحرم الذي حرم نكاحها عليه بالتأبيد قال المحقق وضابطه المحرم عند العلماء ومن حرم عليه
نكاحها على التأبيد بسبب مباح كحرمها فخرج بالتأبيد نكاح الزوجة وعملها وبالمباح ام الموطوءة بشبهة ونبتها وكبريتها
الملاعنة واستثنى احمد من حرمت على التأبيد ستة بهاب كتابي فقال لا يكون محرما لها لانه لا يضمن ان يقربها عن غيرها
اذا خلى بها والا حادىث التي وردت في النهي عن سفر المرأة للحج وغيره الا بحرم او زوج اختلفت في مسافة السفر فلهذا
مسيرة ليلة وفي بعضها مسيرة يوم وفي بعضها مسيرة يوم وليلة وفي رواية مسيرة يومين او لياليتين وفي رواية مسيرة ثلثة
ايام وفي رواية ابي داود وبريد وقال الشوكاني قد ورد من حديث ابن عباس عند الطبراني ما يدل على اعتبار المحرم في
ما دون البريد ونقطة لات سفر المرأة ثلثة ايام الا مع زوج او ذى محرم انتهى قلت البريد اربع فراسخ والفرسخ ثلثة
اميال فالبريد اثنا عشر ميلا قال الطحاوى في شرح معاني الآثار انفق هذه الآثار كلها عن النبي صلى الله عليه وسلم
في تحريم سفر ثلثة ايام على المرأة بغير ذى محرم واختلف فيما دون الثلث ففطرنا في ذلك فوجدنا ما ليس عن السفر
بلا محرم مسيرة ثلثة ايام فصاعدنا بتأبيد هذه الآثار كلها وكان توقيف ثلثة ايام في ذلك اباحة السفر دون الثلث لها
بغير محرم ولولا ذلك لما كان لذكره الثلث معنى ونهى نهيا مطلقا ولم يتكلم بكلام يكون فصلا ولكنه ذكر الثلث ليعلم ان ما دونها
بخلافها وبكذلك يتكلم بما يدل على غير المغنية عن ذكر ما يدل كلامه ذلك عليه ولا يتكلم بالكلام الذي لا يدل على غيره
وهو تقدير ان يتكلم بكلام يدل على غيره وهذا بفضل من الله تعالى النبي صلى الله عليه وسلم بذلك اذا تأه جوامع التكلم
الذي ليس في طبع غيره القوة عليه ثم رجعا الى ما كان فيه فلما ذكر الثلث وثبت بذكره اياها اباحة ما هو دونها ثم ما روى عنه
ما في منعها من السفر دون الثلث من اليوم واليومين والبريد فكل واحد من تلك الآثار ومن الآثار المروى في الثلث متى
كان بعد الذي خالفه نسخ ان كان النهي عن السفر اليوم بلا محرم بعد النهي عن سفر الثلث بلا محرم فهو ناسخ له وان كان
خبر الثلث هو المتأخر عنه فهو ناسخ له فقد ثبت ان احد المعاني دون الثلث ناسخ لها فلم يخل خبر الثلث من احد وجهين اما
ان يكون هو المتقدم او يكون هو المتأخر فان كان هو المتقدم فقد اباح السفر اقل من ثلث بلا محرم ثم جاز بعد النهي عن
سفر ما دون الثلث بغير محرم فحرم ما حرم الحديث الاول اذ روى عليه حرمة اخرى وهو ما بين وبين الثلث فوجب استعمال
الثلث على ما ادخبه الاثر المذكور فيه وان كان هو المتأخر وغيره المتقدم فهو ناسخ لما تقدمه والذي تقدمه غير واجب العمل
به فحديث الثلث واجب استعماله على الاحوال وما خالفه فقد يجب استعماله ان كان هو المتأخر ولا يجب ان كان

هو التذم قال ذي قد وجب علينا استعماله والاخذ به في كلا الوجهين اولى مما قد يجب استعماله في حال وتركه في حال في ثبوت ما ذكرنا دليل على ان المرأة ليس لها ان يحج اذا كان فيها وبين الحج مسيرة ثلثة ايام الا مع محرم فاذا عدت المحرم وكان بينها وبين مكة المسافة التي ذكرناها فهي غير واجبة للسبيل الذي يجب عليها الحج بوجوده انتهى قلت لعل وقع الاختلاف في مواطن بحسب ما يمكن كما قال ابن بطال -

باب لا صورية في الاسلامه معينان احدهما البتل وترك النكاح كفعل الرهبان الثاني يقال لمن لم يحج قط من الضرور هو المحبس والمنع -

قوله عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صورية في الاسلامه اى لا ينبغي ان يقول لا اتزوج مع قدرة على النفقة وسلامة الاعضاء والحاجة اليه لانه ليس من خلق المؤمنين ترك السنة اولا ينبغي ان يكون احدا لم يحج في الاسلام -

باب التجارة في الحج وفي نسخة باب التزود والتجارة وهو الاوضح -

قوله عن ابن عباس كانوا يحجون ولا يتيذرون قال ابو منسعود كان اهل اليمن او ناس من اهل اليمن يحجون ولا يتيذرون ويقولون نحن المتوكلون فانزل الله تعالى وتزودوا فان خيركم التزود لانفسكم ومن اتاكم من اتاكم ما فيه بلا علم الى اداء فرض ربكم عليكم في حجتكم ومن اسلكم فانه لا يرثه عز وجل في ترككم التزود لانفسكم ومن اتاكم من اتاكم ما فيه بلا علم الى اداء فرض ربكم عليكم في حجتكم ومن اسلكم فانه لا يرثه عز وجل وفعل امركم به فانه خير التزود منه فتمروا ونزلت هذه الآية في قوم كانوا يحجون بخير زاد وكان بعضهم اذا احرم رمى بما معه من الزاد واستأنف غيره من الزاد واما فامر الله جل ثاراه من لم يكن تيزود منهم بالتزود لسفره ومن كان منهم اذا زاد ان يتخلف بزاده فلا يرمى به كذا في تفسير ابن جرير والمطابقة بين الرواية والترجمة ان الله تعالى لما امر بالتزود فحجز التزود كينها كان لا طلاقه ومن افراده ان تيزود قليلا وتجبر فيه فيبارك له فيه وتبقى تجارته في ذهابه وايا به ايام اقامته بمكة وغيره وبهذا ظهر مطابقة الترجمة بكتاب الحج -

قوله قال قل هذه الآية ليس عليكم جناح ان تبغوا فضلا من ربكم قال كانوا لا يتجرون بمنى فامروا بالتجارة اذا فاضوا من عرفات الى قال مجاهد كما قرأ هذه الآية قال ابن عباس نزلت في قوم كانوا لا يتجرون انهم قال ابن جرير نزلت في قوم كانوا لا يسيرون ان يتجروا اذا احرموا لميتسون البر بذكرك فاعلمهم جل ثاراه ان لا يرموا في ذلك وان لهم التماس فضلا بالبيع والشراء ما في ايام الحج وفي مواضع قلت وقد قرأ ابن عباس لفظ مواضع الحج في التفسير كذا في بطل المجهود -

باب خال عن الترجمة ولعل اشياء بذلك انه يخرج منه وجوب الحج على الفور وايضا يمكن لاحد ان يخرج لا يجب على الفور -

قوله عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اداها حج فلتعجل لانه قد يموت مائت ويومض له مانع فيفوت بذلك الحج ونها يدل على وجوبه على الفور واليخلفه رما لك احمد

باب الكرمي الكرم والكرمة حجة الاستاجر الكرمي الوزن النبي من كرمي وابته وقد يقع على الكرمي نيل بغيره
قوله ابو امامة النبي قال كنت رجلا اك عني هذا الوجه وكان الناس يقولون انه ليس لك حمر
بكم كسر لابل مع بل لابل الدابة التي اكرتيا فلقيت ابن عباس فقلت يا ابا عبد الرحمن اني رجل كرمي في
هذا الوجه واناسا يقولون انه ليس لك حمر فقال ابن عباس ليس تحمروا تلبى وتطوف بالبيت وتفيض من
عنات وترمي الجار قال قلت بلبي قال فان لك حمارا قافيا با وارجته وانزل علي ما يحدث فقال (حمار رجل الى
النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن مثل ما سألني عنه فسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلم يحبه حتى نزلت هذه الآية ليس عليكم جناح ان تنبتغوا فضلا من ربكم فارسى اليه موسى
الله صلى الله عليه وسلم وقرأ عليه هذه الآية وقال لك حمر والاستدلال بهذه الآية على اوارح
من جاز باكرار الدابة فان الآية لما اذن فيه للتجارة وتحصيل المال بالبيع والشراء فبالكرار اولى فكما لا يمنع اقتناء
فضل الرب عن الحج فكذلك لا يمنع اكرار الدابة الحج وهذا مع عليه قال ابن عباس ان الناس في اول الحج اى في
زمان ابحاهلية كانوا يتبايعون بمبنى وعرفة وسوق ذي المجاز ومواسم الحج فخافوا فانزل الله
تعالى ليس عليكم جناح ان تنبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج في قراءة ابن عباس لفظ في مواسم
الحج قال المورخون كانت اسواق العرب اربعة ذوالمجاز وعرفة وعكاظ ومنى -

باب في الصبي يحج تلقى العمد على سقوط الفرض عن الصبي حتى يبلغ الا انه اذا حج كان له تطوعا عند الجهور به
قال ابو خيفة وصاحبه ونسب النوى وغيره الى الحقيقة انه لا يصح حج الصبي وهو غلط وشذوذ بعضهم فقال اذا حج
الصبي اجزاه ذلك عن حجة الاسلام لمحدث الباب عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالبحاء فلقى ركبا نسلم عليهم فقال من القوم فقالوا المسلمون فقالوا فمن انتم قالوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرجت امرأته فاخذت بعضد صبي فاخرجته من محقة ما فقا
يا رسول الله هل لهذا حج قال نعم ذلك اجرا لمحقة بالكسر مركب للفداء كاليهودى الا انها لا تقبى ارجا
نهي من اعمال الفسار على نحو من العيين او على ستة وثلاثين او على ثلثين ميلا وكان هذه الفتنة حين صدر
رسول الله صلى الله عليه وسلم راجعا من مكة الى المدينة بعد الفراق من الحج فاستدل به البعض بظاهر قوله صلى الله
عليه وسلم نعم في جواب قولها الهذلي وقال الطحاوي لاجته فيه على انه يجزئه عن حجة الاسلام بل فيه حجة على من زعم
انه لا حج له قال لان ابن عباس راوى الحديث قال ايا غلام حج به اليه ثم بلغ فعليه حجة اخرى ثم ساقه باسناد صحيح
ويؤيد صحة رفعه بارواه ابن ابي شيبة عن ابن عباس قال حفظوا عني ولا تقولوا قال ابن عباس وهو ظاهر في الرفع
فيؤخذ من مجرى هذه الاحاديث انه لا يصح حج الصبي ولا يجزئه عن حجة الاسلام اذا بلغ وهذا هو الحق فتعين المصير اليه
جمع بين الاول -

باب في المواقيت اصل التوقيت ان يجعل للشئ وقتا يختص به وهو بيان مقدار للسدة ثم تسع فيه فالطلق
على المكان ايضا والمراد بهن اللواضع التي عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم للحج والمعتمر الا فائقين وهي خمسة

بذلك واجب الى ان يخرجوا من ذاك الحليفة لانهم لما وصلوا الى الميقات الاول لزمهم مخالطة حرمته فيكره لهم تركها
انتهى قلت وبه قال مالك وابو ثور وابن المنذر من الشافعية وقال الشافعي الذي له ميقات معين لا يجوز له ان
تجاوز عن ميقاته كاشامي اذا اراد الحج فدخل المدينة فيقاته ذوا الحليفة لاختياره عليها ولا يخرجه ياتي بحنفية التي
ميقاته الاصل فان اطرس او لزمه دم عند جمهور الشوافع واما من مر بين الميقاتين فعليه ان يمازى احد الميقاتين و
يحرم ولا تكون جناية عنه اذا تجاوز عن منزليتين قاله محمد في سوطاره .

قبوله ومن كان دون ذلك الى قوله حتى اهل مكة يهلكون منها اي من كان داخل المواقيت فيخرجون
من حيث انشأوا ابنا منفره وكذا كس من كان داخل الحرم يحرم منها ولا يجب عليهم الخروج الى ميقات ثم الاحرام بها
قوله عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل العرق ذات عرق وقد خرج
مسلم من حديث جابر مرفوعا وفيه ومهل اهل العرق ذات عرق واخرج حديث جابر احمد في مسنده وجرم برنعة ابن
ماجه وفي الباب عن انس عند الطحاوي وعن ابن عباس عند ابن عبد البر وعن عبد الله بن عمر وعند احمد وبنه لوط
يقوي بعضها وبها يروى علي ابن حزم حيث قال في ذات عرق اخبار لا يثبت منها شيء عند اهل الحديث وعلى
ابن المنذر حيث يقول لم نجد في ذات عرق حديثا يثبت وقد اعلم بعضهم بان العرق لم يكن فحيت حينئذ قال
ابن عبد البر هي غفلة لان النبي صلى الله عليه وسلم وقت المواقيت لاهل النواحي قبل لغتروج لكونه علم انها شقوق
فلا فرق بين العرق ذات شام وذات عرق وهو المحدث بن نجد وتهامة وقيل عرق جبل بطريق مكة ومنه ذات عرق
كذا في سجع البلدان وقال الاصمعي ما ارتفع من بطن الرمة فهو نجد الى ثنابا ذات عرق وعرق هو جبل المشرف على ذات

عرق اه قوله وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المشقوق العقيق قال ابو منصور
والعرب تقول لكل ميل ما رشفه سيل في الارض فانه عقيق قال الساجي العقيق المذكور ههنا واديدق باره
في غوري تهامة وهو غير العقيق المذكور في قوله صلى الله عليه وسلم صل في هذا الوادي يعني وادي العقيق وهو قريب
البيق بينه وبين المدينة اربعة اميال قلت هذا العقيق قريب من ذات عرق من احوال الطائف فلما سافرت بين
الميقاتين وقيل ذات عرق ميقات الوجوب والعقيق ميقات الاستحباب وقيل ان العقيق ميقات لبعض العرب
وهم اهل الدان والاخر لاهل البصرة . قوله عن امر سلمة انها سمعت رسول الله صلى الله عليه

وسلم يقول من اهل بحجة او عدا من المسجد كما قصي الى المسجد الحرام غفلة ما تقدم من ذنبا
وما تاخر او جلبت له الجنة في الحديث دليل على فضلية تقديم الاحرام على الميقات المكاني وبه قال الحنفية و
ذكر الساجي في شرح قول البخاري باب فرض مواقيت الحج والعمرة ان البخاري لا يجيز الاحرام قبل الميقات ويذكر
رضوخا ما سياتي من دليل قال ميقات اهل المدينة ولا يهلون قبل ذوا الحليفة وقد نقل ابن المنذر وغيره الاجماع
على الجواز وفيه نظر فقد نقل عن يحيى وداود وغيرهما عدم الجواز وهو ظاهر جواب ابن عمر ويؤيده القياس على الميقات
الزمانى فقد اجمعوا على انه لا يجوز التقدم عليه وفرق الجمهور بين الزمانى والمكانى فلم يجزوا التقدم على الزمانى واما جازوا
في المكانى فذهب طائفة كالحنفية وبعض الشافعية الى تزيج التقدم وقال مالك يكره اه قلت فذهب الحنفية في

البيات الزا في انه يجوز تقديم الاحرام عليه ولكنه يكره وفي المكان افضل .

باب الحائض تحل بالحيض في تحريم يجوز احرام الغفار والحائض ويستحب اغتسالها للاحرام للطفة والتسكيل الذي عندنا وبه قال الشافعي ومالك وقال الحسن واهل الظاهر هو واجب والحائض والغافل يصح منها جميع افعال الحج الا الطواف والسعي بين الصفا والمروة لان الطهارة شرط للطواف وشرط السعي بين الصفا والمروة ان يكون بعد طواف على الطهارة عن الجنابة والحيض والغفاس فان لم يكن ظاهرا عنها وقت الطواف لم يجز السعي اصلا فاذا حاضت المرأة قبل الطواف فهي ممنوعة عن الطواف وعن السعي بعد طواف لان تقدم الطواف الكا مل شرط له اما اذا حاضت بعد الطواف قبل السعي فلها ان يسعي بين الصفا والمروة والحاصل ان السعي بين الصفا والمروة ليس مشروطا بالطهارة وهذا هو مذهب الجمهور الا نقل عن الحسن انه قال الطهارة شرط للسعي ايضا غير ان الجمهور قالوا ان تقدم الطواف ايضا ليس بشرط للسعي وعندنا شرط .

قوله عن عائشة قالت لغت اسماء بنت عميس كجهد بن ابي بكر بالشجرة فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا بكر ان تقتل وتهمل في تحريم ولما كان للحيض والغفار حكم واحد شرعا استدل المصنف بالغفار اي يجوز حرامها على جواز احرام الحيض والشجرة هي بذ الحليفة على ستة اميال من المدينة **قوله** وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الحائض والمقتاع اذا تآ على الوقت تغتسلان وتحرمان وتفضيان المناسك كلها غير الطواف بالبيت لان الطواف بالبيت لا بد له من الطهارة عن الحديث الاصح والاكبر وهما محدثان با محدث الاكبر قال النووي وفيه صحة احرام الغفار والحائض واستحب اغتسالها للاحرام وهو مجمع على الامر به لكن مذهب مالك والشافعية والجمهور انه مستحب قال الحسن واهل الظاهر هو واجب بالحائض والغفار يصح منها جميع افعال الحج الا الطواف وركعتي قلت والا لسعي بين الصفا والمروة لانه مشروط بالطهارة بل لانه مشروط بتقديم الطواف الكا مل كما مر في التعليل صاحب شرح الوقاية فان الطواف بالبيت يكون في المسجد وهما ممنوعان عن دخوله لا يصح لانه يلزمه ان يجوز الطواف من دار المسجد وهو ايضا لا يجوز .

باب الطيب عند الاحرام في البدل يتييب باي طيب شار سوار كان طيبا يتقي عنه بعد الاحرام ولا يتقي في قول الجنيبة وابي يوسف وهو قول محمد ولا ثم رجع وقال يكره لانه يتييب تنقي عنه بعد الاحرام وحكي عن محمد في سبب رجوعه انه قال كنت لا اري به با ساحتها بيت تو ما حضروا طيبا كثيرا ورايت امر شيئا فكم بهته .

قوله عن عائشة قالت كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم للاحرام ما قبل ان يحرم ولا حلاله قبل ان يطوف بالبيت اي طواف الزيارة .

قوله عن عائشة قالت كان في انظر لي وبيض الطيب في مغرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم الوضوء هو البرقي وقال الاسماعيلي ان الوضوء زيادة على البرقي وان المراد به التلاوة انه يل على وجوبه وبين قاتنه والمغرق هو المكان الذي يفرق فيه اشعري بسط الاس (يا نك) قال الحافظ واستدل به على استحباب التلييب عند اعادة الاحرام وجواز استدائه بعد الاحرام وانه لا يضر تغافلونه ورائحة وانهما يحرم ابتداء

في الامام وهو قول الجهم وعنه مالك يجرم ولكن لا فدية وفي رواية عنه تجب وقال محمد بن الحسن يكره ان يغيب قبل اتمام
بما يتبين بعده -

باب التلبيد وهو ان يجبل في الشتر من صنع عند الاحرام لكلا الشعث ولعل البقاء على الشعر من طول كشد في
الاحرام وهو ثابت عنه صلى الله عليه وسلم ولكن ليسير الذي لا يحصل به نظيفة والا وهو جناية -

قوله عن ابيه اي عبد الله بن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ملبد بالي يرفه صوته بالتي
حال كونه ملبد شعر راسه وقوله لبد راسه بالعل قال ابن الصلاح يحتمل ان لفظ العل بالمهملتين وتحمل من حيث
المعنى انه انزل بكسر المعجمة وهو ما ليس به الرأس من خطمي وغيره قلت وعلى تقدير ثبوته بالمهملتين كما ضبط بعض المحققين
معناه صمغ العرف كما صرح به صاحب القاموس وسان العرب في كتبهم ولفظ لسان العرب هكذا والعرب لم يسمي صمغ
العرف علما المحلادنة -

باب في المحدثي وهو ما يبدى الى الحرم من النعم شاة كانت او بقرة او غيرها واحدة بدنية -

قوله عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ من عامر الاحمد يدته في هذا يا
رسول الله صلى الله عليه وسلم جمل كان لا يبي جهل في راسه (اي انفه) برة فضة قال ابن سبيل
برة من ذهب زاد النفل يعطى بذلك المشركين البرة المحلقة من فضة ونحوها تجعل في لحم انف البعير في احد جانبي
النحرين ولعل كان في كلا النحرين برة احداهما من فضة والثانية من ذهب وكان اخذت في البدر وكانت خاتمة
جمله اهل منه فانها نحر في سبيل الله داخل منها رولة واولياءه وكانت واقعة في يمينه في السادسة -

باب في هدي البقرة -

قوله عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر

عن آل محمد صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بقرة واحدة - المراد بالآل اهل بيته وارواجه يدل على لفظ

سلم عن جابر قال ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عائشة بقرة يوم النحر وفي رواية عنه عنه نحر رسول الله

صلى الله عليه وسلم عن نساءه وفي حديث ابى بكر عن عائشة لبقرة في حجة وفي رواية الا في عن ابى هاشم ان

رسول الله صلى الله عليه وسلم ذبح عن اعتمر من نسائه لبقرة بيضاء فثبت في الامايد ان

ازواج النبي صلى الله عليه وسلم كن متمتعات الا عائشة فانها كانت احرمت بالعمرة فاصابها الحيض لبرق فامرا

رسول الله صلى الله عليه وسلم برفض العمرة الاحرام بالبحج المفرد فصارت مفردة ثم حجت فلما فرغت منها سأل رسول

الله صلى الله عليه وسلم ان تعمر فامر عبد الرحمن ان يعمرها من التقيم فصارت هذه العمرة التي اعتمر بها من التقيم قضاء

للعمرة التي رفضها لاجل الحيض فكان الذي ذبح عنها دم جناية لرفض العمرة واما عن الازواج الاخر غير عائشة

كان الذبح وتمتع وقال محمد في موطنه ان البقرة التي ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نساء كانت لاصحية

وعند الشوافع كانت عائشة قارنته ومارفقت العمرة بل دخلت افعال العمرة في افعال الذبح قلت هذا عجيب

منهم لان لما كانت عائشة قارنته كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فامروا بكاهناتها قولا -

وإسناني قوله صلى الله عليه وسلم القضي راسك ومطلي.

باب في الاستعداد وهو ان يشق احد جفني سنام البعير حتى يبلل بها يعرف انها هدي فختلف العلماء في الاستعداد فقال ابو يوسف ومحمد اشعر البدنة وقال ابو حنيفة لا يشعر ويكره قال في الهداية والشعر البدنة عند ابى يوسف ومحمد ولا يشعر عند ابى حنيفة ويكره وهذا الصنع مكروه عند ابى حنيفة وعندهما وعند الشافعي سنة لانه مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن اخلفار الرازيين ولا بخنيفة انه مثله وانه منهي عنه ولو وقع التعارض بين كونه مثله وبين كونه مثله فالترجيح للمعصية واعترض عليه ولا بانه ليس كل جرح مثله بل هو ما يكون تشويها كقطع الانف والاذنين وتل العيون فلا يقال لكل من جرح مثل به وثانيا ان النهي عن المثلة كان باثر قصته العريين عقب غزوة احد والاشعار عام حجة الودع فابى التعارض قال ابن الهمام في فتح القدير بعد بيان الانكسار والا والى اصل عليه الطحاوي من ان اباحنيفة انما كره اشعار اهل رمانه لانهم لا يتقدمون الى احسانه وهو شق الجمل ليد ما بل بيا لغون في اللطم حتى يكسر الالم وينجاف منه اسرانية استتبه وقال في بحر الرائق وقال الطحاوي انما كره ابو حنيفة الاشعار المحدث الذي يفعل على وجه المبالغة وينجاف منه السرية الى الموت لا مطلق الاشعار واختاره في غاية البيان وصحح في نسخ القدير انه لا والى انتهى قلت الطحاوي اعلم بذهب ابو حنيفة فلا يعيد عنه.

قوله عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى التطهر بذي الحليفة ثم دعا عبدا

فاشعرها من صفحة سنامها الايمن ثم سلت عنها الدمر وقلدها بنعلين ثم اتى بواحدة فلما تعد عليها وانبتوت به على البياض اهل بالحج في هذا الحديث ان اشعاره صلى الله عليه وسلم بدنة كان في صفحة سنامها الايمن وفي الهداية وصفة ان يشق سنامها بان يلين في افضل اسنام من الجانب الايمن او الايسر والاشبه هو الايسر لان النبي صلى الله عليه وسلم طعن في جانب اليسار مقصودا وفي جانب الايمن اتفاقا ودفع في مسلم عن ابى حسان عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه فاشعرها في صفحة سنامها الايمن وروى البخاري الاشعار فلم يذكر فيه الايمن ولا الايسر لكن قد اخذ ابو يعلى الة ابى حسان عن ابن عباس بطريق آخر انه عليه الصلوة والسلام اشعر بدنه في شقها الايسر ثم سلت الدم باصبعه الحديث وفيه موطا ما لك عن نافع ان ابن عمر كان اذا هدى هديا من المدينة يقلده بنعلين ويشعره في شق الايسر فهذا يعارض ما في مسلم من حديث ابن عباس اذ لم يكن احدا شدا اقتفا نظرا بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابن عمر ثم سلت عنها الدم اى يسح واما طعنها باصبعه وفي الحديث دليل على قلادة البدنة بنعلين وهو يستحب عند ابى حنيفة واما قلبيته رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اولا عقيب صلوة ثم لما استوت به الناقة على البياض وميالى.

قوله عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشعرها مقلدة لاجاج اشافى بهذا الحديث على ان انعم قلده به قال احمد وائحت وقال مالك وابو حنيفة لا تقلدها لانها تضعف عن التقليد قلت لاجحة لهم في ذلك لان الهدي الذي ارسل به رسول الله صلى الله عليه وسلم هديا من انعم ليس هدي الاحرام ولهذا اتاهم حلالا لاجازاله ولم ينقل انه هدي غنما في احرامه ومع هذا هذا الحديث تفرد به الاسود ولم يذكره غيره وقال صاحب المبدوء انه اثر شاذ

وفي الهداية وتقليد الشاة غير متعارف وليس بسنة ايضا هي تقليد المعروف بالنقل والالذية تعلقت وان شئت
فلما تذكر بالانها كانت بالحنظ وفي بعض الفاظ الحديث من الوبر الاحمر لان الغنم لا تفضن بها وفي باب آتاني عن ابن
فانما فقلت فلانها يهدي عن عمن كان عندنا -

باب تبدل الهدى ان كان الهدى تظوعا فلا يجوز تبديله لانه لما اشتراها بنية الهدى تعينت فلا يجوز
تبدلها وان كان الهدى واجبا عليه يجوز تبديلها لكونه واجبا على الذمته فتقع الكفاية بكل ما ذبح -

قوله قال احمد بن عمر بن الخطاب نجيا فاعطى بها ثلثمائة دينار فاني النبي صلى الله عليه

وسلم فقال يا رسول الله اني اهديت نجيا فاعطيت بها ثلثمائة دينار فابيعها واشترى ثمنها بدينار

قال لا الخريها اياها وفي الحديث دلالة على انه لا يجوز تبديل الهدى بغير ما قلت ان كان الهدى الذي في

عمر تظوعا فتبدل لا يجوز وان كان واجبا عليه فالحديث محمول على الافضل والاولى لان التبدل في واجبان جائز

لكنه الافضل ان لا يتبدل فانه لو باعها واشترى ثمنها عدة نوق لكان له فضل في الكرم وزيادة في العز كسب

واحدة زادت عليها في الكسب واثار المصنف بقوله وهذا لانه كان اشعرها لانه لم يجز له التبدل في كونه

عينه بالاشعار وفيه ان الاشعار ليس بتعين مع ان الهدى الواجب يجوز تبديله فالوجه للنهي تعينه بنفسه

باب من بعث بهديه واقام له ببلده ما ذاكمه عندنا وعند الجمهور لا يكون محرما قال في الهداية ومن

قلد بدنة تظوعا او نذرا او جزاء صيدا او شتميا من الاشياء وتوجهه معها يريد الحج فقد حرم لقوله عليه الصلاة

والسلام من قلد بدنة فقد حرم ولان سوق الهدى في معنى التلبية في اظهار الاجابة لانه لا يفعل الا من يريد الحج او عمره

واظهار الاجابة قد يكون بالفعل كما يكون بالقول فيصير به محرما لاتصال التنية بفعل هو من خصائص الاحرام قال

قال ابن الهمام قوله وتوجهه معها افا دانه لا بد من ثلث امور التقليد والتوجه معها ونية النكس -

قوله عن عائشة قالت فقلت فلانك بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي ثم شتمت

وقلدها ثم بعثت بها الى البيت واقام بالمدينة فما حرم عليه شئ كان له حلالا قبل قبل البعث

حاصلا انه لم يحرم وهذا الحديث مختصر قد اخرج البخاري مفصلا وفيه ان زيارته بن سفيان كتب الى عائشة ان

عبد الله بن عباس قال من اهدى به يحرم عليه ما يحرم على الحاج حتى يخرج به قال عمره فقال عائشة

ليس كما قال ابن عباس انا قلت فلانها يهدي الحديث -

باب في ركوب البدن يجوز الركوب اذا اضطره كواب غير قادح عندنا وبه قال مالك وعند الشافعي

عند الضرورة والحاجة وبه قال احمد والشافعي ولعل مذهب احمد مثل ابى حنيفة فانه روى لفظ اذا احتجت -

قوله عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راى رجلا وفي رواية عند احمد والنسائي

قد اجمده لسيوت بدنة فقال اركبها قال اركبها ويالك في الثانية او في الثالثة

قال في الجمع ويك اركبها خاطب به لانه كان محتاجا قد وقع في تعب قلت بل كان مضطرا وبطل عليه

الحديث آتاني سالت عن جابر بن عبد الله عن ركوب الهدى فقال سمعت رسول الله صلى الله

ادكها بالمعروف اذا الجئت اليها حتى تجد ظهرا لى اذا اضطربت اليها وتقيدها بالمعروف لانه اذا استراح منزل عنها فقد انتهت الضرورة والاضطرار ونهاية يوسع لك الخفية -

باب في الهدى اذا عطب قبل ان يبلغ عندنا اذا عطب الهدى وكان تلو ما يدبجه وضيع نعله اشعارا بانه كان هديا فيا كلمة الفقراء لما اذا كان واجبا يجب عليه ابداله بفيل به ما اشار قال الشننى وما عطب الهدى او تعيب بفاحش وهو ما ينعجزه ارباب النخبة كذا باب ثلث الاذن او لعين ففى الواجب ابداله لانه فى الذمة ولا يتاوى بالعيب والعيب له لانه لم يخرج لتعيينه تلك البجته عن ملكه وقد امتنع صرفه فيها فلم صرفه فى غير ما وفى التطوع نحوه وصنع نعله وضرب صفحة لمحدث ناجية والمراد بالنقل القفاوة وقاعدة ذلك اعلام الناس انه هدى فياكل منه الفقراء دون الاغنياء راسية وقال الشافعى ولا ياكل منه رفقائه وان كانوا فقراء وفى مراد الرفقة له وجهان فى وجهه الذين ينحاطون الهدى فى الاكل وغيره ودون باقى القافلة وفى وجه وهو الاصح عندهم جميع القافلة -

قوله عن ناجية الاسلمى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث مع هدى فقال ان عطب منها شئى فامخره ثم اصيغ نعله فى دمه ثم خل بينه وبين الناس وفى رواية اخرى قال الاسلمى ارايت ان اذحف على منها شئى قال يتجرها ثم تصيغ نعلها فى دمه ثم اصر بها على صفحتها ولا تأكل منها انت ولا احد من اصحابك او قال من اهل رفقته استدل بهذا الحديث الشوافع على عدم جواز هدى الملعوب لرفقائه الهدى وان كانوا فقراء وحمله الخفية على سد الذرائع قال الخطاى ويشبه ان يكون ذلك لحسم عنهم باب التهمة ولا يقتلوا بان بعضا قد زحفت فيخرجه اذا قرىءوا الى اللحم وياكلونه قلت فهذا نهى سد الذرائع لا للتشريع وقد اشد الواقع فى اول غزوة الحديبية القصة بطولها وفيها انه عليه الصلوة والسلام شغل على هديه ناجية الاسلمى وامره ان يتقدم بها قال وكان سبعين بزة فذكره الى ان قال وقال ناجية بن جذب عطب معى بعير من الهدى فحجب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالابواب فامخرته فقال امخرها واصيغ فلانها فى دمها ولا تأكل انت ولا احد من رفقته منها شيئا دخل جنبا وبين الناس اه -

قوله عن علي قال لما مخر رسول الله صلى الله عليه وسلم بدنه فخر ثلاثين بيعة واصر فى مخرتها سائر هذا الحديث معلول او قال او ردك البخارى من طريق سفیان قال اخبرنى ابن ابى نعيم عن مجاهد عن عبد الرحمن بن ابى ابيلى عن على قال بعثنى النبى صلى الله عليه وسلم ففقت على البدن فامرنى عليه الصلوة والسلام فقصمت لحوها ثم امرنى فقصمت جلها وجلودها قال المحاذق ولم يقع فى هذه الرواية عدد البدن لكن وقع فى الرواية الثالثة انها مائة بدنة ولا بى راود من طريق ابن رجب عن ابن ابى نعيم عن مجاهد (حديث الباب) مخر النبى صلى الله عليه وسلم ثلاثين بدنة وامرنى فخرت سائرها وادعى منه ما وقع عند مسلم فى حديث جابر الطويل فان فيه ثم انصرف النبى صلى الله عليه وسلم الى المخر فخر ثلاثا وستين

بدنه ثم اعلى عليا فخرنا خبرنا وشركه في هديه فعرف بذلك ان البدن كانت مائة بدنة وان النبي صلى الله عليه وسلم
 نحر منها ثلثا وثلاثين ونحر على الباقي دايج بينه وبين رواية ابن ابي نجيح (رواية الباب) انه عليه السلام نحر ثلثين ثم امر
 عليا ان ينحر فخر سبعا وثلثين مثلاً ثم نحر النبي صلى الله عليه وسلم ثلثاً وثلثين فان سارع هذا الجمع والا فماني لعل
 اصح منه اي رواية مسلم اصح فترك حديث الباب قلت ان اول فيول بما قال الحافظ او بما اول في
 الحاشية بان رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر ثلثين بدنة من غير استعانة بالغير ونحر ثلثاً وثلثين باستعانة
 علي ونحر على بعد ما يقع منها ويؤيده رواية آت في الباب واتي بالبدن فقال ادعوا الى ابا حسن
 فدعى له على فقال له خذ يا سفل المجرة واخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم باعلاها ثم طغى بها
 البدن الحديث والاولى ان يقال بانه نحر جماعة من الابل في مكان وكانت ثلثين ثم نحر جماعة اخرى في مكان
 وكانت ثلثاً وثلثين فلما كان الفضل بين النحر بين ذكر الراوى في هذا الرواية اجمدا ولم يذكر الاخر معنى قوله فخرت سارها
 في نحر باقها بعد نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس المراد من سارها بعد التلحين وهذا على ان قصته رواية الباب
 في قصته حجة الوداع كما هو ظاهر والا فلا اشكال ان لم تكن هذه القصة قصته حجة الوداع فانما هي على ثلثين لانه كان
 عمره ثلثاً وثلثين.

قولهم نطفقن ينزلن اليه بايها من يديا في يقرين البدنات الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فخره
 اولاً وفي الحديث معجزة باسرة ودلالة على محبة الحيوانات اجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم والموت في سبيل الله تعالى
 واتباع مرضاته مبدء شريفة.

باب كيف نحر البدن المستحب عند الخفية في الابل النحر قائمة وباركة ولكن الافضل النحر قائمة لورود الاثر بها
 في البدن الذي يرجع الى نفس الخفية فاذا ذكرنا في كتاب الذبائح وهو ان المستحب هو الذبح في الرثاء
 والبقرة والنحر في الابل ويكره القلب من ذلك.

قولهم ان النبي صلى الله عليه وسلم واحبا به كانوا ينحرون البدنات معقولة المستحقة
 على ما بقي من قواهم بالثالث وهي يد باليمين ورجلا با قال الشوكاني في النيل وفي هذا الحديث والاب
 بعده استحباب نحر الابل على الصفة المذكورة وعن الخفية يتوى نحرها قائمة وباركة في الفقيهة اه قلت و
 كذلك قال الزودي ونسب الى الخفية ان النحر قائم ليس شيء عندهم والله اعلم من ايس قالوا هذا العمل
 نشاء الغلط ماروى عن ابي حنيفة انه قال نحر بدنة قائمة فلم يمت عليها فكدت اهلك ناسا لانها نعت فاعتقدت
 ان لا انحرها الا بركة معقولة وهذا الذي قاله الامام ليس مراده ان النحر قائمة مفضول بل قاله للضرورة ولاناسا
 مثل النبي صلى الله عليه وسلم فانه صلى الله عليه وسلم لما اراد ان يخطب فزاد في اليه وعذرا ونا تغز وبنان
 هلك الناس بفارها فالافضل عند الامام هو النحر قائمة لكن اختار البروك لنحو التمار فاذا من كان الافضل
 هو النحر قائمة والا فالنحر بركة وعلى ان لا دليل في الحديث على منية النحر قائمة لا يجزئ ان يكون قائمة اتفاقا
 او تشديدا فصارت المسئلة اجتهادا فلا تكون حجة لاحد على احد.

باب في وقت الاحرام من المنقات ووقته عند ما عقبت الصلوة متعللا وعند الشاخص وغيره عند استوائ اناقة
 بركم على الخفية اذا اراد ان يحرم قوضا او غسل حب يعني ان السنة في الاحرام احد الطهارة من مع قيام التعاوت بينهما
 في الفضيلة فالغسل افضل والمزهد بهذا الغسل تحصيل النظافة وازالة الرائحة الكريهة لا الطهارة حتى تومر به اى النفس والنفاس
 ويندب ايضا كمال التظيف من قص الاشربة تنف الابط وحلق العانة وحلق امله وحلق راسه لمن اعتاده وتستر
 شعره لمن لم يعتده وغسل بدنه باخطى والاشنان والصابون وليس اذا اراد ردوا الاراضى من الحقد والرداء من الكنت
 جديدين او غيلين واجد بفصل وتطيب على وجه سنة باى طيب ثا ثم يصلى ركعتين فاذا سلم يحرم والا فضل فيه ان يحرم
 وهو جالس القبلة الى مكانه والاحرام في اللغة مصدر احرم اذا دخل في حرمة لا غشيتك وتشرع الدخول في حرمة مخصوصة
 اى التمر بها غير انه لا يتحقق شرعا الا بالنية مع الذكر او بالخصوصية فيما شرطان في تحقق الاحرام فالاحرام للمحج تكبيره في الارض
 للصلوة وسمى احراما لانه يحرم به الاشياء المباحة وهو فرض في الحج كالوقوف وطواف الزيارة فيقول وبالصلاة
 وهو جالس يتقبل القبلة في مكانه ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والمنة لك والملك الشريك
 لك ناديا بها الحج او العمرة او كلاهما فاذا لم يناديا بها فقد احرام وسين الوقف في التلبية في اربعة موانع وسين
 ان لا ينقص ولا يزيد في البين ويكفي في التلبية كل ذكر مشعر بالتكليم ولكن لا يتبادى السنة حقيقة الاحرام عند التلبية
 مضطربة كما اقر به الشيخ خزالدين بن عبد السلام واثنى ملك العلماء شارح ابي داود في تلثين بحلله.

قوله عن سعيد بن جبير قال قلت لعبد الله بن عباس يا ابا العباس عجبت لاختلاف اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في اهللال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اوجب
 فقال اى كعلم الناس بل كانهما انما كانت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة واحدة
 فمن هنا اى اختلفوا اخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حجا فلهما صلى في مسجد ك
 بذى الحليفة ركعتيه اوجب في مجلسه فاهل بالبحرين فرغ من ركعتيه فسمع ذلك اى اهل
 وتلبية منه اقوا من حفظة عنه اى فحفظت الاقوام عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل بالاحرام
 حين فرغ من ركعتيه في مسجده بذى الحليفة وبه قال الاحناف ثم ركب فلما استقلت به ناقه اهل
 وادرك ذلك منه اقوام وذاك اى اختلفوا في ابتداء الابلال ان الناس انما كان يأتون اوصالا
 اى افواجا وفرقا سمو كحين استقلت به ناقه اهل فقالوا انما اهل حين استقلت به ناقه
 ولم يدروا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل قبل ذلك عقيب الصلوة ثم مضى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فلما علا على شرف البعل ع اهل وادرك ذلك منه اقوام فقالوا انما اهل حين
 علا على شرف البعل ع وغلطوا في ذلك واما بعد الله فقد اوجب اى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم الاحرام في مصلاه اذا فرغ من ركعتيه وعليه الخفية ومن قال انه احرم في مصلاه اذا فرغ من ركعتيه
 فيه زيادة علم وهو ثبت فالأخذ به أولى من قال اهل حين استقلت به راحلة ومن قال حين صعوده على البعل
 وبين ابن عباس منشار البعل حاصلا ان النبى صلى الله عليه وسلم انما احرام حين فرغ من ركعتيه في مصلاه

ولكن كانت الصعابة كثيرة حتى لم يتيسر لكل واحد ان يسمع تلبية لانه كان يخرج قوم من عنده ويدخل الآخرون شدة
التراحم حتى قال بعض المورخين كانت الصعابة ما لا تحصى وصرح الواقدي انهم كانوا اكثر من سبعين الفا فلما لبني
البنى صلى الله عليه وسلم حين فرغ من ركعتيه تأه بعض الصعابة ثم بعض آخر حين تنقلت ناقته ثم حين جاز على البدار
فروى كل واحد ما رآه وسمع فحدث ابن عباس فيغز زيادة العلم وهو مثبت بخلاف الآخر وبذا مثل ما قال
عبد الله بن عمر بن قيس قال ان اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم من البدار حيث قال بيدك فلكم هذا التي تذكروا
على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ما اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الا من عند
المسجد اضاف البدار الى النخاطين للملابسة بانهم كانوا يقولون لا تبدأ احرام رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
منها فهداة البدار تذكرون على رسول الله صلى الله عليه وسلم في حقها في ابتداء الاحرام منها وليس المراد بالكذب
الكذب عند اهل الطلاق الكذب عليه لعدم علمهم بائذ احرامه صلى الله عليه وسلم وكذا قال ابن عباس في حق من
قال ان ابتداء الاحرام من حين استوت ناقته وليس كذلك بل ابتداء الاحرام من حين فراغه من ركعتيه متصلا به
باب الاشتراط في الحج لانه ما حكمه عند اهل الحجاز موثروا ويجوز اخراجه عن الاحرام من اشتراط وقت الابتداء
وقال العراقيون لا تأثيرة انما هو تطيب الخيط فمن حصر بالمرض وغيره يجوز له الخروج عن الاحرام بشرط وهو ان
يرسل الهدي المحرم فاذا ذبح يخرج فعذنا لا تأثيرة للشرط الا للتطيب والتكفين بحديث الحجاج بن عمر والاصمعي
وبما صح عن ابن عمر انه كان يكره الاشتراط ويقول ليس بيمينكم سنة نبينا -

قوله عن ابن عباس ان ضباعة بنت النبي صلى الله عليه وسلم
خرج المقداد بن الاسود فولدت له عبد الله وكسا بيمة انت رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقلت يا رسول الله اني اريد الحج اشتراط قال نعم قالت فكيف اقول قال قولي ببيتك اللهم
لبيك ومحلي من الارض حيث جئتني قال الطيبى دل على انه لا يجوز التحلل باحصاء المرض بدون اشتراط
ومع اشتراط قيل ايضا لا يجوز التحلل وجعل هذا الحكم مخصوصا بضباعة كما اذن النبي صلى الله عليه وسلم في رفض
الحج وليس لغيرهم ذلك اه قلت ما حكى الطيبى من ان حكم الاشتراط مخصوص بضباعة موجه فانها واقعة خاصة للعموم
لها ويدل عليه الروايات الاخر التي فيها حكم التحلل من غير الاشتراط او يقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
بضاعة بالاشراط تطيبا لقلوبها وتسكينها واما قوله دل على انه لا يجوز التحلل باحصاء المرض انما فلا دليل عليه وقد
واقفنا البخاري حيث لم يخرج حديث ضباعة في الاشتراط في الحج مع كونه اصرح فيه واخرجه في النكاح من حديث
عائشة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها لعلك اردت الحج قالت
والله ما اجد في الادب فقال لها جدي واشترط لي قولي اللهم محلي حيث جئتني وهذه عادة البخاري انه اذا لم يرد
ظاهر الحديث لا يخرج في بابه ولم يرد عليه احد كما لم يخرج حديث الركعتين بعد الوتر جالس واخرجه في الستين
قبل الفجر

باب في افتراء الحج وهو ان يحرم بالحج في شهرة ثم ياتي بافعاله ويفرغ منه خالف العلماء في الافتراء

والتمتع بالقرآن بعد انقضاءهم ان هذه الانواع كلها عبادات في ان هذه الانواع الثلاثة ايهما افضل فقال الشافعي
وما لك افضلها الا فرادى ثم التمتع ثم القرآن وقال احمد واخر من انفسها التمتع وقال ابو حنيفة واصحابه وكثير من فقهاء
القرآن ثم التمتع ثم الافراد وكل معنى بهذا الاختلاف الاختلاف في حجة النبي صلى الله عليه وسلم فقال الشافعي وما لك
انه صلى الله عليه وسلم كان مفردا وقال ابو حنيفة انه صلى الله عليه وسلم كان قارنا من اوله الى آخره وقال احمد
انه كان قارنا الا انه تسمى التمتع بغير سوق الهدي كما في الصحيح لو استقبلت من امرى ما لبثت لما سقت الهدي
فان الذي تسمى له فهو افضل قلت ان الشافعي بانه صلى الله عليه وسلم كان قارنا ما لا قال النودى واما حجة النبي صلى
الله عليه وسلم فاختلفوا فيها هل كان مفردا او متمعا او قارنا وهي ثلثة اقوال للعلماء بحسب مذاهبهم السابقة وكل من قلنا
رجحت نوعا ودعت ان حجة النبي صلى الله عليه وسلم كانت كذلك الصحيح انه صلى الله عليه وسلم كان اولافرادا
ثم احرم بالعمرة بعد ذلك وادخلها على الحج فصار قارنا انتهى قلت كذلك قال الحافظ ابن حجر وهذا عجيب
منه كيف غمض عن كثير من الروايات الدالة على قرانه صلى الله عليه وسلم من بدر الاحرام ووجب منه من مثل هذا
الحافظ ما نسب الى الطحاوي انه قائل بانه صلى الله عليه وسلم كان اولافرادا بالحج ثم ادخل واهرم بالعمرة بعد ذلك على
الحج قلت هذه النسبة خلاف الواقع وخلاف تصريح الطحاوي نعم كلام الطحاوي قطعتين قطعت في الجمع بين
روايات الصحابة في حجة صلى الله عليه وسلم قال فيه هذا لفظه قيل لانه ان يكون الافراد الذي ذكره هذا على معنى
لا يخالف معنى ما روى الزهري عن عروة عن عائشة وذلك انه قد يجوز ان يكون الافراد الذي ذكره القاسم
عن افراد الحج انما ارادت به افراد الحج في وقت ما حرم به وان كان قد احرم بعد خروجه من مكة فادارت انه لم
يخلط في وقت احرامه به باحرام العمرة كما فعل غيره ممن كان معه اه وقطعت في تحقيق احرامه صلى الله عليه وسلم في الواقع
وقد صرح في هذا انه صلى الله عليه وسلم كان قارنا من اول الاحرام وبدر الامر قطعاً .

قوله عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
افرادا الحج اختلفت الروايات في حجة صلى الله عليه وسلم عن الصحابة فقال بعضهم افرادا بالحج وبعضهم تمتع وبعضهم ان قرآن
في اخسرى اهل بالحج وفي اخسرى اهل بالعمرة وفي اخسرى اهل بالحج والعمرة بل اختلفت الروايات عن صحابي
واحد كما اختلفت على جابر وعلى عائشة فعن عائشة في هذه الرواية افرادا بالحج وفي بعض الروايات عنها تصريح
بالقرآن انه صلى الله عليه وسلم اعتمر مع حجة وغير ذلك واسبغ كلها صحاح وحصان فاقول قد جمع وطبق العلماء
بطرق مختلفة فقال بعضهم معنى افراد الحج انه لم يحج بعد الاقتراف بالاحجة واحدة وقال بعضهم معناه انه شرع الافراد
لا انه كان مفردا بنفسه وقال بعضهم انه افرادا بالحج في وقت ما حرم ثم احرم بالعمرة فلم يخلط في وقت احرام الحج
بالعمرة كما فعل غيره وقال بعض الاحناف طرأه معناه افرادا فقال الحج على العمرة ففعل كل منهما مفردا مفردا لا
كما قال الشوك ان دخل افعال العمرة في افعال الحج وهذا في جواب من قال من الشواذ ان معنى دخلت العمرة
في الحج دخلت افعال العمرة في الحج وقال بعضهم معناه ذكر الحج فقط في تلبينه وهذا اولي وعندى مراد افراد بالحج انه
اعتمر وحج باحرام واحد بدون اكمال في الوسط مثل التمتع بغير سوق الهدي فانه يحل في الوسط ولم يحل النبي صلى الله

عليه وسلم مثل اصحابه الذين لم يسبقوا اليه اياها فاهم حلوا في الوسط وشكروا ما قال النودى المحققون قالوا في ذلك
 الله عليه وسلم انه القرآن فقد صح ذلك من رواية اثني عشر من الصحابة بحيث لا يتحمل التأويل وقد جمع ابن حزم الظاهري
 في حجة الوداع له وذكرها حديثا قالوا وبه يجهل الجمع بين احاديث الباب اما احاديث الافراد فمبني على ان
 الراوى سمي يلى باحج فزعم انه مفرد باحج فاجاب على ذلك ويحتمل ان المراد بافراوانحج انه لم يبح بعد الا فتر من
 الاحجة واحدة ما احديث التمتع فبنيته على انه سمي يلى بالعمرة فزعم انه تمتع وهذا لا مانع منه من افراد ذلك بالذكر
 لتدارك على انه قد يخفى الصوت بالثاني ويحتمل ان المراد بالتمتع القرآن لانه من الاطلاقات القديمة وهم كانوا
 يسمون القرآن مستقارا قلت قد تكلم الطحاو في معاني الآثار في عدة اوراق وقد جمع الروايات ودقق
 فليبرهجه فانه يفيديك في الاختلافات من الصحابة ثم علم ان العلماء من اتباع الائمة الاربعة قالوا منهم ابن
 الهمام وروى عنه ابن حجر وابن قيم وبعض الموكب ان التمتع المذكور في القرآن فمن تمتع بالعمرة الى الحج تمتع لغوى لا الله
 لمصطلح الفقهاء عليه في تحصيل النفع وهو ادراك السكين في سفره وهذا اعم من التمتع لمصطلح القرآن لمصطلح وقال بعضهم
 وبهذا الاطلاق اطلق بعض الصحابة لفظ التمتع على قران النبي صلى الله عليه وسلم ولما ان التمتع المذكور في القرآن
 وهو لمصطلح واليه يشير لفظ القرآن فمن تمتع بالعمرة الى الحج الآية لم يمتنع لفظ التمتع في بعض الاحاديث بمعنى التمتع
 للغوى كما قال بعض العلماء واما ثبوت القرآن من ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا في حجة الوداع
 عند ذكر في باب انشاء الله تعالى بحيث لا يمكن لاحد ان يرتاب فيه واما اختلافات الصحابة فنقول اولان
 العلماء قاطبة قالوا ان الاختلاف بين الصحابة فيما بينهم في افعال النبي صلى الله عليه وسلم الذي فعله في حجة الوداع
 وانما اختلفوا في تحريمهم من عند أنفسهم مثلا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم منع الطواف فقال بعضهم كان طوافه
 الاول للقدوم وطواف العمرة قد دخلت في طواف الحج اى طواف الزيارة وقال بعضهم بل كان طوافه الاول
 للعمرة ودخل طواف القدوم فيها وكان الطواف الثاني للحج فقط وترك طواف القدوم وهذا جائز لانه سنة
 فلهذا كله من اجتهادناهم لا علينا ان نطبق فيما قالوا واثنا نيا ان الصحابة لم يخلفوا في احرامه صلى الله عليه وسلم
 بل كان احرامه احرام القرآن بالاتفاق وانما اختلفوا في صيغة تلبية صلى الله عليه وسلم بانه لبي بالعمرة او بالحج
 او بها جميعا ويدل عليه حديث انس وفيه قال انس سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يلى بالحج والعمرة جميعا قال
 بكر بن محمد بن بك ابن عمر فقال لبي بالحج وحده فليقت انما فحدثته بقول ابن عمر فقال انس ما نعد وانا الا
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم يقول لبيك عمرة وحج واني روايته اني سمعت باذناي تلبية النبي
 صلى الله عليه وسلم انه لبي بحجة وعمرة وكنت اخذ ابلجام ناقه.

قوله فلما كان بذي الحليفة قال من شاء ان يهل بالحج فليهل ومن شاء ان يهل بالعمرة
 فليهل بالعمرة اى اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل واحد منهم ان يحرم بما شاء من الحج والعمرة فعلم من هذا
 ان احرام الفردين بالحج واحرام المتمتعين بالعمرة انما كان باجازة النبي صلى الله عليه وسلم. قوله قال موسى
 في حديث وهيب فاني لو لا اني احدثت لبعث اى بعمرة خالصة ثم حلت بعد الفراغ من

أفعالها لكن الهدى يمنع الاحلال قبل الحج كالقرآن والافراد توصيه ان معناه لا يتيقن على قول من قال ان النبي
صلى الله عليه وسلم كان مفردا بالحج واحرم بالحج فقط دون العمرة لان يكون حينئذ معناه اني احرمت واهللت
بجته فقط ولولم اهدى لاحرمت واهللت بعمرة وهذا فاسد لان حاصله ان المانع عن الابلال بعمرة انها هلالها
وهذا لم يقل به احد لان سوق الهدى لا يمنع عن التمتع ولا عن القرآن عند احد بل الاختيار الى سوق الهدى
انما يكون في التمتع والقرآن دون الافراد فلا يفهم معنى هذا الجملة على قول من قال انه صلى الله عليه وسلم
احرم بالحج فقط واما على قول من قال انه احرم بالحج والعمرة جميعا فمعناه يتيقن انه قال لولا ان سوق الهدى لاهللت
بعمرة فقط وحرمت حللا بين العمرة والحج قبل الحج ولكني ما احللت بعمرة فقط بل اهللت بالحج والعمرة جميعا فلا
ايل بين الحج والعمرة لاني سقت الهدى وهو يمنع الاحلال قبل الحج وهذا المعنى صحيح وهو مراد الراوي وهذا الظاهر
ما قلت من عندي في معنى قوله افراد بالحج لان ملحوظ هذا الراوي انه يسمي العمرة عمرة الا العمرة التي تكون افعالها
عليه من افعال الحج بان تودي افعال كل واحد من العمرة والحج باحرام مستقل يقع لفصل بينهما ما حمل اما العمرة
التي لم تكن كذلك بل تودي افعالها وافعال الحج باحرام واحد لا يسميها عمرة فالقرآن في حكم الافراد في ملحوظ
هذا الراوي في التعبير ولا بد من الاقرار من قال بكونه قارنا صلى الله عليه وسلم فهذا العيب ملحوظ من قال افراد بالحج
لم يفصل بين الحج والعمرة لعل بل اودي افعالها باحرام واحد توصيه ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم بالحج والعمرة
جميعا من بدر الامر كما صرح به السافظ يوسف بن عبد الهادي فشرع اولاني اذ اذ كان العمرة ثم لم يحل بعد تمام
العمرة عن الاحرام بل بقية محرمات شرع في افعال الحج فاودي افعال الحج كلها بذلك الاحرام فحصلت صورة
وحدانية من افعال النبي صلى الله عليه وسلم مركبة من الحج والعمرة وان لم يبين صلى الله عليه وسلم ان هذه الافعال
افعال العمرة وهذه افعال الحج حتى لم يقل اني فعلت شيئين اسي الحج والعمرة فجارت الصحابة وحلل كل واحد افعاله
صلى الله عليه وسلم برأيه فعبّر كل واحد من الصحابة حجه على حبه رايه فاختلفت تعبيراتهم فلا حظ بعضهم في تعبير حجه صلى
الله عليه وسلم الصورة العلمية الواحدة في قبل التحليل فقال افراد بالحج ولا حظ بعضهم الصورة التي حصلت بعد التحليل
في افعاله بل الحج والعمرة فقال اهل الحج وعمرة معاً مثل انس بن مالك فعانت ممن لاحظ الصورة العلمية ولذا
قالت افراد بالحج تارة وقالت طائفة لها طوائف واحد لعل هذا القول صدر منه صلى الله عليه وسلم - قوله
واما انا فاهل بالحج فان معنى الهدى اى اهل بالحج مع العمرة فهذا الراوي قابل بين العمرة فقط وبين الحج
والعمرة الذين يكونان في احرام واحد فلها الكثرة بالحج فقط فهذا العيب ما مر في قوله لولا اني اهدى انما فلا يسمي
الراوي العمرة التي تكون مع الحج عمرة - قوله فلها كان في بعض الطريق حضرت فدخل على رسول
الله صلى الله عليه وسلم وانا ابكي فقال ما يبكيك فقلت ودوت اني لو اكن خرجت العام
قال ارضى عذرتك وانقضى داسك وامتشطى قال موسى واهلي بالحج وقال سليمان واصنوي
ما يصنع المسلمون في جهنم فلما كان ليلة الصبر رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم
عبد الرحمن فذهب بها الى التعليم زاد موسى فاهللت بعمرة مكان عسرتها وطافت بها

فقضى الله عمرتها وحجها قال هشام ولم يكن في شيء من ذلك كهدى قال ابو داود زاد من في حديثه
 حماد بن سلمة فلما كانت ليلة البطحاء طهرت عايشة اختلف العلماء في ان عايشة كانت مفردة
 او قارنته فقال الشوافع انها كانت قارنته ودخل افعال العمرة في افعال الحج وقال الحنفية انها ابلت للعمرة
 ثم لما اصابها الحيض بسرت رخصت للعمرة وابلت بالحج فصارت مفردة بالحج وقالوا لا تدخل افعال العمرة
 في افعال الحج بل يجب ان ياتي القارن بافعال العمرة من الطواف والسعي او لا ثم ياتي بافعال الحج فعلى هذا
 في هذا الكلام دليل صريح لذهب الحنفية فان النبي صلى الله عليه وسلم امر بما برخص العمرة التي ابلت بها وفي
 في روايته الا في لفظ ودعى للعمرة وكذلك امر بما لا مشاطة وانقصا شعر الرأس وفي سلم وغيره وادركني واسكي
 كما صرح في ذلك فانها اذا كانت قارنته لم تترك شيئا من اعمال العمرة فلا يصح قولها لم اطفئ بين الصفا والمروة
 وشكايته ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصح الا ان يكون عند ما علم بان افعال العمرة لا تدخل
 في افعال الحج وكذلك لا يصح قولها ارجع بحجة وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم انه مكان عمرتك فثبت
 بهذا انها كانت معتمرة او قارنته في بدر الا انهم لم لما اصابها الحيض رخصت للعمرة وابلت بالحج فصارت
 مفردة بالحج ولم تجب عليها الهدي بل وجبت عليها دم لنقض العمرة فلا يخالف ما قال هشام ولم يكن في شيء
 من ذلك هدي لانها لما رخصت العمرة كانت مفردة بالحج فلا يلزم عليها الهدي ولكن يلزمها دم فنقض العمرة وقد
 ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ادعى عنها الدم في البقرة التي ذبحها اختلفت الروايات في دخول النبي صلى
 الله عليه وسلم عليها وهي تكبي وفي طهرها قال الحافظ قد تقدم ان حيضها كان بسرت قبل دخولهم مكة وفي رواية
 ابن الزبير عن جابر عن مسلم ان دخول النبي صلى الله عليه وسلم عليها وشكواها ذلك له كان يوم التروية ووقع عند
 مسلم من طريق مجاهد عن عائشة ان طهرها كان بعرفة وفي رواية القاسم عنها وطهرت صبيحة ليلة عرفة حتى
 قد مناسي وله من طريقه فخر جيت في حجتى حتى نزلنا فطهرت ثم طعنا بالبيت الحديث واتفقت الروايات انها
 طافت طواف الافاضة من يوم النحر واقصر النودي في شرح مسلم على نقل عن ابي محمد بن حزم ان عائشة
 حاضت يوم السبت ثالث ذى الحجة ويوم السبت عاشره يوم النحر وانما اخذه ابن حزم من هذه الرواية التي
 في مسلم ويصحح بين قول مجاهد وقول القاسم انها رأت الطهر وهي بعرفة ولم تنقها للاعتقال الا بعد ان نزلت
 منى او انقطع الدم عنها بعرفة وراى الطهر الا بعد ان نزلت منى وهذا هو الذي اذ قلت وفي هذا الحديث فلما
 كانت ليلة البطحاء طهرت عايشة وهي ليلة اربع عشرة من ذى الحجة التي اقام فيها رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في المحصب بعد عودته من ذى قال الحافظ ابن القيم في الهدى وموضع طهرها قد اختلفت فيه
 فيقول بعرفة كما روى مجاهد عنها وروى عروة عنها انها اظلمها يوم عرفة وهي حائض ولا تنافي بينهما في بيان
 صحيحان وقد علمنا ابن حزم على معنيين فطهر عرفة هو الاعتقال للوقوف عنده قال لانها قالت فطهرت بعرفة
 والنظر غير الطهر قال وقد ذكر القاسم يوم طهرها انه يوم النحر وحديثه في صحيح مسلم قال وقد اتفق القاسم وعروة
 على انها كانت يوم عرفة جافضا وبها اقرب الناس منها وقد روى ابو داود وحديثا عنها (رواية الباب)

وفيه فلما كانت ليلة البطار طهرت عائشة وهذا اسناد صحيح لكن قال ابن حزم انه حديث منكر مخالف لما رووه
هو لا ركنهم عنها وهو قوله انها طهرت ليلة البطار وليلة البطار كانت بعد يوم النحر بربع ليال وهذا محال الا اننا
لما تدبرنا وجدنا هذه القطة انها ليست من كلام عائشة فسقط التسلسل بها لانها هي مادون عائشة وهي علم
بنفسها انتهى بقدر الحاجة -

قوله عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم في حجة الوداع فاهلنا اى فاهل بطننا بعمرة ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

من كان معي ههنا فليهل بالبحر مع العدة ليكون قارنا ثم لا يحل منهما جميعا اى لا يخرج
من الاحرام ولا يحل له شئ من المخطورات حتى يتم العمرة والبعج جميعا فقد تمت مكة وانما حائض ولم اطف بالبית
ولا بين الصفا والمروة لان الطهارة شرط للطواف والسعي بين الصفا والمروة موقوف على الطواف بالبית طاهرا
عن الحدث الاكبر فلا يجوز السعي بين الصفا والمروة قبل الطواف ولا بعد الطواف حائضا او جنبها وما قاله حنابلة
شرح الوقاية وحضنها لا يمنع فسكا الا للطواف فانه في المسجد ولا يجوز للحائض دخوله اذ قاصرتا بها لو طافت من
خارج المسجد ايضا لم يخبر فان الطهارة من اجابة شرط لنفس الطواف فتشكوت ذلك الى رسول الله

صلى الله عليه وسلم فقال انقضى راسك وامتنطي واهلى بالبحر ودعى العدة قالت ففعلت
في هذا دليل صريح لمذهب المخفية فان قولها لم اطف بين الصفا والمروة تركا لنية ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم لا يصح الا ان يكون عندها علم بان افعال العمرة لا تدخل في افعال الحج وكذلك امرها بالامتناع ورفض
العمرة كالصريح في ذلك فانها اذا كانت قارنته لم تترك شيئا من اعمال العمرة وكذلك لا يصح قولها ارجح بحجة
وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم هذه مكان عمرتك ثبتت بهذا انها كانت محترمة ثم لما اصابتها الحيض رفضت
العمرة واهلت بالبحر فصارت مفردة بالحج ولم تجب عليها الهدى بل وجبت عليها دم لرفض العمرة وعند الشافعية
كانت عائشة قارنته فدخل افعال العمرة في افعال الحج فاولوا هذا بان معنى قوله انقضى راسك اى حلى شعر
راسك وامتنطي بحيث لا يتفق شعر الراس واخرى بالحج ودعى العمرة لى اتركى افعال العمرة وهذا كما ترى تشبه

على مذمبه بل هو تحريف فلما قضينا الحج ارسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم مع عبد الرحمن بن
ابي بكر الى التنعيم فاعتمررت اى احرمت من التثمين للعمرة واديت افعال افعالها فلما فرغت منها فقال نذر
اى العمرة التي اعتمررت من التثمين مكان عمرتك التي رفضتها بسبب الحيض قالت فطاف الذين اهلوا

بالعمرة بالبית وبين الصفا والمروة ثم حلوا الى من العمرة ثم طافوا طوافا اخر بعد ان رجعوا
من منى للحج ثم رجعوا طواف الافاضة . واما الذين كانوا اجبوا الحج والعمرة فانما طافوا طوافا
واحدا قال يعنى فيه حجة لمن قال الطواف الواحد والسعي الواحد كيفيان للقارن وبه قال مالك والشافعية
والاحمد وغيرهم وقال الاوزاعي والشافعية ومجاهد وابن ابي ليلى وغيرهم وابو حنيفة واصحابه لا بد للقارن
من طوافين وسعيين وحكى ذلك عن علي وعمر وحسن والحسين وروى مسعود وعنه علقمة وابن مسعود وقال طاف

رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمرة وجهه طوافي وسعي سبعين - والي بكره وعمره على - انتهى قلت لاجبة لهم في ذلك لان لعل
 انفقوا على ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يلبث في حجة الوداع كل من ثلثة اطوافه وقد تنال الوايات على ذلك
 الاول في يوم النذري وفي ذلك الرابع من ذي الحجة والثاني في الحاضر ذي الحجة والثالث للاربع عشر
 من ذي الحجة وقد ثبت برواية توفية طواف اخرى ما بين العاشر والرابع عشر القبا فاذما علمت هذا فاعلم ان
 طاهر هذا الحديث يخالف الذي بين فانه يدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف في حجة الوداع طوافا
 واحدا واحدا ان ثلاثة الطوفة ثالثة بلاربع فيحتاج اهل الذميين الى التشرح ولا يكون حجة لاحد على احد
 فشرح الشافعية ومن معهم بما يوافقهم في مسئلة تدخل افعال العمرة في الحج فقالوا ان الطواف الاول كان
 للقدم والثاني في الذمى ذكرته عائشة وغيره بانها كان للحج والعمرة جميعا طوافا واحدا والثالث طواف الوداع
 فمراد حديث الباب انهم طافوا طوافا الذمى يجزئ عن السكينة الحج والعمرة واما شرحه على مذاهب الخنفية فنقول ان
 طوافه الاول كان للعمرة ودخل فيه طواف القدم او تركه كما قال الطحاوي والثاني للزيارة والثالث للحج
 فاختلاف بين الخنفية والشافعية في طواف الاول هو لقولهم ان طواف القدم ونحوه نقول هو طواف العمرة كما
 كان للمتمسكين والفرق في الحمل وعدم الحمل من ان المتمسكين حلوا بعد هذه الطواف والتعارفين لم يحلوا واما استدلال
 الشوافع بحديث عائشة وكذا بحديث ابن عمر لا يصح اما اولها فلا ليس فيه لفظ يدل على ان كان هذه الطواف
 الواحد للحج والعمرة جميعا فان فيه فانما طافوا طوافا واحدا فليس فيه لفظ ان هذا الهام فجزان يكون ذلك الطواف
 لاحدهما وثانيا ان سلم ان هذه مراد الروي فان الطحاوي في حجة وفيه طافوا طوافا واحدا الهام فنقول ان هذا
 تعبیر عائشة فيكون فيه الجواب بانها اجتهدت بان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل ان هذه الطواف طفت للحج والعمرة
 وانما فهمت عائشة ان صلى الله عليه وسلم طاف لهما طوافا واحدا فلهذا لم يكن هذا مرفوعا فنقول نحن نأخذ باجتهاد
 علي وابن مسعود وخرجه الطحاوي بسند صحيح عن علي وعبد الله بن مسعود والتعارف يطوف طوافين ويسعى سبعين
 الحديث وسبباني والثالث ما اوله شيخ شيوخ الاسلام حجة الله على الانام الورع التقي النقي صدر العلماء بالفضل
 قدوة المحققين فخر المقتدمين والمتأخرين شيخنا وشيخ مشايخنا الفقيه المحدث منذ الزمن شيخ الاجل مولانا محمود
 حسن قدس الله سره ان معناه واما الذين جمعوا الحج والعمرة فانما طافوا بالاحلال طوافا واحدا فانهم لم يحلوا بعد
 طواف العمرة وانما حلوا بعد طواف الزيارة فليس طوافهم للحمل الاطواف واحد ويؤيده ما خرجه الترمذي عن
 ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احرم بالحج والعمرة اجزاء طواف واحد وسعي واحد منها
 حتى يحل منها جميعا -

قوله عن عائشة انها قالت لبينا بالحج انما اضافته الى نفسها مجازا كما اضافته قولها بعد ذلك
 فلما قد منطلقا ومن العلوم انها كانت حائضة عند ذلك وانما نسبت فعل الجماعة اليها ايضا ولا يضرنا
 لو سلمنا انها كانت قارئة فانها وان نوت السكينة جميعا غير انها برفض العمرة صارت مفردة بالحج -
 قوله قالت وذبح النبي صلى الله عليه وسلم عن نسائه التبريه والنحر انما هو ان جميع نسائه

صلى الله عليه وسلم كن في هذا السفر وكانت تسع نسوة فكيف يمكن ان تكفي بقرة عن جميعها قلت لا اشكال
 في هذه الرواية لان فيها لفظ البقرة دون الثار وهو اسم خنيس ورجح احوال ابن حجر هذه الرواية على رواية البقرة وما
 على رواية البقرة وما على رواية البقرة فاشكال لان البقرة تكفي عن السبعة فيقال انها كانت عن سبعة وعن
 اباية لعل ذلك غير ما او كانت مفردة وفي بعض الرواية ذلك عن كل واحدة بقرة - قوله فلما كانت ليلة ليلتي
 وظهرت عائشة قالت يا رسول الله اتوجه صواحي بحج وعمرة وارجع انا بالحج احدث ليلة بطوار
 هي ليلة المحصب وظهرت عائشة قبلها يوم النحر وفي الحديث دليل على ان عائشة رفضت العمرة وصارت مفردة
 بالحج لا كما قال الشوافع انها كانت قارئة ودخل افعال العمرة في الحج لانها ان كانت قارئة فصارت كالبنى في الحلق
 الاربعة والزبير والطلحة ففيم انتاسف ولما لا تظن قبلها مع موافقة النبي صلى الله عليه وسلم - قوله عن عائشة
 قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نرى الا انا الحج وذو الحجة كان الحج من عظم
 العبادات ومن اعظم المقاصد والعمرة من توابعها فمعاها لا يبعد سفرنا الا للحج البيت والليل
 على ذلك قولها فمننا من اهل الحج ومننا من اهل العمرة - قوله عن عائشة ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال لو استقبلت من امرى ما استبوت لها سقت الرمدى قال حبيب
 بن شريح عثمان بن عمر قال ولحلت مع الذين احلوا مع العمرة قال ادا دعي قال محمد بن ادرار رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بهذا القول ان يكون امر الناس واحدا ولا يلزم على هذا تفصيل التمتع على القرآن تبينه ذلك
 لان التمتع انما هو بعارض ان الصحابة تردوا في الحلال وكان الحج الى العمرة مما وجب في هذا العام
 لا بل كراهتهم العمرة في شهر الحج لا لاجل فضل التمتع على القرآن وقال القاضي ثار الله الباني يتي من علماء راحفة
 ان التمتع بسوق الهدى افضل من القرآن فكانه اقرآن النبي صلى الله عليه وسلم كان متمعا بسوق الهدى وفي
 الحديث دليل على ان الطواف الاول كان للعمرة - قوله عن جابر قال اقبلنا مهيئين اي محرمين مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بالحج مفردا في اكثرنا كانوا مفردين بالحج لا كلهم واقبلت عائشة مهيئة بعمرة كما
 تقدم عنها انها قالت فكنيت فيمن اهل العمرة حتى اذا كانت بسوق عكرمة اي حاضرت حتى اذا قد صاطفنا
 باللعبة وبالصبغ والمزفة اى وسعينا بها فامرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحل منا من
 نمر يمكن معه هدى قال فقلنا حل فاذا انما سألوا لانهم استبعدوا ان يكون مراده الحلال المعروف لدنو ايام
 منى وعرفة فلعلة اراد بالحل معنى آخر فقالوا اى يحل تعني قال يحل كله حتى الجامعة فوافقنا اى جامعنا الناس
 تطيبا بالطيب ولبنائنا وليس بنينا وبين عرفة الا اربع ليال ثم اهللنا للحج يوم التروية ثم دخل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على عائشة فوجدناها تبكي فقال ما شانك قالت شاني
 اني قد حضت وقد حل الناس بعد اتيان افعال العمرة ولم احلل ولم اطف بالبيت والناس هم
 الى الحج الا ان علم من هذا ان بكاء عائشة كان في مكة وعلم من الروايات السابقة انه كان بسوق قلت لا شك
 بينها لانه يمكن ان يكت في الموضعين قال ان هذا امر كثر الله على بنات آدم فاعطسوا لا حرام الحج للتطيف

ثم اقبل بالبحر وارضى العمرة كما تقدم ففعلت ووقفت المواقف حتى اذا ظهرت طافت بالبيت للافاضة
 وسنت بالصفا والمروة ثم قال قد حملت من حرك وعمرتك جميعا استدل بهذا الشافعية على كون ما شئت
 قارنته قال الطحاوي ليس بكذا اللفظ هذا الحديث الذي رويته انما لفظه انه قال طوافك بحجك يحجزيك للحج
 وعمرتك فاخبر ان الطواف المنفرد للحج يحجزيك عن الحج والعمرة وانما لا تقولون انما تقولون ان طواف النحر
 طواف اقرانه لا يحجته دون عمرته ولعمرة دون حجة استتبه وحاصل كلامه ان طوافك انما طواف الحج فقط لا نيا
 كانت مفردة بالحج الا انه يحجزيك باعتبار الثواب عن طواف الحج وطواف العمرة جميعا يعني يحصل لك ثواب الطوافين
 من طواف واحد وانما قال ذلك تطييبا لقلوبهم لانها ظنت ان تسلي صارت نقص من ترك صلاحي لانهم
 فعلوا العمرة والحج وفعلت الحج فقط فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم لا تفكر بهذا ولا تحزن لان المقصود من
 العمرة والحج انما هو رضا الله تعالى والثواب والثواب طوافك الواحد يادى ثواب الطوافين فصوابك
 وان طوفن طوافين ولكنهم ما فاقنن عليك في الثواب ولا يستبعد ذلك لانها حملت من المشقة ما لم تحملها
 حتى بكت غير مرة وامارا احرامها في انتظار الطهر للعمرة ولم تطهر حتى جاري يوم التروية فتركت العمرة ورفضت
 واحرمت الحج ولم تنقطع باحل بينها بخلاف صوابها فانهم اهللن بينها فاحل اصل ان يحل مشقتها وطوافها
 صار يحجزها عن عمرتها عند الله وحصل لها ثواب الحج والعمرة وهذا هو مراد الطحاوي من هذا الكلام قالت يا
 رسول الله اني اجد في نفسي اني لم اطف بالبيت حين حججت قال فاذهب بيدك عبد الرحمن الحارثي
 اى قالت يا رسول الله اني رفضت العمرة قبل الحج حين اردت الحج فلم اطف واوضح من ذلك ما أخرجه البيهقي
 في سننه هذا الحديث بهذا اني داود فيه قالت يا رسول الله اني اجد في نفسي اني لم اطف بالبيت حين حججت
 الحديث فدل هذا الحديث على ان الطواف الاول انما كان طواف العمرة لا طواف القدوم ويدل عليه رواية
 البخاري قال ما كنت تطوفين بالبيت ليا لي قدما كمة قلت بلى الحديث لانها لو قالت طفت فكان طواف
 العمرة لا القدوم كما يدل عليه سياق الحديث - قوله عن جابر بن عبد الله قال اهللنا مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بالحج خالصا لا يتخاطه شئ اى من العمرة وقال هذا باعتبار الاكثر قوله
 ثم قام رسالة بن قال يا رسول الله ارايت متقنا هذه اى متقنا ما يحل بعد الطواف
 والسعي للعمرة العامان هذه اى نخس بذلك العام ام لا بد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بل هي للابد الى زوال امر الجاهلية وهو انهم كانوا يرون العمرة في اشهر الحج من فجر الفجر ودخلت العمرة
 في الحج وابعث الله لهم ذلك للابد وانسخ الحج بالعمرة فهو مخصوص بهم في تلك السنة قاله الجمهور وقال
 الحنابل معناه ان نسخ الحج الى العمرة جائز الى يوم القيامة وبالغ فيه بعضهم حتى قال يصير حلالا في كل شارع
 بعد الفرج عن العمرة اى الطواف والسعي سواء ارتكب مخدرات الاحرام او لا مثل الصائم فانه يصير مفطر بالحج
 غروب الشمس في حكم الشارع وان لم ياكل او يشرب - قوله عن جابر قال قد مر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم واصحابه مكة لاربع خلون من ذى الحجة فلما طافوا بالبيت والصفا

والله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها عمرة في مسازة عن افعال ربح باكل من
العمرة ما يحمد اجعلوا افعال ربح من الطواف والسعي عمرة اي فسحوا الى العمرة الا من كان مع الهمة فهو اكل
ولا يجعلها مسازة فلما كان يوم التروية وهو اثنا من ذي الحجة اهلوا اي احرصوا بالرحل وحجوا فلما كان يوم النحر
ما شرد الحجة قد موافقا فوا بالبيت لافاضته ولم يطوفوا بين الصفا والمروة فلو لم يطوفوا بين الصفا والمروة
مشكل اخرجه سلم في صحيحه مختصرا عن جابر لعظم لطيف النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه الاطرافا واحدا بين الصفا
احديث فحله النودي على القارئين وتصدي للاستدلال على وحدة السعي للقارئ قبل ان يستقيم على مذهبه ايضا
فان المتعجب يجب عليه السعيان اتفاقا لا في رواية عن احمد وهذا هو منه لانه قد ثبت ان اكثر الصحابة كانوا متمتعين
وقالوا ان القارئ هو النبي صلى الله عليه وسلم واخلفا الاربعه وطلحة والبيروقيان لا يصدق حديث مسلم الا على
اقل من الحجاج وهو كما ترى وفي اول هذا الحديث نصرت بان هذا حال المتمتعين لانه قال جعلوا بالعمرة الا من كان
سعه الهدي فعلى النودي اعتراض الاول ان كلامه يخالف رواية عصرية وثاني في فيه نقص لا يخفى على من لا يروي
تعلق بالحديث فان القارئ كان الاقل كما ذكرنا عدهم والمتمتعون كانوا الاكثر فحق حل حديث مسلم على القارئ
نقص فذلك الحديث وهذا الحديث كما مخالف لنا مخالف لهم ايضا فلا يستقيم على مذهب احد الا على رواية عن
احمد وتمسك بهذا السحافا بن قيم على وحدة السعي للمتعجب قلت كيف يتدل بهذا وهو مخالف صريحا بما اخرج البخاري
في باب قول الله تعالى ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام من حديث ابن عباس انه سئل عن متمتع
يحل فقال اهل المهاجرون والانصار اذ واج النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع واهلنا فلما قدنا مكة
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جعلوا اهلناكم بالبحر عمرة الا من قلده الهدي فطفنا بالبيت وبالصفا والمروة واتينا
النار وسبنا الثياب وقال من قلده الهدي فانه لا يحل له حتى يبلغ الهدي محله ثم امرنا عشيبة التروية ان نهل
بالبحر فاذا فرغنا من المناسك جنبا فطفنا بالبيت وبالصفا والمروة فقد تم حجتنا وعلينا الهدي الحديث فحق هذا النص
على الطوائف والسعيين فالتعجب من السحافا فليدبر الدين بن القيم انه كيف غفل عن رواية البخاري المتداول ليل
ونهار في ايدي العلماء قاذون لا يحصى منه الابل على وهم الراوي او يؤول بان هذا القول متعلق ببعض المتمتعين
منهم ويقال تحيل انهم طافوا متقلبا بعد اتمام الحج وسعوا بعده فحقت لا يجب عليهم ان يطوفوا بين الصفا والمروة
بعد طواف الزيارة او يؤول بانهم لما قدموا يوم النحر وطافوا لافاضته سعوا بين الصفا والمروة ثم لما طافوا
طواف الصدر لم يطوفوا بين الصفا والمروة كما طافوا بعد طواف العمرة وطواف الزيارة والافاضة ويقال
في حديث مسلم ان معناه ان السعي الواحد للمسك واحد كات واليه اشار الطحاوي حيث قال فان حجوا في
ذلك بحديث عطاء عن جابر ان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لم يبريدوا على طواف واحد لهم انما يعني بان
بهذا الطواف بين الصفا والمروة وقد بين عنه ذلك ابو بصير انه سمع جابرا يقول لم يطعن النبي صلى الله عليه وسلم
ولا اصحابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا وانما اراد جابر بهذا ان يخبرهم ان السعي بين الصفا والمروة لا
يفعل في طواف يوم النحر ولا في طواف الصدر كما يفعل في طواف القدوم وليس في شيء من هذا دليل على ان

ما على القارن من الطواف لعمرة وحجة هو طواف واحد ولو كان ما سبقت.

قوله وكان على قدم من اليمن مع الهدي فقال اهملت بما اهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الحديث دليل على ان الاحرام بالنية المبته صح وكذا في الدلالة على جواز الاحرام لمعلق وبه اخذ ابو حنيفة واثان في واحد بن حنبل وعن المالكية لا يصح الاحرام على الايهام قال في الهدى ولي يسي نوى الاحرام ولا يني له في حج ولا عمرة معنى في ايها شار ما لم يلحق بالبيت شوطا فان طاف شوطا كان احرامه للعمرة والاصل في انقضاء الاحرام بالمجهول ما روى ان عليا وابا موسى الاشعري لما قدم من اليمن في حجة الوداع قال لهما النبي صلى الله عليه وسلم بماذا اياكما فقالا لال رسول الله صلى الله عليه وسلم فصار هذا اصلا في انقضاء الاحرام بالمجهول لان الاحرام شرط جواز الاذنين واما ما روى عن ابي داود بن هو عفا على الاداء فما كان من يعقد محملا وثيق على البيان انتهى.

قوله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال هذه عمره استتمتها بها فمن لم يكن عندك هدي فليحل احل كله وقد دخلت العمرة في الحج الى يوم القيمة قوله استتمتها بها اي تمتتها وترفعها بالعمرة في الحج وقوله دخلت العمرة في الحج واصلها معنى دخل افعال العمرة في افعال الحج فتوهمى بالحج وقال بعض الاحناف مناه دخلت العمرة في وقت الحج وشهوره وكان الجاهلية لا يعتمرون في اشهره فابطله عنه الله عليه وسلم بقوله هذا وقال البيهقي بعد اخرج هذا الحديث بسنده اخرجته سلم في الصحيح من حديث غندر ومعاوية بن معاذ عن شعبة بن كانه اراد والله اعلم اصحابه الذين حلوا واستتموا وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لم ينفى حيث ساق الهمي فلم يحل ولو كان متمتعا بالعمرة الى الحج لم ينفى عليها والله اعلم قلت حاصل توجيه البيهقي ان المراد بالاستتماع الاستماع باحل ثم قول ان شرح هذا القول كما شرحه بعض الشوافع مبني على مذاهبهم وتشبه عليه ويرده الحديث والما شرحه بعض الاحناف فقيه ايضا نظرا لان الجاهلية قد عتروا قبل هذا ثلث عمرات في اشهر الحج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عمره الحديبية وعمره القضاء وعمره بجرانه وكل ذلك كان احرامه في اشهر الحج وهذه رابعة فكيف استتغفوا بالعمرة في اشهر الحج ولم يذهب عن اعتقادهم اعتقاد الجاهلية فهذا القول بهتان عظيم بل وجه اشتراكهم احل في الوسط كما قالوا في شرح الهمي وذكر الكير في النظر بينا واجبو ان يتبادروا في الاحرام لانهم انكروا لزعم الجاهلية من ان العمرة في اشهر الحج من انحر الفجر لان هذا لا يليق بشا الصحابة مع انهم فعلوا ثلث مرات مع النبي صلى الله عليه وسلم فوجه اشتراكهم كان احل في الوسط فدفعه النبي صلى الله عليه وسلم بهذا القول وقوله لاني استقبلت الحديث واما قول ابى داود وهذا منكم انما هو قول ابن عباس محل نظر لان شرحه في الرواية مسلم عن محمد بن جعفر والبيهقي مرفوعا وكذا في رواه ابو داود الطيالسي وروى معاوية بن معاذ وكثير من رواه عن شعبة مرفوعا فيعتمد عليهم قوله اخبرنا النحاس عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اهل الرجل بالحج ثم قد فعله فطاف بالبيت وبالصفا والمروة فقد حل وهي عمرة قال ابو داود ورواه ابن جرير عن عطاء دخل اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مهلين بالحج خالصا فجعلها النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم عليه في نيل الجبل في داره والمصنف ههنا حديثين اولهما حديث النحاس كان مدلوله قاعدة كلية بان اذا اهل
الرجل بالحج فطاف بالبيت وبالصفا والمروة فدخل ويكون هذا عمرة وكان هذه القاعدة خلافا لما ثبت في ائمة
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثبوتها بينا لا مزية فيه بان هذا كان مختصا باصحابه الذين لم يكن معهم هدي بذرك
هسته وكان هذا ضعيفا الضعف النحاس اورول بعد حديث ابن جريج ليدل ان هذا الحديث منكر والمعروف
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل هذا لاصحابه الذين اهلوا بالحج ولم يكن معهم هدي فجعلها عمرة لهم فلعل كان
قول المؤلف الذي تقدم في الحديث المار وهو قول ابى داود وهذا حديث منكر اما هو قول ابن عباس في
هذا الحديث فغلط بعض النسخ وكتبه عقب حديث المتقدم وكان بعد هذا الحديث الدالة على القاعدة الكلية
ولكن لم اره في نسخة من نسخ ابى داود التي عندي اه مع توضيح. قوله عن سعيد بن المسيب ان رجلا

من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم راقى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فشهد عند

انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي قبض فيه يخطب عن العمرة قبل الحج
قال الخطابي في اسناد هذا الحديث مقال وان ثبت يحل على الاستحباب اه وقيل معناه قوله يخطب عن العمرة قبل
الحج وهو فرضية ثابتة بالنص القرآني ولا كذلك العمرة ولعل لهم منه النهي عن اتيان العمرة بعد الاحرام بالعمرة
والحجة فكان ذلك نهيا عن القرآن والى نهى تنزيهه لافضيلة الافراد عنده وقوله ان معاوية بن

ابى سفيان قال اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم هل تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه

وسلم يخطب عن كذا او ركوب جلود النور قالوا نعم قال فتعلمون انه يخطب ان يقرن بين

الحج والعمرة فقالوا اما هذا فلا فقال اما انفاى الى من القارئة بين الحج والعمرة مهين ولكنكم

نسيتم قال الخطابي لم يوافق الصحابة معوية على هذه الرواية وان ثبت يحل على الفضل لان الافراد فضل من

القرآن على بعض المذاهب انتهى قال بعض فضلاء الدرس بل الحديث محمول على ان معاداة نهم من امراء

الله صلى الله عليه وسلم بسنن الحج الى العمرة وتلفه صلى الله عليه وسلم على ارسال الهدى وتمنيه عدم سوق

الهدى وحل بعد العمرة بان القرآن منهي عنه وكان هذا مخالفا لاجماع الصحابة فلا يحج برأى معاداة

على الافراد اه قلت قد ثبت نهى عمر وعثمان عن القرآن وانتمتع -

باب في الاقوان ونسخة القرآن وهما يسنن وهوان يسيل بالعمرة والحج معا من الميقات او قبله هو افضل

عندنا ثم انتهى ثم الافراد فانهم اذا دخل مكة يبداء بطواف العمرة فيطوفون سبعة اشواط يرمل في الثلثة الاولى

ويسعى بين الصفا والمروة وهذا افعال العمرة ثم ياتي بافعال الحج فيطوف ويسعى له وتقديم العمرة على افعال

الحج واجب فلو طاف للحج اولا وسعى لها فطوافه الاول وسعيه يكون للعمرة ونية نعو ولا يلزمه دم لان التقديم

والاخير في المساك لا يجب الدم عند ابى يوسف ومحمد وعندهما بخلاف النية سنة وتركه لا يجب الدم

تقدمه اولى فعندنا على القارن طوافان وسعيان طواف وسعي للعمرة وطواف وسعي للحج وقال اشافى وغيره

دخل افعال العمرة في الحج فلا يجب عليه طواف للعمرة وسعيها بل يكفي له طواف واحد وسعي واحد لهما واستدل

بحديث عائشة واما الذين كانوا اجتمعوا للحج والعمرة فانما طافوا طوافا واحدا وباروي عن ابن عمر وباروي عن ابن
 وقدم جوابه وسياتي واما ما ورد عن ابن عمر انه جمع بين الحج والعمرة فطاف لهما طوافين وسعى سبعين وقال كذا الحديث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يضيح كما صنعت رداء الدار قطنى ونذر الرواية ترجعت على ما اخرج به الترمذى عن ابن
 عمر انه قال من احرم بالحج والعمرة اجزاء طواف واحد وسعى واحد او لم يصير فيها ما يفيد الركن البنى صلى الله عليه
 عليه وسلم بخلاف ذلك فان فيها فضل ابن عمر طوافين وسبعين وتصرحه بقوله رآيت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الحديث قلت قد ثبت عند جمهور العلماء ان النبى صلى الله عليه وسلم كان قارنا في حجة الوداع وايضا قد ثبت
 بالتواتر عنه صلى الله عليه وسلم تعدد الطواف طواف حين قدم مكة للحج من ذى الحجة وطواف في يوم النحر لما شئ
 ذى الحجة وطواف في الرابع عشر فكان طوافه الاول وسعيه للعمرة عندنا والطواف الثاني في الزيارته من الحج والثالث
 للوداع وقدم عن حلقته وابن مسعود قال طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرته وحج طوافين وسعى سبعين
 وابوبكر وعمر وعنه وخرج الطحاوى بسند قوى عن محمد بن ابي اسود وعنه القارئ الطواف طوافين وسعى
 سبعين واما ما قال بعض الصحابة طاف طوافا واحدا فلا حجة فيه فان ظاهره مخالف لرواية التواتر على انه
 نذر ابيهم وتخريجهم قال الشيخ ولى الله الحديث العلوى في شرح الموطأ بما حاصله ان اختلاف الصحابة في طوافه
 صلى الله عليه وسلم في التخرج وليس اختلافهم فيما شأ بهوه باعينهم من افعاله صلى الله عليه وسلم فاذا كان الاختلاف
 في الاجتهاد فلا ريب انما هو في تزجي جهاد بن مسعود وعلى وعلى ان عليا كان قارنا وشركا مع النبى صلى الله
 عليه وسلم في الهدى وغيره فهو علم بحال النبى صلى الله عليه وسلم من حالته وداين عمرو جابر واما تعدد السعى
 عن النبى صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فاقى الزبلى رواتين على تعدد طوافها الا انها ضعيفتان ولى سند احدهما
 رجل ماحسنه احد الا بن حبان وتصدى ابن الهمام فخر الرواية ومثل القسطلاني عليه وقال ان الاستدلال
 في مقابلة الصحيحين بما ليس على ردها خارج من الانصاف قلت هذا لا يخفى الف رواية الصحيحين لان هذا مرفوع وذكر
 موقوف وعلى انه ثبت في البخارى عن ابن عباس تعدد السعى في حق المتسعين كما مر وقال القاضي تبارك الله
 في سائر الاحكام وفي تفسير المظهرى ان لم يصير احد متجدد السعى ولكنه لازم وقال طوقى لزوم ان في بعض الروايات
 ذكر سعيه صلى الله عليه وسلم راكبا وفي بعضها ماشيا كما في سعى وغيره فيكون السعى اثنان الاول راجلا وبعد طوافه
 الاول وخبر جليلي ايضا في الحديث الطويل عن جابر وفيه حتى انصبت قدماه في البطن الواوى حتى اذا
 صعدت ماشى حتى الى المروة الحديث فهذا كله صفة انشئ راجلا وذلك ظاهره واما الطواف الثاني فاخرجه
 ايضا سلم عن جابر طاف في حجة الوداع على راحته يسلم الخرجن ليراه الناس الحديث فهذا صريح في ان هذا
 كان راكبا فثبت ان النبى صلى الله عليه وسلم طاف بين الصفا والمروة طوافين وسعى سبعين سعى ماشيا
 سعى راكبا ولكنى اعلم تاريخ هذا السعى الثاني انه كان قبل يوم النحر او بعده او فيه وانظروا الى ما قلنا
 ان يكون في يوم النحر وان السعى يكون بعد طواف البيت واما طواف النبى صلى الله عليه وسلم بعد طوافه الاول
 الذي كان للعمرة الرابع ذى الحجة الا هذا الطواف طواف يوم النحر فيكون السعى ايضا بعده وهذا الذي قاله

الاول ستاذ قال به ابن القيم في زاد المعاد حيث قال بعد الكلام على حديث سلم وغيره في الطواف ركبا واما ما وجدته
 ابي الطفيل عند سلم رآته النبي صلى الله عليه وسلم يطوف حول البيت على بعير يستلم الحجر بحجته ثم يقبله رواه سلم دون ذكر
 البعير ثم قال ونذرنا الله علم في طواف الافاضة لاني طواف القدوم فان جابر احمى عنه الرطل في الثالثة هاول
 وذلك لا يكون الا مع الشبهة انتهى ولما مر ابن حزم على هذه الرواية في مسلم تاول بنا ويلين وكلاهما باطلان
 الاول بان مراد قوله نصبت قدماه انه نصبت قدماه وهو على راحلته والنسوة والنعوة وانما هو نسوة الناقاة
 وصعودها قلت هذا تامل لا يقبله احد ويرويه الفاظ الحديث وتبادره على ان من كان ركبا لا يسع بين لميلين
 الاخرين بل يمشي وايضا عند من قرأت كثيرا تدل على رواديل ابن حزم منها ما أخرجه الدارقطني عن جديبة بنت
 ابي تجرات انه عليه السلام رآته انه يسع ويدور ازاره من شدة السبع حتى رآته ركبة احمد بن حنبل وسنده قوى
 وظني انه واقعة حجة الوداع وان لم يكن النقص في المتن والتامل الثاني ان بعض الاشواط كانت راجلا
 وبعضها ركبا قلت يرويه ما أخرجه المصنف في باب الآتي باب الطواف الواجب عن ابي الطفيل وفيه نظان
 سبعا على راحلة أخرجه سلم ايضا عنه مختصرا فهذا واقعة حجة الوداع قطع الان ليست واقعة عمره بالحجرات فان النبي
 صلى الله عليه وسلم سعى فيها بالليل ولعل واقعة عمره التماسا فان الصحابة كانوا معه فيها قليلا وفي البخاري
 كما تحفظه صلى الله عليه وسلم كما يصيبه كافر بحجارة فلا يصديق على حجة الوداع وفي مسلم اراهمي قد رآته رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال صلته لي قال قلت رآته عند المروة على ناقته وكثر عليه الناس الحديث وهذا الحديث
 في حجة الوداع فحديث ابي داود وايضا في حجة الوداع .

قوله عن انس بن مالك يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلي بالحجر والعمره
 جميعا يقول لبنيك عمره وحجبا لبنيك عمره وحجبا ولبنية سلم هذا يدل على انه كان قارنا وانما
 كانت في ذمى الحليفة فدل على انه كان من ابداء الامر قارنا لا كما قال الشوافع وغيره . قوله فقالت اي
 فاطمة لعلي ما ركبتم تحمل من الاحرام فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد امر اصحابه فحلوا
 وفي رواية مسلم فوجد فاطمة ممن حلت ولبت ثيابا بصيغا فانكر ذلك عليها قالت امرني ابي بهذا قال فكان
 علي يقول بالعراق فذهبت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم محرشا على فاطمة للذي صنعت مستنقيا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فيما ذكرت عنه فاجبرته اني انكرت عليها ذلك فقال صدقت صدقت قال على
 قلت لهما اني اهللت باهلال النبي صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل من
 احرامه فكذلك زنا ما حل قال على فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي كيف صنعت ابي في
 اهلكا وفي رواية مسلم ماذا قلت حين فرغت الحج قال قلت اهللت باهلال النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم قال فاني سقطت الهدي وقرأت ابي حجت الحج واعمرة في الاحرام فأتى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم حرام على كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في احرامه وهذا الحديث يدل صراحة بانه صلى الله
 وسلم كان قارنا بلفظ صلى الله عليه وسلم بخلاف حديث الاخر فان الفاظهم للمرواة لانه قال فقال لي انحر

من البدن سبعة وستين وستين وستمائة وستين وستمائة وستين وستمائة وستين وستمائة وستين
 من وهم الراوى والصحاح ما في مسلم فخر ثلثا وستين واعطى مليا فخر ما غير قوله عن ابى واكمل قال قال الصحى بن
 معبد هملت بهماى بالبحر والجهنم فقال لى عمر حديث لسنه نبينا صلى الله عليه وسلم فى
 الحديث دليل على ان القرآن هو الفضل وان النبى صلى الله عليه وسلم قرن واخرجه ابو حنيفة فى مسنده وروى
 ايضا بدلالة ظاهرة على ان ما روى عن عمر من نهى الجمع بين الحج والعمرة ليس محله هذا القرآن لانه محال ان يكون
 فى علمه بالنسبة الى امراته من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ينبى عنه فلعلى محله هو منع الجمع الى العمرة
 او ثلثا ياتون البيت الامرة واحدة فى السنة لا لكرامة القرآن والتمتع بانه ليس من سنة قوله سمعت
 ابن عباس يقول حدثنى عمر بن الخطاب انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 اتانى الليلة آت من عند ربي عز وجل قال وهو لى قال عمر ورسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالعقيق فقال الآتى من الرب تعالى صل فى هذا الوادى المبارك وقال عبد الله فى حجة وفى نسخة
 قل عمر فى حجة اختلفت الرواية انه قال بلفظ الماضى او قل بلفظ الامر والاختلاف ان يوا والعطف عمرة وحجة او
 بلفظ اجماع عمرة فى حجة كلها صحاح قوله عمرة فى حجة برفع عمرة فى اكثر الروايات وبضمها فى بعضها بما فيها
 فعل امى جعلتها عمرة وهو دليل على ان حجة صلى الله عليه وسلم كان قرأها من اول الاحرام وان حجة صلى الله عليه وسلم
 وسلم القرآن كان بامر من الله فيكون هو الفضل من باقى اقسام الحج لانه اختاره الله تعالى للنبى صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم قلت والعبد من قال معناه عمرة مدرجة فى حجة امى ان عمل العمرة يدخل فى عمل الحج فيجوز لى بها طواف
 واحد والعبد من قال معناه لا يعز فى تلك السنة بعد فزارح حجة وهذا العبد من الذى سئل قبله لانه صلى الله عليه وسلم
 لم يفعل ذلك - قوله قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة اذ كنا بعسفان
 قال له سادة بن مالك المدلجى يا رسول الله اقض لنا قضاء قوم كانوا ولد واليوم اى بيانا
 وافيا فى غاية الوضوح كالبيان لمن لا يعلم شيئا قبل هذا فقال ان الله عز وجل قد ادخل عليكم فى حجة
 هذا عمرة كما تقدم فى الحديث المتقدم وقل عمرة فى حجة فاذا قد تمت فمن تطوف بالبيت وبين
 الصفا والمروة فقد حل اى من احرم العمرة وتم عمرة الا من كان مع هدى فانه لا يحل حجة نحره به وان
 تم عمرته فعلى الحديث دليل على ان الطواف الاول كان طواف العمرة لا الله وهم كما قال الشوافع - قوله عن
 ابن عباس ان معاوية بن ابي سفيان اخبره قال تصرفت عن النبى صلى الله عليه وسلم بمشقة
 اى صلى الله عليه وسلم على المذبة او رآته يقصر عنه على المروة بمشقة وفى رواية اخرى بمشقة عن ابى
 على المذبة بمشقة قال ابن حزم وهو مشكل يتعلق به من يقول انه عليه السلام كان متمتعاً بالصحيح انه لا شك فيه
 والذي نقله المكون انه صلى الله عليه وسلم لم يقصر من شعرة شيئا ولا حل من شئ من احرامه الى ان حلق بمبى
 يوم النحر وحل معوية عنى بالحج عمرة البجراثة لانه قد سلم حينئذ ولا يسوغ هذا الاول فى رواية من روى انه كان
 فى ذى الحجة او ليلة تسع ربه عليه الصلاة والسلام ببقية شعر لم يكن استوداه بحلق بعده فقصره معوية على المروة يوم

قلت الفاهرين موية قصره في عمرة البجراثة وهو بعد فتح مكة وقد سلم موية في فتح مكة قبله المروءة بحجة بعثته كما قال المحاذركي الدين ابن الزدزاني وقع في النسيان بعثته موضع بحجة فالمراد بحجة ايضا عمرة وعلى هذا المطابقة بين الحديث والباب قوله عن ابن عباس يقول اهل النسي صلى الله عليه وسلم بعثته واهل صحابه الحج وقد ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل بعثته وحج فذكر احدهما لا ينبغي الاخر فقصه والراوى بهذا بيان التزام النبي صلى الله عليه وسلم بالعمرة والماضي فهو لا ينبغي على احد فلذا اكتفى في التعبير بالعمرة فقط واما اصحاب بعضهم احرمت بعثته وبعضهم احرمت حج فقط وبعضهم احرمت حج وعمرة فذكر في الحديث حال بعضهم للاعتناء بشأنهم لان النبي صلى الله عليه وسلم امرهم بفتح الحج الى العمرة - قوله ان عبد الله بن عمر قال اتمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بالعمرة الى الحج الحديث المراد بالتمتع القرآن وقت الواو وجه التعبير بهذا المعنى انه كان لبي اولاً بالعمرة اولاً لان افعال العمرة مقدمة من افعال الحج قلت لا حاجة الى هذا بل اختارنا اتباعا لوجهي السمار من تمتع بالعمرة الى الحج الآية وهذا علم - وتمتع الناس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة الى الحج فكان من الناس من اهدى فساق الهدى ومنهم من لم يهد فلما قد رسول الله صلى الله عليه وسلم فمكة قال للناس من كان منكم اهدى فانه لا يحل له من شئ حرم منه حتى يقضى حجه الى بعد الوقوف بعرفة والرمي والذبح والحلق ومن لم يكن اهدى فليطف بالبيت وبالصفا والمروة الى للعمرة وليحلق من العمرة ثم ليهدى الى دم المتع فمن لم يحج بهدا فليصوم ثلثة ايام في الحج الى قبل يوم النحر نذ سبب الشافعية في ذلك ما قال النووي في شرح مسلم ويحجب صوم هذه الثلثة قبل يوم النحر ويجوز صوم عرفة منها لكن الاولى ان يصوم ثلثة قبله والافضل ان لا يصومها حتى يحرم بالحج بعد فراغه من العمرة فان صامها بعد الفراغ من العمرة وقبل الاحرام بالحج اجزاه على المذهب الصحيح عندنا وان صامها بعد الاحرام بالعمرة قبل فراغها لم يحزه عن الصحيح فان لم يصمها قبل يوم النحر واد صومها في ايام التشريق ففي صحة قولنا مشهور ان ما شافعي اشتهر به في المذهب انه لا يجوز وصومها من حيث الدليل جوازه في التفصيل مذموبا ووافقا لاصحاب مالك فوالله لا يجوز صوم ثلثة قبل الفراغ من العمرة وجوزه الثوري وابو حنيفة ولو ترك صيامها حتى مضى العيد والتشريق لم يمه قضاها عندنا وقال ابو حنيفة يغوت صيامها ويلزمه الهدى اذا اطاعه اه قلت وعندنا معتبر اخفية شرائط صحة صيام الثلثة ان يصوم الثلثة بعد الاحرام بها في القارن بخلاف المتنع فان فيه خلاف وبعد احرام العمرة في المتنع وان يكون صيام الثلثة في اشهر الحج والتفق اصحابنا على ان من الاستحباب ان يصوم ثلثة ايام متوالية بعد الاحرام بالحج آخرها يوم عرفة واما هل ان كل ما اخر صيام هذه الثلثة الى آخر وقتها فهو افضل ولا يجوز ان يصوم الثلثة في ايام النحر والتشريق وبعد ما الفوات الوقت وسبعة اذ ارجع الى اهله هذا كناية من الفرائض عن الحج عندنا حتى يجوز له ان يصوم في مكة وعندنا شافعي محمول على الحقيقة في الصحيح قال النووي واما صوم سبعة فوجب اذ ارجع وفي المراد بالرجوع خلاف والصح في مذموبا انه اذا رجع الى اهله لم يهدى

بهذا الحديث الصحيح والثاني اذا فرغ من الحج ورجع الى مكة من منى وهذا ان تقولان للتأني وما كنت
 وبالتالي قال ابو حنيفة انتهت وقال في باب المناكح وما صوم سبعة فشرط صحتها بنية النية وتقدم الثلثة
 وان يصوم سبعة بعد ايام التشريق ويجوز صيام سبعة بعد الفراق من الحج بكلمة والا فضل ان يصومها بعد الحج
 الى مكة خروجا من خلاف الشافعية انتهى وطاف رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قد مر مكة فاستلم
 البكة امي الحجر الاسود اول شئ في اول شئ بدابة ثم عتب اى رمل واسرع ثلثه اطواف من المبع
 ومشى اربعة اطواف ثم دكم على صلي كعتي الطواف ونها واجب عندنا حين قضى طوافه بالبيت
 عند المقام اى مقام ابراهيم عندنا الا فضل خلفه ويجوز في المحرم كله وهو الحجر الذى بنى ابراهيم الكعبة
 قائما عليه ركعتين ثم سلم فانصرف عن البيت فاقى الصفا فطاف بالصفا والمروة سبعة اطواف
 يسعى بين السيلين في كل شوط منه وهذا الطواف عندنا للعمرة كما بناه بالدليل ثم لم يحلل من شئ حرم منه
 لانه عليه السلام كان ساق الهدى وفيه دليل انه تم العمرة ولكن لم يحلل كما حلوا حتى قضى حجه ونهى هديا
 يوم النحر فحل له ما حرم منه غير النار وفاض فطاف طواف الافاضة بالبيت ثم حل من كل شئ
 حرم منه اى حل له النار فلم يبق شئ حرم عليه اذ ذاك وفعل الناس مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم من احدى وساق الهدى من الناس بانهم لم يحلوا الا بعد الفراق من الهدى واما من
 لم يكن معهم هدى فقد حلوا بعد افعال العمرة ثم احرروا بالحج وحلوا منه بعد قضاء الحج وهذا ابن عمر قد صرح بالطواف
 الثاني في هذا الحديث وسيجيئ منه انه طاف طوافا واحدا كما مر عن عائشة فانحلاف في التخرج او يقال قال
 شيخ الهند في توجيهه فائدة لم ير وطواف واحد الا عن ابن عمر وجابر وعائشة . قوله عن عبد الله
 ابن عمر عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت يا رسول الله ما شأن الناس
 قد حلوا من عمرتهم ولم تحلل انت من عمرتك فقال اى مبدت راسي وفعلت هدى فلا حل
 حتى انحر اى هدى وهذا يدل باعلى صوت على ان طوافه صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة كان طواف العمرة
 حسبها قالت اخفيتها فان الاحلال من العمرة لا يمكن الا ان تكون افعال العمرة غير داخلية في الحج فقد ثبتت
 بتقريره صلى الله عليه وسلم وعدم انكاره ان الله طاف وسعى كان من افعال العمرة غير داخلية في
 الحج وهذا كما صرح به بن صريح باب الرجل ينسل بالحج ثم قوله ان ايا ذر كان يقول في من حج
 ثم يجعلها بعثرة لم يكن ذلك الا للركب الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختلف العلماء
 في نسخ الحج الى العمرة بل هو مختص بزمان رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك السنة ام يجوز بعده لكل
 احد فقال احمد وطائفه من اهل انظار ليس هو مختص بهم بل هو يجوز لكل احد بعدهم بل قال بعضهم فسحبه
 واجب بل يفتح نفسه اذا طاف بالبيت وبالصفا والمروة حل او لم يحل وقال مالك وابو حنيفة والثاني
 وجهه والعلماء من اسلف واختلف ان نسخ الحج الى العمرة هو مختص بالصحابة في تلك السنة في حجة الوداع
 ولا يجوز بعده فكان خاصة بهم لا يجوز لغيرهم وهذا موافق بالمرفوع

أما عن بلال بن السحرث المزني قال قلت يا رسول الله فسخ الحج لنا خاصة أو لمن بعدنا أيضا يجوز
قال بل لكم خاصة -

باب الرجل يحج من غير أن يحج عليه أن يحج أولا عن نفسه ولا اختلف في أن من لم يحج عن نفسه بل
يجوز له أن يحج عن غيره فذهب الشافعي لا يجوز ذلك له وقال الثوري يجوز له حج نفسه أو لم يحج مالم يتبين عليه
وعند الخفية بغيره له مالم يحج عن نفسه والصحيح من المذهب في من حج عن غيره أن أهل الحج يقع عن المحجوج
عنه وعن محمد أن الحج يقع عن المحجوج ولا من ثواب النفقة ولا يسقط فرض الحج عن النائب بل يكون نفلا
لأنه لا يتأدى إلا نيابة الغرض أو مطلق النية ولم توجد وإنما وجدت النية عن الأمر علم أن العبادات على ثلاث
أقسام عبادة بدنية محضة وهي التي لا تؤدى إلا بالبدن كما للصلوة والصوم والمالية خالصة وهي التي تؤدى بالمال
وحده كالزكاة ومركبة من البدنية والمالية وهي التي تؤدى بها كالحج فالأولى لا تجزى فيه النيابة مطلقا لأن
حالة العجز ولا في حالة القدرة لأن المقصود فيها اتعاب النفس وهو لا يحصل بفعل النائب والثانية تجزى فيه النيابة
مطلقا عند العجز وعند القدرة يحصل المقصود وهو سركة الفقار فإنه يحصل بفعل النائب والثالثة لا تجزى
فيها النيابة في غير عذر ولكن تجزى فيها إذا كان معذورا لا بغير عذر والى عذره فيشرط عجز المنوب للحج الغرض لا
النقل وهذا مبني على أن للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة كان أو صوما أو حجا أو صدقة أو قراءة قرآن
أو ذكر إلى غير ذلك من جميع أنواع البر وكل ذلك يصل إلى الغير ولو ميتا وينفعه عند أهل السنة والجماعة وقا
المعتزلة ليس له ذلك ولا يصل إلى الميت وقال مالك والثافعي يجوز ذلك في الصدقة والعبادة المالية
والحج ولا يجوز في غيره من الطاعات كالصلوة والصوم وقراءة القرآن وغيره ولما روى أن رجلا سأل النبي
صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله كان لي ابوان البرهما حال حيوتها فكيف لي بهما بعد موتها فقال
النبي صلى الله عليه وسلم إن من البر أن تصل لهما مع صلواتك وإن تصوم مع صياك رواد الدار قطنى أرى
تجعل لهما ثواب صلواتك وصلواتك وما رواه معقل بن يسار أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأ
على موتاكم سورة نيس رواه المصنف وما روى أنه عليه السلام ضحك بكبش بن محين أحدهما عن نفسه والآخرة
عن أمته رواه الشيخان أي جعل ثوابه لأمته ما روى أنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله
إنما تصدق عن موتانا وحج عنهم وندعوهم فهل يصل إليهم ذلك قال نعم أنه يصل إليهم ويفرحون به كما يفرح أحدكم
بالطبق إذا أدى إليه رواد أبو جعفر العكبرى -

قوله عن عبد الله بن عباس قال كان الفضل بن عباس ودليف رسول الله صلى الله عليه
وسلم فجاءته امرأة من نخشم تستفتيه فجعل الفضل ينظر إليها وتنتظر إليه فجعل رسول الله صلى
الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر فقالت يا رسول الله إن فريضة
الله عز وجل على عباده في الحج أدركت ابني شيخا كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الراحلة
فأجج عنه قال نعم وذرك في حجة الوداع طاهر محدث يدل على أن إدراك الفريضة في حالة

العزو هي تنافي نفس الفرضية عند أبي حنيفة وفرضية الاداء عند جافلا يجب عنده عليه كج فلا يجب ان يخرج عنه فان
 شرط الفرضية استطاعة السبيل والذي لا يقدر على الركوب ولا يثبت على الراحة غير مستطيع فهذا الحديث حجة لها
 بان صحة ايجار شرط الاداء لا الوجوب قلت لاحتمالها فيه فان معنى قوله ان فرضية الله على عباده في الحج كبرت
 ابي شيخان اوردت ابي في حالة الاستطاعة حتى صار شيخان كبيراً ودخل في غير حالة الاستطاعة فقوت القدرة بعد
 تحققها لا يكون مانعاً عن الوجوب اسان فيجب عليه جفئ ان يخرج بنفسه او يخرج غيره او يوصى به لتحقيق ان الشيخ
 الكبير الذي لا يستطيع على الراحة ولا يقدر على التمسك والثبوت عليها اذا حصل له مال في هذا الوقت تختلف
 الرواية فيه هل يجب عليه الحج ام لا فنفى ظاهر الرواية عن ابي حنيفة لا يجب عليه الحج ولا الاحجاج ولا الاصدار به
 وهو رواية عن ابي يوسف ومحمد في ظاهر روايتها لا يجب عليه الحج فخرج بنفسه او يخرج غيره او يوصى به وهو
 رواية رخصت عن ابي حنيفة وهذا الذي صححه القاضي خان في شرح المجامع واختاره كثير من المشايخ ومنهم
 ابن الهام فعلى هذا الاشكال في الحديث ثم علم انه تختلف الروايات في ان السائل رجل او امرأة لم يسأل
 عنه اب ادم فقال السامع في الفسخ والذي يظهر من مجموع هذه الطرق ان السائل رجل كانت انبئة معه
 نسألت ايضا والمسئول عنه اب الرجل وامه جميعاً ويقرب ذلك ما رواه ابو يعلى باسناد قوي من طريق
 سعيد بن جبيرة عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال كنت ردفت النبي صلى الله عليه وسلم واعرابي معه
 بنت رجسار فحمل الماعري يرضها لرسول الله صلى الله عليه وسلم رجسار ان تيسر وجهها وجعلت لتفت لها
 وياخذ النبي صلى الله عليه وسلم براسي فيلويه فكان يلبي حتى رمى حمرة العنقة فعلى هذا نقول ان الشاة ان ابي
 لعليها راوت به جدها لان اباها كان سعباً وكان امرها ان تسأل النبي صلى الله عليه وسلم ليسمع كلامها ويرى
 رجسار ان تيسر وجهها فلما لم يرضها سأل ابو با عن ابيه ولا مانع ان يسأل ايضا عن امره فتوصل من مجموع هذه
 الروايات ان اسم الرجل حسين بن عوف الخشعي قوله عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم سمع رجلاً يقول لبيك عن شبرمة قال من شبرمة قال اخر لي او قريب لي قال حجبت
 عن نفسك قال لا قال حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة اسند هذا الحديث الشافعي على انه
 يجب على رجل ان يخرج عن نفسه او لا ثم يخرج عن غيره قلت لا يدل على عدم الجواز بالكلية تحرياً قلنا او يختلفون
 في رفع هذا الحديث ووقفه فرج عبد الحنفي وابن القطان رفعه وصححه البيهقي وقال اسناده صحيح ليس في
 الباب اصح منه وروى الطحاوي انه موقوف وقال احمد رفعه خطار وقال ابن المنذر لا يثبت رفعه
 واجاب ابن الهام في شرح الهداية بالخصه ان هذا الحديث مضطرب في وقفه ورفع ليس به مثل ما ذكرنا
 غير مرفوعة في تعارض الرفع والوقف من تقديم الرفع لانه زيادة تقبل من الثقة فان ذلك في حكم مجرّد عن
 قصته واقعة في الوجود ورواه واحد عن الصحابي يرفعه وآخر عن نفسه فقط فان هذا يتقدم فيه الرفع لان الوقف
 حاصله انه قد ذكره ابتداء على وجه الخطأ حكم شرعي او جواباً لسؤال ولا ينافي هذا كون ما ذكره ما رواه عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم اما في مثل هذه وهي حكاية قصته هي ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع من يمين

عن شبرته فقال ما قال او ابن عباس سمع من ابي عن شبرته فقال له ذلك فهو حقيقة التماس في شيء وقع في
الروح وانه رقيق في ذلك الزمان او في زمن آخر بمقدرة النبي صلى الله عليه وسلم او غيره وتجويز ان يكون وقع في
زمنه عليه السلام ثم وقع بمقدرة ابن عباس سماعه رجلا آخر يروي عن شبرته فهو وان لم يتبع مقلدا لكنه بعيد جدا في
العادة فلا يندفع به حكم التماس الشبهة فلا يهمل بالاحكام فية بالتران او يرجح وقومه في زمن ابن عباس
ولان ابن الفليس ذكر في كتابه ان بعض العلماء منعت هذا الحديث بان سعيد بن ابي عروة كان يحدث بالبحر
فيبطل هذا الكلام من قول ابن عباس ثم كان بالكونة بكذا الى النبي صلى الله عليه وسلم وانه بعيد شتبا
احمال على سعيد وقد عرفت تناوذه ونسب اليه تدسية فلا تقبل عنقه ولو سلم فما صله امر بان يبدل بالبحر عن
ويعتزل النذب فيعمل عليه بدليل وهو اطلاقه عليه السلام قوله للخصمية هي عن ابيك من غير استخبار بها عن جمها
لنفسها قبل ذلك وترك الاتصال في وقائع الاحوال فيمثل منزله عموم الخطاب فيفيد جازمه عن الغير مطلقا
ومدح شبرته فيفيد استحباب تقديم حجة نفسه وبذلك تحصل الجمع ويثبت اولوية تقديم الغرض على النقل مع
جوازه والذي يقتضيه النظر ان حج الضرورة عن غيره ان كان بعد تحقيق الوجوب عليه بل ان زاد والراحلة
والصحة فهو مكره كراهة تحريم لانه تضييق عليه وامحالة بل في اول سني الامكان فيا ثم تبركه وكذا التفضل لنفسه
ومع ذلك يصح لان النبي ليس لعين ربح المفعول بل غيره وبخشيته ان لا يدرك الغرض اذا الموت في سنة
غيره فادفع الى هذا يميل قوله عليه الصلوة والسلام حج عن نفسك ثم عن شبرته على الوجوب ومع ذلك ينبغي الصحة
ويكمل ترك الاستعمال في حديث النخبة على علمه بانها حجت عن نفسها اولاد وان لم يرد لنا طريق علمه بذلك
جمعا بين الاول كليها اعني دليل التحقيق عند الامكان وحديث شبرته والنخبة والله سبحانه وتعالى اعلم بغيره
لمنصا وكذا في هذا المجهود.

باب كيف التلبية مصدر ربي معناه تكلم بليك اللهم بليك انتم كالتمجيد التهيل والتكبير وليك لفظ
مثنى ومنسوب على المصدر واصله لبالك فثنى على التاكيد ربي اربا بالبعد للباب فمذه التثنية ليست حقيقة
بل هي للتكثير او المبالغة ومعناه اجابة بعد اجابة او اجابة لازمة والتثنية يحجب للتكرار كما في قوله تعالى فارجع
البصر كرتين اى كرتة بعد كرتة قال جماعة من اهل العلم معنى التلبية اجابة دعوة ابراهيم عليه السلام حين اذن في
الناس بالبحر عن ابن عباس قال لما فرغ ابراهيم عليه السلام من بناء البيت قبل له اذن في الناس بالبحر قال
رب وما يبلغ صوتي قال اذن وعلى البلاء قال فنادى ابراهيم عليه السلام يا ايها الناس كتب عليكم الحج
الى البيت العتيق فسمع من بين السماء والارض اذلاترون ان الناس يجيبون من أقصى الارض يلبون وفي
رواية فاجابوه بالتلبية في اصحاب الرجال وارجام النساء فليس حاج يحج من يومئذ الى ان تقوم الساعة
الا من كان اجاب ابراهيم عليه السلام يومئذ وذهب العلماء في التلبية الى اربعة مذاهب الاول انها سنة
من اسنن لا يجب تبركها ثمة وهو قول الشافعي واحمد وثانيها واجبة ويجب تبركها دم حكاها المخطا في عن مالك
والابي حنيفة واغرب النودى عن مالك انها سنة ويجب تبركها دم وثالثها واجبة لكن تقوم مقامها فعل شغل

باب كالتوجه على الطريق وبهذا صدر ابن تاش من المالكية كلامه في الجواهر وحكي صاحب الهداية من حنفية
 مثله لكن زاد القول للذهب يقوم مقام التلبية من الذكر كما في مذمهم من انه لا يجب لفظ معين درابعا انها كن
 والاحرام لا يعتقد بدونها حكاه ابن عبد البر عن الثوري واهنيفة وابن جبيب من المالكية والزبيري من
 الشافعية واهل الظاهر قالوا هي نظير تكبيرة الاحرام للصلاة كذا في النسخ قلت وذهب الشافعية في ذلك ما قاله
 القارمي في شرح باب الناسك والتلبية مرة فرض وهو عند الشروع لا غير ما ذكره في مسند ابي في مجلس الاول
 وكذا في سائر المجالس اذا ذكرها عند تغيير المحلات كالاصباح والامساء والاسحار والخروج والدخول والقيام
 والقعود والمشى والوقوف وملاقات الناس ومفارقتهم والمراحمه والتوسعة وامثال ذلك استحباب نحو كذا في
 تأكيد على سائر المستحبات والاكثر مطلقا من غير تقييد بتغيير المحال مندوب اي مطلوب شرعا وشاب عليه
 اجرا ولكن مرتبة الذنب دون مرتبة الاستحباب وقال كل ذكر يقصد به تعظيم الله سبحانه اي ولو مشوا بالدمار
 على اصح يقوم مقام التلبية كالتهيل والتسبيح والتحميد والتكبير وغير ذلك اي من انواع الثناء والتحميد ولو قال
 اللهم سبحني يا الله تكبيريته وهو الاصح في الصلوة ايضا كما في المحيط وقيل لا اي قياسا على الصلوة حيث لا يجوز
 فيها بدلا من تكبير الافتتاح عند بعضهم والفرق ظاهرا ويجوز الذكر وكذا التلبية بالعربية والفارسية وغيرهما
 كالتركزية والهندي ونحوهما بامى لان امى بامى لغة كان والجمهور على انه يستوى فيمن يحسن العربية ومن
 لا يحسنها وهو الاصح بخلاف افتتاح الصلوة عندهما فالفرق ان باب الحج اوسع انتهى - قوله عن فافهم

عن عبد الله بن عمر ان قلبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لبك اللهم لبك لا شريك
 لك لبك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك وبين الوقف في بدء الموضع الاربع
 التي علمناه بعلامته حرف ط وقوله ان الحمد روى بكسر الهزة على الاستيفاء ونفثها على التعليل ونقل الزمخشري
 ان الشافعي اختار الفتح وان ابا حنيفة اختار الكسر قلت الكسر فصيح لا يعدل عنه قوله وكان عبد الله

بن عمر يدا في تلبية لبك لبك وسعد بك والخير بيدك والى غمرك اليك والعمل
 ووقع عند مسلم من حديث ابن عمر كان عمر يهل بهذا ويريد لبك اللهم لبك وسعد بك والخير في يدك
 والرخاء اليك والعلل وهذا القدر في رواية مالك ايضا عنده عن نافع عن ابن عمر انه كان يريد فيها
 فذكر نحوه فعرف ان ابن عمر اقتدى في ذلك بابيه واخرج ابن ابي شيبة عن طريق مسور بن مخرمة
 قال كان تلبية عمر فذكر مثل المرفوع وزاد لبك مرعوبا ومرعوبا اليك والنعمة والفضل احسن اترك
 به على استحباب الزيادة على ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك قال الطحاوي اجمع المسلمون
 جميعا على هذه التلبية بخير ان قوما قالوا لا بأس ان يزيدها فيها من الذكر بقدر ما يحب وهو قول محمد والثوري
 والاوزاعي والجمهور زيادة ابن عمر المذكورة وخالفهم آخرون فقالوا لا ينبغي ان يزيدها على ما علمه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الناس كما في حديث عمرو بن معد يكرب ثم فعله هو ولم يقل لبوا بما شئتم مما هو جنس
 هذا بل علمهم كما علمهم التكبير في الصلوة فكذلك لا ينبغي ان يتعدى في ذلك شيئا مما علمه ثم خرج حديث عام

بن سعد بن ابی وقاص عن ابیہ از سمع رجلا یقول لبیک ذاللعارج فقال انه لذواللعارج واما کان یبی علی
 عبدہ ذوال اللہ صلی اللہ علیہ وسلم قال فہذا سفد فذکرہ الزیادۃ فی التلبیۃ وہ ماخذ استہ بیدل علی الجواز
 ما وقع عند النسائی عن ابن مسعود قال کان من تلبیۃ النبی صلی اللہ علیہ وسلم فذکرہ ففیہ دلالتہ علی انه قد کان
 یبی بغير ذلک وما تقدم عن عمرو بن عمرو فی حدیث جابر الطویلی فی صنفۃ الرجال بالتوحید لبیک اللہم لبیک
 یخرج قال واهل الناس بہذا الذی یہلون بہ فلم یروہ علیہم شیئا منہ ولزم تلبیۃ واخرجه ابو داؤد وقال وانیس
 یتبایون ذاللعارج وتحوۃ من الکلام والنسب صلی اللہ علیہ وسلم سیمع فلا یقول لہم شیئا
 ویزید علی ان لا تقتصر علی التلبیۃ المرفوعۃ افضل لمدارۃ صلی اللہ علیہ وسلم علیہا وانه للباس بالزیادۃ
 لکونہ لم یجد ہا علیہم واقرہم علیہا وہو قول الجمهور وحکی ابن عبد البر عن مالک الکلابیۃ وہو احد قول الشافعی
 وقال الشیخ ابو حامد حکی اہل العراق عن الشافعی فی القدیم انہ کرہ الزیادۃ علی المرفوع وغلطوا بل لا یکرہ
 ولا یستحب وحکی الترمذی عن الشافعی قال فان زاد علی التلبیۃ شیئا من تعظیم اللہ فلا بأس بہ واجب الی
 ان تقتصر علی تلبیۃ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ونسب البیۃ اختلاف بین الجلیفۃ والشافعی فقال یقتصر
 علی المرفوع احب ولا یضیق ان یرتد علیہا قال وقال ابو حنیفۃ ان زاد من نیتہ لمحض ما قالہ احمافظ
 فی الفتح قال فی باب المناکک وشرحہ فان زاد علیہا بعد فراغہا لانی خلا لہا فحسن بل مستحب بان یقول
 لبیک وسعدیک وانحیر کلہ بیدیک والرقبۃ الیک لبیک اللہ انخلق لبیک بحجۃ حق تعالی اور قال لبیک ان
 البیت عیش الاخیرۃ ونحو ذلک فما وقع ما توطئ فیہم زیادۃ والیس مرد یا فجا یزاحم اہ بذل قولہ
 ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم قال اتانی جبرئیل علیہ السلام فامرونی ان اہر اصحابی
 ومن معی ان یرفعوا اصواتہم بلا ہلال او قال بالتلبیۃ یمید احدہما یعنی صلی اللہ علیہ
 وسلم قل اما احد ہذین اللفظین کمن الراوی فحک فیہ وقولہ من معہ زیادۃ البیۃ وتحیل ان یراوا بصحاہ اللہ
 اللفظین معہ فی بلدہ وہم المہاجرین والانصار ومن معہ غیر ہم من قدم الحج معہ ولم یرہ الا فی تلک الحجۃ وفی
 قولہ مالک او من معی بالک فی روایۃ یحیی والشافعی وغیرہما من الراوی اشارۃ ان المصطفیٰ صلی اللہ
 علیہ وسلم قال احد اللفظین وکل منہا یسد الآخر وفی الحدیث دلیل علی سنۃ رفع الصوت بالتلبیۃ وہ
 قال الجمهور واستثنی ومنہ النساء فلا تجہر بہا -
 باب متى یقطع التلبیۃ لقطع التلبیۃ مع اول حصاة یرمیہا من جمرۃ العقبۃ فی الحج الصحیح والفساد سواد کا
 منہا بانح او تمتعا وقارنا وندا ہوا صحیح من الروایۃ علی ما ذکرہ قاضی خاں والطربلس وقیل لا یقطع التلبیۃ
 الا بعد الزوال کما فی المحیط قلت وہ قال الجمهور وقال طاکفۃ یقطع الحرم التلبیۃ اذا دخل الحرم وہو مذہب ابن
 عمر لیکن لیاد والتلبیۃ اذا خرج من مکۃ الی عرفۃ وقال طاکفۃ یقطعہا اذا راح لک الموقف وہ قال
 مالک وقیدہ بزوال شمس یوم عرفۃ وہو قول الاوزاعی واللیث وعن الحسن البصری مثله لیکن قال اذا صلی الخلاء
 یوم عرفۃ -

فی التلبیۃ ما ذکرہ فی التلبیۃ من الزیادۃ فی التلبیۃ وہ ماخذ استہ بیدل علی الجواز
 ما وقع عند النسائی عن ابن مسعود قال کان من تلبیۃ النبی صلی اللہ علیہ وسلم فذکرہ ففیہ دلالتہ علی انه قد کان
 یبی بغير ذلک وما تقدم عن عمرو بن عمرو فی حدیث جابر الطویلی فی صنفۃ الرجال بالتوحید لبیک اللہم لبیک
 یخرج قال واهل الناس بہذا الذی یہلون بہ فلم یروہ علیہم شیئا منہ ولزم تلبیۃ واخرجه ابو داؤد وقال وانیس
 یتبایون ذاللعارج وتحوۃ من الکلام والنسب صلی اللہ علیہ وسلم سیمع فلا یقول لہم شیئا
 ویزید علی ان لا تقتصر علی التلبیۃ المرفوعۃ افضل لمدارۃ صلی اللہ علیہ وسلم علیہا وانه للباس بالزیادۃ
 لکونہ لم یجد ہا علیہم واقرہم علیہا وہو قول الجمهور وحکی ابن عبد البر عن مالک الکلابیۃ وہو احد قول الشافعی
 وقال الشیخ ابو حامد حکی اہل العراق عن الشافعی فی القدیم انہ کرہ الزیادۃ علی المرفوع وغلطوا بل لا یکرہ
 ولا یستحب وحکی الترمذی عن الشافعی قال فان زاد علی التلبیۃ شیئا من تعظیم اللہ فلا بأس بہ واجب الی
 ان تقتصر علی تلبیۃ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ونسب البیۃ اختلاف بین الجلیفۃ والشافعی فقال یقتصر
 علی المرفوع احب ولا یضیق ان یرتد علیہا قال وقال ابو حنیفۃ ان زاد من نیتہ لمحض ما قالہ احمافظ
 فی الفتح قال فی باب المناکک وشرحہ فان زاد علیہا بعد فراغہا لانی خلا لہا فحسن بل مستحب بان یقول
 لبیک وسعدیک وانحیر کلہ بیدیک والرقبۃ الیک لبیک اللہ انخلق لبیک بحجۃ حق تعالی اور قال لبیک ان
 البیت عیش الاخیرۃ ونحو ذلک فما وقع ما توطئ فیہم زیادۃ والیس مرد یا فجا یزاحم اہ بذل قولہ
 ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم قال اتانی جبرئیل علیہ السلام فامرونی ان اہر اصحابی
 ومن معی ان یرفعوا اصواتہم بلا ہلال او قال بالتلبیۃ یمید احدہما یعنی صلی اللہ علیہ
 وسلم قل اما احد ہذین اللفظین کمن الراوی فحک فیہ وقولہ من معہ زیادۃ البیۃ وتحیل ان یراوا بصحاہ اللہ
 اللفظین معہ فی بلدہ وہم المہاجرین والانصار ومن معہ غیر ہم من قدم الحج معہ ولم یرہ الا فی تلک الحجۃ وفی
 قولہ مالک او من معی بالک فی روایۃ یحیی والشافعی وغیرہما من الراوی اشارۃ ان المصطفیٰ صلی اللہ
 علیہ وسلم قال احد اللفظین وکل منہا یسد الآخر وفی الحدیث دلیل علی سنۃ رفع الصوت بالتلبیۃ وہ
 قال الجمهور واستثنی ومنہ النساء فلا تجہر بہا -
 باب متى یقطع التلبیۃ لقطع التلبیۃ مع اول حصاة یرمیہا من جمرۃ العقبۃ فی الحج الصحیح والفساد سواد کا
 منہا بانح او تمتعا وقارنا وندا ہوا صحیح من الروایۃ علی ما ذکرہ قاضی خاں والطربلس وقیل لا یقطع التلبیۃ
 الا بعد الزوال کما فی المحیط قلت وہ قال الجمهور وقال طاکفۃ یقطع الحرم التلبیۃ اذا دخل الحرم وہو مذہب ابن
 عمر لیکن لیاد والتلبیۃ اذا خرج من مکۃ الی عرفۃ وقال طاکفۃ یقطعہا اذا راح لک الموقف وہ قال
 مالک وقیدہ بزوال شمس یوم عرفۃ وہو قول الاوزاعی واللیث وعن الحسن البصری مثله لیکن قال اذا صلی الخلاء
 یوم عرفۃ -

قوله عن الفضل بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحن رجلي حملا العقبة اى
فلما راها قطع قوله غدونا مع رسول الله من منى الى عرفات منا الملبى ومنا المكبر اى لم يقطع
التلبية الى عرفات فيه رد على من قال يقطعها من فجر يوم عرفة -

باب متى يقطع المعتمر التلبية يقطع التلبية عند ما خين استلم الحجر الاسود فى اول شوط وقال ما لك يقطع
اذا رقع بصره على البيت وفى رواية عنه اذا راى بيوت مكة -

قوله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يلبى المعتمر حتى يستلم الحجر الاسود
يقطع التلبية عند شرمع استلام الحجر لطواف العمرة لان المقصود هو زيارة بيت الله وسان الحرم كشان
العاشق الذى يافر لوصال محبوبه بكشف الراس وعافر الرجل فاذا وصل الى بيت محبوبه تترك القول بليك
لانه كان لاجابته دعوته وقد تمت بالوصول اليه ثم لما كان مقصود المعتمر هو الطواف فيقطعها عند شرمعها باستلام
الحجر الاسود وكان مقصود الحجاج هو طواف الزيارة يوم النحر وكان طواف القدوم لامر عارض كحضور شخص
مدعو الى مجلس سلطان بفترة غير متناهية لضروريات الحضور فيقول معذرا فى احضر بعد التهيأ فيقال
له اذهب وحصل من الامور المجلسية ما تيسر لك ثم احضر ففى الحقيقة عز وجل ولذا لا يقطعها حتى يردى
افعال الحج فاذا من الحجرة اقطعها فانه تهيأ فيحضر فى حصر الله تعالى ويطوف طواف الزيارة ولا عجب
ان يكون لمحمد بن عباس انه من طواف بالبيت فقد حل بذى القعدة كان الطواف تطوعا او واجبا لان المقصود
هو زيارة بيت الله وهو قد حصل فان قيل ان التلبية من شئنا الحج فاذا انقطعت ثم رجع فلا ينفع ان
يكون الترغيب واجبا فى الامور الاربعة بعد ما قال ابو يوسف ومحمد وبجمهور خلافا للاحقينة فانه قال لا يجوز
قلت هذا كونه لا يكون حجة على الامة -

باب المحرم يؤدب غلامه اى يجوز ذلك لمسلمين بدخل فى قوله تعالى ولا رفث ولا فسوق ولا جدال
من الحج ولكن لا ينفى للمحرم ذلك مع هذا -

قوله عن اسلم بنت ابى بكر قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجاجا حتى
اذا كنا بالعرج فى القاموس العرج منزل بطريق مكة منه عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان العرجى الشاعر
قلت وهو الذى قال اضاعوني وامى فنى اضاعوني فى الحج والعرج يقع فسكون قرية جاسقة من عمل
الفرع على ايام من المدينة نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وثنا لنا فجلست عائشة الى
جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجبت الى جنب ابى وكان زبالة ابى بكر وزبالة رسول الله
صلى الله عليه وسلم واحدا كما مى مكرها واداتها وما كان معها من اداة اسفر والزبالة بعير يحمل
عليه الطعام الساع وفيه رفعت شان ابى بكر لانه صلى الله عليه وسلم انتجته للشركة مع ان خلفاء الباقية
ايضا كانوا معه وكان بعضها اقرب اليه سببا لانه جرب قد منه فى سفر الهجرة وكان رفيقه فيها فيكون
رفيقه فى هذا ايضا مع غلامه كما فى بكر فجلس ابو بكر ينتظر ان يطلع عليه غلامه مع الزبالة فظلم

وليس مع جيرة قال ابن بعيرك قال اضللك الباحة قال وفي رواية البيهقي قالت تقام ابو بكر بغيره
 فقال ابو بكر بغير واحد تفضله قال نطق يضربه ورسول الله صلى الله عليه وسلم فيتم
 ويقول انظر الى هذا المحرم ما يضع قال ابن ابي رزمة فما يزيد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على ان يقول انظر الى هذا المحرم ما يضع ويتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث يدل على
 ان تاديب فلامه جائز ولا فلام يجزئ عليه ابو بكر الصديق ونباه صلى الله عليه وسلم لكن قوله صلى الله عليه وسلم
 انظر والى هذا المحرم يومى الى انه لا ينبغي له ذلك ايضا -

باب الرجل يخرج في ثيابه الخيلة التي لا تباح في الاحرام قال بعض السلف اذا حرم الرجل وهو لا يس
 القميص فيخرجه بالشق ولا يخرج من الراس لان تعطيه الراس جناية وقال الآمنة الاربعه والجبهه لا يشقه بل يخرج
 من الراس -

قول عن يعلى بن امية ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم بالجوانة وعليه اثخن
 او قال صفرة وعليه جبة فقال يا رسول الله كيف تأمر في ان اصنع في عمري فانزل الله تعالى
 على النبي صلى الله عليه وسلم الوحي فلها سى عنه قال ابن الساكل عن العمدى اغسل عنك

اثر الخلق او قال اثار الصفرة واخلم الجبة هناك واصنع في عرس تلك ما صنعت في حجاب
 الجبيرة موضع بين مكة والطائف واخلق طيب مركب من الزعفران فاجتبه باعتبار انها خيلة تنافي الاحرام
 واخلق باعتبار انه طيب كان لا يباح استئذنه للمحرم كما هو عند مالك ومحمد بن الحسن او باعتبار ان تشرع
 الرجل مطلقا حرام قال اغسل عنك اثار الخلق واخلم الجبة عنك وفي الحديث الا ترى فقال له النبي صلى

الله عليه وسلم اخلم جبتك فخلعها من راسك فدل على ان الرجل اذا حرم وعليه جبة نزعها
 ولا يشقها وقد اخرج البيهقي عن طريق شعبة عن عطاء عن يعلى بن امية هذا الحديث وفي آخره قال
 قتادة فقلت لعطاء كما تسع انه قال يشقها قال هذا فساد والله غرر رجل لا يجب الفساد وقد خرج
 الطحاوي بسنده عن جابر بن عبد الله قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم جالس في المسجد ففقد قميصه
 من حليبه حتى اخرج من رجليه الحديث قال فذهب قوم الى هذا فقالوا لا ينبغي للمحرم ان يخلع كما يخلع اهل حال
 قميصه لانه اذا فعل ذلك غلى راسه وذلك عليه حرام فامر به بشقه لذلك وخالفهم في ذلك اخرون
 فقالوا بل ينزع من راسه واحتجوا في ذلك بحديث يعلى بن امية الذي احرم وعليه جبة فامر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان ينزعها من راسه وقال الطحاوي ليس المنوع تغطية الراس فان المحرم لو حمل على راسه شيئا ثوبا
 او غيره لم يكن بذلك باسا ولكن المنع عنه لباس الراس ونزع الجبة عن جانب الراس ليس بالباس فلا
 يكون منهية عنه وقد اختلف المتقدمون في ذلك فعن ابراهيم النخعي والشعبي انهم قالوا اذا حرم الرجل وعليه
 قميص فليخرجه حتى يخرج منه وعن سعيد بن جبير مثله اما عطاء وعكرمة فقالا ابراهيم والشعبي وسعيد وذهب
 الى ما ذهبنا اليه من حديث يعلى انتهى لمخصا بدل -

باب ما يلبس المحرم ما يجوز للمحرم ان يلبسه من الثياب لا يجوز للرجل المحرم ان يلبس الخيط كما تعمير المسلم
 ديل والقباء والمراد يلبس الخيط بهما كل شيء معمول على قدر البدن او بعضه بحيث تنسك عليه نفسه بخياطته
 او لزق او غيرهما يكون لباسا حتى لو نسي ثوب على البدن ولم يكن فيه خياطة اصلا فهو في حكم الخيط لا يجوز لمسه نعم لو لبسها
 على غير وجهه بان ارتدى بالقميص او بالقباء بان لم يدخل يديه في كمينه او تمرر بالسر او اكل جاز وكذا كل يجوز
 لوضعه قطعيتين في الاذنين والرداء بالخياطة اذ رده واردا به يجوز لبس كل ذلك من القميص وغيره للمرأة ولا يجوز
 للمحرم غطاء الرأس والوجه فلا يلبس العمامة والقلنسوة وقال الشافعي يجوز للرجل تغطية الوجه وقال حرام الرجل
 في راسه واحرام المرأة في وجهها ولا يجوز ايضا عندنا لبس الثوب المصبوغ بوس او زعفران او عصفر لان
 يكون غسلا لا ينقض .

قوله سال رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تترك المحرم من الثياب فقال لا يلبس
 القميص ولا البرنس ولا السر او يل ولا العمامة ولا ثوبا مامسا درس ولا زعفران ولا تخفين
 الا لمن لا يجد النعلين فمن لم يجد النعلين فلا يلبس الخفين وليقطعهما حتى يكون اسفل
 من الكعبين وقد اجمعا على ان المراد بالمحرم ههنا الرجل ولا يلحق به المرأة في ذلك لان المرأة يجوز ان يلبس
 جميع ذلك وفي ذكر القميص والسر ويل نهى عن كل محيط وبالعمامة والبرنس (البركوث) نهى عن كل ما يغطي الراس
 به محيطا او غيره فنهى بذه وجهه لانه كونه محيطا في بعض كثر من اللباس في اخرى وفي ذكر ثوب مسدود
 زعفران نهى عن كل ثوب صبغ به ما له طيب ووجهه لانه فيها كونهها من الطيب فلا يختص بها الرجل المحرم بل
 يشمل الرجل والمرأة واما الخفين فيختص بها الرجال فان المرأة تلبس الخيط والخفين نعم او لم يجد الرجل النعلين
 فيجوز لبسها بطريق النعل وهو ان يقطعها اسفل من الكعبين والمراد بالكعب عندها ههنا مقعد الشراك وهو لفصل
 الذي في وسط القدم وعند الشافعي لعظماء النسيان اللذان في جانبى القدم كما عندنا في الوجود
 وباجلته لا يجوز لبسها عندنا وعند الشافعي الا بالقطع على اخلاص في موضع القطع وقال احمد بن حنبل
 في المشهور يجوز لبسها من غير قطع لا طلاق حديث ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه

عليه وسلم يقول السر او يل لمن لا يجد الا اذا روى الخف لمن لا يجد النعلين قال احماد بن حنبل
 القريبى اخذ بظاهر هذا الحديث احدنا جاز لبس الخف والسر ويل للمحرم الذي لا يجد النعلين والازار
 على حالها واشترط الجمهور قطع الخف ونفق السر ويل فلو لبس شيئا منها على حاله الزمة الفدية والدليل
 لهم قوله في حديث ابن عمر وليقطعها حتى يكون اسفل من الكعبين فيحمل المطلق على المقيد ويلحق التطير بالنظر
 لاستوائهما في الحكم انتهى وقال الطحاوى لقطع الخف ونفق ما خذوا فيها وان لم يذكر في الحديث لانه لما كان
 السر ويل قائم مقام الازار والخف مقام النعلين وقت الضرورة فانما يجوز استعمالها بطريق استعمال
 الازار والنعل .

قوله زاد ولا تنقب المرأة الحرام ولا تلبس القفازين لى زادنا في حديث سالم قلت

بذه القلعة مدرجة اشار اليه البخاري واثار المؤلف بقوله قال ابو داود والى ان السنة عن الثقاب وليس الثقاب
مختلف في رفعه ودفعه اما عبارات البخاري في صحيحه بعد ما اخرج حديث الليث عن نافع عن ابن عمر قال
بعد تمام الحديث تابعه موسى بن عقبة واسماعيل بن ابراهيم بن عقبة وجويرية وابن اسحاق في الثقاب القفازين
اي في ذكرهما في الحديث فرغوا وقال عبدة بن عبد الله بن عمر العمري ولا درس وكان ابي ابن عمر يقول لا تنقب
المحرم ولا تلبس القفازين فبعده قول عبدة بن عمر لم يرفع وقال مالك عن نافع عن ابن عمر لا تنقب المحرم فاذ
مالك ايضا وتابعه ليث بن سليم ابي في دفعه قلت انتهى عن تنقب المرأة المحرمة التي تس وجهها اما لو اسدلت
على وجهها شيئا وجافته عنه لا بأس بذلك لانها اذا جافته عن وجهها صار كما لو بعلت في قبة او اسرت
بفسطاط وسيجيئ في باب في المحرمه تغلى وجهها واما تلبس القفازين (دستانية) فلا يجوز عند الشافعي و
عندنا يجوز مع الكراهة لان روى ان سعيد بن ابي وقاص كان يلبس بئانه وهن محررات القفازين لان
لبس القفازين ليس الا تغطية يديها بالخيطة وانها غير ممنوعة عن ذلك فان لها ان تغطيها عن قيصها وان كان
مخيطا فكذلك بالخيطة آخر بخلاف وجهها واما الرجل المحرم فلا يلبس القفازين لما نقل عن عبد الله بن جماعة من انه يحرم
ملابس القفازين في يديه عند الائمة الاربعة لانها في حكم الخيط -

قول وتلبس بعد ذلك ما احببت من اللوان الثياب معصفر الحديث وفيه جواز المعصفر وتختلف
فيه عند الشافعي يجوز وعندنا لا يجوز قال في الهداية ولا يلبس ثوبا مصبوغا بورد ولا زعفران ولا عصفر لقوله
عليه الصلوة والسلام لا يلبس المحرم ثوبا مصبوغا بورد ولا زعفران ولا درس الا ان يكون غسلا لا يمتنع لان المنع لا يلبس
لا اللون وقال الشافعي لا بأس بلبس المعصفر لانه لون لا طيب له ولما ان له رائحة طيبة قال ابن الهمام
فبني الخلاف على انه طيب الرائحة اولا فقلنا نعم فلا يجوز وعن هذا قلنا لا يتنجس المحرم لان الرائحة طيبة وهذا
ذهب مالك في هذا ثم انفس ورد بمنع المورس على ما قدمناه وهو دون المعصفر في الرائحة فيمنع المعصفر بطريق
اولى ولكن تقدم في حديث ابي داود وقوله عليه الصلوة والسلام وتلبس بعد ذلك ما اشارت من اللوان اشياء
من معصفر فاجاب اولان عمر رضى الله عنه على طلحة بن عبدة بن عبد الله بن عمر رضى الله عنه وهو محرم فقال ما هذا الثوب باطلحة
فقال يا امير المؤمنين انما هو مدر فقال عمر لهما الرميطة انكم ائمة بقية منكم فلا تلبسوا ايها الرميطة شيئا من هذه
الثياب المصنعة فان صح كونه بمحض من الصنعة افاذ منع المتنازع فيه وغيره ثم يخرج الازرق ونحوه بالاجماع
ويمنع المتنازع فيه داخل في المنع واجاب المحقق ان اثار الله تعالى ان تقول وتلبس بعد ذلك الخ
مدرج كان المرفوع صريحا هو قوله سمعة بن نهش عن كذا وقوله وتلبس بعد ذلك ليس من متعلقاته ولا يصح
جعله علقا على شيء كمال الانفصال بين الخبر والاشارة فكان الظاهر انه متعلق من كلام ابن عمر فقلنا ذلك
الدلالة عن المعارض الصريح اعني منطوق المورس ومفهومه الموافق فيجب العمل به انتهى قلت ويؤيد ذلك
ما رواه عبدة ومحمد بن سلمة عن محمد بن اسحاق بانها لم يذكر هذا الكلام فدل اقتضابها على قوله من الثياب
وعدم ذكرها ما بعده على كونه مدرجا -

باب المحرم يحمل السلاح أي يجوز له ان يحمل اسلحه وكذا شد البسيان ومنطقته في الوسط -

قوله سمعت البراء يقول لما صلى الحرس رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل الحد بديعة صالحهم على ان لا يدخلوها الا بجلبان السلاح بضم جيم وسكون لام شبه الحراب من الاوم يوضع فيه سيف منمورا ويلطرح فيه السوط والاداة ويلقى في آخره الكور وروى بنعيم جيم ولام وشددة باروكي به لخفائه كانهم شرطوا ان لا يخرجوا السلاح -

باب في المحرمه تعطي وجهها ان يجوز ذلك فعندنا تغطي راسها ولا وجهها فان غطت وجهها بحيث تماس وجهها يكون جناية نعم اذا احتاجت الى شروجه المرد والرجال قريبا منها فانها تدل السوب من فوق راسها على وجهها بحيث لا يصيب البشرة وهو قول احمد واثنا عشر قال في الباب وشرحه وتغطي راسها اي لا وجهها الا ان غطت وجهها شيئا متجانا جاز وفي النهاية ان تدل شي على وجهها واجب عليها وفي الفسحة نقالوا المستحب ان تدل على وجهها شيئا وتجانا فيه اه قلت في اصل المتن لا يجب وفي الفتوى يجب فلا خلاف بين الروايتين -

قوله عن عائشة قالت كان السكبان يعمرون بنا ونحن محرمات مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا جازوا بنا سددت احدانا جلبا بها من راسها على وجهها فاذا جازونا كشفنا كما اى ازنا البلباب عن وجهها في الحديث دليل على ان المرأة اذا احتاجت الى شروجه المرد والرجال قريبا منها فانها تدل الثوب من فوق راسها وعلى وجهها لان المرأة تحتاج الى شروجهها فلم يحرم عليها شروها مطلقا كالعورة لكن اذا سددت يكون الثوب متجانا عن وجهها بحيث لا يصيب البشرة

باب المحرم يتنظّل يجوز عندنا الا استظلال للحرم رجلا كان او امرأة بالبيت والحمل والفسطاط والشمية وثوب من فروع على عود بحيث يمكن الاستظلال به ان لم يصيب راسه او وجهه فان اصابه احداهما كره وبه قال الشافعي وقال مالك يكره ان يستنظّل بالفسطاط ونحوه وروى ان ابن عمر رجلا قد رفع ثوبا على عود يستتر من الشمس فقال له اخم لمن احرمت له اي ابرؤجه قال احمد ولنا حديث الباب -

قوله عن ام الحصين حدثت قالت حججت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فمئت اسامة وبلاكا واحداها أخذ بخطا من اقله النبي صلى الله عليه وسلم والاخر رافع توبه يسترك من الحر حتى رمى حجرة العقبة فهذا الحديث يدل على جواز تظليل المحرم على راسه ثوب محل وغيره ويجاب عن استدلالها بان قول ابن عمر لا حجة فيه بمقبالة المرفوع هذا -

باب المحرم يتجتم قال اثنا عشر واحدا واثني والثورمي وابو حنيفة والجمهور يجوز التحامته للمحرم مطلقا ما لم يقطع الشعر وقال مالك لا يتجتم المحرم الا من ضرورة -

قوله عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم احجم وهو محرم قال يعني دل الحديث

على جواز الحجامه للحرم مطلقا وبه قال عطاء وسرق وابراهيم وطائوس والشعبي والثوري والبخاري وروى
 اثنان في واحد فاسحاق واخذوا بظاهر هذا الحديث وقالوا لما يقطع الشعر وقال قوم لا يجتمع المحرم الا من ضرورة
 وروى ذلك عن ابن عمر وبه قال مالك وحجة هذا القول ان بعض الرواة يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اجتمع لغيره كان به ولا خلاف بين العلماء انه لا يجوز له حلق شيء من شعر راسه حتى يرمى حجرة العقبة يوم النحر
 الا من ضرورة وانه ان حلقه من ضرورة فعليه الغدقة التي قضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم على كعب
 بن عجرة فان لم يحلق اجتمع شعرا فهو كالعرق يقطعها والامل يطهره او القرحة نيكأها ولا يضره ذلك ولا شيء
 عليه عند جماعة العلماء وعند الحسن البصري عليه الغدقة قال عبد الملك في المبسوط شعر الراس واحد سواء به
 قال ابو حنيفة واثنان في واحد وقال اهل الظاهر لا فدية عليه الا ان يحلق راسه -

باب يكتحل المحرم عندئذ لا بأس بالاحتفال ان لم يكن في الكحل طيب ولو من غير غدركلكن الا ان تركه
 لما فيه من الزينة الا اذا كان عن ضرورة واما اذا كان مطيبا فان كحل به فان كان ثلاث مرات فعليه
 دم وان كان مرة او مرتين فعليه صدقة ثم ان كان بالضرورة فلا معصية فيه ولا انعصية وقال اثنان في الاول
 ترك الاحتفال بالضرورة والاحتفال بالطيب -

قوله اشتكى عبد الله بن عمر عيينه اى رمد فارسل الى ابان بن عثمان قال سفيان
 وهو ابي المواسم وايضنم بهما اى ارسل الى ابان ليساله ما يصنع بعينه قال ابان اضمد بها بالصبغ في
 سمعت عثمان يحدث ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصبغ عصارة شجر مرد (اليلوا)

باب المحرم يغتسل يجوز الاغتسال ولو بالمار اسحار عندنا ويكره ازالة الوسخ وقال مالك لو ذلك فعليه
 الفدية قل اعني وقد اختلف العلماء في غسل المحرم راسه فذهب ابو حنيفة والثوري والاوزاعي واثنان في
 واحد الى انه لا بأس بذلك وروى الرضاة بذلك عن عمر بن الخطاب وابن عباس وجابر وعليه جمهور
 وجههم حديث الباب وكان مالك يكره ذلك للحرم وذكر ان عبد الله بن عمر كان لا يغسل راسه الا من حلقه

قوله ان عبد الله بن عباس والمسور بن مخرمة اختلفا قال ابو اعرف قال ابن عباس يغسل
 المحرم راسه وقال المسور لا يغسل المحرم راسه فارسله اى عبد الله بن حنين راوى الحديث

عبد الله بن عباس الى ابى ايوب الا نصارى فوجدوا يغتسل بين القرنين اى بين قرني السمر
 وهو سمر بن جندب قال فسمعت عليه فقال من هذا قلت انا عبد الله بن حنين ارسلني اليك

عبد الله بن عباس اسالك كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل راسه وهو
 محرم قال فوضع ابو ايوب يده على الثوب فطأه اى خضمه حتى بدا الى راسه قال

لا نسا ان يصيب عليه اصيب قال فضرب على راسه ثم حرك ابو ايوب راسه بيده
 فاقبل بهما واذا بما قال هكذا راعية يفعل صلى الله عليه وسلم ومطابقة الحديث بالباب بانه
 لا يغسل الراس وهو موضع الاشكال في هذه المسئلة لانها محل لشعر الذب يخشى امتثاله فغسل بقية

البدن أولى بابجواز

باب المحرم تنزوح العلماء لكاح المحرم فقال سعيد بن المسيب وسالم وما لك والثاني واحمد وصاحبا
 لا يجوز للمحرم ان يتزوج فان فعل ذلك فالتكاح باطل وهو قول علي وعمر وقال ابراهيم النخعي والثوري وعطاء بن ابي
 رباح والحكم بن عتيبة وحماد بن ابي سليمان وعكرمة وسروق وابو حنيفة وابو يوسف ومحمد قالوا لا بأس بالمحرم ان يتزوج
 لكنه لا يدخل بها حتى يخل وهو قول ابن عباس وابن مسعود والتكاح صحيح والوطي ودواعية منهية عنها والالتكاح و
 والخبطة صحيح بالاتفاق وتحقيق هذه المسئلة موقوف على لكاح يمينونة تكهار رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حلال
 او تكهار وهو محرم فخرج الفريقان ما لولا فتهما واستدل الاولون بحديث ابي رافع زوجها حلالا وكرت الرسول بينهما
 واستدل الآخرون بحديث ابن عباس تنزوح يمينونة وهو محرم قلت حديث الطرفين صحيح الا ان حديثنا على
 سنداه فانه أخرجه البخاري واختاره واخرجه مسلم والاربعة واما حديثهم فحديث يزيد لم يخرج به البخاري والانسائي
 واخرجه مسلم وكذا حديث ابي رافع لم يخرج به في احد من الصحيحين بل لم يبلغ درجة الصحة وسيأتي وباجللة استدلالا
 بحديث ابي رافع وقالوا قول ابي رافع ارجح على قول ابن عباس تنزوحها محرمة اوجه احدها ان ابا رافع
 اذ ذاك كان رجلا بالغاد ابن عباس لم يكن حينئذ ممن بلغ الحلم بل كان له نحو العشرة سنين فابو رافع اذ ذاك
 كان احفظ منه والثاني انه كان الرسول بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبينها وعلى يده دارا بحديث
 فهو اعلم منه بلا شك الثالث ان ابن عباس لم يكن معه في تلك العمرة فانهما كانت عمرة القضية وكان ابن
 عباس الا ذاك من المستضعفين الذين اعذرهم الله من البولذان وانما منع القصة من غير حضورها الرابع
 انه صلى الله عليه وسلم حين دخل مكة بدا بالطواف بالببيت ثم سعى بين الصفا والمروة وحلق ثم حل ومن المعلوم
 انه لم تنزوح بها ولا بدار بالتنزوح قبل الطواف بالببيت ولا تنزوح في حال طوافه هذا من المعلوم انه لم
 يقع قطع قول ابي رافع الخامس ان الصحابة غلطوا ابن عباس ولم يغلطوا ابا رافع السادس ان قول ابي رافع
 موافق لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن نكاح المحرم وقول ابن عباس يخالفه وهو مستلزم لاحد الامرين
 اما نكحه واما تخصيص النبي صلى الله عليه وسلم بجواز النكاح محرما وكلا الامرين مخالفت للاصل ليس عليه
 دليل فلا يقبل السابع ان ابن اختها يزيد بن الاصم شهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تنزوحها
 حلالا قال وكانت خالتي وخالة ابن عباس ذكرها ابن القيم في الهدى قلت وكل واحد من وجوه
 التزويج مردود واما الاول فلا في هذا القول في تزويج حفظ ابي رافع على حفظ ابن عباس لم يقل به احد من
 اهل العلم من الصحابة والتابعين ولا يابا عده رواية ولا دراية فان احفظ امر فطري لا دخل فيه لكبر العمر
 ولا الصغرة الا ترى ان مرتبة البخاري في الصغر بل يدانيه غيره في كبره فما لا ابن عباس من العلم والعتبة
 واحفظ والاتقان مع صغره لا يدانيه ابو رافع وان كان في الصحبة سواد الا ترى ان عبد الرحمن بن عوف
 لما اعترض على عمر بن الخطاب بانه كان يدنيه في مجلسه مع الاشياخ وقال كيف تدنيه ولما
 ابا ر مثله فاجاب انكم تعلمون ما مرتبة في العلم والنقمة ثم سألهم عن معنى قوله اذا جاز نصر الله وفتح فكتوا

و اجاب ابن عباس بان المراد اجل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد حدث بهذا الحديث في مال كسره
 ولم يعتبره شك وشبهة فروى عنه اصحابه المقتنون الى ان خرج به سنة في كتبهم فكيف يرتفع قولك في قول
 ابن عباس وعلى الله دافعه ابو هريرة وعائشة واما الثاني سليمان ابان في كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلى عليه وسلم وبينها وعلى يد دار حديث النخبة والرسالة ولكن لا سلم انه علم من ابن عباس فان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بعث ابا رافع الى مكة ليخطبها ففوضت امرها الى اختها ام الفضل زوجة عباس بن عبد المطلب
 وفوضت ام الفضل امرها الى زوجها عباس بن عبد المطلب فلم يكن ابا رافع الا انه بلغ رسالة النخبة ولم يكن
 له دخل في النكاح ولا تعلم في روايته انه باشر النكاح او كان حاضر في مجلس النكاح بل باشر النكاح عباس
 بن عبد المطلب ولهذا استدلل بان ابن عباس علم بحال النكاح فانه انبه واما الثالث فلما سلم ابن
 عباس لم يكن معه صلى الله عليه وسلم في تلك العمرة ولا رأياه في روايته انه لم يكن معه صلى الله عليه وسلم
 في عمرة القضاء ولو سلم فانه انما سمع القصة مع غير حضوره لها من العارفين بالقصة حتى يتقن به وبلغها
 اصحابه يتقن واما الرابع فانه حقيق بان يصحك عليه الصبيان وقد ثبت في الروايات ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم تزوجها في طريق مكة حتى انه وقع في حديث يزيد بن الاصم انه تزوجها بسرف وقد اخرج
 النسائي في محبته ابنته عن ابن عباس قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم بميمونة بنت الحامث
 وهو محرم وفي حديث يعلى بسرف قلت ليعلى ثقة فالتقى افرقيان على ان التزوج وقع في سرف
 فكيف يقال صح قول ابي رافع يقينا واما الخامس فنجوابه انه فلف محض لم يغلط احد من الصحابة
 فيما بلغنا من روايات ابن عباس الاماروي عن سعيد بن اسيد عن ابي داود وغيره قال وهم ابن عباس
 في تزوج ميمونة وهو محرم ولو سلم فتخطى احد من الصحابة حديث ابن عباس لا يباي شيئا فكيف يتخطى سعيد
 بن اسيد واما السادس فحديث الهني عن نكاح المحرم محل احوال امرين اما ان يكون الهني على التحريم
 او على التزويج فعلى الاول سلم انه يوافقه ولكن لا دليل عليه بل الدليل على خلافه وعلى الثاني فلا يوافقه
 والدليل عليه ولا يخرج من الانكاح ولا يخطب فان الانكاح بالولاية او بالوكالة والنخبة غير منهي عنه نهى
 التحريم على الاتفاق فلذلك لا يخرج من نكاح لا اتفاق وعلى الاحتمال لا يجوز الاحتجاج به واما السابع فلما
 ان يزيد بن الاصم ابن اخت ميمونة روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها حلالا وكانت ميمونة خالته
 ولكن قوله لا يباي قول ابن عباس وقدره عمرو بن دينار على ابن شهاب الزهري وجرجه اخرج البيهقي
 في سننه من طريق الحميدي ثنا سفيان ثنا عمرو بن دينار قال قلت لابن شهاب اخبرني ابو الشعار
 عن ابن عباس ان الهني صلى الله عليه وسلم نكح وهو محرم فقال ابن شهاب اخبرني يزيد بن الاصم ان الهني
 صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو حلال وهي خالته قال فقلت لابن شهاب اتجعل اعرابيا يوالي على عقبته
 الى ابن عباس وهي خالته ابن عباس ايضا وقلت حديث يزيد مضطرب فان في بعضه روى في عقبته في
 اخرى عن ميمونة قال الزيلعي ورجح بعضهم بدليل غير الذي قد منا وقال وهو اوهام هو انه قد روى ميمونة

وهي صاحب القصة انها تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حلال في رواية تروى في صحيح مسلم
بسرف فاجاب عنه اولاً ان ميمونة لم يقل لنا بنفسها الشريعة بل رداها عنه نريد بين الاصم وقد تقدم اجواب
عنه وثانياً ان ميمونة لم تعقد نكاحاً بنفسها بل فوضت امرها الى العباس بن عبد المطلب فانكها ولم يحضرها
ميمونة فكيف يقال بانها صاحب القصة وهي علم من الجميع بها فلا تكون روايتها مرجحة بل معنى قولها تزوجني
رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان بسرف اي ظهر امر تزويجها بسرف لانه صلى الله عليه وسلم بنى بها
هناك وادلم وهذا القرب لان الافاشا يكون عند الوليمة والوليمة كانت في رحل او معاه بنى بي واما جوده حج
حديث ابن عباس على حديث ابي رافع وزيد بن الاصم فكثيرة منها ان ابن عباس في مرتبة اعلم والفقه
والاقتان والحفظ لا يدانيه فيها احد وقد حكى الزيلعي في نصب الراية عن ابن حبان وقال قال ابن حبان
وسيس في الاخبار تعارض ولا ان ابن عباس وهم لانه احفظ واعلم من غيره وانتهى والثاني ان حديث ابن
عباس اتفق عليه الستة بل اجمع المحدثون على تحريمه وتصحيحه وحديث يزيد لم يخرج به البخاري ولا النسائي وكذا
حديث ابي رافع لم يخرج به في واحد من الصحيحين ولم يبلغ درجة الصحة ولذا قال الترمذي فيه ولا نعلم احداً سنده
غير حماد عن مطر والثالث ان حديث ابي رافع مختلف في اساده وانقطاعه وقد اثبت الترمذي في صحيحه
فقال ولا نعلم احداً سنده غير حماد بن زيد عن مطر الوراق عن ربيعة وروى مالك بن انس عن ربيعة عن
سليمان بن ريار ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال ورواه مالك مرسل ورواه ايضا
سليمان بن بلال عن ربيعة مرسل وكذلك اختلف في حديث يزيد بن الاصم عن ميمونة قالت تزوجوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حلال وروى بعضهم عن يزيد بن الاصم ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج
ميمونة وهو حلال مرسل ولم يذكر عن ميمونة اهل ثم قال الترمذي في آخر الباب بعد ان اخرج حديث يزيد
بن الاصم بسنده عن ميمونة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال وبني بها حلالاً واما
بسرف ودفعنا بها في النطفة التي بنى بها فيها قال ابو عيسى هذا حديث غريب وروى بخبر واحد هذا الحديث
عن يزيد بن الاصم مرسل ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال الرابع انه يورده حديث ما
والابي هريرة عند الطحاوي بسند قوي اخر عن عائشة قالت تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعض نساء وهو محرم وعن ابي هريرة قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم وفي الحديث
وان لم تسم ميمونة ولكنها متعينة فانها لم يثبت انه عليه السلام نكح غير ما محرم اقول ان الدارقطني خسر
من طريق ضعيف عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم نسماً فيها قال الترمذي
ثم قال قال سهل في الروض الانف بعد ذكر حديث عائشة انها ارادت نكاح ميمونة ولكنها لم تسمها
وقال الشوكاني قوله تزوج ميمونة وهو محرم جيب عن هذا بانه مخالف لرواية اكثر الصحابة ولم يرد كذلك
الا ابن عباس كما قال عياض ولكنه متعقب بانه قد صح من رواية عائشة وابي هريرة نحوه كما صرح
بذلك في الفتح والخامس ان حديث ابن عباس يزيد بالقياس فانه لا يشتري جارية للوطى او باشر

عقد من عقود الدينية يجوز بالاتفاق فالنكاح ايضا عقد من العقود الدينية والمدنية فيجوز مباشرتها ايضا
 والسادس ان حديث ابن عباس محكم في معناه لا يحتمل تاويله قريبا واما حديث ابي رافع ويزيد الاصم فمتملان
 لان فيه تاويلات قريبة فاما ما ادلوا في حديث ابن عباس مثل تاويل ابن حبان انه قال ان النبي صلى الله
 عليه وسلم نكحها بعد العمرة في الحرم فمعنى قوله وهو محرم داخل في الحرم فيبطله لفظ البخاري اذ عليه السلام تزوجها وهو
 محرم ونبي بها وهو حلال فالتقابل الذي وقع بين قوله تزوجها وهو محرم ونبي بها وهو حلال يدفع هذا التاويل
 لان الحلال بمعنى الداخل في الحلال لم يحكي قطعا وكذا كثر ما قال الراوي متعبا ان ميمنة زوجت في سرف
 ونبي بها في سرف وماتت في سرف وقد ثبت بالروايات الصحيحة نكاحها بسرف فتعجب ليقضه ان يكون
 الواقع الثلثة في مكان واحد في ارض متفرقة فاذن لا يعقد كونه صلى الله عليه وسلم داخل في الحرم
 ولا يصح التعجب ايضا واما قوله ان الحرم بمعنى داخل في الحرم يحكي كما يقال النجد واهم اذا دخل النجد وتماث
 فلان سلم فكيف تفوت واجتمع ابن عباس وابو هريرة وعائشة على لغة غريبة واما الاشهاد فنقول
 ان اشرقتوا ايرس عفان اخليفة محرم فدا ما فلم لا يشد مخذ ولا بان عثمان بن عفان رضي الله عنه
 لم يكن في الاحرام بل في حرم المدينة المنورة زادوا الله شرفا وتعظيما فزادوا الصمعي عند الرشيد كما حكا
 الخليل في تاريخه وقال كل من لم يات ثيابا يوجب عليه عقوبة فهو محرم لا يحل منه شيء فمعناه قتلوه وودم
 تموتون وذو حرمة بغير وجه كما قال اشرقتوا كسرى بلبيل محرم واما من هو عبد الملك من رعاة مسلم كان
 حافظا لثلاث مائة الف لغة واما ما عليهم في لفظ التزوج بمعنى ظهروا مترز ويحبه وهو محرم كما نقله الترمذي بقوله
 واختلفوا في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم ميمنة لان النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها في طريق مكة فقال
 بعضهم تزوجها حلالا وظهر مترز ويحبها وهو محرم ثم نبي بها وهو حلال بسرف في طريق مكة اه فهو ايضا غير
 صحيح واما اولافانه لم يظهر امر تزوجه اياها في حالة الاحرام بل تقولون انتم لم يروه الا ابن عباس وحله سعيد بن
 المسيب على وجه ابن عباس فكيف يقال انه ظهر امر التزوج في حالة الاحرام وثانيا ان الظهور والافتراء
 انما يكون عند الولاية والولاية كانت بالاتفاق بعد الاحرام بسرف فكيف يقال انه ظهر في حالة الاحرام وثالثا
 انه لم يثبت تزوجه اياها قبل الاحرام فان احرامه صلى الله عليه وسلم كان بذى الخليفة ورابعها انه قد ثبت
 امر التزوج بسرف وهو موضع بين مكة وذى الخليفة فان قيل تزوجها قبل الاحرام بطريق مكة ثم ظهر امر التزوج
 في حالة الاحرام بعد ذلك كما يعلم جنود الترمذي يلزم تجاوزه النبي صلى الله عليه وسلم عن الميقات بلا احرام
 وهو يري العمرة وذو الايجوز عند احد ولا يقال كما قال بعضهم ان توقيت الميقات كان في حجة الوداع ودفعته
 التزوج في عمرة القضاء في السنة السابقة فلا يلزم التجاوزه عن الميقات بلا احرام لان ذلك مخالف لرواية
 البخاري صحت بان النبي صلى الله عليه وسلم قلده وشعره وحرم من ذى الخليفة في مائة احد ميمنة وذو قبل
 عمرة القضاء فاصح ان هذه التاويلات كلها باطلة بخلاف تاويلاتنا فخير فان كلها قريبة صحيحة
 سيلها ذوق سليم مثلا نقول اولا بعكس ما قالوا في قوله نكحها وهو محرم في قوله تزوجها وهو حلال بان ظهر

امر التزويج وهو حلال وهذا اقرب لان الظهور والافتاء انما يكون عند الولية والوليية كانت في رجل واما يقال
 معنى التزويج البناي امي بنى بها وهو حلال وثالث ان تزويجه بمعنى خطبتها كما يدل عليه ما أخرجه ابن سعد في الطبقات
 أخبرنا يزيد بن هارون عن عمرو بن ميمون بن مهران كتب عمر بن عبد العزيز الى ابي انسل يزيد بن الاعم
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزويج ميمونة ام حلالا فدعاها ابني فاقراه الكتاب فقال خطبتها
 وهو حلال وبنى بها وهو حلال واما ما سأل يزيد يقول ذلك قلت وهذا هو المرد بما رواه مالك مرسل ان النبي
 صلى الله عليه وسلم بعث ابارافح مولاة ورجلا من الانصار فزوجاه ميمونة بنت اسحاق ورسول الله
 صلى الله عليه وسلم بالمدنية قبل ان يخرج الحديث يعني المرد بالتزويج الخطبة والسابع ان حديث ابن
 عباس ثبت الامر المذكور على اصل الحال وحديث ابني رافع ويزيد بن الاعم ناقية لها فان ابن عباس ثبت
 النكاح في حالة الاحرام وهو امر زائد على الحالة الاصلية واما ابو رافع ويزيد بن الاعم فثبتان النكاح في حالة
 الاصلية ونيغان هذه الاحكام وهذا مختص بمن قال ان النكاح وقع قبل الاحرام قلت وتنتفع بالبحث في المسئلة
 موقوف على ان نكاح ميمونة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن دفع وتختلف الروايات فيه فاخرج
 ابن سعد ما قالت تزويجها رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال وهو حلال عام القفنية واعرس بها برف
 وتوفيت بسرف قال اسحاق في الاصابة وذكر ابن سعد بسند انه تزويجها في شوال سنة سبع فان ثبت
 صح انه تزويجها وهو حلال لانه انما احرم في ذبيحة منها قلت فصحة غيرتين عند اسحاق وان سلم فيمكن ان
 يجعل على معنى انه اراد تزويجها في شوال وارسل ابارافح الانصارى لخطبتها وهو الاقرب فروى مالك عن
 ربيعة بن ابى عبد الرحمن عن سليمان بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث ابارافح مولاة ورجلا
 من الانصار فزوجاه ميمونة بنت اسحاق ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدنية قبل ان يخرج وهذا
 مرسل ومع ذلك يرويه ما ثبت انه فوض امرها الى العباس وانكحها فقد قال في المختصر من المختصر لشكل الامر
 للطحاوي فان قيل فيخفى عن ميمونة وقت تزويجها قيل نعم لما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل
 امرها الى العباس فزوجها اياها فجعل انه ذهب عنه الوقت الذي عقد عليها عند ما فوضت الى العباس امرها
 فلم تشع الا في الوقت الذي بنى بها فيه وعلمه ابن عباس لحضوره وخطبتها عنه ويرده ايضا ما رواه ابو داود
 بسند عن يزيد بن الاعم عن ميمونة قالت تزويجني رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن حلالا لان بسرف
 فعلى هذا معنى قوله فزوجاه ميمونة امي قبلهاه رضى ميمونة تزويجها به بالمدنية وقال الزرقاني في شرح هذا
 الحديث فظاهر قوله فزوجاه انه وكلها في قبول النكاح له لكن روى احمد والنسائي عن ابن عباس
 لما خطبها النبي صلى الله عليه وسلم جعلت امرها الى العباس فانكحها النبي صلى الله عليه وسلم فظاهر انه قبل
 النكاح بنفسه ويقويه رواية ابن سعد عن سعيد بن المسيب انه صلى الله عليه وسلم قدم وهو محرم فلما حل تزويجها
 فجعل قوله فزوجاه على معنى خطبها فقط مجازا ومنها انه تزويجها بسرف وهو موقوف على عشرة اميال من مكة
 قرب وادى فاطمة وهذا يحتمل امرين احدهما انه تزويجها بما الى مكة او تزويجها راجعا من مكة الى المدينة

فان كان الاول على نذر رسول الله صلى الله عليه وسلم كان محرما قطعاً لا كما قاله بعض الشيوخ بل يلزم
 تنهاؤه صلى الله عليه وسلم عن الميقات بالاحرام وذلك يجوز عندنا كما مر بان كان الثاني فكان حلاً لا قطعاً
 ويؤيد الاول ما روى الطحاوي بن عبد الله بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمنة بنت
 امارث وهو حرام فاقام بمكة ثلثاً فأتاه جويطيلب بن عبد الغيري في نفر من قرش في اليوم الثالث فقالوا
 انه قد انقضت اجلك فاخرج عنا فقال وما عليكم لثركموني فعرست بين اظهركم فحسبنا لكم طعماً ما تخفرونه فقالوا
 لا حاجة لنا الي طعماك فاخرج عنا فخرج نبي الله صلى الله عليه وسلم وخرج بميمونة حتى عرس بها بسرف فهذا
 يدل انه صلى الله عليه وسلم كان تزوجها قبل ذلك في طريق مكة حتى اراد ان ينسج الوليمة بمكة ويضعف أهل
 مكة فيما يؤيده ما في سيرة ابن هشام عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمنة بنت
 امارث في سفره ذلك وهو حرام وكان الذي زوجه اياها العباس بن عبد المطلب فثبت بما قدمنا ان الثاني
 باروايات ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها بسرف عند مجيئه من المدينة لعمرة القضاء وكان عرسها
 عند ذلك بمكة وفوضت امرها بميمونة اليه فلما سأل بقدر رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة استقبلته بغير
 بسرف فهناك زوج ميمنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حرام ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم مكة فاعتمره اقام بها ثلثاً ثم خرج منها مع زوجها ميمنة وصاحبه ان جميع ما تقدم من الروايات والاستدلال
 ترجح قول المخنفية وغيرهم بجواز النكاح المحرم في حالة الاحرام ومبناه ترجح رواية ابن عباس على الروايات
 المخالفة لها كما تقدم مفصلاً على انه في هذا الوجه جمع بين جميع الروايات واعمال كل واحد منها وان ثبت ما رواه
 ابو رافع ويزيد بن النعمان بلاتاً وعل فلما اضرنا فانا نقول بجواز النكاح في حالة الحلال ايضا بخلاف روايتنا فانه
 مفسرهم فلا بد على المانع من ابطال بعض الاحاديث الصحيحة وتضعيفها ونسبة الغلط الى ابن عباس كما صدر من
 سعيد بن المسيب وهي جراحة عظيمة لا يقبلها قلب مصنف خصوصاً على قاعدة المحدثين وعلى ان روايتنا موافقة
 للدرية كما تقدم ولان سائر العبادات مثل الصوم والاعتكاف مع كون اجماع حراما فيها لا تمتنع من عقد النكاح
 فكذلك الاحرام -

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ابناً او كسراً كاف من ضرب يضرب
 اي لا يتزوج لنفسه امرأة ولا ينكح بضم ابناً او كسراً كاف من اكرم يحرم اي لا يزوج الرجل امرأة اباً بالولاية او
 بالوكالة ولا ينكح بضم ابناً من الخطبة بكسر النون اي لا يطلب امرأة النكاح وروى الكلمات الثلث بالنسبة
 والنهي وذكر الخطابي انها على صيغة النهي روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث والثالث
 للتمزيه عند الشافعي فلا يصح لنكاح المحرم ولا النكاح عنده ولكل للتمزيه عندنا في حنيفة قاله القاري قلت
 والنكاح ايضا يصح عنده قوله عن يزيد بن الاصم بن اخي ميمونة عن ميمونة قالت
 تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن حلالا في بسرف قوله ابن اخي ميمونة بهذا في جميع
 النسخ الموجودة عندنا والصواب ابن اخي ميمونة والرواية مضطربة كما تقدم ومع هذا يدل بان ظاهر امره تزوج

وشاء في حالة الحمل بسرف لانه بنى فيها واولم وظهر الكراح بالوليمة -

قوله عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم تن وج ميمونة وهو صهرهم وقد اخرج الناس قول هذا الحديث من طريق سعيد عن قتادة ويعلى بن حكيم عن عكرمة عن ابن عباس تنزج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة بنت الحارث وهو محرم وفي حديث يعلى بسرف قلت ليعلى ثقة وقد روى عن ابن عباس اصحاب الثقات المتقنون انفعبا كسعيد بن جبير وطاؤس وعطاء ومجاهد وعكرمة وجابر بن زيد وهكذا في جميع مراتب اسناد الى ان وصل الى الستة فكيف يصاديه حديث ابى رافع وينريد بن الاصم وصفية بنت شيبة وان اخرج حديث ابن عباس البخاري واخاره ولم يخرج غيره فانه لا يصح عنده - قوله عن سعيد بن المسيب قال وهو ابن عباس في تن وليم ميمونة وهو صهرهم قال الشوكاني في النيل وقول سعيد بن المسيب اخرج ابو داود وسكت عنه هو والمذري وفي اسناده رجل مجهول قلت فلو كان هذا القول صحيحا ثابا عن سعيد بن المسيب لا يكون ايضا فيه حجة فكيف وفي سنده مجهول وفي الطحاوي لو قال سعيد في ابن عباس هذا هذا فخن نقول قال عمرو بن دينار قلت للزهري وما يدري زهير بن الاصم اعرابي بوال تجمله مثل ابن عباس قلت لا ينبغي هذا التشدد ايضا ولا نقول بهذا في حقه ولكن لا يشك احد في ان ابن عباس كان اعلم واقهر من زهير بن الاصم -

باب ما يقتل المحرم من الدواب المأذون الدواب الصيد البري سوا ركان ما يוכל لحمه او ماله او كل الاما استثنى منها واما صيد البحر فهو حلال للمحرم كما نطق به النص اختلف العلماء في الدواب للذبيحة يحل للمحرم قتله فقال الشافعي كل حيوان لا يוכל لحمه يجوز قتله للمحرم وقال مالك كل بيع عادي يجوز قتله للمحرم وذهب اخفئة ما في الابدان وخصصه صيد البر لو كان مأكول وغير مأكول اما المأكول فلا يحل للمحرم اصطفاة نحو الطي والارنب وحمال الوحش وتبخر الوحش والطيور التي يוכל لحمها برية كانت او بحرية لان الطيور كلها برية لان تولد في البر وانما يدخل بعضها في البحر لطلب الرزق واما غير المأكول فهو حان نوع يكون موزيا لطباعا معبدا بالاذى غالباً ونوع لا يبتدئ بالاذى غالباً اما الذئب فينبذ بالاذى غالباً فالمحرم ان يقتله ولا شيء عليه وذلك نحو الذئب والاسد والفهد والنمر وغير ذلك لان ذبح الاذى من غير سبب موجب للاذى حرام فضلاً عن الاباحة ولهذا اباح رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل الخمس الفواسق للمحرم في الحمل والحرم وهذا المعنى موجود في الاسد والذئب والفهد والنمر فكان وردوا النص في تأكل الاشياء ووردوا في هذه دلالة ولا يوجد ذلك في الضبع والثعلب بل من عادتها الهرب من بني آدم ولا يوزيان احدا حتى يبتدئ بها بالاذى وعلى هذا انضبت واليرموع والسمور والذئب والفهد والنمر لانها صيد لوجود معنى الصيد وهو الاتساع والتوحش ولا يبتدئ بالاذى غالباً فتدخل تحت ما تلونا من الآية الكريمة انتهى -

قوله سئل النبي صلى الله عليه وسلم عما يقتل المحرم من الدواب فقال خمس لا جناح في قتلها على من قتلها في الحبل والحمار والعقرب والغراب والفارغة والحدأة والكلب العقور

والثقيد بالخمس وان كان مفهوما اختصاص المذكورات بذلك لكنه مفهوم عدد وليس بحجة عند الأكثر وعلى تقديم
اعتباره فحقيل ان يكون قاله صلى الله عليه وسلم اولاهم بين ذلك ان غير الخمس يشترك معها في الحكم فقد ورد
في بعض طرق حاشية بلفظ اربع وفي بعض طرقها بلفظ ست وقد وقع في حديث ابى سعيد عند ابى داود
نحو رواية مشيدان وزاد سبع العادي فنصار سبعا وفي حديث ابى هريرة عند ابى خزيمة وابن المنذر
زيادة ذكر الذئب والنمر على الخمس المشهورة فتصير بهذا الاعتبار تسعا لكن افاد ابن خزيمة عن الذهلي ان ذكر الذئب
والنمر من تفسير الرازي للكلب العقور انتهى لمختصا ما في الفتح قوله في اكل واحرم اي في ارضه والعقرب وفي
معناها الحية بل بالاولى كما ذكره ابو هريرة في رواية الباب في الخمس بدل الغراب ودخل فيها جميع انواعها
والصغار والكلاب خلافا للمالكية فان عندهم خلاف في قتل الصغير منها التي لا تمكن من الاذى والمراد بالغراب
الابقع الا بطن كما صرح في مسلم وهو الذئب اياكل بحجف فقط وهو حرام بالاتفاق ويقتدر بالاذى دون
الحق وغراب الذرع والفارة وهي تشتمل جميع انواعها الوحشية والالهيية وغيرها ابو هريرة في روايته
الباب بالغوسية والتصغير للمقاراة والحدادة كعقبة وهو طائر معروف (جيل) واسمها بالصغير جدلغة في السجود
او تصغير حدادة والكلب العقور قال ابن الهمام مدلول لفظ الحديث هو الكلب الوحشي وان دخل في حكم الناس
قلت انما هو من لفظ الكلب الناسي وان دخل في حكمه الوحشي والعقور من العقور هو البحر وبالفارسي رگ
تزنده وعن ابى يوسف ان الاسد بمنزلة الكلب العقور وفي ظاهر الرواية اسباع كلها صيد الا الكلب
والذئب وقيد بالعقور مع ان العقور وغيره سوار اهلها كان او وحشيا في الحكم لان غير العقور ليس بصيد فلا
يجب الجزاء بقتله ولكن لا يحل قتل الا يوزى اذ لم يكن ثم ضرره بالجملة في حكم الكلب العقور اسبع الصائل المتبكي
بالاذى كالاسد والذئب والفهد والنمر ونحوه ليس بتحقيق الساطل جعلهم من مصداقه ومن شواهد ان ابى
صلى الله عليه وسلم دعا على رجل باللبم سبط عليه كلبا فاكلسه وعند الشوافع غير العقور اختلاف قال المحافظ
في الفتح واختلف العلماء في غير العقور مما لم يور باقتناه فصرح بتجريم قتله القاضيان الحسين والماوروسي
وغيرهما ووقع في الامم للشافعية يجوز واختلف كلام النودى فقال في البيع من مخرج المذهب لاختلاف بين
اصحابنا في انه محترم لا يجوز قتله وقال في التيمم والغضب انه غير محترم وقال في الحج يكبره قتله كرامة تنزيهه
ونحو الاختلاف شديد قلت نفع اثناعشر الساطل كون الحيوان غير اكل ونفع ما لك كونه عاديا وبذا
اولى ويؤتد ما في رواية ابى سعيد والسبع العادي اي بعيد على الانسان والحيول ولان كون غير اكل
والحم ليس بمشهور في الخمس بخلاف كونه عاديا فانه لم يشهد به فيهم ونفع ابو حنيفة في بعضها فان المذكور في الحديث
ثلثة انواع حشرات الارض وسباع الطيور وسباع الدواب فتخرج في الفارة والعقرب والحية يكونهن حشرات
الارض فحوز قتل كل من حشرات الارض -

قوله وميحي الغواب ولا يقتله هذا لفظ منكرو مع هذا يمكن حمله على غراب الذرع -

باب لحم الصيد للحرم اختلف العلماء في لحم الصيد فقال بعض اهلنا والشورى واسحاق يحرم الاكل

من لحم الصيد على المحرم مطلقا وقال ابو حنيفة وصاحبه على المحرم لحم ما صاده حلال من ارض اهل وذية في اهل
بشرط ان لا يكون دلالة المحرم عليه والاشارة ولا امره بصيده وقال مالك ان اصطاده اهل الحلال لا اهل المحرم
ذية لا يحل له ان يتناولها ايضا وبه قال اثنان.

قوله وكان الحارث خليفة عثمان على الطائف فسمع لعثمان طعاما فيه من الحجل وهو
رايها قيمت جمع يعقوب وهو ذكر الحجل يقال لها في الفارسية كيك وبالهندية ككرو ولحم الوحش فبعث
ابي عثمان الى علي رضي الله تعالى عنه فباعه الرسول وهو اوى على يخط ابا غله ان يخط ضرب الشجرة
بالصا لتيافر ورثها لعل الابن والا باع جميع بغير فباع وهو يفيض الخط عن يده فقال له كل

فقال على اطعموه قوما حلالا فان احرمت فقال علي انشد الله من كان ههنا من الشجر يقول

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهدى اليه رجل حمار وحش وهو محرم فابي ان ياكله

قالوا نعم استدل بهذا الحديث على تحريم الاكل من لحم الصيد على المحرم مطلقا لانه اقترن في التعليل على

كونه محرما قلت اضطربت الروايات فان في هذا الحديث اهدى له رجل حمار وحش وظاهره انه كان حيا

كما اشار اليه البخاري بعد الباب اذ اهدى للمحرم حمارا وحشيا حيا لم يقبل وما في سلم ظاهره انه اتى بذبحا

فان في بعض طرقها ذكر العجز وفي اخرى له ذكر البوك وفي بعضها ذكر اللحم فان كان الرزح ما هو راعي البخاري

فلا حجة فيها لان اخذ المحرم لا يجوز وان كان الرزح كونه ذبوحا فيعارض قال يحافظ يعارض هذا الظاهر

ما أخرجه سلم ايضا من حديث طلحة انه اهدى له لحم طير وهو محرم فوقي من اكله وقال اكلناه مع رسول الله

صلى الله عليه وسلم وحديث ابي قتادة وحديث عمير بن سلمة ان البهري اهدى للبني صلى الله عليه وسلم

طلبيا وهو محرم قاصرا بالكر ان يقسمه بين الرفاق اخرجه مالك صحاب السنن وصححه ابن خزيمة وغيره ثم قال

وجمع الجمهور بين ما اختلف من ذلك بان احاديث القبول محمولة على ما يصيده اهل الحلال بنفسه ثم يهدي منه

للمحرم واخا حديث الروم محمولة على ما صاده اهل الحلال لا اهل المحرم وجاز عن مالك تفصيل آخر بين ما يصيد للمحرم

قبل احرامه يجوز له الاكل منه او بعد احرامه فلا وعن عثمان التفصيل بين ما يصاد لاهله من المحرمين فيمنع

عليه ولا يمنع على محرم آخر انتهى ملخصا قلت واما عندنا فمروى صلى الله عليه وسلم محمول على سد الذرائع و

مسئلة سد الذرائع من اهم مسائل اصول الفقه وما ذكره بالاشافعية ولا الاحناف وذكره بالموالك وابن

يتمية وسد الذرائع ان لا يكون الشيء في نفسه منهي عنه في اشرع الا ان المكلف ينهي عنه كيلا يكون مؤثرا

الى ما هو منهي عنه مثل نهي الفاروق وابن مسعود عن التيمم للجنب فهذا المروى عنه صلى الله عليه وسلم كان له

الزرائع وكذلك عدم الاكل من علي رضي الله عنه لعلة كان له الزرائع وروى يحيى بن سعيد عن جعفر

عن عمرو بن امية الضمرى عن ابيه عن الصعب اهدى للبني صلى الله عليه وسلم عجز حمار وحش وهو بالحجفة

فاكل منه واكل القوم وند الاسناد صحيح قال البيهقي فان كان فكا نه روى قيل اللحم داكل قوله
عن ابن عباس انه قال يا زيد بن ارقم هل علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

احدى اليه عضو صيد فلم يقبله وقال انا حرم قال نعم يا رسول الله الزرع . قوله عن جابر بن
 عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه
 اوجبا ولكم في اكثر نسخ ابى داود بالالف وكذا بالالف في رواية النسائي واما في رواية في تلخيصه والدارقطني
 والطحاوي وفي بعض النسخ ابى داود وفي الترمذي او يفيد لكم بغير الالف خبر ما قال الشافعي في هذا حسن حديث
 روى في هذا الباب وتمسك به على انه لو صيد بحلال نبتة المحرم في الحبل لا يجوز اكله للمحرم قلت الحسن اسما
 حديث ابى قتادة حديث صحيحين واما هذا فطرته كلها ضعيفة ومضطربة واجاب عنه بعض الخفعية بانه لا حجة لكم
 لكم في هذا الا انه لا يصير صيدا للمحرم الا بامر او اشارة او دلالة وبه نقول واجاب عنه صاحب الهداية بقوله الامام
 نيار روى لام تملك فحمل على ان يهدي اليه الصيد دون اللحم وقال صاحب العناية على الهداية ان الرواية
 اوصيا ولكم بالالف واللفظة او الواقعة ههنا بمعنى الا ان يستثار من المفهوم المتقدم فان قوله ما لم تصيدوه بمعنى
 الاستثناء فكانه قال لحم الصيد لكم في الاحرام حلال الا ان تصيدوه الا ان يصاد لكم فيكون الاستثناء الثاني
 من مفهوم الاستثناء الاول قلت في هذا التاويلات لا ينبغي ما في الصدور لان الاوليان تاويلان محض في الثاني
 انه مرفوع يعطف الجملة على الجملة لا منصوب والقرينة رواية يحرم لئلا تضادوا لا دلي ان يقال ان مراده
 ما قاله الشوافع ولكنه يحمل على الكراهة ويقال ان النهي ان يصاد لان ذلك كما انه عليه السلام لم يأخذ عن صعب
 بن جثمته لهذا واخذ عن ابى قتادة للدلالة على الجواز وسألت . قوله قال ابو داود اذا تنازع
 الخبر ان عن النبي صلى الله عليه وسلم ينظر في اخذه اصحابه حاصله ان الاحاديث مختلفة في
 قبول الصيد ورواه فيرجح باعتبار العمل انه ينظر في اخذه بما اخذ به اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن هذا
 القدر لا يجدي نفعا فان الصحابة ايضا اختلفوا فيه قال ابى البزيع يحلق المحرم كل صيد اصطاده او احلال لنفسه
 عند عاتة العلماء وقال داود بن علي الاصفهاني لا يحل والمستلة مختلفة بين الصحابة روى عن طلحة بن عبيد الله
 وقادة وجابر وثمان في رواية انه يحل وعن علي وابن عباس وثمان في رواية لا يحل واخرج هو لا بقوله تعالى
 وحرم عليكم صيد البر ما تم حراما خبر ان صيد البر محرم على المحرم مطلقا من غير فصل بين ان يكون صيدا للمحرم او احلال
 وبهذا قال ابن عباس ان الآية مبهمة لا يحل لك ان تصيده ولا ان تأكله ولنا ما روى عن ابى قتادة انه كان
 حلالا واصحابه محرمون فشد على حمار الوحش الحديث وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحم صيد البر
 حلال لكم وانتم حرم ما لم تصيدوه او يصاد لكم وهذا النص في الباب ولا حجة لهم في الآية لان فيها تحريم صيد البر
 لا تحريم لحم الصيد ولحم الصيد ليس بصيد لانعدام معنى الصيد وهو الاتساع والتوحيش واما حديث صعب
 بن خثامة فقد اختلفت الروايات فيه عن ابن عباس روى في بعضها انه يهدي اليه حمارا وحشيا كذا روى
 مالك وسعيد بن جبيرة وغيرهما عن ابن عباس فلا يكون حجة وحديث زيد بن ارقم يحمل على صيد صا والمحموم
 بنفسه وغيره بامر او باعانة او بشارته او بدلالة عملا بالدلائل كلها وسواء صاوه لنفسه او للمحرم بعد ان
 لا يكون بامر عندنا وقال الشافعي اذا صاوه له لا يحل له اكله واخرج جابر عن النبي صلى الله

عليه وسلم انه قال صيد البر حلال الحديث ولا حرج فيه لانه لا يصيد صيده الا بالامره وبه نقول والله اعلم.
 قوله عن ابي قتادة انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اى في سفر عمرة الحديث حتى
 اذا كان ببعض طريق مكة تخلع مع اصحاب له محرمين وهو غير محرم وفي رواية البخاري فخرجوا
 مد نصرت طاعة منهم فيهم ابو قتادة فقال خذوا ساحل البحر حتى نلتقى فخذوا ساحل البحر فلما انصرفوا احرزوا بهم
 الاباقتا دة لم يحرم فيها بهم ليسرون اذ راوا حمر وحش الحديث وسيق حديث البخاري هذا مشكل لانه يخالف جميع
 السياقات اى اخرها البخاري وغيره فانه يدل ان باقتادة ومن معه من اصحابه خرجوا معه الى ساحل البحر
 وكلهم لم يحرموا فلما انصرفوا من ساحل البحر احرزوا كلهم الاباقتا دة فانه لم يحرم وجميع السياقات يدل على ان رجل
 الله صلى الله عليه وسلم ومن معه من اصحابه كلهم احرزوا من الميتات الاباقتا دة فانه لم يحرم وتاويله القسطنطيني
 ان قوله فلما انصرفوا شرط ليس جزاءه قوله احرزوا كلهم الاباقتا دة بل جزاءه قوله فيما هم ليسرون اذ راوا حمر
 وتقدير العبارة فقال خذوا ساحل البحر حتى نلتقى فخذوا ساحل البحر فلما انصرفوا احرزوا كلهم الاباقتا دة
 الميتات الاباقتا دة فانه لم يحرم من ذى السليقة فيما هم ليسرون قلت فعلى هذا لم يبق فيه اشكال ولم يحرم
 اياهم سجا وز الميتات واما لم يقصد المرأة وبهذا يرتفع الاشكال الذي ذكره ابو بكر الاثرم قال كنت اسمع صحابي
 يتعجب من هذا الحديث فيقولون كيف جاز لا في قتادة ان يجاوز الميتات وهو غير محرم ولا يدرى ما وجه
 قال حتى وجدت في رواية من حديث ابي سعيد فيها وكان النبي صلى الله عليه وسلم بعثته في وجه الحديث
 قال فاذا ابوقتادة انما جاز له ذلك لانه لم يخرج يريد مكة ونذه الريدية تقضي ان لما باقتادة لم يخرج
 مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة ليس كذلك ثم وجدت في صحيح ابن حبان والبيهقي قال بعث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اباقتادة على الصدقة وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه بهم
 محرمون حتى نزلوا ببغداد فبذل سبب آخر وتحمل جميعها الذي يظهر ان اباقتادة انما احرزوا الاحرام
 لانه لم يتحقق انه يدخل مكة فاسخ له التاخير وقيل كانت نذرة القصة قبل ان يوقت النبي صلى الله عليه وسلم
 المواقيت انتهى كذا في هذا الجهد وقلت قولهم نذرة القصة قبل ان يوقت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت
 يروى رواية البخاري فان فيه تفرج في الموضوعين باحرارهم صلى الله عليه وسلم من ذى السليقة في عمرة القضا
 واما الجواب من الاحناف فهو ان محمد اصرح في سوطاه ان المدنى يجوز له التجاوز من ذى السليقة بلا احرام
 ويحرم من حجة ولم يقل بهذا الشوافع.

قوله في اى حمارا وحشيا فاستوى على فرسه قال فسأل اصحابه ان ينادوا له سوطاه
 فابوا فسألهم راحه فابوا فاخذوا ثم شدوا على الحمار فقتله فاكل منه بعض اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وبنى بعضهم فلما ادرى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم ساقه عن ذلك فقال انما هي طعمته اطعموها الله تعالى لا يشك احد بان اباقتادة
 لم يصيد الحمار الا لنفسه ولا اصحابه ولذا اكل بعضهم لانهم قالوا ما اصبطناه ولا امرنا بالا صليادها ولا دلتنا عليه

ولاشئنا اليه وقالوا هذا ما رآى النبي صلى الله عليه وسلم حين سألهم عن حل لحم الصيد للحمر هل اشترتم اود للتم
 قتلوا ولا لم يسئل عن ابي قتادة هل اصطدت بنيتهم وعدم سئال النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا ينزل منزلة غيوم
 المقال فهذا الحديث لا يفي حقيقته ونص في الباب ولننظر الى الفاظ مسلم فان فيه ان ابا قتادة لم يري احمارا وحشي
 من راوه اصحابه ففعلوا ايضا فكيف بعضهم الى بعض الحديث فكان حكمهم على انهم محزون ولا يجوز لهم الا صليبا وفلا
 رآى ابو قتادة فحكمهم هذا فهم فصار وفي بعض الفاظ مسلم ففعلوا ايضا فكيف بعضهم الى هذا اللفظ يدل على حشمة اياه
 على اصطفاؤه وذهابا لا جملهم ولكن قال القاضي فيه سقط والاصل بعضهم الى بعض فللفقيه ان يثبت في حكمهم
 بل هو داخل في الاعانة ام لا فاني لم اجد تصريح هذا -

باب الجراد للحمر من قتل جرادة تصدق بما شارد وما في شنتين او اثلاث كف من خطية وقيل تمره وان
 شارد تصدق بكسر خيمه وفي الزيادة على اثلاث نصف صاع من بر قال يعنى في شرح الهداية والصحيح انه من
 صيد البر كما قال المصنف فيجب الجزاء فقله قال شيخنا زين الدين وهو قول عمر بن عباس وعطاء بن
 ابي رباح وبه قال ابو حنيفة ومالك والشافعي في قوله الصحيح لم يشهد كما حكاه ابن العربي عن اكثر اهل العلم
 وقال شيخنا وفيه قول ثالث وهو انه من صيد البر والجور واه سعيد بن منصور في سنة عن هشيم عن منصور
 وعن الحسن قوله اد -

قوله عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الجراد من صيد البحر في حكم
 صيد البحر وهو ان يحل ميتة قال الدمشقي في جيوته الحيوان والصحيح انه بري والحديث ضعيف كما قال ابو داود
 والحد ثيان جميعا وهو وجع الجهور سبار واه الشافعي باسناد صحيح او حسن عن عبد الله بن عمار انه قال
 اقبلت مع معاذ بن جبل وكعب الاحبار في اناس نجرين من ميث المقدس بعرة حتى اذكنا بعض الطريق
 وكعب على نار يصطلي فخرت به برجل من جرادة فاخذ جرادة فقتلها وكان قد نسي حرمة ذكر احرارها فاقابها
 فلما قد من الدنية دخل القوم على عمر ودخلت معهم نقص كعب قصته الجراد فمضى على عمر فقال ما جعلت على نفسك
 يا كعب قال درهم فقال نج نج درهمان خير من مائة جرادة جعل ما جعلت على نفسك وفي سوطار مالك
 قال عمر طعم قبضة من الطعام وفيه ايضا قال تمره خير من جرادة واما ما في ابن ماجه ان راوي يقول اني رايت
 سمكا عطس فخرجت الجراد من انفه فلا يدل على انها من خلق البحر لانه لعله اخذها من الخارج وان كان
 خلقها من البحر ولكنها لما عاشت في البر صارت بريئة -

باب في الغدابة وهي الجزار عن الجناية ومن تطيب عذبة كالملا وليس ثوبها مبيحا اطلق راسه او لحيته
 بسبب غدر فهو مخير ان شاء ذبح شاة في الحرم او تصدق في الحرم او غيره خلا فالتشافعي فان عنه
 مخض بالحرم هذا ايضا بثلاثة اصوع من الحنطة على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع او صاع ثلثة
 ايام واصل في ذلك قوله تعلقه اثني عشر كان منكم ايضا اوبه اذى من راسه فدية من صيام او صدقة او سك
 وقد ذكره الله تعلقه البحر او فاجب التحجير كلفارة النمين وهذا الحكم ثابت في كل مضطر العموم اللفظ ظم

الصوم والصدقة يجوز في اى مكان تشارعنا دالدم يحق باحرم لان الاراقة لم تعرف قربة الا في زمان مخصوص او
مكان مخصوص ونذا لا يحق زمان فحق بكان اى المحرم وقال الشافعي الصدقة ايضا يحق بمساكين المحرم
لان المقصود رفع الفقر المحرم ولنا ان الصدقة عبادة وقربة حيث كانت فلا يحق بكان دون مكان كالصوم
وقال مالك ان الغدنة يجعلها حيث شارعنا في ذلك الاطعام والصيام والنسك ونذا كله اذا كانت اجمالية
بعد رد اذا كانت بغير غدة تبين الدم عندنا وعند الشافعي قالوا اذا حلق راسه وتطيب او لم يمس ماء الغبير
ضرورة فعلية دم لا غير وقال مالك قبل ما فعل وعليه الغدنة وهو يغير فيها كالغذور ولنا ان الدم هو الاصل
في اجمالية على الاحرام لكن الشرع ورد بالتخير حالة الغدنة للتحقيق فلا يلحق به غير حالة الغدنة لان اجمالية لا تلحق
بالتحقيق والتيسر.

قوله عن كعب بن عجرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر به زمن الجدي ليلة فراه

بناترا لقل عن راسه فقال قد آذاك هو امر اساك قال نعم فقال النبي صلى الله عليه وسلم

احلق ثم اذبح شاة نسكا وصمرا واطعم ثلثة اصم من تمر على ستة مساكين قال يعني في

شرح البخاري في ما يستفاد منه الاحكام فقال منها جواز احلق للمحرم للمحاجة مع الكفارة المذكورة في الآية

الكرمينه ونذا يجمع عليه ومنها انه خير من الصوم والاطعام والذبح وعليه جمهور العلماء الا ان ابا حنيفة واثنا عشر

وابو ثور قالوا لا يكون التخيير الا في الضرورة فان فعل ذلك بغير ضرورة فعلية الدم خاصة ومنها ان الصوم ثلثة

ايام وقال ابن جرير بنده عن الحسن في قوله فغذية من عيام قال اذا كان بالمحرم اذى من راسه

حلق واخذى بامى نذرة الثلثة شار والصوم عشرة ايام والصدقة على عشرة مساكين انحر ومنها ان الاطعام

ستة مساكين ولا يجزى اقل من ستة وهو قول الجمهور وحكى عن ابي حنيفة انه يجوز ان يدفع الى مسكين

واحد والواجب في الاطعام لكل مسكين نصف صاع من اى شئ كان المخرج في الكفارة قمحا او شعيرا او تمر او هو

قول مالك والشافعي والحنفي وابي ثور ودأود وحكى عن الثوري وابي حنيفة تخصيص ذلك بالتمر وان الواجب

من الشعير والتمر صاع لكل مسكين وحكى ابن عبد البر ابي حنيفة واصحابه كقول مالك والشافعي قلت لم ار هذا

القول في كتب اصحابنا وعند احمد في رواية ان الواجب في الاطعام لكل مسكين مد من تمح او مدان من شعير

او تمر ومنها ما رجح مالك على ان الغدنة يفعلها حيث شارعنا في ذلك الاطعام والصيام انتمى لمخصا.

باب في الاحصاء الاحصاء في اللغة هو المنع والمحصر هو المنوع وفي عرف الشريعة هو لمن احرمت ثم منع

عن النفس في سبب الاحرام سوا كان المنع من العدة او المرض او الحبس او الكسر والعرج او ذهاب الثقة او

سكون اليهود في البحر وغير ما من الموانع من اتمام ما احرمت به حقيقة او شرعا وهدا عند ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد

وبه قال عطاء بن ابي رباح وابراهيم النخعي وسفيان الثوري وروى ذلك عن ابن عباس وابن مسعود بن زيد

بن ثابت وقال اخرون وهم الليث بن سعد ومالك والشافعي واحمد واسحاق لا يكون الاحصاء الا بالعد

فقط ولا يكون بالمرض وهو قول عبد الله بن عمر قالوا ان آية الاحصاء نزلت في اصحاب رسول الله صلى الله

عليه وسلم احصر من العدد في احدية وفي آخر الآية وهو قوله تعالى فاذا انتمم والامان يكون من العدد
 فذلت على ان الاحصار لا يكون الا من العدد وروى عن ابن عمر لا احصر الا من عدولنا عموم قوله تعالى فان احصرتم
 والاحصار هو المنع كما يكون من العدد ويكون من المرض وغيره والدليل عليه حديث الباب العبرة لعموم اللفظ
 لا بخصوص بسبب اما قوله تعالى فاذا انتمم فلاحجة فيه لهم لان الامان كما يكون من العدد ويكون من زوال المرض
 ايضا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم الزكام امان من الجرام ولانه اذا زال مرض الانسان من الموت منه و
 ان سلم ان هذا يدل على ان المحصر من العدد مراد من الآية ولكن لا ينبغي كون المحصر من المرض مراد منها وقولنا
 في المسئلة البخاري ثم لمن احصر بعد او مرض ان يجب ان يات بفتح عنه في يوم بعينه الذي يواحد من يذبحها في
 الحرم فاذا ذبح عنه تحلل لقوله تعالى فان احصرتم فما تيسر من الهدى فعذرا لا يجوز ذبح هدي الاحصار الا
 بالحرم وقال الشافعي ومالك واهل يربيع في مكان الاحصار ويحل لان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه
 احصوا بالحدية فذبح الهدى وامرهم بالذبح هناك ولنا قوله تعالى حتى يبلغ الهدى محله بعض الحديث
 من الحرم وبطل ما قال الشافعي من انه ان صام بدل الهدى جاز ويحل لان الله تعالى قال لا تتحلوا
 رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله النبي المحرمة الى غاية فلا تثبت قبلها محل - قوله قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من كسر وعرج فقد حل اي ما لا يحل بطريق المذكور والمعروف في الشريعة وهو قول النبي
 النبي صلى الله عليه وسلم اذا قبل الليل من ههنا وادبر النهار من ههنا فقد افطر الصائم ومعناه اي حل له الافطار فكذلك
 ههنا معناه يجوز له ان يحل اما دليل جوازه قوله تعالى فان احصرتم فما تيسر من الهدى وفيه اضرار ومعناه والله اعلم
 فان احصرتم عن اتمام الحج والعمرة وادركتم ان تتلقوا فاجلوا ما تيسر من الهدى اذا الاحصار نفسه لا يوجب الهدى الا ترى
 ان له ان لا يتحل ويقتصر بما كان الى ان يبرول مضى في موجب الاحرام وهو قوله تعالى فمن كان منكم
 مريضا او به اذى من راسه ففدية معناه مخلق فدية والا فكون الاذى في راسه لا يوجب الفدية وكذا قوله تعالى
 فمن كان منكم مريضا او على سفر فدية من ايام اخر معناه فافطر فدية من ايام اخر معناه فافطر فدية من ايام اخر
 والافقار المرض والسفر لا يوجب الصوم في عدة من ايام اخر وكذا قوله فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه
 فاعل والافقار لا يوجب الاثم كذا ههنا قاله في البدائع فاصح حديث حجة للاضاف في الاحصار من المرض
 والعرج والكسر وغير ذلك وقال الشافعي فقد حل معناه اذا اشترط التحليل به فاذا وجد الشرط صار حلالا لا يملك
 ترى ما يدل محض - قوله وعليه الحج من قابل قال في البدائع واما وجوب قضاء ما احرم به بعد التحلل
 فجملة الكلام فيه ان المحصر لا يجلو امانا كان احرم بالحجة واما ان كان احرم بالعمرة لا غير واما ان كان احرم
 بهما بان كان قارنا فان كان احرم بالحجة لا غير فان تيقنت وقت الحج عند زوال الاحصار وادان حج من
 عامه ذلك احرم وحج ليس عليه نية القضاء ولا عمرة عليه كذا ذكره محمد في الاصل وذكر ابن ابي مالك عن
 ابي يوسف عن ابن جنيبة وعليه وم لرفض الاحرام الاول وان تحولت السنة فعليه قضاء حجة وعمرة ولا تسقط
 عنه تلك الحجة الا بنية القضاء وروى الحسن عن ابن جنيبة ان عليه قضاء حجة وعمرة في الوجهين جديا وعليه نية

نبي القنار فيها وهو قول زفر وقال الشافعي عليه قنار حجة لا غير.

قوله سمعت حاتم الحميري قال خرجت معقل عامر احمل اهل الشام من النبي صلى الله عليه وسلم

معقل من قومي يهدى فلها آت من اهل الشام منعونا ان ندخل الحرم فنحرقه لعلنا

مكافئ في المكان الذي احذر فيه قوله فاقبت ابن عباس فساله فقال ابدل الهمك

فان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر اصحابه اي بعض اصحابه الذين زجروا اياهم خارج الحرم

ان يبدلوا ان يبدلوا الهدى ان يخرروا امام الحديث في عمرة القنار متعلق بما مرهم يعني امرهم بان يخرجوا بدل

ما خردوا في السنة المتقدمة لعدم اجزائهم لعلهم في الحرم قال الطبري يستدل بهذا الحديث من حيث

القنار على احصاء اهل حيث احصر ومن يذهب الى ان دم الاحصاء لا يذبح الا في الحرم فانهم امرهم بالابل

لانهم خردوا اياهم في الحديث خارج الحرم انتهى قلت وفيه دليل على انه صلى الله عليه وسلم من تبعه زجروا

دم احصاءهم في ارض الحرم كما قال الطحاوي ان الحديث يقتضي بعضها من الحرم.

باب دخول مكة اي ادبها من ادبها ان يقتل عند دخولها ويدخلها انهارا لا ليلا وان لم يكره

دخولها ليلا ومنها ان يدخلها من الثنية العليا وهي ثنية كدار على درب لعل وطريق الا بطح ومنى بحجب الحجون

وهي مقبرة اهل مكة فاقصد اولاً بالمسجد من باب بني ثنية وهو يسمى باب اسلام لان هذا اول شئ فعله صلى

الله عليه وسلم وكذا الخلفاء بعده.

قوله ان ابن عمر كان اذا قدم مكة بات بذي طوى هو موضع باب مكة باسفلها حتى يفتح ويل

ولفظ البخاري حتى اذا جاز ذطوى بات به حتى يصح فاذا صلى الغداة قتل ثم يدخل مكة نهرا و

يذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم اقره فعله اي البيت بذي طوى والاقتال ثم دخول مكة

نهرا وفيه استحباب الدخول بمكة في النهار واستحباب الغسل عند دخولها.

قوله عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخل مكة من الثنية العليا

ويخرج من الثنية السفلى وفيه استحباب الدخول الى مكة من الثنية العليا وهو كدار فتح الكائن الذي

بذو الثنية الذي ينزل منها الى المقلي مقبر اهل مكة وهي التي يقال لها الحجون ويخرج من السفلى وهي كدي

بضم النكاف تقصير سوار فيه الحاج والمعتمر واما ما وقع في رواية الآتي ودخل في العمرة من كدي فهو غير معتد

فانه مخالف لروايات المشهورة الصحيحة.

باب في رفع اليدين اذا داعي البيت الصحيح عند ما انه يكره رفع اليدين عند رؤية البيت وفيه

الاثر ان يرفع يديه عند الرفع عند بني خنيفة والبي يوسف قال الطبري وبه قال ابو حنيفة ومالك والشافعي

خلافا لاصح وسفيان الثوري قلت ولها حديث عند الطحاوي ولكنه ليس بالقوي ونقول ان مراده يرفع

عند استلام الحجر كما في الصحيح انه يرفعها في ثمانية مواضع.

قوله عن المهاجر للمكي قال سئل جابر بن عبد الله عن الرجل يرى البيت يرفع يديه فقال ما

كنت

ارعى احدا يفعل هذا اى يرفع يديه عند رؤية البيت الاسود قال السنوكاني حديث جابر قال الترمذي انما
تعرفه من حديث شعبة وذكر المظار في ان سفيان الثوري وابن المبارك واصل بن ابي عاصم واصل بن مهران
حديث جابر بن الان في اساده مهاجر بن عكرمة الكوفي وهو ضعيف عندكم ثم قال قال الشافعي بعد ما اورد
حديث ابن جريح ليس في الدين عند رؤية البيت شئ فلا اكراهة ولا استحبة قال البيهقي فكانه لم يعتمد على احمد بن
لانقطاعه والى اصله ليس في الباب ما يدل على مشروعية رفع اليدين عند رؤية البيت وهو حكم شرعي عزلا ثبت
الابدليل انتهى -

باب في تقبيل الحجر اى الاسود رتبة عندنا اذا دخل المسجد الحرام كبر ومهلا تلقاء البيت ان يستقبل الحجر كبرا
ومهلا مستلما بلا ايدار وكيفية الاستسلام ان يضع يديه على الحجر فيقبله بالغم من غير صوت ان تيسر والا يمسح بالكتف
ويقبله وان لم تيسر ذلك اس الحجر شيئا من عصا وسحوبا وقبل ذلك شئ ان امكنه والا يقبل بجباله مستقبلا لرفع
يديه شيئا بها اليه كانه واغنى يديه عليه بمكبر مهلا حامدا ومصليا واعيا وقبل يديه بعد الاشارة به قال
الجمهور الا انهم قالوا اذا لم يستطع تقبيله بس شئ مثل عصا وغيره اشار اليه واكتفى بذلك وعن مالك في روايته
انما تقبل يديه وفي روايته عند المالكية يضع يديه على فم حجر تقبيل ١٢

قول لا عن عماله جاء الى الحجر فقبله فقال انى اعلم انك محمدا تنفع ولا تنصر ولولا انى نبت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل ما قبلتك انما قال ذلك عمران الناس كانوا حديثي
عهد بعباد الامم فحنى ان يظن الجبال ان اسلام الحجر من باب تعظيم بعض الاعمار كما كانت العرب تفعل
في اسبابها فارد عمر بن الخطاب ان اسلامه اتباع لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لان الحجر ينفع
ويضر بذاته كما كانت اسبابه تعتقه في الاوثان وفيه تسليم للشارع من امور الدين ومن الاتباع في الملم
يتكشف عن معانيها وفيه ان الاما اذا حشى على احد من فعله فساد اعتقاد ان يبادر الى بيان الامر ويضع ذلك
باب استلام اركان وكان والساكن هو بجانب والمراو ههنا هو ملتقى اعمدة من الخارج والبيت للربعة
اركان الركن الاسود والركن اليماني ويقال لها اليمانان تغليا والركن الشامي والركن العراقي ويقال
لها الشاميان فالركن الاسود فيقبل ويستلم بالاتفاق واما استلام الركن اليماني فمروي عن محمد بن الحسن
واما الركنان الباقيان فلا يستلمان لان البيت غير متم على قواعد ابراهيم صلى الله عليه وعلى نبينا وسلم
فهذا ان الركنان ليسا على ركنيهما بل هما وسط الجدار الشرقي والغربي لان يحيط بهما جدران بنو القريش
بعد احترقها ويحيط على شكل نصف الدائرة ودران يحيط ستمه وملتون ذراعا وبعد ما عن البيت ستة
اذرع وقال بعض الشوافع ان بنا البيت من جانب المقابل ايضا ضيق قليلا ولذا جعل بعض السلاطين
من ذلك بجانب في اصل الجدار موضعاً مرفعا ليقع الطواف من دراهم ويسمون بها شاور وان -

قول من ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدعي ان يستلم الركن
اليماني والحجر في كل شوط من طوافه بل يستلمها في كل شوط من طوافه وفي نسخة في كل طوفة اى في كل شوط

وكان عبد الله بن عمر يفعل به وبين في الحديث السابق وجهه زدنا في لا ظن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يترك استلامهما اي الركبتين الشائيتين الا انها ليسا على قواعد البيت بل اتفقت البيت عن قواعد قلعة النفقة ولا طاف الناس من وراعي الحجر الا ذلك لان البيت قد اقتصر عن قواعد الحجر اي يحل فيه فالاختياط فيه هذا وما في استقبال المصلي فلا يستقبله فقط لان كونه من البيت ظني والاستقبال في البيت ثبت من القطعي فافهم.

باب الطواف الواجب الفرض والمردونه طواف الزيارة اي هل يجوز ركبها ولم يصير ان طواف الزيارة وقال الطواف الواجب بعمل غرضه تحقيق طوافه صلى الله عليه وسلم انه كان ماشيا او ركبها وبعضها ركبها وبعضها ماشيا او بعض اشواطها ركبها وبعضها ماشيا قلت قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ثلثة اطواف فكان طوافه الاول طواف العمرة او القدوم بالبيت والصفا والمروة ماشيا كما كان طوافه طواف الزيارة بالبيت وبالصفا والمروة ركبها وقد مر ذلك بالدليل وقد اقر بذلك الشيخ ابن القيم في زاد المعاد حيث قال وهذا والله علم في طواف الافاضة لاني طواف القدوم فان جابر احمي عنه الرمل في الثلثة الاول وذلك لا يكون الا مع الثلثة ثم لم يبق في طواف الواجب للتقارر واجب عندنا معشر الحنفية ففي الفتح المشي واجب عندنا وعلى هذا نص المشايخ وهو كلام محمد فلو طاف في طواف يجب المشي فيه ركبها او محمولا او رجعا على استمه بلا عذر فعليه الاعادة مادام بمكة او الدم لتركه الواجب وان كان تبركه بعذر لا مشي عليه كما في سائر الواجبات وقال الشافعي وغيره ان الطواف ماشيا هو افضل ويجوز ركبها بلا عذر ولكنه يكره تنزيها واختلفت الروايات في سبب ركوبه في الطواف ففي رواية ابن عباس كسا سيأتي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم مكة وهو يشتمكي فطاف على راحلته وفي رواية جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف ركبها ليراه الناس وليسا له هذه العذر مخصوص له صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يكون فعل ذلك لامر من ولازم وحام ايضا.

قوله عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن وهو عصا مخرج الراس وفي رواية آتاني بعد رواية عن ابي الطفيل قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يطوف بالبيت على راحلته يستلم الركن بمحجن ثم يقبل زاد محمد بن رافع ثم خرج الى الصفا والمروة فطاف سبعا على راحلته وانما سهرته في حجة الوداع فبطل تاويل من قال انه طاف بعض الاشواط على راحلته وبعضها ماشيا وفي رواية جابر طاف النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على راحلته بالبيت وبالصفا والمروة ليركها الناس الشكر وليس علوه فان الناس غشوه اي ازحموا عليه وكثروا وذلك كان في حجة الوداع لا غير فثبت بهذه الروايات ان احد الطواف وهو طواف الزيارة بالبيت وبالصفا والمروة كان ركبها في حجة الوداع ومران النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت وبالصفا والمروة وحكي عنه جابر الرمل في الثلثة

الاصح ما شئنا جلا هذا يدل على خذ ان الطواف بالبيت واسمى بين الصفا والمروة كان ما شئنا ثبت بهذا للرسول
 الله صلى الله عليه وسلم طوافان ثم ان الالان للحمرة والاعرابان للبحر - وبالحكمة طاف النبي صلى الله عليه وسلم
 ركب الغدرو وهو ما بينه جابر من انه ليس له الناس وليس في ليل على الناس بالركوب فيسهل لهم الرواية وله
 في ما جاتهم ولا يصرفوا عنه ولا يضره او معناه ليطلع على حال الناس يدرك قول عائشة كراهية ان
 يصرف الناس عنه وفي رواية مسلم كراهية ان يعزب بالبار للوحدة قال النودى وكلاهما صحيح وكذا قول
 ابن عباس وهو شئنا في هذه الالفاظ كلها مصرحة بان طوافه صلى الله عليه وسلم كان لغدرو فلا يلحق به من لا
 معه وقد استدلل اصحاب مالک وروى بطوافه ركب على طهارة بول ما يول كل الجمه وروى لانه لو كان نجسا
 لما عرض المسجد له ويرد ذلك بوجه اما اوله فلانه لم يكن اذ ذاك قد حوط المسجد واما ثانيا فلانه ليس من لازم
 الطواف على البعير ان يبول واما ثالثا فلانه يظهر منه المسجد كما انه صلى الله عليه وسلم اقراد خال الصبيان
 الاطفال المسجد مع انهم لا يور من من بولهم واما رابعا فلانه يحتمل ان تكون راحلة عطمت من التلوين حثينة
 كراهية له -

باب الاصطباغ في الطواف الاصطباغ هو ان ياخذ الازار او البرد فيجعل وسطه تحت ابطه الايمن
 ويثني طرفيه على كتفه الايسر من جهتي صدره وظهره ويسمى به لا بد للضعيفين ويقال للابطال الضعيف للمجاورة مجمع
 والاصطباغ سنة في جميع اشواط الطواف الذي بعده سمي -

قوله عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه اعتمرها من الجحافة
 فحلوا بالبيت وجعلوا اردتيهم تحت ابطهم ارمي من جانب الايمن قد قد فوها على عوار
 اليسرى ونذره صفة الاصطباغ -

باب في الهيل الهيل الرمل فثقتين اسرع اشئ مع تقارب الخطى ونزول المتكئين وهو المنحرف دون العدد
 والرمل سنة في الطواف الذي بعده سمي لاني جميع الاشواط بل في الثلثة الاولى منه عند جمهور الصحابة
 والتابعين والآمنة المتبوعين خلا قال ابن عباس -

قوله عن ابي الطفيل قال قلت لابي بن عباس من هم قوماك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه قد رمل بالبيت وان ذلك سنة قال صدقوا وكن بوقلت وواحد قوا واما
 كن بوا قال صدقوا قد رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم وكن بوا ليس بسنة
 ان قرأ شأ قالت زمن الحديبية وعوا محمد واصحابه حتى يموتوا موت النعم اى
 موت الابل والنعم بالنعم وهو دود يكون في انوف الابل والنعم تموت في اربعة اسابيع الواحدة بقعة
 فلما صالحوه على ان يحويوا من العام المقبل فيقيموا بكة ثلث ايام فقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والشركون من قبل فحقيقان ارحم بل مقابل بل ابي قيس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ارموا بالبيت ثلثا وفي رواية اخرى قال قد قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة

أي في عمرة القضاء وقد ذهبتم أي هتفتم حمي شرب فقال المشركون انه يقدم عليكم قوم قد ذهبتم حمي ولتوا منها
 شربا فاطلع الله تعالى نبيكم صلى الله عليه وسلم على ما قالوا فامرهم ان يربطوا الأسواط الثلاثة وان يشربوا من
 الركين أي من الركن اليماني وبجهر فلما راؤهم رملوا قالوا هؤلاء الذين ذكركم انهم قد و
 هتفتم هؤلاء أجلا من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفعل تشرعيا بل وجه ما بنيت وليس سنة قلنا
 هذا هو رأي من ابن عباس ولو كان كذلك لما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الرمل في حجة الوداع
 فهو سنة عند جمهور الفقهاء فلا يقال قد زالت علة الرمل والاضطباع وهي موجهة لزوال حكمها لانا نقول لمزل
 ملتها ممنوع فان النبي صلى الله عليه وسلم رمل واضطبع في حجة الوداع تذكرا للنعمة الامن بعد النجوى ليسكر
 عليه او قد امرنا بتذكر النعمة في مواضع من كتاب الله تعالى ويجوز ان ثبت الحكم لعلن متناهية فحين
 غلبت المشركين كان علة الرمل ايام المشركين قوة المؤمنين وعند زوال ذلك كان علة تذكرا للنعمة الامن
 ولذا اقتصروا في عمرة القضاء على الرمل من جهة الركين الشامي لان المشركين كانوا انا زار ملك الجاهلية
 والناحية فاذا مروا بين الركين اليمانيين مشوا على متبتهم كما هو بين في حديث ابن عباس ولما رملوا في حجة
 الوداع امر عوا في جميع كل طوفة فكانت سنة مستقلة وقال عبد بن الخطاب فيما الرملان و

ولكشف عن المناكب وقد اطال الله الا سلام وفي الكفر اهل له ومع ذاك لا نزع شيئا
 لذي انفعله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أي وان كان سبب مشروعية منصوصة
 وقد انقضت ولكن لا تترك لان ذلك العمل صار مقبولا عند الله تعالى وجعله الله تعالى مشروعا وشعرا
 لكل العباد الى يوم القيامة كما شرع السعي بفعل حاجرة فكيف لا يشرع بفعل فضل الرسل والنبين والمخلوقات
باب الدعاء في الطواف يدعوا بها ثار وسين منه ما هو مأثور -

قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما بين الركينين بنا اتنا في الدنيا
 حنة وفي الآخرة حنة وقنا عذاب النار فيه دليل على مشروعية الدعاء بها اشتملت عليه في الطواف
 قوله ثم يصلي سجدتين فهذا كفى الطواف فالدعاء فيه دعاء في الطواف -

باب الطواف بعد العصر - هل يجوز ام يكره

قوله عن جبير بن مطعم يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تمنعوا احدا يطوف
 بمكة البيت ويصلي أي ساعة شاء من ليل او نهار استدل بهذا الشافعي وغيره على جواز الطواف
 والصلاة عقب الطواف في اوقات الكراهة وقال الجمهور هذا الاصح تخصيصا لانه عن الصلاة بعد العصر
 فلا يدل على جواز الطواف بعدهما والصلاة عقبهما -

**باب طواف القارن أي هل يطوف القارن طوافا واحدا للجمع والعمرة كما قال به الشافعي وغيره او يطوف
 لهما طوافين كما هو مذهب ابي حنيفة وغيره -**

قوله ابو الزبير سمعت جابر بن عبد الله يقول لم يطيف النبي صلى الله عليه وسلم

ولا اصحابه بين الصفا والمروة الاطواف واحد اطوافه الاكل قال النودمي وفيه دليل لما قدمناه ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا وان القارن كيفية طواف واحد وسعي واحد قلت ليس فيه دليل على ما قال
 فانه يحتمل ان يكون معنى الحديث لم يلحق النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه الاطواف واحد اطوافه الاول في
 في الحج فانه سعى فيه سعي واحد فغناه انه لا يكر السعي في الحج وهذا مرجع عليه في خلاف قال الطحاوي
 فان احتجوا في ذلك بحديث عطاء عن جابر ان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لم يبروا على طواف واحد
 قيل لهم انما يعني جابر بهذا الطواف بين الصفا والمروة وقد بين عنه ذلك ابو الزبير انه سمع جابر يقول لم
 يلحق النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه بين الصفا والمروة الاطواف واحد وانما اراد جابر بهذا ان يخبرهم
 ان السعي بين الصفا والمروة لا يفعل في طواف يوم النحر ولا في طواف الصدر كما يفعل في طواف القدوم
 وليس في شيء من هذا دليل على ان ما على القارن من الطواف لعمرة وحجة هو طواف واحد وطوافان انتهى
 قلت والدليل عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف حجة الوداع طوافا مستعدا بالاتفاق والخلاف في التخييل
 كما بنيت سابقا مفصلا وقد مر عن جابر يقول طاف النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على راحته بالبيت
 وبالصفا والمروة ليراه الناس ولعشره وليكوه فان الناس غشوه وفي حديث ابي الطفيل ثم خرج
 الى الصفا والمروة فطاف سبعا على راحته فهذا هو الطواف الذي بينه في حديث الباب للحج ان طوافه الاول
 سعى فقط ولم يكر السعي مع طواف آخر للحج واما طواف العمرة وسعيها فلم يبين ذلك ههنا في حديث الباب وقد
 بينه جابر وسياتي بعد هذا الباب في باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال حتى اذا اتينا
 البيت مع راسي بميعة الاحد رابع ذي الحجة استلم الركن فمرل ثلاثا ومشى اربعاء وفيه ثم خرج من الباب
 الى الصفا والى ان قال فرقي عليه الى ان قال ثم نزل الى المروة حتى اذا انصبت قدماه رمل في بطن
 الوادي حتى اذا صعد مشى حتى اتى المروة الحديث فهذا هو الطواف للعمرة بالبيت وبالصفا والمروة وكذا
 كل ذلك راجلا كما يدل عليه لفظ رمل ولفظه حتى اذا انصبت قدماه رمل ولفظه حتى اذا صعد مشى فانه
 كلمة او صاف في حالة عدم الركوب فمن المحال ان يكون هذا الطواف هو المراد من حديث الباب كيف قد
 بين جابر للنبي صلى الله عليه وسلم طواقيين وسعين طواف وسعي راجلا وطواف وسعي راكبا ثم رواه الحديث
 قطعاً ما قال الطحاوي لا يجوز العدول بعينه من ان مراده ان السعي في الحج لا يكر وذا مرجع عليه في
 خلاف وموافق لجميع الاحاديث واما حديث عائشة ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الذين كانوا معه لم يطوفوا حتى قدموا الجمرة فهذا ايضا مخالف بظاهره لما روت عائشة وغيره
 من الصحابة الذين كانوا معه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع لانهم كلهم قالوا ان رسول الله صلى الله
 وسلم لما دخل مكة طاف بالبيت وبالصفا والمروة والذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا
 على نوعين نوع كان معهم الهدى وهم ستة ونوع ليس معهم هدى وهم الوف بل آلاف فاما الذين معهم
 هدى فهم طافوا وسعوا ولم يحلوا واما الذين لم يكن معهم هدى فهم ايضا طافوا وسعوا لكنهم علوا فكيف يقال ان

اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلبوا حتى رموا الحجر كما قال في حديث الباب او كما قالت فيما تقدم
 عنها واما الذين كانوا يسيرون في المعرة فانما طوافوا واحدا فاجابوا فيجب تاويله بالاتفاق فتاويله ان يقال في حديث
 الباب ان اصحابه الذين لم يكن معهم شيء لم يلبوا للرجح حتى رموا الحجر او يقال ان اصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الذين كان معهم الهدى لم يلبوا للاحلال حتى رموا الحجر وبعد ريبا طوافا للفاضة وحلوا كما اولت
 قولها فيما تقدم فانما طوافوا واحدا في المحل منها او يقال ان اصحابه صلى الله عليه وسلم كلهم ممن لم يكن معهم
 او كان لم يلبوا للفاضة حتى رموا الحجر فعلى كل تقدير يجب ان يقيد قولها لم يلبوا وكذا رك يجب ان يقيد
 قول جابر في حديث التقديم لم يطيف النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا طواف
 طوافه الاول اى للرجح والاطواف المعرة وسعيها فقد تقدم عليه وكان ماشيا كله وندارا كله فطابقة الحديثين
 بالباب على نذهب المخفية ظاهر دأبنا على نذهب الشواذ فطابقة الحديث الاول يظهر مع كلكت واما حديث
 الثاني فلا يظهر اصلا -

قوله عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها طوافك بالبيت وبين الصفا
 والمروة يكفيك الحجتك ولعمرك قد مرت بهذه الحجة ومناه وحاصل ان العلماء اختلفوا في قصة عائشة انها كانت
 في الطريق فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم دعي عمرتك واهلي بالرجح فحجت فلما فرغت من مناسك الحج
 قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ترجع صواحبي بحجة وعمرة وارجع بحجة فقط فارسلها مع اخيها عبد الرحمن
 الى التيمم فاحرمت بالعمرة حتى تقضيا فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم طوافك بالبيت وبين الصفا
 والمروة يكفيك الحجتك ولعمرك فقال الشافعية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرها باذخار احوال احوال
 على احوال العمرة وترك افعالها فصارت تارنته والقارن تدخل عمرته في الحج وتودى افعالها في افعال
 الحج والدليل عليه انه قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة الذي فعلت
 في الحج يكفيك الحجتك وعمرتك لان افعال العمرة تدخلت في افعال الحج وفيه لما تاسفت وقالت ترجع
 صواحبي بحجة وعمرة وارجع بحجة فقط مع انها صارت موافقة مع افضل الانبياء والمرسلين في القرآن دخلت
 افعال العمرة في الحج ولما ارسلها مع اخيها للعمرة مع انها ادتها في ضمن الحج موافقا لخبر البرية وما معنى ارفض
 وانزكى ودعي العمرة وانقضى راسك وانتشلي واهلي بالرجح فلذا قال الاحناف بان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم امرها برفض العمرة فقال انقضى راسك وانتشلي واهلي بالرجح ودعي العمرة فان هذه الالفاظ لا يقال ترك
 الافعال فان كان العمرة داخلته في الحج كما قال الشافعية فلا معنى للامر بتركها فانها متروكة عنده ولا وجود
 عنده للعمرة الا في النية والصورة لاني انما ارجح ففى انما ارجح بحجب الافعال والاعمال والقارن والمفرد بالرجح
 سواء فلما كانت رافضة للعمرة صارت مفردة بالرجح فلما حجت وفرغت منه طلبت من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان تارني بديل العمرة التي رفضتها فقال ما فعلت من افعال الحج وانيت بها الكفك باعتبار
 الاجر والثواب للحجك وعمرتك فانك كنت احرمت اولابا للعمرة ولم تستطع انت لادائها فمضت منها باذ

بإذن الله تعالى بعروض الحيف قبلة اجره ثم اوديت بافعال الحج كلها فثبت لك ثواب الحج والعمرة وكين
 انه صلى الله عليه وسلم قال هذا القول لها بعد ما فعل ان طوافها وسعيها وظن انها اودت افعال العمرة
 وطافت وسعت لهما طواف الناس وسعوا ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم قال لها اما كنت طفت لياالي
 قد منا فخذ معنى هذا القول انه قال طوافك بالببيت وبين الصفا والمروة للعمرة حين طفت لها ثم طوافك
 بالببيت وبين الصفا والمروة للحج حين طفت له يسعك للحج وعمركم وهذا ظاهر لا يخفى فيه - واجاب المحامد
 في شرح معاني الآثار بخواتم فقال اولها ليس بهذا اللفظ هذا الحديث الذي رويته انما اللفظ انه قال
 طوافك للحج يحجزك للحج وعمركم فاجبر ان الطواف لمفعول للحج يحجزك عن الحج والعمرة وانتم لا
 تقولون هذا انما تقولون ان طواف القارن طواف لقرانه لا محجة دون عمرته ولا عمرة دون حجة وتاينها
 قال مع ان غير ابن ابي نجيح بن اصحاب عطاء قد روي هذا الحديث ابيته عن عطاء على معنى غيرهم المعنى
 حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا سعيد بن منصور قال ثنا هشيم قال انا حجاج وانا عبد الملك عن عطاء
 عن عائشة انها قالت قلت يا رسول الله اكل الهك يرجح بحجة وعمرة غيري قال الفيزي فانه يكفيك قال
 حجاج في حديثه عن عطاء قال احدثت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر بان يخرج الى التيمم فتمن
 منه بعمرة وبعث معها انا يا عبد الرحمن بن ابي بكر احدثت فاجبر عبد الملك عن عطاء عن عائشة بقطعتها
 بطولها وانها انما احرمت بالعمرة في وقت ما كان لها ان تنفر بعد فراغها من الحجة والعمرة وان الذي
 ذكرناه يكفيها هو الحج من الحج والعمرة لا الطواف فقد بطل ان يكون في حديث عطاء هذا حجة في طواف
 حكم القارن كيف هو انتهى -

باب الملتزم هو حصة جدار الببيت ما بين الباب وركن الحجر يقال له الملتزم لان الحاج اذا اراد الرجوع
 يستحب له ان يلتزم الملتزم عند الوداع -

قوله فليت ان يلتزم الملتزم عند الوداع -
قوله فليت ان يلتزم الملتزم عند الوداع -
 من الباب الى المحيط وقد وضعوا خدودهم على الببيت ورسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم وسطهم قوله من الباب الى المحيط لا يخفى ان ذلك الجدار في يمين الببيت ما بين الركن والباب
 وليس يلتزم ولعل الصحابة لما رآوا بان موضع الملتزم قد ازحموا عليه فاستلموا في هذا الجانب ففاس
 المؤلف عليه الملتزم واستدل ولكن اخرج احمد في مسنده بهذا السند وفيه قال رايت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يلتزم الباب ما بين الحجر والباب وايت الناس يلتزمين الببيت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم فعلى هذا ما في الباب لعل كان في الاصل من الباب الى الحجر فورا لبعض الروايات بالمعنى وفهم انه
 بكرة الحجار القادر لفظا يحيط مكان الحجر والحمال انه كان مفتوحين الى الحجر الاسود -

باب احوال الصفا والمروة في كيف شرع الطواف بينهما وما حكم الطواف بينهما اختلف العلماء في هذا
 على ثلاثة اقوال احدها انه ركن لا يصح الحج الا به وهو قول ابن عمر وعائشة وجابر وبه قال الشافعي ومالك

اثباتي بالبيت وبالصفاء والمروة لئلا كان الحج كان ركباً على وحليته فقام مسرة بن حبشعة فقال يا رسول الله
 الله العاقل هذا اي الايتان بالعمرة في الشهر الحج وحل منها مختص بهذا سنة ام لا بد فشبك رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اصابعه في الاخرى ثم قال دخلت العمرة في الحج هكذا كما دخلت اصابع
 يدي في اصابع يدي الاخرى مرتين اي قالها مرتين لابل لا بد بذكره للتأكيد استدلال بهذا احمد بن حنبل
 ومن معه على انه يجوز لكل من احرم الحج وليس معه هدي ان يقلب احرامه عمرة ويحلل باعمالها وقال ان معناه
 دخل جواز فسخ الحج الى العمرة ولقد اطلب والعبد ابن القيم حيث قال من احرم الحج وليس معه هدي فاذا طاف
 بالبيت وبالصفاء والمروة فقد حل ارتكب المحرمات ادلاؤ قال الشافعي واماك وابوعنيفة وحامير العلار
 ما يخلف فسخ الحج والعمرة مختص بهم في تلك السنة لمحدث ابى ورعند مسلم كان السنة اي الفسخ في الحج اصحاب
 محمد خاصة وحديث الشافعي يا رسول الله فسخ الحج للعمرة لنا خاصة ام للناس عامة فقال عليه الصلوة والسلام
 لنا خاصة نعماء عند الجمهور تجوز العمرة في الشهر الحج الى يوم القيامة وقال بعض الشوافع معناه دخلت افعال
 العمرة في الحج الى يوم القيامة وهو باطل كما تقدم - قال وقد مر على من اليمن بدين النبي صلى الله عليه
 وسلم فوجد اي على فاطمة عليها السلام ممن حل ولبست ثيابا صبيغا واكتحلت فانكر على رضى الله
 عنه ذلك اي الاحلال عليها وقال من امرك بهذا قالت ابى صلى الله عليه وسلم قال فكان على يقول
 بالعراق حين كان خليفة فيها في حديثه ذلك اي قال على ذهبت الى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم حين سمع جواب فاطمة في احلالها محرشا على فاطمة في الاكل الذي صنعته مستغنيا للرسول
 الله صلى الله عليه وسلم في الذم ذكرت عنه بانها قالت امرني ابى بهذا فاخبروه اني انكرت
 ذلك عليها فقالت ان على امرني بهذا فقال صدقت صدقت ماذا قلت حين فرضت الحج
 قال قلت اللهم اني اهل بآ اهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم يذليل على جواز تعليق
 الاحرام على احرام غيره قال فان معي الهدى ولا اقدر ان احل من العمرة فلا تحلل اي انت بالخروج
 من الاحرام كما لا احل حتى نفرغ من العمرة والحج جميعا وهذا ايضا يدل ان طواف الاول بالبيت وبالصفاء
 والمروة كان للعمرة ولم يحلل عنها لاجل الهدى قال اي جابرفكان جماعة الهدى الذي قدم به
 على من اليمن والذات التي به النبي صلى الله عليه وسلم من المدنية مائة فحل الناس كلهم و
 قصود الا النبي صلى الله عليه وسلم ومن كان معه هدي هذه الجملة مكررة وقدمت قال فلما
 كان يوم الترتدته وهو ثامن ذي الحجة وجهوا الى منى اهلوا اي احرزوا بالحج فركب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بمنا الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح ثم مكث قليلا
 حتى طلعت الشمس فيستحب ان يذهب في يوم التروية الى منى ويصلي فيه خمس صلوة ثم يروح بعد
 طلوع الشمس يوم عرفة الى عرفات وامر بقبته له من شعر فضربت بنمرة بفتح النون وكسر الهم
 موفع قريب من عرفات وليس منها فساد رسول الله صلى الله عليه وسلم اي من منى اليها او

باب صفته حجة النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع -

قوله عن ابيه محمد بن علي الباقر رحمه الله عن جعفر الصادق قال دخلنا على جابر بن عبد الله فليما
اتقينا اليه سال عن القوم اى عن الداخلين عليه وكان قد عمى حتى انتهى الى فقالت انا محمد بن
علي بن حسين بن علي بن ابي طالب فاهوى بيده الى راسي فزع زدي الا اهل اى من ازار
القميص ثم نزع زدي الا سفلى ثم وضع كفه بين ثدي وانا يوفئ غلام شاب فقال مرحبا
بك واهلا يا ابن اخي اى في الدين سل عما شئت فسالتة وهو اعمى وجاء وقت الصلوة فقام
في فساجه بكسر النون وتخفيف السين وباجم هذا هو المشهور وفي بعض النسخ في ساجه بمنزلة النون والساج
والساج ثوب كالطيلسان وشبهه وجهه سيجان والفساجه ثوب ملحق ملتصقا بها يعني ثوبا ملفقا
بهذا التفسير للفساجه وقال في الجمع اى غرب من الملاحف فسوجه سميت بعد رجعت للفساجه كلها ومنها
على منكبه رجعت طرفاها اليه من صفىها فصل بنا وددائه الى جذبه على المستجب اى
غيدان تضم رؤوسها ويفرج بين قوائمها وتوضع عليه ثياب وقد تعلق عليه الاسقية لتبريد الماء مما صله
انه صلى في نساجه من غير غار فقلت اخبرني عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
بيده ففعل تسعا بان ضم من انا لمه انخسر وبسط الواسطة اشارة الى تسع نيت ثم قال ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم كنت تسع لم يرحل ثم اذن في الناس في العاشرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حاج
فقد مر المدينة بشرك كثير اقل كما تسعين الفا وقيل مائة وثلاثين الفا كلهم ياتون ان يا قمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم ويعمل بمثل عمله فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة
المدينة يريد مكة فخرجت من اذى القعدة بين الظهر والعصر وخرجنا معه حتى اتينا ذا الحليفة فنزل
بها فصل العصر ركعتين ثم بات بها صلى بها المغرب والعشاء والصبح والظهر وكان نساء كلهن معه فطاف
عليهن تلك الليلة فولدت اسما بنت عميس محمد بن ابي بكر فارسلت الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم كيف اضع فقال اغتسلي اى للطهارة وتقليل الدمار لا للظهار وكذا السحاض واستند ثم
يثوب واحمى صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد ركعتين سنة الاحرام
وقيل صلوة الظهر ووجب الاحرام فاهل ثم ركب القصور حتى اذا استوت به ناقية على البداء
قال جابر نظرت الى مد بصري من بين يديه من راكب رماش وعن يمينه مثل ذاك
وعن يساره مثل ذاك ومن خلفه مثل ذاك رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اظهرو
نا واهليه نزل القرآن وهو يعلمنا واوله اى مصداقه فما عمل به من شئ عملنا به فاهل
بالتوحيد اى بالتبليغ التي اشتملت على التوحيد ونفى الشرك لبيك اللهم لبيك لا شريك لك
لبيك ان بكسر الهمزة المحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك واهل الناس بهذا الذي يقولون
المزاد بزيادة الناس في التبليغ من ان بكر والشا فلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم

شيئا منه ولن يرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم قلبية قال جابر بن سنان شوي كذا الحج
لسنا نعرف العدة تأكد لما قبله اي ما كان مقصودنا الا الحج وليس معناه لسنا نعرف العدة مفردة بالحج
او العدة المفردة في اشهر الحج لكونها مخطورة في اشهر الحج وكونها من افجر الفجر كما قيل لان كيف يظن هذا
بالصحابة وهم افضل الامة فعلوا العدة مع غير مرة في اشهر الحج وقال لهم صلى الله عليه وسلم من احب ان
يسهل بعمرته فليسهل ومن احب ان يسهل بحجة فليسهل حتى اذا اتينا البيت معه اي صيحة الاحد رابع ذي الحجة
استلم الركن فمهل ثلاثا ومشى اربع اى اربعة اشواط وكان مضطجعا في جميعها ثم تقدم الى مقام
ابراهيم فقرا واتخذ وامن مقام ابراهيم مصلى فجعل المقام رديته وبين البيت اي صلى خلف
التقام بيا بالافضل فصل ركعتين قال سليمان ولا اعلمه اي جابر كذا قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقراء في الركعتين بقل هو الله احد ويقل يا ايها الكفرون ثم رجع الى البيت فاستلم
الركن اي الحجر الاسود ونذر استلام ثامن فانه قد استلم في الاشواط السبعة سبع مرات وهذا ثامن ثم خرج
من الباب الى الصفاة اي من باب الصفا الى جانبه انفلما ونامن الصفاة فترى ان الصفاة والمروة
من شعائر الله نبأ بما بداع الله به اي في الآية فبدا بالصفا اي بدار بالسعي بالصفا فترقى عليه
حتى رآى البيت فكبر الله ووحده وقال لا اله الا الله وحده كذا شري كله الملك وله الحمد
يحيى ويميت وهو على اشئ قد يري كذا اله الا الله وحده انجز وحده اي بما وعد لا علم
كلته ونصر عبده النجاص وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم نصره نصر عزيزا وفتح مبدئا ونصرم الاخراب خذه
معناه بزهرهم بغير قتال من الآدميين ولا سبب من جهنم والمرد بالاحزاب الذين تحرروا على رسول الله
صلى الله عليه وسلم يوم اخذ ق ثم دعابن ذلك وقال مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل اي
من الصفا ومشى الى المروة حتى اذا انصبت اي انخذت قد ما ركضت اي سعى سعي شديدا وهدا
بهرولة في بطن الوادي حتى اذا صعد وفي رواية صعدنا اي قدماه عن بطن الوادي مشى حتى اتى
المروة فصنع على المروة مثل ما صنع على الصفا حتى اذا كان اخو الطواف اي السعي على المروة
قال جواب اذا انى لو استقبلت من امرى ما استبوت لم اسق الهمدي بفهم سين قيل انما قاله
تطيبا لقلوبهم وليعلموا ان الفضل لهم ما دعاهم اليه اذ كان شيق عليهم ترك الاقتدار بفعله وجعلتها عمرة اي جعلت
الحجة منفصلة من عمرة بان جعلت منها بعد الفراغ من افعال العمرة فانه فمن كان منك ليس مع
هدى فليحلل وليجعلها اي تلك الافعال من الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة عمرة
فحل الناس كلهم وقصوا اي الذين ليس معهم هدى الا النبي صلى الله عليه وسلم ومن كما معه
هدى من الصحابة وهم ابو بكر وعمر وعثمان وعلي وطه والزبير فالبني صلى الله عليه وسلم والذين كان معهم
هدى لم يحلوا عن العمرة فهذه الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة منه صلى الله عليه وسلم ومن الصحابة
كان للعمرة وهذه الطواف بالبيت والصفا والمروة طواف النبي صلى الله عليه وسلم واجللا راكبا والطواف

في المشهور واحد في الجمع الروايتين عنه واسحاق لقوله عليه السلام اسوا فان الله كتب عليكم رواه احمد وان اطلقنا ما يبين
من رواية ضعيفة ثبت شعبة عن جيبته ثبت ابى تجرة باسناد حسن والقول الثاني انه واجب يجبر بهم وبه قال
الثوري وابو حنيفة والاك في الغنية كما حكاه ابن العربي والقول الثالث انه ليس بركن ولا واجب بل هو سنة
ومستحب وهو قول ابن عباس وابن سيرين وعطاء ومجاهد واحمد في رواية يكا واليعنى عن شعبة زين الدين
رحمه الله تعالى واما الحسن بن الحسين الاخيرين فهو سنة فلو تركه القادر عليه يكون مستيا لتركه السنة ولو تركه
ضعيف فلا بأس به -

قوله قلت لعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم دانا يومئذ حديث انس اذ ايت قول
الله عز وجل ان الصفا والمرقة من شعار الله فما ارى على احد شيئا اى لازما من الاثم والنجاسة
بسبب ترك الطواف بهما الا ان يطوف بهما فالمرقة اى لا باء باقتضار الآية على رفع النجاس فلو كان
واجبا لما اكتفى بذلك لان رفع الاثم علامة المباح ويراد المستحب باثبات الاجر ويؤكد الوجوب عليها ببقاء
التارك قالت عائشة رضى الله عنها كلا لو كان كما تقول كانت اى الآية فلا جناح عليه ان
لا يطوف بهما ومحصل جواب عائشة ان الآية ساكتة عن الوجوب وعدم مصرحة برفع الاثم عن الفاعل
واما المباح فيحتاج الى رفع الاثم عن التارك والحكمة في التعبير بذلك مطابقة جواب السائلين بانهم توسوا
من كونهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية انه لا يمتري في الاسلام فخرج الجواب مطابقة لسؤالهم ووجه نزول الآية
كذلك انما نزلت هذه الآية في الاقصاء كما يملكون المائة وكانت مائة حذوق قد ادى مقابل فريد
والقد يدق ربه جاسعة بين مكة والمدينة كثيرة المياه والمائة صنم وكانوا يمشون ان يطوفوا بين الصفا
 والمرقة اى كان الانصار يعيرون الطواف بينهما اثما فلما جاء الاسلام سألوا رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن ذلك فانزل الله عز وجل ان الصفا والمرقة من شعار الله وهذا لا يخالف ما جاء
وج نزول الآية في سلم ولفظه انما كان ذلك لان الاقصاء كانوا يفعلون في الجاهلية لضمين
على شط البحر يقال لعلها اساف وناثله فيطوفون بين الصفا والمرقة ثم يحلون فلما جاء
الاسلام ترك هو ان يطوفوا بينهما للذي كانوا يصنعون في الجاهلية لان الانصار في الجاهلية
كانوا فرقتين فرقة يطوف بينهما وهم الذين يحجون لاساف وناثله وقرقة لا يطوف بينهما وهم الذين يحجون لاساف
واشترك الغريقتان في الاسلام على التوقف عن الطواف بينهما لكونه كان عندهم جميعا من افعال الجاهلية
فنزلت الآية في الفرقتين فزكرت الفرقة في حديث الباب - قوله قال لعبد الله بن عمر بين الصفا
 والمرقة يا ابا عبد الرحمن انى اداك تممشى والناس سيعون قال ان امشى فقد دأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يمشى اى في بعض المسافة وان اسعى فقد دأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم سعى اى في بعض المسافة وحاصل هذا الجواب ان كلا الامرين جائزان واما شيخ كبير اى ان
سلم ان اسعى سنة فهي للاقويار والاضغفار وانا ضعيف فهذا جواب ثان -

فيا نشأت قريش ان رسول الله صلى الله عليه وسلم واقف عند المشعر الحرام والذين دلفوا اليه
 كانت قريش تصنع في الجاهلية انهم يسيرون عن المزدلفة وهم يخرجون من الحرم الى كل ويقولون
 نحن قدام الله واناس كظم نحر جون الى عرفات فكانوا متيقنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يرتقي في ذلك فاجازى تجاؤر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اتى عرفة فوجد القبة
 قد ضربت له بمرحلة من اليبا بالقبة وبدا يدل على جواز استغلال الحرم بالجمعة ونحوها فاما الاك
 واحمد حتى اذا داغت الشمس اى استمر في الجمعة حتى اذا مالت وزالت عن كبد السماء الى جانب
 الغرب اى بالقصواء فرحلت له فركب حتى اتى بطن الوادي موضع بعرفات يسمى عرفة
 وليست من عرفات خلا فالراك يخطب الناس اى وعظمهم وخطب خطبتين الاولى للتبشير بالمسالك
 التي تعرف بعرفته والمزدلفة والاضافات منها ورمى جمرة العقبة ورمى الجمار والنحر وحلق وطواف الزيار
 والاشانية قصيرة جدا بالمجد والشاء والدعاء فيكون الخطبتان بعد الزوال والاذان قبل الصلوة كخطبة الجمعة
 وقال بالراك يخطب بعد الصلوة فقال اى في خطبة ان دعاءكم واموالكم عليكم حراما وكحرمة يومكم
 هذا اي ترض بفسكم وماربض واموال في غير هذه الايام كحرمة التعرض لها في يوم عرفة في شهر كرم هذا
 في بلدكم هذا اى كنه قال الطيبي شبه في التحريم بيوم عرفة وذا الحجة والبلد لانهم كانوا يعتقدون انها
 محرمه اشد التحريم لا يتباح فيها شئ الاكل شئ من امر الجاهلية تحت قدحى موضوع اى
 كالشئ الموضوع تحت القدم وهو مجاز عن ابطاله والمعنى عفوت عن كل شئ فعله جل قبل
 الاسلام من افعال الجاهلية حتى صار كالشئ الموضوع تحت القدم ودعا الجاهلية موضوعا
 واولد ماضعا واثمنا دمره القبط مشرك في روايات الشيوخ ثم خلفوا قال عثمان در ابن
 ربيعة وقال سليمان در ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب كان اى ابن ربيعة واسمه
 اياس مستوصفا في بني سعد فقتله هذيل وكان طفلا صغيرا فاصابه حجر في حرب بني سعد مع
 قتيبة بن ذيل فقتله بن ذيل ورجا الجاهلية موضوع واولد بااضع ربا نازر باعيا بن عبد المطلب
 فانه موضوع كله فاتقوا الله في النساء اى في حقهن فانكم اخذتموهن بائنا الله اى
 بعبد من الرقيق ومن العشرة واستحلتم فرجهن بكلمة الله اى بشرعه بقوله فانكحوا قبل بالايجاب
 والقبول اى بالكلمة التي امر الله بها وان لكم عليهن ان كايوطاين فر شكركم احد انكم دعوت
 اى لا تاذن لاحد ان يدخل منازل الازواج فان فعلن ذاك فاضربوهن ضربا غير مبرح
 اى ان اذن لاحد من الرجال الاجانب ان يدخل عليهن فحدث اليهن وكان من عادة العرب لا يرين
 به باسا فلما نزلت آية الحجاب انتهوا عنه وليس بذلك آية عن الزنا والا كان عقوبتهن الرجم لا التعزير
 بالضرب ولهن عليكم ذقنهن وكسوتهن بالمعروف واني قد تركت فيكم والن تضلوا البعد
 ان اعتصمتم به كتاب الله وانما اتقصر على الكتاب لانه مشتمل على العمل باسنه لقوله تعالى لا طيبوا الله

والجميع الرسول وقوله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وانتم مسؤلون عن يوم
 القيامة اي عن تبليغي الاحكام الالهية اليكم فخذوا انتم قائلون قالوا نشهد انك قد بلغت واديت
 ونصحت ثم قال يا صبيح السبابة يرفعها الى السماء ويكتها الى الناس اللهم اشهدني على عباد
 بانهم قد اقرؤا بانى قد بلغت اللهم اشهد ثم اذن بلال ثم اقام فصلى الظهر ثم
 اقام فصله العذر ولم يصل بينهما شيئا اي جمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر لم يصل بينهما من
 استن كليا يبطل الجمع وقال السائر الجامي ولا بعد بها لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلوة بعد العصر
 وان كان وقت الظهر وهذا الجمع كجمع المزدلفة جمع نكس عندنا في شرط الامام والاحرام وجمع سفر عندنا في
 خلافا لبعض اصحابه واحديث حجة على مالك حيث قال يجمع باذانين واقامتين ففيه اذان واقامتين وحين
 عليه في قوله ان الخطبة بعد الصلوة وفيه الخطبة قبلها ثم ركب القصواء حتى اتى الموقف اي ارض
 عرفات فجعل بين فاقته القصواء الى الصغرات من حجرات مفتشرات في اسفل جبل الرحمة وهذا
 هو الموقف المستحب وجعل جبل المشاة بين يديه فاستقبل القبلة فلم يزل واقفا حتى
 غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلا حين غاب القرص واددت اسامة خلفه فدفع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اي ارتحل وقد شقق القصواء الى فاهم اي ضيق وحتر
 اليه زامبا حتى ان راسها ليصيب موراك رحله وهو يقول بيده اليمنى السكينة ايها
 الناس السكينة ايها الناس كلها اتى جبلا من الجبال باسم الهيلة اتل من الرمل ادخى لها
 قليلا حتى تصعد حتى اتى المن لفة فجمع بين المغرب والعشاء اي في وقت العشاء باذان واحد
 واقامتين وبه قالت الائمة الثلاثة الشافعي واحمد ومالك وزفر من الحنفية قال العيني وفي الحديث
 ان الاقامة لكل واحدة من المغرب والعشاء وفيه للعلماء ستة اقوال احدها انه يقيم لكل منهما ولا يؤذن
 لواحدة منهما واد احدثا روایتين عن ابن عمر وبه قال السخني واحمد في احد القولين عنه وهو قول الشافعي
 واصحابه فيما حكاه الخطابي والنبوي وغير واحد وقال النووي في شرح الصحيح عند اصحابنا انه يصليها
 باذان للاولى واقامتين لكل واحدة الثانية ان يصليها باقامة واحدة للاولى وهو احد الروايات
 عن ابن عمر وهو قول سفيان الثوري فيما حكاه الترمذي والخطابي الثالث انه يؤذن للاولى ويطبق لكل واحد
 منهما وهو قول احمد في الصحيح قوليه وبه قال ابو ثور وخبذ الملك الماجنون من المالكية والطحاوي وقال
 الخطابي هو قول اهل الراية وذكر ابن عبد البر ان الجوز جاني حكاه عن محمد بن الحسن عن ابي يوسف
 عن الجعفي آرا يجمع انه يؤذن للاولى ويطبق لها ولا يؤذن لثانيتها ولا يقيم لها وهو قول الجعفي والي يوسف
 ومحمد والخامس انه يؤذن لكل منهما ويطبق به قال عمر وعبد الله بن مسعود وهو قول مالك السادس انه لا يؤذن
 لواحدة منهما ولا يقيم حكاه المحب الطبري عن بعض السلف انتهى قلت اختلفت الروايات ففي بعضها
 اقامتين وفي بعضها افراد الاقامة فوجه الجمع بين الاحاديث المختلفة في هذا الباب عندنا ان الاحاديث

الواردة في افراد الاقامة للمغرب والغشاء محمولة على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والمغرب
من غير تحلل شيء بينهما فافردوا اقامته لهما والحدوث الاقامتين فحمولة على ان بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم صلوا المغرب ثم فعلوا بعض الافاعيل وتخللوا بينهما بان انا خو الابن كما يدل عليه رواية اسامة بن
زيد عند البخاري وتعدوا كما يدل عليه رواية ابن ابي شيبة فلما اتى جبا اذن واقام فضلى المغرب ثلاثا ثم
تعشى ثم اذن واقام فضلى الغار كعتين معناه تعشى بعضهم بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وباذنه عليه
وحاصل وجه الجمع انه اذا صلها متصلا لم تحلل بين الصلوتين شيء صلها باقامته واحدة لهما واذا صلها من
غير اتصال بينهما صلها باقامتين لكل واحد منهما اقامته قال عثمان اى شيخ المصنف ولم يسبح بينهما شيئا
اى لم يصل بين المغرب والغار شيئا من النوافل والسنن وكذلك المذهب بل الاحتدانه لصلل بعدهما
سنة المغرب والغار والوتر ونها هو نذهب الاحناف وكذا عند الشوافع قال النووي ونذهبنا استجاب
اسنن الراجحة لكن يفعلها بعد هالابنها ثم انفقوا اضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم اى للنوم
بعد رواية المغرب والغار والوتر حتى طلعت الفجر تقوية للبدن ورحمة لامة ثم المبيت عندنا سنة وعنايتنا
واجب وقيل ركن لا يصلح الالبه كالوقوف وعليه جماعة من الاجلّة وقال ما رك الزول واجب وكذا الوكوف
بعد ثم المبيت بعظم الليل والصحيح انه يحضر لخطبة بالمزودة فصلى الفجر حين تبين له الصبح قال سليمان بن
داقامة ثم اتفقوا ثم سكب القصواء حتى اتى المشعر الحرام وهو موضع خاص من المزودة بنا معلوم فى
عليه قال عثمان وسليمان فاستقبل القبلة فحمد الله وكبرك الله زاد عثمان ووحدا فلم يزل واقفا
حتى اسفر جلا ثم دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المزودة الى منى قبل ان تطلع الشمس
واردون الفضل بن عباس وكان رجلا حسن الشعر ابيض وسيما فلما دفع رسول الله صلى الله عليه
وسلم من المزودة الى منى فطفق الفضل ينظر اليهن فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم
وجهه الى الشق الاخر وحول رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه الى الشق الاخر وصرف
الفضل وجهه الى الشق الاخر ينظر وفيه بحث على غص البصر عن الاجنبيات وغضهن عن الرجال
الاجانب حتى اتى محسروا هو موضع غيب فيه قوم فحرك قليلا قدر رمية حجر ثم سلك الطريق الوسط
وندا غير الطريق ذهب فيه الى عرفات وهى طريق غيب والطريق الرجوع هى طريق المازين الذرى
يخرجك الى الحجرة الكبرى اى العقبة حتى اتى الحجرة التى عند الشجرة لعل كانت اذ ذاك ذراعا سبع
حصيات يكبر مع كل حصاة منها مثل حتى الحذف وهو بقدر راحة اليد والرمى برؤس الاصابع
فرمى من بطن الوادى ثم انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم اى رجع من الحجرة العقبة
الى آخر اى موضع النحر يقرب مسجد الحيف متقدما على قبلة مسجد الحيف فنحر بيده ثلاثا وستين بدنة بعد
سنى عمره صلى الله عليه وسلم واهم عليا رضى الله عنه فنحر ما غبى اى من المائة وهى سبع وثلاثون

يقول اى فى نفسه ما بقى واشركه فى هديه ثم اى من كل بدنة بضيعة وهى قطعة اللحم فجعلت فى قلنا
 فطبخت فاكلنا من لحمها وشربا من مرقها اى مرق لحوم الهدايا وهذا يدل على جواز الاكل من هدى القرآن
 والتنعى خلافا للشافعية بل لم يوجب الاكل منه وقيل واجب لقوله تعالى فكلوا منها قال سليمان ثم ساكب
 ثم افاض رسول الله صلى الله عليه وسلم الى البيت اى الكعبة لطواف الغرض ويسمى طواف
 الافاضة والركن والزياره فصلى بمكة الظهر فيه مخدوعا فافاض فطاف بالبيت طواف الافاضة
 ثم صلى الظهر فحذف ذكر الطواف لدلالة الكلام عليه فى حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف للافاضة
 قبل الزوال ثم صلى الظهر بنى فابحس بينهما بانه صلى بمكة ركعتي الطواف وقت الظهر اى صلى الظهر باحسا يقال صلى الظهر
 بمكة وامر بعض اصحابه الذين لم يصلوا الصلوة الظهر بنى واما روايته عائشة وغيرها انه اخر الزياره يوم النحر
 الى الليل فعناه انه جوز تاخير الزياره الى الليل او امرتها بخير زياره ناسا الى الليل ثم اتي بنى عبد المطلب
 وهم اولاد النعاس لان سقاية اسحاق كانت وظيفه وهم يسبقون على زعمهم فقال انوعوا بنى عبد المطلب
 فلو كان يغلبكم الناس على سقائكم لنزعت معكم الى لولانما نة كثرة الازحام عليكم بحيث تؤدى
 الى اخراجكم عنه رغبة فى النزاع اتى الفعلى بنزعت معكم واما رواه مسلمان فى كتاب الطبقات ان النبي صلى
 الله عليه وسلم استقى ولوا نفسه فشرب منه ثم افرغ باقى الدلو فى البئر فكان عقب طواف الوداع وهذا
 عقب طواف الاقامه وطواف الوداع كان ليلا فلما ولوا فاشرب منه صلى الله عليه وسلم
 باب الوقوف بعرفة مكان مرتفع عن منى ومداها بين الجبل المشرف على بطن عرنة الى بحال
 المتقابلة لها ميما وشمالا وسمى بها التعرف العباد الى الله بالعبادات هناك وقيل للتعارف فيه بين آدم
 وحواء وقيل اعرف ابراهيم فيه الناسك وقيل يعرفهم الله تعالى يومئذ بالنعرة والكرامة اى يطيبهم والوقوف
 بعرفة ركن من ركيز الامة بالاتفاق ولا يمكن تداركه بعد فوته فمن وقف بعرفته ساقه من الزوال
 الى مخبر النحر فقد تم حجه ولو جازى اذنا سما او منى عليه.

قوله عن عائشة قالت كانت قريش وهم ولد النضر من كنانة ومن وان دينها يقيمون بالمزدنعة
 وكانوا يسمون الخمس جمع خمس من الحماشة بمعنى الشجاعة اى انهم كانوا يفتخرون بشجاعتهم وجلاوتهم
 قائمين بانا اهل الحرم المحترم كالحمام فلا يخرج الى الوقوف فى محل كالعوم وكان ساكنوا العرب يقيمون
 بعرفة قالت فلما جاء الاسلام صلى الله عليه وسلم كان صلى الله عليه وسلم يأتى عرفات فثابته
 للانباء الكرام فيقف بها ثم يفيض منها فذلك قوله تعالى ثم افيضوا من حيث افاض
 الناس اى افاضوا معاطتهم وفيه ايما رالى خروج التكبير عن كونهم ناسا الخطاب مع قريش لمرور بان يباد
 والناس بعد ما كانوا يفتخرون عنهم واثم لتفاوت ما بين الافاضتين يعنى احدهما صواب والاخر خطأ
 باب الخروج الى منى اى من مكة والى قريظة من الحرم على فريخ من مكة والبيت بها سنة ويستحب ان
 يخرج من مكة يوم التروية بعد طلوع الشمس قبل الزوال ويصلي فيه خمس صلوات ظهر يوم التروية وعصرها ومغربها

وعشائهما في اليوم الثامن من ذي الحجة والجمعة يوم عرفة -

قوله عن ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر يوم التروية اي في يوم الثامن من ذي الحجة وكذا صلاة العصر والمغرب والعشاء والجمعة يوم عرفة بمنى ثم غدي الى عرفات -

باب الخروج الى عرفة اي من منى سنة ان يروح بعد طلوع الشمس يوم عرفة ويستحب الايام ان ينزل نمرة لان نزوله عليه الصلوة والسلام لا نزاع فيه ولا يدخل في العرفات قبل الزوال -

قوله عن ابن عمر قال غدا رسول الله صلى الله عليه وسلم من منى اي الى عرفات حين ضل الصبح صبيحة يوم عرفة حتى اتى عرفة اي قريبا منها فنزل همة وهي منزل الايام الذي ينزل به بعرفة حتى اذا كان عند صلوة الظهر اي وقت الزوال واح رسول الله صلى الله عليه وسلم هجر الجمع

بين الظهر والعصر ثم خطب الناس هذا مخالفا لما تقدم انه صلى الله عليه وسلم خطب قبل الصلوة فلما ان يقال انه خطب ثم جمع بين الصلوتين كما في المشهور ثم كلم الناس ببعض ما يامرهم وينهيه فيهم في ذلك الكلام خطبة فيتفق الحديثان والاندلس من الروي والجمع جمع لشك عندنا حتى يجوز لكل احد بشرط الاحرام والايمان وقال الشافعي في رواية انه يحق لبأفراجه للفسر لا للنكث ثم واح فوقف على الموقف من عرفة **باب** الطاح وهو سير بعد الزوال الى عرفة اي مسجد نمرة ثم الى عرفات -

قوله عن ابن عمر قال لما ان قتل الحجاج ابن النضر ارسل الى ابن عمر اية ساعته كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يروح في هذا اليوم قال اذا كان ذلك اي وقت الزوال رحنا -

باب الخطبة بعرفة تختلف في خطاب الحج فقالت المالكية والحنفية خطاب الحج ثلاثة سابع ذي الحجة ويوم عرفة وثاني يوم النحر بمنى فيفصل بين الخطبتين يوم ودفعهم الشافعي الا انه قال بدل ثاني النحر ثالثه لانه اول النفر واول خطبة رابعة وهي يوم النحر وقال ابن بالناس حاجة اليها للعلم والاعمال فذلك اليوم من الرمي والذبح والحلق والطواف وتعبية الطحاة بان الخطبة المذكورة ليست من متعلقات الحج لانه لم يذكر فيها شيئا من امور الحج وانما ذكر فيها وصايا عامة ولم ينقل احد انه علم فيها شيئا من الذي يتعلق بيوم النحر فعرفنا انها لم تقصد لاجل الحج وقال ابن القصار انما فعل ذلك من اجل تبليغ ما ذكر لكثرة الجمع الذي اجتمع من اقاصي الدنيا فظن الذي رواه انه خطب قلت حاصل الكلام انه خطب ما سوى الثلاثة لكنها ليست من الناسك بل كانت للموعظة -

قوله دايت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر بعرفة هذا يوم من الروي لم يكن بعرفات بمنبر والصواب الصحيح المحفوظ ما مر في حديث جابر انه صلى الله عليه وسلم كان على ناقته القصواء حين قام في الموقف فخطب واوله بعض بانه لكل المروءة شئ مرتفع وهي ناقته صلى الله عليه وسلم وكذلك في حديث نبيل على بعير فخطب وهم وكذلك حديث خالد على بعير قائم في الركائين وهم و

اولها بعض بانهاراه من بعيد فلما بها بعير احرى يا احمد ميث على ظنهما والصواب انه صلى الله عليه وسلم كان على ناقته
الغفوار عيين قام وخطب -

باب موضع الوقوف بعرفة الوقوف ركن واول دقة اذا زلت الشمس وتمت الى طلوع الفجر يوم النحر
والركن ساعة من ذلك والواجب ان وقف بها الى الغروب وان وقف ليلا فلا واجب فيه ولو خرج
من حدود عرفة قبل غروب الشمس فعليه دم وحدها ما بين الجبل المشرف على بطن عرنة الى السجالات المقابلة
بها يمينا وشمالا وينبغي ان يقف وراء الامام ليكون مستقبل القبلة والوقوف على الرحلة افضل والوقوف قائما
افضل من الوقوف قائما والعرفات كلها موقوف الا بطن عرنة وهو وسجد عرفات عن يسار الموقف ولكن يستحب
ان يقيم بقرب الجبل الرحمة التي عند الصخرات السود والكبار -

قوله عن يزيد بن شيبان قال اتانا ابن مربي الكاهن ارضي ونحن بعرفة في مكان يباعده عن
الامام فقال اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم اليكم يقول اليكم قعوا على مشاة
كم هذه فانكم على ادث من ادث ابوا هيلم اي هذه الوقوف وان كان في مكان بعيد عن الامام فهو
خير مما كان فيه قرشيس من الوقوف بمزدلفة فانه كان اخر عوه من انفسهم والذي اوردته ابراهيم هو الوقوف
بعرفة الذي وقفته فغنى قوله في مكان يباعده امي قال عمرو بن دينار في الحديث يباعده عمرو بن
عبد الله بن صفوان امي بنية بعيد عن الامام -

باب الدفعة من عرفة امي الرجوع عنه بعد الفراغ من الوقوف الى مزدلفة هي مقفلة من الزلقى
وهو القرب انما هي بها لان آدم عليه السلام قرب فيها الى حواء ويقال لها جميع ايضا فاستنته ان يرجع
من العرفات بعد المغرب ماشيا حتى لو مكث بعدا فافاض الامام كثيرا بلا عذر اساء ولو ابطار الامام ولم
يفض حتى ظهر الليل انما ضوا لانه اخطا السنة ولو وقع قبل الغروب فان جا وزجد وعرفة لم يدم ولم
يجز المغرب في الطريق ولا في عرفات بل يصل الامام الغنائين في وقت الغشاء في جميع الناس باذان و
اقامته ونهض الجميع للنك عندنا وبه قال مالك والشافعي حتى لم يجوز للمكي وعندنا يجوز للمكي وغيره -

قوله عن ابن عباس قال افاض رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفة وعليه السكينة
ورديفه اسامة وقال يا ايها الناس عليكم بالسكينة فان البر ليس بايمان الخيل الا بل
اي ليس بالايضاح والاسراع في السير - **قوله** اخبرني كريب انه سأل اسامة بن زيد قلت
اخبرني كيف فعلتما وصنعتم عشي ذقت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جئنا
الشعب الذي ينبغي فيه الناس للمعس فاناخ رسول الله صلى الله عليه وسلم ناقه ثم
بال وما قال اهلق النماء ثم دعاء بالوضوء فتوضأ وضوء ليس بالبالغ جدا قلت يا رسول
الله الصلوة قال الصلوة اما لك قال فاكب حتى قد منازدة فافاض المغرب ثم اناخ
الناس في منازلة لم يحلوا حتى اقام الغشاء وصلى ثم حل الناس الحديث الشعب الطريق في الجبل

وقيل الفرقة بين الجبلين والمعرس محل التعريض بمنزلة المسافر آخر الليل للاستراحة وفي لفظ رواية سلم بالشعب
الذي يمشي الناس فيه للمغرب فكان بعض المخلفاء رمية بنبيلون المغرب عند الشعب المذكور قبل دخول وقت
العشاء وهو خلاف السنة وقال عكرمة اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم مبالا واتخذتوه مصلى وذكر عليهم
ابن عمر وزيد بن الجهم وراى من صلى المغرب في الطريق فعليه الاعادة وفي الحديث جمع التأخير بمنزلة وقت
وهو بالاجماع لكنه عند الشافعي للمسافر وعندنا وعند المالكية بسبب النكس.

قوله عن اسامة قال كنت ردت النبي صلى الله عليه وسلم فلما دقت اى غربت الشمس
دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفة الى مزدلفة.

باب الصلوة بجميع هو علم للمزدلفة اجتمع فيه آدم وحوار الماهية يجمع فيه المغرب والعشاء في وقت العشاء
باذان واقامته وقال زفر الشافعي باذان واقامتين واختاره الطحاوي وبه قال احمد وما كفى روى
عنهم ايضا باذانين وعندنا الوصل الصلوتين او احدهما قبل الوصول الى مزدلفة لم يجز وعليه اعادتهما بها
اذا وصل وفي تنقيح العقول للمجرب اذا صلى المغرب في يوم عرفة في وقتها في الطريق او بعرفات يجزى
عليه الاعادة عندهما خلافا لابي يوسف ولو اخرها عن وقتها وصلها في وقت العشاء لا يلزمه الاعادة بالاجماع
الا انه لا بد ان يقيد بان صلها في مزدلفة ثم هذا الجمع جمع تأخير وعليه اجماع ولكنه عند الشافعي بسبب السفر
حتى لا يجوز للمكي وغيره من التيمم وعند الحنفية والمالكية بسبب النكس حتى يجوز له لكل للمكي وغيره ايضا
قوله عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بالمكان لظقة
جميعا اى جميعهما في وقت واحد. قوله باقامة واحدة لكل صلوة اى بجميع الصلوتين وقيل معا
باقامة واحدة لكل واحدة من الصلوة ولكن يرويه حديث الا ترى قال صليت مع ابن عمر المغرب
ثلثا والعشاء ركعتين فقال له مالك بن الحارث ما هذه الصلوة قال صليتهما مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم في هذا المكان باقامة واحدة فان اجمع بين الصلوتين في السفر كان
شائعا فلا وجه للسؤال بل نشار السؤال ان الصلوتين لما كانا باقامة واحدة تعجب من ذلك وسأل
وقال صليتهما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم باقامة واحدة فبطل تاويل المخالفين بانهم يقولون
باقامة واحدة لكل واحدة قوله ولم يناد في الاولى اى لم يوزن وهذا مخالف لما تقدم في حديث
جابر الطويل ولفظه فجمع بين المغرب والعشاء باذان واحد واقامتين ويرجح حديث جابر فانه مثبت
واما تقييده بالاولى فلا فائدة انه اذا لم يناد في الاولى فالثانية اولى بان لا ينادى لهما ولعل هذا مبنى
على ان اذان الحجى كمنع من لم يصل امع النبي صلى الله عليه وسلم لم ينادى لم يعد الاذان بل
اكتفى باذانه بخلاف الاقامة يعلم ان الطحاوي ذكر ان الاذان والاقامة كلاهما يعاد في صورة
افضل للثاني اى للعشاء فيلحظه فانه لم يوجد في الفروع الا الاعادة الاقامة.

قوله عن ابن مسعود قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعاد في سفر

ولا حضرا لا لوقتها الا بجمع فانه جمع بين المغرب والعشاء اى في وقت العشاء بجمع وصلى صلوة الصبح من الغد قبل وقتها اى وقتها العاد قال السحاظ والاطلاق على صلوة الصبح انها تحل عن وقتها فليس معناه انه اوقع الفجر قبل طلوعها وانما اراد انها وقعت قبل الوقت العاد فعلها في الحضرة لان الناس كانوا مجتمعين والفجر نصب عليهم فبادروا بالصلوة اول ما نزع حتى ان بعضهم كان لم يتبين له طلوعه وهو مبين في رواية اسرائيل عن ابى اسحق عن عبد الرحمن بن يزيد قال خرجت مع عبد الله الى مكة ثم قدمناه جبا ففعل الصلوة من كل صلوة وحدها بازان واقامته والعشاء بينهما ثم صلى الفجر حين طلع الفجر قال يقول طلع الفجر وقائل يقول لم يطلع الفجر ثم قال هاتين الصلوتين حوتا عن وقتها في هذا المكان المغرب والعشاء فلا يقدم الناس جبا حتى يمتدوا صلوة الفجر بهذه الساعة الحديث قلت وفي هذا الحديث دليل على ان كان عادة النبي صلى الله عليه وسلم في صلوة الفجر اسفارا.

باب التجيز من جمعه اى بالضعفة لعذر الاندحام وفي البراءة خلف اصحابنا في الوقوف بمزدلفة قال بعضهم انه واجب وقال البيهقي انه فرض وهو قول الشافعي واما زمانه فما بين طلوع الفجر من يوم النحر وطلوع الشمس فمن حصل بمزدلفة في هذا الوقت فقد ادرك الوقوف سواريات بها اولاد ومن لم يحصل بها فيه فقد فاتته الوقوف وهذا عندنا وقال الشافعي يجوز في النصف الاخير من ليلة النحر واسته ان يبيت ليلة النحر بمزدلفة والبقية ليست بواجبة انما الواجبة الوقوف والافضل ان يكون وقوفه بعد الصلوة فيصلي صلوة الفجر بغسل ثم يقيم عند المشعر الحرام فيدعو الله تعالى وليك حاشبه الى ان يسفر ثم يقضي منها قبل طلوع الشمس الى نحرى ولو افاض بعد طلوع الفجر قبل صلوة الفجر فقد اساء ولا شئ عليه لتركه سنة انتهى خلف العلماء المبيت بالمزعة فذهب ابو حنيفة واصحابه والثوري واحمد واسحق والشافعي في احد قوليه الى وجوب المبيت بها وانه ليس بركن فمن تركه بلا عذر فعليه دم وعن الشافعي انه سنة وهو قول مالك وقال ابن نمير والشافعي وابن حزمية الشافعيان هو ركن وقال الشافعي يحصل المبيت بساعة في النصف الثاني من الليل دون الاول وعن مالك النزول بالمزدلفة واجب المبيت بها سنة وكذا الوقوف مع الامام سنة وقال اهل الظاهر من لم يدرك مع الامام صلوة الصبح بالمزدلفة لطل حجة بخلاف النساء والصبيان والضعفاء وعند اصحابنا السخفية لو ترك الوقوف بها بعد الصبح من غير عذر فعليه دم وامكان بعذر الزحام فتعجل السير الى منى فلا شئ عليه والماثور بالآية الكريمة المذكورة من الوقوف ووقت الوقوف بالمشعر بعد طلوع الفجر من يوم النحر الى ان يسفر جدا وعن مالك لا يفت احد الى الاسفار بل يدعون قبل ذلك انتهى لمخصا ما قال بعضني قلت الوقوف بمزدلفة وان كان عن السخفية واجبا لكنه اذا ترك بعذر لا يلزم عليه دم والضعفاء ايضا عذرهم وقع في بعض الكتب كل واجبات الحج اذا ترك بعذر فلا جناة وقيد في بعض الكتب ان ذلك مخصوص بما ورد في الحديث على تركها بعذر الرخصة وهي غمته ترك الوقوف بمزدلفة للضعفاء و ترك المشي في السطوف بالمبيت وبالضعفاء والمرددة للعذر وما خيرا لطواف الزيارة وترك السحاق وترك طواف

قوله عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقدم منعفاء اهله بغلس -

باب يوم الحج الاكبر اختلفوا فيه على خمسة اقوال قيل هو يوم النحر وقيل هو يوم عرفة وقيل هو ايام الحج كلها كقولهم يوم الحبل ويوم عفين ونحوه وقيل الاكبر القرآن والا صغرا افراد وقيل هو يوم الحج ابى بكر لانه اجتمع فيه المسلمون والمشركون واليهود والنصارى فحج المسلمون والمشركون في ثلثة ايام واليهود والنصارى في ثلثة ايام متتابعات ولم يجتمع منذ خلق الله السموات والارض كذلك قبل العام ولا يجتمع بعد العام حتى تقوم الساعة قال الساجد واختلف في المراد بالحج الا صغرا فاجمهور على انه العمرة وعن مجاهد الحج الاكبر القرآن والا افراد وقيل يوم الحج الا صغرا يوم عرفة ويوم الحج الاكبر يوم النحر لان فيه تنكس بقية الناسك -

قوله عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف يوم النحر بين الجماعات في الحجة التي حج فقال اى يوم هذا قالوا اليوم والنحر قال هذا يوم الحج الاكبر وفيه ان يوم النحر هو يوم الحج الاكبر وفي رواية اخرى ان ابا هريرة قال بلغني ابو بكر في من يؤذن يوم النحر بمبنى ان كان يحج بعد العدة مشركا يطوف بالبيت عريان ويومه الحج الاكبر يوم النحر والحج الاكبر الحج والحج الا صغرا العمرة قوله وبلغني ابو بكر ان اى في جمعة عامهم نيا دى يوم النحر بمبنى ان لا يحج بعد العام مشركا كما في قوله تعالى انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا قال الساجد وفي دخول المشرک المسجد نذاب من تخفية الجواز مطلقا وعن المالكية والمنزني المنع مطلقا وعن الشافعية التفصيل بين مسجد الحرام وغيره انتهى قلت معنى عدم القربان مع الحجة والعمرة اى لا يدخلوا المسجد الحرام لاجلها ولا يمينون من مجرد الدخول فيه وفي سائر المساجد عندنا ويؤيده قوله تعالى بعد عامهم هذا اذ لا يناسب التفصيل عن الدخول التقيد بعباد العام كما قال الشافعي ان المراد من عدم القربان عدم الدخول بخلاف الشافعية عن الحج والعمرة لانه لا يكون الا بعد عام فكانه قيل لا يمكنوا من الحج مرة اخرى كذا في تفسير الاحمدى -

باب الاشهر الحرم -

قوله عن ابى بكر ان النبى صلى الله عليه وسلم خطب في حجة فقال ان التران قد استدار كهنته يوم خلق الله السموات والارض السنة اثنتى عشر شهرا منها اربعة حرم ثلاث متواليات ذوالقعدة وذوالحجة والمحرم وربيعا رجب مضرا لى بين جمادى وشعبان وانما اضعف رجب الى صفر اذ كانوا يشددون في تحريمه ويبالغون فيه ويحافظون عليه شدا يحافظه من سائر العرب وانما وضعف بكونه بين جمادى وشعبان لانهم حولوه من محله من اجل النسي الذي كانوا يفعلونه وهو تاخير رجب الى شعبان والمحرم الى صفر واستمر ذلك لهم حتى اختلط عليهم وخرج حسابهم من ايدى سيم ولذا بين لهم ان رجب هو ما بين جمادى وشعبان لا ما كانوا يسمونه رجبا بحساب النسي لاجل النسي لما ذهب حسابهم من ايدى سيم وخطط عليهم فربما يحجون في بعض السنين في شهر ويحجون من قابل في شهر غيره الى ان كان العام الذي حج

فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فصادف حجم شبر الحج المشرع وهو ذو الحجة فوقف بعرفة يوم التاسع فاعلمهم
ان شهر النبي قد تماشخت باندازة الزمان دعا الامر الى الاصل الذي وضع الله تعالى له حساب الاشهر عليه
يوم خلق الله السموات والارض وامرهم بالمحافظة عليه لتلا تغيره ويتبدل مما يتألف من الزمان -
باب من لم يدرك عرفة اي الوقوف بعرفات ومن وقف بعرفة ساعة من الزوال الى مغرب النحر
فقد تم حجه وامن من الفساد ولو جاهدوا ما اذعنني عليه ومن فاته عرفة فانه الحج -

قوله عن عبد الرحمن بن عمار الدبلي قال انبت النبي صلى الله عليه وسلم وهو بعرفة فجايع ناس
او نفر من اهل نجد فامروا رجلا فنادى رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف الحج فامر رجلا فنادى
الحج الحج يوم عرفة ولفظ الترمذي فامرنا دياقنا دى الحج عرفة ولفظ احمد فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم الحج حج عرفة ولفظ النسائي فقال الحج عرفة من جاء قبل صلاة الفجر من ليلة جمع وبكذا الفظ احمد في
سنده وكذا الفظ النسائي ولكن لفظ الترمذي من ليلة جمع قبل طلوع الفجر وكذا في مسند الطيالسي ثم حجة ولفظ
الترمذي فقد ادرك الحج ومثله في النسائي وفيه دليل على ان وقت الوقوف يستدلي فجر يوم النحر وبه قال
الجمهور ورؤي من زعم ان الوقوف يفوت بغروب الشمس يوم عرفة ومن زعم ان وقته يتجلى الى بعد طلوع
الفجر في طلوع الشمس وكذلك يدل عليه قوله في الحديث الا اني اخبرني عمر بن الخطاب بن مفرس الطائي قال
انبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالموقف يعني بجمع قلت جدت يا رسول الله من جلي
لحي اكلت اي اعيت مطيتي لى راعيتي واتعبت اي وقعت في التعب نفسي والله ما تركت من جبل
الا وقفت عليه فقل لي من حج فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادرك معا هذه
الصلوات اي صلوة الفجر من يوم النحر واتي عرفات قبل ذلك ليلا او نهارا فقد تم حجه وقضى تقضى
ولكن استدلل بهذا احمد بن حنبل فقال وقت الوقوف لا يختص بما بعد الزوال بل وقتها بين طلوع الفجر
من يوم عرفة وطلوعه يوم العيد لان لفظ الليل والنهار مطلقان واجاب الجمهور من الحديث بان المرد
من النهار ما بعد الزوال بدليل انه صلى الله عليه وسلم وان خلفاء الراشدين لم يقفوا الا بعد الزوال ولم ينقل
عن احده ان وقف قبله فكانهم جعلوا هذا الفعل مقيد بذلك المطلق ونه انما ترى في الحديث حجة له باب النزول
باب التناول بمنى يتجيب الامام ان يعين منازل الناس لتلايحتلوا ويكون بعضهم قريبا من بعض و
يلحق بهم فيمنع في حاجاتهم -

قوله خطب النبي صلى الله عليه وسلم بمنى ونزلهم اي عين لهم منازلهم فقال ليز
المهاجرون ههنا وانشاء الى يمينه القبلة والا نصار ههنا وانشاء الى صيد القبلة ثم لينزل
الناس حولهم اذا استقبلت القبلة وتوجهت اليها فالجانب الذي على يمينك وهو يمين القبلة وعلى
يسارك فهو يارها وفي الحديث الا اني عن قريب ثم امر المهاجرون فنزلوا في مقدم المسجد والانصار فنزلوا
من وراء المسجد فوجه الجمع ان المهاجرون نزلوا على يمين القبلة في مقدمه والانصار في اليسار في مؤخره ودور

باب اى يوم يخاطب بمبنى قال الخفية والمالكية خطب الحج ثلثة سابع ذى الحجة ويوم عرفة وثانى يوم فخر بمبنى ووافقهم الشافعية الا انه قال بدل ثانى الخثر ثالثة وزاد رابعة وهى يوم اخر فخطبة التى ذكر المصنف فى الباب داخله فى خطب الحج عند الشافعية واما عندنا وعند المالكية فليست بهذه الخطبة من خطب الحج بل هو من قبيل الفتيا وليست فى شى من هذه الالفاظ الذى ذكره ما يدل على انه خطبة وانما هو سوال جواب وتعليم وتعلم فلا يسمى هذه الخطبة فاطلاق الخطبة عليها باعتبار المعنى اللغوى بانه خاطب بعض السائلين.

قوله قال داود بن داود رسول الله صلى الله عليه وسلم يخاطب بين اوسط ايام التشريق ونحن عند راحلة وهى خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم يخاطب بمبنى استدلل بهذا الحديث الشافعية على ان خطبة فى ثانى عشر من ذى الحجة من المناسك قلت لا دليل فيه فانه تذكير ووعظ وتعليم وتعلم ولا شى فيه يدل على انه خطبة المناسك فخطبة بمعنى اللغوى ولا تنزل فيها.

باب من قال خطب يوم النحر وهذه الخطبة ايضا مختلف فيها فعند الشافعية هى داخله فى خطب الحج وعند الخفية والمالكية لميت منها بل هو من قبيل الوصايا العامة.

قوله رآيت النبى صلى الله عليه وسلم يخاطب الناس على ناقاة العصابة يوم الجمعة بمبنى ولفظ احمد يوم النحر.

باب اى وقت يخاطب يوم النحر من المناسك ثلاث خطب اولها يوم السابع من ذى الحجة والثانية بعرفات يوم عرفة والثالثة بمبنى فى اليوم الحادى عشر فيفضل بين كل خطبتين يوم وخطبة الاولى والثالثة خطبة واحدة لا يجلس فى وسطها والخطبة الثانية خطبة يوم عرفة خطبتان يجلس بينهما وقت الاولى والثالثة بعد ما صلى الظهر بعد الزوال ووقت خطبة عرفة بعد الزوال قبل ان يصلى الظهر وقيل الشافعية ان الخطب كلها بعد صلوة الظهر الا التى تيممها فقبلها وبعد الزوال.

قوله رآيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخاطب الناس بمبنى حين ارتفع الضحى على بغلة شهباء وعلى رءوسهم عنقه والنكس بين قائم وقاعد لعل هذه الخطبة كانت فى يوم غير يوم النحر والذى تقدم فى رواية الهرماس يخاطب الناس على ناقاة العصابة كان فى يوم نحر وهذا لا يوافق ما قاله الخفية والمالكية وغيرهم لان هذه الخطبة كان للتذكير وهو كان يذكركم كل حين لا سيما وهم يمشون اخرج ما كانوا الى الذكر والخطبة واكثر ما كانوا يؤموا فلا ضرورة الى ان ترجع روايات الخطب الى انه خطب ثلثة او اربعة.

باب ما يذكرك الا ما فى خطبة بمبنى.

قوله عن عبد الرحمن بن معاذ البشيري قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بمبنى نفثت اسماعنا حتى كنا نسمع ما يقول ونحن فى منازلنا فنفق بجلهم منا سكرهم حتى بلغ الجمار فوضع اصبعيه السابيتين فى اذنيه ثم قال محصى الخذف قوله نسمع ما يقول فى منازلنا

كان معجزة منه صلى الله عليه وسلم وما يتوهم انهم كيف قدروا في منازلهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم
يخطاب فابواب انما ان يكون اراد بذلك سماع من يقبض منهم في الرجال لانهم باسرههم كانوا فيها او
يكون المراد انهم كانوا بحيث لو لبثوا في المنازل ولم يحضروا الخطبة لكانوا اسودها وكلم ان يكون النبي صلى
الله عليه وسلم يملأهم مسائل متفرقة اتفاقا ولم يهتم بها حتى يجمعهم فيجيبونها غير انه اذا شرع فيها رفع صوته
بها ليكون ابلغ في المسائل مع دأبه في الراجح والاطل هذا فلا يراد ان لا يصح بالبلوغ بل يرفع نفسه الى الجبر
لان قوله ونحن في المنازل يتا فيه لان المقصود بذلك بيان معجزة صلى الله عليه وسلم في بلوغ صوته
الى الاماكن القاصية لانفس حقيقة كونهم في منازلهم قوله حتى بلغ ابصار الخ يخل ان يكون معناه حتى
بلغ حد يثبته اي انه ذكر فيه المسائل حتى ذكر مسئلة بالرعي ابصار فيكون الخطبة هذه ثامن يوم من ذي الحجة
ويتم ان لا يكون في يوم النحر او بعده فعناه فالمراد بالبلوغ بلوغه نفسه شرفه والتمنى انه اخذ يذكر لهم
المسائل حتى اذا وصل عند البحر او دخل مسجدته في صياحي اذنية لم يصبه صوته فنادى بقوله بحس المحذوف
اي ارموا بها اذ المعنى حين انتهت الى البحيرة وضع اصبعيه السجيتين على باطن ابهاميه وقال اي رمي بحس
المحذوف فعلى هذا يكون ذلك بيانا من الراوي لكيفية رميه صلى الله عليه وسلم بالحجارة -
باب يثبت بمكة ليالي منى والبيتوتة في منى ليالي منى سنة مؤكدة الى الفجر عندنا لا واجبة كما عند الشافعي
ولا ركن كما قال بعضهم والمراد بها كون اكثر الليل فيها -

قوله انه سمع يسأل ابن عبد قال انا نتابع باموال الناس فياتي احدا مكة فيبيت على الهال
فقال اما رسول الله صلى الله عليه وسلم فبات بمبنى وظل معناه انه عليه السلام لم يترك البيتوتة بمعنى
لاني ليل ولا في النهار بل وقف فيها فعليك ان لا تخالف فعليه صلى الله عليه وسلم واما عذر كبحفظ الاموال
اناس فليس بعذر فان الناس اكثرهم يتركون اموالهم في مكة فيعذرون بحفظ اموالهم فيترك هذه الاعذار
سنة البيتوتة بمبنى فان بحفظ الاموال طرقا غير هذا - **قوله** استاذن العباس رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان يبيت بمكة ليالي منى من اجل سقايته فاذا نزل له قبل له عذره فلا يكره له لمن
لهم عذر ترك البيت ومن لا عذر لهم بتركه لم يترك عندنا ولا نرى عليهم وقال الشافعي لو ترك البيتوتة
بنا ثلاث ليال يجب عليه دم ولو ترك ليلتين يجب عليه مدان وبليته امد -

باب الصلوة بمبنى اي هل يقصر الصلوة فيها ام لا ادخل المصنف رحمه الله في ابواب الحج خلافا
لجمهور المحدثين فانهم ادخلوه في ابواب السفر لعل يشير الى وجه الاتمام من انه ثبت عن عثمان الاتمام في الحج
فعلكم ان تخرجوه محلا صحيحا -

قوله عن عبد الرحمن بن زيد قال صلى عثمان بمبنى اربعاً فقال عبد الله صلى الله عليه وسلم مع النبي
صلى الله عليه وسلم ركعتين ومع ابني بكر ركعتين ومع عمر ركعتين الحديث وفي آخره ولو وددت
ان لي من اربع ركعات ركعتين متقبلتين اي كما يصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين و

عن عبد الله هذا الكلام التعريض على عثمان اني دودت ان عثمان سئل ركنين بدل الاربع كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه يصلونه وفيه كراهة مخالفة ما كانوا عليه قبل معناه ان اتم متابعة لعثمان وليست الله قبل مني من الاربع ركنين فقبل له عبت على عثمان ثم صليت اربعاً قال الخلاف شاذ اي خلاف الامام قلته وبلية تعلم من هذا ان الاتمام لا يجوز في السفر واما الاتمام عن عثمان فكان بالتأويل وايضا تأويله صحيحا كان او غلطا في الواقع لا يضر لنا لانه كان لا يرى الاتمام غيره ولتفسره اليها بالتأويل ففعل عثمان وانهم هموا فممن لا يرى الاتمام في السفر واما التأويل الذي نقل عن عثمان فقد اختلفوا فيه فقبل انما اتم فكونه تأويل بمكة اولاً امير المؤمنين وكل موضع له دار اولاً نه عزم على الإقامة بمكة اولاً نه استجد له ارضاً بمكة اولاً نه كان سبق الناس الى مكة فقال لما قلنا اكثره لا دليل عليه ثم اعترض من هو واجب عنه الاجابات قلت لاحاجة لنا ان نثبت عنده ونجيب بالحافظ لان غرضنا ان نثبت ان عثمان لم يتم بلا مذر فهو ثابت واما مذرره صحيح اولاً فلا علينا ولا حاجة لنا فيه

باب القصير كاهل مكة اي هل يجوز لهم القصر خلف الامام في موسم الحج ام لا واختلفوا في ذلك وبني الخلاف على ان القصر بها للسفر وللشك واختار الثاني مالك وقال ابو حنيفة واصحابه وانما نفي يقصر الامام ومن معه اذا كانوا مسافرين واما اهل مكة ومنى فلا يقصرون لان الغفر للسفر وهم ليسوا مسافرين فلا يجوز لهم القصر.

قوله صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة والناس اكثر ما كانوا انصلي بباركعتين في حجة الوداع استدلل به المالكية على ان من كان في منى في ايامها يقصر الصلوة مع الامام المسافر وان كان مقيماً فان حاشية ابن وهب راوي الحديث صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ركنين والجواب عنه اولاً انه ليس في الحديث دليل على انه لم يزد في صلوة على ركنين بل معناه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ركنين وصلى الاخرين بعد ما سلم وثانياً انه لم يثبت ان حاشية ابن وهب كان مقيماً بمكة او منى اذ ذاك وثالثاً ايكن ان يكون الامر فصلي بنا لى بالناس الذين جاؤا معه على الله عليه وسلم.

باب في رمي الجمار كيفية الرمي ان يضع الحصاة على ظهرها ثم يرمى بها بمكة ويسميها بالسمية ومقدار الرمي ان يكون بينه وبين موضع السقوط خمسة اذرع فصاعداً لان ما دون ذلك لا يكون رمية بل طرعا ولو طرعا طرعا جاز الا انه اذا ساءت الخالفة ولو رصها لم ينجح لانه ليس برمي ولو ساءت فوقعت قريباً من الجمره جاز ولو بعيد الا يجوز الرمي بكل ما كان من جنس الارض كالحجر والدر وياخذ الحصاة من اي موضع شاء الا من عند الجمره لان ما عند المردود وكبير مع كل حصاة فيرمي في اول يوم الحضر من طلوع الفجر الى غروب الشمس جمره العقبة من بطن الوادي سبع حصيات حصاة الخذف ويكره قبل الطلوع ويستحب بعده الى الزوال ويباح بعد الزوال الى الغروب وقال الشافعي يجوز الرمي بعد النصف الاخير من الليل ثم الرمي ليس بسبب التحليل عندنا وقال الشافعي بسبب التحليل ايضا ثم يرمى الجمار الثلاث في ثاني الحضر بعد الزوال بادياً بما على المسجد وهي الجمره الاولى ثم بالجمره الوسطى ثم بجمره العقبة ويقف عند كل رمي بعده رمي اي ما سوى الجمره الثلاثة لا يرمى به ولا يرمى بعده رمي فافضل فيه الرمي ما شيا والاراكبا وذكر ابراهيم بن الجراح وهو من اكبر علماء مكة

عطاء بن ابي رباح بن عبد الله بن عباس وكان عالما بالناسك قال دخلت على ابي يوسف وقد اتمى عليه
خافا فلما راى في قال يا ابراهيم انقول في رمي الجمار يرميها الحاج راكبا او ماشيا فقلت يرميها ماشيا
فقال اخطأت فقلت يرميها راكبا فقال اخطأت قلت فما يقول الامام قال كل رمي بعده رمي يرميها ماشيا
وكل رمي ليس بعده رمي يرميها راكبا فخرجت من عنده فسمعت بكاء الناس في داره فقلت لي قضي ابو يوسف
فتعجب من حرصه على العلم في مثل هذه الحالة .

قوله قالت رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجمرة من بطن الوادي ويقول
يكبر مع كل حصاة اي مع كل واحدة من الحصاة والمراد من الجمرة جمرة العقبة قول
جابر بن عبد الله يقول رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي اى جمرة العقبة على حبله
يوم النحر ضحى اى بعد ارتفاع الشمس قبل الزوال فاما بعد ذاك فبعد زوال الشمس اى بعد يوم النحر
فيرمي الجمار الثلث بعد زوال الشمس وهذه المسئلة تجمع عليها قوله ثم رجع الى منى فمكث بها ليلتي
اياما للتصديق يرمي الجمرة اذا زالت الشمس كل جمرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة
ويقف عند الاولى والثانية فيطيل القيام اى بعد الفراغ من رميها في الارض المسهلة وتطير
ويرمي الثالثة ولا يقف عندها لئلا يرد عاين بل يرجع الى منى قوله ان رسول الله صلى

الله عليه وسلم رخص لراعي ابل في البيتوتة اى في غير منى وتركها في منى بحيث يرمون يوم النحر
جمرة العقبة ثم يرمون الغداة اى للغد وهو اليوم الحادى عشر واليوم الثانى من ايام النحر ومن بعد ذلك
اى لليوم الذى من بعد الغد وهو اليوم الثانى عشر واخر ايام نحر بوجوهين اى لهذين
اليومين الغد ومن بعد الغد فى احداهما وفسره مالك فى الموطا قال مالك تفسير الحديث الذى رخص
فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لرعاة الابل فى رمي الجمار فيما روى والله اعلم انهم يرمون يوم النحر
فاذا مضى اليوم الذى على يوم اخر ارموا من الغد وذلك يوم النحر الاول فيرمون اليوم الذى مضى ثم يرمون
ليومهم ذلك لانه لا يقف احد شيئا حتى يجب عليه فاذا وجب عليه ومضى كان القضاء بعد ذلك قلت
فالحاصل ان النسبى صلى الله عليه وسلم رخص للرعاة ان يحجوا فى رمي يومين بالجمع التأخير وفى ترك
البيتوتة فى منى وبه قال مالك والشافعى واحمد وابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة التأخير عن الوقت يجب
الجزاء والجمانية مخالفة حديث حجة على ابي حنيفة فاقول فى كتب الحنفية انتشار فالفهم من البدائع انه لا
يلزم الجزاء وترك واجب ما وكذا كسب صاحب الفجر الى البدائع ولكنه هذا مفهومه وليس فيه
التصرح بهذا وفى بعض الكتب انه لا جزاء الا فى البعض وفى سنة جمعها

صدر وجميع وزر قبل اساء

سعى وعلق ريشى عند طوفهم

من العوارض قد قالوا باجساد

من واجبات ولكن خيما تركت

فهم قالوا ان ترك هذه السنة منصوص فلا يكون فيها الجزاء اقول فعلى هذا تاخير الرمي ايضا منصوص

وفي الهداية نصح باد لاخر الرمي الى الفداء وكان بعد ذلك بدونه فهو جسدته عند ابى حنيفة والى هذا يشير
ظاهر عبارة محمد بن سوطاه ص ٢٣٣ فانه بعد ذكر حديث عامر بن عدي مر فو عا نسيك الامام لزوم الحسب
والتفصيل بين كونه معذورا او غير معذور فلا يخرج الجواب بناء على ما في البدائع وغيره فالجواب عن الحديث
عندنا علم بالصواب ان الرعاية مخصصون في مع رمي يمين عند العذر لا للرعي عنده قالوا عذر عنده
هو ضياع المال لا الرعي لانهم اذا كانوا كثير فلا عدلهم لانه يمكن لهم الرمي بالنوبة فيصدق حينئذ ان ابى حنيفة
لا يجعل الرعي عذرا ويجعله عذرا مرا غير من الائمة او يقال ان الجمع اجمع مع رمي لا قتي عنده وهو ان يجرى
يوم الحادي عشر الى طلوع فجر يوم الثاني عشر ويرى محاله بعد طلوع الفجر لانه وقت الجواز عنده على ما روى الحسن
بن زياد عنه وعند الشريفة تعتبر الايام الثلاثة الى الماضية الا في ايام الرمي -

باب المخلوق والتقصير المراد بالمخلوق ازالة الشبهة وسهولة الموصى مستحب ويجب اجراء الموصى على ما
اتفرع وذو قرح ان يمكن والا سقط والتقصير ان ياخذ الرجل والمرأة من ركوس الشعر مقدارا لائسمة والمخلوق
افضل واجب في حق الرجال لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم ادحم المخلوقين

قالوا يا رسول الله والمقصيرين قال اللهم ادحم المخلوقين قالوا يا رسول الله والمقصيرين قال المقتضين
ففيه دلالة على ان المخلوق افضل من التقصير واستدل بقوله المخلوقين على شروعية حلق جميع الراس لانه الذب
في تقصير الصبيته وقال بوجوب حلق جميع ما لك واحمد استحبه المصنف والشافعي ويجزى البعض عندهم واخلوا
فيه عن المصنف الزرع الا ابا يوسف فقال الصفح وقال الشافعي اقل ما يجب عليه حلق ثلث شعرات وفي
وفي وجه لبعض اصحابه شعرة واحدة والتقصير كالمحلق فافضل ان يقصر من جميع شعراته ويجب ان لا ينقص
عن قدر الائمة واما النساء فالمشروع في حقهن التقصير بالاجماع وطلب ابن الهمام في المحلق وقال ليس
بين المحلق والسحج باسح يقاس المحلق على السحج دانه قياس شبهة لا قياس علة فلا يقل ثم اختار ذهب مالك
في المحلق قلت نعم ايشخ ان في قدر المحلق قياسا وليس كذلك بل ههنا محل مختلف فيه وهو ان اذا
ورب الامر من الشارح بالفعل المتعدي المتعلق بالمحل فكم يجب ادا حصة الواجب فقال الشافعي ينبغي بعض
المحل وقال ابو حنيفة يجب العذر المعدي اي رزح المحل وقال مالك بالاستيعاب وكان الاحتمالات
اثلث فذهب ذاهب الى كل واحد منها والى ثلاث اشار ابن الرشيد في القواعد واخذ ابو حنيفة بزرع الشئ
في مواضع منها بطلان الصلوة بكشف رزح العفوة ومنها نجاسة الثوب ومنها قلع رزح الاثر في
الاضحية وغير ذلك ويؤكد ما في حديث الوصية باثلث واثلث كبير الحديث فانه يدل على ان المقدر
المعدي هو ما دون اثلث ثم علم ان ههنا أربعة افعال الرمي والذبح والمحلق والبطوات فالترتيب ههنا
الرمي والذبح والمحلق للقدان والتمتع واجب عند ابى حنيفة وتفصيل ذهب المصنف في ذلك ان طواف
الاقامة موقت بايام الفجر فاول وقت حين يطلع الفجر الثاني من يوم الفجر بلا خلاف بين اصحابنا حتى لا يجوز
قبله وقال شافعي اول وقت من وقت ليلة الفجر وهذا غير سديد لان ليلة الفجر وقت من آخره هو الوقت

بعرفة فلا يكون وقتا للطواف لان الوقت الواحد لا يكون وقتا للركعتين واما توقيتها لآخره فليس له زمان معين
موقت به فمرئاه في جميع الايام والليالي وقته فرضا بلا خلاف بين اصحاب ابي حنيفة لكنه توقيت بايام النحر
وجوباني قول ابي حنيفة حتى لو آخره غلبا عليه ومعه واما التوقيت له اصلا فلا يجب شي لآخره وبه ينفرد
الشافعي واستدلوا بحديث الباب عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسئل
يوم مني فيقول لا يخرج فساله رجل اني حلفت قبل ان اذبح حجتي ان اذبح وكأخبر قال اني مسيت
ولم اذبح قال ارم ولا يخرج وباروي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن رجل قبل ان يرمي فقال
ارم ولا يخرج وما سئل ابو مسند عن افعال الحج قد شئ منها او اخر الا قال فعل ولا يخرج الحمد يث فيه توقيت
آخره وينبغي وجوب الدم بالتأخير والجواب عنه انه لا حجة لهم فيه لان فيه لفي الحرج وهو نفي الاثم وبانتفاء
الاثم لا ينتفي وجوب الكفارة كما لو حلق راسه لازي فيه انه لا ياثم وعليه الدم كذا ههنا ولو حمل حديث
الباب على المفرد فلا جزمه عند ابي حنيفة ايضا ولا جناية -

واما وقت الرمي فايام الرمي اربعة يوم النحر وثلاثة ايام التشريق اما يوم النحر فاول وقت الرمي مالم يبد
طلوع الفجر الثاني فلا يجوز قبله واول وقته المستحب ما بعد طلوع الشمس قبل الزوال وهذا عند الشافعي
اذا انقضى ليلة النحر وحل وقت الرمي كما هو عنده في الوقت بعرفة ومزدلفة فاذا طلعت الشمس وجب
وقال سفيان الثوري لا يجوز قبل طلوع الشمس واما آخره فالنهار كذا قال ابو حنيفة ان وقت الرمي يوم
النحر يثني الى غروب الشمس وقال ابو يوسف يثني الى وقت الزوال فاذا زالت الشمس يغتفر الوقت ولا يجزئ
الا اعتبار سائر الايام وهو ان في سائر الايام ما بعد الزوال الى غروب الشمس وقت الرمي فكذا في هذا اليوم فاعلم
يرم حتى غروب شمس فيرمي قبل طلوع النحر من اليوم الثاني اجزاء ولا شئ عليه في قول اصحابنا وللشافعي
فيه قولان في قول اذا غربت الشمس فتعدت الوقت وعليه الغدبة وفي قول لا يغتفر الا في آخر ايام التشريق
فان اخر الرمي من طلوع النحر من اليوم الثاني رمى وعليه دم للتأخير في قول ابي حنيفة وفي قول ابو يوسف ومحمد
لا شئ عليه والكلام فيه يرجع الى ان الرمي موقت عنده وعند ههنا وهو قول الشافعي واما المعلق فيتحقق بالزمان
والمكان فزمانه ايام النحر ومكانه بالحرم وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا يتحقق بالزمان ولا بالمكان قال
محمد بن يحيى بالمكان لا بالزمان وقال زفر بن يحيى بالزمان لا بالمكان حتى لو اخر المعلق عن ايام النحر اذ حلق خارج
الحرم يجب عليه الدم في قول ابي حنيفة وعند ابي يوسف لادم عليه فيها جميعا وعند محمد يجب الدم في المكان لا في
الزمان وعند زفر يجب في الزمان لا في المكان واما اللزج فلا يجب على الفرد بل هو مختص بالقرار والتمتع
وهو موقت بالمكان والزمان فاما بمكان فالحرم لا يجوز في غيره واما زمانه فايام النحر حتى لو ذبح قبلها
لم يجز لانه ومنه النكاح عند ما فيه وقت بايام النحر كالاخصية .

باب العبادة في اللغة الزيارة وفيها شرع الاحرام والطواف بالبيت والسعي بين الصفا
والمرورة والحلق او القصر فالاحرام شرط والطواف ركن والسعي والحلق واجبان وهي واجبة عند احمد

وبه قال الشافعي في الجهد وفي القديم تطوع وبه قال مالك في المشهور واختلف قول الحنفية في ذلك
 فقيل فرض كفاية واختاره محمد بن الفضل من مشايخ بخاري وقيل واجبة كصدقة الفطر والاضحية والوتر وبه جزم
 صاحب البدائع وصح القاضى خان وقيل سنة مؤكدة واختاره ابن الهمام والظاهر من عبارات محمد بن
 حسن انها سنة مؤكدة ثم ذهب الشافعي الى استحباب تكرار العمرة في السنة الواحدة مرارا وقال
 مالك واصحابه يكره ان يعمر في السنة الواحدة اكثر من عمره واحدة وقال ابن قدامة والاخرين لا يعمر في شهر اكثر من
 عمره واحدة وعدا بيمينه تكرار العمرة في خمسة ايام يوم عرفة والفر دايام التشرى وقال ابو يوسف تكرره في الربعة
 ايام عرفة والتشرى واستدل من قال بوجوب العمرة بقوله صلى الله عليه وسلم اجمع عن ابيك واعمر وبقوله
 تعالى لا تأتوا الحج والعمره للشرك بهما وهو للوجوب وقال القائلون بالسنة واستدلوا بما روى عن جابر بن
 عبد الله انه قال اتى اعرابي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اخبرني عن العمرة او حبته
 اي فقال لا وان تعمر خير لك رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح قال البيهقي فان قلت قال الكندي
 في صحيحه لا نظر فان في سنده الحجاج بن ارطاة ولم يخرج به الشيخان في صحيحهما وقال ابن حبان تركه ابن
 المبارك ومكي القطاران وابن معين واحمد وقال الدارقطني لا يحتج به وانما روى هذا الحديث موقوف على جابر
 وقال البيهقي رفعه ضعيف قلت قال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في كتاب الامام وهذا الحكم بالصحح في رواية
 الكندي في كتاب الترمذي وفي كتاب غيره حسن لا غير وقال شيخنا زين الدين لعل الترمذي انما حكم عليه بجمعة
 لمجده من وجه آخر فقد رواه يحيى بن ايوب عن عبد الله بن عمر عن ابى الزبير عن جابر قلت يا رسول الله العمرة
 فريضة كالحج قال لا وان تعمر خير لك ذكره صاحب الامام وقال اعترض عليه بعض عبد الله بن عمر العمرى
 قلت رواه الدارقطني من رواية يحيى بن ايوب عن عبيد الله بن المغيرة عن ابى الزبير عن جابر قلت يا رسول
 الله العمرة واجبة فريضة كالحج قال لا وان تعمر خير لك رواه البيهقي من رواية يحيى بن ايوب عن
 عبيد الله بن المغيرة عن ابى الزبير ثم قال وهو عبيد الله بن المغيرة تفرد به عن ابى الزبير وهم الباغندي
 في قوله عبيد الله بن عمرو وي ابن ماجه من حديث طلحة بن عبيد الله انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول اجمع جها والعمره تطوع وروى عبد الباقي ابن القانع من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم نحوه وكذا روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه انتهى وقد ظهرت فيها آثار النقل حيث
 تتوارد في نية غير الكفاية بل تجل بها ولا حجة لهم في الآية لانه سبحانه وتعالى امر بالانتهاء وذلك انما يكون
 بعد الشروع ونحن نقول بوجوبها بعده وكذا لا حجة في حديث العامري لانه صلى الله عليه وسلم امره ان يجمع عن
 ابيه ويعمر ولم يأمره عن نفسه عن ابيه لا يجب عليه اجلا فكذا عن نفسه ولانه بين ان ابا وغيره يستطيع معلوم انه لا
 وجوب الا على المستطيع فدل على ان ذلك امر استحباب ولا حجة لمن قال فرض كفاية بل الحجة عليه قلت الاول
 ان يجاب عن الآية ان معناه اذ اجمع والعمره تأمين لانه ذكر فيها مسئلة القفاز -
 قوله اخبرني رسول الله وان الحديث في الحديث منظر اب شديد لا يمكن رفعه الا بالتأويل البعيدة

قيل راجع ص ١٩٦ بطل قوله عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر مع عمر بن عبد
في ذي القعدة سنة ثمان وخمسين في الحديث يخالف ما أخرجه البخاري من القعدة بان عروة بن الزبير قال
ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسلم قال اربع ايام من رجب فطالب عائشة وقال يا اماه الاسمين
ما يقول ابو عبد الرحمن قالت ما يقول قال يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر اربع عترات اربعين
في رجب قالت يرجمه الله يا عبد الرحمن ما اعتمر عمره الا وهو شاهد وما اعتمر في رجب قط وكذا يخالف حديث
ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسلم قال اعتمر اربع عترات في ذي القعدة الا اني اعتمر مع حجة عمر من المدينة ومن العام القبل ومن
المجراته حيث قسم غنائم حنين ويخالف حديث عائشة عند ابن ماجه قالت لم يعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم عمره الا في ذي القعدة وكذا يخالف حديث ابن عباس قال اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم اربع
عمر عمره المدينة الحديث فوجه التوفيق انها ذكرت بهما عمرتين لانها ذكرت ذكر عمره المدينة لانه صلى الله عليه وسلم
الله عليه وسلم احصر عنها وايضا ذكرت عمره التي قرنها مع حجة الوداع لانها لم تقفل بها استقلالاً بل قرنها
مع حجة والى العمة التي ذكرت انها في الشوال لعل ما ردت بها عمره المجرة لان ابن عباس رضي الله عنه وسلم خرج
في شوال ومن ما وقع عمره المجرة في شوال بل اي الايضائي في ذي القعدة فنسبت وقورع هذه العمة الى شوال
بسبب الخروج من مكة الى منى في شوال ودفعها في هذه السفر والحاصل ان ابن عباس رضي الله عنه وسلم اكرم لاربعة
عمر كلها في ذي القعدة وفعل منها ثلثة الاول عمره المدينة اكرم لها في ذي القعدة فلما احصر ذبح الهاد ولذا
مد عمره ولم يفعلها والثانية عمره المجرة في ذي القعدة والثالثة عمره القضاء في ذي القعدة والرابعة عمره
عمره التي مع حجة الوداع اكرمها في ذي القعدة وفعلها في ذي الحجة وفي الباب ليل عن انس وعائشة
وابن عباس وابن عمر على انه كان في حجة الوداع قارنا صلى الله عليه وسلم

باب المهرلة بالعبرة تجب فيدركها الحج فتقضى عنها وتهل بالحج هل تقضى عنها يوافق
المصنف الحنفية على ان عائشة كانت رافضة للعمرة ناقضة احرامها ثم بعد الحج قضت العمرة خلافا
للشوافع فان عندهم لم ترفض عمرتها ونقضت على احرامها ودخلت افعالها الى الحج -

قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعبد الرحمن يا عبد الرحمن اردن اختك عائشة

فاعبها من التمتع فاذا حبطت من اكملها (القول) فلتحل فانها عدة متقبلة وهذا
يدل على ان عائشة كانت رافضة للعمرة ناقضة احرامها عند ابن داود وقدمر بالتفصيل قوله فاصبح
بمكة كبائت هذا وهم والصحيح ما في الترمذي والنسائي وسند احمد واللفظ ثم خرج من ليلة فاصبح بالحج
كبائت فلما نالت شمس من الغد خرج الحديث فاللفظ بمكة موفع بالمجرة وهم من الراوي او يؤول
بان المراد قريب من الصبح والحديث لا مناسبة له بالباب -

باب المقام في القعدة اي يجوز الاقامة للمهاجر في مكة بعد الفراغ من العمرة -
قوله عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقام في عتيق القضاء ثلثا ايام

بعد اداء العمرة وكانت ابي قحطبان عن عمره المحدثية عندنا خلافا لما لك فان عشرين سنة و هذا الحديث يدل على ان يجوز الاقامة للمهاجر في مكة بلا كراهة .

باب الاقامة في الحج اي طوافها ويقال له طواف الزيارة وطواف الركن وهو فرض .

قوله عن ابن عمر النسي صلى الله عليه وسلم افاض يوم النحر اي طاف طواف الاقامة بعد ما فرغ من رمي جمرة العقبة والنحر والحلق في عاشوراء في الحجته **قوله** ثم صلى الظهر يعني راجعا اي بعد الرجوع من مكة الى ابي وقدم في حديث جابر الطويل انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة وندى الخلف وقي مضى توجيهه . **قوله** عن أم سلمة قالت كانت ليلتي التي يصير الي فيها رسول الله

صلى الله عليه وسلم مساء يوم النحر وهي ليلة الحادي عشر من ذي الحجة فصعد الى فدخل على وهب بن زمعة ومع رجل من آل ابي امية متقصبين فقال رسول الله صلى

الله عليه وسلم لو هب هل افضمت اي طفت طواف الاقامة ابا عبد الله قال لا والله يا رسول الله قال صلى الله عليه وسلم انزع عنك القميص قال فترع من راسه ونزع حيا

قميصه من راسه ثم قال ولم يارسول الله اي لم امرت ان نزع قميصا قال ان هذا يوم

نحس لكم اذا انتم رملتم الجمرة اي ورتجتم ان كان عندكم وحلقتم ان تحلوا يعني من كل ما حرمتموه

الا النساء فاذا ارمتهم قبل ان تطوفوا هذا البيت اي طواف الاقامة حرمواكم منكم قبل ان

تروا الجمرة حتى تطوفوا به **قوله** انزع عنك القميص واطاهره كان مضمنا بطيب وهو ادعى الاشجار

الى الجمار لا سيما في العرب فامر بنزع القميص لما علم من قوة مزاجها وقد كان الليل فحاف ان يجنى على احرام

قبل طواف الفريضة فكان هذا السد الذرائع ولذا استثنى بعضهم مع النساء الطيب بعد الحلق وقال يحل للحاج بعد الحلق كل شيء الا النساء والطيب بما انه ادعى اليها ويمكن ان يكون نزع القميص مجرد التذرية

في تأخير الطواف فان هو لا يقر بهم به صلى الله عليه وسلم كان ينبغي لهم المسارعة الى اداءه في الوقت

المستحب وعلى هذا لا يحتاج الى كونه مطيبا واياما كان فعني قوله صرتم حراما كتمتكم الحديث انما هو في مجرد اتساع

لبس القميص وخاص بها دون سائر الناس ويؤكد الاول ان احدا منهم لم يذكر نزع غير القميص من العمامة

والنقل من غير ذلك فذكره صاحب البذل ناقلا عن شيخ شيوخنا الكنتو هي .

قوله عن عائشة وابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم اخر طواف يوم النحر الى الليل

وقد تقدم تقدم في رواية جابر وابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف للزيارة و فرغ منه في

يوم النحر حتى انه صلى الظهر بمكة ثم رجع او صلى الظهر بعد الرجوع من مكة بلني يمكن ان يحل قوله اخر طواف

يوم النحر الى الليل باحتمال تأخير طواف الزيارة في الليل او يقال ان هذا وهم وغلط كما نقل الترمذ

في العلل عن البخاري ولعل نشا الغلط من تسمية الطواف فان النبي صلى الله عليه وسلم اخر طواف الوداع

الى الليل فهذا هو الطواف الذي اخره الى الليل فغلط فيه الراوي وقال طواف الزيارة او يقال انه كان

لفظ الحديث آخر النبي صلى الله عليه وسلم الزيارة الى الليل كما اخرج البخاري تعليقا وكان المراد
بالزيارة زيارة البيت لا طواف الزيارة ولكن فهم بعض الرواة منه ان المراد بطواف الزيارة فرواه
بلفظ آخر طواف يوم النحر على ما فهمه من لفظ الحديث وقد ذكر البخاري بلفظ التبريض ويذكر عن ابي حنيفة
عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يزور البيت ايام منى فكان البخاري حل الزيارة
في حديث ابي الزبير عن ابن عباس على زيارة البيت غير طواف الزيارة قوله عن عطاء بن
ابي رباح ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل في السبع الذمى افاض فيه اى في طواف
الافاضة لانه كان راكبا والركل لا يتحقق الا في الشئ .

باب الوداع اى طواف الوداع ويقال له طواف الصدر وطواف الرخصة وهو واجب عندنا على
اثنائى دون المكي والميقاتى سوار كان مفردا او قارنا او متمتعا ولا على المتمرد ولو افا قيا من حصره ولم
يطعن بحج عليه العود بلا احرام مالم يجاوز الميقات فان جاوزه لم يجب الرجوع ويجب الدم وليقط عن الحنك
والنساء وقال مالك طواف الوداع سنة لا يلزم ولا يجب بتركه شئ النحر .

قوله عن ابن عباس قال كان الناس ينصرفون في كل وجه اى جهة ولا يطوفون طواف
الوداع فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا ينبغي ان احد حجة يكون آخر عهده الطواف
بالبيت فيه دليل على وجوب طواف الوداع وبه نقول .

باب المحائض يخرج بعد الافاضة قبل ان تطوف طواف الوداع لانه خفف عنهن .

قوله عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر صفية بنت حى فقيل انها قد
حاضت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعليها حائضتة فقالوا يا رسول الله
انها قد افاضت اى قد فرغت من طواف الافاضة فقال فلا اذى اى اذا طافت للزيارة فلا تحبنا
عن الرجوع الى المدينة او فلما باس برجعها الى المدينة من غير طواف الوداع وقال الطحاوى
برأى الحديث عمر اى ما ذكره المصنف بعد هذا الباب .

باب طواف الوداع هنا مكررا ويقال ان الفرق بين هذه الترخيم والى سبقت ان الاولى عقدت
في بيان حكم طواف الوداع وهذه عقدت لبيان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف طواف الوداع
فذكر في الاول الحكم القولى وفي الثانية فعله صلى الله عليه وسلم .

باب التحصيص اى النزول في المحصب وهو الاصح وخيف بنى كنانة قال الشيخ ابن القيم وقد
اختلفت السلف في التحصيص بل هو سنة او منزل اتفاق على قولين فقال طائفة هو من بين الجبال

فان في الصحيحين عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين اراد ان يفر من بني نضل نازلون
 غلاما اشار الله بنحيف بنى كنانة حيث تقاسموا على الكفر في صحيح مسلم عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر
 عمر كانا ينزلون في رواية سلم عنه انه كان يري بنحيف سنة كذب اخرون منهم ابن عباس وما نثرت
 الى ان ليس سنة وانما هو منزل اتفاق في الصحيحين عن ابن عباس ليس المحصب بنى وانما هو منزل منزل
 به رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكون السجح لخروجه وفي صحيح مسلم عن ابي رافع لم يامر في النبي صلى الله عليه وسلم
 ان ينزل من بني بالابلج ولكن انا ضربت قبة ثم جاز فنزل فانزل الله فيه بوقفة تصدقوا لقول رسول الله
 نازلون غدا بنحيف بنى كنانة وتنفذ الماعزم عليه وبواقفة منه لرسوله صلوة الله وسلامه عليه اه قال بما فظ
 فاحتمل ان من نفي انه سنة كعاشت وابن عباس اراد ان ليس من الناسك فلا يلزم تبركه شئ ومن ثبته
 كما بن عمر اراد دخوله في عموم الناس بافعاله صلى الله عليه وسلم لا الا لزام بذكره يستحب ان يصلي به الظهر والعصر
 والمغرب والقيامة وبهيت به بعض الليل كما دل عليه حديث انس وحديث ابن عمر وقال في باب الناسك
 واذا وصل المحصب به هو الا بطل فاسته ان ينزل به ولو ساعة ويدعوا ويقف على راحته ويدعوا والافضل ان
 يصلي به الظهر والعصر والمغرب والقيامة ويصلي بجمعة ثم يدخل مكة وحده المحصب ما بين الجبل الذي عند مقابر مكة
 ويصلي الذي يقابله مسجدا حتى تفرج بجمعة اى ينام نومة قلت فالنزل فيه عند ما بسنة وكان نزوله
 صلى الله عليه وسلم قضاء لاتفاقا كما يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم نحن نازلون غدا اى يث وقول عائشة
 وابن عباس ظن منهم فلا يعارض المرفوع والثبت مقدم على النافي

قوله عن اسامة قال قلت يا رسول الله ايس تنزل غدا في حجة قال هل تترك لنا عقيل منكم
 ثم قال نحن نازلون بنحيف بنى كنانة حيث قاسمت قريش على الكفر يعني المحصب وذالك ان بنى كنانة
 حالت قريش على بنى هاشم ان لا يبايعوهم ولا يودوهم ولا يبايعوهم وقصة انه لما رأت قريش
 عز النبي صلى الله عليه وسلم وعز اصحابه بالحبشة وادسلام عمر وشوا الاسلام في القبايل جمعوا على ان يقتلوا النبي
 صلى الله عليه وسلم فبلغ ذاك ابا طالب فجمع بنى هاشم وبنى المطلب وادخلوا رسل الله صلى الله عليه وسلم
 شعبهم وشعوه ممن اراد قتله فاجابوه لذلك حتى كفارهم فاعلوا ذلك حمية على عادة اجداليت فلما رأت قريش
 ذلك اجتمعوا واتمروا ان يكتبوا كتابا يتعاقدون فيه على بنى هاشم وبنى المطلب ان لا يبايعوهم ولا يبايعوهم
 ولا يبايعوهم ولا يقتلوا منهم مسلما ابدا حتى يسلموا رسل الله صلى الله عليه وسلم للقتل ويكتبوا في صحيفة بخط منصور
 بن عكرمة بن هشام وقيل لبعض بن عامر قلت يده وعلقوا الصحيفة في جوف الكعبة بلال المحرم سنة سبع
 من النبوة وانما بنو هاشم وبنو المطلب الى ابي طالب ودخلوا معه شعبه الا ابا لهب فكان مع قريش واقاموا
 على ذلك سنتين او ثلاثا حتى جهدوا وكان قريش قد قطعت عنهم السيرة والمادة وكان لا يصل اليهم
 شئ الا سرا وكانوا لا يخرجون من موسم الى موسم ثم قام رجال في نقض الصحيفة فاطلع الله تعالى عليه
 صلى الله عليه وسلم على امر الصحيفة على ان الاضمة (وميك) اكلت جميع ما فيها من القطيعة والظلم فلم تدع

الا اسم الله فقط فاخبرهم ابو طالب بذلك فلما انزلت التمزق وجدت كما قال عليه السلام فاخرجهم من الشعب
وذلك في السنة العاشرة وخرج من الشعب وله تسع واربعون سنة وتوفي ابو طالب بعد ذلك سنة
اشهر وتوفيت خديجة بعده بثلاثة ايام -

باب من قدم شيئا قبل شئ اخر في نسك او خرا قبل نسك مقدم في حجة قدمه بالانفصال -

قوله فقال يا رسول الله اني لما شعرت فحلقت قبل ان اذبح فقال رسول الله صلى الله عليه

وسلم اذبح ولا حرج وجاء رجل اخبر فقال يا رسول الله لما شعرت فحقت قبل ان اذبح قال اذبح

ولا حرج قال فما سئل يومئذ عن شئ قد مر واخولا قال اصنع ولا حرج اي لا اتم ويدل على هذا حديث

الا اني يا رسول سمعت قبل ان اطوف او قدمت شيئا او اخوت شيئا فكان يقول لا حرج الا على

رجل اقترض اي اقتطع عرض رجل مسلم وهو ظالم فذلك الذي حرج وهذا لان هذا يدل على

ان المراد من الحرج المنع في الحديث هو الاثم فقط وقوله سمعت قبل ان اطوف في هذا الحديث ليس بحفظ والمحمول

تقديم الرمي والنحر والحلق بعضها على بعض قال ابن القيم فاصح اصل ان في الحديث في التقديم بعضها على بعض

نفي الحرج وهو نفي الاثم للحيلولة وللبائين وباتفاق الاثم لا ينتفي وجوب الكفارة كما لو حلق راسه بلا ذن

فيه انه لا ياتم وعليه الذم كذا اهبنا فذا خرج الطحاوي عن ابى سعيد وتعلموا منا سلمكم وهو يدل على انه جعلهم

معذورين لجعلهم وعلى ان لو حلق حديث الباب على المفرد فلا جزاء ولا جناية عند الامام ايضا -

باب في ملكة قال الطحاوي في مشكل الآثار انه لا حاجة الى السيرة في مكة بل لا حرج ان اراد الطائف

بين يدي المصلي لان الطواف في حكم المبلوطة -

قوله انه راي النبي صلى الله عليه وسلم يصلي ما يلي باب بني سهم ويقال له باب العمرة لانه

يخرج الناس منه الى التخييم والناس يمين بين يديه ولا يمين بينهما سترة قال سفيان ولا يمين بنيه

وبين الكعبة سترة يحل هذا على ما قاله الطحاوي ان الطائفين كانوا يمدون او يقال ان عند الحنفية يستحب

للمصلي ان يغتر بين يديه سترة ويكره للداران يمد يدي المصلي الا في مسجد كبير والمسجد الحرام كبير فلا يكره

او يقال يكره المرون موضع قدمه الى موضع سجوده في الاصح فيحل على انهم لا يمدون في موضع

سجوده والله اعلم -

باب يتجرى ملكة لا يجوز عندنا قطع خشيش الحرم وشجر الذرة غير مملوك وهو مالا نية الناس فان

قطع ضمن قيمة الا فيا حرم وحرم رعي خشيش الحرم وقطعه الا الا ذرة واسم اصل ان شجر الحرم خشيشه اربعة اذراع

ثلاثة منها يحل قطعها والا متفرع بها بلا جزاء واحدة منها لا يحل قطعها والا متفرع بها بدون الجزاء اما الثلثة

الاول فكل شجر نبتة الناس وهو من جنس ما نبتة الناس وكل شجر نبتة الناس وهو ليس من جنس ما نبتة الناس

وكل شجرة منقصة وهو من جنس ما نبتة الناس وهذه الثلثة يحل قطعها لان ما نبتة الناس مادة غير مستحق

الامر بالاجماع ولا يثبت مادة اذا نبتة الناس التحق بما نبتت عادة واما الواحدة التي لا يحل قطعها فهي كل

شجرة بنت بنفسه وهو يس من جنس ما ينبت الناس ولو بنت بنفسه الا ينبت عادة في ملك رجل بان نبت
في ملكه ام غيلان وهو نوع من العضاء بالبار الاصلية على وزن كتاب شجر السواك فيعقد عليه الصنع العربي يجب
على قاطعه قيمة لما لك وقيمة لمحق اشترى كما لو قتل عبدا مملوكا في المحرم قال القرطبي خص الفقهاء بالشجر المنهي عن
بما ينبت الله تعالى اما ما ينبت بها الحية آدمي فاختلف فيه فاجمهور على الجواز وقال الشافعي في الجميع الجواز
واختلفوا في جزاء ما قطع من النوع الاول فقال مالك الاجزاء فيه بل ياشم وقال عطاء يستغفر وقال ابو حنيفة
يؤخذ بقيمة هدي وقال الشافعي في العظيمة بقرة وفي ما دونها شاة قال ابن العربي اتفقوا على تحريم قطع شجر المحرم
الا ان الشافعي اجاز قطع السواك من فروع الشجرة كذا نقله عنه ابو ثور واجاز ايضا اخذ الورق والشمار اذا كان
لا يضر ولا يملكها وقال ابن قدامة ولا بأس بالانتفاع بها انكسر من الاغصان واطلع من الشجر من غير صنيعة
الآدمي ولا بما يسقط من الورق نص عليه احمد ولا نعلم فيه خلافا -

قوله عن ابي هريرة قال لما فتح الله على رسوله مكة قام النبي صلى الله عليه وسلم فيهم
حمد الله واثنى عليه ثم قال ان الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها رسوله والمومنين وهذا
يدل على ان فتح مكة عنوة وهو ندمب الخفية والجهور خلافا للشافعي وانما احلت لي ساعة من انهار
وهو اساعة التي دخل فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع جوشه مكة بغير احرام ثم هي احوالها
يوم القيمة لا يعصم شجرها اي لا يقطع شجر الرطب الذي نبت بنفسه حتى لا يقطع الشوك والمانجر
التي ينتها الناس فيباح لهم قطعها ولا يضر صيد ما اى لا ينحى عن محله فكيف بقنكه والتغير هو الا زمان من
موضع قال العلماء يستفاد من النهي عن التغير تحريم الاتلاف بالاولى ولا تحل تعطتها الا بالمنشأ
عباس او قال قال العباس يا رسول الله الا اذخر فانه لقبورنا وبوتنا فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم الا اذخر اى لا ايضا شجرها الا الاذخر فهذا استبصار تلقين -

قوله ولا يمتلي خلاها بانها المعجزة وانما المقصود وهو الرطب من البساتين واختلافه قطع واحتشاش
واستدل به على تحريم رعيه لكونه اشد من الاحتشاش وبه قال مالك وابو حنيفة وقال الشافعي لا بأس
بالرعي لمصلحة البهائم - قوله عن عائشة رضى الله عنها قالت قلت يا رسول الله اكل بنى كنة
بمنى بتياد بئاع يطلك عن الشمس فقال لا انما هو مناخ من سبق اليه النوى ان الاختصاص
فيه بالسبق لا بالبناء فيه اى هذا مقام الاختصاص فيه لاحد وذن احد قال الطيبى اى اما ذن ان
بمنى لك بتيادى منى لتسكن فيه منع وعمل بان منى موضع لا دار النكاح من النحر ورمى البحار واهلقت يشترى
فيه الناس فلو بنى فيها لادى لك كثرة الانبياء تا سياه فمضيق على الناس وكذا حكم الشوارع و
مقاعد الاسواق وعند الجنيعة ارض المحرم موقوفه فلا يجوز ان يملكها احد انتى قلت وفي هذا الزمان
كثرت الانبياء فيها وتلكوا منها بقا ما كثيرة قالى الله المشتكى قوله احتكاك الطعام في المحرم الحرام
اى اشتراء الطعام وحبه قليل ونبيلو فلم وعدوان فانه داو غير ذى ررع فالواجب فيه ان يحلبوا ايها

ولا عمرة القضاء لان وقت عمرة القضاء كانت فيها اسماهم وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يدخل
 البيت في عمرته كما في حديث ابن ابي اوفى من حديث جميل بن ابي خالد قال قلت لعبد الله بن ابي
 اوفى اذ دخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت في عمرته قال لا سمحيت اما في حجة الوداع فقد دخلوا في ذي الحجة
 صلى الله عليه وسلم فقال بعض العلماء لم يدخل فيها حجة الوداع وقال بعضهم دخل متبلا بحديث عائشة
 عنده صلى الله عليه وسلم قال اني دخلت الكعبة ولو استقبلت مني حديث لان عائشة لم تكن معه في عام
 الفتح فتعين دخوله في حجة ومن جزم انه لم يدخل الا في عام الفتح اول حديث عائشة انه صلى الله عليه وسلم
 قال لها بعد رجوعه من غزوة الفتح اوبأبجلمة قد ثبت صلواته فيها في عام الفتح وبغيره حديث ابن عباس
 عند البخاري وغيره انه لم يصل في البيت ولا معارضة في ذلك فاثبات بلال اربع لان بلالا كان معه
 يومئذ ولم يكن معه ابن عباس وانما استند في نفيه تارة الى اسامة وتارة الى انمية لفعل مع انه لم
 يثبت ان الفضل كان معهم الا في رواية شاذة فترجى رواية بلال من جهة انه مثبت وغيره ما قال
 النووي وغيره بحجج بين اثبات بلال ونفي اسامة بانهم لما دخلوا الكعبة اشتغلوا بالدعاء ففرأى اسامة
 النبي صلى الله عليه وسلم يدعوا فاشتغل بالدعاء في ناحية والنبي صلى الله عليه وسلم في ناحية ثم صلى النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم فراه بلال تقربا منه ولم يره اسامة بعده واشتغاله ولان باغلاق الباب تكون الطلعة من ان يحجب
 عنه بعض الاعمدة فتعابا عملا بطله قال في باب المناسك يستحب دخول البيت اذ اراد على اداء الصلاة
 فيه والدعاء ويدخلها خاضعا خاشعا معظما مستحيلا لا يرفع راسه الى السقف ويقصد على النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم واذا صلى وضع خده على السجدة وحمل الله واستغفر ثم ياتي الاركان الاربعة فيحمد ويتغفر ويسبح ويهمل
 ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعوا بها شاكرا ويحجب البدن ولا يذرفان اذ دخلوا في
 الاذكار لم يدخل انت في حجة الوداع ففرض ونفل فيها لان الواجب في الاستقبال شرطه لا استيعابه قال في
 البدائع الواجب استقبال حذر من الكعبة غير عيين وانما يتعين بغير قبلته له بالشرع في الصلاة والتوجه
 اليه خلافا لما نفع فيها لانه مستدبر من وجهه فحجبا جانب الفساد احتياطا ولنا حديث بلال انه عليه السلام
 دخل البيت فصلى فيه ولان شرط الجواز استقبال حذر من الكعبة وقد وجدوا الاستدبار المفيد الذي يتعين
 ترك الاستقبال اصلا وقوله تعالى ان طهرتني لطافتي في ذلك المكان وخلافا لما لاك في الغرض ترك الامام
 مالك القياس الذي اخذه الشافعي في النفل بالاثار لان بابا واسع -

قوله عن عبد الله بن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة وكان ذكرا
 عام الفتح كما في البخاري في كتاب الجهاد هو واسامة بن زيد وعثمان بن طلحة الحنفي بلال
 فاعلقها عليهم وفي رواية فاعلقوا عليهم الباب والحكمة في تعليق الباب مخافة ان يزعموا التوفر
 ودعيتهم على مراعات افعاله لياخذوا عنه ويكون ذلك اسكن لقلبه ورجع لخشوعه فمكث فيها

قال عبد الله بن عمر نسالت بلالاً (من البيت) ماذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال جعل عموداً عن يساره وعمودين عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه وكان البيت يمشى على ستة أعمدة ثم صلى في الحديث دليل على أن في الكعبة تجوز الصلوة فرضاً كانت أو نفلاً ولا ينالها ما في البخاري أنه صلى بين العمودين اليمينين فإنه لما جعل ساريتين عن يمينه وساريتين عن يساره يصدق عليه أنه صلى بين العمودين اليمينين أيضاً لأنه ترك فيه ذكر ساريتين واحدة وأما اختلاف الرواية بأنه صلى كما في رواية الباب وفي أخرى أنه صلى ركعتين وفي أخرى عنه أني نسيت أن أسأل عن بلال أنه صلى فاجتمع أنه لم يكن لأبي عمر علم لعدد الركعات لأنه لم يسأل عن بلال وأما رواية الركعتين فقال من اجتهد ذلك أن اقل الصلوة ركعتين وقد صلى قطعاً ولا يعارضه رواية ابن عباس أنه لم يصلي لأن هذا مثبت فيرجح.

باب في مال الكعبة أي في المال الذي يهدى إلى الكعبة فيوضع في بير في جوفها بل يخرج أم لا قوله عن شعبة يعني ابن عثمان قال قد عمر بن الخطاب في مقعدك الذي أنت فيه فقال (عمر) لا يخرج حتى أقسم قال الكعبة قال (شعبة صاحب المفتاح) قلت فانت بفاعل قال بلى أأفعلن قال قلت فأنت بفاعل قال لم قلت لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رآني مكانه وأبو بكر وهما أحوج منك إلى المال فلم يخرج كالأفقار فخرج أي فخرج عمر ولم يخرج المال وفي رواية قال هما المبران يفتدي بهما وقال الواقدي في كتاب المغازي جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم المال المدفون في الكعبة خمسين حبة اللؤلؤ - قوله أن صيد دج وعصافئ حرام محرمة بلله في عمر يصيد دج وعصافئ الطائف وفي كونه حراماً اختلاف فعلاً بحقيقة ليس بحرم وعند الشافعي وما لك حرم كحرم مكة والمدنية وهو كل شجر عظيم له شوك قال صاحب الوحي زور والنجس عن صيد دج الطائف وقطع بنائها وهو نهى كراهته لوجب تأديباً لأنها ما وكل محمد بن عمر القسطلاني إمام المالكية ومفتيها بل رأيت في نزيه ما لك مسئلة صيد دج فقال لا أعرفها ولا يسعني أن أفتي بتحريم صيدها لأن الحديث ليس من الآثار التي يتبنى عليه التهيل والتحريم اه وقال الخطابي ولست أعلم بتحريمه معني إلا أن يكون ذلك على سبيل النهي لنوع من منافع المسلمين وقد حكيت أن ذلك التحريم إنما كان في وقت معلوم إلى مدة محدودة ثم نسخ.

باب في إتيان المدينة أي حضورها لفضلها اختلف العلماء في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم والسفر له وشدة الرجال إليه فقال ابن تيمية وغيره إن شد الرجال والسفر لا يجوز لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم بل يافروا شد الرجال إلى مسجد النبوي ثم ليحب أن يزور قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبور الصحابة وغيرهم من المؤمنين واستدل بحديث الباب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجد الحرام ومسجد ذي هذا والمسجد الأقصى وقال جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية وغيرهم أنه لا يجب ذلك بل قال ابن الهمام قريب من الواجب وأجاب عنه بدر الدين العيني أن الشد الرجال بالنسبة إلى المساجد لا إلى جميع البقاع فزيارة

القبور بيت باخلة في المستثنى منه لان المستثنى منه خاص وهو المساجد بقرنية رواية ما أخرجه احمد في مسند لاشد الرجال
ليعمل في الايام حيث نقول ليصل يدلى على ان المستثنى منه خاص فغاه لا يفقد بالسفر موضع او مسجد حيث التقرب الى
الله تعالى الى الله تعالى الى احد ثلثة مساجد مسجد الحرام في مكة ومسجد النبوي في المدينة والمسجد الاقصى بيت
المقدس فان لهذه المساجد الثلثة درجة وفضل على غيرهما ففي المسجد الحرام يزيد ثواب الصلوة بانه الف وفي
المسجد الاقصى الخمسين الف وفي المسجد النبوي خمسين الف صلوة كذا أخرجه ابن ماجه من حديث انس بن مالك
ووسلم ان المستثنى منه عام فاستثنى ثلثة مساجد لاجل الفضل الذي فيها بفضل قبر النبي صلى الله عليه وسلم
تفقه ان يشد الرجال اليه بل اولى ان يشي اليه على الاحداق قال في باب المناكح وشهره علم ان زيارة
سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم باجماع المسلمين من غير عبرة بما ذكره بعض المخالفين من اعظم التقربات والفضل لطعام
واكل المساعي ليل الدرجات قرينة من درجة الواجبات بل قيل انها من الواجبات لمن رسته وتركها غفلة
عظيمة وجفوة كبيرة وفيه اشارة الى حديث اسدل به على وجوب الزيارة وهو قوله صلى الله عليه وسلم من
رجع البيت ولم يزرني فقد جفاني رواه ابن عدي بسند حسن وجرم بعض المالكية بان يشي الى المدينة فضل
من الكعبة وبيت المقدس ففي الكلام بل يجب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للنصارا ويكرهه فاصح انه يجب
بما كرهته اذ كانت بشر وطها على ما صرح بعض العلماء اما على الاصح من نهكها وهو قول الكرخي وغيره
من ان الرخصة في زيارة القبور ثمانية للرجال والنساء جميعا فلا اشكال واما على غيره فكذلك نقول بالاستحباب
لاطلاق الاصحاب والله اعلم بالصواب.

باب في متى يمد المدينة وقد اختلفت العلماء في تحريم المدينة وعدمها فقال محمد بن ذئب والزهري
وانثاني ومالك واحمد وسحق المدينة لها حرم فلا يجوز قطع شجرها ولا اخذ صيدها ولكن لا يجب الجزاء فيه عندهم
خلافا لابن ابي ذئب فانه قال يجب الجزاء وكذلك لا يحل سلب من يفعل ذلك عندهم الا عندنا ثماني قوله
القديم فانه قال فيه من اصطا في المدينة صيدا اخذ سلبه وقال في الجدي بخلافه وقال ابن نافع سئل
مالك عن قطع سدر المدينة وما حار فيه من النسب فقال انما هي من قطع سدر المدينة لئلا توحش وليتقى
فيها شجرها وسببها من باجرايها وقال ابن حزم من احتلب في حرم المدينة فحل سلبه وكل جامع في
حالة تلك وتجرده الاما يستر عورته لمحدث سعد بن ابي وقاص وقال الثوري وعبد الله بن المبارك
وابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن عيسى للمدينة حرم كما كان مكة فلا يمنع احد من اخذ صيدها وقطع شجرها واحابو
عن الحديث بانه صلى الله عليه وسلم انما قال ذلك لانه لما ذكره من تحريم صيد المدينة وشجرها بل
انما اراد بذلك تقاير زينة المدينة ليسليها وما ديا لها كما ذكرنا عن قريب عن ابن نافع عن مالك وذكر
كنهه صلى الله عليه وسلم من يدم اطام المدينة وقال انها زينة المدينة على ما رواه الطحاوي بسنده
عن ابن عمر قال هي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اطام المدينة ان تهدم وفي رواية لا تهدم لها طام
فانها زينة المدينة وهذا اسناد صحيح ثم ذكر الطحاوي ذلك من حديث حميد الطويل عن انس

[illegible]

من جهة الشرق والغرب وا-
 من جهة الشمال والجنوب والشرق والغرب وا-

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة حرام ما بين عاتر الى ثور يقال في الخبر
 ايضا وهو اسم جبل بقرب المدينة معروف وقد كنى الراوى عن البخارى فقال من كذا الى كذا ولى رواية من
 عاتر الى كذا ولعل وجه الكناية عنهما ان المصعب الزبيرى قال ليس بالمدينة غير ولا ثور وخالفه الناس
 في انكاره غير لانه كان بالمدينة يعرفه الناس حتى ان كان فانكاره منه عجيب ولكنه واقعة على انكار ثور قال
 ابو عبد الله اهل المدينة فلا يعرفون جلا عندهم يقال له ثور وانما ثور بمكة للذى توارى فيه النبى صلى الله عليه
 وسلم وابو بكر عند الهجرة ونرى ان اصل الحديث ما بين عاتر الى احد فاختلفوا على هذا فى معنى الحديث على قول
 من قال ابن قدامة يحتمل ان يكون المراد مقدار ما بين عاتر وثور لانها بعينها فى المدينة اوسمى النبى صلى الله عليه
 وسلم بجبلين اللذين بطرفى المدينة غيراً وثوراً ارتجلاً وقيل ان غيرا جبل بمكة فيكون المراد اخر من المدينة
 مقدار ما بين عاتر وثور بمكة على حذف المضاف ووصف المصدر المخذوف وقال النودى يحتمل ان يكون
 ثور كان اسم جبل هناك اما احد واما غيره وقال المحب الطبرى فى الاحكام قد اخبرنى الثقة العالم ابو محمد
 عبد السلام البصرى ان هذا واحد عن يارده جانحاً الى ورائه جبل صغير يقال له ثور واخبرته بكره سؤاله عنه
 لطوائف من العرب العارفين بتلك الارض وبان فيها من الجبال فكل اخبر ان ذلك الجبل اسمه ثور وثور ودا
 على ذلك قال فعلمنا ان ذكر ثور فى الحديث صحيح وان عدم علم اكا بر العلماء به لعدم شهرته وعدم مجتمعتهم عند قال
 ونده فائدة جلية انتهى - قوله فمن احدث حدثاً او اداى محناً فعليه لعنة الله والملائكة
 والناس ائمة لا يقبل منه عدل ولا صوف يفتح اولها واختلفت فى تفسيرهما فعند الجمهور انصرف الفريضة
 والعدل النافلة وعن الثورى وكن البصرى بالعكس وعن الاصمعى انصرف التوبة والعدل الغدنة وقيل انصرف
 الدنية والعدل الزيادة وقيل بالعكس وحكى صاحب الحكم انصرف الوزن والعدل الكيل وقيل انصرف
 القيمة والعدل الاستقامة وقيل انصرف الدنية والعدل البذل وقيل انصرف الشفاعة والعدل الغدنة
 لانها تعادل الدنية وبهذا الاخير حرم البضامى وقيل انصرف الرشوة والعدل الكفيل قال عياض معنى الكفيل
 لا يقبل قبول رضى وان قبل قبول جزاء وقيل يكون لقبول بهما تكفير الذنب بهما وقد يكون معنى الغدنة انه
 لا يوجد يوم القيمة حذى يتخذى به بخلاف غيره من المذنبين بان يفديهم النار يهودى او نصرانى كما رواه
 مسلم من حديث ابى موسى الاشعرى -

باب زيارة القبور

قوله عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من احد يسلم على
 الارواح على روحى حتى ارد عليه السلام من ظاهره يدل على ان روجه صلى الله عليه وسلم ليس
 فى جسد الا طهر بل اذا سلم عليه احد عند القبر وقت حضوره للزيارة رواه الله روحه فيه وهو يأتى حياته

صلى الله عليه وسلم مع انهم اتفقوا على حياته صلى الله عليه وسلم بل حياة الانبياء عليهم الصلوة والسلام متفق
عليها الاخلاف لاحد فيه فقال احياءه معناه روي الله على نطقه نقول، وعليك السلام وقال ايقاضني اهل معناه
ان روحه المقدسة في شان ما في اعصرة الالهية فاذا بلغه سلام احد من الامة روي الله تعالى روحه الطاهرة
من تلك الحالة الى ردى سلم عليه وكذلك عادت في الدنيا فيفيض على الامة من سبحات الوحي الالهي
ما فاضه الله تعالى عليه فهو طلوات الله عليه في الدنيا والبرزخ والاخرة في شان امته وقال ابن
الملك روي الروح كناية عن اعلام الله تعالى اياه بان فلانا صلى عليه.

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجملوا بيوكم قبورا اي كالقبور الخالية عن ذكر
الله وطاعة بل اجعلوها نصيبا من العبادة النافلة للحصول الهرة النازلة - ولا تجملوا قبورا اي عيدا
اي لا تجملوا زيارة قبري عيدا ولا تجملوا قبري شطري عيدا فانه يوم لهو وسرور وحال الزيارة خلاف
ذلك وصلوا على فان صلواتكم تبلغني حيث كنتم اي لا تملكون المعادة الى قبري فاستقيم
عنها بالصلوة على قوله خرجنا مع رسول صلى الله عليه وسلم من يد قبور الشهداء حتى
اذا انشأنا على حرة واقم هي اسم طم بالمدينة من حرة الشرقية فلما تدلينا فاذا قبور بمحنة
اي منعطف اليراءى قال قلنا يا رسول الله اقبور اخواننا هكذا قال قبور اصحابنا فلما جئنا قبورا
لشهداء قال هذه قبور اخواننا قوله اقبور اخواننا بذه سالوه عن الاخرة النبوية فقالوا واثبت
لهم صحبة والشهادة كانوا من المهاجرين والانصار واهل بيوتهم فلما قال بذه قبور اخواننا.

اخبركم بالبركة

وقد تم بجلد الاول من شرح ابني داود المسجل في دار المحمود على سنن ابني داود بحمد الله تعالى للشيخ الشريف عثمان بن شعبان المصنف سنة
١٩٢٦ هـ / ١٩٠٦ م

منشورات جديدة لادارة القرآن والعلوم الاسلامية

مصنف ابن ابى شيبة ١٦ مجلدات سعر ١٣٠٠ روبية
كتاب الآثار للمحمد مع الاشارة بمعرفة روات الآثار لابن حجر ٥٦
غنية الناسك في بغية الناسك ٦٨
المبسوط للامام السرخسي ٣٠ اجزاء تحت الطبع

فهرس النبوا والنواحي وحج سنن الحج من المجلد الاول والخمسة الف

مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة
باب ما يلقى عند قضاء الحاجة	٢	باب الرجل يتبول البول	٢	باب يقول الرجل اذا دخل الخلاء	٣	باب كراهية استقبال القبلة	٣
باب الرخصة في ذلك	٤	باب كيف انكشف عند الحاجة	٤	باب كراهية الكلام عند الخلاء	٨	باب في الرجل يرد اسلامه	٨
باب في الرجل يذكر الله على غير طهر	١١	باب الخاتم يكون فيه ذكر الله	١١	باب الاستبراء من البول	١٣	باب البول قائما	١٣
باب في الرجل يبول بالليل	١٤	باب المواضع التي يبي من البول فيها	١٤	باب في البول في السقم	١٦	باب النهي عن البول في البحر	١٦
باب ما يقول الرجل اذا خرج من الخلاء	١٤	باب كراهية مس الذكر باليمين	١٤	باب الاستبراء في الخلاء	١٨	باب ما ينهى عنه ان يستنجي به	١٨
باب الاستبراء بالاحجار	٢١	باب في الاستبراء	٢١	باب في الاستبراء بالماء	٢٣	باب الرجل يدرك يده بالارض	٢٣
باب السواك	٢٥	باب كيف يشاك	٢٥	باب في الرجل يشاك سواك غير	٢٥	باب غسل السواك	٢٥
باب السواك من الغفوة	٢٥	باب السواك لمن قام بالليل	٢٥	باب فرض الوضوء	٢٩	باب الرجل يجده والوضوء	٢٩
باب ما يمسح الماء	٢٩	باب ما جاء في تبريد الماء	٢٩	باب الماء لا يجنب	٣٢	باب البول في الماء الزك	٣٢
باب الوضوء لسور الكعب	٣٩	باب سور الهرة	٣٩	باب الوضوء بفضل طهر نظرة	٤١	باب النهي عن ذلك	٤١
باب الوضوء بما الجمر	٤٢	باب الوضوء بالنبيذ	٤٢	باب في الرجل دبو حاقن	٤٥	باب ما يجزى من الماء في الخلاء	٤٥
باب في الرجل يمسح في الوضوء	٤٤	باب في اسبغ الوضوء	٤٤	باب الوضوء في آنية الصغر	٤٨	باب في آنية على الوضوء	٤٨
باب في الرجل يدخل يده في الماء	٤٩	باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم	٥٠	باب الوضوء مرتين	٥٩	باب الوضوء مرة - مرة -	٥٩
باب في الفرق بين كسفة الخ	٦١	باب في الاستنشاق	٦١	باب تحليل الخية	٦١	باب المسح على الخامة	٦٢
باب غسل الرجل	٦٢	باب المسح على الخفين	٦٢	باب التوقيت في المسح	٦٥	باب المسح على الجوربين	٦٦
باب كيف المسح	٦٩	باب في الانقضاح	٦٩	باب ما يقول الرجل اذا قوضا	٦٩	باب الرجل يصلي الصلوات الخ	٦٩
باب تفریق الوضوء	٦٩	باب اذا شك في الحدث	٦٩	باب الوضوء من القبلة	٦٩	باب الوضوء من مس الذكر	٦٩
باب الرخصة في ذلك	٦٩	باب الوضوء من لحوم الابل	٦٩	باب الوضوء من مس اللحم الخ	٦٩	باب ترك الوضوء من مس للثنية	٦٩
باب في ترك الوضوء مما مست النار	٨٢	باب التشديد في ذلك	٨٢	باب الوضوء من اللبن	٨٢	باب الرخصة في ذلك	٨٢
باب الوضوء من الدم	٨٣	باب في الوضوء من الزم	٨٣	باب في الرجل يطأ الله برجله	٨٨	باب فيمن يحدث في الصلوة	٨٩
باب في الخزي	٩١	باب في مباشرة الخاضع من كسفة	٩١	باب في الاكسال	٩١	باب في الحب يهود	٩٣
باب الوضوء من الاراء من يهود	٩٣	باب في الحب ينام	٩٣	باب في الحب ياكل	٩٣	باب من قال في الحب تيرفاه	٩٣
باب في الحب يهود	٩٣	باب في الحب يقرأ القرآن	٩٣	باب في الحب يبايع	٩٣	باب في الحب يخل الخلاء	٩٣
باب في الحب يبايع	٩٩	باب في الرجل يبايع بعد البكة في ساء	٩٩	باب المرأة ترمي بامرئ الرجل	٩٩	باب في الرجل يبايع	٩٩
باب في غسل من الجنابة	١٠٩	باب الوضوء بعد غسل	١٠٩	باب المرأة في تقص شعرها عند غسل	١٠٩	باب في الحب يغسل مائة باي	١٠٩

باب صلاة الرجل الكسوف ٣٥٥	باب تفرغ الارباب الجمعة ٣٥٣	باب الاجابة كآية ساعة التمسك ٣٥٣	باب فصل الجمعة ٣٥٣
باب التشديد في ترك الجمعة ٣٥٣	باب كفارة من تركها ٣٥٣	باب من تجب عليه الجمعة ٣٥٣	باب الجمعة في اليوم الطير ٣٥٣
باب التحلل من الجماعة في الميكة ٣٥٥	باب الجمعة على ركعتين ٣٥٥	باب الجمعة في القرى ٣٥٥	باب اذا اذاني يوم الجمعة يومهم ٣٥٥
باب ما يقرأ في صلاة الجمعة ٣٥٥	باب لبس الجمعة ٣٥٥	باب التحلل يوم الجمعة قبل الصلاة ٣٥٥	باب اتحاد المنبر ٣٥٥
باب من رفع المنبر ٣٥٥	باب الصلاة يوم الجمعة آه ٣٥٥	باب وقت الجمعة ٣٥٥	باب النداء يوم الجمعة ٣٥٥
باب الامام يحكم الرجل في خطبة ٣٥٥	باب المجلس اذا صعد المنبر ٣٥٥	باب الخطبة قائما ٣٥٥	باب الرجل يجلب على قوس ٣٥٥
باب رفع اليدين على المنبر ٣٥٥	باب اقصاء الخطب ٣٥٥	باب الدفوفن الامام عند الخطبة ٣٥٥	باب الامام يقطع الخطبة للامام ٣٥٥
باب الاحتياط والامام يجلب ٣٥٥	باب الكلام الامام يجلب ٣٥٥	باب امتيذان المحدث للامام ٣٥٥	باب اذا دخل الرجل الامام يجلب ٣٥٥
باب تحلل رقا لباس يوم الجمعة ٣٥٥	باب الرجل يغيب الامام يجلب ٣٥٥	باب الامام في كل يوم من المنبر ٣٥٥	باب من ادرك من الجمعة ركعة ٣٥٥
باب ما يقرأ في الجمعة ٣٥٥	باب الرجل ياتم بالامام فيها ٣٥٥	باب الصلاة بعد الجمعة ٣٥٥	باب صلاة العيدين ٣٥٥
باب وقت الخروج الى العيد ٣٥٥	باب خروج النساء الى العيد ٣٥٥	باب الخطبة يوم العيد ٣٥٥	باب يجلب على قوس ٣٥٥
باب ترك الاذان في العيد ٣٥٥	باب التكبير في العيد ٣٥٥	باب ما يقضى في الفجر ٣٥٥	باب المجلس للخطبة ٣٥٥
باب يخرج الى العيد في كل ٣٥٥	باب اذا لم يخرج الامام من ٣٥٥	باب الصلاة بعد صلاة العيد ٣٥٥	باب الصلوات في المسجد ٣٥٥
باب صلاة الاستسقاء ٣٥٥	باب رفع اليدين في الاستسقاء ٣٥٥	باب الكسوف ٣٥٥	باب صلاة الكسوف ٣٥٥
باب من قال اربع ركعات ٣٥٥	باب ما ينادى فيها بالصلاة ٣٥٥	باب الصدقة فيها ٣٥٥	باب الفتح فيها ٣٥٥
باب من قال ركعتين ٣٥٥	باب الصلاة عند الآيات ٣٥٥	باب المسافر في السفر ٣٥٥	باب صلاة المسافر ٣٥٥
باب قصر الصلاة في السفر ٣٥٥	باب التطوع في السفر ٣٥٥	باب التطوع على الاحوال ٣٥٥	باب الفريضة على الاحوال ٣٥٥
باب متى تيمم المسافر ٣٥٥	باب اذا قام بالارض الفريضة ٣٥٥	باب صلاة النحر ٣٥٥	باب من قال اذ صلى ركعتين ٣٥٥
باب من قال يكبر من جميعا ٣٥٥	باب من قال يصلي بكل طائفة ٣٥٥	باب من قال يصلي الخ ٣٥٥	باب من قال يصلي بكل طائفة ٣٥٥
باب صلاة الطالب ٣٥٥	باب تفرغ الارباب المتكسرة ٣٥٥	باب ركعتي الجهر ٣٥٥	باب تخفيفها ٣٥٥
باب الاضطجاع بعدها ٣٥٥	باب اذا ادرك لم يصلي ركعتي ٣٥٥	باب من فاتته متى يقضيها ٣٥٥	باب الاربع قبل الظهر وبعدها ٣٥٥
باب الصلاة قبل العصر ٣٥٥	باب الصلاة بعد العصر ٣٥٥	باب من جهر فيها اذا كانت ٣٥٥	باب الصلاة قبل المغرب ٣٥٥
باب صلاة الفجر ٣٥٥	باب صلاة النهار ٣٥٥	باب صلاة التيسر ٣٥٥	باب ركعتي المغرب بين الصلوات ٣٥٥
باب صلاة بعد الغشاء ٣٥٥	باب قيام الليل وتيسيره ٣٥٥	باب قيام الليل ٣٥٥	باب الغساس في الصلاة ٣٥٥
باب من نام عن جزء ٣٥٥	باب من نوى القيام تمام ٣٥٥	باب اي الليل انفصل ٣٥٥	باب وقت قيام النبي صلى الله عليه وسلم ٣٥٥
باب افتتاح صلاة الليل ٣٥٥	باب صلاة الليل ثلثي ثلثي ٣٥٥	باب رفع الصوت بالقراءة آه ٣٥٥	باب في صلاة الليل ٣٥٥
باب ما يؤمر به من الفقه الخ ٣٥٥	باب في قيام شهر رمضان ٣٥٥	باب في ليلة القدر ٣٥٥	باب فيمن قال احدى وعشرون ٣٥٥
باب من روى انها ليلة سبع وخمسين ٣٥٥	باب من قال في اسبوع اللذخر ٣٥٥	باب من قال سبع وعشرون ٣٥٥	باب من قال في كل رمضان ٣٥٥

٥٢٤	باب الاستبراء الى الحج	٥٢٤	باب في افراد الحج	٥٢٤	باب في الاقران	٥٢٤	باب الرجز قبل بان الحج لم يجز
٥٢٥	باب الرجز من غير	٥٢٥	باب كيف التلبية	٥٢٥	باب متى يقطع التلبية	٥٢٥	باب متى يقطع التلبية
٥٢٦	باب المحرم يوجب فلامه	٥٢٦	باب الرجز يجرم في ثيابه	٥٢٦	باب ما ليس المحرم	٥٢٦	باب المحرم يميل سلاح
٥٢٧	باب في المحرمة تنطق وجها	٥٢٧	باب في المحرم يلعن	٥٢٧	باب في المحرم يحجم	٥٢٧	باب يحجم المحرم
٥٢٨	باب المحرم يقتل	٥٢٨	باب المحرم تيزرود	٥٢٨	باب يقطع المحرم من الدواب	٥٢٨	باب لحم الصيد للموم
٥٢٩	باب الجراد للموم	٥٢٩	باب الغدنة	٥٢٩	باب الاحصار	٥٢٩	باب دخول مكة
٥٣٠	باب في رنخ اليد اذا راى آفة	٥٣٠	باب في تقبيل الحج	٥٣٠	باب استلام الاركان	٥٣٠	باب الطواف الواجب
٥٣١	باب الاضطباع في الطواف	٥٣١	باب في الرمل	٥٣١	باب الدوافي في الطواف	٥٣١	باب الطواف بعد الظهر
٥٣٢	باب طواف القارن	٥٣٢	باب الملتزم	٥٣٢	باب امر العفا والمروة	٥٣٢	باب منعة حجة البني صلى الله عليه
٥٣٣	باب الوقوف بعرفة	٥٣٣	باب الخروج الى منى	٥٣٣	باب الخروج الى عرفة	٥٣٣	باب الرواح الى عرفة
٥٣٤	باب الحطبة بعرفة	٥٣٤	باب مرفع الوقوف بعرفة	٥٣٤	باب الدفعة من عرفة	٥٣٤	باب الصلوة بمح
٥٣٥	باب التجمل من جمع	٥٣٥	باب يوم الحج الاكبر	٥٣٥	باب الاشهر الحرم	٥٣٥	باب من لم يدرك عرفة
٥٣٦	باب النزول بمنى	٥٣٦	باب اتى يوم الحطاب بمنى	٥٣٦	باب من قال خلب يوم النحر	٥٣٦	باب اتى بخلب يوم النحر
٥٣٧	باب ما يذكر الامام في خطبة بمنى	٥٣٧	باب بيت بكه لياالي بمنى	٥٣٧	باب الصلوة بمنى	٥٣٧	باب القصر الى مكة
٥٣٨	باب في رمي الجمار	٥٣٨	باب الحلق والتقصير	٥٣٨	باب العمرة	٥٣٨	باب الهبة بالعمرة تحيق في ذكائها
٥٣٩	باب القام في العمرة	٥٣٩	باب الاغاقفة في الحج	٥٣٩	باب الوداع	٥٣٩	باب الحائض تخرج بعد الاغتسال
٥٤٠	باب طواف الوداع	٥٤٠	باب التقبيل	٥٤٠	باب في من قدم ثيابا قبل	٥٤٠	باب في مكة
٥٤١	باب تحريم مكة	٥٤١	باب في جيزا السقاية	٥٤١	باب في جيزا السقاية	٥٤١	باب في جيزا السقاية
٥٤٢	باب الاقامة بمكة	٥٤٢	باب في مال الكعبة	٥٤٢	باب في اتيان المدينة	٥٤٢	باب في اتيان المدينة
٥٤٣	باب في تحريم المدينة	٥٤٣	باب في زيارة القبور	٥٤٣	باب في زيارة القبور	٥٤٣	باب في زيارة القبور

منشورات ادارة القرآن

اعلام السنن ٢١ اجزاء سعر ١٧٤٨ روبية	الاشباه والنظائر مع شرح الحموي ٢ جلد سعر ٢٢٥ روبية
كتاب الاصل للامام محمد ٥ مجلد " ٣٥٠	شرح السير الكبير للسرخسي ٥ مجلد " ٤٤٥
الجامع الصغير مع شرح النافع الكبير " ١١٠	عنوان الشرف الوافي " ٣٢

انوار المحمود کو پسند فرمانے والے اکابرین میں سے چند حضرات کی آراء گرامی تقریظ الامام الہمام العلامة الحافظ الحجۃ محدث العصر السید محمد انور شاہ کشمیری نور الشہر قدہ

جناب مستطاب صدیقی دام عزہ

السلام علیکم ورحمۃ اللہ وبرکاتہ۔ انوار المحمود کو بعض بعض جگہ سے بغور دیکھا عبارتیں اور مضمون کی غلطی سے متبرایا اور یہ
دیکھ کر بیحد مسرت ہوئی کہ میری مراد کو سمجھ کر صحیح عبارت میں ادا کیا گیا ہے اور اس کی بھی کوشش کی گئی ہے کہ حتی الامکان
عبارت مشاجین شروح سے لیں جائیں۔ خلاف امید اتنا بڑا کام باوجود مشغلہ درس و تدریس کے جو تم نے انجام دیا
ہے اس سے بیحد مسرت ہوئی فجزاکم اللہ تعالیٰ الجزاء فی الدارین اور اللہ تعالیٰ وقت اور ہمت میں برکت
عطا کرے میری رائے ہے کہ اس کو اسی طرح طبع کر دیا جائے اس سے طلباء کو عرف الشذی سے بہت زیادہ فائدہ
ہوگا اور جو اس میں خامی تھی وہ بھی رفع ہو گئی صرف اس کا لحاظ بہت زیادہ کیا جائے کہ کتابت کی غلطیاں ہونے
پائیں اگر مناسب سمجھو تو حکیم محفوظ علی اور سید محمد الدیس صاحب کو شریک کر لو۔ میں نے اس کا تذکرہ ان
دونوں صاحب سے بھی کر دیا ہے۔ محمد انور عفا اللہ عنہ از دیوبند

ایک دوسرے گرامی نامہ میں تحریر فرماتے ہیں۔ خط آپ کا آیا یہ معلوم ہو کر بہت افسوس ہوا کہ کتاب اب
تک روانہ نہیں کی گئی حالانکہ میں نے بہت تاکید کر دی تھی اب روانہ کر رہا ہوں جہاں تک ہو جلد طبع کر ایسا انتظام
کرو اگر مولوی ادیس صاحب اور حکیم صاحب کے معاملہ طے نہیں ہوا تو خیر تم خود طبع کراؤ میں بھی انشاء اللہ امداد دے گا
اور بعض مخلصین سے بھی امداد کے متعلق کہا ہے۔ محمد انور عفا اللہ عنہ از دیوبند

معذرت

صد افسوس کہ حضرت شاہ صاحب قدس اللہ سرہ کی حیات میں آپ کے ارشاد سے کتابت شروع کرائی گئی تھی
اور ابھی جلد اول کی ربع کتابت بھی نہ ہوئی تھی کہ روح انور عالم بالا کو پرواز کر گئی انا للہ وانا الیہ سراجعون
اس پر ندامت ہے کہ باوجود تصحیح کے اغلاط کتابت باقی رہ گئیں جس کا بڑا سبب میرا عدم تجربہ ہے اور اس میں شک
نہیں ہے کہ اس کی طباعت میں شاہ صاحب کی کھلی کراست ہے ورنہ میری استطاعت سے بالکل باہر
واخر دعوانا ان الحمد للہ رب العالمین

ابوالعتیق محمد صدیق نجیب آبادی

تقریظ الامام العلامة السید حسین احمد المدنی قدس اللہ سرہ

صدر المدرسین بدارالعلوم دیوبند

محترم القام زید مجدکم السلام علیکم ورحمۃ اللہ وبرکاتہ۔

مرسلہ کتاب انوار المحمود ومعہ والانا مہینہ پانچویں یاد آوری کا شکریہ ادا کرتا ہوں اور دعا کرتا ہوں کہ اللہ تعالیٰ اس کو قبولیت کی نعمت سے مالا مال کرے یہ دیکھ کر مسرت ہوئی کہ آپ نے اکابرین کے اقوال شریح حدیث میں جمع فرما کر طلبہ پر بہت بڑا احسان کیا۔ انشاء اللہ تعالیٰ احسن الجزاء فی الدارین۔ تنگ اسلاف حسین احمد غفرلہ ۲۶ صفر ۱۳۵۳ھ

تقریظ الامام العلامة شیخ المشائخ السید اصغر حسین

استاذ الحدیث بدارالعلوم دیوبند

السلام علیکم ورحمۃ اللہ عظیمہ گرامی تحقیقات علمیہ کا دریائے ذخار اور فقہ و حدیث کا مجمع البحار آپ کی عتبات سے موصول ہوا اور ہر وقت پہنچا کہ اس سال میں نے ابتدائی سے اس کا مطالعہ اور اس سے استفادہ شروع کر دیا اور باوجود ضعف بصر کے رات کو گیارہ بجے تک دیکھتا رہتا ہوں دل نہایت خوش ہوتا ہے اور معلومات میں نہایت بیش بہا اضافہ ہوتا رہتا ہے جزاکم اللہ تعالیٰ تحریر سے عاجز ہوں دعا کو کافی سمجھتا تھا لیکن پھر بھی چند سطریں لکھتا ہوں۔

بسم اللہ الرحمن الرحیم بحمد اللہ کتاب انوار المحمود مطالعہ سے گزر رہی ہے جو علم حدیث کے فوائد و دقائق اور مباحث علمیہ کا ایک نہایت قابل قدر ذخیرہ ہے کتاب کے مشکل مقامات و عبارات کو بطور مناسب بخوبی حل کرنے کے علاوہ متبرک و مقدس اساتذہ محدثین کی تقریرات و فوائد علمیہ موقع بہ موقع حسن ترتیب سے بیان کر کے غوامض حدیث کی تفہیم و اچھام کو طلبہ و مدرسین و مفتعلین علم حدیث کے لئے سہل کر دیا ہے نہ صرف ابی داؤد کو بلکہ صحاح ستہ کو خصوصاً حضرت مولانا محمد انور شاہ صاحب محدث رحمۃ اللہ علیہ کی تقریرات و ارشادات کو جناب مؤلف وامت برکاتہم جن کے اخف تلامذہ میں سے ہیں، احادیث نبویہ کی شرح وہاں میں موقع بہ موقع نقل فرما کر قلوب ناظرین کو منور کر دیا ہے۔ حضرت مؤلف کی حسن سعی اور توجہ نہایت شکر کی مستحق ہے اور آپ کے اس وقیع اور اہم علمی خدمت کی داد دنیا شکل ہے دعا ہے کہ غفر تعالیٰ قبول فرمائیں اور نزیات ظاہری و باطنی عطا فرما کر جزائے خیر دیں۔

بندہ سید اصغر حسین حسنی دہلوی عفا اللہ عنہ یوم النہس ۱۵ ذیقعدہ ۱۳۵۴ھ

تقریظ الامام الہمام شیخ الحدیث والتفسیر مولانا شبیر احمد عثمانی صاحب فتح الملہم شرح صحیح مسلم

بسم اللہ الرحمن الرحیم الحمد للہ رب العالمین والصلوة والسلام علی سید المرسلین وعلی آلہ وحبیبہ جمیعین
بعد حمد و صلوة گزارش ہے کہ اس زمانہ میں زائفین جس قدر حدیث رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کے گرانے اور بے اعتبار
کرنے کی فکر میں ہیں اللہ تعالیٰ ان کے علی الرغم حدیث کی خدمت اور حفاظت کرنے والوں کا عدد بھی بڑھانا جاتا ہے خصوصاً
علماء دیوبند و سہارنپور کثر ہم اللہ تعالیٰ کو اس نے اپنے فضل سے اس کام کے لئے چُن لیا ہے کہ وہ مذہب حنفی کی
خدمت کے ساتھ حدیث رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کی تنویرِ شان اور حل مشکلات میں پوری قوت کے ساتھ حصہ لیں
انہی چند سال کے عرصہ میں ماشاء اللہ اکثر کتب مشہورہ کی شروح و حواشی اور تعلیقات اس جماعت کی طرف سے چھپ
چکی ہیں اور بعض نفیس و نادر مصنفات قلم بضاعت کئی وجہ سے ہنوز معرض طبع میں نہیں آسکیں ابھی حال میں
میری عزیز محترم اور مخلص مکرّم مولانا محمد صدیق صاحب نجیب آبادی صدر مدرس جامعہ صدیقیہ دہلی نے
سنن ابی داؤد پر نہایت مفید و نافع و جامع تعلیق اپنے اساتذہ اور اکابر جماعت کی تحقیقات سے استفادہ کر کے
انوار المحمود کے نام سے شائع کی ہے جس میں خصوصی طور پر بحر العلوم سید المحدثین حضرت علامہ سید محمد انور شاہ
کشمیری رحمہ اللہ کی تقریرات رائقہ نہایت شرح و بسط کے ساتھ درج کی گئی ہیں۔

میں مولف تعلیق کو مدت سے جانتا ہوں اور ان کی ممتاز علمی قابلیت سے واقف ہوں لیکن حق یہ ہے کہ اس
تعلیق کو پڑھ کر ان کی قابلیت کا جو اندازہ چھکوا ہوا وہ پہلے سے کہیں زیادہ ہے کتاب سے پہلے ۶۴ صفحوں کا ایک
مقدمہ ہے جو نہایت ہی مہم مباحث اور نفیس تحقیقات پر مشتمل ہے بنی داؤد میں جو کتابی اشکالات تھے ان
کا کافی حل تعلیق میں موجود ہے اور خلافت میں اس قدر مادہ ہر مذہب کا جمع کر دیا گیا ہے جو طالب کو ٹہری حد
تک مراجعہ کتب مستغنی کر دیتا ہے ہر مسئلہ میں وجہ ترجیح کا بیان صرف دیکھنے اور پڑھنے سے تعلق رکھتا ہے۔

کتاب عیسائی اچھی تھی کاش اس کے طباعت کا سامان بھی ایسا ہی بہتر ہوتا لیکن ناداری اور مالی کم مائیگی کی حالت میں یہ بھی
مستغنی ہے کہ قبول حضرت شاہ صاحب مرحوم ایک چیز نابود سے بوز ہوئی اللہ تعالیٰ مولف کو تکمیل کی توفیق دے اور اہل علم
میں مقبول بنائے اور شوائع کے لئے ذخیرہ حنات بنا کر دنیا اور آخرت میں اس کے ثمرات سے متمتع فرمائے آمین۔
العبد شبیر احمد عثمانی دیوبندی عفا اللہ عنہ ۲۹ رجب ۱۳۵۳ھ